

تفسير

البحر المحیط

لمحمد بن يوسف الشيرازي ميان الاندلسي

المشتوف سنة ٥٧٤٥

دراسة وتحقيق واخذق

السيد عادل محمد عبد الحميد
السيد علي محمد يوسف

سأيت في تحقيقه

الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي
الاستاذ الدكتور أحمد عبد الحميد السويدي
الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي
الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي

قوله

الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي

الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي

للمؤلف الثالث

مجموع

الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي

دار الكتب العلمية

الاستاذ الدكتور عبد الحميد السويدي

جميع الحقوق محفوظة
لدار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

م. ب. : ٩١٤١/١١ - فاكس : 4124528 Noshar

مناقص : ٣٦٦١٣٥ - ٣٦٢٤٩٨ - ٥١ - ٨٦٨ - ٨٦٥٧٣

فاكس : ٢٧٨١٣٧٣ / ١٩١٤ / ..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في كل الطعام كانت حلالاً لنبي إسرائيل إلا ما حرم إسرائيل على نفسه من قبل أن نزل التوراة في قول أبو روي واس
السادس . ثم أتى حين نزل النبي - عليه السلام - أنما على ملة إبراهيم . فقالت اليهود فكيف . وأنت تأكل لحوم الإبل وألحانها .
فقال - عليه السلام - : ذلك حلال لأبي إبراهيم . ونحن نحله . فقالت اليهود : كل شيء أصعب اليوم نجس . فإنه كان محرماً
على موح وإبراهيم حتى انتهى إلينا^(١) . فأمر الله ذلك . تكديماً لهم^(٢) . ومناسبة هذه الآية لما قبلها وأجتماع بينهما
أنه تعالى أخبر . أنه لا يزال الحرم أكثر إلا بالإنصاف مما يجب . ومنه الله إسرائيل . روي في الحديث : أنه مرض
مرضاً شديداً فطال سقمه . فذكر أنه قدراً إن عافاه الله من سقمه أن يجر . أو ليحرم من أحب لطعام . والشراب إليه .
وكان أحب الطعام إليه لحوم الإبل وأجيب الشراب ألحاناً فعمل فاك . فترى إلى الله^(٣) . فقد احتضمت هذه الآية
وما قبلها في أن كلاً منها بمنزلة ما يحرم الإنسان وما يؤخره عن سبيل القربى به الله تعالى . وكل من صبح العزم .
والطعام أصله مصدر أقيم مقام المعمول . وهو اسم لكل ما يطعم ويؤكل . وزعم بعض أصحاب أبي - وهو
أنه سمى لهم خاصة . فإن ارتضى : والآية تبطله لأنه استثنى ما حرم إسرائيل على نفسه . وإنه وأمر أنه شيء
سوى المختص . وسوى ما بعدهما . وما يؤكد ذلك قوله في آما . في من لم يطعمه في البقرة [٢٤٩] . وقال . في وطعام
الذين أوتوا نكتات من لكم في المائدة [٥] وأما الدنايح انتهى . وينبغي عن الاستدانة أنه منقطع . فلا يتدرج تحت
الطعام . وقال الفقهاء . م بينهما أن الميتة والحزير كانا منسبين لهم . مع أنها طعام . فيحتمل أن يكون ذلك على الأصح
التي كانت اليهود في وقت الرسول - عليه السلام - تدعي أنها كانت محرمة على إبراهيم . فيزول الإشكال . يعني . إشكال العموم .
والحل الحلال وهو مصدر حل . نحو غرغره^(٤) . وأنت حل بهذا الفقه في أي . حلال به . وفي الحديث عن عائشة
كنت أحب رسول الله - عليه السلام - لحمه وخمره^(٥) . وقال ذلك استرضى فيه الواحد للجمع . ولذا ذكر المؤلف . قال في لا عن حل
لحم في وهي كالحرم أي . الحرام . واللبس . أي : اللباس وإسرائيل هو يعقوب . وأقدم الكلام عليه . ونظام أن

(١) أخرجه الرازي في التوسط حد تحريمه ٩٢٠ من سورة آل عمران . وقوله : ملاً وحلاً يعني . مملوءاً . انظر . حروب القرآن ١٠٧ .
والنبي . ٢٧٩/١ . والأخضر . ٢١١/١ . ٤٦٥ .
(٢) انظر السيوطي ٢١٢ . وفيه ابن عباس عن ٥٢ . وابن كثير ٣٨١/١ . ٣٨٢ . والقطري ٩/٤ . ١١ . وأجاب الرد المحتج
عن ٨٤ . والتوسط ٥٧ ط . وفي روي ١٣٧/٨ .
(٣) انظر في ١٤٧ من ابن عباس وابن جريح . وذكره الزجاج ٢٥٣/١ . وانفرد ٢٢٦/١ . وهذا ابن قيسطوري ٦/٤ من ابن عباس وابن
الغضائري . ومثله . وذكره الشوكاني في الفتح ٣٦٤/١ من ابن عباس .
(٤) أخرجه السيوطي ٢٩٦/٢ في الجمع . باب لطلب عند الإجماع ١٥٣٩/١ . ومثله ٨٤٦/٢ في الجمع باب لطلب للمعجم عند الإجماع
(١٠٨٩/٢٣) .

الذي حرمه إسرائيل هو لحوم الإبل وألبانها ، وزواجرها صالح عن ابن عباس ، وهو قول الحسن وعطاء ، وأبي نضلة ، وهامد ونسب الله بن كثير في آخره ، وقيل للعروق ، رواه سعيد بن حبيب عن ابن عباس ، وهو قول مجاهد أيضاً ، وقناة وأصحاب السندي ، وأبي جعفر في آخره من ، قال ابن عباس : عرست له الأنساء فأهسته فجعل يدين شعاع من ذلك أن لا يطعم عرقاً ، قال : فقللت اليهود تنزع العروق من لحم ، وليس في حريم العروق قوة فيها ينهض^(١) ، ورد في ابن عباس : أنه حرم العروق ، ولحوم الإبل^(٢) ، وقيل : زيادة الكبد والكليتين والتسم ، إلا ما علق الطاهر^(٣) ، بأنه مكرمة ، ويقام بسب تحريمه ما حرمه ، قال ابن عطية : وإن اختلف فيها علمت أن سبب التحريم هو نزع أعضائه ، فجعل لحريم ذلك شكراً لله تعالى ، في شفي ، وقيل : هو وجع عرق السب ، وهذا الاستنباط بمسأل الاتصال والافتطاع ، فإن كان متصلاً كان التقدير : إلا ما حرم إسرائيل عن نفسه ، فحرم عنده في الثوراء ، فليست فيه الروايات التي افترعوها ، وادعوا لحريمها ، وإن كان مقطوعاً ، كالتقدير : لكن إسرائيل حرم ذلك على نفسه خاصة ، ولم يحرمه الله على بني إسرائيل ، والأشياء أظهر ، وظاهر قوله : على نفسه ، أن ذلك راحته ، لا تحريم من الله تعالى ، ولست بذلك من أن لا يكون ، أن يحرموا ما لا يستهجن ، وقيل : كان تحريمه يؤذي الله تعالى ، وقيل : لا يحل أن يكون التحريم في شرعه ، كاستدري شرعه ، وقال الأصم : لعل نفسه كانت دونه إلى تلك الأوج ، فاستخرج من كنفه فهدأ للبشر ، وحباً لمرأته الله ، كما يفعله كبير من الزواجر ، معبر عن ذلك الامتناع بالتحريم ، واستغنوا في سبب التحريم للضعف الذي حرمه إسرائيل على به وبس يمدحهم من اليهود ، وهذا ما قلناه بأن الأمته متصل ، أما إذا كان مقطوعاً فبه بغير عليهم ، وذلك من عطية حرمه عليهم ، يحرمه إسرائيل ، ولم يكن محرماً في الثوراء ، ورد في ابن عباس : أن يعقوب قال : إن عاصي الله لا يذبحه في وديان ، وقال الفضال : وافقوا ما هم في حريمه ، لأنه حرم عليهم بشره ، ثم أهدوا تحريمه إلى الشرع ، فأكذبوه الله تعالى ، وقال ابن الحارث : حرم الله عليهم عند الزواجر لا فيه ، وكثيراً إذا أهدوا ، ذلك على حرمه ، عليه عدم دليل ، أو صلب عليهم عذاب ، ويؤكد في مقدم في الآية ، وقيل : لم يحرم عليهم من ثوراء ، ولا بعده ، ولا تحريم إسرائيل عليهم ، ولا فراقته ، بل أنشأوا ذلك محرماً وافترقا ، وقد القدي : ما أول الله الثوراء حرم عليهم ما شئوا محرماً على أنفسهم قبل زواجر ، قال ابن كثير : « ولعل من أنظره كلها لم تزل حلالاً لبني إسرائيل من قبل إزراء الثوراء وتحريم ما حرم عليهم منها لضعفهم ، ومنهم لم يحرم منها شيء ، قبل ذلك شيء المعلوم الواحد الذي حرمه أبوهم إسرائيل على نفسه ، فسجدوا على شرته ، وهو رد على اليهود ونكابتهم ، حيث أرادوا رد ما حرمهم عما صلب عليهم في قوته في ابتغاهم من الذين هدوا حرمها عليهم قبلت في السماء^(٤) ١٦٠ : وحجود ما فاقضهم الشذوابة ، واستغوا^(٥) في نظره الثوراء من تحريم الطيبات عليهم ، لعبدهم وقلمهم ، فأنشأوا لسماؤهم من حرمت عليه وما هو إلا تحريم قديم ، كانت تحريمه على نوح وإبراهيم ، ومن بعده من بني إسرائيل ، وهله جزأ إلى أن انتهى التحريم إليها ، فحرمت عنها كلها

(١) حرم من أن يطعم ذكراً من حريم في نفسه ١٦٦/٢ (٢٩١٥)

(٢) ذكر السوطي في طوطو وسحر ، ورواه أحمد بن محمد والقرطبي ، والشيخ في سنة أبي جابر من الشذوابة أن حاتم وأخاه وصاحبه من حريم سب من حريم ابن عباس ٥١٢

(٣) ذكر السوطي حرمه في غير الطور ، ورواه ابن أبي عمير وابن السكيت عن أبي حاتم عن جابر بن عبد الله عن أبي حاتم ٥١٢

(٤) جزء من أن حويل ولا من حريم في حريمه ١٦٦/٢ (٧٤١٦)

(٥) انظر الكشاف ٣٥٦/١

(٦) يقال : معص من ذلك الأمر ، بمعنى متعصاً ومضيقاً ومتعص من معص وشر عليه والوجه : دل فتهلته - معص من شيء

حرمت على من قضا ، وغرضهم تكذيب شهادة الله عليهم بنسب والظلم ، ونقص عن حسن الله ، وأكل ثمرها ، وأحد أمم الناس بنياطل ، ومن عدد من مستوجب ، التي كتبوا بها كثيرة ، حرم عليهم نوع من الطيب ، عذوبة خم انهم كلامه . في من قبل أن يرد التوراة في قولوا انشاء : من متعلقة - في مريم في حق في قوله في إلا ما حرم إسرائيل على نفسه في ويهد ذلك من هو من الإخبار بالو صبح ، لأنه معلوم أنه حرم إسرائيل عن نفسه هو من قبل إزاله التوراة صروره ، لصلته ما بين وسوء إسرائيل ، وإزاله التوراة ، ويظهر أن متعلق بقوله في لك حلالا لي إسرائيل في أي . من قبل أن يزل التوراة ، ويحل بالاستناء ، إذ هو نصيب حائل ، وذلك على مذهب الكسائي ، وفي الحسن ، في قول أن يحمي ما قبل إلا حلالا بعدها ، إذا كان شرطاً ، أو مجزئاً ، أو حلالاً ، نحو . ما حيس إلا زيد عندك ، وما أدى إلا عمرو إليك ، وما جاء إلا زيد صاحبك ، وأجاز الكسائي ذلك في مصوب مطلقاً ، نحو ما صرب إلا زيد عمراً ، وأحد هو وابن الأشاري ذلك في مرموع ، نحو ما صرب إلا بأحمره ، وأما توجيهه على مذهب ابن الكسائي ، وأنه لحسن فيهدر له عمل من حسن ما فيه ، تقديره . هاجل من قبل أن تزل التوراة في قول قائلوا بالتوراة فاقبلوا إن كنتم صادقين في قل خطاب للهي - فيقول - فقلوا عذوب نقدية هذا حق لا زعمكم معشر اليهود ، فلو . وهذا أعظم محاجة أن يأمروا بأحسان كتابه الذي فيه شرعهم ، فإنه ليس به ما دعوه ، بل هو عذوق لا أعبر به . من أن لك لطمهم كانت حلالاً لهم من قبله . وأن الضريح هو حادث ، وروي أنهم لم يتحسروا على إتيان التوراة ، فظهر اقتضاهم بإتيانها ، بل هو وذلك كعادتهم في كثير من استراحه ، وفي استدعاء التوراة منهم ، ونلأنا الحجة الواضحة على صدق رسول الله - في . إذ كان عليه السلام النبي الأُمي ، الذي لم يقرأ الكتب ، ولا عرف لغز الآله السابعة ، ثم أخذ بحاشية ، ويستشهد عليهم بما في كتبهم ، ولا يحدون من إنكاره محضاً ، وفي الآية دليل على حور النسخ في الشارع ، وهم يتكفرون ذلك ، ويخرج قوله في كنتم صدقين في مخرج الصديقين . وهم معنوه كذبهم ، وذلك على سبيل المرفوع . كقولك : إن كنت شجاعاً فالقي ، ومعهم عندك أنه ليس بشيء . ولكن عزمت به ، إذ جعلت هذا الزيف في نكاح أن يتصف به . في حين افترى على الله الكتب من بعد ذلك وأولئك هم الظالمون في يحسن أن يكون متدرجاً تحت الظن ، ويحصل أن يكون ابتداءً بغيره من الكتاب ، واعتبره كذب : هو زعمه أن ذلك كان عموماً على بني إسرائيل من إزاله التوراة ، والإشارة بذلك من . بجنس ثلاثة أوجه . أحدها . أن يكون في التوراة إذ مضى بيان مذهبهم . ونام الخلة الثالثة الثالثة ، ويكون إزاله الكتب أن سبب إلى كتب الله ما ليس بها ، والثاني . أن يكون إلى استقواء التحريم في التوراة ، إذ المعنى : إلا ما حرم إسرائيل على نفسه ، ثم حرمة التوراة عليهم عذوبة هم ، وإزاله الكتب . أن يزيله في المحرمات ما ليس فيها ، ويثبت . أن يكون إلى إزاله مع تحريم إسرائيل على نفسه ، وقد زول السوراة من حسن بعثهم ، وشرح ذلك دورتنا من الله ويؤيد هذا الاحتمال قوله في فطلب من الذين هادوا في سبأ [١٦١] فصل على أنه كان هم ظلم في معنى التحليل وانهم لم ، وكما يشتبهون فينبذ عنهم الله ، كما فعلوا في أمر البقرة ، وأحدث لهم فيها مخالاف هذا ، فبر الله يسر ، يسروا ولا تعسروا ، بعثت بالحنيفية سمحة ، في وم جعل عليكم في الدين من حرج في وإلا ظلم من من أنها شرطية ، ويجوز أن تكون موصولة ، رجع في في فذلك في حلالا على المعنى . وفي هم في يحصل أن تكون فصلاً مبتدأ ، وبدلاً ، والظلم . وضع الشيء في غير موضعه . وفي . هو هنا الكفر ، في قل صدق الله في أمر نال الله أن يصعد بحلالهم ، أي : الأمر المصدق هو ما أخبر الله به ، لا ما تنزهه من الكذب ، وما بذلك على أن ما أخبر به من قوله في كل الظلمة في وسائر ما تقدم صدق ، وأنه ملة إبراهيم ، وأحس أن يكون قوله في قل صدق الله في أي : في جميع ما أخبر به في شبه المثلثة . وفي . في أحمد . في هو عر ملة إبراهيم ، ويراهم كان مسلمين . وفي في قوله في كل الظلمة في الآية منه من السائب . وفي في أنه ما كان يهدياً ، ولا نصيباً ، فانه عفتان وأمو سبيان

الشمس في . ثم أمرهم بالرجوع مرة إبراهيم فقال في قلوبهم حنفاً وما كان من المشركين في وهي مدة الإسلام التي عليها رسول الله ﷺ والمؤمنين معه ، فيحصلون من مدة اليهودية ، وعرض قلبه في وما كان من المشركين في إلى أنهم مشركون في تخلف بعضهم بعضاً ، ما من دون الله ، ونقد الكلام على طبر هذه الحطلة في سورة نيقرة ، ففسرنا وإلهاماً ، فدعى عن علاقته ، وفرأ أناس من ثعلب في على صحت في يادغام الكلام في الفساد ، وفي كل سر واه في يادغام الكلام في البس ، وأدفع حزمه والكسائر ويشتاق في على صوت في ، قال ابن عني . هذه تلك فتت هذا الحزم في انهم ، وانتشل الصوت انشلت عنها ، ففدوت بذلك مخرج الكلام ، فجاء إلهامها فهي انيس ، وهو اجمع لمحي كلام سيويه ، قال سيويه والإدغام يعني إدغام اللام مع الطاء والهاء وأحواها جائر ، ونفس ككثرة مع البراء ، لأن هذه حروف تراخين عنها . وهي من التثنية ، قال . وجوار الإدغام ، لأن آخر مخرج اللام عرب من مخرجه ، انتهى كلامه . في إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة في روى عن مجاهد أنه تعذر الميثموني واليهود ، فقالت اليهود : بيت لحمس أفضل وأعظم من الكعبة ، لأنه بناه الأنبياء ، وفي الأرض لصحة ، وقد الميثموني على تكعبة أفضل ، نزلت^{١٦١} ، ومناسبة هذه الآية لما قلها طاهرة ، وهو أنه لما أمر بعض الناس باتباع ملة إبراهيم ، وكان حج البيت من أعظم شعائره ملة إبراهيم ، ومن حصر صلات فيه ، أخذ في ذكر البيت وفضيلته ، لئلي على ذلك ذكر أخيه ووجوبه ، وأيضاً لأن اليهود حين حاربت المدينة لولا الكعبة طعنوا في نبوة رسول الله ﷺ ، وقالوا : بيت لحمس أفضل وأحق بالاستقبال ، لأنه وضع قبل الكعبة ، وهو أرض المحضر ، وقصة جميع الأنبياء ، فكانهم الله في ذلك يقول في رب أول بيت وضع للناس للذي ببكة في كما أنشدهم في دعواهم قبل ، إذا حرم عليهم ما كان محرماً عن يعقوب من قبل أن نزل التوراة ، وأيضاً لأن كل فرقة من اليهود والنصارى زعمت أنها ملة إبراهيم ، وهي شعيرة منه حج الكعبة ، وهم لا يحجرونها ، فكانهم الله في صوابهم ثلث ، والأول هو الفرد السابق غيره ، ونقد الكلام على لفظ أول في قوله في ولا تكونوا أول كاهن في ووضع جملة في موضع الفسفة ، واختلغ في معنى كونه أول بيت وضع للناس ، قيل هو أول بيت طهر على وجه الله ، حين خلقت السموات والأرض خلقت قس الأرض مألوي عام ، وكان رداء يضاء على الماء ، فحدث لأرضي عنه ، وقيل هو أول بيت سجد آدم في الأرض . وقيل له أعطى ثم فاست له ثلاثكة . صف حول هذا البيت ، فلفظ قطعاً فنكك بألفي عام ، وكان في موضعه قبل آدم بيت يقال له : الصراح ، فرفع في الخلق إلى أنشاء الترابية ، يطوف به ملائكة السموات ، وذكر بشرهم أبو البركات أحمد بن علي بن أبي العباس الحنسي الحوافي التمسنة . أن شئت من آدم هو نبي الكعبة الطين والمخدة على موضع الحكمة نبي كان الله وضعها آدم من الحية . فعز هذه الأقوال بكون أول بيت وضع للناس على طاهره ، وروى عن ابن عباس أنه أول بيت حج بعد الطوفان ، فتكون الأولية باعتبار هذا الوصف من الحج ، إذ كان قبله بيوت ، وروى عن علي . أنه سأل رجلاً أمرأوس بن ، فقال علي . لا قد كان قبله بيوت ، ولكنه أول بيت وضع للناس مباركاً به الغفر . والرحمة والبركة^{١٦٢} فأخذ الأولية بفيد هذه الخصال ، وقيل قول من ساء إبراهيم ، ثم قوم من العرب من حرمهم ، ثم علم منه اسمائه ، ثم هدم بيت فريش ، وقال آمود : قلت يا رسول الله : أي مسجد وضع أول؟ قال المسجد الحرام ، قلت : ثم أي ؟ قال المسجد الأقصى ، قلت : كم كان بينها ؟ قال : أربعين سنة^{١٦٣} ، وهذا هو هذا حديث

(١٦١) ذكره السجدي في قدر الحديث ، وعنه لأحمد وأبو داود في مسندهما .

(١٦٢) ذكر ابن جرير نحوه في تفسيره ١٥/٢٧ : ١٥٤٢٢ .

(١٦٣) أخرجه الشيخان في ١٤٩/١ في كتاب الألب ، باب ٥ : ٣٣٦٦ ، ٣١٦٥ . وصححه الألب في كتابه في ٢٠/١٥ : ١ . وأحد في

وسمع الأصمطية فيه ، والذي تعرضت له الآية ، هو مقام إبراهيم ، لأنه آية نافية عن سب لأعصاه وذلك لما قدم إبراهيم على جبرم الخادم وقت دفعه اغتواهد من البيت طائفة الأبناء ، فكفى خلا الخدار ، اربيع المحزنة في قوله ، ها ، يا بني ، وهو قائم عليه وإسماعييل شريك المحلولة والبرص حتى كس الخلد ، ثم لا غنى عنه ذلك آية للعالمين بين التحير فخرت فيه كما في إبراهيم ، كأنه في ضيق ، فذلك الأثر نادى إلى الهم ، وقد نفقت كافة العرب ذلك في الجاهلية على ما رواه الأعصا ، وقال في ذلك أبو خال

ونسبوا إلى إبراهيم في نكحهم زهداً من قذبه حديداً غير ساعد

فما حقة أن أعدد من الناس تاريخ في هذا القول ، ولئن سب أثر قدمه في هذا خبر ، أنه ولا ينكار أن أس الكفام ، فقلت له روعة إسماعييل أول حتى أنفست رأيت ، فاني أن يتن حبات هذا الخمر من جهة شعة الأبي ، موضع قدمه عليه حتى غسقت ثوب رأسه ، ثم حمله إلى شفا الأهر حتى عشت انشق الأعر ، يعني أن قدمه فيه وأرباع آيات على التعصبة بأنهم يزعمونه ، فيكون الضروري من سبب الخمر ، ونسبوا إليه محذرة ، ، فذلك المحذوف هو الحال حيفة ، ونسبوا حاله إلى الخوف والخروج عمار ، كسنة خبر إليها إذا قلت ربه في ، دار ، أو حدثك ، ونسبوا فأنه حصن أصمطية ، وما يجري لظفره من حورية ، ومن هذا أصح كونه ندماء ، ويكون في في موضع حال مقدرة ، سواء كان العاصم فيه هو ندماء في سكة ، أم كان شخص فيه هو وضع عن ما أفتربه ، أو على ما أفتربه ، ويصور أن يكون حله مستأنفة ، أنتم انتم نعال في آيات بيت في مقام إبراهيم في مقام ممد من شام ، وفرا لجمهور في آيات بيت في على الخمر ، وفرا لم يدرع واس عرس ومحمد وآبو جعفر في رواية غنية في آية بيت في على التوجيه ، على قراءة الجمهور ، أعربوا مقام إبراهيم ناديا ، وهو بدل كل من كسر من قوله في آية ، وأعربوه حبر مبتدأ محذوف ، أي من مقام إبراهيم ، ومن هذا خبره فكيف بدل الأفراد من الجمع ، أو يخرجه عن الجمع ، وأجيب بوجهين أحدهما أن يعز وجب بمرة آيات كثيرة ، يظهر شأنه وقوة دلالة على قدرة الله ، وسب إبراهيم عليه السلام من تأثير قدمه في حجر صند ، كقولته تعالى في إبراهيم كان أمه فأنه في التحال [١٦٠] وشان ، شارة على آيات ، لأن أم تقدم في نصرة القصة أنه ، وعوضه فيها إلى التكمين آية ، ولأنه حصن النصرة دون ممد من الله ، وأعزوه دون سائر آيات لأسبابه ، لأنهم خاصة ، وحصله مع كذا أعدائه من اشتراك في فعل الكفام والافتادة الوف حين به ، قال الزمخشري :^{١٦١} ، ويحذف أن يراد فيه آيات بيت مقام إبراهيم ، وأن من دونه لأن الأساس نوع من الجمع ، كالكثرة والافتاء ، وقد أس عطفية ، والشرح عطفية أن قدم ، وأن أمه من جملة ما لا تأتي في جرم من آيات ، وحذف الذكر ، عطفها وأنها تقدم بها الحجة على التفكير ، إذ هم ما تكون هذين الامور بحواسهم ، فظاهر كلامه وكلام الزمخشري :^{١٦٢} ، فيه أن ممد إبراهيم في ، وأن الذي حل نصيب لآيات ، وهي جمع ، ولكن لا يذكر أن العامل في الآية تفسير صناعياً ، إذا جاء في ومن دعه كان أمه في حرمه من شرط وجراء ، أو مينة ، أو غير ، لا على سبيل أن يكون سباً معدداً يحض على قوله في مقام إبراهيم في تكون ذلك لفصراً صناعياً ، من أن آيات معد فوله في بيت بيتات في سوى مفرد ، وهو مقام إبراهيم ففت ، لأن قلت كسب أسوت أو يكون مقام إبراهيم ، وإلا من عطف بيان ، وقوله في ومن دعه كان أمه في حلة مسافعه ، إما مدالية ، وإما أشية ، حيث : أسوت ذلك من حيث كسر ، لأن قوله في ومن دعه كان أمه في دل على

١٦١: نظر الكشاف ١١٨/٢

١٦٢: نظر الكشاف ١١٨/٢

أمر داحله ، فكأنه قيل : قد أتيت بيئات مقدم إبراهيم ، وأمر داحله . لا ترى أنك لو قلت : فيه آية من دخله كان أصح . لأنه في معنى : أنه أنه بدد ، أمر من دخله التهم سؤاليه . وجوابه : ليس بواضح ، لأن تعديده . وأمر الداحل هو مرفوع عطفت من مقام إبراهيم ، وسرهما . الآيات والخمسة من قوله ﴿ ومن دخله كان أسفا ﴾ لا موضع لها من الإعراب ، فتداهى إلا أن اخذت أن ذلك معصوف محذوف ، بدلا عنه ما بعده . فيمكن التوجيه ، فلا يجعل قوله ﴿ ومن دخله كان أسفا ﴾ في معنى وأمر داحله إلا من حيث تعسر لحي . لا لتفسير الإعراب . قد ترحل في ١١٠ ، وهو أن يذكر هاتين آيتين ، وبعد ذلك غيرها . والله على تكملة الآيات ، كأن قيل : فيه آيات بدأت مقام إبراهيم وأمر من دخله ، وكتب سؤاليها . وبعد في على الدكر من جبر .

كأنه حنيفه الثلاث لئنك في من أعجبته وثقت من مديها

بعد قوله - ٩٣ - حيث إني من دياكم ثلاث ، الطيب ، والبص ، وفرة غير في الضلالة ، انتهى كلامه . وفي حذفه المرفوع . وقد يذكر المحمدي ١١٠ في جواب مقدم برعهم إلا أنه عطفت بين قوله . ﴿ آيات بيئات ﴾ ورد عليه ذلك . لأن آيات ذكره . ومقدم برعهم معرفة ، لا يجوز التحالف بين عطفت الشيء ، وقوله مختلف لإصح الكافرين ، والصرح ، فلا يفتى إليه . وحكمه عطفت الشيء عند الكافرين حكمه ، أبحث ، فتح النكرة النكرة . والمعرفة المعرفة . وقد تضمن في ذلك أبو علي الخراسي ، والله عند الصريح فلا يجوز إلا أن يكون معرف . ولا يجوز أن يكون نكرة ، ومن أعربه الكوفون من واقعهم غلط بك ، وهو يكرر على النكرة آياته ، أعربه البصريون بدلا ، وقد فهم ليس على معنى عطفت البيات في النكرة ، ليس أن لا يجوز ١١٠ . والآيات في إعراب مقام إبراهيم أنه يكون خبر مبتدأ محذوف صديقه أخيه ، أي : أحد تلك الآيات البيات مقام إبراهيم . أو مبتدأ خبر عن جوابه ، أي : من آيات بيئات مقام إبراهيم ، ويكون ذكر المقام لعظمته وتفهوته حذفه ، ولكونه مشاهدا فهم في الخبر ، وإن كانه بإعجم من بيته إبراهيم ، وأما على إعراب قرأنا بيته ما وجد ، فإمرانه ذلك ، وهو بدل معرفة من نكرة موصوفة ، كقوله تعالى ﴿ وإني لنهديك إلى صراط مستقيم صراطك ﴾ في الشورى [١٢] ويكون أنه تعالى قد أتاه من هذه الآية لحظفه وحذفه . وهي معه إبراهيم لا ذكره ، وإن كان في آيات آيات كثيرة . واحتفلوا في نسخ مقام إبراهيم ، فقال

(١) بحر الكتف : ٢٥٥

(٢) بيت امر : انظر سورة ١٠١ ، مكشوف : ٢٥٥ ، سيبويه إلى أن هذه نعتية ثلاث متصلة الثلاث ، فتلها من السبب الأربعة ، انقلبه من على البيت من بحر المسند ، وهذا بالإضافة على معنى ومن . وكرر اثنتان ثلاث ، لأنه من تعديده أنه إلى لا لسبب التكرار من على البيت من الثلاث ، ولأن في من السبب على المعنى . وهذا محتمل له ، وإن أثبت الفظة مقترنا ، وسبق له . وتحتل الجمع . وقد تضمنهم من الله كثير

(٣) أخرجه ابن السكيت : ١٨٢ ، والسنن في تفسير ١١١٧ وغيره في إعراب : ١٨٣ (١) وذكر ابن أبي في التكميل ١١٠/٣ وأما في سيبويه : ١٠١

(٤) بحر التكملة : ٢٥٥

(٥) قال السكيت في الآيات : عجب العبريين أن عطف الياء لا يكون إلا معرفة بأمر معروف ، ووجه تخصيصه بالعلم نساء أو كنية / ثناء ، وذهب الكوفون . وتضمن العبراني وأن سبي وإزالة إعراب ، أو أنه يكون في النكرة نكرة نكرة ، واختاره امر معصوم وابن مالك ، وعلى تخصيص ذلك بقوله ﴿ من شجرة مثله بقره ﴾ ورد الأسماء من لأسماء معصوم . أبو جبر . وابتدأ نسخ ، وأخذه الزمخشري في قوله ﴿ من شجرة مثله بقره ﴾ عطف بيان على قوله ﴿ آيات بيئات ﴾ حكاه (١) إصح البصريين ، وكونه في ولا يفتى فيها

الجمهور : هو أخير المعروف ، وقال قوم : البيت كله مقام إبراهيم ، لأنه بناه ، وقام في جميع أقطاره ، وقال قوم : مكة كلها مقام إبراهيم . وقال قوم : الحرم كله ، والحرم كما ينبغي للبيئة . نحواً من أربعة أميال إلى ستين اشعاع ، وبما يلي العراق نحواً من ثمانية أميال ، يقال له القطع ، وبما يلي حرفة نسمة نجيل إلى ستين الهدبية ، ومن دخله كان آمناً في الصميم ، ومن دخله في عائد على البيت ، إذا هو التحدث عنه ، والمفيد بذلك التبريد من البركة ، والهدى ، والآيات البينات من مقام إبراهيم وغيره . ولا يمكن أن يعود على مقام إبراهيم إلا أفسرناه بالحجر . وظاهر الآية وسياق الكلام أن هذه الحملة هي مصرة لبعض آيات البيت . ومذكرة للحرم بما كانوا عليه في الجاهلية من احترام هذا البيت ، وأمر من دخله من ذوي المراتم ركائب العرب بعير بعضها كل بعض ، ويتعطف الناس بالقتل ، وأخذ الأموال وأنواع الطلم إلا في الحرم ، كقولهم تعالى ﴿ أَوْ لَوْ بِرَأْسِ آدَمَ جَعَلْنَاهُ حُرَّمًا مِثْلَ مَا عَلَى النَّاسِ مِنْ حُرْمَتِهِ لَخُلِيفَتُ الَّذِينَ هُمْ فِي الْغَنَةِ ﴾ [١٢٦] فأنما في الإسلام فمن أصاب حداً فإن الحرم لا يهينه ، وإن حداً عليه السلام ﴿ رب اجعل هذا بلدًا آمناً ﴾ [البقرة : ١٢٦] فأنما في الإسلام فمن أصاب حداً فإن الحرم لا يهينه ، وإن حداً ذهب حقه ، وبجناحه والحسن وفنائه وغيره ، فمن زار أو سرق ، أو قتل فهم عليه الحد^{١١} ، واستحسن كثير من قال هذا القول أن يخرج من وجب عليه القتل إلى الخي ، فيقتل فيه ، وقال ابن عباس : من أحدث حدثاً ومنحوا البيت فهو آس ، والآتي في الإسلام على ما كان في الجاهلية ، فلا يعرض أحد لقتال وليه إلا لأنه يجب على المسلمين أن لا يبايعوه ، ولا يكلموه ولا يوردوه حتى يترجم ، فيخرج من الحرم ، فيقام عليه الحد^{١٢} ، وقال يقتل هذا عطاء أيضاً ، والشعبي ، وعبد بن حمير ، والسدي ، وابن سير ، وغيرهم إلا أن أكثرهم يذبح في غير الحرم ، ثم التفت إلى الحرم ، ثم يعود بالحرم ، أما من قتل فيه ، فيقام عليه الحد فيه . واختلف منهذه الأمصار يذبح في غير الحرم ، ثم التفت إليه ، فقال أبو حنيفة ، وأبو يوسف ، وعبد وزر ، والحسن بن زياد ، وأحمد بن حنبل عنه : إن كانت الختاية في النفس لم يقتص منه ، ولا يخالط ، أو ما فيها دون النفس اقتص منه في الحرم ، وقال مالك في رواية : لا يقتص منه فيه ، لا يقتل ، ولا يبايع ، ولا يخالط ، قالوا : ونعتقد الإجماع على أن من حتى فيه لا يؤمن ، لأنه حط حرمة الحرم ورد الأمان ، ففي حكم الآية بمن حتى خارجاً عنه . ثم التفت إليه ، وقالوا هذا خبر معناه الأمر ، أي : ومن دخله فقتله ، وهو عام فيمن جنى فيه ، أو في غيره ، ثم دخله لكن صد الإجماع من العمل به فيمن حتى فيه ، وبقي حكم الآية مختصاً بمن حتى خارجاً عنه ثم دخله ، وقال بعضهم بن جعله في أغرب : أمنا من أئمان^{١٣} ولا بد من فيه في ومن دخله كان آمناً في أي : ومن دخله حرجاً أو من دخله مخلصاً في دخوله ، وقيل : المعنى ومن دخله عام حرمة القضاء مع النبي - ﷺ - لقوله ﴿ ندخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين ﴾ ، وقال جعفر الصادق : من دخله وروى على الصغار من أمن الأئمة^{١٤} ، وظاهر الآية أنه بدأ بها أولاً ، وكل هذه الأقوال سواء متكلفت ، وبنيو اللغز غيب ، ويختلف بعضها ظواهر الآيات ، وفوائد التبريد ، في وقف على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً في روي حكمه أنه لما نزلت في ومن يبيع غير الإسلام ديناً قالت اليهود : نحن هل الإسلام فنزلت في وقف على الناس حج البيت في الآية قيل له : حجهم بما محمد إن كانوا على ملة إبراهيم التي هي الإسلام ، فليجئوا إن كانوا مسلمين فالت اليهود : لا نحجه أبداً^{١٥} ، ودلت هذه الآية من ذلك في روي الحج : إذ جاء

(٦) ذكر ابن جرير بسنده عن عائشة (٧) ٣٠ ١٧٤٩

(١) ذكره ابن جرير في تفسيره بزيادة من ابن عباس وغيره ٣٠/٤، ٣٦، ٣٩، ٣٣ (٧٤٥٩)، (٧٤٦٠)، (٧٤٦١)، (٧٤٦٢).

[illegible]

1997

(۳) ذکر این جرم و غیره ۳/۳ (۷۱۷۶) .

(٤٥) نكرمك اللهم على ما غفرتنا/ ٩١/ ١ .

(٥) ذكر، السرجى في القبر النور خجوه، وعمره تسعد بر منصور وعبد همد راس حيدر وابن الميرزا علي في سنة ١٢٧٠ هـ.

ذلك بقوله ﴿ وهدى ﴾ فيفسر بأن ذلك له مدخل واحد على الاستعلاء ، وحاد متملقاً بالناس بلغة المعوم ، وإن كان المراد منه الخصوص ، فيكون من وجوب هده ذكر مرتين ، فالحق التعرّضى ^(١) : وفي هذا الكلام أنواع من التأكيد والتشديد ، لفساد قوله ﴿ وهدى ﴾ على الناس جميعاً ، يعني : أنه حين واجب لله في رضاء الناس ، لا يهتدون عن كونه ، والخروج عن عهده . وهذا ذكر الناس ثم تبدل منه ﴿ من استطاع إليه سبيلاً ﴾ وفيه ضربان من التأكيد ، أحدهما في الإبدال تبيين للمراد ، وتكريره ، والثاني : أن الاستطاع بعد الإجماع ، والتفصيل بعد الإجمال إيراد له في صورتين مختلفتين ، انتهى كلامه . وهو حسن ، وترادف النكسائي وحسنه ﴿ حجة ﴾ بكسر الحاء والدالوقض منها ، وهما لغتان الكسر لغة نجد ، والفصح لغة أهل المغرب ، وجمع سبويه الخج بالنكسر مصدر أخرج ، وجملة الزجاج اسم العمل ، وقد يفتشوا في فتحه أنه مصدر ، وجمع متدا ، وخرجه في فتحوه اللغني هو ﴿ وهدى ﴾ و﴿ على الناس ﴾ متعلق بالعمل في مجرى المعروف الذي هو خير ، وجود أن يكون ﴿ على الناس ﴾ حالاً وأن يكون غير الخج ، ولا يجوز أن يكون ﴿ وهدى ﴾ حالاً يترجم في ذلك من تعدد ما على العامل المعنوي ، وجمع مصدر أصيب إلى المفعول الذي هو البيت ، والألف واللام فيه للمعهد ، إذ قد تقدم أن في الزل بيت وهدى للناس بلفظ مكة في هذا الأصل ، ثم صار على بالظلية ، فصحى ذكر النهي لا يتناول إلى الدهر إلا أنه التكملة وقوله صر كالنجم لتتأيد وقد الشاعر :

نفسى رأيت السبب الكرم أقصد وأتقضي اقتنجه بالأصابع ^(٢)

وإن يضرب في هذه الآية في وجوبه إلا الاستعانة وذكر أن لمرادها العقل ، والبلوغ ، والخبرة ، والإسلام ، والاستعانة ، وظاهر قوله ﴿ وهدى ﴾ على الناس في رجوبه على قصد ، وهو محتمل به ، وقد بذلك دود ، وقد الجمهور : ليس شرايعاً لأنه غير مستطاع ، إذ قصد يسهه عن هذه العادة خوفه ، فقولاً : وكذلك الضعيف ، فترجع الحجة في حال دفع ، والصبي قبل بلوغه ، ثم عني وبلغ ، فعليه حجة الإسلام ، وظاهره الاكتفاء بحجة واحدة ، وعنده اعتقد إجماع الجمهور خلافاً لبعض أهل الظاهر ، إذ قال يجب في كل حجة أعمام مرة ، واخذت الصحيح يرد عليه ، والظاهر أن شرط القدرة على الوصول إليه لاني طريق غير عليه ، من مشي ، وتكفف ، وركوب بحر ، وإيجاز نفسه لخدمة ، الرحل والساء في ذلك سواء والشرط مطلق الاستعانة ، وتيسر في الآية من التحلات ، فالحاج إلى تيسر ، وقد تعرض الآية لوجوب الخج على العود ، ولا على التراجع إلى الظاهر ، أنه يجب في وقت حصول الاستعانة ، والقولان عن مخفية والمالكية ، وقال أبو عمر بن عبد البر : ويدل على التراجع إجماع الفقهاء عن ترك تيسير الظاهر على الخج ، إذا شمره العام الواجب عليه في وقت بخلاف من فرت صلاة حتى خرج رثها ، منضاهها ، وأمهوا عن أن لا يقبل لمن حج بعد أعمام من وقت استطاعته أنت قاصر ، وكل من قال بالتراجع لا يبعد في ذلك حد إلا عارضي عن محذور : أنه إذا زاد عن المستحب وهو فادر وترك فسق ، وروى قريب من هذا عن ابن القاسم .

وفي إعراب ﴿ من ﴾ خلاف ذهب الأكثرون إلى أنه بدل بعض من كل ، فتكون ﴿ من ﴾ موصولة في موضع جر ، وبدل بعض من كل لا بد له من التخصيص ، فهو محذوف لتقديره : من استطاع إليه سبيلاً منهم وقال النكسائي وغيره : من شرعية ، فتكون في موضع رفع بالابتداء ، ولام حذف المصدر الزمير فله جملة ما قبلها ، وحذف جواب الشرط ، إذ التقدير : من استطاع إليه سبيلاً منهم فعليه الخج ، أو عليه ذلك ، والوجه الأول أولى ، لفظه مختلف فيه ، وتكرره في هذا . ويناسب الشرط مجيء الشرط بعده في قوله ﴿ ومن كفر ﴾ يقال : من موصولة في

(١) نظر حكيم في ١/٢٧٩

(٢) البيت لأبي ذؤيب الطم دوي المشط ١١١١/١ - قطع ١/١٠٤ ، الدرر المربع ١/١٠١ - الانصاف ١/٢١٢ ، لسان العرب ١/٢١٢

موضع رفع خبر مبتدأ محذوف تقديره هم من استطاع إليه سبيلاً . وقال بعض النحويين ^(١٢) من موصولة في موضع رفع عن أنه فاعل بالمصدر أي هو جمع . فيكون المصدر قد أنشيف إلى المفعول ورفع به الفاعل ، نحو : عشت من شرب الصل زبد . وهذا القول صحيح من حيث اللفظ ، والمعنى ^(١٣) : أما من حيث اللفظ فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ، ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر . حتى وهم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، وأما من حيث المعنى فإنه لا يصح ، لأنه يكون المعنى : إن الله أوجب على الناس مستطيعهم رفع مستطيعهم ، ثم يصح نسبت المستطيع ، وتنحصر الوجوب إنما هو المستطيع ، لا الناس عن المحرم ، والصبر في إثبه يعود على البيت ، وقيل : عن الخرج ولله تعالى استطاع ، وسبلاً مفعول بقرينه في استطاع في أنه فعل متعدي قال تعالى في لا يستطيعون نصرهم في الأصرف [١٩٩] وكل ما يوصل إلى شيء فهو سبيل إليه ، وظاهر الآية يدل على وجوب الحج على من استطاع إلى بيت سبلاً ، وليست الاستطاعة من باب الجليلات ، كما قدسيا ، وذلك خبر بأنه وإن عجز وعطاه وإن عجز . هي حال الذي يجد راداً واجبة ^(١٤) وعلى هذا أكثر العلماء ، وقيل من الزور والضعف . إذا كان مستطيعاً غير شاق على عبده وجب عليه ، قال الضحاك : إذا قدر أن يخرج عبده فهو مستطيع ^(١٥) ، وقيل أنه في ذلك فضل . إن كان ثعباناً . مع أنه يمكن أن يكون ذلك ناطقاً إليه ولو جواً ، فكذلك يجب عليه الحج ، وقال الحسن : من وجد شيئاً لم يلقه فقد وجب عليه ^(١٦) ، وقال عكرمة : استطاعة المسكين الصحة ، ومذهب مالك : أن الرجل إذا وثق بقرينه لزمه ، وعنه ذلك ، على قدر استطاعة .

[١٩٩] ما في أم حجاب هذا المعنى فيعبرين . منه امر ضام في معي اللب من ٩٠ لا يرب . ومنه امر في مخرج صاحب جسط ١٠٣٢ قدس الكوكب . طرأ في ذلك تدخيل الفكر لوجه ٧٧ تنقيحاً لا تحت . طبع :

[٢٠١] حاصل مذهب الصنف في هذه الآية ثلاثة ، أحدها : ما ذهب إليه أبو بكر ، وهو مذهب سيبويه ، وأما النحويين ، وهو أن من بلغ من الناس مبلغ بعض من كل ، والصنف محذوف ، والتقدير من استطاع إليه سبلاً منهم وفيه في حرج في حج في كل من الناس في تنقل ، وأما ر . وفي حج في معبر ، يقال فيه : بالفتح والكسر . ولزومهما وأما تدفع ، والصنف : ما ذهب إلى صعوبة ، وتعامل عذوبة ، وقيل : معبر في حج في الأظهر أن تعامل يدفع مع اعتبار ، وإن كان لا يتعدى مع العمل ، لأن العمل يطلب التعامل به فلا يجوز عذوبة ، لما في ذلك من نفس الفرح ، والمصدر عنه تعامل كضمانه ، فكيف يجوز دفع العمل بجواز دفع التعامل ، وإل هذا كان الاستدلال على وجهه .

الثاني : ما ذهب إليه بعض النحويين أنه في من استطاع إليه سبلاً في معبر . ومع ، والمصدر : صنف إلى الضمان بصحة العمل ، فهو محركة ثبت في اللغة أو هي .

الحجس رتد دام صرّح وصحيف

فصريح بغير ، وخار مفعول ، والوجه مصدر معارف إلى المفعول ، وفعله تدفق . وفي من استطاع إليه سبلاً في معبر ومع في المعنى : فإن لم يره به معبرين جمع مهيبة للعلم بكونه بعد دفعه عن العمل بعبه بدلاً ، وكان الاستدلال على ذلك هذا القول . لم يكن من أحد . إجماع إلى المعنى . والأسرار : لفظ ، هذا وقد بين الصنف وجه التمثيل ، مع ذلك ما ذهب إليه الكاشي ، وهو أنه في شرط والموجب محذوف ، والتقدير في من استطاع إليه سبلاً في قلبيج ، وفي هذا بعد حذف جواب شرط ، ولحق من طاهر كلام ما ذهب إليه الكاشي ، فتركب القامع ثلاثة الأركان .

الاسم ١٠٣٢ - ١٠٣١ .

[٢٠٢] ذكره ابن جرير في تفسيره بزيادة ١٠١ ، عن عمر بن الخطاب ، وعبد بن جابر ، وابن عباس ، وسعيد بن جابر ، وطه ، والحسن ٣٧/٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .

[٢٠٣] (٧١٧١) ، (٧١٧٢) ، (٧١٧٣) ، (٧١٧٤) ، (٧١٧٥) ، (٧١٧٦) ، (٧١٧٧) ، (٧١٧٨) ، (٧١٧٩) ، (٧١٨٠) ، (٧١٨١) ، (٧١٨٢) .

[٢٠٤] ذكره القرطبي في تفسيره عن أحمد بن حنبل : (١) كان شيئاً ثوباً صبيحاً ليس له مال عليه أن يؤخر حبس ما في أو غلب على بعضه .

صحة .

[٢٠٥] ذكره من جرير في تفسيره بلفظ : و . وفي حلة .

وقد يجد الزاد والراحة من لا يقدر على السير ، وقد يفقد عليه من لا رغبة له ولا زلف ، وقال ابن عباس : من ملك ثلاثمائة درهم فهو السيل إليه ^(١٦) ، وقال الشافعي : الاستطاعة عن وجهين بعينه أولاً ، من منته مرضى ، أو عذوبة مال فعلية أن يجعل من يجمع عنه وهو مستطيع لذلك ، واختلف مالك ضمن مالك داعياً وأياً من ليست عذبة ذلك في إقامته ، فروى عنه ابن وهب : لا يأمن بذلك وروى عنه ابن عباس : لا أرى ذلك ، ولا يخرج إلى الحج والغزو سائلاً ، وكرد مالك أن الحج الماء في البحر ، واختلف عنه في حج النساء ملهيات إذا فُقدن على ذلك ، ولا حج على امرأة إلا إذا كان معها ذر محرم ، واختلف إذا عذته ، فقال حسن ، والشافعي ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وأحمد ، وإسحاق : المحرم من السيل ، ولا حج عليها إلا مع ذي محرم ، قال أبو حنيفة : إذا كان بينها وبين مكة مسيرة ثلاثة أيام فصاعداً ، وإذا وجدت غمراً أهمل لزوجها أن تسعها في الفرض ، فإن الشافعي : أنه أن يجمعها مع مالك وابتان الميع وعدمه ، وانحزم من لا يخرج له مكاحها على اثباته بفراة ، أو رصاع ، أو صهر ، أو خمر ، والعدد ، ونسبهم ، والثاني في ذلك سواء ، إلا أن يكون بموجباً يعتقد إيفاء مكاحها ، لو سألها غير ماؤن فلا تخرج ولا تصاهر معه ، وقال مالك : تخرج مع جماعة نسبه ، وقال الشافعي : مع حرة ثقة مسلمة ، وقال ابن سيرين : مع رجل ثقة من المسلمين ، وقال الأوزاعي : مع قوم عدول ، وتُخذ مسلماً تصدق عليه ، وتزول ولا يفرها رجل ، واختلفوا في وجوب الحج مع وجود الكفوس ^(١٧) وانصرامة ، فذهب أصحاب الثوري : إذا كان المكس ولو دهناً سقط مرضى الحج عن النفس ، وقال عبد الوهيد : إذا كانت المرأة كثيرة مصحة سقط الفرض ، فظاهر كلامه هذا أنها إذا كانت كثيرة غير مصحة به لم يسقط ، فلا سقط ، وعلى هذا جماعة أهل العلم ، وعليه منعت الأعصار وأجمعوا على أن المرض والمصوبة ^(١٨) لا يلزمها المسير إلى الحج ، فقال مالك : يسقط عن المصوبة مرضى الحج ، ولا يخرج عنه في حال حياته ، فإن وصي أن يجمع عنه بعد موته حج من الثلث ، وكذا نطوعاً ، وقال الثوري ، وأبو حنيفة ، وأصحابه ، وأمن المنوك . وأحمد وإسحاق : إذا كان غادراً حتى قال يستأجر به لزمه ذلك ، وإذا ملك أحد له الطاعة والقيام لزمه ذلك بدل الطاعة عند الشافعي ، وأحمد وإسحاق ، وقال أبو حنيفة : لا يلزم الحج بدل الطاعة ، ولو ثبت له ماله فأنصح به أنه لا يلزمه قبوله ، ومما سأل فروع الاستطاعة كثيرة مذكورة في كتب الفقه ، ومن كفر فإن الله غفي عن العاقلين ^(١٩) فإن ابن عباس يوجب الحج ، فمن زعم أنه ليس بمرض عليه فقد كفر ^(٢٠) ، وقال منة الصحاح ، وعطاء ، والحسين وعطاء ، وصيران الطحاوي ، وقال ابن عمر وغيره : ومن كفر بالله واليوم الآخر ^(٢١) ، وقال ابن زيد : ومن كفر بهذه الآيات التي نزلت ^(٢٢) ، وقال السدي وحذيفة : ومن كفر ما وجد ما يجمع له فلم يجمع فهذا كفر موصلة ^(٢٣) ، بخلاف القول الأول فإنه كفر جنود ، ويصير عن قول السدي لقوله : من ترك الصلاة فقد كفر ، لا ترجعوا بعدوا.

(١٦) ذكره ابن جرير في تفسيره ٣٨٢/٧ .

(١٧) أنفَس : خابه ، فَنَفَسَهُ يَكْنُفُهُ كَنَفًا وَفَنَفَسَهُ انْفَنَفًا وَفَنَفَسَهُ انْفَنَفًا .

وامكن : فرغم ذلك ، فعدم من : اتع الطمع في الأمر في المجاهدة .

لسان العرب

(٢٢) الفَنَافَلُ : القطع نفسه بغيرت بعباً . تصدق بغير العرب على الرجل فنقول : ماتته عطية الله ^(٢٤) بغيره عليه غلظ يده ورجله

لسان العرب ٢٨٢٢/١

(٢٣) ذكره ابن جرير في تفسيره لمط : ومن كفر وإن الله غفي عن فاعله ^(٢٥) يقول : ومن كفر ما وجد ما يجمع له فلم يجمع فهذا كفر موصلة ، ولا تركه مطلقاً ، ٢٨٢/٧

(٢٤) (٧٥٢٢)

(٢٥) ذكره السدي في تفسيره : ومن كفر وإن الله غفي عن فاعله ، واليه في المتن ٥٧٢/٢

(٢٦) ذكره السدي في تفسيره : ومن كفر ما وجد ما يجمع له فلم يجمع فهذا كفر موصلة ، ٥٧٢/٢

(٢٧) ذكره ابن جرير في تفسيره لمط : ومن كفر ما وجد ما يجمع له فلم يجمع فهذا كفر موصلة ، ٥٧٢/٢ (٢٨) (٢٩) (٣٠)

كفراً ، يهرب بعضهم ذات بعض عن أحد مؤمنين ، وقاد ان يحشري^(١) ، وهم مني من نوع التكفير والتشديد فونه
 في ومن كفر في مكان ومن لم ينج ، فليها على ذلك الخ . ونشد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من مات ولم يحج ، ميتة
 شاء سؤداً ، أو نصرانياً^(٢) ، ويخرج من البيعة ومن ترك صلاة متعمداً فقد كفر^(٣) ، انتهى كلامه ، وهم من مني
 كلام السدي . وقال سعيد بن المسيب : ومن كفر بكون البيت فله الحق ، فعلى ما يكون ، جعل في اليهود الذين قتل
 حين حوث القبة في ما ولاهم عن قتلهم التي كانوا عليها في الشفرة الآية ١٤٢ ويكرها ما ، وقال : لا سمح بها
 كذا . ومن شرعية وجوب ان يخط لجملة المصدرة بالقاء ، وان يخط لها حجة المخرج هم العموم الذي في قوله في عن
 تدبير في يد من كفر فهو مخرج تحت هذا المصداق ، وفي هذا اللفظ وعيد شديد عن كفر ، قال ابن عينة : ولخصه
 بالكلام : فإن الله من عجم . ولكن عجم اللفظ يخرج الخبر ، وتنه تفكر على لادة الله وسلبه ، واستثناء عن جميع
 الموجود حتى ليس به افتقار إلى شيء ، لا ريب سوء من ، وقال ان عشرين^(٤) : وما بقي من أمم التأكيد ذكر الاستبعاد
 عنه . وذلك كما يدل على التفت والسخط واحد لا ، ومن نك في عن أنما في رد بعض عن ، وما به من التلاوة على
 الاستثناء ، فيه برهان ، لأنه إذا استثنى عن اثنين سواه الاستثناء عنه لا محالة ، ولما يدل على الاستثناء ، فكان
 أن على عظم السخط الذي وقع بمخرجه ، وفي : في الكلام عديف فغيره . فإن الله حتى عن جميع العباد في قوله
 يا أهل الكتاب لم تكفرون بالله وقد شهد عن ما فعلوا في ذلك النهي^(٥) ، مسب نروها ورواها بعد ذلك إلى قوله
 في وأولئك قد عذب عليهم في أول رجل من اليهود حدثوا الإغراء به ، الأسر والخروج ، باسمه شاعر من قبل ، وكان
 أعصر شديد اجتمع واختل للمؤمنين ، فرى التلاوة الأولى والخروج ، فقال : ما لم يقرأ بعد التلاوة مع الجمع فلهما
 في فيلة ، فلهما شاعر من اليهود أن يدكرهم بربيعات ، وما حرق به من العرب . وما قوله من تشعر . فعلى فكسوا
 حتى ثاروا إلى السلاح ماخرون ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : أياد عن الخامة وتأتي فيهم^(٦) وعظمهم من جمع ومانق
 بعضهم بعضاً^(٧) ، هذا ملخصه ، يذكره مصولاً . وقال الحسي : فتاة والسني : رأت في أنصار اليهود الذين كانوا
 بضد من المسلمين عن الإسلام ، بأن يدنوهم إلى عبد أبي بنوص في كتابه . وأشهر بقاء أهل الكتاب بسوءه .
 والعامه وإن لم يعلموا في حجة قائمه عليهم . كفاية عن الخاصة وكأنهم يرون الاستدلال . وحصول في التشديد بخلافه من
 علم ثم تكبره . وفي قوله علم أهل الكتاب الذين علموا صحة سؤنه . واستدل بقوة في وأسم شهداء في أن عبد الله
 [انتهى هذا القول ، وحسن أهل الكتاب بأن ذكره عن سائر الكفار ، أنهم هم المصدقون في صلب هذه الآية الشريفة
 تدلائل عليهم ، من سورة الأحميل ، على صفة سورة محمد - صلى الله عليه وسلم - ، والمسلمون عن شهداء في ذلك ، ولأن معرفتهم
 « بأن الله أقوى ، فتدبر الله إياهم بالمرحمة ، وأصر النية ، ولمعنتهم عاني كذا » من شهادة ليويسيل ، والشارع ،
 ولا ذكر تعالى : أن في البيت أنات هبات ، وأنوب حجة ، ثم قال : ومن كفر فهد الله على عن العالمين في حسب أن تكبر
 هل التكفير كفرهم بأنات الله ، وما هم بها أهل التكفير بجهنم من أهل الكتاب ، فلا يثبت من يعتني إلى ذلك .
 الله أن يكفر بآياته ، على سبيل ضاوية وإعلاء ، فإنه مرجع من العلم بغير إليه إذا عرفت نتيجة ، والآيات هي
 العلامات التي بعضها دلالة على الحق ، وقيل : آيات الله هي آيات من السورة ، فيها صفة محمد - صلى الله عليه وسلم - . ويحتل القرآن

(١) نظم الكتاب ٣٩٠/١

(٢) قال القرطبي في تحريجه إلى الإجماع ١٣٩/١ في كتاب أدراك الملح أنكره ابن عثي ٣٩٠/١ . صبي نزع عبد الرحمن عن القس من حديث
 سعيد بن عيسى والقرطبي نحوه من حديث علي ، وقال عيسى بن إسماعيل : أخرجه ، الآية ١٣٩/١ والجميع ٢٩١/٢

(٣) قوله جد اللفظ قرطبي في تخرجه الإجماع ٢٩١/٢ . وقال القرطبي : وفي نسخة محال

(٤) انظر ٢٩١/١

(٥) وفي ذلك الخط ابن كثير في تفسيره نقل عن ابن إسحاق في تفسيره ، من هشام ٢٩٠/٢ وابن كثير ٧٤٢/٢

ومعجزة رسول الله ﷺ - في إلقاء شهيد هل ما يعملون في حلة حالية ، فيها تهديد ووعيد ، أي إن من كان في معتصماً على أعماله شاهداً أنه في جميع الأحوال ، لا ينسبه أن يكفر بأياته ، فلا يجمع العلم أن الله مطلع على جميع أعمال الكافر بآيات الله ، لأن من يفيض أن الله يجازيه لا سكاذ يرفع عنه الكفر ، أي هو عظم الكفار ، رأت صيغة شهيد تدل على المسالفة حسب التعليل ، لأن الشهادة يراد بها العلم في حق الله ، وصفاته تعالى من حيث هي في لا تغفل الثقلون بالزيادة والتقصير ، وإذا جاءت النصفة من الوعد للجنة بذلك بحسب متعلقاتها ، وتقدم الكلام على ما ، وحدد لآلف من ما الاستهامية إذا دلت عليها الآثار . وقوله في هل ما يعملون في معتصلاً بقوله في شهيد في رما موصولة ، وسوروا أن تكون مصدرية ، أي عن صليكم في هل يا أهل الكتاب لم تصدقوا عن سبيل الله من آمن بنحوها عوجاً وأنتم شهداء ، وما الله يظاقل عما تعملون في لا تكبر عليهم كفرهم في أنفسهم ، وضلالهم ، ولم يكفوا حتى صغر في إضلال من آمن ، أنكر عليهم تعالى ذلك ، فحصر بين الضلال والإضلال ، من سن ستة سنين بعده وررها ، ووزر من عملها ، رصد لازم ، ومعتد ، يفتن : صد عن كذا ، وعد غيره عن كذا ، وقراءة الجمهور : يصدون ثلاثياً ، وهو معتد ، ومفعوله : من آمن ، وفرا أخسر . يصدون من أحد على عدة لازم ماضٍ ، وهذا لسان . وقال أبو بكر :

أَسْلَمُوا أَصْلُوا السُّلَمَ السُّلْبُ غُفْمٌ

ومعنى صد هنا صرف ، وسبيل الله ، هو دين الله ودين شرعه ، وقد تقدم أنها تذكر وثبوت ، ومن النابت ، قوله :

فَلَا تَلْمِزْهُمْ سَثْرٌ مِّنْ أُنْثَىٰ . فَذَرْهُمْ . إِنَّا تِلْكَ الْأُمَّةَ السَّاخِرَةُ

قال الراغب : وقد جاء في أهل الكتاب في دور في هل في وجهها في هل في مدون في هو مستعداً مع تعالى هم إلى الخوف ، فعمل معظمهم مع استلاة ملقوم ، ليكنوا أقرب إلى الانقياد ، وما قصد الغض منهم ذكر قل ، فيها عن أنهم غير مهملين أن عاظمهم بفساد ، وإن كان كلا الشعاين وصل على لسان النبي - ﷺ - وأطلق أهل الكتاب على المرح تارة ، وعلى اللوم أخرى . وأهل القرآن واسعة لا يظن إلا على المرح . لأن الكتاب قد يراد به ما انعموه دون ما أؤزل الله ، نحو في يكتفون الكتاب بأيديهم في سورة [٧٩] وقد يراد به ما أؤزل الله ، وأيضاً قد يصح أن يقال على سبيل التذم ، وانتهاك ، كما لو قيل يا أهل الكتاب ، لمن لا يعمل بمقتضاها انتهى ما يخص من كلامه ، وقد في في سحوبا في عالمه على السبل ، قال الزجاج والطبري : يطلبون ما أعوجاجاً ، تقول أعرج : اعرج كذا ، يوصل الألف ، أي اطمنه ، أي : وألقي بضع الألف شيء . هل حله ، قال الزمخشري : (في ففت) : كيف يعوجها عوجاً وهو حال (فلت) : فيه معني ، أحدها : أنكم تلمسون على الناس ، حتى يروههم أن فيها عوجاً يقولكم : إن شريعة موسى لا تسبح ، وبتميزكم صفة رسول الله - ﷺ - عن وجهها ، ونحو ذلك ، والذي : أنكم تتعجبون أنفسكم في اشتفاء حتى ، وإبعده ما لا يثنى لكم من وجود العرج ، هي هو أفجع من كل مستقيم انتهى . وقيل : ينفون هذا من الجفي ، وهو التصدي ، أي : يتعجبون عليها ، أو فيها ، ويكون في عوجاً في هل هذا التكرار ليعبر على الحال من الضمير في نفون .

(١) فأكملت لسانه ، وقرأه السعدي في الدرر نصرة .

(٢) انظر لسانه ، ٣٩٢٢١

(٣) صدرت ، وصورة

أي: جونا مكرم، وسهم استسمة انتهى، وعلى التوازي الأول يكون موجهاً مشعراً، والمجمله من قوله ﴿تسودها موجهاً﴾ تحتل الاستشفاء، وتحتل أن تكون حلالاً من خصمري ﴿بمدون﴾ أو من ﴿مسيل﴾ له لأن فيها خصبرين، يرجع إلى الله ﴿وأنتم شهداء﴾ أي: بالعمل بعد ﴿أو أنتمي﴾ سمح بهم شهداء في [٢٧] أي: مؤلف جملة، وتارة بالعمل - موجهاً - قال فاشهدوا بأنا معكم من شهادتين ﴿أن غيرنا﴾ [٨٦] وشرة بولامة نالت أي: شهدتم مسرة عبد - موجهاً - فل يثب على ما في سورة من صفته وحسبه، وقال ابن كثير في [٩٤] وسهم شهداء أي: سبيل الله لا يصد عنها إلا مال مصل، أو وأنتم شهداء بأن أهل دينكم عدون بغيروا بأقوالكم، وسنتهدوا في عقاب أمورهم، وهم الأحياء منهم، قيل: دلل ﴿وأنتم شهداء﴾ دلالة على شهادة بعضهم على بعض حدث، ولأنه تعالى ﴿سهم شهداء﴾ ولا يصدق هذا إلا مع من يكون له شهادة، وشهد بهم على السمع لا لغوهم، فعين وحفظهم بأن لهم شهادة بعضهم على بعض، وهم مؤمنون بالله وجماعه، والأقوال من أن شهداءهم لا يثنى بحد، وأنهم سواد من أهل الشهادة، ﴿وما الله بغافل عما تعملون﴾ وعد شاهد خب، تقدم نفس هذه الجملة، بأمر عن إعداد ﴿بأنها للذين آمنوا﴾ إن تطهروا حقاً من النور، تكونون بركتكم بعد إيمانكم كافرين، لما ذكر تعالى عنهم ﴿سهم من الإسلام المأمون﴾، حذر المؤمنين من يقول الكفار، وصلاهم، وبداهم بوجه الإيمان، تسبها على ناس من سبهم دور الكفار، وبأن يثب، قل ﴿ليكون ذلك حطاً على عروهم﴾ وتأولواهم، وأمرهم عن موافقتهم، وأمرهم في صرة شرعية، لأنه لا يقع ما عنهم هم، والإشارة بـ ﴿بأنها ليس مني﴾ إلى قول والخروج سبب لثمة شامس من نفس، وأطلق الطاعة لثقل على عروهم النفس، أي: أن يصدر منك طاعة شاي يغيره كان، مما يجوزونه من إصلاكم، وببعد الطاعة بقصة الأوص والخروج على ما ذكر في سب النور، وأمرها للتصديق، أو بصبروكم، وأمرهم المشاورة به عند ليس بكفر حصية، لأن سبهم هو في إلقاء أحد من الأوص والخروج، ولو وقعت لكنت حصية لا كراً، إلا أن بعضاً ذلك مستعجل له، وقد كان ذلك تحجب أهل الكفر، فله دنياً بعد صبي، مستراحه شيئاً مبيتاً، إلى أن جربوا عن الإسلام، وبعدوا كافرين حقيقين، وأبعدوا كافرين على أنه مسلم، لأن ليرة لأهلها تميز صبر، كقوله

فَلَا تَسْتَوِيهِمُ الْمُشْرِكُونَ لَيْسَ آلَؤُوهُمْ وَهُمْ وَلَكِنْ لَيْسَ آلَؤُوهُمْ نَسَبُهُمْ

وقيل: انتصب على الخلل، والقول الأول أنتم، ﴿في كيف تكلموا ودعواكم نل عليكم أيداء الله وفيكم رسوله﴾ هذا سؤال استند وقص الكفر منهم مع هاتين الحقيقتين، وهما نداء، ثبت أنه عليهم، وهو القرآن الطاهر الإعجاز، وكيفية الرسول فيه الفاضل عن يداه المخبر، ووجود هاتين الحقيقتين، ولا تخضع ولا تنظر إليهم كغير مع ذلك، وليس انتهى أنه يقع منهم الكفر، موجهاً على وقوعه، لأن مؤسراً، ولذلك تكرر بأقواله ﴿فإنه ليس أصو﴾ فيفسر بغير قوله ﴿كيف تكفرون بالله﴾ ويكتم قوله ﴿الشفرة﴾ [٩٨] الرسول ما محمد، ﴿يؤذ بلالات، بعطاف، فوالق حجاج لأصحابه سم - يثب - دعه، لك التي - يثب - كذا فيهم، وهم يشاهدون، وقيل: لم يصب لأنه لأن تارة وسنة فيهم، إن لم يشهدوا، قال محمد، في هذه الآية علق بكن، كتاب الله، وسي عه، فكمالي الله بعد معنى وأما كتاب الله فإنه الله بن أظهرهم دعه فيه، ومبينة، فيه حاله وحريته، ومعات ومصبية، وقيل: الخطأ

[٩١] نظر الكشاف ٢٢٢/١

[٩٢] نالت الكفارة من عمره، البحر: أداني، الفيل، ١٦٠/٢٣، المحرر: ٢٩٠/١، المصور: ٣٢٠/٢، عائش تغلب ٢٩٦/٢، من جعل

للأبوس والمخرج الذين نزلت هذه الآية فيها شجر بينهم عز ما ذكره الجمهور ، وبقر الجمهور ، نزل بآله ، وقرا الجمهور ، والأبوس من نالها لأجل العصل ، ولأن الأثث غير حذيق ، ولأن الأبث هي الغراب ، قال ابن عطية : وفيكم رسول ، هي هجرية الحضور والشهادة ، شجره ٣٥ - وهو في الله إلى يوم القيمة ما فاته وأثرو ، وقال الزمخشري : وكه - تكفرون معنى الاستعظام به الإنكار والتمجيد ، وليس من أين ، بطرق إلىكم الكفر ، والحال أن أبث الله ، وهي الغراب المتحد نزل عليكم على سائر الرسل ، غيبة طرأ ، وبقر أظهرهم رسول الله بنبهكم ، وبطركم وبزيج شبهكم * ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم * قال ابن جرير : ومن يؤمن بالله ^(١) ، وبأسب ها الغرل قوله * وكيف تكفرون * ومثل يستنصت بالفران ، وقيل : لنجى : إنه فيكون على هذا القول ، سقا على الاتجاه إلى ع في دفع ضرور الكفار ، وجواب في من * في طه هدي * وهو معنى السط ، مستقل لمن ، وحالت لا لاؤام ، وأن المعصم بالله متيق للهدى ، وذكروا في هذه الآيات من مون الدلاءه والتمصاحة ، الاستفهام الذي مراد به الإنكار في لم تكفرون * في * نصدون * في * وكيف تكفرون * والتكرار في * ما أهل الكتاب * في * وفي اسم الله في موضع ، وفيما معمول ، والحق في الإيمان والكفر ، وفي الكفر ، إذ هو ضلال ، الهداية ، وفي لموح ، ولاستفاده ، والحق بإضلاى اسم الجمع في * كيف من الذين أومأ الكتاب * في قيل هو يوتي غير معن ، وقيل هو مناس من قيس اليهودي ، وإطلاق الجمع والمرء الخصوصي في * يا أيها الذين أومأ * على قول الجمهور أنه خطاب للأبوس والمخرج ، واخذاب في مواضع

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ وَتَقِي وَأَخَصِّصُوا بِحَمَلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَقْرَبُوا وَأَذْكُرُوا يَعْنِي اللَّهُ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلْفَبَيْنَ قُلُوبَكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَى شَعَاخَرٍ وَمِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٩﴾ لَنُكَلِّمَنَّكُمْ أُمَّةً يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَقَرَّبُوا وَاتَخَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مُجَآءِهِمُ الْبَيْتَ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٢١﴾ يَوْمَ تَلِيضُ وُجُوهٌُ وَسُودَ وُجُوهٌُ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُُهُمْ أَكْثَرُهُمْ بَعْدَ إِسْمَائِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٢٢﴾ وَأَمَّا الَّذِينَ أَلْبَيْضَتْ وُجُوهُُهُمْ فَبِئْسَ دَجَاةً أَنَّهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٣﴾ تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ ﴿٢٤﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴿٢٥﴾ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَحَدُّوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٢٦﴾ وَلَوْ أَمَرَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكُنَّ خَيْرًا لَّهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٢٧﴾ لَئِنْ لَمْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا أَدْنَى

(١) ذكره الجمهور في هذا القول ، وهو لأن جرير ومن الذين قالوا أن حاتم ٢٠ ، ١٩

وَأَن يُقِيمُوا كُم بِؤْلِهِ كُم أَلا دَارَ كُم لَا يُتَصَرَّوْنَ ﴿١٠١﴾ صُرِيتْ عَلَيْهِمُ الْإِذْلَةُ أَن مَاتَفَقُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ
 اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ الْإِنْسِ وَبَاءُوا بِعَصَبٍ مِنْ قَوْمٍ وَصُرِيتْ عَلَيْهِمُ الْفَسَكَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا
 يَكْفُرُونَ بِمَا آتَيْتِ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١٠٢﴾

أصبح من الأفعال الناقصة ، لانصاف الموصوف بانصاف وقت الصباح ، وقد نزل عنى صار وهي ناقصة أيضاً ، وتأني
 أيضاً لازمة تقول أصبحت ، أي ، دخلت في الصباح وتقول أصبح ز ، أي : أقبل في الصباح يومه : إذا سمعت سرى
 الغير فاعلم أنه أصبح . أي : مقبى في الصباح ^{١٠١} ، شفا الشيء : طهره ، حرقه ، وهو من فوات الواو ، وثلاثة شقوان ،
 وهو حرف كل جرم له مهوى ك حفره ، والبيتر والحرف بالسقف والحد ، وبضاف في الاستشهاد إلى الأعلى ، نحو هو شفا
 حوف في التوبة [١٠٩] نزل الأسفل نحو : شفا حفرة ، وبذلك ، أشى حل كذا أي : أشرف ، ومنه أنشرف المريض على
 الموت ، قال يعقوب : يفتاد للرجل عند موته ، وللنمر عند موته ، ولشمس عند غروبها ، ما بقي منه أو منها إلا شفا ،
 أي : قليل . المعرفه مبروكة ، وهي واحدة حفر فعلة بمعنى مفعولة ، تعرفه من اء ، أنشد : خلص ، الانبساط
 والاموداد مبروفان ، ويقال : مبص لهر أبصر ، وسود فهو أسود ، وعش هما أصل الأنوان ، ذاق شيء استطعمه ،
 وأصله طعم ، ثم استعمل لكل ما يحس ويذوق على وجه التشبيه بالشيء يعرف عند القدم ، تقول العرب : قد ذقت من
 إكرام فلان ما يرغني في قصده ، ويقولون : ذق العرق واسرف ما عصفه ، وقيل تبسم من عقبل .

أَوْ كَأَنَّهُمْ جِزَارٌ رَزَّيْهُ نَسَافَقُهُ أُنْجَبِي النَّحْرَ فَمَرَقُوا مُرْقُهُ لِبَنَاتِ

والآخر .

وَأَن أَهْ ذَنْقِي خُلُومٍ قِيسٍ مَسَا يَاهُ خِفْنَهَا فَلَاحَهَا

يخون بالذوق العلم ، وما سألته ، وما سألته ، ففعل ^{١٠٢} أن حل علته ، وقيل به ، في بابها الذين آمنوا
 اتقوا الله حق تقاته في ما حذرهم تعالى من إصلاص من يريد إصلاصهم أمرهم بتدابع القاعات ، ففهم أولاً بقوله : اتقوا
 الله إذ التقوى إشادة إلى التحريم من حذاب الله ، ثم جعلها سبباً للأمر بالاعتصام بدين الله ، ثم أورد الرهبة سرقة .
 وهي قوله : في وادكو راحة الله عليكم في وأغلب الأمر بالتقوى والأمر بالاعتصام بني آخر هو من ذم الاعتصام ، قال
 ابن مسعود ، والربيع ، وقناة ، وأحسن . حق بقائه هناك فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا ينكر ^{١٠٣} .
 وروي مرفوعاً ، وقيل : حق بقائه هناك جميع معاصيه ، وقال قتادة ومحمد بن أبي ذؤيب والربيع هي مسوخته بقوله في ما حذرنا

(١) شفا : صاف ظني ، وصبره ، قد الله تعالى ، في على نحو حرف هاء في وإلا شفا شعوان ، وشفا آل شي : صبره

سار لغيره . ٢٢٩٤:٢٤

(٢) ثبت في الشان (قول) .

(٣) يقال : تلقا فلاناً في مرجح كذا : أي أعده له ومعدده . ألقف ، رأى السرايل العرب : في انقلوعهم حيث نقصهم في ، والتلف
 ونكفأ ، أصل عليه .

لسان العرب ٢٩١:٦

(٤) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وما لا يشارك في فهمه محمد بن الرزقي والربيعي وحسن بن محمد بن أبي شيبة ، ومن حوزة ابن المبرورين
 ابن حبان ، والحسين في الشان والطبراني ، وإسحاق بن عمار ، ومن مرفوعة ١٩:٢٢ .

ووقوفهم انصرفت بحسب الأول ، بحيث أن يكون من تلك التبعيل مثل استظهاره ، ووقوفه بإسناد ، فقل من مكلف من رفع بحسب ونسب ، فأما الخطأ ، وبحسب أن يكون من باب الاستعانة ، أصدر أجل عليهه الاعتصام للوقوف بالعهد ، وانصاف صعباً حل الخلل من التصدير ، في ﴿ وَاَعْتَصِمُوا ﴾ ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا ﴾ ﴿ نِهَا عَنِ الْبَصْرِ فِي الدِّينِ ، وَالْإِخْلَافِ فِيهِ ، كَمَا اسْتَعَفَّ الْيَهُودُ وَالْمَسَارِيُّ ، وَقِيلَ : عَنِ الْمَعَاصِيَةِ وَالْعَدَاةِ لَنِي قَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْمَعْقِدَةِ ، وَقِيلَ : عَنِ إِحْدَاثِ مَا يَرْجِبُ الْفَرْقَ ، بِرَوْلٍ مِمَّا الْأَجْمَاعُ ، وَقَدْ تَعَلَّقَ بِهِ دَلِيلُهُ فَرِيضٌ بِهَذِهِ الْقِيَاسِ وَالِاتِّجَادِ ، كَالْطَّمِّ ، وَأَمْتَانِهِ فِي شَيْبِهِ ، وَمِنْهُ الْقِيَاسُ وَالِاتِّجَادُ ، قَالَ الْأَوَّلُونَ : عَمَّ جَزْأً أَنْ يَكُونَ مَعْرِفُ الْإِخْلَافِ بِبَابِ تَعَالَى مَعَ حَرْفِ اللَّهِ تَعَالَى بِهِ ، وَقَالَ الْآخِرُونَ : تَعْرِفُ الشَّيْءَ عَمَّا فِيهِ مِنْ سَبَابِ الدِّينِ وَالْإِسْلَامِ ، ﴿ وَادْكُرُوا لِعَدَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً مَالِكٌ يَمُرُّ قُلُوبَكُمْ فَأَمَّا بَعْضُكُمْ لَمَنَعَ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ الْأَرْضِ فَأَنذَرْتُكُمْ فِيهَا أَنْ يَخْرُجَ الْغَمَامُ فَتَكُونُ مِنَ الْعَرَبِ ، قَالَهُ الْحَسَنُ ، وَتَقَادَرُ بَيْنِي عَمَّا مِنْهُ بِإِذْكَ الْغَوِيُّ بِسَبْحِ الضَّعِيفِ ، وَقِيلَ : لَعَلَّاسِ وَالْخَرْجُ ، وَرَجَعَ هَذَا مِنَ الدِّينِ ، وَفِي بَرَوْلٍ بِهِ دَلِيلٌ فِي نَكْلِ مَحْتَجَةٍ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَلَا مَوْتَلَفَةَ تَقْلُوبَ عَلَيْهِ ، وَكَانَتْ الْأَوَّلُونَ وَالْخَرْجُ نَدَ اجْتَمَعَتْ عَنِ الْإِسْلَامِ ، وَتَأَلَّفَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ الدَّوَاهِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَالْخَرْبِ الَّتِي كَانَتْ بِهِمْ ، وَنَدَامَ أَنْ تَرْمَهُمُ بِالْإِغْتِصَامِ بِحِلِّ اللَّهِ ، وَبِهِمُ الدِّينِ ، وَبِهِمُ عَنِ الشُّرُفِ ، وَبِهِمُ أَمْرٌ يَسِيءُ دَعْوَةً مَعَهُ عَلَيْهِ ، إِذَا قَالُوا : مَعَصِيَتٌ وَمُؤْتَفِقٌ ، وَكَرِهَ أَنْ يَأْتِيَ مَعَهُ مِنْهُ مِنَ الْإِغْتِصَامِ بِدِينِ الْإِسْلَامِ ، وَالتَّلَافُ الْغَرَبُ بِمَا كَانَ مِنْهُ يُعَامُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِشَاءَ ، وَدَحْطَ مِنْهُ تَعَدَّى حَقْلَ نَدَى الْإِعْيَافِ فِي قُلُوبِهِمْ ، لِسُلْطَانَةِ مَحْصُولِ الدِّعَى فَذَكَرَ مَانِعَةً السَّبِيحَةِ وَالْأَحْرَبِ ، أَمَّا السَّبِيحَةُ فَتَأَلَّفَ قُلُوبِهِمْ وَجَبَرُورَتِهِمْ إِحْيَا فِي اللَّهِ ، مَتَرَاخِمٌ مَعْدَمٌ أَقْدَمُوا تَحَارِيرَ مِثْلَاتِهِمْ بِحُجُومٍ مِنْ مَرَّةٍ وَبَشَرٍ مِنْ مَرَّةٍ إِلَى أَنْ لَبَّيْ اللَّهُ بِهِمْ بِالْإِسْلَامِ ، وَكَانَ أَمْرُ الْأَوَّلِينَ وَالْخَرْجِ حَادِثُهُمْ إِحْوَارُ آبٍ وَأُمٍّ ، وَأَمَّا الْآخِرُونَ فَانْدَدَمُوا مِنَ الشَّرِّ بَعْدَ أَنْ قَاتَلُوا أَسْتَفْزَعُوا عَلَى : حَوْفًا ، وَنَدَّ الْأَرْضُ بِمَذْكَرِ التَّعَدَّى الْإِسْلَامِيَّةِ لِأَنَّ أَسْمَرَ بِالْمَعْمَلِ ، وَلَا ضَافًا مَقُولَهُ ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا ﴾ وَهَذَا مَقُولُهُ ﴿ يَوْمَ نَبِيصُ وَجُوهٌ وَنَسُوا وَجْهَهُمْ فَمَاذَا الدِّينُ اسْتَدْرَكَ ﴾ وَمَعْنَى فَاصْحَنَهُ أَيُّ : مَرَسَمَهُ ، وَأَصَحَّ : كَرِهَتْهُ فِي الْمَقْرُونَةِ بِمَعْنَى لَا تَصَافِ الْمَوْجُودَةُ ، وَهَذِهِ وَفَاءُ الصَّاحِبِ ، وَتَتَعَمَّلُ بِمَعْنَى صَارَ ، فَلَا يَنْحَطُّ فِيهَا وَفَاءُ الصَّاحِبِ ، بِمَقُولِ الْأَوَّلِينَ وَتَعْبِيرُهُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، وَبِهِ قَوْلُهُ :

أَصْبَحْتُ لَا أَجْعَلُ السَّلَاحَ وَلَا أَصْلَحْتُ رَأْسَ السَّيْفِ بِإِنْ شَرَفَ :

قَالَ ابْنُ عَشِيَّةٍ : فَأَصْبَحْتُ مُبَارَةً عَنِ الْأَسْبَاطِ وَإِنْ كُنْتُ أَلْفَةً مَعْرُوضَةً مَوْفَقًا ، وَفِيهَا حَسْبُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ بِهَا الْمَعْنَى مِنْ جِبْتٍ هِيَ بَيْتُ اللَّهِ ، وَبِهَا مَبْنَى الْأَحْزَالِ ، فَاحْذَرِ الَّتِي تَحْذَرُهَا الْخَوَافُ مِنْ نَفْسِهِ فِيهَا هِيَ الْحَالُ الَّتِي يَدْعُو عَلَيْهَا بِوَجْهِهِ فِي الْأَعْلَى ، وَهَذَا قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : ١٠٣ :

أَصْبَحْتُ لَا أَجْعَلُ السَّلَاحَ وَلَا أَصْلَحْتُ رَأْسَ السَّيْفِ بِإِنْ شَرَفَ :

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ مِنْ أَنْ أَصْبَحَ لِلْإِسْتِمَارِ ، وَهَلْ يَدْرِكُهُ ، لَا تَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الْحَوَائِجِ فَجَبَّ إِلَيْهِ ، إِذَا ذَكَرَ الْإِسْلَامَ بِمَعْنَى عَلَى الرَّجْعِ لِيُظْهِرَ دَقْرَ نَبَا ، وَحُجُوزَ الْحَوَائِجِ فِي إِذْكَ أَنْ تَتَعَمَّلَ ، ﴿ وَلَا تَقْرُؤُوا ﴾ وَهَذَا أَنْ يَتَصَلَّى بِمَعْنَى :

(١٠٣) البشير المشرح للشيخ من عبد القاري اطبع في كسب ١٩٠٠ م. سنة ١٣٢٠ هـ. كتاب العرب ٢٠٥١ و٢٠٥٢ و٢٠٥٣ شرح الصالح لا حشر ١٠٥٢٧ م. مطبع ١٩٠٠ م. الثاني من الشري ١٩٠٢ م. ١٢٩١ م.

(١٠٤) المربع من صبح من وجه من جبه المبراري القليل ، شعر حقيقي ، مقعر من شعور ، كان كذلك غريباً ، وهذا ، من الشعر من عظماءه ، سنة ١٩٠٢ م. ١٢٩١ م.

(١٠٥) من شعر شيخ السلف

أَيُّ : إِيَّامُ اللَّهِ ، وَبِالْعَامِلِ فِي عَمَلِكُمْ ، لِإِجْرَائِهِ أَنْ يَكُونَ عَالِمًا مِنْ مَعْنَى ، وَجُورًا أَيْضًا نَعْلَمُ عَمَلَكُمْ مَعْنَى ، وَجُورًا
فِي : أَصْبَحْتُمْ ؟ أَمْ تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَآخِرُ ؟ مَعْنَى ؟ بِالنَّهْاءِ طَرِيقُهُ ؟ (إِبْرَاهِيمُ) ؟ حَالٌ بِمَنْسِلٍ هِيَ أَصْحَحُ ، أَوْ مَقْلُوبَةٌ
بِالْجَوَازِ وَالْجُورِ ، وَأَمْ يَكُونُ إِخْوَانًا خَيْرَ أَصْحَحُ ، وَبِالْجَوَازِ حَالٌ بِمَنْسِلٍ قَبْلُ أَصْحَحُ ، أَوْ حَالٌ مِنْ : إِخْوَانُ ؟ لِأَنَّهُ صِفَةٌ لَهُ
تَقَدَّسَتْ عَنْهُ ، أَوْ تَعْمَلُ فِيهِ مَا بِهِ مِنْ مَعْنَى تَأْتِيهِمْ مَعْنَى ، وَأَنْ يَكُونَ ؟ أَصْبَحْتُمْ ؟ مَعْنَى وَبِمَنْسِلٍ تَعْلُقُ بِهِ أَوْ فِي
مَوْضِعٍ حَالٌ مِنْ فِعْلِ أَصْبَحْتُمْ أَوْ مِنْ إِخْوَانًا إِخْوَانًا حَالٌ وَفِيهِ بِظَهْرِ أَنْ أَصْبَحَ نَاقِصَةً ، وَإِخْوَانًا خَيْرَ ، وَ ؟ مَعْنَى ؟
مَعْتَلِقٌ بِأَصْبَحْتُمْ ، وَالنَّهْاءُ لِلْجِسْبِ لَا طَرِيقَ ، وَقَالَ بَعْضُ نَحْوِي : الْأَخِي فِي الدَّيْنِ يَجْمَعُ جُورًا ، وَمِنْ نَسَبٍ هُوَ هَكَذَا أَكْثَرُ
اِسْتِعْمَالُهُ ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِخْوَانُ } الْحَبِيبُ (١٠٠) ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ بَقَايَا مَنْ لِسَبَبٍ ، وَفِي
الدَّيْنِ ، وَجَمَعَ أَخٌ عَلَى إِخْوَةٍ لَا يَرَادُ سَبَبُهُ ، بَلْ إِخْوَةٌ عِنْدَهُ نَسَبٌ جَمْعٌ ، لَا فِعْلًا لَا يَجْمَعُ عَلَى مَعْلَةٍ ، وَابْنُ سَرَّاجٍ يَرَى
فِعْلَةً إِذَا فُهِمَ بِهِ الْجَمْعُ نَسَبٌ جَمْعٌ ، لِأَنَّ فِعْلَةً بِمَقَرَّدٍ حَمَلًا شَيْءٌ ، وَتَضَمُّرٌ فِي : { مَنَا } ؟ عَنَّا ، عَلَى الشَّوْزِ ، وَهِيَ أَقْرَبُ
مَذْكُورَ ، أَوْ عَلَى الْخَفَرَةِ ، وَحِكْمِيُّ الظُّهْرِيِّ : أَنَّ بَعْضَ النَّحْوِيِّينَ قَالَ : جُعِدَ عَلَى الشَّيْءِ ، وَأُنْتُ مِنْ جَيْتٍ كَانَ الشَّيْءُ مُصَافًا لِي
مَوْضِعٌ ، كَمَا قَالَ جَرِيرٌ

فَرَىٰ فَرُّ السَّيِّئِينَ يُغْذِّئُنِي ثُمَّ أَخَذَ السُّورَ مِنَ الْهَيْلِ (١٠)

قال ابن عسبة : وليس الأمر كما ذكره ، لأنه لا مجال في الأداء إلى هذه الصنعة إلا أن لم يعد معاداً للتصغير إلا الشفا ، وهنا معاً أخذ مؤثت بعد التصغير عليه ، ويعصده المعنى اشكلم به . فلا مجال إلى تلك الصنعة أسير . وأقول : لا بأس عوده ، لا على الشفا ، لأن كيوثهم على الشفا مؤخذ حجازي الإسناد ، فتصغير لا يعود إلا حقه ، وإنما ذكر الحقرة وإنما جاءت على سبيل الإضافة إليها ، لأن ترى أنك إذا قلت : كان زيد غلام جعفر ، لم يكن جعفر غلاماً ، وإنما أخذ حجازي الإسناد ، وكذلك لو قلت : ضرب زيد غلام هند ، لم تغتد عن هند شي . وإنما ذكرت جعفرأ وهذا ، محضه أنه حدث عنه أماد في التار وإنما هي ، ما لتخصيص الحقرة . وليس أيضاً أحد حجازي الإسناد ، لا عدناً معها . وأيضاً ما لا يتقدم الشفا بلع من الإغناء من الحقرة . ومن قال : لا أن تقدم منه يسلم لإغناء من الحقرة ، ومن قال : لا إغناء منها لا يسلم الإغناء من الشفا ، فعود على الشفا هو الظاهر من حيث اللفظ ، ومن حيث المعنى . ومثلت حديثهم التي يترفع بعدها لوقوف في النار بالنفود من حرفها مشعير عن الوقوع فيها ، وقيل : شبه تعالى تكريمهم الذي كانوا عليه ، ويحرمهم المذنب من الموت بالشفا ، لأنهم كانوا يمشقون في جهنم دائماً ، فأتقدهم الله بالإسلام . وقال السدي : تجمعتم .^{١٥٩} وقال أصحابي ابن عباس وهو يفسر هذه الآية . بأنه ما أعدهم فيها ، وهو يريد أن يؤفهم فيها ، فقال ابن عباس : خذوها من غير حقه^{١٦٠} ، وذكر المصرون هنا قصة إند . إسلام الأصيل ، وما شجر بينهم بعد الإسلام ، ورواه ذلك بركات بن عبد الله .^{١٦١} في كذا يبين أنه لكم إهانة لعلمكم تمتدون في عدم الكلام على مثل هذه الجملة ، إلا أن آخر هذه فحتم بالهداية . المناسبة ما فعلها ، وقال الزعرري^{١٦٢} : لعنكم يلعنون ، لأنه أن نردوا واحد ، وقال ابن عسبة : وفوه في لعنكم تمتدون في في حق السري : من نزل منكم الحال رجاء الاعتد ، فالزعرري^{١٦٣} حمل الزعرري

(١٦) كتاب من مؤلفه: نظم الديوان (١٢٦٦)، ١٤، الفصل ١٧٦، الجزء ٢٠١٠، لاسرار: (نشر الجليل من القاهرة، إيداع كتابي)، واسم الحلة لا يمكن ملاحظته.

(٩) ذكره ابن جرير في تفسيره (٧٣٢) .

١٣٦ ذكره في موطأ أبي حنيفة، وهو حديث صحيح.

(۲۵) *مهر فیکتوری* ۱۳۹۶/۹

$$f_{\text{max}} = 1000 \text{ Hz}$$

مهلًا عن زيادة الله زيادة الحق ، وبين عطية أنقى الأرحام على حقيقته ، نكحه جعل ذلك بالنسبة إلى الشر ، لا إلى الله تعالى ، إذ يستحيل ترجي من الله تعالى ، وفي كلا القولين الجواز ، أمر في قول الرغشري^(١١٦) بحيث جعل الترجي بمعنى إرادة الله ، وأما في قول ابن عطية ، فبحث أسند ما صاهره الإسلام إليه تعالى إلى الجبر ، ﴿ وفلنكن منكم أنه يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون ﴾ الأمر متروك من يدرجه : خطب عنهم ، قيل : وهم الأوس والخزرج على ما ذكره الجمهور ، وأمره قد بذلك أمر لجميع المؤمنين ومن تابعهم إلى يوم القيامة ، فهو من خطاب الخاص الذي يراد به الصوم ، ويضمن أن يكون الخطاب عامًا فيدخل فيه الأوس والخزرج^(١١٧) ، والظاهر أن قوله ﴿ منكم ﴾ يدل على البعض ، وبأنه لصحاحه ، والظري ، لأن اندعته إلى أن يبر ، والأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، لا يصلح إلا لمن علم المعروف والمنكر ، وكيف يرتب الأمر في إقامته ، وكيف يباشر فإن الماهل ربما أمر بمنكر ، ومن معروف ، وربما حرم حكمًا في مذهبه عامًا لمذهب غيره ، فيس عن غير منكر ، وبأمر بغير معروف ، وقد يناط في مواضع اللين ، وبالعكس ، فعمل هذا نكح ﴿ من ﴾ في التخييف ، ويكون متعلق الأمر ببعض الأمة ، وهم اندس يصلحون لذلك ، وذهب الزجاج إلى ك من لبه الجنس ، وأن عمل زعمه تنطز من الغراب ، وكلام العرب ، ويكون متعلق الأمر جميع الأمة يكون يدعون جميع العالم إلى الخير ، التكفير إلى الإسلام ، والعبادة إلى الصلوة ، وهاهنا هذا الأمر الفرعي ، فالجمهور على أنه فرض كفاية ، فإذا قام به بعض فقط من الناس ، وذهب جماعة من النعمان إلى أنه فرض عين ، فيجب على كل مسلم الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر متى قدر على ذلك ، وتفكيكه ، واحتلفوا في الذي سقط الوجوب ، هذان قوم : الخشية على النفس ، وما عدا ذلك لا يستلزمه ، وقال قوم : إذا تحقق ضرباً ، أو حبساً ، أو إهانة سقط عنه التبرع ، وانتقل إلى الشرب ، والأمر والله أن يكلم مطلق في القرآن فقد بقيد ذلك بالصفة بقره - كذا - من رأى حكم منكرًا فيغيره بدمه ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وقالت أصناف الإيمان^(١١٨) ، ولم يدفع أحد من علماء الأمة سلفها وصلها وجوب ذلك إلا أنهم من الحشوية ، وهاهنا فعل الخديث ، فإنهم أنكروا فعال الصفة الباقية ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر - بالسلاح مع ما سمعوا عن قوله تعالى ﴿ فقاتلوا حتى تضيء حتى تنفيء إلى أمر الله ﴾ ، وذهب أن السامان لا ينكر عامة الظلم ، والجور ، وتقتل النفس التي حرم الله ، وإن ينكر كل خير السلطان بالتقوى ، أو بالسيف سلاح - وقد ذكر أبو بكر الرازي في أحكامه فصلًا متضمنًا في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ذكره أنه إن دماء أصحاب الضرائب والمكوس مباحة ، وأنه يجب على المسلمين قتلهم ، ونكاحهم وأما من شئس أن يقتل من قدر عليه منهم من غير إباحة ، ولا تقدم يلقون ﴿ يدعون إلى الخير ﴾ هو الإسلام^(١١٩) ، قاله مقاتل ، الفصل بطاعة الله قد أو مسلمة اندستني ، الجهاد والإسلام ، وفرأ الجمهور ﴿ وتكن ﴾ يكون اللام ، وفرأ أبو عبد الرحمن والحسن ، والزهرري ، وعيسى بن عمر ، وأبو حنيفة ، بكسرهما - وعلة بذنها على التكن مذكورة في الصحاح - وجوزوا في ذلك ، أن تكون نامة ، فيكون ﴿ منكم ﴾ متعلقًا بها ، أو محدود على أنه حال ، إذ لو تأخر لكان صفة لامة ، وأن يكون ناقصة ، ويدعون الخير ، وتعلق ﴿ من ﴾ على التوحين التاميين ، وجدوا أيضًا أن يكون ﴿ منكم ﴾ الخير ، ويدعون صفة ، وحط لعائدة ، هو في يدعو ، فقام الخير ، ﴿ يدعون بالمعروف وينهون عن المنكر ﴾ ذكر أولاً اندعاه إلى الخير ، وهو عام في التكليف من الاعتقال والتروك ، ثم هي بالخاص إعلانًا بنفسه وشرفه ، لقوله ﴿ وجيزل ويكامل ﴾ البقرة : ٩٨]

(١١٦) وذكر السهرلي في المنار المنتور : سمع ، وبه لا من صبر وإن الشتر ١١٧/٩

(١١٧) أخرجه مسلم ٦٩٢/١ في الإيمان ، باب من قول النبي عن المنكر - (١١٨/٩) .

(١١٨) جزء من الز ، ذكره - سهرلي في المنار المنتور ، وبه لا من قتله ١١٩/٩ .

والصلاة الوسطى ، وفسر بعضهم المعروف بالترجيد ، والمكر بالكفر ، ولا شك أن التوحيد رأس المروف ، والشكر رأس المكر ، ولكن الظاهر العموم في كل معروف مأثور ، في الشرع ، وفي كل مكر مبيح فيه منه في الشرع . وذكر المفسرون أحاديث مروية في فصل من يابر بالمعروف ، ويبش عن المكر ، وفي إثم من ترك ذلك ، وآتوا عن الصحابة ، وغيرهم في ذلك ، وما طريق الوجوب هل السمع وحده كما ذهب إليه أبو هاشم ، أم الجمع والمقل . كما ذهب إليه أبو علي ، وهذا على آراء المتزنة ، وأما شرط الذبح والوجوب ، ومن يبش ، وكيفية البشارة ، وهل يبش عما يرتكبه لم تعرض الآية لشيء من ذلك . وموضوع هذا كله علم النعم ، وفرا هذا ، وعد الله ، ومن الزبير (ويتوبون عن المكر ويستعينون الله على ما أمههم) ولم تثبت هذه الزيادة في سواد المصنف ، فلا يكون قرأناً وفيها إشارة إلى ما بسبب الأمر بالمعروف ، والتأهي عن المكر من الأذى ، كما قال تعالى ﴿ وأمر بالمعروف ونه عن المنكر وأمر على ما أمهك ﴾ [١٧] ، ﴿ وأولئك هم المفلحون ﴾ تقدم الكلام على هذه الجملة في أول الفرة ، وهو تبش عظيم ، ووعود كريم لمن اتصف بما قبل هذه الجملة . ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعدما جاءهم البينات ﴾ هذه الآية قلها كالشرح لقوله تعالى ﴿ واعتصموا بحبل الله جسماً ولا تفرقوا ﴾ فشرح الاعتصم بحبل الله بقوله ﴿ ولتكن منكم أمة ﴾ ولا سيما على قول المرجاج ، وشرح ﴿ ولا تفرقوا ﴾ بقوله ﴿ ولا تكونوا كالذين تفرقوا ﴾ قال ابن عباس : هم الأمم السافهة التي افرقت في الدين^(١) . وقال الحسن : هم اليهود والنصارى اختلفوا واصلوا فرقاً^(٢) . وقال قتادة : هم أصحاب البدع من هذه الأمة^(٣) ، زاد الراشمري^(٤) : وهم المشبهة ، والمنجية ، والاشوشية ، وأشاسهم ، وذلك أبو امامة : هم المخزومية^(٥) ، وروي في ذلك حديث . قال بعض محدثين : في قول فتنة وأي أمة نفل ، فإن منة هذه الأمة والمخزومية لم يكونوا إلا بعد موت النبي - ﷺ - زمان ، وكيف نحى الله المخزومين أن يكونوا كمثل قوم ما ظهر نفرهم ولا بدعهم إلا بعد انقضاء الوحي وموت النبي - ﷺ - فذلك لا نحى زيدا أن يكون مثل عمرو إلا بعد تقدم أمر مكروه جرى من عمرو . وليس لقولها وجه إلا أن يكون تفرقوا واختلفوا من الماضي الذي أريد المستقبل . فيكون المعنى : ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا ، فيكون ذلك من إعجاز القرآن ، وإعجازه عالم يقع ، ثم وقع انتهى كلامه . والبيات على قول ابن عباس : آيات الله التي أنزلت على أهل كل ملة ، وعلى قول الحسن : انزارة ، وعلى قول قتادة وأي أمة : القرآن ، ﴿ وأولئك هم عذاب عظيم ﴾ ينصف عذاب الله بالعظم ، إذ هو لم ينسب يغفلت فيه رتب المدينين ، كعذاب أبي طالب . وعذاب المعصاة من أمة عمدة - ﷺ - ﴿ يوم تبهي وجهه وتسوء وجهه ﴾ الجمهور على أن ايضاً للوجه واسمادها على حقيقة اللون ، واليايض من الثور ، والسواد من الطلعة ، قال الراشمري^(٦) : فمن كان من أهل نور الدين ، وسم بياض اللون واسطاره وإشراقه ، وابيضت صحيفته ، وأشرقت ، وسمى النور بين يديه ويمينه ، ومن كان من أهل طلعة الباطل وسم بسواد اللون وكسوفه وكسبه ، واسودت صحيفته ، وأظلمت ، وأحاطت به انظلمة من كل جانب انتهى كلامه . وقال ابن عطية : وبياض الوجه عبارة عن إشراقها واستارتها وشرها برحه الله تاله الرجاج ، وغيره ، ويجتمل عداي أن تكون من آثار الوضوء ، كما قال - ﷺ - أنتم أقر المحجلون من آثار الوضوء^(٧) ، وأما سواد الوجه ، فقال المفسرون : هو عبارة عن

(١) ذكره السيوطي في نظم المنثور بعمرو ، وعمره لاين جبريل وابن أبي حاتم من طريق علي ١٢٢/٢ .

(٢) ذكره السيوطي مختصراً في الدر المنثور ، وعمره لاين جبريل وابن أبي حاتم ١٢٢/٢ .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١٠٧/٤ .

(٤) انظر المكنش ٣٩٩/١ .

(٥) ذكره القرطبي في تفسيره ١٠٧/٤ .

(٦) انظر المكنش ٣٩٩/١ .

(٧) أخرجه البخاري ٢٣٥/١ في الوضوء باب فضل الوضوء ، (١٧٦) وسلم ٢١٦/١ في الطهارة ٣٥-٣٦ .

فرئادها ، وعلامها سمم العذب ، ويعسى أن يكون ذلك تسديداً بره الله بهم على هذه الشهوة ، وافتعل بهم على
تعو حشرهم رزقاً ، وعنه أنه طعمة ربي قلت قول شار

وَلْيَجِبْ عَلَى مُؤْمَلِهِ بِمَلِكٍ رَزَقُهُ مِنْ ذِي قُوَّةٍ يُؤْتِيهِ

انتهى كلامه . وقال قوم : فلبياض والسواد مثالان غير مبايعي السور والخرق . لقوله جل **﴿ ظل وجهه موداً ﴾** وكقول العرب **بن فلان مئنه** : ابيض وجهه ، ولم يح . شيئاً . جاء موداً لوجه ، وقال ابو حنبل : **وَأَبْيَضُ بَسْمَلَةٌ وَالْأَخْضَامُ سَوْنَةٌ**

وقال امرؤ القيس :

وَأَوْجِبُهُمْ عِندَ اللَّهِ نَجْدًا غَرَامًا^(١)

وقتی زهر

وَأَيْضَ فَيُضَى بِمَا هُوَ مُنْفَعٌ

وبما باليد ، لشرفه ، وأنه خلة الشئ ، وأسد الأبياض والأسود إلى الوجود وإن كان جميع أحد أبيض ،
أو أسود ، لأن الوجه أول ما يتولد من الشخص ، ونراه ، وهو أشرب أعضاءه ، والمفراد وجود المؤمنين ، ووجوه الكافرين .
قاله ابن كعب . وقيل : وجوه المخربين والأعداء ، رؤسهم في فريضة وتصير ، وقيل : وجوه أهل السنة ، ووجوه
أهل البدع ، وقال عطية : وجوه المخلصين ، ووجوه المنافقين . وقيل : وجوه المؤمنين ، ووجوه أهل الكتاب والمنافقين ،
وقيل : وجوه المجاهدين ، ووجوه الفُرّج من الرخص . وقيل : نبيص بياضها ، وتسود أطرافها ، وقال النكفي : تسفر
وجوه من تدبر على السجود إذا دعوا إليه ، وتسود وجوه من لم يتدبر ، واختلفوا في وقت لبس بعض لوجه وأسوداتها ،
ف قيل : وقت العث من العرو ، وقيل : وقت فراء النصف ، وقيل : وقت رجاء أحسنات والسيئات في الزمان ،
وقيل : عند قوله ﴿ وعزتوا اليوم يا المهزوم ﴾ وقيل : وقت أن يؤمر كل فريق بأن يسبح عبده ، والعالم في يوم
نبيص ﴿ ما يتعلق به ﴾ ولحم عذاب عليهم ﴿ أي ﴾ عذاب عظيم كاللحم يوم نبيص ، ووجه ، وقال الخولي : المعدل فيه
مخدوف تدل عليه المسألة السابقة ، أي : يمدون يوم تبش وجهه ، وقال سفيان بن عيينة : يا ضرار اذكروا ، أو المظفر ،
وهو ضم ، وفاز قوم . لعمل عظيم وصفت من جهة الشئ ، فإنه يقتضي أن عظم العذاب في ذلك اليوم ، ولا يجوز أن
يسئل فيه عذاب ، لأنه مصدر قد وصف ، يقال يحبس بين وثاب ، وأبو زرين العقيلي ، وأبو جريك : تبش ونسوة ﴿
يكسر الله فيها ، وهي لغة غيب ، وفر الحسن ، والزهرى ، وابن عمس ، وأبو الجوزء ﴾ : نيام رسول ﴿ بالك جمعاً
يكون ذكر الناس في تأخر وسوءه ولم يذكر أنه قرئ بذلك ﴾ فأما الذين سوّدت وجوههم أكثرهم بعد إيمانكم

(١) محزبت، مضطرب :

باب سرى عرب طهارى مغية

الميواني ١٦٢

(٢) هـ علزبت راجره ،

* * * * *

47 1/2" x 11 1/2"

(3) اطلع الكتاب رقم ٩٩٨

بريد : تركته . وقال زهير

أَرَأَيْتَ إِذَا مَا بَشَّ بِشٍّ عَمِلَ خُسْرَى
وَنِمَّ إِذَا مُنْتَفَتْ مُنْتَفَعَتْ غَابِرَى^(١)

بريد : ثم ، وقول الأحفش : وزعموا أنهم يقولون : أحرركم جعد ، يريدونه : أحرركم وجد ، والوجه الثاني : أن تكون الالف تصريية ، ونظم الكلام ، فيقال لهم ما يسوؤهم ، قائم تكن آياتي ، ثم اعني سبحانه الاستفهام ، فتقدمت الالف التصريية ، كما تقدمت الالف التي للتعقيب في نحو قوله : ﴿ اعلم بسرروا في الأرض ﴾ ، وهذا عمل مذهب من بنيت أن الالف تكون نصيرية ، نحو نوحاً زيد فعيل وجهه ودينه إلى آخر أعمال لخصوصه ، فالفاء هنا ليست حرفية ، وإنما هي مفسرة للخصوص ، كذلك تكمن في ﴿ فاعلم تكن آياتي مثل حسنكم ﴾ مفسرة للقول الذي يسوؤهم ، وقول هذا لرجل ، فلما بطل هذا يعني أن يكون الجواب : فذوقوا : أي لعين بطلان حذف ما تقدم التحويين من قوله : فيقال لهم لوجود هذه الالف في ﴿ اعلم تكن ﴾ بعد بيان أن ذلك التفسير لم يطل ، وأنه سواء في الآيتين ، وإذا كان كذلك فيجواب ﴿ أما ﴾ هو ، فيقال لي الموصحين ، ومعنى الكلام عليه ، وإنت نقديره : ألمهلكم قسم تكن آياتي ، فهذا نزعة زعمرية ، وذلك أن الزعمري^(٢) يقدر بين حمزة لاستفهام وبين الفاء فعلاً يصح عطف ما بعدها عليه ، ولا يعتقد أن الفاء وانوارت ثم إذا دخلت عليها همزة أصلها التقديم على الحمزة ، لكن اعني بالاستفهام تقدم على حروف العطف ، كما ذهب إليه سيبويه وغيره من النحويين ، وقد رجع الزعمري أحياناً إلى مذهب الطيانية في ذلك ، ويطلان قوله الأول مذكور في البحر ، وقد تقدم في هذا الكتاب سكاية مذهبه في ذلك ، وعلى تقدير قول هذا لرجل : ألمهلكم فلا بد من إصباح القول وتقديره : فيقال : ألمهلكم ، لأن هذا المقدر هو سر الميتة ، والفاء جواب ﴿ أما ﴾ وهو الذي يدل عليه الكلام ، ويقطعه ضرورة . ولول هذا لرجل موقع ذلك جواباً له ، ولغويته ﴿ أكثرتم ﴾ يعني : كن فذوقوا في المذاب جواب لأما وتقبله ﴿ أكثرتم ﴾ ولا استفهام هنا لا جواب له ، إنه هو استفهام على طريق التوبيخ ، والإزداليم ، وأما قول هذا الرجل : ومن نظم العرب إلى آخره فليس كلام العرب على ما زعم على يجعل لكل جواب ، إن لا يمكن طامراً فمقدر ، ولا يعملون لها جواباً واحداً ، وأما دعواه ذلك في قوله تعالى ﴿ وإما بأنيتكم ﴾ القرية [٢٨] ، وزعمه لمن قوله نعماني في فلا خوف عليهم في جواب للمشركين ، تقول دوى عن الكسائي . وذهب بعض النحائيين إلى أن جواب الشرط الأول عطف ، وتقديره : فاقبضوه ، والصحيح أن الشرط الثاني وجوابه هو جواب الشرط الأول ، وتقدمت هذه لأقول أن التلاوة عند الكلام على قوله ﴿ وإما بأنيتكم ﴾ الآية ، والمحمزة في أكثرتم في التقدير ، والتوبيخ ، والنهي عن سماعه ، والخطاب في أكثرتم إلى أسدود ينفر عن الاختلاف في الذين أسودت وجوههم ، فإن كانوا الكفار ، فالتقدير بعد أن أقسم حين أخذ عليكم القبض ، وأنتم في حسب آدم ، كالذر وإن كانوا أهل البدع ، فتكون ابتداء المخروجة عن الإيثار ، وإن كانوا قريظة والتعصير ، فيكون إيمانهم به قبل بعثه ، وكفرهم به بعده ، لرؤيتهم بالنوراة وما حده فيها من نبوته وصفه ، والأسر سامعه وإن كانوا المنافقين فالمراد بالكفر كفرهم بقلوبهم ، وبالإيمان الإيمان بالسمع ، وإن كانوا الجروية ، أو أروندين فقد كان حصل منهم الإيمان حفيضة ، وفي قوله ﴿ أكثرتم ﴾ قالوا تلويح المخطأ ، وهو أحد أنواع الاعتصام ، لأن قوله ﴿ وإما الذين أسودت ﴾ غيبة في أكثرتم في مواجهة بما كنتم الباء سببية ، وما مقدره ، ﴿ وإما الذين أبهضت وجوههم فقي دحاة الله هم فيها عائدون ﴾ انظر تفاوت ما بين التقسيمين ، هناك جمع من أسودت وجوههم بين انتصاف بالقول

(١) البيت من الطويل ، نظم ديوانه ١٢٨٥ شرح المصنف ٩٩/٨ ، معني اللب ١٩٥ ، مصنف الباقى ٢٢٤ ، سر الصناعة ٢١٦/١ ، سواد المعنى (١٢٤) ، الخزانة ٢٢٨/٣ .

(٢) انظر كتاب ٣٩٩/١ .

والعذاب . وهنا جعلهم مستغفرين في الرحمة ، فالرحمة غفرت لهم ، وبهي شغلهم . ولما حذر نعال أنهم مستغفرون في رحمة الله بين أن ذلك الاستقرار هو على سبيل الخلود لا زوال منه ، ولا انقضاء ، وأشار بلفظ الرحمة إلى سابق عنايته بهم وأن العبد وإن كثرت خطيئته لا يدخل الجنة إلا برحمة الله تعالى . وقال ابن عباس : المراد بالرحمة هنا الجنة ، وذكر الخلود للمؤمن ، ولم يذكر ذلك للكافر ، إشتعرا بأن جانب الرحمة أغلب ، وأصل الرحمة هنا إليه ولم يصف العذاب إلى نفسه ، بل قال ﴿ ففعلوا العذاب ﴾ . ولما ذكر المعصية عمله بأفعالهم ، ولم ينس عن عمل سبب كونهم في الرحمة ، وقرأ أبو الحوزة وابن يعمر ﴿ فاما الذين استؤذنت ﴾ ﴿ وأما الذين اتبعوا ﴾ بالفاء ، وأصل فعل هذا العمل ، يدل على ذلك استودعت ، وأحررت ، ولكي يكون للمؤمن أو عيب حسي ، كاسود ولحرج وأصفر ، وأن لا يكون من مضط كاسم ، ولا مثل لأم كالمى ، وأن لا يكون للمطلوعة ، ونحوه : انفض الحائط وبهاير الليل ، واشتعل الرجل برفق شمره ، وشذ يارعوى لكونه معتل اللام بغير كون ولا عيب مطلقاً لم هوته ، بمعنى : كفتته ، وأما دخول الألف فلاكثر من قصد عروض المعنى إذا جيء بها ، ولزومه إذا لم يجأ بها وقد يكون العكس ، فمن قصد اللزوم مع ثبوت الألف قوله تعالى ﴿ مدهامتان ﴾ ﴿ المرص ﴾ [٦٤] ومن قصد العروض مع عدم الألف قوله تعالى ﴿ تزور عن كنهم ﴾ للكهف [١٧] وأما خيملاً ، وجرباً ﴿ أما ﴾ ﴿ فني الجنة ﴾ والمحروور جمع المبتدأ ، أي : فمستغفرون في الجنة ﴿ هم فيها خالدون ﴾ جملة مستقلة من متداً وغيره ، لم تدخل في حيز أما ، ولا في جواب ما بعده . قلت على أن ذلك الاستقرار هو على سبيل الخلود . وقال الزمخشري ^(١) : ﴿ عان قلت ﴾ : كيف موقع قوله ﴿ هم فيها خالدون ﴾ بعد قوله ﴿ فني رحمة الله ﴾ ؟ قلت : موقع الاستصحاب ، كأنه قيل : كيف يكونون فيها ، فقبل : هم فيها خالدون لا يظنون عنها ، ولا يموتون ، انتهى . وهو حسن . واصل : جواب ﴿ أما ﴾ ﴿ فني الجنة ﴾ هم فيها خالدون ﴿ . و ﴿ هم فيها خالدون ﴾ ابتداء وحيد ، و ﴿ خالدون ﴾ العامن في المخرقين ، وكرر على طريق التوكيد ، فابدل حله من الاستدعاء ، واشتدق إلى الصميم القيم ﴿ تلك آيات الله نتلوها عليك بالحق وما الله يريد ظليلاً للعالمين ﴾ للإشارة بتلك فعل : إلى القرآن كله . وقيل : إلى ما أنزل من الآيات في لمر الأوس والمخرج ، واليهود الذين مكروا بهم ، والتقدم إليهم بنجيب لافراق ، وكشف تعالى للمؤمنين عن حال أعدائهم بقوله ﴿ يوم نبيض رجوه ونسوة وجوه ﴾ ، وقيل : تلك بمعنى هذه ، لما انقضت صارت كأنها بعدت . وقال الزمخشري ^(٢) : تلك آيات الله الواردة في الوعد والوعيد ، وكذا قال ابن عطية . قال الإشارة بتلك إلى هذه الآيات المقضمة المتضمنة تعذيب الكفار وتنميع المؤمنين . وقرأ الجمهور ﴿ نتلوها ﴾ بالهون على سبيل اللغات ، لما في إسناد البلاوة للعلماء ذاته من العظمة والشفرة . وقرأ أبو نبيك بالثاء ، والأحسن أن يكون الضمير المرفوع في ﴿ نتلوها ﴾ في هذه القراءة عائداً على الله ، ليشهد الضمير ، وليس فيه تنفكات ، لأنه ضمير غائب عائد على اسم غائب ، ومعنى الثالثة : الغواة شيئاً بعد شيء ، وإسناد ذلك إلى الله على سبيل المجاز ، إذ التالي هو جبريل لما أمره بالثبوت ، كان كأنه هو بالتالي تعالى ، وقيل : يجوز أن يكون معنى ﴿ نتلوها ﴾ ينزلها متوالي شيئاً بعد شيء ، وجوزوا في قراءة أبي بيهك أن يكون ضمير الفاعل عائداً على جبريل ، وإن لم يجر له ذكر للمعلم به ، ومعنى ﴿ بالحق ﴾ أي : بأخبار الصدق ، وقيل المعنى : متضمنة الأنفال التي هي أسفها حق من كرامة قوم ، وتذهب أحسرين و ﴿ تلك ﴾ ﴿ حيثما ﴾ ﴿ وآيات الله ﴾ ﴿ خبره ، و ﴿ نتلوها ﴾ جملة حالية ، قالوا . والعامن هما اسم الإشارة ، وجوزوا أن يكون ﴿ آيات الله ﴾ بدلاً ، والخبر ﴿ نتلوها ﴾ ، وقال الزجاج . في الكلام حذف تقديره : تلك آيات القرآن ، المذكورة صحيح فعله ودلالته انتهى . فعمل هذا الذي قدره يكون خبر المبتدأ معدوف ، لأنه عنده هذا التقدير يتم معنى الآية ، ولا حاجة إلى تقدير هذا

(١) انظر الكتاب ٣٩٩/١ .

(٢) نفسه ٤٠٠/١ .

المحذوف ، إذ الكلام مستغن عنه ، فلم نفسه ، والله في ما نحن في ماء فصاحبه ، فهي في موضع حذف من حمزة المفعول ، أي : مثبته ما نحن ، وقال الزمخشري^(١) : مثبته ما نحن ، والعدل من حراء المحسن والمحيي مع بنو جنانته انتهى ، فدرس في قوله : بما يسوي جنانته تسمية اغترابية ، ثم أخرج نعتي أنه لا يريد الظلم ، وإلا لم يرد لم يفع به لاحت ، فما يقع به نعتي من تنجيم قوم وتعبات آخر من ليس من باب الظلم ، والظلم وضع الشيء في غير موضعه ، روي أنوف : أن الشيء - يجوز - قال هو يروي عن ربه عروبل - أنه قد - يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي ، وجعلته بينكم محرماً ، فلا تظالموا^(٢) ، روي الحديث الصحيح أيضاً أن رسول الله - يجوز - قال : إن الله لا يظلم المؤمن حسنة يسطر بها في الدنيا ، ويجزي به في الآخرة وأما الكلام فيقطع بحسناته في الدنيا ما عمل فيه بها ، فإذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يجزي بها^(٣) .

وقيل : المعنى لا يزيد في إسائة شيء ، ولا ينقص من إحسان شخص ، وفيه تنبيه على أن سويد الوجوه عدل التنوير ، وللعائن في موضع التعمير ، كالمصدر الذي هو علم ، والفعل مجنون مع المصدر ، التفتير : قلبه وانعكس هو منبر الله تعالى ، أي : ليس الله سويداً كأن يظلم أحداً من الخلق ، وسكر ظلم : لأنه في سبب نعتي فهو يحرم ، وقيل : المعنى أنه تعالى لا يريد ظلم حقيقة بمعنى ليعصر ، وللفظ يبيح عن هذا المعنى ، إذ لو كان هذا المعنى مراداً لكان من أحق به من الكلام ، فكان يكون التركيب ، وما لا يريد ظلماً من العالين ، وقال الزمخشري^(٤) : وما الله يريد ظمناً فيأخذ أحداً بغير حرم ، أو يزيد في غتاب حرم ، أو ينقص من تراث محسن ، ثم قال : صبحك من بطن حرم من يضعه بارادة القباحة والرفضا في التنوير كلامه ، جارياً على مذهبه لإغترابي ، ويقول له : صبحك من بطن حرم يصفه بأنه يكون في ملكه ما لا يريد ، وإن إرادة العبد تغلب إرادة الرب ، نزل الله عز ذلك في وقته ما في السموات وما في الأرض وإلى الله ترجع الأمور ، لما ذكر أموال الكافرين والمؤمنين وأنه يحتسب بحسن من آمن من محهم ، ويحتسب بسن من كفر بهم ، أنه على أن هذا الصوف هو فيه نكته ، فلا اعتراض عليه تعالى ، وذلك الآية على أناس ملكه ، ومرجع الأمور كلها إليه ، فهو غني عن الظلم ، لأن الظلم ، إما يكون فيها كاذب غشاً به عن الظلم ، وتقديم شرح هذين الحذفين ، ما هي ذلك من إعادته ، قنوا ، وتصيحت هذه الآيات العبد في في تبيض في وتبييض في وفي في الموت في في ويصوت في وفي في تفرس بعد إيمانكم في ربي في ما نحن في في ظلماً في والغصب في في صاف في في رأساً في وانحسب المائل في في أنعمتم في في تكفرون في وتأكيد الظاهر بالمصدر في المعنى راحة الله هم فيها خالدين في والتكرار في لفظ الله ، وعسب أنه في جل مثايره المعنى ، وانقرض في لسان العرب إذا خلعت الحمل أعادت فظهر لا المصدر ، لأن في ذكره دلالة على تعميم الأمر وتعمله ، وليس ذلك خبر .

لَا أَرَى الْقُرْآنَ إِلَّا مَوْجُودًا

(١) نظر الكشف ، ٤٠٠/١

(٢) أخرجه مسلم من رواية أبي داود ١٦٩٤/١ في كتاب له الصلاة ، باب يحرم الظلم ، ٢٥٧٧/٥٥ .

(٣) أخرجه مسلم من رواية أنس ٢٦٦٣/١ في كتاب صفات الصفات باب حراء الخرس ، ١٥١٨/٥٩٤ .

(٤) نظر الكشف ، ١٠٠/١

(٥) صدر بيت من الحيف لمدي من ريد ، وغيره

نعمي لربك يا نسبي والعقب

نظر سبويه ٣٠١/١ في غصن ٥٢/٣ لآل أبي التيمري ٢٤٢/١ امرأة ١٧٣/١ ، ٥٣١/٢ ، ٥٥٢/٥ ، ٥٥٢/٦ ، ٥٥١/٦ حاشية

من ١٦٥/١ الطبري ٩٩/٧

لأنهم خفية ، لكنه قد يؤتى في الحقل الواحد بالظهر ، فصدأ للتفخيم ، وإشارة في قوله في الملك في وثيون
 الخفاف في في دائما الذين استوفت وجوههم أكثرهم في والتشبيه والتشبي في (تيسر ونمو) إذا كان ذلك حادثة عن
 العلاقة والكتابة . والهدف في مواضع في كتب غير آفة أخرجت للناس غمرون بالغموف وثيون عن الشكر وثيونون
 ياله في قال عكرمة ومعاقل . نزلت في أبي مسعود وثلى من كتب . وسلم وثلى في حذفه ومعاقل من جس . وقد قال ضم
 بعض اليهود : دينا خبرهم ندعوب إليه . ونحو خبر وأفضل^(١) . وقيل : نزل في المهاجرين ، والذي يظهر أنها من تمام
 الخفاف لأول في قوله في بآيها الذين منوا أنقوا الله في ونزلت بعد هذا محادثات المؤمنين من أوامر وبواه . وكان قد
 استظهر من ذلك لذكر من يبين وجهه . ويسيرة . وشي من أخلاقه في الآخرة . ثم عاد إلى الخفاف الأول ، فقال تعالى
 في كتبه خبر آفة في تحريصاً بهذا الإخبار على الاعتناء والظلمة . والظاهر أن الخفاف هو من وقع لخطاب له أولاً ، وهم
 أصحاب رسول الله - فكانت الإشارة بعوله في آفة في ثل آفة معينة . وهي آفة محمد - فالصححة مع خبرها
 وقال الحسن وجعلها وعاطف . الخفاف لجميع الأمة بأنهم خبر الأمة^(٢) . ويؤيد هذا التأويل قولهم شهده على الناس .
 وقوله : حتى الآخرون الأساقوف ، الحديث ، وقرره : نحن نكمل يوم القعدة سبعين آفة . نحن آخرها وحيبرها . وظاهر
 كان هذا آفة لصفة ، وخبر آفة هر خبر ، ولا يراد بها هنا دلالة على معنى الزمان وانقطاع السن ، نحو قولك : كان ربك
 قتيلاً ، من أفراد ذواته الستة . فنزوله في وكان الله غموراً رحيماً في الأحزاب [٧٣] في ولا نفر من القروا لأنه كان فاشته وسه
 سبيلاً في الإسراء [٢٢] ويكون كان الله على الشوام ومراة ثم يؤيد قولاً مرجوحاً بل الأصح أنها كسائر الأمثال مثل على
 الانقطاع . ثم قد تستعمل تحت لآراء الانقطاع . وقيل : كان هنا بمعنى صبر . أي : صبرهم صبر آفة . قيل : كان هنا
 عامة في خبر آفة في حال . وأنت من ذهب إلى أنها رائدة . لأن الرائدة لا تكون أول كلام ولا على لها . وقد
 الزمهمري^(٣) . كان عبارة عن وجود الشيء في زمن محدد على سبيل الإجمال . وأبسط منه دليل على عدم سائل . ولا على
 انقطاع طارئ . ومنه قوله تعالى في وكان الله غموراً في يومه نزاه في كتب خبر آفة في كأنه مثل : وخطبهم خبر آفة انتهى
 كلامه . فنفوه . ربما لا تمد على عدم سابق هذا إذا لم تكن بمعنى صبر . فإذا كانت بمعنى صبر دللت على عدم سابق . فإذا
 قلت : كان زيد غداً بمعنى صبر دللت على أنه انتقل من حاله الخهل إلى حاله الله . وميله . ولا على انقطاع طارئ . قد
 ذكرنا قبل : أن الصحيح أنها كسائر الأمثال . مثل لفظ انشعب . هل الانقطاع . ثم قد تستعمل حيث لا يكون
 انقطاع . وهو في دلالة الاستعمال . فلا ترى أنك تقول : هذا اللفظ يدل على العموم . ثم تستعمل حيث لا يراد
 العموم . بل المراد الخصوص . وقوله : كأنه قال وجدته خبر آفة هذا يعارض آفة مثل قوله في وكان الله غموراً رحيماً في لأن
 تقديره : وجدته خبر آفة . يدل على أنها عامة . وأن في خبر آفة في حال . وقوله في وكان الله غموراً في لا شك أن هنا
 المقابلة متعارفاً . وقيل للمعنى : كتب في علم الله . وقيل في الموضع المحفوظ . وقيل بمعنى أسر به الاسم فديماً
 محكم . وقيل : هو على الحكاية . وهو متصل بقوله في يعني رحمة الله هم فيها مشغولون في أي . جهال ضم في لقائمة كتب في
 الدماء خبر آفة . وهذا قول جيد من سبب التكرار . وخبر مصنف المذكور . وهي أقص غشيل . فببب أفرادها وندكرها .
 وإن كانت جازية على جمع . والشيء أنه الاسم إذا فصلوا آفة كانت هذه الأمة صبر . وحكم جميعهم بأنهم خبر آفة .
 وبببب خبره الخبرية في حفظ . وهي مستقيم إلى الإيمان برسول الله - وبببب . وسارهم إلى نصرته . وبفلهه عنه علم
 الشريعة . وأصحابهم البلاد . وهذه فصلان اختصاصاً ما سمع به من انفصال . وكل من عمل بعدهم عنه فليس مثل

(١) ذكره نسبي في ذكر المنور . وعنه لأن صبر ران اختر من عكرمة غصصاً ١٠١

(٢) من خبر في تفسيره من الحسن ص ١٤٧

(٣) انظر التكملة ١٠١١ .

وسائرهم ، بعض الإيمان الذم السافح ، واسم كان فسر يعود على فسرهم ففهم من امن كما يقول من صدق كان حياً ، أي الكذب هو أي الإيمان ، وعلقت كينونة الإيمان حياً لهم على تقدير حضوره قريباً لهم ، وفروناً بنفسه فعلى فهم أنه لو اعتبرا لحوالته من عذاب الله ، وخيرت أفعال التفتيش ، وأسى . فكان حياً لهم كما هم عليه ، لا سيما لما تكروا بهم على دين الإسلام حتى في الرقابة ، واستدع العوام ، منهم في هذا حظ كبير ، وإيمانهم يحصل به اخذ الديني من قريتهم يصبرون ويثبتون في الإسلام ، واحط لأحزني آخرين تاريخه على الإيمان من إيمانهم أحرمهم مريب ، وفك أمر عطية ، وانقطع حتى من بعض النضيب ولا مشاركة بينهم ، وإيمانهم في الأخير وإنا حار ذلك ما في نقطة حرم من الشيع ، وتذهب إلى حرم ، وأذاك هي نقطة أفضل ، وأحب وما جرى عراها انتهى كلامه ، وإنا نراها على موضوعها الأصلي ، وفي إمكان ذلك ، وقد استكن في حيرة مظنة ، فتحصل بأن مشاركة في حب المؤمنين وأكثرهم العاصون في حارهم اسم لتعامل الناس متعل ، وأخير نعلم أن من أهل كتاب هو مؤمنس بالإيمان ، فعبه الله من سلام ، وأخيه ونظرة بن سعيد ، ومن أسب من اليهود ، وكالتحاشي وسعدا ومن أسلم من النصارى ، إذ كسار مصدق رسول الله ﷺ ، قبل أن يعت ، وبعد ، وهذا يدعي على أن المراد بقوله في قوله من أهل الكتاب في خصوص ، أي باقي أهل الكتاب إذ قالت طائفة منهم أنه حصل في الإيمان ، وفي المراد من الفعل هذه الاستقامت ، أي منهم من يؤمن ، ومن جد بذكر المراد أهل الكذب النعيم ، ويكون قوله في منهم المؤمنين في حرم تعجب ، وأه مبني من بعضهم الإيمان ، ولا يصحرون كلهم من الكفر ، وأخير نعلم أن أكثرهم العاصون ، هذا هل أن المؤمنين منهم قليل ، والألف واللام في المؤمنين في قوله في عاصون في بدل على اللغة ، ولكن في اليعقوب ، وذلك طاهر ، لأن من امن بكذب ، وسفران هم كامل في إيمانه ، ومن كتب بكلمته ، إذ لم يتبع ما نصته من الإيمان برسول الله وكذب بالقرآن ، فهو أيضاً كامل في سقته ، متروك في كفره ، في من يفتروكم إلا لئلا وإن يفتروكم بالوهم الأدبار ثم لا يفسرون في هذا . المحققان نصبتا الإحزاب تعيين متعصبين ، وهو أمر مهم ، إذ لا يكون إلا أدنى ، أي حيث تذكرون به لا غير ، يكون فيه علة واستتال ، وذلك إذ فاقوكم حدوا وتصرفتم ، وبلا حش الأعراب وقع لأصحاب رسول الله ﷺ ، ومنهم من أحسن أهل الكتاب ، ثم رأينا قوله ، ولا فسرهم جهة كثر إلا كان له معهم عليه . وأخذه لهم . والعلم أن قوله في لا آخر في استثناء متصل ، وهو استثناء مفرغ من المصدر المحدود ، ففسرهم إلى يفتروكم مبرراً إلا غير سراً لا بكلمة فيه . ولا إحداد لكم ، والله الله . وأه حجاج والطبري وسيرهم . هو استثناء مفرغ ، والقدس . ثم يفتروكم ، ذلك أدنى بالمعنى ، قليل : هو سماع كلمة الكفر ، وفيه : هو يفتروكم ، أهل : هو مودع وطني ، وفيه : كذب يفتروكم على أنه في ذلك الحس وفقدان ، وذلك هذه الجملة هل غريب ، المؤتمن في تعاليمهم في رسوم . وتبينهم منه وعلى تخيير شأن الكفار ، إذ ساروا ليس فهم من حرم فاضلمين شيء إلا ما يصلون إليه من إساءة كلمة سوء ، في رن بعائوكم وتوكم الأدبار في هذه سالفة في عدم مكانة الكفار للمؤمنين إلا في دوافعهم . بل نفس ما نفع المصانعة ولما الأديار ، علبوا أمر بقلب رسل ، وهو عطف على قرنة عبد مبرر عنه ، وهذه الجملة جاءت كذلك لتجسده قائلهم ، إذ نصبت الإحزاب أنهم لا يكون لهم عطية ، ولا فهم ، ولا دولة على المؤمنين ، وأن حصول ذلك إذا يكون فيه صدق القتال ، والبيان فيه ، أو كسر المسد من الله ، وكلامهم ليس هم ، وأن يلفظ الأديار ، لا يفتوهم الصدور في ذكر الأدبار من الإهانة دون من في الظهور ، وأن ذلك أبلغ في الإهانة ، وأخبر بذلك ورد في نثره مستنداً دون بقية الظهور ، فغلبه تعالى في : بهر الجمع يولون الدين في القمر [٤٥] في رن بوجه يومه دينه ، في الأدبار [١٦] في لم لا يفترون في هذا استئناف إحدائهم لا يصحرون الله ، ولم يفتروكم في غزاه ، فحرم لأنه أسس مرتباً على شرطه ، من الولاية فترت على

المعانة ، والنصر معي عبيد أداؤوا ، فاعلموا أم لم يتعلموا ، إذ مع النصر سببه الكفر ، معي جنة معطوفة على جملة الشرط ، والخزف ، كذا أت جلة شرط والجراد معطوفة على ﴿ لم يصبر وكلم لا أدنى ﴾ وليس امتناع الحرم لأجلهم ، كما زعم بعضهم زعم أن حوامه شرط يقع عليه الشرط ، فثبت : ولم تكن الحامي ، فذلك لم يصحح في جواب الشرط ، والمعطوف على الجواهر كالمعاد ، وما ذهب إليه هذا الداهب خطأ ، لأن ما زعم أنه لا يجوز حذفه في أفصح كلام ، قال تعالى ﴿ وإن تدنوا يستبدل فوما عديكم ثم لا تكونوا أمثالكم ﴾ فيجزم المعطوف ضم عن حرب الشرع ، وتم هذا ليست للمصلحة في الإيمان ، وإنما هي للنواصي في الإحصار ، فالإحصار بتوليهم في ثقت وحدا لهم ، وانظر به أبع وأسبر للمعنى ، ثم أسبر بعد ذلك ما تنهه انصر عنهم مطلقاً ، وذلك العشر في : النواصي في الجزية ، لأن الإحصار يسلب الحد لأن عليهم أنفسهم من الإحصار بتوليهم الأتباع (من قلته) ، ما موقع ليلكن أعني منهم : فزعمون - وبس يصر لكم [قلت] عما كالمعاد وأردان على طريق الأسطراد ضد إحصار ذكر أهل الكتاب ، كما ينزل القائل : وعلى ذكر فلان فإن من شأنه كبت وكبت ، ولذلك جاء أمن عبر علقه ﴿ صربت عليهم القلة ﴾ تقدم شرح هذه الجملة ، وهي رصف حد تقررت هل ليهودي في أقطار الأرض قبل عجز الإسلام ، قاله ابن جرير : جاء الإسلام والمحمدين نجبي اليهود الجزية ، وما كانت ضم عبدة ومنعة إلا يثرب ، وخبر ، وتلك الأرض دارها بالإسلام ، ولم ينز غير راية في الأرض ^{١١} ، ﴿ إنما تقف في عام في الأمكة ﴾ ، وهي شرط ، وما يزيد مدحها وتقدير في موضع حرم ، وجواب الشرط محذوف بد عليه ما قبله ، ومن أجاز تقديم جرب شرط قال : صررت هو الجواب ، وينز على هذا أن يكون صررت لئلا مستتبلاً ، وعلى الوجه الأول هو ما مضى يد على القسطنطين ، أي - صررت عليهم القلة ، وحينما ظهر بهم ووجدوا صررت عليهم ، ودل ذكر الماضي هل المستقل ، كما دل في قول الشاعر :

ونقداني يزيدي أنكس طيباً سنبست بنا تغزيت الشحون^{١٢}

الصدير سميت ، وأصبه إذ تغزيت النعمان ﴿ إلا يحيل من الله وحيل من الناس ﴾ هذا إنشاء صاعده الانقطاع ، وهو قول الفراء والزجاج واختير ابن عطية ، لأن القلة لا تغرفهم ، وقدره انفراد إلا أن ينتصوا بحيل من الله - فحذف ما يتعلق به الخار . كما قال حيد بن نور الملائكي .

وأني بسنبستها بصدت عنافه

ونظر ابن عطية مثله تعالى ﴿ وما كان لؤس أن يقتل مؤمناً إلا خطاً ﴾ قال : لأن نادى الرأي بعضي أن لا أن يقتل حقاً ، وإن أحيل من الله ومن الناس بريل حرب القلة ، وليس الأمر كذلك ، وإنما في الكلام محذوف بذكره عهد السامع التام في الأمر ، وتغذيه في أمنا ، فلا نجاه من الموت إلا بحيل ، انتهى كلامه ، وعلى ما فسره لا يكون إنشاء مدحياً ، لأن مستثنى من جملة مقذرة ، وهي قوله - فلا نجاه من الموت ، وهو متصل على هذا التقدير ، فلا يكون إنشاء مدحياً من الأول ضرورة أن الاستثناء لوامد لا يكون مدحياً مدحياً ، والاستثناء المضطع كما قرر في علم النحو هل قدوة - منه ما يمكن أن تسلط عنه العمل ، ومنه ما لا يمكن منه ذلك ، ومنه هذه الآية عن تقدير الانقطاع ، إذ التقدير لكن انضمامهم يحيل من الله ، وحيل من الناس ، ينبجهم من القتل والأمر ، وسير العوزي ، ومنشأه أمالهم ، ويدل على أنه متضاع الإحصار بذلك في قوله تعالى في سورة الفرة ﴿ صررت عليهم لئلا وسبكتهم وما يؤوا بعض من الله ﴾ فلم يستثن

(١) قوله كسب على في لغة المتكلم مختصاً - وهو مدالير جبر ودر أو حاتم ١١٢٧ .

(٢) البيت من الزمخشري لرح من مسهر ، الطر الشهور ٥٢٨ في لحي ٩٥ وشرح ديوان امرئ القيس المبرزوني (١٢٧٢)

الصر^(١١) : الرد الشديد المحرق ، ونيل . النارد معني لصرصر ، كما قال :
لَا تُدْرِكُهُ يَأْسٌ أَوْ يَأْسٌ نَصْرِيَّتُهُمْ نَكْبَهُ صَرِيَّتُهَا الْمُخْلَصُ^(١٢)
وعالت ليل الأغبلة :

وَلَا يَنْصِبُ الْمُخْصِبُ الْأَلْبُذِيَّةَ^(١٣) حَيْثُكَ نَدِيْعًا يَوْمَ نَكْبَهُ صَرِيَّتُهُ^(١٤)

وقال ابن كيسان : هو صوت هب ناز ، وهو اختار الزحاج من الصرير ، وهو الصرير من عولج : صبر الشيء ،
ومنه الريح الصرصر ، وقد الرجاج : الصر صوت التارني في تريح ، البطانة في التوب باراء الصخرة ، ويستعاضن
بخصه الإنس ، كالتشاور والشر يقول : من فلان من فلان عتونا وطانة ، إذا كان حاصدا به ، يستعاضن في أمره وقد
الشعر :

أَوَيْتِكَ خُلَاصِي نَسَمِ قِطَانِي وَهَمَّ غَيْبِي مِنْ ثَوْبِ كُلِّ فَرْصَةٍ^(١٥)

أَثَرٌ فِي الْأَمْرِ : قصرت فيه ، قال رعب :
نَحْنُ بَخْسُهُمْ غَوْرًا لِكَيْ يَذَرُوكُمْ^(١٦) فَتَهُ يَفْعَلُوا وَلَمْ يَلْبَسُوا قَرَابَتَهُ^(١٧)

أي لم يقصروا ، الخيال^(١٨) والطين : الغد الذي يلحق الحيوان ، يقال في فوات الغرس خيل ، وعين أي .
فاد من جهة الاضطراب والخلج والجنون ، ويقال : حيلة الحب ، أي : أفسده ، لجنسه مصدر كالمراد ، والبالغة
بعد : بعض الرجل يهر يخبض ، وأبعثه أن الشدائد كراهي له ، الأنواء معروفة ، والواحدة في الأصل موه ، ولم
نطق به لموت من قالت : فم ، وفي العم لغات سبع ذكرت في بعض كتب لمحو . المض^(١٩) : وضع الأسنان هي التي
مفردة ، وتعمل منه عمل مثل بكسر العين ، وهو باخذ ، فاد غط : زوال ، وعظ الحرب هه بانطاة تحت الظاه حال :
وعض^(٢٠) : زوال ، زوال : زوال لم يذبح^(٢١) من ثلث إلا مستجيبا فهو مجلب^(٢٢)

والعض : يضم العين على أهل الأعداء ، مثل الكعب ، والنوى أرضه من ، يقال منه : حضر المنوى إذا أكل

(١) الصر : ينقص ، والعصر : شدة نوره ، وقيل : هو الفرد عامه . وحكت الأصم : من تنف ، وقد : هب : الفرد أي يحرب
الملك

لسان العرب ١١٩/١٤ .

(٢) لم يترك لقلده ، انظر لسان العرب : حلف : ولأناوي : القراءه ونظير اكتشاف (١١٣) .

(٣) البيت ليس الأصلية ، قاله في آيات بني صاحبه نوبة من التعبير ، بطر الكشف مع تجميع شراعه (١٤١/١) .

(٤) بيت من قطون لمضى ، انظر ديوانه ٣٤/١ وتجميع القوتس ١١٥/٤

(٥) البيت من قطون ، انظر ديوانه ١١٤/١

(٦) الخيل ، بالنسبة : الفصد : من سينة . أقل هذا الأعداء ، حتى لا يهدي كلف ينشئ فهو متجمل ونجل ونخب ، ومن فلان يلقب
بمن يهدي يهدي ونجل ، أي خضع كيد وارسله والجمع حبل

لسان العرب ١١٩/١٤ .

(٧) حضر : أكل بالأسنان على شيء ، وكذلك غفر العاجه ، وقد مضت أفضة ونضبت عليه مضاً مضاً أو مضية ، ومضضته .
نحية

لسان العرب ١١٩/١٤

(٨) البيت من التويل للفردق ، انظر ديوانه (١١٥) المتعدي ١١٥/١٤ . المحضض ١١٩/١٤ ، شرح لمضض (١١٩) ، الإصناف ١١٩/١٤ ،
المفرد ١١٩/١٤ ، المتبادر من الإصناف (١١٨) ، من سلام (١١٩)

إليه المعض ، ويعبر عضائني ، أي : سمين كله منسوب إليه ، والمعض بالكر الداهية من الرجال ، الأنامل : جمع النملة^(١) ، ويقال يفتح الجيم وضمها ، وهي أطراف الأصابع ، فلان من حبس : أصلها الفعل المعروف ، وهي مشبهة به في الشدة والنصرف بالحركة ، ومنه رجل نجل أي ثَمَامُ . الغرض . مصدر غاضه ، وغض اسم علم ، الفرج معروف ، يقال منه : فرج بكسر العين ، التكد : التكر ، كله بكبد مكره ، وهو الاستيغال بالباطل ، قال ابن قتيبة . وأصله المشقة من قوطم : فلان بكبد بنفسه ، أي : يبالغ مشقات النزاع ، وسكرات الموت ، في ليسوا سوله من أهل الكتاب أمة قائمة في سب النزول (سلام عبد الله بن سلام ، وغيره من اليهود ، وقول الكفار من أسباطهم : ما آمن بمحمد إلا شرارنا ، ولو كانوا خيراً ما تركوا دين آباؤهم)^(٢) ، فله ابن عباس وثلاثة وابن جرير ، والولوي في ليسوا في هي لأهل الكتاب السابق ذكرهم في قوله في ولو آمن أهل الكتاب لكان خيراً لهم منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون في والأصح ، أن الواو ضمير عائد على أهل الكتاب ، وفي سوله في خبر ليس ، والمعنى ليس أهل الكتاب مستوين ، بل منهم من آمن بكتابه ، وبالقرآن من لمرك شريعة الإسلام ، أو كان على استقامة فهاهنا قيل أن يتركها ، وفي من أهل الكتاب أمة قائمة في سداً وخبر ، وتكل القول : أمة مرتفعة بسواه ، أي : ليس أهل الكتاب مستويين في من أهل الكتاب أمة قائمة في موضوعه بما ذكر ، وأمة كافرة فحذفت هذه الجملة للعلاقة ، ودل عليها القسم الأول كنوله :

عَصَيْتُ إِلَيْهَا الْمُنْجَبَ إِسْمِي لِأَسْمِهِ . نَجِيعَ فَمَا أَكْبَرِي تُرْشِدُ طَلَبُهَا^(٣)

التقدير : أم غي ، فحذفت لدلالة أرشد وقال :

أَرَاكَ غَيًّا أَكْبَرِي أَهْمُ مَسْنُونُهُ . وَفَوَاقَهُمُ قِسْمًا خَالِيعُ مُنْضَلِّيلِ

التقدير ، أم غيره . قال الفراء : لأن المساواة تقتضي شيئين في سواء المتماثل فيه والباري في الجمع [٢٥] في سوله محاسنهم ومعاتهم في الجانية [٢٦] ويضعف قوله الفراء من حيث الحذف ، ومن حذف وضع الظاهر موضع المفسر ، إذ التخصيص : ليس أهل الكتاب مستويين ، منهم أمة قائمة كذا ، وأمة كافرة ، وذهب أبو عبيدة إلى أن الواو في ليسوا في علامة جمع ، لا ضمير مثله في قول الشاعر :

يَفْؤُوسُنِي فِي شِرَاءِ السُّجْبِ عَلَى قَوْمِي . وَكُلُّهُمْ أَلْسَمُ^(٤)

واسم ليس لمة قائمة ، أي : ليس سواه من أهل الكتاب أمة قائمة موضوعه بما ذكر وأمة كافرة ، قال ابن عطية : وما قاله أبو عبيدة خطأ مردود انتهى ، ولم يبين جهة الخطأ ، وكأنه توهم أن اسم ليس هو أمة قائمة فقط ، وأنه لا محذوف ، ثم إن ليس الفرض تغلوت الأمة القائمة التالية ، فإنه قدر ثم محذوف لم يكن قوله لم يكن عبدة خطأ مرفوعاً ، قيل : وما قاله أبو عبيدة هو على لغة أكلوني البراغيث ، وهي لغة رتيبة ، والعرب على خلافها ، فلا يحمل عليها ما فيه من مخالفة الظاهر

(١) الأئمة : بالفتح : الفضل الأجل الذي فيه النظر من الإصح . وإصح كمثل وفلانت وفي رؤس الأصابع . لسنة العرب ١٥٥٠/٦ .

(٢) ذكره السيوطي في اللغة المتبرع مأخوذاً من درجته من عبس ، وعزله لأن إسحاق وابن المنذر ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، والطبري ، والصحفي في الدلائل ، وابن عساكر ، وذكره من رواية لفظاً بلفظ : « يقول ليس كل قوم هلك قد كان عليه » وعزله لعبد بن حميد وابن جرير ٦٤/٦ ، ٦٤/٦ .

(٣) البيت من الطويل لأن فلوب المثل ، انظر ديوانه المثلون ٧١/٦ وتكون مثل كل الفرق (١٦٦) المعنى ٦١٣/٦٢ (٦٢٠) والمعنى ١٣٢٢/٢ شرح الأشموري ١٦٦/٢ ، الفراء ١٧٢/٢ .

(٤) البيت من المثلث لأن في المعنى ، انظر الفصح ١٦٠/١ ، الطبري ٤٢/١ ، شرح الأسنوني ٤٧/٢ ، الأسنوني لابن السجري ١٣٣/١ ، المعنى ٣٦٥ ، المعنى ١٦٠/١ ، التبرج ١٧٦/١ .

انتهى ، وقد نازع السبطي الشحوني في قولهم : إنها لغة خرافية ، وكثيراً ما جاءت في الحديث والإعراب ، الأول هو لظاهر ، وهو أن يكون من أهل الكتاب أمة خاتمة مستأنه ، بيان ، لانتهاء التنصير . كما جاء في يأمرون بالمعروف في بيان قوله في كنتم غير أمة في المراد بأهل الكتاب اليهود والعلماء ، وأمة خاتمة أي : مستأنه من أمثك المعود فقام ، أي : استقام . قال مجاهد والحسن وابن جريح : عاولة^(١) ، وقال ابن عباس وقتادة والربيع : قائمة على كتاب الله وحجوده ، مهتدية^(٢) ، وقال السدي : قائمة مضبوطة^(٣) ، وكنها راجع للقول الأول ، وقال ابن مسعود والسدي : الضمير في في ليسوا في عائد على اليهود ، وأمة محمد - ﷺ - (١١٢) إذ تقدم ذكر اليهود وذكر هذه الأمة في قوله في كنتم غير أمة في وانكنتم على هذا القول حسن كتب الله . واسم باليهود من التوراة والإنجيل فقط ، والفراد بقوله في من أهل الكتاب أمة قائمة في أهل القرآن ، والظاهر عند الصمدي على أهل الكتاب المذكورين في قوله في ولو آمن أهل الكتاب في لتواني الضمير عائده عليهم فكذلك ضمير ليسوا ، وقال عطية : من أهل الكتاب أمة قائمة الآية ، يريد لربيع رجلاً من أهل حوران من العرب ، واثنان وثلاثين من الحبشة ، وثلاثة من الزوم كانوا على دين عيسى ، وصدقوا محمداً - ﷺ - وكان ماس من الأنصار موحدين ، ينسبون من الجبلية ، ويؤمنون بما عرفوا من شرايع الأنبياء في علوم النبي - ﷺ - حتى جاءهم منه أسعد بن زرارة ، والبراء بن معرور ، ومحمد بن مسلمة ، وقيس بن صرمة من أنس ، في يطلون آيات الله أثناء الليل وهم يسجدون في وصف الأمة القائمة بأنها تالية آيات الله ، وغير بالتلاوة في ساعات الليل عن التهجيد بالقرآن ، وقوله في وهم يسجدون في حقة في موضع الصفة أيضاً ، معطوفة على يطلون ، ومعهم بالتلاوة للقرآن ، وبالسجود تلاوة القرآن في القيام ، وأما السجود فلم تشرع فيه التلاوة ، وجاءت الصفة الثانية أسية لتدل على التوكيد بذكر الصمدي ، وهو هم والواو في في يسجدون في إذ أقرب ما يكون بعيد من ربه وهو ساجد ، وأخير عن المبدأ بالمصارع ، وجاءت الصفة الأولى بالمصارع أيضاً ، لتدل على التجدد ، وعطفت الثانية على الأولى بالواو ، لتشير بأن تلك التلاوة كانت في صلاة فلم تكن للتلاوة وحدها ، ولا السجود وحده ، وظاهر قوله في أنا ، الليل في أنها جميع ساعات الليل ، فيبعد صدور ذلك أعني : التلاوة والسجود من كل شخص شخص ، وإنما يكون ذلك في جماعة ، إذ بعض الناس يقوم أول الليل ، وبعضهم آخره ، وبعضهم بعد صلاة ، ثم يعود إلى نومه ، يأتي من يجمع ذلك في المدن والجماعات استجابات لساعات الليل بالقيام في تلاوة القرآن ، والسجود وعلى هذا كان صدر هذه الآية ، وعرف الناس القيام في أول الثالث الأسبوع من الليل ، أو قبله بقليل ، والقائم طول الليل قليل ، وقد كان في أصحابه من يلزمه ، وقد ذكر الله المفضل في ذلك في لون الزملي ، وأما الليل : ساعاته^(٤) ، فله الربيع ، وقتادة ، وغيرهما ، وقال السدي : جوهه^(٥) وهو من إطلاق الكل على الجزء ، إذ الجوف فرد من الجميع ، ومن منحصر أنها نزلت في المصلين بين العشاءين^(٦) ، وهو مخالف لظاهر قوله في يتنلون آيات الله أثناء الليل في وعن ابن مسعود أنها صلاة التمتع ، وذكر أن سبب نزولها هو احتياك النبي - ﷺ - في صلاة التمتع ، وكان عند

(١) ذكره السدي في الدر المنثور وعنه أحمد بن حنبل ، وابن جرير وابن أبي حاتم ٦٥/٢ .

(٢) ذكره السيوطي في التلخيص للبرهان ، وعنه لابن جرير وابن أبي حاتم في الربيع ٦٥/٦ .

(٣) ذكره السيوطي في الدر المنثور بلفظ : يقول هؤلاء جهوده ليسوا كمن قبل هذه الآية التي هي عائدة له ، وعنه لابن جرير وابن أبي حاتم ٦٥/٢ .

(٤) ذكره السيوطي في الدر المنثور بضم ، وعنه للربيعي ، والبخاري في تاريخه ، ومنه عن عبد الواسع بن حريز وابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن مسعود ٦٥/٢ .

(٥) ذكره ابن خزيمة في تفسيره ١٢٦/٧ ، ٢٧١/٥ ، ٢٧٢/٦ ، ٢٧٣/٧ ، ٢٧٤/٨ ، ٢٧٥/٩ .

(٦) ذكره ابن جرير في تفسيره ١٢٦/٧ ، ٢٧١/٥ .

(٧) ذكره السيوطي في الدر المنثور بلفظ : والعشاءين ، وعنه أحمد بن حنبل وابن جرير وابن أبي حاتم في حاتم ٦٥/٦ .

أعني نسائه فلم يأت حتى صلى الليل ، فجاء وما لم يفرغ ، ثم انصطحح ، فقال أشيروا عليه ليس أحد من أهل الكتاب يعين هذه الصلاة ، ولما سبب ذكر ابن مسعود أن قرأ في ليلة أسراء في غلابة على لجهود وهذه الأمة ، وهو حلاله شفاهاً ، والطاهر من قوله في وهم بسجودهم في أنه أريد به السجود في الصلاة ، وقيل غير السجود عن الصلاة ، نسبة للشيء جبر شريفه ، كما يميز عبد المالك ، فله مثل الفراء والرحاج ، لأن الفراء لا تكون في المروء ، ولا في السجود ، فعن هذا تكون الخطة في موضع الحال ، أي يكثر أيات الله متممين بالصلاة ، وقيل سجود التلاوة ، وقيل أريد بالسجود الخشوع والاحضار ، وذهب طبري وغيره إلى أنها حلة معصومة من الكلام الأول ، آخر عنهم أيضاً أنهم أهل سحر ، ويحتمل أن كانت التلاوة في غير صلاة ، ويكون أيات على هذا التفسير في غير صلاة معتمد بوار الخلف ، كما تقول : جاني ريد الكوب ، والعاقل ، والجز ، بعضهم في قوله في وهم يسجدون في تكون حالاً من الضمير في في الأمة في حالاً من في الأمة ، وأما قد وصفت بقاءه ، فالخص في هذه الجملة قبلان ، أحدهما أنها لا موضع لها من الإعراب ، بأن تكون مستأنفة ، وعون الآخر أن يكون لها موضع من الإعراب ، ويكون وفقاً يكون في موضع الضمير ، أو بأن يكون صائلاً يكون في موضع الحال ، إما من الضمير ١ ، يكون في أو من الضمير في في ذاته في أو من في الأمة في ذلك هذه الآية على الترتيب في قيام الليل ، وقد جاء في في الأمة في معنى شيل فيها . فبالقائك في الإسراء ٢٩ في في من عرفت أن ، شيل ساجداً وذلياً في في ٩ ، في في المزال مع المزال في المزال في ٢٠ . وفي الحديث : ما عهد الله لا تكون مثل هذا ، كان يوم الليل فذكره في ، وفيه تعميم الرجاء عند الله ، لأنه لا يقسم من الليل في ، وغير ذلك كثير ، وعن رجل من بني شعبة كان يدرس الكتاب ، قال : إننا نجد كلاماً من كلام الرب : عز وجل ، فحسب داعي ابن عسك إذا سمع الليل السجد ، كس هو قائم وسجد الليل ، في يترنمون بينه وبينه واليوم والآخر ويأفرون بالمعروف وينهون عن المنكر في تقدم تعبير من هذه الجنس في وبسائر عود في خبرات في منارة في حين نكتة من فوط أرمية فيه ، لأن من ردت في أمر يفر إليه ، وفي نفسه ، وأما السجود على الترتيب ، وحيث في الحديث : اغتنم غمماً في حسن . شملت في هربك ، وصححك قبل معصك ، ورمائك قبل شملت ، وحيث في بيتك ، وحيث في هربك ٢٠ ، وصدهم معاً أنهم ما دعوا إلى غير من عصر مطلوب ، وإضافة مكروب ، وعبادة الله نادوا إلى عبده ، والظاهر في في يترنمون في أن يكون صفة ، أي : غاية مؤمنة ، ويحيزون أن يكون الخطة مستأنفة أو في موضع الحال في الضمير في في يسجدون في وإن تكرر بدلاً من السجود ، قيل : لأن السجود تعمي الأيمان ، قال المرحلي ١٠ ، وصدهم بخصائص ما كانت في السجود من تلاوة آيات الله بالليل . صاحبين ، ومن الأيمان بالله لأن إيمانهم به كلاً لهم للإشراكهم به عزراً ، وكفرهم بعض الكتب ، والرسالة نون معنى ، ومن الإيمان بسبب الآخر ، لأنهم يصنعون بخلاف صفته ، ومن الأمر بالمعروف ، والشيء عن المنكر ، لأنهم كانوا معلنين ، ومن التسمية في الحديث ، لأنهم كانوا متطابقين عليها غير معين فيها أي كلامه ، وهو حسن ، ولما ذكر تعالى هذه الآية وصفها بصفته مست ، إحداهما آية جامعة ، أي : متبينة على الجمع القديم ، ولما كانت الاستقامة وصفاً دائماً فلا يجمع ، فادرس العاقل . الثانية : اتصال ما ليل المعبر عنها بالتلاوة ، والسجود ، وهي حجة التي يظهر بها الخلق فساد الله جلجل . الثالثة : الإيمان بالله ويوم الآخر ، وهو الحاصل من عدة الله ، وذكر اليوم الآخر ، لأن فيه تلهو آثار عبادة الله من أسرار المجرى ، وينصنع الأيات باليوم الآخر الإيم ، بالآيات .

(١) كونه بعد أن استقر في ٢٦٠٠ وكرر في كثير من النسخ ٨٧١

(٢) أسمره سحر في ١١٠٠ خطة دار الفكر ، وأما في كتاب القاموس (١٨٥) ، ومن حريته في التصحيح (١١٢٩)

(٣) أحسنه المالك في المستدرک ٣٠٩٨ ، وأبو عبيد ١٩٨٨ ، وأبو شامة ١٢٣١٣ ، واليعرب في شرح ٢٢٤١٨ ، ونصير ١٠٩٢٥

(٤) الله سبحانه ١٠٢٦

إذ هم الدين اعبروا بكثرة هذا الخائر في العقل ، ولزعمه حصار الإيمان ، به وإسبا ، الزائفة : الأمر بالعرف ، الخاصة :
 التي عن المنكر ، لما كملوا في أنفسهم صمرا في تكليف غيرهم بدين الوصفين ، السادة : المارة في الخبرات ، وهي
 حجة تنسب لأعاضم المختصة بهم ، والألفاظ المعبودة منهم إلى تحريرهم ، وهذه الصفات الثلاثة نشأت أنشأ من الإيمان ،
 فنظر إلى حسن سبب هذه الصفات ، حيث توسط الإيمان ، وتعدمت عليه الصفة المختصة ، بالإنسان في ذاته ، وهي
 الصلاة بالليل ، وتاعترت عن نصفان التعتبات ، والصفة المشتركة ، وكلها ناتج عن الإيمان ، وأولئك من الصالحين
 هذه إشارة إلى من جمع هذه الصفات الست ، أي : وأولئك الموصوفون بذلك الأوصاف من الذين صلحت أحوالهم عند
 الله ، قال الزمخشري : ويجوز أن يريد بانحدارهم إلى السبلين انتهى ، وشبه قوله قول ابن عباس من أصحاب
 محمد ، وفي قوله الزمخشري : بعد ، بن الظاهر أن في الوصف مصلح زيادة على الوصف بالإسلام ، ولذلك سأل
 هذه الزغبة بعض الأنبياء فقال لما في حاكمه من ديني - على بينا ، وعليه أفضل الصلاة وأتم تسليم - ، وأوصلي برحمتك
 في عيبك الصالحين [١٩] وقال تعالى في حق إبراهيم عليه السلام : ولقد اصطفاه في الدنيا وأنه في الآخرة لمن
 الصالحين [١٢٠] وقال تعالى : ووصاه إسحق ويعقوب كافة ، وكلنا مسلما في الدنيا ، والآية [١٢] وقال
 تعالى بعد ذكر إسماعيل وإدريس وذو الكفل : كل من الصالحين ، ولقد خطاهم في رحمت : هم من الصالحين ، والآية
 [٨٦ ، ٨٧] وقال : [١٢] والآية [١٩] من للتبصير ، وقال ابن عطية : وتيسر أن تكون لبيان
 الجنس انتهى ، ولم تقدم شي : به إيمان ، فيبر حسنة ، وما يقصوا من حب قلن بكروهم ، فإنناهم وابن علم وابن كثير
 وأبو بكر ماله منها من الخطأ واحتدوا في المخاطبة ، فقال ابن خلدون : هو مردود إلى قوله في كتبهم أنه في فيكون من
 نون الألفاظ ومعدولة ، وقال عكي : بلقاء فيه عموم جميع الأمة ، ولما يظهر أنها انفتحت إلى قوله في أمة قائمة ، ما
 وصفهم بأوصاف حسنة قيل عليهم ، تأييدا لهم ، واستعطافا عنهم ، فخطاهم لما ما نفحون من الخير فلا تقصون
 نوايه ، ولذلك اقتصر على قوله في من خير ، لأنه موضع حفظ عليهم ، وترجم ولم يتعرض بذكر الشرح ، ومعلوم أن كل ما
 يفعل من خير وشكر يرب عليه معرفته ، ويؤيد هذا الاعتناء أنه راجع إلى أمة قائمة ، قراءة الآية ، وهي قرأة ابن عباس
 رحمة والكلماتي وحسن وعبد الوارث عن أبي عمرو ، واحتياز أبي عبيد ، وبأبي روافد عن عمرو وجبريل اللذان ، ومعنوم
 في هذه القراءة أن تصبر عائلته على في أمة قائمة ، كما عاد في قوله تعالى في بنوك ، وما بعده ، وكما ينطوي إلى وحيد بفار
 كفر ، منعة ، وهذا صبي مني حرم ، أي : من غريمه ثوابه ، ولما جاء وصفه تعالى بأنه شكور في معنى ثوبه الثواب ،
 نعى عنه تعالى لخص تشكر ، وهو كفر الثواب ، أي : حرمانه .

﴿ والله عليهم يستوفون ﴾ .

لما كانت الآية ولادة فيس انصف بالأوصاف الجملة ، وأحد تعالى أنه يثبت على فعل الخير ، بأسبب تخم لأنها تذكر
 عليه ما يفتن ، وإن كان غنا بالتبصير وسددهم ومعنى عليه بهم أنه يحرمهم على تقواهم وفي ذلك وعد للمتقين ووعد
 للمعصين .

﴿ إن الذين كفروا لن تنبي عنهم أموالهم ولا أولادهم من أمة شيئا ﴾ تقدم تفسيره في هذه الجملة في أوائل هذه
 السورة ، في أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون في تقدم تفسير نظير هذه الجملة في أوائل الأية ، ومما في هذه الآية ما
 فيها قاطعة ، بأنه لا ذكر شيئا من أحوال المؤمنين ذكر شيء من أحوال الكافرين ، لينصح الفرق بين الفيلين ، في مثل ما

صوت جب ليل ، أو صوت لريح شديدا ، فظاهر كون ذلك في الريح ، وإن كان مصدر صيغة لريح . كحصر صر
 فالسبي : فيها قرينة صريحة كما يقول جده باز ، وحذف الموصوف ، وكانت الصيغة مضافة ، أو تكون السرية مجازا جعل الموصوف
 ضمرا للصيغة ، كما قال : وفي الرحم كذا نقصاء ، وفوقهم إلى صبيح فلان فهي آفة ١١٣ ، المعنى : الرحم كذا ،
 والله كذا ، وهذا فيه حذف ، وقوله في أصابع حوت فم في في موضع الصيغة لريح بدل ، أولا بوصف ملحوظ ، ثم
 بالوصف بأحد ، وقوله في طنطنة أنفسهم في حمة في موضع الصيغة غوم ، وطاهرة أنهم قلنا أنفسهم بمعاصيهم ، فكان
 الإيحاء عند ، إذا كان عقوبة هم ، وهذا ذهب جماعة من أهل العلم إلى أن مصائب الله تعالى هي معصية العبد ، ويستنبط
 ذلك من غير ما أتت في القرآن ، فيستقيم على ذلك أن كل حوت تحرقه لريح ، فإيه هو من قد ظلم نفسه ، ونيل
 في ظلموا أنفسهم في مناه زرعوا في عمر أواك ، الرزقا ، أي : وضعوا أفعال الملاحة بهم موضعها من وقت ، أو هنة
 عمل ، ونقص هؤلاء بالذم لأن حوت فيه سرى هذا الجبري ، أو عيب أشد عكسا ، وهذا إلى هذا القول أنه لذي في وما
 قلهم الله في جوار البحر ١١٤ وعنه أن يعود نصير عن السفين . أي : منهم من إن نقل معانيهم ، وإن يعود
 على أصحاب الحوت ، أي : ما حصلهم بذلك حريتهم ، ولكن ظاهرا أنهم ارتكاب المعاصي ، وقد ابن عطية :
 أشبههم في ظلمهم لشكر الغدير نلهم صيرهم في في يعمقون في ، وأنس هو يلقوم ذوي الحوت ، وأجم لم يذكروا ليرد
 عليهم ، ولا تزين طنطنة ، وأبدأ قوله في ولكن كانوا أنفسهم يظلمون في يدل على فعل الحال في حاضر من انتهى ،
 وهو ترجيح حسن . ومضى ، شافا ، ولكن بالشديد ، وسما في أنفسهم في والخير في يظلمون في ، وإنما هو يظلموها
 هم ، وحسن حذف هذا الموضع ، وإن كان الغد ، في مناه قليلا كبر ذلك فاصلة رأس به ، فلو سرح به لزال هذا
 المعنى ، ولا يجوز أن يحذف اسم يكن صعب الشأن ، وحذف ، وأنفسهم مفعول به في يظلمون في ، لأن حذف هذا
 الضمير يختص بالشعر ، في أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطنة من دنكم لا يلوكنكم خيالا في كانت في رجس من المؤمنين
 يواصلون رجالا من يهود ، والمجاول والمحب والرفيع ١١٥ ، قوله ابن عباس ، وقال بصا : هو وقناة والسبي والربيع ربت
 في النافقين ، من هذا المؤمن عني ١١٦ فيه الصديق الصنف بما يباشر على الإنسان من أنواعه يقال له طانة ، ووجهة ،
 وقوله في من دنكم في في موضع الصيغة بطانة ، وقصة البحر ١١٧ من دور أنا جنكم ، وهم المسلمون ، ونيل
 يعاقب من يقره في لا تتخذوا في وقيل : من زائلة ، أي : طانة دنكم ، والله أنهم نوا أو يتحدوا أصحاب من غير
 المؤمنين ، وإن هذا النص على المنع من استكتاب أهل الذمة وتصريفهم في البيع ، والشراء واستدانة إياهم ، وقد غلب
 عمر أنا موسى عن استكتابه دعيا ، ونلا عليه هذه الآية ، وقد قيل له في في آية عيت من نصارى طيرة : ألا يكتب
 عندك ، فقال إن اتخذ طانة ، والجملة من قوله في لا يلوكنكم حلالا في لا موضع فلان الإعراب ، إذ جاءت بيانا خاب
 سلطة التذكير ، هي والحمل التي بعدها تغير المؤمنين عن المحدثهم ، ومن ذهب إلى أنها مفعول للصفة ، أو حذ عن
 تغلقت به من عبيد من وهم الكلام العصب ، لأنهم هو من المحدث بطانة كثيرة ، ثم به على أشباه ما هم عليه من أبناء
 للمواث ١١٨ للمؤمنين ، وودعة مشغتهم ، وظهر حصصهم ، والتفيد بالوصف ، أو بالحال يؤذن بجوار الأخذ عند

(١١) نظر الكشاف ٢٠٦/١

(١٢) ذكره السجدي في التذكرة معولا وعنه لا بأس بسجدي ولم يحرر وابن اعداد ومن أن حاتم ٦٦/١ .

(١٣) ذكره السيوطي في التذكرة مشورا وفي حرر ٦٦/٢ .

(١٤) نظر الكشاف ٢٠٦/١

(١٥) بدل : أن غولا وقالة أي لم أشكر أدعية ، والمعاني : لمدام

لباس العرب ٣٣٠/٥

انفائنها ، وبالأصح إلى واحد بحرف الجر ، شأن ما ألوت في الأمر أي : ما قصرت فيه ، وقيل : استجب سبلاً على التمييز المقول من انعمت . كقوله تعالى ﴿ وعبدوا الأرض عبوداً ﴾ [القمر : ١٦] التفسير : لا يأتوكم حدانكم ، أي : لا خيالكم ، فكان أصل هذه المقول حرف الجر ، ونسب استعانة على إسقاط حرف ، الشاير لا التوكيد في حدانكم ، وقيل : اتصافه عن أنه مصدر في موضع الحال ، قال ابن عطية : معناه لا يقصرون أنكم فإياه العبادت عندكم ، معنى هذا يكون قد تعدي لتضمير على إسقاط لام ، والحال على إسقاط أي : وقد انزعجت أي : قد ألبى الأمر ما إذا فسّر به ، ثم استعمل معقول في قوله لا التوكيد محطاً ، ولا التوكيد جهلاً ، عن النقص ، والمعنى لا أفتك بصحاً ، ولا نقصك شئ ﴿ وقد أجمع عظم ﴾ قال ابن جرير ، وذلك لإصلاحكم ، وقال سراج : مشتقهم ، وقال الزجاج : المعادة والمعانة بقدر ، لكن المعانة هي الشفاعة ، والمعانة التي تتجرى مع الشفاعة المشقة انتهى ، وهذا حيث تكلم جرير ، وأصله التيسير العظيم بعد جرم ، و﴿ ما ﴾ في قوله ﴿ ما عظم ﴾ مصدرية ، وهذه الكلمة متعاقبة ، شأنها في التي قبلها ، وحذروا أنه يكون مبتدأ عطية ، وحذف من التفسير في يأتوكم وقد مراده ، ﴿ قد بدت الميعاد من أوقافهم ﴾ وقد مراده في قوله ﴿ لأن القاعيل ميثم حزار ﴾ أو عمل معنى يجمع ، أي لا يفتنون بمصنوع صنوبه ، حتى يهرسو سلك أوقافهم ، وذكر الأزهري أن الأئمة إنما أخذ ما ينظرونه من أوقافهم ، كما يقال : تلك كلمة قد أجمعها ، فاشد بها ، وقيل : المعنى لا يفتنونهم مع مصطنع أنفسهم ، وبمعنى ما فيها ، أن يفتن من أنفسهم ما بعينهم بعضهم للمسلمين انتهى ، وما ذكر تعالى من المصنوع عظم من وفادهم عمت الحسبي ، وهو يحذر عن فعل ظلي ، ذكر ما أشبه ذلك بعمل الظني من الفعل الشدي ، وهو عظمه لينقص به المؤمنين في الأوقاف ، معجموا بين كراهة الضرب ، وبإضافة الأسماء ، ثم ذكرنا ما أطلوه من الشر والابادة للمؤمنين ، وينقص ضم أصلهم مما ظهر من فعل ﴿ وما تخفي صدورهم أكبر ﴾ أي : إذا ما ظهر به ، والظاهر أنه يفتن أنفسهم من هو مستبين ، أي : أصبحوا للمؤمنين اليقين ، وقال قتادة : قد بدت أوقافهم من المصنوع والكم ، لإصلاح حصصهم مصداقاً ، وذلك أولى ، بدت يقرأ جر بعد المحذور ، وهذه صفة المخاهر ، واستد الإغناء إلى الصور محذراً ، إذ هي حال الغلوب التي لحق ، كما قال ﴿ فبما لا تعلم الأضواء ولكن تحس الغلوب التي في صدورهم ﴾ في قديداً لكم لأيات في أي : الدالة على رجوع الإحسان في الدين ، وهو الآلة المؤمن ، وبإضافة الكفار ، ﴿ إن كنت تظنون ﴾ أي : ما بين لكم نعمتكم به ، أو إن كنت غفلاً ، وقد عبت تعالى اسم غفلة لكن علقه على هذا الشرط عن سبيل غر للمفوض ، كقولك : إن كنت رجلاً لأفعل كذا ، وقال ابن جرير معناه : كنتم تظنون عن الله أمره وبه ، وقيل : إن كنتم تظنون فلا تصدقهم ، بل عاملوهم بمودة الأعمى ، وقيل : معني إن معي إذ ، أي : إن كنت غفلاً ، ﴿ ما أنتم أولاء نجوبهم ولا ينجوبكم رؤسؤنم بالكتان كله ﴾ فبما لا تعلم على عظم في ما أنتم أولاء ، في قوله ﴿ ما أنتم هؤلاء حاسمهم ﴾ ابن جرير [١٦] قرأه وإعراباً ، ونلاحظه هنا أن يكون أولاء حراً من نعم ، وفي تحريمهم مصادف ، أو حال ، أو صلة على أن يكون أولاء موصولاً ، أو حراً لأنهم ، وأولاء مثنى أو يكون أولاء مبتدأ ثانياً ، ويجريهم خبر به ، وأجوبة خبر عن الآلات ، أو يكون أولاء في موضع نصب ، نحو : أنتم أولاء ، فيكون من الاستثناء ، واسم الإشارة في خبر النجوب واقع على خبر ما وقع عليه اسم ، لأن أنتم خطاب المؤمن ، وأولاء إشارة إلى الكافرين ، وفي الآية السابقة مدحونه ، ومدحون اسم واحد وهم المؤمنون ، وعلى نفس الاستثناء في تحريمهم في لا يفتن ما قبله مبتدأ واحد ، لا يفتن وصف تقديره : أنتم أولاء المخطئون في مولا غير المؤمنين ، لا تحريم ولا ينجوبكم بيان خطئهم في مواليتهم ، حيث يدعون إلى بعضهم ،

وضيح المقول في ﴿تحبهم﴾ فوالله حق اليهود ، وفي العشري^{١١٣} : لم يظني أهل الكتاب^{١١٤} ، والذي يظهر أنه عائد على بطانة من دون المؤمنين ، فهو كل من كان حراً سابقاً اشركي^{١١٥} ، والفتنة هنا الميل بالطبع لمصلحة الغرابة ، والرصاع والخلف فتة ابن عباس ، أو لأجل اظهار الإيمان والإحسان بين المؤمنين^{١١٦} ، قاله أبو العلية ، أو الرعة هم ما يقع منهم من المعاصي^{١١٧} ، قال قتادة ، أو إرادة الإسلام^{١١٨} ، قال المفضل (الرحاج) وهذا ليس بحيد ، لأنه لا يقع ترسيخ على معنى إرادة إسلام الكافر ، والمصافاة ، لأنها من لغة شعبة ، وتؤنث بالكتاب كله الكتاب سم حسر ، أي ماكتشف المنة^{١١٩} ، قال ابن عباس ، والثور ، والإنجيل ، أو التوراة أقوال ثلاثة ، وهم حالة عذوبة تقديره ، ولا تؤمنون به كله ، بل يقولون : يؤمن بعضنا ببعض ، يذل خفيها ، ثبت المثل في تحبهم ولا تحسبكم ، والواو في ﴿تؤمنون﴾ في المعطلة ، على محبهم ، فهذا من الإعراب ما عا ، وقال الرخشي^{١٢٠} : والواو في ﴿تؤمنون﴾ للحال وانصافاً من لا يحسبكم أي : لا تحسبكم ، وإحالة بكم تؤمنون بكتابتهم كاه ، وهم مع ذلك ممنونونكم في كتابكم تجوسم به لا يؤمنون شيء من كتابكم ، وهم يروجون به بأنهم أي ما عليهم أهدت سكة في حذكم ، ونحوه ، ثم يدعونكم كما قالوا ، ويدعون من الله ما لا مرجع انتهى كلامه ، وهو حسن إلا أنه فيه من العذبة شعبة ما يفتشه ، وهو أنه جعل نواو في ﴿تؤمنون﴾ لتختار ، وأما منهجه من ﴿لا تحسبكم﴾ والفتنة في شبه إدفع حالاً لا لدخل عليه وإو الحال ، تقول جاء زيد يصحط ، ولا يجوز ، وصحط ، شامراً^{١٢١} ، فمت وأصله ، مع هي حبة تشدد ، وقد أورد على نصير مستداً ، أي : قدمت وأما أصك عنه ، نعم اجعله اسد ، ويجعل هذا التوكيد ه ، أي : ولا يحسبكم وأنت تؤمنون بالكتاب كله ، لكن لاؤوا ما ذكرناه من كونه لمعطف ، بل ابن عباس : ﴿تؤمنون بالكتاب كله﴾ يقتضي أن الآية في سابق اليهود ، لا مانعي العرب ، ويبرهن أن مانعي اليهود لم يحفظ عنهم أنهم كانوا يؤمنون في المنع إيماناً معتقداً ، ويكفرون في الباطل كمن كان منافقون من العرب ، إلا ما روي من أمر زيد بن العيص التبينهم ، فلم يزل لا يؤمنه ، في أمه في ميماء صدقاً أنه من يبرهن إليه ، أي : فكونوا على دينكم وحسب أولياؤكم وأولادكم لا تغشركم إلا المؤنة ، ولقد كان بعض التبيين يفتنهم طاعة ، وهذا من قد حفظ أن كثير من اليهود كان يذهب إليه ، ويدل على هذا التأييد أن الطعان يقول : أم ، حص الأنامل من العيط ، وليس فيه ما يقتضي لأرماده ، في قوله ﴿وإذا حلوا لئن شئنا لنظيبن نائوا لئن معكم﴾ الآية [١١٤] بل هو ما ينسب للحص وعدم المؤنة ، وكان أبو حنيفة^{١٢٢} إذا تلا هذه الآية قال هـ الآية السادسة^{١٢٣} ، وهذه الآية قد ترتب في أهل البيت من الناس بن يوم أقباه انتهى كلامه ، وما ذكر من أن مانعي اليهود لم يحفظ عنهم أنهم كانوا يؤمنون في المنع إيماناً مطلقاً ، ويكفرون في الباطل إلا ما روي من أمر زيد بن نضر ، فإنه قد روي أن جماعة منهم كانوا يسمعون ذلك ، ذكره التبيين ، وغيره ، ولو لم يرد ذلك إلا عن زيد الفيضاني لكان في ذلك مدح عمه بذلك ، إذ وجد ذلك في جنسهم ، وكثيراً ما تمدح العرب أو تدم غنم الواحد من القبيلة ، ويؤيد صدد ذلك من أبيه قوله تعالى ﴿وقالت طائفة من أهل الكتاب أسوأ بطي لربك على الذين أقروا وجه الهلاك واكفروا الخ﴾ في آل عمران

(١) آخر الكتاب ١٠٦/١

(٢) آخر تدبر القرطبي ١١٧/٤

(٣) ذكره القرطبي في تفسيره ١١٧/٤

(٤) أخره تفسير القرطبي ١١٧/٤

(٥) أخره تفسير القرطبي ١١٧/٤

(٦) أخره التبيين في تدبر الفتوى سمعاً مطبوعاً وعزله ابن إسحاق وسر حرير واسم الفتوى ١١٧/٢

(٧) أخره الكتاب ١١٧/٤

(٨) ذكره السجستاني في السمر الكبير ، وأما لمع من حمدوا من حرة ، وأما من حاتم ١١٧/٢

[٧١] ﴿ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا بِحُذْرٍ إِحْبَارٍ جَرَى عَلَى سَازِعَتِهِمْ فِي التَّوَارِثِ وَالسَّيِّئَاتِ وَالْجَبِّ ، إِذْ لَا يَذْكُرُوا مَنَافِعَ الْإِيمَانِ ، وَلَكِنَّهُمْ يَرْمُونَهُمْ بِأَنْتُمْ بَدَأَ الْفِطْرَ أَهْمُ مُؤْمِنُونَ فِي إِذَا حُلُوا فِي آيٍ : خِلَا بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ وَانْفَرَدُوا دُونَكُمْ ، وَالْمَعْنَى خَلَّتْ مَحَالَتُهُمْ مِنْكُمْ ، فَانْدَ الْجُلُودُ الْإِيمَانِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَار ، فِي حُضْرُوا عَلَيْكُمْ الْأَنَامِلُ مِنَ الْفِطْرِ فِي وَطَافِهِمْ فَعَلْ ذَلِكَ ، وَانْ بَعْدَ مِنْهُمْ عَضْرُ الْأَنَامِلُ لَشَدَّةِ الْفِطْرِ مَعَ عَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى إِفْعَالِ مَا يَرْيَدُونَ ، وَمَعْنَى قَوْلِ كَيْ حَذَابٍ : وَكَيْفَ عَالَمُوا قَوْمًا غَلَبْنَا أَتَبَعْنَا يَتَعَصَّرُونَ عَضْرًا حَلَمْنَا بِالْإِيمَانِ ^(١) .

وقال الآخر :

إِذَا رَأَوْهُ أَطْلَقَ الْكَلِمَةَ غِيْظُهُمْ عَضْرًا مِنْ أَعْيَبِ أَطْرَافِ الْإِيمَانِ ^(٢)

وقال الآخر :

وَكَيْفَ شَهِدَتْ قِيَمٌ فَمَا كَانَ تَعْرِيفًا قَتْلِيَّةً بِمَا عَضْرَهَا بِالْإِيمَانِ ^(٣)

وقال المحارث بن طاهر المري ^(٤) :

وَأَفْسَلُ أَقْوَامًا إِشَادًا بُولَةً يَحْضُرُونَ مِنْ غِيْظِ رُؤُوسِ الْإِيمَانِ ^(٥)

ويوصف المتعاط والدم بعض الأنامل والبتان والإجمام ، وهذا العوض هو الأسنان ، وهي حيلة في بدن الإنسان تتبع هيئة النفس العاضية ، كنهان صرب اليد على اليد يسمع هيئة النفس المختلفة على قانت غريب العيون ، وكذا أن قرع السن هيئة شبح هيئة النفس النائمة إلى جبر ذلك ، من عد الحصى والخط في الأرض كمنهموم ونحوه ، ويحتمل أن لا يكون ثم بعض أنامل ، ويكون ذلك من مجاز التشبيل ههناك عن شدة الغيظ والتأسف على ما بهوهم من زيانكم ، ونبه تعالى جهه الآية على أن من كان هذه الأوصاف من نفس المؤمنين والكفر بالقرآن ، والرياء بإظهاره ما لا يغطي عليه باطنه ، جدير بأن لا يتخف صديقا ، في قل موتوا بغيظكم في ظاهره أنه - ع - . أمر بأن يقول لهم ذلك ، وهي صيغة كمر ، ومعناها الدعاء ، أن آذن الله لنبيه أن يدعو عليهم لما يشاء من إيمانهم ، هذا قول الطبري ، وكثير من المفسرين قالوا : قل أن يدعو مواجهة . وقيل : أمر هو وأمه أن يواجهوهم بهذا ، فعلى هذا زال معنى الدعاء ، وبقي معنى التفرغ ، قال ابن عطية ، وقيل : صورته أمر ومستانه الأمر ، والباء للحن أي : نخوتون وبمكم الغيظ ، وهو على جهة اللزم حل قبيح ما فعلوه . وفصل المرحشري ^(٦) : دعا عنهم بأن يزداد عيظهم حتى يهلكوا به والماله زيادة الغيظ ما يفيظهم من قوة الإسلام وحره أهله . وما لهم في ذلك من ذلك واخري واللباوا انتهى كلامه وليس ما ضرب به هو ظاهر قوله في قل موتوا بغيظكم في ويكون ما تله المرحشري يشبه قوطم : مت بذلك أي : أبلى الله دألك حتى تموت به ، لكن في لفظ المرحشري ^(٧) : فإذ بانه انيظ ، ولا يدل عليه لفظ القرآن ، فال بعض شيوسا هذا ليس بمر جازم ، لأنه لو كان أمرا لاتوا من فورهم . كما حله في مقال لهم الله

(١) انظر تفسير القرطبي ١/١٦٧/٤ .

(٢) البيت من الطويل لأن طالب يروي بالأصل عطر ديوان (١) دلائل الإجمام (١٣) ، القرطبي : ١/١٦٧/٤ .

(٣) من الطويل عطر المختص ١/١٠٤/٤ الروض الآف (٥٠١/١) ونسب ابن منظور (٣٧٨/١) هم للفرغيق .

(٤) المحارث بن طاهر المري لوريل ، أشهر هناك العرب في الجاهلية . توفي سنة ٢٢ قبل الهجرة تروفا الجاهلي ١٦٨/٣ لأعلام

١٥٤/٢ - ١٥٩ .

(٥) البيت في الكشف ١/٢٠٧ .

(٦) عطر الكشف ١/٢٠٧ .

(٧) غف .

موتوا في البقرة [٢٤٣] - وليس بدعاء ، لأنه لو أمره بالدعاء لما تراء حبيبهم على هذه الصفة ، فإن دعوتهم لا ترد وقد أمر منهم بعد هذه الآية كثير ، وليس بجبر لأنه لو كان خبر الوقوع على حكم ما أعزبه ، يعني : ولم يؤمر أحد بعد ، وإنما هو أمر سبحة لتوبيخ وتفرج ، كقوله في أعمالنا ما تشبه في فصل [٢٤٥] إن لم تستحي ما صنع ما شئت قيل : ويجوز أن لا يكون ثم قول ، وإن يكون أمراً بطيب النفس وفرة الرحمة ، لاستبشروا بوعده الله ، أن يهلكوا عذاباً ما عجزوا الإسلام ، وإلا لهم به ، كأنه قيل : حدث نفسك بذلك في إن الله عليهم بذات الصدور في حين : يجوز أن يكون من جملة القول ، والمعنى : أحبرهم بما يسرونه من عندهم الأمانيل عبطاً إذا حووا ، ومن لهم إن الله عليهم بما هو أغنى عما تسرونه بينكم وهو معصية الصدور فلا تظنوا أن شيئاً من أسراركم يخفى عليه ، ويجوز أن لا تدخل تحت القول ، ومعناه قل لهم ذلك ، ولا تعجب من إظهاره إلا حل ما سرون ، فإن أعلم ما هو أغنى من ذلك ، وهو مضمرات صدورهم لم يظهره بالتسليم ، والظاهر الأول ، أن ذلك هو أنه يريد سراجهم به ، والدات بعد مشرك ، ومعناه هنا أنه تأتيت دي معنى صاحب عامله هنا : عليهم بالضميرات ذوات الصدور ، ثم حذف الموصوف وغلبت إقامة الصفة مقامه ومعنى صاحبه الصدور الملازمة له التي لا تنفك عنه ، كما نقول : فلان صاحب فلان ، ومنه في أصحاب الجنة في في أصحاب النار في ، واختلاف في الوقف على ذات ، فقال الأغشى والغرى وابن كيسان : بلقاء من عاه لم رسم المصطف . وقال الكسائي والجزمي بإطالة ، لأنها تاء تأتيت في إن تحسبكم حسنة تسوهم وإن تعصمكم سيئة يفرحوا بها في الحسنة هاء ما سر من رخاء ونصيب وصبرة وعيمة ، ومحدودك من فذائع ، والسبب ضد ذلك ، بين تعالى بذلك فرط عداوتهم حيث سرونهم ما بال المؤمنين من الخير ، وفرحون بما يصيبهم من الشدة . قال المرحشي ^(١) : الميم مبتدأ بمعنى الإصابت فكان المعنى واحداً ، ألا ترى إلى قوله في إن تحسبكم حسنة تسوهم وإن تعصمكم سيئة في سورة [٢٥] في ما أصابكم من حسنة فمن الله وما أصابكم من سيئة فمن نفسك في البقرة [٢٩] في إقامته الشر جزوعاً وبخاً منه الخير سماعاً في المآرج [٢٠ ، ٢١] ، وقال ابن عطية . ذكر الله تعالى نفس في الحسنة ، ليبين أن ملائ طوره الحسنة نفع الماء بنفيس هؤلاء الضعفين ، ثم عادل ذلك في البقرة بلغة الإصابت ، وهي عبارة عن التمكن ، لأن الشيء المصيب نفي هو ممكن به ، أو به ، علل هذا النوع بيلج على نفع العداوة ، إذ هو حقد لا يذهب عند نزول الشدائد ، بل يفرحون بنزول الشدائد بالمؤمنين انتهى كلامه ، والذكر هنا في سباني الشرط بل تعم عموم السبل ، ولم يأت معرفة لإيهام التعبير بالعهدة ، وإليه الموعود نسوي : وقيل الحسنة سببية ، والمساعدة مفرج ، وهي مقابلة بديهي ، قال حنيفة والربيع وابن جرير : الحسنة مفعولهم على العدو والحنينة منهم ، والتدبيع بالحنون في دينكم ، وخصص معاشكم والنية بإخلاق سرية منكم ، أو إصابة عنو منكم ، أو اختلاف بينكم ^(٢) ، وقد أحسن . الحسنة لألفه واحتجاج الكلمة ، والنية إصابة العدو واختلاف الكلمة ، وقال ابن عبيد . الحسنة العمة ، واسبغة لمصيبة ، وهذه الأنواع هي على سبيل التمثيل ، ولست على سبيل التبعيض في وإن تصبروا وتنفروا يصبركم كيدهم شيئاً في قال ابن عباس : وإن تصبروا على قدامهم ، وتنفروا الله ، ولا تظنوا ولا تساموا أقدام وإن تكرر ، وقال مقاتل . وإن تصبروا عن أمر الله وتصبروا ما طعنتهم ، وقاله ابن عباس أيضاً . وإن تصبروا على الإيمى وتنفروا الشر ، وقيل : وإن تصبروا على الطاعة وتنفروا المعاصي . ومن : وإن تصبروا على حربهم ، والذي يظهر أنه في يذكر هنا متبلي الصدور ولا متعلق بنفوي ، تكن الصبر هو حسن النفس عن المكروه ، وانفروا اتخاذ الوقاية من عذاب الله ، فيحسن أن يفكر المجذوف من جنس ما دل عليه لفظ صبر ، ولفظ التفرق ، وفي هذا تشير المؤمنون ، وتثبت نفوسهم ، ويشاد إلى الاستعانة على كيد العدو بالصبر والتفوي ، وقرا الحمدور في إن تحسبكم في

(١) مفسر

(٢) ذكره السيوطي في اللذ المنزوع بسوء . وهو له من عبد ولي جرير من أبي حاتم ٦٦٧/٢ .

ذلك ، وفرا الملقى ، ماينا ، معصية من سئل ، لأن نأيت الخيبة عازي ، وفرا الحرب وأبو عمرو وجرش في روعة عنه
 لا يصركم ، من صديقي ، ويقال فدا ويضون وكلاهما بمعنى صر ، وفرا الكويون ومن سائر لا يصركم ، بصم
 الضاد والواو المتحددة من صر يضرك ، واحتلف الحركة ثراء ، حراب فهو مبرح ؟ أم حركة إنشاع تحضة الضاد ، وهو مبرم
 كقولك مد وسد هداين مبيوه ، فخرج الإعراب على تقدير ، والتقدير : لا يصركم إن تصروا ، وبص هذا المقول
 إلى صيريه ، وخرج أيضاً عن أن لا يعني ليس مع إضمار الفاء ، والتقدير حبس بصرك ، وقلة الفراء والكسائي ، وفرا
 عاصم في زوى أبو زيد عن المصنوع به بضم الضاد وفتح الراء المشددة ، وهي أحسن من قراءة ضم الراء ، نحو : لا يرد
 ريد ، والفتح هو الكثير المتعمل ، وفرا اصحاحك بضم الضاد وكسر ثراء المشددة على أصل النسخة السائدة ، وذلك أن
 عطية : قد اكسر فلا يرفه فراءه ، وعبارة الرحبع في ذلك متجاوز ليه ، إذ يظهر من طرح كلامه أنه قرأه انتهى ، وهي
 فراء : كذا ذكرها عن الصنعاك ، وفرا إلى لا يصركم في بنك الإذغام ، وهي لغة أهل الحجاز ، وصيها في نونة في إن
 تمسككم ، وبما سائر لعرب الإذغام في هذا كله في إن أنه بما يعملون محيط في من فراء بالياء فهو رعيد ، والمعنى محيط
 جراؤه ، وعبر الإحاطة عن الإطلاع ، والمو والقدرة والسلطان ، ومن فراء ببناء وهو عيسن بن أبي عيسن ، فعل الالتفات
 لتفكار ، لمو على إضمار قل هم يا عبيد ، أو عن أنه حجاب للمؤمنين تضمن موعده في اتحاد مظانة من التفكير ، قالوا :
 ونصفت هذه الآيات صرياً من البلاغة والمصداقة ، منها الوصل⁽¹⁾ ، والقطع⁽²⁾ ، في لبسوا سواء من أهل الكتاب
 آفة قائم ، ونكر في أصحاب النار هم ، والمعدول عن شبه المعدل إلى غيره في يثلون ، وما بعده وفرا
 يعقوبون ، ولا أكدهم مذكر بعض الشيء عن كذا كان فيه دلالة على البالي في يؤمنون بانه اليوم الآخر ، والمقابل
 في يثرون ، ونهون ، وفي المروء ، وفي المكر ، ويجوز أن يكون طباقة موصياً ، وفي حنة ، وفي سبه ،
 وفي نسزم ، وفي يفرحوا ، والأخصاص في عيب بدات لصور ، والتشبه في مثل ما يفرعون ، وفي
 عقابه ، وفي عصفوا عليكم لأنهم من العقب ، على أحد التاويلين وفي تمسككم حنة ، وتمسككم سبه
 شبه حصولها بالتمس والإصانة ، وهو من سب تشبه المفعول بالمحسوس ، والتصحيح أن هذه استعارة ، وفي محيط شبه
 القدرة على الأشياء ، والعلم بها بانقي ، خلق الشيء من جميع جهاته ، وهو من تشبه المشقوق بالمحسوس ، والتجسس
 الباطل في طلبه ، ويخسرون ، وفي تحوهم ولا يغيروكم في وفي يؤمنون ، واما في وز : من الخطب

(1) التوصل : صنف شخص المحب على محبي ، وهو الفصح وصل موشحات

الأول : ثم تخلف الحسان في الغيرة والإنشابة ، ونكر في فعلهم إتمام ، كما تقول عصباً ما نحن نحس ، لا وأنت آفة الإثارة
 بهم لئلا يذهب عصب ، مع أن لغرض الدعاء .

والثاني : أنه سخن الحسان في العدة لول الإثابة مع وجود الدنيا بهما ، والبر في الاتفاق والاختلاف سلم ، فيجوز في
 المبرين وفي الإنشابة ، وأصل أن تغنى الجماع في لاسيا وتعني أيضاً والفتنة في فرع الفعل ، والاحتياج في نوع المساء ،
 من ميت لبر ، والحسية ، والمطرفة ، ولا تحسن المسافة إلا لكفة ، وأخر فصيل ذلك في حواشي فتحنا 3/3 وما بعده

(2) وسر لحسا الفعل وهو الأصل ولوصول حالي عبدة جارح ، وهو ترك نصف معنى جليل على بعض آخر شرح الفيلسوف 3/3 وما
 بعده .

وهذا آيات من أعظم آيات هذا الجليل ، يعطى نظره وهو مرة يسلك رتبة مائة ، والمقد نصير بعض بحاله البلاغة على سرعة
 الفصل من لوصول ، كذا ، فانه يحاذي في سر معناه والسادس ، والذي قال ذلك هو أبو علي الفارسي ، فله عن العسكى في
 الصاين ونصد ذلك الشاهد .

(3) ونسب يخال أن سمر في معنى مشابهة ، والمطرفة ، والمرد لا في الأول مثله ، ولكن المشددة ، والمرد بالسي المشتركة وجه نظره ، والمرك
 بالمطرفة أولاً ، تطو له لا بد من طريق التثنية ، والتثنية ، ولا بد من وجه شبه مذكور بهي ، ولا بد من أداء ، ولا بد من ذلك إلا
 نخرج آخر سمعت تشبه وتفصيل ذلك في حواشي المصنف 191/3

﴿ وَيُطِيعُكُمْ ﴾ والالفاظ في ﴿ وما تفعلوا من حذر فلن تكفروا ﴾ غير قراءة من قرأ بالثاء وال ﴿ ما تعملون عبط ﴾ على احد الوجهين ، رتبة الشيء باسم عنه في ﴿ من اوعاه ﴾ غير بها عن الآلة ، لاسا بعدها ، والخلف في مواضع

﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٦١﴾ إِذْ هَمَّتْ خَالِيَةٌ مِنْكُمْ أَنْ نَقُتِلَ وَاللَّهُ وَلِيُّهَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْتَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٦٢﴾ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِيَدِ رَأْسِهِ إِذْ أَنْتُمْ فَأْتَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿١٦٣﴾ إِذْ نَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُبَدِّلَكُمْ رَيْبَكُمْ يَلْتَمِسُ أَلْفٌ مِنَ الْكَلْبَةِ مُرَيْنَ ﴿١٦٤﴾ بَلَى إِنْ نَصَرُوا وَتَفَقَّوْا وَمَأْوَاكُم مِّنْ قَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُم بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ ﴿١٦٦﴾ لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَاسِرِينَ ﴿١٦٧﴾﴾

غدا الرجل : خرج عدوة ، والعدو يكون في أرض النصارى استعمال عدا بمعنى صار فكون فعلاً ناصباً خلاف ، اثم^(١) دون العزم ، والفعل منه هم بهم ، ونقول العرب : همت وحث يحدثون أحد المصنفين كذا قدوا . أمت رطلت وأحسث في مس ، وحللت وأحسشت وأول ما جر الأمر بالقلب يسمى غلطاً ، فإذا تردد صدر حديث نفس ، فإذا ترجع ففعله صار هماً ، فإذا لم يرد شد صار هزماً ، فلا يفرى العزم وشد جعل العمل ، أو القول ، القتل^(٢) في الجدن الإجماع ، وفي الحرب الجيش والحزب ، وفي الرأي المعجز والمعاد . وقسمه فقبل بذكر الشئ ، التوكل : تعمل من وكل أمره إلى فلان إذا فوضه له ، قال سي^(٣) من^(٤) هو إظهار السجار والاعتناء عن غيرك ، يقال : فلان وكلف بكفة أي عاين بكل أمره إلى غيره . وقيل : هو من التوكلت وهو تعوض الأمر إلى غيره ثقة بحسن تقديره . يدر في الآية اسم علم ما بين مكة والمدينة سمي بذلك لصفاته ، أو لروية البسوة لصفاته أو لامتد رته ، قيل : وسى باسم صاحبه بدر من كلمة قيل بل بدر بن حنبل بن النضر بن كنانة . وقيل : هو شر لعفار . وقيل : هو اسم وادي اصفهان وقيل : اسم قرية بن المدينة والحار . النور^(٥) : المحفة والإسراع ، تقول اصنع هذا حل النور ، وأصله من فزئت الغدر اشتد غيبتها ، وبدر ما فيها إلى الخروج ، ويقط فاز عصبه إذا حالي وتحرك ، ونقول : خرج من فوره أي من صاحبه ما يبيت استمع النور لمرسعة ، ثم سميت به الحالة التي لا ريب فيها ، ولا تعرج عن شيء من صاحبا ، الخمسة : رتبة من العدد معروفه ، ويصرف منها فعل يقد : خمست الأربعة أي . صيرتهم في حصة ، الطرف : جانب الشيء الآخر ، ثم يستعمل للقطعة من الشيء ،

(١) يقال : هم بالشيء همماً : أرادوا له وهزم عليه

لنفس العرب ١٧٠٣/٦ .

(٢) يعشق الخرج والمخن والصنف ، ومنه حديث حمزة بن ثابت : ﴿ همت طاعتك منك أن تقتل ﴾ .

لنفس العرب ٣٤١٨/٥ .

(٣) أحد من يدرس صاحبه الفضل ويستمع معانيه اللغة ، وهو ذلك .

(٤) يقال : حذر واس غورهم أي من وجههم

لنفس العرب ٣٤٨٤/٥ .

وقال الأعمش:

فَقَدْ بَنَى الرَّاسُ بَيْتَهُ نَزْلاً سَرَّيْنا أَجْيَالِ الضُّفَى وَالْحَرَمِ^(١)

ومعتمد جمع مقدم ، وهو هناك مكان القمود ، والمضى مواطن وسواقف ، وقد استعمل المعتمد والمغام في معنى المكان ، ومنه ﴿ في مقد صدق ﴾ القمود [٥٥] ﴿ وقيل أن نلوم من مقامك ﴾ التل [٣٩] ، وقال الزمخشري^(٢) : وقد اتسع في قعد وقام حتى أطروا مجرى صار انتهى ، أما إجراء قعد مجرى صار ، فقال أصحابنا : إنما جاء في لفظة واحدة ، وهي شدة لا تتعدى ، وهي في قولهم : شدد شعره - شى فعدت كأنها حربة أي : صارت وقد نغذ على الزمخشري لمخرج قوله تعالى ﴿ فنفذ منوما ﴾ الإسراء [٢٩] هل أن محله ضمير لأن ذلك عما النحوي لا بطرء ، وفي البواديث قبي صر الزاهد ، قال ابن الأعرابي : القعد الضرورة ، والعرب تقول قعد فلان أميراً بعدما كان مأموراً ، أي : صان ، وأما إجراء فلم مجرى صار فلا أعني أوداً عذها في أحوال كس ، ولا ذكر أنها تأتي بمعنى صار ، ولا ذكر خ عمراً إلا إذا عبد الله من هتام المحضروي فونه قال في قول الشاعر :

فعلام قام بَشْنُشِي لَيْبِ^(٣)

إنها من أفعال المقارنة ، وقال ابن عطية : لفظة القعود أدنى من التثبيت ، ولا سيما أنه الزمارة كما قعدا فعوداً ، وكذلك كانت صنوف المسلمين أولاً ، والمبارزة والسرعان يقولون رجع المقاعد ، لأن عين هم مرافق بكويون بها - كالجمعة واليسرة ، والغلب ، والشاقة ، وبين لكل وبين منبه موصفهم الذي يقضونه فيه حرج - يظل - بعد صلاة الجمعة ، وأصبح بالشعب يوم السبت لمصنف من شوان ، بمعنى من وجبه يعمل بصف أصحابه للقتال ، كما يقوم بهم الصبح إن رأي صعداً خارباً ، فإن : تأخر وكان نزوله في عذوة الوادي ، ويجعل ظهره وعسكره إلى أحد ، وأمر عبد الله من حبيب عمر الزمارة ، وقال هم : انصروا عن التنبيل ، لا بشتيا من وراثنا و ﴿ نبوى ﴾ حلة حاله من مصبح المخاضب ، فصل : هي حال مقدرة أي : خرجت قاصدة الثبوت ، لأن وقت العدة لم يكن وقت الثبوت ، وفرأ الجمهور ﴿ نبوى ﴾ من بوا . وفرأ عبد الله ﴿ نبوى ﴾ من أبوا عده الجمهور بالنضجف ، وعد الله بالهجرة . وفرأ مجس بن واثب ﴿ نبوى ﴾ بورر كما عده بالهجرة ، وسهل لام الفعل بدل الالهجرة باء ، نحو بقرى في بقرى ، وفرأ عبد الله في لمؤمنين ﴿ علام فجر على معنى تركب و ﴿ خمس ﴾ وبظهر أن الأصل تعدية الواحد بنفسه ، وتلاخر باللام لأن ثلاثة لا تعدى بنفسه ، إنما تعدى بعرف جر ، وفرأ الأشهب في مقاعد القتال ﴿ عن الإضافة وانتصاب مقاعد عن أنه مفعول ثان لنبوى^(٤) ، ومن قرأ ﴿ للمؤمنين ﴾ كان معيولاً ﴿ لبوى ﴾ - لـ ﴿ نبوى ﴾ ، وعده باللام كي في فونه ﴿ وبوا بوا لبراميم مكان البيت ﴾ الجمع [٢٩] ، وقيل : اللام في لا يراهم زادة ، واللام في للقتال لام العلة تتعلق بـ (نبوى) - . وقيل : في موضع الضمة لمقاعد ، وفي الآية دليل على أن الألف هم الذين يتولون أمر المسلمين ، ويتقربون هم المؤمنون للحرب ، وعمل

(١) قلت من لعل لمع دوايه لم رواته

ومما حمل السرخس بسبك في العمل صاحبنا عرفت الضمة والضم

(٢) انظر الكتف ٢٠٩/٦

(٣) عبد بن قيس بن ثابت ، ومعه :

كسوسيم تميم في رما

دواء ١٩٩ ، شرح الفصل لأن حليل ٩٧/٦ التصريح ١٣١٥/٦ خرة ٩٧/٦ المص ٩٧/٦ لفرع التوامع ٩٧/٦

(٤) ضو - لم يعلم الأصل المثل على النكاح يد العبد بمرنه ، وقيل : نزل ، أصمعه ومعه .

نصائح العرب ٢٨٢/١

أن يذكركم ربكم بثلاثة آلاف من الملائكة منزلين بل في حاهر هذه الآية انصاعاً لما قلناه ، بأنها من قصة بدر ، وهو قول الجمهور ، فيكون إذ معسولاً في نصرته في ، وقيل : هذا من نام قصة أحد ، فيكون قوله في وقت بدر ثم الله يبدل في معترضه ، بين الملائكة ، لاجله من التحريض على التوكل ، والذنب لغفل ، وحيث هذا القول ، أو يوم بدر كان الله فيه من الملائكة اثنتان ، وهذا ثلاثة آلاف . وحسب الآف ، والتكثار يوم بدر كذا أيضاً ، واستشعر من شئت ، فكأن عدد الملائكة ثلاثة آلاف ، فوجدوا ثلاثة آلاف . من الملائكة ، وقال في روايةكم من حوزة في أي : (إعداد يوم بدر دعيت تسلمون رأيهم ، قال الرعمشري^(١٦٦) في رواية فلف) : كيف يصح أن يقولهم يوم أحد ، ولم يزل في الملائكة ، (فلفت) : قاله فم مع شرطان نصير ونصير عليهم ، عام بصدره عن العائم ، ولم يبقوا حيث جاءوا من رسول الله - عليه - فادعيت لم تزل الملائكة ، ولو نحو على ما شرط عليهم لتزل . وإنما فهم يوجد برول الملائكة ، نصير فلوهم ويعبروا على شئت ، وغفلوا عصر في انتهى كلامه ، وقوله : لم تزل فيه الملائكة ليس محصياً عليه بل ذاء بمحمد - حضرته في الملائكة . ولم نقابل^(١٦٧) لعن قول محمد بسط سؤل ، وقوله : فنه لم مع شرطان نصير والنصير عليهم ، قدم بصدره عن العائم ، ولا يتناول إلى أسره شرطان نصير والنصير هم الإمداد بخمسة آلاف ، أما إعداد الأثر وهو ثلاثة آلاف فليس شرط . ولا يلزم من عدم إيراد خمسة آلاف ثوبت شرط ، أن لا يرد ثلاثة آلاف ولا شيء منه ، وأوجب من عدم إيراد ثلاثة آلاف^(١٦٨) ، وقد من رسول الله - عليه - للمؤمنين ثمانمائة مائة قتال ، وأمرهم : فيكون بالثبات فيها ، فكان هذا نوعاً مشروحاً بالثبوت في تلك المدة ، فما أملاً الشرع لم يحصل للثبوت فيهم ، ولا حياء ضعفت هذا الاعتبار على المصداق . كان هذا الوعد في ثلاثة للمؤمنين يوم أحد ، وهو أناس ولوا مشيرين فيه بينهم الله ، وإنما صدرا يوم بدر من الملائكة^(١٦٩) ، وقال ابن زيد : يصير^(١٧٠) ، وقال عكرمة : لم يصبروا ولم يبقوا يوم أحد ، فابعدوا ولم يبقوا يوم بدر^(١٧١) ، وكان العدد بالإعداد يوم بدر ، ورجح أنه من ذلك يوم بدر معاهمة أعدائهم في الكلام ، ولأن فيه العدد كان يوم بدر فكانوا إلى مقوية فليهم ما يوجد أخوخ ، ولأن الوعد ثلاثة آلاف ، كان غير شرط ، فوجب حصوه وإثنا جعل يوم بدر وجمع من ألف وثلاثة آلاف كان غير شرط ، فوجب حصوه ، وإنما جعل يوم بدر لهم عدم^(١٧٢) ، وأما ، لم يرد فيهم الكاف ، وصارت ثلاثة آلاف ، أو صدرا ألف أولاً ، ثم بانهم إمداد المشرتين عند كثر ، فوجدوا سلمة على أحد بر إمداد تكملهم بعد التكفر ، فاستعن من إمداد المسلمين ، والظاهر في هذه الأعداد إدخال النقص في البات ، فيكون وعدوا ألف ، ثم قسم إلى ثمان ثم أعان فصار خمسة ، ومن ضد النقص إلى لرد وجعل ذلك في قصة أحد ، فيكونون قد وعدوا بزيادة الآف ، ثم في قصة بدر فيكونون قد وعدوا بزيادة الآف ، ولم تنص الآية الكريمة لتؤلف الملائكة ، ولا يقتضيهما التوكيد ، وتضمن على هو أمر مسكوت عنه في الآية . وقد نظارت الروايات ونطاولت عن أن الملائكة حضرت صدراً وثالث ، ذكر ذلك من عطية من جماعة من الصحابة برفق عنه في كتابه ، وإنما تعرض له الآية لم تكفر كذا سقاء ، وذكر من عطية أن النصفي قال : قد يؤمّنون بالملائكة يوم بدر ، وكانت الملائكة بعد ذلك تحضر حروب النبي - عليه - مدداً وهي تحضر حروب المسلمين إلى يوم القيامة ، قال : وحيد ، أناس استعمل في هذه المقالة ، وذكر أبو عبد الله محمد من غير قراري ما مضى ، وأصح أنه النصير ليس من أي الله تعالى أمر الملائكة يوم بدر ، وأما فالتوا

(١٦٦) انظر التفسير ١٦٦ : ١٦٧ .

(١٦٧) ذكره السيوطي في الدر المنثور مطبوعاً ، وهو : أحد من حبه ، ومن حرم ، ومن المدة ، وليس له حاتم ٧٠/٢٠ .

(١٦٨) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو : لأن حبر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ١٩/٢٢ .

(١٦٩) انظر الدر المنثور في السوطي ١٩/٢٢ .

(١٧٠) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو : لأن حبر ١٩/٢٢ .

الكم ، ثم قال : وأما تذكر الأصم فإنه تذكر تلك الشدة الإتيان ، وذكر منه ججاً ، ثم قال : وكل هذه الشدة بطون من
تذكر القرآن والمؤنة . وأن القرآن والسنة سلطان بذلك ، يعني بإيراد الملائكة ، ثم قال : أحسنوا في عبادة الملائكة ،
عقل ، بالفتن ، وفي : غفيرة نفوس المؤمنين ، ثم جاء في قولكم كذا ، وبظاهره في الشدة ليس بطون : يعني في
الذي ، وأن يكون مجرد خبره كقوله انتهى كلامه ، وجاء أدلة الاستعانة على حرف انتهى عمل سبيل الإتيان لا تفتاه
الكثرة ، بالعباد من الملائكة ، وكان حرف الهي لأن أنى هو أبلغ في الاستعانة من لا يستعان بهم كذا لغتهم
ويعلمهم ولأنهم قد علمهم كذا ، من الضر ، وإلى إيجاز ، لا حدثن ، يعني من بكفيكم الإسماء ، فأوجب
الفتنة ، وفي معناه ، أي : ألا تكلمكم في أمي ، ومعناه من كلام العشري ، وقال ابن عطية : الذين بكفيكم نغزير
على استغفاركم ، كما جاء في هذا العدد من الملائكة ، ومن حيث كان الأمر بأن في عبادة الملائكة كفاية ، وذكر التذكير
الجهل ليس به شاك من قوله عنه ، فقال : أي : هي جواب الثورين ، وهذا يحسن في الأمور البينة التي لا حجة في
حربها . وسواء قوله تعالى : على أي شيء أشهدكم من الله في الأحكام [١٩ : انتهى ، وقال أبو عبد الله محمد بن أبي
الحصل المزمعي : أن بكفيكم جواب استعانة خبر قالوا : فلا أصبحت ثالثاً ، فذهبهم انتهى : الآية - والى
بكفيكم . قال ابن عباس : والكثرة بعد الشدة ، والإيداع إعطاء الشيء . وأما بعد حال انتهى ، وفرأ محسر
في ثلاثة آلاف في بضع على إياه ، وذلك بحسب الآف ، فلا ابن عطية ووجه هذه القراءة ضعيف ، لأن المضاف
والمضاف إليه يتصيان الاتصال إذ هما ككلام الواحد ، وإنما انتهى كذا القول ، وجاء إنما هي أمارة ، وفيه نصيب الوقت في
موضع ، هو الاتصال ، لكن قد جاء بعد الخبر في مواضع فمن ذلك : حكاية القرآن أنهم يقولون : أكنتم لحماً شاة
يرسل لحم شاة ، معطوفاً للفتنة حتى شاك عنها ، أي : قال في الوقت ، فلا يريدون ، قال : ثم مطلوباً للفتنة في
الوقت ونحوها في مواضع أخرى ، وأنت ومن ذلك في الشعر قول الشاعر :

أَنْتَ بَعْضُ مَنْ يَفْجُرُ غُصْبُوتَ جَبْرِ
رَأَيْتُ مَنْ دَخَلَ الْعَيْشَ الْمَكْرُومَ

يريد بضع بعمل معناه قول الآخر .

تَقُولُ يَا خَدِيعَةُ عَلَى أَلَا كَأَنَّكَ الْبَرِّ
بِمَا نَتَنَسَا مَا جَلَّتْ مَسْرُ عَمَلِ

يريد أنكم مخطئ وما قول الآخر .

فَأَسْتَمِعُ مِنَ الْخَدِيعَاتِ جَبْرَ قُرَيْشٍ
وَمَسْرُ دُمُ لَسْرُخٍ مَجْزُوعِ

يريد تنزيح ، قال أبو لمصح : فإذا جاز أن يحضر هذا البياني بن اثبات تكملة الواحدة على الثانية ، والثاني بن
المصاف والمصاف إليه ، إذ هما في الحقيقة اثنتان انتهى كلامه ، وهو بكثرة رفعه بغيره ، يناسب ، والذي يناسب ترحية هذه
القراءة الشدة لأنها من إجماع الوصل بحرفي الوقت أدلها ، في الوصل ، كما أنشأه في قوله : . ومن حذو في كلامه
إجماع الوصل بحرفي الوقت ، وإجماع الوصل بحرفي الوقت ، وأما قوله : لكن قد جاء خبر هذا الكلام في مواضع ، وجميع
ما ذكر إنما هو من باب إتيان الحركة ، وإتيان الحركة ليس بموعد لأن الثاني جاء في قوله : وإنما هو نظير قوله : فلأننا

(١) الباء : من المصنفين ٢١٩ المصنفين ١٢١٩ ، شرح المصنفين للبرقي ٣٣٤ ، المجلد ١٩ : ١٢١٩ ، المجلد ٢١ : ٢١٩ ، وهو منه

إتيان من مصرى غصوب جبراً ، وبما من مصرى غصوب جبراً

(٢) من جهة اللغة ، نظر المصنف ١٢١٩ ، صفح ١١ ، الإنصاف ٣٥ : المصنف (كل)

(٣) الباء : المصنفين من جهة ، وإبراهيم بن محمد ، المصنفين ٣١٦٩ ، المصنف ١٢١٩ ، المصنف ٢٢١٩ ، الإنصاف

٢٥ : المصنف (نوع)

وهو أنه مصدر متعدي الفاعل وإرسل في ولطمطن في مطوط على موضع في شري في إد ضله بشرى . ولما اختلف الفاعل في ولطمطن في أي باللام إذا فلت شرط اتحاد الفاعل . لأن فاعل بشرى هو الله . وفعل لطمطن هو تلويكم . ولطمطن منصوب بإصلا أن بعد لام كي . فهو من عطف الاسم على موصح اسم تضر . وجعل مل هذا التقدير متعدي إلى وفقد . وقال الحوفي : إلا بشرى في موضع نصب على البدل من الله . وهي عائدة على الرعدة بالفتح . وقيل : بشرى مفعول ثان جملة الله فعل هذين العولين تتعلق سلام في ولطمطن في يحذوف . إذ ليس فيه عطف بعطف عنهما . قالوا نغديره في ولطمطن فلوكم به في بشركم وبشرى . فس مصدر كرجعي . وهو مصدر من بشر الثلاثي للمجدد والله في به تعود على ما عادت عليه في سبيله على الخلاف المتقدم . وقال ابن عطية اللام في ولطمطن في متعدي شغل مضمر بدل عليه جملة . ومعنى الآية : وما كان هذا إلا لتبشروا به . ولطمطن في تلويكم انتهى . وكأنه وأى أنه لا يمكن عنده أن يعطف . في ولطمطن في على بشرى في على فلوكم . لأن من شرط العطف على الموضع عند أصحابنا أن يكون ثم مجزئ للموضع . ولا عجز هنا لأن هامل الجر مفقود . ومن لم يشترط القصور جعوز ذلك على مدحه . وإب لا يكون من لب لعطف على التوهم . كما ذكرناه أولاً . وقال أبو عبد الله محمد بن عمر السمرقي : فإن بعضهم الروا زائدة في ولطمطن في . وقال أيضاً : في ذكر الأعداد مطلوبة . أحدها : إحدى السرور في قلوبهم . وهو المراد بقوله في إلا بشرى في والثاني : حصرة الطمأنينة بالهمز : فلا تخفوا . وهذا هو المقصود الأصلي . ففرق بين هاتين العبارتين تيسيراً على حصول الصوت بين الأمرين . فعطف انصر على الاسم . وما كان الأقوى حصول الطمأنينة أدخل حرة . التعليل انتهى . وجه بعض ترويضه في قوله . عطف انفعال على الاسم إذ ليس من عطف الفعل على الاسم . وفي قوله : أدخل حرة التعليل . وليس ذلك لا غير . في وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم في صدر كثرة النصر في جهته . لا أن ذلك يكون من تكثير إيمانه . ولا من إمداد الملائكة وذكر الإمداد بالملائكة نفوية لرجاء النصر لهم وتيسيراً لقضوهم . وذكر وصف العزة وهو الوصف الدان على القلبة . ووصف حكمة وهو ثوبص الدان على وضع الأشياء مراقبها من نصر وخذلان وغير ذلك . في لقطع طرفاً من الذين كفروا أو يكذبهم فينقلوا غائبين في الطرف : من قتل بيدهم مبعوث من رؤسهم قريش . أو من قتل واحد منهم ثمان وعشرون رجلاً على الصحيح . وقال السدي : ثمانية عشر^(١) . أو مجموع المذنبين في الرقتين ثلاثة أحوال . وكفى عر الجماعة فلوله طرفاً . لأن من قتله المسلمون في حرب هم طرف من الكفار . إذ هم الذين يرون الغائبين مهم حاشية مهم . فكان جميع الكفار رقتة . وهؤلاء المقتولون طرفاً منها . قيل : ويحتمل أن يريد بقوله : طرفاً دايراً . أي آخراً وهو راجع لغنى الطرف . لأن آخر الشيء طرف منه . أو يكذبهم . أي ليحرقهم . ويعطيهم فيرجعوا غير ظافرين شيء مما أطعوه . ومعنى وقع النصر هي الكفار . فلما قتل . وإما بنية وإدائها . وهو كقولهم في ورد الله تخين كفروا بغيرهم لم ينالوا غيراً في الأحزاب : ٢٥] . قرأ الجهم في أو يكذبهم في بالكاء . وقرأ لاحق بر حيد أو يكذبهم بالكاء مكنان شاء . والمعنى يعيب لحزن كذبهم والمفسرين في في يكذبهم في أقوال . يهزمهم قاله ابن عباس والزمخاري . أو يهزمهم^(٢) قاله قتادة ومقاتل . أو يهزمهم^(٣) قاله أبو عبيد واليربدي . أو يهلكهم قاله أبو عبيدة . أو يهزمهم قاله السدي . أو يهزمهم عليه قاتله المرد . أو يهزمهم قاله الضر بن شبيب . واحتاره ابن قتيبة أما قراءة لاحق فهي من يدلها الدال بالفتح . كما قالوا موت التوب وهرد إذا حرقة . وسبت رأسه وسبده إذا حلقه . فكذلك كتبت العدد وكبده . أي : أصاب كبده . واللام في لقطع يتعلق قبل بمحذوف تقديره : أعدكم أو صبركم . وقال الحوفي : يتعلق

(١) ذكره السبوطي في اللام لتقو موطولاً . وعزل لابن جرير ٧٠/٢ .

(٢) ذكره السبوطي في اللام لتقو . وعزل لابن جرير ٧٠/٢ .

(٣) انظر تفسير الضري ١١٣/٧

يقولون ﴿ ولقد نصركم الله ﴾ أي نصرتم لي قطع . ومن . ويحور أن شأنا يقوله ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ ويحور أن تكون متعلقاً بـ ﴿ يبدؤكم ﴾ وإلا أن عطية . وقد يحسن أن تكون اللام متعلقة . ﴿ جعله ﴾ . وقيل هو معصوم عن قوله ﴿ وانظروا ﴾ وحذف حرف الحذف . والتقدير . انظروا هؤلاء . ويقطع . وتكون الجملة من قوله ﴿ وما النصر إلا من عند الله ﴾ استغراباً من المعروف . وبه . والذي يظهر أن شغلنا بأقرب من ذكره . وهو العامل في من عند الله وهو خبر المبتدأ . كان التفسير وما النصر إلا قاتل من عند الله . لا من عند غيره لأجل أنه من . إذا فعل طرف من الكلام يقتل رأسه . وما حواري والغلاب حجة . وتكون الآتية في النصر ليست للمعدي نصر مخصوص . بل هي للعموم . أي : لا يكون نصر لي نصر من الله للمسلمين عن الكفار إلا لأحد كافرين .

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَأِنَّهُمْ فُلُوكَ﴾ ﴿٤٠﴾

مختلف في سبب الشك واليه ، ولعل حقيقة انه امر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وانما صارت دعاء عليهم ، وجعلوا
الاسماء والحدوث من هشام ، ومبعوث من الله ، او قتل عن معاوية بن ربيعة ، ومكة بن عيسى ، او هم بـ
الذين يسمونهم الله ، او استأذنه ان يدعو ، وفي يوم احد حذر شيخ في وجهه وكسرت رايته ورمى بالحجارة حتى صرع
الحق ، فلهذا سب من فلاحه ، وماك إلى ان يسهلهم الله ويرجع بهم فركت . فكل هذه الاسماء يكون معنى الاله
التي توفيق من كل جميع الامور الخاضعة لله ، فبدن من هذه هذه ، وفراهم على حاله . وان حطاه دليل على صدور امر
منه ، او عليه ، او استأذنه في الدعاء كما يشاء ذكره ، وان عرفنا الامور بعد الله ، فان الحكمه كانت تسخت هذه الاله
لحصول على زعم وانكران وعصية ، وغروب عن المشرق . وقال الصديق : ان الله شرط لنا سبع ، لانه في سبع
في ان يوت عنهم او يخذلهم فانيم ظفون في قيل هو عصف على ما فيه من الاعمال ، تصونه ، ويحكمه فله
بـ اسما او يخذلهم ان قصه وان الحكم ، وقيل ان مصورة بعد في جميع الاثار ، وهي التي في قوله : لا يملك امر
من نفسه على ، والمعنى انه ليس له من امرهم شيء ، لان في يوت الله عليهم بالإسلام ، فبـ يده ، او يدهم بقل
الامر في الدنيا ، او في الآخرة فيستغنى بذلك ، ويرجع ، وعلى هذا التأويل تكون الجملة شعبة من شعب لا
يملك الامر شيء . او يوتهم او يخذلهم فانيم ظفون من هذه لتدريج الاربعة هو الاول ، وأبعد من ذهب ، في ان يوت
في ليس له من الامر في اني كمر العنق من الله ان يخذلهم . وقال من بحر من الامر في من هذا القصر ، وإذا
هو من الله ، كما قال : وما ريت إذ ريت ، وقيل من يذاق امر ذلك ، والمعاني الحلق على العروج ، والامر كاله
له تعالى ، وفرا في ان يوت حبهم او يخذلهم في برعها على معنى ، او هو يوت عليهم ، ثم ان على الله ان يمتنع
بـ قوله في يوت فانيم ظفون ، وان يوت الله على النكاح في سبب الدعاء فيهم .

﴿وَبَيْنَهُمَا السَّمَوَاتُ وَمَا فِي الْأَرْضِ لَئِنْ شَكَّكُنَّ مِنْ بَنَاءِ اللَّهِ وَأَنَّهٗ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

١٢١- علي بن محمد بن عبد الواحد بن محمد بن طاهر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن أبي طالب - أبو عبد الله - القمي -

لقد قدم في آية لك من الأمري في بين أن الأمور إذا هي أحسن له ثلثك والثلث ، فجاه بهذه الجملة مؤداة
 لتجسدة السعة ، وتقديم شرح هذه الآية وما أشارت إلى جعل العالم وما جئاته ، ولذلك حسب ما هنا في يفر من يشاء
 ويعذب من يشاء في ما تقدم قوله ، أو يوب عليهم كرماءهم ، أن يبدوا خمسة موضحة أن تصرفاته تعالى على ومن حيثته
 وناصب اليد ما سفران ، والإرداف بالمعذب ما تقدم من قوله في أو يوب عليهم ، ما يوب أو يبداهم في ولم يفرح في العفوان هنا
 التوبة ، إذ يفرح تعالى من يشاء من نائب وعبر نائب ما عدا ما استثناء تعالى من الشرك ، وقال الربحري (١) : ما نصح من
 الحسن ، رحمه الله - يفرح من يشاء ما يشاء ، ولا يشاء أن يعمر إلا للثاني ، ويعذب من يشاء ، ولا يشاء أن يعذب إلا
 المستوجبين للعذاب ، وعن عطاء يفرح من يوب إليه وعذب من يوب ظناً ، وأما قوله في أو يوب عليهم أو يبداهم
 عليهم ظنون في تصوير من لم يشاء : فإنهم تقرب عليهم أو يظنون ، ولكن أهل الأهواء والبدع يتصامون ويتعامون من
 آيات الله تعالى فيسبون عبط عتوه ، ويطيرون أنفسهم بما يفرعون عن أس عباس من فوهم : بهب الذب الكسر في
 يشاء ، ويعذب من يشاء عن لذب الصغرى انتهى كلامه ، وهو مدح المعذرة ، ويقول أن من مات مصراً على كبيرة لا
 يفرح الله له ، وما ذكره عن الحسن لا يصح البتة ، ومذهب أهل السنة أن الله تعالى يفرح من يشاء ، وإن مات مصراً على
 كبيرة غير تامة بها في والله غفور رحيم في في هذه الجملة ترمح لجهة الأحسان والإتمام

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي بَيْنَ يَدَيْكُمْ مَصْرُفًا وَتَقُولُوا إِنَّهُ لَمَنْكُم يُغْلِبُونَ﴾ (١٣١)

فقال ابن عطية : هذا الله عز وجل أمر أهل العرب بمصر من إنشاء قصد أحد ، ولا أحفظ لشيء في ذلك مردواً عنهم ،
 ومناسبة هذه الآية لما قبلها وبجها من آيات القصص أنه لما بين المؤمنين من اتحاد نظام من غيرهم ، واستند لذلك
 قصة أحد ، وكان الكفار أكثر معانهم بالرابع مع أمتهم ، ومع المؤمنين ، وهذه المعاملة مزده إلى غلبة الكفار فيها عن
 هذه المعاملة التي هي الربا قطعاً ، لمعالجة الكفار وموذيهم ، واتخاذ أعلامهم ، لأسماء المؤمنين في أول حال الإسلام
 ذروا عسار ، والكفار من اليهود وغيرهم ذوو بسل ، وكان أيضاً أكل الخمر له مدح عظيم في عدم قبول الأعمال الصالحة
 والأدعية ، فحاج في الحديث ، وإن الله تعالى لا يستحب إلى مطعمه حرام ومعتبه حرام ، وإن أكل أخرام يقول
 إنا حج : لبيك وسعديك ، يقول الله له : لا ليك ولا سعديك ، وحكك مؤدرة عليك ، فناسب ذكر هذه الآية هنا ،
 وفي : مناسب لغرض هذه الجملة هنا أنه تعالى وعد المؤمنين بالنصر والإمداد مقرباً بالنصر والتموين ، فبدأ بالأهم منها
 وهو ما كانوا يتعاطونه من أكل الأموال بالباطل ، وأمر بالتقوى ثم بالنصاعة ، وجعل له قد تعالى في الله ما في السموات وما
 في الأرض في وبين أن ما بينها من الموجودات ملك له : ولا يجوز أن يصرف في شيء ، ولا يذنه ، على نوحه أندي
 شرعه ، وأكل ربما يصرف في ماله بغير نوحه الذي أمر ، نية تعالى على ذلك زهي عما كانوا في الإسلام مستعملين عليه من
 حكم المعاملة ، وقد تقدم الدوام في سورة البقرة ، وانصب اهتماماً به عن الخلة الشعاء التي يوقعون ثريا عليها ، كان
 الطالب يقول : أتخصي أم تري ، وربي استغفر ما تقرر الجسر من الدين ، لأنه إذا لم يجد وفاء زاد في الدين ، وإذا في
 الأصل ، وأشار بقوله في مضاعفة في إلى أنهم كانوا يكررون التضجيع دائماً بعد عزم ، والربا هم جميع نواحيه ، وهذه
 الحال لا مفهوم لها ، وليست فية في النبي ، إذ ما لا يقع أصحداً مضاعفة ما في التحريم لا كان اهتماماً مضاعفة ، وقد
 تقدم الكلام في نسبة الأكل إلى الربا في لغة ، وقيل : المضاعفة متصلة إلى وأمرال ، فإن كان الزا في أسن يرفعها بنية

ويعدن : كظم الذمير والناقة لا تم بجزاء وصفه قول المزمع

فَأَنْقَضُوا مِنْهُمْ مَهْلِكُهُمْ فَهُمْ يَكْفُرُونَ
مِنْ دِي الْأَسَاطِيرِ إِنْ كُنْتُمْ مُخْلِصِينَ^(١)

استقبل مروع ، والحليل أضاءت ، ويعدن : لا نسم الإبل حرجها إلا عند الجهد ، والغزع ، فلا تحير ، وصف قول
اعتنى بأمله يصعد بحمار الإبل

فَعَدَّ نَكَطَهُمْ كَسْرُ مَاءٍ مِنْ تَحْصُرَةٍ حَتَّى تَنْقَطِعَ فِي أَجْزَائِهَا الْخِزَرُ^(٢)

الإحصار اعترام الله ، على الأمر ، وأترك الإفلاح عنه من غير التدبير ، ربط عنها ، وقال أبو السهم :

عَلَّمَ اللَّهُ أَنَّهَا مَنِي صَرَى

أي : عريته ، وقال الخطيب بعده ، الخبي

عِدَائِي بِالشَّعْبِ الْكُفَّةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ
عَلَّالِيْهَا بِالْحَضْرَاتِ أَضْرَتْ^(٣)

أي : شئت على عذرها ، وقال آخر :

بُشِّرْ بِاللَّيْلِ مَا تَحْفَسُ شَوَاكِلَهُ
بِأَوْسَاطِ كَلْبٍ مُصَرٍّ مُقَلِّبِ خَشَاكِلِهِ^(٤)

الشدة : الطريقة ، وقال للفيل : الأمة ، وأشد

مَعَالِيَرِ الشَّامِ مَنْ تَفْصِلُ كَفْصَنَكُمْ
وَلَا وَتِي مَشْنَعِي مَعَالِيَرِ^(٥) : ١٣١

وصفه الإنسان : شجرة الذي يحسنه ، ويؤله - كقول جاليد الغدقي لأبي ذؤيب :

لَا تَحْزَنْ مِنْ شَيْءٍ أَتَتْ مَرْحَلَا
فَأَوَّلَ نَحْوِ شَيْءٍ مِنْ بَصَرِهَا^(٦)

وقال منبج من قافية :

وَلَنْ الْأَلَى سَالِفٌ بَلْ أَنْ هَدِيمٌ
نَأْتُوا فَنُؤَادِلُكُمْ الْفَاسِيَا^(٧)

وقال ليد :

مَنْ أَمْسَ شَيْئٌ فَمَنْ تَأَوَّضَ
وَلَكُنْ نَدِيمُ شَيْءٍ وَهَامِهَا^(٨)

وقدر الخليل : من الشيء صورة ، والصور الصور ، ومن عليهم شرأ عبه ، ولأه والذبح صديها ، واشتقاق

الشيء مجوز أن يكون من أحد هذين المعنيين ، أي من من السنان والصل - حذرها عن النفس ، أو من من الإبل ، أو أصغر

(١) ١٣١-١٣٣ : من ديار الكمال ، الطر ديوانه ١٢٩ مجلتي العلماء ١٨ ، الهند : فهدى

(٢) ١٣١ : الطر ديوانه في القزويني ١٢٩/١٣٣

(٣) ١٣١ : الطر ديوانه (٢٤٩)

(٤) ١٣١ : بيت الفلك ، شعر نصير القرطبي ١١٦/٢ والشوكل : الطر القائمة عن الطر

(٥) ١٣١ : بيت الفلك ، وخر تيسر التوسر : ٢١٦/٢

(٦) ١٣١ : بيت الفلك ، الطر ديوانه العلماء ١٢٩ ، الهند : الطر ديوانه ١٢٩/٢

(٧) ١٣١ : شعر نوب آماني الشجري ١٢٩/٢ ، الهند : الطر ديوانه ١٢٩

(٨) ١٣١ : البيت المفيد ، الطر ديوانه ١٢٩ ، الهند : الطر ديوانه ١٢٩/٢ ، كذا : الشجري ١٢٩/٢ شرح الفلك العثماني ١٢٩

وهيها ، الذي في الأرض ، انزعاب ، ومن الشيء : صفت ووجه الشيء أصغفه يكون متعدياً ولازمه في الحديث
وهتهم حتى يذهب والوهم الضعف وقال زهير

فأصبح الخليل مَبْ واحداً خلقه^(١)

الفرج^(٢) والفرج ثمان ، كالتصنف والتصنف ، والنزء والنزء الفتح لغة الجبال ، وهو الحرج ، قال جديج :

وَدُمْتُ فَرْجاً ذاباً سُدَّ صَفِيْهُ نَسِلٌ مَدِينَا تَحْمِلُ أَسْرَابَ^(٣)

وفاء الأختى : هم مصبرك ، ومن فاء : الفتح يفتح الحرج ، والصم المد ، فيحتاج في ذلك إلى صحة نقل
عن العرب ، وأصل الكلمة الجاهلي ، ومنه ماء فرج لا كثرة فيه ، وأرض قراع خائصة العين ، وفرجة الرجل :
خائصة طبعه ، الدابة^(٤) المتعطف ، وهي المدة مرة بعد مرة ، من : دارت بينهم الشيء عدابوه ، قال :

بِرْدَ الْمَيْتَةِ لَا ، رَأَى ثَمَّ أَوَّلَ فِي الْأَسْبَابِ سَنَ قَبْلُ وَنَمْعَ^(٥)

وأولت : جعلت له دونه ، ونهرض ، والدوة بالصم القصير ، وبالصم المعلقة لواحده ، مثلت يثا في دولة فلان
لأنها مرة في الدهر : ونذور ونذور متفانان ، لكن الدور أهم ، فإن الدولة لا يقال إلا في الخط الديني ، انحصر :
كالصم ، لكن انحصر يد في إمرأ الشيء عن حلال أشياء منفضه عنه ، والمحص عن إمرأه عن أشياء متصلة به ،
قيل الخليل : تمحص : التخلص عن المهرب ، ويقال : تمحص الخيل إذا زال عنه مكثرة يره على اليد ويبره وأمس ،
هكذا ساقى أرحج الفتحة ، الخيل ورواحا يغشي : تمص الجمل إذا زال عنه ويره وأمس . وقال جديج : وقد
ورد منه اسمه طويلاً على بعض الرشاء ، بعد ستنى ، مغلل عن أعدام ، المعنى أنه بعده منس حياه عن الأذننى ،
في وسارها إلى مظرة من وبكم وحشة عرضها السموات والأرض أعدت للمتقين في قرأ ابن مامر ونافع في سارها
غير وهو على الاستئناف ، واليقين بالواو على تحطف ، ما أمروا بغوى النار وأمروا بالدرة إلى اسباب المغفرة والخلة .
وأما النور في قرأه تكمن في وسارها في لكسة الرء ، وقرأ أي وعد الله في وسابغو في تسلمة معاملة . يد
الناس كل واحد منهم ليجدل قبل غيره فيقيم في ذلك معاملة . ألا ترى إلى قوله في «استنبوا الخبرات في النفرة» [١٤٩]
والمنارة إلى من المنارة ، وهو الإلهام^(٦) قاله عثمان ، أو داء العرائض^(٧) قاله علي ، أو الإسلام قاله ابن عباس ، أو

(١) محروك زهير . هكذا

وأجبتك اسم العسكري م وعدت

الطريق ٧٢ .

(٢) تنفرج وتفرج ثمان . من السلاح ونمعه من يفرج الحسد وما يفرج مذهب ، وفاء الفرخ الأناث ، والفرج الأناث .

ثمان العرب ٤٢٦١

(٣) ثبت من العيون أخرى ، العيسر ، الطريق ١٧٤٠ ، القمع ١١٢٢ ، قصور ٨٣٢١

(٤) يقال : تلافوا الأمر . أعدوا ، مألوف ، وقالوا يد بك ، أي مدرك عن الأمر وقالت الأسم : أي دارت ، وقد يد لوطاير الناس ،
ولذلك الأبي . أعدته هدمه . وهذا مرة .

ثمان العرب ١٢٥١٢

(٥) البيت من الكامل للمسيب بن علس . انظر الكشف مع حاشية الشيخ عتيق ١١٩٢١

(٦) ذكره تقي الدين في تفسيره ١٣١٤

(٧) ذكره الرملي في تفسيره ١٣٩٤

التكبية الأولى من الصلاة مع الإمام^(١) قال أبي ، ومكحول والطاعة قاله سعيد بن جبير ، لو الترية^(٢) أفاله مكرمة ، أو المحقرة قاله أبو العباس ، أو الجاهل^(٣) قاله النخعي ، لم يصلوا أحسن قاله يونس ، أو الأعمى العداغة قاله مقاتل ، وينبغي أن تجعل هذه الأول على التمثيل لا على التبعين والمصر ، قال البخاري^(٤) ومعنى المعارضة إلى الشفرة والجنة الإقبال على ما يستحقان به التمسك ، وفي ذكر الاستحفل دية الإعزال ، وتقدم ذكر الغفلة على الجنة ، لأنها السبب الموصل إلى الجنة ، وحذف المضاف من السموات أي عرض السموات بعد حذف أداة التثنية ، أي : كعرض وبعد هذا التفسير احتفظوا هل هو تسمية حقيقي أو ذهب به مذهب السعة العظيمة ، لما كانت الجنة من الانساع والانصاع في لعبة الغصوى إذ السموات والأرض أوسع ما علمه الناس من مخلوقاته وأسطه ، وعرض العرض لأنه في العدة من من أطول للمبالغة ، فعل هذا لا يرد عرض ولا طول حقيقة ، قاله الزجاج ، وتقول العرب : بلاد عريضة ، أي : سعة ، وقال الشاعر :

كأنه بلاد الله وقبي عريضة غل الخائب المظلوب جنة خيبر^(٥)

والقول الأول مروى عن ابن عباس وغيره ، قال ابن عباس وسعيد بن جبيل والجمهور : تفرق السموات والأرض بعضها إلى بعض كما تبسط الثياب ، فلذلك عرض الجنة ، ولا يعلم طولها إلا الله^(٦) انتهى ، ولا يسكر هذا ، فقد ورد في الحديث في وصف الجنة وسعتها ما يشهد لذلك ، وأورد ابن عطية من ذلك أشبه في كتابه ، والوجه على هذا القول أكثر من السموات ، وهي ممتدة في القول حيث شاء الله ، ونخص العرض بالذكر ، لدلالته على الطول ، والقول إذا ذكر لا يدل على سعة العرض ، إذ قد يكون العرض - بسيروا كعرض الخط ، وقال قوم معناه كعرض السموات والأرض حياقاً ، لا بأن تفرق كسط الثياب ، فأيضا في النساء ، وعرضها كعرضها ، وعرض ما وازعها من الأرضين إلى السابعة ، وهذه دلالة على العظم ، وأغنى ذكر العرض عن ذكر الطول ، وقال ابن خورك : الجنة في السماء ويراد فيها يوم القيامة ، وتقدم الكلام في الجنة المختلفة ، وهو ظاهر القرآن ، وتصر الآثار الصحيحة السنية ، أم لم تخلو بعد ، وهو قول المعززة ، ووافقهم من أهل بلادنا القاضي مدر من سعيد ، وأما قول ابن خورك : إنه يزد فيها فيحتاج إلى صحة نقل عن النبي - ﷺ - وقال الكشي : الجنان أربع ، حة عدن ، وجنة المأوى ، وجنة الفردوس ، وجنة النعيم ، كلجنة منها كعرض السماء والأرض ، لو واصل بعضها بعض ما علم طولها إلا الله ، وقال ابن خورك : هو من عرض الشاة هل البيع ، لا لعرض المقابل للطول ، أي لو عورضت بها لساواها نصبت كل واحد منكم ، وجاء إعدادهما للمتقون فخصصوا بالذكر ترفيهاً لهم ، وإعلاماً بأهم الأهل في ذلك ، وغيرهم نع لهم في عذابها وإن أريد بالمؤمنين معنو الشرك كان عاماً في كل مسلم طائع أو عاص ، في الذين يتقون في السراء والعزاء^(٧) قاله ابن عباس والكلبي ومقاتل : السراء البسر ، والضراء الشراء^(٨) ، وقد عبيد بن عمير والضحك : نرجاء ، والشفة^(٩) ، وقيل : في الجنة وبعد الموت لما يوصي ، وقيل : في العرض ، وفي

(١) انظر تفسير القرطبي ١/٣١٦

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره من الكلبي لفظ : الترية من البراءة .

(٣) انظر تفسير القرطبي ١/٣١٦

(٤) انظر الكشاف ٤/٤١٥

(٥) انظر البصائر في تفسير القرطبي ١/٣٢٢

(٦) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وعزاه لابن جرير عن طريق السدي ٢/٢٢٢ .

(٧) ذكره السيوطي في الدر المنثور معزلاً ، وعزاه لاس جرير وأبو هريرة عن النبي ﷺ .

(٨) ذكره الطبرسي في تفسيره ٢/٣٢٢

الترح ، وقيل : فيأيسر كالقعة على الولد والفرابة ، وفيها يدر كالثقة على الأعداء ، وقيل : في ضيافة الغني ، والإهداء إليه ، وفيها ينفع على أهل الضر ، ويصدق به عليهم ، وقيل : في المنطق والمكره ، ويحمل التقيد بهاتين الخاتمتين ، ويحصل أن يعني بها جميع الأحوال ، لأن هاتين الخاتمتين لا يخلو التفرد أن يكون على إحداهما ، والمعنى : لا يتمتعهم حال سرور ولا حال ابتلاء عن بذل المعروف ، وروي عن عائشة : أنها تصدقت بحبة عنب ، وعن بعض السلف : ببصلة ، وابتنى حصة الفتوى الشاملة لجميع الأوصاف الشريفة ، ثم حيي بعدها بصفة البذل ، إذ كانت أشق على النفس : وأمل على الإخلاص ، وأعظم الأعمال لمصلحة إلى ذلك في الجهاد ، ومواساة الفقراء ، ويجوز في ﴿ اتقوا ﴾ الاتباع ، والقطع لنزف والنصب ، ﴿ والكافرين الغيظ ﴾ أي : المسكين ما في أنفسهم من الغيظ بالضر ، ولا يظهر له أثر ، والغيظ أصل الغضب ، وكثيراً ما يتلازمان ، ولذلك نضر بعضهم هنا بالغضب ، والغيظ : قتل نفسي ، لا يظهر على الجوارح ، والغضب فعل هاضمه ظهر في الجوارح ، وقيل ما لا بد ، ولذلك استدل الله تعالى بذهو عبادة عن نعمائه في المنصوب عليهم ، ولا يستند الغيظ إليه تعالى ، وروى أصحاب في كظم الغيظ ، وهو من أعظم العبادات ، وروي عنه : ﴿ كظم من كظم غيظاً وهو يقدر على إنفاقه ملاء الله أمناً وإيماناً ، وعنه : عليه السلام - : ما من جرعه ينجرها العبد غيره وأعظم أجراً من جرعة غيظ في الله . وعن عائشة : أن حادماً لما غاظها فقالت : غدرت لفتوى ، ما تركت لذي غيظ شفاء ، وقال مقاتل : بلغنا أن رسول الله - ﷺ قال في هذه الآية ، إن هذه في أمي القليل ، وقد كانوا أكثر في الأمم الماضية (١) ، وإنشد أبو القاسم بن حبيب :

وَإِذَا غَضِبْتَ فَكُنْ قَسُوراً فَجَلِياً
فَكُنْ بِبِ شَرِّكَ تَصَرُّ سَاعِياً
بِإِنْغِيَةٍ تُجِيرُ مَا نَقُولُ وَنُصَمِّحُ
يَسْرَعِي بِهَا هَتَكَ الْإِلَهَ فَيَنْفَعُ (٢)

﴿ واتقوا من الناس ﴾ أي : الجناة والمسيكين ، وقال ابن عباس ، وأبو العلاء ، والربيع المالك (٣) ، وهذا مثال : إذ الأرقاء نكروا ذويهم فلهلهم وملازمهم ، وإنقاذ العقوبة عليهم سهل للقدرة عليهم ، وقال الحسن . والكافرون الغيظ عن الأرقاء ، والنافين عن الناس إذا جعلوا عليهم ، ووردت أخبار نبوية في العو عنها : فيلبي مناد يوم القيامة ، فمن الدين كانت أجورهم هي الله ، فليأجلوا الجنة ، يقال من ذا الذي لجره على الله فلا يفر من إلا من عناه (٤) ، ورواه أبو سفيان للرفيد ، وقد غضب على رجل فعلاه ، ويجوز في ﴿ الكافرين ﴾ ﴿ والكافرين ﴾ الغيظ إلى النصب ، والاتباع شرط انصاع الذين يعقرون ﴿ والله يحب المحسنين ﴾ الآف واللام للحسن ، فبتلوا كل محسن ، لو للعهد ، فيكون ذلك إشارة إلى من تقدم ذكره من المحسنين بذلك الأوصاف ، والأظهر الأول ، فيهم هؤلاء وغيرهم ، وهذه الآية في التنبؤ إليه ، ألا ترى إلى حديث جبريل عليه السلام ، ما الإيمان بين له المعتد ، ما الإسلام بين له القرائن ، ما الإحسان ، قال : أن تعد الله كأنك تراؤه (٥) ، والمعنى أن الله يحب المحسنين ، وهم الذين يوقعون الأعمال الصالحة من أجل الله كلهم مشاهدوه ، وقال الحسن : الإحسان أن نعم ولا تحسن ، كالربيع والظفر والشمس والضر ، وقال الثوري : الإحسان أن تحسن إلى النبي ، فإن الإحسان إليه مناجزة كنفذ السوق : خذ مني وجهك ، ﴿ والكافرين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا :

(١) أخرجه أحمد ١٤١/٣ ، أبو داود ١٣٧/٥ في الآداب (٥٧٧٧) ، وأحمد ٣٧٢/٤ في شهر ٢٠١١ ، وقال حسن حرب ، وابن ماجه ٤١٠/٢ في الزهد (٤١٨٦) .

(٢) البيت للمرحوم : الطرمذي في تفسير القرطبي (١٣١/٢) .

(٣) ذكره الطرمذي في نفسه ١٣٣/٤ .

(٤) أخرجه ابن ماجة في التيسير السابق (٤١٨٩) ، والسيرافي في الدرر ٧٢/١ ، وابن كثير في التفسير ١٠٣/٤ .

(٥) أخرجه البخاري ٤١/٦ : في الإيمان ، باب سؤال حمريل (٥٠١) ، ومسلم ٤٠/٢ في الإيمان (١٠١٧) .

أنفسهم ذكروا الله فاستغفروا لغنوبهم في زكوت في قول الجمهور بسبب منال الثمار ، ويكنى أبو مقبل ، الله امرأة نشترى منه ثمرًا ففصمها وقطعها ثم ندح . وقيل : ضرب على عجزها ، والعصف بالواو متعذر بالمضرة كما ذكر النصف الأول وهم التفتون الموصوفون تلك الأوصاف الجميلة ، ذكر من دوسم من قارف المعاصي ، وناب وألقع ، وليس من باب عطف الصفات ، واتحاد الإصوب . وقيل : إنه من عطف الصفات ، فإنه من حيث المتقين^(١) ، روي ذلك عن طسبن ، قال ابن عباس : العاشية الزنا ، وطلب النفس ما دونه من نظم والمفسدة ، وقال مقاتل : الفاحشة^(٢) الزنا ، وطلب النفس سائر المعاصي ، وقال الحملي : لعاشية الفتنح ، وحلم النفس من لعاشية ، وهو زيادة شيان ، وقيل : جمع المعاصي وطلب النفس العمل عبر عليه ولا حجة ، وقال الباقر : العاشية الطر إلى الأفات ، وطلب النفس رؤية النعاة بالأعمال ، رتيل العاشية الكثرة ، وطلب النفس الصعيرة ، وقيل : العاشية ما تظهر به من المعاصي ، وقيل : ما تعصى منها ، وقال مقاتل والككلي : العاشية ما دون الزنا من قلة ، أو شبه ، أو نظرة ، فيها لا محل ، وطلب النفس بالعصية ، وقيل : الفاحشة الذنب الذي فيه توبة للمخلوقين ، وحلم النفس ما بين العبد وبين ربه ، وهذه تخصصات تحتاج إلى دليل ، وكذا استعمال العاشية في الزنا ، ولذلك قال جابر حين سمع الآية : رسول رب تكعبة^(٣) ، ومعنى ذكروا الله . ذكروا وجهه ، لما له من جبر وبخيره ، وقيل : المعرض عن الله^(٤) ، قاله الضحاک ، أو السؤال عنه يوم القيامة^(٥) ، وله الككلي ، ومقاتل والوالفدي : رقي : هي الله ، وقيل : مغفوة وقيل : نمر صولة ، ذكره والقرب ليعتصم على العروة ، رتل عظيم مغفوة فطمعوا في مغفرتي ، وقيل : إسنته مستحوي من إسمائهم ، وهذه الأقوال كلها هل أن لا تقرر مع بالقطف ، وقيل : هو اللبس ، وهو الاستعقار ذكروا الله بطلوبهم ، اللهم اغفر لنا ذنوبنا . قاله ابن سحره وأبو هريرة وعطاء في آخرين ، وروي عن أبي هريرة : ما رأيت أكثر استعارة أمر رسول الله - ﷺ - ولا مدح ذكر المسلمين ، من موافاة القلب ، وإلا فلا اعتبار بهذا الاستغفار ، ومن استغفر وهو مصير فاستغفاره يحتاج إلى استغفار ، والاستغفار سؤال الله بعد التوبة انصرفان ، وقيل : ندموا وإلا لم يسألوا ، والظاهر الأول ، ومفعول المستغفروا الله مفعول لغفوت لغفوت المعنى ، أي : واستغفروا لذنوبهم ، وطلب الكلام على هذا العمل وتعديته ، ومن يغفر الذنوب إلا الله في حملة اعتراض بين المشاطفين أو بين مني الحال والجمال ، وطلب الكلام على طبع هذه الحملة إيجاباً ، في توك في ومن يبرع عن مثله يراهم إلا من مثله غفمه في المقرة [١٣٠] وهذه أحسنه الاعتراضية فيها ترفيق للنفس وداعية إلى رجاء الله ، وسعة غفوه واحتصاصه بغفران الذنب ، قال الزمخشري^(٦) : وصف ذاته بسمة الرحمة ، وقرب المغفرة ، وأن الثابت من الذنب عنده كمن لا ذنب له ، وأنه لا معزج للمؤمنين إلا فضله وكرمه ، وأن عدله يوجب المعرفة للثائب ، لأن العبد إذا جاء في الاعتذار والتبطل بأقننى ما يقدر عليه وجب المغفر ، والتعاور ، وفيه تطبيق لتصور العباد ، ونشيط لتوبة ، وعت عليها ، وردع عن اليأس والفنوط ، وأن الذنوب وإن حلت فإن غفوه أجل ، وكرمه أعظم ، والمحق : أنه وحده معه مصححات المغفرة انتهى ، وهو كلام حسن غير أنه لم يخرج عن القاطع المعترضة ، في قوله : وإن عدله يوجب المغفرة للثائب ، وفي قوله : رحمة الغفور والنجاور . ولم لم

(١) ذكره السيوطي في نشر المنثور ، وقرأه لاسي حبر ٧٧/٢

(٢) ذكره السيوطي في نشر المنثور ، وقرأه لاسي حبر وان المنور ، واسي لمي حقم ٧٧/٢

(٣) ذكره السيوطي في نشر المنثور ، وقرأه لاسي حبر ، وابن المنذر ٧٧/٩ .

(٤) ذكره القزويني في تفسيره ١٣٥/٤ .

(٥) ذكره القزويني في تفسيره ١٣٥/٤ .

(٦) أخرجه البخاري ١٠١/١١ في الدعوات ، باب استغفار النبي . ﷺ (١٣٠٤)

(٧) انظر الكتاب ٤١٤/١

نعلم أن مذهبه الاعتزال فنقولنا كلامه بأن هذا الوجوب من بالوجه الصادق ، فهو من جهة السمع . لا من جهة العقل فقط ؛ ^(١) ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون ^(٢) أي وفيهم من قبل فعلهم ، وهذه الجملة معطوفة على ^(٣) فاستغفروا ^(٤) فهي من بعض أجزاء الجزاء للترتيب على الشرط ، ويؤيد أن تكون الواو لاجتماع ، ويكون حالاً من التفاعل في ^(٥) فاستغفروا ^(٦) فهي من بعض أجزاء الجزاء ، أي : فاستغفروا لذنوبهم خير مصرين ، وما موصولة اسمية ، ويجوز أن تكون مصدرية ، قال قتادة : الإصرار المضي في الذنب قدماً ^(٧) ، وقال الحسن : هو ترك الذنب حتى تنوب ^(٨) ، وقال مجاهد : لم يصروا لم يصروا ^(٩) ، وقال النسي : هو ترك الاستغفار والسكوت عنه مع الذنب ^(١٠) والجملة من قوله ^(١١) وهم يعلمون ^(١٢) ، قال الزخشي ^(١٣) : حال من فعل الإصرار ، وحرف النبي مصب عليها معاً ، والمعنى : وليسا عن مصر على الذنوب وهم عالمون بفيحها ، وبالنهي عنها لرعيدها عليها ، لأنه قد يفتن من لم يعلم فتح التبيح . وفي هذه الآيات بيان واضح أن الدين أسوأ من ثلاث طبقات : مشركون ، وثانئون ومصرّون ، وإن أجهل لمة كثير ، والثاني منهم دون المصريين . ومن خالف في ذلك ، فقد تأخر غفلة ، وعاد ربه انتهى كلامه ، وآخره هل طريفته الاعتناء من أن من مات مصرأً دخل النار ، ولا يخرج منها بدأ ، واجاز أبو البقاء ، أن يكون ^(١٤) وهم يعلمون ^(١٥) حالاً من الصبر في ^(١٦) فاستغفروا ^(١٧) فلا أصر ما ^(١٨) ولم يصروا ^(١٩) جملة حالية من الصبر في ^(٢٠) فاستغفروا ^(٢١) جاز أن يكون ^(٢٢) وهم يعلمون ^(٢٣) حالاً منه أيضاً . وإن كان ولم يصروا معطوفاً على فاستغفروا ، كان ما قاله أبو البقاء بعيداً للفصل بين دني الحال والحال ما لجلسة ، وأما متعلل نعمت فنقدم في كلام الزخشي ، وثالث أبو البقاء : وهم يعلمون المخذلة بالموعظة عنها ، وهذا ابن عباس والحسن وهم يعلمون أن تركه أول من التهاوى ^(٢٤) ، وقال مجاهد وأبو حمزة : يعلمون أن الله تنوب عن من توب ^(٢٥) . وقال النسي ومقاتل : يحنون اسم فاعل الذنوب ^(٢٦) ، وقيل : يذكرون ذنوبهم فيتوبون عنها ، أطلق اسم العلم على الذكر ، لأنه من ثمرته ، ولما بن إسحاق : يحنون ما حرمت عليهم ^(٢٧) ، وقد الحسبي بن الفضل : يعلمون أن لهم رباً يصبر لذب ^(٢٨) ، وقال ابن بحر : يعلمون بالذنب ، وقيل : يعلمون العفو عن الذنوب ، وإن كثرت ، ^(٢٩) أولئك جزاؤهم مفرقة من ربهم وجنت تجري من تحتها الأنهار حالدين فيها ^(٣٠) أولئك إشارة إلى المصفيين ، وجوز أن يكون مختصاً بالصف الثاني ، ويكون ^(٣١) الذين إذا فعلوا ^(٣٢) مبدأ ^(٣٣) وأولئك ^(٣٤) وما بعده خبره ^(٣٥) جزاؤهم مفرقة ^(٣٦) مبتدأ وخبر في موضع خبر ^(٣٧) أولئك ^(٣٨) وثم عطف أي . جزاء أعمالهم مفرقة من ربهم لذنوبهم ، وقال ابن عطية : أوجب على نفسه هذا الخبر الصادق قبل توبة الثالث . وليس يجب عليه تعالى من جهة العقل شيء ، من هو يحكم الملك لا مخصص لأمره . وقال الزخشي ^(٣٩) : قال ^(٤٠) آخر العاملين ^(٤١) بعد قوله ^(٤٢) جزاؤهم ^(٤٣) لأنها لا معنى واحد ، وما خالف بين العاملين لزيادة

(١) ذكره السوطي في الدر الثمير معزلاً ، وعرفه كند من جيد . وابن جرير ٧٨١٢

(٢) ذكره المصنوعي في الدر الثمير ، وعرفه كند البراق ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ٧٨١٢ .

(٣) ذكره السوطي في الدر الثمير معزلاً ، وعرفه كند من جيد . وابن جرير ، وابن أبي حاتم ٧٨١٢ .

(٤) ذكره السوطي في الدر الثمير معزلاً ، وعرفه كند من جيد . وابن أبي حاتم ٧٨١٢ .

(٥) انظر التكملة ١١٦/١

(٦) ذكره القرطبي في تفسيره ١٣٦/١

(٧) حرم من أن سبق تخريجه

(٨) حرم من أن سبق تخريجه .

(٩) ذكره القرطبي في تفسيره ٣٦/١ .

(١٠) ذكره القرطبي في تفسيره ١٣٦/١

(١١) انظر التكملة ١١٦/١ .

تسبب على أن ذلك جزء واحد من عمل ، وأمر مشي على لا شيء بلون المصطفى ، ويرى أن الله عز وجل أوحى إلى موسى عليه السلام : ما أقل حياء من طبعي في جاني من عمل ، كيف أسود برحني على من يخطئ بظاهني ، ومن شهرس حوشب صعب الجدة لا عني ، من التقدير ، وانتظار الجماعة بلا سب من الأعز ، والرفاء المرفح عن لا بظلم حق وحيدة ، ومن لحسن نفوس الله يوم التذمة : سمروا الصراة جهوي ، وأدخلوا الجنة برحني ، وانصبروا بأنهم تكلم ، ومن رابعة الصبرة أنها كانت تشد

نماحو الحلة ولم تلتفت من يكتفها إلى السبعة لا تحرى على السب

انتهى ما ذكره ، والبيت الذي كانت رابعة تشده هو بعد الله من المزارك ، وكلام المرحلي^(١) جاء عن مدحه الأعمري من أن الإيمان دور عمل لا يعم في الآخرة ، ومع آخر العامين في مخصوص صلاح بحروف تقديره ونعم آخر العامين ذلك ، في السبعة رابعة ، في قد دخلت من فيكم سن نصبروا في الأرض فانظروا كيف كان حاله الكذير في الخطأ للمؤمنين ، وأخى أنه إن صبر عابكم الكذب يوم أحد ، فإد حشر لعنة للمؤمنين وإن أقبل الكفار فالعاقبة للمؤمنين ، وتذكركم كذبكم هؤلاء ما فقههم إلى الملائكة ، وقال : القاتل : الخطأ للكفار قوله بعد في ولا يهوا في وما ذكره على الحمل المرافقة في قصة أحد ما دلي كذا فها هو عليهم بأنه في وقعت إذاته الكفار ، فلهذه السبعة ، والمهي قد تفتت وذهبت ، وقال الرجاء : أهل سر أي عزائز ، أو أرحم على شرح المختل ، أن الله الأما ، وقال أخسر : من أعده في هذه الأمم السالفة ، بعد سورة وغيرهم^(٢) ، وقال بن زيد : أمنا ، وقال ابن عباس : وقائع وطلب السور في الأرض ، وإن كنت أحوال من تعدد مذكر بالأخبار دون السير لأن الأخبار إنما تكون على سر وعين ، ومنه يقال فعلت منه وجه الأكل ، إذ لفت حدة أثر قوي من أثر السبع ، وفيه : صبرها بجز عن التفكير ، وهو من تشبه المفعول من محسوس ، وفيه الجمهور : النظر خاص غير العيون ، وقد لوم هو ما تكرر ، والجملة المستهدفة في موضع المفعول : في محسوس ، لا ، منقطة ، و : كيف في موضع نصب حرم كان ، والمهي حاسبة الله في الأمم النكسين من وقائع ، في ذلك تعال في كلاً أسد مدحه في انكسوت [1] في : فقلو تنبئاً لله في الغير خدوا من قبل في الأخواب : أيال ٦١ ، ٦٢ ، ٦٣ ، هذه الآية دلالة على حوار أسير في فضاء الأمر له ، ونظر ما حدث من عذاب مخلوقات الله تعالى ، وزيادة المصاغير ، وزيادة الأمكان المنقصة في بضعه سبحانه هذه الفظة ، وحسن نظري في كتب المؤرخين ، لأما سبيل إلى معرفة سير الأمان ، وما حزن عليهم من قتلات ، في هذا بيان لغناس وهدي وموهبة للمؤمنين في الحشر وفقدوا من جريح والرجح : (أشاراً إلى الفروانية^(٣)) ، وقيل : الإشارة إلى قوله قد حنت من فيكم سن فانه من إسحاق ، والمقري ومهاجرة أي : هذا نفس البشر إن فادوا ، وقال النضبي : هذا بيان لأشمن من البشر^(٤) ، وقال المرحلي^(٥) : هذا بيان لغناس وإصباح جسمه عاقبة ما حده عليه من فكديت ، يعني منهم على النظر في سوء عواقب

(١) البيت في (كشف) (١/١٧٦) وبه الشرح على التمام على - وهي منه - وقيل إلى الفقه

(٢) بحر ٤٦٠/٢ - ٤٦٠/٣

(٣) آخر نصيب المرحلي ٢٩٩/٤ ، والعري ٣٩٨/٧

(٤) ذكره المرحلي في تفسيره ١٣٩/٤ وكذا في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨

(٥) ذكره المرحلي في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨

(٦) ذكره المرحلي في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨ ، وذكره في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨ ، وذكره في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨

في المرحلي في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨

في المرحلي في شرحه في تفسيره ٢٩٨/٧ و ٢٩٨/٨

المكذبين قبلهم ، والأخبار عما يعاينون من أذى هلاكهم ، يهدى وبوعطة للمكذبين ، حتى أنه صرح بأنه بلياً وشيهاً للمكذبين فهو ذبابة وشيت ودوعطة تدبب الغفاس الخوسير ، ويجوز أن يكون في ذلك غلت في جملة معوضة لسمعت عن الأيمان وما يستحق به ما ذكر من أسر العالمين ، ويكون قوله في هذا جيب في إشارة إلى ما لحص ويمن من أمر الشقي والثاني والصبر انتهى كلامه ، وهو حس ، وما كان خديراً وصحاً قال في بيان المناس : وما كانت الموعظة التي لا يكونان إلا لمن أنقى خصي بذلك الشقي ، لأن من عصى فكره وقسا فؤاده لا يهتدي ولا يعطف ، فلا تناسب أن يتصدق إليه الهدى والموعظة ، ولا تمنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين في ما الهرم من الهزم من مؤمنات أهل خلد يريد أن يعلموا حقين ، فقال رسول الله - ﷺ - لا يضمن علياً ، اللهم لا قوة لنا إلا بك ، فثبتنا الله على عيسى ، وإذا هي باقدي أن ردة المسلمين صعدوا الجبل ، وروى بحل المشرية حتى هزمهم ، وذلك قوله في أنتم الأعلون في وقال نعرطم : وأنتم الأعلون بعد أحد ، فتم يجرحوا بعد ذلك ولا تفر في كل عسكر الله في همد - عليه السلام - وبكل عسكر كل حد ولوله يكن فيه إلا واحد من الضحاة ، وقال الكشي : رأت بعد أحد حتى أقروا بطلب العم مع ما أصابهم من الجراح ، وقال لا يخرج إلا من شئء ، والله أعلم ، والله أعلم ، من المسلمين ، فزلت ، فهاهم عن أن يصنعوا من جهاد أعدائهم ، وعن الحزن هل من استشهد من إخوانهم ، فإبرم صبراً إلى كرامة الله ، قاله ابن عباس ، أو لأجل هزيمتهم وقتلهم يوم أحد فنه مقاتل - نوته أصاب ، انتهى - ﷺ - من شدة وكسر ربابته ذكره الشافعي ، أو ما مات من العبيدة ذكره أحمد التبريزي ، أو لشموع ذلك ، وأنهم غفوه في وأنتم الأعلون في أي : العبيد ، وأصحاب العاقبة ، وهو يحذر بعنو كلمة لإسلام فله الجمهور ، وهو الظاهر ، ونيل : أنتم الأعلون ، أي : قد أصبتم بدم ضيف ما أصابوا صكه فمعد أسراً وفلاً فيكون في وأنتم الأعلون في صبا عن أحد ، أي : لا تفرحوا عائل ، أي : مصورين على عديك الشقي ، وأما قوله من عصبهم اغل غيا أشير إليه في سبب النزول ، هو في ذلك عن ابن عباس وأن حبيب فأن امن عطية : ومن كرم الخلق أن لا يبر الإنسان في حربه وحصانه ، ولا يهين إذا كان عفاً ، وأن يقتصر جميع قدرته ولا يضره وتومات ، وإنما بحسب اللين في سلم والبصا ، ومنه قوله عليه السلام : « مؤمن حين بين ، ومؤمن حين ليون » وقال متدياً من سعيد : يجب بهذه الآية لا يوادع العدو ما كانت المسلمين قوة وشركة ، فإن كانوا في فطر ما على غير ذلك ، فينظر الإمام ضم في الأصلح لهم ، وفي قوله في وأنتم الأعلون في دلالة على فضيلة هذه الأمة ، إذ عطفهم من ما خاطب موسى عليه - صلى الله عليه وسلم - على نبينا وعليه ، إذ قال في لا تعذب إنك أنت الأعلى في طه (٦٨) وتعالى قوله في إن كنته مؤمناً في بالله فيكون ذلك هراً للشوس بوسب قوة القس والكشف يصنع لله ، ولله ثلاثة بالأعداد ، أو بالجملة الحرة أي : إن عديتم بما عديكم وشركه من من تعذب ويكون شره على ما يحصل به الطعن على من ظهر عاقبه في ذلك اليوم ، أي : لا تكون العلة ، والعلو إلا للمؤمنين ، فاستسكوا بالإيمان في إن بمسكم فوج فقد من القوم قرح مثله في لمين : إن بالوا متكم يوم أحد ، فقد لقم منهم يوم بدر ، ثم في يضيغوا إن قاتلوك بعد ذلك فلا تصعبوا أنتم ، أو فقد من القوم في عروة أحد فلي تخذله أمر رسول الله - ﷺ - وسعد في فأنهم باليون كما تألون وتوجون من الله ما لا يرجون في السماء في (١٠٢) وهذه تسلية لله تعالى للمؤمنين ، وأناسي فوه أنهم صلاة ، وبالت الحبيب .

أَمْ لَوْلَا عُتِرَةُ تُبَاكِينَ خَوْلِي غَلَّ إِيْمَانُهُمْ نَفْسُنَا نَفْسِي

(١) ذكره البسوطي في الدر المنثور ، ومزاد لا يرجون من هربل المعوي ٧٩/٢

(٢) بعد من سعيد من حد في من حد الرحمن المرفي ، الفريفي ، أبو الحكم فينظري ، فامو قصة الأندلس في عصره ، نون سنة ٢٥٦
نوبخ عاين ، الأنا من لابن القرمي ١٢١٢ مع طبع ٢٣٩١٠ الإلام ٢٩٩٢٦

وَمَا يَشْكُرُونَ مِثْلَ حَسَنَاتِ اللَّهِ أَجْمَلُ الشُّكْرِ عَنْهُ السَّامِيُّ (١٣٣)

والطَّيْلَةُ نَعْدَقُ دَوَى مَشِيَّةً ، وَقَدْ نَزَلَ مِنْ حَسَنَاتِ اللَّهِ : آصَابُ الْمُرْتَبِينَ يَوْمَ أُحُدٍ مَا أَصَابَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ اسْتَشْهَدَ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ أُحُدٍ سَبْعُونَ (١٣٤) وَقَدْ أَلْمَحَ إِلَى (١٣٥) فَعَلَّ قَوْلَهُ يَكُونُ ﴿ مِنْ قَوْلِهِمْ قَرِحَ مَثَلٌ ﴾ يَوْمَ بَدْرٍ وَأَشْعَدَ مِنْ دَهَبٍ إِلَى أَنْ تَعْلَلَ ﴿ إِذْ عَسَوْهُمْ بِإِدْمَةٍ ﴾ الِإِمْرَانِ (١٣٦) فَعَلَّ قَوْلَهُ يَكُونُ ﴿ مِنْ قَوْلِهِمْ قَرِحَ مَثَلٌ ﴾ يَوْمَ بَدْرٍ وَأَشْعَدَ مِنْ دَهَبٍ إِلَى أَنْ تَعْلَلَ الْقَوْمَ هَذَا الْأَمْرَ لِي فَدَحَلْتُ ، أَيْ : مَا مَوْصِيهِمْ مِنْ دَوَى كَثَرَتِهِمْ ، مِثْلَ لُحْنِي بِالْكَلِمِ مِنْ أَعْدَائِكُمْ ، ثُمَّ كَانَتْ لَعْنَةُ الْمُؤْمِنِينَ ، فَتَكَلَّمَ بِهِمْ أَسْرًا ، فَإِذَا تَأَمَّلْتُمْ بِهِمْ مَا يَجْعَلُ أَعْيُنَكُمْ ، وَبَشَتْ عِنْدَ الْمَلَأِ أَفْعَادَكُمْ ، وَفَرَّ الْأَخْوَانُ وَأَوْبَى بَكْرٍ وَالْأَعْمَشُ : مِنْ طَرِيقَةٍ ﴿ قَرِحَ ﴾ بِصَمِّ الْقَدَفِ جِهِي ، وَمِنْهُ السَّعْدَةُ بِالتَّخْفِ ، بِالسَّعْدَةِ عَنْ مَسْكُونِ الرَّدَى ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ وَالْفَتْحُ نَوَى الْفَتْحِ ، وَلَا يُؤْتَوِي إِذْ كَلَامُهُمْ مَبْنِي ، وَفَرَّ أَيْ السَّيَالُ وَنَ السَّعْبُ ﴿ قَرِحَ ﴾ بِصَمِّ الْقَدَفِ وَالرَّ ، وَهِيَ لَفْظٌ كَالطَّرْدِ وَالْعَرْدِ ، وَنَسْلُ وَالنَّسْلِ ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ ﴿ إِنَّ تَسْبِيحَكُمْ ﴾ بِمِثْلِ قَوْلِ قَرِحَ بِالتَّخْفِ ، وَحَوَاتِ الشَّرْطِ عَدَدٌ تَقْدِيرُهُ عَسَاوَا وَفَرَّ مِنْ الْقَوْمِ فَرَحٌ ، أَيْ تَأَمَّلْتُمْ بِهِمْ بِمِثْلِ أَنْ يَكُونَ حَوَاتِ الشَّرْطِ ، وَمِنْ رَعْمِ أَنْ حَوَاتِ الشَّرْطِ هُمْ تَفْدٍ مِنْ يَهُودٍ هُنَّ ، ﴿ وَتَفَكُّ الْأَيَّامِ تَدَاوُلُهَا بَيْنَ النَّاسِ ﴾ أَخْبَرَ بِعَازٍ عَلَى سَبِيلِ التَّسْبِيحِ : أَنَّ الْأَيَّامَ عَلَى قَدِيمِ الدَّهْرِ لَا تَنْفِي تَنْفِي عَلَى حَالِهِ وَاحِدَةٍ ، وَالرَّدَى بِالْأَيَّامِ أَوَقَّتْ حَسَةً وَتَأَمَّلْتُمْ بِصَمِّهَا اللَّهُ عَلَى مَا تَرَاهُمْ فِيهِ قَوْلًا ، وَمِنْهُ مَثَلًا ، كَمَا جَاءَ الْحَرْبُ مَجَالٌ ، وَمَا

فَبِئْسَ مَا خَلَقَ مِنْ دُونِهِ لَنْ يَسْمُوكَ لَنْ يَسْمُوكَ لَنْ يَسْمُوكَ لَنْ يَسْمُوكَ

وَيَسْمَعُ بَعْضُ الْعَرَبِ الْأَقْحَاقَ قَوْلًا مَرَّاهُ الْأَيَّامَ ، فَقَالَ وَمَا مَوْصِيهِمْ بِالنَّاسِ الْعَرَبِ ، فَقَالَ لَهُ إِنْ هُوَ مِنْ الْعَرَبِ ، فَقَالَ بِنَاتِهِ دَعَتْ مِلَّةَ الْعَرَبِ وَبَدَّ التَّكْفِيرَ ، وَجَرَى شَعْرًا مَا أَوْفَى بِهِ ، وَهُوَ حَارٌّ عَلَى الْقُدَّةِ وَالْمَوْصِيَّةِ ، وَمِنْهُ الْقَبْرُ فِيهَا التَّعَاتُ وَخِطَابُ حَوَاتِ الْعَطْلَةِ أَمَامَهُ ، لِدَاوُلَةِ الْأَيَّامِ وَالْأَيَّامُ مِنْ مَدَائِلِكُ ، أَيْ سَبْعٌ أَوْ عَشْرٌ ، وَالْحَرْبُ دَاوُلًا ، أَوْ خَيْرَ ذَلِكَ ﴿ تَدَاوُلًا ﴾ بِجَلَّةٍ حَالِيَةٍ ، ﴿ وَيُعْلَمُ أَنَّ الْفَتْنِ أَمْتًا ﴾ هَذَا لَمْ يَكُنْ ، وَفِيهَا حَرْفُ الْمُعْطَفِ ، فَتَعْلَقُ بِتَحْدِيدِ مَا سَأَلَ ، أَيْ : عَلِمْنَا ذَلِكَ ، وَهُوَ الدَّوْلَةُ أَوْ سَبِيلُ الْكُفَرِ مَكْرًا ، أَوْ هُوَ مَعْلُوفٌ عَنْ سَبَبٍ عَدُوٍّ ، هُوَ عَامِلَةٌ أَيْ : عَلِمْنَا ذَلِكَ ، ثَبُوكَ كَيْتُ ، وَتُعْلَمُ هَكَذَا قَدَّرَ الرَّعْشِي (١٣٧) أَوْ غَيْرُهُ ، بِمَا يَعْنِي دَاوُلَ الْعِلَّةِ الْمُتَعَدَّةِ ، إِذْ كُنْ عَمَّ كَيْتُ وَكَيْتُ ، وَلَا يَكُنْ عَنِ الشَّيْءِ حَتَّى يَحْضُرَ فِيهِ هَذَا الْوَجْهَ حَذَفَ نَعْتَهُ ، وَحَذَفَ عَامِلِيَّ ، وَبَيَّنَّ عَامِلِيَّ ، فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ الْكُفَرُ ، إِذْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ خَيْرٌ حَذَفَ الْعَامِلَ ، وَبَعْلَمَ هَذَا ظَاهِرُهُ لَتَعْدِي إِلَى وَاحِدٍ ، فَيَكُونُ : كُفَرٌ ، وَفِيهِ يَنْعَقُ إِلَى الْكُفَرِ الْكُفَرُ ، كَمَا يَكُونُ تَقْدِيرُهُ ، تَحْزِيْرُهُ بِالْإِيمَانِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، أَيْ : الْحِكْمَةُ فِي هَذِهِ تَعْدَاوِلَةُ ، بِصَمِّ الْكَلِمِ أَمْوَاجُ حَتْمِيَّةٍ عَنْ مَنْ يَدْعِي الْإِيمَانَ بِسَبَبِ حَصْرِهِ وَتَأْمِينِهِ عَلَى الْأَسْلَامِ ، وَعَلِمَ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَتَعَدَّدُ ، بَلْ يُدْرِكُ حَقًّا بِالْأَشْيَاءِ فَسَ كَوْنُهَا ، وَهُوَ مِنْ حَابِ التَّحْمِيلِ بِمَعْنَى فَعَلًا ذَلِكَ فَعَلٌ مِنْ بَرِيدٍ أَنْ يَحْلُلَ مِنْ تَحْدِيدِ عَلَى الْإِيمَانِ سَكَنَ مِنْ غَيْرِ التَّحْدِيدِ ، وَفَعْلٌ مَعْدَا لِيُطَهَّرَ فِي الْوُجُودِ الْإِيمَانُ ، أَيْ : دَعَاؤُهُمْ بِمَوْصِيهِمْ ، وَيَسْلُوقُ عَلَيْهِ الْإِيمَانُ وَهُوَ دَعْوَاهُمْ ، وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمْتُمْ فِي الْأَوَّلِ إِذْ عَلِمْتُمْ لَا

(١٣٣) البَيَانُ مِنْ سَبَبِ إِطْلَاقِهَا (١٣٤) وَطَلَبُ الْإِيمَانِ الْإِيمَانِ (١٣٥) (١٣٦) (١٣٧)

(١٣٨) وَتَرَكُ السَّيْرِي فِي الدَّرَاسَةِ ، وَهَذَا لَمْ يَكُنْ ، وَأَيْ إِلَى حَالِهِ (١٣٩)

(١٤٠) الْكَلَامُ الْكَلَامُ (١٤١)

(١٤٢) الْكَلَامُ مِنْ الْكَلَامِ لَمْ يَكُنْ ، وَطَلَبُ الْكَلَامِ الْكَلَامُ (١٤٣) وَطَلَبُ الْكَلَامِ الْكَلَامُ (١٤٤) (١٤٥)

(١٤٦) الْكَلَامُ الْكَلَامُ (١٤٧)

(١٤٨) الْكَلَامُ الْكَلَامُ (١٤٩)

بطراً عليه صغير ، ومثله إن بصرت حاكم رجلاً ، ثم بين سبب الصرب ، ويعزل : فعلت هذا التبيين لأغرب مستحقاً معناه ، ليظهر أن فعله وافق استحسانه ، وقيل : معناه وليعلمهم حياً بتعلق به الجهاد ، وهو أن يعلمهم موجباتهم منهم الثبات ، وقيل : العلم بأن عمل مدلوله ، وهو على حذف مضاف التعمير ، وليعلم أولياء الله ، فاستد ذلك إلى معناه نصيباً ، ﴿ ويؤخذ منهم شهادة ﴾ أي : بالقتل في سبيله ، فيكرمهم بالشهادة يوم أحد ، وقد ورد في فضل الشهيد خبر ما أتته ، وحديث أو شهادة على الناس يوم القيامة أي : وليؤخذ منكم من يصلح للشهادة على الأمم يوم القيامة ، بما سئل به صرركم على القتال ، من قوله تعالى ﴿ سنكونوا شهداء على الناس ﴾ البقرة [١٢٢] والحول الأول أظهر ، وأما بقصة أحد ، ﴿ والله لا يحب الظالمين ﴾ أي : لا يحب من لا يكون ثابتاً على الإيمان صامراً على الجهاد ، ومنه إشارة إلى أن من انحذل يوم أحد كعبد الله من أي : وأتت عنه من المنافقين ، فإنهم ما دخلهم لم يظهر إيمانهم بل نجم نقابهم ولم يصفحوا لانعدامهم شهادة ، بأن يقنوا في سبيل الله ، وذلك إشارة أيضاً إلى أن ما قص من إلالة الكفار ليس سببه المحبة لله تعالى ، بل ما ذكر من العوائد من ظهور إيمان المؤمنين واصطفاه من غلة من المؤمنين للشهادة ، وهذه الجملة اعترضت بين بعض العمل ، ومعض ، لما فيها من تشديد والتأكيد ، وأن مناط انقضاء المحبة هو انظلم ، وهو دليل على خيانتهم ، وقبحه من مآثر الأوصاف القبيحة ، ﴿ وليمحص الله الذين آمنوا ﴾ أي : يظهرهم من الذنوب ، ويخلصهم من عيوبهم ، ويصفىهم ، قال ابن عباس والحسن وعبد الله بن مسعود : فمنهم من لا يفرق بين ثبته في آخرين : التمهيد للائلاء والاختيار ، قال الشاعر :

رَأَيْتُ فُجْهً سَبِيلاً كَانَ نَشْأَةً لَمُعَافَا فَبُكِبَتْهُ الشَّمْعُ حَتَّى سَدَّ لَهَا

وقال الزجاج : التمهيد والتخلص ، وفكره عن المبدء وعمر الخليل ، وقيل : التطهير ، وقال القرطبي : هو من حذف مضاف ، أي : وليمحص الله ذنوب الذين آمنوا ، ﴿ ويحق الكافرين ﴾ أي : يهلكهم شيئاً فلياً ، والمعنى أن الدولة إن كانت للكافرين هل المؤمنين كانت مباحاً لتدمير المؤمنين من غيرهم وسبباً لاستشهادهم من قتل منهم ، وسبباً لتطهير المؤمنين من الذنوب ، فقد جعلت فوائد كثيرة للمؤمنين ، وإن كان النصر للمؤمنين على الكافرين كان سبباً لمحبهم بالكلية ، واستصحابهم قاله ابن عباس ، وقال ابن عباس : أيضاً بنفسهم ويخلصهم ، ﴿ وقوله القرطبي ، وقال مقاتل : يذهب دعوتهم ، وقيل : يحبط أعمالهم فذكره الزجاج ، فيكون على حذف مضاف ، والظاهر أن المراد بالكافرين هنا طائفة مخصوصة ، وهم الذين حاربوا رسول الله - ﷺ - لأنه تعالى لم يحق قتل كافر ، بل كثير منهم بنى على كفره ، فلفظ الكافرين عام أريد به المخصوص ، قيل : وقابل تحميم المؤمنين بحسن الكافر ، لأن التحميم إبطال الذنوب ، والمحق إهلاك السموم ، وهي مقابلة لطيفة في المعنى انتهى ، وفي ذكر ما يدخل المؤمنين عند إزالة الكفار تسعة لهم ، ويشير بهذه الفوائد الحليلة ، وأن تلك الإدالة لم تكن لموانعهم ولا تحط من أقدارهم ، بل لما ذكر تعالى ، وقد تضمنت هذه الآية فتوراً من الفصاحة والبدع والبيان ، من ذلك الاعتراض في ﴿ والله يحب المتحسين ﴾ وفي ﴿ ومن يغفر الذنوب ﴾ إلا الله ﴿ وفي ﴿ والله لا يحب الظالمين ﴾ وقسمه النبي - ﷺ - باسم سببه في ﴿ إلى مغفرة من ربكم ﴾ والنسبة في ﴿ عرضها السموات والأرض ﴾ ، وقيل : هذه استعارة وإضافة أحكم إلى الأكثر في ﴿ أخذت للمتقين ﴾ وهي معذرة لهم ولغيرهم من العصاة ، واسطابق في ﴿ السراء والضراء ﴾ ، وفي ﴿ ولا تنسوا ﴾ و ﴿ والأعداء ﴾ لأن الوهم والعلو ضدان ، وفي ﴿ آمنوا ﴾

(١) ذكره فسوطي في الدر المنثور بسوء ، وعزل لاس جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم عن طريق ابن جريج ٧٤٢٢ .

(٢) ثبت تيميد الله بن مخلوع ، في طريق الكمال ١٨٢٢٠ ، إلا للسيرة ١٧٢٢١ ، للبيهقي (١٨٢٢) .

(٣) ذكره فسوطي في الدر المنثور ، وعزل لاس جرير ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم .

فَصَلِّ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَبِالْغَيْبِ مُخْبِرٌ

كائن كلمة بكسر الجيم بمعنى كم خبرية، وصل الاسماء بها، ارتكاف تشبیه دخلت على أي، وإن معنى التشبه هذا مدح سيوفه، وأحسب، وأنوف سبق قولها خبر تنوين، وزعمه أبو الفتح أن تأنيده فعل، وهو مصدر قوي تأني إذا أصدر، واجتمع أصله أي، سهل به ما عمل في غير مصدر طوى، وهذا كله دعوى لا يصح دليل على شيء منها، والذي يظهر أنه اسم سني بسيط لا مركب فيه، بأن التذكير من كم، وفيه لغات الأولى، وهي التي قلدها، وكانت، ومن ادعى أن هذه اسم فاعل من كان فقولها بعيد، ﴿كُنْ كُنْ﴾ من ورد كمن، وكُنْ كُنْ، وتبين، ويختلف عنه، يأنون، وأكثر ما يجيء فيه هذا محمولاً، وهو اسم من عصبور في قوله، به يلزمه من، وإذا حدثت فتنسب الشمس، سوء قولها، أم لم يلزمه، معروفون الشهم :

أَصْرَدَ الْبَصَرُ بِالرَّحْمَةِ فَكَانَ لَهَا عَمَى بُسْرَةٌ سَنَدٌ عُثْرٌ^(١)

وقول دأمر

وَكُنْ لَنَا فَعْلًا عَيْتُكُمْ فَمُسْمَاً قَسِيماً وَلَا تَذَرُونَا مَرَّةً قَسِماً^(٢)

الرحمة^(٣) لغوي، زعمه فهو مرعوب، وأصله من اللل يفند، سهل راسب بدلاً الرادي، وزعم الجوهري ثلاثة، السلطان، الجنة، واليهان، ومع قيل، طوي منطاد، وقيل تنبت السطان من سليلط، وهو دافعي، من السراج من دهن المسمم، وقيل السليلط الحديد والطلاقة الحده، والطلاقة من تنبيط وهو القهر، والسلطان من ذلك ومنه رفته، وبسيلة الفتوة الصلابة، والسيط فرع من مصحح لسان، الثرى من فعل من توى توي أقام، يكون للمصدر والرحمة والكان، والثوى الإقامة بالمكان، المحس نخل المربع، يقال: حبه بحسه، قال شمر صندقم بالثيف حناً فأصعقت صميتهم فدا شيدوا ونسكوا^(٤)

وحرار محس فته اليد، ومنه حوس أنت علم كل شيء، الذروع الاختلاف، وهو من النزاع وهو الحذب، ونزع يزع حذب، وهو حذب، إلى واحد، وبارع حذب إلى اثنين، ونزاع متد إلى واحد، قال:

فَلَمَّا نَسَا نَحْنُ أَهْلَ الْبَيْتِ وَأَتَمَمْتُمْ هَمَّتْ مَهْمَّتُ الْمُتَّقِينَ فِي تَفَارِجِ شَبَرِ

﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَمَا يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمُ الظَّالِمِينَ﴾.

هذه الآية وما بعدها حث تشديد من وقت منهم اغفرت يوم أحد، واستدعهم من سبل الإنكار أن يظن أحد أن يدخل الجنة، وهو محس من فخر عليه من الجهاد والصبر عليه، والفرار يعني المغمى أثناء معركته، لأنه صفت بالثبات، كما قال تعالى ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال ٢٤] المعنى لم يكن فيهم خير، لأن ما لم يشعروا به علم الله تعالى موجود ألا يكون موجوداً أبداً، وأم هذا منقطع في قول الأكثر، تنقذ بين، والمهمرة علم ما تروى البحر، وفيه:

(١) الجاهد نخالة، البحر لأشعري ٨٨/٤، المصم ٢٤٥/٤، حمز اللونع ١١٢/١، أوضح لهالك ٢٢٨/٣.

(٢) نسبت للأعشى، الطبري ١٦٣، جمع ٢٥٥/٤، الذين ضوايح ١٦٢/١.

(٣) الترف، الترف: نزع والحرف، رضائفة زعماً وزعماً.

شعر العرب ١٦٧/٣.

(٤) نظر الطبري في تفسير لفرطاني ١٤٣/٤.

من معنى الضميمة ، وقيل : أم متصلة . قال ابن بحر : هي عذبة حمراء تنقذ من معنى ما تقدم ، وذلك أو قوله في إن
 يكسبكم خراج في ذلك الأيام تدارها في كل آخر النصبة ، فتصبي أن شئ ذلك تضمنون أن التكليف يوجب ذلك ، أم
 حسبتم أن تدعوا أمة من غير اختيار وعمل مشقة ، وأن يجاهدوا فاعلم أنه ذلك حكم واقعاً انتهى كلامه ، وتقدم لنا
 إطلاق مثل هذا القول ، وهذا لاستهتام الذي تضمنه ، معناه الإكثار ، والأصهار الذي تضمنه أيضاً ، هو ترك ما قبله
 من غير إطلاق ، وأعيد فيها بعده ، وقال أسرمصنم^(١) الأصهار . أم حسبتم غير رقع لفظ الاستهتام الذي يأتي
 للشكيت ، وتلخيصه : لا تحسبوا أن تدخلوا أمة ، بل يقع منكم الجهاد لما قال في ولا تمسوا ولا تحزوا في كان في معنى
 المتطوعين أن ذلك كما تتركون به ، أم تحسبون أن تدخلوا أمة من غير مجاهدة رصده ، وإنما استبعد هذا لأن الله تعالى أوجب
 الجهاد قبل هذه الواقعة ، وأوجب النصر على حمل مشاقها ، ومن وجوه مصالحها في الدين والدنيا ، فلما كان كذلك كان
 من اليمد أن يصل الإنسان إلى السعادة ، والجنة مع رحمة هذه القناعة انتهى كلامه ، وطاهر أن أم متصلة ، وحسبتم هنا
 معنى ظننت الترجيحية ، وسد مسد فضوليها أن وما بعدها على مذهب سيوييه ، وسد مسد معبود واحد والثاني محسوب
 على مذهب أبي الحسن ، ولا يعلم حلة حبة ، وهي نفي مؤكدة لعادته للثبت المؤكدة بقده ، فإذا قلت قد قام زيد ، فبعبه من
 الشك . والتأكيد ما ليس في قولك : قام زيد غافاً عينه قلت لما يقم زيد ، وإذا علمت قام زيد كان نفعه لم يقم زيد ، فلا
 سيوييه وغيره ، وقال الزمخشري^(٢) : ولا يعمى إلا أن فيه سرراً من التوقع ، حدث عن سمي الجهاد فيما معنى وعلى توقعه فيما
 يستعمل وتقول : وعدي أن يفعل كذا ، ولما تريد وما يفعل : وأنا أتوقع عمله انتهى كلامه ، وهذا الذي قاله إلما . إنها تدل
 على نوع العمل الذي لها بها يستعمل لا أعلم أحد من الصحابين ذكره ، بل ذكرنا أنك إذا قلت لما يخرج زيد دل ذلك على
 انتفاء ما أخرج فيما معنى متصلاً بعبه إلى وقت الإصدار ، لما إنها تدل على توقعه في المستقبل فلا ، لكنني وجدت في كلام
 الثمراء شيئاً يظلم ما قاله الزمخشري^(٣) ، قال : كما تعرض السحود بحلاف لم . وقرأ الجمهور بكسر الميم لاكتفاء
 الساكنين ، وقرأ ابن رباب والشمعي معجمها ، وأخرج على أنه اتباع لفتح اللام ، وعلى زيادة النون الخفيفة وحذفها ، كما
 قال الشاعر :

لَا تُجِيبُ أَتَعْلَمُ عَلَيْكَ أَنَّ تَرْكُكَ سُبُوحاً وَالْمُحْتَضِرُ قَدْ رَفَعَا^(٤)

وقرأ الجمهور في ويعلم في برجع الميم ، قليل : هو مجزوم ، واسع طيم كلام في الضح ، كقراءة من قرأ في ولما
 يعلم في يفتح نيم على أحد التخريجين ، وقيل : هو منصوب ، فعل مذهب البصريين يؤصلون أن يعلموا ومع ، نحو لا تأكل
 السمك ، ونشرب اللبن ، وعلى مذهب الكوفيين يؤن الصرف ، وتقرير المذهبين في علم الجن ، وقرأ الخسري وابن جهمر
 وأبو حيرة وعمر بن عبد بكر الميم ، عطفاً على في ولا يعلم في ، وقرأ عبد الواثق عن أبي عمرو في ويعلم في رفع
 الميم ، قال الزمخشري^(٥) : عن أن الواو للحال ، كأنه قيل : ولا يجاهدوا وأنهم صابرون انتهى ، ولا يصلح ما قال ، لأن
 وأو الحال لا تدخل على التصارع ، كما يجوز جاء زيد ويصحك ، وأنت تريد جاء ، زيد يتصكك ، لأن المصارف والمي موقع

(١) محمد بن بحر الأصمعي ، أبو مسلم : قال من أهل السهول معزني من كبار الكتبة ، كان عالماً بالتفسير ومعه من صوف العلم ، نزل
 سنة ٢٩٢ هـ إرشاد الأريب ٤/٢٠ ، الكلام ٢٠/٦

(٢) نظم الكتاب ٢٠/٦

(٣) نظم الكتاب ٢٦/٦

(٤) السهم من السرح ، للأصطخر فرعي ، انظر أمالي لثقافي ١٠٧/١ ، أمالي لشعري ٣٨٥/١ ، وفي السب ١٩١ ، نثرته ٤٨٨/١ ،
 للزبد البوعبي ١١١/١ ، شرح التفسير ١٣/١ المغرب ٧١/١ الصريح ٢٨/٢ الفصح ٢٤/١ شرح الاشتقاق ٢٢٧/٣

(٥) نظم الكتاب ٢٦/١

اسم الفاعل ، فكما لا يجوز جاء زيد وصاحبا ، كذلك لا يجوز جاء زيد ويصطحك ، فإن أول على أن المصدر حر ميتاً محذوف ، أمكن ذلك ، فتغير ، وهو يعلم الصابرين كما أولوا قوله :

نَجَّيْتُمْ وَأَرْزَقْتُمْ مَتَابًا^(١)

أي وأنا أرزقهم ، وخرج غير الزحرفي فرة الرفع على امتناع الإخبار ، أي وهو يعلم الصابرين ، وفي إنكار الله تعالى هل من ظن أن دخول الحقة يكون مع انتفاء الجهاد ، وتصبر عند لقاء العدو ، وتبلى على مرحلة الجهاد إذ ذلك ، ولبيان ذلك ، وقد ذكر في الحديث أن التولي عند الزحف من الخس فربما^(٢) ، ولقد كتبه تنون الموت من قبل أن للموت فقه رأينموه وأنهم يتفرون في الخطب للمؤمنين ، وظاهره العموم والمراد الخصوص ، وذلك أن حاعة من المؤمنين لم يحضروا حروبا ، إذ كان رسول الله - ﷺ - إنما يخرج مبادراً يريد غير القرش ، فلم يظفوا حروبا ، ومن أهل بدر بما دارو به من الكرامة في الدنيا والآخرة ، فصلافة العدو ، ليكون هم يوم كيوم بدر ، وهم الذين حرصوا على الخروج لأعداء ، فلما كان في يوم أحد ما كان من قبل حينه فقه بر حصة مصعب بن عمير الذي من رسول الله - ﷺ - طائفة أنه رسول الله ، وفلان قتل مبعدا ، وصرخ بذلك صاخر ، وقت ذلك في ، فأنس أنكموا فآمن ، فدعاهم الرسول - ﷺ - إلى صدق الله ، حتى استأذنت إليه طائفة ، واستندروا من أنكمواهم فآمنوا الله حرك فلك ، فرحب قنوسا ، فوليا مدبرين ، صرت هذه الآية ، فلوهم عن ما صدر منهم مع ما كانوا مردوا على أنفسهم من قبي الموت ، وعبر عن ملاقة الرسول ومجالسته بالعديد بركوت ، إذ هي حالة تضمن في الأندب الموت ، فلا يمتناعا إلا من طابت نفسه بالموت ، ومضى الخوف في الجهاد ليس شديداً فليمة الكافر المسلم ، إنما يجي ذلك في القسن ، لأنه مقصود ، إنما مقصود ببل رتبة الشهادة ، لأنها من الكرامة عند الله ، وأنشد عند الله بن ربيعة ، وقد نهى إلى موته ، وقال هم بركم الله تعالى ، فضل^(٣) .

لِكُنِّي أَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مُنْجِبًا وَصِرَّةً دَاتِ فَسْرُغٍ تَقْبِطُ السَّرْبَا
خَدْنِي أَنْ يَأْخُذُوا بِأُفْرُوغِي غَدْنِي يَا رَحْمَتُ السَّلَهِ بِنِ عَدِي وَأَنْ تَرْحَمَ

من قبل أن تلفوه ، أي من قبل أن تشدوا شدائده ومضائقه ، وضمر الله قول في تلفوه عائد على الموت ، وقيل : على العدو . وأضمر لدلالة الكلام عليه . والأول أظهر ، لأنه يعود على مذكور ، وقوله التخي والزهرى في تلفوه في مصالها ، ومعنى في تلفوه في سواء ، من حيث إن معنى لقي بعضهم أنه من الشيب ، وإن لم يكن على وزن فاعل ، وقرا مجاهد في من قبل في مصم اللام مقطوعاً عن الإضافة ، فيكون موضع في أن تلفوه في عبأ عن أنه بدل المتين من الموت ، فقد رأينموه أي عابتم أسبانه ، وهي أطرب المذمومة ، كما قال :

لَقَدْ رَأَيْتُ الْقَوْتَ قَبْلَ دُوبِ

وقال :

وَفُجِئْتُ بِرَيْحِ الْقَوْتِ مِنْ نَفَاتِهِمْ فِي مُلَابِي وَالْقَيْلِ لَمْ نَنْتَبِ

(١) شقريب من المنزوف ، فليمن عبد الله السلق ، انظر معجم اللغتين ٦٩/١ اقرب ٥٥/١ .

(٢) انظر تفسير مجاهد ١٣٧ - ١٣٨ البدر المنير ٧١/٢ - ٧٩ عن ابن عباس والمصالح ولين جريج وسلي رطبة ، وقع القدير ٣٨٨/١ وأصيب السرور للواحد ٩٩ وسوطي ٦٦ والقطري ٢٥٣/٧ وغرائب الفيضوري ٩٩/١ .

(٣) البدر في الكشف ٢٦/١ ؛ ومنها بيت والبيت لأجر هكذا .

بشيئة الله ، فأخبره عرج حمل لا يبقي لأحد أن يقدم عليه إلا أن يذن الله له فيه ، تنبأ ولأن مثلث القوت هو المثلث بذلك ، وليس له أن يقض نفساً إلا بإذن من الله ، وهو على معين أحدهما غرضهم على الشهادة ، وتشجيعهم على لقاء العدو بآلهتهم أن اخبروا لا يمنع . ولما أمدوا لا يموت قبل بلوغ أجله ، وإن خاض الشهادة ، وانضم لمعارك ، والثاني ذكر ما صنع الله تعالى برسوله عند عمة العدو ، وغناهم عنه وإسلام نومه له فبزة للمصطفى من حفظ والكلاء ، وبآخر الأهل انتهى كلام الرعشي في الآية ، وهو حسن وهو يوسط كلام غيره من المفسرين أنه لا يموت نفس إلا لأجل محتوم ، فاحسب لا يزيد في الحياة ، والتمساحة لا تنقص منها ، وفي هذه الجملة تقوية للفرس على الجهاد ، وفيها تسلية في معرفت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول العرب ما كنت لأزيد أن يفعل معناه اتقاء الفعل عن زيد ، واتساعه ، فبزة يكون الاتساع في مثل هذا التركيب لكونه ممتنعاً حقلاً كقولهم تعالى : ﴿ ما كان الله أن يتخذ من ولد ﴾ [مريم : ٣٥] وقوله ﴿ ما كان لكم أن تنبؤا تحرماً ﴾ [النمل : ٩٠] وبارة تكونه ممتنعاً عادة نحو ما كان يزيد أن يطير ، وبارة تكونه ممتنعاً شرعاً ، كقوله تعالى ﴿ وما كان لمؤمن أن يقاتل مؤمناً ﴾ [النساء : ٩٢] وبارة تكونه ممتنعاً ليداً ، كقول أبي بكر : ما كان لاس أبي فهدفة أن يصي يوت يدي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعهم هذا من سياق الكلام ، ولا تتضمن هذه الصبغة شيئاً كما يقوله بعضهم . وقوله : لنفس فرد الجسر ، لا نفس واحدة ، ومعنى إلا يذن الله أي : بسماحه وتوسيعه ذلك ، وقد تقدم شرح الإذن ، والأحسن فيه أنه تمكن من الشيء مع العلم به ، فإنه انضاف إلى ذلك خوفه من أن يكون أسراً والمعنى إلا يذن الله للملك أو كل ما يقض ، و ﴿ أن يموت ﴾ في موضع اسم كان ، ﴿ في نفس ﴾ هو في موضع خبر متعلق بمحذوف ، وجعل مصحح كان بزيادة فيكون ﴿ أن يموت ﴾ في موضع متدا ، ﴿ في نفس ﴾ في موضع خبره ، وفرد الزجاج على المعنى ، فقال : وما كانت نفس لصوت ، جعل ما كان اسماً حياً ، وما كان حياً سها ، ولا يريد بذلك الإعراب إنما فسر من جهة النص ، وقال أبو الجاء - اللام في نفس للبين متعلقة بكلمة انتهى ، وهذا لا يتم إلا أن كانت كان نامة ، وقول من فـ : هي متعلقة بمحذوف تقديره ، وهذا كان الموت لنفس ، و ﴿ أن يموت ﴾ في نيب للمحذوف مرعوب عنه ، لأن اسم كان إن كانت ناقصة أو الفاعل إن كانت تامه لا يجوز حذفه ، ولما في حده أن لو جاز من حذف الضمير ، وبقي مفعوله ، وهو لا يجوز على حذف الضمير ، ﴿ كتاباً مؤجلاً ﴾ أي : له أجل لا يتقدم ولا يتأخر ، وفي هذا رد عن المعذرة في فوضهم بالأجن ، والكتابة هنا عبارة عن الغشاء ، وقيل : مكتوباً في اللوح المحفوظ ، مبنياً فيه ويشتد هذا الكلام أن يكون حراً في فوضهم ﴿ لم كانوا عباداً ما عانوا وما عادوا ﴾ [آل عمران : ١٦٩] واتصل كتاباً على أنه مصدر مؤنث لضمي في الجملة السابقة ، والمقتضى . كتب الله كتاباً مؤجلاً ، ونصير لكتاب الله عليكم ﴿ النساء : ٢٤] ﴿ صنع الله ﴾ [النمل : ٨٨] و ﴿ وعد الله ﴾ [الروم : ٦] ، وقيل : هو منصوب على الإعراف ، أي الزموا ، وأتموا بالقدرة وهذا بعيد ، وقال ابن عطية كتاباً نصب على التمييز ، وهذا لا يظهر فإن السمع كما قسمه النحاة ينقسم إلى مقبول ، وغير مقبول ، وأقسامه في التوسيع معصورة ، وكس هذا واحداً منها ﴿ ومن برز ثواب الدنيا ثوبته منها ومن برز ثواب الآخرة ثوبته منها ﴾ هذا لم يصب تأنيب رغوا في الصائم يوم أحد ، وشتغلوا بها ، والذين شجوا عن القتال فيه ، ولم يشغلهم شيء ، عن بصرة البربر ، وهذا الجزء من إيتاء الله من راد ثواب الدنيا مشروط بجهنمة الله تعالى ، كما جاء في الآية الأخرى ﴿ جعلنا له بها ما يشاء لمن يزيد في الإسماء ﴾ [١٨] وقوله ﴿ ثوبته ﴾ ما لفرز فيها وفي سيجزي هراء الجمهور ، وهو التفات إلى خروج من غيبة إلى تكلم بنون العطف ، وقرأ الأعمش : ﴿ بؤته ﴾ بالياء فيها ، وفي ﴿ ميجزي ﴾ وهو جار على ما سبق من الغيبة ، قال ابن عطية : ذلك على حذف الفاعل بدلالة الكلام عنه انتهى ، وهو وهم وصوابه على إضمار الفاعل ، والصغير عائد على الله ، وضاعف لضمي يقتضي اختصاصاً من واحد لا أراد ، لأن من كانت به معصورة على طلب دنياه لا تعذب له في

الأخرة لكن من كانت نيته مقصورة على طلب الأخرة ، فديون نفسيها من الدنيا ، ولم يفسر من جهة أقوال مؤنه نصيباً من المغنية لهذه الكفار ، أو أنه نعيمه ما قصده له ، ومن طلب الدنيا بعمل الأخرة مؤنه سبها في الآية من جهة في أو هي خاصة في أصحاح أحد ، أو من أراد ثواب الدنيا بالترغيب في بعض الأحوال مع موازنة الكفار حوري عنيها في الدنيا والأخرة ، في وسجزي الشاكرين في وعد من شكر نعم الله ، فقصصهم به على طلب ثواب الأخرة ، فله ابن نورك ، وفيه إشارة إلى أنهم يتعمقهم الله بنعم الدنيا ، ولا يفسرهم على نعيم الأخرة ، وأظهر الخرجان وعاصمه وابن عامر في بعض طرق من روية هشام ، رأس دقوار ، قال برد عند توب ، وكفرهم في الرجل ، وفرأ غالود والمخلواني عن هشام من طريقين يختلفان الحركة ، وفرأ الباقر مالا يشيع ، وأما في الوقت فمستكون للجميع ، ووجه الإسكان أن الهاء لا وقعت موقع المحذوف الذي كان قبله لو لم يكن حرف سلة بل يمكن ، فاعطيت الهاء استحقاق من استكون ، ووجه الاحتباس بأنه استصحب ما كان فيه ، قبل أن ينفذ الياء ، لأنه قبل الحذف ، كان أصله بزيته والحذف عارض فلا يعتد به ، ووجه الإتيان بأنه جز ، نظراً إلى اللفظ وإن كانت هذه متصلة بحركة ، والأولى ترك هذه التوجيهات ، فإن احتباس الصفة والكسرة بعد متحرك فحة حكاهما تكتسي عن بني غنبل وبني كلاب ، قال الكسائي : سمعت أعراب كلاب وغنبل يقولون : إن الإسلام برب لكونه في تعديلات : آية : ٦ باربه لكونه بغير تمام وله مثله ، وله عن ، وغير بني كلاب ، وهي غنبل لا يوجد في كلامهم احتباس ، ولا استكون في له وشبهه إلا في ضرورة نحو قول الشاعر :

لـه رجلٌ فـكـتـه ضـيـتُ حـبـي إذا ظـلـت الـوسـفـة أو زيمـا^(١)

وقول الآخر :

وأفسـرت أنـاء فـأبـه نـحـوة عـظـم الأ لأن فـأبـونـة سـبـل زويـا

في وكائن من بني قاتل معه ويون كثير فها وهو كما أحابهم في سبل الله وما صنعوا وما استكلوا في ما كان من المؤمنين ما كان يوم أحد ، وعنه عليهم الله ما حذر منهم في الأمان التي تقدمت ، أخبرهم بأن الأمم السالفة قتلت أنبياء لهم كثيرين ، أو قتل ربون كثير معهم ، ولم يلحقهم ما لحقكم من الوهي والضعف ، ولا تناعم عن القتال ، جميعهم بفعل نبياتهم ، أو قتل رببهم ، بل دعوا قديماً في عصية دهم ، حاربين على ما حل بهم ، وقتلوا بني أو أجمعه من أعظم الحساب ، وكذلك كان يعني نكح التامني من معنى من حلفي الأمم السابقة ، هد وأنتم خير الأمم ، وببكم خير الأنبياء ، وفي هذه المدة من العت لمن قرع النبي - ﷺ - ما لا ينفي ، وقرة الجمهور في وكائن في قالوا : وهي أصل الكلمة ، إذ هي ، أي : دخل عليها كانت التشبيه ، وكنت رسول في المصنف ، ووقف عليها أبو عمرو ، وسورة من جبارك عن التكتسي بينه دون يون ، ووقف الجمهور على النون اتعاضاً للرسم ، واعتل ذلك أبو علي القمزي بما يوقف عليه في كلامه ، وقاله على عدة المتداولين ، وما جاء حل عنه شعة قول الشاعر

ركـبـتـن في السـمـسـر من أنـاس أخـوهم فـسـفـت وقـم كـرام^(٢)

وقرأ ابن كثير في وكائن في وهي أكثر استعمالاً في لغة العرب وأشهرها ، قال :

وكـنـتـن رذـلـا عـلـكـم من فـذخـر^(٣)

(١) البيت الشجاع ، طر بيوته ٤٩ ، الحاشية ١٢٧/١ ، الخزانة ٢٨٨/٢ ، وصف لبني ١٦ ، الإحاطة ١٦٦ (٢)

(٢) ثم نبت لفظه ، وكذا التسمي في الفم الصدود ، وعبرطي ١٤٧/٢

(٣) هذا صمد ، من العصور من شمس ، وعصره ، أي : تمام المركب بردي مصدع الطر البرطي ١٤٧/٢ والكاتب ٢٨٧/١ ضبح ٢٥٦/٢

الدرر ١١٣/١ تلخيص : لأعرص السلام

وقرأ ابن محيصين والانهب: المفعلي في ركائب في حل مثال كعين ، وفرا مصر: انفراد من الشواذ في كشي في وهو مقولوب قراءة ابن محيصين ، وقرأ ابن محيصين أيضاً فيها حكاية الداني ، كان على مثال كع وقال الشاعر :

كسأب صمدب حنسة صادف الإخاء أبان أحسنوي أنه في عدايهم^(١)

وقرأ الحسن في كشي في بكاف بعدما جاء مكسورة مبدية ، وقد طول القسرون ابن عطية ، وغيره بتعليل هذه الانصراف في في كآين في ربما حصل في كآين في فذلك أنصرفنا عن ذكره صغراً ، وقرأ العرباء وأبو عمرو في قتل في مبيأ المعمول ، وقناة كذلك إلا أنه شبه الله ، وبقي التسعة قاتل ثالث صلاً صاعياً ، وعلى كل من هذه الفراءات يصلح أن يسد الفعل إلى الصبر ، فيكون صاحب التصدير هو الذي قتل ، أو نزل على معنى التكتير بالنسبة الكثيرة للأشخاص ، لا بالنسبة لعدد مرد ، إذ الفعل لا يكثر في كل فرد فرد أو هو قاتل ، ويكون قوله في معه ربيون في محتملاً أن تكون حنة في موضع الحال ، فيرتفع ربيون بالابتداء ، والظرف قبله حرة ، ولا يتجوز إلى الواو لأجل التصغير في مع في العائد على ذي الحال ، بهتملاً لأن يرتفع ربيون على التفاعلية بالظرف ، ويكون الظرف هو الواو حالاً ، والتقدير كأنما معه ربيون وهذا هو الأحسن لأن وقوع الحال بعداً أحسن من وقوعه جرة ، وقد اعتضد الظرف لتكون رفع حلاً لا يعمل ، وهي حال محكية ، فلذلك ارتفع ربيون بالظرف ، وإلا كان العلاء مانعاً ، لأنه حكى الحال فتولاه نعل في وكلمته بأسط درابعه في انكففت [١٨] وذلك على مذهب الصريين ، وأما الكسائي وهشام ، فإنه يجوز عندهما إعراف اسم الماعل الماضي عبر العرب بالانف واللام من غير تأويل يكون حكاية حال ، ويصلح أن يسد الفعل إلى في ربيون في فلا يكون فيه صبر ، ويكون الربيون هم الذين قتلوا أو قتلوا ، أو قاتلوا وموضع في كآين في رفع على الابتداء ، والظاهر أن غيره الجملة من قوله في قتل في أو في قتل في أو في قتل في سواء أريد للفعل الضمير ، أم الربيون ، وجوزوا أن يكون فعل إذا رفع الضمير في موضع الضمعة ومعه ربيون في موضع آخر ، كما تقول : كم من رجل صالح معه مال ، أو في موضع الضمعة ، فيكون قد وصفت بكونه مفتولاً ، أو مفتلاً ، أو مفتلاً ، ويكون معه ربيون كثير ، ويكون خبر كآين قد حذف تقديره في ادب ، أو محي وهذا ضعيف ، لأن الكلام مستقل بنفسه لا يحتاج إلى تكلف إصهار ، وأما إذا رفع الظاهر فعوزوا أن تكون الجملة الفعلية من نزل ومنعلقاتها في موضع الضمعة لشي ، وأغير عذوب ، وهذا كما قلنا ضعيف ، وقد ذكرنا أن أصل كآين هو أي دخلت عليها كاف التشبيه ، فحرفها فهي عاملة فيها ، كما دخلت على داني فوجب له عندي كذا ، وكما دخلت على أن في قولهم : قال دعي أكثرهم أن كان بقيت فيها الكاف على معنى التشبيه ، وأن كذا وكذا وإن عنها معنى التشبيه ، فعل هذا لا تعمق الكاف بشيء ، وصار معنى كآين معنى كم ، فلا تدل على التشبيه البه ، قال الجوهري : أما العادل في الكاف ، فإن حملها على حكم الأصل معقول من المعنى ، واتفق بإسنادكم لإصابتكم من تقدم من الالتباس وأصابعهم ، وإن حملنا الحكم على الاعتكاف إلى معنى كم ، كان تعامل بتقدير الانتداء ، وكانت في موضع رفع ، وقيل الخبر ومن متعلقة بمعنى الاستعزاز ، والتقدير الأول أوضح ، لحمل الكلام على اللفظ ، دون المعنى لما يجب من الحذف في أي - وإذا كانت أي على بابها من معاملة اللفظ ، فمن متعلقة بما سمعت به الكاف ، من المعنى للدلول عليه انتهى كلامه ، وهو كلام فيه غربة ، وجزم إلى الضميمة في هذه الكلمة ادعاؤهم بأما مركبة من كاف التشبيه وأن أصلها أي ، مجرت بكاف النفسية ، وهي دعوى لا يقوم على صحتها دليل ، وقد ذكرنا رأينا بها أنها بسيطة مبنية على السكون ، والوزن من أصل الكلمة ، وليس تنوين ، وحملت في البيت على نظيرتها كم - وإلى أن الفعل مستند إلى الضمير ذهب الطبري رحمه الله ، روجع ذلك بأن الضمعة هي بسبب غزوه أسد ، وتحلل المؤمدين حين نزل محمد - يظن - فحضر المثل بلقي قتر ، ويزيد هذا

(١) لم يرد لفظه ، وذكره السمين في بحر القنون

الترجيح قوله في إلهان مات أو قتل في آل عمران [١٤٤] ، وقد قال « ابن عباس » : في قوله في وما كان لني أن يبل في النبي بغل فكيف لا يمان ؟ وإذا أسد فغير الذي كان المعنى تثبيت المؤمنين لعقد من فسد منهم فقط وإلى أن الفعل مسند إلى الربيعين^(١) ذهب الحسن وحامدة ، قال : وهو « ابن حبر » : لم يضل فيه في حروب خط^(٢) ، وقال ابن عطية : قراءة من قرأ في فائل في اسم في المذبح ، لأنه يدنس فيها من قتل ومن بقي ، ويحسم محمدي على هذه القراءة إسناد الفعل إلى الربيعين ، رعل قراءة في قتل في إسمائه إلى نبي المنهين كلامه ، ويفرل . قتل بظهر أي مذبح ، وهي أبلغ في مقصود الخطاب ، لأنها نص في وقوع القتل ، ويسلرم الخاتمة ، وقاتل لا تذل على الغفل ، إذ لا يلزم من المقتلة وجود القتل ، قد تكون مقاتلة ، ولا يقع قتل وما ذكر من أنه يحسم عدة ما ذكر لا بظهر حسمه ، بل القراءتان تحتلان الوجهين ، وقال أبو لعنح بن جني في قراءة قتلة : لا يحسن أن يستند الفعل إلى الربيعين ، لما فيه من معنى التذكير الذي لا يجوز أن يستعمل في قتل شخص واحد ، فإن قيل : يستند إلى نبي مراعاة لمعنى في كآين في ما يجوز أن اللفظ قد سمي على جهة الإفراد في قوله في من نبي في ودل الضمير انفراد في معه على أن المراد إنما هو التمثيل بواحد واحد فخرج الكلام عن معنى في كآين في ، قال « أبو الفتح » : وهذه لقراءة تقوي قول من قال لم قتل . وقال في إنما يستند إلى الربيعين انتهى كلامه ، وليس بظاهر ، لأن في كآين في مثل كم ، وأنت غير إنما قنت كم من عدان فكنته ، فأفردت راعيت لفظ كم ، ومعاهدة الجمع ، وإذا قلت : كم من عدان فكنتهم راعيت معنى كم ، لا تعلقها ، وليس معنى مراعاة اللفظ إلا أنك أفردت الضمير ، وإذ إنه الجمع ، فلا فرق من حيث المعنى بين فكنته وفكنتهم ، كذلك لا فرق بين قتلوا معهم ربيعون وقتل معه ربيعون ، وإلغا جاز مراعاة اللفظ نادرة ومراعاة المعنى نادرة ، لأن مدلول كم وكآين كثير ، وانضى جمع كثير ، وإذا احبرت عن جمع كتب فتارة تعدد مراعاة اللفظ ، ونارة تجمع مراعاة للمعنى ، كما قال تعالى في أم يافوون نحن جميع منتصر سيهم الجمع ويؤنول الدبر في النصر : آسان ٤٤ ، ٤٥ فقال منتصر : وقال في ويؤنول في فأفرد منتصر ، وجمع في يؤنول وقول أن الفتح في جواب السؤال الذي مرهه أن اللفظ قد جرى على جهة الإفراد في قوله في من سي في أي : روعي لفظ في كآين في لتكون تميزها جاء معرأ ، مناسب لما ميزت معرأ أن يرمنى لفظها ، والمعنى على الجمع ، وقوله ودل الضمير الفرد في معه على أن المراد إنما هو التمثيل بواحد واحد هذه الروايات مشتركة بين أن يفرد الضمير ، لو يجمع ، لأن الضمير المفرد ليس معناه هنا أفراد مدلوله ، بل لا فرق بين معرأ وبمعرأ من حيث المعنى وإلا لا فرق فدلالة عليه وهي دلالة على كل فرد فرد وقوله مخرج الكلام عن معنى كآين في يفرج الكلام عن معنى كآين إنما مخرج عن جمع انتصر على معنى كآين دون لفظها لأنه إذا أفرد لفظاً لم يكن مدلوله مفرداً إنما يكون جمعاً كما حالاً هو أحسن العيان وأجبه معناه وأجبههم ، ومن كسد قتل أو قتل إلى ربيعون ، فالقنى بعده قتل بعضهم ، كما تقول : قتل بنو فلان في وقعة كذا ، أي : جماعة منهم ، والربيع عابد الرب ، وكسر الراء من تعبير التمسب . كما قالوا أسمي في السب إلى أسس قاله الأصمشت ، أو الجباة قاله أبو حنيفة ، أو منسوب إلى الرتبة ، وهي الجباة : ثم جمع ما نواو واليون ، جاله الرجاء ، أو الجباة الكثيرة حاله يونس بن حبيب ، وربيون منسوب إليها ، قال قطرب : جماعة العلماء عن قول يونس ، ولما القسرون قال ابن مسعود وابن عباس . هم الألف^(٣) ، واحتلوه الفراء ، وغيره عدد ذلك بعض المفسرين . فقال : هم عشرة آلاف ، وقال ابن عباس في رواية ، وبجاءه وعكرمة والفسحاك وفندة

(١) ذكره القرطبي في تفسيره ١٢٧/٤

(٢) ذكره السوطي في الدر المنثور ، وعزه كسب بن مسعود ، وصدر حيد ، وور للندر عن محمد بن جيم ٨٢/٢ - وكذلك ذكره القرطبي في تفسيره ١٢٧/٤

(٣) ذكره السوطي في الدر المنثور ، وعزه للقرطبي ، وعده بن حيد ، وابن جرير ، وابن الفراء ، وليس أي حنن ، والقرطبي عن ابن مسعود ٨٢/٢ .

والصدي والربع : هم الجماعات الكثيرة^(١) ، واختاره ابن قتيبة ، وقال ابن جرير في رواية الحسن : هم الغنم ، لأنهم الصبر على ما بهيئهم^(٢) ، واختاره النعماني والزهري ، وقال ابن زيد : الأسخ ، والبراسيون السولا^(٣) ، وقال ابن فارس : الصالحون المديون منه ، وقال ابن قتيبة ، وقال الصالح : الرية الواحدة ألف ، والريون جمعها^(٤) ، وقال النكلم : الرية الواحدة عشرة آلاف^(٥) ، وقال النكلم : هم النكرون الغنم ، من نكروهم وما أشبه يرواوا كثير ، وهذا لا يصح لاختلاف المادتين ، لأن رية أصوله راء وياء وواو ، وأصول هذا راء وياء وياء ، وقرأ الجمهور بـ كسر الراء ، وقرأ علي وابن مسعود وابن عباس وعكرمة والحسن وأبو رجاء وعمر بن عبد الوهيد عن السائب بن عبد الوهيد : وهو من تغيير اللب ، كما قالوا : فحري بضم اللام ، وهو مسوب إلى الدهر التقويل ، وقرأ ابن عباس فيما يروى فناداه عنه فتح الرء ، قال ابن عباس : هي لغة قيس ، وكلها نعت والضمير في ﴿ وهو ﴾ عائد على الرية ، إنه كان الصبر في قتل عائداً على شيء ، وإن كان يريون مناداً إليه الغنم ميباً للقاء ، فكذلك أو لتسعمل ، فصبر بعد كل من شيء منهم ، إذ المعنى يدل عليه ، إذ لا يصح عود على رية ، لأن المعطف بالفاء ، لما أصابهم في سبيل الله فقتل أنبيائهم أو ريسهم ، وقرأ الجمهور ﴿ وهو ﴾ بفتح الفاء ، وقرأ الأصمعي والحسن وأبو السكت بكسرها ، وهما لغتان ، وهو يبر ، كونه بعد ، وهو يبره ، كرجل يرحل ، وقرأ عكرمة وأبو السكت أيضاً ، وهو يبره ، كما قالوا مع في مع ، وشهد في شهد ، ونجس تكسر حين فعل ، ﴿ وما جمعوا ﴾ من أخوتهم بعدما أصابهم ، وقيل : ما جمعوا بقيتهم ولا أحببت عورتهم ، وأصل النسخة بعضان القوة ، ثم بسمل في الرمي والعقل ، وقرئوا جمعوا فتح المعين ، وسكانها الكسائي لغة في ما استكانوا في قاله ابن إسحاق ، ما جمعوا عن الجهاد في دينهم ، وقال السدي : ما دلوا^(٦) ، وقال عطية : ما نصرعوا ، وقاله مقاتل : ما استسلموا ، وقال أبو العالبيه : ما حبسوا ، وقال المصنف : ما جمعوا ، وقال حمزة والربيع : ما ارتدوا عن نصرتهم دينهم ، ولكنهم دلو على ما قاتل عليه سيهم حتى خلفوا ربهم^(٧) ، وكل هذه أحوال متعارفة ، وهذا شريخ فـ أصابهم يوم أحد من المؤمنين والانتصار عند الإرجاف بفيل رسول الله - ﷺ - وبصحبهم عند ذلك عن محادثة المشركين ، واستكانتهم فم حيز ثوبه حصصهم أن يعضدوا بأساقف عبد الله بن أبي ، في طلب الأمان من أبي سفيان^(٨) ، واستكان ظاهره أنه استعمل من الكون ، فكان أصل الله ولوا ، أو من قول العرب مات فلان بكفة موه ، أي : بحدته موه ، وكده يكبه إذا حصصه ، قال هذا الأزهري وأبو علي ، فعل قومه أصل الألف بانه ، وقال النعماني وطائفة من النحاة : إنه اختل من الشكون ، والسمت لنفسه ، فلو لم يبق ألف كما قاله أحمد بن حنبل عن أنس بن مالك : يريد : من العقر ، وهذا الإشاع لا يكون إلا في الشعر ، وهذه الكلمة في جميع تصانيفها سبقت على هذه الحرف ، فنقول : استكان يستك ، فهو مستكن ، واستكان له ، والإشاع لا يكون على هذا الحد ، في والله يجب التصديق في أي : على فأن

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ٨١/١ .

(٢) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ، وابن أبي حاتم ، عن الحسن بن عطية ، كثير ٨٢/١ .

وذكره القزويني في تحفة المصنف ، ثم لا ، فـ ١١٨/٤ .

(٣) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ٨٢/١ .

(٤) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ٨٢/٢ .

(٥) انظر تكملة القزويني ١٤٨/٨ .

(٦) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ٨٢/١ .

(٧) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأن حرر من طريق النعماني ، وابن أبي حاتم ، عن الحسن بن عطية ، كثير ٨٢/١ .

(٨) يقال : استكان الرجل : خضع ودل ، وهو ما فعل من استكان ، أشتت حوافه حبه عندنا ، للآ ...

استكان جمع ٢٠٤/٢ .

عدوهم ، فإنه المجهور ، أو على دهم ، وفنالك الكسر ، والظاهر الميم لكل صائر عن ما أصار من فعل في سبيل الله ، أو صرح ، أو دلا ، أو كثر مثله بفعل أو فعل ، أو مصيبة في نفسه ، أو فعله أو ماله أو ما لم يجرى مجرى ذلك ، وكثيراً ما نجاحت العرب بالصر ، وجرعت عليه ، كما قال طرفة بن العبد :

وَتَشْكِي الْفَرْ مَا صَارَ لَهَا فَاصْبِرِي إِنَّكَ مِنْ فَرْجِ حُجْرٍ
إِنْ لَمْ يَلَمْحِي فُتْبَاناً لَا تَلْمِصَا فَرْجَ حَيْرٍ وَلَا تَكْسِرِي لَحْراً^(١)

﴿ وما كان قومهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا وإسرافنا في أمرنا ، وثبت أقدارنا وانصرنا على القوم الكافرين ﴾^(٢) لما ذكر ما كان عليه من اعتدائه ونصره وعدم توبته ، والاستكباب لمعدوه ، وذلك كله من الأعمال البغائية التي يظهر أثرها على الخوارج ، ذكر ما كانوا عليه من الإباء والاستعفار والانتصار إلى الله تعالى بالنصرة ، وحصر قولهم في ذلك القول فلم يذكرهم ملحقاً ولا منفرداً إلا في غفلة ، ولا قبل إلا هذا القول لا ما كنتم عليه يوم أحد من الاضطرابات والحروب الأثيرة ، فمن قال : ياخذ أهلنا من أي صياله ، ومن قاتل : يرجع إلى ديننا ، ومن قاتل : من قال حين قرأ : هؤلاء يدعوننا نورت بينهم ، أو بينهم ، لم يبرأ ، بل صبروا ، وقالوا : هذا القول ، وهم ربيوب أحبار حصياً لأهليهم ، ويشعرون أن ما رزق من ملأ الدنيا إيمانهم بدروب من الشر ، كما كان في قصة أحد بعض بني عيسى ، وفراهم رزقهم بالنصب على أنه حبر كان ، وإن لم يزل موضع الاسم جعلوا كما اعترف الاسم ، لأن ابن وصلها لم يزل منزلة الصبر ، وقبيل مصاب لخصمهم بمنزلة منزلة العلم ، وقرب طائفة منهم حماد بن سلمة عن ابن كثير : لم يذكر عن صاحب فيه ذكره النهدي ، ورفع قولهم ، حمنوا اسم كان ، وأخبر أن قالوا : وأمر جهات فصيحان ، وبين كان : أكثر ، وقد حرق ، ثم لم يذكر منهم ﴿ بالوجهين في السبعة ، وقدم طلب الاستعفار على طلب تبيين الأقدام والنصرة ، ليكون طلبهم ذلك إلى الله عن ركا وطهارة ، ويكون طلبهم التثبت بصدق الاستعفار عربياً بالإباء ، وذوثة وإسرافاً منذرهم من حيث المنى ، فعاد ذلك على سبيل التثنية ، وفيه : الذنوب ما دون الكثرة ، والإسراف الكثرة ، وهذا هو عبدة : الذنوب هي الخطيئة : وإسرافاً : أي : تعريضاً ، وفعل الضحك : الذنوب عام ، والإسراف في الأمر الكثرة جامعة^(٣) ، والإقدام هذا فعل حليقة دعوا شئت الإقدام في مرادهم : الحرب ، ولذا : العدو كي لا تزل ، وقيل : انسى شجع فلربما على لقله العدو ، وقيل : ثبت قلبه عن ذلك ، والأحسن منه على الحليقة ، لأنه من عطائه ، وثبتت نفذه في الحرب لا يكون إلا من ثبوت صاحبه في الدين ، وكثيراً ما جاءت هذه اللفظة دائمة في الحرب ومع البصرة ، كقوله ﴿ أفرأيت علماً صبراً وثبتاً أنه ما واصل ﴾ ابتقرة [٢٥٠] ﴿ إن نصرنا الله ونصر قومه أثبت أقداركم ﴾ محمد [٧] وقيل : اعرف الله يومنا في المخالفة ، وإسرافنا في الغيبة ، وثبت أقدارنا بالمصاهرة ، وانصرنا على لغوم الكافرين بالمخالفة ، قال ابن فورك : وهذا الدعاء رد على الفسفرة ، لغومهم إلى الله لا يثبت أعمالهم ، بل كان ذلك لم يسع أن يدعي فيما لم يفعل ، وفي هذا دليل على مشروعية الدعاء عند لغة العدو ، لأن يدعوا بهذا الدعاء ، وقد جاء في القرآن أدعية أعف الله الإحسان فيها ﴿ فأتاكم الله ثواب الدنيا وحسن ثواب الآخرة ﴾ نرا خديري ﴿ ما دهم ﴾ من الإثابة ، ولما تنافى في دعائهم ما يتصنع الإجابة هذه الثواب ، وهو قومه ، اعترفنا بديننا وإسرافنا ، فهذا يتصنع ثواب الآخرة ﴿ إن أمت أعداء وانصرنا ﴾ شغبين ثواب الدنيا ، أحسن تعالى أن منحهم الثواب ، وذاك بدو في الطلب لأهمل عدهم ، وهو ما نشأ عنه ثواب الآخرة ، وهذا أمر شاعراً منهم مقدم ذكر ثواب الدنيا ، ليكون ذلك شعاراً لهم بفعل دلائلهم ، وإحسانهم إلى طلبهم ،

(١) : أجدد من الولد ، الله سبحانه ، ٢٥٤ وصدر ليل في روت في الدين هكذا : إلى مصاب مصعباً لا تعان

(٢) : ذكره السجسي في : دار الزور : ص ١٠٠ ، وذكره ابن جرير ، وابن أبي حنيفة ٨٣/٩

ولأن ذلك في الرمان مقدم على ثواب الآخرة . قال غنطه وابن إسحاق وغيرهما ثوب الدنيا هو الطهور على عبدهم^(١) ، وقال ابن جرير : هو الطهر والعبادة^(٢) ، وقال الرغشري^(٣) : ثواب الدنيا من البصرة ، والتمينة والعروط وطيب الذكر ، وقال المغائر : ليس إلا الظهور والعبادة ، لأن الفضة لم تحل إلا خضه الأمانة . وهذا صحيح نست في الحديث الصحيح « وأحلت في العتامة ، ولم تحل لأحد فلي » ، وهي إحدى الخمس الذي أوتيتها رسول الله - ﷺ - ولم يؤتيا أحد قبله . وحسن ثواب الآخرة الحجة بخلاف فاه ابن عصبه . وقيل - الأجر والمغفرة ونحو ثواب الآخرة ما حسن . دلالة على حصوله ونفذه . وأما هو المختار عنه^(٤) في تزيين عرش الدنيا والله يريد الآخرة في توغبه في طلب ما يحصله من العمل الصالح ، ومناسبة لأخر الآية - قل هي : من عمل لدنيته أخره . ومن عمل لآخرة أخره بدياه ، وقد يجمعها الله تعالى لأقوام في والله يحب المحسنين . فقد فسر رسول الله - ﷺ - الإحسان حين سئل عن حديثه في حديث سؤال جبريل أن تعبد الله كأنك تراه ، وفسره المفسرون هنا بأحد قولين ، وهو من أحسن ما بينه وبين ربه في لزوم طاعته ، أو من ثبت في القتال مع نبيه حتى يقتل أو يغيب . في يأيتها الذين آمنوا إن تطيعوا الذين كفروا يردكم على أعقابكم فننقلوهم عاصرهم في الخطاب علم يتناول أهل أحد . وغيرهم ، وما زال الكفار شافرين على رجع المؤمنين عن دينهم في ودوا لو تكفروا كما كفروا فتكونون سواء في التمسك [٨٩] وودوا لو تكفروا ثم نعمكم في المنحة [٩٠ ، ٩١] وقد كثير من أهل الكتاب لو يردتكم من بعد إيمانكم كفاراً في القرية [١٠٩] في وقت طائفة من أهل الكتاب لو يضلومكم في آل عمران [٦٩] . وقيل : الخطاب خاص بمن كان مع رسول الله - ﷺ - من المؤمنين يوم أحد ، فصل الأول علق على حفظ طاعتهم التره على العتب والانقلاب بالخسران ، وهذا غاية في التحذير منهم والاحتياطة لهم ، فلا يطاعون في شيء . ولا يشاورون ، لأن ذلك يشجر إلى موافقتهم . ويكون في الذين كفروا في عماء ، وعلى القول الثاني يكون في الذين كفروا في خاصاً ، فقال علي وابن عباس : هم المنافقون قالوا للمؤمنين لا رجوا من أحد . لو كان نبياً ما أصابه الذي أصابه ، فادعوا إلى إخوانكم^(٥) ، وقال ابن جرير . هم اليهود والصالحين^(٦) . وقال الحسن وعنه : إن يستنصحو اليهود والنصارى ، وتقبلوا منهم لأنهم كانوا يستنصوهم . ويقعون لهم الشبه . ويقولون : لو كان لكم بأساً لا غلب ، ولا نصيب وأصحابه ما أصابهم ، وإنما هو رجل حاله كحال غيره من الناس ، يومئذ وبوأ عليه . وقال السدي : هم أبو سفيان وأصحابه من عند الأولين^(٧) ، وقال الحسن أيضاً . هو كعب وأصحابه ، وقال أبو بكر الرأزي : فيها دلالة على النهي عن طاعة الكفار مطلقاً . لكن أجمع المسلمون على أنه لا يدرج تحت من وثقا بنصحه منهم . كالحناوس والطرب الذي يهدي إلى الطريق . وحاصل الرأي ذي الصلحة الظاهرة ، والزوجة تشر مصوات ، والردة هنا هل العقب ، كناية عن الرجوع إلى الكفر وفي حاسرين في أي معبودين يبيعكم الآخرة ، في بل الله مولاكم في بل لربك الكلام لأول من غير إبطان وأخذ في كلام غيره ، والمعنى ليس الكفار أولئك يطاعوا في شيء ، بل الله مولاكم ، وفرأ تحسن تعب الجلال على معي ما أطيعوا الله ، لأن الشرط السابق يتضمن معنى المعنى ، أي . لا تطيعوا الكفار فكفروا ، بل أطيعوا الله مولاكم في وهو خير الناس من في لما ذكر أنه مولاكم ، أي . ناصرهم ذكر أنه خير ناصر لا يتنازع معه إلى نصرته أحد ولا ولايته ، وفي هذا

(١) فخر المبرقي في الفهرست : وعنه لعبد بن حميد ، وابن الطبر ، وابن أبي حاتم ٨٣/٩

(٢) ذكره السجستاني في فهرستين ، وعنه لاسن جرير ، وابن الحارث ٨٣/٩

(٣) انظر الكتاب ٤٩٤/١

(٤) ذكره الترمذي في تصحيحه ١٢٩/٤

(٥) ذكره المبرقي في الفهرست ، وعنه لاسن جرير ، وابن اسنن ، وابن أبي حاتم ٨٢/٢

(٦) فخر السجستاني في الفهرست ، وعنه لاسن جرير ، وابن أبي حاتم ٨٣/٩

أي : لا تاتر له ، فيهتلى به ، وقوله :

جَلَا شَرَى الْغَيْبِ بِهَا نَسِيرًا

أي : لا يتجسس الغيب ، فيرى بها ، والمراد بغي السلطان والشروع معاً ، وكان الإشراف باقياً سبباً لإيذاء الرعب ، لأنهم يكرهون الموت ، ويهتزون الخيلة . إذ لم تتعلم أمانهم بالأجرة ، ولا ثواب يوم ولا عقاب . فصار اعتقادهم ذلك مؤثراً في الرغبة في الحياة الدنيا ، كما قالوا في وإن هي إلا حياتنا الدنيا نوت ونبيع ما نحتسب بعورين في المؤمن (٣٧) وفي قوله في ما لم ينزل به سلطاناً دليل على إيصال التنفيذ ، إذ لا يرهان مع المفلد ، وما وراهم لار في أخير تعالى بأن مصيرهم ومرجعهم إلى النار ، هم في الدنيا مرغوبون ، وفي الآخرة معذبون بسبب إشرافهم ، فهو جالب لهم شر في الدنيا والآخرة ، في وبس مؤتى الظالمين في بالغ في ذم مزايعهم ، وبأنه خصوصي بالندم محذوف . أي : وبس مؤتى الظالمين النار ، وجعل النار مأزاعهم ، وسواهم ، وبدأ بالملوك ، وهو المكان الذي يلوي إليه الإنسان ، ولا يلزم منه التواء ، لأن التواء دال على الإقامة ، فعملها ملوكي ومثري ، كما قال تعالى في وأشار مؤتى لهم في محمد (١٦) وبس من الوصف الذي استحقوا به النار ، وهو العلم وماوراء الحد ، إذ أشر كواشفه غيره ، كما قال في إلى الشرك لظلم عظيم في لسان (١٣) في ولقد صدقكم الله وعدة إذ تحسبهم بإيمانه حتى إذا قتلتم وتنزعتم في الأمر وعصيتهم من بعد ما أراكم ما يحبون في هذا جواب لما رجع إلى الغيب من المؤمنين ، قالوا . وعدنا الله ونصير . والإملاء بالفتحة ، فمن أي وجه أبا تنزلت إعلالاً أنه تعدى صدقهم الوعد ، ونصيرهم على إيمانهم أولاً ، وكان الإمداد مشروطاً بالنصير والنفوى ، وأنس من مصعبهم من المخالفة ما نص الله في كتابه ، وجاءت المخالفة بجميع خصير المؤمنين في هذه الآيات ، وإن كان لم يصدر ما يمانت عنه من جميعهم ، وذلك على طريقة الحرب في نسبة ما يقع من مصعبهم للجميع ، على سبيل التحور ، وفي ذلك إيحاء على من فعل وسر . إذ م بعين ، وزجر على لم يفعل لأن يفعل ، وصدق الرعد هو اسم عزموا المشركين أولاً ، وكان لمن من أمه غالب وحمة بن عبد المطلب والزبير أبي دجانه وعاصم بن أبي الأتلع بلاء عظيم في ذلك اليوم ، وهو مذكور في السبع ، وكان المشركون في ثلاثة آلاف . ومعهما مائة فارس ، والمسلمون في سبعمائة رجل ، وبعثت صدق من إلى النبي . ويجوز أن تعدى إلى الثاني بحرف جر ، فنقل : صدقت زيدا حديث ، وصدق زيدا أي حديث ، ذكرها بعض التحويين في باب ما يخص إلى النبي ، ويجوز أنه يتعدى إلى الثاني بحرف آخر ، فيكون من باب الاستعصاء ، واختار ، والسائل في إذ صدقكم ، ومعنى تحسبهم : تقتلهم ، وكانوا قتلوا من المشركين النبي وعشرين رجلاً ، وقرأ عبيد بن عمير : تحسبهم رباعياً من الإحساس ، أي : تدبون حسهم بالقتل ، ونحو القتل بوقت القتل ، وهو الضمن والضعف والتنازع ، وهو التجاذب في الأمر ، وهذا التنازع صيد من أزمة . كان رسول الله ﷺ قد رتب الرماة على فم الياضي ، وقال : تبتوا مكانكم ، وإن رأيتهم منكم فإنا لا تزال غائبين ما نسم مكانكم . ووعدهم بالحر إذا انتهوا إلى أمره ، فلما انتهوا المشركون قال بعض الرماة : قد انهزموا ، فما مرقنا هنا؟ الغنية الغنية ، الحقوا بالتمسكين ، وقد مصعبهم . بل شئت مكانكم ، كما أمرنا رسول الله ﷺ - وقيل : التنازع هو ما صدر من المسلمين من الاختلاف ، حين صيغ أن محمداً قد قتل ، وانفصان هو ذهاب من ذهب من الرماة من مكانه طلباً للنهب والغلبة ، وكان خالد حين رأى فاة الرماة صاح في خيله ، وحمل على من بقي من الرماة ، فقتلهم ، وحمل على عسكر المسلمين ، فراجع المشركون ، فأصيب من المسلمين بومد سبعين رجلاً في ما عدواؤكم ما تحبون في وهم قطع المؤمنين وعصيتهم ، قال الزبير بن العوام : لقد رأيتني أنظر إلى

(١) البت لا ر أحد لغير المخلص ١٣/١١٠ ، الخرافة ١٤/١٧٣ ، لسان التسمي ١٦/١٩٢ ، شواهد الكشاف ١٤/٩٠ ، روح الباز ١٤/٨٨ وصلىه ولا يفرغ الأرب أعرفهم ع

خدم عند ربحها مسجرات هزيت ، حادون جديف قليل ، ولا تكتب ، ارمات الرماة ابي محمدكم يربون احب
 رخلو هلو بالخير ، فاني من اوزارنا وصرح صراح ، الا ا محمد قد قتل ، ووقته ، ولكم انظر عند ، و يا
 في قوله يا فتية ، قد قتل ، وحقى حرف مر ، ولا حرم من اذناك ، ويا من شمسهم في عذوهم الى
 عد الوفاء ، وفي حرف الله من صفة الشريعة ، كالتحدي على اهل الانذار ، والحرف لمؤخره ،
 وهو قوله في رزونه ، على ريد انوار في حرمه ، وغيره ، فان صرحتك ، على رزانه ، وهدان القولا ، ولشان
 فلها صحت ، والحجج ان شديف ، دالة انهي قد ، غير ، من عطية ابراهيم ، والرحمة في اممكم نصير ،
 وعبرها انتحنت ، والحديث عفا ، وحرف حواف الشوط عيب المعنى حذر لغوه اعني في من اسقطت ان ستمى عند
 في الارض اسما في السب لغائبه ، في الآية [٣٥] تحريمه فاعني ، ويظهر ان العرب التحذوف عرب قدومه ، وهو
 الضمير في فسيق ، وبدال عنه ما بعده ، وهو قوله ، فتر حذمت في امر حذمت متخذ في الشارح المسمى اسمين ،
 صفة مفضل ، لا بد من كذا بقال المصنوع ، يعني اسم المصنوع وحكي ، لان هذه الاموال انفس من كلهم على من خصهم ،
 في ذكرناه في اول الاكلام على هذه الآية ، وقال أبو بكر بن ابي ذر ، كانت هذه الآية من انتم بعد الله تعالى سليمان بالعلم
 على عتوبه ، ما لم يخصص بشارته وقتله ، وقد تم احب به فربوه واثرا ، وقد نك على صديق رسول الله - صلى
 الله عليه وآله وسلم - بان الاحزاب ما عرفت من خصائص الربوبية وصفات الانبوية ، لا تعلق فيها الا من افاده الله فيها ، ولا يهي
 محمد اليه الا على اهل بيت رسول الله ، يا من الله تعالى ، في حكمه من يريد لنا ومنكم من يريد الاخرة ، قال من عاين
 وجهه الشريف ، الفدا جيفنا ، وقال من سعد : ما نعلم ان احدا من اصحاب رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - يريد ان يسل
 حتى كان يوم اسيان ، والذين ان ذرا الاخرة من الذين شتموا ، انهم مع من هم عند الله من حشر ، في مقر ولد اشرة
 قتلوا جميع ، وكان الزم في جميع هذه عيب على ارجح مله ، وعصوا الامر ، وفي راد الاخرة من ليل ، في حال
 المنين ، فقال حتى قتل ، شمس من الحشر ، وغيره من ، يظفر ، في قتله ، ولا في فيه ، وهذا الحشر ان احراض
 بين المعطوف فيه والمعطوف ، في ثم صرركم عنهم ، في في منكم تحرفون ، في ليلكم ، في في يحزن منكم على
 القديس ، وبتكم على الذين عدوا ، وفي صرركم عنه ، في في كثرة ما بينكم فينا صرركم ، وان في
 لم يكتفكم طيب عيب نصر اقيم ، واولت اعترافه عن معي ، ثم صرركم عنهم فربعت الى الله زجراره ارجح من
 قلوب الكافر من اتلاه للمؤمنين ، وفي معنى في ذلك ، في في ليلكم ذلك يلا من افترى واتهمه من ، ولقد عفا
 عنكم في في عن غفرانكم على فراكم ، في في ذلك به ، ومن اراد بعد عتكم ، وفي في اناس بالعدو الى
 قتلهم من لركم ، وفي في الاتصال به لعدوه ، والمداغة ، فعني عد عتكم انش عتكم ، في في انفس
 منهم جماعة يسمون ، وفي عن ابي ، في في شوح وسوء ، وكثرة رايته ، واما انفسه لم يكتفهم هذا مع
 رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في حين الله عدله الله ، في في اعداء اعد ، هو ان في في صعب ، فداه ما زكو حتى عوا اعدا
 الله ، يا منو لغايبهم يوم هن كل تيرة ، وراة كل داعية ، ويصعب عتباته ، ويوعم ان لا بأس عيب صوب
 يوم ان انهم كلام الحسن ، والمداغة ان العتباته من عدوه ، في في ما يحدكم بالعدوه ، وبدال حبه قرية قوله

(١) نظم الكشف ١٦٢/١

(٢) نظم في المشرق اسير في ٨٦/٢

(٣) ذكره سيوطي في تاريخ مشهور ، ورواه احمد ، وابن ابي شيبة ، وابن جرير ، وابن حبان ، والبيهقي في صحيح

﴿ وعصيم ﴾ والمعنى أن الذئب كان يستحق أكثر من أن يترككم ، فعفا عنكم ، وهو إخبار بالعموما كان يستحق بالذئب من العقاب (١) ، وقال هب ابن حريص وابن سحاق وحاجة ، وجهه مع ذلك تحدير ، ﴿ والله ذو فضل على المؤمنين ﴾ ، أي : في الأحوال ، أو بالعموم ، ونضمت هذه الآيات من البيان والذبيح ضرورياً ، من ذلك الاستفهام الذي معناه الإنكار ، في ﴿ أم عصيم ﴾ ، والتجنس المائل في ﴿ أنفلس ﴾ و ﴿ من يطلب ﴾ ، وفي ﴿ تواب الدنيا وحسن ثواب ﴾ ، و لما في قوله ﴿ لا أن قلوا ﴾ وتسمية الشيء باسم سببه في ﴿ دعوت الموت ﴾ أي : الجهاد في سبيل الله ، وفي قوله ﴿ وثبت أقدامه ﴾ فيسّر ذلك بالقول ، لأن ثبات الأقدام تنبأ عن ثبات القلوب ، والاتصاف في ﴿ وسعوى الشاكرين ﴾ ، والتكرار في ﴿ ولا يعلم ﴾ و يعلم ﴿ لاختلاف المتعلق ، كالتنبه على فضل الصابر ، وفي ﴿ أنزل من أم قتل ﴾ لأن العرف في الموت خلاف العرف في الفعل ، والمعنى : مفارقة الروح الجسد فهو واحد ، ومن في ﴿ ومن يرد ثواب ﴾ والمؤمنين ، وفي ﴿ ذرونا وإسرافا ﴾ في قوله من سرى بينهما ، وفي ﴿ ثواب ﴾ و ﴿ حسن ثواب ﴾ وفي لفظ الجلالة ، وفي ﴿ منكم من يريد ﴾ الحمقى - والنفسم في ﴿ ومن يرد ﴾ وفي ﴿ منكم من يريد ﴾ ، والاختصاص في ﴿ الشاكرين ﴾ و ﴿ الصابرين ﴾ و ﴿ المؤمنين ﴾ ، والمطلق في ﴿ أموا ﴾ و ﴿ إن تطيعوا الدين كفروا ﴾ ، والتنبه في ﴿ يردوكم على أعقابكم ﴾ ليه الرجوع عن الدين بالراجع الفهري ، والذي حط عمله بالكفر بالظاهر الذي ضاع رسمه وولس ماله ، والمغضب الذي يروح في طير ، ويعدو إلى أخرى وفي قوله ﴿ من خلفي ﴾ ، وقيل : هذا كله استعارة ، والخلف في عدة مواضع .

﴿ إِذْ نَصَبَوْنَكَ عَلَى الْحُدُودِ وَأَرَادُوا أَنْ يَنْفِضُوكَ فَنُفِضْنَاكَ فِي الْأَرْضِ وَقَدْ كُنْتَ تَرَاهُ خَافِيًا أُولَئِكَ الَّذِينَ جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسٍ يَغْفِرُونَ لِمَنْ شَاءُوا مِنْهُمْ إِنَّهُمْ يُغْفَرُونَ ﴾ ﴿ ١٥٣ ﴾

﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكَ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً مَدَامَا تَشَاءُ مَا يَفْكُهُ مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنْ أَرَادَكُمْ رَبِّي بِالْغَمِّ لَا يَبْدُونَ لَكُمْ أَشْيَاءَ يُقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي يَتْيَابِكُمْ نَزَرًا لَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مُضَاجِعِهِمْ وَنَبَيِّتُكَ اللَّهُ مَا بِي صُدُّوكُمْ وَلِيَمْخِصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿ ١٥٤ ﴾ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿ ١٥٥ ﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَعْرَضُوا عَنْهُمْ لَوْ كُنَّا عَنْدَهُمْ فَمَا نَعْنَاهُمْ وَمَا قُلِينَا أَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿ ١٥٦ ﴾ وَلَئِنْ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ لَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةٌ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴿ ١٥٧ ﴾ وَلَئِنْ مِتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ

نوسموا ونظفوه إلى المعاني ، العطاسة^(١) . اختلفوا في المداشرة قولاً ومعلاً ، قال الخدمي في الآية .

تَنكِحُ مَنَافِكَهُ عَمُّهُ أَوْ جَنَفَهُ أَخِي وَكَتَبْتُ لِنُحْسِي عَقِبَهَا مِمَّنْ أُنْزِلَ لِكَلِمَةٍ^(٢)

المفعل : أصله في الجرم ، وهو تكثر أجزائه ، ثم يستعمل في فئة الأفعال والإشفاق والرحمة ، كما قال :

لِيُنْكِحُنِي عَقِبُنَا ذَا شَبَكِي مِمَّنْ أُخْبِرَ لِنُحْسِنَ أَسْلَفَهُ أَكْبَاداً مِمَّنْ الْإِسْلَ^(٣)

الانقضاء^(٤) : العرق ، وفصصت التي ، كسره وهو يعرف أحواله ، اخذل واخذلأ . هو الترك في موضع

يشرح به إلى الترك ، وأصله من حذف الهاء ، وهذا قيل . ه عاقول ، مركبته منها ، وهذا عن النسب أي ذات خد ،

لأن التوركة هي اخذل جملته معلولة ، ويقال : حادثة قال الشاعر .

بَدَا بَدَا حَالِي لِي أَوْدَاءُ خَدَانِي مِمَّنْ السُّعْيَاءُ تُرَابِي خَلَاً حَرَفِي^(٥)

ويق : أعبأه ، عاقول فعول بمعنى مفعول قال :

حَدَّيْ لِي تُرَابِي دُيْرِي بِخَبِيلَةٍ تَنْزُلُ خُرَافَ السَّرِيدِ وَتُتَبِيلِي^(٦)

العلول^(٧) : أخذ المال من الحبيبة في خفاء ، وتعمل منه على يعمل بضم الغين والفتح المضني ، والفعل منه غل يص

كسر القوم ، وقد أم علي : نفون العرب : أعز الرجل إعلاً ، من في الأمانة ، قال النمر :

جَبَرْتُ لِقَدَّ عَيْي حَمَزَةً تَنْ سَوْفَلِ بَسْرٍ لِنُحْسِلَ بِدُكَّاسَةٍ كَذَابِ^(٨)

وقد بعض النحويين : العلول مأخوذ من الغلل ، وهو الله الخاري في أحسن لشعر ، والروح ويقال : أيضاً في

العلول أغل إعلاً ، وأغل حذر سرق شيئاً من النعم مع الجلب ، ويقال أخذه وسدّه عللاً كقولك أبيضاه رجفته

مخولاً ، السعط : مصدر سخط ، على الفاس ، ويقال فيه السعط بضم السين وسكون الجيم ، ومن مات فلان

في سخطه منك ، أي : في سخطه والسخط الكراهة المرسنة ، وقيل له الموت ، **﴿** إذ تصعدون ولا تلونون على أحد

(١) الفط الحشر الكلام ، وفيه : سخط العبط : واللفظ : حنوب الكلام . ورجل سخط : ذو سخطه حاف عليه ، ل سخطه سخطاً

وحسوة

لسان العرب ٣/٤٣٢

(٢) البيت لإسحاق بن خنيس ، نظم الميمنة ٣/١٦٦ .

(٣) لم يده لقلته ، نظم نسيب القرطبي ٣/٢٨٦

(٤) يقال نكحني فروع ، ونكحني فروعاً ، ول النور : لا يصح من ذلك أي نفون ولا سم القصص . ونكحني

نحوي : نفون

لسان العرب ٣/٢٧٦

(٥) غيب لهرير من السخط ، صرح هرويس سداً ، انظر ديوان ١/٦٤ ، والفقرة : العيبة دمت الغزاة ، ونفون : الدع ، لا يفتقر ، يتحرك ،

ولا يفتقر كيف يأخذ من صعدته وصعدته

(٦) نصبت لفرقة من الحد ، انظر ديوان ٢/٢٠٠ ، ترجع المصنف للقريري ١/١٣٨٦

(٧) كل من سرق في شيء ، حمية عند غل ، وبمعنى خلوا لأن الآية فيها مذكورة أي مجموعهم مجمل معها خل ، وهو المبدية ذاتي تصحيد الأصبر

إلى حنة .

لسان العرب ٣/٨٦٥

(٨) انظر البيت في سب العرب ، وعلل [وب] جوي لله عاقراً عاقراً قول . . . ، وانظر القرطبي ١/١٦٦

والرسول يدعوكم في أمركم في هذا الجمل التي تصمت التوبخ ، والعيب الشبه إذ هو تدكثر بفرار من قر وبالغ في الحرب ، ورسول الله - ﷺ يدعو إليه فمن شدة العار ، واستغاله بغضه ، وهو يروم نجاحا لم يصح إلى دعا الرسول ، وهذا من أعظم نعمه ، حيث قر وإخالة أن رسول الله يدعو إليه ، وفرأ المحصور - تصعدون مصارع أصعد ، والمغزاة في أصعد للذخيرة ، أي : دخلتم في الصعيد ذهبت فيه ، كما تقول : أصبح ويدأي : دخل في الصباح ، فاللهي إذ تدهون في الأرض ، وبين ذلك لمرأة أي : إذ تصعدون في الوادي ، وفرأ أبو عبد الرحمن وأخس ومعه ، وقذفة والنبيذ في تصعدون في من صعد في الجبل إذا ارتقى إليه ، وفرأ أروحية في تصعدون في من تصعد في الصمم ، وأصعد تصعدون صعدت إحدى الثمامين على المطاف في ذلك ، أي تاء انشواعة أم تاء فعل ، وجمع بينا أنهم أولاً أصعدوا في البرقي لما أوقفهم العدو ، وصعدوا في الجبل ، وفرأ ابن عبيس وابن كثير في رواية شيل في تصعدون ولا ولون في ثالبه على الخروج من الغطاب إلى الصائب والسائل في إذا ذكر عذوبة ، أو عصيت ، أو لما نزعتم ، أو غلبتم ، أو غلبكم ، أو ينظرون صرركم ، وهذا من الزخري ، وما دخله من اس عطية ، والثلاثة فيله بعينه لحظ الفصل ، والأول جيد لأن ما قيل إذ حل مسئلة ، يحسن السكوت عليها ، فليس لها تدفق إعراب ما بعدها ، إنما تتعلق به من حيث إن السبب كله في نصه وقعدة ، ونظفه بعرفكم جيد من حيث المعنى ، وبعبارة عنكم جيد من حيث القرب ، ومعنى في ولا تلون عن أحد في أي : لا ترحمون لأحد من شدة العار ، يقال : لوى بكذا فذهب به ولوى عليه كثر عليه ، وعطه ، وهذا أشد في المبتغى من قوله :

”خَرَجْتُ لَهُمْ إِذْ يُلَوَّى عَلَى مَنْ تَعْلَمُ“^(١)

لأنه في الآية نهي عالم ، وفي هذا نهي خاص ، وهو على من تعذر ، وقال : دويد من الضمة : وهل يرد اشترى شيء ، وفري في فلان في يبدل الواو همزة ، وذلك لكونه اجتباع الزاوين ، وبما في هذه الواو المضمومة ، لأن لا ندل همزة لأن الضمة فيها عارضة ، ومن وقعت الواو خبر أول ، وهي مضمومة فلا يجوز الإدخال بها همزة إلا بشرطين : أحدهما : أن تكون الضمة لازمة ، الثاني : أن لا يكون يمكن تحريكها بالإسكان ، مثل ذلك فوج وقوب ، وعبور ، فهنا يجوز فوج ، وقوب وقوب وبهمز ، ومثل كونها عارضة هذا دلوك ، ومثل إمكان تحريكها بالإسكان هذا سور وبور مع سوار وبور ، فإنت تدل عليها سور وبور وبه بعض أصحابنا على شرط آخر ، وهو لا بد منه وهو أن لا يكون مفتحة فيها ، نحو نعوة فلا يجوز فيه نعوة بإبدال الواو المضمومة همزة ، وراد بعض النحويين شرطاً آخر ، وهو أن لا تكون انوور اندة ، نحو الترمك ، وهذا الشرط ليس بمعمداً عليه ، وفرأ أخس في نوب في خروجها على قراءة من همز الواو ، ونقل الحركة إلى اللام ، وحذف همزة ، قال ابن عطية : وحذف إحدى الواوين الساكنتين وكان قد نال في هذه القراءة : هي قراءة متركة على قراءة من همز الواو المضمومة ، ثم نقلت حركة همزة إلى اللام انتهى ، وهذا كلام صحيح تحيل هذا الرحس أنه قد نقلت الحركة إلى اللام ، فاجتمع واو وإن ساكنين يحذف الواو التي هي عن الكلمة ، والأخرى أو الضمير ، فحذفت إحدى الواوين لأنها ساكنتان ، وهذا قول من لم يحس في صناعة الشعر ، لأنها إذا كانت متركة على نغمة من همز الواو لم نقل حركتها إلى اللام ، فإن همزة بد ذلك تختلف ، ولا يبقى واو وإن ساكنتان ، ولو قال استغفرت الضمة على الواو ، لأن الضمة ثابتة ، فصار ذلك ، كأنه جمع ثلاث واووات ، فتطلب الضمة إلى اللام ، فالتفت ساكنتان معدت الأولى منها ، ولم يهتم في قوله إحدى الواوين لأن ذلك لا يوجب هذه القراءة الشاذة ، لما أن بين ذلك على أنه على لغة من همز على زعمه ، فلا تنصير ، ويتضمن أن يكون مصلحاً وفي وهدى على على تصحيح معنى العطط ، أي لا تعطفون على أحد ،

(١) عجزت وصعدت - سبب يصح العودة - منه (الديوان) ٦٩ في فستان عذر

وقرأ الأعمش وأبو بكر في رواية عن عاصم في تفويض في من التوى وهي لغة بصرية . وحدثه قوله في عل أحد في العموم ، وفيه : المرحم النبي - ﷺ - رعب أحد عنه عطية ، وصحبه لاسمه أن يذكر عدا دهميه عنه ، فله ابن عباس والكوفي . وقرأ عبد بن قيس في عل أحد في عصم امرأة الجلاء . وهو الحليل . قال ابن عطية : والمرادة شبهة تقوى ، لأن النبي - ﷺ - لم يكن على عقل إلا بعد ما نزلت عليه . وحده ابن من إصداهم إما كانت وهو يدعوهم انتهى ، وذلك عبره الخطاب في من شعر في الغرب ، وإيضا الجمل مع من صعد ، ويجوز أن يكون أراد يقونه في ولا يقول هل أحد في أي : من كان على حبل أحد . وهو النبي - ﷺ - ومن معه الذين صعدوا في وتوفوا في هو من في الفصح . لأن من عرج على النبي - ﷺ - ينفو عنه ، أو غدا ذاته ، والألف واللام في الرصوف لجمعهم ، ودعا رسول الله - ﷺ - وروى أنه كان يقول : إني عبد الله ، والناس يعرفون به ﷺ . وروى أبي . عبد الله أوجعوا عنه ابن عباس ﷺ ، وفي رواية : أوجعوا لي في فلي رسول الله . من يكره أخيه . وهو قول الضبي والربيع قال القرطبي : كان دعاؤه تغييرا لنفسه . وقال ابن بري رسول الله - ﷺ - التبر وهو الأهم لم لا يسمى عنه ، ومعنى في أخراهم في أي : في سابقكم وجامعتكم لأخرى ، وهي المشورة يقال : جئت في آخر الأمر . وأمرهم ، كما يقول : في أولهم وأولاهم شأول مقدمتهم . وجامعتهم الأولى . وفي قوله في في أخراهم في دلالة عظيمة على شجاعة رسول الله - ﷺ - فإن التوفيق على أعقاب الشجعان ، وهم فرار والثبت فيه إنما هو لأبطال الأعداء . وكان رسول الله - ﷺ - أشجع الناس ، قال سفيان : إذا أمر الناس اقتياد رسول الله - ﷺ - في فائتكم فما بئس في الفاعل بآياتكم هو الله تعالى ، وقال البراء : الإثابة هنا بمعنى الثغلة . انتهى ، ومنس الغم ثوابا على معنى أنه فاعل في هذه النكالة مقام القرب النبي كان يحصل لولا التقوا . فله نظير قوله :

نَحْبُ نَحْبُ نَحْبُ صَوْتٌ وَجِيحٌ ١٢٥

وقوله :

أَخَافُ زَيْدًا أَنْ يَكْخُودَ عِظَاؤُهُ كَأَمْسِ شُودًا أَوْ يُخْرِجَهُ نَسْمٌ ١٢٦

جعل الفيد والسباط عطاء ، وعذرة بمعنى : مدحجة ، والياء في نسيم إنا أن تكون للنسمة ، أو للنسب ، فإن كانت للنسمة . وهي التي عبر بعضهم عنها بعي مع ، وافعى عما فصلا اسم . فيكون النعمان إدراك غير فالأول هو ما أصابهم من الخربة ، والقتل ، والثاني إشراف خالد بنحلي المشرقي عليهم ﷺ ، قاله ابن عباس ومقاتل . وقال : النسب الأول من غرارهم الأول ، والثاني سنة مراهم حين سمعوا أن محمد قد قتل قاله مجاهد ﷺ ، وفيه الأول ما غابهم من الضميمة ، وأصابعهم من إخراج الفتل ، والثاني حين سمعوا أن النبي - ﷺ - قتل قاله خلدوا والربيع ﷺ ، وفيه . عكس هذا البيت ، وهما ابن عطية إلى قتادة ومجاهد ، وفيه الأول ما غابهم من العيمة ، والفتح ، والثاني : إشراف أبي سفيان عليهم ذكره الثعلبي ، وفيه الأول هو قتلهم وحراهم ، وكل ما جرى في ذلك القاتل ، والثاني إشراف أبي

(١٢٥) أخرجه أحمد في اللسان ٣٧٦/٣ في جابر والقرطبي في التفسير ٣٠١/٧ ، ٣٠١/٨ عن قتادة وسفيان ، وانظر جابر لقراء ١٠٥/١

(١٢٦) معجم الفراء ٢٢٩/١ وسيرة ابن عيسى ١٢٩/٢ والدار المنور ٨٧/٢ وابن كثير ١٢٩/١ وضع الفقيه ٢٩٠/١

(٢٧) ذكره السيوطي في التبر المنور . وقرأه لأم حبيب ، وابن المنذر عن طريق ابن خزيمة ٩٦/١ ، ٩٧ .

(٢٨) تقدم .

(٢٩) بيت للرمزي . انظر ديوانه ٢٩٨/١ شواهد تكتشف ٢٠٤/١ .

(٣٠) انظر تحبير القرطبي ١٥٥/١

(٣١) ذكره السيوطي في الدر المنور . وقرأه لأم حبيب ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ٨٢/٢ .

(٣٢) ذكره السيوطي في التبر المنور . وقرأه لأم حبيب ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ٨٧/١ .

مبين من النبي - ﷺ - ومن كان معه قاله تعالى ويحده أيضاً ، وبغيرهما ومع الزمخشري^(١) عن هذا المعنى وهو اجتماع
 الفريقين هم يتوجه في عبادتهم في غير متصل بهم ، من الانقياد لما اوحى به من قبل رسول الله - ﷺ - والخرج ، المثل ،
 وطهر الشريكين وحدث القمية والنصر انهم كلامه . وقوله في عبادتهم في غير متصل بهم لا تفسير لغراب ، لأن لياه لا
 تكون بمعنى بعد ، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك ، ولذلك قال بعضهم إن ألقى عما عر عنه ، فيبصر أن يحمل
 على تفسير لمى ، وإن كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك ، ورد كونه الماء للجب ، وهي التي عبر بعضهم عما أنها بمعنى
 الخراء ، فيكون العلم الأول للصحة ، والثاني قول الجسري وغيره متعلقة بالثبوت يوم بدر ، والمعنى أنا بكم عن ما لعم
 الذي "رفع على أيدى بكم بالكنز يوم بدر ، قال ابن حنبل في حديثه على هذا ، معادلة كمال أن معان يوم بدر : والحرب
 سجال ، وقال قوم منهم أبو جريح ونسبه الزمخشري^(٢) . متعلقة برسول الله - ﷺ - والمعنى جارككم عما بسبب العلم الذي
 لمختصمون على رسول الله - ﷺ - وبشر المؤمنين بفسادكم وبما عركم وعصيانكم ، قال الزمخشري^(٣) . ويصور أن يكون
 الصبر في في فائتكم في رسول ، أي فائتكم في الاعتناء ، وكما عرككم منزل من كسر الزمخشري والسنحة ، وبغيرها
 عنه ما نزل بكم ، فائتكم عما فتمه لأهلككم بسبب غم اهتمامهم لأجله ، وبما عرككم عن عصيانكم ومخالفتكم ، وإنما
 فعل ذلك بسببكم ويضرب عركم ، كيلا تحزوا من نصر الله ، ولا على ما أصابكم من علة لعدم تهني
 كلامه ، وهو خلاف ظاهر الآية مستدركه إلا أن السنف ، هو الله تعالى ، وذلك في قوله في ولقد صدقكم الله وعده
 أن عسر - [١٥٦] وقوله في ثم صر بكم عبيد بئس بكم ولقد عفا عنكم والله في يكون قوله في فائتكم في مستدركه
 تعالى ، وذكر الرسول لما جاءه في حمة حاله بصر عليهم فزروهم مع كور من أهله وأمر به بدعوهم ، فبصر بصرهم
 لأن يهدى عنه ، إما الجملة التي ذكر فيها في تقدير الفرد ، وهي ما ، ورد الزمخشري : في فائتكم في عطف على
 في صر بكم في المعنى ، وفيه بعد لظهور الفصل بين المتعطفين ، والذي يظهر أنه معطوف على في تصعدون ولا تلبسون
 ذاته مضارع في معنى الماضي ، لأن لا تصرف المضارع إلى الماضي ، إذ هي ظرف لما مضى ، والمعنى في تصعدون ولا
 لوسم عن أحد فائتكم في في كيلا تحزوا على ما فائتكم ولا ما أصابكم في اللام لام كي ، وتنعني قوله في فائتكم في ،
 قتيل لا رائدة ، لأنه لا يترتب على الاعتناء انتفاء الحزن . والمعنى عن أنه عبيد لهم بغيرهم عمومة لهم عن تركهم
 موافقتهم ، قاله أبو البقاء وغيره ، ويكون كفي في قوله في فلا يعلم أهل الكتاب في خبر [٢٩] إن تقديره : لأنهم ،
 ويكون أعلمهم بذلك نكبة لهم ، وزجراً أن يعودوا للملأه . واخبروا على أو لا ثمة على معانيها من النبي ، وانعلم في
 تعليق الآية انتفاء الحزن عن ما ذكر ، وقال الزمخشري^(٤) في كيلا تحزوا على انتفاء الحزن عن ما ذكر ، وانتفاء الحزن هو
 انتفاء الحزن ، فلا تحزوا فيها بعد على فائتكم من الشنيع ، ولا على مصيب من المصائب ، معقول العلة في اخذته شديداً ،
 وهي التفرع على فرغ الغموم ، والاعتناء لا خيراً ، المتدائد ، ويرتفع عن ذلك انتفاء الحزن ، وجعل صرف الحزن هو
 مستعمل لا معنى له بنفسه أحد ، بل ينبغي الحزن عنكم بعد هذه الفضة . وقول ابن عباس المعنى : لا علموا أن ما رفع
 بكم إنما هو بغير بكم ، فأنتم أدركتم أنفسكم ، وعدة يشير أن جاني الذنب بعد الغفوة ، وأكثر قتل الله ما وجرت إنما
 رفع هو مع صفة البراءة معه انتهى ، وبعد نصيب مخالف للنسب الزمخشري^(٥) . ومن الظاهر من ذهب إلى أن قوله

(١) نظر الكشاف ، ٤٧٧/١

(٢) نظر الكشاف ، ٤٧٧/١

(٣) انظر المصدر حديث

(٤) انظر المصدر السابق

(٥) انظر المصدر السابق

﴿ لِكَيْلا تَحْزَنُوا ﴾ يستحق عونه ﴿ ولعلنا نعد حكمكم ﴾ ويكون عاقبتهم نكال ، ثم الله سبحانه ، وعوضاً لهم عن ما أصابهم من الضيق ، لأن عونه يدفع كل حزن ، « به بعد أن يكون العدل » ، ولأن الضيق ، اعتقه ، عبثاً ، وهم ﴿ فإني أنتم ﴾ عن ابن عباس : « إنني فأنهم من العينة » ، والذي أصابهم من العدل والفرقة ، « وما نريد إلا أن لا نذكرهم بعد » ، وفرارهم بجزئين في الحرب في حال دعاء الرسول - ﷺ - إلى الفرار عن الحرب والآن - « إن الله كان الحق فيهم » ، ساء لا اتصال لهم بهم ، وشغلهم بأنفسهم جداً لتجاذب من حيث ، « وما زادنا إلي » ، شغلهم بأنفسهم ، وانهم لم يعمل بهم من جهة خوف البطل سبباً لا شعاعاً ، الحرب عن فائت من غيبه ، أصابع من خراج والفشل لإخوانهم كائن ، فليس : « صلواتي مائة من أعتابهم واعتصمهم بعتة أنفسهم بحيث لا يحقر لهم بيان حزن على شيء عاين ولا مصاب وإن جلت بعد شغلهم بأنفسهم ليشي أعور منهم » ، ﴿ والله حبير بما تفعلون ﴾ هذه بخلته نفسي بديداً وتخصر العمل بها ، وإن كان ، تعالى حبيراً بجميع الأحوال من الأعيان والأقربان والثبات ، نسبة إلى ما يهاجم من نونه لأبناء والشاعة في الحروب ، وهي أعمال تحصى عاقبتها وعقوبها ، ﴿ ثم أتول عليكم من بعد الله أفنة نفاها ﴾ الأمانة ، أمس قاله ابن قتية ، وغيره ، « وفي ابن جرير » ، فقالوا الآية تكون مع هذه أساليب الخوف ، « والأصل يخوف مع رول أسامة » ، « وقراء الجمهور ﴾ « أفنة ﴾ ففتح شيب على أنه بمعنى الأمن ، أو جمع أمر كره وروى ، « ويؤثر إعرابه » ، « وقراء الشعبي وابن عباس ﴾ « أفنة ﴾ « سكوت » ، « المدة بمعنى الأمن » ، « وحسن الآية : امتك لله عليهم بأنهم بعد الخوف والطمع ، بحيث ، « ما رواه ابن جرير » ، « وذلك أن تشبه الخوف والغلبة لا يكاد سام ، « داخل المصرون ما أعتدت به الصلابة من تلك الشوم الذي تشبههم » ، كثر ، حلقة وتربى وابن مسعود ، واختلوا في الوقت الذي عشيهم فيه الحاس ، « فقال الجمهور » ، « حين دخل أناسيان من موضع الحرب ، فقال رسول الله - ﷺ - لعل ، « وكذا من التحيزين إليه : « ذهب فاعبر إلى القوم وإن كانوا أخيراً الخيل بهم فاعبروا إلى مكة » ، وإن كانوا على حلهم بعد عائدون إلى المدينة » ، « فاعبروا الله » ، « أصيروا » ، « ورجعهم على الضلال » ، فمضى عن ، ثم رجع فأخبرهم جئوا خيل ، « وقصدوا على شفاقة محمداً فلمس المؤمنون لشدة خوف رسول الله - ﷺ - وأقصى الله تعالى عليهم الحاس » ، « وفي الله يقوت الذين في قلوبهم مرض » ، « لا يصدقون » ، « بل كان حليم أن أناسيان يؤمن بالله ، فلم يقع عن أحد منهم يوم وأما كان منهم في السورم الدونية » ، « وثبت في الحزنى من حيث أن طلبة قال : « خشيت أن أسلم ويحرق من مصافنا يوم أحد » ، « صعد بصفط من يدي وأخذ » ، « وبسط واحد » ، « وفي طريق رعت رأسى فجدت ما أرى أحداً من القوم إلا وهو بين تحت حافته » ، « وهذا يدل على أنهم عشيهم تعاضد رغم في النصف » ، « وسبق الآية الحديث : « أول بطلان من حلا » ، « ذلك ، « قد فعل ﴾ « فإني أنتم عزم ﴾ « والله كان بعد أن كبروا يعرفوا عن مصافهم » ، « ورعل المشرق عزم » ، « وأجمع من هذين القومين أن النصف الذي أخرجته أومضعة كان في الجبل بعد الكثرة » ، « أشرف عليهم أنه « بيان من علوي الجبل الكثرة فربما هم من كان انصار إلى الجبل من المصطفين والحلوة » ، « وأعطى هناك عمر حتى أنزلوهم ومازالتوا هناك حتى حادب حمر فوش أنهم عزموا على ترجيل إلى مكة » ، « فأنزل الله عليهم الدعاء في ذلك الموطر فأمر ولم يؤمن للناظرين » ، « والفاعل دار » ، « صعد يعود عن الله تعالى » ، « وهو معلوم » ، « على ﴾ « فإني أنتم ﴾ « وعبيدكم على جليل العباس » ، « واستعانة وعيبة » ، « رتبة الإعراب على أن حقيقته في الإعراب » ، « وأمر بأفنة مقولاً بأنهم » ، « وبعداً من منه » ، « هو ساء استنبت » ، « لأن كلاً منهم قد انصرفوا شمله على الآخر » ، « أو ينصرون استنبت إلى بل عليها حل الخلاء » ، « في ذلك » ، « أو عطف به » ، « ولا

(١) انظر تفسير القرصى ١٥٦/٤

(٢) انظر المصدر السابق ١٥٦/٤

(٣) أخرجه البخاري ١٥٦/٤ في كتاب عبيد بن جراح (أما تفسير ؟ من أبي ، ١٤٦٦) ، « والمؤيد في التفسير سورة آل عمران (١٥٦) » ،

(٤) من ابن جرير ، « أو ينفذ » ، « أو ينصرون استنبت إلى بل عليها حل الخلاء » ، « في ذلك » ، « أو عطف به » ، « ولا

يجوز: على رأي الجمهور من البصريين لأد من شرط حذف الياء عندهم أن يكون في المضارع ، أو مقول من أجله ، وهو ضمف لاختلاف أحد الشرط ، وهو المحاذ للفاعل ، ففاعل الإنزال هو الله تعالى ، وفاعل التماس هو المراد عليهم ، وهذا الشرط هو على مذهب الجمهور من النحويين ، ونيل . معناه هو مفعول في أنزل في وأمنه حال منه ، لأنه في الأصل نمت نكرة تفيد عليها فاصصب على الحال ، المتقدر . تعاماً ذاتاً ، لأن التماس ليس هو الأصل أو حال من المجرور على تقدير . ذوي أمنه ، أو على أنه جمع آمن أي آمين ، أو مفعول من أجهن ، أي : لأمنه فانه الزمخشري^(١) . وهو ضعيف عما صنعناه من قول من أعرب تعاماً معمولاً من أجله . في بنى طائفة منكم في هم المؤمنون ويدل هذا على أن قوله في ثم أنزل عليكم في عام مخصوص ، لأنه في الحقيقة ما أنزل إلا على من آمن ، وقرأ حمزة والكسائي في بنى في بانه حملاً على لفظ نمة ، هكذا قالوا ، وقالوا : الجملة في موضع الصفة وهذا ليس بوضع ، لأن السجود نصوا على أن الصفة مفصلة على البدل ، وعلى عطف الجواب إذا اجتمعت . من أعرب تعاماً بدلاً أو عطف بين لا يتم له ذلك . لأنه مخالف فقه القاعدة ، ومن أعربه مفعولاً من أجله فيه إيهام التصل بين البعت والتمتع بقية الفصلة ، وفي حراز ذلك نطرح ما بينهما عليه من هوات الشرط ، وهو المحاذ للفاعل ، وإن جعلت بنى جملة مستأنفة ، وكأنها جواب لسؤال من سأل ما حكم هذه الآية ؟ فاحر تعانق تفشى طائفة منكم حاز ذلك ، وقال ابن عطية . استدل الفاعل إلى ضمير البدل منه انتهى . لا أعرب تعاماً بدلاً من أمة كان القياس أن يحدث عن تبدل لا عن البدل منه ، فعند هذا عن البدل منه . فمذا قلت . إن هذا حسناً فإن كان المحر عن حسنها هذا هو المشهور في كلام العرب ، وأحار بعض اصحابنا أن يخر عن البدل منه . كما أجاز ذلك ابن عطية في الآية ، واستدل على ذلك بقوله :

إِنَّ السُّبُوفَ خَفُوفٌ وَزَوَائِجُهَا تَرَكَّتْ حَرَائِرٌ مِثْلَ قَرْنِ الْأَخْصَبِ^(٢)

ويقول الآخر :

وَكُنَّا هُوَ الزَّاقِ كُنَّا فَاحْجَابِيهِ مَعْدٌ بِسَوَادٍ^(٣)

قال : تركت . ولم يقل : تركا ، وقال معمر ولم يقل مبيتان ، فأعاد الضمير على المبتدل منه وهو السبوف ، والضمير في في كانه في ولم يعد على البدل ، وهي عدوها وزواجها وحاجبيه ، وما وثقة بين المبتدل منه والمبتدل ، ولا حاجة فيما استدلل به لاحتمال أن يكون اتصال عدوها وزواجها على الظرف لا على البدل ، واحتمال أن يكون معنى حرأ عن حاجبه لأنه يجوز أن يخر عن الاثنين المتدين لا يستغني أحدهما عن الآخر ، كالبدن والرحايل والمجنين والخلجين إخبار الواحد ، كما قال :

لَنْ زَعْمُوكُمْ زَنْ زَيْبُ الْغِيَانِ قَتْلُ

وقال :

وَكُنَّا فِي الْمَبْنِيِّ خَبُ فَرُفُلُ لَوْ سُنَّيْلًا كَجِلَّتْ بِهِ فَمَاهُتْ

فقال : تهل وكحت به ، ولم يقل تهللا ولا كحتنا به ، وهذا كما أجازوا أن يخرج عن الواحد من هذين إجار

أشقي ، قال

(١) انظر الكتاب ١/٢٤٨

(٢) طين للأحطل ، انظر ميانه ٩٠ ، الاستسوز ١٤٤/٣ . الخزانة ٢/٢٧٢

(٣) البيت للأمتي ، انظر الكتاب ١/٨٠ شرح المحفل لأبي يعنى ١٦٨/٢ البدر الملويع ٢٣٩/٢ والخزانة ٢/٢٧٠

إذا ذكرت حبلى الزمان الذي مضى . هذا حال فلان فلان فلان

عقال : مثلاً . ولا يقل . غلبت بكف . وقرأت بكف في معنى . وبه حله على لفظ النعاس في وظائفه حد أنفسهم أنفسهم يقنون بأنه غير الحق مثل الجاهلية يقولون . هل لنا من الأمر من شيء . هل إن الأمر كله في ذلك . أي . جميع القصور على أن هذه الشبهة هم المصنوع . وقالوا : حتى النعاس أهل الإحسان والإخلاص . فكانت سبباً لأسماء وتبانيهم وعزيتهم أهل الصالح والمثل . فكان سبباً لجزعهم وانكسارهم عن مراتبهم في مصافهم انتهى . وقيل : نعم الشيء . أي . كان من همي وفندي . أي . ما أعده . وأقصده . نعمني الأمر ألقني . أو حسني في الغم . أي . القم . ومن هذا اختلاف المفسرين في أن تسميهم أنفسهم في عقال فتدفع رابع وإن إسحاق وأقرههم . هو معنى فاعلم والمضى أن نعوسهم الربيعة وصونهم السيرة قد جئت إليهم خوف العزل . وهذا معنى قول الرعيني .^(١) أو أنه أوعسهم أنفسهم وما حل بهم في الضم . والاشهاد بهم في الشك . وقال بعض المفسرين : هو من هم يعني أراد فعله ونعمني أنفسهم أنفسهم المكاشفة وسط النسي . وهذا القول من قال . قد قيل محمد فترجع إلى ديننا الأول وهو هذا من الأقوال . وقال الزمخشري في قوله في قد تسميهم أنفسهم في ما هم إلا هم أنفسهم . لا هم الذين ولا هم رسول الله .^(٢) والمسلمين انتهى . يمكن من قولهم : همي الشيء . أي . كان من همي وإزني . والمعنى : أنهم خلاص أنفسهم خاصة أي : كان من همهم وإزنيهم خلاص أنفسهم فقط . ومن غير الحق يظنون أن الإسلام ليس بحق . وأن أمر رسول الله .^(٣) بذهب وبزور . ومعنى ظن الجاهلية عند ظهور الملة الجاهلية القديمة قبل الإسلام . كما قال في حجة الجاهلية في الفتح :^(٤) [٢٦] في ولا تدين نرجع الجاهلية في الأمراء [٣٨] كما يقول شعر الجاهلية . وقال ابن عباس : سمعت أبي في الجاهلية يقول أيضاً كذا وهذا . وقيل بعض المفسرين : المعنى من البرقة الجاهلية . والاشارة إلى أن ميثاق رسول الله . وصح إلى هذا القول قتادة والطبري . قال مقاتل . لما أتته أمه مصحلاً . وقيل الرجوع . إلى مذته قد انقضت . وقال الصحاح من ابن عباس : أمروا أن محمد .^(٥) قد قتل . وقيل . ظن الجاهلية بطلان سموات والشمس . وقيل : بأنهم من نصر الله وشككهم في سبق وعده بالنصرة . وقيل : يظنون أن الحق ما عليه الكفار . لذلك نصرنا . وقيل : كذبوا بالقرآن . قد الزمخشري .^(٦) وظن الجاهلية كقولك : حاتم أميود . ورجل صدق . نريد الظن المختص بالله الجاهلية . ويحور أن يراد من أهل الجاهلية . أي : لا يعني مثل ذلك الظن إلا أهل الشرك والجاهلون بالله انتهى . وظاهر قوله في هل لنا من الأمر من شيء في الاستفهام . قليل . مأثور الرسول .^(٧) هل فم معاشر المسلمين من الضمير وظهر على نحو شيء . أي . نصيب . وأحبوا بقوله في هل لنا من الأمر كله في وهو الذمير والملة في كتب الله لأعلن أن رسول الله في الجاهلية [٩١] في ربه حديثهم الغالب في المعاصات [١٧٣] . وقيل : المعنى أس الذمير . كل هؤلاء الذين . وقال قتادة وابن جريج . قيل لعبد الله من أبي بن مسعود : قتل نواجز . قتل : وهل لنا من الأمر من شيء . يريد أن يرى أس ليا . ولو كان له شيء لسمع من أبنا . وفي حرج . ولم يقتل أحد منا . وهذه صيغة قول مأثور .^(٨) وذكر المهدي . وابن فور : أن معنى لسانه عز في اتباع محمد . ويضعف هذا التأويل الرد عليهم بقوله في هل في فهم أن كلامهم إنما هو في معنى سوء الرأي في الخروج . وأنه قوله يخرج لم يقتل أحد . وعز هذا المعنى ومنه من قول قتادة وابن جريج يكون الاستفهام معناه نعمي . ولما أكد في كلامهم زيادة في من في في قوله في من شيء في هذه الكلام مؤكداً . ويؤيد في توجيه لعدم بقوله في كذا في . فكان أجواب أبلغ . والمخطأ بقوله في قل في منوهة إلى رسول بلا خلاف .

(١) المعنى الكشافة (١٢٨)

(٢) الظن الضمير للناس

(٣) ذكر السوطي في الدر المنثور . وقرأ لا يجر . ومن القدر ٨٧/٢

والذي يظهر أنه استهزاء بقى على حذفه ، لاسم أجيبوا بقوله ﴿ غل إن الأمر كله لله ﴾ ولو كان معناه انفي لم يجزوا بطلت ، لأن من انفي من نفسه أن يكون شيء من الأمر لا محال بلدلالة ، إلا أن قدر مع جنة انفي حصة لثبوتية لنفيهم ، فكان المعنى ليس لنا من الأمر من شيء ، بل لغيرنا من حملنا على الخروج ، وأكرهنا عليه ، فيمكن أن يكون ذلك جواباً أخذ المفكر ، وهذه الجملة المحزنة مفرقة بين الحمل التي أهدم الله بها عنهم ، وتساوى في قوله ﴿ وطائفة ﴾ واور الحال ، و﴿ طائفة ﴾ مبتدأ ، والمقدمة المصداقة به خبره ، وسائر الاستثناء بالثبوت هنا إذ فيه موافق ، أحدهما : واور الحال وقد ذكرها بعضهم في الموعظة ، ولم يذكر ذلك أحد أصحابنا ، وقال الشاعر

تسرىنا وبعمم فدا أخصاء فقد لدا تحياك أخصص صرؤك كل شارق^(١)

والمسوق الخي : أن الموضع موضع تفصيل ، إذ المعنى : يغني طائفة منكم ومالكه لم يناموا ، حصار نظير قوله

إذا ما بكر برن خلفها انصرفنا لدا سبرؤ وبقر بعندنا لم يحسول^(٢)

وعب طائفة على أن تكون المسألة من باب الاشتغال ، على هذا التدبير من الإحزاب جائز ، ويحور أن يكون في موضع التهمة ، ويطلق الخبر ، ويحور أن يكون الخبر محذوفاً ، ولجسلا صفتان التدبير : ومنكم طائفة ، ويحور أن يكون بظنون حالاً من ضمير في ﴿ انهم ﴾ وابتصاب ﴿ غير الحق ﴾ ، ذل أبر القاء عز أنه معمول قول تظنون ، أي : أشرأ غير الحق بباطل الثاني ، وقال الزمخشري^(٣) : ﴿ غير الحق ﴾ في حكم المصدر ، ومعناه بظنون باطل طرئ تحذبه ، و﴿ غير الحق ﴾ تأكيد لظنون ، كقولك : هذا اللون غير معتدل ، وهذا القول لا قولك انتهى ، فعل هذا لم يذكر ليعتدون مفعولين ، وتكون الباء ظرفية كما تقول : طنت يزيد ، وإذا كان كذلك لم تعد طعت إلى معمولين ، ولما لمعى حدث مكان عني زهداً ، وقد نص الحويون على هذا ، وعليه

مقلت هم طغفوا سألتم من دجج سرتهم في أساليب السرد^(٤)

أي : جعلوا مكان طغكم ألقى مدجج ، وانتصاب لظن على أنه مصدر تشبيهي ، أي : هنا مثل طر الجاهلية ويحور في ﴿ مقلون ﴾ أن يكون حصة ، أو حالاً من المصدر في ﴿ يظنون ﴾ أو خيراً بعد خبر هي مدح من يميز تعداد الأخير في غير ما اتفقوا هل جوار تعداد في ومن شيء في أي مرصع مبتدأ ، إذ من زائد وغيره في لنا ، و﴿ من الأمر ﴾ في موضع الحال ، لأنه لو تأخر عن شيء ، لكان نعتاً ، فينتقل بتحذوف ، وأحزاب البقاء أن يكون من الأمر هو الخبر ، ولنا تبين ، وسم القائلة ، كقوله تعالى ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ [الإحسان ٤] وهذا لا يجوز لأن ما جاء للتبيين العامل به مصدر ، وتقديره : أسعى لنا هو من جهة أخرى ، فيبقى المبتدأ والخبر جملة لا تسقط بالقائفة ، وذلك لا يجوز ، وأما تحذبه قوله ﴿ ولم يكن له كفوا أحد ﴾ فيها لا سواء ، لأن ﴿ له ﴾ معمول في كفوا ﴿ وليس نبي ﴾ فيكون عاملة محذوف ، والمعنى : ولم يكن أحد كفوا له ، أي : مكاناً له ، فصار نظير لم يكن له صديقاً لصديق ، فقول : لعمرو ليس نبيها ، بل معمولاً لصديق ، وفرا الجمهور ﴿ كذا ﴾ في المصعب تأكيداً للأمر ، وفرا لعمرو ﴿ كذا ﴾ على أنه مبتدأ ، ويجوز أن يعرب تأكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يميز ذلك ، وهو الحرمي والرجل والفراء ، قال ابن عطية : ويرجع الناس قراءة

(١) (جند قحط ، انظر معني النيب (٤٧٢) ، القدر النوع ٧٧/١ .

(٢) البيت لامرئ القيس . انظر ديوانه (١٢) شرح المصنفات لسمرق (١٠٢) .

(٣) انظر كشاف ٤٢٨/٦

(٤) البيت للزبد من حصة ، فطر المهابة ٣٣٧/٦ ، شرح المحسن ٨١/٧ الأصمعت ١٠٧ ، اللسان (لش) .

الجمهور . لأن التأكيد لعلنا نسمع كل شيء ، ولا نرجح ، إذ كل من الفريقين متواتر ، الاستناد لكل كبير في لسان العرب . في يفتنون في أنفسهم ما لا يدعون ملك في فعل : معناه يدعرون به الأوامر التي ليست بحض كبر . بل هي جهالة ، ويحتمل أن يكون إحدى أهم مجموعه من الحكم التي لا يشعرون أن تقديراته أكثر من هذه الزعرات ، وقيل : الذي أجروه ترفيع لولا في سنوات مضاهات ، وعلى الأعم من ما يروهم مع المسلمين بأحد ، في يقولون لو كنت لنا من الأمر شيء ما قلنا هاتذا في قال الفريق من العدم ما أسد عنه الصدق ، وأما الخاف : أصعب قول معتب من تفسير أي شيء حيروا بن عوف ، والدمي مشاف ، ما سمع إلا كالحلم ، حين مثل : لو أني كنت من الأمر شيء ما كنت هاتذا ومعتب هذا شهيد بحدوثه ، ذكر ذلك بن إسحاق وغيره ، وكان معروفا هذه بالصدق ، والصي فاعتل أشرف فاد مباركا ، وهذا إطلاق اسم الكل عن البعض محذرا ، وعوله في يفتنون في يجوز أن يكون هو الذي تخفون يكون ذلك نصيرا بعد رجاء ، قوله في ما لا يدعون لك في ومعناه يقولون إن الله أو بعضهم لبعض دواء في الأمر في صير الأمر هنا خاص في قول عبد الله بن أبي بن مسعود ، هل لك من الأمر من شيء ، فقال : لا ، بل لو كان الأمر كله من محمد : إن الأمر كله هذا ، ولأولئك راجع لعليون ما خلقت قط ، وقد قيل من المسلمين من مثل في هذه العبارة ، وقيل : من أرائي وسنبر ، وقيل : من دين محمد ، أي : نسبة عن حزب في أتباعه ، وجوابه ليرحم الله الخلفاء ، وإذا سمعت في تضعف أن لا بد من علمي ثلاث ، قيل : ولي قصة أحد اضطرب ، ففي كذا فإن هذا من كل من معه من السابقين رجوع به بشهادة أحد ، فعل هذا يكون قاله هذا سفلية ، ولا يعتد أحد منهم ولا من أصحابهم بالبدية ، وإن قلنا بأحد ، فكيف جده قوله في هاتذا في وحدث الفريق في ساعه معناه يقول ذلك دليل على أن معاً حصر أحد ، فإن صح حديث الفريق لفيكون قد غلب على عبد الله بعض السابقين ، وحصر أحد ، فتجده بونه في هاتذا في ويرز لم يصح موجه قوله في هاتذا في إن أنه إشارة إلى أحد إشارة العرب الخاف ، فعبث أحد من الله ، في قل لو كنته في بيوتكم ليرز الدين كتب عليهم القتل إلى مصابيحهم في هذا الموضع عند علماء الب ، يسمى الاحتجاج النظري ، وهو أن يذكر التأكيد معنى يستدل عليه هر ربه من التعمير ، نحو : لو كان بهم أفأ لا أنه مدتنا في الآية [٢٢] في قل بحبيبه الذي أشاهد أن ربه في [٢٩] في أولس الذي خلق السموات والأرض غافرا في [٨١] ومعهم بسميه الله الكلامي ربه قول الشاعر :

بسمي أشهد كما فيه فيلن نسف فلا سلام على من خط بفسق

وكتب نعيم فرس ، أو قهر وحسن ، خط في الفوج ، أو كتب ذلك المثل عليهم ، بعد أحد ، أقوال ، وسمى الآية أنه لو تعادى في البيوت خرج من حتم عليه لعتي إلى مكان مبرحه يقتل به ، وهذا على قول معت ، ودليل على أن كل امرئ له أجل واحد لا يتعداه ، وبه قيل : فهد : أجل الذي سئل في الأرض من لا مات بذلك الأجس ، ولا عرف بين مونه وجرور ، ووجه الغفل ، أو تأتي أسباب المرض ، أو فحاش غير مرض هم على وعد لكل امرئ ، وإن تعددت الأسباب ، وقد تكلم الزمخشري في ما تناقض منه حل حلاله ، صدر : لو كنتي يومئذ ربي من علم الله أنه يقتل ويصير في هذه المصارع ، وكتب ذلك في المرح المحفوظ ليكن ما من وجوده ، فلو علمت في موتكم في ربه فيكم لدين علم أنه أحم يفتنوا ، إلى مصابيحهم ، وهو مصدر وهم ليكن ما علم أنه يخون ، والمعنى أن الله كتب في المرح قتل من يقتل من المؤمنين . وكتب مع ذلك أنه يعطون نعمه أن لعنة في لعنة هم ، وإن دين الإسلام يظهر على الناس كله ، وبه

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وهو لأمير بسند ، وابن رعد ، وحذير جد ، ورو صبير ، وأبو اسود ، ومن لم يسمع ، ومفسر في التلويح

وَكُلُّ رَجُلٍ رَاسِخٌ فِي ذَنْبٍ فَإِنَّ رَأْسَ حَدِيدَ نَسَبَ الْفُلْكَ قَوْمًا ثُمَّ نَسَبَ الْفُلْكَ

فمن ثم لما أراد معنى العيلة ، واستدل هنا استعمل لفظه ، أي طلب منهم الزنا ، ودعاهم إليه لأن ذلك هو مقتضى رسالته ، وتوقيعه هكذا قالوه ولا يلزم من طلب الشيء باستعداده حصوله . فالأولى أن يكون استعمل هنا بمعنى أفسد ، ويكون المعنى ألهم الشيطان ، حيث على حصول الزنا ، ويكون استدل ، وأقول معنى واحد كاستبد ، وأما واستنبى وأبل ، فقولهم تعالى ﴿ فَاكُرْهُا فَانْتَبِذْ عَنْهَا ﴾ على أحد التأويلات ، واستزال الشيطان إياهم سابق على وقت اتولي ، أي كانوا أطاعوا الشيطان واحترجوا دموماً ما كان معنهم الشر ففروا ، وقيل : الاستزال هو توليهم ذلك اليوم ، أي : إذا استلهم الشيطان في التولي بعض ما سلبت لهم من النور ، لأن الذنب يحرق إلى الدن ، ويكون ظهر ذلك في عصوا ، وفي هذين القولين يكون معنى ما كسبوا ، هو ذنوب سلبت لهم ، قال الحسن : استلهم بضوئ ما زين لهم من المزية ^(١) ، وقيل : معنى ما كسبوا هو تركهم المركز الذي أمرهم رسول الله - ﷺ - بالتأنيب فيه فخرجوا بذلك إلى المزية ، ولا يظهر هذا لأن الذين تركوا المركز من المرأة كانوا أهل الأربعين ، فيكون من باب إطلاق اسم النكل عن البصر ، وقال المحدثي : معنى ما كسبوا هو جهلهم الدينية والخرص على الدنيا ، وهذا الأرجح وغيره ، إلى أن المعنى أن الشيطان وكبرهم بشربهم هم مصدرة ، جكرهوا الموت قبل النوبة مما بالإفلاح عنها ، فأجروا الجهاد حتى يصلحوا أمرهم ، ويتعاهدوا على حالة مرضية ، ولا يظهر هذا القول ، لأنهم كانوا قادرين على النوبة قبل الفتن وفي حال الفتن والتأنيب من الذنوب كمن لا فساد له ، وظاهر التولي هو تولى الأديار ، والفرار عن القتال فلا يدخل فيه من بعد إلى الخليل ، لأنه من ضيق إلى حيلة استضع في اختيار إليها رسول الله - ﷺ - ومن أتى معه فيها ، وظاهر هذا التولي أنه معصية لذكر استزال الشيطان وعظم الله عنهم ، ومن ذهب إلى أن هذا التولي ليس معصية ، لأنهم مصدرون إلى الدنيا ، وقطع طمع العدو بهم لا سمحوا أن محمد قد قتل ، أو لكونهم لم يسمعوا بذلك النبي - ﷺ - إلى عبادة الله المجهول الذي كانوا فيه ، أو لكونهم كانوا أسبغاته ، والعدو ثلاثة آلاف ، وعد هذا يجوز الانزمام ، أو لكونهم ضلوا عن الرسول ما سار إلى الخليل ، وأنه يعمل صوره المدية مذمبة بخلاف الظاهر ، وهذه الأشياء يجوز الفرار منها ، وقد ذكر تعالى استزال الشيطان إياهم وحنوه تعالى عنهم ، ولا يكون ذلك فيما يجوز فعله ، وجاء قوله ﴿ بعض ما كسبوا ﴾ في معنى ما كسبوا ، لأنه تعالى ينفو عن كثير ، كما قال تعالى ﴿ ويصعق من كتاب في الشورى ﴾ [٢٠] فالاستزال كان سبب بعض الذنوب التي لم ينف عنها ، فصعدت سبباً للاستزال ولم كان معصية ، كما كان سبباً للاستزال ، ﴿ ولقد عصا أمة عنهم ﴾ الجسماء على أن معنى المعصية هنا هو حفظ الشعاع في الدن والأخرة ، وكذلك تأوله عثمان في محاورته جرت بينه وبين عبد الرحمن بن عوف ، قال له عبد الرحمن ، قد كنت توليت مع من تولى يوم الحبحم يعني يوم أسد قتال له عثمان ، قال الله ولقد عصا أمة عنهم ، فكيف يصح عصا الله عنه ^(٢) ، وكذلك امر عمر مع الرجل العراقي حين شدة حرمة هذا البيت ، اتنعم أن عثمان فر يوم أسد أسابه بأنه يشهد أن الله قد عصا عنه ^(٣) ، وقال ابن جريج : معنى عصا الله عنهم أنه لم يعاقبهم ، قال ابن عطية : والفرار من الرحف كبر من التكاثر بإفحام فيه غلبت ، وعصاها رسول الله - ﷺ - في المرافعات مع الشرك ، وفعل النفس وغيرهما انتهى ، ولا كان مذهب لأخضر في ^(٤) أن اعفوا والفرار عن الذنوب لا يكون إلا من باب ، وأن الذنوب إذا لم يبق منه لا يكون معه العفو دس معصية في هذه الحصة ،

(١) البيت المعروف : سفر ديوان ٨٧٠ ، معني التنب ١١٥ ، لدره خوانم ٩٠/٢ .

(٢) ذكره القرطبي في تفسيره ١٥٧/٢ .

(٣) ذكره السرخسي في لدر التور مقولاً ، وهو لأحد ، ومن شذ عن شذو ١٩٨/٢ .

(٤) ذكره القرطبي في تفسيره مقولاً ١٥٨/٢ .

(٥) سفر التور ١٣٠/٢١ .

فقال : ولقد عفا عنه عنهم ، لتوبتهم وعذرهم انتهى ، ﴿ إِنَّ آتَانَ غُفُورَ حَلِيمٍ ﴾ أي : غفور اندوب حليم لا يبالغ بالعفوة وحيات هذه الخطيئة ، كالتعجيل للعفو ، بدل من مؤلاء الذين يؤثرون يوم أحد ، لأن الله تعالى واسع المعرفة ، واسع الخمم ، ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَكَبَّرُوا كَمَا الَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا الْإِخْوَانُ بِإِذْنِ بَرِّائِ الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَاوٍ كَانُوا عِنْدَ مَا مَاتُوا وَمُ قَتَلُوا ﴾ لما تقدم من قول المنعجب ، لو كان ما من الأمر شيء ما قتلنا هاهنا وأخبر الله عنهم أنه قاتل لإخوانهم وقعدوا لو أخاعوا ما قعدوا ، وكان قتلًا باطلاً واعتقداً باسداً ، من نعلق المؤمنين أن يكيدوا منهم في هذه المغالبة لمساعدة والاعتقاد السبي . وهو أن من سافر في نخوة وصحبه نيات ، أو فتن فقتل فوفقه في بته لعائن ولم تحت في ذلك اجعت لدى مرض عنه مشغره به ، ولتفان وهذا هو معتقد المبدلة في القول بالاجل ، وانكفرت الغافلوك ، قيل : هو عام أي صفاء الجميع هذا قال ابن إسحاق ، وغيره أو عبد الله بن أبي ربيعة : سمع معهم هذا القول (١) قاله حمزة والبيهوي وغيرهما ، أي هو معجب وحذر في وأصبحهم ، ولأنهم في إخوانهم لاه نسب ، أي لأجل إخوانهم ، ليست لهم ليلع معهم قلت لك والإخوة هـ حرة نسب ، إذ كان قتل أحد من الأصحاب وأكثاهم من الخروج ، ألم يقتل من المهاجرين إلا أربعة ، وقيل : غنة ويكون ثقاتهم ماضين الأصحاب معهم أب قريب ، أو بعيد أو أخوة للنفقة والذالك ، كقوله ﴿ وَأَصْحَابُكُمْ سَمِعُوا بِإِخْوَانِهِ ﴾ آل عمران [١٥٣] ، وقال :

خَصَمْتَنَا عَنْ سِي أَهْلٍ وَفَلَّتِ الْغُيُومُ بِخَوْنِهَا (٢)

والعرب في الأرض الإبعاد فيها ، واندواب خيانة الإساء ، وفلان السدي : الضرب هنا الصير في التجارة ، وقال ابن إسحاق : الذين في الطاعات ، وإذا خروا : السفل ، وقالوا ناصر ، فلا يكن أن يعمل فيه ، فميم من جرحه عن الاستنباط وحمله لظن الوقت تعي حر ، فأعمل فيه ، فأنزل من عصبة - دخلت يدا وهي حرف استنباط من حيث الذين اسم فيه إمام يحرم من ذال في ثامي . ومن يكون في السفل ، ومن حيث هذه الدارة تنصوري في سفلى الزمان ، قال ابن جرير (٣) : ﴿ مَنْ قُتِلَ ﴾ كيف قيل - إذا حرموا في الأرض مع قتلها - ﴿ قُتِلَ ﴾ هو حكاية الحال الناصية ، كقولك حين تحربون في الأرض منهم كلامه . ويمكن إقرار إذا على ما استقرها من الاستنباط ، والمعامل فيها مصف مستقب محذوب ، وهو لا بد من تقدير مصاف عية ، فيه ما غادره مستقبلاً حتى يعمل في الطرف المستقب ، لكن يكون الصير في قوله ﴿ لَوْ كَانُوا ﴾ عائد على إخوانهم لغضاً ، وعن غيرهم معنى مثل قوله تعالى ﴿ وَمِمَّنْ مَرَّ مَعَهُمْ وَلَا يَتَّقُونَ ﴾ من حمزه ﴿ وَقَوْمُ الْيَوْمِ ﴾ عني درهم وبهذه . وقول الشاعر :

قَاتَلْتُ الْأُسَيْنَةَ هَذَا الْحَمَامُ نَسَا إِنْ حَاسِبْنَا أَوْ يَسْتَعْفُ فَعَدَا (٤)

المنقح : من محبر حر وبهذه درهم آخر ، وبهذه حمزة آخر ، فعاد الصير على درهم ، وإخوانهم لغضاً لا معنى كذلك الضمير في قوله ﴿ لَوْ كَانُوا ﴾ يعود على إخوانهم لغضاً ، والمعنى : لو كان إخواننا الأسرى ويكون معنى الآية ، وقالوا : عفا هؤلاء إخوانهم إذا حرموا في الأرض ، أو كانوا أحراراً لو كان إخواننا الأسرى الذين تقدم موتهم وقتلهم عدداً ، أي : مقبضين لم يسلطوا ما ماتوا وما قتلوا ، فتكون هذه المغالبة شبيهاً لإخوانهم السابقين عن «عرب في الأرض» ، وعن الغزو وإيصالهم أن يصيبهم مثل ما أصاب إخوانهم الأسرى الذين سبق موتهم وقتلهم بالظفر في الأرض ولعرو ،

(١) ذكره السيوطي في الدر المنثور ، وعراه للبرقي ، وهد من حمد ، ومن حريم - ومن اللد : ومن أي حاتم ٨٩/١ .

(٢) البيت من الفرج للصد الزماني ، انظر أسرار العالم ١٦٠/١ والمص ١٥٩ وشرح ديوان الغزالي للقرطبي (٣٤) .

(٣) انظر التكملة ١٣٠/١ .

(٤) البيت ذكره حسين في شعر الصوري

ويمكن التعامل في هذا الملاك ، وهو مصير شغل بأن المضارع ، أي : محالة أن جهنم ينحترقهم بل انحرأ ، وفي الأرض ، ثم كادوا يحرقون ، وهذا المثل في المعنى ، إذ عرصوا للأحياء بالإضافة للأصابع ما أصاب من مات أو قتل ، فالتوا : ويجوز أن يكون في دفعوا في معنى وبفعلون ، ينصلي في إذا ويجوز أن يكون إذا غنى إذ يبين في دفعوا في على مضى ، وفي الكلام إذ ذلك حذف تقديره : إذ نحر بواقي الأرض فيأثروا أو كذاوا غير ففعلوا ، وما أجعل من سعي أنه لولا الضرب في الأرض والغزو ونزعت القمودي جرح لما مات المسافر ، ولا العازي ، وأين غفل هؤلاء من غفل أن يؤيب على حاجته حين يقول :

نَحْسِبُونَ أَنَّ لَوْ كَانَ السَّيْفُ نَسْرًا لَمْ يَكُنْ سَيْفًا وَالصَّخْرُ أَنْ يَحْدَثَ قَبْلَهَا
وَلَمْ يَكُنْ أَثَرُ شَرِّهِمْ أَثَرًا لَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ أَنْبَاءُ عِبْنِهَا يَزُولُوا

قد الرزي . وذكر الغزو بعد الضرب ، لأن من الغزو ما لا يكون ضرماً ، لأن ضرب الإبهام ، والمخاض قد يكون قريب المسافة فذلك قد غرقت الغزو عن الضرب انتهى ، يعني أن بينهما عمومًا وخصوصاً فتعابير أصبح إفراد ، إذ يندرج من جهة تحت ، وقيل : لا يشبه الغزو الضرب ، وإنما قد تم تشبيهه كمن كان يمشي في وأخرون يصرون في الأرض ينطقون من فضل الله وأخرون يخالطون في سبيل الله في ، وإنما المشهور في غزى في تشديد الزى ، وقيل : الخس والرعي تخفيف الزاي ، ووجه على حذف أحد المصحين تخفيفاً ، وعلى حذف التاء والمراد غزاة ، وقال بعض من وجه عن أنه حذف التاء وهو ابن عسبة ، قال : وما حذف كثير في كلامهم ، ومنه قول ابن جرير جميع الكسائي :

أَمِ السَّيْفُ أَخْلَقَ ابْنُ كَسْبٍ وَنَحْنُ سَيْفٌ مِمَّنْ خُلِقَ الْأَكْوَاسُ وَالْأَوْبَانُ^(١١)

يريد لأية جمع أب ، ثم أن لعبية جمع عبر ، والسيف جمع اس ، وقد قالوا ابن وبس انتهى ، وقيل : وهذا الحذف كثير في كلامهم ليس كما ذكر ، بل لا يوجد مثل رام ورمي ، ولا حام وحمي يراد به وحاة ، وإن أراد حذف التاء من حيث الجملة كثير في كلامهم ، فالمدحى إما هو الحذف من فعله ، ولا نقول إنه الحذف أنفي ، حذف التاء كثير في كلامهم ، لأنه يشتمل على ما المصح جاء عليه ، ثم حذف كثير ، وبس قدمت ، بل الجمع جاء عن ابن جرير نحو حم وعحم ، ونحفل وفحول ، ثم حي ، فالتاء تأكيد معنى الجمع ، ولا نقول في عموم أنه حذف منه التاء كثيراً لأن الجمع لم يسن عليها ، بخلاف قصلة ورماء ، فإن الجمع يسن عليها ، وإذا تكلف المحبون لأخوة من كان لا ينبغي أن تدخل فيه أن ذلك على سبيل تأكيد الجمع ، لما رأيت لا معنى له ذكر أنه جاء بمعنى التوكيد ، كالروان ، التي لا معنى لها معنى غير التأكيد ، وأما المبتدأ فلا ينبغي يقول المحبون فيه أنه ما جمعه ، ولم يمل فقال فيه أي كما قالوا معنى في حبس . وهو عندهم جمع على فعول ، وليس أصله أبوة ولا تجمع من عن نية ، وإن هما مصدران والمضمة من لو جواب هي معمولة القول ، فهي في موضع نصب على المقول ، وجاءت عن مطم ما بعد إذا من تقديم نهي الميت على نهي الغفل ، كما قدم الضرب على الغزو ، والنصير في في لو كانوا في حر لقتل أحد قاله الجمهور ، أو لشره الذين دنوا بشر معونة قد مكر^(١٢) من سهل الديلمي ، وفرأ الجمهور في وقت قبلوا في تنقيب التاء ، وفرأ حسن بن علي شاعراً ، لتكثير في الحال لا بسببه إلى حال واحد ، لأنه لا يمكن تكثير فيه ، في ليحفل أنه ذلك حسرة في قلوبهم في اغتلموا في هذه الآية قليل هي ، لا مكي ، وقيل : لا مكي الصورة ، فإذا كانت لا مكي عهدا تعلق ، ولكل يشاء بذلك ، فذهب بعضهم إلى أنها تتعلق بمصدره بدل

(١١) أبي الحسن طوطب ١٧٥/١ ، شرح الشعل ٢١/٥ ، اللسان ١/١

(١٢) بحر من إسرائيل أبو محمد الديلمي ، غزني ، إمام منزه ، انظر حال المصنف ١٧٨/١

عليه حق الكلام ، وسياقه التقدير ، أوقع ذلك في القول واستند في قلوبهم ليجعله حجة عليهم ، وإذا احتجج إلى تقدير هذا المعذرة ، لأنه لا يصح أن نعتي السلام على أي شيء يقال لأنهم لم يقولوا تلك العبارة ليجعل ذلك حجة حرة في قلوبهم ، فلا يصح ذلك من يكون تعليلاً للقول ، وإذا قالوا ذلك تنبيهاً للمؤمنين عن الجهاد ، ولا يصح أن يتعلق باللهي وهو لا يكونوا كالذين كفروا ، لأن جعل الله ذلك حجة في قلوبهم لا يكون سبباً في أن يؤمنوا عن محبة الكفار ، قال الزمخشري^(١) : وقد أورد سؤالاً على ما نتعلمه من الجمل ، فإن أول ما ذكرناه يعني لا يكونوا مثلهم في انطق بذلك القول واعتقاده ، ليجعله الله حجة في قلوبهم خاصة وبعبارة من قلوبكم انتهى كلامه وهو كلام صحيح لا تقبل فيه ، لأن جعل الحجة لا يكون سبباً للنهي ، كما قلنا ، إنما يكون سبباً لحصول امتثال النهي ، وهو انتفاء المائلة ، فحصول ذلك الانتفاء والمخالفة فيها متعينون يستفدون من عمل الله ما يستفدون منهم ، إذ لم يوافقهم فيها قالوه واعتقدوه فلا نضر سوا في الأرض ، ولا شئوا فالتبس على الزمخشري استدعاء انتفاء المائلة ، لحصول الانتفاء ، وفيه هذا فيه خطأ ودفعة ، وقال من صدى وقبره : السلام متعلق بالكون ، أي لا تكونوا هؤلاء ليجعل الله ذلك حجة في قلوبهم وديكت انتهى ، ومنه أحد الزمخشري قوله ، لكن من عيسى نعى على ما تستحق السلام وذلك في يحيى ، وقد بينا مسأله هذا القول ، وإذا كانت لا من الضرورة والمقالة تعلقت بقالوا ، ولعل أيهم لم يقولوا لجمع الحجة بقالوا ذلك لعل ، فصار بدل ذلك إلى الحجة والنداء ، ونظروهم بقوله في ما يتعلمه آل فرعون ليكون ضم حذر وحزن في المعصية [٨] ولم يلاحظوا بذلك إنما أتى لمره إلى ذلك ، وأكثر أصحبت لا يشترى للام هذا المعنى أعني أن تكون السلام للمعانة ، والمال ، ويسبون هذا للذهب للأحفص ، وأما الإشارة بذلك ، فقال الزجاج : هو إشارة إلى الظن ، وهو أنهم إذا ظنوا أنهم لم يجهزوا ولم يقتلوا كان حجة عليهم على من من منهم أشد ، وقال الزمخشري^(٢) ما جاء : الإشارة إلى انطق والاعتقاد بالقرآن ، وفي ابن عطية : الإشارة بذلك إلى هذا المعنى الذي ضم جعل الله ذلك حجة ، لأن لذي ينبغي أن نكل موت وقتل ما من سبب يرد أيأس وتسليم الله تعالى على قلبه ، والذي يعتقد أن حجة لم تعد في بيته لم يمت يجهز ويطلبه انتهى ، وهذا أقوال متناقضة فيما أشير بذلك إليه ، قيل : الإشارة بذلك إلى عني الله تعالى عن الكون ، مثل الكافرين في هذا المعتقد ، لأنهم إذا رأوا أن الله قد وسبهم يعتقد وأمر بجهادهم كان ذلك حجة في قلوبهم ، وقال ابن عطية : ويحتمل عندي أن تكون الإشارة إلى النهي والانتفاء معاً فتأمل انتهى ، وهذه كلها أقوال تخالف الطاهر ، والذي يقتضيه ظاهر الآية أن الإشارة إلى المصدر المجهول من قاتلوا ، وأن التزم الضرورة ، والمحقق أنهم قالوا هذه المقالة ، فاصلين التنبيط عن الجهاد والإحدا في الأرض سواء كانوا معتقدين صحتها ، أو لم يكونوا معتقدين إذ كثير من الكفار قاتل بأجل واحد ، فخطأ هذا التصيد ، وجعل الله ذلك القول حجة في قلوبهم ، أي : غاي على ما فهمم إذ لم يبلغوا مقصدهم من التنبيط عن الجهاد ، وظاهر جعل الحجة وحصوله أنه يكون ذلك في الدنيا ، وهو الاسم الذي يلحهم على ما مات من بلوغ مقصدهم ، ولعل : جعل يوم القيامة ذا صفة من المحرقي والدمامة ، ولما فيه السفسوف من انعيم والكرامة ، وأشد جعل إلى الله ، لأنه هو الذي يصنع العم والحمرة في قلوبهم بقوة لم على هذا امتثال العاصد ، في واقع يجسي ويميت في رده عليهم في تلك القاعة الفاسدة ، من ذلك بقضائك الحتم ، والأمر بيده أنه يجسي الساهر والغاري ويميت المقيم والقاعد ، وقال سديد بن الوليد عن مونه : ما في موضع شر ولا وفيه ضربة أو طعنة ، وما أتت أموات كما يموت التجبر فلا تمت أعين الجنان ، ونيل : هذه الحجة متعلقة بقوله في يا أيها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا وقالوا في أي : لا تقولوا مثل قولهم ، فإن الله هو المحيي من نصر جهات لم يقتل في الجهاد ، والحيث من قدر له الموت لم يبق وإن لم يجهز فله الرازي ، وقال أيضاً : المراد منه إبطال شبهتهم أي لا تأثير لشيء آخر في

(١) انظر التفسير ٣١/٦

(٢) انظر المصدر السابق

الحياة والموت ، لأن قضاء لا يشعل ولا يهزم ذلك ، إلا عمال . لأن له أن يفعل ما يشاء انتهى . ورد عليه هذا لعرق بين الموت والحياة وسائر الاعمال ، لأن ما أثر لأهلنا معروف من كثرات الوحدة فإفادته وقوعه فيها فلا بد من وقوعه ، وما لم يقدر فيتمتع بوقوعه ، فإذا لا فرق في واه بما يعملون يصير في ذلك ما يعجب . علل ذلك بالنصر لا بالسجع ، وإن كان نصائر منهم قولاً مسموعاً لا فعلاً مبرئاً ، لما كان ذلك القول من الذكور مصداً منهم إلى عمل يحاولونه ، فخص لشعر بذلك ، كقولك لمن يقول شيئاً وهو يصعد فعلاً يماره . أن أرى ما فعله ، وفراً بين كثير والأخوات ، في بما يعملون في ما يباءه عن القبة ، وهو وعيد للمصاعين . وفراً لما تقول بأنه عن خطاب المومنين . كما قال لا تكونوا فهو تأكيد للذي ، ورجع لمن حاتف ، ورجع لمن امتثل ، في ولئن قمتم في سبيل الله لوفى بكم ثمرة من الله ورحمة غير ما يجمعون في تقدم قبل هذا كذب الكفار في دعواهم : أن من مات أو قتل في سحر وعرو لو كان ثامناً مات وما نزل ، وهي مؤمنين أن أن يعرفوا مثل هذه العقلة ، لأنها ليست للحد من الغزو ، وأمر في هذه الجملة أنه إن تم ما يتخبرونه من القتل في سبيل الله ، أو الموت فيه فما يجعل لهم من معصية الله ورحمة بسبب ذلك غير ما يجمعون من حطام الدنيا وسامعها لو لم يكنوا بالفضل ، أو الموت ، وأنه ذلك بالتقسيم ، لأن اللام في لئن هي الموصلة لتعصب ، وحوادث القسم هو معصية ، وكان نكرة إشارة إلى أن ليس جزء من المعصية والفرحة حير من الدنيا ، وأنه كاف في دور المومن ، ويجزئ الآية به لأنه وصف بقوله في مي الله في وعطف عليه نكرة ، ومصور الأبدان بها كوما عظمت على ما يسوع به الاشتاء ، أو كوما موصولة في المعنى ، إلا التقدير : ورحمة مع ولم صفة أخرى محدودة لا تشبهها ، بقدرها ورحمة لكم ، وفي حير في هنا على ما بها من كوما فعل تفضيل ، كما روي عن ابن عباس خبر من طلع الأرض دعة هراء ، وإن ناع في حير في حق أنه خبر عن قوله في المعصية في ، فإن من خطبة : وتحسن الآية أن يكون قوله في معصية في إشارة إلى القتل أو الموت في سبيل الله ، بمعنى ذلك معصية ورحمة إلههم فقتلوا به ، وبخس . لتفسير لذلك معصية ورحمة ، وتوهم لغز ، عن حير لا اشتاء المقتل ، وقوله في حير في وصف لا خبر اشتاء انتهى ، قوله ، وهو خلاف المعاهر ، وجواب الشرط الذي هو في إن تعصب في محتوف لثلاثة حواب القسم حية ، وقول الزمخشرى : سبب من جواب الشرط وإن عن أنه حذف بدلالة عليه فصحيح ، وإن عن أنه لا يحتاج إلى تقدير فليس صحيح ، وأما الآية يدل على أنه جعلت المعصية والرحمة لمن اتقى له أحد هذين ، القتل في سبيل الله ، أو الموت فيه ، وقال الزمخشرى : في المعصية من الله في إشارة إلى عبده خوفاً من عقابه ، ورحمة إشارة إلى تعدد لطلب ثوابه انتهى ، وليس بالطاهر ، وقدم القتل هنا لأنه ابتداء إيجاز ، فقدم الأشراف الأهم في تحصيل المعصية والرحمة إذ القتل في سبيل الله أعظم ثواباً من الموت في سبيله ، قال المصنف : تضمنت هاتان الآيتان الزمناً وهو خبر محرم فيسبب شرطي ، فتعصب المحرم على القتل في سبيل الله ثميلة ، إن قتلتم في سبيل الله ، أو تم حصلت تلك المعصية والرحمة ، وهما حير في تجمعون فإذا الموت والقتل في سبيل الله حير ما تجمعون ، وشئتم أن تقتلتم فاحشر لكم حصن ، وإذا كان الموت والقتل لا يدمنه واحشر فتبيح ذلك أن القتل والموت اللذين يوجبان المعصية والرحمة حير من القتل والموت اللذين لا يوجبهما انتهى ، وفراً لأنك والأخوات قسم اليهم في جميع القرآن ، وخصص في هذين أو تم ولكن معتم ، وكسر الميم ، والنصم أفبب وأشهر ، ونكر مستعمل كثيراً وهو شاذ في القيس حجة الظاهر من فعل يفعل نظير دمت بدم ، وفصحت تفضيل ، وقد أبو عبيد بن حكيم علي بالشذوذ ، ولقد نقي غيرهم فيه ليعتد . وإدعاء فعل بفعل ، فتفوق مات بموت ، والأخرى فعل بفعل نحو مات بمات ، أصح موت فعن هذا ليس بشذ ، إذ هو ما من خوف بمات ، فليس ما بالكر فعن هذه لغة ولا شذوذ فيه وهي لغة المتجاوز ، يقولون قسم من مات بمات ، قال الشاعر

بجني ولا تؤمى بئال كمال^١

وصالح حضر يقولون : حتم بهم نعيم ، من حيث يموت بقعة الكافرين ، وفرأنا جمهوراً يجمعون في البناء على سبيل
اجتباب في قوله ﴿ ولئن قلتم ﴿ رقرأ قوم منهم حصص على عاصد بالياء أي : بما تحسبه الكفار الماصون وعبره .
﴿ ولئن متم أو قلتم لئن الله تخشرون ﴾ هذا خطاب علم للمؤمنين والكافرين أعظم أنه أن جميع الجمع إليه ، فيجازي كلًّا
بعده حكمًا قال مصعب ، وكأنه لما دُعي الموت والقتل لخلقاً ، وفي بعيداً ذكر سبيل الله ، ﴿ فما بقا في الآية فهم أن ذلك
هم ، وانما هم أن خطاب للمؤمنين ، كالخطاب لسنن ، وذلك لندرة المخشرون ﴿ لئن لم يرهم مولع ﴾ (رحمة المصطفى
العظيم الشواب تخشرون ، قال : وليرفع اسم الله هذا المرفوع مع تقديمه وإدخال اللام عن تحريف النص به بيان ليس
بالخطي انتهى ، يشير بذلك إلى مذهب من أن التقديم يؤذن بالاختصاص ، فكان المعنى عند : قال الله لا غيره تخشرون ،
وهو عندنا لا يدل بالوضع على ذلك ، وإنما يبرز التقديم على الاعتناء بالشيء ولا تأخيرهم بغيره ، في ما سيوردناه حسب
ما أن نذكر لفعل ما فصله ، فلما نأمر المخشرون لغات هذا المعنى ، ونضمنت لأنه نعلم أمر الدنيا والمعرض على
الشهادة ، وأن مصير العائد كلهم إلى الله ، فلما راعى على شهادة أهل البر ، ليحرر توبها ويجده وقت حشر وقدم الموت ما
هي القتل ، لأنها آية وعظ مالأخرة والحشر وترهيد في الدنيا ، والمطية والثوب فيها مطلق لم يقيد شيء ، فلما أن يكون
الخطاب مخصصاً عن حرط فعل ، أو عاماً ونذوح أولئك فيه ، نقدم لعمومه ، ولأنه أغلب في الناس من انقضت هذه ثلاثة
مواضع ﴿ ما مائراً وما قتلوا ﴾ فقدم الموت على القتل تشبهاً ما قلنا من قوله ﴿ إذا همروا في الأرض ﴾ أو كانوا عرا ﴿ وتقدم
القتل على الموت بعد ، لأنه على تحريض على الجهاد فقدم الأهم والأشرف ، وقدم الموت على لأنه الأغلظ ، ولم يتركه نفس
الروح جواباً لتقسيم المحذوف ، لأنه فصل بين اللام المتظهِر في القسم وبينه بأخبار والمعروود ، ولما تأخر لكان شحشرون إلى
كثوره ﴿ يقول ما يحسنه ﴾ مود ﴿ ٨ ﴾ سواء كان الفصل معمول الفعل كهدا ، أو سوف كقوله ﴿ سوف تعلمون ﴾
الشعره ﴿ ٩ ﴾ أو قد ، كقول الشاعر :

كُنْتُ لِقْدَ أَهْلِي عَلَى الْفَرَسِ غَرَسُهُ وَأَضْعُ غَرَمِي أَنْ يَسْرَ بِهَا الْخَالِي^(١)

قد أبو علي : الأصل دخول طين مرقاً بين لأم ونجين ولأم الانتداء ، ولأم الانتداء لا مدح على الفضلات ،
فبدخل لأم اليمين على لقصته وقع الفصل ، فام يجمع إلى النون ، ويدخوها على صرف وقع القرن ، فم يجمع إلى النون
لأن لأم الانتداء لا تدخل على الفعل إلا إذا كان حالاً ، أما إذا كان متقبلاً فلا . ﴿ فيها رحمة من ربك ﴾ ثم ﴿ متعلق
الرحمة المؤمنين ، فالعنى : مريحة من الله عليهم كنت لهم ، فتكون الرحمة امنى بها عليهم ، في : دشت أخلاقك ، ولأن
جاءك لهم بعدما تدعوا أترك وعصوك في هذه مقترنة ، وذلك رحمة الله إليهم ، وفي : متعلق بفرحة المخاطب ﴿ ١٠ ﴾ -
أي : بفرحة الله أيك جعلك بين الخائب موطأ الاختلاف ، فرحمتهم وكنت لهم ، ولم تؤاسدهم بالمصيبة والقرار ، وإفراذك
للأعداء ويكون ذلك امتناً عن رسول الله ﴿ ١١ ﴾ ويحتمل أن يكون متعلق بفرحة النبي ﴿ ١٢ ﴾ - قال حمزة عن علي
عظيم ، وبما يتبينه محسن لأصحاب المؤمنين بأن الله لهم وما من زائدة للتأكيد ، وروادها بين الماء وعن ومن والكل ،
وبن مجزئاً شيء ، معروف في اللسان مقرر في علم العربية ، وذهب بعض الناس إلى أنها نكرة تامة ، ورحمة مثلها ،
كأنه قبل فشيء ، فهم ، ثم أملا على سبيل التوضيح ، فقال : رحمة ، وكان قلنا هذا بغرض الإغلا عليها أنها رائدة ،
وقيل : ما هنا استعجابية ، قال الرازي ، قد المحفوظ : دخول لفظ المهمل لوضوح في كلام الحكماء مع جائز ،
وهنا يجوز أن تكون ما استعجابية للمصعب ، فتدبر : في أي رحمة من الله كنت لهم ، وذلك بأن جانيهم ما كانت عظمة له

(١) نظير لكتف (٣١/١)

(٢) لينت لأمري ، نفس ، انظر سورة ٢٨

إذ ما أظهر الله خلقه في العدل لا حشونه في الكلام علموا أن هذا لا يأتى إلا بتأييد رباني من ذلك انتهى كلامه ، وما
 قده الخلقون صحيح ، لكن زيادة ما للتوحد لا يمكنه في مكانه من أنه أدنى خلق بشعره ، فضلاً عن من يتعاضد نصير
 كلام الله ، وليس ما في هذا المكان مما يشهد به أحد ، مهلاً فلا يحتاج ذلك إلى تأويلها ، بأن يكون استهزاءاً للتعجب ، ثم إن
 نظيره ذلك ، مبني على دليل على أنه حسن ما عطفه للفرقة ، وما ذهب إليه طائفة من وجهين ، أحدهما ، أنه لا تصاف ما
 الاستظهارية ، ولا أسماء الاستظهارية غير أي الاستظهارية ، ويتم على مذهب من رداحق ، والثاني ، أنه إذا لم يصح الإضافة
 فيكون إعرافه بدلاً وإذا كان بدلاً من اسم الاستظهارية ، فلا بد من إضافة هرة الاستظهارية في البديل ، وهذا وجه خطا لمن
 ولم يفتش إلى ما عرفت في علم النحو من أحكام الألفاظ ، وكان معه من هذا الارتباك ، فسئل إلى ما لا يحسن ، والنسور
 عليه قول الزجاج في ما هذه إنها صلة فيها معنى التوكل ، في جماع المتحوس في ولو كنت قط غليظ القلب لانفضوا من
 حولك في بين تعالى أن سورة الفلق هي المعنى والاحتياج عليه ، وإن خلاصتها من الجفوة والحشونة مؤيد للتحريش ، والمعنى :
 لو شافهم الملازمة على ما صدر منهم من المحالقة والفرار لتفرقوا من حولك ، هبة منك وحياة ، فكان ذلك سبباً لتفريق
 كلمة الإسلام ، وضرب مائة ، وطاعة لعدو ، وعين والرمق ، فيكون فيه ما يغني عن إجمال حق من حق الله
 تعالى ، وذلك تعالى في حق الكفار في واعظ عليهم في وفي دمه - ط - في الكتب الزلزلة ، إنه ليس عطف ، ولا غبط ولا
 صحنات في الأسواق ، والرسول قبل ، بمعنى واحد فمعنا للتأكيد ، وقيل : الغضابة لغوة أولاً وضماً ، وعطف القلب
 حذراً عن كونه تحت صلب لا يأتى ولا يأتى ، ومن العطف تشا الفضايلة تقدم ، هو ظاهر للحسن على ما هو ثابت ، وإنما
 يعلم بظهور الزم ، في غافغ عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر في أمره تعالى بالغفوة عنهم ، وذلك في كل خاصه من
 تبعه له عليهم ، والاستغفار لهم فيها هو مختص بحق الله تعالى ، وبشاورهم ، وفيها فوائد تطيب نفوسهم ، ورفع من
 مقدارهم بعضاً ، قلب فم حيث أهلهم للتشاور ، وجعلهم حواصي بعدما صدر منهم ، وتبريع المشاورة لهم بعده
 والاستظهار برأيهم فيها ثم يزل فيه وحسب ، فقد يكون عذهم من أمور الدنيا ما يشغله ، واختار عفوهم ، فيزله منزعهم
 واجتماعهم فيها في وجه الصلاح ، وحسب على ما صرح به العرب وعلماء في الاستشارة في الأمور ، وإذا لم يشكروا أحد منهم
 حصل في نفسه شيء ، ولذلك عز على عسى رغب في كونهم عند عليهم في الشورى في خلافة أبي بكر الصديق
 - رضي الله عنهم - أممهم ، وبما ذكرنا من شاورهم ، قبل في أمر الحرب والذب ، وقيل في الدين والسياسة ثم يرد
 عن ، وبذلك انتشار في شئ من يد ، وظاهر هذه الأوامر يقتضي أنه أمرهم الأشياء ولا تدن على ترتيب زمان ، ولحال الأمر
 عضية : أمر مدبر بليل ، أمر المأمور عنهم فيها يخص ، فإذا صاروا في هذه الفرجة أمر بالاستعصار ههنا ، فإذا صاروا في
 هذه الدوحة صاروا أملاً بالاستشارة في الأمور التي ، وفيه محض تخصيص ، ولا يصح هذا التدرج من اللفظ ، ولكن
 هذه حكمة تقديب هذه الأوامر بعضها على بعض ، أمر أولاً بالمعصية عنهم إذ عليه عنهم مسقط لحق ، ودليل على
 رصه - ط - عنهم وعدم مزاحمة ، ولا سقط سقعه عنهم ، سنعبرهم الله ليكمل لهم صاعقه وهدى الله عنهم ، ويعمل
 لهم رضاه - ط - ورب الله تعالى ، ولا زالت عنهم التسهيلات من حذرين شاورهم زماناً بأنهم أهل للسلطة والصلابة وخله
 الناصحة ، إلا يستمر الإنسان إلا من كان معظماً في قوة العقل والتجربة ، والظاهر أن قوله في دافع عنهم في أمره
 بانهم ، وقيل : بعد سلمي المعصية عنهم ، لأعفو عنهم ، والمعصية من السؤدد لا تستعمل لأجله ، قيل : فزارهم يوم أحد
 ونرا : إصابته وزون الرعدة من مزاحمهم ، وقيل : ما مدون من هزوانه ونسبهم من السفطات التي لا يعفونهم ،
 كتمانهم من وراء المحجرات ، وقول بعضهم إن كان ابن عمنك ، وجرح دمه حتى أشرف عفه ، وغير ذلك مما وقع عنهم
 على سبيل المغفرة ، ومن غريب التعليل لطف وصعبه الذي يزد عن الغفر في قول بعضهم : إن قوله تعالى في وشاورهم في
 الأمر في نه من المغلوب ، والنبي وشاوروك في الأمر ، وذكر المفسرون هنا جملة ماورد في المشاورة من الآيات والأحاديث

والأنار ، وذكر ابن عثيمين أن الشورى من قواعد الشريعة ، وعزمت الأحكام ، ومن لا يستشير أهل العلم والدين ضلّ وعزل واجب ، هذا ما لا خلاف فيه ، والمستشار في الدين عالم دين ، وقل ما يكون ذلك إلا في عاقل قال الحسن : ما كمل دين لمرءٍ لم يكمل عقله ، وفي الأمور الصغيرة عاقل مجرب واد في التشير انتهى كلام ابن عثيمين ، وفيه بعض تلخيص ، وقرعة المشهور في الأمر في وليس حل المعموم ، إذ لا يشاور في التحليل والتحريم ، والأمر اسم جنس يقع لكل وللجميع ، وقرأ ابن عباس في في بعض الأمر في في فإذا هزمت فتوكل على الله في أي : فإذا عقدت قلبك على أمر بعد الاستشارة فاحصل تقويضك فيه إلى الله تعالى ، فإنه العالم بالأصلح لك والأشد لأمرك ، لا يعلمه من أنشأ عليك ، وفي هذه الآية دليل على المشاورة وتعمير الرأي وتضييقه ، والتدبر فيه ، وإن ذلك مطلوب شرعاً ، جلالاً لما كان عليه بعض العرب من ترك الشورى ، ومن الاستبداد برأيه من غير فكر في عاقبة كما قال :

إِذَا هُمْ أَلْفَيْ نَفْسٍ فَيُنْزِلُهُ حُزْنُهُ زَنْجَبُ غُلٍّ يَنْعُرُ الْمُسَوِّقَ بِجَانِبِنَا
وَلَمْ يَتَنَبَّأْ فِي رَأْيِهِ غَيْرَ نَفْسِهِ وَلَمْ يَسْأَلْ إِلَّا نَفْسَهُ الشُّبَّ حُجَابِنَا

وقرأ المشهور : عزمت على الخطأ كذا في قل ، وقرأ عكرمة وجابر بن زيد وأبو نبيك وجعفر الصادق : عزمت ضم التاء على أيما ضمير الله تعالى ، والمعنى فإنما عزمت لك على شيء ، أي : أرشدتك إليه وجمعت نفسك ، ويكون قوله على الله من باب الالتفات ، إذ لو جرى على نفس ضم التاء لكان فتوكل على ، وتظهر في نسبة العزم إلى الله على سبيل التمييز قول أم سلمة : تم حرم الله في إن الله يحب المتوكلين في حدث على التوكل حل لله ، إذ أخبر أنه يجب من توكل عليه ، والمرء ساع لها يحصل له نجاة الله تعالى ، وقد تضمنت هذه الآية خيراً من البيان والمبدع والإيجاز في ولا تلون على أحد في لمن قال هو الرسول أبوه تعظيماً لسانه ، ولأن التصريح به حضم لغده ، والتجسس المائل في في غياهم في في ثم أزل عليكم من بعد الفم في والطباقي في في يتقون في في يملون في وفي في فانكم في و أمابكم في والتجسس الغاير في في نظنون في و في في ، وفي في فتوكل في و في المتوكلين في وذكر بعضهم ذلك في في فظاً في و لاغضوا في وليس منه ، لأن قد اختلفت المقتات والتضيق بعد الإيمان في في ما لا يدون يقولون في ، والاستصاح النظري في في لو كنتم في بيوتكم في والاعتراض في في قل إن الأمر كله لله في ، والاختصاص في في بذات الصدور في وفي بما تعملون بصبر في وفي في يحب المتوكلين في ، والاختارة في قوله في ليجعل الله ذلك حسنة في ، والاستعارة في في إذا ضربوا في الأرض في وفي في لنت في و في غليظ القلب في ، والتكرار في في ما مانوا وما قتلوا في وما بعدوا في في على الله في في إن الله في ، وزيادة الحرف للتأكيد في في فإرحمة في ، والالتفات والمخطف في عدة مواضع في إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده في هذا الالتفات إذ هو خروج من ضية إلى الخطاب ، ولما أمره بمشورتهم ، وبالتوكل على أوضاع أن ما صدر من النصر ، أو الخذلان إنما هو راجع لما يشاء ، وأنه متى نصركم لا يمكن أن يخذلكم كحد ، ومعنى خذلكم فلا نصركم فيما وقع لكم من النصر ، لو بكم من الخذلان كيومي بدر وأحد ، فبشيئته ، وفي هذا أنسليه لهم عيا وفع لهم من الفرار ، ثم أمرهم بالتوكل ، ونظم الأمر بالمؤمنين ، فيه على الوصف الذي يناسب معه التوكل ، وهو الإيمان لأن المؤمن مصدق بأن الله موافق لمقتضى النصر والخذلان ، وأشر بهم مع بينهم في مخلوبة التوكل ، وهو إصافه بالأمور إلى الله تعالى ، ونظومها إليه ، والتوكل على الله من فروض الإيمان ، ولكنه يقرن بالتشجيع في الطاعة ، والحماية معية الجهد ومعاطفة أسباب التحرز ، وليس الإقناء باليد والإيهام لما يجب مراعاته بالتوكل ، وإنما هو كناية عن في في قيدا وتوكل ، ونظير هذه في ما يفتي الله الناس من رحمة فلا تسلك لها وما يسلك فلا مرسل له من بعده في فاطر [٦] والضمير في من في بعده في عائد على الله تعالى إما على حذف مضاف ، أي : من بعد عدلانه ، أي : من بعد ما يخلد من الذي يصير ،

البحاري ومسلم ، ففي حبيب دتر العلون وعظمه ونظم امره ، انه قال : لا لعين احدكم ثوب يوم القيامة على رقبته يعبر له بغاه . فيقول : يا رسول الله اغني . فاقول ما أمرك بك من غير شيئا قد اطعك المقدس ، وكملت ما عهد لي حديث ابن شبة ، والذي يعني به لا يأخذ احد منها شيئا إلا جاء به بمثل يوم القيامة على رقبته . ان كان يعبر له رداء ، وبقرة لها حمار ، أو شاة نحر^{١١١} ، يروى عنه أيضاً ، وروى له حنيفة^{١١٢} ، وفي ما ثبت مذهب ابن ابي شيبة الى غمت من المعصوم يوم حين لشمل عليه بأرض^{١١٣} ، وعنت به عن مصبحة له على رؤوس لأشهاد يوم القعدة . وقال النكلى : يظل له ذلك الشيء الذي غلبه في النار ، ثم يقال له ابرأ هذه ، فتقول يحسبه على ظهره ، فإذا لم يخ صومعه وقع في النار ، ثم كلف أن يبرأ فإنه فيحرمه بعض ذلك به ، وقيل : بأن يرمي إلى غير ذلك ، وقيل : بأخذ من حسنة محرم من غير . وقد وردت أحاديث كثيرة في تعظيم العلون وتوحيده عليه ، في ثم قول كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون في هذه الجنة مطبوعه على الجملة الترجمة لما ذكر من مسألة العلون ، وما يجري تصحيحه يوم القيامة . ذكر أن ذلك الجبر ليس مخصوصاً بمن عل ، من كل من عل حرام ما كسبت من غير ظلم ، فذكر أن مدكر مرتكز ، مرة خصوصاً ، ومرة بداراه في هذا النوع ، ليعلم انه غير مستحسن من جهة عل . ومن ثم قد كسب من غير العلون ، ويعلم بحسب هذه الجملة فأنى من هذه حد ، في نفس اربع رصون انه كمن بدأ بسخط من الله وألوا جهنم ونفس لصير في هذا الاستعظام بهذه النفس ، أي : ليس من مع وجه الله فامتنل أو امره واجتنب معبد ، كمن عصاه ، جاء صحبه ، وهذا من الاستعظام بهذه النفس جعل ما شره الله كالعلون الذي يتبع من يتبعه ، ومن الأماني كالشخص الذي أمر أن يتبع شيئاً من اسمه ، وجميع مصحوبه بتدفع الانتاع ، وفي الآية من حيث ينبغي منه . العنق ، نفس اربع ما يكون له إلى رضا الله عنه فأن يرضاه . كمن يتبع ذلك هذه سخطه ، وقد سبق من فيه والاحتكاك والجمهور : نفس اتبع ومساو له فلم يزل كمن مع سخط من الله حين عل^{١١٤} ، وقال لرحاج : نفس اربع رصون انه يتابع الرصون يوم أحد كمن مع سخط من الله شتاهه ، وهم جماعة من فاضلي ، وقال أنجح أيضاً ، فنبوا انه ابتداء وسخط الر ، وقيل : وهذا الله حاته ، وسخطه غناه ، وقيل : سخطه من حيث قال ابن إسحاق ويروى ما يرمي من الغشبي في أن من انشده معطوف بين هذه الاستعظام ، وبين سخطه في مثل هذا التركيب ، وتقدريه ومكانه ، هذا ، فيرجع إلى ذلك مذهب الجمهور من أن القاء عليها قبل المعرة ، نكر فذكرت المعرة لأن الاستعظام به مفسر الكلام ، وتقدريه اختلاف القراء في رصون إلى أنه أثر هذه السورة ، وظاهر اشتراك ، وهذا جهنم أكبر أن من به بسخط من الله فمكة الذي يلوي إليه هو جهنم ، وأما هذا أنه مقالة وهو من اتبع رصون في ماواه جنة . ويحتمل أن تكون في بيت من موصفها بقوله في ما . وهذا الجملة ، كان المعنى كمن لم يسمع الله ، ولا إلى النار ، والنفس التي : جهنم في هم تروحات في من عين عاصم وأحسن : لكل درجات من الجنة والنار^{١١٥} ، وذلك أثر عيلة : كقوله هم قبلت ، وقيل معاهد ، ولقد أنى : ذروني حاب . من بعض

١١١) الترمذي في التفسير رقم ٢٩٦٠ ، وروى عن عريب ، وطريق ٣١٨١٧ ، ٣٢٩ ، وابن كثير ٢٩١٠١ ، من الروايات الواردة ٩١١٩٢ ، والتيسير ٦٥ المراجع ٧٠/١٩ .

١١٢) أخرجه البيهقي ٢٩٨٧٢ في المعجم ، باب النول (٢٠٧٣) ، ومسلم ٩١١٦٣ - ٩١١٦٢ في الإمارة (١٨٣١/٢٩) .

١١٣) أخرجه البيهقي ٩١١٦٥ في المعجم ، من إسناده من أبيه ، قد تقدم . أخرجه مسلم في الإمارة (٢٩٩٦) ، باب تحريم عقاب العلون (١١٦٣/١) .

١١٤) ١٨٣٢/٢٩ ، وكثير ١٣٠٢٣ في المخرج ، باب عقاب العلون (٢٩٢٦) ، وفراشه وسعد ، ترمذي . - انظر صوت الفاء .

١١٥) أخرجه البيهقي ٩١١٦١ في الأيمان والتدوير (٦٧٠١) ، وسنن ١٠٠٨١ في الإمارة ، باب تحريم العلون (١١٦٣/١٨٣) .

(٢٥) ذكره السوطي في بحر القنوق . ورواه ابن أبي حاتم ٩٣٢٢ .

(٢٦) انظر الكتاب ٢٩/١٩ .

(٢٧) ذكره السوطي في بحر القنوق . ورواه ابن أبي حاتم في المعجم ، سخط النار والنار ، من إسناده ٩٣٢٢ .

له فيهم نسب من قبل أمهاته إلا أبي ثعلب لعصر انبئهم ، قاله النفاثر ، فصار عنه عيهم شرفاً لهم على سائر الأمم ، ويكون معنى ﴿ من أنفسهم ﴾ أي : من جههم عرباً مثلهم ، ولعل من ولد إسحاق ، كما أنهم من ولده ^(٦١) ، قال ابن عباس وقتادة ، قال : ﴿ من أنفسهم ﴾ لكونه معروف الثوب فيهم - معروف بالآمانة والصدق - قال أبو سليمان الدنمشقي : ليسهل عليهم التعليم من لواعقة اللسان ، وقتل الماوردي : لأن شرفهم يتم بظهور سي منهم انتهى ، والله عليهم يكون من أنفسهم ، إذ كان اللسان ولعداً ، فيهل عليهم أحد ما يجب أحده عنه ، وكانوا واقفين على أحواله في الصدق والآمانة ، فكان ذلك أقرب إلى تصديقه والوثوق به ، وقرئ: شلداً ﴿ من من الله على المؤمنين ﴾ بمن الجارة ، ومن محرو بها بدل فدمر ، قال الزهري ^(٦٢) : وفيه وجهان : أن يراد من الله على المؤمنين منه ، أو بعنه ، إذ بعثت فيهم محذوف لقيام الدلالة ، أو يكون : إذ في عمل الرفع ، كذا في قولك : أخطب ما يكون الأمر إذا كان غائباً بمعنى من من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى ، أمّا الوجه الأول فهو سائق ، وقد حذف البتة مع من في مواضع منها ﴿ وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به ﴾ النساء (١٥٩) ﴿ وما صد إلا له مقام الصافات ﴾ (١٦٦) ﴿ وما دون ذلك ﴾ آخر (١٦٩) حمل جوابي ، وأما الوجه الثاني فهو قائم ، لأنه جعل إذ مبتدأ ، ولم يستعملها العرب منصرفة البتة لما تكون ظرفاً ، أو مضافاً إليها اسم زمان ، ومفعولة مذكر على قول ، أمّا أن تستعمل مبتدأة ، فتم بثبت ذلك في لسان العرب ، ليس في كلامهم نحو : إذ قام زيد طويل ، وأنت تريد رفعت فقام زيد طويل ، وقد قال أبو علي تغلبي : لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفي ، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا متدابين انتهى كلامه . ولما قبله في عن الرفع كذا فهذا الشبه قائم ، لأن الشبه مرفوع بالابتداء والمشبّه ليس مبتدأ ، إنما هو ظرف في موضع الخبر ، هل رغم من يري ذلك ، وليس في الحنفية في موضع رفع ، بل هو في موضع نصب بالمعامل المحذوف ، وذلك لمعامل هو مرفوع ، فإذا قال : جاء : هذا انظر الواقع خبراً في محل الرفع ، فيعتون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محله ، وهو في التثنية في موضع نصب ، كما ذكرنا ، وأما قوله في قولك : أخطب ما يكون الأمر إذا كان غائباً ، فهذا في غاية الفساد ، لأن هذا الطرف على مذهب من يجعل في موضع خبر الشدة ، الذي هو أخطب لا يجوز أن ينطق به إنما هو أمر تقديرية ، ونص أبواب هذا المذهب وهم الفائلون بإعراب أخطب مبتدأ أن هذه افعال صحت مسد الخبر ، وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسد هذه الحال مسد ، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مسرقات الحواشي ^(٦٣) ، وفرأ اتمهم من أنفسهم بضم الفاء جمع نفس . وقيل فاطمة وهاشمة والضحك

(٦١) انظر المرجعين السابقين

(٦٢) انظر الكشف ٢/ ٢٣٥ .

(٦٣) يهدف العلم وجوباً في أربعة مواضع .

الأول : أن يكون خبراً مبتدأ بعد قول : هو . قولاً زيدا لا يترك . المصدر قولاً زيدا موجوداً لا يترك . والمحدث في مثل هذا راجع إلى اختيار ، وهذه هي طريقة لعصر الجوين ، بالطريقة الثانية من الحذف واحدة ، وإنما من ذلك خبر حذف في الظاهر مزيل ، والطريقة الثالثة أن الخبر إما أن يكون كوماً مطلقاً ، أو كوماً مفعلاً بأن كان : أدرك وجهه الخديق ، وإن كان كوماً مفعلاً وإنما لا يخل عليه دليل أو لا ، لأن لا يخل عليه فحين وجب ذكره ، وإن كان عليه دليل ، حذف لأنه وحده .

الثاني أن يكون الشدة أيضاً في الجوز ، بحر ، وبحرك لا مفعول ، والتقدير : لمحرك نفسي ، وبحرك : مبتدأ ، ونسي : خبر ، ولا يجوز التصريح به ، فإن لا يمكن المبتدأ نصاً في البحر ، لم يجب حذف الخبر ، بحر : مبتدأ لا مفعول ، والتقدير : عهد الله علي ، وعهد الله : مبتدأ ، وهي : خبر ، لك إنشائه وسد

الوضع الثالث : أن يلم بعد المبتدأ وأدري هو في الملية ، نحو : كل رجل وصحته وفكر : مبتدأ ، وقوله : صحته ومبلغه على كل ، والخبر محذوف والتقدير : كل رجل وصحته مفتركة ، ويذهب الخبر بعد ولو لافية

لأن لا يمكن الزاير مفعلاً في الملية في محذوف الخبر وجوباً ، نحو : زيد وعمر قاتلان .

الوضع الرابع : أن يكون ابتداء مستدراً ، وبعد حدث صحت مسد الخبر ، وهي لا تصحح أن تكون خبراً ، فمحذوف الخبر وجوباً .

وأبو الحوراء من أنفسهم يفتح الماء من العسفة ، ورائي ، النعيس ، وزوي عن أسن ، أنه سمعها كذلك من رسول الله - ﷺ - روى حتى عنه . عليه السلام - أن من أنفكتم تسبوا وحسبوا وصهرا ، ولا يابني من آدم إلى يوم ولدت صفاح كلها نكاح والخمسة ، هل . والنبي من أثرهم ، أن عسدة ، ذروا ولد إسماعيل . ومضر ذروة برار بن معد بن عدنان ، وحذاف ذروة مصر ، ومذركة ذروة حذاف ، وفريش ذروة مذركة ، وفزوة قريش محمد - ﷺ - وفيها خصب به أم طالب في بروج حديجة . رضي الله عنها . وقد حضر معه بنو هاشم ، ورؤساء مضر . أخذت في الذي حملها من ذرية إبراهيم ، وزرع إسماعيل ، وحضني^{١٢} . بعد وعصر مصر ، وبعمسا حصنة بنت ، وسواس حرمه ، وجعل لنا بيتا محبوسا ، وحرمنا أمنا ، وحملنا الحكماء على الناس ، ثم إن أني هذا محمد بن عبد الله من لا يوارونه نقي من قريش إلا رجع به . ومروا بعد هدانه ناعظيم وحظر خليل ، وقال ابن عباس : ما خلق الله نفسا هي أكرم حل الله من محمد رسول الله - ﷺ - وما أنسم حماة أحد غيره ، فقال (لعمره) في الخبر (٧٢) في ينو عليهم ابنته ويزكيهم وبمنهم الكتاب والحكمة في تقدم تسبم هذه الغمل في وإن كانوا من قبل في أي : من قبل عنه في في ضلال في أي : حيرة وأصحة ، مهداهم به ، وإن هنا هي الخففة من التثنية ، وتقدم الكلام عليها وعلى اللام في فزونه في وإن كانت لكبرة في البقرة [١٤٢] أو خلاف في ذلك ، فأعني عن زعادت ها ، وقد لوحشتر في ١٢١ . إن هي الحففة من التثنية . واللام هي تعارضة بينا وبين الثانية ، وتقديره وإن سئل وأخبر كتابا من قبل أي ضلال ميين ، انتهى قال مكبي . وقد ذكر أنه قبل إن تنافية . واللام بمعنى إلا ، أي . وما كانوا من قبل إلا في ضلال ميين ، قال . وهذا قول الكوفيين ، وأما بسوبه ، فإيه قال : إن خففة من التثنية ، واسمها مضر ، والتقدير حل قوله . وإني كاترا من قبل في ضلال ميين ، فظهر من كلام المؤشتر في ١٢١ . أنه حير حففت حذف سمها ، وهو صير الشأن وأخبر ، ومن كلام مكبي أنها حير حففت حذف اسمها ، وهو صير عاتق من المؤمنين ، وكلا هذين الوجهين لا يعرف بحريا ، ذهب إليه أيضا عمرو بن عبد الله في كتب الشعر ومن الشبرخ أنك إذا قلت : إن زيدا فإني ، ثم حففت ، صمدت الصريحين فيها إذ ذاك وهما : أحدهما : جرار الأعراف . ويكون حاخا وهي غففة كحاخا وهي مشددة ، إلا أنها لا يمكن في مصر . ربيع ذلك التكرير ، وهم معجوجون بالسماع ثابت من لسان العرب ، والوجه الثاني وهو الأكثر صدمهم أن سهل فلا نعمل . لا في ظاهر ولا في مضمهر . لا مقطوع . ولا مفترأ البية ، فإن ولها جملة اسمية أرممت بالأبداء والحير ، ولزمت اللام في لني معدوبها . إن ابنه ، وفي لونها إن شخر ، محقول . إن ولد فلتام ومذلوله مذلول . إذ زيدا قائم ، وإن ولها جملة بمعنى فلا يند عند البصريين أن يكون من مراتب الأبداء وإن جاء الفعل من مجرأ فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم ، والجسنة من قوله في وإن كانوا في حالية والظاهر أن الداعية فيها هو ويعنهم ، فهو حال من السجود .

﴿ أَوَلَمْ نَكُنْ مِنْكُمْ نَبِيًّا قَدْ أَرْسَلْنَا قُلُومًا مِنْ قَبْلِهِ فَأَلْزَمْنَا الْكَافِرَ بِهِ مَا كَفَرُوا بِهِ فَاسْتَدْرَكَهُ سُوءُ الْمَقْادِرِ ﴾ ﴿١٥﴾

[illegible]

(١) الفيلسوف والصوفي : الأمل والمؤمن العظم للشيخ : مصطفى ، ١٩٨٢/٢٤ .

(T3) *المعلمون* (Teachers)

احمزة للاستفهام نفي معناه الإنكار ، وقال من سخطه : دحنت عليها ألب التقرير هل معنى إلتزام المؤمن هذه الفاتحة في هذه الحرب ، وقال الخنيزري^(١) : وما نصب شمس وأصابتكم في عمل الجبر بإضافة ما إليه ، وانفسدوا : قتلتم حير أديبتكم ، وفي أن هذا في نصب ، لأن معرول ، واحمزه لتقرير والتفريع .

❖ وإن قلت : ❖ علام صنعت المير هذه خمسة .

❖ قلت : ❖ على ما مضى من قصة أحد من قوته ❖ ولقد صدقكم الله بعدة ❖ آل عمران | ١٥٢ ❖ وبجبر أن نكرن معطوفة على محذوف ، فكانه قيل : أوعىتم كذا ، وقادته حشد كذا شيء ، أنا لمطعم على ما مضى من قصة أحد من قوله ❖ ولقد صدقكم الله وعدة ❖ وبه بعد ومدة أن يقع ثلثه في القرآن ، وأنا لمطعم على محذوف لهذا جبر عن ما تقدم في غير موضع من هذه ، وإن رددناه على ، وأنا على مذهب الجمهور بسبويه وغيره هنا ، وأصلها التقديم وعدها تحسنة الاستفهام هل ما فعلها ، وتاموله ، ومما نصب بل آخر ، وتقديره : ولستم حينئذ ، فحبل ما مضى حير ، لقد ليس مذهب سبويه ، وإنما هو مذهب أبي علي العباسي ، رغم أن ما ظرف زمان مجيء حير ، والجملة بعدها في موضع جزم بها ، جعلها من الظروف التي نصب إصداها إلى الجمل ، وحفظها محمولة للعمل الواقع حوالها ، في معنى ما جاء زيد جاء عمرو في ثلثه في موضع نصب ، جاء من قولك : جاء عمرو ، وأما مذهب سبويه فلأن حرف لا ظرف ، وهو حرف وجوب لوجوب ، ومذهب سبويه هو التصحيح ، وقد بينا أنه مذهب أبي علي من وجوه في كتابنا المسمى بالتكميل ، ونقصية : هي ما نزل بالمؤمنين يوم أحد من قتل سبعين منهم ، وقته من الثبات للفتن ، وإساءة الإساءة إلى الأنبياء هو مجاز ، كقصة الأربعة إلى الحداد والملائكة أنصابهم ، قال ابن عباس والصفحات وقدة والربيع وعده : قتلهم يوم بدر سبعين وأسرهم سبعين ، فأخيلة وقعت في العدد من إصابه الرجال ، وقاد الرجاء : قتلهم يوم بدر سبعين ، وقادهم يوم أحد سبعين وعشرين فهو قتل غل ولا مدخل للأسرى في الآية ، لأنهم عدوا فلا عائله بين حاله وبين قتل سبعين من المؤمنين . ونيل : أشبه في الإنزاع هزم المؤمنين لكفار يوم بدر ، وهزمهم أولاً يوم أحد وهزمهم المشركون في نصر يوم أحد ، وملخص ذلك هل الملية في إساءة من قتل أسير ، أو من قتل مؤمن هزيمة ثلاثة أقوال : والأظهر الأول ، لأن نونه ❖ قد أصيب منها ❖ هو على حريق الفعل به نعاوي عن يؤسب إيدانهم عن الكفار ، بالتصديق لم على ما أصابهم ، فيكون ذلك بالأبلغ في التنصية ، وينبههم على أنه قتلوا منهم سبعين ، وأسرهم سبعين أبلغ في إساءة ، وفي التنصية وأدعى إلى أن يذكر وأنهم قد عليهم إساءة ، وإن يناسوا ما جرى عليهم يوم أحد ❖ أن هذا ❖ حمة من مسامحة ، وهي في موضع نصب على أنها معدومة ، لقوله ❖ لنتم ❖ قالوا ذلك على سبيل التعميد والإنكار ، ما أصابهم ، بمعنى : كيف أصابنا هذا ونحن نقتل أعداء الله . وقد وعدنا بنصر إبداء الملائكة ، فاستفهموا على ... ل التعجب عن ذلك ، وفي أن ❖ سأل عن الحال ها . ولا بأس أن يكون قد مضى أي لمضى ، لأن الاحتشام لم يقع من المكان ، ولا عن الزمان ها ، إنما استفهام وقع عن الحالة التي قصصت له ذلك ، سألوا عنه عن سبيل النصح ، وقال الرمحي^(٢) : ❖ لم هذا ❖ أن عمران | ٣٧ ❖ من ابن هذا ، كقوله ❖ لم لك هذا ❖ لقوله ❖ من عند أنفسكم ❖ وقوله ❖ من عند الله ❖ انتهى كلامه ، وانظروا إذا وقع سيرة للبدن لا يقدر داخله على حرف حر غير ، كما أن يقدر داخله عليه من فلا ، لأنه إن انتصب على إسقاط في ، ولك إذا أنصبر . فخر تعدى إليه الفعل يرميه في إلا أن يقع في الفعل مبصه

(١) نظر الكشف ٤٣٦١

(٢) انظر الكشف ٤٣٦١

نصبه لنبيه بالعمول به ، فتقدير الرغشري في أن هذا في من آمن هذا أقدم جبري سابع واستدلاله على هذا تقدير بقوله في من عند أنفسكم في وقوله في من عند الله في وقوف مع مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ ، ودعول عن هذه القاعدة حتى ذكرها ما ، وإنما على ما قرئناه فإن الخواب حرم على مراعاة المعنى ، لا على مطابقة الجواب للسؤال في اللفظ ، وقد نقرأ في علم العربية أن الخواب يأتي على حسب السؤال مطابقاً في السجع ، ومراس في المعنى ، لا اللفظ ، وسؤال بأن سؤال عن تعيين كيفية حصول هذا الأمر والجواب بقوله في من عند أنفسكم في تضمنعين الكيفية ، لأنه بتعيين السبب تتبين تكيفية من حيث المعنى ، لو قبل على سبيل التعجب والإنكار أنه لا يحجج ربه بالصالح ، وأصعب ذلك بأن يقال دعاء استطاعت حصول الخواب ، واستعلم من المعنى أنه لا يحجج ، وهو غير مستطاع ، في قل هو من عند أنفسكم في الإضمار في هو راجع إلى نفسه على المعنى لا على اللفظ ، وتقدم تفسير المصيبة في تصحيح مذهب المثلث ، أهم القتل القاتل القتل والأسرى ، أو الدليل للقتل فقط ، أو الأهم في القاتل للأسرى ، والمعنى : أن سبب هذه الغيبة حصر من عند أنفسكم ، فقل هو الغداء الذي أقره عن قتل يوم بلغ من غير إذن الله تعالى ، ألم مساء وهو من الخطأ ، وعلى الواحش وروى علي في ذلك أنه ما هرب مرة الشريكي يوم بدر هذا جبريل إلى النبي ﷺ فقال : ما عهد إن الله فأكبر ما صرح بمهلك في أنفسهم هذه الأسرى ، وقد أقر أن تغيرهم بين أسرى أن يفتنوا الأسرى محصور ، أعنيهم لو ما فعلوا العدا ، على أن قتل من أصحابك عدة هؤلاء الأسرى ، فذبح رسول الله ﷺ : حسن فذكر ذلك لهم ، فقالوا : يا رسول الله عشتارما وإخواننا تأخذ منهم ، فتفري به على قتلى عدونا ويستشهدت عليهم ، فليس في ذلك ما نكره ، فقتل منهم يوم أحد سبعين رجلاً^(١) ، وقال الجمهور : هو مخالفة الرسول في البراءة حين رأى أن قسم المذبذب ، ويزك الخنزير بشر عاص ، فحالفوا وتخرجوا حتى حوت القضية ، وقامت حادثة مهم ابن عباس ومقاتل ، هو عصيان الرماة ، وتسميهم الفوجا على المؤمنين ، وقد لحص الرغشري في هذه الأقوال الثلاثة أحسن تلخيص ، فقال : المعنى أنهم السبب في أصحابكم لا اختياركم المخرج من المدينة ، أو التضييق المركز ، وهو على : لأحاديكم العدا من المادى بدر قبل أن تكون لكم^(٢) انتهى ، وبه بين الله تعالى السبب ما هو لطف بالمؤمنين في خطاه تعالى هم ، والصالح في قوله في أن هذا في هو من سؤال المؤمنين على سبيل التعجب ، وذكر قرآني^(٣) : أن الله لا يحكي عن الشافقين طعنهم في الرسول بأن سببه إلى الغدول والحياة ، يحكي عنهم تنبه آخرى في هذه الآية ، وهي قورهم ، لو كان رسولاً من عند الله لما أنهره عسكره يوم أحد ، وهو لم يدر قورهم في أن هذا في ، فأنشأ منه عدله في قل هو من عند أنفسكم في أي هذا الانعزام إلى حصول شتيب عصابكم منهن ثلاثة ، وقد على أن قوله في أي هذا في من كلام الشافقين ، وذلك المتروكي أيضاً ، إنه من كلام الله تعالى ، وبظاهر ما قلناه ، إنه من كلام المؤمنين وهم المشاغلون بقوله في أو ما أصابكم مصيبة في أن الله يقدر لم تصيبهم مصيبة لأهم ، وهو مع هذه من أبي ، ولم يحصر في انتقاله ، إلا أن نخوذ في قوله في أصابكم مصيبة في معنى أصابكم أفرادكم وإخوانكم ، فهو يمكن على بعد ، في إن الله على كل شيء قدير في أي ، قادر على الضر ومن منعه وعلى أن يصيب دكم ثارة ويصيب منكم أخرى ، وبه بذلك على أنه ما أصابهم كان لوهم في دينهم ، لا لضعف في قدرة الله ، لأن من هو قادر على كل شيء

(١) انظر تفسير القرطبي ١٧: ١١٤ والمروزي ١٧: ١٤ والدر الشور وفتح القدر ٣٩: ١٧١ وفي كتب ٣٧١١ ونسخة الإجماع في كتاب الشج ١٥٥: ١٥٥ -

حيث انهم آمنوا ان يعرفوا كما جعل الله لهم اعلاماً يعرفون بها ، او من حيث لا يحدون الله ، ولا يعرفونه بل هم عدا الأجناس لا تخلفه فخرمياً ، ولتغيبهم بها الى الله ، فلما احصاهم شدة فزعوا الى الله ، والمؤمنون يرجعون الى الله في الشدة والرخاء ، ﴿ يقولون يا هؤلاء ما تيسر في قلوبهم ﴾ أي : يظهر من الإسلام ما يفتقرون به فداهم ، ويعتقدون انهم من السبي ، واموالهم من السبي ، وليس ما يظهرون وما تطوي عليه ضمائرهم ، بل هو لا يتجاوز اضرارهم ومخارج المخرؤف من ، ولم تنح قلوبهم منه شيئاً ، وذكر الاضرار مع القلوب تصوير لتأنيهم ، وأن إيجابهم موجود في اقوالهم معدوم في قلوبهم ، بخلاف المؤمنين في موافقة عقد قلوبهم لفظ السهم ، قال ابن عطية : يا هؤلاء توكيد مثل يظهر بجذبه انهم ، ولا يظهر أنه توكيد ، إذ القول يطلق على التسلل والنفسي ، فهو محصن لأحد الأبطالين إلا ان قلنا : إن اطلاقه على التسلل عار ، فيكون إذ ذاك توكيداً لحقيقة القول ، ﴿ والله أعلم بما يكتسبون ﴾ أي : من الكفر وعدارة الدين ، وقال : أعلم لأن علمه تعالى بهم علم إحاطة تفاصيله بكنونه ، وكيفية ، وسجن يعلم بعض ذلك عنياً بعملاً ، ونصحت هذه الجملة التوعيد الشديداً له ، إذ القى ترتب الجزاء على علم تعالى بما يكتسبون .

﴿ الَّذِينَ قَالُوا لَا خُوفَ مِنَّا وَقَعَدُوا لَوْ أُلْحِقُوا الْإِصْرَ بِأَعْيُنِنَا قَدْ قَاتَرُوا وَأَعَنَ أَنفُسَهُمْ أَلَمْ تَكُنْ أَتَى الَّذِينَ كَفَرُوا سَكْرَتَيْنِ ﴾

هذه الآية نظير قوله ﴿ وقالوا لا تخافوا إذا صرنا في الأمر ﴾ الآية وصر الإجماع هنا بما ضرب به مناك ، ونحصل لام الجبر ما احتملته في تلك ، وجروا في إغراب الضم وجوهاً للرفع هل طعت للذين بلغوا ، أو على أنه نعم مبتدأ محذوف ، أو على أنه بدل من القوا يكتسبون ، والنصب على الدم ، أي : أثم الدم ، والجبر على الكفر من الضمير ﴿ يا هؤلاء ﴾ أي في قلوبهم ، والجملة من قوله ﴿ وقعدوا ﴾ حالية ، أي : وقد قعدوا ، ودخوع الحضي حالاً في مثل هذا التركيب محسوساً بقا أو يروا أو يبرأ أو دونهما ثبت من بيان العرب بالسجع ، ومتعلق الخاطئة حوزك المخرج والعمود كما لمعدوا هم ، وهذا منهم قوله بالأحرين ، أي : لو وافقونا في التحالف والعمود ما فعلوا ، كما لم نقتل نحن ، وفرأ الحس ﴿ ما قتلوا ﴾ بالتشديد ﴿ قل قاتروا عن أنفسكم الموت إن كنتم صاهقين ﴾ أي : قدسهم الله تعالى في دعوهم ذلك ، فقاء قبل : القتل صر من الموت ، فإن كل لكم سبل إلى دفعه عن أنفسكم بعمل اختياري وادفعوا عنها الموت ، وإن لم يكن ذلك دل من أنكم يطلون في دعوكم ، والدر ، الدفع ، وتقذمت سلاته في قوله ﴿ قاتروا عنها الموت ﴾ ، وقال دهم السباة :

صلافة فرة تشليل فرة بذمتهم وألعبت لا تفرقة ر تفرقة

والنهي : إن كنتم صادقين في دعوكم كن التحمل والفرز ينجي من الموت فخذوا أنفس في دفعه ، وإن تحذوا إلى ذلك سبيلاً ، من لا بد أن يتعلق بكم بعض أسباب الموت ، وهب أنكم على زعمكم ندفع بالعمود هذا السبب الخاص ، فتدفعوا سائر أسباب الموت ، وهذا لا يمكن لكم البتة ، فأن الغشري ^{١١} ﴿ فبن قلت ﴾ : فقد كنزاً صلاطين في أنهم دفعوا أنفسهم عن أنفسهم بالعمود ، فإما معنى قوله ﴿ إن كنتم صادقين ﴾ في قلت ﴿ - معناه أن سبحة من القتل يجوز أن يكون سببها العمود من الكمال ، ولأن يكون غيره لأن أسباب السباة كثيرة ، وقد يكون قاتل لرجل سبب نجاته ، ولو لم يقتل لقتل ، فإما يدريكم أن سبب سببكم العمود وأنكم صلاتون في مقابلةكم ، وما أنكرتم أن يكون السبب عبداً ووجه

أَمَرَ ﴿ إِن كُنتُمْ حَادِثِينَ ﴾ ، أَيْ نَذِيرُكُمْ ، وَأَلْهَعْنَا بِلَعْدَا مَا قُتِلُوا ﴿ بَعِي إِسْمَاعِيلَ فَحَاطَوكُم وَفَعَلُوا الْغَنَاقَا ﴾ عَيْسَى ، كَمَا قُتِلُوا مُسْلِمِينَ ، وَقَوْلُهُ ﴿ فَادْرَأُوهُ عَنِ أُنْصُكُمُ الْمَوْتَ ﴾ ، سَيِّئًا بِهِمْ ، أَيْ إِدْخُلُوهُمْ رِجَالًا دَهَائِجَ لِأَسْبَابِ الْمَوْتِ فَادْرَأُوهُ عَنِ أُنْصُكُمُ حَتَّى لَا تَقْتُلُوا ، أَنْتَهُمْ غُلَامٌ ، وَهُوَ عَيْسَى بْنُ مَرْيَمَ

﴿وَلَا تَحْصِنَ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالَهُمْ أَحْيَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾

قيل : هم قتل الخديعة ، وقيل : شهداء من معجزة الله ، وقيل : شهداء بار الله ، وهى سبب ثلث قوت من
شهادة ، وقد دخل الخديعة فى قوله تعالى : لا رها ولا الهلاك ، فذلك الله تعالى
بلغ حكمه فزال ، أو قيل من لا يشهد من أرب الشهادة إذا أضافهم مدية حتى فى التبعة والسرور ، وما يؤمن وأستأبوا
يؤمنون - فى القدر مبرر ، وقيل : الجمهور لا ولا تحسن فى ما يؤمن ، وقيل : تحسن أبا سامع ، وقيل : التحسين
الخطاب برسول الله صلى الله عليه وآله ، أو لكل أحد ، وقيل : يحسن خلاف عدمه ، أي : ولا يحسن هو أي حنن
أحد ، قد أسس عليه ، وأرى من القدر ، نعم البادى على ، ولا يحسن الناس الشئ ، قال المصنف : ولا يجوز أن
يكون الذين فعلوا ذلك ، ويكون الشفيعون ، ولا يحسن الذين فعلوا ، أي : لا تحسن الذين فعلوا الصواب ، أي :
لا يجوز قلت : كيف جاز حذف القوم ، أو قلت : قلت : هو في الأصل مبتدأ فحذف كما حذف المبتدأ في قوله
في أجداد ، والمعنى : هم أجداد ، ثمالة الكلام فيها انتهى كلامه ، وما ذهب إليه من أن الضمير ، ولا تحسن من فعلوا
أولاً ، لا يجوز ، لأن فيه تقديم الضمير على المفعول ، وهو محذور في ما ذكرنا لا نعتي ، وهو باب رب لا خلا ، محذوره
جاء أكثره ، وما ذهب إليه من مصرين ، مع رجاء زيد على مذنب مصرين ، وما فى التصريح على مذنب مصرين ، في
مصرين ، مصرين ، ومصرين التبريد ، وصحح الأثر والذكر وهو اسمى للمجهول عن التكوين ، نحو : هو ربنا ، مطلق ،
ويشعر البدن على خلاف فيه من مصرين ، في مصرين ، مروت ، يد ، وزاد بعض أصحابنا : أن يكون الفاعل مصرين ،
الضمير ، وجعل منه قوله تعالى : وفعلوا به في إلا حاشا القبا في الأعداء [٢٩] الضمير عدوه ، فذلك إلا حيثما ذكرنا ،
وهذا المقتضى قدرة الزمعة في نفس و هذا من هو ، الأعداء المذكورة ، وأما ما ذهب إليه من أن الضمير في ذلك الجمهور ،
فإنه محذور حذف اسم مفعولي بلن وأمرها احتضروا ، وحذف الاحتضار هو لجهنم للمير ، لأنه عددهم قليل جداً ، قال
وهو في المصنف : مع عرب ما كان معه ، ثم كان كذلك ، احتضرت حيث انتفع شئ هو لم يجرى ، وقد ذهب
أما أبو إسحاق إبراهيم من مذكور المصنف في الإنجيل [١١] مع ذلك اقتضياً ، وأما ما ذهب إليه من أن الضمير في ذلك
الجمهور ، مما كان هذه القبا منزهة عند بعضهم ، حينئذ حذوه عند الجمهور ، يعني : لا نحمل فيه كلام الله تعالى ،
تأويل من ذلك الفاعل مفسر ، مصره الخبي ، أي : لا يحسن هو أي : استدراكاً ، ونحن نعلم ما كان في كون
الدخل صبراً ، وإن اختلف باختلاف العينة ، ونقد الكلام من معنى صوت الشهادة ، وحاشا ، في قوله : ولا يغفلوا

(1) انظر كذا علم ٤٧٢/١ والاماني ٧٢١/٩ ونج القدر ٢٩٩.

(۹) معظم الامور الزراعية

(۳) اعظم اسم سے نہایت

(٢٥) مظهر كائنات: (١٣٩٢)

(=) $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \int_{\Omega} u^2 dx = \int_{\Omega} u \frac{du}{dt} dx$

(۱۱) یہ ہم پر محمد پر عبد پر عبد پر عبدوں ، خضر مریم ، (آئینہ) ، اسیحا ، غار و فرس ، اندھیل و علی ، یول ما

42 = 2 × 21 = 2 × 3 × 7

من يفتي في - يسر الله مؤمنات من أسبغ - فاعلى ذلك من إلهائه - وأما الحسن وابن عمار - فسواء - بالشفقة - وروى
عن عاصم - في القدر - وقرأ الجمهور - فتوا - محضاً - وقرأ الجمهور - في من أسبغ - في الرابع من سورة - جذا محمد -
فغيره - من هم أسبغ - وقرأ من أبي حنيفة - في الحبة - في الصب - قد التزم بشرقنا - من معنى من أسبغ -
الصب - وبيع - في أصح هذا الفعل الرجوع - قال الزجاج - في الصب - من معنى - من أسبغ - وروى عنه أبو علي
الغازي في الإعتاق - وذلك - لا يجوز ذلك - لأن الأمر بين - فلا يجوز أن يؤمر به محبة - ولا يصح أن يفعله إلا
محل المحبة - فوجدوا من أبي حنيفة أن يصح فعلاً غير المحبة - عندده - أو أحدهم - وذلك ضعيف إذ لا دلالة في
الانحلال عن - محبة مني كلام أبو علي - وقوله - لا يبعد ذلك لأن الأمر بين - فلا يجوز أن يؤمر به محبة - معناه
أن يصح لا يبعد عنه المحبة - لأنها لا تكون للذين - وهذا ما ذكره أبو الأثر - وقد يبع حب المحبة - كما يقع
فمن - لكنه لا يبي - وفي حب قلب - ومن ذلك في حب قود -

حَسْبُكَ النَّفْسُ وَالْحَدُّ . سَمِيحٌ لِحَدِّهِ . نَاعِدٌ بِمَا أَلَيْهِ تُصْعَقُ نَاقَتُهُ .

وفوق الآخر

شَهِدْتُ وَفُتُوهُ أَكْبَرُ مِنِّي فَبِأَيِّ لُغَةٍ يَتَنَبَّأُ بِنَبِيِّهِ

فلو قال بعد سئل أحدهم نعى أعلمهم لصح ، الحلالة المعنى هذه ، لا لئلا ينفذ المعنى ولا تعب ولا خلاف ،
معدوليه ، وإنما اعتضد القائلون فلا يبدل أحدهم عن الآخر ، وقوله ولا يصبح أن يفسد له إلا فعل فحداً غير مسلم ،
لأنه إذا أصبح من حيث النعى تصوره ، تصح عنه وللاذلة المعنى عليه ، لا لئلا ، وقوله أو صحتهم هذا لا يصح الثاني ،
سواء كانت أفعالهم نعى أحفظهم ، أو صبرهم ، أو مسهم ، أو عظيم ، وقوله وذلك صحيح ، أي : انصب ،
وقوله إنقاذ لانه في الكلام على ما يضمنون من حيث النقط فصحيح ، وإن حتى من حيث المعنى غير مسلم ، من
المنقضى بسوء النصب على معنى انحصاره ، وهذا على تعيين أن حسب لا يذهب بها معناه العلم ، ومعنى عدم زهيم
بالكثرة والزعم لا يتكافأ ، فإن ابن عطية أيد حذف مصداق تقديره : عدم كرامة زهيم ، لأن عدم شخصي غاية القرب ،
ولذلك يصح فانه مسبوه أنهم ، ويحتمل عدم زهيم أن يكون عبرة ثانياً ، وصفة أولاً ، وكذلك : يرقون ، يجوز أن
يكون عبرة ثالثة ، وأن يكون صفة ثانية ، وتقدم صفة الظف على صفة الحيلة ، لأن الأنصاح هذا ، وهو أن يقدم العرف
أو الشورى على الحجة ، إذا كانا وسفيان ، ولأن النعي في الوصف بالرقى عند طه ، والرقب منه أشرف من الذهب
بما روي ، وأن يكون حداً من الصميم المتمكن في الطرف ، ويكون العامل فيه في الخفية هو العمل في الظهور ، قال ابن
عطية : أخبر على من الشهادة أنهم في الحجة يرقون ، هذا موضع الضمان ، ولا غاية أهم دنوا ، وإن أجهدهم في
الرقب وأروهم سبياً ، كأرواح سائر الميسرين ، ومضلو بالترقى في الجنة من وقت النفس حتى كان حيلة ابتداء لذة فيه ،
فأقره في كل أسبب في معدة لقوته في بردهن في دلا يرقن إلا حي ، وبعد كما يبدل لمن دم رجلاً : كل هو رجس فاض ،
وهي : دسم الجفسر الذي يركب عليه توصف بالفضل انتهى ما قاله ابن عطية ، ولا يلزم ما ذكره من أن اللمعة ثمانية حتى
تتجلى تلك الرزق ، يكون الحيلة مشركاً بها الشهادة والميسرين ، لأنه يجوز أن يكون هذا الأخير حيلة الشهادة ، متبادلاً
على الإخبار ، بأن أرواح الموصرين على عموم حيلة فاسد أو لا حيلة لأرواح الشهداء ، ثم جاء بمضغوا خبر بعد أرواح

$$2T^{\alpha} / \sqrt{1 - \beta^2} = \frac{2\pi}{\omega} \quad (4)$$

١٩٠ ذكره القبر في شهر المحرم

(†) لم يجد تفتاء، وهو من السور الحسنة الحسنة.

المؤمنين . وأيضاً ففي ذكره الصبر على غيظ ، وحسبه ، وهو كون الشهداء أمواتاً ، والبعد عن أن يرد قولهم في يزعمون في ما يشتمل المضارع من الاستقبال ، فإذا سلف ما يبدل على الالتباس بالوصف حاله الإحار كان حكم ما بعده حكمه ، إذ الأصل في الإخبار أن يكون من أسندت إليه متصفاً بذلك في الحال ، إلا إن دلت قرينة على معني ، أو استغنى عن كلف ، أو معنى فيصل إليه .

﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَبِاسْتِثْنَاءِ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (١٧٠)

﴿ فرحين بما آتاهم الله من فضله ﴾ أي سرورين بما أعطاهم الله من غنائه ، وندور جهته ودرهم فيها إلى ما مر ما أكرمهم به ، ولا تعارض بين فرحين ، وبين أن الله لا يحب الفرحين في قصة قارون ، لأن ذلك بالذات الدنيوية وهذا بالذات الأخروية ، ولذلك جاء ﴿ كل بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا ﴾ يونس [٥٨] وجاء ﴿ وفي ذلك فليستفرحوا المتفلسون ﴾ الطغاف [٢٦] ومن المحتمل أن تكون تلك أي : ما آتاهم الله من فضله فتعلق بقاء ما آتاهم ، وبمحتمل أن تكون للتعويض ، فتكون في موضع حال من الضمير المحذوف للعائد على ما أي بما آتاهم الله كأننا من فضله ، وبمحتمل أن تكون لأبداء الثانية ، فتعلق ما آتاهم ، وجوزوا في ﴿ فرحين ﴾ أن يكون حالاً من الضمير في ﴿ عززون ﴾ أو من الضمير في أفزروا ، أو من الضمير في أحياه ﴾ وإن يكون مفعلاً لأحياء إذا نصب ، ﴿ ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ﴾ وهم جميع المؤمنين أي : يحصل لهم البشرى بانتفاء الخوف والحر من إخوانهم المؤمنين^(١) الذين لم يلحقوا بهم في الشهادة ، فهم فرحون بما حصل له مشركون بما يحصل لإخوانهم المؤمنين ثمة الرجاء وبأن يروك وغيرهما ، وقال قتادة وداس جريح ، ودالريح ، وغيرهم : هم الشهداء الذين يأتونهم بعد من إخوانهم المؤمنين الذين تركوهم يجاهلون فيشهدون فرحوا لأنفسهم ولأن يلحق بهم من شهداء ، إذ يصيرون إلى ما صاروا إليه من كرامة الله تعالى^(٢) ، قال ابن عطية : ليست استعمل في هذا الموضع بمعنى طلب الإشارة ، بل هي بمعنى استغنى الله واستعبد المرح والفرح انتهى كلامه ، أما قوله : ليست بمعنى طلب الإشارة مصحح ، وأما قوله : بل هي بمعنى استغنى الله واستعبد المرح والفرح ، فيصير أنها تكون بمعنى الفعل المجرد كاستغنى ، بمعنى غنى واستعبد بمعنى عند ، وسئل أنه يقال بشر الرجل بكسر الشين ، فيكون مستبشر بهناه ، ولا يتعين هذا المعنى ، بل يجوز أن يكون مطاوعاً لأفعال وهو الظاهر ، أي : أبشره الله فاستبشر تقويمه ؛ كأنه فاستبشر ، وأشلاء فاستبشر ، وأرامه فاستبشر ، وأحكمه فاستبشر ، وأنه فاستبشر ، وأمره فاستبشر ، وهو كثير ، وإنا كان هذا الظاهر هنا لأنه من حيث الظاهرة يكون متبعاً عن غيره ، فحصلت له البشرى بإشراك الله له بذلك ، ولا يلزم هذا المعنى إذا كان بمعنى المجرد ، لأنه لا بد من على الظاهرة ، ومعنى من خلفهم قد بقوا بعدهم ، وهم قد نفذواهم إذا كان المعنى بالذين لم يلحقوا بالشهداء ، وإن كان المعنى بهم المؤمنين ، بمعنى لم يلحقوا بهم أي : لم يتركوا أفضلهم ومنزلتهم ، ﴿ أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ﴾ وجوزوا في إعراب ﴿ ويسترون ﴾ أن يكون معطوفاً على ﴿ فرحين ﴾ ويستبينون كنوله ﴿ صامعات ويقضن ﴾ الملك [١٩] أي : قابضات وأن يكون على إصبعهم ، والواو لفعال ، فتكون حاله من الضمير في فرحين ، أو من ضمير المقعول في آتاهم ، أو للتعطف ، ويكون مستنداً من باب عطف الجملة الاسمية ، أو للتعطف على نظيرها و ﴿ أن ﴾ هي المنفصلة من

(١) انظر القرطبي ١/٢٦٩ و ترواي ٢٢/٩ وضع التقدير ٢٩٩/١

(٢) انظر الزاوي السلفه

وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٨﴾

الخطبة الصبيح، وإذ لم يقبله لأغا... جعل في الخلق، قال: "أريد فصل الشيء من الشيء، فإن يعقوب... هما اعتاد مجيء واحد انتهى. وانصحب ليس جعل، وقيل: الشديدة تحول إلى القناعة، وأكثر في الاسم، وأكثر أي أهم استعماله المصدر على جنة التشديد، فقالوا: التيسير. وفيه قولوا له انتهى، ويعني ولا نقوله مسموعاً، وأمر بطريق القياس بقاء. وقيل: لا يكون ما إلا في كسر من كتب: فإنه وأمر واحد فينصرف عن معنى بقاء. وهذا قال أبو معزة بقى سواك بين التيسير، ومن بين لأشبه، انتهى^(١)، استمر واضعهم، وهي من جنة الله، والمثال: ومنها ما جنى اغتمل منه، فيجمل أن تكون اللام والواو، في يستلزم نعمة من الله بفضل وأن الله لا يضيع أجر المؤمنين في كسر العمل على سهل شوكه، إذ كانت النعمة والعيشل بينا لتعلق الاستسار الأول قاله الترمذي في الحديث: قال: وكثر يستلزم بغير ما هو بين لقوله في أن لا خوف عليهم ولا هم يحزنون في من ذكر النعمة والعيشل، وأد ذلك: أن لم على إيمانهم بحديثي عند الله يحسنه أن يحصل فيه ولا يضيع شيء، وهو على طريقة الاعتدال في ذكره وجوب الآخر وتعبه على إيمانهم وسلك إلى عطف طريقة أهل السنة، فقد أكد بتبليغهم قوله في يستلزم في نو بين لقوله في فصل في إحقاق الحق الذي هو فصل، من لا يعمل أحد، وأما النعمة في الحق والدروحة وقد أصر أنها من قدر الأعمال انتهى، وقال غيره: هو من الأول، فنذلك قريب من عليه وإر العفيف، ومن ذهب إلى أن الجملة حذر من القسم في يعمرون، ويجوز أن هو العمل فيها معبد عن التسواب، لأن الظاهر خلاف المضي عنه الحزن والشتى. ولأن الخلاف قيد، وحزن ليس تعبد، والظاهر أن قوله في يستلزم في ليس بتأكيد للأول، بل هو استثناء متعلق بهم أنفسهم، لا بالذين لم يتبعواهم، فقد اختلف متعلق التعبد فلا تأكيده، لأن هذا المستلزم هو لهم، وهو نعمة الله عليهم وقوله: وفي الشكر دلالة على بعض غير معين، وبشارة إلى إتمام الله تعالى لأمره، ونبيها من صفة ليردك: كما جاء فيها ما ذكره ابن، ولا أد سمعت، ولا حذر على من بشره والظاهر نابع النعمة بالفضل للفظ، وبما يشرح جهات أن يكون عن قوله في الثاني أحسناً من زيادة في بوس (٢٦) فاحشى هي النعمة، وتزاد هي فضل، لقوله قوله في أحسن، وقوله في الثاني أحسنوا جميعاً وقولاً آخر عظيم في ال عمران (١٦١) وقال الزجاج: النعمة هي الجزاء والفصل والله عليه قدر خيرا، وقيل: النعمة قبل الكفاية، وبالعقل المساعد، غذاء مع مضاعفة السرور بوالله (٢٧)، وقيل: الفضل داخل في النعمة، دلالة على اتساعها، وأن ثبت حكم الدنيا، وفرقاً تكسائي وجمعة في رب الله في يكسر المقردة عن الاستئناف، ويؤيده قراءة عبد الله وحججه في والله لا يدرج الجزاء، وقال أبو جهمري^(٢)، وقيل أن

(١) خط العصب : هو الذي يمر بالجذع من العصب العنقي والذراعين خطاً واحداً .

١١٩٠ هـ

(٢) يلازم بيت النسيء التبرأ من حركة عروءة والمضمة حيه نه نسيء لانه امر بيدا عاز ظني غير ايجابية وسوء لعل يصفه من

٢٧٧: ١

١٣: غلظت - ندمه - آبی مصطفی - رو احدث - له احشاء ندمه - لهر اعززه - مصطفاه - چه - و سسی الفجر - احمره

بيان المبدأ ٩، ٤٣:

(٥) الكتب المأخوذة من

٥٦: اعظم المرحوم: ١٧٦/٢ و٢٠٠/١

٦: اطر المحدثين

۱۶. انحراف کتاب ۱۴۰۶

الجملة اعتراض ، وهي قراءة الكسائي انتهى وليست الجملة هنا اعتراضاً لأنها لم تدخل بين طيتين ، أحدهما تعقل
 بالآخر ، ولها جملة لامتناف أخبار ، وقراءة باقي السبعة والمتصور : بفتح هـ مفعلاً على متعقل الاستشارة يعود دخل
 به ، فإن أبو علي يستنبطون بغير ذلك عليهم ، ووصله إليهم لأنه إذا ما بصحة وصل إليهم ، ويوصوه ، ولا يصح
 الاستشارة بأن الله لا يضيح أمر المؤمنين ، لأن الاستشارة إنما يكون لم يخفهم به علم ، وقد علموا خيل من غير أن الله لا
 يضيح أمر المؤمنين ، فهم يستنبطون بأن الله ما أصاب خيرهم ، حتى احتشمهم بالشهادة ، وسحبهم أتم الحصة ، وضم
 لهم بالسجدة والفور ، وقد كانوا يخشون على إيمانهم ، ويخافون سوء الحظفة المحبطة للأعمال ، فلما رأوا ما للمؤمنين عند الله
 من السخونة ، وما احتشمهم به من حسن الحظفة التي تصح منها الأجور ونصاعته الأعمال استبطروا ، لأنهم كانوا يخشون وجعل
 من ذلك انتهى كلامه ، وفيه تعويل شبه بالخطابة ، قيل : ويجوز أن يكون الاستنباط من سلوة بعضهم من المؤمنين ما
 عابوا مزنتهم عند الله ، في الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح للذين أحسنوا ميمهم وانفقوا أجمع
 عظيم في نيل : الاستحبة كانت إثر الانصراف من أحد ، استغفر الرسول نطلب التفكير ، فاستجاب له نعمون ، وذلك
 لما ذكر الرسول أن أبا سفيان في جمع كثير ، فإن الرسول لأن يظلمهم منه أبو سفيان ودخل مكة ، فزيت ، قاله
 عمرو بن دينار وفي ذكر هذا السبب اختلاف في نواضع ، وقيل : واستجابة كانت من نعم الغالب بعد خصية أحد ، حيث
 نواضع أبو سفيان ورسول الله - ﷺ - موسم بدر ، فلما كان العام المقبل خرج أبو سفيان فخرج وبدا له الزمزم ، وقال
 لثيم بن سعد : يا عدوت محمد وأصحابه أنت طغي موسم بدر الصغرى ، وهو عام جذب لا يصالح أنا ، فأنطهم هنا
 وأسلمهم أنا في جمع كثير ، ففعل ، وحرفهم فخرج رسول الله - ﷺ - ناصحاً ، وأقنوا يلدو ينظرون أما سفيان
 فزيتاً ، قال معاذ بن عمار وعكرمة ، وقيل : لما كان الثاني من أحد وهو يوم الأحد نادى رسول الله - ﷺ - في الناس
 ما سأل المشركين ، وقال : لا تجرحوا معنا إلا من شاهدنا بالأمس وكانت بالناس حراقة وخرج عظيم ، ولكني نخلوا ،
 ونهض معه مائة رجل من المؤمنين حتى طلع حراء الأسد ، وهي على ثمانية أميال من المدينة ، وقام بها ثلاثة أيام ، وحوت
 فصه معبد من أبي معاذ ، وقد ذكروا ومرت قريش فانصرف الرسول إلى المدينة فمزلت ، وروى أنه خرج أحوال وبها
 حراقة شديدة ، وصعب أحدها ، فكان أحوه بجملة حفة ونسبي هو حفة ، ولم لم نعم استجابة العبد لله إلا استجابته
 للرسول جمع بينها ، لأن ما لا تتم أحوال إلا به وهو واجب ، قيل : ولاصفنا بانه تحلفنا ، فإنها سائسة إلى الله
 بالتوحيد والعبادة ، والرسول شقي الرسالة منه والصيغة له ، وإظهار أنها استجابة واحدة ، وهو إجابته نه حين
 انتابه لاتع الكفار على ما غل في سبب الزنوة ، وإحسان هبما هو فائد على الإيمان من الانصاف في يستحب مع
 الانصاف بما يجب ، وإظهار إعراب في الدس في سدا ، والجملة بعده الحبر ، وجوزوا الاتباع نعماً ، فربداً ، وانضم إلى
 ارفع والصعب ، ومن في ميم قال العشرى^{١٢} للذين مثلها في قوله تعالى في رعد الله الذين آمنوا وعلوا الصالحات
 ميم معبرة وأجر عظيم في الفتح [٢٩] لأن الذين استجابوا لله والرسول قد حنسوا كلهم ، وانفقوا لا بعضهم ، وعن
 سورة بر الزبير قالت لي عائشة : إنه لو بك لمن استجابوا لله والرسول ، يعني : بأعز والبربر انتهى ، وقال أبو الفداء
 منهم حال من القصير في أحسنوا ، فمن هذا تكون من المسبب ، وهو قول من لا يرى أن من تكون لبيان الجنس ،
 في الذين قام لهم فالتاس إن الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل في قيل : أريد

(١) نظر كتاب البرد للواعدي ٩٦ - ٩٧ ونظري ٤١١/٧ والصوفي في الفرق ٩٢/٩ ومن كثير ١٢٨١ - ١٢٩٠ وعرف السابري.

١١١/٢ والآيات السبع ٢١٧/٣ ونظر القرطبي ٢٧٨/٢ ونج المذير ١٠١/٢

(٢) خطر الصلوات السابعة

(٣) انظر الكشف ٤٩١/٥ .

بالناس الأول، أبو حنيفة بن مسعود الأشجعي وهو قول ابن قتيبة، وضعفه من عقبه، والثاني أبو سفيان، ويقام ذكر قصة نعيم، وذكرها المنصورون مضمومة، وفيها أن أبا سعيد جلس له فجعل على تبيط القسدية على يد الصعري، وذلك غشقة من الأبل خصصها له سهيل بن عمرو، يقدم على رسول الله ﷺ، وانزع حش وحدهم الغلاء، قدس الرسول ﷺ، والذي نفسي بيده لأحرمس ولو وحدي، ذلك المبدأ فرسج، وأما الشجاع فتحجز لثقال^(١)، قال: حيث أنا وحرم لوكيل، جواف مدرا الصعري، فجمعوا يلقون المشركين، ويسألونهم عن فريش، فقضون قد جمعوا لكم، وكان من مرضع سبق هم في الجاهلية، بمنصور إليهم في كل عام نهاية أيام، فأقام بدر بنظر ابن سفيان، وقد انصرف أبو سفيان من حجة إلى مكة، نسى أهل مكة حبة سبش السوي، قالو: إنا خرجنا من نضرب السوي^(٢)، وكانت مع النصبحة مخاربات وسفانت، داعوا وأصابتا للشرعة درهمين، وأصروا إلى المدينة فحكوا، وحسبها الرسول لم حررة، وظفرو رجهه ذلك عماره من المغيرة بن الناصر، وأبي غرة الجمحي، فقتلها، فعل هذا يقول ابن الألبط أبو نعيم رحمه، أطلق عقبه والناس على سبيل التجاز، لأنه من حسن الناس، كذا يقال، فلان يركب الخيل ويلبس اللب وهو له إلا فرس واحد ورد واحد قاله الزعزعي^(٣)، وقد أيضاً: ولأنه حين قال ذلك لحن من ماس من أهل مدينة بصائمه، وصلون حجاج كلامه، ويشطون مثل تشبته اشهر، ولا يحيى هذا على تغدير السؤال، وهو أن نعيم واحد هو المبط، لأنه قد انصرف إليه ناس فلا يكون إلا ذلك مفرداً، بتسيط، وقيل: الناس الأول، ركب من عبد العيس مرأى على أبي سفيان، يريدون المدينة للصدية، فدخلهم حجاج، وهو حمل بينهم ربياً عن أن يجرؤا أنه جمع لتأصيل بقية قومين، فاحبروا ذلك، فقال الرسول وأصحابه: وهب إذ ذاك بدم، لأصاح، حسنة الله ونعم الوكيل^(٤)، والناس الثاني: فريش، وهذا يقول أقرب إلى مدلول اللفظ، وحيزوا في عبرت الذين قال أوجه الذين قله، والتفعل بزم جمع مستكمل، يعود على المقصد المجهوم من قال، أي: مرادهم ذلك القول، وأحد الزعزعي^(٥) أن يعود إلى القول، ولكن يعود إلى الناس، لا يريد به جمع واحد، وإنما صيها من حيث إن الأول لا يريد إيماناً إلا بالحق، لا فرق بينه وبين حيث إن الثاني لا أطلق على الشرة لفظ الجميع مجازاً، وإن الضمائر مجري عن ذلك الجمع لا على الفرد، فيقول مدبره فانت دعانت الإخبار عن الجميع، ولا يجوز منفرده شئت ما شئت منفرده شئت وهذا اللفظ أن الإيمان بزم، ومما قد أن ذلك القول وأهم شئت واستعداداً، فزيادة الإيمان على هذا هي في الأعم، وقد احتلف العلماء في ذلك، فقال قوم: يريد ويخص باعتار الصلوات، لأن من ثمرات الإيمان، وينتص بالمعصية، وهو مذهب مالك وأبي الثنفي، وقد قوم: من جهة أعمال الخلو كالبية والإخلاص والحيوف والتسبحة، وقال قوم: من طريق الأدب والكرامات ونصافهم على معتق واحد، وقال قوم: من خريف ربوب العرائض والأخبار في هذا الرسول، وقد قوم: لا خيل للزيادة والنقص، وهو مذهب أبي حنيفة، وسكان الساقلي عن الشافعي، وقال أبو المعالي في الإشدد: زيادته من حيث ثبوته، وتعدده دائماً، لأنه عرض لا يثبت زمانين، فهو للصلح متعاقب متوال، وللنفاس والعامل غير متعاقب، فهذا معنى التزايد والنقص، ونذهب قوم إلى ما أطلق به البعض، وهو أنه يزيد ولا ينقص وهو مذهب الحنابلة، وروى شيعة من ابن أشرك، والذي يصح أن الإيمان لا يركب به

(١) الظرفي ١٠٢/٦.

(٢) الشافعي ما تقدم من حجة وتسلم، ذهب العمدة، نقل الخفي، والمدين: السبش غشقة، والسين: الحمر، وسين: الحمر.

(٣) ابن عمر ٢٠٦/٣.

(٤) النظر للكتاب ١١٦/١.

(٥) لغة غير مركبة ١٢٧/٤.

(٦) النظر للكتاب ١١٦/١.

التحديق فيقول: شيء واحد أنه لتسهيل فيه الرقابة والتفحص ، وإنما ذلك حسب متعلقاته دور ذاته ، وحسب هذه الأقوال المذكورة في التفسيرات التي تفسر هذه السورة ، وقد أوردنا بعض العلماء بالتصنيف في كتاب ، ولما تقدم من التلخيص اجاز بأن غريباً قد جمعوا لكم ، وأمرهم هم بحسبهم هذه الطبع الذي جمعه ، نزل على هذا القول شيئاً ، أحدها قلبي وهو رواية الإمام ، وهو مقابل للأمر بالحسنة بأسر حصول طمأنينة في لعب تقابل الحسنة وأجبر بعد بما تقابل جمع التامس وهو أن تجميع شر الناس هو الله تعالى ، ثم اتى عليه تعالى بقوله في ومعهم الوكيل في مدح على أن نوحهم في حسا الله في هم من اساقفة في الترتيل عليه وربط أمورهم به تعالى ، فانظر إلى براعة هذا الكلام ، وبلاغته ، حيث نوح قول الحق ، ومثقف قلب يتمتع قلب . ونقدم الكلام في سبب في قوله في معصية جهنم في الآية [٢٠٦] ومن قولهم "حسب شيء" كقوله ، وحسب بمعنى الحسب أي الكافي أطلق ويراد به معنى اسم الفاعل ، إلا نرى أنه يوصف به ، فنقول . مررت برجل حسبت من رجل أي : كافيك تصعب به النكرة إذ إصابته غير محفة ، نكوبه في معنى اسم الفاعل غير اللامي المجرد من ال - وقال :

وَحَسْبُكَ بَرٌّ بَعْدَ شَيْءٍ وَرِيٍّ

أي كافيك والوكيل : فعل بمعنى مفعول ، أي : المكون إليه الأمر ، وقيل : وهذه الحسيلة هي قول إبراهيم عليه السلام حين ألقى في النار ، وانحصر في سالف عذوب لعهد نعيم انتقد : ومعهم الوكيل الله ، قال ابن الأثيري الوكيل الرزق قال قوم انتهى ، وأبغى أنه من أسماء صفاته تعالى ، كما تقول الفهد هو الله ، وقيل : هو معنى الولي ، واحتفظ وهو : اجمع إلى معنى المكون إليه الأمر ، قال الفراء : والوكيل المكمل ، في فائتقوا بنعمة من الله وفضل م بحسبهم سوء واتبعوا وصوان الله ولفظ ذو فضل عظيم في أي : فرجعوا من يد مصححين نعمة من الله ، وهي السلامة وحذر الجور إياهم ، وحصل وهو الذبح في شجرة ، كقوله في ليس معكم مدح إن تتعوا فضلاً من ربكم في الآية [١٩٨] هذا الذي اختاره المفسري في تفسير هذا الاقلام ، ولم يذكر غيره وهو قول مجاهد ، قال ابن عطية والجمهور على أن معنى هذه الآية ، فانتقوا بعملة ، يريد في السلامة والظهور وفي الشرح اعتبر . وحمة الحيرة وتفضل في الآخر الذي حاذره ، (البحر الذي تخطوه ، وإياها في غرة أحد في الحرجة إلى حراء الأسد ، وقد مجاهد وقال في خروج النبي - ﷺ - إلى بدر نصيري ، وذكر قصة نعيم وأبي سفيان ، قال : لم يصب حراء الأسد الجمهور أن هذه الآية نزلت في غرة حراء الأسد انتهى كلامه ، والكلام في هذه الآية مبني على الخلاف في قوله في الذين استجابوا لله والرسول في وقد تقدم ذكره عن ذكر تفسيرها ، وفرق بعضهم بين الانقلاب والرجوع إلى الاعتلاء مبررة الشيء إلى خلاف ما كان عليه ، قال : وبوضح هذا أنك تقول انقلبت الحمر حلاً ، ولا تقول : رجعت الحمر حلاً انتهى كلامه ، وفي ذلك نظر ، وقيل : المعنى الآخر ، قاله مجاهد ، وقيل : العافية والنصر قاله الزجاج ، قيل : والفصل بين التجارة ، قاله مجاهد والسدي والزمري ، وتقديم حكاية هذا القول عن مجاهد ، وقيل أصابوا حربة بالقمصر ، يروى من قاله مجاهد ، وقيل : الثوب ذووه ذوردي ، والخلة من قوله في لم يحسبهم سوء في في موضح الخال أي : مدحهم ، في بنعمة في حال أيضاً ، لأن البنية فيه ما انصاحه : أي : أغلوا مجتمعين سائلي ، والجملة الخالية المتعدي علم المشتقة على غير ذي الخال يجوز دخول البدل عليها ، وعدم دخولها ، فليس الأول قوله تعالى في أو قال أوصي إلى يروح إليه شيء في الآية [٩٣] وقول الشاعر

لَا نَأْخُصِّنِي بِأَقْوَالِ الْوُشَاةِ وَنَمْ أَذْنِبُ وَإِنْ كُنْتُ نَسِيتُ نَسِيتُ الْآفَ وَبَسِلْتُ

ومن ثلثان قوله تعالى ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَأْلُوا خَيْرًا فِي الْأَرْبَابِ [٦٥] ﴾ يقول فيس من الأساليب .

بِأَنْفُسِهِمْ يَفْهَمُونَ بِسُوءِ الظُّلُمَاتِ لَمْ يَنْفَعُوا بِهِ شَيْئًا (١)

روهم الأسلاف أبو الحسن من حرفة . في ذلك ، فرغم أنها إذا كانت الجملة ماضية معني لا لفظاً احتاجت إلى الواء ، كان فيها صميراً ولم يكن فيها . وللمستعمل في كتاب العرب ما ذكرناه واتباعهم رضوان الله عليهم بغير وجههم إلى العدو ، وجراهم وهو اجتهادهم في رسول - ﷺ - وختمها بقوله ﴿ والله ذو فضل عظيم ﴾ مناسب لقوله ﴿ جمعة ﴾ من الله رفضه ﴿ غفل عليه ﴾ بتفسير والتوفيق في ما فعلوه . وفي ذلك تعبير عن الحلف عن الخروج ، حيث حرموا أنفسهم ما فؤده هؤلاء من الثوب في الأجرة ، والثناء الفصيل في مدنيا ، روي أنهم قتلوا . هل يكون هذا غزواً ، فأعطاهم الله تعالى ثواب طاعده ، ورغبي عظيم ، وهذه عاقبة نفوذ امرهم إليه تعالى جزاؤهم بجمعة وفضلهم ، وسلامتهم ، واتباعهم رضاء . ﴿ إنما ذلكم الشيطان يخوف أوليائه فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين ﴾ ﴿ ما ﴾ هي النكاهة لأن من العمل ، وهي التي يوجب معظم أهل أصول الفقه أنها لم تكن موضوعاً لثالث مع ابن الحضر ، وذكره إشارة إلى الركن المشط ، وقيل : المراد بتعطيلهم عظيم من معصود ، أو أبو سفيان (٢) ، ففي هذه الأمثال تكون الإشارة إلى أعيان ، وقيل : ذلكم إشارة إلى جميع ما جرى من أخبار الركن العبدية عن رسالة أبي سفيان ، وتعمل أبي سفيان ذلك الكلام وخرج من جرح منه من مؤمن ، أو متردد فعل هذا يكون الإشارة إلى معاذ ، ولا بد إذ ذلك من تعبير مصنف محذوف تقديره : ﴿ إنما ذلكم عمل الشيطان وقدره الرمحسري ﴾ قول الشيطان ، أي : لن إبليس ، فتكون الإشارة على هذا التقدير إلى القول السابق ، وهو أن الناس قد جعلوا لكم دحشهم ، وعلى هذه الأقوال كلها تأخر من المبدأ الذي هو ذلكم بتعطيل هو جرح ، لأن الأعيان ليست من نفس الشيطان ، ولا ما جرى من قول فقط ، أو من قول . وما انضد إليه ما صدر من المعذور من خوف رب صدر من جرح ليس نفس قول الشيطان ، ولا صفة ، وإذا نسب إليه واضيف ، لأنه ناتج عن وسوسته ، وإخوانه والقائه ، والتشديد في تجوف لتعمل كان قلبه يتعدى لواحد ، على ضعف صدارته في اثنين ، وحر من الأعمال التي يجوز حذف مفعولها واحداً اقتضاراً واختصاراً ، وما تعدى إلى واحد والأخر محذوف ، فيجوز أن يكون الأول ويكون اعتباراً بتوفيقكم للولاء ، أي : شر أوليائه في هذا الوصية لأن المذوق لا تخاف ، ويكون المعوقون إذا ذلك المؤمن ويجوز أن يكون المصادق ، المفعول الثاني ، أي : بخوفه ﴿ أوليائه ﴾ شر الكفار ، ويكون ﴿ أوليائه ﴾ في هذا الوصية هم المنافقون ، ومن في نفسه سرور من المخلفون عن الخروج مع رسول الله - ﷺ - أي : إنه لا يعتد في خوفه بالمناصق ، ولا يعمل إليكم تخوفه وعلى الوجه الأول يكون لولايته هم الكفار ، أبو سفيان ، ومن معه ، ويدل على هذا الوجه قراءة ابن مسعود وابن عباس ﴿ يخوفكم أوليائه ﴾ في إذ ظهر فيها أن المصدق هو المفعول الأول ، وقرا أبي وشخصي ﴿ يخوفكم بأوليائه ﴾ في يجوز أن تكون الـ وائدة منها في « يفرق بالسور » ، ويكون المفعول الثاني هو بأوليائه ، أي : أوليائه ، كقراءة جمهور ، ويجوز أن تكون الآية السبب ، ويكون مفعول بخوف الثاني محذوف ، أي : يخوفكم الشر بأوليائه ، فيكونون آلة للتخوف ، وقد حل بعض المفسرين قراءة الجمهور بخوف أوليائه على أن التقدير بأوليائه ، فيكون إذا ذلك قد حذف معمولاً بحرف دلالة المنق على الحذف ، والتقدير يخوفكم الشر بأوليائه ، وهذا بعيد ، والاحتمال في الإعراب أن يكون ذلكم صفة ، وتبينه خبره ، ويجوز جملة حالية بدل على أن هذه الآية حال مجي ، الفرد مصحوباً على الحال مكاب ، سموه تعالى ﴿ فذلك يومهم حين ﴾ في مثل [٥٦] . ﴿ وهذا علي شيباً ﴾ ، وكجمل أبو سفيان ، يكون الشيطان مدلاً لمعطى بيان ، ويكون بخوف

(١) انظر للمصنفات ٢٨٩ .

(٢) انظر سرطاني ٢٨٠/٢

(٣) حشر الكشاف ١٤٣/١

مرأى عن ذلك ، وقال الزمخشري :^(١) الشيطان غير ذلك بمعنى إذا ذلكم المنطق هو الشيطان ، وفي خوف أولياءه في حلة مسافعة بيان لشطه ، أو الشيطان حفة لاسم لأشارته ، وخوف خير والمراد الشيطان بعينه أو أبو سفيان انتهى كلامه . عمل هذا القول تكون الحجة لا موضعها من الإعراب ، وإذ قال ولم يد بالشيطان نعم ، أو بوسمات ، لأنه لا يكون صفة ، والمراد به إبليس ، أنه إذا أريد به إبليس كان إذا ذلك علماً بالخلقة ، إذ أصله صفة كالقويون ثم غلب على رئيس ، ثم غلب العيون على النعم الذي يطلق عليه ، وقال ابن عصبه في ذلكم في الإعراب انتهاء ، والشيطان منذاً آخر ، وفي خوف أولياءه في حمر عن الشيطان الإجماع حمر الانتهاء الأول ، وهذا الإعراب خير في تماسك المعنى من أن يكون في الشيطان في حمر في ذلكم في أنه يجيء في المنى المستمرة بعيدة انتهى ، وهذا الذي احتاره إعراب لا يجوز ، إن كان انضمام في أبيه في عائدته عن الشيطان ، لأن الحجة الواقعة خيراً من في ذلكم في ليس بها رابط مرطها بقوله في ذلكم في وليست منسباً في معنى ، نحو لو فهم . هجرى في نكر لا لأنه إلا الله ، وإن كان عائدته على ذلكم ، ويكون ذلك عن الشيطان حاز ، وصار نظير إذا هذا زيد ضرب علامها ، والمعنى إذا ذلك لما ذلكم ترتيب أبو سفيان لشيطان يجوزكم أولياءه ، أي أولياء الترك ، أو في سبق ، والضمير المنصوب في مخافهم الظاهر عودة عن في أولياءه في هذا إذا كان لزم بقوله في أولياءه في تخاف نريش وغيرهم من أولياء الشيطان ، وإن كان المراد به المذنب فيكون عائدته على النفس من قوله في إن نفس لله حمير لكم في قوى نفس متساوية فهمهم عن خوف أولياء الشيطان ، وأمر بخوفه تعالى وعنى ذلك على الإجماع أي : إن وصف الأيمان بالشك لا يجاه الزم ، إلا الله ، كقوله في ولا تخفون أحد إلا الله في الأعراب (٢٩) ويبرز هذا الشرط في صفة الإمكان ، وإن كان واقعاً إذ هم مصدرون بالآيات ، كما تقولون إن كنت رجلاً فاعمل كذا ، وأنت أبو عمرو ياء في رجولته في وهي صير المقبول ، والأصل الإثبات ويجوز حذفه للوقوف على قول القوية بالسكون . تنجب الدلالة عن المحذوف ، في ولا تجزئت الذين يسارعون في الكفر فيهم لن يضروا الله شيئاً في لا نفي المؤمنين عن خوف أولياء الشيطان ، وأمرهم بحوجه وحده تعالى من وسوله في عن الحزن بسرعة من سارع في الكفر ، والمعنى لا يتوقع حزناً ولا ضرراً منهم ، وبذلك عطف بقوله في فيهم لن يضروا الله شيئاً في أي : لن يضروا سي الله والمؤمنين . والمراد هنا ضرر حاصر ، وهو إبطاء الإسلام وقبضه حتى يصححل ، نهذا من يقع بساً ، بل أمرهم بضمحل ويمأوا أمرهم عليهم ، على مرت في الشافعين^(٢) ، وقيل : ثبت في قوم ارتدوا^(٣) ، وقيل : المراد كفار نريش^(٤) ، وقيل : رؤساء بنيهم^(٥) ، والأولى حله على العموم ، كقوله في يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون في الكفر في دائرة [٤٤] ، وحل منيع المحرر ، وهو نضعته في - يذاه سلامهم حتى يفضهم من النار ، فليس من شأنه في ذلك ، كقوله تعالى في ولا تذهب نيمك عليهم حسرات في وأمر [٨] وقوله في فقلت يا نوح نيك لا لا يكونوا يصيبهم في أشعر [٣] وهذا من فرط رحمة اللطيف وأمرهم ، وفرأ نفع يحزنكم من أحزن ، وكذا حيث وقع الفزع إلا في في لا يحزنهم لفزع لأكثره لأبناء [١٠٣] فقرأوا من حزن كفرادة جماعة في جميع القرآن ، يقال : حزن لرحل أصابه أحزن ، وحزنه - جعلت فيه ذلك ، وأحزنه جعله حزناً ، وفرأ لسحري في يسرعون في من سرع في جميع القرآن ، قال ابن عطية : وقرأه الجماعة الملع ، لأن من سارع غيره أشد اجتهاداً من الذي يسرع وحده وفي ضمن قوله في فيهم لن يضروا الله شيئاً في دلالة على أن وراء ذلك حاله عليهم ، ولا يضررون إلا أنفسهم ، وانتصب في شيء في على انفسهم . أي شيء من الضرر وقيل : انفسهم عن

(١) طر الشديف

(٢) طر القوي ١٥١٤ ورازي ٨٤/٩ ، ٨٥

(٣) طر المرجع الشافعي

(٤) طر المرجع الشافعي

(٥) طر المرجع الشافعي

إسقاط حرف الجر ، أي شيء ، يريد الله أن لا يعمل غم حطاً في الآخرة ولهم عذاب عظيم في بين تعالى أن ما هم عنه من المسارعة في الكفر هو إرادة الله تعالى ، أنهم لا يهديهم إلى الإيمان فيكون هم نصيبهم من نعيم الآخرة ، فهذه نسخة عنه تعالى عليه - ع - أي ثبوت الحرب ، لأن سراد الله منهم هو ما حده عليه ، وهم بذل النعم عاتب عليه ، فكان الزمخشري (١) في ذلك قلت في عن فين لا يجعل الله هم حطاً في الآخرة ، رأي فائده في ذكر الإرادة .

في قلت . في عائدته الإشعار بأن الداعي إلى حرماتهم ونمذبتهم قد حلص حوصلاً لم يبق معه حصارف قط ، حين يستعززون في الكفر تبشيراً على شديدهم في الظلمات ، وملوعهم العائنه به ، حتى إن أرحم الراحمين يريد أن لا يرحمهم انتهى ، وفي دمية اعتراف لاه مستعز أن إرادته تعالى أن لا يحد غم حطاً في الآخرة ، مرجعه أن سبب ذلك هو يريد له حال ، وهو الكفر ، ومن مدحه أنه تعالى لا يريد الكفر ، ولا بشارة ، فكان معلق لإرادته بتساقط حطهم من الآخرة شملتها بانعفاء رحمة هم لم يحرم كفرهم ، وقيل المأزوني في يريد ثلاثة مجوزات ، أحدهم ، أنه يحكم بذلك وتلخيص . يريد في الآخرة أن يرحمهم ثواسم لإسقاط أعظمهم بكفرهم ، والثالث ، وبب يحيط أعيانهم بما استمتعوا من ذنوبهم ، قاله من إسحق في إن الذين أشيروا الكفر بالإيمان لا يضرروا الله شيئاً ولهم عذاب أليم في هذا عدم في الكلام كنههم ، وقوله في ولا يجرى لك الذين يستأخرون في الكفر في إن كان عدماً مكرر هذا من سبيل التوكيد ، وإن كان عامياً بملحقين أو المترادفين أو متعاقبين ، ويكون ليس مكرراً عن سبيل التأكيد ، بل حكم على العام بأنهم لن يضرروا الله شيئاً ، ويبرز به ذلك الخاص بها ، فيكون الحكم في منهم عن سبيل التأكيد ، ويكون قد جمع الخاص الخاص سوعيه من العظم والآله ، وهو أوسع في منهم في العذاب ، وجعل ذلك استثناء من حيث تنكهم من ذنوب الخير والنشر ، دائر والكفر عن الإيمان ، في ولا تحسن الذين كفر وأثمنا على طم حير لأنفسهم إنما على طم ليزدادوا إثماً في معنى على . سهل ونجد في البحر ، وإضافة مادة من الذعر ، والمثوان نجل والذعر ، ويقال ملاك الله نعمته أي . معصيتها عمراً خيراً ، وفر حزة في غمسه في بناء الخطأ ، فيكون في الفير كره في معمولاً أول ، ولا يجوز أن يكون في تقاعبي غير حذر في في مرصع المفعول الثاني ، لأنه يسلك منه مصدر المفعول الثاني في هذا الباب هو الأول من حيث المعنى ، والتقدير لا يكون إلا ذات معرج ذلك على حذف مصنف من أول ، أي : ولا تحسن شأن الذين كفروا ، أي من ثواب ، أي : ولا تحسن الذين كفروا أو أصحبت أن الإلاء حيز أنفسهم حتى يصح كون الثاني هو الأول ، وجرحه الاستدلال بالحسن بين اليقيني ، والزمخشري (٢) على أن يكون في إنما على حد حير لأنفسهم في بدل من تدين من اسم المادش ، يكون المفعول الثاني حذف بدلالة الكلام عليه ، ويكون التقدير : ولا تحسن الذين كفروا غيرية إيماناً هم كانت ، أو قفة . وقد الزمخشري (٣) : فإن قلت : كيف صح عي البدن ، ولم يذكر إلا أحد المفعولين ، ولا يجوز الاختصار بفعل الحبيذ على مفعول واحد ، (قلت) صح ذلك من حيث إن تحويل على بدل والمبدل منه في حكم المثنى ، إلا أن ذلك يقول حيث متاعك معه فرب بعض . مع امتناع سكب على متاعك انتهى كلامه ، وهذا التبرج الذي حرمه من المبادش والزمخشري (٤) سببها إبه الكسائي والقر ، والملا وجه هذه المرأة التفكير والتأكيد ، تنفذي . ولا تحسن الذين كفروا ولا تحسن أفعالهم على ما أنفرد ، ومثله هل ينظرون إلا السخة أن ثابهم ، أي : ما يضررون إلا أن ثابهم انتهى ، وفرد بعضهم قول الكسائي والقر ، فقال : حذف المفعول الثاني من هذه الأفعال لا يجوز حذف أحد ، فهو غلط ميباً سبي ، وقد أشعرا الكلام في حذف أحد مفعولي من أفعالها ،

(١) انظر الكتاب ١٢٤/١

(٢) انظر المصدره .

(٣) انظر الكتاب ١٢٤/١

(٤) انظر المصدره

فإنما تقدم من قول الزمخشري^(١) في قوله ﴿وَلَا تُحْسِنُ الَّذِينَ قَاتَلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَالَهُمْ﴾ آل عمران [١٦٩] أن تقدیره : ولا تحسبهم ، ودكرنا هناك أن مذهب ابن ملكون أنه لا يجوز ذلك ، وأن مذهب الجمهور الجواز ، لكنه غير محدد ، بحيث لا يوجد في لسان العرب إلا نادرًا ، وأن القرآن ينطوي أن يتره عنه ، وهل البدل خرج منه الفراءة أبو إسحاق الزجاج لكن ظاهر كلامه : أنها بمنصب خير ، قال وقد فرأى ما خلف كثير ، وسلف عليها مثلاً قول الشاعر :

فَمَا كَانَ قَبَسَ هَلَكَةٍ هَلَكَ زَيْدٌ وَلَكِنَّهُ لَنَبِيٍّ لِّمَوْتِهِ نَسِيْهُنَا^(٢)

بمنصب هلك الثاني على أن الأول بدل ، وهل هذا يكون ؟ إنما على بدل ، وفي خبراً في المفعول الثاني ، أي بإعلامه غيراً ، وإنكر أبو بكر بن معاهد هذه الفراءة التي حكها الزجاج ، وزعم أنه لم يقرأ بها أحد وابن معاهد في باب الفراءات هو المراجع إليه ، وقال أبو حاتم : سمعت الأعمش يذكر قبح أن يخرج ما لأهل القدر ، لأنه كان منهم ، ويجعله على التقديم والتأخير ، كأنه قال : ولا تحسن الذين كفروا إنما على لم يردوا وإنما إنما على لهم خير لأنفسهم انتهى ، وهل معالة الأعمش يكون ؟ إنما على لهم ليزيدها إلى ؟ في موضع المفعول الثاني ، وفي إنما على لهم خير في مبتدأ خبر ، أي : إسلاماً لهم خير لأنفسهم ، وحاز الاستدعاء بأن المقترحة ، لأن مذهب الأعمش حواز ذلك ، ولأنه شكك هذه الفراءة زعم أبو حاتم وصيربه . إنما على ورفعهما ، وقال أبو علي الفارسي . يعني أن تكون الألف من ؟ إنما في مكسورة في هذه الفراءة ، ونكون أن وما دخلت عليه في موضع المفعول الثاني ، وقال «مكي» في : مشككه ، ما علمت أحداً قرأ في محسن في البناء من فوق ، وكسر الألف من ؟ إنما في ، وقرأ باقي السعة والجمهور في محسن في بابه وأعراف هذه الفراءة طاهر ، لأن الفاعل هو الذين كفروا ، وسدت ؟ إنما على لهم خير في مسد مفعولي محسن ، كما تفرد حسب أن زيدا قائم ، ومحمّل ما في هذه الفراءة في التي قبلها أن تكون موصولة بمعنى الذي ومعدية : أي : أن الذي لمي ، وحذف العائد لمي : عليه ، وجه شرط حوار الخلف من كونه متصلاً بمفعولاً لفعل ثم ، متعباً للربط ، أو أن إسلاماً خير ، وحزّز بعضهم أن بسد الفعل إلى نهي - ~~نهي~~ - فيكون غافل العيب ، كفاعل الخطأ ، فتكون الفراءتان معقّ واحدة ، وقرأ محسن من وثاب في ولا محسن في بالياء ، وفي إنما على في بالكسر ، فإن كان الفعل مسنداً بنفسه - ~~نهي~~ - فيكون المفعول الأول الذين كفروا ، ويكون ؟ إنما على لهم في جملة في موضع المفعول الثاني ، وإن كان مسنداً للذين كفروا ، فيحتاج بمحسّن إلى مفعولين . فلو كانت إنما مقترحة سادت سد المفعولين ، ولكن بجسّ غراً بالكسر ، فخرج عن ذلك التعليل ، فكسرت إن وإن لم تكن اللام في حيزها ، وأجملته المعلق عنها الفعل في موضع مفعولي محسن ، وهو معيد لحذف اللام نظير تعليل الفعل عن العمل مع حذف اللام من المبتدأ كقوله ، أي وحذف ملاك الشبهة الأدب ، أي : ملاك الشبهة الأدب ، ولولا اعتناء حذف اللام لمحب ، وحكي الزمخشري^(٣) أن يحمي بن وثاب قرأ بالكسر ؟ إنما في الأولى وفتح الثانية ، ووجه ذلك عن أن المعنى : ولا تحسن الذين كفروا إنما على لهم ليزيدها إلى ، كما يفعلون ، وإنما هو لينوبوا بواو بد حلوا في الإيمان ، والخمسة من ؟ إنما على لهم خبر لأنفسهم في اعتراض بين الفعل ومفعوله ، ومعملاً : أن إعلاماً خبر لأنفسهم إن عملوا فيه ، وهرقوا إتمام الله عليهم تنقيح المدة وترك العاجلة بالمعقولة ، وظاهر الذين كفروا العموم ، وقال ابن عباس : نزلت في اليهود والنصارى والمُنافقين^(٤) ، وقال عطاء : في غريظة والصير ، وقال مقاتل : في مشركي مكة^(٥) ، وقال

(١) نظر المصمرعة

(٢) ذكره النسيب الحنفي في تلخيص الصورت

(٣) نظر الكشف ١: ٢٢١

(٤) نظر تفسير ابن عباس من ٦٦ وفتح القاهر ١: ٢٥٦ والوسط ٦٨ ح .

(٥) نظر التجميع ١: ١٨٢

الزجاج : هؤلاء قوم أعلم الله سيرة انهم لا يؤمنون ابدأ وليست في كل امر ، إذ قد يكون الإملاء بما يستعمله في الإيمان ،
 فيكون احسن له ، وقال مكي : هذا هو الصحيح من لغتي ، وقال ابن عطية : معنى هذه الآية التور على الكفار في
 فهم . ان كوننا ظاهرين محرمين اعمده دليل على وصو الله بحالنا ، باستقامة طريقتنا عندنا ، واحذر الله تعالى ان ذلك
 التاجر ، والإملاء بما هو الإملاء واستدراج لتكثير الآثام ، قال عبد الله بن مسعود : من نفس بئراً ولا فجرة إلا والمرب جميع
 لها ، أما البقرة فلتسرع في رحمة الله ، وتقرأ ، وما عند الله خير للابرار ، وأما البقرة فلتلذذ بآياتها ، وقرأ هذه الآية
 انتهى ^(١) ، وقال الزمخشري ^(٢) : والإملاء لهم تعليمهم وتأسيس مستعار من أصل لغتهم بل أرحس له فطون ، ليرعى كيف
 شاء ، وقيل : هو إيهامهم وصلة غيرهم ، ونقص أن الإملاء سرهم من سمهم ، أرغض أجهلهم ، إغنا على لهم في حلة
 مستأنفة لتعلم الجملة فيها ، كانه قيل : ما بانهم يحسبون الإملاء خيراً لهم ، فإنا على هم ليردوا إثمنا ، (قد
 قلت :) كيف حاز أن يكون إريداء الإثم عروضا على تعاني في إملائه ثم (قلت :) هو علة الإملاء وما كل علة مقرونة إلا
 ثرائف تقول فعدت عن البر والتمحز والفاقة ، وبخرجت من البلك فخرافه شر ، ويسرني ، منها بعرص لك ، وإنا هي غل
 وأبوت ، فكذلك إريداء الإثم جمع عنه للإملاء ، وسيا فيه ، (فإن قلت :) كيف يكون إريداء الإثم عند الإملاء كما كان
 المحز علة للفتور عن الحرب ، : قلت :) لما كان في علم الله أنه اتجه بكل شيء منهم مردودون إلى فكان الإملاء وقع لأجله
 وسببه عن طريق التحار انتهى كلامه . ولكنه حار على طريقة المعتزلة ، وقال المازندي : المعزلة فتلوموا على وجهي ،
 أحدهما : على التقديم والتأخير ، أي : ولا يحسن الذين كفروا إثمنا على لهم ليردوا إثمنا ، أي : هم حذر لأصعب ،
 الثاني : أن هذا إخبار من سبحانه وتعالى عن حسابهم في يؤذن الله أمرهم في العاقبة جمع ، أي : حوا أن يهملهم في
 الدنيا وإيمانهم الصلة والامانة والأموال خير لأنفسهم في العاقبة ، بل غاية ذلك شر ، وفي التأسيس الأول إفساد
 النظم ، وفي الثاني تنبيه على من لا يجوز تنبيه قول الإخبار عن العاقبة يكون سهو في الابتداء ، أو عمله ، والظاهر في
 الابتداء أن به نفسه انتهى كلامه ، وكعب ما منصلة بأن في توضيح ، قيل : وكان القيس الأول في علم الخط أن يكتب
 معصولة ، ونكتها وقعت في الإمام معصولة ، فلا تحالف ، وتبع من الإمام في المسامحة ، وأما الثانية فحفظه أن يكتب
 معصولة لأنها كانت دون العمل ، ولا يجوز أن تكون موصولة بمعنى الذي ، ولا معصومة ، لأن لا يمكن أن لا يصح وقوعها خيراً
 للمبدأ ولا تراسمه ، وقيل : اللام في ليزدادوا في التصديرة ، ولهم عذاب مهين في هذه البراري ، وهم في
 للعطف ، وقال الزمخشري ^(٣) : فإن قال : قما معنى قوله في ولهم عذاب مهين في على حسنة انقراة يعني فخرنا
 بنبي من وثب بكسر الهمزة الأولى ، وفتح الثانية ، في قلت : معناه : ولأنهم ساءوا إملاءهم لولادة الإثم وللتعذيب ، ولأن
 للعمال كانه قيل : ليزدادوا إثم بعداً لهم عذاب مهين انتهى ، والذي بلغوا فخرنا بنبي في يدكروا أن أهدأ قرأ الثانية بالفتح
 بلا هم ، إثم وكروا أنه قرأ الأولى بالكسر ، ولكن الزمخشري ^(٤) من ولوجه مصرة مدبه برود من كل شيء إليه ، ولا نرد في
 هذه الفرة أن المسمى على من الكافر أن يحس الله بين الله لولادة الإثم ، وأنه إذا جلي لأمن العلم كذا ، قوله في ولهم
 عذاب مهين في يدع هذا التعبير مخرج ذلك عن أن لولادة الإثم ، حتى يزول هذا اندفاع الذي بين هذه الفرة وبين
 ظاهر آخر الآية ، ووصف تعدل عداه في مقاض هذه آيات الثلاث محض ، وإليه ، ولكل من هذه التبعات

١ : نظر القاري في الكشاف ١٦٥/٦ ، ١٦٥/٦ ، والطبري ٤٢٣/٦ ، ٤٢٥ : ولستكون كتاب صحيح ، وذلك صحيح هو شرط للتجدي

٢ : ٢٩٨/٦ ، وفتح نفسه ٢٩٨/٦ ، والوسط ٦٥ ج

٣ : نظر الكشاف ٢٩٨/٦

٤ : نظر المصدر عنه

٥ : نظر المصدر عنه

مأساة تقتضي حتم الآية بها ، أما الأولى فإن المسرعة في الشيء ، والمادة في تحصيله ، والنجي به يقضي ، خلافة ما سورخ فيه ، وأنه من المأساة والعظم بحيث يتسائر فيه فختصت الآية بمعظم الترف ، وهو عراهم على الحساعة في الكفر ، شعراً محاسبة ما سخر فيه ، وأب الثانية فإنه ذكر فيها اشتراء الكفر بالإيمان ، ومن عاده المثبتي الاعتباط بما اشتبهه وسرور به ، والفرح بختم الآية ، لأن صفة حسرت بلز الحذاب ، كما تجدد المثبتي المعبرون في تجارته ، ولما الثالثة ، فإنه ذكر الإملاء وهو الإيمان بالمال والسير والصحة ، وكان هذا الإفتاح ساء لتعزز وتنشع والاستعانة ، فحتمت الآية بأمانة الحذاب هم . وأن ذلك الإملاء امتنع عنه في الدنيا الحرز والاستغلة مأنة في الآخرة إلى إهداسهم بالعذاب الذي يور الجبارة . ثم ما كان أنه ليذر المؤمنين على ما أقيم عليه حتى يميز الخبيث من الطيب في الخطاب في أشتم للمؤمنين ، وأدعى على ما أشتم عليه أي الموصي من اختلاصكم بالمؤمنين ، وإشكتكم أمروهم وإحراء الشافق محرو المؤمنين ، ولكنه سير مصداق من بعض ما ظهر من هؤلاء وهؤلاء من الأقوال والأفعال ، فإنه مجاهد وابن حريج وابن إسحاق ، وقيل : الخطاب للكفر ، والمعنى . عن ما أشتم عليه أي الكفر من استسلامكم بالمؤمنين ، قاله قتادة والسدي^(١١) ، قال السدي وغيره . قال الكعابي بعض حديثهم أنت يا محمد تزعم في الرجل متأثم من أهل بيته ، وأنه إذا انسلخ من أهل بيته ، فكيف يصح هذا ، ولكن أخبرنا ابن عباس ما وقع بيني على كفره فزلت ، فقبلت عنه : لا بد من التميز ، وقد أشتم غسان وأكثر الفرس من الخطاب للكفر والمباغين ، وقيل . الخطاب للمؤمنين والكافرين^(١٢) وهو قريب مما قاله الزمخشري ، غيبة ما فيه أنه مدرك الكافرين بالمباغين ، نف : (فإن قلت : لم الخطاب في أشتم) قلت : لنصفهذين جميعاً من أهل الإصلاح والمصلح ، كأنه قيل : ما كان الله ليذر المخلصين منكم على حال التي أتم عليها من اختلاط بعضكم ببعض ، وأنه لا يعرف بخاصكم من مدافعكم لانفاقكم عن التعبدتين جميعاً ، حتى يبروه منكم بالوحي إلى نبيه بمنزلة ما حوالكم ، قال الزمخشري^(١٣) . ومجوز أن يراد لا يترككم غفلتون حتى يميز الخبيث من الطيب بأن يكلفكم التكليف الصعبة التي لا يصبر عليها إلا الخالص الذين امتحن الله قلوبهم ، كبذل الأرواح في الجهاد ، وإعطاء الأموال في سب الله ، فيجعل ذلك عياراً على عقائدكم . وشاملاً مصيركم حتى يسم بغيركم ما في قلب بعض من طريق الاستدلال لا من جهة البرهنة . على ذلك انصدروا والأخلاق عليها ، فإن ذلك مما استأثر الله به انتهى ، ومعنى هذه القوب لا ابن كسان ، قال ابن كسان : المعنى ما يترككم على الإقرار حتى يترككم بالشرائع والتكليف ، فأعده الزمخشري^(١٤) ، والقول الذي قبله وتنفها سلاخته وحسن خطابه . وقيل : المعنى ما كان الله ليذر أولادكم الذين حكم عليهم بالإيمان على ما أتمت عليه من الشرك حتى يعرف بينكم وبينهم ، وهل كانوا يستهزئون بالمؤمنين سر ، فقل : لا يدعكم على ما أتمت عليه ، من ظفر فيهم ، والاستهزاء . ولكن يتجنبكم لتفصيحوا ويظهر نفاقكم عندهم ، لا في دار واحدة ، ولكن يجعل له داراً أخرى ، يميز فيها الخبيث من الطيب . فيجعل الحسب في الحار ، والفتيب في البجة ، والخبيث الكافر ، والطيب المؤمن ، ويميزه بافخرة والجلالة ، وهل مجاهد الطيب المؤمن ، والخبيث . أشتم^(١٥) مع يومياً يوم أحد ، وقيل : الخبيث الكافر ، والطيب : المؤمن ، ويميزه بخرام كندهم من صلب الآخر . وقيل : يميز الخبيث من إخراج الذنوب من أجساد المؤمنين باللاب والرزيا ، وقيل : طيب العاصم ، والفتيب المصيح ، والألف واللام في الحسب ، والطيب للمحسن . أو للمعد ، إلا كان المعهود في ذلك الوقت أن

(١١) انظر لموسط : تاريخ الزمخشري ٩٠٩٩ والخراسي ٩٨٤٤

(١٢) انظر تزيين مسابقة

(١٣) انظر لكشاف ٩١١٠١

(١٤) انظر لتعداد صف

(١٥) انظر لموسط : تاريخ الزمخشري ٩٠٩٩ والخراسي ٩٨٤٤

الحديث هو الكفر ، والطيب هو المؤمن ، كنه من في الحببات للمحبين في السور [٢٦] واللام في قوله في يذير في هي نسبة لام المحمود ، وهي عند الكوفيين رائدة لتأكيد النفي ، ونحمل بعضها المنصب في المضارع ، ونحذف كان هو العمل بعدها ، فنقول ما كان زيد يقوم ، وما كان زيد يقوم ، إذا أكدت نفي ، ومذهب الصريين أن خبر كان محذوف ، وأن المنصب بعد هذه اللام بار مضمة واجبة الإظهار ، وأن اللام مقوية لطلب ذلك المحذوف لما بعدها ، وأن التندس ما كان الله مريداً لبشر المؤمن من ما آمن عليه ، أي ما كان مريد أثرك المؤمن ، وقد نكلسا على حمة المسألة في كتابنا النسخ ، بالتكميل في شرح السهيل (١) ، وحتى للعاية المعركة ، واشتداف إلى أن يجرها كذا قالوا ، وهو مشكل على أن تكون عاية على ظاهر اللفظ ، لأنه يكون المعنى لا يتركهم محتفظين بل أن يميز ، فيكون قد عيا في الترك إلى وجود التمييز ، فإذا وجد التمييز تركهم على ما هم عليه من الاختلاط ، وصار نظير ما أصرب زيداً إلى أن يجره غيره ، فصعوبه إلى جاء غيره صرحت بهذا ، وليس أفراد من الآية هذا المعنى ، وإنما هي عاية لما تضمنه الكلام السابق من المعنى الذي يصح أن يكون غايته ، ومعنى ما كان الله ليرى المؤمنين على ما آمن عليه في أنه تعالى يخلص ما بينكم بالآتلاء والأمان إلى أن يميز الحبيب من اللبيب ، وفرأ الأخوان في يميز في من يميز ، وراعى السبعة في يميز في من عاز ، وفي رواية عن ابن كثير في يميز في من أجاز ، والمهزاة ليست للقل ، كذا أن التضعيف ليس للقل ، بل أعمل وفعل معنى الثلاث المجرد ، كحزن وأحزن ، وفعل الله

(١) لام فيجود نفسه نفسها عند تكوير ، ونسبها على إذا غدا لعل ، وإعلا في عند الصريين وجوب ، وشرطها أن يكون ملها قولهم على لعد ، كرمي نفعي ما لا يؤلم ، نحو ، وما كان الله ليرى أو ينجي زيد ليعب ، ولا يكون نفعي حار لم يزل ، ولا ولا (١) ولا (٢) ولا (٣) ، وهذا بعض النسخ إلى سورة ذلك في فست جوب ، ما قلنت يدا ليعب حراً ، وأما زيد ليعب حراً ، ودكروا أن قولهم لا كذا زيد ليعب ، وقد أوردناه من مسندنا ، ويحتاج إلى سماع ، ولا يجوز في ذلك زيد ليعب كذا قول : ما كان زيد يعمل ففقد الفاء ، وقد أوردنا من بعض النسخ على فقة ، فأما ما ورد من قولهم ما كان زيد يعمل ، هو يعمل كريد لا الاستقلال ، وبكأن أن يهيمه على مدح حريته ، وهو سلك ما مع الفعل مصدر معتر حرة بلام المجردهم أن يكون من كان هو المحذوف الذي يتعلق به اللام ، فيكون المعنى متسلطاً على ذلك خبر المصروف ، فبني عليه متعلقه ، فمفروق ، وما كان في هذاكم في مريداً لإعلاكم ، ويكون خبر كان ملزماً به ، خوف في هذا الترتيب ، ويدل على هذا المحذوف أنه قد سيجع في مسرحاً في قول الشاعر :

سجوداً وقد نكر أهلنا نصح

يكن الصريح مع في غاية الدور ، وفي تصحيح أحمد من مسعود المرن ، وما كان الله ليعب إيمانكم ، لا يجوز لأن يصحح إلا شرط أن يظهر خبر كان ، فلو كان ما كان الله مريداً أن يصحح إيمانكم ، وذلك لأن المحذوفات من اللام للشعر إذا أريد بها ، فالحق أن تتركها حتى يرجع إلى أصناف ، أو تفسر كلها حتى يفر تكلام عن شهرته نحو : إيمانك والأمد ، فلا يجوز أن يرد بعضها بعضهم بعضاً لا يفسر ذلك أصح والأمد بل أصح لأنه واحد الأمد انتهى ، بل كان (١) مضمرة بعد اللام أصار بعض المحررين عن مذهب حذف اللام وإظهار (٢) أن يسر ما كان يذكركم ، وفي قول ابن الأثير في شرحه نزل (٣) ، أي موصح اللام المحذوف ليرد ، ما كان عند حدك بلفظك ، ولا يبي محمد أن يهيمه كذا ، ولا موصح (٤) أن لا تعرب لأهلها أهدت ما أهدت اللام ، ولا يجوز ما كان عند الله لأن يردك بإظهار (٥) أن بعد اللام قد كوفي ولا مصري انتهى ، وتصحح أنه لا يكتفي (٦) من كلام ، وقد أصحرت في ذلك ابن محصور فقرة أخرى وأما مع ، ولا كانت فقامت هي النافذة عند الكوفيين ، كذا أورد من حسن فعل ، فالحق متعلق عليه ، واللام مضمرة رائدة ليرى لوكيد ، فذلك أجابوا أن يخدم معمود الفعل المصوب به عليها ، نحو : ما كان زيد لأن يقوم ، على منيل فتاكيد ، وقد جهلت أحسن أساليب الأمازيغ عن الكوفيين اسم لا يندرون ذلك ، وبتركيب من قول ابن مالك ما خرج لم يزل به أحد ، وذلك أنه روي أن أبا الازم لم يفسر ، وأما العصباء ، وروى أن المعنى بعد اللام هو غير ذلك ، فهو عند الكوفيين ولا كوفي ، وهذا الذي ذكرناه من خصوصية حرف نفي أو الفعل المجرى هو المشهور والتصور في لأم المحمود ، وروى بعضهم أنها تكون في كل فعل ماضي تقدمه فعل ماضي ، ما تحت الكوفيين ، ومن حمل لأم بالحدود لأم أي عاصم ولا يجر ، مثل لأم المحمود اسم مريد بل حرف شرط وهو

وقال: ﴿ وما كان الله ليظلمكم على الخبيث ﴾ فإذ به أنه تعالى هو الذي يبرأ الخبيث من العظيبي ، وفيه هم غير ذلك ،
 تغير له أن يظلم أحدًا من المظالمين على العصب ، ﴿ ولكن الله يحب ﴾ أي : يندب ويصطفى ، ﴿ من رسله من يشاء ﴾
 فيضعه على ما شاء من العبادات لنوعه لكن هذا لكون ما بعده صيدًا لما قبله أي لغني ، إذ تضمن احتشاء من شاء من رسله
 بإطلاعه إياه على - أراد تعالى من علم الخبيث ، فأطاح الرسول على الخبيث - هو إطلاعه الله تعالى رسول الله ، فيجربك
 في العيب قد من سائق ها ، وإخلاص هذا ، فهم عامة ذلك من جهة الوحي ، لا من جهة إطلاعه نفسه من غير واسطة
 وحي على العبادات ، قال السدي وغيره : ليظلمكم على الخبيث ميمون يؤسر ، ومن يفسى كافراً ولكن هذا رسول عيسى ^(١) ،
 وقال عطاء : ومن جريح وغيره : هي في أمر أحد ، أي : ليظلمكم على أنكم تهرمون ، أو تكفون عن الفتن ^(٢) ، وقيل
 ليظلمكم على التناقضين تعريضاً إليهم ، ونسبه إليهم ، ولكن مفر من أفعاله وتفرامه ^(٣) ، والخبيث هذا ما غلب عن البشر ،
 ما هو في عيب الله تعالى من الخوارج التي تحدث - ومن الأسرار التي في فلوب المتنافرين - ومن الأقارب التي يفور بها دعاؤهم
 عن الناس ، وقال الزجاج وغيره : روي أن بعض الكفار قال : لم لا يكون حسناً شيئا فترت ^(٤) ، وقيل : قالوا لم لا يرحم
 إليه في أمر محمد فترت ^(٥) ، وقيل : قالوا : نحن أكثر أمراً وأولاداً ، فخلا كس الوحي بيننا وبينك ، وقيل : قالت
 الشياطين جسدوا إلى الله يستوفون فسمع ، فباتون بأخباره إلى ليكنه قل أن يبعث رسول الله - ^(٦) فأوحى الله
 بعد حبه ، ولكن الله يصطفى من يشاء ، فيجعله رسلاً ، فيوحى إليه ^(٧) أي : ليس الوحي من تشاء ، تغير الآية ،
 وظاهر الآية هو ما تقدم من أنه تعالى هو الذي يبرأ الخبيث والعصب ، أخبركم أنكم لا تكونون أشبه ذلك ، فإنه تعالى قد
 يظلمكم عن ما أكتبه القلوب من الإيذان والتعلق ، ولكنه تعالى يختار من رساله من يشاء ، فيضعه عن ذلك ، فيطرحون
 حبه من جهة الرسول ، بإجلاله لكم عن ذلك وحي الله ، وهذا معنى ما روي أنساً عن السدي أنه قال : حكم بأنه يظهر
 هذا التفسير ، أنه بين هذه الآية ، أنه لا يجوز أن يحل هذا ، فيميز في عزم الناس ، ما يظلمهم على عبه ، فيقولون : إننا
 فلا متناقض ، ولا ما مؤمن ، ما من الله تعالى جازبه بأن لا يظلم عوام الناس ، ولا سبب هم إلى معرفة ذلك إلا
 بالاحتجاج ، فاما معرفة ذلك عن سبيل الإطلاع على الخبيث ، فهو من خواص الأنبياء ، ولهذا قال تعالى ﴿ ولكن الله يحب
 من رسله من يشاء ﴾ فيحبهم به إعلام أن هذا مؤمن ، وقد سأل ، وهذه الآية كنه ، بالعصب مشهورة بأن هذا الخبيث
 الذي نفي الله إطلاعه الناس عليه رجع إلى أحوال المؤمنين ذلك نصير ، ويحتمل أن يكون ذلك على سبيل العموم ، أي : ما
 كان الله ليظلمكم فلكم على بالغيث من حيث بعث الرسول ، حتى تصيروا مستعينين به ، من الله يخص من يشاء ، من
 عبده بذلك ، وهو الرسول ، فمن خرج أفراد المتناقض والمؤمن في هذا الدعاء ، ﴿ فأمروا بالله ورسله ﴾ فإذ به أنه تعالى يختار
 من رسله من يشاء ، فيضعه عن الخبيثات ، لم لا تصديق بالجنس ، والمحتج ومن يشاء هو محمد - ^(٨) ، إذ ثبت بوجه
 بإطلاعه الله إياه على العبادات ، وإنشده لكم كنهاني غير ما هو على ، ورجع في قوله ﴿ ورسله ﴾ نسيه على أن طريق إثبات نبوة
 جميع الأنبياء ، وحده ، وهو ظهور المعجز على أيديهم ، قال ابن كثير : ﴿ في قوله تعالى ﴿ فأمروا بالله ورسله ﴾ في السراء
 [١٧١] ما قد نصروه حتى نصروه ، وإنه لم يولد وحده مطلقاً عن الخبيث ، وأن يتزوجه من الخبيث ، بأن يظلمهم عاداً محتجراً لا

(١) انظر مصداق عيسى من ١٧٥/٦ والبر ١٧٢/٢ ونظر ١٨٤/٤

(٢) انظر التامع الساعا .

(٣) انظر التامع الساعا .

(٤) انظر نظري ١٨٤/٤ ومع نظري ١٧١/١

(٥) انظر المرجع السابق .

(٦) انظر المرجع السابق .

(٧) انظر نظري ١٨٤/٤

تَرْكِبُهُمْ عَلَى مَنَازِلٍ هِيَ سُلْطَانَةُ الْمُنَى طَرَفٌ هَذَا الشَّجَرِ الَّذِي عَرَّبَاهُ الْمُنَقَطَّةُ ، هُنْدِي تَارِيخُ الْمُتَعَلِّلِ هُوَ
وَحَسْمُ الْأَوَّلِ ، فَاعْمَلِ الْفَعْلَ الثَّانِي ، وَرَقِي الْأَوَّلُ يَطْلُبُ مَحْدُودًا ، وَطَلَبَ الْمُعْرَبُ الثَّانِي مُتَبْنًى ، إِذْ لَا يَفْعُلُ فِيهِ الشَّرَاحُ ، وَفَا
نَحْصُ الدَّخْلِ يُعْجَلُ كَثْرَتُ الْخَرِّ ، أَوْ الْمَخُولُ بِهِ حَيْرُ أَهْلِهِ ، وَكَانَ تَحْتَ الْإِنْتِظَارِ نَسِيكَ أَحَدِهِمْ ، لَمَّا لَا يَحِمْ وَلَا يَحْزُرُ ، وَالْآخِرُ
يَنْتَظِرُ الْخَرَّ أَلَّا يَحْتَمِلَهُ الْفِي لَيْلِي لَعْدُ الْخَسِيرِ ، وَهُوَ إِشْرَافُ كَوْنِهِ شَرُّهُ هُوَ فِي سَيَحْوِقُونَ مَا مَحْلُوبُهُ بِهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ هُوَ هَذَا
نَحْصُهُ حَقِّ الْخِيَامَةِ ، وَقَدْ إِبْرَاهِيمَ الْتَحَمِي سَيَجْعَلُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ طَرِيقًا مِنْ بَارِ ، فَإِنَّ جَمَاعَهُ وَغَيْرَهُ هُوَ مِنْ انْفِصَالِهِ لَا
مِنْ تَطَوُّرِهِ ^١ ، وَالْمُنَى سَيَحْمِلُونَ عِقَابَ مَا يَحْطَوْنَهُ ، كَقَوْلِهِ هُوَ رَضِيَ الدِّينَ بِشِقْوَتِهِ هُوَ ، وَقَالَ مُحَمَّدٌ : سَيَكْفُرُونَ أَلَّا
يَكُونُوا لَهْلُ مَا مَحْلُوبُهُ ^٢ ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ لَا يَهْلِكُ قَوْلُهُ إِنْ الْحَلُّ هُوَ الْعِلْمُ الَّذِي يُفْعَلُ أَنَّهُ عَلَيْهِ هُوَ مِنْ أَمْرِ الْمَرْسُولِ ،
وَقَالَ لَمْ يَأْتِ ^٣ هُوَ أَتَى بِرَبِّهِ اللَّهُ مَالًا ، فَيَسْبَحُ بِهِ قَرَابَةَ أَخِي ، الَّذِي حَقَّقَ اللَّهُ فَمَ فِي دَنَاهُ ، فَيَجْعَلُ حَبَّةً بِطَرَفِهِ ،
فَيَقُولُ مَا لِي وَلَيْتَ ، فَيَقُولُ مَا مَالِكَ ، وَجَاءَ فِي الْخَدِيثِ : مَا مِنْ فَيٍّ رَجَعَ يَأْتِي ذَارِجَةً ، يُبَايَنُهُ مِنْ فَصْلِ عَمَدِهِ ، يَحْلُلُ
بِهِ عَلَيْهِ إِلَّا أَمْرًا لَهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعٌ مِنْ بَارِ ، يَنْطَلِقُ حَتَّى يَصْرُفَهُ ، وَالْأَخَادِثُ فِي مَنَى هَذَا مِنْ مَعَ لُحْجَاتِهَا ^٤ ، وَكَانَتْ
أَيْدِي كَثِيرَةٍ صَحْبَةً هُوَ يَهْرَثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي يَوْمِ نَوَلٍ ، أَحَدُهُمْ أَنَّهُ تَعَالَى بِهَ مِنْكَ صَبْحَ مَا يَقَعُ مِنْ إِبْرَتٍ فِي
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، وَأَنَّهُ هُوَ ذَلِكَ لَهُ خَفِيفٌ ، وَكُلُّ مَا يَجْعَلُ مَحْمُودَاتِهِ فَمَا يَنْسِبُ إِلَيْهِمْ مَنَكُهُ هُوَ مَالِكُهُ خَفِيفَةٌ ، وَإِذَا كَانَ
هُوَ مَالِكُهُ فَإِلَّا لَكُمْ تَخْلُوقُ شَيْءٍ أَسْمَ تَعْمُودُ بِهِ ، لَا مَانَكُوهُ خَفِيفَةٌ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : وَانْفِقُوا فَمَا جَعَلَكُمْ مَسْتَحْلِفِينَ فِيهِ هُوَ
الْخَلِيدُ [٧] ، وَالْقَوْلُ الثَّانِي : بِهِ حَيْرُ غَدَةِ الْعَالَمِ ، وَإِنْ جَمَعَ مَا تَحْلُمُهُ فَبِهِ وَارْتَمَ ، وَهُوَ صَبَّاحٌ عَنِ مَا يَهْمُهُ الْبَشَرُ ، ذَلِكَ
عَلَى فَمِ الْخَمِيعِ ، وَأَنَّهُ لَا يَبْقَى مِنْكَ إِلَّا اللَّهُ ، وَإِذَا كَانَ مَالِكُهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ زَمَنٌ هُوَ وَارْتَمَ بِمَا تَعْمَلُونَ حَبَّةً هُوَ خَدَّ مَهْدِهِ
الشَّعْصَعَةِ وَمَعْدَهُ : الْهَدِيدُ ، وَالْوَعْدُ عَلَى فَيْحٍ مِنْكُمْ مِنَ الْحَلِّ ، وَفَرَأَ مِنْ كَثِيرٍ وَأَوْعَسَ ، هُوَ مَحْمُولٌ هُوَ الْغِيَةِ حَرِيًّا
عَنِ هُوَ يَسْمُومُونَ هُوَ هُوَ سَيَحْوِقُونَ هُوَ ، وَفَرَأَ الْفَوْرَ بِأَيْدِيهِ عَلَى الْإِنْعَادِ ، فَيَكُونُ ذَلِكَ حَصَّةً لِلْأَحَابِرِ ، وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ :
وَذَلِكَ عَنِ الرَّجُوعِ مِنَ الْقَبْرِ إِلَى الْمَخَاطَةِ ، ذَلِكَ فَدَقَّقَهُ هُوَ إِنْ مَاتُوا وَمَتُّوا هُوَ الْبَقِي ، فَلَا يَكُونُ عَلَى قَوْلِهِ التَّعَالَى ،
وَالْأَحَابِرُ الْإِنْعَادُ ، وَبَصَلَتْ هَذِهِ الْآيَاتُ فَرَأَتْ مِنَ الْبِلَاعَةِ وَالِدَبْعِ ، الْإِحْتِصَارِ فِي أَسْمِ الْمَوْثِقِينَ ، وَالتَّكْرَرِ فِي
هُوَ يَسْتَبْرُوهَ هُوَ وَفِي هُوَ لَنْ يَصْرُوهَ أَنَّهُ شَيْءٌ هُوَ رَأَى أَسْمَهُ فِي عِلَّةٍ مُوَاضِعَ ، وَفِي هُوَ لَا يَحْسِبُ الدِّينَ كَفْرًا هُوَ ، وَلَنْ يَذْكُرَ
الْإِمْلَاءَ ، وَنَحْنُ فِي هُوَ اسْتَبْرَأُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ هُوَ وَفِي هُوَ يُضْلِعُكُمْ عَلَى الْغَيْبِ هُوَ ، وَالْإِسْتَعَارَةُ فِي هُوَ يَسَارِعُونَ هُوَ وَفِي
هُوَ الشَّرُّ هُوَ وَفِي هُوَ فِي هُوَ يَرْدُوا بِهَا هُوَ وَفِي هُوَ الْخُفْيَ هُوَ فِي الْغَيْبِ هُوَ ، وَالْجَدِيدُ الْمَهَالِ فِي هُوَ فَنَسُوا هُوَ
هُوَ وَإِنْ تَزَمَّنَا هُوَ ، وَالْإِنْعَادُ فِي أَسْمِ كَانَ حَصَابًا لِمَوْثِقِينَ ، إِذْ لَوْ حَرَى عَنْ لُغَطِ الْمَوْثِقِينَ ، لَكَانَ حَقٌّ مَعَهُ عِلَّةٌ ، وَإِنْ
كَانَ شَيْئًا مَعَهُمْ كَانَ مِنْ تَلَوْنِ الْخُطَابِ ، وَفِي هُوَ يَعْلَمُونَ خَيْرَ هُوَ فَيَسْأَلُ زُيَادَ الْخُطَابِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي مَوَاضِعَ

﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الْفَرِيقِ قَالُوا إِنَّا اللَّهُ فَغَيِّرْ دَعْوَانَا أَغْنِيَاءَ سَكَتْنَاهُمْ مَا قَالُوا وَقَتْلْنَاهُمْ
الْأَنْبِيَاءَ وَغَيِّرْ حَقِّي وَقُولُوا نَدُوًّا عَدَسًا الْحَرِيقِ ﴾ ^(١٨٥) ذَلِكَ بِحَقِّهِمْ أَتَيْنَهُمْ وَأَنَّ اللَّهَ

(١) آخر جرحه ١٨٦/١ وضع خبره ١٨٦/١
(٢) آخر جرحه ١٨٦/١
(٣) شققت من سبعة الأسماء ، أو أوائل الكوفي ، أحد رواة التابعين ، مضموم ، قال ابن ميمون : لا بأس من ذلك ، فإن حذفت من
هذا الحرف ، وقال شافعي في حذفت من غير هذه الحروف ، خلاصة ١٨٦/١
(٤) الحادي ١٨٦/٣ الركا ١٨٦/٣ وقد سأل عن الركا ١١٠٣

على قلوبهم في الكفر ، والمبالغة فيه ، حيث سبوا الموجد الأتياء من العدم انصرف إلى توجيهم ، أي بقاءه ، على
أوجهه ، أي صرف الأدل على الأصغر لبعض ما يوجد ، ونسوا العكس إلى أنفسهم ، وجاءت الجملة مؤنفة سلام ،
مؤنفة بعلته عقاباتهم ، ومؤكدته ، وبحثت نسر إلى ما سبوا أكدوا الجملة بأن هو حبل المبالغة ، وحيث حبل إلى
أنفسهم ما سبوا لم يؤكدوا ، من أخرجوا الجملة عرج ما لا يمتح إلى تأكيد ، كذلك الشيء وصفهم لا يمكن فيه نزع ،
فيجوز إلى أن يؤكد ، في سكتهم ما قلوا وقتلهم الأنبياء بغير حق ويقولون ذوقوا عذاب الحرب في العلاء إسرار ، يمكنه
على أنها حقيقة ، حال ذلك كبر من العلاء ، وأنها تكتب الأعمال في صحف ، وإن تلك الصحف هي التي تورد ، ويحدث
الله سبحانه وتعالى بها ، الحقة والشر حسب ما كتب فيها من الخير والشر ، وكل سكت ما قلوا في القرآن ، حتى يعلم
القوم شيء نعمتهم وحسبهم في العلى عليه ﷺ ، وذهب قوم إلى أن الكتابة كمال ، ومنهم الإحصاء بشيء وصيلة ،
وعدم إحصائه ، وعيونه في علم الله شيء أعجزها لا شيء ، كي يثبت التفتوت ، وذهب إلى أن معنى سكتهم سوجب فليهم
في الآخرة حرام ما قلوا في الدنيا ، وكذب في كتب عليكم الصيام في سورة [١٨٤] ، جاء سكتهم لفظ التفتوت ، دون
لفظ الماضي ، لأنهم من الجلالة على ما قلوا ، وفيه من التفتوت والرهبة ما لا يمكن ، وما إليهم فليهم فليهم ، وإن
كان من فعل باتهم ، ما قلوا وأصبر به ، وقد سبوا أيضاً رسول الله ﷺ ، وهو مقل ، ودل هذا القول ، وهذا العمل
على جميع الأقوال ، والأفعال الطيبة التي صدرت منهم ، إذ القول في هذه الآية أشنع الأقوال في شأن تعالى ، والفتن أشنع
الأفعال التي مثبها مع آيات الله تعالى ، وبشرط الفتل مع هذا القول ، أي أيها السبي ، أي استحقاق العقاب ، وما
كان من الله عليه قولاً واقعياً أصب أن يكون الحق قولاً واقعياً ، فتضمن قولاً والفتل قوله تعالى في يقول ذوقوا عذاب
الحرب في قول الجمع بين القول والعمل أعظم من الله ، ويقال للمتقدم منه : أحسن ذوق ، وقال أبو سهراب الحنابلة رضي الله
عنه : لما قلته ، وحشي : ذوق علق واستمع مباشرة العذاب الذوق ، لأن الذوق من أبلغ أنواع مباشرة ، وحشيتها مستمرة
جداً والخير الحزن ، فليعلم بمعنى مقل ، تأليم يعني مؤذ ، أصل الخبرين حقيقة من طلاق جهنم ، وقيل : الحريق
الفتن من شر ، وأشار تشتمل الفتنة وغير متنته ، والفتنة أشدها ، والداه أن هذا القول يكون قد دعواهم سبهم ،
وقيل : قد يكون عند الحساب ، أو عند الموت ، وإن وما بعد محكي مثلاً ، وأشار أبو الفداء أن يكون عكياً بالفتن ،
فيكون من باب الأفعال ، قال : وإليه القول أصل صحيح ، ويزداد ضعفاً لأن كذا فعل ، والأول مصدر ، وعجز
العمل القوي ، والظاهر أن ما قلوا قولاً موصولة بمعنى الذي ، وأحضر أن تكون مصدرية ، وقرأ الجمهور في سكتهم
في وجاهة في سكتهم في يقولون في سون الشكك العظيم ، أو تكون لجلالته ، وقرأ الجمهور في سكتهم في سبهم
عمل لثبته ، وقرأ حمزة في سكتهم في سبهم مسياً المعقول في وقتهم في السرفع عطفاً على س ، إذ هي مرفوعة
به في سكتهم في يقولون ما على سبهم ، وقرأ طائفة من مصنف في سكتهم ما يقولون في ، وحكي أن الذي عه في سكتهم
ما قلوا في سبهم مضمومة على معنى عقاباتهم ، وقرأ ابن مسعود في ويقل ذوقوا ، فقلوا على أن معه استحقاق الآثام في حرف
ابن مسعود في سكتهم ما يقولون ويقول هم ذوقوا في ذلك لما قدمت أيديكم في الإشارة إلى ما نذمت من عقابهم ، وسب
ما نذمت من العصا القولية والضعف بالاعتمادية إلى إحدى على عيسى التفتوت ، لأن الأيدي مرفوعة أكثر الأفعال ، فكان
كل عمل دفع به ، وهذه الجملة داخلة في القول وسعوا عنك ، وذكرهم السب الذي روي له العقاب ، ويحتمل
أن يكون عطفاً لمعصية الرسول ﷺ يوم نزل الآية ، ولا يتخرج من معقول قوله في قوله : وإن الله ليس بظلام
للمعبد في هذا معطوف على قوله في ما قدمت أيديكم في أي ، قلت العقاب عطفاً على معصيتكم ، وعمل الله تعالى

سورة أن سمران: الآيات ١٨٩ - ١٨٤ ١٣٧
 فيكم ، وجاء لفظ ظلام الموضوع لتكثير ، وهذا تكثير حسب التمسق ، وذهب بعضهم إلى أن هذا قد يعني لا يراه
 المكثرة ، كقول طرفة:

زُلْتُ بِخِلَالِ السَّلَاحِ فَهَاجَ وَاجِبُ مَنِي يَسْتَرْصِدُ التَّسَوُّمَ أَزْفَدَ^(١)

لا يريد أنه قد عمل السلاح قليلاً ، لأن عمر البيت يدمعه ، بل على بني السحل في كل حال ، وقام الملاح لا يحصل
 زيادة الكثرة ، وقيل : إذا نعى الظلم الكثير اتبع القليل ضرورة ، لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتداعه بالظلم ، فإذا نوك
 الكثير مع زيادة نفعه في حق من يجرؤ عليه النع والضرر ، كان للظلم السبيل المتبعة لترك ، وقد التقاضي . العذاب الذي
 توجد أن يمنعهم من لو كان ظالماً لكان حليماً ، فبما حل حد عظمه لم كان تماً ، والسيد مع عبد كالكلبي ، وقد جاء اسم
 الجمع على هذا الوزن ، نحو الصيغين وبغيره من جمع التفسير جوار الأسرار فته إخبار الواحد ، كاسماء الجسوع ، وناسب
 لفظ هذا الجمع دون لفظ العاد ، لماسبة الفواصل التي قبله ، مما جاءت على هذا الوزن ، كما ناسب ذلك في سورة
 فصلت ، وكما ناسب لفظ البعد في سورة طه خاف ما قبله وما بعده ، قال ابن عطية : جمع عدداً في هذه الآية على عهد ، لأنه
 مكان تشقيق ونتيجة من ظلم انتهى كلامه ، ولا يظهر في هذه الدلة التي ذكرها في هذا الجمع ، وقال نزعشري^(٢) فإن
 قلت : فلم عطف قوله ﴿ وأن الله ليس بظلام للعبيد ﴾ الجمع [١٠] على ﴿ ما قدمت أديتكم ﴾ وكيف جعل كونه خبر
 ظلام للعبيد توكيداً لا جوازاً لهم التبعات في استحقاقهم العقاب ؟ قلت : معنى كونه خبر ظلام للعبيد أنه عطف عليهم ،
 ومن العدل أن يعاقب المسي منهم ، ويحب المحسن انتهى ، وفي راجحة الاختلاف : ﴿ الذين قالوا إن الله عهد إليهم أن لا
 يؤمن لرسول حتى يأتيهم بقرآن تناكله الفار ﴾ ، قلت الكمي : نزلت في كعب بن الأشرف ، ومالك من نصيب ،
 وذهب بن جرير ، وزيد بن مارة ، وقهاس بن عازر ، وحسين بن أعطب ، أن رسول الله - ﷺ - قالوا : يؤمن أن
 الله بعثك إنساناً رسولاً ، وأمرنا عليك كتاباً ، وإن الله قد عهد إلينا في النور أن لا يؤمن لرسول برغم أنه من عند الله ، حتى
 يأتيهم بقرآن تناكله النار ، فإن جئت به صدقناك^(٣) ، وظاهر هذا القول أنه عهد إليهم في النور ، قصر : كما أنه في
 النور ، ولكن كان لهم الكلام حتى يأتيهم المسح ومحمد ، هذا أتياكم فتمنوا من غير نيران ، وقيل : كان أمر القران
 شاملاً إلى أن نحت من لسان المسح ، وقيل : ذكرهم هذا العهد هو من كذبهم على الله تعالى ، وأقربهم عليه ، وعلى
 أبيه ، ومنهم عهد وصي ، والعهد أخص من لأمر ، لأنه في كل ما يتناول أمره ، ويص في صابر الرمان ، وتقدم
 نصيره ، ونعدي نؤم الكلام ، كما في قوله ﴿ فأمس لمسى ﴾ [٨٣] ﴿ يؤمن الله ﴾ [٨٣] وقرآن ما
 يقر من من شاة أو فرة ، أو غير ذلك ، وهو في الأصل مصدح مني المفعول به كائنه ، وكان حكمه قدعاً في الأنبياء ،
 لا تروى إلى هذه أبي آدم ، وكان أكل النار ذلك الغرمان دليلاً على قبول العمل من صدقة ، أو عمل ، أو صدق مقالة ،
 وإثنا لم تزل أبار عيسى بمقوت ، وكانت النار أيضاً تزل للفتنة ، فصرحها وإثنا الأكل إلى النار عار ، واستعارة عن
 يذهب الشيء وإثباته ، إذ حقيقة الأكس إنما توجد في الخبران المتضدي والغرمان ، وأكل النار معبر لظني بوجوب الإيمان به ،
 فهو رسالته المصراة سوا ، وقد أعين من الآيات ما شاء لأسبابه ، وهذا نظير ما يفترجونه من الآيات على سبيل التذكير ،
 والتعجيب ، وقد أسير تعالى أنه لم يزل ما فترجوه لم أنوا ، و ﴿ الذين قالوا ﴾ صفة للذين قالوا ، وقال الرياح : الذين
 صعدوا للعبد ، قال ابن عطية : وهذا معصا للمعنى . والوصف انتهى ، وهو كما قال ، وجدير بقطعه المرفوع والعب

(١) طردجونه (٢٩) ، السلاح مبرهه الخلع ، وحى الأعراس ترمعه الكثرة ، واسترصد التمسق طلباً العون .

(٢) طردجونه (٢٩) ، السلاح مبرهه الخلع ، وحى الأعراس ترمعه الكثرة ، واسترصد التمسق طلباً العون .

(٣) طردجونه (٢٩) ، السلاح مبرهه الخلع ، وحى الأعراس ترمعه الكثرة ، واسترصد التمسق طلباً العون .
 طردجونه (٢٩) ، السلاح مبرهه الخلع ، وحى الأعراس ترمعه الكثرة ، واسترصد التمسق طلباً العون .
 طردجونه (٢٩) ، السلاح مبرهه الخلع ، وحى الأعراس ترمعه الكثرة ، واسترصد التمسق طلباً العون .

وإسناده بدلاً ، وفي أن لا يؤمن في تقدير حرف جر ، مصدق ومضى عن خلاف فيه ، أموي موضع نصب أو حر - وإن
 يكون مفعولاً به على تفسيره عليه معنى المزمع ، فكانت الرواية لا تؤمن ، وقوله عيسى بن عمر ، في غير ذلك ، في نظم الرواية ،
 قال ابن عسيرة : اتباعاً لنصمة العتبات ، وليس بلغه ، لأنه ليس في الكلام فعلان ، نصب الفاعل والعلية ، وسكني ، سبويه ،
 السطوط نصب اللام . وقال : إن ذلك عن الإتيان المعنى ، وأنه بقل مبروه : إن ذلك عن الإتيان مع قال : ولا يعلل في
 الكلام فعلان ولا فعلان ، ولا شيئاً من هذا المبروه بذكره ، ولكنه جاء فعلان وهو قليل ، فأنزل السطوط وهو اسم انتهى ،
 وفيه الضارع ، مصدق في اللغة لا يسكن ولا يفتح ، وكذا ذكر انهم يعيرونه أنه بناء مستقل ، قالوا : فيما لحقه زيادات بعد
 اللام ، وعن فعلان ولم يجز إلا أسراً ، وهو قليل نحو سطلان ، في قول قد جاءكم رسول من قبله بالبينات ويهدي قلمهم فلم
 تقتلوه إن كنتم صادقين في رواية لعن علي عليهم ، وذكروا في الفرائض ، والمؤمنين أي قد هداهم الإسلام بالهدى فأنزل
 من الإتيان المبروه الذي نكته اللام ، وبالنسبة إليه علم بمرامهم ، بل قد فهمه ، ولم يكن في ذلكهم حتى أوتوا وهم
 غير صل ، وهو إلفاق النفس بالفضل ، فاعلموا أن هذا حكم معشر اليهود لعنوا وتعت ، ولم جاءهم بالبرهان فاعتقوا غير
 ذلك كما يفترون ، والافتراء لا غاية له ، ولا يوجب ضالة إلا إذا أراد الله هلاكه ، كقصة قوم صالح وغيره ، وكذلك قيل
 لمؤمن أنه - في افتراء فرعون ، فإن عليه السلام ، وقال : بل أودعهم ولعاشهم ، ومعنى في إن كنتم صادقين في
 دعائهم أو الإيمان لهم بإتيان البينات ، والفرمان أو صادقين في الله ، فقد عهد إليكم ، في أن كنتم صادقين فقد كتب رسول من قبل
 حازوا بالبينات والخير والكتاب الخير في الحظوظ لمؤسرين - بخلاف ذلك على سبيل التسلية لما ظهر منكم على أنه ذكر
 العهد الذي أتوه ، وكان في مصدق تكذيبه ، إذ علقوا الإيمان به على شيء ، مقترح منهم على سبيل التسلية ، ولم يجهل الله
 لذلك رسول الرسول - بخلاف ما نعتهم رسلهم رسل حازوا لما يوجب الإيمان من ظهور المعجزات
 الواضحة الدالة على صدقهم ، وبالنسبة الصريحة لأفنية الشبهة المبرهنة لطلب الشبهة ، والبرهان مع رسلهم ، وهو الكتاب سبيل
 بذلك ، قيل : لأنه مكتوب إذ يقال : بمره كعبه ، لم يذكروا رسلهم بمره بمره ، وبمره سبيل كتاب داور ، في لفظة سبيله
 من الروايات ، والمواضع ، أو لأحكامه ، والبرهان ، والأحكام ، وفيه المرحح : الزبور . كل كتاب فيه حكمة ، قيل
 والكتاب هو المزمع ، وجمع بين المتكلمين على سبيل التأكيد ، أو لأحكامه معبها مع أو للمراد واحد ، ولكن اختلف
 معبها مع حيث الصفة ، وقيل : أن الكتاب مما جسد لتتواتر والإجماع وغيرهما ، ومحملاً أن يراد بقوله والبرهان الروايات
 من غير أن يراد به المكتوب أي : حازوا بالمعصية الواضحة ، وبالنسبة الشبهة ، وبالنسبة الشبهة ، وبالنسبة الشبهة ، وبالنسبة
 الشبهة عليه ، والتقدير : وإن يذكروا نكته ، ولا ينكر أن يكون قد كتب رسلهم إجابات نصية إذ حارب الشرط
 مستقل لا ضالة ، لتزيه على المستقل ، وما يوجد في كلام العرب : أن مثل هذا من المتكفي هو جواب الشرط ، فهو على
 سبيل التمام ، لا الحقيقة ، ومن الفعل للمصنف ، لأنه لم يفتقر في تكذيب الرسل على تكذيبهم وشبههم
 لأبيهم ، بل على أن من عادة اليهود وغيرهم من الأمم تكذيب الأنبياء ، فكان المعنى : لقد كتبت أمم من اليهود
 وغيرهم الرسل ، قيل : ويكرر رسل تكذيبهم وشبههم ، وفي من فيلك في منعتي في كذب في والخلة من قوله
 في حازوا في موضع الصفة لرسول الله ، والله في بينات تجعل أحوال والتعدي ، أي : حازوا منهم مصحوبين
 بالبينات ، أو حازوا بالبينات ، وقرأ الجمهور في والبرهان وقرأ ابن عامر في والبرهان ، وفيه أي في مصاحف أهل البيت ،
 وقرأ هشام بخلافه في والكتاب في والبرهان وقرأ الجمهور في والكتاب ، وإعادة حرف آخر في انفتحت هو على سبيل التأكيد ،
 وكان ذكر الكذب مقيداً لأن كان معروفاً من حيث المعنى ، فثبتت هذه الجملة وما بعدها من المعنى والتسلية لرسول الله - صلى الله عليه وآله ،
 لذلك ، في كل نفس ذائقة الموت في نصبت هذه الجملة وما بعدها من المعنى والتسلية لرسول الله - صلى الله عليه وآله ، عن الله ،
 وأهلها ، والتعود بالنسبة في الآخرة ، بذكر الموت والفكرة في نون ما يعبر عن التكذيب من تكذيب وغيره ، وما تقدم ذكر

اللسن ، يعني أنه مناع الدنيا قليل لا يكفي من نفع به ، ولا يهلك سعيه ، وس كلام العرب عش ولا نفع أي : لا تجتري بما لا يفيئك ، وقال ابن جرير : العزير ما رأيت له مثلاً حساً ، وك باطن مكره ، أو يجهول ، والبطان غرور ، لأنه يجعل على ثغبات الناس ، دوراً ذلك ما يسهو ، قال : وس هذا يبيع العزير ، وهو ما كان له منافع مع ، وباطل مجهول ، وقد أمر مسلم الأصماني : وما الحياة الدنيا بعطف المصنف ، تقديره : وما نفع الحياة الدنيا ، لا نفع العزير ، أي : نفع يفتل عن النفع الحقيقي بدوامه ، وهو النفع في الحياة ، لا غيره ، إضافة النفع إلى العزير إن جعل العزير مهما هو كفولك : نفع العالين ، وإن جعل مصدراً فهو كقولك : نفع إغفال ، أي : إهمال فيورث الغفلة عن الناحية الآخرة ، وفرأ عبد الله بن عمر : في العزير في بفتح الغين ، وهو بالبطان ، ويجعل أن يكون مفعولاً بمعنى مفعول ، أي : مناع العزير أي : المددوع ، رخصت هذه الآيات التيسير في قوله في الذين قالوا في الباطل في في وس في وسك ما قالوا في في كذبك فقد كذب في ، والطبق في في منبر في في أعيناه في في الموت في في الحياة في في زحرج عن النار في في أصل الحياة في ، والاضمت في في سكتك في في ونقول في في أموركم في إذ تبتعد في في نفس في ، والتكرار في لفظ الثلاثة ، في في البيئات في ، والاستعارة في في سكتك في من قول من لم يعمل الكفاية حقيقة ، في في قدمت أيديكم في في تأكله البار في في ذوقنا في في دافئة في ، والذهب المتكلم في في علم فلتعلمهم في ، والاختصاص في في أيديكم في ، والإشارة في في ذلك في والشرط المتحرر به ، والربط بالظن في في وسائرهم في وبالكتاب في في قراءة من قرأ ذلك ، والهدف في مواضع .

﴿ تَسْأَلُونَكَ فِي أُمُورِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلِقَمَتِكُمْ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُواكِ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذْكَ كَثِيرًا وَلَئِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزَمِ الْأُمُورِ ﴾ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ نُبَيِّنُكَ لَكَ أَنْ لَا تُكْفِرُوا مِنْ قَبْلِهِ وَرَأَى ظُهُورَهُمْ وَأَشْرَعُوا بِهِمْ ثُمَّ قَالَ قَلِيلًا قَلِيلًا فَبَسَّ مَا بَشَرْتُمْ ﴿١٨٦﴾ لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُجَاهِدُونَ أَنْ يُمَهِدُوا بِمَا لَمْ يَقْعُوا وَلَا تَحْسِبَنَّكُمْ بِمَعَانِدٍ مِنْ أَعْدَائِهِمْ وَتَهُمُّ عَذَابُ آيَةٍ ﴿١٨٧﴾ وَهُمْ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٨٨﴾ إِنْ فِي بَلَدٍ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَآخِثَ الْبَلَدِ وَالْهَارِ لَا تَتَمَنَّيَ الْوُليَ الْآلِيبِ ﴿١٨٩﴾ الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَى جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَعِيدًا سُبْحَانَكَ قِيَامًا عَذَابُكَ ﴿١٩٠﴾ رَبَّنَا إِنَّكَ مِنْ مَدْخِلِ النَّارِ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُمْ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصَارٍ ﴿١٩١﴾ رَبَّنَا إِنَّا أَسَفْنَا مَا يَدْعُو بِالْإِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ بَلَّغْنَاكَ فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مِنَ الْآثَارِ ﴿١٩٢﴾ رَبَّنَا وَآءِزْنَا مَا عَدَدْنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخَيِّبْنَا بِرِسَالَتِكَ لَئِنْ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٩٣﴾ فَاسْتَجِبْ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَلَى لَا آفِيضُ عَمَلٍ عَمِلِ

وَمِنْكُمْ مَن ذَكَرَ أَزْأَنِيَّ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقَاتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَ حَسَنِ الثَّوَابِ ﴿١٦﴾ لَا يَغْرِبُكَ ثَقَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْيَلْدِ ﴿١٧﴾ مَتَّعَ قَلِيلًا ثُمَّ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَبِئْسَ الْمِهَادُ ﴿١٨﴾ لَكِنِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أُولَئِكَ مَن عِندَ اللَّهِ وَمَا عِندَ اللَّهِ خَيْرٌ لِّلْآزِلِينَ ﴿١٩﴾ وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِيعِينَ لِلَّهِ يُتْلَوْنَ بِلِسَانٍ فَهَمَلَتْ أَعْيُنُهُمْ فَيَلَوْنَ أَعْيُنَهُمْ فَذَرْبُهُمْ عَنِ الْحَقِّ سَرِيعٌ ﴿٢٠﴾ أَلْحَسَابٌ ﴿٢١﴾ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْحَابُهَا وَمَصِيرُوا وَمَصِيرُوا وَرَاطِبُوا وَأَتَقُوا اللَّهَ تَعَلَّمَكُمْ تَقْلِبُوهُ ﴿٢٢﴾

الجنوب جمع حب وموعد وف، المراطاة الملازمة في التفرغ للجهاد، وأصلها من ربطه بربيل، ﴿٢٢﴾ يلقون في أموالكم ويضعكم وتسعين من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ومن الذين أشركوا أدنى كثيراً ﴿٢٣﴾ قيل : ركب في قصة عبد الله بن أبي حنيفة قال أرسل الله - ﷻ - وقد قرأ عليهم الرسول القرآن إن كان حفاً فلا تؤذوا به في محالنا ، ورد عليه ابن ربيعة : فقال : استنابه في محالنا يا رسول الله ، وضاب المسلمين ، والمشركون ، وأيهود^(١) ، وقيل : فيه جرى بين أبي بكر وفتحاص^(٢) ، وقيل : في كعب بن الأشرف كان يقرض المشركون عن الرسول ، وأصحابه في شعره ، وأعلمهم فعلى هذا «البتلا» والسباع ليكنوا أهل لما يرد عليهم من ذلك ، إذا سبق لإخباره به فلا من إلا من يأتيه الأمر ، فجاءه ، فله يكفر بالله^(٣) ، والآية مسوقة في دم أهل الكتاب وغيرهم من المشركين ، فتأسبت ما فعلها من الآيات التي جاءت في دم من الكتاب وغيرهم من المشركين ، والظاهر في قوله ﴿٢٤﴾ يلقون في أموالهم أنهم المؤمنون ، وقال عطاء لهاجرون أحد المشركون رباهم عاغوها ، وأمرهم فقبوها ، وقيل : «البتلا» في الأموال هو ما أصبوا من غيب أموالهم ، وعددهم يوم أحد ، وانعاض أن هذا خطاب للمؤمنين بمسيع من الاعتدال في الأموال ، بما يقع فيها من الضائبات ، والدعاب ، والإنفاق في سبيل الله ، وفي تكاليف الشرع ، «البتلا» في النفس بالشهوات ، أو تصرف في الدنيا ، أو الأمراض ، أو فقد الأقارب وتعتاش ، أو بالغفل والجراحات ، والأسر ، وأنواع المخاوف أقوال ، وقدم الأموال من الأمتس على سبيل التزم إلى الأشرف ، لو هل سبيل الكثرة ، لأن قرأها في الأموال أكثر من قرأها في الأمتس ، والأدنى اسم حلف في معنى الضرر

(١) الطبري ١٩٢/١ ، الطبري ١٩٢/٧ ، ١٩٢/٨ ، ١٩٢/٩ ، ١٩٢/١٠ ، ١٩٢/١١ ، ١٩٢/١٢ ، ١٩٢/١٣ ، ١٩٢/١٤ ، ١٩٢/١٥ ، ١٩٢/١٦ ، ١٩٢/١٧ ، ١٩٢/١٨ ، ١٩٢/١٩ ، ١٩٢/٢٠ ، ١٩٢/٢١ ، ١٩٢/٢٢ ، ١٩٢/٢٣ ، ١٩٢/٢٤ ، ١٩٢/٢٥ ، ١٩٢/٢٦ ، ١٩٢/٢٧ ، ١٩٢/٢٨ ، ١٩٢/٢٩ ، ١٩٢/٣٠ ، ١٩٢/٣١ ، ١٩٢/٣٢ ، ١٩٢/٣٣ ، ١٩٢/٣٤ ، ١٩٢/٣٥ ، ١٩٢/٣٦ ، ١٩٢/٣٧ ، ١٩٢/٣٨ ، ١٩٢/٣٩ ، ١٩٢/٤٠ ، ١٩٢/٤١ ، ١٩٢/٤٢ ، ١٩٢/٤٣ ، ١٩٢/٤٤ ، ١٩٢/٤٥ ، ١٩٢/٤٦ ، ١٩٢/٤٧ ، ١٩٢/٤٨ ، ١٩٢/٤٩ ، ١٩٢/٥٠ ، ١٩٢/٥١ ، ١٩٢/٥٢ ، ١٩٢/٥٣ ، ١٩٢/٥٤ ، ١٩٢/٥٥ ، ١٩٢/٥٦ ، ١٩٢/٥٧ ، ١٩٢/٥٨ ، ١٩٢/٥٩ ، ١٩٢/٦٠ ، ١٩٢/٦١ ، ١٩٢/٦٢ ، ١٩٢/٦٣ ، ١٩٢/٦٤ ، ١٩٢/٦٥ ، ١٩٢/٦٦ ، ١٩٢/٦٧ ، ١٩٢/٦٨ ، ١٩٢/٦٩ ، ١٩٢/٧٠ ، ١٩٢/٧١ ، ١٩٢/٧٢ ، ١٩٢/٧٣ ، ١٩٢/٧٤ ، ١٩٢/٧٥ ، ١٩٢/٧٦ ، ١٩٢/٧٧ ، ١٩٢/٧٨ ، ١٩٢/٧٩ ، ١٩٢/٨٠ ، ١٩٢/٨١ ، ١٩٢/٨٢ ، ١٩٢/٨٣ ، ١٩٢/٨٤ ، ١٩٢/٨٥ ، ١٩٢/٨٦ ، ١٩٢/٨٧ ، ١٩٢/٨٨ ، ١٩٢/٨٩ ، ١٩٢/٩٠ ، ١٩٢/٩١ ، ١٩٢/٩٢ ، ١٩٢/٩٣ ، ١٩٢/٩٤ ، ١٩٢/٩٥ ، ١٩٢/٩٦ ، ١٩٢/٩٧ ، ١٩٢/٩٨ ، ١٩٢/٩٩ ، ١٩٢/١٠٠ ، ١٩٢/١٠١ ، ١٩٢/١٠٢ ، ١٩٢/١٠٣ ، ١٩٢/١٠٤ ، ١٩٢/١٠٥ ، ١٩٢/١٠٦ ، ١٩٢/١٠٧ ، ١٩٢/١٠٨ ، ١٩٢/١٠٩ ، ١٩٢/١١٠ ، ١٩٢/١١١ ، ١٩٢/١١٢ ، ١٩٢/١١٣ ، ١٩٢/١١٤ ، ١٩٢/١١٥ ، ١٩٢/١١٦ ، ١٩٢/١١٧ ، ١٩٢/١١٨ ، ١٩٢/١١٩ ، ١٩٢/١٢٠ ، ١٩٢/١٢١ ، ١٩٢/١٢٢ ، ١٩٢/١٢٣ ، ١٩٢/١٢٤ ، ١٩٢/١٢٥ ، ١٩٢/١٢٦ ، ١٩٢/١٢٧ ، ١٩٢/١٢٨ ، ١٩٢/١٢٩ ، ١٩٢/١٣٠ ، ١٩٢/١٣١ ، ١٩٢/١٣٢ ، ١٩٢/١٣٣ ، ١٩٢/١٣٤ ، ١٩٢/١٣٥ ، ١٩٢/١٣٦ ، ١٩٢/١٣٧ ، ١٩٢/١٣٨ ، ١٩٢/١٣٩ ، ١٩٢/١٤٠ ، ١٩٢/١٤١ ، ١٩٢/١٤٢ ، ١٩٢/١٤٣ ، ١٩٢/١٤٤ ، ١٩٢/١٤٥ ، ١٩٢/١٤٦ ، ١٩٢/١٤٧ ، ١٩٢/١٤٨ ، ١٩٢/١٤٩ ، ١٩٢/١٥٠ ، ١٩٢/١٥١ ، ١٩٢/١٥٢ ، ١٩٢/١٥٣ ، ١٩٢/١٥٤ ، ١٩٢/١٥٥ ، ١٩٢/١٥٦ ، ١٩٢/١٥٧ ، ١٩٢/١٥٨ ، ١٩٢/١٥٩ ، ١٩٢/١٦٠ ، ١٩٢/١٦١ ، ١٩٢/١٦٢ ، ١٩٢/١٦٣ ، ١٩٢/١٦٤ ، ١٩٢/١٦٥ ، ١٩٢/١٦٦ ، ١٩٢/١٦٧ ، ١٩٢/١٦٨ ، ١٩٢/١٦٩ ، ١٩٢/١٧٠ ، ١٩٢/١٧١ ، ١٩٢/١٧٢ ، ١٩٢/١٧٣ ، ١٩٢/١٧٤ ، ١٩٢/١٧٥ ، ١٩٢/١٧٦ ، ١٩٢/١٧٧ ، ١٩٢/١٧٨ ، ١٩٢/١٧٩ ، ١٩٢/١٨٠ ، ١٩٢/١٨١ ، ١٩٢/١٨٢ ، ١٩٢/١٨٣ ، ١٩٢/١٨٤ ، ١٩٢/١٨٥ ، ١٩٢/١٨٦ ، ١٩٢/١٨٧ ، ١٩٢/١٨٨ ، ١٩٢/١٨٩ ، ١٩٢/١٩٠ ، ١٩٢/١٩١ ، ١٩٢/١٩٢ ، ١٩٢/١٩٣ ، ١٩٢/١٩٤ ، ١٩٢/١٩٥ ، ١٩٢/١٩٦ ، ١٩٢/١٩٧ ، ١٩٢/١٩٨ ، ١٩٢/١٩٩ ، ١٩٢/٢٠٠ ، ١٩٢/٢٠١ ، ١٩٢/٢٠٢ ، ١٩٢/٢٠٣ ، ١٩٢/٢٠٤ ، ١٩٢/٢٠٥ ، ١٩٢/٢٠٦ ، ١٩٢/٢٠٧ ، ١٩٢/٢٠٨ ، ١٩٢/٢٠٩ ، ١٩٢/٢١٠ ، ١٩٢/٢١١ ، ١٩٢/٢١٢ ، ١٩٢/٢١٣ ، ١٩٢/٢١٤ ، ١٩٢/٢١٥ ، ١٩٢/٢١٦ ، ١٩٢/٢١٧ ، ١٩٢/٢١٨ ، ١٩٢/٢١٩ ، ١٩٢/٢٢٠ ، ١٩٢/٢٢١ ، ١٩٢/٢٢٢ ، ١٩٢/٢٢٣ ، ١٩٢/٢٢٤ ، ١٩٢/٢٢٥ ، ١٩٢/٢٢٦ ، ١٩٢/٢٢٧ ، ١٩٢/٢٢٨ ، ١٩٢/٢٢٩ ، ١٩٢/٢٣٠ ، ١٩٢/٢٣١ ، ١٩٢/٢٣٢ ، ١٩٢/٢٣٣ ، ١٩٢/٢٣٤ ، ١٩٢/٢٣٥ ، ١٩٢/٢٣٦ ، ١٩٢/٢٣٧ ، ١٩٢/٢٣٨ ، ١٩٢/٢٣٩ ، ١٩٢/٢٤٠ ، ١٩٢/٢٤١ ، ١٩٢/٢٤٢ ، ١٩٢/٢٤٣ ، ١٩٢/٢٤٤ ، ١٩٢/٢٤٥ ، ١٩٢/٢٤٦ ، ١٩٢/٢٤٧ ، ١٩٢/٢٤٨ ، ١٩٢/٢٤٩ ، ١٩٢/٢٥٠ ، ١٩٢/٢٥١ ، ١٩٢/٢٥٢ ، ١٩٢/٢٥٣ ، ١٩٢/٢٥٤ ، ١٩٢/٢٥٥ ، ١٩٢/٢٥٦ ، ١٩٢/٢٥٧ ، ١٩٢/٢٥٨ ، ١٩٢/٢٥٩ ، ١٩٢/٢٦٠ ، ١٩٢/٢٦١ ، ١٩٢/٢٦٢ ، ١٩٢/٢٦٣ ، ١٩٢/٢٦٤ ، ١٩٢/٢٦٥ ، ١٩٢/٢٦٦ ، ١٩٢/٢٦٧ ، ١٩٢/٢٦٨ ، ١٩٢/٢٦٩ ، ١٩٢/٢٧٠ ، ١٩٢/٢٧١ ، ١٩٢/٢٧٢ ، ١٩٢/٢٧٣ ، ١٩٢/٢٧٤ ، ١٩٢/٢٧٥ ، ١٩٢/٢٧٦ ، ١٩٢/٢٧٧ ، ١٩٢/٢٧٨ ، ١٩٢/٢٧٩ ، ١٩٢/٢٨٠ ، ١٩٢/٢٨١ ، ١٩٢/٢٨٢ ، ١٩٢/٢٨٣ ، ١٩٢/٢٨٤ ، ١٩٢/٢٨٥ ، ١٩٢/٢٨٦ ، ١٩٢/٢٨٧ ، ١٩٢/٢٨٨ ، ١٩٢/٢٨٩ ، ١٩٢/٢٩٠ ، ١٩٢/٢٩١ ، ١٩٢/٢٩٢ ، ١٩٢/٢٩٣ ، ١٩٢/٢٩٤ ، ١٩٢/٢٩٥ ، ١٩٢/٢٩٦ ، ١٩٢/٢٩٧ ، ١٩٢/٢٩٨ ، ١٩٢/٢٩٩ ، ١٩٢/٣٠٠ ، ١٩٢/٣٠١ ، ١٩٢/٣٠٢ ، ١٩٢/٣٠٣ ، ١٩٢/٣٠٤ ، ١٩٢/٣٠٥ ، ١٩٢/٣٠٦ ، ١٩٢/٣٠٧ ، ١٩٢/٣٠٨ ، ١٩٢/٣٠٩ ، ١٩٢/٣١٠ ، ١٩٢/٣١١ ، ١٩٢/٣١٢ ، ١٩٢/٣١٣ ، ١٩٢/٣١٤ ، ١٩٢/٣١٥ ، ١٩٢/٣١٦ ، ١٩٢/٣١٧ ، ١٩٢/٣١٨ ، ١٩٢/٣١٩ ، ١٩٢/٣٢٠ ، ١٩٢/٣٢١ ، ١٩٢/٣٢٢ ، ١٩٢/٣٢٣ ، ١٩٢/٣٢٤ ، ١٩٢/٣٢٥ ، ١٩٢/٣٢٦ ، ١٩٢/٣٢٧ ، ١٩٢/٣٢٨ ، ١٩٢/٣٢٩ ، ١٩٢/٣٣٠ ، ١٩٢/٣٣١ ، ١٩٢/٣٣٢ ، ١٩٢/٣٣٣ ، ١٩٢/٣٣٤ ، ١٩٢/٣٣٥ ، ١٩٢/٣٣٦ ، ١٩٢/٣٣٧ ، ١٩٢/٣٣٨ ، ١٩٢/٣٣٩ ، ١٩٢/٣٤٠ ، ١٩٢/٣٤١ ، ١٩٢/٣٤٢ ، ١٩٢/٣٤٣ ، ١٩٢/٣٤٤ ، ١٩٢/٣٤٥ ، ١٩٢/٣٤٦ ، ١٩٢/٣٤٧ ، ١٩٢/٣٤٨ ، ١٩٢/٣٤٩ ، ١٩٢/٣٥٠ ، ١٩٢/٣٥١ ، ١٩٢/٣٥٢ ، ١٩٢/٣٥٣ ، ١٩٢/٣٥٤ ، ١٩٢/٣٥٥ ، ١٩٢/٣٥٦ ، ١٩٢/٣٥٧ ، ١٩٢/٣٥٨ ، ١٩٢/٣٥٩ ، ١٩٢/٣٦٠ ، ١٩٢/٣٦١ ، ١٩٢/٣٦٢ ، ١٩٢/٣٦٣ ، ١٩٢/٣٦٤ ، ١٩٢/٣٦٥ ، ١٩٢/٣٦٦ ، ١٩٢/٣٦٧ ، ١٩٢/٣٦٨ ، ١٩٢/٣٦٩ ، ١٩٢/٣٧٠ ، ١٩٢/٣٧١ ، ١٩٢/٣٧٢ ، ١٩٢/٣٧٣ ، ١٩٢/٣٧٤ ، ١٩٢/٣٧٥ ، ١٩٢/٣٧٦ ، ١٩٢/٣٧٧ ، ١٩٢/٣٧٨ ، ١٩٢/٣٧٩ ، ١٩٢/٣٨٠ ، ١٩٢/٣٨١ ، ١٩٢/٣٨٢ ، ١٩٢/٣٨٣ ، ١٩٢/٣٨٤ ، ١٩٢/٣٨٥ ، ١٩٢/٣٨٦ ، ١٩٢/٣٨٧ ، ١٩٢/٣٨٨ ، ١٩٢/٣٨٩ ، ١٩٢/٣٩٠ ، ١٩٢/٣٩١ ، ١٩٢/٣٩٢ ، ١٩٢/٣٩٣ ، ١٩٢/٣٩٤ ، ١٩٢/٣٩٥ ، ١٩٢/٣٩٦ ، ١٩٢/٣٩٧ ، ١٩٢/٣٩٨ ، ١٩٢/٣٩٩ ، ١٩٢/٤٠٠ ، ١٩٢/٤٠١ ، ١٩٢/٤٠٢ ، ١٩٢/٤٠٣ ، ١٩٢/٤٠٤ ، ١٩٢/٤٠٥ ، ١٩٢/٤٠٦ ، ١٩٢/٤٠٧ ، ١٩٢/٤٠٨ ، ١٩٢/٤٠٩ ، ١٩٢/٤١٠ ، ١٩٢/٤١١ ، ١٩٢/٤١٢ ، ١٩٢/٤١٣ ، ١٩٢/٤١٤ ، ١٩٢/٤١٥ ، ١٩٢/٤١٦ ، ١٩٢/٤١٧ ، ١٩٢/٤١٨ ، ١٩٢/٤١٩ ، ١٩٢/٤٢٠ ، ١٩٢/٤٢١ ، ١٩٢/٤٢٢ ، ١٩٢/٤٢٣ ، ١٩٢/٤٢٤ ، ١٩٢/٤٢٥ ، ١٩٢/٤٢٦ ، ١٩٢/٤٢٧ ، ١٩٢/٤٢٨ ، ١٩٢/٤٢٩ ، ١٩٢/٤٣٠ ، ١٩٢/٤٣١ ، ١٩٢/٤٣٢ ، ١٩٢/٤٣٣ ، ١٩٢/٤٣٤ ، ١٩٢/٤٣٥ ، ١٩٢/٤٣٦ ، ١٩٢/٤٣٧ ، ١٩٢/٤٣٨ ، ١٩٢/٤٣٩ ، ١٩٢/٤٤٠ ، ١٩٢/٤٤١ ، ١٩٢/٤٤٢ ، ١٩٢/٤٤٣ ، ١٩٢/٤٤٤ ، ١٩٢/٤٤٥ ، ١٩٢/٤٤٦ ، ١٩٢/٤٤٧ ، ١٩٢/٤٤٨ ، ١٩٢/٤٤٩ ، ١٩٢/٤٥٠ ، ١٩٢/٤٥١ ، ١٩٢/٤٥٢ ، ١٩٢/٤٥٣ ، ١٩٢/٤٥٤ ، ١٩٢/٤٥٥ ، ١٩٢/٤٥٦ ، ١٩٢/٤٥٧ ، ١٩٢/٤٥٨ ، ١٩٢/٤٥٩ ، ١٩٢/٤٦٠ ، ١٩٢/٤٦١ ، ١٩٢/٤٦٢ ، ١٩٢/٤٦٣ ، ١٩٢/٤٦٤ ، ١٩٢/٤٦٥ ، ١٩٢/٤٦٦ ، ١٩٢/٤٦٧ ، ١٩٢/٤٦٨ ، ١٩٢/٤٦٩ ، ١٩٢/٤٧٠ ، ١٩٢/٤٧١ ، ١٩٢/٤٧٢ ، ١٩٢/٤٧٣ ، ١٩٢/٤٧٤ ، ١٩٢/٤٧٥ ، ١٩٢/٤٧٦ ، ١٩٢/٤٧٧ ، ١٩٢/٤٧٨ ، ١٩٢/٤٧٩ ، ١٩٢/٤٨٠ ، ١٩٢/٤٨١ ، ١٩٢/٤٨٢ ، ١٩٢/٤٨٣ ، ١٩٢/٤٨٤ ، ١٩٢/٤٨٥ ، ١٩٢/٤٨٦ ، ١٩٢/٤٨٧ ، ١٩٢/٤٨٨ ، ١٩٢/٤٨٩ ، ١٩٢/٤٩٠ ، ١٩٢/٤٩١ ، ١٩٢/٤٩٢ ، ١٩٢/٤٩٣ ، ١٩٢/٤٩٤ ، ١٩٢/٤٩٥ ، ١٩٢/٤٩٦ ، ١٩٢/٤٩٧ ، ١٩٢/٤٩٨ ، ١٩٢/٤٩٩ ، ١٩٢/٥٠٠ ، ١٩٢/٥٠١ ، ١٩٢/٥٠٢ ، ١٩٢/٥٠٣ ، ١٩٢/٥٠٤ ، ١٩٢/٥٠٥ ، ١٩٢/٥٠٦ ، ١٩٢/٥٠٧ ، ١٩٢/٥٠٨ ، ١٩٢/٥٠٩ ، ١٩٢/٥١٠ ، ١٩٢/٥١١ ، ١٩٢/٥١٢ ، ١٩٢/٥١٣ ، ١٩٢/٥١٤ ، ١٩٢/٥١٥ ، ١٩٢/٥١٦ ، ١٩٢/٥١٧ ، ١٩٢/٥١٨ ، ١٩٢/٥١٩ ، ١٩٢/٥٢٠ ، ١٩٢/٥٢١ ، ١٩٢/٥٢٢ ، ١٩٢/٥٢٣ ، ١٩٢/٥٢٤ ، ١٩٢/٥٢٥ ، ١٩٢/٥٢٦ ، ١٩٢/٥٢٧ ، ١٩٢/٥٢٨ ، ١٩٢/٥٢٩ ، ١٩٢/٥٣٠ ، ١٩٢/٥٣١ ، ١٩٢/٥٣٢ ، ١٩٢/٥٣٣ ، ١٩٢/٥٣٤ ، ١٩٢/٥٣٥ ، ١٩٢/٥٣٦ ، ١٩٢/٥٣٧ ، ١٩٢/٥٣٨ ، ١٩٢/٥٣٩ ، ١٩٢/٥٤٠ ، ١٩٢/٥٤١ ، ١٩٢/٥٤٢ ، ١٩٢/٥٤٣ ، ١٩٢/٥٤٤ ، ١٩٢/٥٤٥ ، ١٩٢/٥٤٦ ، ١٩٢/٥٤٧ ، ١٩٢/٥٤٨ ، ١٩٢/٥٤٩ ، ١٩٢/٥٥٠ ، ١٩٢/٥٥١ ، ١٩٢/٥٥٢ ، ١٩٢/٥٥٣ ، ١٩٢/٥٥٤ ، ١٩٢/٥٥٥ ، ١٩٢/٥٥٦ ، ١٩٢/٥٥٧ ، ١٩٢/٥٥٨ ، ١٩٢/٥٥٩ ، ١٩٢/٥٦٠ ، ١٩٢/٥٦١ ، ١٩٢/٥٦٢ ، ١٩٢/٥٦٣ ، ١٩٢/٥٦٤ ، ١٩٢/٥٦٥ ، ١٩٢/٥٦٦ ، ١٩٢/٥٦٧ ، ١٩٢/٥٦٨ ، ١٩٢/٥٦٩ ، ١٩٢/٥٧٠ ، ١٩٢/٥٧١ ، ١٩٢/٥٧٢ ، ١٩٢/٥٧٣ ، ١٩٢/٥٧٤ ، ١٩٢/٥٧٥ ، ١٩٢/٥٧٦ ، ١٩٢/٥٧٧ ، ١٩٢/٥٧٨ ، ١٩٢/٥٧٩ ، ١٩٢/٥٨٠ ، ١٩٢/٥٨١ ، ١٩٢/٥٨٢ ، ١٩٢/٥٨٣ ، ١٩٢/٥٨٤ ، ١٩٢/٥٨٥ ، ١٩٢/٥٨٦ ، ١٩٢/٥٨٧ ، ١٩٢/٥٨٨ ، ١٩٢/٥٨٩ ، ١٩٢/٥٩٠ ، ١٩٢/٥٩١ ، ١٩٢/٥٩٢ ، ١٩٢/٥٩٣ ، ١٩٢/٥٩٤ ، ١٩٢/٥٩٥ ، ١٩٢/٥٩٦ ، ١٩٢/٥٩٧ ، ١٩٢/٥٩٨ ، ١٩٢/٥٩٩ ، ١٩٢/٦٠٠ ، ١٩٢/٦٠١ ، ١٩٢/٦٠٢ ، ١٩٢/٦٠٣ ، ١٩٢/٦٠٤ ، ١٩٢/٦٠٥ ، ١٩٢/٦٠٦ ، ١٩٢/٦٠٧ ، ١٩٢/٦٠٨ ، ١٩٢/٦٠٩ ، ١٩٢/٦١٠ ، ١٩٢/٦١١ ، ١٩٢/٦١٢ ، ١٩٢/٦١٣ ، ١٩٢/٦١٤ ، ١٩٢/٦١٥ ، ١٩٢/٦١٦ ، ١٩٢/٦١٧ ، ١٩٢/٦١٨ ، ١٩٢/٦١٩ ، ١٩٢/٦٢٠ ، ١٩٢/٦٢١ ، ١٩٢/٦٢٢ ، ١٩٢/٦٢٣ ، ١٩٢/٦٢٤ ، ١٩٢/٦٢٥ ، ١٩٢/٦٢٦ ، ١٩٢/٦٢٧ ، ١٩٢/٦٢٨ ، ١٩٢/٦٢٩ ، ١٩٢/٦٣٠ ، ١٩٢/٦٣١ ، ١٩٢/٦٣٢ ، ١٩٢/٦٣٣ ، ١٩٢/٦٣٤ ، ١٩٢/٦٣٥ ، ١٩٢/٦٣٦ ، ١٩٢/٦٣٧ ، ١٩٢/٦٣٨ ، ١٩٢/٦٣٩ ، ١٩٢/٦٤٠ ، ١٩٢/٦٤١ ، ١٩٢/٦٤٢ ، ١٩٢/٦٤٣ ، ١٩٢/٦٤٤ ، ١٩٢/٦٤٥ ، ١٩٢/٦٤٦ ، ١٩٢/٦٤٧ ، ١٩٢/٦٤٨ ، ١٩٢/٦٤٩ ، ١٩٢/٦٥٠ ، ١٩٢/٦٥١ ، ١٩٢/٦٥٢ ، ١٩٢/٦٥٣ ، ١٩٢/٦٥٤ ، ١٩٢/٦٥٥ ، ١٩٢/٦٥٦ ، ١٩٢/٦٥٧ ، ١٩٢/٦٥٨ ، ١٩٢/٦٥٩ ، ١٩٢/٦٦٠ ، ١٩٢/٦٦١ ، ١٩٢/٦٦٢ ، ١٩٢/٦٦٣ ، ١٩٢/٦٦٤ ، ١٩٢/٦٦٥ ، ١٩٢/٦٦٦ ، ١٩٢/٦٦٧ ، ١٩٢/٦٦٨ ، ١٩٢/٦٦٩ ، ١٩٢/٦٧٠ ، ١٩٢/٦٧١ ، ١٩٢/٦٧٢ ، ١٩٢/٦٧٣ ، ١٩٢/٦٧٤ ، ١٩٢/٦٧٥ ، ١٩٢/٦٧٦ ، ١٩٢/٦٧٧ ، ١٩٢/٦٧٨ ، ١٩٢/٦٧٩ ، ١٩٢/٦٨٠ ، ١٩٢/٦٨١ ، ١٩٢/٦٨٢ ، ١٩٢/٦٨٣ ، ١٩٢/٦٨٤ ، ١٩٢/٦٨٥ ، ١٩٢/٦٨٦ ، ١٩٢/٦٨٧ ، ١٩٢/٦٨٨ ، ١٩٢/٦٨٩ ، ١٩٢/٦٩٠ ، ١٩٢/٦٩١ ، ١٩٢/٦٩٢ ، ١٩٢/٦٩٣ ، ١٩٢/٦٩٤ ، ١٩٢/٦٩٥ ، ١٩٢/٦٩٦ ، ١٩٢/٦٩٧ ، ١٩٢/٦٩٨ ، ١٩٢/٦٩٩ ، ١٩٢/٧٠٠ ، ١٩٢/٧٠١ ، ١٩٢/٧٠٢ ، ١٩٢/٧٠٣ ، ١٩٢/٧٠٤ ، ١٩٢/٧٠٥ ، ١٩٢/٧٠٦ ، ١٩٢/٧٠٧ ، ١٩٢/٧٠٨ ، ١٩٢/٧٠٩ ، ١٩٢/٧١٠ ، ١٩٢/٧١١ ، ١٩٢/٧١٢ ، ١٩٢/٧١٣ ، ١٩٢/٧١٤ ، ١٩٢/٧١٥ ، ١٩٢/٧١٦ ، ١٩٢/٧١٧ ، ١٩٢/٧١٨ ، ١٩٢/٧١٩ ، ١٩٢/٧٢٠ ، ١٩٢/٧٢١ ، ١٩٢/٧٢٢ ، ١٩٢/٧٢٣ ، ١٩٢/٧٢٤ ، ١٩٢/٧٢٥ ، ١٩٢/٧٢٦ ، ١٩٢/٧٢٧ ، ١٩٢/٧٢٨ ، ١٩٢/٧٢٩ ، ١٩٢/٧٣٠ ، ١٩٢/٧٣١ ، ١٩٢/٧٣٢ ، ١٩٢/٧٣٣ ، ١٩٢/٧٣٤ ، ١٩٢/٧٣٥ ، ١٩٢/٧٣٦ ، ١٩٢/٧٣٧ ، ١٩٢/٧٣٨ ، ١٩٢/٧٣٩ ، ١٩٢/٧٤٠ ، ١٩٢/٧٤١ ، ١٩٢/٧٤٢ ، ١٩٢/٧٤٣ ، ١٩٢/٧٤٤ ، ١٩٢/٧٤٥ ، ١٩٢/٧٤٦ ، ١٩٢/٧٤٧ ، ١٩٢/٧٤٨ ، ١٩٢/٧٤٩ ، ١٩٢/٧٥٠ ، ١٩٢/٧٥١ ، ١٩٢/٧٥٢ ، ١٩٢/٧٥٣ ، ١٩٢/٧٥٤ ، ١٩٢/٧٥٥ ، ١٩٢/٧٥٦ ، ١٩٢/٧٥٧ ، ١٩٢/٧٥٨ ، ١٩٢/٧٥٩ ، ١٩٢/٧٦٠ ، ١٩٢/٧٦١ ، ١٩٢/٧٦٢ ، ١٩٢/٧٦٣ ، ١٩٢/٧٦٤ ، ١٩٢/٧٦٥ ، ١٩٢/٧٦٦ ، ١٩٢/٧٦٧ ، ١٩٢/٧٦

يشمل أقوالهم في الرسول وأصحابه ، وفي الله تعالى وأبيه ، والمطاع في الدين ، وتخطئة من آمن ، وحينئذ كتب ، وتنبيه^(١) أبناء المؤمنين : ﴿ وإن تعبروا ﴾ على ذلك الابتلاء ، وذلك انسحاب ﴿ وشقوا فإن ذلك ﴾ أي . فإن الصبر والفتوى ، ﴿ من هزم الأمور ﴾ في فعل : من أشدها وأحسنها ، والزم إعطاء الأمر المروى المتفق . وقال النقاش : العزم والمحزم بمعنى واحد ، الحزم سيدة من المعين ، قال ابن عطية : وهذا خطأ ، الحزم جودة النظر في الأمر ، ونتيجة الحزم من الخطأ فيه ، والعزم قصد الإمضاء ، والله تعالى يقول ﴿ وشاورهم في الأمر فلذا عزمتم ﴾ آل عمران [١٥٩] فالتشاور وما كان في معناه هو الحزم ، والعزم تقول . قد أحزم لو أعزم ، وقال الزخشري^(٢) . من هزم الأمور من معزومات الأمور ، أي : ما يجب عليه العزم من الأمور ، أو ما عزم الله أن يكون ، يعني أن ذلك عزمة من عزمات الله ، لا بد لكم أن تصبروا وشقوا . وقيل : من هزم الأمور من جدها ، وقال مجاهد في قوله ﴿ فإن عزم الأمر ﴾ أي . فلذا وجد الأمر ، ﴿ وإن أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لشيئته للناس ولا تكتبونه ﴾ هم اليهود أخذ عليهم الميثاق في أمر الرسول ﷺ - فكتموه ، وبنوه^(٣) . قال ابن عباس وابن جبر والسدي وابن جريج ، وقال قوم : هم اليهود والنصارى^(٤) ، وقال الجمهور : هم عامة في كل من علمه الله علماً ، وعليه هذه الأمة داخلون في هذا الميثاق^(٥) ، وقرا ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بإياله ليهما على التثنية ، إذ قبله ﴿ الذين أوتوا الكتاب ﴾ وبعده ﴿ فنبؤوه ﴾ وقرا باقي السبعة بآلة للمخاطب ، وهي كقوله ﴿ لا تصبون إلا الله ﴾ البقرة [٨٣] ، قرأه بإثاء والياء ، والطاهر عود التخصير إلى الكتاب ، وقيل : هو الميثاق - ﴿ ولا تكتبون ﴾ أي غير كائين له ، وليس داخلًا في القسم عليه ، فالواو للتحال لا للمعطف ، كقوله ﴿ فكتبوا ولا تكتبون ﴾ يونس [٨٩] وفعله ﴿ ولا يسأل ﴾ في قراءة من خفف النون ورفع اللام ، وقيل : الواو للمعطف ، وهو من جملة القسم عليه ، ولا كان متغياً بلا لم يزد ، فنزل : والله لا يقوم زيد ، فلا تدخله النون ، وهذا الوجه عدي أعرب وأفصح . لأن الأول يحتاج إلى إضمار عندا قبل لا ، حتى تكون الجملة اسمية في موضع الحال ، إذ المضارع المحي لا لا تدخل عليه وإز الحال ، وقرا عبد الله ﴿ ليسون ﴾ بغير نون التوكيد ، قال ابن عطية : وقد لا تلزم هذه النون لام التوكيد ، قاله سيده انتهى ، وهذا ليس معروفًا من قول الصيرين ، بل تعاقب اللام والنون عندهم ضرورة ، والكوفيون يميزون ذلك في سعة الكلام ، فيجيزون والله لأقوم والله أقوم ، وقال الشاعر :

وَنَيْسُكَ يَا سُلَيْمَى لَأُؤَيِّنَ أَنِّي لِمَا شِئْتُ مُسْتَجِلٌ وَلَوْ أَنَّهُ أَقْبَلَ^(٦)

وقال آخر :

بِمِثْلِ الْأَمْرِ كُلِّ شَيْءٍ يُزْجَرُ قَوْلًا وَلَا يَنْقَلُ^(٧)

(١) غلبت الشعر ، تزيين أوله بذكر النساء . وهو من تشبيل النار وتلويحها . ونشأ ما رواه خلل بها العرب بعد الحلال [٢١٨١/٤]
عبر أن التشبيل ليس هو القول على إطلاقه ، ولا يراد به القول الكمي . الذي لا يهضم من حيث هو أصلاً وإنما يكون هدفه الأول . القول من كلمة أهل التشبيل ، ومثال ذلك ما كان من الشعر ٥ ، ٥ . عند جرير ٥١٩ . بن نيس ترفيات ، وتلاشهم في العصر الأموي .

راجع لذلك الألفاظ ١٠٧/١ ، ١٠٨ .

(٢) الكتاب ٥٠/١ .

(٣) انظر العدي ١٠٧/١ وعرائس السدي ١٥٩/٤ والصوتي ٢٨٣/١ والقرطبي ١٩٤/٤ .

(٤) انظر المصنف الصائفة

(٥) انظر المراجع السابقة .

(٦) لم يند لثقله . ذكره السيوطي في الشعر المصنوع

(٧) لم يند لثقله . انظر الأبيات ١٠٧/١ والقرطبي ١٩٤/٤

وفرا ابن عباس في ميتي امين ليتيه لئلا يس في فيمرد الضمير في في فندوه في على الناس ، يستحيل حوده على النبي في أي : هذه الناس امين هم اميني ، ونفذه نصب محي في فنبشوه وراه ظهورهم في في قوله في نذر من من الذين اوتوا الكتاب كتاب الله وراه ظهورهم في ابترة [١٠١] في واشتروا به ثمنًا قليلًا فيس ما يشترون في وقدم تنسير مثل هذه الجملة ، والكلام في إعراب ما بعد بس ، فاعني ذلك عن الإعادة في لا تحبين الذين يفرحون بما آتوا ويحزون أن يحسدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبهم عفاة من العفاة وهم عفاة اليهم في نزلت في المنافقين ، كاسر يخلعون عن رسول الله - ﷺ - في الغزو ، فذا جاء استعدوا له ، بظهر السوك ، ويستمرهم ، معصمهم قد هذه الآية ذنه أو سيد الحدي واس ريد جامعة ، وقد كثر من المصريين نزلت في اسير ليهود^(١) ، وإن نكوت تبعي فعل ، كقولك تعالى في إنه كان عتقه مائيا في مريم [٦١] أي : مضمولا ، فمسي في ما آتوا في بما فعلوا ، وبذلك عيب فراه أي في عا معذرا في وفي لذي قتلوه وفرحوا به أقوال ، أحدها : كنم ما سلط الله الرسول ، وأخارهم بغيره ، ورويه أنهم قد أحروه به واستعدوا بذلك إليه فإله ابن عباس ، الثاني : ما أصابوا من الدنيا ، وأحبوا أن يقال : إنهم معاه ، غلة ابن عباس أيضا ، الثالث : نوعهم نحر على دير ، إبراهيم ، وكنتمهم أمر الرسول فإله ابن جبر ، الرابع : كنتمهم في ليهود يوم لأرض كنهم ، إن محمدا ليس بني ، فنبشوا على دينكم ، فاحتجبت كنهم عن تكبره ، وقالوا : نحن أهل الحسوم والصلاح وأولياء الله فإله الضحك والسدي ، الخامس : قول يرد غير للنبي - ﷺ - وأصاحبه ، نحن هل دينكم ، ونحن لكم ردة^(٢) ، وهم مستمكرون صلاتهم ، ولقد دناهم بخدمتهم في يفعلوا فإله قتلة ، السادس : تجهيز ليهود حبسا في النبي - ﷺ - وإضافهم على ذلك احسن دالة لمنهي ، السابع : إحدرا جماعة من ليهود للمسلمين حين خرجوا من عند النبي - ﷺ - قد انزعجهم بأشياء عروها ، فمصدوم للمسموم على ذلك ، وأعار سلا - ما أضرهوا ذكره الزجاج ، ثامن : اتباع الناس هم في تسلي ثامر التوراة ، وأحوا حدمهم بإعهم على ذلك ، وه بمصموتا ثمن دفعا ولا صحيحا فإله مجاهد ، التاسع : تخف المنافقين عن العرب ، وحلفهم للمسلمين أنهم يسيرون - صرهم ، وكانوا يسيرون أن يقال : إنهم في حكم المعاهدين فإله أبو سعيد الخدري ، والأقرب السابقة عبر هذا الآية صفة على أن الآية نزلت في اليهود ، قيل : يجوز أن يكون شاملا لكل من يأتي بحسنة ، فرح بها فرح إعجاب ، ويجب أن يحسده الناس ويترأ عليه بالبداهة ، إنزعه ، وبما ليس به ، وفرا ابن كثير رأو عمرو في لا تحسب في في ولا يحسبهم في بالياء فيها ، ورفع ما في بحسبهم في على إسماعيل يحسن نقض ، وخرجت هذه القراءة على وجهين ، أحدهما : ما قاله أبو علي ، وهو أن في لا يحسب في لم يقع على شيء ، وفي القديس في رفع ، وقد تحي هذه الألفاظ لغيرها في حكم الجملة المفيدة بحرفه

وما جئت أبشئ نيتنا بس مؤثرا مرمض فإله في التفسيرات المختلفة^(٣)

وقال الحليل : العرب تقرون ما رأته بقوله ذلك إلا زيد ، وما حسنه بقوله ذلك إلا زيد ، قال ابن عسرة فتجبه

(١) انظر صحيح البخاري كتاب التفسير باب : ولا تحسب الذين يفرحون [١١٥/٣] ، وصحيح مسلم كتاب صفات المنافقين ، وأحكامهم كتاب الميراث ٥٦٦/٣ والبخاري ٤٩٢/٧ ، ٤٩٦ ، وابن كثير ٣٧٦/١ وصفات التوراة للرازي ١٠١ والمصنف من ما : والده ١٠٩/٢ والمتنبرك كتاب القصص وصحبه ٢٩٩/٢ وصحبه ٢٨٤/١ والمتنبرك ٦٦ وفتح القدير ١١٠/١ .

(٢) يقال أردته : أعاده . وترأوا التوراة : تعالوا . وكرهته محبي : إذا كتب بكذا . وهو امين . قال - تعالى - في فإلهه بني ردة مصدري في . وقال ردة لعل أن بني نصره ورسد ظهوره

لسان العرب ١١٩/٣

(٣) لسان الأحنى - انظر ديوانه [١١٠]

الفرادة تكون في فلا يحسبهم في بدلاً من الأول ، وقد تعدى إلى المفعولين ، وهما ، ضمير و في بفاضة في واستغنى بذلك عن المفعولين ، كما استغنى في قوله :

بِأَنِّي كَفَنُتُ ثُمَّ رَأَيْتُهُ مُسَبِّحًا تُسَبِّحُ حُيُوهُمْ غَارًا غَيِّيًا وَغُفْبًى^(١)

أي : ونحسب جهنم غاراً غيياً ، والوجه الثاني ما قلناه المرعشي^(٢) ، وهو أن يكون المفعول الأول محذوفاً ، على لا يحسبهم الذين يفرحون بمبدأة ، بمعنى لا يحسب انفسهم الذين يفرحون قاترين ، و في فلا يحسبهم في نكح ، وتقدم لنا الرد على المرعشي في تقديره لا يحسبهم الذين - في قوله في ولا يحسب من كبروا لما في آل عمران [١٧٨] وأن هذا التصدير لا يصح قاطعاً هناك ، وتعدي في هذه الفريدة قل الحسان إلى ضميره التحليل المرفوع والنصب ، وهو ما يخص به طلت واقتواها ومن غيرها وحدثت وحدثت وعدمت ، وذلك مقرر في علم النحو ، وفرا حزة والكسائي وعاصم في لا تحسبن في و في فلا تحسبن في بناء الحذف وفتح الاء فيها خطأ للمرسول ، وخرجت هذه الفريدة على وجهين - أحدهما : ذكره ابن عطية ، وهو أن المفعول الأول هو في الذين يفرحون في ، والثاني : محذوف لدلالة ما بعده عليه ، كما قبل أيضاً في المفعولين ، وحسن تكرار الفعل في فلا يحسبهم في لظون الكلام ، وهي عادة العرب ، وذلك تقريب لدعوى المحاطب ، والوجه الثاني : ذكره المرعشي^(٣) ، قال : واحد المفعولين الذين يفرحون والثاني محذوف ، وقوله في فلا يحسبهم في تأكيد تصديره لا يحسبهم فلا يحسبنهم فخرين ، رقرى في لا تحسبن في في فلا يحسبنهم في بناء الحذف وصح الياء فيها خطأ للمؤننين وبني اختلاف في المفعول الثاني ، كالحذف فيه في قرأة النكحون ، وقرا أنتع وابن عامر في لا يحسبن في ببناء فنية وفي فلا تحسبن في بناء الحذف ، وفتح الاء فيها ، وخرجت هذه الفريدة على حذف مفعولي يحسبن ، لدلالة ما بعدها عليها ، ولا يجوز في هذه الفريدة البدل الذي حوّر في قراءة ابن كثير رأي عمر ، لاختلاف الفعلين لاختلاف الفاعل ، وإذا كان في فلا يحسبنهم في تركيباً ، أو بدلاً ، فدونك الفاء لما يتوجه على أن تكون زائدة ، إذ لا يصح أن تكون للخطف ، ولا أن تكون فاء جواب الخراء وأنشدوا على زيادة اللام ، قول الشاعر :

فَرَقْتُ فَرَقْتُ أَسْمَاءَ بِنْتِ خَدْنَةَ يُطْلَقُ فَلَا تَعْلَفُ وَقُلْتُ لَهُ أَسْبَدُ^(٤)

وقال آخر :

لَمَّا أُنْشِئَ بِسَيْدٍ عَظِيمٍ جُرْمُهَا فَنَرَكْتُ ضَاجِي تَهْوِي بِسَدِّ ذَنْبٍ

أي : لا أندري : تركت ، وقرا لشعي ومروان بن الحكم في عما أنقوا في محمى أعطوا ، وقرا ابن حبر والسلمي في بيا أوتوا في مبنياً للمفعول ، وتقدمت الأقوال في في أنقوا في وحصلها يستقيم على هاتين القراءتين ، وفي حرف عبد الله في ما لم يفعلوا في في بفاضة في وأسما فلا يحسبنهم وبفاضة مفعلة من علر ، وهي للمكان ، أي : موضع فوز أي : نجاة ، وقال الفراء - أي يبعد من العذاب ، لأن الفوز معناه التبعاد من المكروه ، وفي هذه الآية دلالة على أن قرين الإنسان بـ

(١) ثبت من مطبوع الكويت من زيد ، يدع ال حيث انظر المغرب ١٩٦/١ أوضح المسالك ٢٠٢/١ لخصر ص ٢٥٩/١ اجمع ١٥٢

(٢) حضر المكتشف ١٤١/١ .

(٣) انظر المصدر نفسه .

(٤) البيت لحاتم طيحي ، ديوانه ٧١ الأذهة ٢٥٦ .

ليس فيه ، وجه المدح عليه مني عبد ، ومدموم شرعاً ، وقد تعالى ﴿ لم تقولون مالا تعملون ﴾ [الصف : ٢] في الحديث الصحيح ، لم تنسح غانسان فيه ، كلابس ثوبي زور ، وقد أحرع تعالى عنهم العذاب الآليم ، في قوله ﴿ وفيه عذاب الهيب ﴾ وبسبب وصفه بأنهم ، لأجل فرسهم وبجنتهم المتخذة عن ما لم يفعلوا ، ﴿ وفيه ثلاث السموات والأرض وانه على كل شيء قدير ﴾ ذكر تعالى أنهم من حملة ما عانت ، وأنه قادر عليهم ، فهم مخلوقون معهودون ، مقدور عليهم ، فاستمر ساجدين من لعباد ، ﴿ إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولي الألباب ﴾ فندم شرح مقاب هذه الجملة في سورة الشفاعة ، ومعنى آيات آعلامت وانسجة على الصانع ، وماهر حكمته . ولا يظهر ذلك إلا لأولي العقول ، ينظرون في ذلك طريق الفكر والاستدلال ، لا كما انظر الجهال ، وروى ابن جبير عن امر جبري : أن قربت قالوا للرسول ﷺ : ادع لنا ربك ، فجعل لنا أمعاء دهاً ، حين ذكرنا الله والنصارى ثم بعض ما حده به من المعجزات موسى وعيسى عليها السلام - فنزلت هذه الآية وماسة هذه الآية لا فليها واضحة ، لأنه تعالى لما ذكر أنه مالك السموات والأرض ، وذكر قدرته ذكر أن في خلقها دلالات واضحة لدوي العقول . ﴿ الذين يذكرون انه قهراً وفجوراً وحل جنودهم ﴾ الظاهر أن الذكر هو باللسان مع حضور القلب ، وأنه التثني ، والتكبر ، والتكبر وهو ذلك من الآثار ، هذه الحيفت الثلاثة هي غالب ما يكون معها المزمع . فسمعت ، والمادة بها جميع الأسوول ، كما قالت عائشة . كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيائه^(١) ، وتظهر هذا الحديث والآية يدل على جواز ذكر الله على خلوة ، وقد يجوز ذلك عند بن عمر وابن جبير ، والنسفي ، وذكره ابن عمر وعطاء الشامي ، وغير ابن عمر ودعوة بن الزبير ومجاهد . أهد نمرحوا يوم العيد إلى المصل ، فحعلوا يدكرونها ، فقال بعضهم : أما قال الله تعالى ﴿ ومن دفعون ﴾ فقلوا يدكرن الله على أقدامهم ، وروى في الحديث : من أحب أن يرتفع في رباعى المله فليذكر ذكر الله^(٢) ، وإلى أن المراد بالذكر هو الظاهر الذي ذكرناه ، ذهب ابن حريج ، والجمهور ، والذكر من أعظم لعبادات والأحداث فيه كثرة . وقال ابن عباس ومجاهد : المراد بالذكر الصلوات ، فهي حال العجز بصلوة فعود ، وعلى حريم ، وسرم ذكر لا شياها على الذكر^(٣) ، وفي المراد يذكر صلاة الغل يصيبه كيف شاء^(٤) ، وحسب المفسرون في هذه الآية أشياء من كبة إسماع الصلوة في الفناء والعود والاضطجاع ، وحلاف اغفقه في ذلك ، ودلائهم وذلك مبرري عم الحق ، وعلى الظاهر من تفسير تذكر ، فتقديم ليعام لأن يذكر فيه اخف عن الإناء ، ثم انتقل إلى حالة الفعود ولذكر فيه شيء من حالة القلب ، لأن الإنسان لا يتعد غالباً إلا لشمش يشتمل به من صبعة أو غيرها ، ثم انتقل إلى هيئة الاضطجاع ، والتذكر فيها أشق منه في حالة الفعود ، لأن الاضطجاع هو هيئة استراحة ورفاع عن الشواغل ، ويمكن في هذه الحالات أن يكون التذبح ما هو أقصر زماناً ، مدياً بالقيام لأنها هيئة زمانياً في تعذب أقصر من زمان الفعود ، ثم ما يقود إذ زمانه أطول ، ولا اضطجاع إذ زمانه أطول من زمان الفعود ، إلا ترى أن الليل جميعه هو زمان الاضطجاع ، وهو مقس نزاد الفعود والقيام ، وهو انشراح ، وأما إذا كان الذكر يرتبه الصلاة المتروكة ، فالمحبات جذمت على سبيل التذرة . فمن قدر على القيام لا يصلي قائماً ، ومن قدر على الفعود لا يصلي مضطجاً ، وأما إذا كان يرتبه صلاة الفجر ، فمحبات على سبيل

(١) البخاري ٣٨٧٢ في شكاح | ٥٢٩٨ | ربيع ٣/ ١٦٨٦ في فلباس والرقة ١٧٢٧/ ٢١٤١

(٢) أخرجه مسلم ٢٩٢٢ في أحسن باب ذكر الله . نقل في باب الحبة وهو ١١٧٧ ، ١٧٧٢ في ربيع ١/ ٢١٧٧ . معلقاً ٢١٧٧ في المعبر ١/ ١١٤٢

(٣) أخرجه ابن جرير ١٠٠٨ في باب من جبه الله في التمهيد ٥٨٦/ ١٠٠٨ . وشيخه في الفروع ٢٠٢/ ١

(٤) أخرجه ابن جرير ٣٨٧٢ في فلق ١٨٨٦ .

(٥) أخرجه غزالي ١١٩١ .

الأفضل النفس قاتلاً، ثم قاعداً، ثم مضطجماً، وأبعد في انفسهم من ذهب إلى أن المعنى: يذكرون الله خيماً بأوامره، ويعودوا من رواحهم، وهي حوسب أي تحاسبهم مخالفة أمره، وجبه، وهذا شبه بكلام تزيين القلوب، وقريب من الباطنية، وجوزوا في في الدين في التمتع، والقطع للرفع، ونصب، وفي على جنوبيهم في حال معطوفة على حال، وهذا حذف المحرور على صريح الاسم، وفي قوله في دعاء جلس أو قاعداً أو عالياً في يونس [١٢] عطف صريح الاسم على المحرور، في ويعتكرون في خلق السموات والأرض في الظاهر أنه معطوف على لجلس، دلا موضع له من الإعراب، وقيل: الجملة في موضع نصب على الحال، عطفت على الحال قبلها، ولما ذكر الذكر أي عنه الإنسان ذكر الفكر الذي عمله لخلق، ويحتمل في خلق في أن يراد به المصير، وإن الفكرة في الخلق هذه المصوغات الثرية الشكل والقدرة على إنشاء هذه من عدم التصرف يدل على القدرة الشدة، وإعصم والأحدية إلى سائر الصفات العلية، وفي الفكر في ذلك ما يهيب العقول، ويستغرف الخواطر، ويحتمل أن يراد به المخلوق، ويكون أصابه من حيث اتقى إلى الطرفين، لا إلى المفعول، والعكر في ما أودع الله في السموات من النواكب البنية، والأفلاك التي جاء النصارى فيها، وما أودع في الأرض من الحيوانات والنبات والسمان، واختلاف أحاسيسها وأزواجها وأشبه بها أبعاباً يهمل العقل ويكثر العبر.

وَفِي كُلِّ شَيْءٍ لَّهٗ آيَةٌ لِّمَنۡ يَّعْلَمُ ۝ نَزَّلَ عَلَيۡكَ آتَهُ الْفَرَّاحُونَ ۝

ور التثنية - نزل - حل نوع يذكرون في الله - فقال - تفكروا في الحلق، ولا تفكروا في الحلق، من تكلم لا تفكروا في قوله ١١، وقال بعض العلماء: المتفكر في ذات الله، كالمطالع في عين الشمس، لأنه تعالى ليس كمثل شيء، وإنما التفكر وانساق الدرس في المحطات، وفي مخلوق الأنحة، وفي الحديث: لا عبادة كتفكر ١٢، وذكر أنسرون من كلام المس في التفكير، ومن أعيان المتكبرين كثيراً، وأما أن لا تقول كتاباً بتقليها، في ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه خلقاً عذاب الفطر في هذه الجملة هيكية قول معطوف تقديره، ويقولون، وهذا الفعل في موضع نصب على الحال، والإشارة بهذا إلى الخلق إن كان المراد المخلوق، لم إلى السموات والأرض لأنها في معنى المخلوق، أي: ما خلقت هذا المخلوق العجيب باطلاً، قيل: المني خلقاً باطلاً، أي: غير غاية، بل خلقته وخصت البشر لينظر فيه، فيوجد - وبعد - فمن فعل ذلك نعمته، ومن ضل عن ذلك عذبه، وقال الزهري ١٣: المني ما خلقته خلقاً باطلاً بشيء حكمته، بل خلقته ندامي حكمته عطية، وهو إن جعلها مساكن للعالمين، وأدلة هم على معرفتك، ووجودك، طاعتك، واجتناب مصيبتك، ولذلك وصل به قوله في فقد عذاب النار في لأنه جزء من همي، ولم يطع انتهى، وفيه إشارات المعزلة من قوله: بل خلقته لندامي حكمته عطية - وعلى هذا فيكون انتصاب باطلاً على أنه بدت مصدر محذوف، وقيل: انتصب باطلاً على الحال من المفعول، وقيل: انتصب على إسقاط الواو، أي: ما خلقته بقدرتك التي هي حق، وقيل: على إسقاط اللام، وهو مفعول من أجله، وفاعل بمعنى المصدر، أي: بطولاً، وقيل: على أنه مفعول ثانٍ للخلق، وهي معنى جعل التي تنعدي إلى التبر، وهذا عكس المفعول في التبر، وهو أن جعل يكون بمعنى خلق، فيتمتد الواحد، أما أن

(١) انظر القرطبي ١٠٠/٤

(٢) أنسرون أبو حنيفة في الخلق، وقال البرقي: إبداء صميم، وداء الأصوار، أي: غيب والتزيين من روحه نهر أصبح منه، ورواه الطبراني في الأوسط، والبيهقي في الشعب من حديث ابن عمر، وهذا إسناده بطور، وقال البرقي: التواضع بن دحي مذكور، انظر تخریج الإحياء، ١٢٤/٤.

(٣) ذكره المحقق في المجموع ٢٨٥/١ - ٢٨٦ تبعا لجاء في الحكمة والمروءة، وعروة الغفراني، وقال فيه أبو جاد الخطي: كذاب

(٤) انظر التلخيص ١٥٤/١

(١) خلقت لكي يكون عيسى جعل فيتمدى لآشور ، فلا أعلم اعداء من له معرفة ذهب إلى ذلك ، والبطل . انزل الذهب

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ فِي خِلَالِ اللَّهِ نَاطِلٌ

والأحسن من أعلامه اهتمامه على الحال من هذا ، وهي حاد لا يستقيم بها ، حرقونه ﴿ وما خلقتنا السموات
والأرض وما بينهما لأعين ﴾ [الدخان ٢٨] لا يجوز في هذه الحال أن تحذف ، لأنها تكون التقى على التخي ، وهو لا يجوز ،
ولا تضمنت هذه الجملة الإقرار بأن هذا الخطأ لا يتبعه إتيان مطلقاً ، والنتيجة عن أن هذا كلام أوتي الألباب الدائر على الله
على جميع أحواله ، وتكتفى به في الحق ، ذلك على أن غيرهم من أعز العبد وإخفائه ، يذهبون إلى خلاف هذه الفضة ،
أمرهم نعتي عز ما يقول أولئك المبطون ، من ما أشار إليه تعالى في قوله ﴿ لا عين ﴾ وإن عوله ﴿ أحسنتم أمّا خلقناكم
عنا ﴾ [المؤمنون ١١٥] وأخص به المنزلة المصنوع رافداً الله من جميع الغائص ، وأعمال المحدثين بين ذلك الإقرار ،
وبين رضيتهم إلى رسم ما يتجه عند التلو ، ولا يمكن فهم من أي شيء من أحوال الدين ، ولا أكثرنا ما إننا نضربوا في
مؤان وقائهم العذب يوم القيامة ، وهذا السؤال هو نتيجة الفكر والفكر والإقرار والتربية ، والعا ، في ﴿ فتنا ﴾ للتعطف
وترتيب السؤال على الإقرار المذكور ، وفي ترتيب السؤال على ما تضمنه ﴿ مسحتنا ﴾ من القتل ، أي : زهناك بما
يقول المذاهب ، فقد وأبعد من ذهب إلى أنه لا ينفك عن ما تضمنه التدين ، ﴿ وينا أنك من تدخل النار فقد أخزيت ﴾
هذه استجابة واستجابة ، أي : فلا تعمل بنا ذلك ، ولا نعلمنا يعمل بمعناها ، بمعنى أخزيت : نقصته ، من خزي
الرجل يخرى خرواً إذا انصحب ، بخزية إذا استجاب الفعل وحده ، واختلف في المصدر ، من الانصباح خزي ، ومن
الاستحياء خزية ، ومن ذلك ﴿ ولا تخزون في صبي ﴾ أي : لا تفسحون ، وفيه التلوي أعنه ، وفيه الفصل
أهكذا ، وبالعالم خزيت والخزيت ثلاثياً وروياً ، والرباعي أكثر وأصح ، وقال الزجاج ، المخزي في الشعة هو المذل
استحوذ بأمر قد لزمه ، يقول : أمرته الرثة صفة لأهله معها ، وقد أنسى وسعد رفاعة ومقاتل وابن جريج وغيرهم
هي إشارة إلى من يخلد في النار ، ما من يخرج منها بالشاعة والإيمان ليس بخزي ، وقال جابر بن عبد الله وغيره : كل
من دخل النار فهو خزي ، وإن سرح منها ، وإن في ذلك لحكمة ، واحتماله ابن جريج وأبو سليمان ، لم يستقي ، ﴿ وما
للمظالم من أنصار ﴾ عموماً في فناء الفناء ، وقال ابن عباس : يظالمون بها هم المكافرون ، وهو قول جمهور المفسرين ،
وقد صرح ، في قوله ﴿ والمكافرون هم ضالمون ﴾ الفرة [٢٥٤] قوله ﴿ إن لشركك لظلم عظيم ﴾ [النمل ١٢] ويسبب
هذا التسبب أن يكون ما قبله فيمن يخلد في النار ، لأن نفي الناصر إما نفي أو شفاعة مختص بالكفار ، وأما المؤمن فانه
ناصره ، والرسول - عليه السلام - شفاعة ، وبعض المؤمنين يشفع لبعضهم ، كما ورد في الحديث ، وقال الزهري ﴿ وما
للمظالم من أنصار ﴾ التلام إشارة إلى من يدخل النار ، وإعلام بأن من يدخل النار فلا ناصر له شفاعة ولا غيرها انتهى ، وهو على
طريقة الاعتزال ، أنه من يدخل النار لا يخرج منها أبداً ، سواء كان كافراً أم مأسفاً ، ومن مسموك لفعل الشرط ، وحكى
بعض المعربين ما مضى : وأما قوم أن يكون من نصراً بفعل ذلك عليه جواب الشرط ، وهو ﴿ فقد أخزيت ﴾ ، وأما
آخرون أن يكون من مبتدأ ، والشرط وجواب الخبر انتهى ، أما الفعل الأول معبأ عن جامل معلم الشرح ، وأما الثاني
فأجواب ﴿ من ﴾ مبتدأ في غاية الضعف ، وإن إدخاله جواب الشرط في الجملة مع فعل الشرط فمجانسة ، ومن أعظم ورر
من نكلم في كتاب الله بعد علم ، ﴿ وينا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمن ﴾ في سمع أن جعل على

١٦٠: انظر المعري T.56١^٤ والقرطبي T.٥٦١^١ والقوسيط ٦٧ ج ١.

١٢١ | آخر مضمون ١٧٨/٧ وفوجہ ٦٧ ح

مسموع بمعنى الواحد ، نحو سمعت كلام زيد ، كقوله من أعمال الخواص ، وإن دخل على ذات ، وجاء منه فعل أو اسم في معناه : نحو سمعت زيدا يتكلم ، وسمعت زيدا يقول ، كذا ففي هذه السورة خلاف ، فنهى عن ذهب إلى ذلك الفعل أو الاسم إن كان فله حكمة كان ضده ، أو معرفة كان حالاً منها ، ومنهم من ذهب إلى أن ذلك الفعل أو الاسم هو في موضع المفعول الثاني لسمع ، وحمل سمع على بعدى إلى واحد ، إن دخل على مسموع ، وفي الشيء إن دخل على ذات ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، والصحيح لغير الأول ، وهذا مغر في عب النحر ، فعل هذا يكون بادئ في موضع الضمة ، لأن فيه بحركة ، وعلى مذهب أبي علي يكون في موضع المفعول الثاني ، ودفع ابن عثري^١ إلى القول بأول ، قال : نفون - محبت رجالاً يكون كذا ، وسمعت زيدا يتكلم لترفع الفعل على ثمره ، ويحذف المسموع لأنث وصيته مما يسمع ، أو جعله حالاً عنه ، فذلك عن ذكره ، ولولا الوصف أو التحليل إلى اسمه ليس كذلك ، بل لا يكون وصفاً ولا حالاً ، ويدخل مسمع على ذات ، لا على مسموع ، وذات هذا كان في الكلام من يشتر بالمسموع ، وإن كان يكرر وصفاً ودو حالاً ومنه قوله تعالى ﴿ هل يسمعونكم إذ تدعون ﴾ الشعراء (٦٢) أغنى ذكر ظرف بعده عن ذكر المسموع والثاني هنا هو الرسول - ﷺ - ، فإن تعالى ﴿ ويذبح على الله بانه ﴾ الأحزاب (٤٦) ﴿ ذبح إلى سبيل ربك ﴾ الشعراء (٦٢) قال ابن جريج : ومن يذبح وغيرها ، أو الفرائد ، قاله عيسى بن محبوب القزويني ، قال : لا كل الخواص بل بلغوا الرسول ، فعل الأول يكون وصفاً بالذات حقيقاً ، وعلى الثاني مجازاً ، ومعنى من قوله ﴿ صابراً ببادي ﴾ لأنه ذكر أول مطلقاً ، وقيد الثاني بفتح لفتان المعاني ، لأنه لا صابراً أعظم من هذا بادئ للإيمان ، وذلك لأن الثاني إذا أطلق ذهب الزعم إلى مناد للحرب ، أو لإخفاء الثائرة ، أو لإقامة الكروب ، أو لكثافة بعض التوكل ، أو لبعض المرافق ، وهذا قلت في ندي للإيمان في فقد رفعت من شأنه ، وأشد ، ومعناه ، واللام متعلقة ببدي ، وبدي بادي ودي وندب باللام ، واللام كما بعدى بها جدى بولغا معنى لاخصاصه ، وانتهاء العامة جميعاً ، وهذا قال بعضهم : إن اللام تعني إلى لما كان بادي في معنى بدع حرس وصرف باللام يعني إلى ، وعلى الكلام لا معناه ، أي : لأهل الإيمان ، وقيل : انلام بمعنى الماء ، أي : بالإيمان والسمع عمول على جميعه ، أي : سمعنا صوت ماء ، قيل : ومن حسن المعاني هو المؤمن ، فالسماح عنه مجاز عن الثبوت ، وأن مسرة التقدير إلى أمورا وجرأت تكون مصلوبة ، وصفت بعمل الأمر ، أي : بأن أمورا ، فعل الأول لا موضع هامز الإعراب ، ومعنى الثاني : لما موضع ، وهو آخر أو الصبر على الغلاء ، وعمد في تأنيدها بفاء مؤنث بتدليل الفبيان ، ونسب الإيمان عن السماع غير تراخ ، والمعنى : ذمهاك أو ربها ، ﴿ ربنا غفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا ﴾ قال ابن عيسى : الذنوب هي الكبائر ، والسيئات هي الصغائر ، ويؤيده ﴿ إن نجونا كاتمنا ذنوبنا عنتك كفر عكم سيئاتكم ﴾ ساء (٣١) ، وقيل : الذنوب ترك الطاعات ، والسيئات فعل معاصي ، وقيل : غفران الذنوب وتكفير السيئات ، أمر قريب بعضه من بعض ، لكنه كره للتأكيد ، ولأنها مباح من التبر - وإزالة حكم الذنوب بعد حصوله ، والتميز والتكفير بمعنى ، والذنوب والسيئات معنى ، ومع بينهما تأكيد ، وبالعامة ، وليكون في ذلك روح في الدعاء ، فقد روي : إن الله يحب المتعبد لله ، وقيل : أي التفكير معي ، وهو التوبة تائبوا المصير ، والكمارة هي طاعة المظنة للبيئة ، كالتقوى والصيام والإطعام ، ورحل مكر بالسلاح أي : مغلط ، ﴿ ونولنا مع الأبرار ﴾ جمع بر على دول فعل ، كفسلف ، أو جمع بار على وزن فاعل ، كفسارب ، وأدعت الفراء في أنراه ، وهم الظالمون له وتقدم معنى البر ، وقيل : هم هما الذين مروا الآلاء والآلاء ، ومع هذا يخفى الصحة الرمزية إلى الصحية في الوصف ، أي : موصفاً لراؤاه مريدون في جملة الأبرار ، والمعنى جمعاً من توبتهم فاعلموا لك ، وقيل : المعنى اشراراً معهم في اجبة ، ﴿ ربنا وأنتا ما وعدتنا على

رسلك في الظاهر أنهم سألوا ربه أن يعطيهم ما وعدهم على رسبه ، ففسر هذا الموعد به بالجنة . فانه ابن عباس (١) ،
وقيل : الموعد به النصر على الأعداء (٢) ، وقيل : استغفار الأنبياء ، كاستغفار نوح ، وإبراهيم ، ورسول الله - ﷺ -
وعنهم أجمعين ، واستغفار الملائكة لهم (٣) ، وقوله في عن رسلك في هو عن حذف مفعله ، ففعله الطبري وابن عطية
على التماسه رسلت . وقدره المزعري (٤) ، على تصديق رسلك ، قال فعلى هذه صفة للوعد في قولك : وعد الله الجنة على
الطاعة والامتن . ما وعدتنا على تصديق رسلك ، لا نراه كيف : نبيع ذكر النبي للإيمان وهو الرسول ، وقوله في أنا في وهو
التصديق ، ويجوز أن يكون متعلقاً بمحذوف ، أي : ما وعدنا من قبل رسلك ، أو محمولاً على رسلت ، لأن الرسل
يحملون ذلك ، فإثما عليه ما حمل انتهى ، وهذا الوجه الذي ذكره أنه يجوز ليس بعائر ، لأن من قواعد التحوين أن
الجزء والتجوز والظرف متى كان العامل فيها مقبلاً ، فلا بد من ذكر ذلك العامل . ولا يجوز حذفه ، ولا يهدف العامل إلا
إذا كان كونه مطلقاً . مثلاً ذلك : ربه حلال في الدار ، لا يجوز حذف ضامك الجنة ، وإذا ثبت زيد في الدار ،
فالعامل كون مطلق بخلاف ، وكذلك زيد نازح من بني قيس ، لا يجوز حذف نازح ، ولو قلت زيد من بني قيس حار على تقدير
كائن من بني قيس ، والمحذوف فيها جوره المزعري (٥) ، وهو قوله : منزلاً أو محمولاً لا يجوز حذفه على ما تقرر في علم
النحو ، وإذا كان العامل في الظرف أو التجوز مقبلاً صار ذلك الظرف أو التجوز مائضاً ، فلا يجوز أن يقع عمله ولا خيراً
لا في الحال ولا في الأمل ، ولا سعة ولا حداً ، ومعنى سؤالهم أن يعطيهم ما وعدهم ، أن يبيهم عن الإيمان والطاعة ،
حتى يكبروا على ما يبيهم الله ما وعد المؤمنين ، ومعنى أنه تعالى مجز ما وعد ، قالوا إنجاز ما تزينت على الإيمان ، والمعنى
الثبت على الإيمان حتى يكونوا ممن يستحقون رحمة الله تعالى بإحراز الوعد ، وقيل : هذا السؤال جاء على سبيل الاستعجال إلى
الله تعالى ، والنصرح به كقوله الآيات - عليهم الصلاة والسلام - يستغفرون مع علمهم أنهم مغفون لهم - يعصون
بذلك لئلا يفتروا على الله ولا يتنصرون إليه والاتحاد . وقيل : استظروا النصر بذي وعدوا به ، صدقوا أن يفعل لهم وعده ، فعل هذا
وهو أن يكون الموعد به النصر بكون الإيمان . مأثراً ، وعلى أن يكون الجنة بكون الإيمان في الآخرة ، وقرأ الأعمش في حمل
رسلك في يسكان الدين ، في ولا تحزنوا يوم القيامة في دس الإغواء هنا بما جرى في فعل آخرته في وفي يوم القيامة في
محمول لقوله في ولا تحزنوا في ويجوز أن يكون من باب الإيهام ، إذ يصح أن يكون مصعباً في تنجزاً في و في باناً ما
وعدتنا في إذا كان الموعد به الجنة ، في ذلك لا تخلف الجهاد في ظهري أنه تحليل لقوله في وأنتا ما وعدنا في ، وقال ابن
عطية : إشارة إلى قوله تعالى في يوم لا يخزي الله النبي والذين آمنوا معه في الشريعة (٨) فهذا وعدة تعالى ، وهو دال على
أن الخزي إذا هو مع الجنود انتهى ، وانظر إلى حسن هلهله هؤلاء إذا قربن التفكيرين ، فإنهم خاطبوا الله تعالى بلغة
في رسا في وهي إشارة إلى أنه ربه أعطاهم وهبهم للمادة ، فاعبروا بالولا بنبذة تفكر ، وهو نوعهم في رسا ما خلقت هذا
باطلاً في ثم سأله أن يبيهم الثار بعد نهيهم عن القتل ، وأخبروا عن حال من يدخل النار ، وهم الظالمون الذين لا
يتذكرون الله ، ولا يتفكرون في مصروحاته ، ثم ذكروا أيضاً ما أتت لهم الفكرة ، من رجاء الداعي إلى الإيمان ، إذ ذاك
مترتب على أنه تعالى ما خلق هذا الخلق العجيب باطلاً ، ثم سألوهم غفران دنوهم ورفاههم على الإيمان الذي أحسروا به في
نوعهم في فأنا في ثم سألوهم الله الجنة ، وأن لا يفضحهم يوم القيامة ، وذلك هو غاية ما سألوه ، وتكرر لفظ ربنا خمس
مرات ، كل ذلك على سبيل الاستعجال ، وتطلب رحمة الله تعالى صفاته هذا الاسم الشريف ، الدال على التوبة ، ولذلك

(١) انظر القرطبي ٢٠٢/٥ والطبري ٤٨٤/٧ وما بعدها

(٢) انظر المجمع السليبي .

(٣) انظر ص ٥٥

(٤) حفظ المكنات ١٢٥٢١

(٥) انظر المفسر ص ٥٥

وَمَا يَسْمَعُ أَفْعَانًا فِي مَقَابِئِهِمْ ثُمَّ أَصْحَىٰ لَرَيْبًا أَلْفَيْتَيْنِ ۝

فكأنما يبدل من فصحى المتكلم ، وأما ذلك ، لأنه بدل في معنى ليركب ، ويشهد المذهب لأحفش قولهم

لَكُمْ فَرَيْتُمْ كُفْبًا كُلَّ مَتَصَلِّمٍ ۝ وَأَوْجَحِي قَهْدِي مَنْ كَفَّ عَنْهُ مُبْلَغًا ۝

وقول الآخر :

وَسَوَاءٌ تَعْبُدُ إِلَىٰ صَاحِبِ الْوَيْغَىٰ ۝ تَسْلُطُكُمْ مَرَّثًا تَغْبِطُ تَسْبُلُ ۝

فغيرش بدل من صغير مدحياً ، ويسلم بدل من صمد المتكلم ، وقد نجيء لوقى معنى الوار ، وقد عطف ما

لا منه كقولهم

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا بِضَرْبِ رَأْسِنَهُمْ ۝ مَرَّثًا نَحْنُ فَالْحَمْدُ لَهُمْ ۝ وَسَابِغ

نريد وسابغ ، فكذلك يجوز ذلك هنا في أم ، أن تكون بمعنى الدوم ، لأنه ما ذكر عن عامل دل على التعمد ، ثم
أبدل منه من قبل تأكيد ، وعطف على أحد الجزأين ما لا بد منه ، لأنه لا يؤكد العموم إلا محصور منه . فمعكم بدل من
العطف حتى يجد المعمور من استعطفين فكذلك العموم ، فصار نظير من يرسمهم بهر لم سابق ، لا ، بين لا بدل على
شيء واحد ، فإلا من عطف بعد حب محروفا ، ومعنى في معكم من عطف في جمع ذكرهم وبذلك أصل
واحد ، فكل واحد من الآخر ، أي من أحب ، فهذا كنم من ذكرهم في الأصل فكذلك كنم مشتركون في الآخر ،
وعقل جعل ، فيكون في من في ما فيه التخصيص الخفيف . ويشير بذلك الاشتراك الأصلي إلى الاشتراك في الآخر على حدة
واحد ، وقيل معناه . معكم من بعض في الفين والخصرة ، والمعنى أن وصف الإنسان بعضهم ، كما جاء في المسلمين
تلكا دلائله ، وقيل معناه التذكير من الإيات ، والإيات من التذكير ، فكذلك التوسد ، فكل اشتراك في مع
معصية ، كذلك اشتراك في الآخر واليوب ، ويحذفون معنى هذه الحيلة حتى بها يدين تركه لسان مع لم يعد ، في
وعده الله به عباده الدنايين . وقد نأى ذكر سبب مروق ، هو مؤثر أنه حيلة ومزاجه الخاتم في صحبه ، وقد قيل
هاجروا وأخرجوا من دهرهم وأودوا في سبيل في ذكر تعالى أنه لا يصح عطف عامل ذكر من عن الأفعال السببية التي
يستعمل بها أن لا يصح عمله ، وإن لا يترك جزأه ، فذكر أولاً الفجر ، وهو الخروج من الوطن الدوم لا يمكن إقامة فيه
فيه إلى المكان الذي تمكن ذلك فيه . وهذا من أصعب شيء على الإنسان ، إذ هو مغارة الكنان بدوي رابيه ، ونشأ مع
أهله ، وعمل طريقتهم ، ولولا موارج لغوى لغز على وارغ الشاة ما أمكنه ذلك ، لا ترد بئوك الشاعر ، مما لا يرى
لومي

وَأَمْ يَسْمَعُونَ الْهَيْهَاتَ مِنْهُ يَبْدُوْنَ أَفْئِدَتَهُمْ قَدْ أَفْرَغَتْ حَنَانُهُ ۝

يَذْكُرُوا الْأَرْطَالَ شَغْبَةً بَعْدَ الْأَسَارِ ۝ وَلَئِنْ لَّمْ يَنْفَعِ الْفُلُكُنَّ ۝

ولأن ابن خضري رافعه من غاصب الغنصين

حَبِّ سَلَابٍ لَوْ أَنَّ لِيَّ شَيْئًا مِّنْهُ ۝ إِلَىٰ وَمَنْ أَفْأَنَ أَنْ يُضَيَّبَ مَحْبَابُ ۝

(١) لك لست من أحداث ، انظر المصحح ٤٦٠/٣ الأنسور ١٢٩/٣ العبيد ١٢٨/٤ .

(٢) قد تقدمت ، طر الصريح ١٢٩/٩ ، القشور ٤٤٢ .

(٣) — الذي الرمة ، انظر ديه ٢١٩ .

حَفِصْتُ فَفُتْتُ الْمَلَأَ حَنِيفٌ لُبِّيْثٌ^١ وإذا أتاك عذباتٌ جبّيةٌ مناس^٢

رد على أحد من يجهي تعجب ، إذ زعم أن الحصة الواقعة خيراً للمبتدأ لا تكون نسبة ، في ثواباً من عتده والله عتده حسن الثواب في انصب ثواباً على الصدر المؤكد . وإذا كان الثواب هو المكسب به ، كما كان العطاء هو المخطي . واستمد في حسن التواضع معنى الصدر الذي هو الإعطاء ، موضع ثاباً موضع ثاباً ، كوضع ثواباً ، لأن ما قبله في معنى لاثنين ، وعشر في صحيح له في وفي وعد الله في وعذر أن يكون حالاً من حالت ، أي : مثاباً بها ، كوضع من غير المفعول في في ولأحدهم في أي . متاباً ، وأن يكون بدلاً من جات على تصويرون في ولأحدهم في معنى : ولأعطيهم ، وأن يكون مفعولاً لعمل عذوبات بدل عليه الخي ، أي : يعطيهم ثواباً ، وقيل : انصب على تمييز ، وقال انكسب هو مصوب على انصب ، ولا يوجه في معنى عذبات فتقولون هـ ، ومعنى في من عتده الله في أي : من جهة فضل الله ، وهو مختص به ، لا يشبه غيره ، إلا بقدر عهده ، كما تقولون عذبات ما تريد ، تريد اختصاصك به ، ولذلك ، وإن لم يكن محض نك ، واعتبروا في عتده حسن الثواب في مقداراً وحراً في موضع غير المبدأ الأول ، وأحسن أن يردع حسن على المعاملة ، إذ قد اعتد نظراً لوقوعه مسواً ، فالمقدّر . والله مستمر ، أو سطر حمد : حسن الثواب . قال الزمخشري^٣ . وهذا تعليل من الله كتب يدمي ، وخيف يستهل إليه ، ويصرح ، ويكره ويؤمن بالله ، والثناء ، والإعلاء بما يوجب حسن الأخلاق . وحسن الإثابة من احتجاب الشقاق في دين الله ، والصبر من صمود تكليفه ، وقطع لأفهام الخصميين التبعين عليه ، وتسهيل عمل من لا يرى الثواب موصولاً إليه بالعمل بالجهل بالهجرة انتهى ، وأما كلامه إشارة إلى مذهب المعتزلة ، وجعل على أهل السنة والمحنة ، في لا يفرق قلب الدين كفروا في البلاد في قول : سرتك في اليهود ، كانوا يفرحون في الأرض يصحبون الأموال ، قاله ابن عباس ، وقال أيضاً : هم أهل مكة^٤ . وروي : أن أبا من تسمى كانوا يبرون ما كانوا فيه من المحبة والرحمة ، ولين العيش ، ففوتوا : إن أعتد الله في فيها نرى من الخير ، وقد هلكنا من الشوع واحده ، وقال مقاتل : في سرتك في العرب ، وفي الفرس كفروا في نسط عام ، والخاف للمطاب ، وقيل : نكس سابع ، وقيل : هو غضاب لاسي . والمراد أنه ، فاته من عتبه ، وقال : نزلت في لا يفرق في في عتده الآية منزلة لا تعني أن حال الكفار حسنة ، فنهتم لذلك ، وذلك أن المغر فارج بالشئ الذي يفره به ، فلا يقدّر معزولاً بفهمهم ، ويؤمنون بهتمود به ، لكنه يما يقع في نفس مؤمن أن هذا الإملاء للكفار ، وإنما هو حذرهم ، فحيث هذا جرحاً إلى حاتم ، ويوعا من الاعتزاز ، ولذلك حسنت ، لا يفرق : ونظيره قول عمر خليفة لا يفرق أن كانت جاراتك أوصاً منك ، وأرجح إلى رسول الله - ﷺ - المعنى : لا تفرق في من نفسك من الإذلال ، فتعني فيه ، فليخلفك رسول الله - ﷺ - . وفي الزمخشري^٥ . لا يفرق عذاب لرسول الله - ﷺ - أو لكل أحد ، أي : لا تفرق في ما هم عليه من سعة الرزق والمصطوب ، وذلك العادل ، وإسائة عطلوط لثبات ، ولا تعبر بطاعر ما نرى من بسطهم في الأرض . ونسرحهم ١. البلاد ، (من قلت) كيف حازر أن يترو رسول الله - ﷺ - ذلك حتى ينس منه ، وهي الاعتذار به (قلت :) جـ وجهان أحدهما : أن مارة الفوم ومفادهم بخطب خي ، فيقوم حطاه مقام عطايه جيداً ، فكأنه قيل : لا يفرقكم ، والثاني : أن رسول الله - ﷺ - كان غير مبرور بحاجهم ، فأبى عتده ما كان . ونسرح عن لثباته ، فتقوله في ولا تكن مع انكافرين في هذا ٤٩ في ولا تكون من شركك في بوس : في ١٠ في فلا نطع المكذوب في الفلم [٨] وهذا في النبي

١. لا بد فقلته ، معني منب ٢٥٢

٢. اطر الكشاف ، ١٥٧/١

٣. اطر تحسير الزاوي ١٢١/٩ والبيوي ٣٨٧/١ وانصرمي ٢٠٥/١

٤. اطر الكش ١٥٧/٤ .

نظر قوله في الأمر في العدد، اصطلاح المنقسم في: أي الذين آمنوا في الآية (١٧٦) وقد جعل النبي في نظاره للفتنة، وهو في النص للمحاطب، وهذا قد تمهّل بحسب مبرنة النص. لأن الفتنة لو مره لا هنه به، ومع السبب ليتمتع حسب انتهى كلامه، واختص الوجهين اللذين ذكرهما، أن يكون الخطأ له، والمبرر أنه أرب على جوء التاكيد، وبشبهه، وإن كان معصوماً من الوقوع فيه، كما قيل:

فَدَا بَسْرُ الْحَسَنِ وَهُوَ خَتَنُ وَجْهِهِ الْحَزَنُ وَهُوَ جَوْلُهُ

وهذا أن أي إسحاق وعفوف في لا يبرئك في لا يصدك في لا يعرفكم في رشفه باليون الخفية، وفي نفسه في هو نصرهم في الصدقات، قال ابن عباس والفراء وابن قتيبة، والمحتاج، أو ما يجري عليه من اسم قد عكسته وفان، أو نصرهم عبر ما عودى من ريب ماله بعض المفسرين، في متاع قبيل في أي: ذلك انتصاف وانسداد لمي - قليل مضموم، ثم ما دامهم جهنم، ويشي لهاد، وهذا ما عداها انتصافه، ورواه، وروي ما الذي في الأخرى، إلا مثل ما قيل أعدكم إصبعه في لم يقطر به برقع^(١) أخرجه الترمذي، ورواه ابن أبي عمير، ومثل الآ: إلا كرتك، وفي في هل شجرة في يوم حذر، ثم راج ونزعه^(٢)، أو ما عداها من فهم من عيب الأخرى، واعتبار ما أعد الله آمه من من الثواب، في ثم ما دامهم جهنم في ثم الكذب الذي يأتون إليه إثمهم منهم، وهو ما ذكره شعاع ما دامهم عن ما دامهم التي تقلوا فيها، وكان الكلام في تفسيره، في ما كانت لهم ماكن انتصاف من مكان إلى مكان، لا تقوا لهم ولا حلود، ثم ماوى الذي يأتون إليه، ويستفرون قد هو جهنم، في ويشي لهاد في أي: ويشي الهد جهنم، وقال الخطيب:

أُطْلِقَتْ مَ أَطْلُقُوا: كُنْ بَوَى إِلَى بَيْتٍ نَجِيدَتُهُ لَشَاخٌ^(٣)

في فكان الذين، أطلقوا رجم لهم جهنم تجري من تحتها الأنهار خالدون فيها في ما نصص ما تقدم أن ذلك التصيب وانصرف في الآلة، هو مدح قليل، وأهم ما يورث به أي جهنم، فدل على فله ما عداها، لأن ذلك مصص ما نصص ما دامهم، وقد على استقراءه في النار، استدرك بشي الإخبار عن السبقين بغير ما أجبره عن الكافرين، وذلك شيان أعداهما مكة سفره، وهي الحديث، وفي ذكر الحاد منها، وهو الإقامة دائراً، والتمتع بعبسها سرعاً، فقال جهنم بالجنس، وقال: قل ما دامهم بأهلوه الذي هو اليوم في انتصاف، أو ما عداها في أي: من موقع، لأنه أن معنى الحملات إلى كذاب الكفار، من أي بنهم الضيف، فهي وأعد من العبد، وأمر الخمود في أكثر في عذبة البرن، وأمر أبو جعفر بالانتصاف، ويد يظهر هذا عمل، لأن اسمها مني، في نزلا من عداها في أنزل ما بعد الترتيب من الآية، والفرد، ويتون نكح: أي، به قرأ الخبير، والنكح: وبمسة من محارب، والأعشى: وقال الشعر:

وَكُنَّا إِذَا الْجُحُشُ - الْحَبِشَةُ حَافِلًا - حَفِظْنَا أَثْنًا وَأَثْرُ مَهْجَتِ نَهْ تُرْ^(٤)

(١) أحمد بن حنبل (٢٢٢٢) والترمذي (٢٦٧٠) وسنن أبي داود (١٠٠٦) والبخاري (١٠٥٥)، وابن أبي عمير في (١٧٧٣) وسيوطي في (١٢٩٩/٣).

(٢) أحمد بن حنبل (٢٢٢٢) وسنن أبي داود (١٠٠٦) والترمذي (٢٦٧٠) وسنن أبي داود (١٠٥٥)، وابن أبي عمير في (١٧٧٣) وسيوطي في (١٢٩٩/٣).

(٣) الجديس في (١٠٠٦) وسنن أبي داود (١٠٥٥)، والترمذي (٢٦٧٠) وسنن أبي داود (١٠٥٥)، وابن أبي عمير في (١٧٧٣) وسيوطي في (١٢٩٩/٣).

(٤) في (١٠٥٥) وسنن أبي داود (١٠٥٥).

إليهم وانما فعل فيها أول ، وقيل حال من انفسهم في لا يلتفتون وهما قولان ضعيفان . ومن جعل في من في حكمة موصوفة بحود في يكون في ضاعف في لا يلتفتون في صميم التكرار ، وجع حاشية على معنى من كذا جمع في في وما نزل إليهم في وعز كولا على انفسهم في قوله في يؤمن في مفرودا إذا اجمع اعلان الأول ان يبدأ باخمس على فلفظ ، وان في الآية بلفظ في يؤمن في دون آمن ، وإن كان يؤمن من نزل إليهم قد وقع إشارة إلى التثنية والاسمرار ، ووضعهم بالخشوع ، ومع التثقل والخصوع الثاني للتعظيم والاستكبار ، كما قال تعالى في يؤمن لا ينكروا في فلفظ [٨٢] في أولئك هم أبرهم عند ربهم في أي : ثواب إليهم ، وقد أخرج مصنف مرتين معنى حديث الصحيح ، وأن من آمن من أهل الكتاب يؤق أحبه مرتين ، بضاعف هم ثواب بما مضى من من الأسباب ، وعند طرف في موضع الحال ، والعامل فيه ثمة في له ، ومعنى عند ربهم أي : في الجنة . في إن الله سريع الحساب في أي : سريع الإتيان يوم القيمة ، وهو يوم الحساب ، والمعنى أن أحمرهم قريب ثيابه ، لموسم حساب ، لعدم علمه ، فهو علم ما لا تكن عامل من الأجر ، ومقدم نفسه هذه الجملة مبنو ، في يا أي الذين آمنوا وصبروا وصبروا ورباطوا وأنفوا الله لعلكم تفلحون في حشم عه بعاني هذه السورة بهذه الوضوء التي جعلت المشهور في الدنيا على العدو ، وانوزو تنعيم الأسماء ، فأمر تعالى بالنصر والتصبر والرباط ، فقبل . صبروا وصبروا بمعنى واحد المتأكد ، وقال الحسن وقادة والصبر والرباط حريص . صبروا على طاعة الله في تكاليفه ، وصبروا أبداء الله في الجهاد ، وربطوا في الثغور في سبيل الله ، أي : تبطلوا داخل كذا تبطلها أصواتكم في ، وقال أبو محمد بن قيس القرظي : هي عبارة وعد الله بالنصر ، أي : لا تهاجموا وانتصروا انفرج في وقيل : رباطوا صبرا للجهاد ، كما قد في وأنفوا هم من استطعن من قوة ومن وسط الحرب ترحبون به عدم الله وعدوك في ، وقال أبو سعيد بن عبد الرحمن : الرباط انتظار الصلاة بعد الصلاة ، ولم يكن في زمر الرسول - ﷺ - غزو رباط فيه ، واحتج بحوله على السلام : ألا لا تكلم على ما يحلو به في الخفايا ، ويرفع به السر عايد وسبب الوضوء على المنكارة ، وكثرة الخطا إلى المساجد ، وانتظار الصلاة بعد الصلاة ، فذلكم الرباط في ، فلفظ : فصل هذا لا يكون في رباطوا في من باب المفعلة ، قال أبو علي . والقول الصحيح هو أن الرباط هو التلازمة في سبيل الله ، أصلها من ربط الحبل ، ثم سمي كل ملازم للغير من تغزو الإسلام مرابطاً ، فارساً كان أو راجلاً ، وانفقت مأخوذة من الرباط ، وقول النبي - ﷺ - فذلكم الرباط إنما هو تشبيه بالرباط في سبيل الله ، إذ انتظار الصلاة إذا هو سبيل من السبل المجدية ، والرباط المعنوي هو الأول ، والرباط في سبيل الله عند انفجاده هو الثاني يقتضي أن للغير من الثغور ، ليرابط فيه مدة ما قد بين اعواز ورواه ، فاما سكن الثغور دائماً بأهلهم الذين يستمرؤن ، ويكسبون هناك ، فهم وإن كانوا حداة ليسوا برباطوا . انتهى كلامه ، وهذا الزمخشري في صبروا أجداء الله في الجهاد ، أي : عابريهم في النصر على شأنه الحرب ، لا تكبير أقل حياءً منهم وثباتاً ، وتصبرة بأن من النصر ذكر بعد الصبح على ما يجب لهم عليه ، بحقيقة لشدته ، وصبرونه ، وربطوا ، وأقبوا في الثغور رباطين يحلكنهم بها ، من صدين مستعدين للغزو ، قال الله تعالى في ومن رباط الحرب ترحبون به عدوكم وعدوكم في الألف في [١٠] وأمر تنس - ﷺ - من رباط يوماً وأبلة في سبيل الله ، كان كعدل صيام

[١] نظر جسيمة ١٦٩ ونس عباس ٩٤ ومطبعة ١٤١ ونرجاع ٥١٠/١١ وابن كثير ٤٢٤/١٢ ونس الطبري ٥١٢/٧ وغيرهات
تيسار في ١٥٢/١ ونور في ١٥٦/٩ ، ونسوي ٣٨٨ .

[٢] حريص العذر ٤١٤/١ والنسوي ٢٨٨/١ .

[٣] نظر البيهقي ٣٨٨/١ والغرضي ١٠٤/٩ .

[٤] نظر القرطبي ٢٠٤/١ .

[٥] أخرجه مسلم ٢١٩/٢ في الصلاة ، وبه فضل إسحاق الرضوي على المنكارة ١٠١/٤١١ .

[٦] انظر الفتن ١٦٠/١ .

شهر وقيامه لا يفطر ولا يفطر من صلاته إلا لحاجة^(١) انتهى ، كلام المفسرين ، وفي البخاري قال رسول الله - ﷺ - :
 « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها » وفي مسلم « رباط يوم وثيقة خير من صيام شهر وقيامه » . وإن مات جرى
 عمله رزقه ، وأمر الفناء^(٢) ، وفي سنن أبي داود قال : كل شيء ينضم على عمله إلا الرباط فإنه ينموه عمله إلى يوم
 القيامة ، ويؤمن من فناء القبر^(٣) ، وتضمنت هذه الآيات من صروس اليك والبديع ، الاستعارة عبر رباط كيثاني من
 التزامهم أحكام ما أنزل عليهم من التوراة والإنجيل ، وبالله وراء ظهورهم عن ترك عملهم بمقتضى تلك الأحكام ،
 وبالله لمن دليل عن ما تحوصوه من الخطايا على كتب آيات الله ، ويسأل التلويح إن كان القرآن من ما تلقوه من الأمر
 والهي والوعد والوعيد ، وبالله استعاد عن غيول مصلاتهم ، وبالله التصحيح عن عدم محازاته على يسر الجاهل ، وبالله
 عن خبرهم في الأرض لطلب المكاسب ، وبالله عن المكان المستقر فيه وبالله عما يجعل الله لهم في نعمة من الكرامة ،
 وبالله عن الذي هو تدمر المكان ، وتغير عمله عن محصرهم وتذلهم بين يديه ، وبالله عن التي هي حقيقة في الخشي عن
 تمثيل كرامته ، قبل : ويحتمل أن يكون الحساب استمير للجزاء ، كما استمير ﴿ ولم أزر ما حسابه ﴾ الحاقة [٢٦] لأن
 الكفار لا يقيم لهم حساب ، كما قال تعالى ﴿ فحسبنا أعمالهم فلا نعيم لهم يوم القيامة وزناً ﴾ النكهة [١٥] ، ونطاق
 في ﴿ لتبين للناس ولا تكتسبونه ﴾ وفي ﴿ السموات والأرض ﴾ واختلاف الليل والنهار ﴿ فالحساب حجة الملوك والأرض
 حجة السفلى ، والليل عبارة عن الظلمة ، والنهار عبارة عن النور ، وفي ﴿ قياساً وقعوداً ﴾ وفي ﴿ من ذكر أو أنسى ﴾ ،
 والتكرار في ﴿ لا تحسن ﴾ ﴿ فلا تحسبهم ﴾ وفي ﴿ وما ﴾ في حصة مواضع ، وفي ﴿ فاعفوا لنا ذنوبنا وكفروا عما سئنا ﴾
 إن كان المقصود واحد وفي ﴿ ما أنزل إليكم وما أنزل إليهم ﴾ وفي ﴿ شراً ﴾ وفي ﴿ حسن الثواب ﴾ ، والاختصاص في
 ﴿ لأولي الألباب ﴾ وفي ﴿ وما للظالمين من أنصار ﴾ وفي ﴿ ترفاس الأبرار ﴾ وفي ﴿ ولا تحزننا يوم القيامة ﴾ وفي ﴿ وما عند
 الله خير للأبرار ﴾ ، والتجسس المثل في ﴿ أن أنزل ﴾ ﴿ فأنزل ﴾ وفي ﴿ عمل عامل منكم ﴾ والغابر في ﴿ متاعاً يتادي ﴾
 والإشارة في ﴿ ما خلقت هذا مطلاً ﴾ والخلف في مواضع .

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٧٧/٢ وأبو داود في صحيح مسلم

(٢) أخرجه مسلم ١٥٣٠/٣ في الإشارة باب تعذر الرباط ١٩١٣/١٦٣

(٣) أخرجه أحمد في المسند ١٥٧/٤ ، ٢٠١/٦ ، وأبو داود في المسند ٢٦١/٢ ، وأبو داود في المسند ١٩١/٢ ، وأبو داود في المسند ٣٩٢/١٨ ، وابن جرير ، والبيهقي
 في الموطأ ١٦٢٤

الحفظ ، ومنه قيل للذي يرفب عروج السجدة ، ورفب ، وقال أبو ذر

كَتَفَاهُمَا الرِّقَبُ لِمَا هُمَا مُرْتَبَاهُمَا يُبْدِيهِمْ نَوَاجِدًا^(١١)

والرقب السهم الثالث من السبعة التي لها شعباء . والرقب ضرب من الحبث ، والرقب المكان العالي المنصرف الذي يقف عليه الرقب ، والارتقاء الانتظار ، الحروب : الإثم يقال صاب يحسب حوساً ، وحوساً وحاساً ، وحزوباً وحسابة ، قال المحلل السعدي^(١٢) :

فَلَا تُدْبِجْنِي السُّدُورَ فَتُشْرَكَ حُورٌ قَبْلَتْ نَفْسُ غُلَيْفٍ حَبِثٌ^(١٣)

وقال آخر :

وَإِنَّ تُجَابِرِينَ تُكْفِيهِمْ غُرَابُهُ لَغَاذُ غُلَيْفٍ وَخَابِ^(١٤)

وقيل الخوب بيتع الحاء المصدر ، وبهها الاسم ، والمحسوب الرجل ألغى المحبوب عن نفسه ، كتحبث وتثبث وتخرج ، وفلان يحبب من كذا يتوقع ، وأصل الخوب الرجل للابل ، فسي الإثم حوساً ، لأنه يجر عنه ، وبه الحوبة الخاصة ، ومنه في الدعاء : إِلَيْكَ أَرْعَ حَوْرِي^(١٥) ، ويقال : ألحق الله به الحوبة ، أي المسكنة والحاجة ، حتى وثلاث ورباع معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، ولا يراد بالمعدولة أنه الترتيب إنما يراد بذلك تكرار العدد إلى غاية الحدود ، كقوله : رثروا بغيراً بغيراً وقصصك : تخاب لك بأنأ باباً ، يرتعن مع صرفها هذا العدد والوصف ، على مذهب مسويه والمحلل وأبي عمرو ، وأصل العرء ، أن تفسد ، ومنع الصرف عنه أوفى ، وعلة المنع عنده العدل والتعريف بين الألف واللام ، واستع حله إضافة ، لأنها في نية الألف واللام ، وإنما في نية الإضافة ، وقد ذكرنا الرد عليه في كتابه ، والتكميل ، من تأليفه ، وقاله الرغشري^(١٦) : إنما منبت الصرف لما فيها من العدلين ، علماً عن صيغتها ، وعلماً عن تكريرها ، وهي تكرات تعرف بلام التعريف ، يقال فلان يكبح لثني والثلاث والرباع انتهى كلامه ، وما ذهب إليه من امتناع الصرف لما فيها من العدلين علماً عن صيغتها ، وعلماً عن تكرارها ، لا أعلم أحداً ذهب إلى ذلك ، بل للذهاب في علة مع الصرف المنقولة أربعة ، أحدها : ما نقلناه عن مسويه ، والثاني : ما نقلناه عن الفراء ، والثالث : ما نقل عن الزجاج ، وهو أنها معدولة عن اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، وأما عند عن التائيه^(١٧) ، والرابع ما نقله أبو الحسن عن بعض التحوين : أن العلة السابعة من الصرف هي تكرار العدد فيه ،

(١١) ثبت لاس دولة الأبيدي ، نظر مجاز القرآن ١٣٢/٦ تفسير البصري ٥٢٤/٧

(١٢) ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي ، أبو زيد من أمه اللغة من قديم ، شاعر محل ، من عصر بني الحارثية والإسلام ، نظر الأختي ٢٨/١٢ وسط اللامي ٤٦٨ ، الأحكام ١٥/٣ .

(١٣) ثبت نظر المسال (حوب) مروية فلا يدخل .

(١٤) ثبت لأبي بكر الأسكر ، نظر أمالي القاني ١٠٩/٣ المرقية ٤٠٥/٩ تفسير البصري ٥٢٩/٧

(١٥) قال أبو عبد . حوبي : يعني التائب ، ونفع الحاء ونفع ، وهو من قبله عروس . (إله كان حوساً كثيراً) قال : وكل ما من حوس وحوس ، والرواحلة حوسية .

لسن العرب ١٣٢/٢ .

(١٦) نظر الكشاف ٤٦١/١

(١٧) قال الزجاج : إن أصحها : إله استبح فيه علقان أنه عدل عن ثلاث ، وأنه تكرة ، والتكررة أصل للاسماء ، جدا قد يعني ثم صيغة .

لأنه عدل عن لفظ اثنين ، وحدث عن معاء ، وذلك أنه لا يستعمل في موضع تستعمل فيه الأعداد غير المعدولة ، نقول حامي اثنين وثلاثة ، ولا يجوز حامي منى وثلاث ، حتى يتقدم فله مع لأن هذا الجلب حمل بياناً تقترب الفعل - فإذا قال : حادي الفوم على أهل أن ترتيب محبتهم ونع اثنين اثنين ، فأنما الأعداد غير المعدولة وإنما العرص منها الإتيان عن مقدار المعدود دون غيره ، فقد بان بما ذكرنا اختلافها في اثنين ، فدللت جازاً أن تقوم اللفظة مقام العتين ، لإيجابها حكمين مختلفين ، انتهى ما قرره هذا المذهب ، وقد رآه الناس على الرجاء قوله : إنه عدل عن اثنين بما يرفق عليه في كتب النحو ، والمغشوي لم يسلك شيئاً من هذه العلل المتقدمة ، وإن كان تقدمه سلف من قال ذلك ، فيكون قد تبعه ، ولا فيكون لما بعده مخالفة ، وأنا قوله يعرف بلام التعريف يقال : فلان يتكلم الشئ والثلاث والرباع ، فهو معترض من وجهين ، أحدهما : رحمه أنها تعرف بلام التعريف ، وهذا يذهب إليه أحمد ، بل لا يستعمل في تسان العرب إلا تكراً ، والثاني أنه مثل ما ، وقد وليت التعامل في قوله فلان يتكلم الشئ ، ولا يلج التعامل إذا تقدمها ما يلج التعامل ، ولا يقع إلا غيراً كإباحة صلاة الليل متى^(١) ، أو حالاً نحو في ما طاب لكم من النساء متى^(٢) أو صفة نحو في كولي أمتعة متى وثلاث ورباع في فاطر [١] ونحوه :

بِشَاءِ نَفْسِي انْتَهَرْتُ مَتْنِي وَفَرَحْتُ^(٣)

وقد نحي - مضادة لغيره - نحو قول الآخر :

بِمَنِي انْتَفَقِي الْمُرْعَاتِ وَبِالْحَيْرِ^(٤)

وقد ذكر بعضهم أنها في التعامل على قوله ، وقد تبدل له بقول الشاعر :

فَرِيتَ نَهْمِي ضَرْبَةَ غَبْطِي^(٥) فَأَرْمَسُ أُرْ لَا يَسْتَنْجِي^(٦)

ومن أحكام هذا المعدول أنه لا يؤتى - فلا نقول - مثلاً ولا ثلاثة ، ولا رباعاً ، بل يجري بغيره على التذكّر والمؤنث ، قال^(٧) : يقول مولاً وعيالة ، عان ، وميزان فلان عائل ، وحدث الحاكم في حكمه دار ، وقال أبو طالب في النسي - يجمع - له شاعراً من نفسه ، غير عائل ، وحكى ابن الأثير : أن العرب تقول : عان الرجل يعول ، كثر عياله ، ويقال : عان يعول افتقر ، وحدث عالة ، وعان الرجل عياله يعومهم ما بين ، ومنه : ابدأ بنفسك ثم تبر نعمان والعول في الفريضة مما يؤتى خد السهام المسألة ، وحدث القول في عان أنها تكون لازمة ، ومنعقدة ، فاللزمة بمعنى مان وسار ، وكثر

١ - في نسخة من النسخ : لأن التكرار محتم ولا تدغمه ، انظر صفحتي القراء ٩١٢ انظر مع الفوائد ٨٠٠١ .

(١) أخرجه الصارقي ١٧٧/٢ في الفروع ٩٩٠ (ومسلم ٥١٦/١ في صلاة المسافرين ٧٩٩/١٤٥)

(٢) ثبتت المساعدة من سوية ، يصف فيه مدد من أهله ، واثبت منهجه

وكتبت : أصلي بسواد أبيض - ذلك ليشي لاسر متبسي ومصرود

انظر ديوان الفيلسوف ١٧٧/١ شرح المصنف ٥٧/٨ شواهد لشي ٣٦٧ صفحتي القراء ٦٠/٢ والشاهد في البيت ورد على (مجرد غيراً ، ونظي : أصله يشي حدثت منه إحدى التاميم ،

(٣) ثبتت لاسري ، نفس ، انظر ديوان ١٣٠ (وصغيره) يباقيها شئت فيتم بطرحها انظر الجمع ٢٧/١ ، قدرد ٩/١

(٤) لم يثبت لقاله ، انظر المحبة ٢٦/١ ، انظر ٨/١ .

(٥) عان الرأى ونعمته الذين يتكفل بهم ويعرفهم ... وقد يكون المبني واحداً ، وسرا غيبي . معصم منسود

لدار العرب ٣٦٩/١٤

عياله وتقافلهم ، وهذا مضارعه يعمول ، وعال الرجل اعطى ، وعال في الأرض ذهب فيها ، وهذا مضارعه يعمول ، والتعديّة تعنى ثقيل ، ومكان من المؤنّة ، وعلت منه اعيل صبري ، وأعجز ، وإذا كان عسى أعجز فهو من دوات المياه ، تقول قاتني أنثي يبعلي ، عبلاً وممبلاً ، أعجزني ، وباني لتعدي من دوات الواو ، العنقدة على وزن مفعلة المجر ، وقد نسكت الندال وصحبها وفتح الصاد لغة أهل الحجاز ، وقال سنده بن عرفة ، ونضم داله فيقال صُنْدَة ، وأصْدَقْ أمهره ، النحلة (١) : العنقة عن طلب عسى ، والنحلة الشرقة ، وسنحة الإسلام خير النحل ، وفلان يحمل بكدا أي - يدين به ، حيث مربياً صندان من غنل نطعم ومرز ، إذا كان سلماً ، لا تنقص فيه ، ويقال هنا : بنا عيرهم ، وهماي نطعمه ، ومرآي ، فلان تذكر هاتين تبت - أمرأتين رباعياً ، واستعمل مع همتي فلائها فلايتاغ ، فلا سبويه ، صنداً مرباً صندان مصوماً نصب المضاف قد عومها بالفعل ، غير المستعمل إظهاره ، المختل في الدلالة التي في الكلام عليه ، كاتبه قالو ثبت ذلك حيثاً مربياً انتهى ، وفاد كثير :

هَيْبَتُ نَمْرُوتَ عَظِيمٍ دَائِ مُعَلِّمٍ بِنَمْرُوتَ مِنْ أَعْرَابِنَا مَا اسْتَعْلَبَ (٢)

قيل واشتقاق الهي من هذه المعبر وهو الدعاء الذي يلقى به من الجوارب ويضع في عفره ومنه قوله :

مُسَالِّ نَبْدُو مُخَابِئَهُ يَضْرُحُ الْمَسَاءُ مَوَاضِعَ التَّخَفُّبِ (٣)

والمرىء ما يساغ في الخلق ، ومنه قيل : لحرى الطعام في الخلقوم إلى صم اللدة المريء ، فمن كذا : أحمر به وشعر ، قال :

أَنْتَ نَسْءٌ وَأَقْرَبُهَا الْقَتْلُ ضَاغِرٌ حَضِرٌ وَقَدْ ذَاكَ الْإِنْتِ لَمَّا ذَاكَ

يقول الغراء وجد ، وقال المرحاح : علم ، وفاد عطاء : أبصر ، وقال ابن عباس : صرف ، وهي تقول معتبرة ، حديد من القول هو الراس لخص منه : أعلمه الزمالة كل يوم ، فلم انتدأ ساعده وماي ، انتهى : لما وافق الأغراض التي يرمي إليها ، حتى تالار تسخن بها ، وحيلته أدبته معها ، التمتع : الخمر استعمل من معرفت الفز ، أرفدتها ، ومنه مصر حزب ، في يأكلها الخناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وحلق منها زوجها ومن سبها رجلاً كثيراً ونساء في الجمهور على أن هذه السورة مدنية إلا قوله تعالى في إذا الله بمركب أن تؤدوا لأمانت إلى أهلها (٤) النساء [٥٨] ، وقال السداسي : مركبة ، وفي الفخاش : نزلت عند المجبرة من مكة إلى المدينة انتهى ، ولا خلاف أن فيها ما نزل بالمدينة ، وفي البحري آخر آية نزلت في يستنبطونك قل الله يفتكم في الكفالة في النساء [١٧٦] ومما عده السورة في قبليها أنه تعالى ما ذكر أحوال الشرقيين والمخالفين ، وأهل الكتاب ، والمؤمنين أولي الأبواب ، وأنه تعالى بقوله في أني لا أصبح عمل عامل منكم في حل المجزاة ، وأحيان بعضهم من بعض في أصل التبرك ، ثم تعالى في أول هذه السورة على إيجاد الأصل ، ونزع العالم الإنساني منه ، لبحث على التفرق والجداد والتماطف ، وعدم الاختلاف ، ولبية

(١) دخل نُحْلُ لَزَمَ مَهْرُماً ، والاسم النحلة ، تقول أعطيتها مهرها مَهْرُماً بالكسر ، إذا تزدها مهرها ، وفي التبرك المهر في دبرها السداسي ص ٤٦٦

نسب العرب ١٣٦٦/٦

(٢) البيت لثبوت حجة ، نظم ديوان ١٩/١ ، لسان المشجري ١٩٥/٦

(٣) البيت لثبوت من النجدة ، نظم الأعمى ٢٢/١٠ ، نصب الطبري ٢٥٩/٧ ، لسانك لغت

(٤) البيت من معلقة المحدث من صخرة ، نظم شرح السريدي ٢٣٤

(٥) مصرع الكرملي ٣/٥

بذلك هل لذ أصل الجنس الإنساني كان عابداً لله ، مفرجه بالتوحيد والتقوى ، طاعة له ، فكذاك ينبغي أن تكون فروعه التي نشأت منه ، ضاهى تعالى دعاء علماء للناس ، وأمرهم بالتقوى التي هي ملاك الأمر ، وجعل سبباً للتقوى تذكره تعالى إليهم بأنه أوجدهم وأنشأهم من نفس واحدة ، ومن كان قاصراً على مثل هذا الإبعاد القريب الصنع وإعدام هذه الأشكال والبنع والفسر ، فهو جدير بأن يتقى ، وبه يتقوله في من نفس واحدة في حل ما هو مركوز في الطباع ، من ميل بعض الأجاس إلى بعض ، والفة له دون غيره ، فيألف بذلك عياله على تقواه ، والظاهر في الناس العموم ، لأن الألف واللام فيه تقيده ، والأمر بالتقوى ، والمعلقة إذ ليسا محصورين ، بل هما عثمان ، وقيل : المراد بالناس لعل^(١) مكة ، كان صاحب هذا القول ينظر إلى قوله في تسادلون به والأرحام في لأن العرب هم الذين يتسادلون بذلك يقول : أنت ذلك باه وبالمسح ، وقيل : المراد المؤمنون نظراً إلى قوله في إنما المؤمنون إخوة في الحجرات [١٠] وقوله ، والمسلم أخو المسلم^(٢) والأغلب أنه إذا كان الخطاب وقته ، بما إليها الناس ، وكان ذلكوة فقط ، أو لهم مع غيرهم أعقب بدلائل الوحدانية ، والربوبية لأنهم غير عارفين باه ، فنهوا على التفكير في ذلك ، لأن يعرفوا نحو في يا أيها الناس إن وعد الله حق في فاعلم [٥] في يا أيها الناس اعبدوا ربكم في البقرة [٢١] وإذا كان الخطاب للمؤمنين أعقب بذكر التمسح ، كتحريم الربوبية ، فيل : ويجعل هذا المطلع معلماً لسرورين أحدهما هذه وهي الرابعة من النصف الأول ، والثانية سورة الحجج ، وهي الرابعة من النصف الثاني ، وحلل هنا الأمر بالتقوى بما يدل على معرفة المبدأ ، وهناك بما يدل على معرفة المعاد ، وبدأ بالبدء ، بأنه الأول ، وهو ظاهر الأمر بالتقوى أنها تقوى طاعة ، فيها يتلى من موجب الطعاب ، ولذلك فسر باجتناب ما جاء فيه الوعيد^(٣) ، وقيل : يجوز أن يكون أراد بالتقوى تقوى خاصة ، وهو أن يتقوه فيما ينصل بحفظ اخفوق بهم ، فلا يسطعوا ما يجب عليهم وحله ، قيل : اتقوا ربكم الذي وصل بينكم ، بأن جعلكم متروناً مفرجة من أرومة^(٤) واحدة ، فيها يجب لبعضكم على بعض ، وبعض ، لحفظه عليه ، ولا تغفلوا عنه ، وهذه المعنى مطابق لمعاني السورة ، وقال ابن عباس : المراد بالتقوى الطاعة ، وقيل مقاتل : الحسية ، وقيل : اجتنب المكاتر والصناتر ، والمراد بقوله في من نفس واحدة في آدم ، وقرأ الجمهور في واحدة في ياتاه على ثابث لفظ النفس ، وقرأ ابن أبي عملة في واحد في كل مرادة للمعنى ، إذ المراد به آدم أرحل أن انفس تذكر وتؤنث ، فجاءت قرأته على تدكير النفس ، ومعنى الخلق هنا الاختراع بطريق التفرع ، والرجوع إلى أصل واحد كما قال الشاعر .

إلى سِرِّي السرى وَجِئْتُ حُرُوقِي وَقَدْ أَلْمَزْتُ نَشَقِي شَبْلِي^(٥)

قال في دي الظمان ، ودلت الإضافة على جواز إضافة الشيء إلى الأصل الذي يرجع إليه ، وأن يعد ذلك الراجع إلى النوال وهما المنقلب والتابع ، وحل لنا لساناً فيه ، كما رجم بعض الدهرية ، ولا نقول بمرجعتكم من نفس واحدة ، غاضب خلفنا إلى آدم ، وإن لم تكن من نفس بل كنا من نطفة واحدة فصلت عن أصل به من أولاده ، ولكنه الأصل انتهى ، وقال الأضمر : لا يدل العطف على أن الخلق مخلوقين من نفس واحدة ، بل السمع ، ولما كان ﷻ أمياً ما قرأ كتاباً ، كان معنى

(١) انظر التوسط ٦٩ خ وتفسير ابن عباس ص ٦٤ والدر ٣٣/١ وضعه هفص ٢١٦/١ ، والوجيز للواحدى ١٣٨/١ .

(٢) طبعناوي ١٩٨/٩ (٥١٢٣) .

(٣) انظر الرازي ١٦٩/٥ .

(٤) الأرومة : الأصل ، ولي حديث صعب بن أبي : أنها من العرب في أرومة بلتها ، نقل ابن الأثير : الأرومة بوزن الأكلة الأصل .

لسان العرب ٦٥/١ .

(٥) البيت من التوال لأمريه القيس ، انظر ديوانه ٩٨ شرح للصلوات للشربزي ١٦٥/١ ، اللسان ٢٨٤٠/٦ (وضع) .

﴿ تخلفكم ﴾ دليلاً على التوحيد ، ﴿ في من نفس واحدة ﴾ دليلاً على التواء انتهى ، وفي قوله ﴿ من نفس واحدة ﴾ إشارة إلى ترك الفاحشة والكفر . شريحته إيضاحاً بأنه من أصل واحد . ودلالة على المبدأ لأن الفاعل على إخراج أشخاص مختلفين من شخص واحد فعدته على أحيائهم بطريق الأولى ، وزوجها من سواء ، وظاهرها عذابه حين حوّه من نفسه ، وأنه هو أصلها الذي اخبرت ، وأثبت به ، وبه قال ابن عباس وبها محمد وبسليمان وقادة ، قالوا : إن الله تعالى خلق آدم وحشاً في الجنة وحده ، ثم نام فابن الله تعالى أحد أصله القصرى من شياك ، وقيل : من بينه فخلق منها حواء ، فابن ابن عطية . وبهذه هذه القول أخذت الصحيح في قوله عليه السلام إن المرأة خلقت من ضلع آدم ، فإن ذهب قبيلها كسرهما ، وكسرهما طلاعها ، فهي ، وبمثل أن يكون ذلك على جهة التشبيه ، لا لغيره . اختلافهم ، وكسرها لا بشر على سلة واحدة ، أي صلبات الزمان ، فهي كالأصل المبرج ، كالحاء في خلق الإنسان من عجل ، وبهذا هذا تأويل قوله : إن امرأة باني بأحسر ، ولا يقل إلا حواء ، وقيل : هو من حذف مفعول : التقدير ونحن من جنسها ، زوجها قد لا يصر وأبو مسلم لقوله ﴿ من أنفسكم أرواح ﴾ ﴿ في رويلاً منه ﴾ ، ذلك لفاسي الأولى ، أي : إذ لو كانت حواء مخلوقة ابتداء لكانت الناس مخلوقين من نفس ، لا من نفس واحدة ، ويمكن أن يحذف عنه بك كلمة ﴿ من ﴾ في لابتداء الثانية ، مما كان الله ، خلق وقع آدم مع أمه يقال ﴿ حلتكم من نفس واحدة ﴾ ، وإذا كان قدراً على خلق آدم من الزمان ، كان قادراً على خلق حواء أيضاً ، كما ، فاعل : لا حذف والضمير في ﴿ من ﴾ نفس عائد على نفس ، على هو عائد على منته على عقلت من منته آدم ، وعقلت ما حواء ، أي : إنها خلقت مما خلق من آدم ، وظاهر قول ابن عباس ، ومن أنتم أب خلق آدم في الجنة ، وبه قال ابن مسعود ، وقيل : قبل دخوله الجنة ، وبه قال كعب الأحبار ورويه ابن إسحاق ، وحديث ثواب في صفته هذه الفصة على أحد بحاميه ، من أن خلق حواء كان قبل خلق الناس ، إذ هو أول لا قبل على ترتيب رسمي . ثم يرد في وجه العربية . وإنما يقدم ذكر العبادات تصفة خلق الناس ، وإن كان مذموم ، وانما بعد خلق حواء لأجل أن المفسرون المتأخرون يردون . وقد ذكر ما اعتنى بهم أولاً ، فاعلموا ﴿ بأنفس الناس عليم ﴾ ينكح الذي تخلفكم وأدرك من خلقكم في النور [٢١] ومعلوم أن خلقهم ذكر عن خلق من قسم ، ولكنهم لم تأملوا هم المتأخرين بالعبادة ، والمتأخرين لاحقاً ، اعتنى بذكر تشبيه على إشتائهم أولاً ، ثم ذكر إشتاء من ثمة قبلهم ، وقد تخلف ثم عشرين في إفراز ما عطف بالرو ، متأخر آخر ما عطف عنه ، فقد عطف بأخيه مخلوقاً ، متقدماً على المخلوق في الزمان ، فقال : يعصم عن عباده ، كنه نفس من نفس واحدة أنشأها ، أو ابتدأها ، وخلق من زوجها ، وإذا حذف دلالة المفعول ، يعني شديكم من نفس واحدة ، هذه صفتها ، وهي أنه كشده من مرات ، وخلق منها زوجها حواء من عصب من أصلها ، أنه ولا حواء على تكه . هذا . وحده مع معاصي الصفة التي ذكرها الله انفتحت العربية . وقد ذكر ذلك لوجه الترشيح . فقال : يعصم على خلقكم ، ويكون اختطاف في ﴿ بانيها لاني ﴾ الذي تحت إليهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - واقضى تخلفكم من نفس آدم ، لأنهم من حلة البشر الفرع منه ، وعقل منها تحكم حواء انتهى ، ويجوز أن يكون قوله ﴿ خلق من زوجها ﴾ معطوفاً على من افتاعل الذي هو حواء ، التقدير من نفس وحده ، أي : افتاد من نفس من زوجها ، وخلق من زوجها ، يكون نفع ﴿ عبادت يعصم ﴾ ، والتقوى المبررة ، وحده وحده بغير افتاد ، ومن عيب نصير أنه على نفس الزوج المذكورة فيه قيل : إنه قال : عليه الصلاة والسلام : إن الله خلق الأرواح قبل الأسماء بكاء وإدراكه ، ومن زوجها لسان . وهي ما خلق التركيب ، ويل حواء أشرف بقوله تعالى ﴿ ومن قال شيء خلقاً ووجس ﴾ الفوايت [٤٩] وقوله في سعاد الذي خلق الأرواح لأنها ما حيت الأرض ومن المسموم ﴿ من [٣٩] ولا يصح ذلك في سائر إلا من معنى التركيب ، وهذا ذكر الزوجين والأرواح في الأشياء على أنها لا تخرج من تركيب ،

والمراد في حذفه من الألف تعان انتهى ، وهذا بخلاف الكلام المنفرد ، قال بعضهم ، وثمة فوهة بمعنى مفاها روحها عن نفسها ، وكثير ما تكونها بعضه ، وثالث سي ، أي من تلك السي وزججه أي : شر وعرف في الوحيدة ، ويقال إن الله خلق رباعياً ، وثالثاً ، وهو الواردة في القرآن ، وحالاً كثيراً ، سي ، حل : مكر ، أي التكرير من التبرع ، ولم يكتمه بالتبرع ، حتى خرج بالكثرة ، وفهم الرجال لفصلهم على النساء ، وحصى رجالاً يذكر نوصيه بالكثرة ، فصل : حذف وحذف الثاني ثلاثة وحذف الأول عليه ، والتقدير وساء كثيراً ، وقيل : لا بقدر توصيه ، وإن كان المقى به صحيحاً ، لأنه من مجموع ما تركه بوصف الكثرة على أن اللاتق يحلهم الاستهلال والخروج والبروز ، والثالث محال لساء المحمول ولاختفاء ، وفي أربع ما حل من أمه رجوعاً إلى رحا ، وساء دليل على انقضاء الحسى ، إذ حصر ما حل في مدير التويع ، فإن وجد ما ظهره الإشكال فلا مدس سبوره إلى مدير الرعين ، وقرىء وحلت مفاها روحها وبات على سم الساعل ، وهو خير من أمدوده ، اقتاره ، وهو حاس ، ﴿ وانفوا الله فاذني تساعلون به والأرحام ﴾ قرر الأمر بنبذى تكبياً للأول ، وقيل : لا اختلاف الفطن ، وذكر أولاً الرب الذي يبدل على الأسبان والثرية ، وبدياً الله المقى يد ، على ظهر والهة ، بنى أولاً على التزيب ، وثانياً على الترحيب ، كقوله ﴿ دعوى ربهم سرعاً ومطمعاً ﴾ السجدة [١٦] ﴿ ويدعونا رباً وربها ﴾ الزايات [٩٠] كأنه قال إن ربك أحسن إليك فائق محققه ، فإن لم تنف لذلك فائقه لأنه شديد الغضب ، وفراً جوداً من الصفة ، تساعلون ، ﴿ وهرا مكوفون تخفيف العبر ، وأسلة تساعلون ، قال بن عطية : وبذلك فأنهم دعوا الله الثانية غفياً ، وهذه ناه تساعلون لدفعه إلى لغة ، ولخلف في أخرى ، لاحتاج حروف متظارة ، قال أبو علي : وإذا اتسمت المتظارة حذفت واحدة ، والإدغام والإبدال ، كما هيأ حسب ما ذكرنا من لسن الواحدة ، وبه الأصل طس ، وبه الصياح :

لَمْ غَضِبَتْ لَأَفْ فُفْسُ فُسْ أَتَمَّتْ فِي هَيْبَتِهِ مُدِيرٌ
عَلَى إِذَاهَا نَحْبِي الطُّرْ

انتهى ، أما قول ابن عطية ، حذف الشاء الثاني فهذا مأخذ أهل البصرة ، ودعت هشام بن معوية الصيرى^(١) الكوفي إلى المصادقة هي الأولى ، وهي ناه المضارعة ، وهي مسألة خلاف ذكرت دلائلها في علم النحو^(٢) ، وأنه فوه وهذه ناه تساعلون مدغم في لغة ، وتحذف في أخرى ، فإن نبهني أن فيه على الأدليات إذ يجوز الإثبات ، وهو الأصل ، والإدغام وهو عرب من الأصل ، إذ لم يذهب الحرف إلا ما أن يدل من معاني ما بعده ، وأدغم ، والحذف لا اجتماع الحسب ، وبما فهم كلامه اختصاص الإدغام والتعريف تساعلون ، وليس كذلك ، أما الإدغام فلا يمتنع به ، بل ذلك في الأمر والمضارع ونماضي وسم تعامل واسم المدح والامتنان ، وأما الحذف فيخصص بما دخلت عليه أنه من المضارع ، فنوله : لا اجتماع حروف متظارة ، نظاره تعليل الحذف فقط بفرقة ، أو تعليل الحذف ، والإدغام ، الحسب كذلك إذا كان تعليلاً وليس كذلك ، بل الحذف عنه اجتماع متعائلة لا متظارة ، وإنما إن كان تعليلاً لهذا ،

(١) هشام بن معوية بن خزيمة بن كعب ، الكوفي ، أحد أعيان أصحاب نكفي ، توفي سنة ثمان ومائتين ٣١٨/٢

(٢) قال السيوطي : « معجم ١٩٦١٦ » يجوز في هذا النوع حذف إحدى الدالين تخفيفاً ، وهو المدح أو الأولى أو الثانية ، فيقال أصبحها شئت ، وهو مذهب سيوري ، وقال الكوفيون بالمحذوف الأول ، وهي صرف المضارع .

قال سيبويه في الخليل ١٤٧/٢ : « حذف الالف من تساعلون وتسيرون ، فالتاء مقابلة ، إن شئت فقلها ، وإن شئت فحذف أحداهما ، وتضليل ذلك قوله ، عز وجل : ﴿ سرل فيهم الملائكة ﴾ ، في تنجى خروجهم عن المضارع ، وإن شئت فحذف التاء فانهما أول بالمحذوف ، لأنها هي التي تسكن وتندغم ، فونه تعال ، فتنزكهم ، فتنزكهم ، وهي التي محذوف جازك في بدويون . »

فيصح الإدماء لا الحذف كما ذكرنا . ولما قول أبي علي : إذا اجتمعت المتقاربة . فكذا فلا يعني أن ذلك حكم لازم إنما معناه أنه قد يكون التخفيف هكذا حكم وجد من اجتماع متقاربة لم يخفف . لا يحذف ولا يؤخام ولا يدل . ولما تشبهت بطلت في طس ، فليس البدل هنا لاجتماع ، بل هذا من اجتماع التثنية ، كقولهم في امر لست ، ومسى : يسهلون به أي : يتعاطون به السؤال ، يسأل بعضهم بعضاً . أو يقول : أسألك بالله أن تعمل ، وظاهر تعامل الاشتراك ، أي : نسأله بالله ، ويسألك بالله ، وذلك طائفة : معناه تسألون به حقوقكم وتحملوه معطاً لها ، وقرأ عبد الله في تسألون به في مضارع سأل الثلاثي ، وقرئ في تسألون في حذف الهمزة ونقل حركتها إلى السين ، قال ابن عباس معنى في تسألون به في أي : لتعاقفون ، وقال الصنعك والربيع : لتعاقفون ، وتعاقدون . وقال الزجاج تطالبون به سرقكم والأرحام في : فرأى جمهور السبعة يصب اليمين ، وقرأ حمزة بجرها ، وهي قرأة النعمي وقنفة والأعمش . وقرأ عبد الله بن يزيد غسها ، فلما نصب فظاها أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ، ويكون ذلك على حذف مصاب الفاعل . وانقرا الله ، وقطع الأرحام ، وعلى هذا المعنى قرأها ابن عباس وفائدة السدي وغيرهم ، والجمع بين تقوى الله وتقوى الأرحام هذا القدر المشترك ، وإن اختلف معنى التقوين ، لأن تقوى الله بالتزام طاعته ، واجتناب معاصيه ، وافتاء الأرحام بأن توصل ، ولا تنقطع فيما يفصل بالبر والإحسان والاحسان على القدر المشترك ، يدفع قول الفاسي كيف يراد باللفظ الواحد المعاني المختلفة ، ويقول أيضاً : إنه في الحقيقة من باب عطف الخاص على العام ، لأن المعنى : واتقوا الله أي اتقوا مخالفة الله ، وفي عطف الأرحام على اسم الله دلالة على عظم ذنب قطع الرحم . وانظر إلى قوله في لا تعبدون إلا الله ، وبالثنيتين إحساناً وفي الفري في كيف قرئت ذلك معناه الله في أحد الشق ، وفي الحديث من آبر ، قال : أمك ، وفي أنت ومالك لأبيك^(١٩) وكذا تعالى في ذم من أضفه من العالمين في الذين ينقصون عهد الله من بعد ميثاقه ، ويغضون ما أمر الله به أن يوصل في السرة [٢٧] ، وقيل : نصب عطفاً على مرفوع به ، كما تقول : مررت بزيد وعمراً ، لما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ اتبع حتى موصمه ، ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله في تسألون به وبالأرحام في لما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ اتبع حتى موصمه ، وقدر ابن عطية . والأرحام أجل أن توصل ، وقدره الرمضاني^(٢٠) : والأرحام معاً يعني : أو ما يستأمر به ، وتقديره أحسن من تقدير ابن عطية . إذ قدر ما يدل عليه اللفظ الثاني ، وابن عطية قدر من المعنى ، ولما الحر فظاها أنه معطوف على المضممر المحرور من غير لفظة الجار . وعلى هذا قرأها الحسن والسبي وسامع . ويؤيد قراءة عبد الله في وبالأرحام في وكانوا يناشدون ذكر الله والرحم ، ذاك الرمضاني وتبس مدبه يعني الحر عطفاً على الصغير ، قال : لأن الصغير السبيل متصل كاسمه والجار المعجور كشي ، واحد ، فكانا في قولك : مررت به وزيد ، وهذا علامة وزيد شديدي الاتصال ، فلما اشتد الاتصال لئلا يتركز التثنية المعطف على بعض الكلمة ، فلم يحر ، ووجب تكرير العامل ، كقولك : مررت به وزيد ، وهذا علامة وغلاد زيد ، ألا ترى إلى صحة رابطك وريد ، ومررت بزيد وعمرو ، لما لم يفر الاتصال ، لأنه لم يتكرر ، وقد تمحل قصبة هذه القراءة فيها على تقدير تكرير الجار ، وبغير هذا قول الشاعر :

(١٩) أخرجه أحمد ٢١٤/١ وابن داود ١/٢ في البيوع (٣٥٣) وفي حاشية ٧/٢ في التحارث ، ٢٩٩١ ، ٢٩٩٢ وابن حبان ، لورثه المنسي (١٠٩٤) الطبراني في المعجم ٨/١ والطحاوي في التشكيل ٣٢١/٢ .

(٢٠) انظر الكتاب ١/٢٦٦

معى الكلام ، وحض من خصائصه ، وإما التفصيص في أن تكون في ذكر الأرحام نافذة مستقلة ، والوجه الثاني : أن في ذكرها عن ذلك تقدير السأؤل ما ، والقسم بحرمتها ، والحديث الصحيح يرد ذلك في قوله - ﷺ - من كان حراماً عليه بآله ، أو لهمة^(١) انتهى كلامه ، وذبت طائفة إلى أن الواو في الأرحام راء القسم ، لا واو العطف . واكتفى به القسم هي الجملة بعده ، وله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقه على ما جاء في غير ما أية في كتاب الله تعالى ، ودعوا إلى تخرج ذلك ، فرأى من العطف على الضمير الحرور بنير إعادة الجز ، ودعوا إلى أن في القسم بها تنبيه على صحتها ، وتخطيئاً لسانها ، وأما من الله تعالى فكان ، قال ابن عطية : وهذا قول يأنه نظم لكلام وسره انتهى ، وما ذهب إليه أهل النصرة ونعمهم فيه الزخشي وابن عطية ، من اشاع كعطف على الضمير المجزور إلا لإعادة الجز ، ومن اعتلهم كذلك غير صحيح ، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك ، وأنه يجوز ، وقد أهلك الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى في وكفر به ولسجد الحرام^(٢) ، وذكر ما ثبت ذلك في لسان العرب بثبوتها ونظمها ، فأعى ذلك من اعتانها ، وأما قول ابن عطية : ويرد معنى هذه القراءة من المعنى وجهه ، معاصرة فيبعض به لا تليق بحاله ، ولا بظهور لسانه ، إذ قصد إلى قراءة متواترة عن رسول الله - ﷺ - قرأ بها سلف الأمة ، واتصلت بأخبار فراء الصحابة الذين نقلوا القرآن من في رسول الله - ﷺ - بنير واسعة ، عثمان وعبي بن مسعود وزيد بن ثابت ، وأقرأ الصحابة أبي من كتب ، عمد إلى ودعا بشيء خط له في نسخة ، ورجأه هذه لا تليق إلا باعتدله ، كالتخشي^(٣) ، فإنه كثيراً ما يخلص في نقل الفراء ، وقراءتهم ، وحرره رضي الله عنه أحمد الفراء عن سبعين من مهران الأعمش ، وحماد بن أسيد ، وعبد بن عبد الرحمن بن أبي ليل ، وجمعه عن محمد الصادق ، ولم يقرأ حمزة حروفاً من كتاب الله إلا بالمر ، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث ، وهو من الطبقة الثالثة ولد سنة ثمانين ، وأحكم القراءة ، وله حسن عشرة سنة ، ولم الناس منه فائدة ، وعرض عليه القرآن من نظرائه جماعة ، منهم سفيان الثوري ، والحسين بن صالح ، ومن تلازمه جماعة ، منهم إمام الكوفة في القراءة والعربية أبو الحسن الكاشي ، وقال الثوري وأبو حنيفة ويحيى بن آدم : غلب حمزة الناس على مهران والمراضر ، وإنه ذكرت هذا ، وأصل في هذا لا يطلع عمر على كلام الرخشي^(٤) ، وابن عس في هذه القراءة ، فيسبى عنه بها ، وبقرائها ، فيقارب أن يقع في الكفر بطلع في ذلك ، ولما لمعنيين بنو نحلة البصرة ، ولا عرهم عن حالهم ، فكم حكم ثبت نقل الكوفيين من كلام الشرب في نسخة البصريون ، وكم حكم ثبت نقل البصريين لم ينقله الكوفيين ، وإنما يعرف ذلك من له استبحر في علم العربية ، لا أصحاب الكنائس المشتغلون بهروب من العلوم ، الأخذون عن المصحف دون التبرخ ، ﷻ إن الله كان عليكم رقيباً ﷻ لا يرد بكان نفيد الخبر بالحرعه في الزمان الماضي المنقطع في حق الله تعالى ، وإن كان موضوع كان ذلك ، بل المعنى على الديمومة ، فهو تعالى رقيب في الماضي وحده علية ، والرقب تقدم شرحه في فقرات ، وقال بعضهم هنا : هو التعليم ، والمعنى أنه مراع لكم لا يحنى عليه من أمرك شيء ، فاتفقوا ﷻ وأما البتاسي أمواهم ﷻ قال مقاتل والكلبي : نزلت في رجل من غطفان ، كان عبداً مال كثير ، لأس لمح له منهم ، علم بلغ طلب المال معه^(٥) ، ومناسبتها لما قبلها ، أنه لما وصل الأرحام جميع بالآيات ، لأهم صارتوا بحث لا كامل لهم ، ففارقوا منهم حال من له رحم مائة ، وضاعفه الأثر بإعطاه البتاسي أمواهم ، والبتة في بي آدم فقد الأب ، وهو جمع يشمل المذكور والإثنت ، وينقطع هذا الاسم شرعاً بالبلوغ ، فلا بد من مجازاً ما في البتاسي لإطلاقه عن البالغين اعتباراً ، وتسمية

(١) أخرجه المصري ٥٣٦/١ في الأيمان والذوق (٦٦٤٩) ومسلم ١٢٦٦/٣ - ١٢٦٧ في الأيمان (١٦١٤/٣)

(٢) انظر كشف ١٦١/٢ .

(٣) نفسه

(٤) انظر شعري ٣٩٠/٦ وقطري ٨/٥ وفتح المفسر ٤٢٣/١

كانوا عليه شرعاً قبل البصر من اسم شيم . فكون الأولياء قد أمروا بأن لا ينزعوا أيماناً عن أحد شلوخ . ولا تعلموا إن أيس منهم الرشد . وإما أن يكون المعاري في لوتها . ويكون معنى إيمانهم الأيمان الإلهي عنهم منها شيئاً شيئاً . وأن لا يقطع فيها الأولياء والأوصياء . ويكفوا حباً اندبهم الخاطئة . وهل كلا التعيين الخاطئة لم لا ويرجع الدحل من اليبس شرعاً . وقال ابن زيد : الخطب من كانت عدته من العرب . أن لا يوثق الصديق من الأولاد مع الكذب . فقبل هم . ورواهم أمواهم . ولا ينزكوا إليها الكبار خطرهم . خلاطاً طبعاً . حراماً حياً . يحيى . فمكتم ذلك تدلاً . وقيل : كان نوري يروح على بنيم . فاستغنى ذلك لأرباب من اليتيم . فمنا عن ذلك . واحتج أبو بكر النوري بهذه الآية على نفسه . لا ينزع عنه بعد سوجه حباً وعلم من سنة . قال : لا . أتو اليامي في مطلق يتنوا . سيجها وغيره . أونس به الرشد . ولا ترك العمل به قبل السن . لذلك . بالاعمال عن أن يمس الرشد قبل وقوع هذا السن شرط في وجوب دفع تلك إليه . وهذا الإجماع لم يوجد بعد هذا السن . فوجب إجراء الأمر بعد هذا السن على حكم ظاهره .^(١) وأوجب أن هذه الآية علمه وحصلت بقوله : **وَابْتَلُوا الْبَنِيَّ** .^(٢) ولا يثبت أن الحاصر مقدم على عدم . ولا تتخلوا الحيت بالظن .^(٣) قال ابن السب والشمس والمهرى والصمدك والسدي : كون بعضهم يدين بشدة السمية من مان اليتيم بالحرية . من ماله . والدرهم الطيب .^(٤) قال ابن علقمة : وقال مجاهد وأبو صالح المعنى : ولا تتخلوا أقل طيب من أموالهم . وتعدوا استغفار الرزق الحلال من عند الله .^(٥) وقيل : المعنى : ولا تأكلوا أموالهم خبثاً . وتعدوا أموالكم خبثاً . وقيل : ينبغي لا تأخذوا من اليتيم . وهو حب لا يحد منكم .^(٦) قال ابن أبي عمير : لا تأكلوا أموالكم في الدب فتكون هي ثم تأكلوها وتكون المورثة لكم في الأخيرة . سب إلقاء أخاقتهم وأخوتهم . وقيل : لا تستأدوا الأمر الحيت . وهو اختزال أموال اليتيم بالامر الطيب . وهو حفظها والتوزيع منها . وفعل هنا بمعنى استعمل . كأنه جل وتأمر بمعنى استعمل . واستأمر . وطاهره أن : حيت والطيب وصفان في الأحرار المبدية . والمبدية . به . مما أن يكون ذلك باعتبار البعد . فيكونان معنى التكرار التبول . واللغة في ما أن يكون بغير الشرع . فيكونان معنى الحرام والحلال .^(٧) مما أن يكون وصفين لا اختزال الأموال وطهرتها . فبها بعد طهر . وإن كان له نعلق ما بقوله : **وَأَتُوا الْبَنِيَّ** أموالهم .^(٨) وقرا ابن خنيس : **وَلَا تَبْلُغُوا** بإدغام شاء الأولى في الثانية .^(٩) ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم .^(١٠) لما ساء عن استدراك الحيت من أموالهم بالطلب من أموال اليتيم . أو نفي في أني إلى ما هو أقطع من الاستدراك . وهو أكل أموال اليتيم . فمنا عنه . ومعنى : **إِلَى أَمْوَالِكُمْ** .^(١١) قيل : مع أموالكم .^(١٢) وقيل : إلى في موضع الحال التقيير مصحوبة إلى أموالكم . وقيل : تتعلق شأنتها هي معنى التصديق . أي : ولا تصدوا أموالهم في الأكل إلى أموالكم . وحكمة إلى أموالكم . وإن كانوا متهيين عن نكل أموال اليتيم . مع حتى . ثم نسيه على هي الأبناء . كأنه قيل : ولا تأكلوا أموالهم مع كرمكم ذوي مان . أي : مع عناكم . لأنه قد لد للولي إذا كان فقيراً أن يأكل ما يعرف . وهذا نص على الذي من الأكل . وفي حكمه استمول عن جميع وجوهه . وقال مجاهد : الآية نافية عن الخطأ في الإغنى . فرب العرب كانت تخط بفتنة تنفع أمتها . فهو عن ذلك . ثم نسخ منه أني قوله تعالى : **وَأَنْ تَخْلُطَهُمْ فَمِنْكُمْ** .^(١٣) وقال الحسن : قريباً من هذا . قال : **لَوْلَا أَسَاسٌ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ لَأَمْسَ عَنْ الْخَلْطِ** . فاحتسوه من قس أنفسهم . فحسب بهم في أية

(١) طهر المعنى ٣٩٠/١ وانظر ص ٤١٥ .

(٢) طهر نوري ٣٧٠/٥ والشعرى ٣٩٠/١ والوسط ٦٩ ح وتفسير النوري ص ٨٦ . والبخاري ٥٦٥٢/٧ . والترمذي ٢٤٩٩/١ . والدر ١١٧/٢

(٣) طهر نوري ٣٧٨/٩

(٤) طهر المعنى ٣٩٠/١ والوسط ٦٩ ح . نوري ص ٨٦ . والبخاري ٥٦٥٢/٧ . والترمذي ٢٤٩٩/١ . والدر ١١٧/٢

(٥) طهر الوسط ٦٩ ح . والترمذي ١٣٨٢/٩ . والوسط ٦٩ ح .

(٦) طهر المعنى ٣٩٠/١ . ونوري ١١٧/٢

السرة ، وحسن هذا القول الزمخشري^(١) بقوله : وجميعه ولا خصمه لها في الإعتاق حتى لا تعرفوا من أسراكم وموالم ، قلة صلاة ما لا تجل لكم . ونسبة بيه وبين اخلال ، قال (فإن قلت) : قد حرم عليهم أكل من اليتامى وحده ، ومع أسره هم رزق الله عن أكله معها (قلت :) لا لهم إذ كانوا مستغنيين عن أموال اليتامى . قد رزقهم الله من ما حلل ، وهم على ذلك بطمأنينة فيها ، كان المصالح والدم أحسن . ولأنهم كانوا يعمدون ذلك ، فمضى عليهم ففتهم ويسمع بهم ليكون أحرار لهم منهي كلامه ، ومنه نخصه أن قوله إلى أموالكم ليس عبداً للاحتراز ، إنما جرى به التدرج فعلهم ، ولأن يكون بيا من الواقع ، فيكون نظير قوله في أسعاده صديقه ، وإن كان ثوباً على ماله أحراره مبيهاً ، وما قدمناه من يكون ذلك عبداً للاحتراز ، فإن إذا كان الولي فقيراً جاز أن يأكل من ماله ، فيكون ليس مسعاً على كل مال ليس له كان عبداً ، فذلك في رص كان عبداً فليس بمسع في المال ، فإنه كان عبداً كبيراً في فرا الجاهل بفساد أحواله ، والمسلم بمتبعها ، وهي لغة من نسب ونحوهم ، ومضى لقوله في أنه كان عبداً كبيراً ، وكلها مدلول ، إلا أن عاص والمسلم وعوضا الطوبى الزاد ، وقيل : نظام ، وقيل : الوضعة ، وانضمم في أنه عائد عن الآخر ، وقيل : على ، وبذلك ، ومضى على ذلك أقرب فخره منه ، ويؤيد أن يعود عليها ، كأنه قيل : إن ذلك ، كما قال :

«... لا تحطوا بشئ من أموالهم» فأنشأ في الجنبه توبيخاً لنفسه

أي . كان ذلك ، في وإن ختم أن لا تقسطوا في اليتامى فانكحوا ما حاب لكم من المال منى وثلاث ورباع في كنت في صحيح مسلم^(٢) عن عائشة أم قالت : رأت في أولياء اليتامى الذين يعجبهم حبال ولثامهم ، فبدرن أن يحسبوا في المهر للمكول ولاتهم عبيد ، فعزلهم أنفسوا في مهورهن من حبال أن لا يقسط قبيح زوج ما طاب له من الأجيبات اللونية بكتن في حوهم . وقاله أيضاً ربيعة^(٣) ، وقال عكرمة : رأت في فريش ، يتزوج منهم مرحلي العشرة ، وأكثر ، وأفي فردا صان ماله من على ماله ينسبه ، فتزوج منه ، فعزل له . إن حتم عجز أموالكم ، حتى تجوروا في اليتامى فانقصوا^(٤) ، وقال ابن عباس وابن سيرين وعنده والسمي : كان العرب تخرج في أموال اليتامى ، ولا تنسج في العمل بين النساء يتزوجون العشرة ، فأكثر عزلات في ذلك ، أي : كنا نغفلون أن لا تقسطوا في اليتامى . وكذلك عجزوا في النساء ، وانكحوا على هذا أخذ الذي يعد الجور عنه ، وقال محمد : إنما الآية تحذير من زنا ، رزح به ، أي : كما تخرجون في مال اليتامى ، فكذلك تخرجون من الزنا ، وانكحوا عن ما حادكم ، وعني هذه الأقوال عبر الأول لا يخص نسائهم بلذت ، ولا ذكر ، وعلى ما روي عن عائشة يكون محصاً بالإنث . كأنه قيل : إن يتامى النساء ، والمظاهر من هذه الأدال أن يكون التحذير . وإذ حتم أن لا تقسطوا في نكاح يتامى نساء ، فانكحوا ما حاب لكم . من عجزهم في أمروا بأن يتنوا يتامى أموالهم ، وموا عن الاستبدال المذكور ، وعن أكل أموال اليتامى ، كان في ذلك مرهق اعتد ، باليتامى ، وأحراز من ظلمهم . فإذ كان في إن الذين ياكلون أموال اليتامى حلالاً إذا كانوا في حلوهم باراً في انفسه . [١٠] هو طوبى أمهات يمس النساء ، أو ناس بقوله في وإن ختم أن لا تقسطوا في اليتامى في أي . في نكاح يتامى نساء ، فانكحوا غيرهن ، وعلى هذا نفي احترامه من أن المني في نكاح اليتامى . فالبعض إن كان أريد به المني

(١) قطر الكشاف ١/١٦١

(٢) مسام ١٣١٦/١ في فتنهم (٣١٨/٦)

(٣) انظر صحيح البخاري ، كتاب النكاح باب شركة البيه وأهل لمات ٧٥/٢ وفي كتاب النكاح ، سورة نساء ١١٧/٢ وصحيح مسلم أبواب النكاح ١١٧/٢ والفتاوى ٥٣١/٦ . والوسيلة ٦٩ وكشاف . رول تاراعدي هر ١٠٦ واس كثير ١٢٩/١ و ٣٥٠ ونزوي ١٢٩/١ و ١٢٩/١ و ٣٩٠/١ و ٣٩١/١ ونزوي ٩/٤

(٤) انظر نزوي ١١٠/٩

الشرعي ، فيطلق على الحفريات التي لم يبلغن ، وقد استدل بذلك أبو حمزة على جواز تكاح البتمة قبل البلوغ ، وقتئذ . أما بعد البلوغ فثبتت بتيمة ، بدليل أنها لو لم تمت أن تحط عن صدق مثلها جزأها ، غلظاً لما لك والثامني . والجمهور إذ قالوا : لا يجوز وإن كان المراد التخييري ، فيخرج فيه التبايعات ، والمعلقة يجوز تزويجها بدون مهر الكفل ، إذا رضيت طلق ، معنى للعدول إلى تكاح غيرها ، وأجواب أن العدول إنما كان لأن الوتي يستضعفها ، ويستولي على دمه ، وهي لا تقدر على مقاوته ، وبذلك كان أفراد أبيان من هنا المألفات فلا حجة لأي حجة في الآية على جواز تزويج الصغيرة التي لم تبلغ . ومعنى في تخلفهم في حديثهم ، وهو على موضوعه في السنة من أن الحوق هو الحذر . وقال أبو عبيدة : معنى تخلف هذا التيمم . وخاف لكونه عقي أبني ، وبذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا قَسَمَ غَدَاؤُا لِّلْفِي مَدَجِجِ

وما قد لا يصح لا يثبت من كلام العرب : حاشه عني أيمن ، إذا غدا من أفعال التوفيع ، وقد قيل فيه الظن بـ أحد : الجازين ، وقد روي ذلك البيت

فَلَمَّا قَسَمَ ظَنَرَا لِّلْفِي مَدَجِجِ

هذه الرواية أشهر من غداؤا ، فإن الرابع : الخوف يقال فيها به رجاء ما ، ولهذا لا يقال : حنت من لا أقدر على بلوغ السهم . أو وصف اتقاء انتهى ، ومعنى من لا تقصرو أي : لا تسدلوا ، أي : إن حشمت اجتر ، وأقسط بمعنى عذب ، وفرا التخمى وابن وثاب في أنفسهم في صنع التاء من قسط ، واستعملوا في صط أنه معنى جدر ، وقتئذ الرجاء : ويقال : تسق نحى أقسط ، أي : عذب فإن حنت هذه الفردة على مذهب اللغة ، كانت لا رائة أي : وإن حشمت أن تقصرو أي : أن تحروا ، لأن نحى لا يثبت إلا باعتبار زهدها ، وإن حنت عن أن تقصرو بمعنى تقصرو كنت التي في في نفسها ، وفرا ابن أبي عمير من طاب ، وقرا الجمهور في ما طاب في فعل : ما عني من ، وهذا مذهب من يجوز ومن ما عني أحد العقلاء ، وهو مذهب مرجوح ، وقيل : عمر ما عن النساء . لأن إيات العقلاء لتفصل حقوقهن بحرين محروا ، غير العقلاء ، وقيل : ما وادعة على السمع ، أي : فالتكحوا النوع الذي طاب لكم من النساء ، وهذا قول صاحبنا ، أن ما تصنع على أنواع من يعقل . وقال أبو العباس : ما التعميم الجس على المائنة ، وكان هذا القول هو القول الذي قبله^(١) ، وقيل : ما مصدرية والمصدر مقدار باسم التماثل والمعنى : فالتكحوا الشكاح الذي طاب لكم ، وقيل : ما مكررة موصوفة ، أي : فالتكحوا حساً أو علداً بطيب لكم ، وقيل : ما ظرفية مصدرية ، أي : مدة طيب التكاح لكم ، والظاهر أن ما مفعولة غوله في فالتكحوا ، وأن من النساء في مائة من أبي حمزة ، وفي من في ثمانية النساء ، للإجماع الذي في ما عن مذهب من يثبت فها هذا المعنى ، وإنما لتبعض ، وتضمن تحذوف ، أي : كذا من النساء ، ويكون في موضع نصب ، وإنما إذا كانت ما مصدرية ، أو ظرفية لمفعول في فالتكحوا في هو من النساء في ، كما تقول : أكلت من الخبز ، والتقدير فيه شيئاً من الرغبة ، ولا يجوز أن يكون مفعول في فالتكحوا في في معنى في لأن هذا المعدول من العدد لا يلي المعامل ، كما نقرر في فقرة ب ، وقرا ابن أبي إسحاق في التجدري والأشعث في طاب في بالإجماع ، وفي مصحف أبي

(١) نوع ١٠٠١ على ما لا يعقل . ونوع على حشر من يحس في الآية . ونوع على صفة من يعقل قل - نعال : في قال جرير وما رب العالمين في الشعر ١٣ . ولا نوع على لؤس من يعقل ، على هذا كذا الجمهور ، ذهب بعض تكوير إلى أنها نوع عليه . ونسب هذا قولاً إلى حاشه من المصنفين والفتاوى ، من حسن وجهه وأبو عبيدة وابن جرير وسنن وسنن وسنن . وينسب لذلك ما حكى وهو : سبحان ما سخر من لنا فاعطى سحابة . وأما من سدل إلى (ما) ما وادعة فيه سبحانه ، لأنه أي محرماً ، وليس في هذا حجة ، لأن (سحابة) ما يمكن أن يكون شيئاً عالياً ، ومنه من العرب الشعر : ورواية لأب وتكون عمله محرم . انظر هـ في المعجم ٢١٥/١ شرح الجمل لابن معصور ١٧٢/١ أنسب شرح الجمل ٢١٦/١ ٢١٧

طبيب بالياء ، وهو دليل الإزالة ، وظاهر في فيكموها في نوحوت ، وبه قال أهل الظاهر ، مستدركين بهذا الأمر وبعبارة ، وقال غيره : هو عند لقبه من باحة لأخويه ، بحسب قرأته الزهري ، والنكاح في الجملة منسوب إليه ، ومعنى في ما طاب في أي : ما حل ، لأن المعومات من النساء كثرة قاله الحسن وابن حبر وأبو مالك ، وقيل : ما استقامت النفس ، وما إلى ذلك ، فأنزلوا ولا ينشأوا قوله في فيكموها في الحيد ، ولما كان قوله في ما طاب لكم من شدة في ما في الأعداد كلها غرض ذلك بقوله في متى وثلاث ورعة في ظاهر هذا التخصيص لتخصيص الشكوك إلى أن ما أن تروح الشين الشعر ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، ولا يجوز ما أن تروح خمسة خمسة ، ولا ما بعد ذلك من الأعداد ، وذلك كما تقول أقسم المذاهم بين القريدين ، درهمين درهمين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة ، بمعنى ذلك أن يقع القسم على هذا الفصل ، دون غيره ، ولا يجوز لنا أن نعني أحداً من المقسم عليهم خمسة خمسة ، ولا ورعة ورعة ، لأنها مكان الواو ، لأنه كان يصير المقسم أنهم لا يتكلمون عنهم إلا على أحد أنواع العدد المذكور ، وليس ثم أن يجعلوا بعضه على اثنين ، وبعضه على ثلث ، وبعضه على أربع ، لأن أول واحد الشينين ، أو الأشياء ، والواو تدل على مطلق الجمع ، فيأخذ المتكلمون من أرادوا مكاسبها على طريق الجمع أنه شوازه من في تلك الأعداد ، وإن شاذوا متعفين فيها عطفوا عليهم ما زاد ، ودعوا بعض الشيعة إلى أنه يجوز النكاح بلا عدد ، كي يجوز الشري بلا عدد ، وليست الآية تدل على نوليت في العدد ، بل تدل على الإزالة ، فتكونك سزل ما سببت واحداً واثنين وثلاثة ، وذكر بعض مفسعي المصوم ما على فريقين : الذين ، ولا يقتضي الاقتصاد عليه ، وذهب بعضهم إلى أنه يجوز نكاح سبع ، لأن سزاو يقتضي جمع بمعنى متى وثلاثة ورعة اثنين وثلاثة وأربعة ، وقلت سبع ، وأكد ذلك ما كان لي - بخلاف ما كنت عن سبع - وذهب بعضهم إلى أن هذه الأعداد ، وكما حضرت ما لو تدل على نكاح جارية ثمانية عشر ، لأن كل عدد منها معدول عن مائة مائة ، وإذا جمعت تلك المكررات كانت ثمانية عشر ، والنكاح على هذه الأقوال مستلزاماً وإطلافاً المذكور في كتبه اللغة الخلافية ، وأجمع فقهاء الأمصار على أنه لا يجوز الزيادة على أربع ، والظاهر أنه لا يباح النكاح - متى - أو ثلاث ، أو أربع إلا في حذو الجناس ، لأجل تعليله عليه ، كما من لم ينف ففهمهم لشروط بدل على أنه لا يجوز له ذلك ، والإجماع على خلاف ما دل عليه بظاهر ، من احتصاص الإباحة من خاف الجور ، أصح المسلمون على أن من لم ينف الجور في أموات الجناس يجوز له أن ينجح أكثر من واحدة ، اثنين ، وثلاثة ، وأربعة ، كمر حذف فتد على أن الآية جواب عن حذف ذلك وسحبها عنه ، وقراء النسخي : وما من وثاب في ورنة في سافطة الألف ، كما حدثت في قوله : وحلها برذا يريد بارداً ، وإذا أعربت في في ما طاب طاب في معولة ، وتكون مرصولة ، فتصاحب متى وما بعده على الحال منها ، وفل أبو البقاء : حال من النساء ، وقال ابن عطية : موضعها من الإعراب منصب على البدل من في ما طاب في وهي نكرات لا تصرف ، لأنها معدولة وصفة انتهى ، وهما إعرابان ضعيفان ، أما الأول فلأن المحدث عنه هو ما طاب ومن النساء حاء على سبيل التبيين ، وليس عهداً عنه ، فلا يكون الحال منه ، وإن كان لهم من قصد ، بإحاطة تطبيق الشكوكات وإنما الثاني فالحال هو عن نية تكرار العامل فلو لم من ذلك أن سائرهما العامل ، وقد تقرر في القواعد أنها لا يشرها العلق ، وأيضاً فإن قد إبط مكررة وصحة ، وما كان مكررة وصحة فإنه إذا جاء ثامناً لمكررة كان حقة ها ، كقوله تعالى في أولي أئمتهم متى وثلاث ورعة في وما وقع صفة للمكررة وقع حالاً للمعركة ، وما طاب معرفة فلم أن يكون متى حالاً ، في فإن ختمه أن لا تعدلوا نوحية أو ما ملكت أيمانكم في أي : أن لا تعدلوا بين اثنين إن كتمتوا ، أو بين ثلاث أو أربع إن كتمتوا في أنفس ، أو النعمة ، أو الكسوة ، فأعاضوا رحدة في أو ما ملكت أيمانكم في هذا إن حكم في فيكموها في على نزوحوا ، وإن حمله على الوطء ففدنا الفعل الناصب ، لقوله في فإحدة في فيكموها واحدة ، أو ما ملكت أيمانكم ، ويجعل أن يكون من باب

عَفَّتْهَا نَسَتْ وَهَلَا بَارِدَا

على عهد البحر يه ، وانفادوا فانكحوا ، أي : تزوجوا واحدة ، أو زوجاً ما ملكت أيمانكم ، ولم يهبط بمحرمات
 اليقين بعدد ، صجور أن يطأ ما شاء منهن ، لأنه لا يجب العدل بينهن ، لأن القسم ولا في اللغة ، ولا في المحاسبة ، وفقاً
 لنفس الجحدري وأبو جعفر وأبو هريرة **في واحدة** **في** الرفع ووجه ذلك أن عفة على أنه مرفوع بالابتداء ، والخبر
 مقدر ، أي : فواحدة كافية ، ووجهه **تبعثري** ^(١) أي أنه مرفوع على الخبر ، أي : فالقبح أو محسبكم واحدة ، أو ما
 ملكت أيمانكم ، وأما أحد الشئخين ، إما على تخيير وإما على الإباحة ، وهو يسيء أي عمرو ، فما ملكت أيمانكم يريد
 به **الإماء** ^(٢) ، والمضي على هذه فإن حاش أن لا يعمل في عشرة واحدة فما ملكت بيته ، وفقاً أن أبي عبيدة **في** أو من ملكت
 أيمانكم **في** وأسد الملك إلى يمين ، لأن صفه مدح واليمين مخصوصة بالتحسين ، إلا نرى أنها هي المفعلة في قوله ، حتى لا
 نصمم شيكاً ما معنى يمينه ، وهي لفاحدة والشفقة لوانت أحد ، والمأمور في تنوين المذكور بالأكمل بها ، والمهي عن
 الاستعانة بها ، وهذا شرطان مستقلان لكل واحد منهما جواب مستقل ، فأول الشرطين **في** وإن حلف أن لا تقسطوا **في**
 وحرمه **في** فانكحوا **في** حرمه من حاش من جور في مكاح البتة إلى نكاح ليلعات منهن ، ومن عدهن وذكر نكاح
 لأعداء ، وأبي الشرحطين قوله **في** فإن حلف أن لا تعدلوا **في** جوابه **في** واحدة **في** أو ما ملكت أيمانكم حرمه من خوف من
 الجور ، في نكاح ما ذكر من العدد إلى نكاح واحدة ، أو تنبأ بما ملكت وذلك على سبيل اللفظ بالكتف والشفقة به ،
 والتمطع عن شاة والخبر عن ، وذهب بعض الناس إلى أن هذه الجملة المشتتة على شرط واحد ، وحجة مقترضة ،
 فالشرط **في** وإن حلف أن لا تقسطوا **في** وجوابه **في** واحدة **في** وحلة الأعراس قوله **في** فانكحوا ما طيب لكم من أمتاء مني
 وثلاث ورباع **في** وذكر الشرحطين بقوله **في** فإن حلف أن لا تعدلوا **في** لم طال الكلام للاعتراض إذ معناه كما بيانه **في** أنها
 جاءهم ما عروا **في** السورة [٨٤] بعد قوله **في** ولما جاءهم كتاب من عند الله **في** إذ طال الفصل بين له وجوابه ، فأجبت ،
 وكذلك فلا **في** بحسبه غفلة **في** بعد قوله **في** لا تحسبن الذين يقرعون **في** إذ طال الفصل ما بعده بين **في** لا تحسبن **في** وبين
في حفرة **في** وأجبت الجسفة ، وصار المضي عن هذا التقدير ، لأن ما سخطوا أن تعدلوا فانكحوا واحدة ، فإن وقد ثبت
 اسم لا يستطيعون العمل بقوله **في** وإن نستعصم أن تعدلوا بين الله ، ولو حرمهم **في** انتهى هذا القول ، وهو مرسوب إلى
 أبي علي ، ولعله لا يصح عنه ، وإن كما هي كان من علم المحرم كان ، وهذا القول به **في** إسد نظم انقراض الزكيبي ،
 وطلان الأحكام الشرعية ، لأنه إذا أتج من الآية هذه ، وقوله **في** وإن تستطعوا **في** بما نتج من الدلالة انقض أنه لا يجوز
 أن يتزوج عبر واحدة ، أو بشرى بما ملكت بيته ، وبقي هذا الفصل للاعتراض بين الشرع وبين جوابه نقراً ، لا فائدة
 على رحمه ، والعدل المنهي استطاعته غير هذا الفصل انتهى هذا ، ذلك عدد في ميل القلب ، وقد رفع الحرج به عن
 الإنسان ، وهذا عدد في القسم والشفقة ، ولذلك غيت هاء استطاعه ، وعين هاء على حرف انقائه ، لأن خوف يه
 رجاء وحش غلظ ، ونزع الضاعف من قوله **في** واحدة **في** ما ملكت أيمانكم **في** أن الاشتغال بوفاء المعادات أفضل من
 الاشتغال بالنكاح ، خلافاً لما حجة إذ عكس ، ووجه انقائه ذلك ، **في** سلاية لأنه ، أنه يعمل خير بين خروج
 الزوجة ، والتسري ، والتجهيز بين الشئتين مشعر بالمساواة بينهما في الحكمة المطلوبة ، وإحكامه يكون النفس بالأرواح ،
 وتخصيص الدين ومشتت البيت ، وظل ذلك حاصل بغير يقين ، وأجمع على أن الاشتغال بالمواقي أفضل من التسري ،
 ويجب أن يكون أفضل من النكاح ، لأن الزنا على المشايخ يكون زائداً على القسوة التي لا عمالة ، **في** ذلك نفس أن لا
 تعدلوا **في** الإشارة إلى اختيار المرأة الواحدة والأمة ، أي من القوم ، أي **في** أن لا تعدلوا ، أي **في** أن لا تحبوا ^(٣) عن

(١) ظر الكشف ١١٧/١

(٢) ظر البيهقي ٣٩٢/١ والزبدي ١١٣/٩

(٣) اظفر لفسر مجاهد من ١٤٤ والقرآن ٢٥٣/٦-٢٥٤ والذري ١١٨/٢-١١٩ والوسط ٦٩ وابنهوي ٢٩٢/١

أخبر ، قاله ابن عباس وفائدة الربيع من أنس ، وأبو مالك والدي وقتل بجاءد لا نعلم^(١) ، وكان شحفي لا تحووا ، وقالت فيفة ، منهم زيد بن أسلم وابن زيد والشافعي ، معاه لا يكثر عيالكم ، وقد روي عن الشافعي في هذا القول من جهة المعنى ، ومن جهة اللفظ ، أما من جهة المعنى ، فقال أبو بكر بن داود ، والرازي ، معاه : غلط الشافعي ، لأن صاحب الإمام في العيال كصاحب الأرواح ، وقال الزجاج ، إن الله قد أنعم كثيره سرى ، وفي ذلك تكثير لعيال ، فكيف يكثر العرب إلى أن لا يكثروا ، وقال صاحب الصم ، قال : أولاً في أن لا يحدوا في حجب أن يكون حد ، انحد هو انحور ، وأما من جهة اللفظ ويعني أيضاً المرء من جهة المعنى ، فالتفسير الشافعي في تعويلوا ، وقيل بقاء ، أعاد بعيل إذا كثر عياله ، فهد من ذوات الله ، لا من ذوات الناس ، فقد حدثنا في الفذة فليس معنى تعويلوا تعيدوا ، وقال الرازي أيضاً عن الشافعي^(٢) ، أنه خالف المصنفين ، وما شاء ليس بصحيح من قد فن عقاله زيد من أسلم وابن زيد ، ثم هدناه ، وغيرهم ، وأما تفسيره نعويلوا فليس فيه دليل على أنه أراد أن تعويلوا وتعيلوا من عادة واحدة ، وأما بجمعهم الشفلق واحد ، من قد يكون الشفلق في معنى واحد ، ولا يجمعها الشفلق واحد ، نحو قوله ، صفت : وبشبر ، وسط ، وبسطة ، فكذلك هذا ، وقد نزل حال الرجل يقول ، أنى : كثر عياله ابن الأعرابي ، لما ذكرناه في العرقات ، وبغلة أيضاً النكسائي قال ، ومن لغة مصبحة ، قال النكسائي العرب تقول عيال بحرب ، وإعال يعيل ، كثر عياله ، بزيادة أيضاً آخر عمر ، بالبروري المغربي ، وقال إمامنا في اللغة ، غير مدافع ، قال هي لغة حبر ، رُشد أبو عمرو وحجة لها

إِنَّ السُّوءَ بِشَفْعِهِ كُلِّ حَسٍّ بِمَا تَسْتَكُ وَهِيَ أَشْفَى وَهِيَ أَشْفَى

أعشى كثرته ماشيته ، ومن كثرته ، وحمل أبو بصير^(٣) كلام الشافعي ، وتفسيره نمولوا أكثر عيالكم على أن جعله من فوكت ، حال الرجل عياله يعولهم ، وقال : لا يظهر به أنه حوّل تعيلوا إلى نمولوا ، وأنه على الشافعي بأنه كان أعشى كعاً ، وأطون ما عا في كلام العرب ، من أن يعنى عليه من هذا ، قال : ولكن العمل خرقاً والسبب ، فملك في نصير هذه الكلمة طريقة الكتابات ، وأما ما روي عن داود والرازي ، والزجاج ، فقد أورد حطية هذا القدر يشير إلى قدح الزجاج غير صحيح ، لأن السراي إما هي ما تنصرف فيه بالبيع ، وإما العيال فالحال الحرام من ذوات الخفوق الواحدة ، وعن أبو بصير^(٤) تعرض بالزوج المتواكف والسائل ، بخلاف لبصري ، وذلك حال امرئ عن السراي بغير إراد ، مكان التبرير منه لعله تركه ، بالإضافة إلى التزوج ، ولو اختلفت بالإضافة إلى زوج الأربع ، وقال لسان إذا كثرت الجورتي فله أن يكتفي الكسب ، وينفق على الصبي وعن مولاه أيضاً ، ونقل العيال ، أما إذا كانت حرة فلا يكون الأمر كذلك انتهى ، وروي عن الشافعي أيضاً أنه فسّر قوله تعالى في أن لا تعويلوا في معنى أن لا تنفقوا ، ولا يريد أن تعولوا من مادة تعيلوا من عال يعيل إذا جتر ، إما يريد أيضاً الكناية لأن كثرة العيال بسبب عنها الفقر ، وظاهر أنه المعنى أن احتياج المرأة الواحدة ، أو المرأة الزوج إلى اشتداد خبر ، إذ هو المحذور المعنى على خوف الاحتياج المذكور ، أي عر من قوته في أن لا يعول في بأن لا يكثر عيالكم ، فإما عر عن المسبب بالحب ، لأن كثرة العيال ينشأ عنه الجور ، وقرأ طلحة في أن لا تستعوا في بفتح التاء ، أي لا تنفقوا من العيلة تقول في وإن حتمت عليه في شجرة الآية ٢٥ وقد الشافعي :

(١) الطب البصري ٣٩٢/١ والرازي ١٤٤/٩ .

(٢) الطب الرازي ١٤٤/٩ ، ١٢٤ م غرني ١٦/٥ .

(٣) لا يند عقاله ، ذكره النسيبي في التدرج المسود .

(٤) الطب الكشاف ٢٦٨/١ .

(٥) الطب الكشاف ١٦٩/١ .

فَمَا سَدَرِي الْغَيْبُ سِوَى عَنَّا وَلَا يَذَرِي أَمْرِي مَنِ ابْتِغِيلُ^(١)

وقرأ طاهر في أن لا تُبَيَّنوا في من شأن الرجل إذا كثرت عيبه ، وهذه العفراء تعهد نصير الشافعي من حيث المعنى الذي قصده ، وأن تتعرب في أدب في موضع نصب ، لو جرح الخلاف ، إذ التعدي أدل على أن لا تموتوا ، وأفضل التفصيل إذا كان الفعل يعدي جرح هو يحنن هو يائيه ، فعزل ذلك كان التعدي أدل على أن تعزل . ويجوز أن يكون جرحه - محذوف لام الغر - لأنك تقول: ففوت نكحاً في وأتو النساء صدقاتهن نكحة في الطاهر أن يخطب للأزواج ، لأن الخطاب فيه لهم^(٢) ، فإنه ابن عباس ، وفتاه وابن زيد وابن جريج ، قيل : كان امرئ يزوج بلا مهر ، يقول : أرتك وترثني ، فقولوا نعم ، فقولوا أن يسرعوا إعطاء المهر ، وقيل : الخطاب لأزواج النساء ، وكانت عادة بعض العرب أن يأكل ولي المرأة مهرها ، فرفع الله ذلك بالإسلام ، فإنه أبو صبيح واحتجوا الطر . وابن قتيبة ، وقيل : المراد بالآية ترك ما كان يفعله المشركون من تزويج امرأة بأخرى ، وأمرهم بمصر المهر ، فإنه حصري ، والأمر بإنهاء النساء صدقاتهن نكحة ، بتأويل هذه العبارة كلها ، والصدقات المهر ، فإنه ابن عباس وابن جريج وابن زيد ، وقيل : نكحة مريضة^(٣) ، وقيل : عطية تكتبه طاله الكاظمي والعفراء ، وقيل : شريعة وديناً قاله ابن الأعرابي ، قال الراسب : والحلة الخصر من النخبة ، رد كل هذه حجة ، ولا منتهى ، ودعي الصدقات نكحة من حيث لا يحب في مقبلة أنكر من تقع دون عوض مالي ، ومن فإن النكحة المفصلة نظر إلى حكم الآية ، لا إلى موضع اللفظ ، والاشفاق ، والآية اقتضت إتمام الصدقات لهن ، وذلك هذا الأمر على التخرج من مخرج مهر النساء ، كما دله الأمر في في وأتو النساء أموالهم في وأنها متساويات في التعزيم ، وما أدرك في نكاح الأربع أمر لأزواج الأولياء واجتناب ما كانوا عليه من منى المخالعة ، وقرأ الجمهور في صدقاتهن في جمع صدقة عن وزن سورة ، وقرأ قتادة وغيره بإسكان الذاء ، ونصب لصاد ، وقرأ مجاهد موسى بن النضير ، وابن أبي عمير ، وفياص بن غزوان ، وغيرهم بقسمها ، وقرأ الشعبي وابن وثاب في صدقاتهن في بقسمها والإفراد ، ونصب بحالة غير أنه مصدر عن غير المصدر ، لأن معنى في وأتو في نكحوا ، فالنصب فيها في أتوا في ، وقيل في نكحوا في مصبورة ، وقيل : مصدر في موضع حدث ، وما عن القاضين ، أي ما عالج ، وإما من فقولوا الأدب ، أو الثاني ، أي : محاولات ، وقيل : انتصب على إصباح فعل بمعنى شرع ، أي : أحل الله ذلك حلة ، أي : شرعه شرعاً وديناً ، وقيل : إذا كان معنى شرعاً ، فيجوز انتصابه على أنه مفعول من أجله ، أو حال من الصدقات ، وفي قوله في وأتو النساء صدقاتهن في دلالة على وجوب الصدقات لهن ، وهو عني عابه إلا ما روي عن بعض أهل العراق ، أن السيد إذا زوج عبده بأمة ، لا ينبغي له صدق ، وليس في الآية تعرض مقدار الصدق ، ولا لشيء من أحكامه ، وقد تكلم بعض المفسرين في ذلك هنا ، وجعل الكلام في ذلك هو كتب الفقه ، في فإن طين لكم عن شيء منه نفساً فكلوه شيئاً مريباً في الخطاب به الخلاف ، أهو للأزواج ، أو الأولياء ، وهو مني عن اختلاف في في وأتو النساء في ، وقد حصري سبب زيف أن قوتاً حوا أن يزوج إليهم شيء مما دفعوا إلى الزواج . والصبر في في منه في عاتد عن الصدق ، والله حكيم ، إذ لم يقع مكان في صدقاتهن في فكان حائراً ، وصار شبهة بفهمه هو أحسن تفهيم ، وأحله لصالحه هو أحسن فني ، قال الرغشري^(٤) : ويجوز أن يكون تذكير الصبر بصرف إلى صدقات الواعد ، فيكون متولاً بعضها ، فترأت لشارل طاهر ، حبة الصدقات كنه ، لأن بعض الصدقات واحد منها فصاعداً انتهى ، وأقول حسن

(١) قنيت لأدريس الخلاج ، المطبوع ٢١١٥ .

(٢) معتر العرشي ١٧١٤ وروى ١٤٦٩ ، وبسيط ٦٩ .

(٣) خط الزاوي ١٤٦٩ ، والقرطبي ٩٧٢ ، ٨ ، المصنف ٦٩ ج ، وحري ٤٧٧١ ، ومقاتل السجدي ١٨٩٢ ، والقرطبي ٢٥٦١١ .

(٤) معتر الكشاف ١٧١١ .

تذكير نصير ، لأن معنى ﴿ فإن طس ﴾ فإن طابت كل واحدة ، فدللت ذلك ﴿ منه ﴾ أي من صدقاتها ، وهو مبغى ﴿ وأعتلت من متكأ ﴾

أي لكن واحدة ، وذلك الفرد متكأ ، وفيه يعود على صدقاتين مملوكة بملك اسم الإنسان ، كنه ميل : عن شيء من ذلك ، واسم الإشارة وإن كان مفرداً قد يشترك في مجموع كميته ﴿ قل أولئككم بخبر من ذلكم ﴾ ، وقد تقدمت عليه أشياء كثيرة ، وفيه لروية كيف قلت .

فَأَنَّهُ فِي خُطْبٍ تَوَلَّى النَّبِيُّ

وقد تقدم

فِيهَا خَطُوبٌ مِنْ سُورٍ وَيَلْقَى

فقال أردت كل ذلك ، وفيه : سرود على الدنيا ، وهو غير مذكور ، ولكن يرد عليه ﴿ صدقاتي ﴾ ويقال : سرود هي (إيتاء) وهو المصدر الدال عليه ، وأتوا فاء الزايع وذكره ابن عطية ، ويعلق المحررون بقوله ﴿ طس ﴾ ﴿ منه ﴾ في موضع الضمة شيء ، فيتمتع بغيره ، وظاهر من ﴿ من ﴾ التبعيض ، وفيه إشارة إلى أن ما فيه يكون بعضاً من الصدقات ، ولذلك ذهب الليث سر سعد إلى أنه لا يجوز نزعها ، ولا بالنصير ، وقال ابن عطية : ﴿ ومن ﴾ تنفسي الجنسي عاماً ، وكذلك يجوز أن تعب المهر كله . ولو وقعت على شيء لما حار ذلك ، وانتصب نفساً على النصير ، وهو من التصير المنقول من القفل ، وإذا جاء التمييز بعد جمع وكان منصباً صرح ثم الجملة ، فإن أن يكون مرافقاً لما قبله في المعنى ، كمرحاضاً ، فإن كان موافقاً طابقت في الجمعية ، نحو كرم الزيدون رجلاً ، كما يطابق لم كان حراً ، وإن كان مخالفاً ، فينبأ أن يكون مفرد المدلول ، أم عظمته ، إن كان مفرد المدلول ثم يفرد لفظه الدال ، كقوله في إيتاء رجب واحد . كرم بنو علان أصلاً وأباً ، وقولك ذلك الأيتاء متبهاً ، رجاء الأذكيا ، رعباً ، وذلك إذا لم ينفرد بالمصدر اختلاف الأنواع لاختلاف صوته ، وإن كان مختلف المدلول ، فإذا أن يفسر امرأته لو أفرد ، أو لا يفسر ، فإن نُس وحيث المطابقة ، نحو كرم الزيدون أباً ، أي كرم أباه الزيدون ، ولو قلت : كرم الزيدون أباً لأرحم أن يابهم واحد موصوف بالكرم ، وإن لم يفسر جازاً الأفراد والجمع ، والأفراد أولى ، بقوله ﴿ من طس لكم عن شيء منه نفساً ﴾ بد معصوم لأن لكل نفساً ، وأنهم ليس مشتركين في نفس واحدة ، وفرد الزيدون عين ، وتجاوز أنفسهم وأحباً ، وحسن الأفراد أيضاً في الآية - ذكرناه قبل - من حسن تذكير النصير ، وإمراده ، وهو أن المعنى فإن طالت كل واحدة من شيء منه نفساً ، وقال حصص فبصيرين أراد بالفسخ الهوى ، والحري مصدر ، والفساد لا تنى ولا تمنع ، وبجواب الشرط ﴿ فكلوه ﴾ وهو أمر إباحة ، والمعنى فانبموا به ، وغير بالأكل لأنه معظم الانشراح ، و﴿ عبت مريثاً ﴾ أي : شامياً سلباً ، وقال أبو حمزة : هنيئاً لا إثم فيه ، مريثاً لا داء فيه^(١) ، وقيل : هنيئاً لذنباً مريثاً بحسب العافية^(٢) ، وقيل : هنيئاً مريثاً ، أي ما لا نخشى فيه ، وقيل : ما سبغ في مجرله ، ولا معنى به من نصاء ، وقيل : هنيئاً مريثاً ، أي حلالاً طيباً ، وفي الحسن والزهري ﴿ عبت مريثاً ﴾ بد حمزة ، بسبغ الحمزة التي هي لام الكلمة ياء ، وأدغموا وجه ياء الله ، وانتصفت هنيئاً على أنه نعت ففقد بحذف ، أي فكلوه أكلاً هنيئاً ، أو عن أنه حلال من ضمير المفعول ، هكذا أعربه الزمخشري وغيره ، وهو قول بحال لفول أئمة العربية ، لأنه عبد مسبو به وغيره مصوب بإصباح فعل لا يجوز إظهاره ، وقد ذكرنا في المردات نص سيبويه على ذلك ، فعل ما حاله ثمة العربية ، يكون ﴿ هنيئاً مريثاً ﴾ من حلة أخرى غير نومه ، فكلوه هنيئاً مريثاً ، ولا تملأ له به من حيث الإعراب ، بل من

(١) انظر قوسيط ٦٩ ج والطبري ٥٥٦/٧ - ٥٥٧ ورجز ١٣٩/٦ والقرطبي ١٩٠/٦ - ٢٠ .

(٢) انظر الترمذ السالك

حيث انتهى ، وجماع القول في ﴿ هيناً ﴾ أنها حال قائمة مقام العن ، انتصب لها ، فإذا قيل : إن فلاناً أصاب خبراً
 فقتل . هيناً له ذلك ، فالأصل ثبت له ذلك هيناً ، محذوف ثبت وأقيم هيناً مقامه ، واختلفوا إذا ذكها مرفوع به ذلك ،
 فذهب اسم إلى أن مرفوع بذلك الفعل المحذوف ، الذي هو انت ، و ﴿ هيناً ﴾ حال من ذلك ، وفي هيناً صير يعود
 على ذلك ، وإذا قلت ﴿ هيناً ﴾ ولم تقل له ذلك ، بل انتصرت على قولك ﴿ هيناً ﴾ ففيه ضمير مستتر يعود على ذي
 الحذف ، وهو ضمير لفاعل الذي استتر في تحت المحذوف ، وذهب القاسمي إلى أن ذلك إذا قلت . هيناً له ذلك مرفوع
 به ﴿ هيناً ﴾ القائم مقام الفعل المحذوف ، لأنه صار عوضاً عنه ، فعمل عمله : كما قلت إذا قلت زيد في الثار رفع
 الجبرور الضمير لذي كدر مرفوعاً مستتر ، لأنه محروس منه ، ولا يكون في هيناً ضمير ، لأنه قدر رفع الظاهر الذي هو اسم
 الإشارة ، وإذا قلت هيناً ، ففيه ضمير فاعل ها ، وهو الضمير لفاعل ثبت ، ويكون هيناً قد قدم مقام الفعل المحذوف
 مفعلاً من الضامن ، وإذا قلت : هيناً مري ، فاحتقوا في عيب مري ، فذهب بعضهم إلى أنه حقيقة تقولون هيناً ، ونحن
 ذهب إلى ذلك أخوتي ، وذهب القاسمي إلى أن انتصبا انتصاب قولك . هيناً ، فالتقدير عده : ثبت مريئاً ولا يجوز عده ،
 أن يكون صفة هيناً ، من جهة أن هيناً لا كان عوضاً من الفعل صلح حكمه حكم الفعل الذي ناب عنه ، والفعل لا
 يوصف فذلك لا يؤمنع هو ، وقد أُرِثُ ثم عثرني شيء . مما قاله النحاة في ﴿ هيناً ﴾ تكنه خرقه ، فذلك بعد أن قدم أن
 انتصبا على أنه وصف ، فانتصدا ، أو حال من ضمير في ﴿ فكلوه ﴾ أي : كلوه وهو هين ، مري . قد . وقد يوقف على
 ﴿ فكلوه ﴾ ويتدا ﴿ هيناً مريئاً ﴾ على الدعاء ، ومعنى هيناً حيفته أقيمتا مقام المصدر ، كانه قيل : هيناً مريئاً انتهى ،
 ونحوه أنه جعلها هيناً مقام المصدر ، فانصاحها على هذا انتصاب المصدر ، ولذلك قال : كانه قيل : هيناً مريئاً . فصار
 كقولك شيئاً ورعياً ، أي : هيناً ومريئاً . والنداء بجملة انتصاب هيناً على الحال ، وانتصاب مريئاً على ما ذكرناه من
 الخلاف ، إما على الحال ، وإما على الوصف ، وبدل من هيناً ما عرفت ثم عثرني شيء ، وسمعه قول النحاة ارتفاع الأسبلة
 الظاهرة بعد هيناً مريئاً ، ولو كان بتفصيل انتصاب المصدر ، والمردف بها النداء ما جاز ذلك فيها ، تقول : شيئاً لك
 ورعياً ، ولا يجوز شيئاً لك ، ولا رعياً لك ، وإن ذكر ذلك جائزاً في بعده فتقول . شيئاً لك الله ورعياً ، والدليل على
 جواز رفع الأسبلة ظاهرة بعدها قول الشاعر :

هيناً قريباً ذُرٌّ ذابٌ نجسٍ ينفضه من أشياها ما انتخب :

في مرفوع بما تقدم من هي أو مري ، أقيمت المحذوفة على استلاف السرافي ، وأبي علي ، على حرفين الإعمال ،
 وحذف الإعمال في هذه المسألة ، وإن لم يكن بينهما رابط عطف لكون مريئاً لا يستعمل إلا تابعاً هيناً ، فصار كأنها مريئان
 فذلك ، ولو كان ذلك في الفعل لم يجوز قلت . قام خرج زيد لا يصح ، أن يكون من الإعمال لا على نية حرف العطف ،
 وذهب بعضهم إلى أن ﴿ مريئاً ﴾ يستعمل وحده غير تابع به ﴿ هيناً ﴾ ، ولا يحذف ذلك من كلام العرب ، وهيناً مريئاً
 اسم فاعل للمباعدة ، وصار أمراً ، أن يكونا مصدرين جده على وزن فاعيل ، كالتصديق والتدبير ، وليس من باب ما يطرد
 فيه جعل في المصدر ، وظاهر الآية يدل على أن المرأة إذا وحيث تروجهما شيئاً من عداوتها حُبها بها نفسها ، جبر مضطرة إلى
 ذلك يخالع أو شكامة حلق ، أو سوء معاشرته ، فيحوز له أن يأخذ ذلك منها ، ويسلكه ، ويضعه ، ولم يوقت هذا
 الشبرع بوقت ، ولا استثناء فيه صريح ، وذهب الأوزاعي إلى أنه لا يجوز شرعها ما لم يولد أو نعم في بيت زوجها من ، فلو
 رجعت بعد أهبة ، فقال شريح وهيب ذلك بن مروان : فما أن ترجع ، وروى مثله عن عمر كتب عمر إلى فضالة أن السدة

(١) شعر المكتف ١٧٠/١ .

(٢) تلك لكثرة حزنه ، شعر ديوانه ٢٩/١ ، كمال التمرى ١٦٥/١ .

يعطين رغبة ووهة فائجة امرأة أعطت ربيبها ، ثم أراد أن ترجع فهد ذلك ، قال شريح : لو قتلت بعضها لما رجعت ، وقال عبد الملك قد تعالى في فلا نأخذوا منه شيئاً ، وكذا القديس خلاف الظاهر من هذه الآية ، وفي تعليق القرون على حبب النفس ذوب لطفة الله ، أو الإسهام دلالة على وجوب الاحتياط في لأخذ ، وإدعاء أن المياضي هو قريب نفسها ، وفي قوله في حيثاً مرغياً في سألته في الإمامة والقول وروال السعة ، ولا تؤثروا السعة أموالكم انتهى جمل الله لكم قياماً في قال من مسعود وخس ونصحاك والسدى وعبره : نزلت في ولد الرجل الصغير وامرأته^(١) ، وقال من جمع : في المحمودين^(٢) . وقال مجاهد : في النعمة خاصة^(٣) . وقال أبو موسى الأشعري ونظيرها ونحوها : نزلت في كل من اقتصر حصة نبي شرط الله من اسمه كائناً من كان ، ويصحب قول مجاهد أنها في الله ، كونهما جمع سمية ، والخبر إما جمع فعلة على فعال أو فعيالات ، قال ابن عطية : ويغفل أن العرب جمع سمية على سمهاء ، وهذا اللفظ قد قاله العرب المنوثة ، فلا يصحب قول مجاهد ، وإن كان جمع فعلة الصلة للمؤنث نادراً ، لكنه قد نقل في هذا المعنى خصوصاً ، ولعله من اسم عطية جمع فعلة فعال ، أو فعيالات ليس بعيد ، لأنه لم يرد به معنى كطريقة وطراف وتربية وكرام ، وما وقع في ذلك الذكر ، وإطلاقه فعلة دون أن يخصه لأن لا يكون بمعنى مفعولة ، نحو قبيلة نيسر بعيد ، لأن فعلة لا تجمع على فعال ، على : معنى السموه الداريزن الذي عظم من حلفهم ، أنهم يتصفهون في اسميتهم من شأنه ألبهم ، صغر عن جمع نال الذي قرأه سمهاء ، والسموه هم البندون الأموال بالإغاني فيها لا يبينها ، ولا بد فهم بصلاحها وتبنيها ونسبها ، منها ، والظاهر إيراد أموالكم أن المال مضاف إلى المخاطبين بقوله في ولا تؤثروا في ، قال أبو موسى الأشعري : من عانى والحسن وعنده : من أن سمع إلى نفسه شيء من مال غيره ، وإذا دفع الشيء عن هذا فإن لا يقر شيئاً من مال بعد أول وآخر سامي ، وعلى هذا القول وهو أن يكون أخطاب لأرباب الأموال ، قيل يكون في ذلك دلالة على أن النصية لشراً جائرة وهو قول حنيفة أهل العلم ، وأوصى عمر إلى سمسة ، وروى عن عطاء أسالا نكدي وصياً ، قال : وقد فعل حولت إلى رجل من قومه ، فيه : ويخرج نفعها الطامل بأحكام البيع ، وروى عن عمر أنه قال : من لم يسمع في الفرس فلا يتجر في أسلاف ، وانكسر ، وكره العلاء أن يوكل مسلم دعياً بالبيع والتمراء ، أو يدفع إليه بصلحه ، وقد أمر جميع ، يريه أموال الصمهاء ، وأوصاه إلى المخاطبين خبطاً للأموال ، حتى هم بهذا اختلوعها ، كما لو كنتم نجر بخر أمر بكم ، وسموكنكم ، وبصم أقداركم ، ومن مثل هذا ولا تغفلوا أنفسكم ، وما جرى مجراه ، وهذا القول ذكره ابن خنيس^(٤) أولاً ، قال : والخطاب للأولياء ، وأوصاف الأموال بجهة لأهلها من جنس ما يصعب به الناس مدانتهم ، كما قال في ولا تغفلوا أنفسكم في فهم ما ملكتم أياكم من ثيابكم المزمت ، والتدليل على أنه خطاب للأولياء في أموال الدنيا قوله في وازرعوهم فيها وكسوههم في وفر الحسن والسحبي في اللال في ، وقد الجمهور في التي في ، قال ابن عطية : والأموال جمع لا يعقل ، فلا يصوب فيه قراءة الخ معة انتهى ، واللاق جمع في المعنى التي ، فكان قدس أن لا يوصف به إلا ، ووصف بقره نالتي ، والذكر لا يوصف بالنالتي ، سواء كان عاقلاً أو غير عاقل ، فكان قياس جمعه أن لا يوصف بجمع التي انتهى هم اللال ، والوصف بالنالتي يجري مجرى الوصف بغيره ، من الصفات التي تلحقها الماء للمؤنث . فإذا كان له مع لا يعقل ، فهو أن يجري الوصف عليه ، كحريابه على الوحدة المؤنثة ، ولما كان يجري الوصف عليه ، كحريابه على جمع المؤنثات ، جنوق : عيني جديوع منكبة ، أي غول : امرأة غريبة رداوع مسكرات ، كما تقول :

(١) انظر تفسيره ١٩٠٩ و١٩١٠ و١٩١١ والعمري ٣٩٣١٠

(٢) انظر المراجع : سبعة

(٣) انظر المراجع : سبعة

(٤) انظر لكتف ١٩١٠

سواء حالها حال جرى الوصف في ذلك مجرى العمل ، والأولى في الكلام معاضته معاملة ما جرى على الواحد . هذا إذا كان
 جميع ما لا يحسن للكثرة ، فإذا كان جمع لغة ، فالأولى عكس هذا الحكم ، فاحذاج منكمسرات لولي من أحذاج منكمسة .
 وهذا مما وحده الجمع على جمع الكلمة ، أم ما لا يجمع إلا على أحدهما فيبني أن يكون حكمه على حسب ما
 تطلق عليه من اللفظة والكثرة ، وإذا نظر هذا أنتج أن التي لولي من اللان ، لأنه تابع جمع لا يعقل ، ولم يجمع مال على
 غيره ولا يرد به اللفظة ، لحرف الوصف به مجرى الوصف بنصفه التي تلحقها أثناء للمؤنث ، فلذلك كانت فراءة الجماعة
 أموصب . وقال العلماء : تقول العرب في النساء «لاني أكثر مما تقول الي» ، وفي الآمال تقول التي أكثر مما تقول اللان ،
 وكلاهما في كليهما حائر ، وقرئ «شأن في المواتي» وهو أيضاً في المص جمع التي ، ومعنى قولاً تقريرون بها ، ونسبوتن بها ،
 ونرضيتموها لتلقت أصولكم . قال الأصمعي : جعلها في قيات ، لأنه يقام بها جمع زبجها ، وإقبال الر ، وبها فكانت
 الزفات من الرق ، ومن شارة ، وكان السلف تقول ادل سلاح مؤمس ، ولأن أترك ما يتلصصني الله عليه خبر من أن احتاج
 إلى الناس ، ومن سببان التوري ، وكانت له مضاعفة بغيرها ، بدلاها لتسديله «أي بنو العباس» ، وكانوا يقولون : اغيروا
 فيكم في زمان إذا احتاج أحدكم كان أول ما يأكل فيه ، وهو ما يقع وابن عمرو في قيات ، وجمهور السبعة في قباص في
 وعبد الله بن عمر هو ما يكره اللان واحسن ويعيسى بن عمر في هو ما في عندها ، ورويت عن أبي عمرو - وقرئ شادا
 في قوما في فاما في صيا في ففقد كالتقام ، والقيام قاله الكسائي والفراء ، لا تخشى ، وليس مقصوراً من قبيل ، وبطل هو
 مقصور منه ، قالوا : وحذفت الألف ، كما حذفت في خيم ، وأصله غيام ، أو جمع جيم كقدم ، جمع ديمة ، غالة
 البصريون غير الألف ، ورد أبو بني مانه وصف به في قوته في دنيا قيات في ولغيره لا يعرف به ، وإنما هو مصدر بمعنى
 القيام الذي يراد به الثبات والديموم ، ورد هذا بأنه لو كان مصدر لما أعمل ، كما لم يعملوا حولا وغوصا ، لأنه هل على غير مثال
 الفعل ، لا سيما الثلاثية المجربة ، وأجيب بأنه أتبع عمله في الإعلال ، فاعل ، لأنه مصدر بمعنى القيام ، فكأن أعمل القيام
 أعل هو ، وحكى الأخفش : نيا في قوما ، قال : والقياس يصحح الواو ، وإنما اعتلت عن وجه الشبهة ، فتقوم تيره ،
 وتقول بي ضمة ، بلال في جمع طويل ، وقول الجميع جيد في جمع سواد ، وإنما أصواتها لا اعتلال دجة ، فإن إعلال المصدر
 لا اعتلال نكلا أولى ، ألا ترى إلى صحة الجمع مع اعتلال مفردة في مبهمة ومماش ، وصقامة ومفلوم ، ولم يحسموا مصدراً
 أعلو فعله ، وفيل ينعمل بها أن يكون جمع قيمة ، وإن كان لا يشتبه دنيا قيات ، ولما نيام فظاهر فيه المصدر ، رما
 نوام ، فليل : مصدر قوم ، وقيل : هو اسم غير مصدر ، وهو ما يضم به كفولك هو ملاك الأمر لا يملك به وأن فوام فخطئة
 عند أبي حاتم ، وقد الفوام امتداد الغاية ، وجوره الكسائي ، وقال : هو في معنى الفوام يعني أنه مضمر ، وقيل : اسم
 للمصدر ، وقيل : الفوام الغاية والمعنى التي جمعتها الله صيب بقاء فامتكم في وارز قوهم فيها وكسروهم في أي أطعمهم
 وأبجلواهم نفسياً ، قيل : منه فبين يلزم الرجل بغيته من روجه ، ومنه المصدر ، قال ابن عيسى : لا تعد إلى هلاك
 الشيء الذي جعله الله لك مسنة ، فتعطيه امرأتك ، أو سبيك ، لا تنظر إلى ما في أيديهم ، وأسلك ذلك ، وأصلحه ،
 وكى أنت تغش عليهم في رزقهم وكسوتهم ومؤنتهم ، وقيل : في المحجورين ، وهو خلاف مرتب على الخلاف في
 الخططين بقوله في رزقها في هم ، والمعنى على هذا القول : جعلوها مكاباً لرزقهم ، بأن تجردوا فيها ، وترجموا حتى
 تكون نفقتهم من الأرباح ، لأن صلب المال على بائنها لا ينفق ، قيل : وقال في فيها في ولم يغل : منها ، تنبهاً عن ما
 قاله عليه السلام : «منعوا في أمران يتلصصا شجرة لا تأكلها الزكاة» ، والمستحب أن يكون الإقتضا عليهم من
 صلاتها المكتسة ، وقيل : في في معنى من ، أي منها ، في وغولوا لهم قولاً معروفاً بالمعروف ما ناله الفرس ،

(١) انظر الجوهري ٣٩٣/١ وغازي ١٥١/٩ .

(٢) أحمرج ، من الرزق في الصف ١٩٨٢ ، والبيهقي في المص ١١٧/٤ ، ٢١٦ ، وانظر فضيل ٦٠٨/٢ .

وأنس إليه ، وبتقصه الشرع ، فإن كان لم تدفعها المحجورين ، فمن المعروف وعادته ان يوسع لهم . بأنكم إذا
وتدبتم سلباً بأنكم أمواتكم ، فإله من عاصي وعذبه ومقاتل وإن جريح ، وقال مطلق : إذ رحمت أعطيتك ،
وإذا غشت في عزاي جعلت لك خطاً ، وإن كنت المرءة البسة ، والبر الأصغر ، والمشفاه الأجند . فتدعوهم : برك
إله فيكم وحاطكم ، وشبهه فإله ابن زيد ، وإله الضحك : المرء الجليل ، وإله أمير الله تعالى أولاً بإيذه البتاني بقوله
﴿ ونو البتاني أمواتكم ﴾ وأمر ثانياً بإيذه أموات النساء بقينه ﴿ وأنوا أسماء من دمايس ﴾ وكان ذلك عاماً من غير
محصص ، بين في هذه الآية أن ذلك الإيذه إنما هو لغير سفيه ، وسحق ذلك التسميم . وفيه الإطلاق الذي في الأمر
بالإيذه ، ﴿ وأبناوا البتاني حرم ﴾ بلقوا النكاح فإن أسنم منهم رتباً فادعوا إليهم أمواتهم ﴿ قيل : نولي رفعة ، وذلك
بأنه رتباً صعباً من : إن من أخفى في حجره في محل من منه ؟ ومن ادفع إليه منه ؟ من يدافع ؟ ﴾ وقيل : نولي
أيس من ثلاث ، ويقال أوس من سوية ، عن رويته ثم كنه . وثلاث سلت ، وإني عم سوية ، وقيل : فائدة وعرضة
فقدما ماله ، ولم يعطيا لمرأة ولا ألبات شيئاً ، وقيل : المانع إزها هو عم منها ، وإسبه تلمة ، وكانوا في خدمته لا
مورثون لسيده ، ولا التاب ، ولا الأسى الصغير الذكر ، فتسكنها ثم كنه إلى رسول الله ﷺ ، فدعاهما ، فقال : لا
يا رسول الله ، وقدعنا لا نركب حراً ، ولا يعمل كلاً ، ولا يسكني عبداً ، فقال خضر فواحنى لغير ما عدلت له ، فزنت ،
واستاء البتاني اختبرهم في عقرهم^(١) فإنه من عاصي وأعدى ومقاتل وسعيان ، أو في عقرهم ودينهم ، وحفظهم
لأمواتهم . وحسن نصرتهم^(٢) عهد ذكره الثعلبي ، وكيفية اختيار الصغير أن يدفع إليه من يسير من المال يتصرف فيه ،
والوحي يراعي حاله فيه ثلثا ثلثه ، واختير الصغير أن يرد إليها أمر البيت ، والحرق الاستغناء بدعاً كحره واستيفاء ،
واختلاف كل سببا محل ما يلحق به ، ومما يجانبه من لأشياء ، والمصنع فإذا أس من ترشد بعد الطوع ، والأختيار دفع
إليه ماله ، وأشهد عليه ، هذا حاهر الآية ، وهو بمنع الدفع ، والإنهاء الإنسان المتروك ، وقال ابن سريج : لا يدفع
إليه بعد الإيذه والاختيار المذكورين ، حتى يغني عليه مئة ، وتداوله العصور الأربع^(٣) ، ولم يتعرض الآية لمس
الطوع ، ولا عماد يكون ، وتكنه فيها من بعض المعسرين ، وبذلك في البلوغ المذكور في كتب الفقه ، وظاهر الآية أنه لم
يؤسر من رتبته عبقراً عليه دائماً ، ولا يدفع إليه ثلث ، وبه قال الجمهور^(٤) ، وقال النخعي وأبو حنيفة : ينتظره
حتى يمشي من مئة ، ويدفع إليه منه لرس من الرشد ، أو لم يؤسر^(٥) ، وظاهر الآية بذلك هو استدلاله بوجهي بالدفع
والمستقلال به ، وقالت حنيفة : يقتصر على أن يدفعه إلى السلطان ، ويشبهه رشفه ، لو يكون ممن يأمنه الخائفة ،
وظاهر عموم البتاني اندراج السب في هذا الحكم ، فيكون حكمهم حكم البتاني في ذلك ، فقيل : بعبر رشفه ، وإدلم
تزوج بالبلوغ ، وقيل : المدة بعد الدعوى من أموات ، وقيل : ستة ، وقيل : سبعة في ذات الأب ، ومن واحد في
الجدية التي لا وصي لها ، وحتى هذه غاية للاستلاء ، ودخست على الشرط ، وهو ﴿ إذا ﴾ وجوابه ﴿ فإذ أسنم ﴾ وجوابه
وجواب ﴿ إن أسنم ﴾ ﴿ فادعوا ﴾ وإيس ترشد من رتب عن بلوغ النكاح ، فيعزم أن يكون بعد ، وحتى إذا دحست
عن شرط لا تكون حاشية ، بل هي التي تصح بعدها الحمل ، كقوله :

(١) أخر الشري ٣٩١٦ وفخره ٢١/٥ .

(٢) انظر جامع المقبر ٤٦٦/١ والنجري ٣٩٤/١ ورواه ١٥٢/٩ .

(٣) انظر المراجع أيضاً .

(٤) انظر المراجع أيضاً .

(٥) انظر المراجع أيضاً .

(٦) انظر المراجع أيضاً .

وَحَقُّ الْيَتَامَىٰ مَا بُعِثُوا بِأَمْوَالِهِمْ

وقوله :

وَحَقُّ الْمَرْءِ مَا دُخِلَ أُشْكَلُ

هل أن في هذه المسألة خلافاً ، ذهب الزجاج وابن جرير إلى أن الجملة في موضع جر ، وذهب الجمهور إلى أنها غير عاملة بالنية ، وفي قوله بلعوا التكاليف تقدم محذوف وهو سفلوا حد التكليف ، أو وقته ، وقال ابن عباس : معنى أنتم عمرقتم^(١) ، وقال عطية : رأيتم^(٢) ، وقال الفراء : وجدتم . وقال الزجاج : علمتم . وهذه الأقوال متقاربة ، وفرااس مسعود في إيا أحسنم في يريد أحسنتم ، وهذه من الكناية ، وهذه الخلف شذوذ ، يرد في الغلط بسيرة ، وحكي غير مسبوقة أنها لغة سليم ، وأنها تطرد في عن كل فعل مع بعد ، اتصل به الحبيب أو غيره ، وفرااب مسعود رأيو عبد الرحمن وأبو اسحاق دحيسي الضمير في رشحاً في نعمتين ، وقرىه شائناً في رشحاً في حسنة ، ونكر في رشحاً في لأن معناه نوع من الرشد ، وحرف وبجمله من محبة ، ولا يتصرفه تمام ، رشح ، قال ابن عطية ومعه : يرى الشرطين الطول ، والرشد ، وحيث يدفع المال وأبو حنيفة يرى أن يدفع المدي بالشرط الواحد ، ما لم يحفظ له حقه ، كما ألبحت النصرية بالشرط الواحد ، وكتب الله فدفقها بجميع أطول وحرف العت ، والتشكيل عدي في دفع المال شرطين غير صحيح ، وذلك أن النسخ لم تسق لآية سبياً في الشرط ، ولكنها حالة الغلب على بني آدم ، أن تنتقم عموهم فيها ، فهو الوقت الذي لا يعتبر شرط الرشد : لا فيه عطف : إنما بلغ ذلك الوقت تبسط إلى شرط ، وهو الرشد حينئذ . وفصاحة الكلام تدل على ذلك ، لأن تحويفت باللوغ جاء ، فإذا للشرط جاء ، فإن التي هي قاعدة حروف الشرط ، وفي إذا ليست حرف شرط ، لفصول ما بعدها ، وأجر مسبوقة أن يجاري بها في الشرط ، ولك : فعملو ذلك مصطوي ، وإذا جيزي بها ، لأنها تحتاج إلى جواب ، ولأنها يليها الفعل مظهر أو مضمراً ، واستبح أهل على منع شرطتها بمصوب ما بعدها ، ألا ترى أنك تحول : أنيئك إذا أحرر يسر ، ولا تقول إن أحرر يسر انتهى كلامه ، ودل كلامه هل أن إذا حرف مجرد من معنى الشرط ، وهذا يخالف لكلام السويين ، بل التحويين كالمجمعين عن أن إذا طرف لما يستقبل فيه معنى الشرط غالباً ، وإن صرح أحد منهم بأنها ليست كلمة شرط ، فيدعي أنها لا تجزم ، كأقوات الشرط ، لا نفي كونها تاتي للشرط ، وكيف نفور ذلك ، وانقلاب عليها أنها تكون شرطاً ، ولم تضره الآية إلى حكم من لويس منه الرشد بعد البلوغ ، ودفع إليه ماله ، ثم عاد إلى السفه ، أبعده الحجر عليه أم لا ، وفيه قولان ، قال مالك : يعود ، وقال أبو حنيفة : لا يعود : والتولان عن الشامي ، في ولا تأكلوها إسراراً وهدراً أن يكرهوا في تقدم أنه يعبر بالكل عن الأخذ ، لأن الأكل أعظم وجوده لانتفاع بالأخذ ، وهذه الجملة مستقلة بهم نحل عن أكل أموال البناني وتلاصها بسوء التصرف ، ربهت مطبوعة على جواب الشرط . لأنه وشرطه مترناب على بلوغ التكليف ، وهو معرض لقوله في وهدراً أن يكرهوا في فليزم منه مشقة على ما ترتب عليه ، وذلك تنص ، وبهذا الذي قرره ينصح خطأ من جعل في ولا تأكلوها في عطفاً على في ددعوا في وليس تنقيذ التي بأكل أموال البناني في هاتين الحقتين مما يبيح الأكل بدونه ، فيكون من باب دليل لخطاب ، والإسراف الإحباط في الإنفاق ، والإسراف الخطأ في مراعاة الإنفاق ، قال^(٣) :

أَعْطَاؤُكُمْ تَنْبِيْهُهُ تَحْذَرُهُمْ تَنْبِيْهُهُ مَا فِي مَعْلَابِهِمْ نَسْرٌ وَلَا حَرْفٌ

(١) نظر الوسيلة ١٩ ج الفريسي ١١٧٥

(٢) لموسى السبيعي .

(٣) ثبت في اللسان (صرف)

أي : ليس يحطون مواضع المطامير ، قال ابن عباس وغيره : ومبارزة كرههم أن الوصي يستنعم من ثيابهم ، فيأكل ، ويقول أيندر كبره فلا يرشد ويأخذ منه ، وانتصب ﴿إسرائيل وداراً﴾ على أنها مصدران في موضع الحال ، أي مرفقين ، ومبارزين ، والدار مصدر ماضٍ ، وهو من باب المفاعلة التي تكون بين اثنين ، لأن التيمم ملزم إلى الفكر ، والولي ملزم إلى أخذ ماله ، فكانها مستيقان ، ويجوز أن يكون من واحد ، وأجوز أن يتنصبا على المفعول من أجله ، أي لإسرافكم ومبارزتهم ، ﴿وإن يكبروا﴾ مفعول بالمصدر ، أي : كبركم ، كقولهم ﴿أو إعلمهم﴾ ﴿فبئس﴾ وفي معنى المصدر الموزن خلاف ، وقيل : التقدير غنمة أو يكبروا ، فيكون أن يكبروا مفعولاً من أجله ، ومفعول بذراً بخلاف ، ﴿ومن كان غنياً فليستغفف ومن كان فقيراً فليأكل﴾ ظاهر هذه الجملة يدل على أنه تقسيم لحال الوصي على التيمم ، فأمره تعالى بالاستغفار من ماله إن كان غنياً ، واقتضاه بما رده الله تعالى من الغنى ، وإباح له الأكل بالمعروف من ماله التيمم إن كان فقيراً ، بحيث يلتزم قوماً عتاطاً في تقديره ، وظاهر هذه الإضافة أنه لا يشبه عليه ، ولا يترتب في نفسه ما يأخذ مما يشاء جوعته بما لا يكون رفيعاً من الثياب ، ولا يقضي إذا أيسر^(١) قاله إبراهيم وهما ، والحسن وفائدة ، وعلى معناه قوله الفقهاء ، وقال حماد وابن عباس وعبد الله والشامي وبجاءه وأبو العباس وابن جبير : يقضي إذا أيسر ولا يستغف أكثر من حاجته ، وبه قال الأوزاعي ، وقال ابن عباس أيضاً ، وأبو حنيفة والحسن والشامي : إنما يأكل بالمعروف إذا شرب من اللبن ، وأكل من الثمر ما يجاء بالجرباء ، وسلبط الحوضي ، ويحد الثمر وما أشبهه ، فأما أعيان الأموال وأصولها فليس للولي أخذها^(٢) ، وقيل طائفة : المعروف أن يكون له آخر قدر عمله ونعمته ، وهذه رواية عن الإمام أحمد ، وفصل الحسن بن حي ، فقال : إن كان وصي أب فله الأكل بالمعروف ، أو وصي حاكم فلا يسبيل له إلى المال بوجه ، وأخبرته على بيت المال ، وفصل أبو حنيفة وصحابه فقالوا : إن كان وصي التيمم مغبياً فلا يجوز له أن يأخذ من ماله شيئاً وإن كان مسافراً فله أن يأخذ ما يحتاج إليه ، ولا يفتي شيئاً ، وفصل الشامي ، فقال : إن كان مضطراً يحمل من يجوز له أن يأكل الميتة أقل بغير حاجته ، وإذا وجد وإلا فلا يأكل لا مفرأً ولا حضراً ، وقال حماد : هذه الإباحة متسوعة بقوله ﴿إن الذين يأكلون أموال اليتيم ظلماً﴾ النساء [١٠] ، وقال أبو يوسف : لعلها متسوعة بقوله ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾ البقرة [١٨٨] فليس له أن يأخذ قرضاً ولا غيره ، وقد أمر ابن عباس والشافعي بهما : هذا الأمر ليس متعلقاً بمال التيمم ، والحقي : أن الغني يستغف بعناء ، وأما التقدير فبالأكل بالمعروف من ماله نفسه ، ويقول على نفسه غنمه ، حتى لا يحتاج إلى ماله يتيمه ، واستاذ هذا القول من الشافعية الكبار الطبري ، وقيل : إن كان مال التيمم كثيراً يحتاج إلى قيام كثير عليه بحيث يشغل الولي عن مصالح نفسه ومعيته ففرض له في مال التيمم أجر عمله ، وإن كان لا يشغله فلا يأكل منه شيئاً ، غير أنه يستحب له شرب قليل اللبن ، وأكل قليل الطعام ، والسمين غير مضرب ولا مستكثر منه ، على ما جرت به العادة والمساواة ، وقامت طائفة ، منهم ربيعة وبجى بن سعيد : هذا تقسيم لمال التيمم ، لا لحال الوصي ، وإنما : من كان منهم غنياً فليطعم بماله ، ومن كان سقيم فليأكل عليه بالمعروف ، والاتصاف ويكون من خطاب تعين ، ويراد به الغير ، فخرط اليتيم مالا مستغف ، والأكل بالمعروف ، والمراد الأولياء ، لأن اليتيم ليسوا من أهل الخطاب ، فكان قال للأولياء والأوصياء : إن كان التيمم شيئاً فأنفقوا عليه بقعة متعفف متقصد ، لئلا يذهب ماله بالتوسع في نفقته ، وإن كان فقيراً فليقتل عليه بقدر ماله ، لئلا يذهب بقيته كلها مضمناً ، فهذا أمران لمحضهما ، هل تقسيم في الولي أو العبي ، فلو كان في الولي مهمل الأمر متوجه إلى مال نفسه ، أو مال العبي قولان ، وإذا كان متوجهاً إلى مال العبي هل ذلك ميسر أم لا ، قولان ، وإذا لم يكن متوجهاً ، فهل يكون نصيباً بالنسبة إلى الأكل ، أم : لما كان قولان ، فإذا كان بالنسبة إلى الأكل فهل يخص بولي الأب ،

(١) انظر العوي ٢٩٦/٦ والرازي ١٠٥٥/٩ وفخرط ٢٨٦/٥ ، ٢٩ .

(٢) انظر الرابع قبله

أو بالضاقر ، أو بالضعف ، أو بالمتنعل بذلك عن مهات نفسه ، أقوال ، وإذا كنت بالنسبة للمأكول ، فهل يختص بالثافة ، أم ينعقد إلى غيره ، فolan ، وإذا تعذر إلى غيره فهل يكون أحدكم لا ، قولان ، وإذا لم يكن أجرة ، فأخذ ، فهل يترتب ديناً في فخته بسبب قضاؤه إذا أيسر ، أم لا ، قولان ، ولاشك هذه الأقوال المذكورة في مسائل اختلاف ، رافضة ﴿ فليس نصف ﴾ أبلغ من خلاف ، لأن فيه طلب بآية بعده ، ﴿ فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأنتهزوا عليهم ﴾ أمر تعالى بالإشهاد لحسم مدة النزاع ، وسوء المظن بهم ، والسلامة من الضيق ، ويعوم على تقدير إنكار البينم وطيب خاتمة البينم بذلك المحر عنه ، وانتظامه في ملك من يعامل ويعامل ، وإذا لم يشهد فدفع على حدة مع فيه عند أي حيلة ، وأصحابه ، وعند ملكك وانتاصي لا يصدق إلا بالبيية ، فكذلك في الإشهاد الاحتراز من ترجيه الخلف المعصي إلى الشهادة ، أو من وجوب المصداق ، إذ يغيب البينة ، ويظهر الأمر أنه واجب ، وقال قوم ، هو بدلالة ، وظاهر الآية الأمر بالإشهاد عليهم ، إذا دفع إليهم أموالهم ، وهي أموالهم بدفعهم في قوله ﴿ من أسلم منهم رشداً فادعوا إليهم أمرهم ﴾ ، وقال عمر وابن جبير هذا الإشهاد إنما هو على دفع الولي ما استعربه من ماله البينم حاله تقرب إذا أيسر ، وحيل ، فيها دليل على وجوب انقضاء على من أكل من ماله البينم ، المعنى : أقرضتم ، وأكلتم فاشهدوا إذا قربتم ، ومن : المعنى إذا أنقضتم شيئاً من المولى عليه ، فأشهدوا حتى لو دفع خلاف لم يكن إقامة بينة ، فلو أنما قبض على وجه أمانته بإشهاد لا يبرأ منه إلا بإشهاد على دفعه ، ﴿ وكفى ياقه حسيباً ﴾ أي : كذا في الشهادة عليك ، ومنه : محسباً من أحسبني كذا ، أي كفى قلة الأعمش والطبري ، فيكون ، فعلاً يعني منزل ، أو محاسباً وحاسباً لأعمالكم يحاسبكم بها ، معليكم بالصدق ، ولما كنتم والكذب ، فيكون في ذلك عهد لحامد الحق ، وحسب فعل بمعنى معامل ، كجلس وخبط ، أو بمعنى فعل حول للعبادة في الحسان ، وقوله ابن عباس وهذا في معنى ﴿ حسيباً ﴾ شهيداً ، وفي ﴿ كفى ﴾ خلاف أي اسم فعل ، أم فعل ، والاصحح أنه فعل ، وقاعده اسم الله ، وإنباء زائدة ، وقيل : تقاعل مضمير ، وهو تفسير الاكتفاء ، أي : كفى هو ، أي : الاكتفاء بالله ، وله ليست بآية ، فيكون ما في موضع نصب . ويتعلق بذلك بالتفاعل ، وهذا الوجه لا يمسح إلا على منبغ الكوفيين ، حيث يوزن إعمال ضمير المصدر ، كإعمال ظاهره ، وإن عني بالإضمار الحذف نحية بمنزلة المصدر ، وهو موصول وإبقاء معنوا ، وهو عند البصريين لا يجوز أعني حذف التفاعل ، وحذف المصدر ، والاصح ﴿ حسيباً ﴾ على التفسير لصلحية دخول من عليه ، وفيل : على حال ، وكفى ما متعدي إلى واحد ، وهو عمده - التفسير : وكذاكم الله حسيباً ، ونأي عن هذا المعنى ، متعدي إلى اثنين ، كقوله ﴿ فيصكبكم الله ﴾ المعقوفة [١٣٧] ﴿ للمحال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما حل منه أو كثر نصيباً مفروضاً ﴾ قيل : سبب نزولها هو خيركم كعكة (١) ، وقد تقدم فله عكره ومائدة وابن زيد ، في الزورري ، كان الرسول يعطون جميع المال للبنات ، لأن الرجل لا يجمع عن الكس ، والتمتع بصبر ، وأنت العرب - لا يعطون ثياباً مرداه على الضريقتين ، والمعنى بالرجال الذكور ، وبالنسبة للإناث ، كقوله ﴿ وبنا سبها رجالاً كثيراً ﴾ وبهم في قوله ﴿ نصيب ﴾ ، ﴿ مما ترك ﴾ في موضع لصحة النصب ، وفيل : يتعلق بلفظ ﴿ نصيب ﴾ موهوم قائم ، والوالدان يعني وفندي الرجال والنساء ، ومن أبواه ، وبني الأب والدأ فال ولد منه ومن الولادة وللأشقاء جاء الفرق بينها والدأ ، كقوله ﴿ لا تغار والدأ ولدما ﴾ ومع الألف والثاء قياساً كقوله ﴿ والودعات ﴾ ، قال ابن عطية : كما قد انشاعر

(١) جمع فخر (١٣٧) والفرط (١٣٧) ، ٣١ والفرط (١٣٧) ، ١٣٧ .

(٢) المراجع للمعاني

(٣) انظر الطبري ٥٩٨/٧ ، ٢١٦/٩ وفريزي ٦٥٨/٩ والحروري ١٩٥/٩ وأسد الغابة ٣٨١/٧ ، ٣٨٢ ، وابن كثير ١٥١١/١ ، ٥٥٥ والوسيلة

مبحث بمشئ النصب ان - شخص

لان شئ من الأثر ويدتر انتهى ، ولا يتعين ان يراى بالعرب ما الذكر ، لان لغة العرب ، بطلق عن الذكر والأنثى ، وبين من فرق بينه وبين ميثه ، فهو كثر عيب نطق على الذكر والأنثى ، ولا يرجح كونه ذكر أو مصه ، وبما نص مذكر لاحتياج أن يكون ذكر حلاً على اللفظ ، إذ لم يظهر فيه علامة أنثى ، فكانت لذكر حلاً على لفظ الأنثى في قوله : وعشرة الفلحاء .
وفي قوله :

أبوك خيفة ولدته أخرى

والأقربون هم الأقارب من ذوي قرابة . وما أهم في لغة الأقربون في أهم في النصب ، وعين الواو والمقدّر في الآيات بعده ، وقوله : ما من منه في مراد من قوله في مذكر في الأسماء بعد حرف الجر ، والصغير في صه في عائد على ما من قوله في مذكر في الأسماء ، وهو مراد في الجملة الأولى ، ولم يصطّر إلى ذكره لأن اللفظ جاء عن سبيل التوكيد ، إذ ليس به إلا توضيح أنه لم يرد قوله في مذكر في النصب في المذكر ، وهذا الجدل فيه ذكر موصي المذكر من القلة والكثرة ، وقال أبو نصر : في مقل في يجوز أن يكون حلاً من الضمير المفعول في ترك ، أي : مذكر مستقراً ، ومعنى في نصب موصياً في أي : حلاً مفعولاً به ، لا بد لهم من أن يجروه ، وقد الزجاج ومكر في نصباً في موصي عن الحال . المعنى هؤلاء أسماء على ما ذكرنا هنا في حال الفرض ، وقد لمراء نصب لأنه أخرجه عرج المصدر ، ولذلك يحذف كقولك : نه عن كذا حقاً لأمر ونحوه في موصياً من الله في انشاء (٦١) ولو كان سم صحتاً لم ينصب ، لا نقول ذلك عن عزها انتهى ، وقد الزهري في قريب من هذا القول ، قال ويجوز أن ينصب انصب . المصدر المؤكدة لقوله في موصياً من الله في كانه موصياً موصياً ، وقد اس عطية موصياً من كلام الخراج ، قال : إنما هو اسم نصب ، كما ينصب المصدر في موضع الحال ، تقديره موصياً ، ولعلنا حال نصبه ، كما نقول : له علي كذا وكذا حقاً وجب ، ولولا من المصدر الذي فيه ما دار في الاسم الذي سبب بمصدر هذا النصب ، ولكن حقه البرقع انتهى كلامه ، وهو مركب من ثلاثة الزجاج والمراء ، وهو موصي ، لأن الانصباب عن الحال ما بين الانصباب على المصدر المؤكدة ، بخلافه . وقال الزهري (٦٢) : ونصب موصياً نصب على الاختصاص بمعنى المعنى نصباً موصياً مفعولاً جاً انتهى ، فإن عن الاختصاص ما صطاح هذه المحوون فهو موصي موصياً موصياً ، والنصب على الاختصاص موصياً ، له لا يكون موصياً ، وقبل - انصب نصب المصدر الصحيح ، لأنه مصدر ، أي نصبه نصياً ، وقبل : حال من مذكورة ، لأنها قد وصفه ، وقبل : معنى محذوف تقديره : جعلته ، أو أوجب فيه نصياً ، وقبل : حال من الفاعل في في قل أو كثر في وإسند ظاهر هذه الآية على وجوب - القصة في أحقر في لمبيرة : لمكت ، وطلب ذلك كثر واحد من الشريكين ملاحق ، واختلفوا في قصة المذكر على ما راعى إذا كانت القصة بغيره عن حال ، فالجرام والمرحوم والبئر والماء التي مطلق ما فيها بغيره في السهام ، فقال مالك وأبو حنيفة : ينصب ، وقال ابن أبي ليلى وأبو ثور : لا تنصب ، قال ابن خنيس . وهذا أصح القولين ، وإسند ما بهما على وجوب توريث الإخ لأخت مع موت ،

(١) انظر حكاية ٤٧٦/١ .

(٢) انظر المصدر نفسه

(٣) قال الأستاذون وغيره : ولا بد من هذا الباب مذكورة ولا اسم إشارة . انظر المحلى ١٨٧/٣ حقه المرام ٣١٠٣

هَذَا أَحَدُ النَّصَبِ أَخَذَ النَّاسُ ، وَخَالَفَ فِي آخَرِهِ عَمْدُهُمَا أَيْ لَامٌ ، فَقَالَ عَلِيُّ بْنُ وَزِيْدٍ : لِللَّامِ مِنَ الْأَمِّ السُّدُسُ ، وَمَا بَقِيَ فِيهَا نَصَبَانِ ، وَهُوَ قَوْلُ فَعْمَهُ الْأَمْصَارُ ، وَهَذَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَشَرِيْحُ الْخَمْسِ : أَنَّ اللَّامَ مِنَ الْأَمِّ : فِي وَفَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أَوَّلُ الْقُرْنِ وَالْبَاقِي وَالْمَسْكُونُ عَارِزُ قَوْمِهِ مِنْهُ وَقَوْلُوا لَهُمْ عَوْلًا مَعْرُوفًا فِي قَبْلِ : رَبِّكَ أَيْ أَرْبَابِ الْأُمُورِ يُقْسَمُ بِهَا عِنْدَهُمْ بِحَضَرِ الْمَوْتِ فِي وَصِيَّةٍ وَجْهَاتٍ يُخَازِرُهَا ، وَيَحْضَرُ مِنْهَا مَنْ يَنْتَحِبُ عَنْ الْإِرْثِ ، يُوَصِّدُ لِلْأَجْنَابِ ، وَيُرْثُونَ الْمَحْبُوبِينَ بِحَضَرِ الْإِرْثِ ، وَالْوَصِيَّةُ الْخَالَةُ بِنُ عِلَاسِ بْنِ عِلَاسِ بْنِ الشَّيْبِ وَأَبِي رِيْدَةَ وَأَبِي جَعْفَرٍ ، وَقَبْلُ : رَبِّكَ أَيْ أَرْبَابِ الْقُرْآنِ ، يَحْضَرُهُ أَيْضًا بِمَحْبُوبٍ ، فَأَمَرُوا أَنْ يَرْضَخُوا لَهُمْ عَمَّا عَطَاهُمْ اللَّهُ ، زَوِيٌّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَأَبِي الْمُسَبِّبِ : أَيْهَا الْمُسَرَّعُ ، وَهَذَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، فَتَوَلَّى : كَانَتْ مَسْجِدُ جَمْعُهَا أَيْ لَلْأَصْدِقِ ، ثُمَّ نَبَخَ ذَلِكَ بَابُ الْإِرْثِ ، وَأَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ ، وَجَعَلَ الْوَصِيَّةَ تَقْدِيرَ بِرَحْمَتِ وَلَا يُرْثُونَ ، وَقَبْلُ : هِيَ عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ مَرَّاتٍ مَرَّاتٍ يُرْثُهَا ، وَحَصْرُ الْقِسْمَةِ قَوْلُ : أَوْ بَابِهِمْ ، أَوْ مَسْكُونٌ لَا يَرِثُ أَوْ لَا يَحْضَرُ ، إِنْ كَانَ ذَلِكَ كَثِيرًا ، وَأَنْ يَحْتَدِثَ لَهُمْ إِنْ كَانَ قَلِيلًا ، وَأَمْرُهُ أَوْ مَوْسَى الْأَشْعَرِيُّ ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّاسَ وَالتَّحْقِيقُ : كَانَ يُقْرَأُونَ بِفِعْلِهِ ذَلِكَ ، يَضَعُونَ يَدَهُمْ عَلَى خَدِّهِ الْمَوْتِ وَالْقِسْمَةَ ، فَإِذَا نَسَبُوا الْأَخْصِيَّةَ وَالرَّقِيقَ نَالُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا : مَوْثُكُ فَيُكَبِّرُ ، وَيَعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ عَدَّ الرَّحْمَنِ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَلَا هَذَا قَابَهُ ، وَإِذَا كَانَ حَاضِرًا صَغِيرًا لَا يَنْتَصِرُ ، هَلْ يَفْعَلُ ذَلِكَ لِرَبِّهِ أَوْ لَا ، قَوْلَانِ ، وَالظَّاهِرُ مِنْ سِيَاقِ هَذِهِ الْآيَةِ عَجَبٌ مَا قَالَهَا أَيْ فِي الْوَرَاثَةِ ، لَا فِي تَحْقِيقِ الْمَوْصِي ، وَالَّذِي يَنْفَعُ مِنَ الْقِسْمَةِ أَنَّهَا مَصْدَرٌ عَنْهُ الْقِسْمَ ، قَالَ نَعَالِي : فَلَمْ يَكُنْ يَدُ مَسْجِدُ فِي الْأَمْرِ [٣٢] ، وَقِيلَ الْفَرَادُ بِالْقِسْمَةِ الْقِسْمُ ، وَقِيلَ الْقِسْمَةُ الْأَصْمُ مِنَ الْإِقْسَامِ ، لَا مِنَ الْقِسْمِ كَالْخَبْرَةِ مِنَ الْإِقْسَامِ ، وَلَا يَكُونُ الْقِسْمُ يَقُولُونَ : فَتُتَبَيَّنُ قِسْمَةُ ، وَيُرْوَى ذَلِكَ الْكُتَاتِي ، وَقَسَمْتُكَ مَا أَخَذْتَهُ مِنَ الْإِقْسَامِ وَالْجَمْعِ مَسْجِدٌ ، وَقَدْ أَخْبَلَ الْقِسْمَ الْخَطَّ وَالْقِسْمَ مِنَ الْخَبَرِ ، وَشَدَّ : فَسَمْتُ فَلَا أَمَانٌ ، وَتَقَسَّمَتْهُ وَاقْتَسَمَهُ ، وَاقْتَسَمَ الْأَيُّ بِالنَّاسِ ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ : عَارِزُ قَوْمِهِمْ : مَوْجُوبٌ ، وَهَذَا قَالَ حَمْدَةُ مَعْنَى مَجَادٍ ، وَظَاهِرُ الْقُرْآنِ ، وَقَالَ ابْنُ عِلَاسِ بْنِ حَبِيبٍ وَالْخَمْسُ : هُوَ تَدَبُّبٌ ، وَفِي قَوْلِهِ : عَارِزُ قَوْمِهِمْ : مُضَافَةٌ إِلَى رُوِيٍّ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ نَعَالِي ، أَيْ ذَلِكَ فِي رِثَةِ غَيْرِ الْإِرْثَيْنِ ، وَقِيلَ : كَانَ ذَلِكَ فِي الزَّوِيَّةِ وَاحِدًا ، فَسَمْتُ أَيْ الْمَبْرَاتِ ، وَالصَّغِيرُ فِي : مَدٍّ فِي عِنْدَ حَلِّ الْمَالِ الْغَنِيِّمْ ، وَقَدْ عَلَيْهِ الْقِسْمَةُ ، لِأَنَّ الْقِسْمَةَ ، وَهِيَ الْقِسْمَةُ تَدَبُّبٌ عَلَى مَتَعَلِّقِهَا وَهِيَ الْحَالُ ، وَقِيلَ : مَوْثُكُ إِلَى مَا مِنْ مَوْثُكُ فِي مَا تَرَكَ الْوَلَدُ وَالْأَقْرَبُونَ ، وَمَنْ قَالَ الْقِسْمَةُ الْمَقْسُومَةُ أَعْلَى الصَّغِيرِ إِلَى الْقِسْمَةِ عَلَى مَعْنَى الْقِسْمِ ، إِذَا الْمَرْدُ الْقِسْمُ ، وَقَدْ أُنْشِئَ عَلَى الْخَاسِكِينَ ، أَيْ صَغِيرِهِمْ أَكْثَرُ ، وَجَانِبُهُمْ أَشَدُّ ، فَوَصَحَ الْقِسْمَةَ عَلَيْهِمْ أَفْعَلُ ، أَفْعَلُ لِلْأَجْرِ ، وَالظَّاهِرُ أَجْمُ بِرِزْقِهِمْ مِنْ غَيْرِ الْمَالِ الْقِسْمُ ، وَرَأَى عِيْدَةَ وَمَنْ سَبَّحَ أَنْ يَرَى فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنْ يَصْبَحَ لَمْ يَطْعَامُ بِأَكْلِهِ ، وَفَعَلًا ذَلِكَ وَدَسَّاسُ الْفَرَقَةِ ، وَفَسَمْتُ عَمْدُ عِيْدَةَ مَعْنَى لَيْبَةٍ ، فَالْأَيُّ مَعْنَى شِدَّةٍ ، وَدَسَّاسُهَا ، وَقَالَ حَمْدَةُ : أَوْلَا هَذَا تَكْنِيسٌ مِنْ مَالِي ، وَقَوْلُهُ : مِنْهُ : هَذَا عَلَى التَّبَعِصِ ، وَلَا تَعْدِيرُ بِهِ بِالْإِجْمَاعِ ، وَهَذَا مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّبِّ ، فَتَوَلَّى كَانَ عَوْلًا حَتَّى مَعْنَى لَيْبَةٍ إِنَّهُ قَدْ تَرَكَ ذَلِكَ الْخَبْرَ ، كَمَا يَرَى فِي سَائِرِ الْحَقَرِ ، وَجَلَّ هَذَا ضَرْفًا الْأَصْحَابِ إِذَا كَانَ فِي الزَّوِيَّةِ كَثِيرًا ، وَإِنْ كَانَ أَيْضًا قَلِيلًا إِلَّا الْقَوْلَ الْمَعْرُوفَ ، وَالصَّغِيرُ فِي قَوْلِهِ : وَفَوْتًا لَهُمْ : عَائِدَةً عَلَى مَا عَادَ عَلَيْهِ الْقِسْمُ ، فِي : عَارِزُ قَوْمِهِمْ : وَهِيَ أَوَّلُ الْقُرْنِ وَالْبَاقِي وَالْمَسْكُونُ ، وَقَالَ ابْنُ جَبْرِ : آيَةُ مُحْكَمَةٌ فِي الْوَصِيَّةِ ، وَالصَّغِيرُ فِي : عَارِزُ قَوْمِهِمْ : عَائِدَةً عَلَى أَوَّلِي الْقُرْنِ الْمَوْسَى هُمْ ، وَفِي هُمْ عَائِدَةً عَلَى الْبَاقِي وَالْمَسْكُونِ ، أَمْ أَنْ يَمَالَ لَهُمْ قَوْلُ مَعْرُوفٍ ، وَقِيلَ أَيْضًا تَعْرِيقُ الصَّغِيرِ ، وَتَكُونُ لَهُ مِنْ

[١] انظر القرطبي = ٣٢١، سحوي ٣٩٧/١ .

[٢] انظر القرطبي = ٣٣١، الخازني ١٥٩/٩ .

[٣] انظر القرطبي = ٣٣١، الخازني ٣٩٧/١، الخازني ١٦٠/٩ .

[٤] انظر القرطبي = ٣٣١، الخازني ٣٩٧/١، الخازني ١٦٠/٩ .

الموصوف أن أوصافه التي تكون تعليلاً في الماضي - وهي التي مدح بها - سوية بها حرف لما كان يقع لوقوع غيره ، ويعبر عنه بما هنا حرف - لا على امتناع الشيء لاختلاف غيره ، وهذا صحيح التسهيل إلى أنه لو كانت شرطية لكانت ، فتعطف الماضي على معنى الاستيفاء ، والتقدير : وليخضع الذين إن تركوا من خطفهم ، قبل . ويؤيد بعد لو هذه مصارع لكاء مستغن المعنى ، كما يكون بعد أن قال الشاعر :

لا يُلصقك السَّراجُ بِكَ بِأَمْطَلِهِمْ خَلْقُ الْكَبِيرِمْ وَلَوْ نَكُوتُ نَحْنُ

ويجب فائق هذا توهم أنه لما أمر بالخشية ، والأمر مستقل ، ومعلق الأمر هو موصول إذ يصلح أن تكون الصلة ماضية على تقدير دالة على القدم الذي ينال المثال ، الأمر - وحسب مكانه - لعلنا إن فقال إن تعليق في المستقبل ، لا ما نحن في - وإن كان الرغبت في - عرض له هذا التوهم ، ولذلك نُكَلِّمُ مَعْدَةً - وأشار الذين حلفهم ، وحلفهم أهم لو شاركوا أن يتركوا علم تدخل لو على مستقبل ، بل دخلت على شرطها الذي هو ماضٍ ، أسند للموصول حاله الأمر ، وهذا الذي توهمه لا يلزم في الصلة إلا أن كانت الصلة ماضية في المعنى ، وأفعه بالفعل ، إذ معنى في لو تركوا من خطفهم في أي : ماتوا فتركوا من خطفهم ، فلم كان كذلك نديم التأييد في لو أن يكون معنى إن ، إذ لا يجتمع الأمر بإيقاع فعل من مات بالفعل ، أما إذا كان ماضياً على تقدير يصح أن يقع صلة ، وأن يكون الفعل في موصول الفعل المنقضي ، محرفاً لك : ليزروا الذي لو مات أسس يكيله ، فأصل لو أن تكون تعليل في الماضي ، ولا يذهب إلى أنه يكون في المستقبل معنى إن لا إذا دل على ذلك قرينة ، فليت المتفهم ، قال جواب لوجه محذوف مستقبل لاستغن ما دل عليه ، وهو موه لا يملك . وكذلك قوله :

نُصُوتُ إِذَا حُرِّمُوا نَدُّوا نَفَرَهُمْ ذُونَ النُّسَاءِ وَلَوْ بَاقَتْ بِأَمْطَلِهِمْ

لتسول ما بعدها في حر إذا ، وإذا المستقبل - ولو دل فائق . لو قام زيد فلم عمر ، وليتأخر إن الذين أنه تعليق في الماضي ذون المستقبل - وفي من حلفهم في متعلق يتركوا . وأجاء أو ليفد أن يكون في موضع الحال من نوبة ، وفراً المحذور ضلماً جمع ضعيف ، كظريف ويزراف ، وأما فتحة حين حزة ، وجهه على فذال قياس ، وقرأ من محبس : صعباً بصحين ونهوى الفاء - وثلاث عائشة والسلمى والرهري وأبو حنيفة وابن محبس أيضاً في ضعفاء في بضم الصاد ، والله كظريف ويزراف ، وهو أيضاً قياس ، وقرأ في مصطل في وفي ضعل في بالإمالة ، نعم سكرى وسكرى ، وأما حزة فحذفوا للكسرة التي عرض له في نحو . حفت ، واسطر إن حسن ترتيب هذه أوامر حيث بدأ أولاً بالخشية التي عليها اللعب ، وهي الأحكام التي تقتضي الماء ، وهي الحاملة على التفرغ ، ثم أمر بالصوى ثانياً ، وهي منسب عن الخشية ، إذ هي جعل المرء نفسه في وفاة عما يشته ، ثم أمر بالقول السديد ، وهو ما يظهر من الفعل انتهى عن التفرغ الشائنة عن الخشية ، ولا يرد تخصيص القول السديد فقط ، بل ألقى على القول السديد ، وإنما انصرف على القول السديد لتسهيل ذلك على الإنسان ، كأنه قيل : أعمل ما يملكك هو القول السديد ، قال مجاهد : يقولون بالذين يعرفون الآن : زده فلاماً وأعط فلاماً^(٢٦) ، وقيل هو الأمر بإخراج الكثرة فقط ، وقيل : هو تعلق المستثمر بالشهادة ، وقيل : الصدق في الشهادة ، وقيل : المواظب للحق^(٢٧) . وقيل للعدو ، وقيل : لنقصه ، وكلها متفانية ، والعدد الاختصاص في القول ، والفعل ، وأصل السد إزالة الاختلال ، والتسمي يقال في معنى المفاعل ، وفي معنى المفعول ، ورجل

(٢٦) امر نختل ٢٨٨/١

(٢٧) السد للاختلال من قوله ٢٨٨/١ ، حذفت التهجئة ٣٨٨/١ ، الفهم ٢٩٢/٢ (نقرب ٢٩٢/١)

(٢٨) انظر القرطبي ٣٥١/٢ والحريري ٣٩٨/١ والرازي ١٦٢/٢ ، ١٦٢/٢ وضع العدد ٢٩٩/٢

سديد مفرد بين المتعينين ، فإنه يستد من فعل متعدي ، ويستد ثلثه ، في إن الذين يأكلون أموال الناس ظلماً إما يأكلون في بطونهم ناراً ويصبلون سعيراً في نزلت في المتر كين ، كانوا يأكلون أموال اليتامى ، ولا يورثونهم ولا النساء^(١) قلله ابن زيد ، وقبل : في حيلة بن الشمردل ، ولي يتباً فأكل ماله ، وقيل : في زيد بن زيد شغلاني ، وفي قال ابن أبي عمير ، فانه مقاتل . وقال الأكثرون : نزلت في الأوصياء الذين يأكلون من أموال اليتامى ما لم يبيع لهم^(٢) ، وهي تتناول كل أكل مطلق ، وإن لم يكن وصياً ، وانتصاب ظلماً على أنه مصدر في موضع الحال ، أو مفعول من أجله ، وعند ابن أبي عمير هي الجملة من قوله في إنما يأكلون في ربي ذلك دليل على جواز وقوع الجملة المصدرة بأن حيراً لأن ، وفي ذلك خلافه ، وحسن ذلك ما تبعدهما يكون اسم إن موصولاً ، فقال الكلام بذكر حلت ، وفي في بطونهم في معناه مل - مطونهم ، يقال : أكل في بطنه ، وفي بعض بطه ، كما قال .

كُلُوا فِي بُطُونِمْ نَبْعُوا نَبْعُوا مَا زَمَانَكُمْ زَمَنُ خَبِيصٍ^(٣)

والظاهر تدل في في بطونهم في في يأكلون في وقاله الحوفي ، وقال أبو البقاء : هو في موضع الحال من قوله في ناراً في ونه بقوله في في بطنهم في على بضمهم ووضعهم بالشر في الأكل ، ولما نزلت في نيل الحرام بسبب البطن ، ولأن يكون هؤلاء من قول الشاعر .

نَزَلَتْ خَبِيصُ الْبَطْنِ وَالسَّرَادِ خَاصِرٌ

وقول الشعرى^(٤) :

وإن سُدَّتْ الْأَسْبَدِي إِلَى السَّرَّةِ نَمَ أَكْرَنَ بِأَفْجَاهِهِمْ إِذْ أَجْتَنَعَ الْمَرْمَرُ أَفْجَلُ

وضاهر قوله في ناراً في اسم يأكلون ناراً حقيقة ، وفي حديث أبي سعيد عن ليلة الإسراء ، قال رسول الله - ﷺ - : وأبست قوماً هم ساءوا كمشافر الإبل ، وقد وكل بهم من يأخذ مشاوعهم . ثم يجعل في أفواههم ضِعْراً من نار ، يخرج من أسافلهم ، قلت يا جميل . من هؤلاء ، قال : هم الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً ، وبأكلهم النار حقيقة^(٥) ، قالت طائفة ، وقيل : هو عمار لما كان أكل مال اليتيم يخرج إلى النار . والتعذيب بها ، هو عن ذلك بالأكل في البطن ، ونه على الحامل هل أعد المال ، وهو البطن الذي هو أخص الأنبياء التي يتصع بالمال لأجلها ، إذ سأل ما يوضع فيه إلى الاضمحلال ، والذخايب في أقرب زمان ، ولذلك قال : « ما سأل الإنسان بما شرواً من بطنه »^(٦) ، وقرأ الجمهور في وينصّلون في مبنياً لفاع من الثلاثي ، وقيل ابن عامر وأبو بكر بضم الباء ، وفتح الهمزة مبنياً للمفعول من الثلاثي ، وابن أبي عمير بضم الباء ، وفتح الصاد واللام مثبته مبنياً للمفعول ، والصل من التنسخ بفتح النون ، والإحراق إتلافه الشيء ، ينزل وعبر بالصل ينقل عن العذاب الدائم بها ، إذ النار لا تذهب ذاتهم بالكلية ، بل كما قال في كلما نصبت جلودهم بدلتهم جلوداً غيرها ليتروا العذاب في الباء [٥٦] وهذا واحد عظيم على هذه المعية . وجاء في يأكلون في

(١) انظر للربيع السابعة .

(٢) انظر البحرى ٣٩٨/١ وقطري ٣٦/٥ .

(٣) انظر المحرر، السابق .

(٤) لم أجد لذلك ، وهو من شرايع الكتب ١٠٨/١ ، المص ٨٧/٢ ، أمالي البحرى ١٠٨/١ ابن يعيش ٨/٥ المص ٥٠/١ .

(٥) من لامية الشهيرة .

(٦) فخر السبطي في اللغة ، وهو لا من حرير ، وابن أبي عمير ١٠٤/٢ وانظر صج المدير ١٣١/١ وابن كثير ٥٦/١ وخراب البساطوري

١٩٨/٢ وقطري ٢٧/٨

الولدية : وقد اختلف لقول في سب التزويج ومضمون أكثر تلك الأقاويل أنه كانوا لا يورثون النساء^(١) ، كما تقدم ، فتركت نبيها لذلك ولغيره ، وقيل : تركت في حابر ، إذ عرض عساده الرسول ، فقال كيف أصعب في مالي ، وحمل : كان الإرث للولد والوصية للوالدين ، فسبح هذه الآيات ، قبل معنى ﴿ يوصيكم ﴾ بأمركم ، كقوله ﴿ وأنكم ﴾ وصاكم به ﴿ وعبدل إلى نفع الإيهام ﴾ ، لأنه أبلغ رادل على إهتمامهم وطلب حصونه سرعة ، وقيل : بعهد إنكم كقولهم ﴿ ما وصى به روحاً ﴾ [الشورى : ١٣] ، وقيل : بين لكم في أولادكم مفادير ما ثبت لهم من الحق مطلقاً ، بقوله ﴿ للرجل ﴾ ﴿ وأولو أرحام ﴾ وقيل : يفرص لكم ، وهذه أقوال متفاربة ، والمخاطب في ﴿ يوصيكم ﴾ للمؤمنين ، وفي ﴿ أولادكم ﴾ هو على حذف مضاف ، أي : في أولاد مؤنكم ، لأنه لا يجوز أن يخاطب أحى بقسمه الميراث في أولاده ، ويفرض عليه ذلك ، وإن كان المعنى يوصيكم بين حيز أن يخاطب أحى ، ولا يخاطب أول حذف مضاف ، والأولاد يشمل الذكر والإناث ، لأنه حص من هذا العموم من قام به مانع الإرث ، فله الرق مانع من الإجماع ، وأما تكفر فذلك إلا ما ذهب إليه مذهب من أن يسلم يرث الكافر ، وأما اغتيل فإن قتله أمه يرث ، وكذا إذا قتل جده ، وأحد ، أو عمه لا يرث من الدين ، وهذا مذهب ابن المسيب وعطاء ومجاهد والزهرى وأوزاعي ومالك وشاذل وأبي ثور وإسحق ، وقيل : لم ينفذ وسفيان ، وأصحاب الرأي ، والشافعي وأحمد ، لا يرث من المال ولا من الدين شيئاً ، واستثنى النحوي من عموم ﴿ أولادكم ﴾ لأسير عار : لا يرث ، وقال الشافعي : إذا علمت حياته يرث ، فإن جهلت فعلمه حكمه المفقود ، واستثنى من العموم الميراث من النسي - وأبو الجين ، من خرج صلباً لم يرث ، وإن خرج حياً ، فقال القاسم وابن سيرين وقاتلة والشافعي والزهرى ومالك والشافعي : يستهل صلبه ، ولو عصى ، أو غررك ، أو صبح ، أو رضع ، أو كان فيه نفس ، وقال لأوزاعي وسفيان والشافعي : إذا عرفت حياته شيء من عده ، وإن لم يستهل فعلمه حكمه النسي في الإرث ، وأما الجين في عظم أنه دلا خلاف في أنه يرث ، وفي الخلاف في قصة اللقي الذي له فيه سهم ، وذلك مذكور في كتب الفقه ، وأما لحش هذا من عموم ﴿ أولادكم ﴾ ولا خلاف في نوريته ، والخلاف بين يرث - وفيما يعرف به أنه حش - وذلك مذكور في كتب الفقه ، وأما المفقود فقال أبو حنيفة لا يرث في حال فقهه من أحد شيئاً ، وفي الشافعي : يوصف نصبه حتى يتحلف موته ، وهو ظاهر قول مالك ، وأما أصبيون والموت والسبب في إثبات إجماعاً ، والولد حنيفة في ولد الصنف ، وسنعمل في ولد الآمن ، وظاهر أنه مجاز إذا لو كان حقيقة بطريق الاشتراك أو التواطؤ ليشترك ولد الصنف مطلقاً ، والحكم أنه لا يرث إلا على عدم ولد الصنف ، فوهت وجوده من لا يأخذ جميع أنثرائه منهم ، وهذا البحث جدير في الأب والجد والجدة ، والأظهر أنه ليس على سبيل الحقيقة ، لأنما القصة هي أن الحد ليس به حكم مذكور في القرآن ، ولو كان فاسم الأب يتناول حقيقة لما صح هذا الاتصاف ، ولو أوصى لولد فلان ، فعند الشافعي : لا يدخل ولد الولد ، وعند مالك يدخل ، وعند أبي حنيفة يدخل إن لم يكن لفلان ولد صنف وفي المذخر ﴿ إما أنه يقدر بحذف ، أي : للذكر منهم ، أو نوب الأنث واللاء عن النسي على رأي من يرى ذلك التفسير لذكرهم ﴾ ﴿ ومثل ﴾ في صفة لمتنا يحذف لغرضه : حط مثل ، قال العلماء : ولم يعمل ﴿ يوصيكم ﴾ في ﴿ مثل ﴾ أحسن أنه يحذف الضرب في حكمه الجمل ، فالحط في موضع نصب بـ ﴿ يوصيكم ﴾ ، وقال النكبي : أوقع مثل على حذف كنه تقديره ، أن للذكر ، وفيه فراغ أسبب عينة وأريد بقوله ﴿ للذكر مثل حظ الأنثيين ﴾ حالة اجتماع الذكر والأنثيين ، فله سهمان ، كما أن غلبا سهمين ، وأما إذا انفرد الإمر فبأخذ الملك ، أو التنت نسبتي حكم ذلك ، ولم يتعرض الآية للتص على هذين المستثنى ، وقال أبو مسلم الأصمعي : نصب الذكر هاهنا مثلثان ، فوجب أنه يكون نصب لأنثيين ، وفي أبو بكر الرازي : إذا كان نصيبها مع الذكر الثلث ، فلأن يكون نصيبها مع أنثى الثلث أولى ، لأن الذكر أقوى من الأنثى ، وقيل : حظ الأنثيين أريد من حظ الأنثى ، والألزم حظ

الدكر مثل حظ الأنثى ، وهو خلاف الحيض ، فوجب أن يكون حظها الثلثين ، لأنه لا قتال بالفرق ، فهذه رحمة ثلاثة منسقة من الآية ، فلان على أن فرض النصف الثلاث ، ووجه رابع من انقباض الجمل ، وهو أنه لم يذكر هنا حكم الحيض ، وذكر حكم الوضوء وما فوقه من الحيض ، وفي آخر السورة ذكر حكم الأضحية الواحدة ، وحكم الأضحية ، ولم يذكر حكم الأضحية ، فصارت الأضحية محظية من وجه ، مستثنى من وجه ، وقيل : لا بد من نصب الأضحية الثلثين ، كانت ستان أول بدلتك ، لأنها أقرب إلى الميت ، ولما كان نصب الثلث الكثير لا عزز على الثلثين ، وجب أن لا يراد نصب الأضحية على ذلك ، لأن الميت ما كانت أضحية واحدة ما لم يتبع حمل لأصطف ، فثبت على الأنثى ، وحال الماتريدي : في الآية دليل على أن الميت كانه المذكور ، إذا لم يكن معه أنثى ، لأنه حمل للمذكر مثل ما ثلاثين ، وقد جعل الأنثى نصف إذا لم يكن معه ، ذكر ، بقوله في وإن كانت واحدة عليها نصف في قول على أن لشدة حاجة الأفراد مثل ذلك ، ومثلا للنصف هو الكل ، انتهى ، وقيل الخمس وابن أبي عمير في بوسجكم ، بالنسبة إليه ، وقيل : الخمس ونعيم ابن مسير ، أو الأصح في ثلثين في الثلث في وفي الوتر في وفي الضم في وفي النثر في بإمكانه ، وسط ، والجهد بالنسبة ، وهي مع ، فحجاز وهي أضفاته النحاس من الثلث بل العشر ، وقال الزجاج : هي لغة واحدة ، والسكون تخفيف وتضمير الآية ، بوسجكم الله في ثلث أولادكم البرزين ، للمذكر سبعة حلق مثل حظ الأنثى حانة استباحهم ما ترك لم يورثوا ، إن تعدد بالإرث ، فإن كان معهم ذو فرض كان ما بقي من المال لها ، والبروز هي المذكورة في القرآن ، وهو ستة : النصف ، والربع ، والثلث ، والثلث ، والثلث ، والثلث ، في فإن كن نساء فوق الثلث فلهن ثلث ما ترك في مذهب هذا التفسير أن ما روي عن الثلثين من الأولاد يورث الثلثين مما ترك مورثها ، ومذهب السادة انحصار الوارث ميهن ، وكذا كان لفظ الأولاد يشمل الذكور والإناث ، ونفسه مما جاز حكم الإناث أنه نفس التفسير لما ثبت ، إذا الإناث أحد قسمي ما ينطلي عليه الأولاد ، فعاد الصغير على أحد القسمين ، وكذا قوله تعالى في في أولادكم في في لغة قوله في أولادكم الذكور والإناث ، وإذا كان الصغير قد صار من جمع التكسير العاقل المذكور بالنون في نعت أوله ، ورب الشياطين ، ومن أصله في في يعود على ثلاثين كقوله في والوالدان يرصن في فلان يعود على جمع التكسير المتعاطل الجامع المذكور والثلاث باعتبار أحد القسمين الذين هم الوارثون أول ، وأما كان الصغير بعد على أحد قسمي الأولاد ، والحد في نساء في بعدهم الذين هو في فرق الثلثين في لأنه لا ينزل مائدة لأحبار بقوله في نساء في وحدة ، ومن صفة التأكيد ، تجمع أن يراد بالجمع ملوها طريق ، جزاء ، إذ قد يطلق الجمع ويراد به التثنية ، وأجاز الزمخشري : أن يكون نساء خيرا أو ثوبا للحد ، وليس شيء ، لأن الخبر لا بد أن ينزل به فائدة الإحداث ولو سكنت على فوته في فإن كن نساء في لكان ضمير أن كان اليربوز رجلا ، وهذا جسي كلام ، وقال حصص الصرود : استعير : روي كان المخروك نساء فوق الثلثين ، وفقره الزمخشري : الثلاث أو المولدات ، وقال الزمخشري :^{١٢١} فإن قلت هل يصح أن يكون الضمير في في كن في ، و في كن في ميهن ، ويكون في نساء في و في واحدة في ضميراً لهم على أن كان مائة ، قلت لا أبعد ذلك تنوي ، ونسج بالإجماع أنها لا يعودن على عسر متقدم ، بل يكون عسرهما هو المتصوّر معهما ، وهذا الذي لم يبعد الزمخشري ، هو مبدأ أو عجز السنة ، لأن في كن في ليست من الأفعال التي يكون ماعلها مصدراً بعينه ما بعده ، بل هو ضمير من الأفعال بضم وشن ، وما حمل عليها ، وفي باب النزاع على ما مر في

[١] تصدير مبرأ ، السور ، المروزي ، فب الحاشي حدث سبطور سبع إلى الزوم وغيره ، وبنار ، وده غسي بر عسي ، وده
لوهاب بن عبد الحميد ، لغة نحية ٣١٧/٢

[٢] لفظ لاكتنف ١٨٠/١

[٣] لفظ الضمير منه

[٤] لفظ الضمير منه

بعد خروج ما يجب إخراجها ، موصية أديبين ، وليس نعلق الدين والوصية بالشركة سواء ، إذ لو ملك من لشركة شيء ، قبل
 القسمة ذهب من لورثة والموصي له جميعاً ، وسبق الاتفاق بينهم بالشركة ، ولا يسقط من الدين شيء بهلاك شيء من
 الشركة ، وتخصيل الميراث على ما ذكر وأنه بعد الوصية بذل على أنه لا يراد ظاهر إطلاق وصية من جواز الوصية بقليل المال
 وكثيره ، بل دل ذلك على جواز الوصية بنقص المال ، ويبين أيضاً ذلك قول في نرجال مصيب في الآية ، إذ لو حازت
 الوصية جميع المال لكان هذا المورث ناسخاً لهذه الآية ، وقد دل غير الذي بلغته الأمانة ما يقول عن أن الوصية غير جائزة في
 أكثر من الثلث ، وقد استحسنوا التخصيص عنه ، هذا إما كان له وارث ، فلو لم يكن له وارث ، فقد مالك والأوراعي
 والحسن من صالح : لا تحز الوصية إلا في الثلث ، وقال شريك وأبو حنيفة وأصحابه : يجوز بجميع ماله ، لأن الامتناع في
 الوصية بأكثر من الثلث معقل بوجود الورثة ، فإذا لم يوجد ، أجاز لأهل الخلاف الوصية ، لأنه إذا فقد موجب تخصيص
 البعض حاز كل اللفظ على ظاهره ، وقد استدل بقوله في من بعد وصية يوصي بها كرهين في أنه إذا لم يكن كرهين لأدبي
 ولا وصية يكون مع ماله لورثه ، وأنه إن كان عليه حج أو زكاة أو كفارة أو غير ذلك لم يجب إخراجها إلا أن يوصي بذلك ، وفي
 هذا الاستدلال نظر ، والوصية مدبوبة إليه ، وقد كانت واجبة قبل نزول القرآن ، فمسحت ، وأدعى قوم وجوبها ،
 وتعلق في من في مدبوبة ، أي يستعملون ذلك ، كما فصل في من بعد وصية في في يوصي في في موضع المصنف ،
 وفيها في متعلق في يوصي في وهو مفسر ، وقع موقع الماضي ، والمعنى : من بعد وصية يوصي بها ، ومعنى في أو
 حين في ثمه ، وقدم الوصية على الدين ، وإذ قد أتت الدين هو المقدم على الوصية بإخراج ، اهتماماً بها ، وبدأ على
 إخراجها ، إذ كانت موجودة من غير عرض شيئاً على الورثة إخراجها ، حفظه ليعرض جهه ، بخلاف الدين ، فإن حصل
 الوارث موطن على أدائه ، ولذلك سوى بينها وبين الدين بألف في أي في التوهم ، أو لأن الوصية مدبوبة إليها في
 الشرع ، مخصوص منها ، فصارت للمؤمن كالأمر اللازم له ، والدين لا يلزم أن يوجد ، إذ قد يكون على الميت دين ،
 وقد لا يكون ، فبدى بما كان وقوعه كاللزام ، وأخر ما لا يبرم وجوده ، وهذه الحكمة كان المصنف يؤيد ، إذ لو كان الدين
 لا يموت أحد إلا وهو واجب لازم له لكانت بعضه بالوفا ، أو لأن الوصية جزء من الدين ، والدين مطع فريم بطيه
 بقوة ، وله فيه مقال فأن الزعشري^(١) ، قال قلت : ما معنى في أي في قلت : معناه الإضافة ، وأنه إن كان أحدهما أو
 كليهما قيم على خمسة الميراث ، كقوله : حسن لحسن أو من سببين انتهى ، وذلك الآية على أن الميراث لا يكون إلا بعد
 إخراج ما وجب بالوصية ، أو الدين ، فدل على أن إخراج ما وجب بها سبب على الميراث ، ولما يدل على أنها أسبق ما يخرج
 من مال الميت ، إذ الأسبق هو مؤنة تجهيزه من غسله وتكفيله وحمله ووصعه في قبره ، أو ما يحتاج إليه من ذلك ، وقراء
 الأبناء ، ولو ذكر في يوصي في فيها سبباً للمفسرين ، وشبههم حصص على الثلثي فقط ، وقراءها بالقول مبنياً للفاعل ،
 في أبولكم وأنزلكم لا تدرون أيهم أقرب ، لكم نعماً في قال ابن عباس والحسن : هو في الأخر لا يدرون أي : الأولدين
 أرفع درجة عند الله ، ليجمع في ولد ، وكذا مولد في رواية^(٢) ، وذلك بجاهد وابن سبرين والتسلي معناه في الدنيا^(٣)
 أي : إذا اضطررت إيمانهم كغفلة ، ونحو إليه ترجيح ، وقد ينفون دون اضطراب ، وقال ابن زيد : في الدنيا والأخرة ،
 واللفظ يتضمن ذلك ، وروي عن حماد : أقرب لكم نعماً في الميراث والغفلة^(٤) ، وقال ابن عمر : أسرع موتاً ، فبره
 الآخر ، وقال ابن عباس : أي : فافسوا الميراث على ما بين لكم من يعلم النفع والمنفعة ، فابكم لا تدرون أنتم ذلك ،

(١) انظر التفسير ١/ ٤٨٣ .

(٢) انظر التفسير ١/ ٤٨٣ وفتح حسبر ١/ ٢٣٧ والمعجم ١/ ٥٠٠ والرازي ١/ ٢٧٧ .

(٣) انظر للجمع الشبهة .

(٤) انظر للجمع الشبهة .

وقريب منه قول الزجاج ، قال : معنى الكلام له نعت قد فرض تراض على ما هو عنه حكمة ، وهو كقولك ، إليكم لم تعلموا إليهم أمع لكم ، فتصعبت الأموال على غير حكمة ، وهذا أنه يفرض في إن الله أن عنساً حكماً في لي : علم مما يصلح خلفه ، حكيم في فرض ، قال ابن عطية ، وهذا يعبر عن الحكمة في ذلك ، وينسب لدوم ، اقدس كانوا يورثون على غير هذه الصفة ، وقيل : نقصت هذه الجملة التي هي نعت الموت الموروث ، وقيل : المعنى في قرب لكم نفعاً في الأب ، طعن والقرية ، أو الأولاد بالطاعة والخدمة والشفقة ، وقرب من هذا قرب أبي يحيى ، قال : معناه أن الآراء والأبناء ينفلون في النفع ، حتى لا يدري إليهم أقرب نفعاً ، لأن الأولاد يتبعون في حذرهم بالأب ، والآباء يتبعون في كبرهم بالأبناء ، وقال ترمذني : معناه هذه الجملة بالوصية ، وإن كانت نزعياً فيها وكذلك ، قال : لا يدرون من أمع لكم من أمائكم ومائكم الذين يكونون ، أمر أقربى منهم أم من لم يعرف ، يعني أن من أوصى يحضر ماله ففرغكم ثواب الأعمى بإمضاء وصيته ، فهو أقرب لكم معاً ، وأحضر حدود من ترك الوصية ، ففرغ عليكم عرض الدنيا ، وجعل ثواب الأعمى أقرب ولحضر من عرض الدنيا ، ذهناً إلى حقيقة الأمر ، لأن عمر من الدنيا وإن كان عاجلاً قريباً في الصورة إلا أنه ملك ، فهو في الحقيقة الأعمى ، وأقصى ، وثواب الآخرة وإن كان أجلاً إلا أنه ماق ، فهو في الحقيقة الأقرب الأول انتهى كلامه ، وهو خطاب به في الآية لم يذكرها بشر وعنها أحكامها في نفسها ، وإلحاقه وذكره ليبين أن بنسمة تكون بعد إلحاقه ، وإخراج الدين ، طيبت مما يحدث عنها ، ونفس هذه الجملة بها ، ولكنه في اختلاف حكم الأب والأب في الميراث ، فكان حكم الابن إذا مات الأب عنه وعن أمه أن يرث مثل حظ الأبوين ، وكان حكم الأبوين إذا مات الابن عنهما وعن والد أن يرث كل منهما النصف ، وقد يشتر إلى الله أن يكون نصيب الوالد أوفر من نصيب الأم ، إذ ذلك كان على الولد من الإحسان والقرية ، من طه إلى اقتضاه الله ، إلى موه مع ما سار به الابن في حياته ، من ربه أو يكون نصيبه مثل نصيبه به في تلك الأمة ، وجره للأصل يجري التفرع في الأبوت ، بين تعالى أب فست هي القصة التي انحازت وشرعها ، وإن الأم والأب الذين شرع في ميراثهم ما شرع ، لا يدري سحر إليهم أقرب نفعاً ، بل علم تلك سوط معلم الله وحكمته ، فذلك شرعه هو الحق ، لا ما ينظر بفكره نحن ، هذا كان علم ذلك عاجلاً عنا ، فلا يجوز فيز لمعلمه ، إذ هي أرباع من التبارع ، لا تعلم نحن : صلبها ، ولا ندرتها ، بل يجب التسليم فيها لله ربسوله ، وجميع الفضلات الشرعية في كونها لا تعنى عللها هي مثل قصة الموارث سر ، قالوا : وارتفع في إليهم في على الابتداء ، وخبره في أقرب في البنسمة في موضع نصب لتدرون ، وتدرون من أقارب تملكون ، وفي إليهم في استغنى عنهم عن العمل في لعظه ، لأن الاستغناء في غير الاستثناء لا يعمل به ما قبله على ما قرر في علم النحر ، ويعبر به عندي وجه آخر في يذكروه ، وهو على ما ذهب سيوريه ، وهو أن تكون إليهم موصولة مسية على ألف ، وهي متعوض بـ في تدرون في و في أقرب في خبر صلباً بخلاف تقديره : هو أقرب ، فيكون نظيره قوله تعالى في ثم تترى من كل شعبة إليهم أشد في مرس [١٩] وقد أجمع شرح جوازها ، وهو أنها مضادة لفظاً ، بخلاف مصدر صلتها ، في فريضة من الله في انصب في فريضة في انصب ، المستند المؤكد للمصير للجملة السابقة ، لأن معنى في يوصيكم الله في يعرض الله لكم ، وقال مكي وغيره ، هي حال مؤكدة ، لأن الفريضة ليست مصدر ، في إن الله كان علياً حكماً في لي : علياً بمصباح المسند ، حكماً فيها فرض ، ونفس من الموارث وغيرها ، وفيهم الكلام في كاد إذا حدثت في نسبة خبره تعالى ، ومن زعم أنها تامة ، وانصب علياً عن الحال ، ففوه صيف ، أو أنها رابعة مفوله خطأ .

﴿ وَلَكُمْ يَصِفُ مَا تَرَكُوا زَوْجُكُمْ إِنْ تَرَكَكُمْ لَكُمْ وَلَكُمْ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَكُمْ أَرْبَعٌ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّعُ بِهَا أَوْ دَرَبٌ رُلُّكُمْ أَرْبَعٌ ﴾

وَمَا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدٍ وَحِصَّةٌ مِمَّا تَوَصَّوْنَ بِهَا أَوْ دِينَارٌ وَإِنْ كُنْتُمْ يَتَرَاتَبْنَ كَتَلَّةٍ أَوْ أَمْرَأَةٍ وَلَهُ أَحٌ أَوْ أُخْتُ فَلِكُلٍّ وَحِصَّةٌ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ كَانَ لَهَا وَلَدٌ أَوْ دِينَارٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ وَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ فِي الثُّلَاثِ مِنْ بَعْدٍ وَحِصَّةٌ مِمَّا تَوَصَّوْنَ بِهَا أَوْ دِينَارٌ غَيْرَ مُصَكَارٍ وَحِصَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿١٢﴾

لما ذكر تعالى ميراث ثلث من الأصول - وميراث الأصول من أمه وأب - أحد في ذكر ميراث لغيره من السبب لا بالنسب، وهو لم يترجمه هنا، ونريد أن نعرف في الفرائض ميراث سبب الولاء، والميراث المستقر في الشرع هو بالنسب، والسبب للنسب هو للرجعية، والولاء، وكان في صدر الإسلام ينسب بالولاء، والخص، وغيره ففسخ ذلك، وقدم ذكر ميراث سبب الرجعية على ذكر الكفالة، وإن كان بالنسب لم يشرع ما بين الزوجين، وأصحابها، وأصحابه كل منها بشرط صاحبه، دين عشرة الكفالة، وبدى أصحاب لرسائل، لما فهم من الدرجات على النساء، ولما كان الذكر من الأولاد سطح مع الأشكال مثل حظ الأنثيين، جعل في سبب الزوج المذكور مالا سجد لأشياء، ومعنى في كماله ولد في ي: منكم أبها الوارثون، أو من غيركم، والولد هنا ظاهره أنه من ولدت لطلب ذكر كماله أو أنثى، وأبعد ذكر أو أكثر، وحكم من المذكور منها، وإن مقلوا حكم الولد لمحض في أن فرض الزوج منها الربع مع وجوده بإجماع، في وعن الربع مما تركتم إن لم يكن لكم ولد فإن كان لكم ولد فلهن الثلث مما تركتم من بعد، وحيثما توصون بها أو دين في الولد هنا كقول في تلك الآية، والربع والنسب بشرطه، فلو وجدت إن وجدت وتنفرد به الواحدة، وظاهر الآية أنها يعطيان فرضهن المذكور في الآية من غير عول، وإلى ذلك ذهب ابن عباس، وذهب الجمهور إلى أنه العول ينحصر فرض الزوج والزوجة، كما يلحق سائر الفرائض النساء، في وإن كان رجل يورث كلاله أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما النصف في الكفالة: حلوايت عن الولد وأولاده^(١)، قاله أبو بكر وعمر وعلي بن سليمان من بعد وفاة وأخكم وابن زب، والسبيعي، وقامت حادثة هي أخوة من الولد فقط، وروى عن أبي بكر وعمر، ثم رجعا عنه إلى القول الأول - وروى أيضا عن ابن عباس^(٢): بذلك مستقر من قوله في (أخوة مع الولد) إنهم يحضرون الأم، وأخاهن ما يحظرنه، ويلزم على قوله إن ورثهن بأن الفريضة كلاله، أن يعطيهن الثلث بخلافه، وقامت حادثة، منهم تحكم من عينة: هي أخوة من الولد، قال ابن عباس: وهذا في الولدان صغياف، لأن من بقي والده أو ولده فهو ميراث نسب، لا يتكفل، وأجبت لأنه الآن على أن الإخوة لا يرثون مع أم ولا أب، وعلى هذا حصص الأعصا والأعصا انتهى، واختلف في استيفائها، فقيل: من الكلال، وهو الإخفاء، مكانه، يصير ميراث إلى المراتب من بعد إتمام، قال الأعشى:

فَأَلَّا تَلَا تُرْسِي هَارَ وَكَفَالًا وَلَا تَرْتَحِي خَقُ تَلَا تُرْسِي مُحَمَّدًا^(٣)

وقال الرازي^(٤) والمكالة في الأصل مصدر بمعنى الكلال، وهو دعاء القوة من الإخفاء، فاستعملت شعرا

(١) نهر نوري ٢٩/٩، الفرط ٢٩/٥، ونهر ١٠٠/١١

(٢) نهر المراجع شافيه، (٣) انظر المراجع شافيه.

(٤) الميث للأعشى ١٧٦، شرح القسطل ١٠٠/١١، كمال التفسير ١١/١٦.

٥: نهر لكتف ٢٨٥

من غير جهة الولد والوالد ، لأن : لأبوة أبي فرغتها كلمة قدسها انتهى . وإيلي هي مستعارة من نخله النسب ، أحده به ، وهذا لم يتركه إلا ولا ولأبوة بعد انقضى أمره ، وهذا معروفاً به ، وعلي موروثه لم يخله به ، أي : بجها ، من مواهبه فلا كليل ، وما روض مكمل بالمرح ، وقال المرحون .

ورثتم نساءً شصص لا عر كلاله هي نبي من نبي عند شصص وهاسم^(١)

وقال الأحمش : الكلاله^(٢) من لا يرثه أب ولا أم ، يعني عليه الجمهور أو الكلاله : الجدة التي لا ولاء له ولا مولود ، وهو قول جمهور أهل اللغة ، صاحب النور ، وأبو منصور السقوي ، وابن خربة ، وابن الأنباري والنحوي ، وأبو عبيدة ، وعط أبو عبيدة في ذكر الأخ مع الأب والولادة ، ونعصب في قوله : الكلاله : من غير أحد الأبوين والأخ ، ويسمى ما بعد الأب والولد كلاله ، لأنه شصص عصبه فكذلك الورثة ، وطاهر : من غير أب ، ويرجع هذا قول قول الآية في جنس ، ولم يكن له يوم نوبها ابن ولا أب ، لأن أمه قبل يوم أحد ، فصدور فطنة جدر بلما لم لا الآية ، وأما الكلاله في الآية فقال سقاء ، هو المأب ، وقالت طائفة : الكلاله : الثورثة ، وهو قول المراءب ، قال الكلاله : السبب كليل وأرث ، فإن الشرح

وأقره يجمع شصص والكلاله ما يسم

وقال عمرو بن عيسى : الكلاله الميت الموروث ، وقالت طائفة : الثورثة جعلتها كنهم كلاله ، وقرا الجمهور في يورث في شصص سبب للمفعول ، من أورث شيئاً للمفعول ، وقرا المحسن بكسر هاء سبباً للمفعول ، من أورث شيئاً ، وقرا أبو رجا ، والمحسن والأحمش بكسر الزاء وتنديدها ، من ورث ، وأما عن قراءة الجمهور بمعنى الكلاله : أنه نسب أو ميراث فانتصب الكلاله على الحال من الصبح المستكمل ، في يورث في إذا وقع على الثورثة انتصب إلى نصير في كلاله ، لأن الكلاله إذا كان لم يرث نفس النصير في يورث في وإن كان معنى الكلاله الميراث ، فنصبه عن أنها مفعول من أحله ، أي يورث لأجل الكلاله ، وأما على قراءة المحسن أبو رجا ، فإن كانت الكلاله هي الميت ، فنصبه على الحال ، والمفعولان ممدومان الظنير . يورث ورثه حاله في حال كونه كلاله ، وإن كان معنى الميت الميراث ، فانصبه كلاله على المفعول به في يورث في ويكون المفعول الثاني ضميراً نقديراً . يورث كلاله ماله ، أو الميراث ، فعل المفعول من أعنه وأفعولان ضميران أيضاً ، ويحذف في كان أن يكون ناقصة ، فيكون في يورث في في موضع نصب عن الخبر ، وتقع فتكون في موضع رفع على الصفة ، ويجوز إذا كانت ناقصة والكلاله بمعنى نثبت أن يكون يورث صفة . وينصب كلاله على عام كنه ، أي بمعنى الميراث ، فيحذف ذلك عن حذف مفعول ، أي : فإن كان مفعولاً ذا كلاله ، وقال عطاف : الكلاله المثال . فينتصب كلاله على أنه مفعول ثان ، سواء من الفعل للمفعول ، أو للمفعول . وقال ابن زيد : الكلاله الثورثة ، وينصب على الحال ، أو على الميت مفسر بمحذوف ، تقديره : ثورثة كلاله ، وقد كان الاختلاف في الكلاله ، وهذا هو الأصل ما قيل فيها : أم الميراث ، أو نثبت الموروث ، أو أم الموروث ، أو الثورثة ، أو الميراث وطاهر قوله في يورث في أي . يورث منه ، فيكون هو الموروث لا الميراث ويصعبه هراء من كسر الزاء . وقال أبو نصر بن فارس : فإن جعلت يورث على إنشاء للمفعول من أورث في وجهه ، ماب . الرجل حيث هو الميراث لا الموروث ، فإن قلت : المضمير في قوله في فتكلى و... مهيا في من مرجع حديث قلت . إلى الرجل وإلى أخيه وأخته ، وعلى الأول إليها فإن قلت : إنما رجع

(١) ثبت الموروث في البحر في رواية . مصحح الفرطحي ٧١/٥

(٢) الكلاله الرجل الذي لا يرثه ولا والد . وقال النجاشي : الميراث من أبي لا يرثه ولا والد ، قل الرجل بكل كلاله . ونحو هذا يمكن من نسب الخ موهو كلاله .

الصغير إليها أثناء سنواتها في حيازة سندس من غير فاصلة الذكر والأنثى . فهل نقى هذه الفتاة فائقة في هذا الوجه . قلت : نعم لأنك إنما قننت السندس له أو ابناً واحداً من الأخ . أو أخت على التجير . فقد سويت بين الذكر والأنثى انتهى كلامه . ولعلك ما أد أن يكون المصير : إن كان أحد القديس يورثها غيرها من رجل أو امرأة . له أحد هذين من أخ أو أخت . فلكل واحد منهما سندس . وعطف وامرأة على رجل . وعطف فيها ما قبله من الرجل لثلاثة المصير . والتفسير : أو امرأة نزلت كلامه . وإن كان مجرد العطف لا يفتني تعبد المعطوف عبد المعطوف عليه . والتفسير في : ربه . عائد على امرئ عطف . وإن كان له امرأة أو لمواً المصير إليها . المحبة . الآية ٦٦ في قوله عاد على المعطوف عليه . وإن كان يجوز أن يعاد للصغير على المعطوف . تقول : زيد أو عبد فانت . نقل ذلك الأحسن والقراء . وقد تقدم لما ذكر هذا الحكم . وورد آخرها . وحياً ثالثاً . ويعرب أن يرد للصغير إليها . قال امرأة . عاده . لعرب إذا قدمت بين أسبب يؤان تعبد الصغير إليها جميعاً . وإلى أحدهما أي شئت . تقول : من كان له أخ أو أخت فليصنه . وإن شئت فبصلها إليها . وعلى هذا الوسم ظاهر قوله : إن يكن خياً أو قتر فاقه أولى بها . وقد تأوله من منح الوجه . وأصل أخت أسوة على وزن شريرة . كما أن بنتاً أصح منه على أحد القولين في ابن . أهم المحذوفات وارزأه . قيل : فيها سذمت ذم الكلمة وثنا . الثاني . والمخفا الكلمة بقفل وصدق براءة شاه آخرهما . ذاب القراء . صد أول أخت ليدل على أن المحذوف وار . وكسر أول بنت ليدل على أن المحذوف بنت انتهى . ودلت هذه التاء . التي لإلحاق على ما دللت عليه تاء بنات من بنات . وظاهر قوله : في وله أنه أو أخت في الإطلاق إذ الإخوة تكون بين الأعمام والأخوات وأولاد الصلات . وتجمعوا عن أن المراد في هذه الآية الإخوة للأمام . ويصبح ذلك فرفه . وله أخ أو أخت من الأم . وقراءة سندس أي وقاص في وله أخ أو أخت من أم في واختلاف الحكمين هنا . وفي آخر السورة يدل على اختلاف الحكم . إذ هنا الآية أو لإخوة يشتركون في الثلث فقط . ذكرنا في أدلة شامية بسبب . وهذا يجوزون طان المذكور مثل حظ الأشبين . وأبناك غير الأشكال . والتفسير في منها الظاهر أنه يعود على أخ أو أخت . وعلى ما حواه التفسير : بعد عن أحد رجل وامرأة واحد أخ وأخت . ولو كانت من زوج وأم وأختاه فله الثلث . وهذا السندس . ولم يسمي . أو لأم فلهم الثلث . أو لأخوين لأم أشقاء . فهذه الحفافة . فهل يشترك الجميع في الثلث . أم ينزله الأخوان لأم . هؤلاء هم بالمشارك عمر . آخر قصته . وهي سموة وزيد من ثمت وأم حبيفة وأصحابه . وقال بالانفراد علي وأبو موسى . وفي ابن عباس . في فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث في الإشارة بذلك إلى أخ أو أخت . أي أكثر من واحد . لأن المحكوم عليه بأن السندس هو من واحد من أخ وأخت . وهو حد . ولم يحكم على الأختين بأن هما جميعاً سندس . تنصح الأختية في أخيه . وهو ذلك . بل انصبي هنا أكثر بسبب . فإن كان من يورث في ثمة على ذلك . أي على الواحد . لأنه لا يصح أن يعقل هذا أكثر من واحد إلا بعد المعنى . لتالي معنى كثير واحد . إذ الواحد لا كثرة فيه . وفي قوله : فإن كانوا : في فهم شركاء في ثمة صبر فذكر . وكذلك جاء بالواو ولم يلف فهم . هذا كله على ما هورت في الأحكام . وظاهر الآية أنه إذا ترك أم أو أختاً . أي أحد هذين . فلكل واحد منهما السندس . أو أكثر فاشتركا في الثلث . أما إذا ترك الذين من أخ أو أخت فلا يدل على ذلك ظاهر الآية . من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من فاته . التفسير في : يوصي في عائد على رجل . كما عاد هاهنا في . وله أخ . ويوصي عود نصيبه عليه أنه هو الموروث لا الوارث . لأن تدوي موصي . أو يكون عليه الدين هو الموروث لا الوارث . ومن فسر قوله : وإن كان رجل في أنه هو الوارث لا الموروث . جزم العامل في : يوصي في عائد على ما دس منه المعنى من الوارث . كما دل على ذلك في قوله : فمن ثمة ما تركوا . لأن عس أن الموصي والمثلث لا يكون إلا الموروث لا الوارث . والمراد غير مصلو ورت يوصيه . أو ثمة . ووجه التصارفة كثيرة . كان يوصي بأكثر من الثلث . أو

لوايته ، أو الثالث ، أو بخلافه ، أو يهيه ، أو يهيهه إلى وسوء الثوب من عتي وشبهه ، فرأى من وارت محتج ، أو يقر بدين ليس عليه ، ويشتهر مذهب مالك ، أنه ما دام في الثالث لا بعد مضائه ، وببني إسماعيل هذا قيد ، وهو مذهب لغرض فيها تقدم من ذكر قوله في من بعد وصية يوصي بها في و يوصون في ويكون قد حذف من قبله لئلا ما بعده عليه ، فلا يختص من حيث معنى ابتداء لغرض ، بهذه الآية المتأخرة ، قال ابن عباس : الفراء في وصية من الكائنات ، وروى عن النبي - صلى الله عليه وآله - أنه - صلى الله عليه وآله - من حديث أبي هريرة ، من حذر وصيت الفداء في وادي جهنم ، وقد فاداه : عن الله عن الصبر في الحياة وبعد الممات ، قالوا : وانتصاب في غير معناه في حل الحال من الصبر المستقيم أن في يوصي في والعامل فيها يوصي . ولا يندرج ما قاله ، لأن فيه فصل بين العامل والمفعول فاجتنب مبالا ، وهو قول في أن دين في لأن فراء في أو من في معترف عن في وصية في الموسم من رأس في الحال ، ولو كان على ما قاله من لأعراب لكان التركيب : من بعد وصية يوصي بها غير معارف أو من ، وعن امرأة من قرأ في يوصي في يقع التعدي فيها للمفعول ، لا يصح أن يكون حالاً لا ذكره ، ولأن المفسر في ذكره ، لأنه محذوف ، ثم مفعول المفعول تلي في بعد فاعله ، ولا يصح وقوع الحال من ذلك المحذوف في قوله ، ترسل من راج مشراً به كسر الشين في غير ، وإن كان المعنى يرسل الله أنواعاً مضراً من ، ولأنه يظهر أنه يقتضيه ما قبله من صل الله عليه وآله من المعنى ، ويكون عدداً لغنى ما ينشأ عن ذلك بالوصية أو الغير ، ويعتبره . بلزم ذلك ما في يوصيه فيه . ثم نصار بوجته ذلك الآية أو الإتيان ، وليس : خبر يوصي لخلافة يوصي عليه ، نصرة في ينج في عتق الماء ، وقد في وحل في . أي : سحبه حالاً ، وانتصاب في وصية من في في على أنه مصدر مؤخر ، أي يوصيكم الله بذلك وصية . كما انتصب في فريضة من في في ، وقد ابن عطية : هو مصدر موضع الحال ، وأنه من في يوصيكم في . وتلي هو نصب عن المروج من قوله في فليكن واحد من السنين في أو من قوله في يوم شر كما في الثالث في وهو هو وترجمته في انتصب في وصية في في مضار في على مثل السجود ، أن الغضبية في الخفيفة إنما تقع بالورثة لا بالوصية ، لكنه لما كان الورثة من وصي الله تعالى بهم ، صار أحسن موقع بالورثة فانه وقع بالوصية . ويؤيد هذا التحريك فراء أحسن في غير مضار وصية في تحذف وصية بإضافة مضار إليه ، وهو مطير . يا حذر من القيلة . المعنى يا حذر من القيلة ، لكنه السبع في انفس بعد ما إلى انظر تعديته للمفعول ، به . وكذلك التعدي في هذا غير معصية في وصية من الله فاعس . وعدي - مع العادل إلى ما يحل إليه توساعه . تعديته للمفعول به . في قوله هبم سليم في عليهم من حر أو عذر ، حليم عن الحذر لا يحدك للمعوية ، لأنه ترجمته في وصية دسيسة الاعتزال ، أي : في الحذر من لم يعاينه على ما بعده فلا بد منه ، والذي يدل عليه لفظ حليم ، هو أن لا يؤاخذ به بالذات ، كما يفعله أهل السنة ، ومن قوله يكون هذا الوصف يدل على تصحيح منه البنية ، وحسن ذلك هو لأنه لا بد منه ، نفسه قوله في علب في دون على ملاحظة على ما بعده ثروته في مضار به في في وصيته وذية ، وأن ذكر عليم بذلك دليل على عزائه من مضار به . عتب دلت بالصفة له على التصحيح عن شيء ، وذلك على عنه أكثر الفرق ، بأنه لا يذكر ما يدل على العتب إلا ويرد في يد عن نفع ، وانظر إلى حسن هذا نصب في الفريضة ، وسبب المبالغة هو الاتصال بالهبة ، فإن كان غير واسطة فهو منسوب أو ارجحية ، أو بواسطة فهو كالكافة ، وتقدم الأول على الثاني ، لأنه ذاتي ، والثاني عرضي ، وآخر الكافة عنها لأن الثاني لا يعرض له سقوط بالكيفية ، ولكن هو انصافاً بهم ، وبصفة ، ولا غاية المبالغة

(١) انظر الفراء ١٨٢/٩ والمعرضي ٥٢/٥

(٢) انظر ما في آخره من أبي حنيفة عن بشر - ٣٥٠ - من قوله ٦٥١/٥ ، انظر ما في آخره من أبي حنيفة عن الكائنات ، قال السجدة

والصحيح وجه ، ووجه صحيح ، انظر معجم المصنف ١٠٢/٤

(٣) انظر السجدة ٥٢/٥

(٤) انظر السجدة ٥٢/٥

نهي لمحصن من الزنا في غيره

﴿ يَلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾

﴿ تلك حصود لله ﴾ قبل . الإشارة تلك إلى القصة المتقدمة في المواثيق ، والأولى أن تكون إشارة إلى الأحكام السابقة في أحوال العمار والزوجات والوصايا والمواثيق . وجعل هذه الشرائع حدوداً . لأن مؤمنة للمكلفين . لا يجوز لهم أن يتعدوها إلى غيرها ، وقال ابن عباس : حدود الله طاعته . وقال السدي : شروطه . وقيل : فاحصه . وقيل : سته . وهذه أقوال متفاربة ، ﴿ ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم ﴾ ، ما أشار تعالى إلى حدوده . نبي حدها ، قسم الناس إلى عامل بها مطيع ، وإلى غير عامل بها عاصي . وبدأ بالمطيع لأن الغالب من من كان مؤمناً بالله تعالى الطاعة ، إلا النور مضطحة بحطاب انفس علة ، ثم أورد بحطاب من ينصف بالإيمان إلى آخر المواثيق ، ولأن قسم الجبرئيلي أن يتدأ به ، وأن يقضي ضده . وحمل أولاً على لفظ ﴿ من ﴾ في قوله ﴿ يطيع ﴾ ، و﴿ يدخله ﴾ فأورد ، ثم حمل على المعنى ، في قوله ﴿ حاله ﴾ وانصب في خالدين ﴿ حال الحال القدرة ، والمعامل فيه يدخله ، ومع ذلك الحال هو صير المعول في ﴿ يدخله ﴾ . قال ابن صطية : وجميع خالدين عن معنى ﴿ من ﴾ بعد أن تقدم الأفراد مراعاة لفظ ﴿ من ﴾ وعكس هذا لا يجوز انتهى ، وما ذكر أنه لا يجوز من تقدم الحمل على المعنى . ثم عن اللفظ جائز عند النحويين . وفي مراعاة الحمل تفصيل رسائل مذكور في كتب النحو النظرة . وقال الزحري : وانصب في خالدين ﴿ حاله ﴾ على أن . فإن قلت : هل يجوز أن يكونا حصن في الجنات ﴿ في نارا ﴾ ، قلت : لا ، لأنها جريا على غير من هالة ، فلا بد من الصبر ، وهو قوله . خالدين هم فيها . وحالها هو فيها انتهى . وما ذكره ليس محتملاً عليه . هل مر عن مذهب النصارى ، وأما عند الكوفيين فيجوز ذلك ، ولا يمتح إلى إيراد الصبر . إذ لم يفسر عن تفصيل هم في ذلك ذكر في النحو . وقد حرر ذلك في الآية الزجاج والبرقي وأخذ بمذهب الكوفيين ، وفرأ نافع وابن عباس يدخله ﴿ هيا ﴾ ، وفي ﴿ يدخله نارا ﴾ سورة العنقة ، وفرأ الباقر بالله ، عائداً عن الله تعالى . قال الرعب . ووصف النور بالعظم اعتبار بعور الخبايا الموصوف بقوله ﴿ من منع الدنيا قيل ﴾ والصبر والفيل في وجهها متقاربان .

﴿ وَمَنْ يُعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴾

لما ذكر ثواب مراعي الحدود ، عقاب من يتعداها ، ونظ في قسم لمعاصي . ولم يكن . بل أكد ذلك بقوله ﴿ ويتعد حدوده ﴾ ونسب الختم بالعباد الهين ، لأن المعاصي المتعدي للحدود يبرز في صورة من أعمر وأخضر عن محبة الله ، وقد نقل البلاله بنشماند ما لم ينصم إليها اقوان ، وهذا قالوا : ملية ولا الدنيا ، قبل : وأمره في خالداً ﴿ هيا ﴾ ، وجميع في خالدين ﴿ هيا ﴾ لأن أهل الطاعة أهل الشفاعة ، وإذا شفع في غيره دخلها ، والمعاصي لا يدخل الناس به غيره ، يقضي وحيداً انتهى ، وتصرفت هذه الآية من أصناف البدع ، التفصيل في الوزن والأنباء بعد الإجماع في قوله ﴿ لم حال نصيب ﴾ الآية ، وانعدون من صيحه بأمرهم الله إلى ﴿ وبصركم ﴾ ، ما في الرصد .

من التأكيد ، والحرج من على شاعها ، والصلح في (فليذكر من خط الأنبياء) وفي (من يضيء) و (من بعض) وإعادة الصبر إلى غير مذكور لقلة الدلائل على ذلك في قوله (فليذكر من خط الأنبياء) ، وترك المروث ، والتكرار في لفظ (فليذكر من خط الأنبياء) في أربعة من الآيات (وفي (ولدا) وفي (ولدا) وفي (من بعد وصية يوصي بها أو دين) وفي (وصية من الله إن الله) وفي (حدود الله) وفي (الله ورسوله) ، وتكرار الخطاب في من قرأ في بدسه (بالنزول ، والخلف في مواضع .

﴿ وَالَّذِي يَأْتِيكَ الْفُتُوحَاتُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكَ فَاسْتَبْشِرُوا بِهَا إِنَّهُمْ آتِيَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَهُمُ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴿١٥﴾ وَالَّذِينَ يَأْتِيَنَهَا مِنْكُمْ فَقَاتِلُوا فَمَاتُوا ثَابِرًا وَأَصْلَحُوا فَأَمْرٌ صَوَّاهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ ثَوَّابًا رَحِيمًا ﴿١٦﴾ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ عَلَى النَّبِيِّ لِلَّذِينَ يَسْأَلُونَ السُّؤَالَ بِمَهَلَةٍ ثُمَّ يُؤْتُونَكَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يُتَوَبُّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧﴾ وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْفَنَّا وَلَا الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ وَهُمْ كَفَّارٌ أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٨﴾ بَنَاتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحُولُ عَنْهُمْ أَنْ يَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ أَوْ إِلَى النَّاسِ كَذَلِكَ لَا تَصْلُوهُنَّ يَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِمَنْجِسَةٍ فَتُسَاقَطُوا مِنْهُنَّ وَأُولَئِكَ يَتُوبُونَ إِلَيْهِمْ إِنَّ تَكَرُّهُنَّ أَسِيْفًا وَيَجْعَلُ اللَّهُ فِيهِمْ خَبْرًا كَثِيرًا ﴿١٩﴾ وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَبْتَغُوا زَوْجًا مَكَرًا زَوْجًا وَلَيْسَ لَهُنَّ إِحْدَهُنَّ بِطَنَارٍ فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُنَّ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَ مِنْهُنَّ لِهَيْئَتِهِنَّ وَإِنَّمَا هُنَّ نِسَاءٌ وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُنَّ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢٠﴾ وَلَا تَكُونُوا مِمَّنْ كَفَّ عَاهِدَهُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُمْ كَانُوا فَجُورًا وَمَقَامًا سَبِيلًا ﴿٢١﴾ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلْفِي أَرْصَمَتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنْ الرِّضْعَةِ وَأُمَّهَاتُ بَنَاتِكُمْ وَرَبِّبَتِكُمْ أَلْفِي فِي حُبُورِكُمْ مِنْ بَيْنَ يَدَيْكُمْ أَلْفِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمُ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلِيلُ آبَائِكُمْ أَلْفِي مِنَ آبَائِكُمْ أَلْفِي مِنْ آبَائِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٢٢﴾ وَالْمُعَصِّنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَثَرَتْ

اَللّٰهُ عَلَيْكُمْ وَلِجَلْ لَكُمْ مَا وَّرَا ذٰلِكُمْ اَنْ تَسْمَعُوْا بِاَمْوَالِكُمْ مُّحْصَيْنٍ غَيْرِ مُسْتَفْهِينَ ۚ فَمَا اسْتَمَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَانْتَوِهْنَ اُجُورَهُنَّ وَرِيشَهُنَّ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ اِنَّ اللّٰهَ كَانَ عَلِيْمًا حَكِيْمًا ۝٢٩ وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا اَنْ يَّصْحَكَ اَلْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَنَعَتْ اَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْنَةِكُمْ اَلْمُؤْمِنَاتِ وَاللّٰهُ اَعْلَمُ بِاَيْمَانِكُمْ يَعْصِيْكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَاَنْكِحُوْهُنَّ بِاِذْنِ اَهْلِهِنَّ وَءَاثُوْهُنَّ اُجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرِ مُسْتَفْهِاتٍ وَلَا مُنْجَنَبَاتٍ اَخْذَانٍ فَاِذَا اُحْصِيَ فَاِنْ اَتَيْتَ بِفَرِيضَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَدَاۗءِ ذٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ اَلْعَنَتَ مِنْكُمْ وَاَنْ تَصْرِوْا خَيْرَ لَّكُمْ وَاللّٰهُ غَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ۝٣٠ يُرِيْدُ اللّٰهُ لِيُزَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَاللّٰهُ عَلِيْمٌ حَكِيْمٌ ۝٣١ وَاللّٰهُ يُرِيْدُ اَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيْدُ الَّذِيْنَ يَشْمَعُوْنَ الشَّهَوَاتِ اَنْ يَسْلُوْا مَبَآئِلَ عَظِيْمًا ۝٣٢ يُرِيْدُ اللّٰهُ اَنْ يُخَوِّفَ عَنْكُمْ وَخَلْقَ الْاِنْسَانِ ضَعِيْفًا ۝٣٣

المعنى ٢٨ : الضعفة والمخالطة ، يذنب : عاشروا ، تعاشرُوا ، واعتشروا ، وكان ذلك من أشد الجذور ، لأنها نقاسية ومخالطة ، الإحصاء الذي ينبغي الوصول إلى فيه ، أي : سعة غير محصورة . وفي مثل الناس فوصي نفسي ، أي : يحفظون بشعر بعضهم بعضاً ، ويقاتلون . لنا بغير قصد ، إذ انصح ، فألف نفسي مقصداً عن به أصلها دلالة ، تقتضي : المص لم يروا باستعداد حصل بسبب إرفيح إرتكبه من جهة ، العفة : ألغت الأب ، الحدة : ألغت لأم . والفعل مخالطة عن واء ، دليل ذلك قوله : أحواله في جمع أخان ، ورجل عول ، كقولهم لأحواله ، الآية ٣١ : متزوج . رسول من غيره ، الخبير ٣٢ : ينجح الحاد وكسر ها ، مفرغ ثوب الإنسان ، وما بين يديه من في جان اليسر ، قد استعملت

١١ العشرة : المخالطة ، عاشروه وتعاشرُوا ، واعتشروا ، واعتشروا : تعاثروا

لسان العرب ٢٩: ١٤

(٢٩) معاذ : ضمير مضاف إلى قوله : أي ومن يب ، وأمره أن يمار في غوته وصاحبه وسره . وأقصى الرجل : دخل من أعلاه ، وقسمي : المرأة : ضمير ، التي : ضمير ، إذ أعلاه ما دة الضمير ، عني : أو لا يشر ، والأصناف : في الحنفية لأنهم

لسان العرب ٣٠: ١٥

(٣٠) القلب : كشد الإحساس ، حقت فاقة ، وفقد عفا : أصعبه ، فهو محزون ومبست ومبته .

لسان العرب ٣١: ١٦

(٣١) الزوجات : الزوجات : امرأته من رجل من غيره ، وهو بمعنى مزوج .

لسان العرب ٣٢: ١٧

(٣٢) حذر : حذر الإنسان وحفظه ، والنجع : وبكم : حفظه . وفي سورة البقرة : في حذركم من نساءكم ، وأصلها حذر ، ففتح نواد ، ففتح حذر امرأته وحفظها حفظاً ، وأصله أصغر : له ، العرب ٣٣: ١٨

لنقلعة في السبر واعظ ، لأن اللابس إما يحفظ طفلاً وما أشبهه في ذلك لموضع من الثوب ، وجمعه حجب ، اختيئة : الزوجة لرحيل : لروح قد :

تُفْشَى مِنَّا لِنَحْيِي عَنْكَ خَيْلَهُ إِذَا غَزَا فِي تَجْيِشٍ لَا تُخْشَا^(١)

سميت خيلته ، لأن تحمل مع الروح حيث حل ، فهي معينة بمعنى ناعلة ، ودمع الريح رغبة إلى ثبات من بعد الحلال ، هي خيلة يحمي خيلته ، وعل : كل واحد منها يحل إزار صاحبه ، الصب^(٢) : تطهر ، وصفت صلاته قوي واشتد ، وذكر الغراء في كتاب لغات القرآن له أن الصلب ، وهو تطهر عن ذنوبه ، هو كلمة أهل الجذر ، ويتوون فيه تيم ، وأمد الصلب غنم الصبر والألام ، قال وأنشئ بعضهم :

وَصَلَبٌ مِثْلُ نَفْسٍ أَنْفَنَ^(٣) وَأَنْفَنَ^(٤)

قال : وأنشئ من غير حتى أبد :

إِذَا أَمَرْتُ أَنْشَى^(٥) أَنْشَى^(٦) صَلَبِي

المصنعة^(٧) : المرأة المعبودة ، بذل : تحضت فهي حصن ، وحصن فهي حصن ، عنت عن الزينة ، ومنعت نفسها عنها ، وقال شمر : يقال امرأة حصان وحاصي ، قال :

وَحَاصِرِي سَرِي حَاصِي - نَبِي نَفْسِي مِنْ الْأَذَى وَمِنْ بِلَاقِ تَوَلِي^(٨)

ومصدر حصن حصن ، قال سيويه وقال أبو عبيدة والكمثاني : حصنة ، ويقال في اسم الفاعل من أحصر وأصهب وأبمع غين لكلمة ، وهو شديد بصره شعب عن ابن الإعرابي ، وأصل الإحصاء الحج ، ومنه قيل كلدراع والصدية ، حصية ، وأخصى وفرس حصان ، المصحة ونساج^(٩) : أذن ، وأصله من السمع ، وهو الصلب يسمح كل من الزاين بصفته ، لحنن والحدري : الصب ، الطول^(١٠) : الفضل ، بذن منه : حال عليه بطول طوفاً ، فعل علي ، وقال أبيات والرماج الطولون انصهره انتهى ، ويقال له عليه طول ، أي : زيادة وقصر ، وقد حاله طوفاً ، فهو طائف حال الشاهر .

(١) قبله لميناً تطر دبراه ٣١٨

(٢) الصلابة والصلابة : غفيم من لدن الكامل إلى الصلابة ، وأصغى أصغى وأصلاب وصلابة

اسم العرب ١١٢٨/٤

(٣) حسب التمام الخط دبراه ٢١٥/٦ موهبات الرابع ٢٩٢ ، تراجم الرخصي ٢١٤/٤ إصلاح الخط ٢٩

(٤) أصل الإحصاء الحج ، والمراد يكون كصمت الإسلام ، عذره ، وطوبى وفروخ ، بذل أخصيت المرأة فهي قصبة وكفحة ، والمراد الرجل ، وأنشئ من غير حتى أبد : يتوون عنى الصلابة والصلابة

لصناد العرب ١١٢٢/٢

(٥) من لدن حاصي دبراه ٢١٩/٢ ، الغري ١٦٥/٨

(٦) الصلابة والصلابة : الصلابة والصلابة ، وفي شبريل ، ععبين عن مصحون ، وأصل ذلك من الصلابة ، نفون : ساعدت ساعدت وساعدت ، وهو أن حاصي مع ربي عن معور من مع نوبح صحاح

اسم العرب ٢٠٢٣/٣

(٧) بطون وطلون والصلابة ، الفضل والصلابة ، وهو الصلابة والصلابة

اسم العرب ١٢١٨/٤

عام ، والشيء بالتيب دمي بالحجارة^(١١٦) ، وثبت تفسير المسيل بعداً عن حديث عبدة بن الصامت ، في صحيح مسلم ، عن النبي ﷺ - عرج القصير إليه ، وحديث عبادة ليس يناسخ هذه الآية ، ولا لأنه الجلد ، بل هو عين جعل في هذه الآية ، إذ غلب إصاكنهم في البيوت إلى أن يجعل لهم سبلاً ، وهو مخصص لعموم آية الجلد ، وعلى هذا لا يصح طعن أبي بكر الفراءى على السلفي ، في قوله : إن السنة لا تنسخ القرآن ، بدعواه لمن آية الحبس منسوخة بحديث عائشة ، وحديث عبادة منسوخ بآية الجلد ، فيلزم من ذلك نسخ القرآن بالسنة ، والسنة بالقرآن^(١١٧) ، خلاف قول الشافعي ، بل البيان والتخصيص لجولي من ادعاه نسخ ثلاث مرات - على ما ذهب إليه أصحاب أبي حنيفة ، إذ زعموا أن آية الحبس منسوخة بالحديث ، وأن الحديث منسوخ بآية الجلد ، وآية الجلد منسوخة بآية الرجم ، في اللذان يأتينها منكم فاقترعها في قطع قول مجاهد ، واحتجاً أبي مسلم : أنها في اللواطة ، ويؤيده ظاهر التثنية ، وظاهر في حكمك في ذلك في الحقيقة هو للذكور ، والجمهور على أنها في الزنا المذكور والإنثاء ، وفي اللذان في لربها في الزاني والزانية ، وغلب المذكر على المؤنث ، وترتب الأذى على إتيان القاذحة ، وهو مفيد بالشهادة على إتيانها ، وبين ذلك في الآية السابقة ، وهو شهادة أربعة ، والأمر بالأذى يدل على مطلق الأذى ، بقول ، أو فعل ، أو ربما ، لظلال من عيش : هو التلب باللسان واليد وضرب النعال وما أشبهه^(١١٨) ، وقال قتادة والسدي : هو التبعير والتربيع^(١١٩) ، وقال قوم : بالفعل دون القول ، وثالث قرعة : هو السب والجمع دون تسيير ، وليل : الأذى المأمور به ، هو الجمع بين المحدثين ، الجلد والرحم ، وهو قول علي ، وفضله في الهداية ، جلدها ثم رجمها ، وظاهر قوله في واللذان يأتينها في العموم ، وثالث قتادة والسدي وابن زيد وغيرهم ، هي في الرجل والمرأة البكرين ، وأما الأولى فهي النساء المزوجات ، ويدخل معهن في ذلك من أحسن من الرجال بالمعنى^(١٢٠) ، ويرجع هذا القول للطبري ، وأجمعوا على أن عاتين الأبين منسوختان بآية الجلد إلا في تفسير علي الأذى ، فلا نسخ ، وإلا في قول من قال : إنه الأذى بالتعير مع الجلد باني ، فلا نسخ عنه ، إذ لا تعارض ، بل يجمعان على شخص واحد ، وإذا حملت الأيتان على الزنا تكون الأولى قد دلت على حبس الزواني ، والثانية على إتيانها ، وإتيانها ، فيكون الإيذاء مشتركاً بينهما ، والحبس مخصص بالمرأة ، ليجتمع عليها الحبس والإيذاء ، وهذا ظاهر اللفظ ، وقيل : جعلت عقوبة المرأة الحبس ، لتفطع مائة هذه المصيبة ، وعقوبة الرجل الإيذاء ، ولم يجعل الحبس لاحتجابه إلى فرور والاكتماب ، وأما على قول قتادة والسدي : من أن الأولى في التلب ، والثانية في الذكر من الرجال والنساء ، فقد اختلفت متعلقا العقوبتين ، فلبس الإيذاء مشتركاً ، وذهب الحبس إلى أن هذه الآية قبل الآية المتقدمة ، ثم نزل في فاسكونهم في البيوت في يعني : إن لم يكن

(١١٦) أخرجه مسلم ١٣١٦/٢ في الحدود باب حد الزنا ١٢١/١٢٩٩ .

(١١٧) اختلف العلماء في نسخ القرآن بالسنة لقوا بين ما ذهبوا إليه من أن اللذان يأتينها بالمرأة المزوجات احتجافاً وقوله - فمن نكح بعدة ومن قاتل بوقوعه ضوياً للجمهور ذلك ، ونقل عن الشافعي عدم الجواز ، واستدل الجمهور على جواز بقوله - تعالى - في وأزواتنا إليك المذخر لنبين فليس ما نزل إليهم في أي ذنوب ما نزل إليهم من القرآن ، والنسخ تبين لما نزل والسنة التواترة وهي من عند الله كالقرآن . وكل منها قطعي الثبوت ، وحيث لا خلاف في هذا ، فلا مانع من نسخ قصدها بالآخر ، فتبين الجواز وخبر ذلك من أكتفهم بحث في كتب الأصول . واستدل المشافعي - رحمه الله - بأن قول الله - تعالى - في وأزواتنا إليكم المذخر لنبين فليس ما نزل إليهم في هذه الآية أفادت أن السنة جعلت بقاء القرآن لا تأسف له ، إذ لو كانت تأسف ، لمكانت دنية لا قيمة . ويجب عن ذلك بأن للنسخ سرعة من أقرع البيان .

وأما قول منسوخ وأما ، فذهب جمهور الجورن نسخ الكتاب بالسنة لقواترة إلى فنون وقوع ذلك سبباً ، ونظر تفصيل ذلك في المعتمد ١٢٤/١ تبصرة من ٢٦١ البهتان ٣٠٧/٦ للسبني ٨٠/١ أصول المبرنسي ٦٢/٦ الإحكام لابن حزم ١١٢/١ الأعمدي ٢١٧/٣ المعتمد على ابن الحبيب ١٤٥/٢ كشف الأسمار ١٧٥/٢ شرح التوكيف البير ٥٦٢/٢ البديهي ١٧٩/٢ الإيهم ٢٧٠/٢ الآيات المبينة ١٧٩/٣ قوامع الروح ٧٨/١ زبدة الفصول ١٩١ .

(١١٨) انظر المطرطي ٥٢/٥ وقريبي ١٩٠/٩ والخطري ١٠١/١ .

(١١٩) انظر التراجع السابقة . (٥) انظر لتراجع السابقة .

وأمرهم ، فأمسكوهن إلى إضحاخ حالن ، وهذا قول : يجب فسد التزييت ، فهو بعيد ، وعن هذه الأقوال يطهر لتكرار مواته ، وهل قول قتادة والسدي ، لا تكرار ، وكذلك لا تكرار على قول حماد وأبي مسلم ، وأعراب في والثلاث في كالأعراب في والثلاث في ، وقرأ الجمهور في والثلاث في بنحبه - أثبت ، وقرأ ابن كثير بالتشديد ، وفكر القسرو علة حذف الياء ، وعلّة تشديد الدال ، وموضع ذلك عظم السجود ، وقرأ عبد الله في والثلاثين يفعلونه منكم في وهي قراءة مخالفة لسواد مصحف الإمام ، ومثله مع ما سنده ، إذ هذا مع وهمهم جمع ، وما بعدهما ضمير تشبيهي ، لكنه يتكلف له تأويل ، بأن الذين جمع تحته ضمناً المذكور والإيتك ، فعلى الضمير يفسد حتى داخراً السفين ، كما عاد الضمير جمعاً على المثنى ، باعتبار أن المثنى كجملتها أفراد كثيرة هي في معنى الجمع ، في قوله في وإن طائفتان من المؤمنين اتقتلوا في أحمرات [٩] في وهذان حصيان استحصوا في والأولى اعتقاد قراءة عبد الله أنها على حجة الضمير ، وأن أفراد بالتثنية العموم في التثنية ، وغري في والثلاثين في بأصمة ونسفة الثوب ، ونزجه هذه القراءة ، أنه لا شدد اللون انتهى مكان ، فخر القاري من التثنية إلى إبدال الألف همة ، تشبهاً بما يكلف فعل المدغم فيه في لاه ، كما قرئ في ولا الصائير في تفاعلة [١٠] في ولا جاء في الرمح [١١] وقد تقدم لنا الكلام في ذلك مشعاً ، في قوله في ولا الصائير في في تفاعلة ، في فإن تابا وأصلحنا نعمرها فأعرضوا عنها في أي ، إن تابا عن العاصية ، وأصلحنا عملها فأنكرنا أدامها ، والمعنى أعرضوا عن توبها ، وقيل - الأمر يكلف الأولى عليها مسبوخ بآية المبدأ ، قال ابن عطية : وفي قوة اللفظ غرض من الرنة ، وإن تابوا ، لأن تركهم إنما هو إعراس ، ألا ترى إلى قوله تعالى في وأعرض عن المخالطين في الأعراف [١٢] وليس هذا الإعراس في الآيتين أمراً هجرة ، ولكنها متبادلة معرض ، وفي ذلك احتراز عن سبب العصبة المتقدمة انتهى كلامه ، في إن الله كان توبياً رحيماً في أي ، رجاءاً بمحاده عن معصيته إلى طاعته ، رحيماً بمن ترك أدامها إذا تابوا ، في إنما أتوبة عن الله للذين يعملون السوء بجهالة ثم يتوبون من قريب فأولئك يتوب الله عليهم وكان الله عليهما حكيماً في تقدم الكلام في إنما ، وفي دلالتها على الغفر ، أمور من حيث الرضع ، أو الاستعمال ، أو لا دلالة لها عليه ، وتقدم الكلام في التوبة وشروطها ، فأغنى ذلك عن إعادته ، وقوله في إنما التوبة على الله في هو على حذف مضاعف من المبدأ والخبر ، والتقدير : إنما تجوز التوبة مرتب على فعل الله ، فتكون في عن في بافية على بابها ، وقد الزهرشري ^(١٣) : يعني إنما القبول والعبران واجب على الله تعالى لمزلة انتهى ، وهذا الذي قاله هو على طريق المعترضة ، والذي نعتفده أن الله لا يجب عليه تعالى شيء من جهة الانتقال فلما ما ظاهره الرجوع من جهة السمع على نفسه كتغليب الكفار وقول الإيمان من الكفار بضرورة ، وذلك واقع قطعاً ، وأما قبول التوبة فلا يجب على الله قطعاً ، وأما من جهة السمع فتضايرت طواهر أي والسنة على قبول الله للتوبة ، وأعادت النقص بذلك ، وقد ذهب أبو الجليل أخويه وغيره : إلى أن هذه الظواهر إنما تعيد عليه الطهر ، لا الصلح بقبول التوبة ، والتوبة فرس بإجماع الأمة ، ونسج وإن قبضها في ثاني حال بمادة اللتب ، وس ذات ، وإن أقدم على دس هية خلافاً للمعترضة ، ومن نحا نحوهم ، عن ينتمي إلى السنة إذ ذهبوا إلى أنه لا يكون ثانياً من أقدم على دس ، وقيل : على بمعنى عند ، وقال الحسي ، بمعنى من ، والسوء بسم الكفر ، والمعاصي غيره - سمي بذلك ، لأنه تسوء معاته ، ويوصف في بجهالة في حال أي : جاهل ، ذوي صفه ، وقلة تحصيل ، إذ ارتكبا السوء لا يكون إلا عن غلبة الغوى للعقل ، والتميل يدعو إلى العاص ، واغوى واليهوة بدعوان إلى الفحالة ، فكأن حاص جاهل بهذا التسعير ، ولا تكون الجهالة هنا التعميد ^(١٤) ، كما ذهب إليه الصالح ، وروي عن جماعة : لإجراع السليح على أن من تسمد الذنب ، وقاب تاب الله

(١٢) نظر شعري ٤٠٧/١

(١٣) نظر الكشف ١٨٤

(١٤) نظر الرادي ٤/١٠١ ، والفريسي ١٦/٦ والنضوي ٤٠٧/١

عليه ، وأجمع أصحاب رسول الله - ﷺ - على أن كل معصية هي بجهالة ، حدى كانت أو جهلاً^(١) . وقال الكلبي في بجهالة أي : لا يجهل كونها معصية ، ولكن لا يعلم كنه العقوبة ، وقال حكيم : أمور الدنيا كلها جهالة ، يعني ما تقتضيه بها ، ويخرج عن طاعة الله ، وقال الزجاج : جهالة من حيث أثر اللذة الغالبة على اللذة الباقية ، واخذوا الجاهل على الأجل^(٢) ، وقيل : الجهالة الإصرار على المعصية ، ولذلك عقبه بقوله في ثم ينوبون من قريب في ، وقيل : معناه فعله غير مصر عليه ، فأنشبه التعامل المادي لا يعتمد الشيء ، وقال المازني : جهل الفعل الوقوع فيه من غير قصد ، فيكون الزلزال منه المعصية خطأ ، ويحمل قصد الفعل ، والجهل بمؤمته أي : إياه حرام أو في الحرمة ، أي : قدر هي فيرتكب مع الجهالة بحاله ، لا قصد الاستعفاف به والتهاوت به ، والمحمل بالجهالة قد يكون من غلبة شهوة ، لم يحصل لغرض اقتضاء الشهوة على طمع أنه سينوب من بعد ، ويصير صالحاً ، وقد يكون على طمع المغفرة والانتكال على رحمة ، وكرمه ، وقد تكون الجهالة سهواً عقوبة عليه ، ومعنى في من قريب أي : من زمان قريب . والفروب هنا بالنسبة إلى زمان المعصية ، وهي بقية مدة حياته إلى أن يفرغ ، كمر بالنسبة إلى زمان مفارقة الروح ، فلما كانت ثوبته تقبل في هذا الوقت فقبولها قبله أجدر ، وقد بين غاية مع قول التوبة في الآية بعدها محذور الموت ، وقيل : قل أن يحيط السوء بعقوبته ، أي : قبل أن تذكر سيئاته وتزيد على حسنته ، فبعض كانه يلا حسنته^(٣) ، وقيل : قبل أن تراكم ظلمات قلبه بكثرة ذنوبه ، ويؤديه ذلك إلى التفكير المحيط ، وقال حكيم والفضائح وعبد بر فيس وأبو مجلز وابن زيد وغيرهم : قبل المعايضة للسلطنة ، والسوق ، وقال ابن عباس والسدي : قبل الموت والموت ، هذا كقول ابن عباس أحسن لوقائ التوبة ، وذكر من قبله قهر وقتها ، وقال ابن عباس أيضاً : قبل أن يتزين به سلطان الموت^(٤) ، وروى أبو أيوب عن علي - رضي الله عنه - إن الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ^(٥) ، وعن الحسن أن إبليس قال حين أطيح إلى الأرض : وعزتك لا أقارب من آدم ما دلم روحه في جسده ، فقال : وعزتي ، لا أخلق عليه باب التوبة ما لم يفرغ ، قيل : وسعت هذه اللذة قريبة ، لأن الأجل آت ، وكل ما هو آت قريب ، وتنبه على أن مدة عمر الإنسان وإن طالت فهي قليلة قريبة ، ولأن الإنسان يتوقع كل لحظة نزول الموت به ، وما هذه حاله ، فإنه يوصف بالقرب ، وارتقاء في التوبة في على الابتداء ، والتخبر هو في على الله في ، وفي اللذين في متعلق بما يتعلق به في على الله في والتقدير : إما التوبة مستمرة على فضل الله وإحسانه للذين ، وقال أبو أيوب ، في هذا الوجه يكون في اللذين يعملون السوء في حالاً من الضمير في قوله في على الله في والتعامل فيها الطرف والاستمرار ، أي : تكونه للذين انتهى ، ولا يحتاج إلى هذا التكلف وأحار أبو شيبه ، أن يكون الخبر في للذين في ويتعلق في على الله في بمحذوف ، ويكون حالاً من محذوف أيضاً ، والتقدير : إما التوبة إذا كانت أو إذا كانت على الله ، فلذا ولي طرفان ، التعامل فيها في للذين في لأن الطرف يعمل فيه المعنى . وإن تقدم عليه ، وفي كان في تامة وصاحب الحال ضمير المتعامل في كان في ، قال : ولا يجوز أن يكون في على الله في حالاً يعمل فيها في للذين في ، لأنه عمل معنوي ، والحال لا يتقدم على المعنوي ، وتظهر هذه المسألة قوخم : هذا بسراً أطيب منه وطباً ، انتهى ، وهو وجه متكلف في الإعراب ، غير منضج في المعنى ، وفي بجهالة في في موضع الحال ، أي : مصحوبين بجهالة ، ويحوز عندي أن تكون بناء السبب أي : المتعامل

(١) انظر التراجيع السانعة .

(٢) انظر معاني القرآن للرحاج ٢٨٦/٢ . والقرطبي ٩٢/٤ . ومعنى الفقيه ١٣٩/١ . كلاهما من جرداح

(٣) انظر القرطبي ٦٦/٢ والرازي ٩/٦٠ . ومعنى الفقيه ٢٢٩/١ . ونحوه ٧١ .

(٤) انظر المرجع السانعة .

(٥) كتحريجه أحمد ١٢٩/٢ . والذهبي ٥٤٧/٢ . في الصحاح ٣٥٣٨/١ . واسم مائة ١٤٢٠/٢ . في التلخيص ٢٥٣/١ . واسم مائة ذكره ابن أبي عمير في

المراد (٢٩٤٩) والحاشية ٢٥٧/٤ .

فهم على علم الصبر، هو اغفاله، إذ لم تكنوا عاينين ما تترتب على الشجعية، فتذكرين له حالة إتيان النقصية ما عموماً، كقولها «لا يرنى الراى حبر يرنى»، وهو مؤمن، لأن العقل حينئذ يكون معنوياً أو معلوماً، و«من» في قوله «من قريب» تتعلق بـ «يتوبون» وفيها وجهان، أحدهما أنها للتعبير، أي: بعض رمان قريب، ففي أي جزء من أجزاء هذا الزمان أتى بالتوبة، فهو ثالث من قريب، والثاني: أن تكون لابتداء القناعة، أي: استوى التوبة من رمان قريب من النقص، لتلايق في الإصرار، وفهم ابتداء القناعة، أنه لو تلب من رمان بعيد لكانت بخرج عن من حصص بكرامة حتم قبول التوبة على الله، المذكورة في الآية، حل في قوله «عل» في قوله «توب الله عليهم» ويكون من جهة امر مريد بكلمة: عسى في قوله «فأولئك عسى الله أن ينوب عنهم» ودحوّل من الابتداء على الزمان لا يميز، الصبريون، وحذف الموصوف هنا، وهو زمان، وقامت صفة التي هي «قريب» مقامه، ليس مقبلاً لأن هذه الصفة، وهي القريب ليست من الصفات التي يجوز حذفها، لأنها ليست مما استعملت استعمال الأسماء، علم بتقدم موصوفها، كالإبطح والأرقط، ولا تحذف بجنس الموصوف، نحو: مروت نجديس، ولا تقدم ذكر موصوفها، نحو: اسفني ماء ونوباردا، وما لم يكن كذلك في كسر الموصوف فيه اسماً، وحذف فيه الموصوف، وأقيمت صفة مقامه فليس مقامه، «فأولئك يوب الله عليهم» كما ذكر تعالى أن قبول التوبة على الله لى ذكر، ذكر أنه تعالى هو يعطف عليهم ويبرهم، ولذلك اختلعت سبلقة التوبة باحلال الحرور، لأن الأول على الله، والثاني عليهم، ففسر كل ما يناسبه وفقاً ضمن يتوب معنى ما يعتني بهي عده هي، كأنه قال: يعطف عليهم وإن علي الأولى روي في الصفات المحذوف وهو قبول، قال الزمخشري: «أولئك» ما غابته توب «فأولئك يتوب الله عليهم» بمقتضاه «إنا التوبة على الله» لم تلت، قوله «إنا التوبة على الله» إعلام موجوباً عليه، كما يجب على العباد بعضي لطاعت، وقوله «فأولئك يتوب الله عليهم» عدة بأنه ينبغي ما يجب عليه، وإعلام بأن القرآن كائن لا محالة، «فأولئك العبد الوفاء» ألوحى انتهى كلامه، وهو مشر إلى حريق الاعتراف في قولهم: «إن الله يوب عنه»، ونقدم ذكر معهم في ذلك، وقال محمد بن عمر الرازي: «ما منحه» إن قوب «إنا التوبة على الله» إعلام بأنه يجب قبولاً، زوم إحسان، لا استعانة، ويوب عنهم إخبار بأنه سيقبل ذلك، أو يكون الأولى بمعنى الهداية إلى توبة، والإرشاد، و«قريب عليهم» بمعنى يقبل توبتهم «وكان الله عليهما حكياً» أي: عليهما بمن يعطي، ويعطي، حكياً أي: يدفع الأشياء مواضعها، يقبل توبة من أتى إليه، «وليس التوبة ثلثين يعملون لثلاث حتى إذا حضر أحدهم الموت أتى بآية من الآيات ولا الذين يموتون وهم كفار» نفى تعالى أن يكون التوبة للعدائي، نعمائهم في جزئيات من أحياء، ولا للمسيءين على الكفر، فأولئك: كفروا إذ لم ينفعهم، وهو في عمرة الله، والذيق، وكذلك قال تعالى فيهم «علم يك بنعمهم إجابهم لما رادوا بألسنة غافر» [٨٥] وحضور الموت أول أحوال الآخرة، فكما أن من مات على الكفر لا تغفل عنه التوبة في الآخرة، فكذلك هذا الذي حضر الموت، قال الزمخشري: «سوى بين الذين سوفوا أنفسهم إلى حضرة الموت، وبين الذين ماتوا على الكفر» لا توبة لهم، لأن حضرة الموت أول أحوال الآخرة، فكما أن من مات على الكفر قد غابته التوبة عن البقية، وكذلك المسوف إلى حضرة الموت لمحوذة كل واحد منها أحوال الآخرة، لا اختيار للكفر، لا اختيار للموت، وهو على طريق الاعتراف، رحمت القدر أن العلم الله في دار التكليف يجوز أن يكون نفعاً، فإذا صار لعنه بالله ضرورياً سقط التكليف، وأهل الآخرة لأجل مشاهدتهم أحوالهم، عرفوا الله بالضرورة، ولذلك سقط التكليف، وكذلك الحالة التي يحصل عندها العلم بالله حل سبيل الإصرار، والذي قاله المحققون: «أن التوب من الموت لا يجمع من قبول التوبة، لأن جماعته من بني

١: نظر فكتف ١٨٩/١

٢: نظر لمصيرت

بإمر الله عليهم ، ثم أحياهم ، ونامهم ، ودار عن أن مشاهدة الموت لا تقل بالكيف ، ولأن الشدة التي تنهاها عند قرب الموت ليست أكثر مما تلقاها بالفواحش ، والطعن وغيرها ، وكيس شي من هذه ينفع من غناء التكليف ، وكذلك نكاح ، ولأن عند القرب يصير مضطراً ، مكتوب ذلك سبباً للقبول ، ولكنه تعالى يفعل ما يشاء ، وبعد بقول التوبة في بعض الآيات ، وبعد أن أخبر عن عدم فيها في وقت آخر ، وله أن يجعل المقبول مردوداً ، والمردود مقبولاً في ما يسأل عما يفعل وهم يسألون ، وقد ورد عن المعتزلة في دعواهم سقوط التكليف بالعلم بالله إن صار ضرورية ، وفي دعواهم أن مشاهدة أحوال الآخرة يوجب العلم بالله على سبيل الإحضار ، وقال الربيع : نزلت في وليست التوبة في السنين ، ثم نسخها في إن الله لا يعزب عن بشركه شيء ، وسفر ما دون ذلك لمن يشاء ، محتسب أن لا يغفر للكافرين ، وأرحم الراحمين إلى مثبته ، وطعن على ابن زيد ، بأن الآية غير لأعز لا تنسخ ، وأجاب : بأنها تضمنت تقرير حكم شرعي ، فيجوز نسخ ذلك الحكم ، ولا يحتاج إلى ادعاء نسخ ، لأن هذه الآية لم تتضمن أن من لا توبة له مقبولة من المؤمنين لا يغفر له ، فيحتاج أن ينسخ مقوله في يغفر ما دون ذلك ، لمن يشاء ، وصاهر قوله في ولا الذين يموتون وهم كفار ، أن هؤلاء مغايرون لقوله في الذين يعملون السبلات ، لأن أهل السبلات لم يكونوا معينين ، ولما كانت المشعة بالنساء الحكم على كل واحد ، تقول : هذا ليس لربك ، وعمره ، بل لأحدهما ، وليس هذا لزيد ولا لعمرو ، فينتهي عن كل واحد منهما ، ولا يجوز أن تقول ، بل لأحدهما ، وإما نقول هذا الفرج ضعيف قول الزمخشري في قوله فإن قلت : المراد بالدين يعملون السبلات أهم الغسل من أهل الجنة ، أم الكفار قلت : في وجهين ، أحدهما : أن يراد به الكفار ، فظهر قوله في وهم كفار ، وأن يراد بالعصاة لأن الكلام ، فما وقع في الرين ، والإعراض عنها إن تدا وأصحت ، ويكون قوله في وهم كفار ، وإراداً على سبيل التنبه ، كقولهم من كفر فإن الله حي عن العالمين ، آل عمران وفوقه ، فليست إن شاء يهودياً ، أو نصرانياً ، ومن ترك الصلاة متعمداً فقد كفر ، لأن من كان مصدقاً ، ومات وهو لا يحدث عنه بالتوبة حالة قريبة من حال الكافر ، وأنه لا يفتري على ذلك إلا قلب مصمت أسهى كلامه ، وهو في غاية الانضباط ، لأنه قبل ذلك حمل الآية على أنها دالة على غسب ، أسددها : الذين سوطوا التوبة إلى حضور الموت ، وثالثها : الذين ماتوا عن الكفر ، وفي هذا الجواب حمل الآية ، على أنها أريد بها أحد المتضمنين ، إما الكفار فقط ، وهم الذين وضعوا عهده ، بأنهم يعملون السبلات ، ويقتولون على الكفر ، وعلى هذا الوجه بقوله يظهر قوله في وهم كفار ، يحمل هذه الحال دالة على أنه أريد بالدين يعملون السبلات هم الكفار ، وإما المعصاة من الزمير ، فيكون قوله في وهم كفار ، لا يراد به الكفر سقيفة ، ولا أنهم يهاونون على الكفر حفيظة ، وإنما ساء ذلك على سبيل التعليق عنه ، فقد خالف نفسه في هذا الجواب بغيره الآية أولاً ، وكل ذلك انتصاراً لمذهبه ، حتى يرتب العذاب إما للكافر ، وإما للمعصي ، فخرج علك من قوانين الشجر ، والحمل على الظاهر لأن قوله في وهم كفار ، ليس ظاهره إلا أنه قيد في قوله في ولا الذين يموتون ، وظاهره الموافقة على الكفر حقيقة ، وكما أنه شرط في انتداه بقوله توبة الذين يعملون السبلات إيفاقه في حال حضور الموت ، كذلك شرط في تلك كفرهم حادة الموت ، وظاهر التعليق التخييري والزمخشري كسب قبل في أمثل ، ذلك الشيء يعني وبهمه ، وجاء في بعضهم في بعضهم المضارع ، لا بهجة الماضي إشعاراً بأنهم مصررون على عمل السبلات إلى أن يتصرع الموت ، وظاهر قوله في من إلى لتب الآن في موتهم عند معابة الموت ، كما تقدم تفسيره ، فلا نقل موتهم ، لأن توبه دنع ، وقيل قوله في لتب الآن في توبة شرعية ، لم نقل ، لأنه لم يقطع بها ، وقوله في وأبست التوبة في ظاهره النهي ، لرجوعها ، والنهي على نهي القبول أي . أن توبتهم وإن وجدت ليست مقبولة ، وظاهر قوله في ولا الذين يموتون وهم كفار ، وضع الموت حقيقة ، فاللهي أنهم لو توبوا في الآخرة لم نفس موتهم ، لأنه لا يمكن ذلك في الدنيا ، لأنهم ماتوا مسلمين بالكفر ، قيل . ويجعل أن يراد

بقوله ﴿ يَهْتَفُونَ بِفَرِيقٍ مِنَ الْمَوْتِ ﴾ ، كما في قوله ﴿ سَحَرُ أَعْدَادِهِ الْمَوْتِ ﴾ أي : علاماته ، فكما أن النبوة من العصبية تعين عند العرب من الميت ، كذلك الإيمان لا يقل عند قلوب من الموت ، ﴿ قَوْلُكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ يستعمل أن تكون الإشارة إلى الصعيق ، ويكونان قد شربا في إعداد العذاب لها ، وإن كان عذاب أحدهم منقطعاً والآخر حالاً ، ويكون ذلك بعداً تعاضياً الشيء لا يتب إلا عند معاينة الموت ، حيث شارك به ومن الله والى عن تكلم ، ويحصل أن يكون أولئك إشارة إلى الصف الأخير ، إذ هو أقرب مذكور واسم الإشارة يجرى مجرى الصمير ، فيشاوره إلى أقرب مذكور ، كما يعود الصمير على أقرب مذكور ، ويكون إعداد العذاب مرتبطاً على المواجهة على الدوام ، إذ تكلم هو منقطع الرجاء من عمواله تعالى ، بظاهر الاعتدال أن النار تحفوفة ، وسن الكلام على ذلك ، وقال الزمخشري ^{١٦} : « أولئك أعداء لهم في الوجود خبر قوله ﴿ أولئك ينوب الله عليهم ﴾ في ترويع ، كقبيح أن الأمر كان لا حالة ، انتهى ، وتطلب الزمخشري في دمه الاعتدال ها ، وذلك أنه كان قد قرر أول كلامه بأن من يعي عنهم النبوة مستغفل ، ثم ذكر هذا محبة ، وهم مئة أن الوجود في حق هذين الصنفين قائم لا محالة ، كما أن الوعد الذي قبل نوبتهم من العصبية المذكور قبل هذه الآية وقع لا محالة ، فدل على أن انحصار ثمة لا نبوة لهم وعيدهم كائن مع وعد الكفار ، وهذا هو مدبب المعنوية ، ومع احتمال أن يكون ﴿ أولئك ﴾ إشارة إلى الذين يؤمنون على تكلم ، ويرجح ذلك ما فعل الكافر أتبع من فعل الفاسق ، لا يتعين أن يكون ترويعاً مقصوداً على تنقاضي ، وعلى تقدير أن يكون المراد للفاسق الذي لا نبوة له فلا يلزم وقوع ما د عليه ، إذ يجوز العقاب ، ويجوز العفو ، وفائدة وروحه حصول النبوة ، لنفوس ، وفي عهد للنفساني الذين ماتوا على الإسلام فهو مقيد بقوله تعالى ﴿ إن الله لا يغير أن يشركه ﴾ وبشر ما دود ذلك من يشاء ، وهذه هي الحكمة التي يرجع إليها ، ودعت أبو العباس الربيعي وسفيان الثوري إلى أن موته ﴿ فليس يعملون السيئات ﴾ أي حتى منافقين ، واختاره المروزي ، قال في المصنف ، يدل على أن المارق بالأول الملقب ، كما عرفت بينهم في قوله ﴿ فليؤمنوا ولا يؤذواكم ﴾ قلبة ولا من الذين كفروا ، ﴿ فليؤذواكم ﴾ لأن الذين كفروا ، فليؤذواكم ، والذي يظهر أنه في عصاة المؤمنين الذين يخونون حال الناس من الحياة ، لأن المنافقين منسجون في قلوبهم ﴿ ولا الذين يهتفون وهم كفار ﴾ فهم من الكفار ، لا قسمهم ، وقيل : إذا نبوة على أنه أن أصنامهم ، ليست النبوة في الذين يصلحون لنبوة في الكبار ﴿ ولا الذين يؤمنون وهم كفار ﴾ في الكفر ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تجعل لكم من تروا النساء كراهاً ﴾ قال ابن عباس ، وعكرمة والحسن وأبو عمار ، كان أولاده اليأس أحب بغيركم من أهلها ، إن شازا تزوجها أحدهم ، أو تزوجها غيره ، أو تنوعها ، وكان به من غيرها تزوجها ، وكان ذلك في لا نصير لازماً ، وفي ترويض مباحاً ، وقال جعاد : كان لأنس الأكبر أحمل بغيره أبه إذا لم يكن وإنها ، وقال السدي : إن سبي الولي ، فوضع نوبه عليها ، كالحق ما ، أو سيفه إلى أهلها كانت أحب بنفسها ، فأدبه الله ذلك بدءاً ، وأعطاه على هذا لأولاده ، فبأنهم تزوجوا النساء المتخلفات من المؤمنين ، كما يورث المال ، ولما دني الولي في حال الطير والكرامة لا جرحها في حال الطير ، استدلالاً بالأية ، معوج هذا الكره خروج الغائب ، لأن غالب أمرهم أن يكن مجبوراً عن ذلك ، إذ كان أولادهم أحب ما من أولادهم نفساً ، وقيل : هو إيمانهم بول تزويج ، حتى يمن بربونهم أموالهم ، أو في حرمه يمينه ما يلى ، فيكره أن تزوجها غيره ، محافظة

١٦١ / اعم تاثير منه

(٥) انظر جميع إحصائي، كتاب التفسير (لا يزال الكم) من سنة ١٦٨٢، وتفسير محمد بن ١٥٠ والتوفي من ٩٢٠ و٩٢٠
 ٢٩/٢: عرفت الفرنسي من ٩٢٠، وضع نظري من ١٦٨٢، ٢٩/٢: نظري وأحكام القرآن لأبي العربي ٣٦/٢
 والنظري ١٥٢/٢، وأما كتاب ١٦٨٢، ونعم، ٩٥٩/٢: والغز ١٣٦/٢، والوسط ٧٠/٢، والسلب التزويج ١٥٢/٢،
 ١٥٢/٢: والتفسير من ٩٢٠

على مالها ميثوقها كرهاً لأبيه^(١)، أو ثمة حمود مات مائتاً، ويتوى إلى شنة، فبمك المعجوز شاعها ولا بغرمها حتى
تفسي منه مالها، أو ثوت فبرث مالها، والمخطاب للأزواج، وعن هذه التقوى وما قبله يكون الميراث لمن لا هن،
واصب في كرهاً في كل أنه مضرب في موضح الخلف من بعده، ليفسر باسم فاعل أي: كراهات، أو اسمه مفعول،
أي: مكرهات، وقراً الطرمين وأبو عمرو يعنى الكاف، حيث وقع، وحزناً ونكساً بصحها، وعاصب واس غنير
عصها في هذه السورة، وفي الشربة، ونفسها في الأخفاف، وفي المؤمنين، وهما ثمة كنصبت والمصت فاته الكسائي
والأخفش وأبو علي، وقال الفراء: الفتح يعنى الإكراه، والضم من فعلك فعله، كراهاً من غير مكره، كالأشياء التي
فيها مشقة ونكد، وفاء أبو عمرو من الغلاء، من فيه أيضاً، ونفخ الكدم عليه في قوله في وهو كرهه في في الشربة،
وقوله لا تحمل لكم في بانه على تعدير لا تحمل لكم التوراة، كقراءة من قرأ في ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا في الأدم
[٢٣] أي: إلا مقاتلهم، وانتصب الساء من أنه مفعول به، إذ لكونين من أنفسهم الموروثات، وإثما على حذف
مضاف، أي: أموال الساء، ولا تفضيرون له جوا بعض ما أتيتوهن في أي: لا تحسرون ولا تصيفو عليهن،
وظاهر هذا الخطاب أنه للأزواج، لقوله في بعض ما أتيتوهن في لأن الزوج هو الذي أعطاهما التقداد، وكان يكره
حسنة زوجته، وما عليه مهر، فحبها ويصبرها حتى تفسي منه، قاله من عدس وقائد، وصحاحك والسدي، أو يكتف
الشريعة فلا توفقه، فيفرقه عن أن لا تزوج، إلا بانه، ويشهد عن ذلك، فله حطيت وأرمت تد له، ولا عطلها
قاله ابن زب، أو ذات عانتهم مع المصلحة من الزوج ثلاثاً بوا عن ذلك، وقيل: هو عطف للأولاد، أي من في قوله
في لا تحمل لكم أن أنوا اسمه كرهاً في ويعتدل أن يكره لخطب للأولاد والأزواج في قوله في أيها ليس أسوا في فطوا في
هذا الخطاب، ثم أفرد كل في التي عابده، فحوط لأرب، فوله في لا تحمل لكم أن أنوا الساء كرهاً في وحوط.
الأزواج فوله في ولا تفضيرون في لعنه كل مخطاب إلى من باسمه، وبغزة تسمى العسل في الشربة في قوله في فلا
تعضطوه في وأبانه في في بعض ما أتيتوهن في لتعبد، أي: تشبهوا بعض ما أتيتوهن، ويحصل أن تكون الساء
للمصاحبة، أي: انه جوا مصحوبين بعض ما أتيتوهن، في إلا أن يأتين فاحشة عينة في هذا سناء متصل، ولا
حاجة إلى دعوى الاندراج به، كما يجب به محصور، وهو استثناء من طرف من عام، أو من عدة، كأنه قيل: ولا
تعضطوه في وقت من أوقات إلا وقت أن يأتي، أو لا تعطلوه لعدة من العطل إلا أن يأتي، والظاهر أن الخطاب
حديث في ولا تفضيرون في للأزواج، إذ ليس للزوجة حبسها حتى يدفع بها إجماعاً من الأمة، وبغاد ذلك للزوج على ما
ينين، والاعانة عام، لا أنه أو قتله أو تجس، فلا الحسد، إذارت الحكر حلت مائة، وبغيت منه، وودت إلى
وجهه ما أخذت منه، لا أن أو قتله: إذ رمت المرأة الرجل فلا بأس أن يضاها، ويشق عليها حتى تقتل منه، وقال
السدي إذا فعلت ذلك فضوا مهزوه^(٢)، وقال عطاء بن هذا حكيم ثم مسح بالحدود، وقال ابن سيرين وأبو
قلاية: لا يحمل الخن حتى يوحده رجل على خطبه، وقال قتادة: لا يحمل له أن يحبسها فترأحق نفذي منه، يعني وإن

(١) انظر صحيح البخاري ج١ ص ١٢٦ ولا يحمل لكم أن يترى ساء كرهاً ١١٨/٣، وسيرة محمد بن ١٥٠، القشيري ص ٩٩، وفتح
٢٢/٢، ودرر السند ص ١٢٦، وفتح ١٩٩/٨، ١٩٩، ١٩٩/١٢، والقشيري ١١٠/١، وأحكام القرآن لابن القيم ٢١١/٢
والقشيري ١٠١/٨، ١٠٥، ودرر السند ٢٦٥/١، والقشيري ٣٥٩/١، وال ١٣٩/٢، ١٣٩، والوسط ١٠٤، وأساس الشريعة لبحر جدي ١١٦ -
١١٨، واللبيلي ص ٧٥.

(٢) انظر صحيح ابن عسار ص ١٦، وفتح ٣٠/٢، وفي ١١٤/٨، ١١٦، وابن القيم ٢١٩/١، والقشيري ١٣٩/١، وفتح الدرر ١٤٦/١، والموسم
ج ١٩.

(٣) خطه ثم سمع الصليفاً

رست ، وقبض من حماري وحاشية وأصبعته ورمعه . الفاحشة حد الشور ، وإذا شرب حتى أنه أن ماتته مذلة . وهذا عدهم مذلة . وقال فيهم : أفاشحة سدا بالقياس ، وسوا . عثرة : أولاً وهما ، وهذا في معنى التثنية ، ونسب إلى أن يكون سوء العشرة بين جهتين ، وهو أحد المعاني على سبيل الخلق ، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى : **لَا يَنْفَعُكُمْ عَلَيْهِمْ قَوْلُكُمْ مِنْهُ** ، إلا أن يفتقر . وفي عاشر وهو : وهو فرائد عاشران يصحف الإلهام ، وكذا ذكره الطائي عن ابن جابر ، وعكرمة ، والذي يدل على أن عمله أنه على سبيل التفسير والإيضاح ، لا على أن ذلك فراق ، وبأن بعضهم أن لا تصور ما أعطاهم وكانوا لثقله في التدهور بعض ما أتوه . ودون ذلك : جروح أو يأخذ من الناس جميع ما غلظك ، وأما الاستعداد بتلقي إمارة العسل له ، فذهب بعض ما أعطاه ، لا قلة ، ولا ما أعطاه من ماله إذا أنت يا فاحشة فاحش ، وفرا ابن جابر وأبو بكر في سده في هدايتي لأخرب ، والطلاق فتح . أي . بينه وبينه . ووجهه ، وفرا ابن جابر ، أي . سده في عداة ما فراه ، وهي اسم فاعل من بين ، وهو من لازم يعني ناك ، أي . ظهر ، وظهر أول في ولا ما فراه . أي . لا يبي . فعمل مجزوم بها ، وهو عطية حلة تلبية على جملة غيرة ، وإن كنت : شرا عطف جميل نسبته ، والله أن تلك الأخيرة تعصب معنى ليس ، كأنه قد لا تروا أسماء كرمها ، فيه غر حلال لكم ، ولا تعصاهن . وإن عطا لا يشترط في عطف سده ، وهو مذهب سبويه فظهر . وقال من عطية : ويحتمل أن يكون في تعصوه . أي . عطياً عطفاً على . تروا . تكون التوار مشركة عطية بدلاً عن فعل . وفرا ابن مسعود في ولا أن تعصوه . أي . هذه التوارم أقوى من تعصب ، وأن العسل لا يحمل ما يفسد ، وعلى ما بين الحرم هي غني معوض فطلب التفرغ في التعصب . التكرار ، واحتفال تعصب أقوى معنى ما فكره من تعصب هذا شوجه ، وهو لا يجوز ، ذلك است ، إذ عطف فعلاً معاً بلا عن عكس ، وكذا مصدر بين ، وفي التامس لا يقدر لا بعد حرف العطف لا بعد لا ، فإذا كانت : أي . أن التوار ، فالتعصب لزيد أن أوبى ولا أرحم النار ، لأن الفعل يطلب لأول على سبيل التواتر ، والثاني هو سبيل الضم ، فالعنى : أريد التوبة ، وأبعد نسوي ، فلو كان الفعل المنطوق على المعطوفين معاً فكذلك ، وبما كانت هذه التعبير في الآية لم يصح ثم قلت : لا يجوز حذف أن لا تعصوه . أي . يصح إلا أن تحذف لا وأداة لا ثانية ، وهو خلاف الظاهر ، والله أن يقدر أن بعد لا ثانية فلا يصح ، وإذا قدمت أن بعد لا كان من باب عطف المصدر المنطوق من تعصب المصدر ، لا من باب عطف الفعل عن الفعل ، فالتدليس على امر عطية العصفان . وعلى أنه بصلاحيه تقدير : أن بعد لا يكون من عطف الفعل على الفعل ، وهو في قولك : لا أريد أن يقوم ، وأن لا يرحم ، وتوالت : لا أريد أن يقوم ، ولا أن يرحم ، هي الأولى على زيادة وجود لبعده وإرادة أنه لا سوجه ، فعد أراد عروجه ، وفي الثانية هي : إذ لا وجود لبعده ووجود عروجه ، فلا يبعد لا القيمة ولا الخروج ، وهذا فيهم بعض غموض على من لم يفرق في علم العربية ، في عاشر وهو : هذا أمر جدير بمباشرة ، والله أنه أمر للأرواح . لأن شمس بالمعاصرة غالباً إنما هو للأرواح ، وكذا ما يستلزم معناه اسم ، والمعروف هو الأرواح في البيت ، وتختلف ، وإلا حاشا في القول ، ويقطع : ثم أفسر من أدنى . في ما كرهتموه من معنى أن تتركوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً في أوب بعد هذا هذا ، ونسب : أنه لا تعصاكم بكافة على سبيل المعاصرة ، فإن كرهه الأنبياء لشيء لا تدل على أنما الخبر به ، كما قال تعالى في وحشي أن تتركوه شيئاً وهم سركم . ولعل ما كرهتم الله من يكون أصلي في الدين وأبعد في العقوبة ، وما أحبته يكون بعد ذلك ، ولما كانت عن هذا حاشا دخلت عليه ، والحواس . وحشي هنا ثمة فلا تحتاج إلى اسم وحش ، وتفسر في فيه عائد على شيء أي . ويجعل الله في ذلك شيء المأكروه ومن

١٩: امر الزامه اسبقه

٢٠: امر الزامه اسبقه

تلا سوجه أن جميع المخاطبين أتوا لأرواح فطراً ، والمراد أن كل واحد ووجهه مفصلاً ، دلل لفظ احد من حل أن الضمير في آيتيه في قوله كل واحد واحد ، كمر دل لفظ في دين أودتم استند روح مكن روح في هي أن المراد استند أرواح مكن أرواح ، فترد ماورد ما جمع ، للدلالة في دين أودتم في وأريد بقوله في وبينم كل واحد واحد في لدلالة إسنادهن وهو معودة على ذلك ، وهذا من لطيف البلاغة ، ولابد من هذا المعنى ماورد من هذا ، ولا أفصح ، وتقديم الكلام في فطرته في أول آية من ، والضمير في منه في عند على في مضاً في ، وقرا من محض ، وحل الف إسنادهن ، كمن قرأ ، في إي لاسدي تخر في يوصل الألف حدثت على وجه التحليل ، ثم قال

وتلغ من تحت أمة حلاج في زملا

وقال -

إن في أصل فاشبه في سرقة

وظاهر قوله في ولا تأخذوا متديتات في حريم أحد شيء مما تدين ، فإن استند متديتات ، قاله - وهذا مفيد بقوله في فإن على لكم من شيء ما عسا كلكه في فلو ، وانعقد عليه لإجماع ، وبهرى عند شرحي له قوله ، لأن طاب بعينها أن تغم للروح ما استندت ، وقيل مكر من عبد الله الذي لا تأخذ من المتعلقة شيئ لقوله في ولا تأخذوا من شيئاً في الآية البقرة سورة هود ، وتضمن الكلام في ذلك في سورة البقرة ، وظاهر قوله في وأتيتهم إحداهن فتعذرا في وأتيتهم بعدد على عبود ما أتيت ، سواء كان مبرأ أو غير مبرأ

في أفشى بعضكم إلى بعض في لا هذا لا يقتضي أن يكون الذي لا مأماً فلفظ ، بل شيء أنه قد صار شيئاً من الأعلام والأمزاج ما لا يثبت أن يأخذ شيئاً منها ، سواء كان مبرأ أو غيره ، وهو لو مكر الزاري ، لا يمنع أن يكون قول المحققين عموم أن جميع ما تضمنه الآيات ، وكبر المفسرون عليه بحكم حديث ، ولا يوجب ذلك خصوص لفظ الأول انتهى كلامه ، وهو منه تسليم أن فرد بقوله في وكيف تأخذونه في أي المهر ، وبيناً أنه لا يرم ذلك ، قال أبو بكر الزاري ، وإن الآية دليل على أن من أساء امرأته عقتله مدة ، ثم مات قبل انقضاء العدة ، لا يرجع إلى من لها شيء من أملاكها ، ثم يموت بعده ، لأنه سائر أن يرد أن يزوج أخرى بعد موتها ، مستنداً بما كان المأوى ، وظاهر الأمر قد تناول هذه الحالة بهي ، وأما بعده ، لأن الآيات لا تقتضي وجود الداء ، وأما ما في ، أن إذا كان قد عاد فلا يصح ذلك ، لأن المسد خاتمه ، يأخذ محرماً ، فإذا كان معدوماً فكيف يتركه ويأخذ ماله محر ، وظاهر الآية يدل على غريب أحد شيء مما أعتقها ، إن آيات الاستدال ، وأخر الآية يدل على أنه لا يملكه إلا بعد ، على حصر في حده الاستدال وحدها ، ومعهم الشرط غير مراد ، وإذا حصل بالدكر ، أنها حالة قد يندم فيها أنه لم يكن الاستدال ، وبم عودها مفادها ، أنه لا يأخذ مبرأ ، وبعبارة الثالث ، وهي أولى من العارفة ، حينئذ أنه لا يأخذ مبرأ ، وإذا كانت هذه هي استند مكانها في يبع له أخذ شيء مما أعتقها مع سقوط حصة من حصتها ، فمضى أن لا يباح له ذلك مع بقاء حصة واستباحة بعضها ، وكما أبلغ في الاستداع بما سبب بعضها ، وما يروى من أبي حمزة (عليه السلام) منع بياد وثوبها ، حذف الحصة أو ثمن حركتها ، بل الآية - في تأخذونه شيئاً وأتم شيئاً في أصل الشبهة تكلف الذي يواجه به (إسناد) محدده على جهة الكفاية ، فيبطل التكرار عليه ، أي ينحصر ، ثم سمي كل باطل ينحصر من ظلاله شيئاً ، وهذا الاستداع على سبيل الإمكان ، أي أقتلوا هذا مع ظهور قبحه ، وبم شيئاً ، لأنه كالم إذا أرادوا تعليق مرأه بموهة فاحتش - حق

تحاف ، وتغندي من مهرها ، وجاءت الآية على الأمر بخمسة ، وقيل سمي بيتاً ، لأنه كان قبره في المهر ، واسترده بدل على أنه يقول : لم أفرسه ، وهذا بيت ، وانصب في بيتاً وإثماً على ثنيا مصدر في موهج الخيل من الفاعل ، التقدير : باعني وأتيت ، أو من المعصية التقدير : مبيتاً غير السجدة وقع الأحدثرة ، أو معدلين من أجلها ، أي : كناخونهم لهنكم وإتكم ، قال ذلك الزعري^{١٦١} ، قال : وإن لم يكن مرصاً ، فكذلك : فهد عن القتال جساً ، في وكيل مأخوذه وقد أنصى بعضهم إلى بعض في وهذا استفهام إنكار أيضاً ، إنكر أولاً الأعداء ، وهه على امتناع الأعداء كونه بيتاً وإثماً ، وإنكر ثانياً حالة الأعداء ، وأن لم يستح ما يمكن أن يجمع حال الإقصاء ، لأن الإقصاء وهو المباشرة ، والمؤخر الذي ما بعده دير ، بضمير أو لا يؤخذ معه شيء ، أي أعطاه الروح ، ثم عطف على الإقصاء أخذ النساء الميثاق ، فنبط من الأزواج ، والإقصاء الجماع قاله ابن مسعود وابن عباس ومجاهد والسدي ، وقال عمر وعلي بن عباس من الصحابة . وتشكلى والقراء : هي الخلة ، والميثاق هو قوله تعالى في فاستاذك بحروف أو سرج بإحسان في قاله ابن عباس والحسن ونعبدك وابن سيرين والسدي وفائدة ، قال قتادة : وكان يقال للماخ في صدر الإسلام : عليكم لتسكنكم معروف ، أو لتسكنن ما حسن ، وقال مجاهد وابن زيد : الميثاق كلمة الله التي استحللتم بها فروجهن ، وهي قول الزحل : مكنت وعلكت النكاح وسجوه ، وقال عكرمة : هو قوله - عليه السلام - استوصوا بالنساء خيراً : فمن عوان عندكم ، أخذتموهن بأمانة الله ، واستحللتم فروجهن بكلمة الله ، وقال غوب : الميثاق الولد إذ به ما نكح أسباب الحرمة ، وتصري دواعي الألفة ، وقيل : ما شرط في العقد من أن على كل واحد منهما نفق الله ، وسرس الصلبة والمعاشره بالعرف ، وما جرى مجرى ذلك ، وقال الزعري : الميثاق لفظ من الصلبة والمباينة ، فإنه قيل : وأبعدن به منكم ميثاقاً عطيلاً ، أي بإقصاء بعضهم إلى بعض ، ثم صفة ما غفلت لقوته وعطسه ، فقد قالوا : خمسة عشر يوماً قرابة ، فكيف مما يجري بين الزوجين من الاعتقاد والامتناع انتهى كلامه ، في ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء إلا ما قد سلف في تقدم ذكر شيء من سب نزول هذه الآية في قوله في لا يجل لكم أن نزلوا النساء كره في وقد ذكروا قصصاً مفصولة : أن من العرب من كان يزوج امرأة أبيه ، ويسموا جماعة تزوجوا زوجات أناتهم بعد موت آبائهم ، فارتل الله تحريم ذلك^{١٦٢} ، وتقدم الخلافة في النكاح ، أمه حقيقة في الوطء ، أم في العقد ، أم مشترك ، فقولوا : ولم يأت النكاح بمعنى العقد إلا في ما نكحوهن فبذل أهلهم في النساء [٢٥] وهذا الخبر منقول من قوله في إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن يمسوهن في الأضراب [٤٩] ، واحتلف في ما في من قوله في ما نكح في غالبه إلى الذهن أنه مفعولة ، وأما قوله على النوع ، كهي في قوله تعالى في نكحوا ما طيب لكم من النساء في الآية ٣ أي : ولا تنكحوا الزرع الذي نكح آباؤكم ، وقد تقرر في علم المرأة أن ما نفع على أنواع من يعطل . وهذا على مذهب من يجمع وقوعه على أحد من يعطل ، أما من يحرر ذلك ، فإنه يتضح حل ما في الآية عليه ، وقد زعم أنه مذهب سيويه ، وعلى هذا المذهب من إطلاق ما على حكومات الأمان تلاق الصيانة الآية ، واستدلوا بها على تحريم نكاح الآباء ، خلاص الآباء ، قال ابن عباس : كان أهل الجاهلية يحرمون ما يحرم إلا امرأة الأب ، واجتمع بين الأحناف ، فتركت هذه الآية في ذلك^{١٦٣} ، وقال ابن عباس : كل امرأة تزوجها أبوك ، ودخل بها أو لم يدخل فهي عليك حرام ، وقيل قوم : ما مصلوكة والتقديم : ولا تنكحوا نكاح آبائكم ، أي : مثل نكاح آباءكم الفاسد ، أو الحرام الذي كانوا يعاطفونه في لخدمة كالشغار وغيره ، كما تقول : غربت غرب الأمير أي : مثل صديق الأمير ، وبين كونه حراماً أو فاسداً قوله : إن كان ذممة ، واختار هذا القول محمد بن حبيب قال : ولو كان مفسداً : ولا

(١) انظر لتكشاف ٤٩١/١

(٢) انظر الطهري ١٣٣/٨ وابن كثير ٤٩٧/٦ والوسيط ٧٢ ج والبرقي ١٧٢/١٠ والقر ٣٨٢/٢

(٣) انظر الفرائدي ١٥٠/١٥

مكحوا النساء اللاتي كنح اناؤكم ، لمحب أو بكنة موضع ما من دحل ابي عاص وعكرمة وانددة وعطاء ، النكاح هنا على لوطه ، لانهم كانوا يربون نكاح سائلهم ، وقال من زيد في حاشية المأذنة اعتقا ، صحيح ، لا ما كان منهم بقرما نفهم ، والاشارة في قوله ، إلا ما قد سلف مطلق ، إلا لا يجمع إلا ضمان الماضي ، بأنه ، انه لا حرم عليهم أن ينكحوا ما كنح اباؤهم دل على أن متعاض ذلك عند التحريم الشر ، وتفرق لوجه إلى ما صدر منهم قبل الفتح حكمه ، فقبل ، إلا ما قد سلف ، أي : يكن ما قد سلف فتم بكن ينسب به ، فلا يتم فيه ، بما حل من زيد النكاح على العطف الصحيح حل قوله ، إلا ما قد سلف ، على ما كان يتعاضدهم من الزنا ، فقال ، إلا ما قد سلف من الآية في اختلاعية من الرنا نالته ، فذلك حائل لكم لإبائهم في الإسلام ، أنه كان نكاحه ومقتا ، وكما قيل ، ولا تعضدا على من عطف عليه اباؤكم إلا ما قد سلف من رابعه ، فإنه يجوز لكم أن تزوجوهم ، ويكن من هذا ابتداء مطلق ، وبين : من ابر ، زيد أن معنى الآية المص أن بقاء نكاحي مرة وعنده أبوه ، إلا ما قد سلف من الآية في الخلقة من ابراء بالبر ، فبه يجوز لخمس زوجه ، وهو ، قد يكون في إلا ما قد سلف ، ابتداء مطلق ، إذ ، ما قد سلف ، في مخرج لقب قوله ، ما نكح في إذ الفراء ، ما وطئ اناؤكم ، وما وطئ ، يسأل الموضع مرة وغيره وثلاثة ، ما وطئ ، اناؤكم إلا التي تقدم هو ، أي : ولطؤهم مرة من اناؤكم فانكحوا ، ومن حل في ما في قوله ، ما نكح ، مصغرة ، كتاب قرأه ، قال : ليس إلا ما تقدم منكم من ذلك العقود فاسده ، فصاح لكم لإقامة عهده في الإسلام إذا كان ما نكحوا الإسلام عبه ، وقال الزمخشري : إن كان ذلك ، كيف استثنى في ما قد سلف في من في ما نكح اناؤكم في ذلك : انما استثنى غير أن سيوفهم من قوله ، ولا حبيب فيهم ، يعني به أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف وانكحوا ، فلا يحل لكم غيره ، وذلك غير محقق ، والغرض البالغة في تحرره ، وبه الطريق إلى إباحته ، كتاب بعض ما سأل في التأييد ، في نحو لوجه ، حتى يهبط الضر ، وفي حاشي ربيع الحاشي في سم احيائه في الآخر [١٤] انتهى كلامه ، وبالله الأحسن : اعني فإنكم تخدمونه إلا ما قد سلف ، فقد وضعه الله عليكم ، وقيل : في الآية عفايم وأما من ، فغيره ، ولا ننكح ما كنح اباؤكم من النساء به كان فاحشة ومقتا وساء ، إلا ما قد سلف ، وهذا جعل معه الشعر وعلم انصار ، ثم من حيث غنم الجوز ما كان في حران لا تقدم عليها ، وقد كانت المشي لا تقدم على خدمة التي هو من متعلقها بالاختار أو الانقطاع ، وإن كان في هذا خلاف ، ولا طاعت لله وأما من حيث المعنى ، فإن أعبر أنه فاحشة ومقتا في تزوجه الماضي ، فلا يصح أن يستثنى من الماضي ، إذ معناه المعنى هو نكحته في الزمان الماضي ، إذ ما وقع به في الزمن الماضي ، فليس به حاشية ، وهذا معنى لا يمكن أن يقع في القرآن ، ولأن كلام عربي ليهاده ، والذي يظهر من الآية أن كل امرأة كنكها أو الرجل بعد ذلك فإنه يحرم عنه أن ينكحها بعد أن ملك ، لأن نكاحه بطل من الرخصة بعد أن ملك ، لأنه ليس إلا نكاح أو مدح ، وانما هو الزنا ، والنكاح هو كذا ، ونشأن في تحريم ذلك بقوله ، إن كنن فاحشة ومقتا وساء سببا في أي : إذ كنح لأتة نساء أمثالهم هو فاحشة ، أي : بعة في النكاح ، ومقتا أي : عطف به فاعله ، قد أقرسطين اندشفي ، أو ملك العرب ، أي : بفض خسر عا هو ذلك ما من من ذوي الثروات في اختلاعه يفضوه ، قال أبو عبيد ، وعمره ، كانت العرب سبي الوفاء الذي يحرم من روح الوفاء التي نسبة إلى الخلف ، ومن سلف في إلا ما قد سلف ، بأمرنا بدل الصغرى في في أنه في عند حله ، أي : إن ما قد سلف من الزنا كان وساء ، وإن يستعمل كتب المعنى ، في قول ، فاحشة به ذلك لم يؤل حاشية ، بل هو معناه ، بالندحش في الماضي والاضال لمسفل ، فالحسن وصف لأمره ، وقال ابن جرير : من ذلك ، ورد عليه موجد حذر ، إذ الرأفة لا حذر لها ، ويصح أن يتأول كلامه من أن في كان في لا يراد به تلبية آخر بالزمن الماضي فقط ، فمحملا لانه ما لا يعبر في بساء ، سببا في هذه مبالغ في الذم ، كما صرح بشر ، فون كان فيها

ضئير يعود على ما عدا عليه ضمير إنه قرأها لا تخفي عليها لسانك من ، وإن كان الصبر فيها سهلاً ، كما يراهم أهل البصرة ، قضيه سبلاً ، ويكون المحصور بالدم إذ ذاك محدوداً الصبر . وشئ سبلاً سبب هذا التكاثر ، كما جاء في بئس الشراب في الكهف [٢٩] أي : ذلك الله الذي كالمهل وبالع في دم هذه السيل ، إذ هي سبيل موصلة إلى عذاب الله ، وقال الزهراء من غارب . فبئس حاله وصعد لراية غفلت : أي تربع قال : كرسني رسول الله - ﷺ - إلى وحلي تزوج امرأة أبيه من بعده أن أصرب عنه^(١) ، في حرمت جميع أمهاتكم وبناتكم ، لا تعدن تحريم نكاح امرأة الأب على ابنه ، وليست أمه كان تحريم له أولى بالتحريم ، وليس هذا من الضحل ، بل هذا ما حذف من الضفاف للدلالة المعنى عليه ، لأنه إذا قيل : حرم عليك الخمر إحداهم من شربها ، وصرت عليك الميتة ، أي : أكلها وهذا من هذا القبيل ، فالمعنى نكح أمهاتكم ، ولأنه قد تقدم ما يدل عليه ، وهو قوله في ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء في ، وقيل عمد من غير الجازي : فيها عيني بعت من وحوه ، أحدهما : أن ساء العمل للمفعول لا تصرع فيه بأن المحرم هو الله ، وثانيه : أن في حرمت في لا يدل على القاطب ، إذ يمكن تنسيبه إلى المؤبد والمؤقت ، وثالثها : أن في عليكم في خطاب مشاعها ، فيقتضى الحاضر بن ، ورايتها : أن في حرمت في ماض فلا يشارك الحلال والمستقبل . وحاشاها . لأنه يقتضي أنه يحرم على كل أحد جميع أمهاتهم ، وحاشاها : أن حرمت يستمر ظاهره سبق الحلل ، إذ لو كان حراماً لا قيل في حرمت في ثبت هذه الصورة أن ظاهر الآية وحده غير كاف في إثبات المطلوب انتهى ملخصاً ، وهذه البحوث التي ذكرناها لا تختص بهذا الموضع . ولا طائل فيها ، إذ من المباحث على حذف لقائل العلم به ، ومعلوم أن المحرم هو الله تعالى ، ألا ترى إلى آخر الآية وهو قوله في وإن تحميموا بين الأختين إلا ما قد سلف إن الله كان غفوراً رحيماً في ، وقيل بعد في وأحل لكم ما وراء ذلكم في على قراءة من بناء لقائل ، ومعنى جاء لتحريم من الله فلا يفهم منه إلا التأييد ، فإن كان له حالة إلا بعد نص عليها ، كنقول في فمن أصغر عرب باغ ولا عاك في ولما أنه صبيحة ماض فيخصه ، فألفاظ التي جاءت يستفاد منها الأحكام الشرعية ، وإن كانت بصيغة الماضي فإنها لا تخصه ، وبها نظير : أقسمت لأصبرين زيدا ، لا يريد بها أنه صدر منه إقسام في وقت ماض . فإن كان الحكم ناشئاً قبل ورود الفعل ، فثابته تقرير ذلك الحكم الثابت ، وإن لم يكن ثابتاً عندئذ إنشاء ذلك الحكم ، وتحديد ، ولما كان الظاهر أنه يحرم على كل أحد جميع أمهاتهم فليس بظاهر ، ولا مفهوم من اللفظ ، لأن في عليكم أمهاتكم في عام بمقابل عام . وقد نول المفهوم أن تقابل كل واحد بكل واحد واحد ، أما أن يأخذ ذلك على طويز الجمعية فلا ، لأنها ليست دلالة العام ، فإنها المفهوم حرم على كل واحد واحد منكم كل واحدة واحدة من أم نكح ، والمعنى : حرم على هذا كله ، وعلى هذا أنه ، ولأنهم المحرمة شرعاً هي كل امرأة رجع نسب إليها بالولادة من جهة أبيك ، أو من جهة أمك . ولعل الآية حقيقة في أختي ولدتك نفسها ، ودلالة لفظ الأم على ، فحتماً إن كان بالتأويل ، أو بالاشتراك . وحاز حمله على المشتركين كان حقيقة ، وتنظرنا أختي وإن كان بالمعاز ، وجزأ حمله على الحقيقة والمعاز ، فذلك ، وإلا فاستفاد تحريم الجذات من الإجماع ، لو من نص آخر ، وحرمه الأمهات وبنات كانت من زعم آدم عليه السلام إلى زماننا هذا ، وذكروا أن سبب هذا التحريم أن الوطء لإزالة فضولها ، فصبغت الأمهات عنه ، إذ إنعام الأم على الولد أعظم رسوه الإنعام ، وبنات المحرمة كل شيء رجع نسبها إليها بالولادة بفرجة ، أو حوجت ، بإنات أو دكور ، وبنت البنت هل نسو بنتاً حقيقة؟ أو هاراً ، لكلام فيها كالكلام في الجدة ، وقد كان في لغرب من تزوج ابنته ، وهو حاسب من رواية نجس ، ذكر ذلك الفخر بن شميل في كتاب المثالب ، في وأخواتكم في .

الآخت المحرمة كل من جعلك وإبناً ملب أو بطن .

﴿وَمِنْكُمْ وَغُلَّتْكُمْ﴾ .

أدعية : أخت الأب ، والمخافة أخت الأم ، ونقصي نحرهم . لمبات والحالات دون أولادهم ، ونحرم عمة الأب وخالته وعمة الأم ومنهاتها . وعمة العمة ، وأما عمة أعمه فلن كانت للعمة أخت أب لأم ، أو لأب وأم علا غير خالته للعمة ، لأنها أخت الخدة ، وإن كانت العمه زناهي أخت أم لأب فقط ، فضلتها أختة من بني أميتها . نقل للرجال ، ويجمع بينها وبين النساء ، وأما عمة أخلة فإن كانت المخالة أخت أم لأب فلا تخل عمة الخدة ، لأنها أخت جد ، وإن كانت المخالة أخت أم لأم فقط ، فعلمتها أختة من بني أميتها ، ﴿وبنات الأخ وبنات الأخت﴾

نحرم منها ومن سفلى ، وإفرد الأخ والأخت ، ولم يأت حتماً ، لأنه صيغ إلى الجمع ، فكانت لغة الأفراد اعطف ، وأريد أن يجنس المصطفى في الدلالة الرحد وغيره ، فهو لا يسع من نسب نحرهم مؤلف ، ولم يفرق من نحرهم بسبب ظنهم ، فذكرهن في القرآن سباً ، وهو في قوله تعالى ﴿وأهلناكم ، لأنهم لروضتكم وأهلناكم من الرضاغة﴾

وسمى الرضاغات أمهات ، لأجل حرمة ، كما سمي أزواج رسول الله ﷺ أمهات المؤمنين ، ولا تأسس الرضاغة أمماً ، والرضاغة مع الرضاغة أخت ، نه بذلك على إجماع الرضاغة بحري النسب ، وذلك لأنه حرم بسبب السب مع ، اثنتان هما المتباعدان بطريق مولادة ، وهما أم والنت ، وحسن بطريق الأمومة ، وهن الأخت والعمه والمخالة . ومن الأخ ، ومن الأخت ، وما ذكر الرضاغة ذكر من كل قسم من قسمين قسمين صورة ، تنبهاً على النسي ، فذكر من قسم قرابة الأولاد الأمهات ، ومن قسم قرابة الإخوة والأخوات . وبه ينشأ المثال هل أن الخلال في باب الرضاغة ، كالأخ في باب النسب ، ثم إنه ﷺ - أكد هذا تصريح قوله «يحرم من الرضاغة ما يحرم من النسب» (١) ، وهذا صريح الحديث مطابقة لما اشترت إليه الآية ، بزواج الرضاغة أمه ، وأبواه حلاله ، وأخته عت ، وإن ولد له من غير الرضاغة فللرضاغة بعده فهم بغوته ، وأخواته لأبيه ، وأم الرضاغة بجهته ، وأختها خالته ، وكل من ولد لها من هذا الزوج فهم بغوته ، وأخواته لأبيه وأمه ، ولما ولد لها من غيره فهم إخوته ، وأخواته لأمه ، وقالوا : تحريم الرضاغة كتحريم النسب إلا في مائتين ، أحدهما أنه لا يجوز للرجل أن يزوجه أخت أبيه من النسب ، ويجوز له أن يزوجه أخت أمه من الرضاغة ، لأن المعنى في النسب وهو أمه ، وهذا المعنى غير موجود في الرضاغة ، والثانية : لا يجوز أن يزوجه أم أمه من النسب ، ويجوز في الرضاغة ، لأن المانع في النسب وهو الأب إياها ، وهذا المعنى غير موجود في الرضاغة ، وظاهر الكلام إطلاق الرضاغة ، ولم يتعرض الآية إلى من الرضاغة ، ولا عدد الرضاغات ، ولا الذين انفصل ، ولا لإرضاع الرجل لمن نفسه لنفسه ، أو إيجاره به ، أو تسعيه بحيث يصل إلى الحرف ، وفي هذا كله خلاف مذكور في كتب الكف ، وقوله الجمهور ﴿لأن أَرْضَتَكُمْ﴾ ، وقوله عبد الله ﷺ في الآية ﴿باب﴾ ، وفرأ ابن عمر في النبي ﷺ ، وفرأ ابن حنبل في من الرضاغة ﴿بكر ثراء﴾ وأمها تأسسكم في الجمهور على ما من العموم ، سواء عقد عت ، ولم يدخل أم دخل بها ، وروى عن علي ومجاهد وغيرهما : أنه إذا شقها قبل الدخول فلا يزوجه أمها ، وإن في ذلك بمنزلة الزريبة ، ﴿وربما يتكلم اللاني في حجوكم في ظاهره أنه يشترط في نحرهما أن تكون في حجره ، وإلى هذا ذهب علي ، وبه أخذ داود وأهل الظاهر ، فلو لم تكن في حجره وفارق أمها بعد الدخول حار له أن يزوجه ، فالأمر حرم الله الزريبة بشرطين ، أحدهما : أن تكون في حجر الزوج ، والثاني : الدخول بالأم ، فإذا فقد أحد الشرطين لم يولد ، ونحوه ، واحتجوا بقوله ﷺ : «لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حدثتني ، إنما أبتة أختي من الرضاغة» (٢) ، فشرط الخجر ، وقال الطحاوي وغيره : إصافتهن بأن الخجر حلال على

(١) أخرجه مسلم ١٧١٢ في الرضاغة ، ما يحرم منه الأخ من الرضاغة (١٤١٦/١) ، والمبايع في ٢٠/٢ (٢١)

(٢) أخرجه الطحاوي ٢٤/٩ في كتاب النكاح (٥١١٦) وأخرجه الشافعي في السنن في كتاب النكاح باب (٤١) ، والشافعي ٢٤/٧

أعجب ما يكون الراتب ، وهي عزمة ، وإن لم تكن في الحجر ، وقال المحدثي^(٦١) : فإن قلت : ما عزمة قوله في حق حواريكم ، قلت : فأنه انشغل ، فالتحريم ، وليس لأحد منكم من ، أو تكبير من جدد خضابكم ، وفي حكم التغلب في حواريكم إذا خضبتهم بمهدهن ، وتمكن حكم الزوج بدخولكم جرت الولاد من جري أولادكم ، فكانكم في حقد من من عافون عن بئانكم انتهى وبه بعض اختصاص : من سائلكم اللاب دخلتم من في طهر هذا أنه منعل بقوله في وريبتكم في نظر واللاب في صف في سائلكم في المجرور عن ، ولا حائر أن يكون في اللاب في وصف سائلكم ، من قوله في وأمهات نسائكم في في سائلكم في المجرور عن ، لأن العامل في المعتبرين قد اختلف ، هذا عرو عن ، وذلك عرو بالاضافة ، ولا حائر أن يكون في من سائلكم في معلقاً بمعدوف يتصل في أمهات نسائكم في في وريبتكم في لا اختلاف مدلول حرف جر إذاك ، لأنه بالنسبة إلى قوله في وأمهات نسائكم في يكون في من سائلكم في بيان النسب ، وقبر المدخول بها من غير دخول من ، وبالنسبة إلى قوله في وريبتكم اللاب في حواريكم من نسائكم اللاب دخلتم من في يكون في من نسائكم في بيان ابتداء العابة ، كما يقول : هذا ابن من فلاة ، قال المحدثي^(٦٢) : إلا أن أهلته بالنساء والرياتب ، وأجس من الاتصال ، كنوله تعالى : فبافقون والمطاف بمصوم من بعض في الآية [٦٧] ، فإن قلت منك ولست مني ، ما أنا مني دؤ ولا الذؤ مني ، وأمهات نسائكم مصطلح بالنسبة ، لأنهن أمهات ، كما أن الراتب متعلقات بأمهاتهن ، لأنهن ينتمين لهن ، ولا نعلم أحداً ذهب إلى أن من معان في من في الانصب ، وأما ما شبه به من الآية والشر والمحدث ، مدخول ، وإذا جعلنا في من سائلكم في متعلقاً بالنساء والرياتب ، كما روى المحدثي^(٦٣) فلا بد من صلاحية لكن من النساء والرياتب فلما ركب مع الراتب بني عابه انحصاراً والحسن وهو نظم الآية وأما تركبه مع قوله في وأمهات نسائكم في فرب بعض في وأمهات نسائكم في في من سائلكم اللاب دخلتم من في فهذا تركيب لا يمكن أن يقع في القرآن ، ولا في كلام فصيح لعدم الاحتياج في إعادة هذا المعنى إلى قوله في من سائلكم في والفحولة كناية عن اجتماع ، فلو لم يكن من عليهما ، وضرب عنها الطعاب ، وإنما لتعديده ، والمعنى اللاب لا حلتوهن النساء قال ابن عباس وخاوس وابن ديار ، ولو ضاعها بعد النساء وقبل اجتماع جز أن يتزوج^(٦٤) ، وقال عطية وعالك وأبو حنيفة والثوري وأوزاعي وثابت : إذا مسها بشهوة حرمت عليه أمه وأبنتها ، وحرمت على الأب والأبوين ، وهو أحد قولي الشافعي ، واحتجوا على النظر فيها بشهوة ، فقال ابن أبي ليلى : لا يجرم النظر حتى تنفس^(٦٥) ، وهو قول الشافعي ، وقال مالك : يجرم النظر إلى شعرها أو شيء من حاسنها سده ، وقال نكويون : يجرم النظر إلى فرجها بشهوة ، وقال شري : يجرم إذا كان قصد النظر إلى فرجها ، ولم يذكر الشهوة ، وقال عطية وحديث ابن أبي سليمان : إذا نظر إلى فرج امرأة فلا يكره أمها ، ولا انتها ، وهذا إذا الحكم إلى الإمامة^(٦٦) ، وقال الحارث : إذا ملئت الأمة وسعها بشهوة ، أو كتمتها ، أو غلبها لا تغل لولده بحال ، وأبو عمرو في أن شاع ساربه بعد موته ، وقال : أما إن لم أحب منها إلا ما يجرمها عن ولدني من المنع والنظر ، وحرد سمرامه حلالها ، فاستنهبها ابن له ، فقال : لا تغل لك ، في فإن لم تكونوا دخلتم من فلا جناح عليكم في أي في تكاح الراتب ، وليس يجوز تكاح الراتب مومناً على انتفاء مطلق المدخول ، بل لا بد من حذف مقدار ، تغديره ، فإن لم

(٦١) نظر الكتاب : ١٩٤/١

(٦٢) نظر الكتاب : ١٩٤/١

(٦٣) ص ١٥

(٦٤) سطر مغزوي ١٩٧/١ ومطروح ٧٤/١ وفتح القدير ١١٤/١

(٦٥) سطر الرابع من الصفحة

(٦٦) سطر الرابع من الصفحة

يُكُونُوا دَحْلَمًا مِنْهُ ، وَفَارَضُوا بِهِ بَطْلَانًا مِنْكُمْ إِذَا مَرَّ ، أَوْ مَرَّتْ مِنْهُ ، وَحَلَّالٌ أَيْتَانِكُمُ الدِّينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ فِي أَحْوَا
عَلَى تَحْرِيمِ مَا حَفِظَ عَلَيْهِ الْأَبَاءُ عَلَى الْأَسَاءِ ، وَمَا حَفِظَ عَلَيْهِ الْأَسْلَافُ عَلَى الْأَبَاءِ ، كَانَ مَعَ الْفُتُوَّةِ أَرْبَ بَنِينَ ، وَالْحَبِيبَةِ اسْمُ
يُخْصِرُ بِالرَّوْجَةِ دُونَ مَلِكِ الْخَبِيرِ ، وَالدَّلَكُ حَاءٌ فِي الزَّوْجِ لِدَعَائِهِمْ ، وَلَمَّا عَلِزَ حُكْمُ التَّحْرِيمِ بِالنَّسَبِ دُونَ الْوُطُوءِ فَتَقَضَى
لِحُرْمَتِهِنَّ مَالُ الْعَدَدِ ، دُونَ شَرْطِ الْوُطُوءِ ، وَبَدَأَ فِي الدِّينِ مِنْ أَصْلَابِكُمْ فِي رَمَوْ وَصَفَ لِقَوْلِهِ فِي أَنْتَكُمْ فِي بَرَمِ الْحَزَّاءِ الَّذِي
بِحَسْبِهِ لَقُطُ تَبْدَائِكُمْ ، إِذْ كَانُوا يَعْضُدُونَ عَلَى مَرِّ الْحَدَانَةِ الْعَرَبِ أَيْ عَنْ عِيَرِهِمْ وَنَسَبِهِمْ ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ : وَبَدَأُ مِنْ
مَحْمَدٍ ، إِلَى أَنْ تَزُولَ ، مَا كَانَ عَمْدًا أَوْ أَحَدًا مِنْ رَحَالِكُمْ فِي الْأَحْرَابِ (٤٠) ، وَكَيْ قَالَتْ امْرَأَةٌ لِي حَبِيبَةٍ ، وَسَلَامٌ لِي مَا كُنَّا
قَرَاءَةً بِنَاءً ، وَقَدْ تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - زَيْبَ بِنْتَ حُجَّشِ الْأَسَدِيَّةِ ، وَهِيَ بِنْتُ عَمَتِهِ أُمِّهِ مَعَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ، حِينَ فَارَقَهَا
وَيَدِيرُ حَالَهُ ، وَاجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ حَبِيبَةُ لَا تَسُورُ مِنَ الرِّضَاعِ فِي التَّحْرِيمِ ، كَحَبِيبَةِ الْأَمْرِ مِنْ نَحَابِ اسْتِئْذَانٍ إِلَى قَوْلِهِ - ﷺ -
« بَرِّمَ مِنْ الرِّضَاعِ مَا يَبْرُمُ مِنَ السَّبِّ » ، وَطَاهَرُ قَوْلِهِ فِي وَحَلَّالٌ أَيْتَانِكُمُ فِي اخْتِصَاصِ ذَلِكَ بِالرَّوْحَانِ ، كَمَا ذَكَرْنَاهُ ،
وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مَطْلَقَ عَقْدِ التَّرَاءِ لِلْحَارِبَةِ ، لَا يَبْرُمُهَا عَلَى أَبِيهِ وَلَا أُمِّهِ ، فَلَوْ فَخَسَ أَوْ عَطَلَهَا حُرْمَتُ عَلَى أَبِيهِ وَأُمِّهِ ، لَا
يُخْتَلَفُ فِي تَحْرِيمِ ذَلِكَ ، وَاحْتَصِرَ فِي عَمْدِ النُّظَرِ شَهْدَةُ ، وَأَنْ يَحْضُرُوا بَيْنَ الْأَخْيَيْنِ ، فِي أَنْ يَحْضُرَا ، فِي مَوْضِعٍ رَفِيعٍ
لِعَطْلِهِ عَلَى مَوْضِعٍ ، وَاسْمِي . وَأَنْ يَحْضُرُوا بَيْنَ الْأَخْيَيْنِ فِي الْمَكَاثِ ، فَإِنَّ حَبِيبَ الْأَبَةِ إِذَا هُوَ فِي الْمَكَاثِ ، وَإِنْ كَانَ الْجَمْعُ بَيْنَ
الْأَخْيَيْنِ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يَكُونَ فِي رَوْحِي ، أَوْ تَمَثَّلَ الْبَيْتِ . فَأَمَّا إِذَا كَانَ عَلَى سَبِيلِ الزَّوْجِ ، فَاجْتَمَعَ الْأُمَةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْعَدَدِ
عَلَى ذَلِكَ ، سِوَاهُ وَقَعِ الْبَغْدَادِ مَعَهُمْ مَرَّةً . وَاحْتَصِرَ فِي تَرْوِيجِ الْمَرَأَةِ فِي عَمْدَتِهَا ، فَوَدِيَ عَنْ رِيَّاسِ عِلَاسٍ وَحِيدَةٍ ،
وَعَطَا ، وَأَبَى سَبْرِيٍّ وَمُحَمَّدٍ فِي آخِرِهِ مِنَ الثَّامِنِينَ . أَنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ ، بِمَعْصِيَةِ أَطْلُقِ الْعَدَّةَ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : إِذَا كَانَتْ
مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي بَرْصَةَ وَمُحَمَّدٍ وَزَيْدٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ ، وَرَأَى مِنْ عُرْوَةِ وَنَظَائِمِ
وَعِلَاسٍ ، أَنَّهُ يَجُوزُ بِهِ ثَلَاثُ إِذَا خَلَّتْ مِنْ عِلَاقِ مَاتَنَ ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالْمَالِئِيِّ وَالشَّامِيِّ ، وَاسْتَلَفَ عَلَى سَعِيدِ
وَأَقْبَسَ وَعَطَا ، وَاسْتَوَارَ ظَاهِرُ الْأَبَةِ ، إِذَا لَمْ يَكُنِ الْإِطْلَاقُ رَحْمَةً ، رَأَى الْجَمْعُ سَبْعًا يَجُوزُ فِيهِمْ مَالُ خِلَافٍ فِي تَرَاتُيبِهِ ،
وَدَعَوْهَا فِي مَلِكِهِ ، وَأَمَّا الْجَمْعُ بَيْنَهَا فِي الْوُطُوءِ فَدَعَبَ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ وَأَبَى سَعِيدٍ الْبَيْرُوتِيُّ وَاسْتَوَارَ وَبَدَأَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
ذَلِكَ ، وَهَلْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّكْرَاهِ ، أَوْ التَّحْرِيمِ ، مَعْدُودُ أَنْ يَشْفُرَ عَنْ جَهْدِ الْعِلْمِ الذَّكَاءُ ، وَذَكَرَ عَنْ إِسْحَاقَ
التَّحْرِيمِ وَكَانَ مُشْعَبٌ بِهِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَكَرِهَ أَنْ يَأْتِيَ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ مَلِكُ أَوْفَرِيَّةَ ، فَدَسَّ سَالِ أَسَدُ
شَيْعَةِ الْفَتَى لِيُفَاهِمَ بَتَرَسَ ، وَهُوَ الشَّيْخُ الْعَلَاءِيُّ الْمُقَطَّعُ أَبُو الْعَلَسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ خَالَتِهِ الْأَنْبِيلِيَّ ، أَلَّا تَرَى عَنْ
الْجَمْعِ بَيْنَ الْأَخْيَيْنِ بِمَنْتَ الْيَمِينِ فِي الْوُطُوءِ ، فَحَاجِبُهُ بَانِعٌ ، وَكَانَ تَبَرُّهُ قَدْ أَبْنَاهُ بِالْخَوَالِ ، وَاسْتَدْرَجَ شَيْخًا عَنْ مَعَ ذَلِكَ
ظَاهَرُ قَوْلِهِ ، وَأَنْ يَحْضُرُوا بَيْنَ الْأَخْيَيْنِ ، وَرَأَى عَنْ عَمَّتِهِ أَبِي عِلَاسٍ إِدْرَجَ مَالَتْ ، وَإِذَا اسْتَدْرَجَ بَعْضُ الْجَمْعِ بَيْنَهَا ، فَإِنَّ
يَجْمَعُ بَيْنَهَا فِي الْوُطُوءِ بِتَزَوُّجٍ وَمَلِكٍ يَمِينٍ ، فَيَكُونُ قَدْ تَزَوَّجَ وَاحِدَةً وَمَلِكَتْ أُخْرَى ، وَقَدْ أَكْثَرَ الضَّرُورُ مِنَ الْخُرُوعِ حَتَّى
وَمَوْضِعُ ذَلِكَ كِتَابُ الْعَدَّةِ ، فِي إِذَا مَا قَدْ سَلَفَ فِي اسْتِئْذَانِ مَطْلَقٍ يَتَعَلَّقُ بِالْأَخِي . وَهُوَ أَنَّ يَجْمَعُوا بَيْنَ الْأَخْيَيْنِ وَالْمَالِئِيِّ ،
لَكِنْ مَا سَلَفَ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَدْ رَأَيْتُ شَرْعِيَّةَ الْإِسْلَامِ حَكَمَهُ ، فَإِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ وَالْإِسْلَامَ يَمُوتُ ، وَيَدُلُّ عَلَى عَدَمِ الْمُؤَاحَدَةِ
بِهِ ، قَوْلُهُ فِي أَنَّ اللَّهَ كَانَ فَغُورًا رَحِيمًا ، وَقَدْ يَكُونُ مَعَى قَوْلُهُ ، إِذَا مَا قَدْ سَلَفَ ، فَلَا يَنْفُسُ فِي الْعَدَّةِ عَنْ أَسْبَابٍ ، بَلْ يَجِبُ
بَيْنَ مَنْ شَاءَ مِنْهَا ، فَيُطْلَقُ الرَّاحِدَةُ وَمَعَهَا الْآخَرَى كَمَا جَاءَ فِي حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَغَتَّهُ أَهْلُهَا ، فَقَالَ لَهُ
يَسُوفُ اللَّهُ - ﷺ - عَامِلَ إِحْدَاهُمَا وَأَمْسَكَ الْآخَرَى ، وَطَاهَرُ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ أَسْلَمَ وَغَتَّهُ أَهْلُهَا ، وَهُوَ

١٦) اطهر الزهراء (ع) وقسمي ١٧) *

117 انظر الملحق ١.

[3] أسعد أحمد ولد ٢٢٨١ هـ طلاق ٢٢١٣ هـ الزمردى ٣٦٢ هـ الشكارة ١١٣١ هـ وفى : حسرة ، وافر حلقه ١٢٧١ هـ ١٩٥١ هـ .

مذهب مالك ، ومحمد والبيهقي ، وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف والثوري إلى أنه ينتزح من بين نكاحها ، فإن كانا في عقد واحد فزنى بينه وبينها ، وفي عطاء والسدي : هذا الاستثناء يدل على أن ما نكح قبل ورود النهي كان مباحاً ، هذا يعقوب عليه السلام مع بن أم يوسف وأخته ، ويضعف هذا بعد صحة إمداد قصة يعقوب في ذلك ، وكون هذا التحريم مطلقاً بشرطه نحن ، لا يظهر منه ذكر عصمه فيما فعل غيره ، ونحن نثبت من أسماء إلا ما ملكت أيمانكم في الإحصان : «سورج» أو الحرية ، أو الإسلام ، أو الثمينة ، وعلى هذه المعاني تصرف هذه اللفظة في القرآن ، ويفسر كل مكان في كتابه فيها ، وروى أبو سعيد : أن لاية تزنت بسبب أن رسول الله - ﷺ - بعث حيناً إلى أوطاس ، فثقلوا عندوا ، وأصابوا أسيراً من أزواج من الفريسيين ، فأنتم أسلمون من غنابلس مرسلة^(١) ، فلحقصنات ، هنا: المزدحمات ، والمشتكى هو نسب ، وقد وقعت في سهمه من غار زوج فهي حلال له ، وإلى هذا ذهب أبو سعيد وابن عباس وأبو قتادة ومكحول والزهري وابن زيد ، وهذا كما قال لمروان :

زناث خيلس تشكهنسب رساغنسا خلاص لمرن ينسب بها لئ تسطلق^(٢)

وقيل استعصبت المزدحمات^(٣) ، والنسب من إمامة فحرم المزدحمات إلا ما ملك منهن بشراء ، أو هبة ، أو صداقة ، أو بيعت ، فإن ملكها آخر يبيعها من الزوج ، وبها وهبتها والصدقة بها ، وإرتها علاق لها ، وإلى هذا ذهب عبد الله ، وأبي - وحلم واسر عباس أيضاً ، وسعيد والحسن ، وذهب عمر وابن عباس أيضاً ، وأبو العلاء وعبد وهاب واس جابر وعطاء إلى أن المحصنات من العتائب ، وأريد به كل شيء حرمان ، والشرايع كلها تقتضي ذلك ، ونسبى معناه إلا ما ملكت أيمانكم بكتاب ، أو علق ، فحين ذلك كله تحت ملك اليمين ، وبها التارمل يكون المعنى تحريم الزوج ، وروى عن عمر في المحصنات : أسير أحرار^(٤) ، فكل حد يكون قوله : إلا ما ملكت أيمانكم ، أي : بكتاب إذا كان الاستثناء محصلاً ، وإن كان أريد به الإماء كان مقطوعاً ، قبل والذي يقتضيه بعد الإحصان أن يتعلق بفقر المشترك من معاتب الأربعة ، وإن اعتدلت جهات الإحصان ، ويعمل قوله في إلا ما ملكت أيمانكم في عن ظاهر استعماله في القرآن وفي السنة ، وعرف المعنى ، من أن المرأة بالإماء ، ويعبر الاستثناء إلى ما جاز أن يعود عليه من جهات الإحصان ، وكل ما صح ملكها ملك يمين ، حيث أملكها ، من مربية ، أو مملوكة مروجة ، ولم يخفف لغراه السعة في فتح إحصان من قوله في المحصنات من النساء في واستعموا في سري هذا ، فقرأ المكشي بكسر الصاد ، سواء كان معروفاً بالملك والملك ، ثم بكسر ، وفرا ياءهم ، هاديه بالفتح ، كهد الملق عليه ، وفرز يزيد بن قطب في والمحصنات في بضم الصاد ابتداء لفظة المية ، ثم قالوا : فني ، ولم يفتقرنا لحاظر ، لأنه ساء في حواجر غير حصن ، وقد مكى : فائدة قوله في من النساء في أن المحصنات تقع على الأنفس ، فقول في والذين يرون المحصنات في لو أريد به النساء خاصة ما جاز من قدف رجل بعض الفرائد ، وأعموا على أن حده هذا النص ، في كتاب الله عليكم في انتصب بضم الفاء ، وهو عمل مؤيد لفصول الجملة السابقة من قوله في حرمت عليكم في وكذا قيل : كتب الله عليكم تحريم ذلك كتاباً ، ومن جعل ذلك متعلق بقوله

(١) وذكره القسبي في الزيادة : ١٧٦ ، وقد انقضى ٢٧٢/٢ : ١٦٥ ، والبيهقي ١٧٤/١٧ .

(٢) انظر صحيح مسلم كتاب الزناح ، سنة مولد وطه المحمدية : ١١٨/١ - ١١٩/١ ، والترمذي كتاب النكاح باب ما جاز في الرجل يبيع المرأة وروى : دخل بملانة ومملوكة عام ١١٩١ : ٣١٠/٢ ، وفي أبواب التمس سودة أن ما يصح ١١٠٠ ، ١١٠٠ ، حدث حسن

١١٠٠ : ٣٠٢ ، وكمر لحد كتاب النكاح ، باب في زواج مملوكة عام ٢١٤٥ : ٢٢٧/٢ .

(٣) انظر ص ٣٩٨ .

(٤) انظر التوسط ٧٢ : المعنى : ١١٣/١ ، والزواجر : ٣٢١/١ ، والمعري : ٧٩١ - ٨١ .

والانظر الزواجر السابقة

الأمراضي في غلامين ، بعيت أحدهما بالآخر ، فتولد للممولى به حاربه . قال لا يتروعهما الفاعل ، وهما حربة وليكسائي
 وحفص **﴿ وأحل ﴾** منبأ للمفعول ، وهو معطوف من قوله **﴿ حرمت عليكم ﴾** ، وهما باهي نسبه **﴿ وأحل ﴾** منبأ
 للفاعل ، والفاعل مفعول به ، وقد عاى وهو أيضاً معطوف على قوله **﴿ حرمت ﴾** ولا فرق في المعطف بين أن يكون
 العمل منبأ للفاعل ، أو للمفعول ، ولا يطرأ انكسار ، ولا يمتزج ، وإن اختلفت أفعال المعلوم فقيام المفعول مقامه ،
 والفاعل للمنى أسند إليه الفعل الذي للفاعل ، فكيف إذا اتخذ كهد ، لأنه مبدوم أن للفاعل المندوب في **﴿ حرمت ﴾** هو
 الله تعالى ، وهو الفاعل لمصر . **﴿ وأحل ﴾** للمنى للفاعل ، قال الزمخشري : وإن قلت : علام عطفت قوله **﴿ وأحل ﴾**
 لكم **﴿ قلت ﴾** على الفعل المصر لدى نصب **﴿ كتب الله ﴾** ، أي . كتب الله عليكم بحرم ذلك ، وأحل لكم ما وراء
 ذلكم ، ويذهب عنه قراءة البجلي **﴿ كتب الله عليكم ﴾** **﴿ وأحل لكم ﴾** قال : ومن قرأ **﴿ وأحل لكم ﴾** عن السماء
 للمفعول ، فقد عصمه على **﴿ حرمت عليكم ﴾** انتهى كلامه ، فترقى في المعطف بين الفرائض ، وما اختاره من التفرقة عبر
 اختيار ، لأن نصب **﴿ كتب الله عليكم ﴾** إما هو انتصاب المصدر المؤكد لمفعول الجملة السبعة . من قوله **﴿ حرمت ﴾**
 فالعامل فيه وهو كتب إما هو تأكيد لقوله **﴿ حرمت ﴾** فلم يؤت بهد الجملة عن حين تناسب للحكم ، وإنما التأسس
 حاصل لقوله **﴿ حرمت ﴾** وهذه جري بها حل سبع التأكيد لتلك الجملة المؤسدة ، وما كان عليه هكذا فلا يتناسب أن
 يعطف عليه جملة المؤسدة للحكم ، وإنما يتناسب أن يعطف على حلة مؤسدة مثلها لا سببا والجملة من مقادير ، إذ
 إحصاها من حريم ، والأخرى للتعليل ، فذهب أن يعطف هده على هذه ، وقد أجاز الزمخشري ذلك ، في قراءة من قرأ
﴿ وأحل ﴾ منبأ للمفعول ، فكتلت يجوز فيه منبأ للفاعل ، ومفعول **﴿ أحل ﴾** هو ما وراء ذلكم **﴿ قال من عدلنا ﴾**
 والقرآن في هذه الآية ما يبين أنه بعد اعتدلت بحرم ، فهو وراء ذلك هذا الوجه ، وقال القرطبي : ما وراء ذلك ، أي
 ما سوى ذلكم ، وذلك الرصاص : ما دون ذلكم ، أي . ما بعد هذه الأشياء التي حرمت ، وهذه التفسير بعضها يقرب من
 بعض ، وموضع **﴿ أن تنفروا ﴾** نصب على أنه بدل لنسب من **﴿ ما وراء ذلكم ﴾** وتسهيل الالهام ، قال الكناج : ونسب
 وبين . الابتداء بدل هو على وجه الكناج . وقد الزمخشري^(١) **﴿ أن تنفروا ﴾** معطوف له ، بمعنى بين لكم ما حل مما يحرم ،
 إرادة أن يكون استغناؤكم بأموالكم التي جعل الله لكم قايماً ، في حال كونهم محرمين ، بر ما يحرم ، لتلا نصيبوا
 أموالكم ، وتنفروا أنفسكم إلى الأجل لكم . فتحرروا دنياكم ودينكم ، ولا مفسدة أتعلم من جميع بين الحظر من انتهى
 كلامه ، وانعز إلى جملة هذه الألفاظ ، وكثرها ، وتحمل لفظ القرآن ما لا يدل عليه ، وتفسير الوجه الحل بالنسب
 المعقد ، ونسب مذهب الأعداء في عتوب هذه الألفاظ القولية دسأ حقيقاً ، إذ سر قوله **﴿ وأحل لكم ﴾** بمعنى : بين لكم
 ما يحل ، وحقق قوله **﴿ أن تنفروا ﴾** عن حذف مصافير ، أي . إرادة أن يكون استغناؤكم ، أي . إرادة أن يكون استغناؤكم
 بأموالكم ، ونسب لأموال بعد الظهور ، وما يخرج في الحناج ، فضمن تفسيره أنه تعالى بين لكم ما يحل لإرادته كون
 ابتنائكم بالصور ، فاستغنت إرادته بالمال الذي هو الكناج دون السعاع ، وطاهر الآية غير هذا الذي فهمه
 الزمخشري^(٢) ، إذ انظر أنه تعالى أحل لنا ثلغاً ما سوى الثمرات ، لأننا ذكرنا بأموالاً حلة لإحصان لا حلة
 للسفاح ، وعلى هذا الظاهر لا يجوز أن يقر **﴿ أن تنفروا ﴾** مفعولاً ، كذا ذهب إليه الزمخشري^(٣) ، لأنه فاعل شرط من
 شرط المعطوف له ، وهو اتحاد الفاعل في العامل ، والمفعول له ، لأن العامل بقوله **﴿ وأحل ﴾** هو الله تعالى ، والفاعل في

(١) انظر اكتشاف (١٩٧٦) .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر نفسه .

﴿أَنْ تَشْعُرَ﴾ هو صيغة المتخاطب ، فقد احتشد ، وما أحسن الريحشة في ذلك ، لو كان أحد يها ، جعل ﴿أَنْ تَشْعُرَ﴾ على - حرف إبادة ، حتى يتجدد العمل في قلبه ﴿وَأَنْتُمْ﴾ أي ذوي النعم - له ، وه يجعل ﴿أَنْ تَشْعُرَ﴾ مفعولاً ، لا على حذف مضاف ، وإلغيت صيغة ، وهذا كله خروج عن الظاهر لعدم دفع إلى ذلك ، مفعول ﴿تَشْعُرَ﴾ محذوف ، مضاف إليه هم صميم يهود على ما في قوله ﴿عَادُوا دَنكَاهُ﴾ ، وقد روى أن شعور ، وقال الزخري أن شعور قلت : أن مفعول ﴿تَشْعُرَ﴾ ﴿تَشْعُرَ﴾ قلت : يجوز أن يكون شعورا ، وهو البناء ، وأخوه لا لا يشعر ، وقوله ﴿أَنْ تَشْعُرَ﴾ أي تخرجكم أموالكم شهي الآلهة ، فلما تغدير ، إذا كان مقدار الحسد ، فإنه لا حيلة مفعولاً له غير أن يتعلق الشعور له يوم معلول ، مأول ، وما قبله : وأخوه أن لا يشعر ، وقوله ﴿أَنْ تَشْعُرَ﴾ أي تخرجكم أموالكم ، فهو مختلف تصغير ، لأن مدون شعور ليس مذكور في خروج ، ولأن تعدى يتناول إلى الأموال ما في ليس على حرف الضعف به التصريح ، كما هم في خروجوا ، وهذا ، وكذا تفسر بغير أن يبره كتاب الله عنه ، وظاهر قوله ﴿عَادُوا دَنكَاهُ﴾ أنه يقتل على ما يسمى مالا ، وإن قيل : ويعرفون أي سعد ، وحسن ، وإن السب ، وعطف ، والمثبت ، ومن أي نبي ، والقرني ، وأخسر - حرج ، والتضامن ، وروى : عوا يخرجكم عن نبلهم ، لأنهم يكرهون ، وإلى لا مهر أقل من عشرة دراهم ، وروى عن علي بن شامي والتخمي في الخبرين من التبايع ، وهو قوله : أن سمعه ، وأن يوسف ، وروى والحسن ، وعبد بن زيد ، وقوله مالك : أن أهلهم ربح دياراً ثلثة أمهات ، وقال أبو بكر الترمذي : من كان له ربح أو درهمان ، لا يقاتل ، عبد الله ، مضاف قوله ﴿عَادُوا دَنكَاهُ﴾ يدل على أنه لا يجوز أن يكون لهم منعة ، لا تمنع وإن ولا غيره ، وقد أشار أن يكون لهم حصة من أموالهم من العبيد ، وهم في ذلك متصل ، وأشار أن يكون تعلم سورة من القرآن فتعصى ، ويص من ذلك مالك ، والثابت ، وأنو حجة ، وأنو يوسف ، وحججهم في كتب البنية ، وفي كتب أشكاه القرآن ، والإحصاء العدة وتحصيل النعم عن تنوع في الترم ، والنصب في محبة في على الحال ، في عن صبيح في حال مذكورة ، لأن الإحصاء لا يجمع السراج ، وكذلك قوله في ولا متحدثي الأخبار في التبايعون هم الرابون المدينون وكذلك تصدقات من أموالهم اقتدات القلوي من مائة ألفاً وما وعندهم الأخدان ، عن الرواة الثبوت ، الذي يصحون واحدة واحدة ، وكذلك تصدقات الأخدان من الرواس الشبابت ، القواني يجمع واحدة واحدة ، وروى حجة ، وهذا من حساب كتاب في زمن الخليفة قلته ابن عباس ، والشامي ، والنصائح ، وغيره ، وأصل السراج في السراج ، وهم الصب ليس ، وكانه الحاجر بقوله للتباينة ساجي ، وملاي من المني ، في فما استغنم به مني فانوه أبوهرز مريضة

قال ابن عباس ، وبخاءه ، والحسن ، وإن يد ، وغيره ، التي إذا استغنى ، الزوجة ورث الوط ، ونوهية ، وقد وصت إحداهم الآخر ، وهو شهر ، لفظه ما نزل على أن يبيع الوط بـ ، بـ الآخر ، وقال الزخري : في ما استغنم به من الكروان ، من حرج ، أو حنة صحيحة ، أو عقد عاين في فاته من أخوه في عليه انتهى ، وأخرج في الاستناع فخره الصحيحة ، على مدح أي حجة ، إذا هم مدحه ، وإذا فر من عاين وغيره الاستناع عا بالوط ، لأن إله الأجر قام لا لا تزل إلا علم ، وذلك على مدحه ومدحه من يرى ذلك ، وقال ابن عباس أيضاً وبخاءه والسبي وغيره ، الآية في مكاح الشفاعة ، وأما ابن عباس وابن عباس من حرج في ما استغنم به مني إلى حال مسعى فانوه أخوه في ، وقال ابن عباس : أي مريضة ، هكذا تروى عنه ، وروى عن علي أنه قال : لو لا أن عمر بن عمر

[١] انظر تصديقه

[٢] انظر تصديقه

[٣] انظر الترمذي ، ٨٥٢٥ ، ٨٦ ، والعمري ١٥٤٠ ، ١٦٤ ، والداري ١٠٠١٠ ، ٩٩

[٤] انظر الترمذي السعة

الفرار ، و ﴿ ما ﴾ من قوله ﴿ في استعنتن به من ﴾ مسند ويجوز أن تكون شرحه . وأخر لمعل الذي بلغها . والخوف
 ﴿ فأنوه ﴾ ولا بد إذ ذلك من وجع يمدد على أسب الشرح ، فإن كانت ﴿ ما ﴾ وادعة على الاستعانة . فإنما يحسب
 بمسبوقه . فأنوهن أجروهن من أجله . أي من أجل أن يستعمن به . وإن كانت وادعة على السمع المسموع به من
 الأزواج . فإنراجع هو المفعول ﴿ فأنوه ﴾ وهو المصدر . ويكرر أداء أوزي ﴿ به ﴾ على لفظ ما . وأخذ عن نفسي في
 ﴿ فأنوهن ﴾ أي أي ﴿ من ﴾ على حد يقتض أن يكون تعبيداً . وقيل يقتض أن يكون تلميحاً . ويجوز أن تكون
 موصولة بغيره . إذ هو ﴿ فأنوهن ﴾ وتلغز المصدر المصوب في ﴿ فأنوهن ﴾ إن كانت وادعة على السمع . أو بمعنى
 أليفاً . إذ هو معان ما يستعنت به . وقد خفف في المعنى عليه بالكلام ما هو . أو بغيره المصوب أو الكل .
 وقال القرطبي ^(١) : تصاعدهم جميعاً . فإن العقد يقتضي كل هذا . وإن كان الاستعانة هنا لليلة . فالأخير هو لا بد منه
 المهر . بل العبد . كقوله ﴿ أنجزك أمر ما سبقت لآ ﴾ الفصل [٣٥] ويقول ﴿ لم كنت لتحدثنني أنجراً ﴾
 الكهف [٧٧] وأما الآية أنه يدب الشمس في لكاح القناد لصدق قوله ﴿ فيا استعنتن به من ﴾ عليه . فهو تلميح
 على أن لا يجب فيه إلا مهر مثل . ولا يجب المسمى . وإنجزة هم إنما امرأة تكنت معها خبر إن وجه . فكأنها
 ما قبل . فإن دخل ما قبلها مهر مثله . أصعب في أربعة في كل ألف من في أجروهن في أو مصدر على غير المصدر .
 أي : فأنوهن أجروهن أيته لأن الإتياء مفروص . أو مصدر مؤنك . أي فرض ذلك فربصة . ﴿ ولا جناح عليكم فيها
 فراعصبتن به من بعد الفريضة ﴾ لما أمر وأبته الحق . انتهى التمتع . كان ذلك يقتضي الإجماع . فأعبر عن أنه لا
 حرج ولا إثم في نفس ما . أو غيره . أو غيره . أي ربيد والنساء ﴿ من بعد الفريضة ﴾ فلها أن تردد
 عليه . وإن تنفس وأن دوس . هـ ما قبل عليه بين الكلاء . وهو نفع . ومن غير لك من شيء . هـ نفساً فكأنه هـ
 مرتناً في النساء [٤] وإلى هذا ذهب الحسن وابن زيد ^(٢) . وقال السدي : هو في المتعة ^(٣) . والمعنى ﴿ فأنوهن أجروهن به من

• انتهى ليس له ما يعرفه . وهو في الزكوة بخلاف ما يرى أنه يجب . فلهذا لم يسمه به صريحاً . قلت هو إدارته الآية في إلا على أزواجه .
 ما ملكته أيامهم في كل من حوس . فكل خرج هو ما سرق . انتهى . قال الخازن . وأيضاً في السري . فأنوهن أجروهن أيته
 وأرضعن . وكذا فيهم بعد جرس . وأنسأهم من أوقاف مختلفة حسب خبروات . حتى جردت عليهم في امرئ . وذلك في
 حصة ما راع . فكان شرحه لأنه لا خلاف فيه بين وثنية وعقل الأصغر . إلا ما قلنا من الشبهة . ويجوز عن ابن جريح قل . وإنما
 يحسن فيها عن ابن جريح . فإنه كان يقول إنسأهم من أجلها . يقول القرطبي ^(٤) : لا بد . ثم نوه . وأيضاً من القدي .
 ثم أخذ من طرق الخطي . من أنسأهم من أجلهم من كلام السدي . لا الفصل . ويكرر في سلام عن الإجماع من أبي صالح عن
 أنسأهم من جرس . قل . قلت لأن علياً . فقد صورت عليك الزكوة . وقد بها شواء . قال . وأيضاً في طه :
 قد كنت لتستعجب . هـ . أو غيره . يا صاح هل شك في فاسأهم من جرس
 هل شك في فريضة لأجروهن . هـ . فكأن منسأهم من جرس .

أما سبحانه . والله يد العبد . وأما الآية الثانية . وأما . ولم أخبر . لا لجل إلا للعظم
 إدري القرمذي في خلاصة حديثه من حديث أنس . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا بأس على من سرق من
 عن جرس من كسب من من حلق قل . إذ كانت الآية في الزكاة . كان لرجل يبيع ثوباً من ثوبه . فله أن يبيع ثوباً من ثوبه
 يرى أنه جرم . فلهذا لم يسمه . وأيضاً في قوله . حتى إذا تركت الآية في إلا على أزواجه . فأنسأهم من جرس . فكل
 خرج هوهم فهو جرس . انتهى . وحديثه . قال السدي . وإنما . أي من من جرس شيء من الزكاة في ثوبه . ثم رجع قوله
 حتى سرق من السري .

(١) ط القرطبي ٥ : ٥٨٨ .

(٢) ط الرجاء ٣ : ٤٧٢ . أخرجه تيسري ١ : ١٩١ . وقال القرطبي ١ : ١٩١ . وطه ١ : ١٩١ .

(٣) ط الترمذي ١ : ١٩١ .

بعد العريضة في زيادة في الأصل وبيدة في المهر قبل استبراء نوحه . وقال ابن عباس : في ردة ما أعطيتهموهن اليكم^(١) ، وقال ابن المنذر^(٢) : فيها تراخيتم به من نفقته في السداد إذا عصرت ، وقيل : معناه إراءة المرأة عن المهر ، أو توفيقه . أو توفيق الرجل كل المهر إن حصل قبل الدخول ، وقيل : فيها تراخيتم به من بعد موته ، أو إقامته بعد أدائه العريضة ، وروى عن ابن عباس : ولما استند على الزيادة في المهر فمعه في ولا حجاج عنكم فيها تراخيتم به من بعد العريضة في قيل : لأن في^(٣) في عموم في الزيادة والنقصان والتأخير والخط والإبراء ، وهو موم اللطيف يقتضي جوار المصالح ، وهو بالزيادة انحصر به بغيره مما ذكره ، لأن المهر والخط والتأجيل لا يحتاج في وقوعه إلى رضا الرجل ، ولا انفصال على ما ذكره دون نويته يسقط عاقبته ذكره من غيرها . وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد إلى أن الزيادة في السداد بعد النكاح جائز ، وهي ثالثة إذا حصل بها ، كوماته . وبطلانها قبل الدخول سقطت الزيادة ، وقال مالك : نصح الزيادة ، فإن طلقها قبل الدخول رجع ما رادها إليه ، وإن مات عنها قيل أن يقضى ولا شيء لها ، وقال الشافعي وروى : الزيادة بمنزلة هبة مستقبلية إن أنقصها جاز ، وإلا سقطت . في إن الله كان علياً في ما يصلح أمر عباده ، في حكمها في في نظيره ، وتبهر . وتشرحه . في ومن لم يستطع حاكم طوعاً لم ينكح المحصنات المؤمنات فعسا ملكت أيمانكم من فتيانكم المؤمنات في الطول : السنة في^(٤) قاله ابن عباس وعطاء بن جبير وسني وابن زيد ومالك في الدعوة ، وقال ابن مسعود بجوار ، وعطاء ، والشعبي ، والشافعي ، ورواية : تطلق هنا . الجدة والنفس إلى أحب أمه . وهو ما حتى صار لا يستطيع أن يتزوج غيرها ، فنه أن يتزوجها ، وإن كان بعد مدته في إن كان ينكح حرة^(٥) ، والمحصنات هنا المحارر ، بدل عن ذلك التخصيم بينهم وبين إجماله ، وقاله فرقة : معناه العاقبة^(٦) ، وهو ضعيف . واعتقدوا في جوار نكاح الأمة لو وجد طول الحرة . وظاهر الآية يدل على أن من لم يستطع ما يتزوج به الحرة المؤمنة ، وحالف الدعاء ، فيجوز له أن يتزوج الأمة المؤمنة ، ويكون هذا تخصيصاً لعموم قوله . في وأنكحوا الأيامي منكم ونصالحين من عبادكم وأما لكم في التور (٣٢) فيكون تخصيصاً في الشائع ، بشرط أن لا يجد طول الحرة ، ونحوها في إيمانكم بقوله في من فتيانكم المؤمنات في ونخصيص جوار نكاح الإماء بالمؤمنات لغيره لجد طول الحرة ، هو مذهب أهل الحنابلة ، فلا يجوز له نكاح الأمة الكفائية ، وبه قال الأوزاعي ، وإمام الشافعي ، ومالك ، والشافعي ، وذهب إمامان من أئمة حنيفة ، وأبو يوسف وروى وعبد ، والحسن بن وهب^(٧) ، والثوري ، ومن التابعين الحسن ومجاهد إلى حوا ذلك ، ونكاح الأمة المؤمنة أصح ، فحسبوه من الفضل ، لا على الوجوب ، واستدلوا على أن الإيمان ليس شرطاً ، بكونه وصف به الحر في قوله في أن ينكح المحصنات المؤمنات في وليس شرط منهن أعتاقاً ، لكنه أفضل ، وقال ابن عباس : وسع الله عن هذه الأمة نكاح الأمة ، واليهودية ، وانتصراية^(٨) ، وقد اختلفت السلف في ذلك اختلافاً كثيراً ، روى عن ابن عباس وعطاء بن جبير والشعبي ، ومكحول لا يتزوج الأمة إلا من لا يجد طولاً للحرة ، وهذا هو ظاهر القرآن ، وروى عن مسروق والشعبي : أن نكاحها

(١) انظر الوسيط ٢٢٢ هـ ، البغوي ١٦٥/١ ، والقرطبي ٩١/٥

(٢) مصورين الشعر من عذبة شعبي أم غلب . من اعلام رجال احدث ، من أهل الكوفة توفي سنة ١٣٢ هـ ، التهذيب ١٣١٧/١ ، غلب ٤١/٥

(٣) انظر القرطبي ٩١/٥ ، والثوري ٤٦/١٠ ، ٤٧ .

(٤) انظر ابن جرير الطبري

(٥) انظر ابن جرير الطبري

(٦) الحسن بن زياد اللؤلؤي الكوفي ، هو علي بن الحسن عليه ، من أصحاب أبي حنيفة ، توفي سنة ٢١٤ هـ ، المولد الهبة عن (٦٠) تاريخ بغداد

٢٨٨/١ ، الحديث ٢٩١/١٦

(٧) انظر الثوري ٢٧/١٠ ، ١٥ ، والبغوي ٤١٢/١ ، ٤٦٦ ، والقرطبي ٩١-٩٠

محنة الشئ ، وإدم ، وخم الخنزير ، يعني . أنه يباح عند الضرورة ، وروي عن علي وأبي جعفر ومحمد بن السيب وإبراهيم والحسن والأخري . أن له سباعها وإن كان موسراً^(١) ، وروي عن عطاء وجابر بن زيد . أنه يتزوجها إن خشي أن يزيها ، ولو كان معه حرة ، فقال عطاء . يتزوج الأمة على حرة ، وقال ابن مسعود . لا يتزوجها عليها إلا المسلموك ، وقال عمرو بن دينار . ومكحول في آخرين . لا يتزوجها عليها ، وهذا الظن يقتضيه النظر ، لأن الغراب ذو عقل أنه لا يكتح الأمة إلا من لا يجد طولاً للحرة ، فإذا كانت تحت حرة ، فلا يرى أن لا يجوز له نكاح الأمة ، لأن وجدان الضول للحرة إنما هو سبب لتحصيلها ، فإذا كانت حاصلة كان أولى مانع ، وقال زبيرايم : يتزوج الأمة على الحرة إن كان له من الأمة ولد^(٢) ، وقال ابن السيب . لا يكتحها عليها إلا أن تشاء الحرة ، ويقسم للحرة يرمي ، وللأمة يرمي ، وظاهر قوله في معما ملكت أيمانكم في جواز نكاح عديم طول الحرة المؤنثة أربعة من الإمام ابن شاه ، وروي عن ابن عباس . أنه لا يتزوج من الإمام أكثر من واحدة ، وإذا لم يكن شرطاً في الأمة الإيمس ، فظاهر قوله في معما ملكت أيمانكم من فتيتكم ، فاحتمس كانت الكناية مولاهما كافر . لم يجر نكاحها ، لأنه خاطب بقوله في معما ملكت أيمانكم من فتيتكم في المؤمنين ، فاحتمس خيشت المؤمنين ، وروي عن أبي يوسف جواز ذلك . على ثلاثة ، وإذا لم يكن الإيمان شرطاً في نكاح الأمة ، فالظاهر جواز نكاح الأمة الكافرة مطلقاً ، سواء كانت كناية ، أو عوسية ، أو نوبية ، ثم هو ذلك من أنواع الكفار ، وأجمعوا على تحريم نكاح الأمة الكافرة غير الكتبية ، كالعوسية والنوبية ، وغيرهما ، وإما هذه المجوزة بملا . الحين ، فأجازوا طائفة وعطاء ومجاهد وعمر بن دينار ، وذلك على هذا القول بظاهر الغراب ، في حرم في معما ملكت أيمانكم في عدمهم في إلا هل أرواحهم أو ما ملكت أيمانهم في المؤمنين [٦] فافتروا هذا قول شاذ مجهول لم يلفت إليه أحد من علماء الأصول ، وفادوا لا يحمل له أن يفتأ حتى تسلم . وفادوا : إنما كان نكاح الأمة منقطعاً عن نكاح الحرة ، لأنه من إباح قول الأمة في الرق ، وقتوت حر . صيدها معها ، وفي فسدت بها ، وكذلك في التولج والفرج . وفي ذلك نقصان نكاحها معها ، إذ رضي بهذا كله ، وانعز من صفات المؤمنين ، وفي من في سندا ، وظاهره أنه شرط ، والفاء في في معما ملكت في عدم الجواب ، وفي من في تعقبي محذوف تقديره . فليكن من ما ملكت . ويجوز أن يكون في من في موصولة ، ويكون العامل محذوف الذي يتعلق به ، قوله في معما ملكت في حلة في موضع الخبر ، وسوغت دخول الفاء في خبر أيضاً موجودة هنا ، والظاهر أن مقصود في يستطع في هو في طولاً في وفي أن يكتح في على هذا ، فجازوا فيه أن يكون أصله بحرف جر ، فمنهم من قدره على ، ومنهم من قدره باللام ، أي . طولاً إلى أن يكتح ، أو لأن يكتح . ثم حذف حرف الجر . هذا قدر إلى كان نسي ، ومن لم يستطع منكم وصلة إلى أن يكتح ، وإذا قدر باللام ، كان في موضع الصفة التقدير : طولاً أي : مهراً كأنها لنكاح المحصنة ، وقيل : اللام المفترضة لأم المقول له ، أي : طولاً لأجل نكاح المحصنة ، وأجازوا أن يكون في أن يكتح في في موضع نصب هل للمفعول به ، وباحصه طول ، إذ جمنوه مصدر طلت الشيء ، أي : ملته فلولا . ومع قول الفرزدق .

إِنْ تَعَسَّرَ نَفَقَ عَسْرَةً ضَائِبَةً طَلَّاتِ فَلَيْلَ شَأْنُهَا الْأَوْغَالِ^(٣)

أي : طالت الأرباع ، أي . ويكون التقدير . ومن لم يستطع منكم أن يذل نكاح المحصنة ، ويكون قد عمل المصدر النون في اسمعول به . كقوله :

(١) انظر الرابع فاصلة .

(٢) على الرابع الفاصلة

(٣) يس في ديوانه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلَمْ يَلْقَ فَتَاهُمْ عَنِ الْفُتُوحِ

وهذا على مدح نصرين ، إذ أحاروا بحرب المصادر أثرت . وفي أن طوعاً بمعون له في طوعه ، وفي أن ينكح في موضع معون قوله في طوعاً في إذ هو مصدر ، ذهب أبو علي في التذكير ، وأحاروا أيضاً أن يكون في أن ينكح في بدلاً من قوله ، فقرأ بدل الخيء من النبي ، وهما لشيء واحد ، لأن القول هو للآفة ، وانكحاف قدرة ، وأحاروا أن يكون معولاً في يسطع في قوله في أن ينكح في وفي نصب قول في طوعاً في وجهان ، أحدهما أن يكون معولاً من أجله ، على حذف مصدر . أي . ومن لم يسطع منكم لعدم قوله ينكح انحصار ، والثاني : قد أيسر عطية ، فك : ويصح أن يكون طوعاً نصب من المصدر ، والعامل فيه الاستعانة ، لأنها بمعنى بغارت ، وأن ينكح على هذا معول بالاستعانة ، أو لمصدر انتهى كلامه ، وكان سيء الطول حواشطه ، فكان تقدير : ومن لم يسطع منكم استطاعة أن ينكح ، وفي ما في من قوله في مماثلتك في موصولة حسية ، أي . مماثلتك من سبع الذي منكته بملككم ، وفي من فتايتكم في موضع حال من أنصبر المحذوف في في ما ملكك في في ما في وقولهم ، وقولهم ، الفعل المحذوف الذي هو ، وبينك محذوف للتقدير فليكن الله مماثلتك أو لئلا ، ومن لم يسطع منكم أكلت من رعيته ، وقيل : من في ما زائدة ، وقولهم ذلك الفعل هو من قوله في ما ملكك بملككم ، وقيل : معوله في فتايتكم في عن زائدة من ، ومن معونه التبعيض ، والآفة في يسطع مماثلتك بملككم من فتايتكم لغبات المؤمنين ، ثم أظهر أن المؤمنين صفة لغباتكم ، ومن : ما مصدرية أنصر من ملك أيكم . وفي هذا يتعلق من فتايتكم بشيء منك ، ومن أعرب ما سطره في كت . التفسير وتقليد من قول الطبري ، أن ما في ذلك بعض المحذوف هو قوله في معصك من بعض في في الكلام تقديم وتأخير ، والتقدير : ومن لم يسطع منكم طوعاً أن ينكح المحصلات المؤمنات ، فبينك بعضهم من بعض الغيب . وهذا قول بقره من كتاب الله عليه ، لأنه قول مع الخيال بعد المعجور وإمام عقلي ، وبفتكك نظم لغز من عن سلم به الفصح ، ولا يبيح أن يسطر ، ولا يلتزم به ، وفي منكم في حركات انكحاص ، وفي أن بملككم من فتايتكم في طلب للمالكين ، وليس المعنى أن الرجل ينكح حله نفسه ، وهذا التوزيع في اللغة كثير ، في والله أعلم بملككم في ما طلب المؤمن ينكحكم الله ذكره من محور ينكح غيره من المؤمنة الأمة لنفسه ، مع على أن الإيمان هو وصف طوع ، وأن المطلب عليه هو الله ، فالعنى أنه لا يشترط في إيمان الفتاة ، أن يكونوا عاين بذلك أنفسهم نبيين ، لأن ذلك إما هو عه نملئ ، أو كمي من الإيمان فهو الظاهر ، ومن كانت مطهرة للإيمان فكأنها صحيحة ، وقد كانت حرة ، أو غريبة عهد بساء ، وأظهرت الإمان ، بكتنفر بذلك منها ، وأخطأ في في إيمانكم في للمؤمنين ذكرهم وإيمانهم ، حرمهم وزعمهم ، وانظم الإيمان في هذا الحفظ ، ولم يفرق ذلك . فكم بأن والله أعلم بالدين ، فلا يخرج جوع من هذا خطاب ، والمقصود عموم الخطاب ، إذ كنههم محكوم عليه بذلك ، وكه أمة يتوفى حرة في الإيمان بفعل حرة ، وإيمانه نغور رجلاً في ذلك . وفي ذلك تأسر الكتاب الإمان ، وأن تأمر لا يعمد الأخص إيمان لأفضل الأحكام ، ولأننا في إن أكرمك عدد الله أنعامكم في الحجرات [١٣] لأفضل لغز على معصم ، ولا يحسن على غير ، ولا يتعزى ، في بعضكم من بعض في هذه حلة من سيد أو جبر ، وقد تقدم قول الغزالي في أن ارتضاع في به منكم في عن الفعلية مانع من المصدر ، وبعض هذه الخصلة الإمان في الأساس أيضاً ، ينكح الإمان ، وإن الأحرار والأزواج كنهم من أصول متساويين ، به دعوى إلى أصل واحد ، وقد اشترك في الإيمان ، صبر بشارت بكون الإمان . وجه توطئة العرب إذ كانت في خصلتها يستهينون ولد الأمة ، وكانوا يسمونه لمعول ، مما جاء الشرح في آل ذلك ، وما أحسن ما روي عن علي من قوله

النَّاسُ مِنْ جِهَةِ التَّمْيِيلِ الْكُفَّةِ • أَسْرَفُوا أَنْفُسَهُمْ وَالْأُولَىٰ خَيْرٌ

﴿ فَنَكِّحُوهُمْ بِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ هذا أمر بإباحة ، والعنى مولابة ملائكتهم ، والمرد بالكاح هنا العقد ، ولذلك ذكر إيتاء الأجر بعده ، أي : أنهر وسعى ملائكة الإيماء أهلًا من : لأهم كالأهل : إذ رجوع الأمة إلى سيدها في كثير من الأحكام ، وقد قال - عليه السلام - لا تلحق نفسك محمد ، ولا لأن محمد ، وقال - عليه السلام - مواري القوم منهم ، وقيل : هو على حذف مصافق ، فإن أهل ولايتهم ، وأهل ولاية نكاحهم هم الملائكة ، وبمقتضى هذا الخطاب من الألباب شرط في صحة النكاح ، على ترويض نكير إذن السيد ، بصح النكاح ، ولو أماره السيد بخلاف السيد ، فيه فلو تروج به غير إذن سيده ، هو من مذهب الحسن وعطاء بن أنسب وشريح والنخعي ومالك والشافعي ، أن تزويجه ممنوف عن إذن سيده ، وإن أحازوه حاز ، وإن رده بطل ، وقال الأوزاعي والشافعي ، ودود : لا يجوز ، أحدهما أقوى أو لم يتردد ، وأما قوله في أنه لا يجوز نكاح العبد بغير إذن سيده ، وكان ابن عمر بعده زناً وبغية ، وهو قول أبي ثور ، وقال عطاء : لا جد عليه ، وليس برنا ، ولكنه أخفا السنة ، وهو قول أكثر السلف ، وظاهر قوله ﴿ يَدْرَأُ عَنْهُمْ ﴾ أنه يشمل الملاك ذكورا وإناثا ، فيشترط إذن المرأة في تزويج نفسها ، ولما كانت المرأة بالاذن هو المقدم مبعود للمرأة أن تزوج نفسها ، وبما لم يذكر ، وقيل الشافعي : لا يجوز لمن نكح غيرها في التزويج ، وقال أبو حنيفة : ﴿ يَدْرَأُ عَنْهُمْ ﴾ أشعره الإذن للموالي في نكاحهم ، ويتبعه في نكاح أبي حنيفة ، إن من أن يشترط العقد بأنفسهم ، لأنه اعتبر إذن الموالي لا عده ، ﴿ وَأَنْتُمْ أَجُورُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ الأجور هنا ظهور ، وفيه دليل على وجوب إيتاء الأمة مهرها لها ، وأنه أحق بمهرها من سيدها ، وهذا مدع مالك ، فإن : ليس السيد أن يأخذ مهر أمته ، وبدها بلا حجاز - وهو المهر العظمى - على أنه يجب دفعه للسيد دونها ، قيل : الإماء وما في أيديهن مال الموال ، فكانت أمته إلهن أداء إتي الموالي ، وقيل : على حذف مصافق ، أي : وأنوا مواليتهم ، وقيل : حذف بالذات أهلهم بعد قوله ﴿ وَأَنْتُمْ أَجُورُهُمْ ﴾ لتلافة قوله ﴿ فَنَكِّحُوهُمْ بِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ ، عليه ، وصار يحبر ﴿ عَائِلَتِهِمْ لِرَحْمَتِهِمْ وَالْحَقَائِدِ ﴾ [٢٥] أي : عروجهن في التذكير لغة كثيرا والذكرات في أي : الله كثيرا ، وقال بعضهم : كمعوضهم بفضاض ، وتكون الأسير برادهم الشهور هو التزويج ، لأن النفقة تتعلق بلاءة كين ، لا بالعقد وظاهر قوله ﴿ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ أنه متعلق بقوله ﴿ وَأَنْتُمْ أَجُورُهُمْ ﴾ ، على : ومنه مهر مطلق وضار ، وإخراج إلى انقض ، وإن : وقيل : معناه بالشرع والسنة أي : المعروف من مهر. كالمثلث الثلاث سلويين في المال والحب ، وعلى : بالمعروف متعلق بقوله ﴿ فَنَكِّحُوهُمْ ﴾ أي : فَنَكِّحُوهُمْ بِالْمَعْرُوفِ بِأَزْوَاجِهِمْ ، ومهر مثلث ، والإشهاد على ذلك ، فإن ذلك هو المعروف في حلال النكحة ، ﴿ مَحْصَنَاتٍ ﴾ أي : عفاف ، وبجملتي محصنات ، ﴿ فِي غَيْرِ مَصَافِحَاتٍ ﴾ أي : غير معاملات بالزنا ، ﴿ وَلَا مَتَعِدَاتٍ أَحْدَانٍ ﴾ أي : ولا مستورات بالزنا مع أحدائهن ، وهذا تقسيم المواقف ، لأن الزانية إما أن تكون لا تريد لا مس ، وإما أن تنصرف على واحد ، ومن هذين النوعين كان زنا الجاهلية ، قال ابن عباس : كان قوم يهيمون ما ظهر من الزنا ، ويستعملون ما خفي منه ، والحد هو المصدين للمرأة ، يزين بها سرا ، فهي الله تعالى عن المواصل ما ظهر منها وما خفي ، والنساء محصنات على الحد ، والظاهر أن العامل فيه ﴿ وَأَنْتُمْ أَجُورُهُمْ ﴾ ويحرم على هذا الوجه أن يكون محقق ﴿ مَحْصَنَاتٍ ﴾ مزوجات أي : وأنتم أجورهم في حال مزوجتهم ، لا في حال سلفهم ، ولا اتفاق خدن ، قيل : ويجوز أن يكون العامل في ﴿ مَحْصَنَاتٍ ﴾ فَنَكِّحُوهُمْ مَحْصَنَاتٍ ، أي : عفاف ، أو حسنت غير زواني ، ﴿ فَإِذَا أَحْبَبْتُمْ فَرِيقَ تَيْنِ مِنْهُنَّ فَمَنْ تَصَفَّاهُ عَلَى الْمَحْصَنَاتِ مِنَ الْعُقَابِ ﴾ قال الجمهور : ومن ابن سعد : الإحسان هنا

الإسلام^(١) ، والمعنى أن الأمة المسلمة عليها نصف حد الحرمة للمسلمة ، وقد صيغ هذا القول بأن الصفة لمن بالإيمان قد تقدمت في قوله ﴿ من قنيتكم المؤمنات ﴾ فكيف يقال في المؤمنات : فإذا أسلمن قاله إسحاق الفاضل ، وقال ابن عطية : ذلك غير لازم ، لأنه جائز أن يعطى في الكلام ، ويريد ، فإذا أسلم على هذه الصفة المقتضية من الإيمان من أنهن فعنهن . وذلك سائغ صحيح انتهى . وليس كلامه بظاهر ، لأن أسلمن عمل دخلت عليه أداة الشرط ، فهو مستعمل مفروص النجدة والحدوث فيما يستفيل ، فلا يمكن أن يعبر به عن الإسلام ، لأن الإسلام متقدم سابق لمن ، ثم إنه شرط جاء بعد قوله تعالى ﴿ فأنكحوهن ﴾ فكأن قيل : فإذا أحسن بالكاح فإن أنهن ، ومن غير الإحصان هنا بالإسلام جعله شرطاً في وجوب الحد ، فلو دعت الكافرة لم تحم ، وهذا قول الشافعي والزهري وغيرهما ، وقد روى عن الشافعي ، وقالت قرعة . هو التزويج ، فإذا زنت الأمة المسلمة التي لم تنزح فلا حد عليها^(٢) ، قاله ابن عباس والحسن وابن جبير وفلان ، وقالت لفرقة : هو التزويج ، وتعد الأمة المسلمة بالنسبة ، تزوجت أو لم تنزح بالحدوث الثابت ، في صحيح البخاري ومسلم ، وهو أنه قيل بأمر رسول الله ، الأمة إذا زنت ولم تحم ، فأوجب عليها الحد^(٣) ، قال الزهري : فالتزويج محدود بالقرآن ، والمسلمة غير المتزوجة محدودة بالحدوث ، وهذا السؤال من الصحابة يقتضي أنهم مهمون أن معنى : فإذا أحسن تزوجن ، وجواب الرسول يقتضي تقرير ذلك ، ولا مفهوم بشرط الإحصان الذي هو التزويج ، لأنه وجب عليه أخذ بالنسبة ، وإن لم تحم ، وإنما نية على حالة الإحصان الذي هو التزويج ، لئلا يحرهم أن يحلوا إذا تزوجت كحد الحرمة إذا أصعبت ، وهو الرحم فزال هذا الترهيم بالإحصار أنه ليس عليها إلا نصف الحد الذي يجب على الحر الزاني اللواتي لم يحمن بالتزويج ، وهو الجلد خمسين ، والمراد بالعتاب الخلع كقوله تعالى ﴿ وليشهد عداها طائفة من المؤمنين ﴾ في التور [٣] ولا يمكن أن يراد الترحيم ، لأن الترحيم لا يتصف ، والمراد بعاشرة هنا الزنا ، ملكي الزام الحد ، والظاهر أنه يجب نصف ما على الحرمة من العتابة ، والحرمة عتابة جلد مائة وتغريب عام ، فحد الأمة خمسون ، وتغريب ستة أشهر ، وإن هنا ذهب جماعة من التابعين ، واعتبروا بظري ، وذهب ابن عباس ، والجمهور إلى أنه ليس عليها إلا جلد خمسين فقط ، ولا تغريب^(٤) ، فإن كانت الآثام والظلم في العذاب لعنه لهدف المذكور في الفرقان فهو الجلد فقط ، وإن كانت للعنه في العذاب المستقر في الشرع على الحرمة كانت الخلد والتغريب ، والظاهر وجوب الحد من قوله ﴿ فاعلن ﴾ فلا يجوز الجمع عن الأمة من العبد إذا زنت ، وهو مذهب الجمهور ، وذهب الحسن إلى أنه للسيد أن يعفو ، ولم تعرض الآية لمن يعفو الحد عليها ، قال ابن شهاب : مضت ثلثة أن يحد الأمة والعبد في الزنا معلوم ، إلا أن مرفعه أمرهم إلى السلطان ، فليس لأحد أن يعتق عليه^(٥) ، وقال ابن أبي ليلى : أدركت نقاب الأنصار يضربون الوليدة من ولادتهم إذا زنت في عيالهم ، وأقام الحد على عيالهم جماعة من الصحابة ، منهم ابن عمر وأوس ، وجاءت بذلك طواهر الأحاديث ، كقوله : إذا زنت أمه أحدهم فبيحلهما الحد^(٦) ، وبه قال الثوري والأوزاعي ، وإلا مالك والليث . يحد السيد إلا في القطع ، فلا يقطع إلا بالإمام ، وقال أبو حنيفة : لا يحد السيد على الحد والإمام لا السلطان دون هؤلاء ، وخالف الآية يدل على وجوب الحد عليها ، في حال كونها أمه ، فلو عنت قبل أن يقيم عليها الحد أقيم عليها حد أمه . وهذا جمع عليه ، والمحصنات هنا الإبتكار

(١) انظر القرطبي ٩٤/٥ والتبصري ١١٦/٦ وقرني ٥٩/١١

(٢) انظر الرابع السابقة .

(٣) أخرجه البيهقي ٢١/٤ في الجمع باب بيع المديرة (٩٢٢) ومسلم ١٣٢٨/٣ في المديرة (١٧٠٠/٢٠) .

(٤) انظر القرطبي ٩٥/٥ .

(٥) انظر المصدر نفسه

(٦) تقدم قريباً

متعلق الإرادة هم الشجر ، واللام هي الناحية بعدها ، لأن مصمرا بعدها ، وقيل بعض البصريين : داخلها مثل هذا فعل العمل الذي قبل اللام بالسجدة ، لتقدير إرادة الله لا مرد لئلين ، وكذلك تريد لا يسي ذكرها ، أي إرادتي لا يسي ذكرها ، وثالث قوله تعالى : وأمرنا لنسمي لرب اسمائين في الأسماء [١٦] أي : أمرنا بما أمرنا به الله تعالى ، وهذا القول نسب ابن عباس لمعمر بن وهب ، وهذا يبحث فيه في عدم التصريح ، وقال الزمخشري [١٧] : أصله يريد الله أن يبين لكم ، فزيدت اللام مؤلفا ، لإرادة اللذين ، كما زادت في : لا اله الا الله ، لتأكيد إضافة الآب . والمعنى : يريد الله أن يبين لكم ما خفي عنكم ، من معاد الحكم ، وأفاضل أمركم انتهى ، كلامه : وهو مرجع عن أقوال البصريين والخوهمين ، وأما كونه خارجا عن أنوار الصريحين ، فلأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعني يريد ، والمعقول من غير ، وأصرح أن بعد هذه اللام ، وأما كونه خارجا عن قول الكونين ، فإنه يجعلون نصب اللام لا بان ، وهو حمل نصب ما من مصمرا بعد اللام ، ودفع بعض المحييين إلى أن اللام في قوله : لئلين لكم في لام العاقبة ، فإن كذا في قوله : ليكون لهم عبداً وأحراراً في الفصل [٨] ولم يذكر مفعول في بين في ، قال عطية : بين لكم ما يترككم [١٨] ، وقال تكلي : بين لكم أن أنصم من تكليج إلهام غير ، وقيل : ما فصل من المحرمات والمحتلات ، وقيل : شرائع دينكم ، ومصالح أموركم [١٩] ، وقيل : صريح من قولكم إلى حق ، ويجوز عندي أن يكون من باب الإعلاء ، فيكون مفعول في بين في مصمرا مفعولاً ، بضم مفعول ، ويهديكم في نحو : حرمت وأهنت زيدا ، التقدير : لئيبها كهديتكم سنن الذين من قبلكم ، أي : لئيب لكم سنن الذين من قبلكم ، والسنن جمع سنة ، وهي الطريقة ، واختلفوا في قوله : سنن الذين من قبلكم في النسخة [٢٠] هل ذلك على ظاهره من فدية سنتهم ، أو على التنبه إلى : سنن أهل من قبلكم ، فمن قال بالأول أراد أن السن هي ما حرم غيبا ، وعليهم بالسب والرضاخ والصخرة ، وقيل : المراد بالسنة ما عني في قوله تعالى : ثم أوحى إليك أن تبع منه إبراهيم حنيفا في العمل [٢١] ، وقيل : المراد بما ذكره في قوله تعالى : شرع لكم من غير ما وصى به رعا في ، وقيل : طرق من قبلكم إلى الحق ، ومن : منافع من كان قبلكم من الأسيا ، وسالطين ، وانطرق التي سلكوها في دينهم فقتلوا بهم ، وهذا قريب مما قبله ، وعلى هذه الأقوال فيكون في تدبر من قبلكم في فسادها والآسية وأهل الحق ، وقيل : المراد بقوله في سنن في طرق أهل الحق والرشد والحق ، ومن كان قبلكم من أهل الحق والباطل ، لتحتوا الباطل وتتبعوا الحق ، والذين قالوا : إن ذلك عن تشبه قائلوا : إن لم يكن أن طرق الأمم السابقة في هدايتها ، كان يارسال الرسل ، وإنزال الكتب ، وبني الأحكام ، وكذلك جعل طريقكم كنتم ، فإذا كنتم يرشدكم إلى شرائع دينكم ، وأحكام ملئكم بالبيان والتفصيل ، كما أرشد الذين من قبلكم من المؤمنين ، وقيل : هداية في تحد أمرهم ، كما أن خطوبتها في كل قصة نبي أو أمر كما خطبوا هم أيضا في قصصهم ، وشرع لنا كما شرع لهم ، هدايتها منهم في ورشده ، وإن اختلفت أحكامها وأحكامهم ، والأمر الثاني : أن هدايتهم من أن سمعنا وأطعنا ، كما سمعوا وأطاعوا ، فوقع التماثل من هذه الجهة ، والمراد بالهداية هنا الإرشاد والتوضيح ، ولا يتوجه غير ذلك بعينه السنن ، ولدين من فسادهم المؤمنين من كل خريفة ، وقال صاحب ري القطر : وهو أبو عبد الله محمد بن أبي الفضل المرسي ، قوله تعالى : يريد الله لئيب ذكركم في أي : يريد أن يبين أو يريد إيراد الآيات لئيب لكم ، وقوله تعالى : وبها حكم في قال المفسرون : معاصيا واحد ، والتكرار لأجل التأكيد وهذا ضعيف ، وأغز أن المراد من الآيات بين المنكارة ، ثم قال في يهديكم وفيه خيال ، أحدهما أن هذا دليل على أن كل ما بين محرمات وتحليله من التماس في الآيات المتقدمة فقد كان

(١٨) الله سبحانه ٥٠٦/٦ .

(١٩) انظر سوسن ٧٢ والخبر ٥٠٦/٦ والفتاوى ٢٠٩/٨ وعرفان شرع المولى ١٤٠٦/٦ والفتاوى ٥٠٦/٦ والفتاوى ٥٠٦/٦ .

(٢٠) انظر المراجعين مستغنا .

الحكم كملت أيضاً في جميع الشرائع ، وإن كانت مختلفة في نفسها ، متفقة في باب الصالح نهى ، وتقدم معنى هذه الأقوال التي ذكرها ، وقوله أي جريد أن بين مواضع لقول برغشري^{١٢} ، ﴿ ويؤوب عليكم ﴾ أي يردكم من عصيانه إلى طاعته ، ويوفقكم لها ، ﴿ والله عليكم حكيم ﴾ أي عليم بأموركم ، وبما تقدم من شرائع والمصالح ﴿ حكيم ﴾ يعصب بالاتباع مواضعها بحسب الحكمة والإيمان ، ﴿ والله يريد أن يتوب عليكم ﴾ يريد الذين يتوبون الشهوات أن يتوبوا شيئاً عظيماً ﴿ تحلن الإرادة أولاً بالشهوة على سبيل العلية على ما اتخذته من الأقوال ، لأن قوله ﴿ ويتوب عليكم ﴾ معطوف عن العلة ، فهو علة ، وبعلتها ما على سبيل لقولية ، فقد اختلف المتعلقان ، فلا تكرار ، وكلما أراد سبب التوبة ، فقد أراد التوبة عليهم ، إذ قد صحح إرادة السبب دون الفعل ، ومن ذهب إلى أن متعين الإرادة في الموضوع واحد ، كان قوله ﴿ والله يريد أن يتوب عليكم ﴾ تكراراً لقوله ﴿ ويتوب عليكم ﴾ لأن قوله ﴿ ويتوب عليكم ﴾ معطوف على مفعول ، فهو مفعول به ، قال ابن عطية : وتكرر إرادة الله للتوبة على عطفه غيبة للإخبار الأول ، وليس المقصد في الآية إلا الإخبار عن إرادة الذين يتوبون لشهوات ، فقد تمت إرادة الله ترتلة مظهرة لصدق شئني الشهوات ، انتهى كلامه ، فأشار منهج الكوفيين ، أي أن يحلوا قوله ﴿ ليعين ﴾ في معنى ﴿ أن بين ﴾ فيكون مفعولاً له ﴿ يرد ﴾ وعطف عليه ﴿ ويتوب ﴾ فهو مفعول منه ، ولذلك قال : وتكرر إرادة الله للتوبة من عباده إلى أمر كلامه ، وكان قد حكى قول الكوفيين ، وقد : وهذا صحيح ، فرجع أخيراً إلى ما ضمه ، وكان قد قدم أن مذهب سيبويه أن مفعول ﴿ يريد ﴾ محذوف ، والتقدير : يريد الله هذا للبين ، و ﴿ الشهوات ﴾ جمع شهوة ، وهي ما يغلب على النفس بحته وهواه ، ولما كانت التكاليف الشرعية فيها تمنع النفس ، وردّها عن مشتبهاتها ، كان شاع شهواتها سأل لكل منعها ، وعبر عن الكافر والعاثي بجميع شهوات ، كما قال تعالى ﴿ فخلع من بعدهم خلعاً أصابع الصلوات واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غياً ﴾ مريم [٥٩] واتباع الشهوة في كل حاد مدموم ، لأن ذلك الفناء لما من حيث مادته شهوة إليه ، أما إذا كان الاتباع من حيث العقل أو الشرع ، فذلك هو اتباعها فلا للشهوة ، وصعدوا الشهوات هذا هم الرتبة قاله جماعة ، أو اليهود والحذاري قبح السدي ، أو اليهود خاصة لأنهم أرادوا أن يبيهم المسلمون في نكاح الإحواض من الأب ، أو المحوسر كانوا يملكون نكاح الإحواض من الأب ، ونكاح بات الأخ ، وبات الأخت ، فلم يحرموا الله قالوا : ثم حكم تحلون بنت المخالة والعمة ، وبيعة عليكم حرام ، فأنكحوا بنت الأخ والأخت ، أو منيعو كل شهوة ، خاله من زيد ورجعه الطرقي ، وظاهره العصور ، وأبلى وإن كان معلوماً ، فالإرادة أبلى عن الحز ، وهو الجور وأخرج عن قصد السبيل ، ولذلك قال إرادة تارة مني الشهوات ، وتارة ما بين الإرادتين ، وأكد فعل التلح بالعبر عن سبيل المسافة ، ولم يكف حتى وصفه بالمعظم ، وذلك أن يقول قد تحلله ، قد يترك الإنسان نفس الجور ليعرض شغل ، أي كسلي ، أو ليقضي يستلذه ، أو لفضالة بل يفسس له صدق اعتقاد ، وينتازر ذات معالجة هذه الأشياء ببعضها أسهل من بعض ، فوصف مثل هؤلاء بالعظم ، إذ هو أسهل من معالجة ، وهو الكسر ، أي قال تعالى ﴿ وقولوا لنكفرون ﴾ [النساء] ٨٩ ، ﴿ ويريدون أن نقولوا فليسيل ﴾ النساء ٩٤ ، ﴿ وقولوا لجمهور ﴾ أن نقولوا ﴿ فمخطف ﴾ وفريء بالياء على الغيبة ، فالصغير في ﴿ يقولوا ﴾ يعود على ﴿ الذين يتوبون الشهوات ﴾ وقولاً لجمهور ﴿ مثلاً ﴾ يسكنون الله ، وقولاً الحسن فاسمها ، وجاءت الجملة الأولى اسمية ، والثانية فعلية ، لإظهار تأكيد الجملة الأولى ، لأن أدل على التوب والتكرار اسم الله تعالى فيها ، على طريق الإظهار والإخبار ، وأم الجملة الثانية فحامت فعلية مشبهة بالتجسد ، لأن إرادتهم تتجسد في كل وقت ، وبما في قوله ﴿ يريد ﴾ المعطف على ما لم يردّه ، وأجاز الرغبة أن تكون نوناً للحذف ، لا للمعطف ، قال : نسهاً على أنه يريد التوبة عليكم ، في حال ما تريدون أن تقولوا ، فخلط بين الإخبارين ، في تقديم المحرر عنه في الجملة الأولى ، وناسبه في

الجملة الثانية ، لنين أن الثاني ليس على لمعطف انتهى ، وهذا ليس بعيد ، لأن إرادته تعالى التوبة علينا ليست مقيدة بإرادته غيره المثل ، ولأن المضارع بالشره اتوا ، وذلك لا يجوز وقد جاء منه شيء نادر ، يزول على إفسار مبتدأ قبله ، لا ينبغي أن يحمل نكرته عليه ، لا سيما إذا كان للكلام عمل صحيح فصيح ، فمعنى على النازع تصف لا يجوز ، في يرد الله أن يخفف عنكم في لم يذكر متعلقاً ، متخفيف ، وفي تلك أقوال ، أحدها : أن يكون في زيادة نكاح الأمة وغيره من الرخص ، الثاني : في تكليف النظر ، وثالثة الحرة ، فهنا بين لكم ما يجوز لكم من النكاح ، وما لا يجوز ، ثالثة : في وضع الإهرام المكتوب عن من فلتا ، ويحيى ، هذه اللة الخفيفة سهلة - صفة ، رابع : بإيضاكم إلى نوس ما تخلصكم من تحمل التكليف ، الخامس : أن يخفف عنكم إن لم تتركوا من المأثم لجهلكم ، وأمرنا هذه الجملة حالاً من قوله في والله يريد أن يتوب عليكم في والعمال في الحال في يريد في النذر ، والله يريد أن يتوب عليكم مرجعاً أن يخفف عنكم ، وهذا الإعراب ضعيف ، لأنه قد فصل بين العمال والحال بحمله معطوفاً على الجملة التي في حسيها العلس ، وهي حمله اجتناباً من الحال والحال ، فلا ينبغي أن يجوز إلا سماع من العرب ، وأنه رفع الفعل الواقع حالاً الاسم الظاهر ، ويسعى أن يرفع ضميره لا ظاهره ، مصدر مقدر : زاد خرج ، صيرت زيدا عمراً ، والذي صرح من ذلك إنما هو في الخطة الابتدائية ، أو في شيء من براسنها ، كما في حمله الحال فلا أعرف ذلك ، ويجوز ذلك فيما ورد إنما هو فصيح ، حيث يراد الصغيم والتعظيم ، سيكون الرطب في الجملة الواقعة حراً بالظهر ، أما جملة الحال ، أو النصف فيحتاج الربط بظاهره إلى سماع من العرب ، والأحسن أن تكون الجملة مستأنفة ، فلا موضع لها من الإعراب : أخبر بها تعالى عن إرادته التخفيف عما ، كما جاء في يريد الله لكم اليسر ولا يريد منكم العسر في البقرة [١٨٥] في وعقل الإنسان ضعيفاً في قال مجاهد وطاوس وابن زيد : الإخبار عن ضعف الإنسان إنما هو في باب النساء ، أي : لما عيسى صممكم عن النساء عطفنا حكم بإباحة إباحته^(١) ، قال مجتهد : ليس يكون الإنسان أصعب منه في أمر النساء^(٢) ، وقال ابن السيب : ما ليس الشيطان من بين آدم فقد لا لهم من النساء ، فقد أن عليهما نودى به ، وذهبت إحدى عبي ، وأنا عليل بالاعزى ، قال أخوف ما أنشأه علي فنت النساء^(٣) ، قال الزمخشري^(٤) : صبيح لا يصر من الشهوات ، دعى مشق الضاعف ، قال ابن عطية : ثم بعد هذا القصد ، أي : تخفيف الله بإباحة الإماء يفرح الآية عرج التفضل ، لأنه تعالى كل ما حلف الله من عباده ، ورحمة الذي يسر ، ويقع الإحار عن ضعف الإنسان عاماً حسب هو في نفسه ضعيف يستميله مواد في الأغضب ، قال الراغب : ووصف الإنسان بأنه خلق ضعيفاً إنما هو باعتباره بالذلة الأعلى نحو في كنتم أشد خلقاً أم النساء في التذعات [٢٧] أو باعتباره بسفه دون ما بعثه من يمين الله ومعونه ، أو اعتذاراً بكنة حاجاته ، واعتذر بعضهم إلى بعض ، أو اعتذاراً بحبسه وسفه ، كما قال تعالى في الله الذي خلقكم من ضعف في الروم [٥٤] فأما إذا اعتبر بخله وما أعطاه من القوة التي يمكن بها من خلافة الله في ربه ، ويبلغ بها في الآخرة إلى حذره تعالى ، فهو أقوى ما في هذا الأمر ، بغضا حال تعالى في وصفناهم على كثير من خلقنا تفضيلاً في الإسراء [٧٠] ، وقال الغني : في ضعيفاً ، لأنه خلق من ماء مهين ، قال تعالى في الله يهدي خلقكم من ضعف في الروم [٢٧] ، وفرأ ابن عباس ومجاهد في خلق الإنسان في سباً للفاعل ، مستنداً إلى صميم اسم الله ، وانتصاب ضعيفاً على الحال ، وقيل : انتصب على التمييز ، لأنه يجوز أن يقدر بين ، وهذا

(١) انظر تفسير ابن عباس ص ٦٩ والقرطبي ٩٢ والقرطبي ٢١٦/٨ ، من كثر ٢٧٩/١ ، والقرطبي ١٤٢/٢ ، والوجه لمواحد ١٤٨/١ ، وتوسط ٩٣ في البقرة ١١٦/١ .

(٢) انظر تفسير ابن عباس ص ٦٩ والقرطبي ٩٢ والقرطبي ٢١٦/٨ ، من كثر ٢٧٩/١ ، والقرطبي ١٤٢/٢ ، والوجه لمواحد ١٤٨/١ ، وتوسط ٩٣ في البقرة ١١٦/١ .

(٣) انظر الترمذي ٩٨/٥ .

(٤) انظر الكشف ٥٠٩/١ .

ليس يتيه ، وقيل : استعصم على إسقاط حرب الجرح ، والتقديم من شيء ، استعصم ، أي : من عيب . لو لم تظن وسلفاً
ومضيقاً ، وما حذف الموصوف ، وأما نصبت نصفك للعمل بنفسه ، قال ابن سبويه : ويصح أن يكون في خلق في تميز
بعض ، فيكسبه ذلك قوة تعدي إلى مفعولين ، فيكون فيه في جميعاً في مفعولاً ثانياً انتهى ، وهذا هو الذي ذكره من أن
في حق في تعدي إلى اثنين ، جعلها معنى جعل ولا أعلم أحد من النحويين ذهب إلى ذلك ، بل الذي ذكره المفسران
من أنهما جعل أن يكون معنى خلق مفعول واحد كفعله تعالى في جعل الطلقات والور في ما العكس ولم
يذهب إلى ذلك أحد فيما علمناه ، والتأنيديان اللذان تشوعداً الأفعال لم يذكر ذلك ، وقد تضمنت هذه الآيات أبعاداً
من الأيمان والوجع ، منها تنعزز بخلاف اسم لكل على النقص ، في قوله في يتبين للماضية لأن ال تنعزز في
قائصة ، وليس المراد ، بل بعضها ، وإنما تعلق على اليه من اسم الكل تعلقاً للضعف ، وجهته ، فإن كان المرفوع في
المضنة الزنا ، فليس من هذا الباب ، إذ تكون لأنه ، ولأن ماها ، والنعوذ بالله من الغافل ، حتى يدرك في قوله
في قادراً في النساء [١٦] إذ مر بتعريف ، أو احصره بالمال ، أو الجمع بينهما ، وشوّه في سبلاً ، والمراد الحد ، أو
جمع النقص ، وشوّه في فاعلهما غيره في أي آخرهما ، وبسبب الفعل إلى غيره ، عه في قوله في حتى يتوهم الموت في
ولم يزل في حتى إذ احضر أحدهم الموت في ، والتجسس للتغير في في نأ ، إذ عه كان نوماً في وفي في أرضك في
وفي من الرضاغة في وفي في عذابات في في نيل أحسن في ، والتجسس المثل في في فإن كثرتموهن في في معنى أن
تكرهوا في في ولا تشكروا ما أنعم في ، والتكرار في اسم في في مواضع وفي في التوبة في في ليست التوبة في في
في روج مخدج روج في وفي في أهالك في وفي في أهالك في وفي في إلا ما قد سلف في وفي في أهالك في في قوله
في شخصات القربات في وفي في نائك أهالك في وفي في فريضة في في من عه القربى في وفي في المحصنات من
نساء في في المحصنات في في نصف ما على المحصنات في وفي في بعضكم من بعض في وفي في يريد في في أربعة
مواضع ، وفي في نوب في في أن يترك في في إطلاق التمثيل على الماضي في في والآخرة يأبى المحصنة في في الملائكة
بأبائكم في وفي في محمود المود في في ثم يبرون في وفي في يريد في وفي في يبرون في في قوله في وسه قدما ،
إدسيان في كنه الشبهة ، والآخرة والكلام من صفات ذاته وهي فذنبه ، والآخرة والآخرة ، في قوله في كرها في فإن كثرتم
الآثار كرهاً يومئذ في حواراً طويلاً ، وقد صرح بذلك في قوله في فإن على في وفي قوله في ولا تعصوهن لندم أنفس ما
آتينوهن في قوله أن يعصنها على غير هذه الصفة لصلحها تعلق بها أو بملها ، وفي في أنه كان حاشية في أيمانكم نكاح
الأنس في المخالفة لصفة الألب ، وفي في أهل لكم ما وراء ذلكم في إشارة إلى ما تقدم في لحرمان في ذلك لم حتى
العت في إشارة إلى خروج الإثم ، والمخالفة في تفهيم الأمر بتأييده في قوله في وآتينكم إحداهن قصصاً في عه ، الأمر حتى
ينتهي عه ، ولا سيما في قوله في وأحذنكم منكم ميثاقاً عليها في ستمار الأذن لتوليها الميثاق والتمسك به ، ولينقل معنى
لا يفيأيه لأحد حذفه ، وفي في كتاب الله سبحانه في أي . فرض عه اسم ليعرض عه الذكاب لتوبه وبغبره . عدل
بالأمر المحسوس على المعنى المقبول . وفي في عصبير في ستمار لفظ الإحصار وهو الإنشاء في إمكان إحصار كل انتفاع
بالعقد ، و ستمار لكثرة ثروا المنع وهو صب الماء في الأنهار ولعوب شديد وسرعة وكذلك في فتمنهم أجورهم في
استمرار لفظ الأجر للمعبر ، والأجر هو ما يدل على عمل . جعلتم ليكن امرأة من الانتفاع بها كأنه عمل نعمة ، وفي قوله
في طويلاً في استمراره لشمير بتوسل به ليعمل وهو العصل بتوسل به إلى معاني الأمور ، وفي قوله في سمعون
الشهيد في استمرار الانتفاع والمثل للدين . ستمار في الأجر من موضة عرى النفس المؤدى إلى الفروج من أجل ، وفي قوله
في أن تغتف في والتعصيب أصله من خفة النور ونقل الجرم ، وكلمة . لكلمة . ومع مشاهد من النفس ، وذلك من

المعالي ، ونسبة الشيء ، مما يؤول إليه في قوله ﴿ أن نرثوا النساء كرمًا ﴾ معنى نرثوهج النساء لو منعن للأبواج إرثاً ، لأن ذلك سب الإرث في الجاهلية . وفي قوله ﴿ وخلق الإنسان صهيحاً ﴾ جعله صهيحاً باسم ما يؤول إليه أو باسم أصله ، والطلاق الغنوي في قوله ﴿ وعسى أن نكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً ﴾ . وقد فسّر الخليل الأنكح بما هو محرم ، وفي قوله ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ أي : حرام عليكم . ثم قال ﴿ وأحل لكم في والذي بعثنكم من طلاق الفلطي ، لأن صدر الآية ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ثم سبى الحرمان ، ثم قال ﴿ وأحل لكم ﴾ فهذا امر عطائي في قوله ﴿ عصير غير مساقين ﴾ والمقصود الذي يجمع فرجه والمنفع الذي يبدله ، والاحتباس في قوله ﴿ إلا أن دخلته مني ﴾ اختبر من الثلاث لم يدخل مني ، وفي ﴿ ورائكم ثلاثي في حوزكم ﴾ اختبر من الثلاث ليست لي المحصور ، وفي قوله ﴿ والمحصنات من النساء ﴾ إذ المحصنات قد يراد بها الأنفس المحصنة ، ويدخل تحتهما الرحى ، واختبر بقوله ﴿ من النساء ﴾ والاعتراف بقوله ﴿ والله أعلم بيمانكم ﴾ في بعضكم من بعض ، والحلف في موضع لا يتم الحق إلا بها .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تَحَرُّوا عَنْ فَرِيضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً ﴿٢٩﴾ وَسَنُفَعِّلُ ذَلِكَ عَذَابًا وَظَلَمًا فَنُصَلِّيه نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿٣٠﴾ إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْا عَنْهُ نَكْفُرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا ﴿٣١﴾ وَلَا تَتَّبِعُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيماً ﴿٣٢﴾ وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِي مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَمَتُّوهُمْ نَصِيبُهُمْ إِنْ اللَّهُ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا ﴿٣٣﴾ الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحُونَ قَبِلَتْ حِفْظَتُهَا لِلنِّسَاءِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّذِي نَفَقَا مِنْ ذُنُوبِهِمْ فَعُظُمَ فِي وَاهِجٍ وَهُنَّ فِي الْمَعْمَاجِ رَاضِيَةٌ بِهِنَّ فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَرِيمًا ﴿٣٤﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْتَئُوا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ يُرِيدُوا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً حَكِيمًا ﴿٣٥﴾ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَاللَّذِينَ إِخْسَنُوا مِنْ الْأَنْفَرِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ الَّذِينَ يَبْتَخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ

وَيَكْفُرُوا بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، وَاعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٣٧﴾
وَالَّذِينَ يُبْفِقُونَ آمُومًا لَهُمْ رِجَالٌ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ
الضَّالِّطُّونَ لِقَوْمِي نَافِثَةً قَرِيبًا ﴿٣٨﴾

الجار القريب المسكن منك ، وألفه متغلبة عن ولو لقوم جاورته ، ويجمع على حيران وجيرة ، والجنب (١) المبعد ،
والجناية البعد ، قال :

فَلَا تُخْرِشْنِي نَسَائِلًا عَنْ جِسْمِي فَيَأْتِي أَمْرًا زِلْطُ الْقَسَابِ غَرِيبًا (٢)

وهو من الاحتاب ، وهو أن يترك الرجل جانباً ، وقال نعاث في واجنبني في إبراهيم (٣٥) أي عدلي ، وهو وصف
على فعل كثافة مروح ، المختار الكثير ، وهو اسم فاعل من احتال ، وألفه متغلبة عن ياء ، لقوم الخيلاء والمخيلة ،
يقال : خال الرجل بخولاً يخول إذا تكبر وأصعب نفسه : فتكون هذه مادة أخرى ، لأن تلك حركة من حيل
(خ ، ي ، ل) وهذه مادة من (خ ، و ، ل) الضخور : فعمل من فخر - والفخر : عد الثاقب على سبيل الشجب
والتلطؤ ، القريب : فعمل بمعنى معادل من قاربه ، إذا لازمه وحاطه ، ومنه سميت الروجة قريبة ، ومنه قيل لما يلزم من
الإبل والفر قريبان ، وللمحل الذي يشد به فون ، قال الشاعر

وَيَسِّرُ السُّبُوتَ إِذَا مَا لَزِيَ فَرَسٌ لَمْ يَنْطَلِقْ حِزْلَةً الْبَزَلِ الْفَنَاجِيسِ (٣)

وقال

فَكَسَدَ بَعْدَ رَأْسٍ لَمْ يَدْخُبْ أَخَذُ مِنَ الْفَرَسِ بَيْنَ حَوْ لُزُهُ الْفَرَسُ

في آية الدين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل في تقدم شرح ظهير هذه الجملة في قوله في ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وتدلوا في البقرة [١٨٨] ومناسبة هذه الآية لما قبلها : أنه تعالى لما بين كيفية التصرف في الفوس بالتكاح بين
كيفية التصرف في الأموال الموصلة إلى التكاح وإلى ملك اليمين ، وأن المهور والأشياء المملوكة في ذلك لا تكون مما ملكت
الباطل - والباطل هو كل مبرق لم تنجبه الشريعة ، فدخل فيه السرقة والخيانة والمصب والتصدية وعقود أكرها وأكسب
البياعات الفاسدة ، فدخل فيه بيع العربان ، وهو أن يأخذ منك السلعة ، ويكرى الذاب ، ويعطي درهماً مثلاً عرباناً ،
فإن اشترى أو ركب فادرجهم من ثمر السعة أو الكرد ، والأدبر للبايع ، فهذا لا يصح ولا يجوز عند جماعة الفقهاء ،
لأنه من باب أكل المال بالباطل ، وأما قوله منهم ابن سيرين ومجاهد ونافع بن عبيد ورشد بن أسلم مع العربان على ما
وصفناه ، والمصحح في كتب القبة ، وقد اختلف السلف في تفسير قوله في بالباطل في ، فقال ابن عباس والحسن هو أن
بأكلة بغير عوض ، وعلى هذا التفسير قال ابن عباس : هي متسوخة ، إذ يجوز أكل المال بغير عوض إذا كان هبة ، أو
صدقة ، أو غليظاً ، أو ريثاً ، أو نحو ذلك مما أباحت الشريعة أخذه بغير عوض ، وقال السدي : هو أن يأكل بالمال والمقار
والحسب والظلم ، رعب ذلك مما لم يبيح الله تعالى أكل المال به (٤) ، وعلى هذا تكون الآية محكمة ، وهو قول ابن مسعود

(١) يقال : رجل أجنب وأجنبى وهو المبعد عنك في القرابة ، والأسم الحبة والخدبة ، وانسبب : العريب

لسان العرب ١٩٥/١

(٢) لبيت لطيفة - من أدبيات ٨٨ للفتيات ٣٩٤ .

(٣) ثبت بحري بشرح مولد جبر ٢٤١ لسان العرب : فخص (٤) ليز (٥) لوز (٦) العاديس : الشداوس الإبل تاج تعروس (فخر) .

(٤) تارخ الفريضة ٩٩/٤ والجبري ١٢٣/١ ولوازي ٤٧/١٠

والجمهور ، وقال بعضهم الآية محملة ، لأن معنى قوله ﴿ بالتأخير ﴾ في سفرين عمر مشروع ، وإن تأخر نكح هذه الطريق المشروعة مذكورة هنا على التخصيص صارت الآية محملة ، وإضافة الأموال إلى المخاطبين معناه أموال بعضكم ، كما قال تعالى ﴿ فيما ملكت أيمانكم ﴾ وقوله ﴿ ولا تغفلوا أنفسكم ﴾ [النساء : ٢٩] ، وقيل يشمل قوله ﴿ أموالكم ﴾ مال العمر ومال نفسه ، فمن أن يأتي مال غيره إلا بتفريق مشروع ، ومن أن يأتي مال نفسه بالتأخير ، وهو إيقاعه في محض الله تعالى ، وغيره عن أحد الثمال ماذكي ، وأن الآية من أغرب مقاصده وألزمها ، ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض مكرم ﴾ هذا استثناء منقطع للوجهين - أحدهما : أن التجارة لا تدخل في الأموال المذكورة بالتأخير ، فتسقط منها ، سواء أصررت قوله ﴿ بالتأخير ﴾ في غير عوض ، كما قال من عيسى ، أم جمع طريق شرعي كما قاله غيره ، والثاني أن الاستثناء إذا وقع على الكون ، والتكون معنى من المعنى ليس مالا من الأموال ، ومن ذهب إلى أنه استثناء متصل جمع عصب لا ذكرناه ، وهذا الاستثناء المنقطع لا يذهب عن إحصاء في أنه لا يجوز أكل ، قال إلا بالتجارة فقط ، من ذكر نوع غالب من أكل المال وهو التجارة ، إذ أسباب التورق أكثرها متمثلة بها ، وفي قوله ﴿ عن تراض ﴾ دلالة على أن ما كان عن حريق التجارة فشرطه التراضي ، وهو من تبرع ، التبادل لتسليم ، والتبضع للتبرع ، وفي ذكر في الآية غير التراضي ، فعل هذا ظاهر الآية يدل على أنه لو باع ما يباري مائة درهم حرة إذا تراضى على ذلك ، وسواء أعتد مقفلا ما يباي ي لم يضمن ، وفلقت لرفعة ، إذا لم يعلم قدر الغير ، وتجوز التجارة البيع ، وظاهرها يدل على أنه إذا تعاضدا بالكلام له تراض مكرها ، ولا خيار بها ، وإن لم يتفرق ، وفيه قاله أبو حنيفة ، وروى مالك ، وروى شعب عن عمر ، وقاله الثوري ، وروى ثابت ، وروى عبد الله بن الحسن ، وروى الشافعي ، إذا عقد فيها على الخيار لم يتفرقا ، واستندوا بصحة لا يشترط فيها التفرق ، واختصوا في التفرق ، قيل : ما ينزوي من مباح عن صاحبه ، وقاله الثابت ، بقبضه كل منها من الحسن ، وكل من أوجب الخيار يقول إذا أخبره في التحسين فاحصا فقد وجب البيع ، وروى حيز الحسن عن جابر ، وأما التمسك به - بذكر الاحتجاج لكل من هذه المدايع ، بموضع ذلك كعب الخفة (١) ، والتجارة ، اسم يقع على عقود المتبادرات فنقص منها طلب الأرباح ، وأن تكون في موضع محض ، أي ، لكن كون تجارة من تراض غير مكرها ، وفرا التوفيق في تجارة في الخصم على أن تكون نافعة من تقدير مضمون بها ، معودة على الأموال أو غيره التجارة ، وتطهير إلا أن تكون الأموال تجارة ، أو يكون التفسير : إلا أن تكون التجارة تجارة عن تراض مكرم ، كما قال

إذا كان يؤمدا كواكب أنفسا

أي ، إذا كان هواني اليوم يرمأ ، كركب ، واحتار فراءة التكوين أبو عبيد ، وفرا باقي السبعة في تجارة في برفع ، على أن كان ناسا ، وقال مكي بن أبي طالب : الأكثر في كلام العرب أن يؤمدا إلا أن نكر في الاستثناء غير صغير فيها على معنى يحدث ، أو يرفع ، وهذا عاقل لا يستأجر أبي عبد ، وقال ابن عطية : قد كان يرجع عبد حصص ، لأنها صفة ، وهي معطوفة على وجوبها إذا كانت سبقة من مباح ومكرها ، وهذا ترجيح ليس بالقوي ، ولكنه حسن انتهى ما ذكره ، ويحتاج هذا الكلام إلى ذكر ، وإعلاء قصي من نسخة أبي ، ينضج به هذا المعنى الذي أراد ، و ﴿ عن تراض ﴾ صفة للتجارة ، أي ، تجارة صادرة عن تراض ، ﴿ ولا تغفلوا أنفسكم ﴾ ظاهره الذي عن فعل الإنسان نفسه ، كما يعلمه بعض المفسرة بنفسه ، أو جعلها على عر بروت سم ، كما يصح بعض الفتك بالتفوك ، وإهم ينشرون الملك ويقولون بلا شئ - وفيه

(١) إذا سمع البيع بالإيجاب والقبول ، تمت لكن واحدة من التفسير حار الحسن ماله ، بمرق أو يتعدى ، ولما لم أن يقول استمره تلاخر : استأجره ، البيع ، أو سمع يقول الأجر - سارت إقصاءه لم سمع جميعه الجور - وأما تخصيص ذلك في حلية العبد - ١٦/٢٠ وما

احتج عمرو بن العاص بهذه الآية حين امتنع من الاعتصام بالله الدار ، وأمر رسول الله - ﷺ - احتجابه ، وقيل :
 يحتمل أن يكون المني : لا تفعلوا ما تستحقون به العقاب ، من القتل والردة والربا بعد الإحصاء ، قال ابن عطية : وأصح
 التأويل أن الغصص الذي عر أن يقتل بعض الدرس بعضاً ، وقال المصطفي^(١) عن الحسن : إن المني لا تقتلوا حواشيكم
 أنفسكم ، وعلى هذا المني أضاع القتل إلى أنفسهم ، لأهم قصص واحدة ، أو من حسن واحد ، أو من حواشي واحد ، ولأنه
 إذا قتل قتل على سبيل القصص ، وكأنه هو الذي قتل نفسه ، وما ذكره ابن عطية من إجماع المتأولين ذكر غيره فيه
 الخلاف ، فإن ما ملخصه : يحتمل أن يرد حقيقة القتل ، فيحتمل أن يكون المني : لا يقتل بعضكم بعضاً ، ويحتمل أن
 يكون المني : لا يقتل أحد نكاحاً لغيره ، أو ظلماً لمرأته ، أو حرجاً أخرجه عن حد الاستقامة ، ويحتمل أن يراد حمار
 القتل ، أي : أشكال المال بالباطل ، أو مطلب المال والاسم فيه ، أو يحمل نفسه على العزم المؤذي إلى أفلاك ، أو يفعل
 هذه المعاصي ، والاستمرار عليها ، فيكون القتل عر به عن الخللان حماراً ، كما جاء شاهد قتل ثلاثاً ، نفسه والشهود له
 والمشهود عليه أي : أهلك ، وقرا علي وأخسر في ولا تغفلوا في التشديد في إن نعم كان يحكم رحيماً في حيث ينكم عن
 إتلاف السموس ، يعني أكل الحرام ، وبعبارة أخرى : لا يكون يوم الأمان وطبائمه بما يكتسب منها ، لأن
 طيب التكسب يبي عليه صلاح الأعمال وفرونها ، لا تزي إلى ما ورد من جميع تلك حرام ، أنه إذا قال : ليت قال الله له
 لا ليت ولا سمعيت ، وبعثك مردود عليك ، وألا تزي إلى التأمي ربه ، ومطعمه حرام ، ومسله حرام ، كيف جاء
 ، أو يستجاب له ، وكان النبي عن أكل المال بالباطل متقدماً على النبي عن قتل أنفسهم ، لأنه أكثر وقوعاً ، وأشد في
 فساد من القتل ، لا سيما أن المراد صاهر الآية ، من أنه من أن يقتل الإنسان نفسه ، فإن هذه القصة نادرة ، وقيل :
 رحيماً حيث لا يكلفكم قتل أنفسكم حير الشبهة ، كما كتبت في إسرائيل قتلهم أنفسهم ، وجعل ذلك نوبة لهم ورحيماً
 لحظائهم ، في ومن يفعل ذلك عدواناً وظلماً فسوف نصليه نلوا في الإشارة بذلك إلى ما وقع النبي عنه في هذه الحيلة ، من
 أكل المال بالباطل ، وقيل الأعرس ، لأن النبي عنها جاء منسفاً مسروداً ، ثم ورد المرعي حب النبي ، وذهب إلى هذا
 القول جماعة ، وفيه أكل المال بالباطل بالاعتداء والظلم ، على هذا القول ليس للنبي أن يقع على حيلة لا يكون اعتداء
 وظلماً ، بل هو من الأوصاف التي لا يقع الفعل إلا عليه ، وقيل : إما قال في عدواناً وظلماً في ليخرج منه السهو والغلط وما
 كان طريقه الاجتهاد في الأحكام ، وأما تنبيه قتل الأتص على تصحيح قتل بعضاً بعضاً بقوله في عدواناً وظلماً في فإنه ذلك
 لأن القتل يقع كذلك ، ويقع خطأ واقتصاداً ، وقيل : الإشارة بذلك إلى أمر مذكور ، وهو من الأتص ، وهو قول
 حصار ، واحتبار الرعشي^(٢) ، قال في ذلك في إشارة إلى القتل ، أي : ومن يقدم على قتل الأتص عدواناً وظلماً ، لا حطاً
 ولا اقتصاداً انتهى ، ويكون نظير قوله في ومن يقتل مؤمناً ممدداً فجواز جهنم في النساء [٩٣] ، وجعل الطبري إلى أن
 في ذلك في إشارة إلى ما سبق من أن النبي لم يقتل به وعيد ، وهو من قوله في يا أيها الذين آمنوا لا يجر لكم أن تروا
 النساء كرهاً ولا تعضلوهن في النساء [١٩] إلى عهد النبي الذي هو في ولا تغفلوا أنفسكم في فأما ما قتل ذلك من النبي فقد
 اقترب به العبد ، وما ذهب إليه المصطفي بعيد جداً ، لأن كل حيلة قد استغلت نفسها ، ولا يظهر هنا تعلق بما بعده إلا
 تعلق بالمسألة ، ولا تعلق بفساد المني ، وأما من قول الطبري ما ذهب إليه جماعة من أن في ذلك في إشارة إلى كل ما سبق
 عنه من القصص من أن الصورة إلى النبي الذي اعتقه قوله في ومن يفعل ذلك في ، وجود المني أن يكون في ذلك في
 إشارة إلى أكل المال بالباطل ، قال : وذلك يرجع إلى ما سبق من أكل المال بالباطل ، أو قتل النفس بغير حق ، أو إتيان
 حراماً انتهى ، فعمل هذا القول يكون في المشار إليه بذلك حيلة القول ، والتقصص في عدواناً وظلماً في على نعمون من

(١) تخرج في كشف ٢/١٧٠

(٢) انظر المصدر ص ٩٦

أصله ، وسوزوا أن يكونوا مصادرين في موضع الحال ، أي : معتدين وظالمين . وقرئ : **عِدُونًا** في بالكسر ، وقرأ الجمهور في نُصَلِّيه في بضم النون ، وقرأ النخعي والأعشى مفتوحاً من صلاه ، ومنه : صلاة مصيبة ، وقرئ : أصبأ في نُصَلِّيه في شدة ، وقرئ : في نُصَلِّيه في باله . والظاهر أن الفاعل هـ ضمير يعود على الله ، أي : عوف يصلية هو أي الله تعالى ، وأما الزهري^(٢٩) أن يعود الضمير على ذلك ، قال : لكونه سبباً للمصلي ، وفيه بعد ، ومدلوله في رأيه مطلق ، والمراد والله أعلم - تقييدها بوصف الشدة ، لما يناسب هذا الجرم العظيم . من أكل المال بالباطل وكل الأنفس ، في وكان ذلك من الله يسيراً في ذلك في إشارة إلى إصلاته لنار ، ويسره عليه تعالى سهولته ، لأن حجته بالغة ، وحكمه لا معقده له ، وقال الزهري^(٣٠) : لأن الحكمة تدعو إليه ، ولا صلاوة عنه من طمأ لروحوه ، وفيه دسنة الاعتزال ، في أن لم يحتجوا كبار ما يثبوت عنه تكفر عنكم سيئاتكم وتدخلكم مدخلاً كريماً في مسألة هذه الآية قاهرة ، لأنه تعالى لما ذكر التوبه عن عمل بعض الكفار ذكر توبه عن اجتناب الكبائر ، والظاهر أن الذنوب تقسم إلى كبائر وسيئات ، وهي التي عر عنها أكثر العلماء بالصغائر ، وقد اختلفوا في ذلك . فذهب الجمهور إلى انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ، حين الصغائر انظره واللمسة والقلعة ، وبحر ذلك ما يقع عليه اسم التحريم ، وتكفر الصغائر باجتناب الكبائر ، وذهب جماعة من الأصوليين ، منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ، وأبو المعالي ، وأبو نصر عبد الرحمن القشيري ، إلى أن الذنوب كلها كبائر . وإذا يقال لبعضها صغيرة بالإضافة إلى ما هو أكبر منها ، كما يقال : الرنة صغيرة بالنسبة إلى الكمر ، والفضة المحرمة صغيرة بالنسبة إلى الرما . ولا ذنب يغفر باجتناب ذنب آخر ، بل كل ذنب كبيرة ، وصاحبه ومركبه في المشية غير الكفر ، وحملوا قوله تعالى في كتبت ما تدينه عنه في كل أنواع الشرك والكفر ، قالوا : فيكتفه فرامة في كبير في كل التوحيد . وقوله : **يَعْلَمُ** - من التطلع حتى امرئ ، مسلم يبيح فقد أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة ، فقال له رجل : يا رسول الله ، وإذا كان يسيراً قال : **وإن كان قضيئاً من أراك** ، فقد جاء التوحيد على ليس ، كما جاء على الكثير ، يدري من أن عيسى مثل قوت هؤلاء . قال : كل ما نهي الله عنه فهو كبيرة ، والذين ذهبوا إلى انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ، وإذا الصغائر تكفر باجتناب الكبائر على ما انفصله ظاهر الآية ، وعصده الحديث الثابت من رسول الله - في صحيح مسلم من قوله : **ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة ، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها ، إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب ، ما لم يكن كبيرة ، وذلك الدهر كله** **(٣١)** ، وفي صحيح مسلم : **الصغائر الخمس والجمعة إلى الجمعة ، ورغبتان إلى رمضان مكفرات لما بينهن إذا اجتنبت الكبائر** ، واختلفوا في الكبائر . فقال ابن مسعود : هي ثلاث ، الضوط من رحمة الله ، واليأس من روح الله ، والأمن من مكر الله^(٣٢) ، وروى عنه أيضاً : أنها أربع فراد الإشراف الله ، وقال علي : هي سبع الإشراف الله ، وتجل النص ، وقذف المحصنة ، وأكل مال اليتيم ، وأكل الربا ، والفرار يوم الرشح ، والتعريف بعد الهجرة ، وقد عيبد من غير : الكبائر سبع ، كنون علي في كل واحدة منها آية في كتاب الله ، وجعل الآية في الثعرب في أن الذين ارتدوا على ألبارهم من بعد ما تبين لهم الهدى في الآية ، وفي البخاري : **اتقوا السبع الموبقات** ، وذكر هذه إلا الثعرب ، فعاد بذلك السر . وقد ذهب قوم إلى أن هذه الكبائر هي هذه السبع التي ثبتت في البخاري^(٣٣) ، وقال ابن عمر : فذكر هذه إلا السر ، وزاد الإلحاد في المسجد الحرام ، والذي يستحسن

(٢٩) انظر الصلبي نفسه .

(٣٠) انظر الصلبي نفسه .

(٣١) أخرجه مسلم ٢٠٩/٦ في الفتاوة باب الصلوات الخمس . والجمعة إلى الجمعة (٢٢٣/١٦) .

(٣٢) انظر الطوسط ج ٧ تاريخ ٦٠/١٠ ، ٦١/١ ، والهيوي ٤١٨/١ ، ٤٢٠/١ وضع تقدير ١/١٠٧ ، ١/١٠٨ ، وفطرطبي ١٠٤/٥ ، ١٠٥ .

(٣٣) أخرجه البخاري : ٢٩٣/٢ في الوصايا (٢٧٦/٦) ومسلم ٩٢/١ في الإيمان (٩٩/١٤٥) .

بكلوا من العفوف ، وقال ابن مسعود أيضاً : ومنحني . هي جمع ما نهي عنه من اولى سورة السراء الى ثلاثين اية منها ، وهي في ان خنسوا كائنا منكم به ، وقال ابن عباس ايضاً فيما روي عنه : هي الى السبعين اقرب منها الى السبع ، وقال ابن عباس ايضاً : الكافر كل ما ورد عليه وعياه بنذر ، ارعاه ، اولعاه ، ارمه اشبه ذلك ، وفي مجموع هذا يجب ان يحسن علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القاسمي العرضي ، قال : قد اختلف القائلون من هذا عند من ، يصح ان كل ما لوعد الله عليه كائن فهو من الكافر ، ووجدناه عليه السلام قد ادخل في الكفار بعض نفسه اشبهه به التي ذكر في الحديث . يعني الذي في البخاري ، فيها قول الزبير ، وعقوب بن العيين ، والكذب عليه - بكثرة - وتبريض المرء ابوه بنيت ، بان يستأماه الشمس ، وذكر عليه السلام في الوعيد الشديد بما لم يعلل الكفر ، وهو كفر نعمة المحسن في الحق وعلى النجاة في الآخرة ، وحسن الشعر فيها ، وحرق الخبث ، والسيئة ، وترك التسلف من البول ، وقطعة الرحم ، وعلى الحصر ، وعلى تعذيب الحيوان بغير الدكاة لاكل ما يحل أكله منها ، انما أبيع كله منها ، وعلى إسبا الإزار على سبل التجو ، وعلى إتيان ما يغني عن الخبز ، وعلى انصاف سميت باحفظ الكاذب ، وعن المانع نفس مائة من الشارب ، وعلى العلول . وعلى متعة الأمانة لندنيا ، فإن أعطوا منها وفيهم . وإن لم يعطوا منها وبوفهم ، وعلى المظلم يجب حق امرئ مسلم ، وعلى الإمام الفاضل لرجته ، ومن ادعى إلى غير أبيه ، وعلى اتعد الأتق ، وعلى من خل ، ومن ادعى ما ليس له ، وعلى لاعر من لا يستحق النفس ، وعلى بعض لأتصر ، وعلى نارك الصلاة ، وعلى نارك الزكوة ، وعلى نفق عبي . روي الله عنه . ووجدناه الرعند الشلبي في بعض القرآن قد جاء عن الزكاة ، وعلى المعدلين في الأرض ماخرات ، فصح بهذا قول ابن عباس انهى كلامه ، يعني قوله : هي الى السبعين اقرب منها الى السبع ، روي عن ابن عباس انه قال : هي الى سبعمائة اقرب ، لابد لا صغيرة مع الإحراز ، ولا كبيرة مع الاستغفار . وقد اختلف القائلون بأنه يكفر نصفان باعتبار الكافر ، هل المكفر قطعي ، أو غشطي ، فجماعة من الفقهاء وأهل الحديث ذهبوا إلى أنه قاطعي ، كما دلت عليه الآية والأحاديث والأصوليون قالوا : هو على علة الظن . وقالوا : لو كان ذلك قطعيًا لكانت الصداقة في حكم المباح ، يقطع بأن لا نعمة فيه . ووصف في ذلك حالاً في قوله : كرمياً ، ومعنى كرمه فضيلته . ونفي المصوب عنه ، كما تقول : ثوب كريمة ، وفلان كريم المتخذ . ومعنى تكفير السيئات إزالة ما يستحق عليها من العقوبات ، وصنعها كأن لم تكن ، وذلك موقوف على احتساب الكفار : وقراء ابن عباس وابن جرير : إن تجسؤا كبير في حل الإفراء ، وقد ذكرنا من احتج به عن أنه أريد المكفر ، وإنما لم يقل ذلك بهر عنده حسن . وقرأ القائل غير عاصم في يكفر في ، ودخلكم في ما لا على الفية ، وقراء ابن عباس : من سيئاتكم في بزيادته في من في ، وقراء في مدخل في عداوي الخج بمنح الميم ، ورويت عن أبي بكر . وقراء ما في السبعة مصعباً ، وانتصاب المصوب للميم إما على المصدر ، أي : إدخالاً ، والمدخل منه محذوف ، أي : وبدخلكم الجنة إدخالاً كرمياً ، وإما على أنه مكان الدخول ، فيجيء الخلاف لذي في محل ، أي منعمة فاء الأمان على سبل التعدية للمفعول به ، ثم عن سبل الطرف ، فإذا دخلت حمرة نقل ، فدخلت ، وأما انتصاب الميم فيجوز أن يكون مصدر تدخل المضارع لأدخل ، التقدير : وبدخلكم فندخلون مدخولاً كرمياً ، وحده مدخلون للدلالة على دخول عليه ، وتدلالة مصدره أيضاً . ويجوز أن يراد به المكان ، فينتصب له ذلك إما به في بدخلكم في وإما به عطلة المدخولة على الخلاف ، وهو مفعول في أو ظرف في ، ولا تشعوا ما فضل الله به بعضكم على بعض في قال قتادة والنسائي . لا تزل في لتذكر مثل حظ الأنثيين في قال الزجاج : إذا اتزحوا أن فصل

(١) لفظ الوبض ٧٢ ج والزلزلة ١٠١ ، ١٠٢ ، وقيل في ١٦٨/١ ، ٢٢٠ ، ومعنى القيسر ١٥٧/١ ، ١٥٨ ، والقروطي ١٠٤/١ ، ١٠٥ .

(٢) المعنى الأصل

عن النساء في الحوادث كالمراث ، وقال النساء : إما ترجو أن يكون الوزر علينا نصف ما على الرجال كالكراث ، وقال صكرمة : قال النساء : وودنا أن الله جعل لنا الغمر فتعجب من الآخر مثلاً ما يصيب الرجل ، وزاد مجاهد : أن ذلك عن أم سلمة ، وأنها قالت : وإنا كنا نصف المراث فزلت^(١) ، وروي عنها أنها قالت : لئن كنا رجالاً فزلت^(٢) ، وبأسنة هذه الآية لما عليها أنه تعالى لا شيء من أكل المال الباطل ، وعن قتل الأفس ، وكان ما فيها عنه من دعاء إلى النطق في الدنيا وعلو فيها وتحويل حطها ، ما هو عن نهي ما نفس الله به بعضهم على بعض ، في التمني لذلك سبب مؤثر في تحصيل الدنيا ، ولو في النفس إليها كل طريق ، فلم يكف بالنهي عن تحصيل المال بالحل ، وقتل الأفس حتى غير عن سبب الحرص على ذلك ، وكانت الإشارة إلى النهي عن السبب كما لفظته ومثله ، فيدعي به ، ثم أتبع بالنهي عن سبب حبس لادة لسب ، وليرافق العن الغلبي العمل الخلو ، فيستوي لباطن الظاهر في الاستناع عن الأفعال القبيحة ، وظاهر الآية يدل على النهي أن يتنهي الإنسان لنفسه ما فعل به عبه غيره ، من عليه أن يرغب بما قسم الله له ، ونهى ذلك هو أن يذكر له مثل ما لذلك الحاصل ، وقال ابن عباس وعطاء : هو أن ينهي ما غيره ، وقال «مخبري»^(٣) : هو أن تحسد وعن أبي مفضل أنه به يحسد الناس على بعض من الجاه والمال ، لأن ذلك التفضيل قسمة من الله تعالى ، صادرة عن حكمته وتدير وعلم ما سواك لعل وما يصلح التمتع له ، من سخط في تزويج أو قس أمته ، وهو كلام حسن ، وظاهر النهي إنما يتناول ما فضل الله به بعضهم على بعض ، أم نهي أشياء ، من أحوال حاله له في الدنيا ، ونهى من يرجو بها الثواب في الآخرة ، فهو حسن لم يدخل في الآية ، وقد حله في الحديث «وددت أن أقتل في سبيل الله ، ثم أحياي ، ثم أقتل» ، وفي آخر الآية «وسألو الله من فضله» فذلك على حلال ذلك ، «إذا كان مطلقاً في ما فضل الله به بعضهم على بعض منب عنه فإن يكون ذلك بعد زوال نعمته من فضل عليه عنه مجة الأخرى - والأول ، إذ هو الحسد للنهي عنه في الشرخ ، والتمسك بالله منه في نص القران ، وقد اختلفوا إذا نفي حصول من نعمه لفصل عليه له من غير أن يذهب عن انفصل ، فظاهر الآية «لعل ، به قال» فحظون لأن تلك التسمية ربما كانت معصية في حقه في ندين - ومفسرة عليه في الدنيا ، فلا يجوز أن يقول : اللهم أعطني داراً مثل دار فلان - ولا وسأمتل زوجي - بل يسأل الله ما شاء من غير تعرض لمن فضل عليه ، وقد أجازه بعض الناس ، في لعل حال نعيب ما اكتسبوا والنساء نصيب ما اكتسبن في قال ابن عباس وقته : دعاء من الثبرات ، لأن الحرب كانت لا تروى النساء ، وضعف هذا القول ، لأنه لفظ الاكتساب ينوع عنه ، لأن الاكتساب يدل على الاعتراف والطلب بالعبودية ، وهذا لا يكون في الإثراء ، لأنه مال يأخذه الوارث وهو غير اكتساب فيه ، ويُعبر عادة هذا التركيب على ما قاله في سبب نزول الآية ، وقيل : بعبير بالكسب عن الإصابة ، كما روي : أن بعض العرب أصاب كسراً ، فقال له به - بالله يا به أعطني من كسبك نصيباً - أي بما أصبت : وجه قول خديجة - رضي الله عنها - «ونكس لعدوم» قالوا : وما نكس الشاعر

فإن أكسبرني نسر سائر فليسني كسنتهم حلفاً : ذرهم فبح الضمير

وقلت مرقاة : المعنى أن الله تعالى جعل لكل من الصنفين مكاسب تخص به ، فلا يضمن أحد منها ما جعل للآخر ،

(١) انظر تفسير مجاهد ٦٥٩ بـ بن عباس ص ٦٩ وابن كثير ٤٨٨/١ ٤٨٨ والمقر ٢٢٤/١ ٢٦٥ ، وال ١٤٩/٢ ، والمذكور كتاب التفسير ٣٠٦-٣٠٥/٢ والطبري ٦٦٦/٨ وفرت التباوري ٣٧٠/٢ وأب الطبري ليوأمني ص ١١٠ -دله- برطى ٢٦-٧٤ ، والربط

٢٠٠ ط الترمذي كتاب التفسير ص سورة النساء ، رقم ٢٠١١ وقول أبو يحيى : حديث سهل - ٣٠٣/١ ٣٠٤

(٢) فخر الرازي السابعة .

(٣) أسرار المكتبات ٥٠١/١

ف قيل : المذخور إنسان ، وقيل : المذخور مال ، والمولى لفظ مشترك بين معان كثيرة ، منها المولى ، وهو الذي يحسن أن يفسر به هنا ، لأنه يصلح لتقدير إنسان ، وتقدير مال ، وشملت فسر ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم : أن المولى العصة والموتى ، فإذا فرغنا على أن المعنى : ولكل إنسان احتس وجرحاً ، أحدها : أن يكون لكل متعلقاً يجعلنا ، والتفسير في ترك عاله على كل المصنف لإنسان ، والتقدير : وجعل لكل إنسان وارثاً مما ترك ، فيشمل عا فاقى معى مولى من معنى المعلى ، أو يقصر بفسره شعنى التقدير : يرثون مما ترك ، وتكون الجملة قد تمت عند قوله : مما ترك ، ويرفع الوندان على إضمار ، كنه قيل : ومن الوارثة ف قيل : هم الوالدان والأقربون وراثاً ، والكلام جنتان ، الوجه الثاني : أن يكون التقدير : وجعلنا لكل إنسان مولى . أي : وراثاً ، ثم أصغر فعل أي يرث المولى مما ترك الوالدان ، فيكون الفاعل بترك الوالدان ، وكنه لما أقيم في قوله : وجعلنا لكل إنسان مولى ، بين أن ذلك لإنسان الذي جعل له ورثة هو الوالدان والأقربون ، فأولئك الوراث يرثون مما ترك والداهم وأقربوهم ، ويكون الوالدان والأقربون موروثين ، وعلى معنى الوجهين لا يكون في جعلنا مصد محضوف ، ويكون مفعول في جعلنا : لفظ مولى ، والكلام حلتان ، الوجه الثالث : أن يكون التقدير : ولكل قوم جعلناهم مولى . أي : وراثاً نصيب مما ترك والداهم وأقربوهم ، فيكون جعلنا صفة لكل والقسم من الجملة الواقعة صفة محذوف ، وهو مفعول جعلنا ، ومولى منصوب على المحل ، وفاعل في ترك في الوالدان ، والكلام متعقد من مبتدأ وجر ، جعلنا لكل محذوف ، إذ هو خبر المبتدأ المحذوف العاظم مقامه صفة ، وهو اخار والمجرور ، إذ فسر : نصيب مما ترك ، والكلام إذ ذلك حلة واحدة ، كما نقول : لكل من خلقه الله إنساناً من رزق الله ، أي : حظ من رزق الله ، وإذا فرغنا على أن المعنى : ولكل مال ، فقالوا : التقدير : ولكل مال مما تركه الوالدان والأقربون ، جعلنا مولى أي : وراثاً يلوه ويمررونه ، وعلى هذا التقدير يكون مما ترك في موضع الصفة لكل ، والوالدان والأقربون فاعل بترك ، ويكونون موروثين ، ولكل متعلق بجعلنا إلا أن في هذا التقدير نقصان بين الصفة والموصوف بالجملة المتعلقة بالفعل الذي فيها المجرور ، وهو نظير قولك : مكن رجل مررت قمحي ، وفي جواز ذلك نظر . واحتفظوا في المرد بالمعاهدة هنا ، فقال ابن عباس وابن حبر والحسن رضي الله عنهم : هي الخلف من الحرب كانت تتوارث بالخلف ، فترد ذلك هذه الآية ، ثم نسخ بقوله : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله ، وفيه أيضاً : هي الخلف ، والنصيب هو التوزيع في الحق والتعصير ، والربا بالكاف لا القيراث ، وقال ابن عباس : "بعضاً هي الزحاة ، كانوا يرارثون بها حتى نسخ ، وعنه : كان المهاجرون يرثون الأنصار دور ذوي رحمهم ، حتى نسخ ما تقدم . وفيه إثبات النصيب من التعصير والمعونة ومن قال على جهة التذهب في الرعية ، وقال ابن المسيب : هي النبي والنصيب الذي أمرنا بأبناؤه هو للرعية لا القيراث ، ومعنى عاهدت أيمانكم في هذا القول عاهدتهم بأيمانكم وبمستحسروهم ، وقيل : كانوا يتوارثون بالنبي لقوم يورثون قبل الرعية ، ووجهه : فسر الرعي أن يؤثبا إلى رقة الرعي له ، وقيل : المعاهدة هنا لزواج ، والتكاثع يسمى عقداً فذكر الوالدين والأقربون ، وذكر معهم الزوج والزوجة ، وقيل : المعاهدة هي الولاء ، وقيل : هي حلف أي بكر الصديق أن لا يورث عبد الرحمن شيئاً على علم أمره ، فقد أن يؤثبه نصيبه من مال ، قال أبو روق : وفيها ثلاث ، فتخلص من هذه الأقوال في المعاهدة ، أي الخلف أن لا يورث الخالف ، أم المراجعة ، أم التثني ، أم الرعية المشروعة ، أم الزواج ، أم الموالاة سببة أقوال ، قال ابن عطية . ونقطة المعاهدة والإيمان ترجع أن المراد لاخلاف ، لأن ما ذكر من غير الإخلاف ليس في جميعه معاهدة ولا إيمان انتهى ، وكيفية الخلف في المعاهدة كان الرجل بمائة الرجل : فينزل : حمى ذلك ، وعندي همدك ، وثاري تارك ، وحرب حريك ، وسلمي سلمك ، وترثي وارثك ، وتطلب ب وأطلب بك ، وتنقل عبي وأهقل عندك ، فيكون للخلف السدس من ميراث الخلف ، فمنع الله ذلك ، وعلى الآراء السابقة جاء الخلاف في قوله : والذي عطفتم أيمانكم في أمر منسوخ أم لا ، وقد استدل بها على

ميراث مولى المولاة ، وبه قال أبو يوسف ، وأبو حنيفة وزفر ومحمد قتلوا . من سلم على يد رجل ووالاه وعاقبه ثم مات ولا وارث له غيره ميراثه له ، وروي نحوه عن يحيى بن سعيد وربيعة وابن السبب والزهري وإبراهيم وأحمد وعمر بن مسعود ، وقال مالك وابن شبرمة والثوري والأوزاعي والشافعي ميراثه لنفسين ، وقد أطرد الكلام في هذه المسئلة أبو بكر الرارقي تاصراً لمذهب أبي حنيفة ، وروى الكوفيون في غنطهم في تخفيف القاب من غير ألف ، وشذذ القاف جزء من رواية علي بن كشة ، والباقر في عاقبتهم في الباء ، وحوزوا في إعراب في الذين في وصوفاً ، شذذوا - أن يكون مبتدأ والخبر في ثابوهم في ، والثاني : أن يكون منصوباً من باب الاشتغال نحو : ريداً فاضربه ، فالثالث : أن يكون مرفوعاً معطوفاً على في الولدان والأفربون في والنصير في فآلهم في عائد على في موال في إذا كان في الولدان في ومن معصم عليه موروثين ، زاد كانوا وارثين فيحوز أن يعود هي في موال في ويجوز أن يعود على لوالدين ، والمعطوف عليه ، الرابع : أن يكون منصوباً معطوفاً على موال في ، قتله أبو الفداء ، وقال أبي : جعلنا الذين عاقبت رؤاؤنا ، وكان ذلك وسخ أشهر ، ولا يمكن أن يكون على هذا التفسير لعدى قدره ثم يكون معطوفاً على مولي لفساد الفصح ، إذ نصبه التفسير : ولكن إنسان ، أو لكل شيء من لثال جعلنا رؤاؤنا ، والذين عاقبتهم أميائكم ، فإن كان من معصم الحمل ، وحذف المفعول الثاني لدلالة المعنى عليه أمكن ذلك ، أي : جعلنا رؤاؤنا لكل شيء من أميائكم ، أي : لكل إنسان ، وجعلنا الذين عاقبتكم أميائكم ، وهو بعد ذلك توجبه عذلكم ، ومنعوا عاقبت صبر عذبت ، أي : عاقبتهم أميائكم ، وكذلك في قراءة في عذبت في هو مختلف تقديره ، عذبت خلفهم أو عهدهم أميائكم ، وإسناد العاقبة أو العقد للأيمان سواء أريد به القسم ، أم بخارعة بخار ، بل فاعل ذلك هو الشخص ، في إن الله كان على كل شيء شهيداً في لما ذكر تعالى تشريع التوريت ، وأمر بإنشاء الصبب ، أمر على أنه مطلع على كل شيء فهو المجازي به ، وفي ذلك تهديد للعاصي ، ووعده بالمصيح ، ونسبه على أنه شهد على العاصي بهكم ، والصلة فأولوا بالعهدي ، في الرجال قوامون على النساء بما فصل الله بعضهم على بعض وما انفقوا عن أموالهم في قيل : سيب نزول هذه الآية أن امرأة تطعم زوجها فاستعدت ، فقضى لها بالعصا منزلت ، فقل - آتت أمراً ، وأرادتة غيره^(١) ، قلته حسن وفناعة وابن حريج والسدي وغيرهم ، مذكر التبريزي والزمخشري وابن عطية ، أنها حبيبة بنت زيد بن أبي رهير روج المرح بن صم وأحمد النضد من الأنصار ، وطولوا القصة في أخبار : رجع الفصاض بين الرجل والمرأة ، وقال الكلبي ، هي سبية بنت محمد بن سلمة ، زوج سبيد من الربيع^(٢) ، وقال أبو روق ، هي جميلة بنت عبد الله بن أبي أوفى ، زوج ثيب بن قيس بن شماس ، وقيل : نزل معها في ولا تمجل للفران من جبل أن يظفي إليك وجهه في له [١١٤] وفي سب من عين المرأة أن زوجها لطمها بسبب شوزها ، وقيل : سب أتروك قول أم سلمة المتقدم لما غير النساء درجة الرجال عرفن رجة التفضيلة ، قيل : المراد بالرجال هنا من فهم عداوة وحزم ، لا معلو من به لجة ، فكم من ذي خبة لا يكون له نفع ولا ضر ولا حرم ، ولذلك يقال : رجل بين الرجولية والنحولة ، وكذلك ادعى بعض القسرين أن في الكلام حذفاً تقديره : الرجال قوامون على النساء إن كانوا رجالاً ، وأشد :

أَكُلْ نَبْرِي نَسْتَبِيرُ أَفَرُ ذُنْبِي نَوْقُ لَلْبُلِّ نَارُ^(٣)

(١) اسفر تيسر لجماعة من ١٥٤٤ ومنعت ٤٤٢/٥ وستند الكثر ٤٣٠/١ وحذر ٦٥٦/٢ وأمر تليل ١٩١/١ وبيع التفسير ٤٦٢/١ والوسيلة ٢٢ والقصري ١٩١/٨ وغرائب السجوري ١٩١/٥ ومكر فهد ٣٨٧/٢ و٣٨٨ ، وتبريزي ٨٨٦/١ وأحكام القرآن لأس العري ١٩٥/١

(٢) اطر العري ١٢٢/١

(٣) بيت من الخراب ، سب بخارئة بر المحاج اطر بيوته ٣٥٣ كتاب ١٦١/١ لأصميت ١٩١ ، ابن بيش ٢٦٦/٢ الكلام ٢٨٧/١

والذي يظهر أن هذا إخبار عن الحسن - لم يتعرض فيه إلى اعتبار أفراده - كآله قيل : هذا الخمس قوم حل هذا الجنس ، وقال ابن عباس في قولهم في مسفلون على تكليب النساء في الحق ، ويشهد هذا القول طاعتهم لهم في طاعة الله ، وفراغ صفة مخالفة ، ويقال قيام فقيم ، وهو الذي يقوم بالأمر ويحفظه . وفي الحديث : أنت قيام السبلات والأرض ومن فيها ^(١) وأقبله في بما للسب ، وما مصدرة أي : بتفصيل الله ، ومن جعلها بمعنى الذي فقد أحد ، إلا أنه ضمير في الجملة ، وتغييره محذوفاً مسوق لحدسه . فلا يجوز والتضمير في بعضهم عائد على مخرجهم والنساء ، وذكر نخلية للمذكر على المؤنث ، والمراد بالبيض الأول الرجال ، والثاني النساء ، والذين أنهم يؤمنون عليهم سبب تفصيل الله لمرجاء على النساء هكذا قرروا هذا المعنى ، قالوا : وعدل من الصميرين فلم يأت بما فضل الله عليهن لما في ذكر بعض من الإجماع الذي لا يتغير عموم التضمير ، قرب أمشي فضلت ذكره ، وفي هذا دليل على أن الآية تستحق بالفصل ، لا بالتقلب والاستحالة ، وذكرنا أشياء مما فضي به الرجال على النساء على سبيل التمثيل ، فقال الربيع : الجمعة والجماعة ، وقال الحسن : اشققت عليهن ، رينبو عنه قوله في وما أخفوا في . وليل : التصرف والتجارة ، وقيل : الغزو وكما القديم والعقل ، وقيل : العقل والرفق ، وحل الأربع ، وملك التكاثر والطلاق والرحمة ، وكسب العذونات ، وفضيلة الشهادات ، والتعصيب ، وريادة الكهف في الميراث ، والديارات والصلاحية لكثرة الخلافة والإمامة والخطابة والجهاد والرمي والأذان والاعتكاف ، وإحالة القسامة وانتساب الأولاد والحق ، وكشف الرخوة ، والعيشة التي هي تيجان العرب ، والولاية والتزويج . والاستدعاء إلى الفرائض ، والكتابة في العاقل ، وعدد الزوجات ، والوطء بملك الصبي ، وما أخفوا من أحوالهم معنله عليهن ، وما مصلوبة أو بمعنى لذي ، والملاءة عذوق في مسوق أخلف ، قيل : المعنى بما أخرجوا بسبب النكاح من مهورهن ، ومن التفتت عليهن المسنورة ، وروى منذ أنه - ^(٢) - قال : لو ثمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لعلها . قال الفرطى : فهم الجمهور من قوله في وما أخفوا من أحوالهم في أنه متى عجز عن تقبيلها لم يكن قولاً عليها ، وإذا لم يكن قولاً عليها كذا ما صرح العبد لزوات المعفود الذي شرع لأجله النكاح ، وفيه دلالة واضحة من هذا الوجه على ثبوت مسح النكاح عند الإحصار بالنفقة ، والكسوة وهو مذهب مالك والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا يمسح للمرأة ، وإن كان حراً مصرية ، فخرقة إلى مبرة في لبنة [٢٨٠] في قالها لحات غائبات حافظات لهن بما حفظ الله في قلنا ابن عباس : الصالحات المسنات لأزواجهن . لأنهن إذا أحسن لأزواجهن فقد صلح حاضن منهم ، وقال ابن المبارك : الحاصلات بالمر ، وقيل : اللاتي أصلهن الله لأزواجهن ، قال تعالى في وأصلحنا له روجه في . وقيل : اللاتي أصلهن أقواهن وأفضلهن ، وقيل : الصالحات الصبي هنا ، وهذه الأقوال متضاربة ، والغائبات الطلقات لأزواجهن ، أو ثمة نكاح في حفظ أزواجهن ، وامتناع أمرهم ، أو ثمة نكاح في كل أحوالهن ، أو غائبات بما عليهن للأزواج ، أو المصليات ، أمثال آخرها للزجاج ، في حافظات للقب في . قال عطاء وقتلة : يحفظن ما غاب عن الأزواج ، وما يجب لمن من صيانة أنفسهن غير ، ولا يتحللن بما كاد بينهما وبينهن . وقال ابن عسبة : الغيب كل ما غاب عن علم زوجها عما استتر عنه ، وذلك يعم حال غيبة الزوج وحال حضره ، وقال الزمخشري ^(٣) : الغيب خلاف الشهادة ، أي حافظات لأحوال الغيب ، إذا كان الأزواج غير شاهدين في حفظ ما يجب عليهن حفظه في حال الغيبة من الروح والبيوت والأموال انتهى . والآلف واللام في الغيب نقيض الصمير ، والاستثناء بما كثر كقولهم في واشتمل الرأس

١ - أمالي الشيباني ٢٩٦/١ الإحصان ٢٩٣/٢ .

(٢) إسناده أحمد ١٦٠/٢ ، ٦٥٨ ، وكبرداره ١٦٧/٢ (١٨٩٥) ومترجمي ٥٥٠/٥ ، طبعات (٣٥٤٤) والسبني (٤٢/٢) وابن ماجة

٢٧٦/٢ ، ٢٨٥٨ ، وابن حبان لم يذكره إسناده في الموطأ (٢٣٨٢) وأما في ٥٠٢/٢ وروايتهم

(٣) انظر الكشف ٥٠٦/١ .

شيأ في عروص (الآية ٢٨) أي راحي ، وقد مر الزمخشرى .

لشباب في شفتيها خضرة لعمري وهي الشفتان وبني أبنائها شنب

يريد : ولي شفتيها ، وروى أبو هريرة عن رسول الله - ﷺ - قال : خير النساء امرأة ، إذا عرفت إليها سرتك ، وإذا لم يرها أظفارها ، وإذا عنت عنها حفظتك في ما بين يديها ، ثم قرأ رسول الله - ﷺ - هذه الآية (١) ، وقرأ ، فمفسر مخرج الجلالة ، فالظاهر أن تكون ما مصدرة ، والتفسير : سقطة الله إياها قاله ابن عباس وعطاء وجماعة ، وبشكل هذا الخطأ وجوهاً ، أي : يحفظ أي : يتولى إياها حفظ العيب ، أو لحفظه إياها حين أوصى من الأرواح في كتابه وأمر رسوله ، فقال : استوصوا بالنساء خيراً ، أو يحفظهن حين يذهبن التراب العظيم عن سمط الثياب ، وأوجدهن العذاب الشديد على الحيانة ، وجوزوا أن تكون ما بمعنى الذي ، والظاهر على ما عذوف ، والتفسير : بما حفظ الله لمن من مفسر أرواحي ، والشفقة عليهن قاله الزجاج ، وقال ابن عطية : ويكون الشيء بما حفظ الله ردها عن التي لا ينبغي كرم دوماً ، وإما كواثره ورواها للنساء ، وقامها حفظه ، فمعناه أن النساء يجمعن إياه ذلك ويقدره ، وأجاز أنواله أن تكون (ما) نكرة موصولة ، وقرأ أبو جعفر من التفسير في نصب الجلالة ، فالظاهر أن (ما) بمعنى الذي ، وفي - حفظ ضمير يعود على (ما) مفعول ، أي : بالشفقة والبر الذي حفظ الله في امتثال أمره ، وقيل : التفسير متأخر ، الذي حفظ حتى الله وأما ، وهو التفتق والتجسس والشفقة على الرجان ، والتبصيرة لهم ، وقدره أن جي بما حفظ دين الله أو أمر الله ، وحذف مضاف متعين تقديره ، لأن الذات المقدسة لا ينسب إليها أن يحفظها أحد ، وقيل : ما مصدرة ، وفي حفظ ضمير مفعول تقديره بما حفظني الله وهم عائد على الصالحات ، قيل : وحذف ذلك الضمير ، وفي حذفه فيج لا يجوز إلا في الشعر كما قال

قائل المروءات أئذي بها

يريد : لو ديس بها ، والمعنى : يحفظني الله في أمره حين امتك ، ولأحسن في هذا أن لا يقال : إنه حذف الضمير ، بل يقال : إنه عاد الضمير عليها مفرداً ، كأنه لو حفظ الحسن ، وكثر الصالحات في معنى من صلح ، وهذا كذا توجه تذود أني إليه قول من قال في هذه القراءة : إن ما مصدرة ، ولا حاجة إلى هذا القول ، بل يترد القرآن عنه ، وفي قراءة عبد الله ومصحفه (فالصالحات فوات حوافظ للعيب بما حفظ الله فأصلحوا إليهن) ، ويتبين خطأ على التفسير ، لأنها مخالفة لسواد الإمام ، وفيها زيادة ، وقد صح عنه بالخل الذي لا شك فيه أنه قرأ قرأ عن رسم السواد ، فلذلك ينبغي أن يجعل هذه القراءة على التفسير ، فإن ابن حني : والتكثير أشبه بالمعنى ، إذ لا يعطي الكثير ، وهي المصدرة هنا ، ومعنى قوله (فأصلحوا إليهن) أي : أحسنوا حسن أنفسكم معنى أحسنوا ، ولذلك عداه ابن ، روى في الحديث : يستمع للمرأة المضطعة لزوجهما الضمير في الهواء ، والخيال في البحر ، واللائحة في السماء ، والشارع في البر والبحر ، قالت أم سلمة : قلت : يا رسول الله ، نساء الدنيا أفضل أم الخور ، فقال : نساء الدنيا أفضل من الخور ، قلت : يا رسول الله بهم قلت : مصلاتي ومصلتهن وعسلتهن وراحتهن أرواحي في الثلاثي تحالفون تشوهر فضوقهن واهجر وهي في الخساجع واضربوهن في ما ذكر تعال صالحات الأرواح ، وأنهن من المظلمات الخفطات للعيب ، ذكر مفاصلهن ، وهو العاصيات للأرواح ، والخوف هنا فعل : معناه اليقين ذهب في ذلك إلى أن الأوامر التي بعد ذلك إذا بوجها وقوع التنوير لا ترقعه ، واحتج في حوازه وقوع الخوف موقع اليقين بقوله ابن مجي : الضمير الضمير الذي في الله .

(١) أخرجه الطبري في التفسير ٣/٢٩٦ وذكره الخطيب ابن كثير ٢/١٥٧ وأدخله في الاستدراك ١/١٦١ والسيرافي في ١/١٥١ والمبري في

ليس مانس ، ويومول الحكم من جهته لها كذلك ، فإذا ظهر لها أن الشوز من جهته وعظمه وجرهه وبهله في إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما في انفسهم في يريدا عانا ، على الحكيم قاله ابن عباس وجماعه وغيرهما ، وفي نسخة عائشة عن الزوجين ، أي : قصد إصلاح ذات الدين ، وصحت نهيها ، ونصحا بوجه الله ، ومع الله بن الزوجين ، وألف بينهما ، وألغى في عوسهما المودة ، وقيل : التصبران معاً عائداً على الحقين ، أي : إن قصد إصلاح ذات الدين وفق الله بينهما ، فيجتمعان على كلمة واحدة ، وتصنعان في طلب موافق حتى يحصل الغرض ، وقيل : الضممان عائداً على الزوجين ، أي : إن برد الزوجين إصلاحاً بينهما ، وروى شعاع بن يزل الله ذلك ، ويؤلف بينهما ، وقيل : يكون في يريدا عائداً على الزوجين ، وفي نهيها عائداً على الحكيم ، أي : إن برد الزوجين إصلاحاً وفق الله بين الحكيمين ، فليجتمعا على كلمة واحدة ، وأصلها وعسا وظاهر الآية : أنه لا بد من إرضاء الحكيمين ، وبه قال الجمهور ، وروى عن مالك : أنه يجري إرضاء واحد ، ولا ترضى آفة تعدالة الضممين ، فلو كانا غير عدلين لصال عبد الملك : حكمهما منصوص ، وقال ابن العربي : التصحيح نفوذ ، راجع أهل الحل والعقد على أن الحكيمين يجوز تمكيمهم ، ودعت الخواص إلى أن التحكم ليس مجازاً ، ونورق الحكماء بين الزوجين حلماً برضا الزوجين ، فهو يصح من غير أمر سلطان ، ذهب الحسن وابن سيرين إلى أنه لا يجوز التصحيح إلا بعد السلطان ، وذهب عمر وعطية وأبو حمزة وعطاء بن السبابة والثمامين إلى أنه يصح من غير أمر السلطان ، منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي ، في إن الله كان عليها خيراً في يعلم ما يقصد الحكيمان ، ركع يوفقا بين المخطئين ، ويحرم نصيبا ما يظنقان به في أمر الزوجين ، في أعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذي القربى والجار والمساكين في مناسبة هذه الآية لما قيلها أنه تعالى لما ذكر أن الرجال فامون على أسماء بمفضل الله إياهم عليها ، ورتبها أنماهم ، يدل بمفهوم النقص أنه لا يكون نواصي على غيرها ، أصبح الله مع كونه نواصي على النساء هو أيضاً مأثور بالإحسان إلى الوالدين ، وإني من عطفه على الوالدين ، فعندت خطأ على الإحسان واستغناء التكريم الأختى ، وإن المؤسس لا ينقص من التكليف الإحسانية بما يتعلق بزوجه فقط ، بل عليه غيرها من الوالدين وغيرهم ، واقتبح شوصل إلى ذلك بالأمر بإمر الله تعالى بالعائدة ، إذ هي مددا غير الذي تزلزل الأعراف الصداقة عليه ، وخطبه في وإذا أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً في البقرة [٨٣] وتقدم شرح قوله في والوالدين إحساناً وبذي القربى والجار والمساكين في إلا أن هنا في ويدي في وهناك في وهي في وإصادة البناء ندول على التوكيد والمالعة ، فرباع في هذه الآية ، لأنها في جن هذه الأمة ، ولم يبالغ في حق تلك ، لأنها في حق بني إسرائيل والاعتناء بهذه لامة أكثر من الاعتناء بغيرها ، إذ هي غير أمة أخرجت قبائل ، وقرأ ابن جرير في والوالدين إحسان في المارفع ، وهو مبتدأ راجع ، مع ما في المصنوع من معنى الأمر ، وإن كان جملة حبرية محذوفة :

فَصَرُّ خَيْرٍ لَّكَ لَآتَا مُنْتَلِ

في وأجار ذي القربى في قال ابن عباس وجماعه وحكمته والصحة وفائدة وابن زيد ومقاتل في آخرين ، هو الجار غريب النسب ، وأجار لخب هو أجار الأعني الذي لا قرابة منك وبه^(١) ، وقال معاذ بن ليس :

لَا يَسْخَرُ مِنَّا مُسَاوَرُ مُدَا قَوْ رَحِمَ أَوْ مُسَاوَرُ حُجَابِ

وقال نوف التميمي : هو الجار المسلم^(٢) ، في وأجار : جنب في هو الجار اليهودي والنصراني ، فهو عبدة لمسة لإسلام ، وأجبة الكفر ، وفدت برفه : هو الجار الغريب المسكن منك ، وأجيب هو أجنبي المسكن منك ، كونه ابتزع

(١) الطبري ٧٢٢ ج ١ والرازي ٧٨١٦٠ ومع القدير ٤٧١١٩ .

(٢) مع المراجع السابقة

من أحداث التي فيها : إن في حارين أبلى أهما قدي . أي : إلى أروع مقام ، مأخوذ ، وقال ميمون بن مهران : ولما
 خفي القوم أرباباً به أهازق الغريب ، قد أسقطه . وهذا مأخوذ في البيت ، لأنه جمع على تأنيده بين الألف والإسلام .
 والإصباح ، وهو وجه التلاطم . وقال ذي النورين النخعي . يشكي تصحيح قرآن ميمون عز أن لا يكون محدثين الألف
 والثلاث والإصباح على ما ذهب ابن عصف . ما لا يكون قوله في ذي القربى ، بدلاً من قوله في والحار في من حذف مصاف .
 تغدير : وانجاز جدار ذي القربى . صحت جدار أعلامه أخبار عنه . وقد حدثنا بذلك في شرحه . قال الشاعر :

رحم الله أقطب دة دوه فحسب طلائع الطلائع من

يريد أعظم طلاءه الطلائع . ومن كلام النخعي . ويعلمون النعم بجمدة من يريدون غنى النعمة منه . واجب
 هو النعم . من يثبت نعمه من القراءة . وقال

ولا تفرم بالآل على

و يجوز هناك دحل . فحل في محله أومعية . أو كيبوة . أو عرج داراً من كل جهة . أو يعتبر صياح الآله .
 أو صياح الأمانة قرب أربعة . تأنيده قول الأراعي . وروي في ذلك حديثاً . عليه الصلاة والسلام . أن من ماله ياتي
 ١٢٠ إن أومع در صرح ولا يدخل حدة من لا يأتين حارة بوائده والفتاوى مرة في بعضها النعم من بعض .
 أومعاً لروحه . قال الأعمش :

أحسنت بهيرونك طائفة

ومعنى في الحار ذي القربى في ذاته لم يمتحن على الإحصاء تبارك في حافظه على الصلوات
 والصلوة الوسطى في سورة [٢٢٨] نسبه على عظم صفه . لإدلائه بحضرة خوار والقربى أي . وهو عاصم في دونه
 المفضل به . والجذر أومع . ومعجم مصنفون . ومعجم سعيد . وشي أعني عن أحمد طاب . فقال هو
 الذي يحيى فيحل حيث يقع حيث علو والمصاحف بالجانب في أن أس عاصم من وفادة وعجاءه الصلوات :
 هو الرقيق في السفر . وقال علي بن مسعود والنخعي . وأما أومع لروحه . وقال ابن زيد . هو من يعزيتك . ولعل
 من لتعنه . وقال النخعي : هو الذي يصحبك بأن حصل بحبك . إما زيدا في وإما حار ملاحظ . وإما
 أومعاً يعلم غنى أومع فاعداً إلى حيث في محسن . أومع أو هو ذلك من أدب صفة كانت بك
 وسه . أهلك نازح من ذلك حظي ولا تسلم . وتبعه ربه للإحسان . وقال عاهد أنف : الذي يصحبك مصرا
 وحسراً الرقيق الصالح وأين أصبل في غنم شره وما ملكك أيتاكم في قبل . ما وجدت من أحاقق
 غنم أومع حال في ملكك ما طلب لكم في أنه [٢٦] لأنها نعم من من فتمس أحزان على
 بإطلاقها . من عيت وهم هم وأطعمهم غير الأبقار أكثر ما لا يستأن من الأبقار فغلب حب الكثرة . فأنه قد تغلب

(٢) ما لا يأتين في رفات حرك

(٣) أخرج الشافعي الأحمدي عن رواية أبي هريرة . رضي الله عنه . أنه في الآية ٢١/٢٢

(٤) حدثني يونس بن ميمون وعنه ذلك الأمر الذي

أمر دواك الأعمش

(٥) أخر مختاب ١٩/١٩

(٦) أخر مختاب

بالإحسان إلى كل مخلوق، من آدمي وحيداني ونبيه . وقد ورد غير ما حدثت في الرخصة بالآراء خيراً ، في صحيح مسلم وغيره . ومن غريب التفسير ، ما نقل عن سهل التستري ، أن الجبار ذو العرش هو القلب . والمجاز الخلق النفس . والمصاحب بالحب العقل الذي ينهج على اقتداء الله ، ما شرع ، وابن أسيل الخواص الطيبة . في إن الله لا يحب من كان غافلاً غفوراً . في معنى تعالى عت عتصفت هاتين الصفتين ، لا اختيار وهو الفكر ، وتفخر هو عدد الثواب على سبيل التطاول بينا والتماض على الناس ، لأن من اتصف بهاتين الصفتين حشاه على الإحلال عن ذكر في الآخرة ، من يكون لهم حاجه إليه . وقد أبور حواء المروزي : لا تحذيه المنكة إلا وجدت عنه لا محروماً ، ولا عاقلاً إلا وجدت جباراً شيئاً ، قال الزعروري . والاختال الثبات المجهول الذي يتكرر عن إكرام أقاربه وأصحابه ، ومما يليه . فلا يخفى مهم ولا يلتفت إليهم . وقال غيره . ذكر تعالى الاختيال لأن المختال بألف من ذوي غرائفه لا كانوا فقراء . ومن جوارحه إذا كانوا ضمهء . ومن الأيتام لاستضعافهم . ومن المساكين لاستفادهم . ومن ابن السبيل لبعده عن أهله . ومن مملوكه لأمره في يده انتهى ، وتطاولت هذه الأقوال هل ذكر هذين الصفتين في آخر الآية إنما جاء تشبهاً هل أن من اتصف بالمخلو لا يفخر بألف من الإحسان لأصناف المذكورين ، وأن المختال على ذلك انصاف بتلك الصفتين ، والذي يظهر لي أن مساقها غير هذا المساق الذي ذكروه . وذلك أنه تعالى لما أمر بالإحسان للأصناف المذكورة ، والتعجب بهم ، وذكرهم كل في العادة أن يشاء عن من اتصف بمكارم الأخلاق أن يجد في نفسه ذهواً وخيلاء وانتخاراً بما صدر به . من الإحسان ، وكثيراً ما افترخت العرب بذلك ، وتعاطفت في نزهة ونظمها به . فلو أن تعالى أن يتنه على التحلي بصفة التواضع . وإن لا يرى نفسه شفوفاً على من أحسن إليه . وأن لا يفخر عليه . ثم قال تعالى . لا تبطلوا صدقاتكم باللغو والآل في البقرة [٢٦٤] فحى تعالى محبة عن التحلي بدين الوصية . وكأن المعنى أنهم أسروا بعبادة الله تعالى ، وبالإحسان إلى أولادهم ومن ذكر معها . وغرواً عن الخيلاء والتفخر . فكانه قيل . لا تتعالموا وتضجروا على من أحسن إليه في إن الله لا يحب من كان غافلاً غفوراً . إلا أن ما ذكرناه لا ينم إلا على أن يكون في نفس يبسون في صدقاً مقطوعاً بما قبله . لما إن كان متصلاً بما قبله . فبأن المعنى انتهى فكره لتضروب . وبأن إعراب في الذين يبسون في وجه يفتح المعنى الذي ذكروه . والمعنى الذي ذكره إن شاء الله تعالى في الذين يبسون ويتركون الناس باليخس ويكتفون ما أتاهم الله من فضله وأخذوا للكاترين عذاباً مهيئاً . فربحت هذه الآية في فهم كعادتي ، وروي عن ابن عباس وعياض وابن زيد وحضرمي . أنها نزلت في أحبار اليهود . يخلوا بالإعلام بأمر محمد - ﷺ . وكتبوا ما عندهم من الكتب في ذلك . وأمروا باليخل على جهنم . وأمروا أتباعهم موحدة أمر محمد - ﷺ . وقالوا للأخبار : لم تنفقوا على هذا حريص فصفرون ، وقيل : نزلت في المنافقين . وقيل : في مشركي مكة ، وعلى اختلاف سبب النزول اختلف أقوال القسرين من المعنى بالذين يخلون . وقيل : هي عامة في كل من يخل ويترى بالخل من اليهود وغيرهم . والخل في كلام العرب مع السائل شيئاً مما في يد المسؤول من ذلك . ومنه فصل ، قال طائوس : انخل أن يخل الإنسان بما في يده ، واتضح أن يسلح على ما في يدي الناس . والخل في الشريعة هو منح الواجب . وقد راغب . لم يرده بالخل بذلك ، بل بمعنى ما فيه مع لتعير انتهى . وما أمر تعالى بالإحسان إلى الأولاد ومن ذكر معها . من امتناعهم على سبيل استداع أمر الله . بين أن من لا يقص ذلك قسراً . أحدهما البخل الذي لا يقدم على إنفاق لما لله فيه . حتى أربط في ذلك وأمر بالخل . والثاني : الذين يقفون أموالهم رثاء الناس . لا تعرض أمر الله وامتناله وعلاجه . وهم تعالى القسرين بأن عصب القصب الأول في واعتدنا للكافرين في وأعقب الثاني بقوله في ومن يكن الشيطان له قريناً . والخل أنواع . بخل مالاً وبخل بالعلم ، وبخل

(١) ظهر متوسط ٧٤ هـ وقطري ٣٥٢ هـ والبر ١١٢٠ هـ والمراح ٥٣٢ هـ والرازي ٩٨٢ هـ ورواه ابن السكيت ١٨٢ هـ ونسخ القدير

١٦٧ هـ والبيهقي ١٨٨ هـ وابن كثير ١٦٦ هـ والقرطبي ١٦٦ هـ

«مُعْصَا» ، ويحل السلام ، ويحل التكلام ، ويحل على الأتربة دون لأحاديث ، ويحل ما جاء ، ويحلها فغائرها وردائل
مذمومة عقلاً وشرعاً . وقد جاءت أحاديث في مدح السياحة ، وفي الحل منها ، « فصلان لا يمنعان في مؤمن :
البخس ، وسوء الخلق »^(١) ، وطاهر قوله « بالحل » انه متعلق بقوله « وأمرؤن » كما تقول : أكرمت بهذا الصنيع ،
فالحل عامر به . وقيل : متعلق الأمر بحذوف ، وإنه في محل حالية ، وانعى . وأمرؤن انبس يشكرهم مع
التبسمهم بالبخس ، فيكون محروفاً أشد إليه الشاعر بقوله :

فَجِئْتُ أَمْرِي شَيْخَ الْحَرَمِ بَيْنَهُمْ سِوَهُ الْقُرْكَ وَأَفْجَسُ الْمُسْتَبْرِثِ^(٢)

وفرا جمهور « بالحل » مضى اليه وسكون الحاء ، وبغير ياء عمرو آخر صحتها ، وحرمة والكسائي
بفتحها ، واس ثوير وفنافة وجماعة منع الياء وسكون الحاء ، وهي كلها لغات ، فإن الفراء : يحل مثله لأمد ،
والحل مبدئية للشمس ، والبخس لأهل المحلة ، ويعفون تبعاً لتبصير تعبه ولغة غيم واحدة ، وبغير مكرس وتل
يقولون : الحل قال حرير

نُسِبَ بَعْدَ أَنْ تُرْمِيَ وَثَبَ سَجِيلُهُ ذِمْنُ دَاثِلِي يَرْمِي الْأَبْدَانُ وَالْخَلِيلُ^(٣)

وأشدد المعسل .

وَأَوْفَاهُمْ زَانِخُ

ومشده هذا البيت ففتحني وصبتني :

وَإِنْ أَسْرَأَ لَا يَسْرِي لِي سَفْهُ لَدُوْهُ بِحَلِّ كُلِّ عَمَلٍ مِنْ بَصَائِبِ

واختلجني في إعراب « الذين ييخلون » ، هو في موضع نصب بدل من قوله « من كان » ، وقيل : من قوله
« عتلاً فصوراً » أمرو اسم كان ، واخبر على لفظ من . رجع ثمين محلاً على نفسي ، وقيل : انصب على الذم ، وعمرو
عندي أنه يكون صفة لمن ، ولم يذكر هذا الوجه . وقيل : هو في موضع رفع على إضمار متداً محذوف ، أن هم
الذين ، وقال أبو الفداء : يجوز أن يكون بدلاً من الضمير في « صوراً » وهو قلبي ، فهذا من أوجه ، يكون فيها « الذين
ييخلون » متعلقاً بـ غلة ، ويكون انيخلون متبناً عنهم بعد الله تعالى ، وتكون الآية إذن في التوسيم . وانعى أحسنوا
المؤمنين إلى من سمي الله ، فإن الله لا يحب من فيه الخلل انماة من الإحسان إليهم ، وهي الخلل والعفو واليخل والأمر
به ، وكنت ما أعصاهم الله من الرزق والمال ، وقيل : الذين ييخلون في موضع رفع على لأبد ، « واجتنبوا في الخير » ، أمر
محذوف أم محذوف ؟ وقيل : هو محذوف به ، وهو قوله « إن عذ لا يظلم مقدر ذرة وإن نث حسنة بضعها » ويكون
الربط محذوفاً تقديره : مثقال ذرة قد ، لم لا يظلمهم مثقال ذرة ، وإن هذا ذهب الزجاج وهو بعيد متكلف لكثرة
الفواصل بين استنداء وآخر ، وإن الحمد لا ينظم مع الأبداء مناه النظام واحصاً ، لأن سيقلي لنداء وما عطف عليه مأمراً
من قوله « والذين ينفقون أموالهم رئاء الناس ولا يؤمنون بالله ولا بيوهم الآخر » لا ينبغي أن يجر عنه بقوله « إن عذ لا
يظلم مثقال ذرة وإن نث حسنة بضعها ويؤث من نفسه أحراً عطياً » أي مثالي « إن الله لا يظلم » أن يكون استنداء
كلام إيجاباً من عذله ، وعن حصنه معاني وفقدس ، وقيل : هو محذوف فقدره الزحاري^(٤) « الناس سخلون ويعفون »

(١) أخرجه الزيلعي رقم (١٩٦٤) وأبو عبيد في الحلية ٢/٢٨٩

(٢) لم نجد لفظة « وكذا » للسري في القاموس

(٣) نسخة من الطبري . آخر : « بوجه ٢٤٦ » ، وجه « لا يظلم » إسلام (لا يظلم)

(٤) أخرجه الكتاب ٥٠٤/١ .

وربهمون أحتافه بكل حلاله ، وقدره ابن عطية : معدون أبو عمارون ربحوه ، وقدره أبو البقاء : أولئك فخرناهم الشيطان ، وقدره أيضاً مبعوض ، ويحصل أن يكون التقدير : كافرون ﴿ وأعدنا للكافرين ﴾ فإن كان ما قيل الخبر مما يقتضي كراهة حقيقة ، كتفسيرهم بالحل بأن بعض مصنفه رسول الله - ﷺ - وبإظهار نيته ، والأمر بالحل لأبائهم ، أي : لتكثير ذلك ، وكنتهم ما قصصه النبوة من أثره وشريعته ، كان قوله ﴿ وأعدنا للكافرين ﴾ كبريعة ، فإن كان ما قيل الخبر كبريعة ، كتفسيرهم إياها بالمؤمنين ، كان قوله ﴿ وأعدنا للكافرين ﴾ كبريعة ، ولكل من هذه التفسيرات مناسب من الآية ، والآية هي هذه التفسير ، يقول ترجيح في الكفر ، ومن ذلك سب الرسول المنصم ، ويقدم تفسير الحزب والأمر به ، والكثير على هذا الوجه في سب الرسول ﴿ وأعدنا للكافرين ﴾ أي : أعدنا وميما ، والعبد الحاضر أيها ر في المين في الذي فيه عزى ودل ، وهو أنكى وأشد هل المذهب ، في واللذين يتفقون أمواهم رثاه الناس ولا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر في عدم تفسير مثل هذه الآية في قوله ﴿ كذبي يفتي حاله رثاه الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر في البقرة [٢٦٤] رثه في ولا باليوم الآخر في وهناك في واليوم الآخر في ، قال السدي وارجح وأبو سليمان الدمشقي والجسور هم الماتقون ذلك منهم ، وإلتفهم هو إعطائهم الركة ، وإخراجهم الد في السفر لمرو رثاه ودعاً عن أنفسهم ، لا يؤمنون لا صاب في الذين ^(١) ، وقال ابن عباس وسعد بن بخادر : زنت في اليهود ، وصمحه الطبري ^(٢) من حيث إسم يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ووجه ابن عطية هذا القول بأنهم م يأمروا على ما يسمى ، حمل إيمانهم كلاً يمان من حيث لا معهم ، وقيل : هم مشركو مكة ، لأنهم كانوا يتكروا السبت ، وإلتف اليهود هو ما أعادوا قريشاً في غزوة أحد ، وعروة الخبيث ، وإلتاف مشركي مكة ، هو ما كان في عداوة النبي - ﷺ - وظلهم الانتصار ، وفي إعراب ﴿ والذين يتفقون ﴾ وجوه ، أحده : أنه مبتدأ عذوب خبر ، ويقدر معذبون ، أو قريش التيط ، ويكون التقط من عطف الجمل ، والثاني أن يكون معطوفاً على الكافرين ، فيكون محذوفاً عنه الطري ، والثالث أن يكون معطوفاً على ﴿ الذين يبعثون ﴾ ، فيكون عرابه كإعراب الذين يبعثون ، والمعلق في خبر السبعين من عطف المفردات ، ر في رثاه في مصدق رثاه ، أو انتصاه على أنه معقول من أحله ، وفيه شروط ، فلا يسبي أن يعد عنه ، وقيل : هو مصدر في موضع إحالة رثاه ابن عطية ، وفي يذكر غيره ، وظاهر قوله ﴿ ولا يؤمنون ﴾ أنه عطف على صفة الذين ، فيكون صله ، ولا يضر الفصل بين أبعاض الصلة معمول للفصلة إذ إصحاب رثاه على وجهه يبعثون وجوزوا أن يكون ولا يؤمنون في موضع جمل ، فتكون الواو زائدة ، أي : غير مؤمنين ، والعامل فيها في يبعثون في أيضاً ، وحكى الميبري أنه يجوز إصحاب ﴿ رثاه ﴾ على الجمل من نفس لموصول ، لا من الضمير في يبعثون في فعل مد لا يجوز أن يكون في ولا يؤمنون في معطوفاً على الصلة ، ولا جذاً من ضمير في يبعثون في لما يلزم من الفصل بين أبعاض الصلة ، أو من معمول الصلة بأحبي ، وهو رثاه التصوب عن الحال من نفس الموصون ، بل يكون قوله ﴿ ولا يؤمنون ﴾ مستأنف ، وقد وجه متكاف ، وتعلل في رثاه في قوله ﴿ يبعثون ﴾ واضح إما على المعقول ، أو جاز ، فلا ينبغي أن يعد عنه ، ويكره لا يرد - لجواز قوله ﴿ ولا باليوم الآخر ﴾ منبه لاستفاد كل واحد من الإيمان بالله ومن الإيمان باليوم الآخر ، لأنك إذا قلت : لا أعرب رثاه وأعرب أحسن أن لا أجمع بين ضربيه ، وثالث يجوز أن تقول بعد ذلك ، بل أعدنا وأحسن نعي الضرب عن كل واحد منهما على سبيل الجمع ، وعلى سبيل الإفراد ، فإذا قلت : لا أعرب رثاه ولا أعرب تعن هذا الاحتار الثاني ، الذي كان دون تكرار ، في ومن يكن الشيطان في ربنا فسه قوماً في ما ذكر تعالى من اتعد - الحزب وأمربه - وكنت فصل الله تعالى ، و﴿ كذبي رثاه ، وإلتاف إيمانه بالله واليوم الآخر ، ذكر أن هذه من نتائج مقاربة الشيطان وبخلفه وملازمته للمعتصم بذلك ، لأنها شر عن ، إذ

(١) انظر اوسط ٧٤ غ وشيخنا عن عن ٧٠ والرجح ٣٧٢ والطبري ٣٤٦٨ وقرضه ١٦٦٥ .

(٢) انظر القرصه ١٦٦٥ وقرضه ٣٤٦٨

جاءت من سوء الاعتقاد الصادر عنه الإغالي رياء ، ويسائر تلك الأوصاف المضمومة ، ولما لم تقدم تلك الأوصاف ، وذكر ما
 حدثت عنه ، وهو نفاق الإيمان بالوجود وبداء الجراء ، ثم ذكر أن ذلك من مقاربة الشيطان ، والغريس هنا من معنى
 متفاعل ، كالجلبس والحلبط ، أي : المتعش والمتحاط والشيطان هنا من حيث لا يريد به إبليس وحده ، وهو كونه في ومن
 بعث عن ذكره من نقض له شهادته فهو له قريب في الرغوى [٢٦] وله متعلق بقرباً ، أي : قريباً له ، وانفاد جواب
 الشرط ، وبها هي التي بمنى يش للسالف في القدم وما ملها بل مذهب بعيرين ضميم عدم ، وفي قوله في فيز لذلك
 الضمير ، ولخصصر مدعاً محذوف ، وهو هو المائل على الشيطان الذي في هو قريب في ، ولا يجوز أن يكون ساء ها هي
 المعانية ، وبمعناها محذوف وفي قريب في حال ، لأنها إذا كانت تكون فعلاً متصرفاً ، فلا تاء له الفاء ، أو تدخله مصحوبة
 بف ، وقد جوزوا انضمام قريباً على إيمان ، أو على الفصح ، وهو ضعيف ، ويراجع في ذم هذا تقرير خصه على بنت
 الأوهام - الذميمة ، فب الزهري وغيره ، ويجوز أن يكون رعياً أي : بأن الشيطان غرق فيه في النار ينهي ، فتكون
 المقابلة إذ ذاك في لأخرة بقرن به في النار ، فتباعدان وينغضان ، كما قال : في يفرقن في الأصناف [يورعيم] [٤٩]
 في وزنا القوا سب مكاناً غسقاً مفرقن في العرفان [١٣] ، وقال الخمير : هذه المقارنة هي في الدنيا - كقوله : في وفيضا
 له قراء ، فزيوا غيب في مصب [٢٥] ، ويقصر أنه شطراً فهو قريب في الرحمن في الرحمن [٣٦] في وقال قريبه : بنت ما
 أطعته في [٢٧] ، قال ابن عسبة : ورحن الغري هذه الآية بقوله تعالى في غش للعاقلين بدلاً في ذلك مردود ، لأن
 في بدلاً في حال ، وفي هذا نظر والذي قاله الغري صحيح : وفي بدلاً في تمييز لا ساء ، وهو مفسر لتفسير استكن في
 من على مذهب البصريين ، والمخصوص بالذم محذوف ، تقديره : هم ، أي : الشيطان وزيه ، ولما ذهب إلى اعتبار
 المصوب بعد ضم ومن حالاً فكجيب على اختلاف بينهم معر في على نحو .

﴿ وَوَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِآيَاتِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُغْفِرَ لَهُمْ زُنُوجَهُمْ وَأَن يَكُونُوا كَالَّذِينَ دُخِلُوا فِي الْمَكَّةَ الْأُولَىٰ ﴾

ظاهر هذا الكلام أنه مسموح لحمة واحدة ، والمرد بذلك ذنبهم ونسبهم بهم وتقبلهم بمكانة مسافرتهم ،
 وإلا فكيف العلاج والمغفرة في الصالحين كما ذكر تعالى ، فعل هذا الظاهر يقتضي أن يكونوا الكلام حلالاً ، وتكون
 نوعاً باباً من زوج حراماً كما سبق لرفع غيره ، والتقدير : ومما عليهم في الإيمان بالله واليوم الآخر ، وذاق في
 سبيل الله أو أمراً بالله واليوم الآخر ، وأنفقوا بما رزقهم الله فحصلت لهم المغفرة ، ويعمل أن يكون هذه واحدة ، وذلك
 هو مذهب من يثبت أن في هو تكون مقبولة ، في معنى أو ، كأنه قيل : وماذا عليهم أن أمروا ، أي : في الإيمان بالله ،
 ولا جواب لها إذا كان فيكون كلامه

وَمِمَّا عَصَيْتُمْ أَن زَكَرْتُ أَنفُسَ كَيْفَ لَاقِيْتُمْ فِي مَجَارِبِ مُتَقَبِّلِينَ

قالوا : ويجوز أن يكون قوله في وماذا عليهم ، مستغلاً لا معنى له فاجتبه ، بل ما بعده مختلف ، أي : وماذا
 عليهم يوم القيامة من الثواب والكمال بأصنافهم بالجنس ، وذلك الأوصاف المضمومة ، ثم مختلف وقيل في هو أمر في
 وحذف جوب هو ، وقال ابن عطية : وجوب هو في قوله في ساء في بهر جواب مقدم انتهى ، فإن أراد طاهر هذا الكلام
 فليس موافقاً لكلام التحرير ، لأن الاستفهام لا يقع جواب لو ، وقال فوهيم : أنكرت لو قام زيد ، إن ثبت أنه من كلام
 أعرب من على أن أكرمك دال على المحرب لا جواب ، كما قالوا في قوله : أنت طائر إن فعلت ، وإن أراد نصب نفسه ،
 فيمكن ما قاله ، وماذا يحمل أن تكون كلها استفهاماً ، وأخرى في عليهم في ونحمل أن يكون ما هو الاستفهام ، وماذا
 يعني الذي ، وهو المحرب ، وفي عليهم في صله ذ ، إذ كان في لو أمراً بالله واليوم الآخر في من متعلقات قوله في وماذا

(١) ثبت لا مريء غير . انظر في قوله (والله) (جوب) في قوله (والله) عذاب البواب

عليهم ؑ كان في ذلك تنبيه عليهم ، واحتياط وشفقة ، وقد تعففت المعتزلة بذلك ، قال أبو بكر الرازي نداء عن بعض
 مذهب جهمية ، أهل الجبر ، لأنهم لو لم يكونوا مسيحين للإيمان بعه والإيمان لا جاز أن هناك ذلك معهم ، لأن عذرهم
 واضح ، وهو أنهم غير متمكنين عما يدعوا إليه ، ولا قادرين ، كما لا يقدرون : لأنهم ما علموا عليه نوابه ، ولا يقدر
 للمؤمنين : ملأنا عليه لو كان صحيحاً ، وفي ذلك أوضح دليل على أن الله قد قطع عذرهم في فعل ما كلفهم من الإيمان
 وسائر الطاعات ، وأنهم متمكنون من فعلها انتهى كلامه ، وهو قول المعتزلة ، والمذهب في هذا أربعة ، كما نقرر الخبر
 وتقليدية والمعتزلة وأهل السنة ، قال ابن عطية : والانفصال عن شبهة المعتزلة أن المطلوب إما هو نكسهم واجتهادهم
 وإقامهم على الإيمان ، وأما الاختراع فاختلافه انتهى ، ولما وصفهم تعالى تلك الأوصاف للمعصية كان به الترتي من
 وصف فيج إلى أضع به ، فبدأ أولاً بالجل ، ثم بالأمر به ، ثم بكنية فعل الله ، ثم بالإتيان براء ، ثم بالكفر بالله
 وباللوم الآخر ، ولما وبهم وتلغف في استدعائهم بدأ بالإيمان بالله واليوم الآخر ، إذ بذلك تحصل السعادة الأبدية ، ثم
 عطف عليه لإيضاح ، أي في سبيل الله ، إذ به يحصل نعم تلك الأوصاف الحقيقية ، من العمل والأمر به ، وكنية فعل
 الله ، والإتيان براء ، ثم : وفي ذلك لهم علياً ؑ حريته من عبادة وتبعية على سوء بواعثهم ، وأنه تعالى مطلع على ما
 اتفقوا في أنفسهم ، قيل : ونصبت هذه الأبحاث أنواعاً من الفصاحة والملاحة والبدع ، التكرار وما في ؑ نصب عما
 اكتسبوا ؑ في نصب عما اكتسبوا ؑ والجلالة في ؑ وإسائر الله ؑ في إن الله ؑ و ؑ حكماً من عمله ، وسكن من أهلها ؑ
 و ؑ بعضكم عن بعض ؑ في والجار ذي القربى والجار الجنب ؑ و ؑ الذين ينفقون أموالهم رثة النفس ولا يؤمنون بالله ولا
 باليوم الآخر ؑ و قوله ؑ لو أتوا ما لله واليوم الآخر وانفقوا مما رزقهم الله ؑ و ؑ قريباً ؑ و ؑ وساء غرباً ؑ والجلالة في ؑ ما
 رزقهم الله ؑ و ؑ في كان الله ؑ ، والتجسير المأبى في ؑ حافظات لشيء مما حفظ الله ؑ وفي في يحسنون ؑ وفي بالجل ؑ ،
 وتسل الصلابة من غير حرف في ؑ فاستلح سلفات ؑ والسن بالمرء على جزين ذكر الأركان فالأركان في ؑ وبالوالذين
 أحباً ؑ وما بعده ، والتعلق الغصوي في ؑ شوزهن ؑ في لمؤن مضنكم ؑ وفي في شوزهن ؑ وفي في مؤن الله ؑ ،
 والاختصاص في قوله من أهله ؑ و ؑ من أهلها ؑ وفي قوله ؑ عاقدت إليكم ؑ ، والإيهام في قوله من أهله ؑ
 و ؑ إحساناً ؑ و ؑ ما ملكك ؑ متبرع ؑ شيئاً ؑ و ؑ إحساناً ؑ و ؑ ما في واضح ، والنهرين في ؑ غنلاً محبواً ؑ
 عرض بذلك إلى ذكر الفكر المؤذي للبعد عن الأقارب المفرد وحضرتهم واحترام من ذكر معهم ، والتأكيد بإضافة اللفظ إلى
 اليمين في ؑ وما ملكك إليكم ؑ والتشديد في ؑ ومن بكر الشيطان له عرباً مسا قريباً ؑ ، والمخطف في عدة مواضع

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ شَيْئًا قَالَ ذَرُّهُ وَإِنْ تُكَ حَسَنَةً يُّضَاعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿١٦﴾
 فَكَيْفَ إِذَا جِئْتُمْ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿١٧﴾ يَوْمَ يُدْعَى
 الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ أَنَّ حَدِيثًا ﴿١٨﴾ يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ
 مَا آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ حَتَّى تَمْلَأُوا مَا نَقُولُونَ وَلَا جُنُودًا لِعَارِي سَبِيلِ
 حَتَّى تَعْتَدِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَعَسْتُمْ أَلْسَاءَ
 فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا
 غَفُورًا ﴿١٩﴾﴾

اضحك معه من الضحك ، ومثقال كل شيء وزنه ، ولا نظير له الا بابل لا غير . الذرة الممعة الصغيرة ، وقيل
اصغر ما تكون اذا مر عليها حجر ، وقيل في وصفها لحمره ، قيل زاد مر عليها حجر صمرت وجبرت ، قال
من انقاصت في نظرك شئ من محمول من الله موقوف انقص منها لأشرف^(١١)

روى حسان :

نزل يديك الخ وبي ب ن ولله الشكر ، وعزها لأشد ينلها أ ن نوب^(١٢)

وقيل : عن ابن عباس . الذرة رأس السمكة ، وقيل عنه : ادخل يده في الزباب ورفعها ، ثم رفع منه ، وقال : كل
ياخذة من هولاء ذرة ، وقيل : كل حرم الله ، في الذرة ذرة ، وقيل : الذرة من الحرفة ، السكر لشد وطول التسير
يثرب ما يسكر من فوهم ، سخرت من البزري إذا جالط البره ، ومنه سكر الله إذا انسده ، محله ، وسكره أبا .
والشكر ايضاً هم الذين الس ، قد

في رأينا فل نشكر ، و نزي الشكر م الشكر^(١٣)

والشكر يفتح ما شكر في مع من التيسير ، الغلبة^(١٤) ما يحضر من الأرض ، وجمعه نبطال ، ويدن عبط
وعوط ، ويرعد من حتى أنه يخيف فعيل ، إذا أصابه عنده عوط ، مثل من رسيه إذا خفت ، بالصحيح أنه فعل كيم أب
عوطاً فعل ، لأن العرب قالت : عوط يعوط ، ويغبط ، وأنت بهمة في ذوات النباه ، وبرة في ذوات الوؤ ، وجموع غوطا
على أحوط ، ومثالي : غوط إذا أحدث ، وعاط في الأرض يعبط ويعوط حباب فيها حتى لا يظهر إلا من دفت عابه وكان
تخرج إذا أراد التردد أو التردد الأرض يستقر به عن غير أساس ، ثم قيل تحدث معه : عاتماً ، كما قيل : قال
تبريات وحرى البر ، في إذا لا يظلم مثقال ذرة في نزلت في نهج من الأثير ، وقيل في الطحوص ، وفعل في عامه
يؤمن ، وبماصة هذه لغة شعراء الصاعدة ، لأن تعال لما أمر بعدته تعالي ، وبالإحسان للوالدين ومن ذكرهم ، ثم عطف ،
فذلك بدم البعل والأوصاف المذكورة معه ، ثم وبع من ثم يؤمن وأرى في جاعة الله ، فكان هذا الكلام بواعه لذكر الحق ، حتى
غشت بالسيئات ، فأخبر نعتي بصفه عذابه ، وأنه عز وجل لا يظلم أحد شيء ، ثم أخبر بصفه الإحسان فقال : في وإذا
تلك حسنة يضاعفها ويؤت من لدنه أجر عظيماً في ومبر . مثلاً لأخبر الأشياء ويزددة ، وذلك صاعقة عظيمة في الانداع ،
عن الطبع البينة ، وبما صهر قوله في مثقال ذرة في أن اندأ نذوون ، وقيل : الذرة لا وزن لها . وأنه متحيز ذلك ، فتم يكن
هذا وزن ، وإذا كان حق لا يظلمه من ذرة ذلال لا يظلم فوق ذلك أسف . ولما كانت الذرة أصغر من حبات سرف بها
مثل في اللغة ، وقرا من صبحه في مقصده ، فذلك هو سبيل الشرح للذرة . قد الرخص في^(١٥) وفيه وقيل هو
أنه لو نقص من آخره أحد شيء وأصغر ، أو زاد في العبد لكان ظلي . وأنه لا يقبله لأصغر في الضميمة ، لا لاستحالة

(١١) ت لا يرى الجسر اعظم دوابه

(١٢) من حسن ظن ابن تيمية

(١٣) في نسخة عاتاً ، وفي نسخة السجود في البحر للقصود

(١٤) حاشية : اسم عدة من أسماء الجبال ، ومنه : أجه ظاهراً إذا ارتد ذلك الله ، عاتاً بفتح الخاء . وقيل بكر من
فعل عاتى ، فذل العات ، كقولهم : عاتى بالسيارة ، وفي الحديث : عاتى بالسيارة ، وكان فرحاً إذا
عاطى في الأرض يبيت به عن كبر الناس ، ثم قيل : عات

تات العرب ٢٣١٦٢ ٢٣١٧

(١٥) معر الخلفاء ٥١٦/٦

العلية ، ثم احياهم فانه عاهد بشفاعة . و انظام ل الشهادة تكون حل الشهود عليهم ، و قيل على نفي نلام ، أي واحد بك هؤلاء ، وهذا هو بعد ، وقال الزجاجي : يشهد هم وعليهم وحاد : الشهود عليهم في قوله ﴿ إذا جئنا منكم لنبشركم بأية من آياتنا ﴾ . والتقدير : من كل آية نريد من آية ، وظهر مدنية يعقبي أن تكون شهادة عليهم ل أحد ، ولا يكون عليهم إلا يشهد عليهم أكثر من مكانة كاشفة شهود عليهم ، وروي أن رسول الله ﷺ كان إذا قرأ هذه الآية فاحت عياله ، وهدى كل امرأته من سعود بركاته ، وذكاء الله والله أعلم . هو إلتفات على أنه يرجعهم من فوق ربهم ، وظاهر قوله ﴿ إحشاك ﴾ أنه معصوف عز قوله ﴿ جئنا من كل آية ﴾ ، و قيل : حال عن التضرع إلى الله ، و جئنا ، ﴿ يومك يومك ﴾ الذين كفروا وعصوا الرسول ولو تسوى بهم الأرض في التنوير في جنة هوسهم حوضي حذفت اجسة السفة ، وعوض منها هذا التوبيخ ، والتقدير : يوم إبحث من كل آية تشهد . وإحشاك من هؤلاء شهداء ﴿ يومك الذين كفروا وعصوا الرسول ﴾ أي كفروا بالله ، وعصوا رسوله ، والرسول من الله حسن ، ويحتمل أن يكون التنوير عوضاً من أحذية الأعمدة ، ويكون الرسول عصباً ، بلغة وارر ظاهره أن ذلك وعصيت ما في ذكر الرسول من الشرف ونبوة الرسالة التي هي الشراء ما فعلها الإسلام من أنه تعالى ، إذ هي سبب المعونة المتجددة والأخرى ، ويحتمل أن يوم ﴿ يومك ﴾ ، ومعنى ﴿ يومك ﴾ بمعنى . وظاهر ﴿ وعصوا ﴾ أنه معصوف عن ﴿ كفروا ﴾ ، ولعل هو على إظهار عوض آخر ، أي : والذين عصوا بها فرقان ، وغير . والواو الواحدة ، أي : كفروا ، ولما عصى الرسول ، وقد اخبري : يجوز أن يكون مسامحة ، لأن الفرقان ضيف إلى غير متمكن حال نزوله معه ، وإذ في هذا الموضع أنه ليس طرف . لأن الظروف إذا أصبب إليها خرجت إلى معنى الاسم ، من أجل تخصيص النضاف إليها ، كـ تخصص الأسماء مع استحقاقها آخر ، (جزم من علامات الظروف انتهى) . وهو كلام جيد ، وقرأ الجمهور ﴿ وعصوا ﴾ نزلون ﴿ بعده اليوم ﴾ ، وقرأ نهم من بعمر وأبو إسحاق ﴿ وعصوا ﴾ نزلون ﴿ كسر الزواجر على أصل عنه السالكين ، وقرأ من كتب أبو سمر وذهب ﴿ نزل ﴾ بعده ثلثاً وخمسين أسير مبيتاً للبعوث ، وهو مضارع نزل ، وقرأ نزل من نزل نزلت وتشديد النون ، وإساءة تنوي فأدغمت النون في السين ، وهو مضارع نزل ، وقرأ حرفاً وكسائي ﴿ نزل ﴾ مفتوح ، وللحذف السين ، وذلك عن حذف النون إذا أصل : نزل ، وهو مضارع نزل ، بدل قراءة من قرأ ﴿ نزلون ﴾ و ﴿ نزل ﴾ متحرك ، وأرض فاعلة ، فلما عصى جماعة معه : لو نزلت الأرض ، ويكرب فيها ، ونسري هي الأرض عليها ، والباء محكي هي ، وقيل فرقة : معناه لو نزلت من معبد في أن يكون نزلها لثام معناه على أن الأرض هي السورة معهم ، نسعي ، وإما هم أنهم يستقروا مع الأرض ، على اللغة ثلث يخرج عن فهم . لاحت تقنوس في رأسي ، وقرأ من قرأ ﴿ نزل ﴾ مسأله معقول ، والمعنى أن الله يفعل ذلك على حسب ما يريد المسكن ، وقيل : المعنى لو يزلون تنوي بهم الأرض ، أي تنوي بالقرآن ، ومعنى هذا القول هو معنى القول الأول ، و قيل : المعنى لو نزل بهم الأرض ، أي يؤخذ منهم ما عليها عليه ، لا يعمل في ﴿ يومك ﴾ ، ﴿ عز ﴾ ﴿ وعصوا ﴾ ﴿ يومك ﴾ محذوف تقديره : سيرة الأرض هو - وذلك عليه قوله ﴿ لو نزلت به الأرض ﴾ ، ولو حرف كان مفعول لوقوع خبره . وحالها مفعول تقديره : لو نزلت ، وهذا لئلا يورد عنه ، ومن أحاديثي ﴿ لو ﴾ ، لا تكون مصدرية ، مثل أن سور ذلك جاء ، وكانت بذلك لا جواب ، بل تكون في موضع مفعول ﴿ يومك ﴾ ، ولا يكسبون أنه حديثاً ، وروي عن ابن عباس أن معنى هذه الآية وقد ختم

١٢٠ سورة السجدة ٢٥ : ٢٨ ، ٢٩ : ٣٢ ، ٣٣ : ٣٤ ، ٣٥ : ٣٦ ، ٣٧ : ٣٨ ، ٣٩ : ٤٠ ، ٤١ : ٤٢ ، ٤٣ : ٤٤ ، ٤٥ : ٤٦ ، ٤٧ : ٤٨ ، ٤٩ : ٥٠ ، ٥١ : ٥٢ ، ٥٣ : ٥٤ ، ٥٥ : ٥٦ ، ٥٧ : ٥٨ ، ٥٩ : ٦٠ ، ٦١ : ٦٢ ، ٦٣ : ٦٤ ، ٦٥ : ٦٦ ، ٦٧ : ٦٨ ، ٦٩ : ٧٠ ، ٧١ : ٧٢ ، ٧٣ : ٧٤ ، ٧٥ : ٧٦ ، ٧٧ : ٧٨ ، ٧٩ : ٨٠ ، ٨١ : ٨٢ ، ٨٣ : ٨٤ ، ٨٥ : ٨٦ ، ٨٧ : ٨٨ ، ٨٩ : ٩٠ ، ٩١ : ٩٢ ، ٩٣ : ٩٤ ، ٩٥ : ٩٦ ، ٩٧ : ٩٨ ، ٩٩ : ١٠٠ ، ١٠١ : ١٠٢ ، ١٠٣ : ١٠٤ ، ١٠٥ : ١٠٦ ، ١٠٧ : ١٠٨ ، ١٠٩ : ١١٠ ، ١١١ : ١١٢ ، ١١٣ : ١١٤ ، ١١٥ : ١١٦ ، ١١٧ : ١١٨ ، ١١٩ : ١٢٠ ، ١٢١ : ١٢٢ ، ١٢٣ : ١٢٤ ، ١٢٥ : ١٢٦ ، ١٢٧ : ١٢٨ ، ١٢٩ : ١٣٠ ، ١٣١ : ١٣٢ ، ١٣٣ : ١٣٤ ، ١٣٥ : ١٣٦ ، ١٣٧ : ١٣٨ ، ١٣٩ : ١٤٠ ، ١٤١ : ١٤٢ ، ١٤٣ : ١٤٤ ، ١٤٥ : ١٤٦ ، ١٤٧ : ١٤٨ ، ١٤٩ : ١٥٠ ، ١٥١ : ١٥٢ ، ١٥٣ : ١٥٤ ، ١٥٥ : ١٥٦ ، ١٥٧ : ١٥٨ ، ١٥٩ : ١٦٠ ، ١٦١ : ١٦٢ ، ١٦٣ : ١٦٤ ، ١٦٥ : ١٦٦ ، ١٦٧ : ١٦٨ ، ١٦٩ : ١٧٠ ، ١٧١ : ١٧٢ ، ١٧٣ : ١٧٤ ، ١٧٥ : ١٧٦ ، ١٧٧ : ١٧٨ ، ١٧٩ : ١٨٠ ، ١٨١ : ١٨٢ ، ١٨٣ : ١٨٤ ، ١٨٥ : ١٨٦ ، ١٨٧ : ١٨٨ ، ١٨٩ : ١٩٠ ، ١٩١ : ١٩٢ ، ١٩٣ : ١٩٤ ، ١٩٥ : ١٩٦ ، ١٩٧ : ١٩٨ ، ١٩٩ : ٢٠٠ ، ٢٠١ : ٢٠٢ ، ٢٠٣ : ٢٠٤ ، ٢٠٥ : ٢٠٦ ، ٢٠٧ : ٢٠٨ ، ٢٠٩ : ٢١٠ ، ٢١١ : ٢١٢ ، ٢١٣ : ٢١٤ ، ٢١٥ : ٢١٦ ، ٢١٧ : ٢١٨ ، ٢١٩ : ٢٢٠ ، ٢٢١ : ٢٢٢ ، ٢٢٣ : ٢٢٤ ، ٢٢٥ : ٢٢٦ ، ٢٢٧ : ٢٢٨ ، ٢٢٩ : ٢٣٠ ، ٢٣١ : ٢٣٢ ، ٢٣٣ : ٢٣٤ ، ٢٣٥ : ٢٣٦ ، ٢٣٧ : ٢٣٨ ، ٢٣٩ : ٢٤٠ ، ٢٤١ : ٢٤٢ ، ٢٤٣ : ٢٤٤ ، ٢٤٥ : ٢٤٦ ، ٢٤٧ : ٢٤٨ ، ٢٤٩ : ٢٥٠ ، ٢٥١ : ٢٥٢ ، ٢٥٣ : ٢٥٤ ، ٢٥٥ : ٢٥٦ ، ٢٥٧ : ٢٥٨ ، ٢٥٩ : ٢٦٠ ، ٢٦١ : ٢٦٢ ، ٢٦٣ : ٢٦٤ ، ٢٦٥ : ٢٦٦ ، ٢٦٧ : ٢٦٨ ، ٢٦٩ : ٢٧٠ ، ٢٧١ : ٢٧٢ ، ٢٧٣ : ٢٧٤ ، ٢٧٥ : ٢٧٦ ، ٢٧٧ : ٢٧٨ ، ٢٧٩ : ٢٨٠ ، ٢٨١ : ٢٨٢ ، ٢٨٣ : ٢٨٤ ، ٢٨٥ : ٢٨٦ ، ٢٨٧ : ٢٨٨ ، ٢٨٩ : ٢٩٠ ، ٢٩١ : ٢٩٢ ، ٢٩٣ : ٢٩٤ ، ٢٩٥ : ٢٩٦ ، ٢٩٧ : ٢٩٨ ، ٢٩٩ : ٣٠٠ ، ٣٠١ : ٣٠٢ ، ٣٠٣ : ٣٠٤ ، ٣٠٥ : ٣٠٦ ، ٣٠٧ : ٣٠٨ ، ٣٠٩ : ٣١٠ ، ٣١١ : ٣١٢ ، ٣١٣ : ٣١٤ ، ٣١٥ : ٣١٦ ، ٣١٧ : ٣١٨ ، ٣١٩ : ٣٢٠ ، ٣٢١ : ٣٢٢ ، ٣٢٣ : ٣٢٤ ، ٣٢٥ : ٣٢٦ ، ٣٢٧ : ٣٢٨ ، ٣٢٩ : ٣٣٠ ، ٣٣١ : ٣٣٢ ، ٣٣٣ : ٣٣٤ ، ٣٣٥ : ٣٣٦ ، ٣٣٧ : ٣٣٨ ، ٣٣٩ : ٣٤٠ ، ٣٤١ : ٣٤٢ ، ٣٤٣ : ٣٤٤ ، ٣٤٥ : ٣٤٦ ، ٣٤٧ : ٣٤٨ ، ٣٤٩ : ٣٥٠ ، ٣٥١ : ٣٥٢ ، ٣٥٣ : ٣٥٤ ، ٣٥٥ : ٣٥٦ ، ٣٥٧ : ٣٥٨ ، ٣٥٩ : ٣٦٠ ، ٣٦١ : ٣٦٢ ، ٣٦٣ : ٣٦٤ ، ٣٦٥ : ٣٦٦ ، ٣٦٧ : ٣٦٨ ، ٣٦٩ : ٣٧٠ ، ٣٧١ : ٣٧٢ ، ٣٧٣ : ٣٧٤ ، ٣٧٥ : ٣٧٦ ، ٣٧٧ : ٣٧٨ ، ٣٧٩ : ٣٨٠ ، ٣٨١ : ٣٨٢ ، ٣٨٣ : ٣٨٤ ، ٣٨٥ : ٣٨٦ ، ٣٨٧ : ٣٨٨ ، ٣٨٩ : ٣٩٠ ، ٣٩١ : ٣٩٢ ، ٣٩٣ : ٣٩٤ ، ٣٩٥ : ٣٩٦ ، ٣٩٧ : ٣٩٨ ، ٣٩٩ : ٤٠٠ ، ٤٠١ : ٤٠٢ ، ٤٠٣ : ٤٠٤ ، ٤٠٥ : ٤٠٦ ، ٤٠٧ : ٤٠٨ ، ٤٠٩ : ٤١٠ ، ٤١١ : ٤١٢ ، ٤١٣ : ٤١٤ ، ٤١٥ : ٤١٦ ، ٤١٧ : ٤١٨ ، ٤١٩ : ٤٢٠ ، ٤٢١ : ٤٢٢ ، ٤٢٣ : ٤٢٤ ، ٤٢٥ : ٤٢٦ ، ٤٢٧ : ٤٢٨ ، ٤٢٩ : ٤٣٠ ، ٤٣١ : ٤٣٢ ، ٤٣٣ : ٤٣٤ ، ٤٣٥ : ٤٣٦ ، ٤٣٧ : ٤٣٨ ، ٤٣٩ : ٤٤٠ ، ٤٤١ : ٤٤٢ ، ٤٤٣ : ٤٤٤ ، ٤٤٥ : ٤٤٦ ، ٤٤٧ : ٤٤٨ ، ٤٤٩ : ٤٥٠ ، ٤٥١ : ٤٥٢ ، ٤٥٣ : ٤٥٤ ، ٤٥٥ : ٤٥٦ ، ٤٥٧ : ٤٥٨ ، ٤٥٩ : ٤٦٠ ، ٤٦١ : ٤٦٢ ، ٤٦٣ : ٤٦٤ ، ٤٦٥ : ٤٦٦ ، ٤٦٧ : ٤٦٨ ، ٤٦٩ : ٤٧٠ ، ٤٧١ : ٤٧٢ ، ٤٧٣ : ٤٧٤ ، ٤٧٥ : ٤٧٦ ، ٤٧٧ : ٤٧٨ ، ٤٧٩ : ٤٨٠ ، ٤٨١ : ٤٨٢ ، ٤٨٣ : ٤٨٤ ، ٤٨٥ : ٤٨٦ ، ٤٨٧ : ٤٨٨ ، ٤٨٩ : ٤٩٠ ، ٤٩١ : ٤٩٢ ، ٤٩٣ : ٤٩٤ ، ٤٩٥ : ٤٩٦ ، ٤٩٧ : ٤٩٨ ، ٤٩٩ : ٥٠٠ ، ٥٠١ : ٥٠٢ ، ٥٠٣ : ٥٠٤ ، ٥٠٥ : ٥٠٦ ، ٥٠٧ : ٥٠٨ ، ٥٠٩ : ٥١٠ ، ٥١١ : ٥١٢ ، ٥١٣ : ٥١٤ ، ٥١٥ : ٥١٦ ، ٥١٧ : ٥١٨ ، ٥١٩ : ٥٢٠ ، ٥٢١ : ٥٢٢ ، ٥٢٣ : ٥٢٤ ، ٥٢٥ : ٥٢٦ ، ٥٢٧ : ٥٢٨ ، ٥٢٩ : ٥٣٠ ، ٥٣١ : ٥٣٢ ، ٥٣٣ : ٥٣٤ ، ٥٣٥ : ٥٣٦ ، ٥٣٧ : ٥٣٨ ، ٥٣٩ : ٥٤٠ ، ٥٤١ : ٥٤٢ ، ٥٤٣ : ٥٤٤ ، ٥٤٥ : ٥٤٦ ، ٥٤٧ : ٥٤٨ ، ٥٤٩ : ٥٥٠ ، ٥٥١ : ٥٥٢ ، ٥٥٣ : ٥٥٤ ، ٥٥٥ : ٥٥٦ ، ٥٥٧ : ٥٥٨ ، ٥٥٩ : ٥٦٠ ، ٥٦١ : ٥٦٢ ، ٥٦٣ : ٥٦٤ ، ٥٦٥ : ٥٦٦ ، ٥٦٧ : ٥٦٨ ، ٥٦٩ : ٥٧٠ ، ٥٧١ : ٥٧٢ ، ٥٧٣ : ٥٧٤ ، ٥٧٥ : ٥٧٦ ، ٥٧٧ : ٥٧٨ ، ٥٧٩ : ٥٨٠ ، ٥٨١ : ٥٨٢ ، ٥٨٣ : ٥٨٤ ، ٥٨٥ : ٥٨٦ ، ٥٨٧ : ٥٨٨ ، ٥٨٩ : ٥٩٠ ، ٥٩١ : ٥٩٢ ، ٥٩٣ : ٥٩٤ ، ٥٩٥ : ٥٩٦ ، ٥٩٧ : ٥٩٨ ، ٥٩٩ : ٦٠٠ ، ٦٠١ : ٦٠٢ ، ٦٠٣ : ٦٠٤ ، ٦٠٥ : ٦٠٦ ، ٦٠٧ : ٦٠٨ ، ٦٠٩ : ٦١٠ ، ٦١١ : ٦١٢ ، ٦١٣ : ٦١٤ ، ٦١٥ : ٦١٦ ، ٦١٧ : ٦١٨ ، ٦١٩ : ٦٢٠ ، ٦٢١ : ٦٢٢ ، ٦٢٣ : ٦٢٤ ، ٦٢٥ : ٦٢٦ ، ٦٢٧ : ٦٢٨ ، ٦٢٩ : ٦٣٠ ، ٦٣١ : ٦٣٢ ، ٦٣٣ : ٦٣٤ ، ٦٣٥ : ٦٣٦ ، ٦٣٧ : ٦٣٨ ، ٦٣٩ : ٦٤٠ ، ٦٤١ : ٦٤٢ ، ٦٤٣ : ٦٤٤ ، ٦٤٥ : ٦٤٦ ، ٦٤٧ : ٦٤٨ ، ٦٤٩ : ٦٥٠ ، ٦٥١ : ٦٥٢ ، ٦٥٣ : ٦٥٤ ، ٦٥٥ : ٦٥٦ ، ٦٥٧ : ٦٥٨ ، ٦٥٩ : ٦٦٠ ، ٦٦١ : ٦٦٢ ، ٦٦٣ : ٦٦٤ ، ٦٦٥ : ٦٦٦ ، ٦٦٧ : ٦٦٨ ، ٦٦٩ : ٦٧٠ ، ٦٧١ : ٦٧٢ ، ٦٧٣ : ٦٧٤ ، ٦٧٥ : ٦٧٦ ، ٦٧٧ : ٦٧٨ ، ٦٧٩ : ٦٨٠ ، ٦٨١ : ٦٨٢ ، ٦٨٣ : ٦٨٤ ، ٦٨٥ : ٦٨٦ ، ٦٨٧ : ٦٨٨ ، ٦٨٩ : ٦٩٠ ، ٦٩١ : ٦٩٢ ، ٦٩٣ : ٦٩٤ ، ٦٩٥ : ٦٩٦ ، ٦٩٧ : ٦٩٨ ، ٦٩٩ : ٧٠٠ ، ٧٠١ : ٧٠٢ ، ٧٠٣ : ٧٠٤ ، ٧٠٥ : ٧٠٦ ، ٧٠٧ : ٧٠٨ ، ٧٠٩ : ٧١٠ ، ٧١١ : ٧١٢ ، ٧١٣ : ٧١٤ ، ٧١٥ : ٧١٦ ، ٧١٧ : ٧١٨ ، ٧١٩ : ٧٢٠ ، ٧٢١ : ٧٢٢ ، ٧٢٣ : ٧٢٤ ، ٧٢٥ : ٧٢٦ ، ٧٢٧ : ٧٢٨ ، ٧٢٩ : ٧٣٠ ، ٧٣١ : ٧٣٢ ، ٧٣٣ : ٧٣٤ ، ٧٣٥ : ٧٣٦ ، ٧٣٧ : ٧٣٨ ، ٧٣٩ : ٧٤٠ ، ٧٤١ : ٧٤٢ ، ٧٤٣ : ٧٤٤ ، ٧٤٥ : ٧٤٦ ، ٧٤٧ : ٧٤٨ ، ٧٤٩ : ٧٥٠ ، ٧٥١ : ٧٥٢ ، ٧٥٣ : ٧٥٤ ، ٧٥٥ : ٧٥٦ ، ٧٥٧ : ٧٥٨ ، ٧٥٩ : ٧٦٠ ، ٧٦١ : ٧٦٢ ، ٧٦٣ : ٧٦٤ ، ٧٦٥ : ٧٦٦ ، ٧٦٧ : ٧٦٨ ، ٧٦٩ : ٧٧٠ ، ٧٧١ : ٧٧٢ ، ٧٧٣ : ٧٧٤ ، ٧٧٥ : ٧٧٦ ، ٧٧٧ : ٧٧٨ ، ٧٧٩ : ٧٨٠ ، ٧٨١ : ٧٨٢ ، ٧٨٣ : ٧٨٤ ، ٧٨٥ : ٧٨٦ ، ٧٨٧ : ٧٨٨ ، ٧٨٩ : ٧٩٠ ، ٧٩١ : ٧٩٢ ، ٧٩٣ : ٧٩٤ ، ٧٩٥ : ٧٩٦ ، ٧٩٧ : ٧٩٨ ، ٧٩٩ : ٨٠٠ ، ٨٠١ : ٨٠٢ ، ٨٠٣ : ٨٠٤ ، ٨٠٥ : ٨٠٦ ، ٨٠٧ : ٨٠٨ ، ٨٠٩ : ٨١٠ ، ٨١١ : ٨١٢ ، ٨١٣ : ٨١٤ ، ٨١٥ : ٨١٦ ، ٨١٧ : ٨١٨ ، ٨١٩ : ٨٢٠ ، ٨٢١ : ٨٢٢ ، ٨٢٣ : ٨٢٤ ، ٨٢٥ : ٨٢٦ ، ٨٢٧ : ٨٢٨ ، ٨٢٩ : ٨٣٠ ، ٨٣١ : ٨٣٢ ، ٨٣٣ : ٨٣٤ ، ٨٣٥ : ٨٣٦ ، ٨٣٧ : ٨٣٨ ، ٨٣٩ : ٨٤٠ ، ٨٤١ : ٨٤٢ ، ٨٤٣ : ٨٤٤ ، ٨٤٥ : ٨٤٦ ، ٨٤٧ : ٨٤٨ ، ٨٤٩ : ٨٥٠ ، ٨٥١ : ٨٥٢ ، ٨٥٣ : ٨٥٤ ، ٨٥٥ : ٨٥٦ ، ٨٥٧ : ٨٥٨ ، ٨٥٩ : ٨٦٠ ، ٨٦١ : ٨٦٢ ، ٨٦٣ : ٨٦٤ ، ٨٦٥ : ٨٦٦ ، ٨٦٧ : ٨٦٨ ، ٨٦٩ : ٨٧٠ ، ٨٧١ : ٨٧٢ ، ٨٧٣ : ٨٧٤ ، ٨٧٥ : ٨٧٦ ، ٨٧٧ : ٨٧٨ ، ٨٧٩ : ٨٨٠ ، ٨٨١ : ٨٨٢ ، ٨٨٣ : ٨٨٤ ، ٨٨٥ : ٨٨٦ ، ٨٨٧ : ٨٨٨ ، ٨٨٩ : ٨٩٠ ، ٨٩١ : ٨٩٢ ، ٨٩٣ : ٨٩٤ ، ٨٩٥ : ٨٩٦ ، ٨٩٧ : ٨٩٨ ، ٨٩٩ : ٩٠٠ ، ٩٠١ : ٩٠٢ ، ٩٠٣ : ٩٠٤ ، ٩٠٥ : ٩٠٦ ، ٩٠٧ : ٩٠٨ ، ٩٠٩ : ٩١٠ ، ٩١١ : ٩١٢ ، ٩١٣ : ٩١٤ ، ٩١٥ : ٩١٦ ، ٩١٧ : ٩١٨ ، ٩١٩ : ٩٢٠ ، ٩٢١ : ٩٢٢ ، ٩٢٣ : ٩٢٤ ، ٩٢٥ : ٩٢٦ ، ٩٢٧ : ٩٢٨ ، ٩٢٩ : ٩٣٠ ، ٩٣١ : ٩٣٢ ، ٩٣٣ : ٩٣٤ ، ٩٣٥ : ٩٣٦ ، ٩٣٧ : ٩٣٨ ، ٩٣٩ : ٩٤٠ ، ٩٤١ : ٩٤٢ ، ٩٤٣ : ٩٤٤ ، ٩٤٥ : ٩٤٦ ، ٩٤٧ : ٩٤٨ ، ٩٤٩ : ٩٥٠ ، ٩٥١ : ٩٥٢ ، ٩٥٣ : ٩٥٤ ، ٩٥٥ : ٩٥٦ ، ٩٥٧ : ٩٥٨ ، ٩٥٩ : ٩٦٠ ، ٩٦١ : ٩٦٢ ، ٩٦٣ : ٩٦٤ ، ٩٦٥ : ٩٦٦ ، ٩٦٧ : ٩٦٨ ، ٩٦٩ : ٩٧٠ ، ٩٧١ : ٩٧٢ ، ٩٧٣ : ٩٧٤ ، ٩٧٥ : ٩٧٦ ، ٩٧٧ : ٩٧٨ ، ٩٧٩ : ٩٨٠ ، ٩٨١ : ٩٨٢ ، ٩٨٣ : ٩٨٤ ، ٩٨٥ : ٩٨٦ ، ٩٨٧ : ٩٨٨ ، ٩٨٩ : ٩٩٠ ، ٩٩١ : ٩٩٢ ، ٩٩٣ : ٩٩٤ ، ٩٩٥ : ٩٩٦ ، ٩٩٧ : ٩٩٨ ، ٩٩٩ : ١٠٠٠ ، ١٠٠١ : ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ : ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ : ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ : ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ : ١٠١٠ ، ١٠١١ : ١٠١٢ ، ١٠١٣ : ١٠١٤ ، ١٠١٥ : ١٠١٦ ، ١٠١٧ : ١٠١٨ ، ١٠١٩ : ١٠٢٠ ، ١٠٢١ : ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ : ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ : ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ : ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ : ١٠٣٠ ، ١٠٣١ : ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ : ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ : ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ : ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ : ١٠٤٠ ، ١٠٤١ : ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ : ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ : ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ : ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ : ١٠٥٠ ، ١٠٥١ : ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ : ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ : ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ : ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ : ١٠٦٠ ، ١٠٦١ : ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ : ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ : ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ : ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ : ١٠٧٠ ، ١٠٧١ : ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ : ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ : ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ : ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ : ١٠٨٠ ، ١٠٨١ : ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ : ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ : ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ : ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ : ١٠٩٠ ، ١٠٩١ : ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ : ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ : ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ : ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ : ١١٠٠ ، ١١٠١ : ١١٠٢ ، ١١٠٣ : ١١٠٤ ، ١١٠٥ : ١١٠٦ ، ١١٠٧ : ١١٠٨ ، ١١٠٩ : ١١١٠ ، ١١١١ : ١١١٢ ، ١١١٣ : ١١١٤ ، ١١١٥ : ١١١٦ ، ١١١٧ : ١١١٨ ، ١١١٩ : ١١٢٠ ، ١١٢١ : ١١٢٢ ، ١١٢٣ : ١١٢٤ ، ١١٢٥ : ١١٢٦ ، ١١٢٧ : ١١٢٨ ، ١١٢٩ : ١١٣٠ ، ١١٣١ : ١١٣٢ ، ١١٣٣ : ١١٣٤ ، ١١٣٥ : ١١٣٦ ، ١١٣٧ : ١١٣٨ ، ١١٣٩ : ١١٤٠ ، ١١٤١ : ١١٤٢ ، ١١٤٣ : ١١٤٤ ، ١١٤٥ : ١١٤٦ ، ١١٤٧ : ١١٤٨ ، ١١٤٩ : ١١٥٠ ، ١١٥١ : ١١٥٢ ، ١١٥٣ : ١١٥٤ ، ١١٥٥ : ١١٥٦ ، ١١٥٧ : ١١٥٨ ، ١١٥٩ : ١١٦٠ ، ١١٦١ : ١١٦٢ ، ١١٦٣ : ١١٦٤ ، ١١٦٥ : ١١٦٦ ، ١١٦٧ : ١١٦٨ ، ١١٦٩ : ١١٧٠ ، ١١٧١ : ١١٧٢ ، ١١٧٣ : ١١٧٤ ، ١١٧٥ : ١١٧٦ ، ١١٧٧ : ١١٧٨ ، ١١٧٩ : ١١٨٠ ، ١١٨١ : ١١٨٢ ، ١١٨٣ : ١١٨٤ ، ١١٨٥ : ١١٨٦ ، ١١٨٧ : ١١٨٨ ، ١١٨٩ : ١١٩٠ ، ١١٩١ : ١١٩٢ ، ١١٩٣ : ١١٩٤ ، ١١٩٥ : ١١٩٦ ، ١١٩٧ : ١١٩٨ ، ١١٩٩ : ١٢٠٠ ، ١٢٠١ : ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ : ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ : ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ : ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ : ١٢١٠ ، ١٢١١ : ١٢١٢ ، ١٢١٣ : ١٢١٤ ، ١٢١٥ : ١٢١٦ ، ١٢١٧ : ١٢١٨ ، ١٢١٩ : ١٢٢٠ ، ١٢٢١ : ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ : ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ : ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ : ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ : ١٢٣٠ ، ١٢٣١ : ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ : ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ : ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ : ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ : ١٢٤٠ ، ١٢٤١ : ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ : ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ : ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ : ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ : ١٢٥٠ ، ١٢٥١ : ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ : ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ : ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ : ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ : ١٢٦٠ ، ١٢٦١ : ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ : ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ : ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ : ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ : ١٢٧٠ ، ١٢٧١ : ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ : ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ : ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ : ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ : ١٢٨٠ ، ١٢٨١ : ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ : ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ : ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ : ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ : ١٢٩٠ ، ١٢٩١ : ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ : ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ : ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ : ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ : ١٣٠٠ ، ١٣٠١ : ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ : ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ : ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ : ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ : ١٣١٠ ، ١٣١١ : ١٣١٢ ، ١٣١٣ : ١٣١٤ ، ١٣١٥ : ١٣١٦ ، ١٣١٧ : ١٣١٨ ، ١٣١٩ : ١٣٢٠ ، ١٣٢١ : ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ : ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ : ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ : ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ : ١٣٣٠ ، ١٣٣١ : ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ : ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ : ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ : ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ : ١٣٤٠ ، ١٣٤١ : ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ : ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ : ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ : ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ : ١٣٥٠ ، ١٣٥١ : ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ : ١٣

جوارحهم أنهم لم يكتسوا الله شركهم ، وروى عنه أيضاً . أنهم لما شهدت عليهم جوارحهم لم يكتسوا الله شيئاً ، وقال الحسن : القيامة موافقة ، ففي موطن يعرفون سوء أعمالهم ، ويسألون من يردوا إلى الدنيا ، وفي موطن يكتسبون ، ويقولون : والله ربنا ما كنا مشركين^(١) ، وقال الثراء والزجاج : هو كلام مستأنف لا يتعلق بقوله ﴿ لو تسوى بهم الأرض ﴾ والمعنى لا يقدرون على كتمان الحديث ، لأنه ظاهر عند الله ، وقيل : وردوا لو سويت بهم الأرض ، وأنهم لم يكتسوا الله حديثاً^(٢) ، وقيل : لم يحتسبوا أنهم مشركون ، وإنما اعتقدوا أن عبادة الأصنام طاعة ، ذكر هذين القولين في الأثيري ، قال القاضي : أخبروا بما تروموا ، وكانوا يظنون أنهم ليسوا بمشركين ، وذلك لا يخرجهم أنهم قد كذبوا وإذا كانت الجملة مندرجة تحت ﴿ في يده ﴾ فقال الجمهور : هو قولهم ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ما كنا نعمل من سوء ﴾ وهذا يتعلق بالأخرة ، وقال عطية : أمر الرسول وضعه وبعثه ، وهذا يتعلق بالدنيا انتهى ، ما يخص من كتاب الشعرهم وقتلهم ، وقال ابن عطية ما ملخصه : استأنف الكلام ، وأمرهم لا يكتسبون حديثاً لتعلق جوارحهم بذلك كله . حتى يقول بعضهم : والله ربنا ما كنا مشركين ، يقول الله تعالى : كذبتم ثم شغل جوارحهم ، فلا تكون حديثاً ، وهذا قول ابن عباس . وقالت طائفة مثله ، إلا أنها قالت : استأنف ليعبرني الكتم لا ينفع ، وإن كتموا لعلم الله جميع أسرارهم ، فالله . ليس ذلك المقام الخاطئ مقاماً ينفع فيه الكتم ، والفرق بين هذا والأول أن الأول يقتضي أن الكتم لا يقع بوجه ، والأخر يقتضي أن الكتم لا ينفع وقع أو لم يقع ، كما نقول : هذا مجلس لا يقال فيه باطل . وأنت تريد أنه لا ينفع فيه ولا يستعمل فيه ، وقالت طائفة : الكلام كله متصل ، والمعنى : يريدون أنهم لا يكتسبون الله حديثاً ، ورواهم ذلك إنما هو عدم على كذبهم . حين قالوا ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ الأعمام [٦٣] وقالت طائفة : هي مواطن رزقتمهم ، وقال الزخشري^(٣) : لا يقدرون على كتمان ، لأن جوارحهم تشهد عليهم ، وقيل : الواو للحال ، يريدون أن يذفروا تحت الأرض ، وأنهم لا يكتسبون الله حديثاً ، ولا يكذبون في قلوبهم ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ لأنهم إذا قالوا ذلك وجدوا شركهم ختم الله على أفواههم عند ذلك ، ونكلمت أهديس وأرجلهم بكذبيهم ، والشهادة عليهم بالشرك . فلشدة الأمر عليهم يتمنون أن تسوى بهم الأرض انتهى ، والذي يتلخص في هذه الجملة أن الواو في قوله ﴿ ولا يكتسبون ﴾ إما أن تكون للحال ، أو للعطف فإن كانت للحال كان المعنى : أنهم يوم القيامة يودون أن كفروا ما تروا وسويت بهم الأرض ، غير كاذبين الله حديثاً ، فهي حال من بهم ، والعامل فيها نسوي ، وهذه الحال على محل لم مصدرية ، بمعنى أن ، ويصح أيضاً الحال على جعل لم حرفاً لم ينع لوقوع غيره ، أي : لو تسوى بهم الأرض غير كاذبين الله حديثاً ، لكن بغتهم وطبقتهم ، ويجوز أن يكون حالاً من ﴿ الذين كفروا ﴾ ، والعامل يود على تقدير أن تكون لم مصدرية ، أي : يوم القيامة يود الذين كفروا أن كانوا سويت بهم الأرض ، غير كاذبين ، وتكون هذه الحال قيداً في الودعة ، أي : تبع الودعة معهم لما ذكر في حال انتفاء الكتمان ، وهي حالة إقرارهم بما كانوا عليه في الدنيا من الكفر والتكذيب ، ويكون إقرارهم في موطن دوله موطن ، إذ قد ورد أنهم يكتسبون ، ويعدون يكون حالاً على هذا الوجه ، ولو حرف لما كان سبيغ لوقوع غيره ، لفصل بين الحال وعاملها بالجملة ، وإن كانت الواو في ﴿ ولا يكتسبون ﴾ للعطف ، فيحتمل أن يكون من عطف المفردات ، ومن عطف الجملة ، فإن كانت من عطف المفردات كان ذلك معطوفاً على مفعل يود ، أي : يودون تسوية الأرض بهم ، وانتفاء الكتمان ، ويحتمل أن يكون انتفاء الكتمان في الدنيا ، ويحتمل أن يكون في الآخرة ، وهو قوهم ﴿ والله ربنا ما كنا مشركين ﴾ ويسعد جداً أن يكون عطف على مفعل يود المحدث ، ولو حرف لما كان سبيغ لوقوع غيره ، وإن كانت من عطف الجمل فيحتمل أن يكون معطوفاً على يود ، أي : يودون كذا ، ولا يكتسبون الله حديثاً ، فأخبر تعالى عنهم محجرين

(١) انظر للراعي قوله.

(٢) انظر للراعي قوله.

(٣) انظر حكايات ١٠١٣/١ .

التوبة واستاء الكتمان ، ويكون استاء الكتمان في بعض مواقف القيامة ، ويعتدل أن يكون مفعول يرد محذوفاً ، كما قرأه ، ولو حرف لما كان سبب لوقوع عيبه ، وحواف محذوف كما نقله ، والحكمة من قوله ﴿ ولا يكتمون ﴾ محصورة على ثلث - ومعتصبتها ، ويكون تعالى قد أخرج ثلاث ، حل جملة التوبة ، والجملة العنيفة من لو وحواف ، وحكمة استاء الكتمان ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ﴾ روي أن حاعة من الصلوة شربوا الخمر قبل الشجر ، وحدث سلام ، فتقدم أسدهم ضراً ﴿ فلو بالأيام الكافرون ﴾ فحلف فيها رزلاً^(١) ، وفيل

نزلت بسبب قول عمر قتية : أنهم يربون في الخمر بيناً فدياً ، وكانوا يعلمونها لو فت الصلوات ، فإذا صدوا العشاء شربوها ، فلا يحسدون إلا وقد ذهب عنهم السكر إلى أن سأل عمر ثانياً ، قول تحريمها مطلقاً ، وهذه الآية محكمة عند الجمهور ، ودع من عباس إلى أنها مبنية بآية المائدة ، وأعتب من هذا قول عكرمة : إن قوله ﴿ لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ مبنية بقوله ﴿ إذا قمتم إلى الصلاة فغسلوا ﴾ الآية أي : أصبح لهم أن يؤخروا الصلاة حتى يزيلوا سكر ، ثم نسخ ذلك ، وأمرها بالصلوة على كل حال ، ثم نسخ شره الحلف بقوله ﴿ فاعتصموا ﴾ ولم يزل الله هذه الآية في إباحة سكر فلا تكون منسوخة ، ولا أباغ بعد إقرارها بجملة الصلاة مع السكر ، وروى قول ابن عباس أن مفهوم الخطاب يدل على جواز السكر ، وإما حرم فربان الصلاة في تلك قول ، فتح ما فهم من حوزة الشرب والسكر بتحريم الخمر ، ومناسبة هذه الآية ما قبلها هي أنه ما أمر تعالى بعبادة الله والإخلاص فيها ، وأمر من الرالدين ومكاد الأهل ، وروى السلف أن سطره منه إلى شيء من أحوال الخيانة ، وكان قد وقع من بعض السامعين تخبط في الصلاة ، ثم هم رأس العاقبة بسبب شرب الخمر ، فاستأن أن يخلص الصلاة من شوائب السكر التي يوقها على غير وجهها ، فذكر تعالى بإتيانها على وجهها تود ما بعد ما ، ليجمع فهم بين إخلاص عبادة الخمر ومكاد الأهل التي بينهم وبين الخلق ، والخطاب بقوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ مطلقاً لأن السكر إذا عدم التغيير لسكره ، ليس محاطاً ، لكنه عاطف بإدخالها بعد ما لا يجب عليه ، ويتكبر ما أصاب في وقت سكره من الأحكام التي يفرض تكليفها ما قبل سكره ، وليس في هذا التكليف ما لا يطابق على ما ذهب إليه بعض الناس ، ويألف تعالى في انتهى من أن يصلي المراس وهو سكران بقوله ﴿ لا تقربوا الصلاة ﴾ لأن النهي عن قربان الصلاة أبلغ من قوله ﴿ لا تصلوا وأنتم سكارى ﴾ ، ومنه ﴿ ولا تقربوا الزنا ﴾ ﴿ ولا تقربوا الفواحش ﴾ ﴿ ولا تقربوا مال الحرام ﴾ والعنى : لا تصلوا الصلاة ، وقيل هو على حذف متباع ، أي : لا تقربوا مواضع الصلاة ، بقوله ﴿ ولا حتى لا يغترى سبيل ﴾ على أخذ التاويل إلى ﴿ غابري سبيل ﴾ وسبيل إلى ساء الله ، ومواضع الصلاة هي المساجد ، لقوله ﴿ ٢٢٥ ﴾ : ﴿ جنوا مع حذكم صياتكم ومجانبتكم ﴾^(٢) ، والجمهور على أن المراد : وأنتم سكارى من الخمر ، وقال الضحك : المراد سكر من النوم ، لقوله ﴿ ٢٢٦ ﴾ : ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى ﴾ ، فإنه لا يبري لعله يستغفر بسبب حبه ، وقال عبدة السحاب : المراد بقوله ﴿ وأنتم سكارى ﴾ : إذا كنتم حافزين لقوله عليه السلام : لا يصلين أحدكم وهو حواسي^(٣) ، وفي رواية وهو غلام حذبه واستضعف قول الضحك

(١) انظر تفسير التوزي ص ٩٦ والمراسج ٥٦٢ ، وكمر العيال ٢٩٦/٢ ، الف ١٦٩/١ ، ١٦٩/٢ ، واس كبر ٥٠٠/١ ، وشملوك كتاب التفسير وصحة ٣٠٧/٢ ، والتميز في كتاب التفسير سورة البقرة رقم ٢٠١٦ ، وقال حسن عريب صحيح ٣٠٥/١ ، وأسباب الشوق لسبوطي ٧٦-٧٧ ، للرازي ١١٠-١١٢ ، والوجه ٧٥ ، وفهري ٣٧٦/٢ ، وفري ١٠٧/١ ، أحكام القرآن لاس الرازي ١٣٣/١ ، والرازي ٨٧/١

(٢) امره امر دج (٧٥٠) ، والعلل في ذكر ١٦١/٢ ، وعبد الرزاق ١٧٢١ ، وأسنده صحيح ، انظر بحث الزيادة ١١٧/٢ ، الأمر ز فرقة ١٧٢ ، وس مدي ١٤٤/٢ ، والفيل ٢٤٨/٢

(٣) قال : من الشرب محقة وعده : سبب حلف ، ولا يقال أحسنه ولا حتى هو لسان فرب ٩١/٢

وعبد واستعبد ، وقال الغزطي^(١) : هوذا صحيح ، نعمي : لأن المطلوب من الصلي لإفناء على عبادة الله تعالى فقله وقلة ، صرف الأسباب التي تشوش عليه ، وتغل حقيقته ، من يوم وحشة وجرع وغيره بما يشغل القلب ، وتظاهر الآية بدله على النبي عن قربان الصلاة في حالة السكر ، وقيل : أفراد النبي عن السكر ، لأن الصلاة قد فرضت عليهم ، وأوقفت السكر ليست مجموعة عندهم ، ولا تغدو لأن السكر قد يقع ثارة بالتقبل ، وثارة بالكنية ، وإذا لم يكن وقت ذلك عندهم تركوا الشر استينافاً لأداء ما فرض عليهم من الصلوات ، وأيضاً فذكر عباد ما حذوا أموجه الشرب ، ففهم من سكره الكثير ، ومنه من سكره الضليل ، وفرأ الخمور في سكراري في قسم السير ، واختلفوا أمه جمع تكسیر لم اسم جمع ، ومذهب سيويه أنه جمع تكسير ، قال سيويه في جد تكسير الضمات : وقد بكسره بعض هذا على فعالي ، وذلك قول بعضهم سكراري وعجاني ، فهذا اسم منه على أن فعالي جمع ، ورغم الاستاد أبو الحسن بن البلادي فتنسب إلى سيويه أنه اسم جمع ، وأن سيويه بين ذلك في الأبيات ، قال ابن السكيت وهو الفياض : لأنه جاء عن شاذ لم يجمع عليه جمع التنية ، وليس في الأبيات إلا نص سيويه على أنه تكسير ، وذلك أنه قال : ويكون فعالي في الاسم نحو حباري وسباري ركابري ، ولا يكون وصفاً إلا أن يكسر عنه الواحد فتصبح نحو : فعالي وسكراري ركسائي ، وصحني السبراني في القولين ، وروى أنه تكسير ، وأنه الذي يدل عليه كلام سيويه ، وقالت فرقة في سكراري في بفتح السين ، نحو فعالي ونكاسي ، وهو جمع تكسير ، وفرأ المعجم في سكرى في فاعتل أن يكون صفة فواحدة مؤنثة ، كقوله سكرى ، وحري على جماعة ، إذ معناه : وأنتم جماعة سكرى ، وقال ابن جني هو جمع سكرار على وزن فعل ، كقوله : دورى يافاً وكقوله هلكو ويئدي جمع هالك وماله ، وفرأ المعجم في سكرى في غير السن على وزن فاعل وخرجه من أنه صفة لجماعة ، أي : وأنتم جماعة سكرى ، وحكي فتابع ر حبيس : فحمل وكسل ، بالهمز والفتح ، فله العشري^(٢) ، ومعنى في حتى تعلموا ما تقولون في حتى تعلموا فاعلموا جعل غاية العلم ، ولما زاد العلم : لأنه ما دام سكران لا يعلم ما يقول ، وتظاهر الآية يدل على أن السكران لا يعلم ما يقول ، ولذلك ذهب عثري وابن عيسى وطوس وعطاء والغاسم وزبيدة والبث : إسحاق وأبو ثور وأبو نوري إلى أن السكران لا يلزم طلاق ، واحتجوا بالطبري ، وقال أبو حنيفة العلاء عن أن طلاق انقضاه لا يجوز ، والسكران معناه كالطوبس معناه بالوموس ، ولا يخلعوا في أن طلاق من شبع عفة مالهج غير جائز ، وكذلك من سكر من الشراب ، وروي عن عمر ومعدية وحيدة من التابعين : أن طلاقه نافذ عليه ، وهو قول أبي حنيفة والثوري والأوزاعي ، قال أبو حنيفة : إعداله وعقوده كغيره ثانية ، كأفعاله الخاصي إلا الزود ، فإنه إذا ارتد لا نيل امرأه منه ، وقال أبو يوسف : يكون مرتداً في حال سكره ، وهو قول الشافعي ، إلا أنه لا ينفله في حال سكره ، ولا يستيه ، واختلف قوله في الطلاق ، وألزم مالك السكران الطلاق والقود في الإخراج ، وعقل ، وإن يلزمه لنكاح والبيع ، قال الثوري : وقد روي عن عبد الله بن شاذ أنه لا يلزم طلاقه ، وعقل محمد بن عبد الحكم : لا يلزم طلاق ولا عدى ، واختلفوا في السكر ، فليس : هو الذي لا يعرف صاحبه الرجل من المرأة ، فله جماعة من المصنف ، وهو مذهب أبي حنيفة ، وبدل من قوله : في حتى تعلموا ما تقولون في مقامه يدل على أن السكر لدى يتعلق به الحكم من مادي لا يعقل صاحبه ما يقول ، وقال الثوري في السكر : اختلال العقل ، وقد خلط في راءة وتكلم ما لا يعرف جد ، وقد أحمد : إذا نهر عقله في حال الصحة فهو سكران ، وحكي عن ذلك نحوه بيل . وفي الآية دلالة على أن الشراب كان سباحاً في أول الإسلام حتى ينهي بخاصه إلى السكر ، وقال المعتز : يجهل أنه كان أبيض فهم من الشراب ما يترك الطبع إلى السجاء

(١) شعر الغزطي ١٣١/٢

(٢) شعر التكتف ٢٦١/٢

والشجاعة والحيمة ، وإذا ما يربط العمل حتى يصير حسابه في حالة الجحود والإهمال ما أصبح قصده ، بل هو أنفق من غير قصد كإن مرفوعاً عن صاحبه ، ولا جنباً في هذه حالة مطلوبة على قوله في وأنتم سكارى في إذهبي جملة حالبة ، واجتمعة الاسم في مبلغ لشكوا الضمير ، فالتقيد بما ألحق في الانتفاء منها من التقيد بالعبء الذي هو في ولا حياء في ردعول لا دال من مراعاة كل عهد منها بالفرادة ، وإذا كان انتهى من إيقاع الصلاة مصاحبة لكل حال مني بالفرادة ، فالتنهي عن إيقاعها جهاً بمنعهم ، وأدلى في أحقر والجنب هو غير الطاهر من إنزال أو محاوره حلال ، هذا قول جمهور الأمة ، وعن بعض الصحابة لا غسل إلا على من نزل ، وبه قال الأعظم وقاؤه ، وهي مسألة تذكر كونها في علم الكوفة ، والجنب من الجنابة ، وهي العدة ، كأنه جانب الظهر ، أو من الخلف كأنه ضاجع ومن بعده ، قال الزغشري (١) الجنب يستوي به الواحد والجمع والتذكر والتؤنث ، لأنه اسم حرى المصدر الذي هو الإجماع انتهى ، والذي ذكره هو المشهور في اللغة والكفص ، وبه جاء القرآن ، وقد جهره جمع سلامة بالواو والوثة ، قالوا : قوم جسوم ، وجمع تكسبه قالوا : قوم أجنب ، وأما تنبيهه فقالوا : جنبان . في إلا عابري سبيل في العبور الخاطو والمجاز ، ومنه : ناقة عبر أضرار - وهو أسفل قال :

عَبْرَانَةُ سَبْعِ الْبَنِينَ سِبْطَةً غَيْرَ الْهَوَاجِرِ نَأْتُهُنَّ الْخَنَابِ (٢)

وعابر السبل هو المرء في المسجد من جرب لث فيه ، وهو مذهب الشافعي . قال : يجر به ولا يقدح فيه ، وقال لثت : لا يجر فيه إلا إن كان به إلى المسجد ، وقال أحمد وإسحاق : إذا نويماً لجب فلا بأس به أن يقدح في المسجد ، وقال الرمضري (٣) من نسي الصلاة بالمسجد قال معناه : لا تقربوا المسجد جنباً إلا هتأزين فيه ، إذا كان الطريق به إلى الله ، أو كان الله فيه أو احتلتم به ، وقيل : إن رجالاً من الأنصار كنت أبوابهم في المسجد ، فضيهم الخائف ، ولا يجذون عزاً إلى في المسجد فرخصهم ، وروي : أن رسول الله - ﷺ - لم يأت أحد أن يجلس في المسجد ، أو يجر فيه وهو جنب إلا لعلي (٤) ، لأن بيته كن في المسجده ، وقال علي وابن عباس أيضاً ، وأبو جبر ومجاهد والحنك ، وغيرهم : عابر السبل المسافر ، فلا يصح لأحد أن يقرب الصلاة وهو جنب إلا بعد الاستئذان إلا المسافر ، فإنه يرحمه ، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وزفر قالوا : لا يدخل المسجد إلا الطاهر - وإنه أراد الفرد فيه أم الاجتناب ، وهو مؤثر مالك والثوري وجماعة ، ورجع هذا القول ما زل قوله : لا تقربوا الصلاة متى على طاهره وحقيقته ، بخلاف قول مواضع الصلاة ، فإنه محذور ، ولا يحد إليه إلا بعد تعدد حل الكلام على حقيقته ، وليس في المسجد قول مشروط يمنع من دخوله لتعذره عليه عند السكر ، في الصلاة قراءة مشروطة تمنع لأجل تعدد إقامتها من فعل الصلاة ، وبسبب المسافر عابر سبيل ، لأنه على لطريق كما سمي السبيل ، وأما الكلام معين ، أحدهما : حوار الهمم للحجب ، إذا لم يجد الماء والصلاة به ، والذي : أن التيمم لا يرفع إجابته لأنه سهل حياً مع كونه متنجساً ، وعلى هذا المعنى فسر الرمضري الآية أولاً ، فقال : إلا عابري سبيل الاستثناء من عامة أحوال الخاططين ، واستعاضة على الخال بأن قلت : كيف جمع بين هذه أحوال والتي قبلها ، قلت كأنه قيل : لا تقربوا الصلاة في حال الجنابة إلا ومعكم حال أخرى تمذرون فيها ، وهي حال السفر وعود السبل عبدة به ، ويجوز أن لا يكون حلاً ولكن صفة كقولهم في جنباً في أي : ولا تقربوا الصلاة جنباً غير عابري سبيل ، أي : جنباً معينين غير معدودين فإن قلت : كيف تصح صلاتهم على إحسانه لعسر السفر قلت : أريد

(١) انظر المصدر نفسه .

(٢) ثم تبدل لثان ، انظر تسمي الفروسي ٢٠٦ - وبه (كأنفرت) بدلأس و كاصغفت :

(٣) سطر اختلاف ٥١٤/١

(٤) أخرجه الترمذي في التلaff ٥١٧/١ ٥٩٨ ٣٧٢٧ وقال : حسن غريب لا يخرجه إلا من عهد التواتر .

بالطبع الذين لم يمشقوا ، كأنه قيل : لا تقربوا الصلاة غير مغتسلين حتى تغتسلوا ، إلا أن تكونوا مسافرين انتهى كلامه ، ومن قال بجمع الجنب من المرور في المسجد والمطهر فيه تعظيماً له ، فلا راد أن جميعه والمغتسل من قراءة القرآن . وبه قال الجمهور ، فلا يجوز فيه أن يقرأ منه شيئاً ، سواء كان كثيراً لم يقلباً حتى يغتسل ، ورجع مالك فيه في الآية البسيطة للتمتع ، وأجاز للمحافظ أن يقرأ مطلقاً إذا غابت السنين عند الحصر ، وذكر واحد المسألة ولا تعلق لها في التفسير بالمعنى القرآن ، في حتى تغتسلوا في حقه غاية لاشتغال اجتناب من الصلاة ، وهي داخل في الحظر إلى أن يوقع الاتصال مسوعياً جميعه ، والخلاف هل يدخل في ما فيه التمسك بإمرار اليد أو شيهها مع الماء على المصراع ، فلو اتخس في الماء أو صب عليه ، فمشهور مذهب مالك أنه لا يبرئه حتى يتدلك ، وبه قال الثوري . ومذهب الجمهور : أنه يبرئه من غير تدلك ، وهل يجب في غسل تخليل للده ؟ فيه عن مالك خلاف ، وأما المضمضة والاستنشاق في الغسل ، فذهب أس حيفة إلى فرضيتها في لا في الوضوء ، وقال ابن أبي ليلى وإسحق وأحمد ويعقوب أصحابه : رد . هما فرض فيها ، وردي عن عطاء الزمري وقال حماد وجماة من التابعين ومالك والأوزاعي والثيب والشافعي وغيرهم بن جرير ليسا يفرض بهما ، وردي عن أحمد : أن المضمضة سنة . والاستنشاق فرض ، وقال به بعض أصحاب داود ، وظاهر قوله في حتى تغتسلوا في حصول الاغتسال ، ولم يشترط فيه نية الاغتسال ، بل ذكر حصول المطلق الاغتسال ، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه في كل صلاة بداه ، وردي هذا الوليد من مسلم عن مالك ، ومشهور مذهبه : أنه لا بد من النية ، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ، في وإن كتم مرضي أو على سفر أو جاء أحد منكم من العائط فقلوا لا تستم اشياء فلم تحذوا ماء فتمسحوا صعداً طيباً فمسحوا بوجوهكم وأيديكم في قال الجمهور . نزلت بسبب عدم الصحابة الماء في غزوة ذي ربيع ، حين أقام حل القباس العفد^(١) ، وقال النخعي : في غزوة أصابهم جراح وألجسوا ، وحمل . كان ذلك عند الرحمن بن عوف ، ومروى^(٢) يعني في الحضر ، وينال على مطلق المرض ، في لو كثر ، زاد أرفق ، تأخر برؤ أو مسح ، وبه قال داود ، فأجاز التيمم لكل من صدق عليه مطلق الاسم ، وتخصيص العليا ، غيره مرضي بالحذري والحصى والعلل المخوف عنها من الماء ، فقالوا : إن خاف تبس ملاحله ، إلا ما روي عن عطاء والحسن أنه يتطهر ، وإن مات وما هو محبان يحدث عمرو من العاص ، في غزوة ذات السلاسل ، وأنه أشعث أن يهلك إن غتمل ، فتمم ، فأقره ثمر بن - ^(٣) . على ذلك عرسه أبو داود والدارقطني ، وابن حبان . حدث مرض أريذته أو نأخر الرب ، فذهب أبو حنيفة ومالك إلى أنه يتيمم ، وقال الشافعي لا يجوز ، وقيل : الصحيح عن الشافعي أنه إذا حاد طول المرض حاز له التيمم ، وظاهر قوله تعالى في أر على سفر في مطلق السفر ، فلو لم يجد الماء في الحضر حاز له التيمم عند مالك وأبي حنيفة وأحمد ، وقال الشافعي والطرقي : لا يتيمم ، وقال الثيب والشافعي أيضاً : إن خاف . فزوت الوقت تيمم وميل ، ثم إذا وجد الماء أعاد وقال أبو يوسف وزفر لا يتيمم إلا لحرف الوقت والسفر أصبح عند الجمهور مطلق السفر ، سواء كان ما تنص فيه الصلاة أو لا تنص فيه ، وشروط فوم سفر تنص فيه الصلاة ، بشرط آخر أن يكون سفر عاده ، وقال أبو حنيفة : لو خرج من مضره كثير سفر فلم يجد الماء جاز له التيمم ، وقدر المسافة أن يكون بينه وبين الماء ميل ، وقيل : إذا كان بحيث لا يسمع أصوات الناس ، لأنه في معنى السفر ، ولو وجد ماء قليلاً لم يقرأ ، خاف على نفسه العفش تيمم ، على قول الجمهور ، فلو وجد ثمن مثله ، فلا حلال أنه يلزمه شراؤه ، أو بد زاد فذهب أبي حنيفة والشافعي منه ، ومذهب مالك يشتره بماله كله ، وينفي عدياً ، فلو حال بينه وبين الماء عدو أو سبع أو غير ذلك مما يحول فكالعدم له ، وبه من تغاضف كفاية عن أحدث

(١) انظر المرضي ٢٩:٥

(٢) انظر للع- رحمه .

(٣) امره أحد ٢٣٥/٦ وأبو داود ٢٣٥/٦ ٢٣٦ : وثرندي ٢١٩/١ في الطهارة (١٩٤) والشافعي ١٢٧/١ والحاكم ١٧٦/١ ١٧٧

بأنها خاط ، وحمل عليه لويح واليول والي والودي لا خلاف أن هذه السنة أحدثت . وقد احتجوا أن السنة ذكرت في كتب الفقه ، ومما ابن مسعود في من القبط في حرج على وجهين ، أحدهما أنه مضى . إذ قالوا : مما يخط ، الثاني أن أصله جعل . ثم حذف كتب ، واختلفوا في تفسير المسح ، فقال عمر بن الخطاب : هو المسح باليد ، ولا ذكر لمحبب إنما يقتل أو يدع الصلاة حتى يجد الماء . قال أبو عمر : لا يقل عنهم أحد من انتهاء المصاحف . الحديث غير واثق .
 في وعمر بن الخطاب في تفسير الحبس^(١) ، وقال علي بن أبي طالب : حبس ، وعاهد وتدين : المراكب الجوارح . وأحب بينهم . ولا ذكر للأسير بعده . وهو حبس أن حبسه ، على قبل ولم يلبس به يستنصحه . وقال مالك : للأسير بأخيه . يتيم . وكذا ما إذا قال : فمن لم يفر شهرة فلا وضوء ، وهو قد أخذ واستحاض ، وقال الثوري : إذا أهدى بشي من يستأجر إلى ما كان من بعض الظهارة . وهو قول ابن مسعود وابن سيرين والزهري وربيعة وعبد الله بن عمر والشعبي وإبراهيم وميمون . وابن مسعود . وقال الأوزاعي : إن كان عليه بعض ولا فلا . وقيل حبس : الحبس في الحبس . وهو حبس الأسير .
 وطعن هذا ما هو فعل المرأة . حو حاورت الشيء وحزن . وبيئت لأقربك للفاغلية والمغربة بنقاً والانسنة فيها معنى . وقد حبسها الشاعري على ذلك في شعره فقيه . فقال : لا مومن كالأسير في تغني الصلوة ، وقوله في أبو علي سفر في في موضع حبس غطفان في مرضي . ول قوله في أرواح في في أن لا مسلم في دين غير حراز وقوع الماصي حراً .
 فكانت من غير ذلك . وأدعى أنها تكلف حلالاً لتكريم من احبسها عن حر كان . ويتصرف عن الحر غير في قسم محمداً في ماء الصبيح عائد عن من أسد إليهم الحكم في الأربعة . فيه تعذيب الخلف . إذ قد احتج بخطب رعية .
 واحتجاب في كتبه مرضي أبو علي سفر في في أن لا مسلم في رعية قوله في أرواح أحد في وما أحسن ما جاءت هذه رعية . لأنه لا في غير الحاجة بالخط كـ . وساد ذلك إلى النحاضين . فخرج به في لفظ حبس ثوب في أرواح أحد في وهذا من أحسن الملاحظات وأجمل الملاحظات . ولما كان الحر في المسح والتمسك بالنسبة لا يعمش الخطاب بها جاءت على من أخطأ . وظهر أثناء الوسائد من نظيف ودمع الوسود إليه . فلما في حق المريض جعل للمرضى . وفي حقه إذا كان لا . طبع استعماله كلفه شرعاً . وأما غيره ففي الأربعة فسفاه . وسد في الفاء في حقهم هو على طاهر . وفي لم يجدوا في معطوفه . على قول الشرط في فيصحباً صيداً خياً في هذا جواب شرط ثم الله تعالى بالتيمم عند حصوله . من هذه الأساء الأربعة وقد كان الماء . قال أبو عمر في^(٢) : فإنه قلت : كيف يصح في ذلك واحد من المرحى والمنازين . وجب المحلوس . الجيب . والمرحى . السفر حوائج من أسباب الرخصة . والخاتم سبب لوجوب الوضوء . والحاجة سبب لوجوب العسل قلت : أراد سبحانه وأصل أن لا تمنع المسح واجب عليهم التضرع . وهم مأمونون لنه في التيمم والترك . فحصر قولاً من بينهم فومضهم وسعهم . لأنه امتنعوا في استحسان بيان الرخصة هم لكثرة المرض والموت . وغلبها على سائر الأسباب موجبة للرخصة . ثم عطف من وجب عليه التطهر . والمعروف أنه حله . وعذر . أو . مع . أو عدمه أن استند . أو في حلق في مكان لا فيه . أو غير ذلك مما لا يكثر ذكره المرض وسر انتهى . وفيه نصيب في أو لا مسلم السبا . أنه يريد به التحريم الذي ثبت عليه الجدة . فهو قلت عن مذهب أبي حنيفة . ولم يفرغ غيره من المذهب . وما هو منسوب به أن اعتذر عن تضمين المرض وانصر ما ذكر . ومن ثم من اللبس على طاهره يقول : إن هذا من باب التبري من الأكل إلى الأكل . لأن حالة المريض أقل من حالة السليم . وحالة السفر أقل من حالة قضاء الحاجة . وحالة قضاء الحاجة أقل من حالة لمس المرأة . لا يرى أن حالة الحاجة على أكثر من حال المرض . وكذا في سائر القوافي .

(١) ابن جرير حديث محمد بن الحنفية (١٣٣١) في التيمم (٣٣٨) وبخر حديث ابن عمر (١٥٠٠) حديث عمر . سخر (٣٢٤) .
 يسلم (١٤١٠) (١٤٠٠/١٤٠٠) .

الغثة ، رة يدكر في هذه السورة مه ، وذكر ذلك في المائدة ، فثبت على مذهب الشافعي في نفل شيء من السجود به إلى الوجه والكعبين ، وحمل هذا المطلق على ذلك المقيد ، وكذلك مال الزعشمري فإن قلت : لم تصعب بقوله في سورة المائدة في مسحوا برأسهم وأيديكم منه في أي . بعضه ، وهذه لا يتأتى في الصغر الذي لا تراب عليه صحت : قالوا : إنها أي : من لانتداء الغنية فإن قلت : حوكم : إنها لابتداء الغنية قول منصف ، ولا يصح أحد من القريب من قول القائل مسح برأسه من الذهب ومن الماء ومن التراب إلا معنى التمسح قلت : هو كما يقول : والإدعاء للحق أحق من المراء ، في إن الله كان عفواً غفوراً في كثرة من الترخص والتيسير ، لأن من كانت عادته أن يعفو عن الخطأين ويغفر له آخر أن يكون ميسراً غير معسر انتهى كلامه ، وأجيب به إن لأش إلى الحق . وليس من عادته ، بل عادته أن يغفر الكلام عن ظاهره ، ويجعله على غير عمله ، لأجل ما نقر من معناه ، وأيضاً فكلامه أنيراً حيث أطلق أن الله يعفو عن الخطأين ، ويغفرهم العجب له ، بل لم يبق ذلك بالنوبة على معديه وعادته فيها هو يشبه هذا الكلام .

﴿ ثُمَّ رَأَى الَّذِينَ أَوْتُوا نُصُيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُشْكِرُونَ الْفَلَاحَةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَقْتُلُوا السَّيْلَ ﴾ (٤٤)

قال قتادة : نزلت في اليهود^(١) ، وفي رواية عن ابن عباس : في رفاة بن زيد بن ثابت ، وقيل : في غيره من اليهود^(٢) . ومناسبة هذه الآية لما قبلها أنه تعالى لما ذكر شيئاً من أسواق الآخرة ، وأذن الكفار إذ ذاك بوقوف أو تسوى سم الأرض ولا يكتفون الله حديثاً ، وجاءت هذه الآية بعد ذلك كالأغراض بين ذكر أعمال الكفار في الآخرة ، وذكر أهوالهم في الدنيا ، وما هم عليه من معاداة المؤمنين ، وكيف يعذبون رسول الله - ﷺ - الذي يأتي شهاداً عندهم وهم غيرهم ، وما كان اليهود أشد إنكاراً للحق ، وأبعد من قبول الحق ، وكان غداً غداً أيضاً في الذين يجهلون ويكرهون الناس بالجهل في ويكفون وهم أشد الناس تحلياً بهذين الوصفين ، أخذ بذكرهم بخصوصيتهم ، وتقدم تفسير في الأمر إلى التيسير في قوله تعالى في ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم في البقرة [٢٤٣] ناعقون عن إعادته ، والنصيب أحد ، و في من الكتاب في يجعل أن يفعل . في أوتوا في ومحمداً أن يكون في موضع الضمة له (تعبيراً في وظاهر لفظ في الذين أوتوا في يشمل اليهود والنصارى ، ويكون في الكتاب في عبارة عن التوراة والإنجيل ، وقيل : الكتاب هنا التوراة ، والنصيب قيل : بعض علم التوراة لا بالعمل به فيها ، وقيل : علم ما هو حجة عليهم منه فحسب ، وقيل : كفرهم به . وقيل : علم نورا محمد - ﷺ - في يشكرون الضلالة في المعنى يشكرون الضلالة بالهدى ، أي قال في أولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى في البقرة [١٦] قال ابن عباس : استبدلوا الضلالة بالإيمان ، وقال مقاتل : استبدلوا الكفر بالهدى بعد ظهوره بإيمانهم به قبل ظهوره واستنصارهم به انتهى ، وقد لفظوا ، لا اشتراء على إشار الضلالة على الهدى ، فصار ذلك بديلاً شديداً عنهم ، وتوبيخاً فاضحاً لهم ، حيث هم عندهم حظ من علم التوراة والإنجيل ، ومع ذلك أنكروا الكفر على الإيمان ، وكانهم طامع بموجب اتباع النبي الأمي ، الذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل ، وقيل : اشتراء الضلالة هنا هو ما كانوا يريدون من أموالهم لأجلهم على تثبيت دينهم ، مع الرجاء ، في ويريدون أن تقتلوا السيل في أي : لم يكنهم أن

(١) نعيمك ونعمته ، قال ابن المكيب قوله تعالى : (فيتموا صمداً طيباً أي قصود العبيد ، ثم كثر استعمالهم هذه التلميح حتى

صار التيسير مع الوجه ولينين بالتردد ، وهذا المراد بالعبيد : التراب . وقد نال : ومع الأرض فخره تعالى .) تصحح صمداً رلفاً ، وأصح صمد وصعدت مثل طرق وطرفات ، والصمد صلات المديف ، انظر المصحف ٢٩٧/٢ وأما نفعك أشكاه في شرح مع

فتدبر ١٢١/١ حاشية المقرئ في شرح الكبير ١٢٥/١ من المصحف ٨٦/١ المعنى لاين قدادة ١٧٩/١

(٢) انظر القرطبي ١٥٧/١ والرازي ٩٢/١ وقسري ١٣٧/١ .

(٣) انظر المراجع السابقة .

فصلوا في أنفسهم ، حتى تعلقت أمعائهم بفصلكم أنتم أيها المؤمنون عن سبيل الحق ، لأنهم لم يعلموا أنهم قد خرجوا من الحق إلى ضلال كرهوا أن يكون المؤمنون مختصين بمناجاة الحق ، فلهذا أن يصلوا كما ضلوا هم ، كما قال تعالى ﴿ وَذُوقُوا نَكَرْتُمْ كَيْفَ كُفَرْتُمْ فَنُكْرُوا بِكُمْ ﴾ النساء (٨٩) ، وقرأ الحمي ﴿ وَتَرِيدُونَ فِي كُفْرًا كَمَا كُفَرْتُمْ ﴾ مائدة (٨٤) ، وقيل معناه ذرهبون أي المؤمنون أن تغفلوا السبل ، أي : تدعوا الدعوات في احتسابهم ، وتغيبهم غير أعداء الله ، ونفري في أن بضلوا في الباطل ، وفتح الضلال وكسره .

﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ بِمَا عَصَيْتُمْ وَكَفَى بِاللَّهِ وَبِأَنبِيَآئِهِ نَصِيرًا ﴾

﴿ والله أعلم بأعدائكم ﴾ به تنبيه على الوصف الثاني لوداد الخير للمؤمنين ، وهي "العداوة" وفيه إشارة إلى التعديل منهم ، وتوبيخ على الاستقامة إليهم والمؤمنين ، والمعنى أنه تعالى قد أحب عدوانهم للمؤمنين ، فوجب حذرهم ، كما قال تعالى ﴿ هُمُ الْعَدُوُّ فَاحْذَرُوهُمْ ﴾ المنافقون : الآية ٤ وفي الحديث ﴿ على ديني من الفضل ، أي : أحبه فأعدائكم منكم ، وقيل - معنى عليهم ، أي : عليهم أعدائكم ، ﴿ وكفى بآفة وأى وكفى بآفة نصرة ﴾ ومن كان الله وبنصره فلا يزال بالأعداء ، ففقدوا لولا بنصره دينهم ، لو لا تبطلوا هم ، فإنه ينصرهم عليهم ، ويحببكم منكم ، وقيل المعنى ولياً لرسوله ، نصير لدينه ، ولياً في ﴿ والله ﴾ رائدة ويحور حديثها ، كما قال سبحانه :

كُفَى الشُّبُهَاتِ الْإِسْلَامُ لِلْفِرَاقِ نَاهِيًا

وزادنا في ما قبل كفى ، وفاعل يكفى مطروقة ، كما قال تعالى ﴿ كُفَى لِكُلِّ شَيْءٍ شَهَادَةً ﴾ ، وقال الزجاج : دخلت الدال في المفعول ، لأن معنى الكلام الأمر أي : كفى بآفة ، وكلام الزجاج مشعر أن الآية ليست من لغة ولا يصح ما قلنا من المعنى ، لأن الأمر يقتضي أن يكون قاعده حد المخاطبون ، ويكون ﴿ بالله ﴾ متعلق به ، ويكون الله دخلت في فاعل يقتضي أن يكون الفاعل هو الله لا المخاطبون فتناقص قوله ، وقال ابن السراج : معناه كفى الاكتفاء بالله ، وهذا أيضاً يدل على أن الله ليس رائدة ، إذ تتعلق بالاكتمال ، فلاكتفاء هو الفاعل الكفى ، وهذا أيضاً لا يصح ، لأن فيه حذف المصدر وهو موصول ، وإعلاء مفعوله وهو لا يجوز إلا في الشعر ، نحو قوله :

عَلَى نَفْسِكَ بِنِي الثَّقَيْنَيْنِ حُسْرُنَا وَنَحْنُكُمْ ضَبْطُكُمْ رَحْمَانُ غُرُفَانِ

التعديل : وفولك بارحمي قريباً ، وقال ابن عطية ﴿ بالله ﴾ في موضع رفع تقدير زيادة المنقضى ، ومائدة زبدته تبيين معنى الأمر في صورة الخبر ، أي : اكتمل بالله ، فإنه يدل على المراد من ذلك ، وهذا الذي قاله ابن عطية ملغى ، بمعنى من كلام الزجاج ، وهو أقصد من قول الزجاج ، لأنه زاد على تناقص اختلاف الدعوى ، تناقص اختلاف معنى الحرف ، إذ بالنسبة لكون الله فاعلاً هو الله ، وبالنسبة إلى أن معناه : اكتمل بالله هو خبر رائد ، وقد بين عبيد إجماع دحض هذا في ﴿ كفى بالله ﴾ لأنه كان متصل اتصال الفاعل ، ويدخل الله أصلي انصب المصنف ، واتصال الفاعل ، لأن الكفاية منه ليست كالكفاية من غيره ، فتضوع لفظها لمصانعة معناه ، وهو كلام يحتاج إلى تأخير ، وقد تقدم أن كلاماً على ﴿ كفى بالله ﴾ في قوله ﴿ فأشهدوا عليهم ﴾ ﴿ كفى بالله حياً ﴾ التاء [٦] ذكر تكرارها لما فيها من مزيد تقوى ورد بعضها ، وانصباب ﴿ وأباً ونصيراً ﴾ قبل : عن الحق ، وقيل : على التمييز ، وهو أسود خوار دخول من .

﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ. وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَسْمَعُ غَيْرَ مَسْمُوعٍ
وَرَأَيْتُنَا يَا نَسِينَهُمْ وَطَعْنَا فِي الَّذِينَ وَلَّوْا أَنفُسَهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأَسْمَعُ وَأَنْتُمْ لَا تَكُنْ خَيْرًا لَّهُمْ
وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعْنَهُمُ اللَّهُ يَكْفُرُهُمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٦)

ظاهرة الانقطاع في الإعراب عن ما قبله ، فيكون على حذف موصوفه ، هو مبتدأ ، ومن الذين خيروا ، والتقدير :
من الذين هادوا قوم يحرفون الكلم ، وهذا مذهب سيويه وأبي علي ، وحذف الموصوف بعد من هادوا ، وإن كانت كصحة
جدا ، فتقوم : ما ظعن ربنا أقام ، أي : ما نقر طعن وما نقر أقام ، وقال الشاعر

وَيْتَا السُّفْهَى إِلَّا نَارَانِي فَمَسَّتْنِي نُسُوتٌ وَخَرَى ابْنِي الْغَيْثِ أَكْسَعُ (١)

يريد منها نارة أموت فيها ، ويخرجه نقارة على إحصاء من الموصولة ، أي : من الذين هادوا من يحرفون الكلام وهذا
عند البحرين لا يجوز ، وتولوا ما حاد ، مما يشبه هذا هل أنه من حذف الموصوف وإقامة النصفة مقامه ، كب القراء : مثله
قول ذي الرمة :

فَطَلُوا وَمِنْهُمْ ذُنُفٌ شَابِقٌ قَدْ وَأَعْرَ بَيْتِي دُفْعَةُ الْعَجَبِ بِالسُّبْدِ (٢)

وهذا لا ينبغي أن يكون المستوف موصولاً ، بل يرجح أن يكون موصولاً لعطف النكرة عليه وهو آخر ، إذ يكون
التقدير : فطالوا ومنهم عاشق دمنه سابق لها ، وقيل : هو عن إحصاء مبتدأ للتقدير : خبر من الذين هادوا ، في يحرفون
حال من ضمير هادوا ، في من الذين هادوا ، منطلق بما قبله ، قليل في نصراً ، أي حصاراً من الذين هادوا ، وعدها
بمن كما عددها في ونصرته من القوم ، في فمن نصرته من رأس الله في غافر [٢٩] أي : وصحاه ، في معنى يسا في
وقيل : في من الذين هادوا في بيان لقوله في بأعدائكم ، وما يشبهها اعتراض ، وقيل : حال من الماهل في في يريدون في قاله
أبو البقاء ، قد : ولا يجوز أن يكون حذافاً من الضمير في أولها ، لأن شيئاً واحداً لا يكون له أكثر من حال واحدة إلا أن
يعطى بعض الأحوال على بعض ، ولا يكون حالاً من في الذين في هذا المعنى انتهى ، وما ذكره من أن حالاً إذا لم يكن
معتدلاً لا ينصبي أكثر من حال واحدة مسألة خلاف ، فمن التحوير من أجاز ذلك ، وقيل : في من الذين هادوا في بيان
للفين أولها نصراً من الكتاب ، لأنهم يهود ونصارى ، وقوله في والله أعلم بأعدائكم في في وكفى بالله ولماً وكفى بالله
نصيراً في جعل توسلت جن البيان والذين على سبيل الاعتراض ، قاله الرغزني ، وبدا به . ويضعفه أن هذه حل ثلاث ،
وإذا كان الفارسي قد سمع أن معترض يحل محل ، فاحرر أن يجمع أن معترض ثلاث ، في يحرفون الكلم في أي كلم
لنورته ، وهو قول الجمهور ، أو كلم القرآن وهو قول طائفة ، لو كلم الرسول - ﷺ - وهو قول ابن عباس ، قد : كان
يهود يأمون النبي - ﷺ - ويسألونه عن الأمر فيخبرهم ، ويرى أنهم يأخذون بقوله ، فإذا نصروا من عدله حرفوا

(١) البيت لضمير من قبل ، على قوله ٢٤ - الكتاب ، ٣٧٦/١ ، الحديث ١١٧/١ حاشية خضيري ١٨٣ ، اضمح ١٢٠/٢ ، البحر
١٥١/٢ .

(٢) البيت لذي الرمة ، انظر قوله ١٤١/١ سنن

الكلام ، وكذا حال مكّي . **بـ** : كلام انبي . **جـ** : تحريف . كالم التورية بتغيير اللفظ ، وهو الأصل في تحريفهم . أسير
 ربه ١ : صفة . عليه السلام . به بأدم طرف . مكانه . وتحريفه الرجوع بالتحديد له . وتعبير التاويل وهو الأكثر منه
 الظاهر . وقد ما يتلون سورة غير التاويل الذي تنصيصه معني ألفاظها لأصوب بحسروها وبمطلوبها إلى أقوال
 مستفهم . وإن التحريف في كلام الغير . أو كالم الرسول فلا يكون إلا في التاويل . ويرى في مجزوء التكملة في كسر
 الكاف وسكون لام مع كلمة غيبف كلمة . ورأى المستفي وأوردته في مجزوء التكملة في وحاء هنا في من مواضع .
 وفي المائدة جاء في من مواضع في المائدة [١٣] وحاء في من بعد مر صفة في المائدة [٤١] ، قال الزمخشري (١) : ما
 في من مواضع في فعل ما سراً من إزالته عن مواضع التي أوجب حجبها عنه وجهه فيها . فما انقضت شهواته من يدال
 غيرة مكانه . وإنما في من بعد مواضع في الغني أنه كانت له مزية هو خفي بأن يكون فيها . ليجن حرقوه بركوه كالحبيب
 الذي لا يؤمن به بعد مواضع ومعه . ولعل . متاركان امس . والذي يظهر أنها مباد . فحبت وسبقوا بشدة الشدة
 والطغيان . وإظهار العداوة وإشراهم الضلالة ونقض الدين . حاء في مجزوء التكملة عن مر صفة في ألا ترى في قوله
 في ويقولون سمعنا ونسب . وقوله في قولنا نكفهم مبالغهم لعالم ويحلف قوم فاسية مجزوء التكملة عن مواضع في
 الشاء [٤٦] فكأنهم لا يذكروا الكلام من التحريف عن ما يراها . ولم تستقر في مواضعها . يكون التحريف بعد
 استقرارها . بل ما يروى في تحريفها يؤول وهذا . وحيث وصفوا بعض أئمة وزيدي وشككوا الرسول في بعض الأسر . حاء
 في من بعد مواضع في ألا ترى في قوله في يقولون يد أوفيت عدا صخرة . وإد لا تؤلفه حادون في المائدة [٤١] بقوله بعد
 في من حادوك فحكم بينهم أو أعرض عنهم في المائدة [٤١] فكأنهم لم ينادروا بالتحريف . بل عرض عنه التحريف بعد
 استقراره . كالم في مواضع . ولقد نقض . في الشاء . لكنه حادف حاء . وفي أول المائدة في من بعد مواضع في أن قوله
 في من مواضع في يدل على استقرار مواضع له . وحده . في في في المائدة في عن مواضع في في التحريف . من بعد
 مواضع . بل على أنه تحريف عن مواضع . فإلا في مجزوء التكملة من بعد مواضع . فحذف هذا المصيبة . وهذا
 حذفها . بل ذلك موضع في العداوة . وكانت الشدة ذهت بقوله في عن مواضع في لأنه أحضر . وفيه تصحيص بالمعنى
 على عن وعلى قوله . وإشارة إلى البعثة . في ويقولون سمعنا وعصينا في أي سمعنا قوله . وعصينا لأمر . ثم
 سمعنا جهراً وعصينا سراً . فإلا . والقاهر أنهم شافوها بالخمسين النبي . **جـ** : مائة مئة في عنونه في الكفر .
 وحراً على عاداتهم مع الأنبياء . ألا ترى في قوله في خلدوا ما تذكرون واسمعوا فإله سمعاً وعصباً في البقرة [٢٣]
 في وأسمع غير مسمع في هذا الكلام غير موح . ويحتمل وجوهاً . وانظروا فيه أرو به الوجه المكرر لعدا ما قبله من
 قوله في سمعاً وعصياً في يكون معه : أسمع لا سمع . دعوا عليه سلوت . أو ما نسمع . وأرادوا ذلك في الباطن .
 وأرادوا في القاهر تعظيم ذلك . لا يحتمل أن يكون المعنى : أسمع غير مأمور وغير صالح أن أسمع مأموراً بذلك . وقال
 الزمخشري (١) : لم أسمع من عدا إلى ما تدعو إليه . ومعه غير مسمع حوائجاً بواظف . فكانت لم أسمع شبه انتهى .
 وقوله من عدا . قال الزمخشري (٢) : أو أسمع غير مسمع كلاماً تروم . فسمعت حاء رب . ويجوز عمل هذا أن يكون
 في غير مسمع في مفعول في أسمع . أي . أسمع كلاماً غير مسمع إلا أن أدرك لا نعيه بواظف . ويحتمل أن
 أي : أسمع غير مسمع مكرراً من قولنا أسمع فلا فلا يراى . قال من عدا . من قال غير مسمع غير مقبول
 منك . فإنه لا يستعد التحريف . وقد حكاه الزمخشري عن حسن وشاهد انتهى . ووجه أنه التحريف لا يستعد عليه هو

(١) معجم المؤلفين ١٤٣٩

(٢) معجم المؤلفين ١٤٣٩

(٣) معجم المؤلفين ١٤٣٩

ان العرب لا تقول : اسمعتك معنى فسمت منك ، وإنما تقول : سمعت منك بمعنى فسمت . فيعمرون من الخمر بل يسمعون على جهة التجاز ، لا بالاسماع . ولو أريد به قاله الحسن ويجاهد لكان اللفظ : وسمع غير مسموح منك . ورواها لها بالسهم وطعاً في الدين . فقدم تفسير . ورواها في قوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا لا تقولوا راحنا . ومعنى راحنا بالسهم ، أي : فلا يهاجر يوماً عن أمن إلى أخط . حيث يفسدون . راحنا . مكان . انقرا . و . غير مسموح . مكان : لا سمعت مكرهاً ، أو يملكون أنفسهم ما يضرهم من الشتم إلى ما يظهر منه من التوفير نقلاً ، وانتصاب غير مسموح عن الحال من المضمر في اسمع . وتقدم بحراب الرهشري^(١) إياه معقولاً في أحد المتفادير ، وانتصاب لها وطعاً على القول من أصله . وقيل هما مصدران في موضع الحال ، أي : لا دين وطاعين . ومعنى وطعاً في الدين في أي : باللسان ، وضمهم فيه بكار نيونته . وتغير نته . أو عيب أحكام شريعته . أو تجهله . وقولهم : لو كان نبأ لدرى أما نسب ، أو سمعناهم واهتراسهم وتشكيكهم . الله يقول أريدنا . قال ابن عطية : وهذا المثل باللسان إلى خلاف ما في انقلب موجود حتى الآن في بني إسرائيل ، ويحدث منه في عصره أئمة إلا أنه لا يبين ذكرها بهذا الكتاب انتهى . وهو يحكي عن يهود الأندلس . وقد شاهدناه . وشاهدنا يهود ديار مصر عن هذه الطريقة . وكأهم يربون أولادهم الصغار عن ذلك . ويعتقونهم ما يحاطرون به اللسان عما طاهره التوفير . ويريدون به التحقيق . قال الرهشري^(٢) قلن قست : كيف جازل . يقولون لسمعت الذي الوجهين مدعياً صرحوا وقولوا . سمعنا وعصبنا . علمت جميع الكفرة كانوا يراهمونا بالكفر والعصب . ولا يراهمونا بالسهم . ودعاهم السهم . ويحملون بقولهم فيهم . ويجوز أن لا ينظرنا بذلك ، ولكنه لم يأمروهم به جوازا . فلو أنهم ظفروا سمعنا وأطعنا وسمعوا وانظرنا فكان خيراً لهم وأقوم في أي : لو نذرنا بالمدح الطاعة . ومن طاعة الأئمة بك . وانقصوا على لفظ سمع . وتقدموا رايات قولهم وانظرنا . فقدموا عن الألفاظ الدالة على عدم الانتساب والوجه إلى ما ساروا به في مكان في أي : ذلك القول في غير أطمع في عند الله . وأعدت أي أقوم وأصوب . قال عكرمة ومجاهد وغيرهما . انظرنا أي : انظرنا بمعنى أفهمنا . وتعلمنا علما حتى معهم عك . ونهي قولك : كما قال الخليلي :

وَقَدْ نَظَرْنَاكُمْ أَتَيْنَا ضَارِعَةً لِلْحَسَنِ عَمَّا لَيْتَ مُسْجِدِي وَإِسْبَاسِي

وقالت فرقة . منه . انظر لنا . وكأنه استدعاء احتال ونحط منهم . ومنه قول ابن نسر :
الرُّقُوتُ لِمَا لَمْ يَرَأَتْ حُجَالاً وَالْحَبْ سَ بَطْرُنَ كَمَا تَنْقَرُ الْأَزَاكُ السَّيَّاءَ

وفرا أي في وأقربا من الإطوار . وهو الإجمال . قال الرهشري^(٣) المعنى : ولو نيت قولهم سمعنا وأطعنا فكان منهم ذلك خيراً لهم وأقوم وأعدل وأتقن . فبصك من إنيه قالوا مفسداً مرغفاً بقت على الفاعله . وهذا مذهب المبرد خلافاً لبيوه . يدري بيوه أن كل ما وقع ما عملت عليه مقدر باسم متدا . وهل خبر بحرف أم لا يمتنع إلى تقدير خبر جرداً بالمدح والمستند إليه في صلة أن قولاً . أصبحنا : هذا . فالرهشري^(٤) وهو مذهب المبرد . وهو مذهب مرحوح في عدم المدح . في ولكن نعمهم الله بكفرهم في أي : أبعدهم الله عن الهدى — كسرهم السابق . وقال الرهشري^(٥) : أي تخلفهم بسبب كفرهم . وأبعدهم عن إخوانه انتهى . وهذا على طريقة الاهتالي . في فلا يؤمنون إلا قليلاً في استاء من ضمير المأمور في لعنهم . أي : إلا قليلاً لم يلعنهم فاستاء . أو استاء من الفاعل في في فلا يؤمنون في

(١) انظر لصاحب السهم

(٢) انظر لـ صاحب السهم

(٣) انظر لـ صاحب السهم

يَا حَبِيبَتِ وَالطَّعْمُوتِ وَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَتُّؤُلَاهُ أَهْدَىٰ مِنَ الْفَرِّينَ مَا مَنَّوْا سَيِّئًا ﴿١٧٠﴾
 أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَعْنَهُمُ اللَّهُ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ فَاسْتَخْلَفْهُ نَصْرًا ﴿١٧١﴾ أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ الْمُلْكِ فَإِذَا لَا يُولَوْنَ
 النَّاسُ يَقْبِروا ﴿١٧٢﴾ أَمْ يُحْسَدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا مَنَّهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ أَتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ
 الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَهُم مِّلْكَ عَظِيمًا ﴿١٧٣﴾ فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ بِهِ وَوَسَّيْنَاهُ مَن صَدَّ عَنْهُ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ
 سَعِيرًا ﴿١٧٤﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَإِنَّا لَبِتْنَا سَوَافٍ نَّصْلِيهِمْ نَارًا كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا
 لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ إِنَّكَ اللَّهُ كَانَ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٧٥﴾

ضمير ١٧٠ متصدرا لوم، نقول: طمس الميراث الأعلام، أي: محالها، وطست لأعلام درست، وطمس نظير
 درس وحقت أعلامه، قاله أبو زيد، ومن الممضي في وإذا التحوم طمست في المراتل [٨] أي: استقصت، وقال
 ابن عرفة في قوله في طمس على أمثالهم في أي: ادعها كلية، وأسمى مطموس، أي: مسدود العينين، وقال
 كعب ١٧٥:

مَنْ كُفِلَ نَصَابُهُ إِذْ تُرِي إِذْ غُرِفَتْ عَرَسُهَا طَابِلٌ لِأَسْلَامٍ مَنَعَهُ وَنْ

والطمس والطمس والتوس كلها متفرقة في أحي، القيل ١٧٢: قيل بمعنى منقول، قيل: هو الحيط
 نقي في ثني بواء الثمرة، وقيل: ما حرج من الوسخ من بين فتيك وإصبعك إذا فلتتها، الحب ١٧٤: اسمه لصنم، ثم
 صار مستعملا لكل ما طل، ولذلك اعتادت به أقاويل المفسرين عن ماسيها، وقال قطرب: ألجأت الخيس، وهو الذي
 لا خير عنه فليت السنين، قيل: وإنما قال هذا لأن الجيت مهمل، التغير: القفظة التي من طهر لواء، منها تب
 النخلة قاله ابن عباس، وقاله الصحاك: هو الباقس الذي في وسطها، التصحج: أخذ الشيء في التهرج، وتفرق
 أجزائه، ومنه: فصح اللحم، ونضج الثمرة، يقال: نضج الشيء، ينضج نضجا ونضاجا، الجلد: معروف، في يا أيها
 الذين آمنوا أوتوا الكتاب آمنوا بما أنزلنا مصدقا لما معكم في دعا رسول الله - ﷺ - أصحاب اليهود منهم عبد الله بن مسعود إلى
 الإسلام، وقال لهم: إنكم لتعلمون إن الذي جئت به حق، فقالوا: ما يعرف ذلك فزالت قاله ابن عباس ١٧٥، ومناسبة

١) الطموس: التروس ولا تعاد. وخس الشريك ومنهم بقمين وخسب شعوبا. درس وأمر أرو.
 لاء. العرب ٢٧٠/١/٥.

(٢) البنت في ديوان كعب بن زهير ص ٦٦

(٣) الضيل: شحاة في شق قنوة. وما أمره عنه شيئا ولا فلة ولا فلة. الإسكان: عر لعل. و نضج من ليل الأعرابي، أي: ما أحيى به
 صفاء تلك الشحاة التي في قنوة التره. وفي الضيل: اعز. ولا يظلمون شيئا. قال ابن السكيت: فطمس القشرة أربعة على التواء.
 ومنه سميت ضيل، دليل: هو ما يجل بين الزمير من الوسخ

لواء. العرب ٢٣١/١/٥.

(٤) الحب: كل ما أخذ من دون الله، وقيل: هي كلمة تقع على الصم والكاهن والعاقر وهو ذلك

لواء. العرب ٢٤٤/١

(٥) المير السوي ٢٢٨/١ والميرطي ٢٢٨/٥ ومع فدير ٢٢٨/١

هذه الآية لما قبلها هو انه تعالى لما راحهم بنوره في الآية ، شاطب من برحى إيمانه منهم بالإنجاز ،
 وقرن بالوعيد الشائع على تركه ليكون أدعى لهم إلى الإيمان والتصدق به ، ثم أثرت بوجهه من سوء الكفر المتعاقب ، بقوله
 في إن الله لا يغير أن يشرك به في الآية وأعلمهم أن تركتهم أنفسهم كما تركتهم به الله لا يبع ، ولدين أولئك الكتاب هما
 اليهود ، والكتاب التوراة قاله الجمهور ، أو التنبؤ والنصارى قاله الماوردي وابن عطية ، والكتاب التوراة والإنجيل ،
 وفي ما نزلنا في هو القرآن بلا خلاف ، ولما عذبه من شره ومنه لا لما معهم من مسد معين في من قبل أن نطمس وجهها
 فتردها على أديارها ، فرأ الجمهور في نطمس في بكسر التيم ، رموا لوجهه بضمها ، ولها نعتان ، وظاهر أن يراد
 بالوجه مدلولها الخفي ، وأما ضمها ، فذلك ابن عباس وعطية النخعي^١ هو أن نزال العينين ساعة منها ، ويرد في القد
 فيكون ذلك ردأ على العسر ، ويحكي النخعي^٢ ، وعن هذا يكون ذلك على حذف مصاص ، أي : من قبل أن نطمس
 عيونهم وسره ، ولا يراد بذلك مطلق وجهه ، بل المعنى وجوهكم ، وقالت طائفة : طمس الوجهه أن يعنى آثار الخواص
 منها ، فترسخ كسائر الأعصاب في الخمر من آثار الخواص منها ، والرد على الأديار هو بالنعى ، أي : حلوه من الخواص^٣ فذكر
 الوجه لتكون عبارة ، وحسن هذا القول الزمخشري وجوزة وأوضحه ، فعلى في من طمس وجهها في أي : فحسوا تحطيط
 صورها من حين وساجب وأتبع وفي في فردا على أديارها في فجعلها على هيئة أديارها ، وهي الأقدام مغموسة مثنها ،
 والغاء للتيب ، وإن جعلتها للتعجب عن أنهم توقعوا بالتعجب أحد عشر عليه الأسر ردها على أديارها بعد ضمها ،
 فتعجب أن نطمس وجهها فتذكرها ، الرجوع إلى غلب ، والأنداء إلى فداء الشئ ، والطمس معنى نحو الذي ذكره مروي
 عن ابن عباس ، واختاره النخعي ، وقال الفراء والضحاك : معناه يحس أعينها ، وذكر الوجه وأراد العيون ، لأن الضم
 من معوت العين ، قال تعالى في طمس أعينهم في يس [٦٦] وروى هذا أيضا عن ابن عباس ، وقال الفراء : طمس
 الوجه : جعلها مبان للشر كوجه القردة ، وقيل : ردها إلى صورة شدة كوجه الخنزير والمردة ، وقال صاحب
 السبئي والحسن : فذلك محور ، وأراد رجوعه لغدى والزند ، وطمسها حتم الإصلا ، وانصد عنها ، ونزود عن الأديار
 التصير إلى الكفر ، وقال ابن زيد : الوجهه هي أوصافهم وسكنهم في بلادهم التي نزلوا إليها ، وطمسها إخراجهم
 منها ، والرد عن الأديار رجوعهم إلى الشام من حيث أنزلوا ، وحسن الزمخشري هذا القول ، فقال : ووجه آخر وهو أن
 يراد بطمس القلب والتعجب ، كما ضم أحوال القط ، فطمسها حجاب ، وبالمعنى رؤوسهم ووجهاهم ، أي : من قبل
 أن تغير أحوال وجهاتهم ، فطمسهم بغيرهم ورجعتهم ، ونكسوها صغارهم وأديارهم ، أو نردهم إلى حيث حذروا ،
 وهي أودعت الشام ، يريد : إحصاء بني النضير انتهى . في أو لطمس في هو معطوف على قوله في أن نطمس في وظاهر
 اللمعة هو المتعارف ، كما في قوله في من لعنه الله وعصب عليه في الفقرة [٦٥] ، وقال الحسن : معناه : تسخيم كما
 مسخت أصحاب النبي^٤ ، وقال ابن عطية : هم أصحاب أبيه الذين اعتزلوا في البيت بالنجس ، وكانت لعنتهم أن
 مسخوا شواذير ورقده ، وقيل : معناه يهيمهم في الله حتى يموت أقرهم . وظاهر قوله في من قبل أن نطمس في في أو
 نلعن في أن ذلك يكون في الدنيا ، ولذلك روي أن عبد الله بن سلام لما سمع هذه الآية جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال أن تأني
 أهل ، ويده عن وجهه فأسلم ، وقال : يا رسول الله ما كنت أرى أن أهل بيت حتى يقول وصحي في فداي^٥ ، وقال

^(١) مع الزاوي ٩٧/١٠ - ٩٨ - وضع القدير ٤٢٦/١ ونقري ١١٨/٢

^(٢) الشوكلي ، ابن راس ، واد أن الرسم وعذر ، ونزل النبي ، بقرآنهم وطمس ، فله درس ، ورجل حذر الزاوي - يساع - وفيه الدنبر
 هاهنا انتهى .

لسان العرب ١٣١/٢/٢

^(٣) معر الغنوي ٤٩١/٨ - ٤٩٨ - والوسط ٧٦ ج

^(٤) معر نصير من عباس من ٧١ - وهو في السبوي ٦٤/٢ والوسط ٧٦ ج

مالك : كان إسلام كعب الأحبار أنه مر برجل من الليل ، وهو يقرأ هذه الآية ، فوضع كفه على وجهه ، ورجع الفهاري إلى بيته ، فأسلم مكانه ، وقال : والله لقد خفت أن لا أبلغ بيتي حتى يغمس رجلي (١) ، ولجل : الطمس المسح للجهود قبل يوم القيامة ولا بد ، وقيل : المراد أن يحمل بهم في القيامة ، فيكون ذلك أنكى لهم للغيب عنهم بين الأولين والأخرين ، ويكون ذلك قول ما جعل لهم من العذاب ، وهذا إذا حمل طمس الوجوه على الحقيقة ، وأما إن يُريد بذلك تغيير أحوال وجهاهم ، أو وجود الهدى والرشد فقد وقع ذلك ، وإن كان الطمس غير ذلك فقد حصل الغنى ، فإنهم ممنون بكل لسان ، وتعلق الإيمان بقبيلة محمد أمرين لا يلزم منه وقوعها ، بل متى وقع أحدهما صح التعلق ، ولا يلزم من ذلك تبيين أحدهما ، وقيل : الوعيد مشروط بالإيمان ، وقد آمن منهم ناس ، ﴿ من قبل ﴾ متعلق : ﴿ آمنوا ﴾ ، عن أدبارها ﴿ متعلق ﴾ ففردعا ﴿ ، وقال أبو اليقظة ﴾ على أدبارها ﴿ حال من ضمير الوجوه ، والضمير المنصوب في ﴿ نلعم ﴾ ، قبل : حاله على الوعد وإن شئت به الوجهة ، أو عائد على أصحاب الوجوه ، لأن المعنى من قبل أن يطمس وجوه قوم ، أو هي الذين أوتوا الكتاب على طريق الالتفات ، وهذا عندي أحسن ، وعسى هذا الالتفات هو أنه تعالى لما ناداهم كان ذلك تشريفاً لهم ، وهز السماع ما يلقه إليهم ، ثم أتى إليهم الأمر بالإيمان بما نزل ، ثم ذكر أن الذي نزل هو مصدق لما معهم من كتاب ، فكان ذلك أدعى إلى الإيمان ، ثم ذكر هذا الوعيد البالغ ، مع حذف انصاف إليه من قوله ﴿ من قبل ﴾ فطمس وجوهاً ﴿ والمعنى : وجوههم ، ثم عطف عليه قوله ﴿ أو نلعم ﴾ فأتى بصير الغيبة ، لأن الخطاب حين كان الوعيد بطمس الوجوه وباللغة ليس لهم ليضيئ الشائيس والهم ، والاستدعاء إلى الإيمان لم يشوب بمفاجأة الخطاب الذي يوحى السامع ويرى القلب ، وصير ادعى إلى عدم الفبول ، وهذا من جليل المخاطبة ويدعي المعاودة ، ﴿ وكان أمر الله مقفولاً ﴾ الأمر هنا واحد الأمور ، واكتفى به لأنه دال على الجنس ، وهو عبارة عن المخوفات ، كالعذاب والمصائب والخفرة ، وقيل : أراد به الأمور مصدر وقع موقع المقول ، والمعنى الذي أراده أوجده : وقيل : معناه أنه كل أمر أمر نكوت فهو كائن لا محالة ، والمعنى أنه تعالى لا يتغير عليه شيء يريد أن يفعله ، وقيل : وكان إخباراً عن جبريل عطف الله في تعذيب الأمم للمساواة ، ولم ذلك وإقنع لا محالة ، فاحتزوا وكبروا على قدر من هذا الوعيد ، ولذلك قال الزمخشري (٢) : ولا بد أن يقع أحد الأمرين إذ لم يؤمنوا يعني الطمس واللغة : ﴿ إن الله لا يفتقر أن يشرك به ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء ﴾ قال ابن الكلبي : نزلت في وحشي وأصحابه ، وكان جعل له على قن حمزة - رضي الله عنه - أن يمتن فلم يوف له ، فقدم مكة ، وندم على الذي حسنه هو وأصحابه ، فكتبوا إلى رسول الله - ﷺ - إنا قد ندمنا على ما صنعنا ، ونيس بمنعنا من الإسلام إلا ما سمعتك تقول بمكة ﴿ والذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر ﴾ الآيات ، وقد دعوا مع الله إلهاً آخر ، وحلفوا الطمس التي حرم الله - وزيئاً ، فلو هذه الآيات لا تملك فنزلت ﴿ إلا من تاب وآمن وعمل ﴾ الآيات ، فبعث بها إليهم ، فكتبوا أن هذا شرط شديد نخاف أن لا نعمل عملاً صالحاً ، فنزلت ﴿ إن الله لا يغير أن يشركه ﴾ الآية ، فبحث بها إليهم فبعثوا فأننا نخاف أن لا نكون من أهل مشيئة ، فنزلت ﴿ من يا عاتكي الذين أسروا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ﴾ الآيات ، فبعث بها إليهم ، فدعوا في الإسلام ، فقبل منهم ، ثم قاله لوحشي : أخبرني كيف قلت حمزة ، فلما أخبره قال : ويحك غيب عني وجهك ، فطمع وحشي بالشم إلى أن مات (٣) ، وأجمع المسلمون على تخليد من مات كافراً في النار ، وعلى تخليد من مات مؤمناً لم يذنب قط في الجنة ، فأما ثابت مات على توبته ، فاجتمعوا على أنه لائق بالمؤمن الذي لم يذنب ، وطريقة بعض المتكلمين أنه في الشهادة ، وأما مذهب معت قبل توبته ، فاختلج لرجل يقول : هو مخلف في الشهادة .

(١) البحر الطري ٤٤٨/٨ وابن كثير ٥٠٨/٢ والدرد ٦٦٨/٢ و١٦٩ والوسيط ٧٦ خ .

(٢) منظر الكشف ١٩/١ .

(٣) منظر الرازي ١٠٦/١ وهنري ٤٣٩/١ .

سواء كان صاحب كبرية أم صاحب صغيرة ، والمرحلة تقول : هب في حجة بيلمانه ولا تخبره ببلانك ، والمفعلة تقول : إن كان صاحب كبرية جلد في البار ، وأما من السنة بطرون : هو في السنة فإن شاء عمره وأدخله حجة من أول وجهه ، وإن شاء صلبه ، وأخرجه من النار ، وأدخله فيه بعد عمداً فيها . وسد هذا الاختلاف تعارض عموميات آيات التوحيد ، وأثبت التوحيد ، فالمراد جعيل آيات التوحيد عامة في أخصاص كافرين ومؤمنين غير ناسين ، وآيات التوحيد مخصوصة في المؤمن لا يردب قط ، أو نائب النائب ، والمراد جعل آيات التوحيد مخصوصة في الكفار ، وآيات التوحيد مخصوصة في المؤمن قطهم وعاصيهم ، وأهل السنة خصصوا آيات التوحيد بالكفرة ، ولم يبق في عامة أنه بعده من المؤمنين المعصية ، وخصصوا آيات التوحيد بالمؤمنين التي لم يردب ، وبالنائب وهي سنة في عامة العلم عنه من المؤمنين أخصاص ، والمعرفة حصصها آيات التوحيد بالمؤمن الذي لم يردب ، وبالنائب ، وآيات التوحيد بالكفار وهي لكثرة الذي يردب ، وهذه الآية هي المختصة بالأمن في موضع النزاع ، وهي جلت الشك ، وورثت حل هذه الظواهر ثلاث دعوى تدعى في أن الله لا يغير أن يشركه ، والذات : أن من مات مشركاً لا يغيره ، هو أصل مجمع عليه من الطوائف الأربعة ، وقوله في ويغير ما دون ذلك في راد على الخواص ، يعني المنعولة ، لأن ما دون ذلك عام تدخل فيه الكثرة والبصائر ، وقوله في لم يشركه ، راد على العامة ، إذ عدوله أن يعرف ما دون الشك ، إنما هو لعدم دون قوم على ما شاء يعني ، بخلاف ما رجموه ، بأن كل مؤمن ممنوع به ، وأخذه هؤلاء انحراف المذكورة في علم أصول الدين ، وقد رمت المعرفة ونحوه رداً عنه الآية إلى مقالاتها ، فتأويلات لا تصح ، وهي منافية لما دللت عليه الآية ، قال المحققون : قد ثبت أن الله عز وجل لا يغير ما دون ذلك ، وأنه لا يغير ما دون الشك من الكثرة إلا بالوعد ، ثم وجه قوله في أن لا يغير ما دون الشك ، أنه لا يغير ما دون الشك ، فثبت في ذلك التوجه أن يكون الفعل انفي وإثبات ، حيث يرجع إلى قوله في لم يشركه ، كأنه قيل : لا يغير ما دون الشك ، ويغير ما دون الشك ، على أن المراد بالأول من لم يشركه ، وبالثاني من تاب ، وبطريقه فثبت ، وإن الأمر لا يفيء الدين ويثبت الفتنظر في بساطته انتهى كلامه ، فتأمل الآية على ما ذكره ، وفيه . فثبت أن الله عز وجل لا يغير الشك لمن تاب عنه هذا مجمع عليه ، وقوله : وأنه لا يغير ما دون الشك من الكثرة إلا بالوعد ، مضطرب . وليس ثبت هذا ، وإنما يستدلون بعمومات تحمل التخصيص ، كاستدلالهم بقوله في ومن يخلق ميماً متعبداً في الآية ، وقد خصصها ابن عباس بآيات الشك ، وهو كافر ، وقوله : قال فخرنا ، إن سر الله ، وقال : العلوم برامه المكشفت الغيوب لا الله يوفيه ، لا إلى شيء ، وكلام العرب شاهد بذلك ، وهو : إن نوجه أن يكون نفس انفي وإثبات حيث يرجع إلى قوله في لم يشركه ، إذ على أن اجاز يعلق بالفاعل فلا يصح ذلك ، وإن على أن يفتقر لأول بالشيئة كما قيد الثاني ، فهو تأويل ، والذي يهم من كلامه أن التخصيص المنعزل في قوله في يشركه ، عائد على من لا على الله ، لأن المعنى عدله أن الله لا يغير الشك لمن يشركه أن لا يغيره بكونه مات حل الشك عنه ثابت ، ويغير ما دون الشك من الكثرة لمن يشركه أن يغيره أنه يكون تاب منها ، والذي يدل عليه ظاهر الكلام أنه لا يفيء في الفعل الأول بالشيئة ، وإن كانت جميع تلكايات متوففاً وجودها على مشيئة على مدتها ، وإن انما في يشركه ، هو عائد على الله تعالى ، لا على من ، وإجماع : ويغير ما دون الشك لمن يشركه ، لا يغيره ، وإن قوله : لا يغيره ، وإن انما في يشركه ، هو عائد على الله تعالى ، لا على من ، وإجماع : ويغير ما دون الشك من الكثرة ، وإن مات مصراً ، قال عبد الله بن عمر : كنا على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذ مات الرجل على كبره شهدناه أنه من أهل النار حتى زلت هذه الآية ، فاستدركنا عن شهادتنا ، وفي حديث عبد الله بن الصامت في أحربه ومن أحده ،

شيئاً من ذلك أي : من المعاصي التي تقدم ذكرها ، فستره علمه ، ذممه إلى الله إن شاء عفاه عنه وإن شاء عقبه ^(١) . أخرجه مسلم ، وروى عن علي وغيره عن الصحابة : ما في القرآن آية أحب إليهم من هذه الآية ^(٢) ، وفي هذه الآية دليل على أن اليهودي يسمى مشركاً في عرف الشرع ، وإلا كان مغايراً للمشرك ، فوجب أن يكون مغفوراً له . ولأن اتصال هذه الآية بما قبلها [إلا كان لأبنا نخس من يهود] ، فاللهودية داخله تحت اسم الشرك ، فلما فوله [إن مدين أمتراً] ، والذين هادوا في ثم قال [وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا] في البقرة [١٠٥] وقوله [ما يؤذ الذن كفو] من أهل الكتاب ولا المشركين في البقرة [٦٢] د [لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين] في البقرة [١] فالغاية وقعت بحسب المفهوم اللغوي ، والاتحاد بحسب المفهوم الشرعي ، وقد قلل الزحاج : كل كافر مشرك لأنه إما كفر مثلاً يعني رسم أن هذه الآيات التي أتى بها ليست من عند الله ، فيجعل ما لا يكون إلا لله لغير الله ، فيصير مشركاً بهذا المعنى ، على هذا يكون التفسير : إن الله لا ينهر كفر من كفر به ، لو تبي من آياته ، وإيراد هذا لقي الله بذلك ، لأن الإيمان بربيل هو إطلاق الوصف بما تقدم من الفكر باحراج ، ولقوله - عليه السلام - : الإسلام يجب ما قبله ^(٣) ، [ومن يشرك بالله فقد افترى إثماً عظيماً] في أي : اختلق واعتدل ما لا يمكن ، وستل رسول الله - ﷺ - : أي الذنب أعظم ؟ قال : أن يجعل لله نداً وقد خلقك ^(٤) في الميزان في الذين يركون أنفسهم في قال المجهور : هم اليهود ، وقال الحسن وابن زيد هم : النصارى ، قال ابن مسعود : يركي بعضهم بعضاً ، فضل عليهم الفوك وسفلتهم ، ويراصولهم بالرشا ، وقال عطية عن ابن عباس : قالوا آياتنا الذين ماتوا يركوننا عند الله ، ويشتمون لنا . وقال الضحك والسدي في آخرين : أن مرحب بن زيد ، وبحري بن عمرو ، وجاعة من اليهود إلى النبي - ﷺ - معهم أهملهم ، فقالوا : هل على هؤلاء من ذنب - فقال : لا ، فقالوا نحن كهم ما اقتننا بتكلى بكمر عنا بالهنا ، وما أذبتنا بالهنا بكفر عنا بالليل ، فزئت ، وقيل : هو قومهم : نحن أبناء الله وأحباؤه ، وعلى القول بأنهم اليهود والنصارى تركيبتهم أنفسهم ، قال عكرمة ومجاهد وأبو مالك : كانوا يقدسون الصبيان الذين لم يولدوا بالحلم ، فيصلون بهم ، ويقولون : ليست لهم ذنوب ، فإذا حصل بنا المغفور له غير لنا ، وقال كاهن الحرس : هو قومهم في نحن أبناء الله وأحباؤه في البقرة [١٣٥] في لم يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصري في البقرة [١١٦] في تكونوا هوداً لو نصارى يشتموا في آثافه [١٨] وفي الآية دلالة على الغضب على يركي نفسه بسلامه ، وعنفه وريفة الطاعة والتقوى والزلفى عند الله ، وقوله - ﷺ - : « والله إني لأميل في السماء أمين في الأرض ، حتى قتله المنافقون : أعدك في القصة إكذاب لهم ، إذ وصفوه بخلاف ما وصفه به ربه ، وشتمان من شهد الله له بالتركيب ، ومن شهد نفسه ، أو شهد له من لا يعلم ، قال الزعزعي ^(٥) : وفيه بعض تلخيص ، قال الراغب ، ما ملأه من : التركيب ضربان ، بالعمل وهو أن ينحدرى قبل ما يظهره ، وبالفعل وهو الإخبار عنه بذلك ، ومنه - ، وحظر أن يركي الإنسان نفسه ، بل أن يركي غيره إلا على وجه مخصوص ، فالتركيب إخبار بما ينطوي عليه الإنسان ، ولا يعلم ذلك إلا الله تعالى في بل الله يركي من يشاء في كل إنسان من تركيبتهم أنفسهم ، إذ ليسوا بأهل ذلك ، وأعلم أن تركي هو الله تعالى ، وأنه تعالى هو العبد بتركيبه ، إذ هو العالم بواطن الأخلاء ، والطلع على خيائها - ومعنى في يركي من يشاء في أي : من يشاء تركيبه ، بأن جعل طاهراً مطهراً ، فذلك هو الذي يصفه الله تعالى بأنه تركي ، في ولا يظلمون عبيداً في إشارة إلى أقل شيء ، كقوله في إن الله لا

(١) أخرجه مسلم ٣٣٣/٣ في الحدود باب الحدود كملات لأهلها (١٧/٩١٤١)

(٢) انظر الطبري ١٥٩/٤ ، والقرطبي ١٥٩/٤ ، من سورة النصارى (عز) ٣١٣/٤ ، والذ ١٦٩/٤ ، وضع القدير ٢٧٦/٤

(٣) أحمد في السنن ١٩٩/٤ ، ٩٠٤ ، ٢٠٤ ، واسنن ١٩٩/٢٠٧ ، والبيهقي في الدلائل ٣٠١/٤

(٤) أخرجه البخاري ١٨٩/١٦ في القديت (٩٨٩١) ، ومسلم ٩١/١٦ في الإيمان (٨١٢٢) .

(٥) انظر الخلاف ٥٠/٤ .

يظلم مثقال ذرة ﴿ النساء [٤٠] ﴾ فإذا كان تعالى لا يظلم مقدار خبيل ، فكيف يظلم ما هو أكبر منه ، وجوزوا أن يعود الضمير في ﴿ ولا يظلمون ﴾ إلى الذين يزكون أنفسهم ، وأن يعود إلى من عمل المعنى ، إذ لو عدل على اللفظ لكان ولا يظلم ، وهو أظهر لأنه أظهر لأن أقرب مذكور ، وللفعل مل ما بهدا من ما فعلها ، وقيل : يعود على الذكور من زكى نفسه ومن تركه الله ، ولم يذكر ابن عطية غير هذا القول ، وقال المرحشري : ولا يظلمون : أي : الذين يزكون أنفسهم يعاقبون على تركهم أنفسهم حتى جزائهم ، لو من يشاء يشنون ولا ينصون من ثوابهم ونحوه ، فلا تركوا أنفسهم هو أعلم بين أتقى ﴿ النجم [٢٦] ﴾ انتهى ، وقرأ الجمهور ﴿ المتر ﴾ بفتح الراء ، وقرأ السلمي بسكونها [جاء التوصل عبري الوقف ، وقيل : هي لئلا نوم لا يكتفون بالجزم بمحذوف لام الفعل : بل يسكنون محذوف عن الفعل ، وقرأ الجمهور ﴿ ولا يظلمون ﴾ بالياء ، وقرأ طائفة ﴿ ولا تظلمون ﴾ بفتح الطاء ، وانتصاب ﴿ قتيلاً ﴾ قال ابن عطية : عمل أنه مفعول ثان ، وبعض على تضمين ﴿ تظلمون ﴾ معنى ما يعتدي لائتين ، والمعنى مقدار قتيل ، وهو كتابة عن آخر شيء ، وإلى أنه الخيط الذي في شئ النواة ، ذهب ابن عباس وعطاء وعنه ، وإلى أنه ما يخرج من بين الأصابع ، أو الكفين بالفتل ذهب ابن عباس أيضاً وأبو مالك والسيدي ، وإلى أنه نفس أشد ذهب الحسن ، ﴿ انظر كيف يفترون على الله الكذب ﴾ هو خطاب للنبي ﷺ ، ولما خاطبه ﴿ ولأمتونه ﴾ في الأمر في أي : ألا تمجن هؤلاء الذين يزكون أنفسهم ، مخاطبه لأنه يسيطر في كيفية امرئهم الكذب على الله ، وأن مصهبة ﴿ يفترون ﴾ في عدالة على الملاية والديومة ، ولم يخص الكذب في تركهم أنفسهم ، بل عسى في ذلك ربي غيره ، وفي شبه أعظم عن يفتري على الله الكذب ﴿ ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً ﴾ الانعام [٩٣] ﴿ ومن أظلم ممن كذب على الله ﴾ في الرمر [٣٢] و ﴿ كيف ﴾ سؤال عن حاله ، وانتصاب على الحال ، والفاعل فيه ﴿ يفترون ﴾ والجملة في موضع نصب ماضٍ ، لأن انظر معلقة ، وقال ابن عطية : وكيف يصح أن يكون في موضع نصب بـ ﴿ يفترون ﴾ ويصح أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، وأما قوله ﴿ يفترون ﴾ انتهى ، أما قوله : يصح أن يكون في موضع نصب بـ ﴿ يفترون ﴾ في موضع نصب ماضٍ ، وأما قوله : ويصح أن يكون في موضع رفع بالابتداء ، وأخبر في قوله ﴿ يفترون ﴾ بهذا لم يذهب إليه أحد ، لأن كيف ليست من الأسماء التي يجوز الابتداء بها ، وإنما قوله ﴿ كيف يفترون على الله الكذب ﴾ في التركيب ، لأن ذكر أن أخبر هي الجملة من قوله ﴿ يفترون ﴾ وليس فيها رابط يربط هذه الجملة بابتداء ، وليست الجملة نفس المتبداً في المعنى ، فلا يحتاج إلى رابط ، فهذا الذي قال فيه : ويصح هو فاسد على كل تقدير ، ﴿ وكفى به إثماً مبيناً ﴾ تقدم الكلام في نظير ﴿ وكفى به ﴾ والضمير في ﴿ به ﴾ عائد على «الاعتداء» ، وهو الذي أنكر عليهم ، وقيل : على الكذب ، وقال المرحشري (١) : وكفى برغمهم ، لأنه قال ﴿ كيف يفترون على الله الكذب ﴾ في زعمهم أنهم عند الله أذكياء ، وكفى برغمهم هذا إثماً مبيناً من بين ما أثارناهم انتهى ، جعل المراهمة كاذب مضمونها بالتركية ، وذكرنا نحن أنه في هذا وفي غيره ، وانتصاب ﴿ إثماً ﴾ عن التمييز ، ومعنى مبيناً : أي : بيناً واضحاً لكل أحد ، وقال ابن عطية ﴿ وكفى به ﴾ خبر في ضمت تعجب وتعجب من الأمر ، ولذلك دخلت الياء لتدل على معنى الأمر ، بالتعجب أن يكتمهم بهذا الكذب إثماً ، ولا يطلب ضم غيره ، إذ هو مريق ومهتك للنفس ، وفي ما ذكر من أن الياء دخلت لتدل على معنى الأمر بالتعجب نقرر ، وقد أمعن الكلام في قوله ﴿ وكفى ما فعلوا ﴾ في مطالع هالك ، ﴿ أم تر إلى الذين أوتوا نصيباً من الكتاب يؤمنون بالجحيت والطاغوت ﴾ في أجمعوا أي في اليهود ، وسبب نزولها أن كعب بن الأشرف وحشي بن أصعب جماعة معهم أوردوا مكة يجهلون عربياً هل عثارة رسول الله ﷺ - فقالوا : اسم أهل كتاب ، وأنتم أقرب إلى محمد منكم إلينا ، فلا تأمن مكرهم ، وسجدوا لأهلنا حتى نطمئن إليكم ففعلوا ، وقال أبو سفيان : نحن

وَأَنبَأَهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ۚ أَي: مَلِكٌ سَلْبِيَانٌ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ^(١)، وَقَالَ عَجَّازٌ: هُوَ أَسْبُؤُا ^(٢)، وَقَالَ هَرَمٌ فِي الْحَارِثِ وَأَمْرٍ
عَسِيفَةٍ وَأَمْسٍ زَيْدٍ هَرُ الْفَالِيدِ بِالْمَلَكَةِ، وَقِيلَ: الْفَالِسُ هَا الرَّسُولُ، وَأَمَّا بَكْرٌ وَعَمَرُ، وَالْكَتَابُ الْيُودِيَّةُ وَالْإِنْجِيلُ، أَوْ
هَمَّا الرَّبُّو، أَوْ أَل، وَالْحَكِيمَةُ النَّبِيُّ ذَلِكَ السَّيِّدُ وَمَقَالٌ، أَوْ الْبَقَّةُ فِي الدِّهَانِ قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: تِلْكَ سَعْفِي، وَقِيلَ: الْمَلَكُ
الْعَظِيمُ هُوَ خَلِيقُ بَيْتِ سَبَاسَةَ اللَّهِ تَعَالَى وَشَرَعَ يُدْعَى ذِكْرُهُ أَمَّا رُودِي، وَكَانَ أَفْرَحَشَرِي ^(٣)، ثُمَّ لَجِسَهُ وَهَمَّ عَلَى مَا تَأْتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ، النَّصْرَةُ وَالْمُثَنَّةُ، وَارْتَدَّ إِلَى الْعَزِّ، وَالتَّضَامُ كُلُّ يَوْمٍ ۚ يَتَذَكَّرُهَا ۚ الْإِيمَانُ لَهَا مَا عَرَفُوهُ مِنْ رَبِّهَا اللَّهُ الْكَتَابُ وَالْحَكِيمَةُ
أَنَّ إِبْرَاهِيمَ، الَّذِي هُوَ أَصْلَابُ مُحَمَّدٍ ^(٤)، وَهُوَ نَبِيٌّ سَدَّعَ أَنْ يَتَوَكَّلَ اللَّهُ مِثْلَ مَا أَوَّلَى مُسْلِمَهُ، وَهِيَ أَسْ عَاسٍ مَلِكٌ فِي
أَنَّ إِبْرَاهِيمَ مَلِكٌ يَرْسُفُ وَدَّ وَدَّ مَسْجِدًا أَنْهَى كَلَامَهُ، وَهُوَ كَلَامٌ حَسْرٍ ۚ قَعْمُهُمْ مِنْ أَمْنٍ بِهِ وَعَمَّهُمْ مِنْ حَبْطٍ عَنْهُ ۚ أَي:
مِنْ أَلِ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَمْنٍ إِبْرَاهِيمَ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ، كَقَوْلِهِ ۚ قَعْمُهُ مِنْهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسْقِرْنَ ۚ الْحَدِيدُ [٢٦] فَتَنَّهُ
السَّيِّدُ، أَوْ لَمَنْ أَنَّ إِبْرَاهِيمَ مِنْ أَمْنٍ مَالِ الْكَتَابِ، أَوْ مِمَّنِ الْيَهُودِ الْمُخَاطَبِينَ بِقَوْلِهِ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ اتَّقِيَ
لَوْثًا ۚ الشَّاءُ [٢٧] ۚ مِنْ أَمْرٍ بِهِ ۚ أَي: بِالْفَرَقَةِ، وَهُوَ الْأَمْرُ بِالْإِجْمَاعِ، فِي بَوْلِهِ ۚ عَا زَلْنَا ۚ قَالَهُ مُصَاهِدٌ وَمَقَالٌ
وَالْفَرَادُ وَالْجَهَنَّمُ وَلِذَلِكَ ارْتَفَعَ الطُّغْيَانُ، وَهُوَ يَمُحُّ، أَوْ فُسَّ نَبِيَّهُمْ مِنْ أَمْنٍ بِالْعَمَلِ فِي أَوْتِهِ الرَّسُولُ ^(٥)، أَوْ الْقَتْلُ
عَلَى مَا تَقَدَّمَ، كَوَقْفِ الْيَهُودِ مِنْ أَمْرٍ بِهِ، أَي: بِمَا ذَكَرَ مِنْ حَبْطِ آلِ إِبْرَاهِيمَ، أَوْ نَمْنِ الْيَهُودِ مِنْ مَنَ يَسْبِيَتُ اللَّهُ،
وَمِنْهُمْ مَنْ أَكْرَمَتْهُ، وَالْمُطَاهَرَةُ تَعَالَى لَمْ أَكْرَمْ عَلَى الْيَهُودِ حَبْطَهُمْ نَسْأَسَ حُلَّ فَضْلِهِ اللَّهُ النَّبِيُّ تَأَمَّلْ، أَيْ تَأَمَّلْهُ عَمَّا
سَبِيلَ الْإِسْطِرْدَادِ وَالْخَطَرِ، وَالْإِسْطِرْدَادُ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ لَا سَبْعَ أَلْفٍ أَنْ تَحْدُوا، فَتَدْحَارُ مُسْلِمَتُكُمْ مِنَ الشَّرِّ مَا يَنْبَغِي أَوْ لَا
مُحَمَّدًا أَحَدًا، وَتَضَعُ هَذِهِ الْآيَةَ لِسَبْعَةِ الرَّسُولِ ^(٦) - فِي كُتُبِهِمْ يَحْسُدُونَ، وَلَا يَتَحَوَّنُونَ ذِكْرَ أَسْمَاءِ أَيْضًا مَعَ مُسْلِمَتِهِمْ
وَأَنبَأَهُمْ، نَفَسُوا إِلَى مَزْمَنٍ وَكَافَرُوا هَذَا وَهَمَّ مُسْلِمَتُهُمْ، فَكَيْفَ سَيُجِيبُ هُوَ مِنْهُمْ، وَفَرَا بَنُ مَسْعُودٍ وَأَبْنُ عَبَّاسٍ وَأَبْنُ
جَبْرِ وَعَكْرَمَةُ وَأَبْنُ يَحْيَى وَالْحَقْدَرِيُّ ۚ وَمِنْ حَبْطٍ عَنْهُ ۚ رِبْعُ الصَّدَقَاتِ مَبْنًى لِلْمَعْمُولِ، وَفَرَا أَبْنُ مَسْعُودٍ وَالْحَقْدَرِيُّ وَأَبْنُ رَجَاءٍ
وَالْحَقْدَرِيُّ يَكْمُرُ نَصَادِمًا لِمَعْمُولٍ، وَالتَّضَامُ الْمَدْنَمُ الْثَلَاثِي بِحُجُوزٍ فِيهِ إِذْ بَنَى لِلْمَعْمُولِ مَا جَازَ فِي بَاعٍ بِهِ مِنَ الْمَعْمُولِ،
فَقَوْلُ: حَبْ زَيْدٍ بِعَصَمٍ - وَجِبَ بِالْكَسْرِ، وَبُحُوزُ الْإِشْيَامِ، وَالصَّدَقَةُ مَبْنًى لِلْإِيمَانِ إِلَّا مِنْ حَبْطٍ الْمَعْنَى، وَكَانَ الْمَعْنَى
ۚ رَفَعُ أَصْمٍ - مَعْنَاهُ مِنْ أَمْنٍ بِهِ وَاتَّعَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ كَذَبَ بِهِ وَصَدَّ عَنْهُ، ۚ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ سَعِيرًا ۚ أَي: حَذَرًا وَاتَّعًا وَاتَّعًا
قِي: لَمَنْ حَبَّ عَنْهُ ۚ وَسَعِيرٌ ۚ تَمِيزٌ، وَهُوَ شِدَّةُ تَوَقُّفٍ تَنْزَرُ، وَالتَّقْدِيرُ: يَكْفَى سَعِيرٌ جَهَنَّمَ سَعِيرًا، وَهُوَ كِتَابَةٌ مِنْ شِدَّةِ
الْعَذَابِ وَالْمَقْوَةِ، ۚ فِي يَوْمِ الدِّينِ كَفَرُوا بِأَيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّيهِمْ تَارًا ۚ مَا ذَكَرَ قَوْلُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَبَّ عَنْهُ وَكَفَى بِجَهَنَّمَ
سَعِيرًا ۚ نَسَبَ ذَلِكَ عَمَّا أَعْلَى الدِّكَافَرِينَ بَيَانًا، ثُمَّ حَبَّ يَتَبَعُ عَمَّا أَعْلَى لِلْمَوْجِبِ، وَحَصَرُ تَقْدِيرٍ ۚ يَتَسَوَّدُ وَجْهُهُ فَأَمَّا أَدْبَسُ
أَسْوَدَ وَجْهِهِمْ ۚ وَفَرَا أَعْمُورٌ ۚ تَصْبِيهِمْ ۚ مِنْ أَمْرٍ، وَفَرَا حَبَّ ۚ تَصْلِيهِمْ ۚ مِنْ حَبْطٍ، وَفَرَا أَسْلَامٌ وَتَغْفِرُ
ۚ تَصْلِيهِمْ ۚ بِشَرِّ الْمَاءِ، ۚ كَلِمًا فَضَحَتْ حُلُودَهُمْ بِدَنَائِهِمْ جِسْدًا غَيْرَهَا ۚ انْتِصَابُ كُلِّ عَلَى الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ مَضَافٌ إِلَى
مَا لِلْمَعْدِيَةِ الظَّرْفِيَّةِ، وَالْمَعْلُوقُ فِيهِ ۚ بَدَلَتَاهُ ۚ وَهِيَ جُمْلَةٌ فِيهَا مَعْنَى الظَّرْفِ، وَهِيَ فِي مَوْضِعِ خَلٍّ، وَالْعَمَلُ فِيهَا
نَصْبُهُمْ، وَالتَّضَامُ عَلَى مَعْنَى، تَبْدِيلُ فِي الصَّعَاتِ مَعَ قَهْرِ عَيْنٍ، وَتَبْدِيلُ فِي النُّوْمِ بِأَنَّهُ تَغْيِيرٌ، وَتَغْيِيرٌ، مَكَانًا
عَبْرًا أُخْرَى، بِقَوْلِهِ: هَذَا بَدَلُ هَذَا، وَالظَّاهِرُ فِي الْآيَةِ هَذَا أَمْنِي لَنَاقٍ، وَأَمَّا إِذَا نَصَحَ فَبَلَدُ الْخَلْدِ وَتَغْيِيرُ وَتَلَاثِي جَمْعٌ
بِبَلَدٍ أُخْرَى مَكَانَهُ، وَغَدَا قَالَ ۚ حُلُودًا غَيْرَهَا ۚ، ذَلِكَ السَّيِّدُ، يَنْ أَلْجَنُودَ تَخْلُقُ مِنَ اللَّحْمِ، وَإِذَا أُخْرِيَتْ جِلْدُ بَدَلَهُ عَنْهُ مِنْ

(١) نَظَرُ نَجَّاحٍ لِلدَّيْرِ ١٤١/١

(٢) سَطْرُ شَرِّهِ مُصَدَّقٌ مِنْ ١٢٢ وَبَنَى عَمْسٍ مِنْ ٧٦ وَنَظَرُ ١٤٨-١٤٩ وَتَوَسَّطَ ٧٧ وَجِ وَالدَّ ١٧٣/٢

(٣) نَظَرُ الْكَتَابِ ٢٢٧/١

خبر الكرم حلاً أو اسر - وصل : هي مبيها بعد اسر هذا كما بعد وأجسد بعد لعل في انفسه - فيكون ذلك حلاً أو اسر
 المصحة لا إلى الذات ، وقال المفسر : بعض النسخ غير نصيح ، وقيل : جيل كل يوم سبع مرات ، وقال الحبيب :
 سبعين ، وذهب من ذهب إلى أن الجمود هي سرائيل من قطران تختلط جنودهم بحلقة لا يمكن إزالتها ، فيبدل الله تلك
 إسرائيل كل يوم مائة مرة ، أو كل يوم مائة ألف مرة ، وصفت حلولاً لمثلها اطفئوا ، وبعد أيضاً من ذهب إلى أن هذا
 استعارة عن الدوام كلها تنهي ، عندئذ من أونه يعني : كل من خذوا أنهم عاصروا وخرجوا وذهبوا إلى خلاص أعطيهم قوة
 جديدة من الحياة ، بحيث طنو أهم الآن حدثوا ووجدوا ، فيكون مقصود بيان يوم العذاب وعدم انقطاعه ، وقال ابن
 عباس : يسلمهم الله حلولاً أيضاً ، لأنها فراطير ، وقال عبد العزيز بن بشر : ينس أهل الدار حلولاً متاهم ، ولا يؤلم
 من ، في يبتدوا العذاب في أي : ذلك التبدل كله أصبحت اجلوه من في ابدوا في ألم في العذاب في ، وأن بعض الذوق
 المتغير بالاحسن الأول ، وهو ألم مجازي كلما وقع التشبيه كان ما وقع العذاب بخلاف من لم يزل على العذاب ، وقال
 ابن خنيس : ^{٤١} في يبتدوا العذاب في ليدوه هم دونه ، ولا ينفطم ، فتركك للعزيز : اعركك الله ، أي : أدامك على عرك
 وذاك به ، ^{٤٢} وإن الله كان عزيزاً حكيماً في أي : عزيزاً لا يغالب ، في حكيم : بصح الأشياء مواضعها ، وقال
 ابن خنيس : ^{٤٣} في عزيز : لا تنزع عليه شيء ، محبباً ، والمعبر في حكيم : لا يعذب إلا بعد من يستحقه .

﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا
 لَمْ يَكُنْ فِيهَا زَوْجٌ مَعْصُورٌ وَهُمْ فِيهَا ظِلِيلٌ﴾

ولما ذكر حال وعبد الكفر أعقب بعد المؤمنين ، وحادث حملة الكفر عاكدة بأن من ليس فعيل لوعيد التوقد ، ولم يمنع
 بل ذلك في جهة المؤمنين ، وأن فيها ليس المشرك مقصر منه التمس ، على سبيل غريب الخبر عن المؤمن وتفسير به ، في لم
 فيها الزواج معصورة في عدم تفسر مثل هذا ، في دندخهم ظلاً ظليلاً في قال ابن عباس : يحيى بن الحر والد ، ويصح أن يربط
 أنه لم لا يتقل ، كما فعل ظل الدنيا فأكده عدله في ظليلاً في ذلك ، ويصح أن يربطه بظليل امتداده ، فقد قال ، عليه السلام
 : ^{٤٤} وإن في الجنة شجرة ، سمر ثوائف الجود العصب في ظلها مائة سنة ، ما يصعب ، في أي : كل من ، وقال أبو مسلم :
 الظليل هو لغوي المتكبر ، قال : ونعت الشيء ، مثل ما الشئ من لفظه ، يكون مباحة ، كقوله ابن الجبل ، وداعية
 دهاء ، وقال أبو عبد الله الرازي : ^{٤٥} في ظلاً ظليلاً في لا بالاد العرب في حية الحرارة ، فكان الظل عددهم من
 أعظم أسباب الراحة ، وقد المعنى جعل كلمة عن الراحة ، ووصفه بالظليل مضافة في الراحة ، وقال ابن خنيس : ^{٤٦}
 ظليل صفة مشتقة من لفظ اصل تأكيد معناه ، كما بعد : نيل أي : يوم أجمع ، وما أشبه ذلك ، وهو ما كان فيسماً ، لا
 جرب فيه ، وثالثاً لا تصحبه الشمس ، وصحاحاً لا حرقاً ، ولا برد ، وليس ذلك إلا حل أخيه ورفيقه بوقوفه ما

(٤١) انظر المفسر السابق

(٤٢) انظر المفسر السابق

(٤٣) أخرجه ابن أبي عمير (١٣٣٥) ، وأبو داود (١٠١٢٩) ، في (٤٥) ، (٤٦) ، (٤٧) ، (٤٨) ، (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٧) ، (٥٨) ، (٥٩) ، (٦٠) ، (٦١) ، (٦٢) ، (٦٣) ، (٦٤) ، (٦٥) ، (٦٦) ، (٦٧) ، (٦٨) ، (٦٩) ، (٧٠) ، (٧١) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (٧٤) ، (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٧) ، (٧٨) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨١) ، (٨٢) ، (٨٣) ، (٨٤) ، (٨٥) ، (٨٦) ، (٨٧) ، (٨٨) ، (٨٩) ، (٩٠) ، (٩١) ، (٩٢) ، (٩٣) ، (٩٤) ، (٩٥) ، (٩٦) ، (٩٧) ، (٩٨) ، (٩٩) ، (١٠٠) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٣) ، (١٠٤) ، (١٠٥) ، (١٠٦) ، (١٠٧) ، (١٠٨) ، (١٠٩) ، (١١٠) ، (١١١) ، (١١٢) ، (١١٣) ، (١١٤) ، (١١٥) ، (١١٦) ، (١١٧) ، (١١٨) ، (١١٩) ، (١٢٠) ، (١٢١) ، (١٢٢) ، (١٢٣) ، (١٢٤) ، (١٢٥) ، (١٢٦) ، (١٢٧) ، (١٢٨) ، (١٢٩) ، (١٣٠) ، (١٣١) ، (١٣٢) ، (١٣٣) ، (١٣٤) ، (١٣٥) ، (١٣٦) ، (١٣٧) ، (١٣٨) ، (١٣٩) ، (١٤٠) ، (١٤١) ، (١٤٢) ، (١٤٣) ، (١٤٤) ، (١٤٥) ، (١٤٦) ، (١٤٧) ، (١٤٨) ، (١٤٩) ، (١٥٠) ، (١٥١) ، (١٥٢) ، (١٥٣) ، (١٥٤) ، (١٥٥) ، (١٥٦) ، (١٥٧) ، (١٥٨) ، (١٥٩) ، (١٦٠) ، (١٦١) ، (١٦٢) ، (١٦٣) ، (١٦٤) ، (١٦٥) ، (١٦٦) ، (١٦٧) ، (١٦٨) ، (١٦٩) ، (١٧٠) ، (١٧١) ، (١٧٢) ، (١٧٣) ، (١٧٤) ، (١٧٥) ، (١٧٦) ، (١٧٧) ، (١٧٨) ، (١٧٩) ، (١٨٠) ، (١٨١) ، (١٨٢) ، (١٨٣) ، (١٨٤) ، (١٨٥) ، (١٨٦) ، (١٨٧) ، (١٨٨) ، (١٨٩) ، (١٩٠) ، (١٩١) ، (١٩٢) ، (١٩٣) ، (١٩٤) ، (١٩٥) ، (١٩٦) ، (١٩٧) ، (١٩٨) ، (١٩٩) ، (٢٠٠) ، (٢٠١) ، (٢٠٢) ، (٢٠٣) ، (٢٠٤) ، (٢٠٥) ، (٢٠٦) ، (٢٠٧) ، (٢٠٨) ، (٢٠٩) ، (٢١٠) ، (٢١١) ، (٢١٢) ، (٢١٣) ، (٢١٤) ، (٢١٥) ، (٢١٦) ، (٢١٧) ، (٢١٨) ، (٢١٩) ، (٢٢٠) ، (٢٢١) ، (٢٢٢) ، (٢٢٣) ، (٢٢٤) ، (٢٢٥) ، (٢٢٦) ، (٢٢٧) ، (٢٢٨) ، (٢٢٩) ، (٢٣٠) ، (٢٣١) ، (٢٣٢) ، (٢٣٣) ، (٢٣٤) ، (٢٣٥) ، (٢٣٦) ، (٢٣٧) ، (٢٣٨) ، (٢٣٩) ، (٢٤٠) ، (٢٤١) ، (٢٤٢) ، (٢٤٣) ، (٢٤٤) ، (٢٤٥) ، (٢٤٦) ، (٢٤٧) ، (٢٤٨) ، (٢٤٩) ، (٢٥٠) ، (٢٥١) ، (٢٥٢) ، (٢٥٣) ، (٢٥٤) ، (٢٥٥) ، (٢٥٦) ، (٢٥٧) ، (٢٥٨) ، (٢٥٩) ، (٢٦٠) ، (٢٦١) ، (٢٦٢) ، (٢٦٣) ، (٢٦٤) ، (٢٦٥) ، (٢٦٦) ، (٢٦٧) ، (٢٦٨) ، (٢٦٩) ، (٢٧٠) ، (٢٧١) ، (٢٧٢) ، (٢٧٣) ، (٢٧٤) ، (٢٧٥) ، (٢٧٦) ، (٢٧٧) ، (٢٧٨) ، (٢٧٩) ، (٢٨٠) ، (٢٨١) ، (٢٨٢) ، (٢٨٣) ، (٢٨٤) ، (٢٨٥) ، (٢٨٦) ، (٢٨٧) ، (٢٨٨) ، (٢٨٩) ، (٢٩٠) ، (٢٩١) ، (٢٩٢) ، (٢٩٣) ، (٢٩٤) ، (٢٩٥) ، (٢٩٦) ، (٢٩٧) ، (٢٩٨) ، (٢٩٩) ، (٣٠٠) ، (٣٠١) ، (٣٠٢) ، (٣٠٣) ، (٣٠٤) ، (٣٠٥) ، (٣٠٦) ، (٣٠٧) ، (٣٠٨) ، (٣٠٩) ، (٣١٠) ، (٣١١) ، (٣١٢) ، (٣١٣) ، (٣١٤) ، (٣١٥) ، (٣١٦) ، (٣١٧) ، (٣١٨) ، (٣١٩) ، (٣٢٠) ، (٣٢١) ، (٣٢٢) ، (٣٢٣) ، (٣٢٤) ، (٣٢٥) ، (٣٢٦) ، (٣٢٧) ، (٣٢٨) ، (٣٢٩) ، (٣٣٠) ، (٣٣١) ، (٣٣٢) ، (٣٣٣) ، (٣٣٤) ، (٣٣٥) ، (٣٣٦) ، (٣٣٧) ، (٣٣٨) ، (٣٣٩) ، (٣٤٠) ، (٣٤١) ، (٣٤٢) ، (٣٤٣) ، (٣٤٤) ، (٣٤٥) ، (٣٤٦) ، (٣٤٧) ، (٣٤٨) ، (٣٤٩) ، (٣٥٠) ، (٣٥١) ، (٣٥٢) ، (٣٥٣) ، (٣٥٤) ، (٣٥٥) ، (٣٥٦) ، (٣٥٧) ، (٣٥٨) ، (٣٥٩) ، (٣٦٠) ، (٣٦١) ، (٣٦٢) ، (٣٦٣) ، (٣٦٤) ، (٣٦٥) ، (٣٦٦) ، (٣٦٧) ، (٣٦٨) ، (٣٦٩) ، (٣٧٠) ، (٣٧١) ، (٣٧٢) ، (٣٧٣) ، (٣٧٤) ، (٣٧٥) ، (٣٧٦) ، (٣٧٧) ، (٣٧٨) ، (٣٧٩) ، (٣٨٠) ، (٣٨١) ، (٣٨٢) ، (٣٨٣) ، (٣٨٤) ، (٣٨٥) ، (٣٨٦) ، (٣٨٧) ، (٣٨٨) ، (٣٨٩) ، (٣٩٠) ، (٣٩١) ، (٣٩٢) ، (٣٩٣) ، (٣٩٤) ، (٣٩٥) ، (٣٩٦) ، (٣٩٧) ، (٣٩٨) ، (٣٩٩) ، (٤٠٠) ، (٤٠١) ، (٤٠٢) ، (٤٠٣) ، (٤٠٤) ، (٤٠٥) ، (٤٠٦) ، (٤٠٧) ، (٤٠٨) ، (٤٠٩) ، (٤١٠) ، (٤١١) ، (٤١٢) ، (٤١٣) ، (٤١٤) ، (٤١٥) ، (٤١٦) ، (٤١٧) ، (٤١٨) ، (٤١٩) ، (٤٢٠) ، (٤٢١) ، (٤٢٢) ، (٤٢٣) ، (٤٢٤) ، (٤٢٥) ، (٤٢٦) ، (٤٢٧) ، (٤٢٨) ، (٤٢٩) ، (٤٣٠) ، (٤٣١) ، (٤٣٢) ، (٤٣٣) ، (٤٣٤) ، (٤٣٥) ، (٤٣٦) ، (٤٣٧) ، (٤٣٨) ، (٤٣٩) ، (٤٤٠) ، (٤٤١) ، (٤٤٢) ، (٤٤٣) ، (٤٤٤) ، (٤٤٥) ، (٤٤٦) ، (٤٤٧) ، (٤٤٨) ، (٤٤٩) ، (٤٥٠) ، (٤٥١) ، (٤٥٢) ، (٤٥٣) ، (٤٥٤) ، (٤٥٥) ، (٤٥٦) ، (٤٥٧) ، (٤٥٨) ، (٤٥٩) ، (٤٦٠) ، (٤٦١) ، (٤٦٢) ، (٤٦٣) ، (٤٦٤) ، (٤٦٥) ، (٤٦٦) ، (٤٦٧) ، (٤٦٨) ، (٤٦٩) ، (٤٧٠) ، (٤٧١) ، (٤٧٢) ، (٤٧٣) ، (٤٧٤) ، (٤٧٥) ، (٤٧٦) ، (٤٧٧) ، (٤٧٨) ، (٤٧٩) ، (٤٨٠) ، (٤٨١) ، (٤٨٢) ، (٤٨٣) ، (٤٨٤) ، (٤٨٥) ، (٤٨٦) ، (٤٨٧) ، (٤٨٨) ، (٤٨٩) ، (٤٩٠) ، (٤٩١) ، (٤٩٢) ، (٤٩٣) ، (٤٩٤) ، (٤٩٥) ، (٤٩٦) ، (٤٩٧) ، (٤٩٨) ، (٤٩٩) ، (٥٠٠) ، (٥٠١) ، (٥٠٢) ، (٥٠٣) ، (٥٠٤) ، (٥٠٥) ، (٥٠٦) ، (٥٠٧) ، (٥٠٨) ، (٥٠٩) ، (٥١٠) ، (٥١١) ، (٥١٢) ، (٥١٣) ، (٥١٤) ، (٥١٥) ، (٥١٦) ، (٥١٧) ، (٥١٨) ، (٥١٩) ، (٥٢٠) ، (٥٢١) ، (٥٢٢) ، (٥٢٣) ، (٥٢٤) ، (٥٢٥) ، (٥٢٦) ، (٥٢٧) ، (٥٢٨) ، (٥٢٩) ، (٥٣٠) ، (٥٣١) ، (٥٣٢) ، (٥٣٣) ، (٥٣٤) ، (٥٣٥) ، (٥٣٦) ، (٥٣٧) ، (٥٣٨) ، (٥٣٩) ، (٥٤٠) ، (٥٤١) ، (٥٤٢) ، (٥٤٣) ، (٥٤٤) ، (٥٤٥) ، (٥٤٦) ، (٥٤٧) ، (٥٤٨) ، (٥٤٩) ، (٥٥٠) ، (٥٥١) ، (٥٥٢) ، (٥٥٣) ، (٥٥٤) ، (٥٥٥) ، (٥٥٦) ، (٥٥٧) ، (٥٥٨) ، (٥٥٩) ، (٥٦٠) ، (٥٦١) ، (٥٦٢) ، (٥٦٣) ، (٥٦٤) ، (٥٦٥) ، (٥٦٦) ، (٥٦٧) ، (٥٦٨) ، (٥٦٩) ، (٥٧٠) ، (٥٧١) ، (٥٧٢) ، (٥٧٣) ، (٥٧٤) ، (٥٧٥) ، (٥٧٦) ، (٥٧٧) ، (٥٧٨) ، (٥٧٩) ، (٥٨٠) ، (٥٨١) ، (٥٨٢) ، (٥٨٣) ، (٥٨٤) ، (٥٨٥) ، (٥٨٦) ، (٥٨٧) ، (٥٨٨) ، (٥٨٩) ، (٥٩٠) ، (٥٩١) ، (٥٩٢) ، (٥٩٣) ، (٥٩٤) ، (٥٩٥) ، (٥٩٦) ، (٥٩٧) ، (٥٩٨) ، (٥٩٩) ، (٦٠٠) ، (٦٠١) ، (٦٠٢) ، (٦٠٣) ، (٦٠٤) ، (٦٠٥) ، (٦٠٦) ، (٦٠٧) ، (٦٠٨) ، (٦٠٩) ، (٦١٠) ، (٦١١) ، (٦١٢) ، (٦١٣) ، (٦١٤) ، (٦١٥) ، (٦١٦) ، (٦١٧) ، (٦١٨) ، (٦١٩) ، (٦٢٠) ، (٦٢١) ، (٦٢٢) ، (٦٢٣) ، (٦٢٤) ، (٦٢٥) ، (٦٢٦) ، (٦٢٧) ، (٦٢٨) ، (٦٢٩) ، (٦٣٠) ، (٦٣١) ، (٦٣٢) ، (٦٣٣) ، (٦٣٤) ، (٦٣٥) ، (٦٣٦) ، (٦٣٧) ، (٦٣٨) ، (٦٣٩) ، (٦٤٠) ، (٦٤١) ، (٦٤٢) ، (٦٤٣) ، (٦٤٤) ، (٦٤٥) ، (٦٤٦) ، (٦٤٧) ، (٦٤٨) ، (٦٤٩) ، (٦٥٠) ، (٦٥١) ، (٦٥٢) ، (٦٥٣) ، (٦٥٤) ، (٦٥٥) ، (٦٥٦) ، (٦٥٧) ، (٦٥٨) ، (٦٥٩) ، (٦٦٠) ، (٦٦١) ، (٦٦٢) ، (٦٦٣) ، (٦٦٤) ، (٦٦٥) ، (٦٦٦) ، (٦٦٧) ، (٦٦٨) ، (٦٦٩) ، (٦٧٠) ، (٦٧١) ، (٦٧٢) ، (٦٧٣) ، (٦٧٤) ، (٦٧٥) ، (٦٧٦) ، (٦٧٧) ، (٦٧٨) ، (٦٧٩) ، (٦٨٠) ، (٦٨١) ، (٦٨٢) ، (٦٨٣) ، (٦٨٤) ، (٦٨٥) ، (٦٨٦) ، (٦٨٧) ، (٦٨٨) ، (٦٨٩) ، (٦٩٠) ، (٦٩١) ، (٦٩٢) ، (٦٩٣) ، (٦٩٤) ، (٦٩٥) ، (٦٩٦) ، (٦٩٧) ، (٦٩٨) ، (٦٩٩) ، (٧٠٠) ، (٧٠١) ، (٧٠٢) ، (٧٠٣) ، (٧٠٤) ، (٧٠٥) ، (٧٠٦) ، (٧٠٧) ، (٧٠٨) ، (٧٠٩) ، (٧١٠) ، (٧١١) ، (٧١٢) ، (٧١٣) ، (٧١٤) ، (٧١٥) ، (٧١٦) ، (٧١٧) ، (٧١٨) ، (٧١٩) ، (٧٢٠) ، (٧٢١) ، (٧٢٢) ، (٧٢٣) ، (٧٢٤) ، (٧٢٥) ، (٧٢٦) ، (٧٢٧) ، (٧٢٨) ، (٧٢٩) ، (٧٣٠) ، (٧٣١) ، (٧٣٢) ، (٧٣٣) ، (٧٣٤) ، (٧٣٥) ، (٧٣٦) ، (٧٣٧) ، (٧٣٨) ، (٧٣٩) ، (٧٤٠) ، (٧٤١) ، (٧٤٢) ، (٧٤٣) ، (٧٤٤) ، (٧٤٥) ، (٧٤٦) ، (٧٤٧) ، (٧٤٨) ، (٧٤٩) ، (٧٥٠) ، (٧٥١) ، (٧٥٢) ، (٧٥٣) ، (٧٥٤) ، (٧٥٥) ، (٧٥٦) ، (٧٥٧) ، (٧٥٨) ، (٧٥٩) ، (٧٦٠) ، (٧٦١) ، (٧٦٢) ، (٧٦٣) ، (٧٦٤) ، (٧٦٥) ، (٧٦٦) ، (٧٦٧) ، (٧٦٨) ، (٧٦٩) ، (٧٧٠) ، (٧٧١) ، (٧٧٢) ، (٧٧٣) ، (٧٧٤) ، (٧٧٥) ، (٧٧٦) ، (٧٧٧) ، (٧٧٨) ، (٧٧٩) ، (٧٨٠) ، (٧٨١) ، (٧٨٢) ، (٧٨٣) ، (٧٨٤) ، (٧٨٥) ، (٧٨٦) ، (٧٨٧) ، (٧٨٨) ، (٧٨٩) ، (٧٩٠) ، (٧٩١) ، (٧٩٢) ، (٧٩٣) ، (٧٩٤) ، (٧٩٥) ، (٧٩٦) ، (٧٩٧) ، (٧٩٨) ، (٧٩٩) ، (٨٠٠) ، (٨٠١) ، (٨٠٢) ، (٨٠٣) ، (٨٠٤) ، (٨٠٥) ، (٨٠٦) ، (٨٠٧) ، (٨٠٨) ، (٨٠٩) ، (٨١٠) ، (٨١١) ، (٨١٢) ، (٨١٣) ، (٨١٤) ، (٨١٥) ، (٨١٦) ، (٨١٧) ، (٨١٨) ، (٨١٩) ، (٨٢٠) ، (٨٢١) ، (٨٢٢) ، (٨٢٣) ، (٨٢٤) ، (٨٢٥) ، (٨٢٦) ، (٨٢٧) ، (٨٢٨) ، (٨٢٩) ، (٨٣٠) ، (٨٣١) ، (٨٣٢) ، (٨٣٣) ، (٨٣٤) ، (٨٣٥) ، (٨٣٦) ، (٨٣٧) ، (٨٣٨) ، (٨٣٩) ، (٨٤٠) ، (٨٤١) ، (٨٤٢) ، (٨٤٣) ، (٨٤٤) ، (٨٤٥) ، (٨٤٦) ، (٨٤٧) ، (٨٤٨) ، (٨٤٩) ، (٨٥٠) ، (٨٥١) ، (٨٥٢) ، (٨٥٣) ، (٨٥٤) ، (٨٥٥) ، (٨٥٦) ، (٨٥٧) ، (٨٥٨) ، (٨٥٩) ، (٨٦٠) ، (٨٦١) ، (٨٦٢) ، (٨٦٣) ، (٨٦٤) ، (٨٦٥) ، (٨٦٦) ، (٨٦٧) ، (٨٦٨) ، (٨٦٩) ، (٨٧٠) ، (٨٧١) ، (٨٧٢) ، (٨٧٣) ، (٨٧٤) ، (٨٧٥) ، (٨٧٦) ، (٨٧٧) ، (٨٧٨) ، (٨٧٩) ، (٨٨٠) ، (٨٨١) ، (٨٨٢) ، (٨٨٣) ، (٨٨٤) ، (٨٨٥) ، (٨٨٦) ، (٨٨٧) ، (٨٨٨) ، (٨٨٩) ، (٨٩٠) ، (٨٩١) ، (٨٩٢) ، (٨٩٣) ، (٨٩٤) ، (٨٩٥) ، (٨٩٦) ، (٨٩٧) ، (٨٩٨) ، (٨٩٩) ، (٩٠٠) ، (٩٠١) ، (٩٠٢) ، (٩٠٣) ، (٩٠٤) ، (٩٠٥) ، (٩٠٦) ، (٩٠٧) ، (٩٠٨) ، (٩٠٩) ، (٩١٠) ، (٩١١) ، (٩١٢) ، (٩١٣) ، (٩١٤) ، (٩١٥) ، (٩١٦) ، (٩١٧) ، (٩١٨) ، (٩١٩) ، (٩٢٠) ، (٩٢١) ، (٩٢٢) ، (٩٢٣) ، (٩٢٤) ، (٩٢٥) ، (٩٢٦) ، (٩٢٧) ، (٩٢٨) ، (٩٢٩) ، (٩٣٠) ، (٩٣١) ، (٩٣٢) ، (٩٣٣) ، (٩٣٤) ، (٩٣٥) ، (٩٣٦) ، (٩٣٧) ، (٩٣٨) ، (٩٣٩) ، (٩٤٠) ، (٩٤١) ، (٩٤٢) ، (٩٤٣) ، (٩٤٤) ، (٩٤٥) ، (٩٤٦) ، (٩٤٧) ، (٩٤٨) ، (٩٤٩) ، (٩٥٠) ، (٩٥١) ، (٩٥٢) ، (٩٥٣) ، (٩٥٤) ، (٩٥٥) ، (٩٥٦) ، (٩٥٧) ، (٩٥٨) ، (٩٥٩) ، (٩٦٠) ، (٩٦١) ، (٩٦٢) ، (٩٦٣) ، (٩٦٤) ، (٩٦٥) ، (٩٦٦) ، (٩٦٧) ، (٩٦٨) ، (٩٦٩) ، (٩٧٠) ، (٩٧١) ، (٩٧٢) ، (٩٧٣) ، (٩٧٤) ، (٩٧٥) ، (٩٧٦) ، (٩٧٧) ، (٩٧٨) ، (٩٧٩) ، (٩٨٠) ، (٩٨١) ، (٩٨٢) ، (٩٨٣) ، (٩٨٤) ، (٩٨٥) ، (٩٨٦) ، (٩٨٧) ، (٩٨٨) ، (٩٨٩) ، (٩٩٠) ، (٩٩١) ، (٩٩٢) ، (٩٩٣) ، (٩٩٤) ، (٩٩٥) ، (٩٩٦) ، (٩٩٧) ، (٩٩٨) ، (٩٩٩) ، (١٠٠٠) ، (١٠٠١) ، (١٠٠٢) ، (١٠٠٣) ، (١٠٠٤) ، (١٠٠٥) ، (١٠٠٦) ، (١٠٠٧) ، (١٠٠٨) ، (١٠٠٩) ، (١٠١٠) ، (١٠١١) ، (١٠١٢) ، (١٠١٣) ، (١٠١٤) ، (١٠١٥) ، (١٠١٦) ، (١٠١٧) ، (١٠١٨) ، (١٠١٩) ، (١٠٢٠) ، (١٠٢١) ، (١٠٢٢) ، (١٠٢٣) ، (١٠٢٤) ، (١٠٢٥) ، (١٠٢٦) ، (١٠٢٧) ، (١٠٢٨) ، (١٠٢٩) ، (١٠٣٠) ، (١٠٣١) ، (١٠٣٢) ، (١٠٣٣) ، (١٠٣٤) ، (١٠٣٥) ، (١٠٣٦) ، (١٠٣٧) ، (١٠٣٨) ، (١٠٣٩) ، (١٠٤٠) ، (١٠٤١) ، (١٠٤٢) ، (١٠٤٣) ، (١٠٤٤) ، (١٠٤٥) ، (١٠٤٦) ، (١٠٤٧) ، (١٠٤٨) ، (١٠٤٩) ، (١٠٥٠) ، (١٠٥١) ، (١٠٥٢) ، (١٠٥٣) ، (١٠٥٤) ، (١٠٥٥) ، (١٠٥٦) ، (١٠٥٧) ، (١٠٥٨) ، (١٠٥٩) ، (١٠٦٠) ، (١٠٦١) ، (١٠٦٢) ، (١٠٦٣) ، (١٠٦٤) ، (١٠٦٥) ، (١٠٦٦) ، (١٠٦٧) ، (١٠٦٨) ، (١٠٦٩) ، (١٠٧٠) ، (١٠٧١) ، (١٠٧٢) ، (١٠٧٣) ، (١٠٧٤) ، (١٠٧٥) ، (١٠٧٦) ، (١٠٧٧) ، (١٠٧٨) ، (١٠٧٩) ، (١٠٨٠) ، (١٠٨١) ، (١٠٨٢) ، (١٠٨٣) ، (١٠٨٤) ، (١٠٨٥) ، (١٠٨٦) ، (١٠٨٧) ، (١٠٨٨) ، (١٠٨٩) ، (١٠٩٠) ، (١٠٩١) ، (١٠٩٢) ، (١٠٩٣) ، (١٠٩٤) ، (١٠٩٥) ، (١٠٩٦) ، (١٠٩٧) ، (١٠٩٨) ، (١٠٩٩) ، (١١٠٠) ، (١١٠١) ، (١١٠٢) ، (١١٠٣) ، (١١٠٤) ، (١١٠٥) ، (١١٠٦) ، (١١٠٧) ، (١١٠٨) ، (١١٠٩) ، (١١١٠) ، (١١١١) ، (١١١٢) ، (١١١٣) ، (١١١٤) ، (١١١٥) ، (١١١٦) ، (١١١٧) ، (١١١٨) ، (١١١٩) ، (١١٢٠) ، (١١٢١) ، (١١٢٢) ، (١١٢٣) ، (١١٢٤) ، (١١٢٥) ، (١١٢٦) ، (١١٢٧) ، (١١٢٨) ، (١١٢٩) ، (١١٣٠) ، (١١٣١) ، (١١٣٢) ، (١١٣٣) ، (١١٣٤) ، (١١٣٥) ، (١١٣٦) ، (١١٣٧) ، (١١٣٨) ، (١١٣٩) ، (١١٤٠) ، (١١٤١) ، (١١٤٢) ، (١١٤٣) ، (١١٤٤) ، (١١٤٥) ، (١١٤٦) ، (١١٤٧) ، (١١٤٨) ، (١١٤٩) ، (١١٥٠) ، (١١٥١) ، (١١٥٢) ، (١١٥٣) ، (١١٥٤) ، (١١٥٥) ، (١١٥٦) ، (١١٥٧) ، (١١٥٨) ، (١١٥٩) ، (١١٦٠) ، (١١٦١) ، (١١٦٢) ، (١١٦٣) ، (١١٦٤) ، (١١٦٥) ، (١١٦٦) ، (١١٦٧) ، (١١٦٨) ، (١١٦٩) ، (١١٧٠) ، (١١٧١) ، (١١٧٢) ، (١١٧٣) ، (١١٧٤) ، (١١٧٥) ، (١١٧٦) ، (١١٧٧) ، (١١٧٨) ، (١١٧٩) ، (١١٨٠) ، (١١٨١) ، (١١٨٢) ، (١١٨٣) ، (١١٨٤) ، (١١٨٥) ، (١١٨٦) ، (١١٨٧) ، (١١٨٨) ، (١١٨٩) ، (١١٩٠) ، (١١٩١) ، (١١٩٢) ، (١١٩٣) ، (١١٩٤) ، (١١٩٥) ، (١١٩٦) ، (١١٩٧) ، (١١٩٨) ، (١١٩٩) ، (١٢٠٠) ، (١٢٠١) ، (١٢٠٢) ، (١٢٠٣) ، (١٢٠٤) ، (١٢٠٥) ، (١٢٠٦) ، (١٢٠٧) ، (١٢٠٨) ، (١٢٠٩) ، (١٢١٠) ، (١٢١١) ، (١٢١٢) ، (١٢١٣) ، (١٢١٤) ، (١٢١٥) ، (١٢١٦) ، (١٢١٧) ، (١٢١٨) ، (١٢١٩) ، (١٢٢٠) ، (١٢٢١) ، (١٢٢٢) ، (١٢٢٣) ، (١٢٢٤) ، (١٢٢٥) ، (١٢٢٦) ، (١٢٢٧) ، (١٢٢٨) ، (١٢

يركب إليه العبر لحث ذلك الغفل ، وفي قوله عبد الله في سجدتهم في بيته اسهل ، وفي الحسن ، ان يكون ظل ليس
 يطل مدخله الحور والشمس ، فذلك وجهه ، نقل اخذ منه طبري . وعن الحسن ، ظل اهل الجنة ، في الحور وحور
 وصل اهل النار من حور لا يدرى الا كرم . وقال ابن اوفات ثمة كلها سواء اعتدال ، لا حور فيها ولا مرد ، وفي
 الشعبي وابن زيات في سجدتهم في بيته ، وكذا في سجدتهم فلا في من قربوا به وجه الجمهور ولا حظ قوله في وجه
 الكفار ، في سورة ، نصيبهم في ومن قربا ثلثه لاحظ قوله في ان الله كان عريضا حكيما في فاحرا على العبيد ، وقد نصحت
 هذه لآيات الكريمة انوارها من الفصحى والبيان والتسبيح ، الاستفهام الذي يرد به التعجب في الزمر في توصيهم ،
 والاعتدال ، العام ومرداه الخاص في ، انما انشد انزل الكتب اعتبارا بما رثه في وهو دعاء الرسول - صلى الله عليه وسلم - في
 وغيرهما من الاحبار ابن ابي حنبل ، ما في سورة شاول . والاستغفرة في قوله في من قبل ان تغيب وجهها في قوله من
 قال هو انصرف عن الحق في في لينقوا لعداها في اقلوا اسم الذي هو مختص بحده المهاد وسقط الحس من
 وصوب الاله لعلب ، والظلم في في فترده عن اديها في والوجه جد الشفا ، وفي في الذين كفروا هؤلاء اعدى من الذين
 اسوا في وفي في الذين كفروا والذين كفروا في من اس في في من صد في وهذا طبق لمعني . والاستغفر في
 في او يعلم كما انما اصحاب سميت في . والتكرار في في بحر في وفي لعلب في الناس في وفي في انبا في
 ر في اسبهم في وفي في صميم في وفي في حده في وفي حلا في وفي سجدتهم في في مدخلهم في ،
 والتجنس المائل في في نلهم كما جاء في وفي في لا ينفر في في يعفر في وفي لمهم الله في في من يمس الله في وفي في لا
 يؤمن ما اسهم في في اسبا في في في اسهم في وفي في يؤمن . المجتب في في في اسوا في في اعدى في ، ونسجت لعلب الأعراف
 قوله في انظر كيف ينفرون في ، ونظير الخطاب في في عتروا في قام تضارع مذم القاصي اعلاهم مستنرون على
 ذلك ، والاستفهام الذي منه التوبيخ والتفريع في في ام خم عيب في وفي في ام يمسدون في ، ولا تزدني في اولئك
 شير في ، والتفصي في في فسم من آمن به وممن من صدعه في ، والموعظ في في فاذن لا يقول لمن اقرا في عرض
 بشدة سخطهم ، والاطلاق الجمع على الواحد في في او يمسدون الناس في في اسر ما يرسون ، وإقامة الشكر مقام المعروف
 للاحققة الشيء ، ولكثرة في في سوف ينهتهم نأ في ، ولا اختصاص في في عزوا حكيما في ، وخدة في مواضع

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ إِذَا هُوَ مُخْرِجُكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ كَاذِبُونَ﴾

ثُمَّ جَاءَ الَّذِينَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا ﴿١٦﴾ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ الْكَذِبُ يَعْلَمُ اللَّهُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴿١٧﴾ *

الرغم^{١١١} . فويل بعضن من الاعتقاد العسى ، وهم يفسموا الخزي ويفتحها ويكرموا ، قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلي^{١١٢} :

فَبِمَا نَرْغِبِي كُنْتُ أَجْهَلُ مِنْكُمْ فَبِمَا نَرْغِبِي كُنْتُ أَجْهَلُ مِنْكُمْ

وقال بن جرير: أقر ما ينهم على الباطل، وذلك لئلا يفتروا عليه، وهو الأعمى:

زُيِّنَتْ فَبِعَيْنِهَا وَهِيَ أُنثَىٰ كَمَا رَازَعُوهَا حِينَ تُعَايِنُ يَوْمَ يُغْمَرُ الْأُنثَىٰ ۖ

فقال المنذوق : وما هو إلا الزعم وخبره ، وإذا قال سيويه : زعم الخليل ، فإنما يستعملها فيه القدر التحليل ، به ، وكان أقوي ، وذكر صاحب العين أن الأحسن في زعم أن ترفع عن إن قال ، قال ، وقد ترفع في الشعر عن الاسم ، وأشد حيث أن خائب هذا ، وهو الآخر :

وَعَنْهُمْ نَبَأٌ الْيَوْمِ إِنَّمَا أَنْتُمْ مُرِيدُونَ

وقال : رحم معنى كعل ، ويعني رأس ، فينشد إلى مفعول واحد مرة ، وحرف جر أخرى ، ويقال : رعمت
النساء ، أي : رعمت ، ويعني هزلت ولا سمعت ، (الربيع) . مصدر رمى والرفاق ، واليون ضد المعاينة ، ﴿ إِنَّ اللَّهَ
يَهْدِيكُمْ أُنْفُسَهُ الْاِمْتِنَاتِ إِلَىٰ أَعْيُنِهِمْ ﴾ ورد حكمتهم بين الناس أن تحكموا بالعدل ﴿ مِمَّنْ بَدَلَهُمْ هَاهُنَا ذِي الْقُرْبَىٰ
عِيسَىٰ ، وَتَمَّ بِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ هَرَبِي وَأَقَاتِرَ مَا ذَكَرُوا فِي قِصَّةِ مَطْلُوعِ مَعْصُومَةٍ ، هَ أَيْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - أحد
مفتاح البكة من سلطنة عتبات طلبة وأمن بعد شبه من عثمان بعد ثبات من عثمان ، وممكن مسلم ، فأن العباس
الرَسُول ﷺ - أن يجمع له بين السابقة والسفاهة ، هزيت ، ورد مفتاح إتيهت راسم عثمان ، هَ ، وقال الرسول ﷺ -
خُدُوهَا بِبَنِي طَلْعَةِ حَالِدَةَ نَسَبَةٍ ، لَا يَأْخُذُهَا تَكْلِيمُ آلِ طَالِطٍ ، وروي أن ابن ضحجة عن ابن عباس ، وبالله زيد من أسننه

١١) تومعوا لهم واليهم ، ثلاث حبات القمح ، وقيم انهم اكلوا ورجعوا ، اي راب ، ونبيل هو القمح ، يعني حباته حباته .
رواي احمد ٨٣١٣

١٤٣١ هـ

(١٤) جويلد، خالد بن، هزرت آذربايجان، ج١، ص ٢٤٠. تاريخ طبرستان، ج١، ص ٢٤٠. تاريخ طبرستان، ج١، ص ٢٤٠.

የሃይማኖት ምክር ቤቶች ለጥያቄው ተቃራኒ ምላሽ ሰጠዋል፡፡

(3) مقعر دوران الأرض ۱۹۷۰

(5) الب. من حيث أن كذا أخفى، لفظ شذوذ (3: 8) معني اللاب (2: 4) ، التصريح على الدخض (1: 8) ، لايموني (2: 7) المص (2: 7)

٥٩) للمؤمن أن يفتخر بالبرهان : أَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ الْيَوْمَ وَجْهًا (أي مسدود) وَقَرْنَ نُسَى - عدا لاجنه - وَعَدَ الْوَفَى موافقة به وَأَنذَرُ الْغَى ونوعها
١- أن الذبح ١٩٨٤/٦

1982/83 = 2001/02 =

[illegible]

ومكحول ، واختاره أبو سبب الدمشقي . ثلث في الأمراء أن يؤدوا الأمانة فيها اتهمهم الله من أمر وعنه^(١) ، وقيل ثلث علة^(٢) ، وهو مروى عن أبي وابن عباس والحسن وقطيفة ، ومناسبة هذه الآية لما قبلها هو أنه تعالى لما ذكر وعد المؤمنين ، وذكر عمل الصالحات ، أنه هل هن من العملين الشريفين الذين من انصف بها كان أجرى أن ينصف بغيرها من الأعمال الصالحة ، فأخذها ما يختص به الإنسان فيها ، ربي غيره ، وهو الأمانة التي عرضت على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها ، والثاني : ما يكون بين اثنين من الفصل بينهما بالحكم العدل الخالق عن الحوى ، وهو من الأعيان العظيمة التي أمر الله بها رسله وأسياده والمؤمنين ، وثالثها الترتيب ، تصحيح أن بدأ الإنسان نفسه في طلب لظايف ودفع المضار ، ثم يشغل بحل عبء أمر ياداه ، أمانة أولاً ، ثم عبء الأمر بالحكم بالحق ، ولظاهر في في بمركم في أن الاختلاف عام لكل أحد في كل أمانة ، وقيل ابن جريج : خطاب للنبي - ﷺ - في شأن مفتاح الكعبة ، وقال علي وابن أسد وشهر ، وابن زيد : خطاب لولاء المسلمين خاصة ، فهو للنبي - ﷺ - وأمره ، ثم يتناول من بعدهم ، وقال ابن عباس : في الولاية أن يعطرا النساء في الشجر^(٣) ونحوه ، ويردوهن إلى الأرواح ، وقيل : خطاب لبيده ، أمروا ردها عندهم من الأمانة من نعمت الرسول أن يطهره لأهله ، إذ الخطاب معهم قبل هذه الآية ، ونقل التبريزي أن خطاب لأمراء البرية بخط الغنم ووضعها في أهلها ، وقيل : ذلك عام فيما كلفه العبد من العبادات ، والأظهر ما قدمناه من أن الخطاب عام يتناول الولاية مما أئتم به من الأمانات ، في قسمة الأموال ، ورد للطلقات ، وعدل الحكومات ، ومن دونه من الدس في الرذائع والنواري والشهادات ، والرجل يحكم في نازلة ، قال ابن عباس : لا يرخص الله لفرس ولا مسر أن يحكم الأمانة ، وقرئ : أن تؤدوا الأمانة في حل الوحيد ، وفي أن تحكموا في ظاهره أن يكون معطوياً حل في أن تؤدوا في وعمل بين حرف المظف والمظوف يبدأ وقد ذهب إلى ذلك بعض أصحابنا ، وجملة قوله في رما أتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة في البقرة [٢١١] (ويجعلنا من بين أوليهم مثلاً ومن تخلفهم مثلاً) في [٩] في سبع سموات ومن الأرض مثلهم في الطلاق [١٢] فنصّل في هذه الآية بين النواو والمعصوف بالمرور ، وأوعى بمن هذا بالشعر ، وليس بصواب ، فإن كان المظوف محرراً أعيد الحار محرراً زيد ، ونذا يجرى ، ولكن قوله في وإذا حكمت بين الناس أن تحكموا في ليس من هذه الآيات ، لأن حرف الجر يتعرق في هذه الآيات ما عاين في المظوف ، والظرف ما ظاهره أنه منصوب به في أن تحكموا في ولا يمكن ذلك ، لأن الفعل في صفة أن ، ولا يمكن أن يتعصب بالناصب في أن تحكموا في لأن الأمر ليس واداً وقت الحكم ، وقد عرّبه على هذا بعضهم ، وإنّذي يظهر أن إذا معمولاً في وأن تحكموا في مقننة ، وفي أن تحكموا في المذكورة مقسرة لظلال مقننة ، هذا إذا قرئنا على نون الجمع ، وأما إذا قرئنا بفتح النون في إذا في منصوبة في أن تحكموا في هذه المظفوط بها ، لأنه يجوز بمجيئ تاسل أن بشرط ، فتقدم معمول صلة أن عليها ، في أن الله نهما يعظكم به في أصله ، نعم ما ، وما معرفة نعمة هي مذهب سيويه والكسائي ، كأنه ذاب : نعم الشيء يعظكم به ، أي شيء يعظكم به ، ويعظكم صفة لشيء ، وشيء هو المخصوص بالمدح ، وبوصولة عن مذهب الفارسي في أحد قوله : والمخصوص بمذهب التفسير : نعم الذي يعظكم به ثلثة الأمانة ، والحكم بالعدل ، ونكرة في موضع نصب على التفسير ، في يعظكم به مفعلة على مذهب الفارسي في أحد قوله ، والمخصوص بمحرف تقديره كتحذير ما فيه ، وقد تأولت ما هنا على كل هذه الأحوال ، ولحقين ذلك في علم النحو ، وقال ابن عطية : وما الروعة على نعم إنفا هي مهيلة لاتصال العمل بها كما هي في رجا وما في جوابه وكان رسول الله - ﷺ - عما يحرك شفتيه ، وكقول الشاعر :

(١) حل تدريج لفرطه ١٦٥/٥

(٢) حل تفسير لفرطه ١٦٦/٥ وتفسير السوي ١١٢/١

(٣) حل تفسير لفرطه ١٦٦/٤ وتفسير السوي ١١١/١

يقال ان حوزة ميناد : وان طاعة السلطان تنجب غير كان فيه مفسدة ، ولا تجب فيها كان فيه معصية ، قال : وبذلك فلما
 ان ابراء زبائنا لا يجوز طاعتهم ولا طاعتهم ولا نصحبهم ، ويجب الفرار معهم متى فرروا ، واغفم من قلوبهم ، ونزونه
 الإمامة واحدة ، ورامة ذلك على وجه الشريعة ، بان سلوا ما وكانوا عسفة من جهة المعاصي عازلت الصلاة معهم ، وان
 كانوا مبدعة في غير الصلاة معهم ، إلا ان يخافوا فحصل معهم نفع ، وبعاد الصلاة فيما بعد انهم ، ورسول بعض أهل
 العلم على إطلاق قول من قال بامام معصوم بقوله في أولي الأمر منكم في فإن الأمر ، والفناء يجوز عليهم المعصية بالسوء ،
 وقد أمرنا بطاعتهم ، ومن شرط الإمام العصمة فلا يجوز ذلك عليه ، ولا يجوز ان يكون لرد الإمام ، لأنه قال في سبق
 المخطئ ، فان ما عزم في شيء ففردوه إلى الله والرسول في ملوك هك ما م يعرفون القائمة لكن الرد إليه واجباً ، وتذا
 هو ، فطعن التنزع ، فلما أمر به التنزع مع إلى الكتب ، والستة قول الإمام ، بل على مقلد الإمام ، وتاويلهم ان قول الأمر
 علي - رضي الله عنه - فاستد ، لأن في أولي الأمر في جمع وعلي واحد ، وكان الناس مأمورين بطاعة أولي الأمر في حياة
 الرسول - صلى الله عليه وسلم - وعلي لم يكن مدعياً في حياته ، فثبت أنهم كانوا أمراءه ، وعلى المولى عليهم ما عانهم ، حال ما يروى معصية ،
 فكذلك بعد موتهم في لزوم طاعتهم ما عانهم ما عانهم ، وفان أبو عبد الله ابراهيم في أولي الأمر منكم في إشارة إلى
 الإجماع والتأويل عليه أنه أمر بطاعة أولي الأمر من سبيل الحزم ، في هذه الآية ، ومن أمر طاعة كل الحزم والقطع لا بد أن
 يكون معصوماً عن الخطأ ، وإلا لكان يتدبر إقدامه على الخطأ مأموراً به ، والخطأ مسمي عنه فيؤدي إلى احتياج الأمر
 لشيء في فعل واحد ، فغير واحد ، والله عان ، وليس أحد معصوماً بعد الرسول إلا جمع الأمة ، ككل المعتد والحل ،
 وموجب ذلك ان إجماع الأمة حجة ، في فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول في قال مجاهد وثلاثة والسدى
 والأعمش وميمون بن مهران : فردوه من كتاب الله وسنن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في حياته ، وإلى سنته بعد وفاته ، وتأويل قوم
 منهم لأهم : معناه قولوا الله ورسوله اعلم ، وقال الرضا شريفي ^(١) : فان اختلفتم أنتم وأولم الأمر في شيء من أمور الدين
 في فردوه في ارجعوا فيه إلى الكتب والسنة انهم ، وقد استدلل نفاة القياس ومشره بقوله في فردوه إلى الله ورسوله في هي
 مسألة يبحث فيها ان أصول الفقه ، في ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر في شريعة وجوباً محذوف ، أي : فردوه إلى الله
 والرسول ، وهو شرط براءه الحظ على اتباع خلق ، لأنه نداءه أولاً في في أيها الذين آمنوا في فصدر بطم ، إذ كنت
 مني فاعلموا ، ومع إشعار جوعيد من لم يرد إلى الله والرسول ، في ذلك خير وأحسن تأويلاً في ذلك لرد إلى التخب
 والسنة ، تأويل ان قولوا الله ورسوله أهم ، وقال فندقم السدى وابن زيد : أصح ما فيه ، وقال عابد : أحسن جزاء ،
 وقيل : أحسن تأويلاً من تأويلكم أنتم ، وقالت فرقة : ان الله يرسله أحسن نظراً ونكراً منكم ، ان اضرتهم
 بتأويلكم ، في أم فرد إلى الذين يزعمون أنهم أمروا بما نزل إليك وما نزل من قبلك يريدون أن يتحاكوا إلى إقطاع
 وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلهم ضلالاً بعيداً في ذكر في سب نزول قصص جناب منجيه ، أن أبا ردة
 الأسلمي كان كافراً يخاصي بين اليهود ، فصار إليه امر من أسلم أو ابناً لاصب في أحد من يدعي الإسلام ورجلاً من
 اليهود في عيال انكافروا ، وبقا الرسول - صلى الله عليه وسلم - عندما دعا اليهودي إلى الرسول - رضي الله عنه - إلى انكاف ، أن ان
 منافقاً يهودياً اختصه فاحتر اليهودي الرسول - صلى الله عليه وسلم - واختار المنافق كعب بن الأشرف ، صابى اليهودي ، وشاعراً إلى
 الرسول ، فخصى لليهودي ضراً ما يلزمه شائق ، وقال : غفلت إلى عمر ، فاطلعا إليه ، فقال اليهودي : قد تحكمت إلى

(١) نفي الكتب ٥٣٤/١

(٢) الطبري ج ١ ص ٧٣٣ ، محمد ١٦٢ ، وشمس ١٦٧ ، و - من عمود من ٧٦ ، وابن كثير ١/١٠١ ، والعاصم ٥٠٨ ، وهرالد
 الشيباني ١/١٠١ ، والرازي ١/١٠١ ، ١٥٤ : أحكام القرآن ١/١٠١ ، والزمخشر ٧٨ خ

(٣) الطبري ج ١ ص ٧٣٣

ثبوت ذلك في شعره لا حجة فيه . لأنه لا يستشهد بكلام الزمخشري ، والظاهر من قوله في رأيت الشافعي في إياها من رؤيته
 العين صبروا بحجارة ونصيرين ، ويجعل أن يكون من رؤيته الثقات ، أي عصب ، ويكون من معهم فكراً ونحلاً واستقامة
 حتى لا يطمع ذلك منه إلا ما يؤمن عليه . و في هذا رواة في مسند أحمد ، وهو عاصم بن عيسى ، أخرجه وقد سطر نفسه ،
 وهو في مصنفهم عن أسيل في وقوف من عند النصارى من حمير . منه مشأ ، وحكى ابن عطاء الله في صمداً في هناليس
 مصدراً ، وخصم عنه صمد . في فكيف إذا أصبهم مصبه بما قفعت أندهم لم جازوك ينفون بنه أو أردنا إلا إحصاء
 وتوفيقاً في قال نرجاح . كيف في موضع عصب نقديره كلف تراحم ، أو في موضع دفع ، أي فكيف صلبهم
 ولصية ، قال نرجاح . فخل عمر الذي رد حكم الرسول - ﷺ - وقيل : كل مصية تعجب لمصنفين في الدنيا
 والآخرة ، ثم عاد الكلام إلى ما سنن بجر من فعلهم ، صمد في ثم جازوك يملعون الله في وقيل : من عدم صمد
 الصرار ، وفيه نزلت الآية . صلوا وأما عن أنفسهم ، ما اردنا بهاء المسحاة ولا طاعة وموافقة لكتابات ، وقيل ترك
 الاستعانة بهم وما ينقضهم من الدين من قوله في قلن كن نرجوا مني أبدأ ولن نخفر مني عدواً في سورة (٥٣) ولعنني
 فقامت أيدهم ودهم حكم أرسوب ، أو مصيبهم المتقدمة ، أو فاقهم رسته أيهم ثلاثة أقوال ، وقيل في قوله في إلا
 إحصاءاً وتوصفاً في أي ما أردنا بطلب دم صلبة ندي فله عمر لا إحصاءاً إيتنا ، وما يواهي نحن في إرميا ، وقيل : ما
 أردنا ما نرجع إلى عمر إلا إحصاءاً إلى صلتنا بحكومة العدل ، ونوفيقاً به وجن حصمه ، وقيل : جازوا ينفذون إلى
 الرسول - ﷺ - من محكمهم إلى غيره ما اردت في عدوكنا على إلا إحصاءاً بالتقريب في الحكم . ونوفيقاً بين المصنوم ذود
 العدل عن خزانة ، وفي قوله في فكيف إذا أصبهم مصبه في وعيدهم عن فعلهم ، ولهم صيدون عليه عنه حلول
 ما سن الله تعالى ، حين لا ينضمهم أندهم . ولا يعني عنهم الاعتذار . في أولئك الذين يعلم الله ما في قلوبهم فأعرض عنهم
 وعظمتهم وقل لهم في أنفسهم قولاً بليغاً في أي يعلم ما في قلوبهم من الفلأ . والمعنى بعصه فيجوزهم عبه ، أو يجزيهم
 على ما أسروهم من الكفر ، وأظهروا من الخلف للكتاب ، وعبر بالعلم عن المحاربة ، فأعرض عبه ، أي : من معانته
 وشغل بالهم ، وقبول إيمانهم واعتذارهم ، وقيل : المعنى ما عرض من معاملتهم بالرفق والأناة ، هي ذلك تلذذهم ،
 وهو عتابهم ، ولا يراد بالإعراض هجر والفضيحة . لأن قوله في وعظمتهم في جمع من ذلك ، في وعظمتهم في أي : حوزهم
 يعد الله ، وأجروهم ، وأنكر عليهم أن يهودوا لمن ما فعلوا ، ولقون سبيع هو أوجر الردع ، قد الحذر هو
 التوعد سفلن إلى استدعائهم من الدين ، ويتعلق قوله في في أنفسهم في بقوله في قلن على أحد معين . أي قل لهم
 عدلهم لم لا يكون معهم أحد من غيرهم سراً لأن الصبح إذا كان في نسز كان السبح ، وكان صداد أن يقل سريماً ،
 ومعنى في بليغاً في أي : مؤثراً منهم ، أو من غير في معنى أنفسهم نسخة الشطوية عن الدين في قولاً في صلح منهم ما
 يجرهم من العبد إلى ما فعلوا ، وهذا التفسير إذا قد قلت سم تعق قوله في في أنفسهم في قدس - قوله في السعد في
 أي : قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم ، مؤثراً في قلوبهم ، فاعلموا به اعتزاماً . ويشتبهون منه الطوع - استدعائهم - وهو استوعد
 ما قلن والاستصفاك إلى جمع منهم الفلأ ، وأطلع فربه ، ولما هم أن ما في قلوبهم من الدهل والتماع معلوم عند الله ،
 بأنه لا فرق بينكم وبين المشركين ، وما هذه الكفاة إلا لإظهاركم الإجماع ، وإسراخكم الكفر وتصديده ، فإن فعلته ما

(١) نظر القرطبي ١٠/٦٣ والعزق ١٣٧/١١

(٢) نظر الترمذي السبعين

(٣) نظر الترمذي السبعين

(٤) نظر الوسيط ٧٨ ج

(٥) نظر الكتاب ١٧٢

نكتشفون به غطاءكم لم يبق إلا العيب انتهى كلامه . وتعليقه ﴿ في أنفسهم ﴾ بقوته ﴿ نبيذ ﴾ لا يجوز على مذهب البصريين ، لأن مصول الصفة لا يتقدم عدده على الموصوف . وقلت هذا رسل صائب ريد ، لم يختر أن تقول : هذا زيد رجل خدوس ، لأن حق الموصول لا يخل إلا في موضع يخل فيه العاض . ومعلوم أن السبت لا يتقدم على المصنوع ، لأنه تابع وإضافي في ذلك مذهب الكوفيين^(١) . وأما ما ذكره الزمخشري^(٢) بعد ذلك من اختلاف السبب فهذه من نوع خطابة ، وتعمل لفظ القرآن ما لا يحسنه ، ويغيب الله تعالى ما لم يخله ، وتلك عادة في نصيره ، وهو تكتية الأعداء . ومنه أشبه إلى الله تعالى لم يخلها الله تعالى ، ولأدل عنونها اللفظ دلالة واضحة ، وانضم في خفية إما هو شرح اللفظ استعاره من السامع بما هو واضح عنده ، أو بقرينه ، أو له دلالة على ما يعتد طرق الدلالات ، وحكي عن عطاء أن لعل ﴿ في أنفسهم ﴾ متعلق بقوله ﴿ مصصة ﴾ وهو مؤخر بمعنى التذمير ، وهذا يبره بما عد أن بقوله ﴿ فإله في غاية الضعف .

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا ﴾ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُوكَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسِئُوا شَيْئًا ﴿٦١﴾ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ اقْرَأُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَتَوَّابًا ثُمَّ فَعَلُوا مَا بُوْعِدُوا بَلْ كَانُوا خَائِفِينَ ﴿٦٢﴾ وَأَسَدٌ نَبِيًّا ﴿٦٣﴾ وَإِذَا لَا يَجِدُنَهُمْ مِنْ دُونِ آبَائِهِمْ عَظِيمًا ﴿٦٤﴾ وَلَوْلَدَتْهُمْ جِبْرًا مُسْتَقِيمًا ﴿٦٥﴾ كَوْنٌ مِنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْقِدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٦﴾ ذَلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ عِلْمًا ﴿٦٧﴾ يَنْبَأُهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَحَدًا يَجِدُكُمْ فَاتَّقُوا آيَاتِ اللَّهِ وَأَنْفِرُوا جُيُوشًا عَلَيْهِمْ وَإِنْ مِنْكُمْ لَشَيْءٌ مُبْتَلًى فَإِنْ آمَنْتُمْ مُمْسِكًا فَقَالَ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مِنْهُمْ سَاسِدًا ﴿٦٨﴾

شعر^(١) الأمر الميسر ، يلحز شعور^(٢) ، وشعر أو شحر الرجل غيره في الأمر نازعه فيه ، وشاحروا ، وحشحات المودح يقال له . شحار لتداخل بعضها بعض ، ورمح شاحر ، وشجر الذي امتزجت مودته بودة غيره ، وهو من الشجر شبه

(١) لا أعلم مصول التوابع على الشعر ، لأن المصنوع لا يخل إلا في موضع يخل فيه العاض . ومعلوم أن السبب لا يتقدم على المصنوع خلافاً للكوفيين في محوهم ذلك ، وانضم في خفية إما هو شرح اللفظ استعاره من السامع بما هو واضح عنده ، أو بقرينه ، أو له دلالة على ما يعتد طرق الدلالات ، وحكي عن عطاء أن لعل ﴿ في أنفسهم ﴾ متعلق بقوله ﴿ مصصة ﴾ وهو مؤخر بمعنى التذمير ، وهذا يبره بما عد أن بقوله ﴿ فإله في غاية الضعف .

كل مجمع التوابع ١٧٢/١٨

(٢) شعر التذمير ١٧٢/١٨

(٣) يقال الشعر المزمع تملها . وماح شواجر يشعره ، وشاحره . مختلفة من جهة . وشعر بينهم الأمر يشجر شجرًا . ساروا به .

بالغلاف الاغصان ، وقد تقدم ذكر هذه اللثة في البقرة ، وأعيدت لربها القائدة ، نفر^(٦٤) الرجل ينفر نفيراً شرح بعداً بكمسر القاء في المضروع وضمها ، وأصله الفزع يقال : نفر إليه إذا فزع إليه ، أي : حذب لجزالة الفزع ، والنفر التهور ، والنفر الجماعة ، ونفرت الأمة تنفر بعضهم القاء تنور ، أي : هربت باستعجال ، اللثة^(٦٥) : الجماعة الاثنان ، والثلاثة في كلام العرب قاله الماتريدي ، وقيل : هي فرق العشرة من الرجال ، وربنا غفلة ، ولأما قول : واو ، وفهل : ياء مشتقة من تثبت على الرجل إذا تثبت عليه ، كالمك جمعت بحاسته ، ومن قال : إن لأما واو جعلها من ثباته ، مثل حلا يحلو ، ولجميع بالآلف والثاء ، وبالواو والنون ، فتنضم في هذا الجميع تأوها ، لو تكسر ، وبئة الحوض وسطه الذي يتوب الماء إليه ، المحلوف منه عينه ، لأنه من ثاب ثوب ، وتغفر : توبة ، كما تقول في سه سيئة ، وتصغير تلك ثيبة ، البطة : الشبط من الخشب ، يقال : أبطأ وبطأ ، مثل أسرع وسرع ، مقابله ، وبطآن اسم غفل بمعنى بطأ ، وما أرسلنا من رسول إلا نيطاع بإذن الله^(٦٦) ، أنه تعالى على جلالة الرسل ، وأن العالم يلزمهم طاعتهم ، والرسل منهم غيب طاعته ، ولأن ليطاع لام كي ، وهو استثناء مفرغ من المفعول من أجله ، أي : وما أرسلنا من رسول شي من الأشياء إلا لأجل الطاعة ، وإذن الله أي : بإمره قاله ابن عباس ، أو علمه وتوقيفه وإرشاده وحقيقته الإذن التمكن مع العلم بفقد ما يمكن به ، والظاهر أن^(٦٧) بإذن الله^(٦٨) في معناه بقوله^(٦٩) في ليطاع^(٧٠) ، وقيل : ب^(٧١) أرسلنا^(٧٢) أي : وما أرسلنا بأمر الله ، أي : بشرعته ودينه وعبادته من رسول إلا ليطاع ، قال ابن عطية : وهل التعليق بالكلام عام اللفظ خاص المعنى ، لأننا نعلم أن الله تبارك وتعالى قد أراد من بعض خلقه أن لا يطعوه . ولذلك خرجت طائفة معنى الإذن إلى العلم ، وطائفة خرجت إلى الإرشاد لقوم دون قوم ، وهو تخرج حسن ، لأن الله إذا علم من أحد أنه يؤمن وفقه لفلك ، فكانه إذن له انتهى ، ولا يلزم ما ذكره من أن الكلام عام اللفظ خاص المعنى ، لأن قوله ليطاع مبني للمفعول الذي لم يسم لاهله ، ولا يلزم من الفاعل المحنوف أن يكون عاماً فيكون التقدير : ليطيعه العالم ، بل المحنوف يبيح أن يكون خاصاً لخواص المرحوم ، فيكون أمهله إلا ليطيعه من أردنا طاعته ، وقال عبد الله الرازي : والآية دالة على أنه لا رسول إلا وسع شريعة ليكون مطاعاً في تلك الشريعة ، وعبراً فيها ، إذ لو كان لا يدعو إلا إلى شرع من قبله لم يكن عوفي الحقيقة مطاعاً ، بل المطاع هو الرسول المتقدم الذي هو الواضح لتلك الشريعة ، والله تعالى حكم على كل رسول بأنه مطاع انتهى^(٧٣) ، ولا يجزئ قوله : الكواضع لتلك الشريعة ، والأحسن أن يقال : غذي جاء بذلك لشريعة من عند الله ، في ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جايلوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً^(٧٤) في ظلموا أنفسهم في سخطهم لقضائلك ، أو بشعائكمهم إلى الطائفت ، أو يجمع ما عدت عنهم من الماضي في جازوك فاستغفروا الله في الإخلاص ، واعتدوا إليك في واستغفرهم الرسول في أي : شفع لهم الرسول في غفران ذنوبهم ، والعامل في في إد^(٧٥) في جازوك في التفت في قوله في واستغفر لهم الرسول في ولم يجي على ضمير الخطاب في في جازوك في تخفيفاً لشفات الرمك ، وتعليلاً لاستغفاره ، وتنبهاً على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله تعالى ممكنات ، وعلى أن هذا الوصف الشريف ، وهو إرسال الله إياه موجب لطاعته ، وعلى أنه

١ - وشعر بين عموم إذا تضافت الأمر بهم . واقتصر الفرم وشذخروا ، أي تنزهوا والشامة : اللامعة .

شبان العرب ٢/١١٩٩

(١) يقال : استغفر القوم بعد الله دعوا معه وأمره ، أي معروء ومعو . ودعوا في الأمر يعروون ظمراً ونعوراً ونفراً وهذه من فحاح ، وشأنوا : ذموا ، وفلك في اللال .

شبان العرب ٢/١١٩٨

(٢) اللث : الجمعية من العرس ، والجمع شأت وتكون وثيون .

شبان العرب ١/١٧٠

(٣) انظر تصدير الرازي ١/١٢٩٦ .

الزنجاري^(١١) لا يريد أن تكذب على القسم ، كما ريدت لي في ثلاثا يعلم في الشك ، وجوب العلم . و في لا يؤمنون في جواب القسم قال قلت : هل أعلم أنها ريدت لتطاهر لا لي في لا يؤمنون في قلت : بلى ذلك أسفه . انتهى والآيات فيه ، وذلك قوله في فلا أقسم بما يسعرون وما لا تعلمون إنه لقول رسول كريم في الحاقة : الآيات ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ انتهى كلامه . ومن الآية قول الشاعر :

لَا وَاللَّهِ لَا يُقْسِي لِي وَلَا لِي بِهِمْ أَشَدَّ دَرًا

وحق لها عابه ، أي . يتهمهم الإيمان إلى هذه الغاية ، ولذا وجد ما بعد العاية كانوا مؤمنين ، وبما شجر بينهم عدم في كل أمر رفع بينهم فيه نزاع وتحاف ، ومعنى في يحكموك في يحكموك حكماً . وفي الكلام حذف التفسير : فتقضي بينهم ، في ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسلياً في أي . صفاً من حكمك ، وقال مجاهد . شكاً ، لأن الشك في صيل من أمه ، حتى يلوح له البين ، وقال الضحك . إنياً ، أي : سب إثم . والمعنى لا يحطرب بينهم ما يأمرون به من عدم الرضا ، وقيل هما حزناً في ويسلموا في أي . يتفادوا ويذعنوا لقضائك ، لا يعارضون فيه بشيء ، قال ابن عباس والمجاهد . وقيل : معناه ويسلموا ما تقرر عليه حكمك ، ذكره المازدي . وذلك الفعل بانصدار عن صلب صدر التسليم حقيقة ، وحسنه كونه ماضية ، وقرأ أبو السرا في فيها شجر في سكوت ، غيم ، وكأنه ممن توالي الحركات ، وليس بغوي ملحة انتقصة بخلاف الضمة والكسرة ، فإن السكون مدحاً مطرد على ثمة غيم ، في ولو كنا كتبنا عليهم أن تقتلوا أنفسكم أو أخرجوا من دياركم ما فعلوه إلا قليل منهم في قلت اليهود فأي . يرض اتفاقاً بحكم الرسول : ما دأبنا أسخط من هؤلاء ، يؤمنون محمد ويتبعونه ويعوذون عنه ، ثم لا يرضون بحكمه ، ونحن قد أئتمنا بقتل أنفسنا صعلنا ، وبلغ القتل فينا سبعين ألفاً . فقال ثالث من قيس : لو كنت ذلك علياً لعلك ، فقلت ، وروى هذا السب . سالفه عتقارة^(١٢) ، والمعنى قريب ، ومعنى الآية - أنه تعالى لو فرض عليهم أن يقتلوا أنفسهم إما أن يقتل همه بده ، لو يقتل بعضهم بعضاً ، وإن أخرجوا من ديارهم ، كما فرض ذلك على بني إسرائيل حين استنصروا من عاتق الصلح ، لم يقطع منهم إلا القليل - وهذا فيه توبيخ عظيم ، حيث لا يحل أمر الله إلا القليل . وقال المسيحي : لا زلت ، قال رجل لواسينا قتلنا ، والحمد لله الذي عافانا ، جليغ ذلك رسول الله - ﷺ - فقال : إنا من أمي رجالاً الإيمان كنت في قلوبهم من الخيال الرواسي^(١٣) ، قد امن وهب : الرجل القاتل ذلك هو أبو بكر ، وروى عنه أنه قال : لو كتب علي ذلك ليدأت نفسي وأهل بيتي ، وذكر النقاش أنه هب ، وذكر أبو الليث السمردي . أن القاتل منهم عمار وابن مسعود وثابت بن قيس ، والضميري في عليهم في قبل يعود على الماضي ، أي : ما صاله إلا قليل منهم ديار وسعة ، وحينئذ يصعب الأمر عليهم وينكشف كفرهم ، وقيل : يعود على الناس ، مؤمهم وموافقهم ، وكسر اللزوم في أن في . وضم الزوم في أو في أبو عمرو ، وكسرهما حزة وعاصم ، وضمهما باقي السبعة ، في أن في ما يحمل أن يكون تفسيره ، وأنه يكون مصدرية على ما قرروا . أن في أن في توصل فعل الأمر ، وفي الآية دليل على صعوبة الخروج من البيت ، بدعوة الله تعالى بقتل أنفسهم ، وقد خرج الصحابة المهاجرون من ديارهم ، وفارقوا أهاليهم حين أمرهم الله تعالى بالمهاجرة ، وارتفع في قتل في على البطل من الزوار ، في في تطهروا في على عذاب البصريين ، ونزل المطعم على الضمير على فرب الكافرين .

(١١) سفر حكتكاف ١٩٨/١

(١٢) سفر نصير محمد من ١٩٦ والظري ٥٩٦/٨ والدر ١٨١/٦ والربط ٧٨ ج .

(١٣) أخرجه الطبري في التفسير ٢٩٦/٨ : ١٩٧٢١ وذكره ابن كثير خلاصه ٣٠١/٢ وذكره السبكي في قدر ١٨١/٩

والرفع فرا اضمحور ، ودا انما وان لي اسحاق ومن عاصر وعيسى من عمر في الا قليلا في النمل ، ومن النحويين من ان الاختيار ١. مثل هذا التركيب اتبع ما بعد الاثنا قليلا في الإعراب على طريقة النمل ، أو العطف باعتبار المدحير المدحير فيزيها ، وهذا المرعشي . وقرئ : في الا قليلا في النمل على أصل الاستثناء ، أو على : الا فعلا قليلا ، انتهى . لا ما النصب على أصل لاستثناء ، فهو الذي وحده النمل عبي هذه القراءة ، وأما قوله : عبي ، الا فعلا قليلا فهو ضعيف . فخرقة مفهوم النمل على هذه الرفع ، والقوله في منهم في فيه تعلق على هذا التركيب لو قلت : ما عبي يواريدا إلا هربا قليلا منهم . لم يحسن أن يكون منهم لا فائدة في ذكره ، وصغير نصب في في فعلوه في عائد على أحد المصلزين المجهولين من فونه في أن فتوا في في أخرجوا في . وقال أبو عبد الله الرازي : النكدة في قوله ما عابوه في عائد على نقل : وأخرج هدا ، وذلك لأن العمل حصر واحد وإن اختلفت صيغته انتهى . وهو كلام غير نحوي ، في ولو أنهم فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا لهم وأشد تقيبا في عصم في ولو أنهم في عصم بالمعافير . ولا يبعد أن يكون أول الآية دعاء وأمرها حاصلا ، قال الرعشي ١ : ما يوعظون به من شاع رسول الله ﷺ وعادته ، والأخبار ما يراه ويحكم به ، لأنه المصداق المصدق ، الذي لا يجر عن هوى ، لكان خيرا لهم في حالهم وأجلهم ، أشد تقيبا لإيمانهم ، البعد عن الاضطراب فيه ، وقال ابن عسبة : ولو أن هؤلاء المذنبين انقلبوا وأماوا في لكان خيرا لهم في في تقيبا في دعاء بعباد تصديق انتهى . وكلاهما شرح ما يوعظون به في بسلام ما يبدل عليه الظاهر ، لأن الذي يوعظ به جس هو اتباع الرسول وطاعته ، وليس مملون في ما يوعظون به في انقلبوا وأماوا ، وقيل لوعظ ما يسمى الأمر ، أي : ولو أنهم فعلوا ما يؤمرون به فانهوا عما نهوا عنه . وقال في في انقلبوا في ما يوعظون به في أي : ما يؤمرون ويؤمرون به من لأجلهم وانسليم ، وقال الفراء : أخبرهم لوفوا لموعظة نكاح خيرا لهم . وقال أبو عبد الله الرازي : أراد أنهم لم يعموا ما كتبوا به وأمر ، وبني هذا التشكيل والأمر دعاء ، لأن تكاليف الله تعالى مفرقة بالوعظ والوعيد ، والترغيب والترهيب ، والثواب والعقاب ، وهذا كان كذلك فإنه يسمى دعاء ، وقال المازيني : وقيل في ما يوعظون به في من الأمر من القرآن ، وهذه كلها تفسر تخالف الظاهر ، لأن الموعظة هو التذكير بما يجب من حال أمر الله تعالى من العقاب ، فالموعظة به هي العمل الدائم على ذلك ، ولا يمكن حمله على هذا الظاهر ، لأنهم لم يؤمروا بأداء بفعلوا الموعظة به . وبما عرض لهم شرح ذلك بنا حذف الظاهر ، لأنهم عمدا به بقوله في ما يوعظون في على طريقة ما يبعث من فونك ، وعطفت كذا ، فكون الباء قد دخلت على الشيء الموعظ به ، وهي الحيلة الدالة على الوعظ ، أما إذا كان المعنى على أن الباء لتسببه ، فيعمل إذا ذلك انقلب على الظاهر ، ويصح المعنى ، ويكون التقدير : ولو أنهم فعلوا الشيء الذي يوعظون به ، أي : بسبب تركه ، وذلك على حذف ترك قوله في من أنهم فعلوا في وسقى لفظ في يوعظون في على ضامه ، ولا يحتاج إلى ما تأملوه في لكان خيرا لهم في أي : يحصل لهم خير الدارين ، ولا يكون فعل التمسك ، ويحتمل أن يكون أي : سكان اتفق ضم من غيره ، وأشد تقيبا لأنه حق ، فهو أبهى وأثبت ، أو لأن خامسة تدعو إلى الدلالة ، أو لأن الإنب بظن أولا تحصل الخير ، فدا حمله طالب بفناء ، بقوله في لكان خيرا لهم في إشارة إلى الجنة الأولى ، وفناء في وث تقيبا في إشارة إلى الجنة الثانية ، قال أبو عبد الله الرازي ، في إذا ألتاهم من نقدا أجرا عظيما ولقد نالهم هراط مستقيما في قال الرعشي ٢ : وإذا حارب رسولك مقدر ، كنه قبل إعادة يكون ضم أيضا بعد التثنية ، فقل وإذا لم يثبتوا لأشاهد ، لأن إذا جواب وحزه انتهى . وظاهر قوله الرعشي في إذا جواب وحزه بهم من أنها تكون للمعنيين في حال واحد على كل حال ، وهذه مسألة خلاف ذهب

(١) معر لكتاب ١/٣٠١

(٢) معر المصدر السابق .

القارسي إلى أنها قد تكون جوازا فقط في موضع ، وجوازا وجزاء في موضع بماي مثل : إني أظنك صادقا قال : أوردك ، هي جواب خاصة ، وإي مثل إني أكرمك لمن قال : أوردك ، هي جواب وجزاء ، وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها تشبه بدخوات والجزء في كل موضع وجوازا مع ظاهر كلام سيويه ، والصحيح قول القارسي ، وهي حسنة يبحث عنها في علم النحو ، ولا جبر كتابة عن الثواب على العظمة ، ووصفه بالمتكبر باعتبار الكثرة ، أو باعتبار الشرف ، والتصراف المستند هو الإيمان المؤذي إلى الحق ، قال ابن عطية ، وقيل : هو الطريق إلى الحق ، وقيل : الأعمال الصالحة ، وما قصر ابن عطية لتصرف المستقيم بالإيمان ، قال : وجاء ترتيب هذه الآية كذا ، ومعنى أن الهداية فعل إعطاء الآخر ، لأن المقصد إنما هو تعدد ما كان الله ينعم به عليهم ، دون ترتيب ، فالمعنى : وكهدهم ناه عن ذلك حتى يكونوا بمنزلة الآخر انتهى ، وكذا إذا صارت الهداية إلى الصراط هدايته طريق الحق ، أو الأعمال الصالحة ، فإنه يظهر الترتيب ، ومن يطلع على الرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين في كتاب الكلبي : مرت في ثوبان موسى رسول الله - ﷺ - وكان شديد الحب لرسول الله - ﷺ - فأتى ذات يوم - وقد تغير لونه - وسجل حسنه ، فقال : يا ربنا ما غير لوبك ، فقال : يا رسول الله ما مرض ولا وجع - غير أني إذا لم أترك أشتيت إليك واسترحيت وحشة شديد حتى أفكك ، لم ذكرت الأسيرة فأجده ، أن لا أترك هناك ، لاني أعرف أنك ترفع مع النبيين ، وتري وإن كنت أدخل الجنة كنت في عزك لمن من صرتك ، وإن لم أدخل الجنة فذلك حين لا أترك أبدا ، انتهى قول الكلبي ^(١) ، وحكي مثل قول ثوبان غير جماعة من الصحابة ، منهم عبد الله بن زيد بن عبد ربهم الأصمعي ، وهو الذي تولى الأذان ، قال : يا رسول الله إذا كنت معنا كتب في عيّن فلانك ولا نتجمع مث ، وذكر حربه عن ذلك فزنت ^(٢) ، وحكى مكى عن عبد الله هذا أنه ما مات السبي - ﷺ - قال : اللهم اعني حتى لا أرى شيئا بعده ، فعني ^(٣) ، والمعنى في مع النبيين أنه معهم في دار واحدة ، وكل من فيها وزنى الرضا بحاله ، وهم صعبت بينهم كل واحد منهم من ربه الآخر ، وإن بعد مكنته ، وقيل : أفعيه هنا كونهم يرفعون إلى منازل الأنبياء حتى شوقوا لكرمه بعد ، ثم يعودون إلى منازلهم ، وقيل : إن الأنبياء والصديقين والشهداء يمتحنون إلى من أسفل منهم لينتازهم وصحة الله ، ذكره المحدثون في تفسيره الكبير ، قال أبو عبد الله الرازي ^(٤) : هذه الآية تنبيه على أمرين من أصول المبدأ ، الأول : يتفرق الأرواح بأبواب المعرة ، والثاني : كونه مع النبيين ، وبسبب المبدأ هذه المبدأ في الدرجة ، فحين ذلك تتفرق ، على معناه أن الأرواح إذا امتكملت علاقتها مع الأرواح الكاملة في الدنيا غابت حد الصلوة تلك العلاقت ، فيعكس الشعاع من بعضها على بعض ، فتصير أبوابها في غابة القوة ، فهذا ما يحظر لي انتهى كلامه ، وهو شبه بما قالت الفلاسفة في الأرواح إذا فترت الأجساد ، وأهل الإسلام بأول هذه الالفاظ ومثولاتها ، ولكن من غلب عليه شيء وجبه جرى في كلامه ، وقوله في مع الذين أنعم الله عليهم في تفسير لقوله في صراط النبي أنه من عندهم في القاعة ، الآية ٦٤ أهم من ذكر في هذه الآية ونظما أم قوله في من النبيين في تفسير الذين أنعم الله عليهم ، فكانه قيل : من يطلع الله ورسوله منك أخف الله بالدين نعيمهم من نعم عنهم ، قال الرضا : من أنعم الله عليهم من الفرق الأربع في ليلة الثواب ، النبي بالنبي ، والصديق بالصديق ، والشهيد بالشهيد ، والصالح بالصالح ، وأما الراغب أن يتعلق في من النبيين في قوله في ومن يطلع الله ورسوله في أي : من النبيين ومن بعدهم ، ويكون قوله

(١) آخر الطبري ٣٢٤/٨ ، ٣٢٥ : والدر ١٨٨١/٢ ورواه البيهقي ٩٦١/٥ وأحمد ، القول للسموطي من ٨٢ ، ٨٣ ، لولم ٧٨ ح والجمع للمسلم للطبري ٢٢١/١ والدر ٢٢١/١ والكبير ٨٦١/١٩ ، ٨٦١/١٩ ، والحب لأبي حنيفة ٢٢٩/١ ، ٢٢٩/١ ، رقم الخبر ٢٨٥١٩ وجمع الرواة كتب تفسير من سورة السجدة ٧/٧ وأبواب القول للماضي من ١٧٢ ، ١٧٣ ، والمراجع ٢٢٩/١٩

(٢) انظر المراجع الصالحة .

(٣) انظر الرازي ٣٢٤/١١ ، الفرعي ١٧٢/٥ .

(٤) انظر الرازي ٣٢٤/١٠

﴿ تَارَدَتْ مَعَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا اللَّهَ عَلَيْهِمْ ﴾ إشارة إلى الملا الأعور . ثم قال ﴿ وَحَسْرَ أُولَئِكَ ﴾ رجعاً ﴿ وَيَسْأَلُ ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ ﴾ حين الموت ، اللهم ألهمني بالريق الأول ، وهذا طاهر انتهى ، وهذا الوجه الذي هو عنده ظاهر ، فاستدل من جهة النبي . ومن جهة النحر ، أما من جهة النبي ، فإن الرسول جاءهم بمحمد - ﷺ - أخبر الله تعالى أن من يطيعه ويعتق رسوله فهو مع من ذكر ، ولو كان في من التبر في محقق قوله ﴿ ومن يطع الله والرسول ﴾ كان قوله ﴿ من ليس ﴾ تفسيراً له ، من ﴿ في قوله ﴾ ومن يطع ﴿ فيمنهم ﴾ أن يكون في زمن الرسول أو بعده أئمة ، وهذا غير ممكن ، لأنه قد أخبر تعالى أن محمد آخر خاتم النبيين ، وقال - هو - ﷺ : « لا شيء بعدني » وأما من جهة النحر ، فإقيل ذلك ، لأنه لا يعمل فيه بها ، توقفت إن نعم هند ومعه واحد صاحبك ، لم يجز ، واستدلوا في الأوصاف الثلاثة التي بعد النبيين ، فقال بعضهم : كلها أوصاف موصوف واحد ، وهي صفات متداخلة ، فإنه لا يمكن في شخص الواحد أن يكون صديقاً وشهاداً وصاحباً ، وقيل : المراد بكل وصف وصف من الناس ، وأما الصديق فهو مفضل للمائة فشراب ، فقبل : هو الكثير الصداق ، وهل هو الكثير تصدق ، والمقصود في نفسه وجوده ، الأول : أن كل من صدق بكل الذي لا يتحاذق فيه لشك هو صديق ، لقوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ سَوَّاهُ وَرَسُولَهُ لَوْنًا هُمْ أَهْلًا لَهَا ﴾ [١٩] ، الثاني : أنماض أصحاب الرسول ، الثالث : التبر إلى نصيب الرسول ، فصار في ذلك فدية لدار الناس ، وأما الشهيد فهو المنفرد في سبيل الله ، انحصار من يغفل المنة وحق الشريعة حكمهم في ترك غسل والصلاة ، لأهم أكرم من أن يشفع فيه ، وقد تقدم الكلام في كونهم سحر شهداء ، ولكن لمط في الشهداء في الآية بعد أنواع الشهداء الذين ذكرهم رسول الله - ﷺ - وقد أمر الله الرازي : « لا يجوز أن يكون الشهادة مصفرة يكون الإنسان مقتول انكافراً ، بل يقول

الشهيد صلي على فاعل . وهو الذي شهد له من ثارة بالحجة ما يبين ، وأنه بالسيف والسيوف ، والشهادة مع الغايب مغلط ، وهم الذين ذكرهم الله في قوله ﴿ شهد الله له ﴾ إلا هو ﴿ . والصالح . هو الذي يترك مغلطاً في حقه وعمله ، وجاء هذا التركيب على هذا القول على حسب تنزل من الأعلى إلى الأدنى إلى أدنى منه ، وفي هذا مرجع للمؤمنين في طاعة الله وطاعة رسوله . حيث عدلوا عرافة أقرب عداة إلى الله ، وأوفهم درجات عبده ، وقيل : الراتب . قسم الله المؤمنين في هذه الآية أربعة أقسام ، وجعل لهم أربعة منازل ، حصصاً دور مص ، وحسب كافة الناس أن يتأخروا عن منزل واحد منهم ، الأول : الألباء الذين ندمهم فوه الإلمية ، ومثلهم كمن يرى الشيء عباداً من قريب ، ولذلك قال تعالى ﴿ أَهْلًا لَهُمْ عَلَى مَا يَرَى ﴾ [١٢] ، الثاني : شهداء قلوب ، وهم الذين يزاحمون لأسباب في معرفة ، وعلمهم ليس يور ، التي عيناً من سيد وأباه هي أمير المؤمنين حذر مثل له . هل رأيت الله ، فقد - ما كنت لأعبد شيئاً لم أراه . ثم قال : لم تراه تعنون شرفه الأسماء ، ولكن وأنه القنوت سحقت الإيمان ، الثالث : الشهداء ، وهم الذين يعرفون الشيء بأمرهم ، والثالث : من يرى الشيء في الغوا من مكان قريب . كحال جالوت حيث قال : « كذا ليظنني عرش زبي » ، ربه قصد النبي - ﷺ - حيث قال : « بعد الله كذاك مراد » ، الرابع : الصالحون ، وهم الذين يعرفون الشيء بأخبارهم ، وتعللوا بالرجوع في العلم ، ومثلهم كمن يرى الشيء من بعيد في مرارة ، ربه قصد النبي - ﷺ - قوله : « بعد الله كذاك مراد فإن لم تكن تراه فإنه يراك » انتهى كلامه ، وهم شبيهة بكلام المتصوفة ، وقال عكرمة : شيد محمد - ﷺ - « والله يقول : « بؤكر ، والشهداء : عمر وعثمان وعلي ، وثلاثون - صلوات الله محمد - ﷺ - انتهى ،

(١) ترجمه السجدي ١٨/١ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، طبع دار الفكر ومسلم رقم ١٨٩٤١ ، رقم ٨٩٤٦ ، ومطابق في الوجيز ١٣٩ ، في التفسير في الحديث ١٩/١ ، ومن بعد ٢٧/٢ ، ٢٨

(٢) ترجمه مصمم في الإمارة رقم ٢٤ ، وأحد ١٨٢/١ ، ١٨٢ ، ١٩١ ، ٢٤٧ ، ٣٢٢/٢ ، ٧٧٨/٥ ، والزمخشري ٢٧٢ ، والسيوطي ١٨/١ ، والذهبي في الكبير ١٦٢/١ ، والطحاوي في التكميل ٢٠٩/٢

وسبني لم يكن ذلك على طريق التشثيل ، وأما على طريق المحضر فلا ، ولا يفهم من قوله ﴿ ومن بطع الله والمرسل ﴾ ظاهر اللفظ من الاكتفاء بالطاعة الواحدة ، إذ اللفظ الدال على النقصه يكفي في العمل في جانب الثبوت حصول ذلك التسمي مرة واحدة ، لدخول المتأخر فيه ، لأنهم قد بثتوا بالطاعة الواحدة ، بل يحمل على غير الظاهر ، لأن تحمل الطاعة على فعل جميع الأمرات ، وترك جميع نهيات ، ﴿ وعمن أولئك رفيقاً ﴾ ﴿ أولئك ﴾ إشارة إلى النبي والأنصبة من الشهداء وأنصاته ، لم يكتف بالمعية حتى جعلهم دفء لهم ، فانطبع الله وترسونه بهما فهو ويصحبون ، والرفيق الصاحب سمي بذلك للإلتصاق به ، وعلى هذا يجوز أن ينصب رجباً على الخان من ﴿ أولئك ﴾ أو على النعمير ، وإذا انصب على النعمير فيحمل أن لا يكون مفقوداً ، فيجوز دعوه من عليه ، ويكون هو لمير ، وجاء مفقوداً إما لأن الرفيق مثل الخنيط ، والتصديق يكون لنفسه والمشي والمحميع لفظ واحد ، وإما لإطلاق المفرد في باب التثنية اكتفاء بمراد به الجمع ، ويجوز ذلك هنا كونه تاملاً ، ويحمل أن يكون مفقوداً من العامل ، فلا يكون هو المير ، وانفردت : وحسب ربيع أولئك ، فلا تدخل عليه من ، ويجوز أن يكون ﴿ أولئك ﴾ إشارة إلى من بطع الله وترسوب ، وجمع على معنى من ، ويجوز في انصباب ﴿ رفيقاً ﴾ الأوجه السابقة ، وقرا أخمهور ﴿ وحسب ﴾ ضم السين ، وهي الأصل لغة اختار ، وقرا أبو إسحاق ﴿ وحسب ﴾ بكون السين ، وهي لغة قيس ، ويجوز ﴿ وحسب ﴾ سكون السين وهم جاء على تفسير بقل حركة السين إليها ، وهي لغة بعض بني قيس ، قال الزخري^(١) ، ﴿ وحسب أولئك رفيقاً ﴾ فيه دمي النعجب ، كأنه قيل : وما أحسن أولئك رفيقاً ، والاستغالة بمعنى النعجب ، قرئ ﴿ وحسب ﴾ بكون السين ، يكون النعجب : وحسن الوجه وجهك بالفتح والهم مع التسكين انتهى كلامه ، وهو تحريك وتركيب مذهب على مذهب ، فيقول : اختلوا في فعل المراء في الملح بالنعم ، مذهب الفلاني ، وأكثر النحويين إلى جواز إخافه باب نعم ونس فقط ، فلا يكون فاعلاً إلا بما يكون ناعلاً بها ، ذهب الأخفش والزهدي إلى جواز إخافه باب نعم ونس ، فيحمل فاعلها شعاعتهما ، وذلك إذا لم يخله معنى النعجب ، وإلى جواز إخافه بفعل النعجب فلا يجري محرم نعم ونس في الفاعل ، ولا في لغة أحكامها ، بل يكون فاعله ما يكون مقولاً لفعل النعجب ، فيقول : لغزرت بك ولغزرت اليك ، والكلام على هذين للتدوين صحيحاً وإخافاً مذكور في علم النحو ، ويزخري^(٢) لم يتبع واحداً من هذين المذهب ، بل حط وركب ، فأنشد النعجب من مذهب الأسعش ، وأخذ التشثيل بعونه ، وحسن الوجه وجهك ، وحسن الوجه وجهك ، من مذهب الفارسي ، وأما قوله : والاستغالة بمعنى النعجب ، قرئ ﴿ وحسب ﴾ بكون السين ، وذكر أن النعجب بقون ، وحسن وحسن فهذا ليس شيء ، لأن الفراء ذكر أن تلك لغات لغزرت ، فلا يكون التسكين ، ولا هو النقل لأجل النعجب ، في ذلك الفضل من الله في الظاهر أن الإشارة إلى كسوة الخبز من السين ، ومن عطف عليهم لأنه هو المحكوم به في قوله ﴿ فأولئك مع الذين ﴾ وكأنه على تقدير سؤال ، أي : وما ألوم لهم استوائهم مع النبيين في الأحرار ، مع أن الفرق بينهم في الأديان ، فذكر أن ذلك فضله لا يوجب مله ، ومع استوائهم معهم في الجنة ، فهم مباينون في المنازل ، وقيل : الإشارة إلى الثواب في قوله ﴿ أنعم عطياً ﴾ ، وقيل : إلى الطاعة ، وقيل : إلى المرافقة ، وقال الزخري^(٣) : بين ما أعطى المطيعون من الأجر العظيم ومرافقة النعم عليهم من الله ، لأنه تعضي به عليهم تبعاً لتوابعهم ، و ﴿ ذلك ﴾ مبتدأ ، و ﴿ الفضل ﴾ خبره ، و ﴿ من الله ﴾ حال ، ويجوز أن يكون ﴿ الفضل ﴾ صفة ، والخبر ﴿ من الله ﴾ ويجوز أن يكون خبرين على مذهب من يجبر ذلك ، ﴿ وكلهم باقة علياً ﴾ لما ذكر الطاعة ، وذكر جواز من بطع ، أن جدد السلام التي

(١) انظر نكتته ١/٣١٦

(٢) انظر الصبر ج ٥

(٣) انظر الصبر ج ٥

تضمون الجراء ، ي . وكفى به تجاوزاً من اطلاع . من امر عطية فيه معنى ان يقول فتمثلوا فعله ثم رده من
 لا عراض عليه . واجمعوا عليه في ذلك وغيره . وبذلك دعيت اليه من سبب له تعالى ، لنزل على الامر الذي في قوله
 ﴿ وكفى ﴾ انتهى . وقد ساق فساد قوله من معنى ان يترك . كفى يزيد . معناه اكثف يزيد . عند الكلام على قوله
 ﴿ وكفى بالله ذلماً ﴾ وكفى بالله نصيراً ﴿ النساء [١٥] ﴾ . وقدر الرحمن ي . ﴿ وكفى بالله عليماً ﴾ من اطلاعه . ثم أراد
 فصل الحب عليهم . يرينهم من الله . والله اقصوه بتمكينه وبوجهه . وكفى بالله عليماً . الله هو موافقه على حب
 'حوالهم' انتهى . وهي النعاط المغزاة . ﴿ يا أيها الذين آمنوا حدودكم فإتوا بها أو أوتوا حجباً ﴾ مناسة هذه
 لأنه لم يلقها هو أنه جعل لما ذكره من رعايته وسبيله . وثان من أحد المطاعين إباحة من الله . أمره بغير حياء فيه
 وإعلاء دعوته . وأمرهم أن لا يتجهوا عن حدودهم من حباله . فقال ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ منكم ﴿ تعظموا شأنهم ﴾ اخبروا
 ملا تقدم ذكر الشافعي ذكره . هذه الآية تحذر المؤمنين من قول مذلالم . واستطاع من الجهد . فذكر أولاً ما يجب للإنسان
 عن حادثة تعال إذا كان يعلم القوس أو جهده . والخبر والمقدور معنى واحد . فلو لم يسمع في هذا بتركيب لا أخذ
 حدرك . لا أحد حدرك . ومعنى حد حدرك . أي : استأمنوا ما يستند به لك من الله . حجب من جهة أحد سلاح
 وغيره . وهذا : أحد حادثة إذا تجاوز من الخوف . كأن جعل الخوف له الذي ينبغي به ويمنع . والمضى . احتزوا من
 العجز . ثم أمر تعالى بالمخرج إلى أبعاد جماعة حادثة . وبسيرة بعد سيرة . أو كثرة وسيرة عظيمة . وكفى بالجهل
 ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ بكسر الهمزة . اقرأ الأعمال بضمها فيها . وانصت ﴿ ثابت ﴾ ﴿ وكفى ﴾ على الحان . ولم يقرأ
 ﴿ ثابت ﴾ فيه علامة إلا بكسر الهمزة . وقال الجراء العرب تخضع هذه آية في النص . ونسبها لشدي عصم

فلن حلالها لأكمام تحبوت نساء عليها دلها واكتة . . .

بشد كسر الهمزة . وقبح انتهى . ﴿ وكفى ﴾ في قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا ﴾ بتحسين . وقال من عيسى : هذه الآية حسنة ﴿ وما
 كان المؤمنون سمعوا كلمة في التوبة [١٢٢] ﴾ . قيل : من معنى ذلك التحسين . إذا نسي عزم الشرف جامعاً . ﴿ وإن
 منكم من يبغى ﴾ اعطاه الله . وذكر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهو الخس وبخه . وقد ذكره ابن جريج وابن أبي عمير . ﴿ لم
 يبغى ﴾ جمع لما يغى . وجمعوا من المؤمنين ما غفرت اجس . أو نسب . أو الاسماء إلى الإيثار صحتها . وقال
 الكسبي : رتل عن عذرة من كره وأصداه . وهل . ما سمعته مؤمن . وبعد هذا التعلل قوله بعد نصية المؤمنين
 ﴿ قد أنعم الله على من لا يؤمن معهم شهيداً ﴾ شاهد [٧٦] بوجوه . قال : ذكر بيبكم وبه موته ﴿ شاهد [٧٢] ﴾ وذكر
 هذا بصريح مؤمن . إنما يصدر من متعلق . ونحو في ﴿ يبغى ﴾ ﴿ لا تم قسم لغروب . التضيق . بلدي والله . بطل .
 واجتمعت من القسم وحواله على كل . وبعد القسم يستل في ﴿ يبغى ﴾ ﴿ فلو أن بوي هذه الآية رد عمل من : هم من
 قدومه التحذير لا يجوز ومن يؤمن بالله . وحواله إذا كانت حجة الشك قد غابت من قوله ﴿ لا تم قسم لغروب ﴾ . وهذا الذي
 أقسم بالله عند قدم الله . ولا حجة فيها . لأن حجة القسم عذرة . فاحتمل أن يكون بها عيب . يعود على موصول .
 واحتمل أن لا يكون . وقد كره بفتح وجهه لا حجة فيه على حين أحده . وعلى هذه الآية قوله تعالى ﴿ وإن تلاق
 أسويهم ريث أعظم ﴾ في قوله من حسب ﴿ كلاً ﴾ وجمع بهم . أو . وإن كلاً لم يوجب على أحدهم
 التحذير . وقال من بعده . لا يتم في ﴿ يبغى ﴾ لأنه قد ساقوا . وقيل : هي لا تأكيد بعد تأكيد أسوي .
 وهذا القول من معناه . وقرأ الجمهور في ﴿ يبغى ﴾ بالفتح . وقرأ جماعة في ﴿ يبغى ﴾ بالتحفيف وقرأ ابن جهم أن

[١] خط المصحف . ص ١٠٠

[٢] خط المصحف . ص ١٠٠

يكون الفعل فيها لازماً ، لأنهم يقولون : أخطأ ويطأ في معنى يخطئ . ويحتمل أن يكون متعدياً بالهمزة ، كمر التصويب من يخطئ . فعل الزوم المعنى : أنه يتدخل ويتطعن عن الخروج للمجهاد ، وعمل التعدي يكون قد نُكِّتَ غيره ، وأشابهه بالعمود ، وعمل التعدي أكثر المفسرين ، ﴿ فَإِنْ أَصَابَكُمْ مَعْيِيَةٌ فَلَا تَمُوتُوا مِنْهَا أَنْتُمْ اللَّهُ هَلْ يَلْمِ إِلَّا مَنْ أَكْفَرَ عَنْهُ مَعْيِيَةٌ ﴾ المصيبة : المخرجة ، سميت بذلك لما يلحق الإنسان من العتب بتولية الأعداء ، وعدم الثبات ، ومن العرب من يخاف الموت على المخرجة ، وقد غال الشاعر :

إِنْ كُنْتُ مَعِيَّةً نَحْنُ عَفْوَئِي فَتَجَوَّيْتُ مَنَاجِي الْأَخَارِثِ نِي جَسَامِ
تَرَكْتُ الْأَجْبَةَ أَنْ يُفَاقِلَ عَنْهُمْ وَنَحْنُ بِرَأْسِ جَمْرَةٍ وَجَسَامِ

عيره بالاهتمام وبالفرار عن الأجرة ، وقال آخر في المدح على الثبات في الحرب والمقتل فيه :

وَقَدْ كَانَ عَمَلُ الْمَوْتِ نَهْلًا فَرَقَهُ بِالسَّيْفِ الْجَنَاحُ لِلرَّؤُفِ الْوَسْعَرُ
تَلَأَّتْ فِي مُنْتَفِعِ الْمَوْتِ رَحْلُهُ وَقَالَ قَسَائِرُ نَحْتُ أَتَحْضِلُكَ أَتَحْضِرُ

وقيل : المصيبة القتل في سبيل الله - سماها ذلك مصيبة على اعتبارهم العائد ، أو على أن الموت كله مصيبة ، كما سبها الله تعالى ، وقيل : المصيبة المخرجة والمقتل ، والشهيد هنا اخضر معهم في مبدئ الحرب ، أو المقتول في سبيل الله ، يقوله الخافق استهزاء ، لأنه لا يعتقد حقيقة: شهادة في سبيل الله .

﴿ وَلَئِنْ أَصَابَكُمْ فِتْنَةٌ مِنْ أَعْدَائِكُمْ فَذُكِّرُوا كُنُوزَكُمْ لِلْيَقِينِ كَأَن لَّمْ تَكُنْ يَمِينُكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَوَدَّةٌ يُنَاسِي كُنُوزَ مَعَهُمْ فَاقْوُوا قُوَّةَ عَظِيمًا ﴾

الفضل : هنا الظفر بالعدو والتمنية ، وقرأ الجمهور ﴿ ليقول ﴾ بفتح اللام ، وقرأ الحسبي ﴿ يقولن ﴾ بضم اللام ، أصرفه ضمير الجمع هل معنى من ، وقرأ ابن كثير وحفص ﴿ كان لم تكن ﴾ بفتح التاء والتثنية والياء ، وقرأ الحسن ويزيد الحسبي ﴿ فاقووا ﴾ برفع الزاي عطفاً على ﴿ كنن ﴾ فتكون الكيفية معهم والقوة بالقسمة داخلين في التثنية ، أو على الاستثاق أي : فاقوا أقووا ، وقرأ الجمهور بفتح الزاي ، وهو جواب التثني ، ومذهب جمهور الصحابي أن السبب في اختيار ﴿ أن ﴾ بعد الفاء ، وهي حرف عطف ، عطفت المصدر لتسبب من أن المصير والعمل المنسوب بها هل مصدر متوهم ، ومذهب الكوفيين أنه انصب بالخلاف ، ومذهب الجرمي أنه انصب بالفاء نفسها ، وفيها بعد قوم كنداء ، والشاذي محذوف ، تقديره ، يا قوم ليتي ، وضعف أبو علي أن يالفتنية ، وليس في الكلام منادي متوهم ، وهو الصحيح ، وفي كان ﴿ هنا تخفف من التثنية ، وإذا وليتها اخيلة المعنية ، جنكون مبدومة بعد ، بحرفه :

لَا يُولُوكَ اضْطِرَّكَ بِالْعَمْرِ بِ فَضَحْ وَرَفَا قَاتُ قَدْ أَلَّهٖ

أبو بله ، كقوله ﴿ كل لم يكن ﴾ الساء ٧٣ ﴿ كان لم تكن بالأمس ﴾ يوسف ٢٤ ﴿ ووجدت في شعر هبار الكلبلي ابتداءه في قوله :

نَسَفْتُ بِنَا السَّيْلِي نَسَفْتُمْ فَكُنَّا لَا يَكْرَهُوْا قَبْلُ دُمُ

(١) لم نجد لفظه ، انظر الاشتقاق ٢٧٢/٩ ، المعراج ٢٣٥/٩ ، المعنى ٢٠٦/٢ الشذور ٢٩٩/٩ .

(٢) ذكره نسيم في اللسان السود .

وسمى التوقف في جواز ذلك ، حتى يسمع من لسان العرب ، وقال من عطية . و ﴿ كان ﴾ مصبغة معنى التشبيه . ولكنها ليست كالتحيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر ، وإنما هي بعدها الجمل انتهى ، وهذا الذي ذكره غير محدد . ولا على إطلاقه ، أما إذا حقت دولها ما كان بينها وهي قليلة ، فلا كثر والأصح أن ترتفع تلك الجملة على الابتداء والخبر ، ويكون اسم ذلك ضمير متبوعاً بـ ﴿ كان ﴾ . ويكون ذلك الجملة في موضع رفع خبر كان ، وإذا لم هو مصدر الشئ جارها أن تصبب الاسم إذا كان مضمراً ، ورفع الخبر هذا مقاهر كلامه مبيّره . ولا يخص ذلك بالشعر ، فنقول : كان ريداً قائم ، قال سيويه . وحديثنا من يوثق به أنه سمع من العرب من يقول : إن عمراً سفلأ ، وأهلاً المدينة بغزوون ﴿ وإن كلاً ما ﴾ بمضمون وتصيون ، كذا قال .

كأن تكدية حذراً^(١)

وذلك لأن الخرف بمنزلة الفعل ، فلما حذف من نفسه شيء لم يبق عمله ، كما لم يبق عمل لم يك ، ولم أبل . حين حذف انتهى . مظاهر تشبيهه سيويه أن عمراً سفلأ بعونه كأن شئب جءأ من سفلأ ذلك في الكلام ، وأنه لا يخص بالشعر ، وقد نقل صاحب رؤوس المسائل أن كان إذا حقت لا يجوز إعمالها عند الكوفيين ، وأن البصريين لمساو^(٢) ذلك . وهي منسوبة للكوفيين قد يتضمن قول من عطية ، في أن كان المحذوف ليست كالتحيلة في الحاجة إلى الاسم والخبر ، وأما عن مذهب البصريين فلا ، لأن مذهبهم لا بدعاً من اسم وخبر . والمجمل من قوله ﴿ كان ﴾ لم يبق بينكم وبينه مودة ﴿ اختلق الضمير فيها ، وصح سرده كلام من وقف على كلامه فيها ، فنقول : قال الزمخشري^(٣) - اعتراض من الفعل الذي هو ﴿ ليغيب ﴾ وجن مقمره ، وهو ﴿ باليني ﴾ والمعنى كأن لم يقدم له منكم مودة ، لأن المدحفين كانوا يولدون المؤمنين ، ويصدقونهم في الظاهر ، وإن كانوا يغيثونهم الغوائل^(٤) في باطن ، والظاهر أنه تنهك ، لأنهم كانوا أعدى عدو للمؤمنين ، وأشدهم حسداً لهم ، فكيف يوصفون بانزدة إلا عن وجه العكس . تنكباً لمعالم ، وقال ابن عطية : المناقض مما يظن المؤمن المودة ، ويحاهد على التزام كلف الإسلام ، ثم يتحلف نفاقاً وشكراً وكفراً بالله ورسوله ، ثم ينقض عندما يكشف الغيب الظفر للمؤمنين ، فعل هذا يعني قوله تعالى ﴿ كأن لم تكن ﴾ بينكم وبينه مودة ﴿ التماساً لمهينة . واعتراضاً بين الغافل والمفكر ، لفظ بطهر زيادة في قبح فعلهم . وقال الزجاج : هذه الخمسة اعتراض ، لمجرد تعالى تلك ، لأنهم كانوا يولدون المؤمنين ، وفلا أيضاً . ونسبه فلتردي . هذه على التقديم والتأخير تقدير : فإن أصابكم مصيبة - قال ﴿ قد أنعم الله على إن ﴾ أي إن كان معهم شهيداً ﴿ ﴾ كأن لم تكن بينكم وبينه مودة ﴿ ﴾ ولئن أصابكم مصيبة من الله ﴿ ﴾ قال الزمخشري : وذلك مستقيم ، فإن لا يفصل بين بعض الجملة وبعض ما يتعلق بجملة أخرى ، وقال أيضاً : وتبينه أبو الفاء

(١) أظر الكتاب ٣٨١/١ المنب ٩١/١ أمالي الضمري ٢٣٧/١ ، الثمر المروعي ١٢٠/١

(٢) لمص تكم ولي إعمالها ثلاثة قول .

كمنها : شبع وعنه التكمير .

والثاني : الخوار مطلق في الضمير والوزن قوله : كأن تكدية حذراً . وفي روية لمص

والثالث : الجوار في الضمير لا في الخبر ، ولا يلزم أن يكون مبعداً عن الشئ ويذهب عليها معواز كون خبرها مجرداً وجملة اسمية وصلة مصدره علم أن ما لا يلزم ، قال أبو حيان : ولم يسمع ، يعني أن يترقى في حوزة أو لؤد ،

(٣) أظر الكشف ٦٣٣/١

(٤) الثالثة : الملقب بالخطر - اسم كالأول . ولأن قلب الحائكة والتمانة ، أي الشر الكسائر : الغوائل الدوامي والبيئة ملاكسر المعجزة والاعتقال

نقل العرب ٢٣٧٩/٢

قوله ﴿قَوْلًا بَيِّنًا﴾ أي : بليغ إلى قلوبهم أنه ، أو بآياتي ورسولهم ، وبزيادة الحرف لزيادة المعنى ، في ﴿من رسول﴾ أنت للاستغنى ، إذ لو لم تدخل لأوهم الواحد ، والتكرار في ﴿استغفر﴾ و﴿استغفر﴾ و﴿أنفسهم﴾ و﴿في﴾ و﴿في﴾ و﴿أنفسهم﴾ واسم الله في مواضع ، والآيات في ﴿استغفرهم الرسول﴾ ، والتوكيد بالتصديق في ﴿وبسلماوا صابغيا﴾ ، والتغيب التلخيص في قوله ﴿من النبيين والعصاة والشهداء والصالحين﴾ ، وإسالة الفعل إلى ما لا يهجم وقبحه منه حقيقته في ﴿أصنامكم مصبة﴾ و﴿أصنامكم فضل﴾ ، وجعل الشيء من الشيء ، وليس منه ثابته في قوله ﴿وإلا منكم لم ليظن﴾ ، والاعتراض على قول الجمهور في قوله ﴿كأن لم يكن بينكم وبينه مودة﴾ ، والهدف في مواضع

﴿فَلْيَقْتُلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَشْرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ وَمَن يُقْتَلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقتَلْ أَوْ يَغْلِبْ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا وَأَجْعَلْ لَّنَا مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا وَاجْعَلْ لَّنَا مِن لَّدُنكَ نَصِيرًا ﴿٧٤﴾ الَّذِينَ آمَنُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ الظَّالِمِينَ فَتَتَلَوُا نَوَاصِيحَ الَّذِينَ كَذَّبُوا شَيْطَانُ إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا ﴿٧٥﴾ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَنَعَ الدُّنْيَا قِتِلَ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا ﴿٧٦﴾ إِنَّمَا تَكُونُوا بِذِكْرِكُمْ أَلْعَوْثُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي رُوحٍ مُّشِيرَةٍ وَإِن نُّصِيبْهُمْ فَسَنُبَدِّلَهُمْ فِي بِقَعٍ مِّنْ دُونِهِ وَإِن نُّصِيبْهُمْ مِّنْ بَقَعٍ يُقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَكَاذِبُونَ يَقْفَهُونَ حَلِيلَنَا ﴿٧٧﴾

إبراهيم الخليل : الموصوف إليه وبه : المخرج : ان الخلف ، وقيل : القصر ، والذبح فتنازل القصر ، وقيل : من سرج إذا ظهر ، ومنه النرج وهو إظهار المرأة عانس ، والنرج في العير اسماعها ، انشده : المصنوع تشديد وهو الخلف ، يقال : شاد وغيد ، كثر العين للبالغ ، ككسرت العود مرة ، وكسرت في موضع ، وحرقت الثوب وحرته إذا كان الخرق منه في مواضع ، ففعل هذا يقال : شاد الخدار ، ومنه قول الشاعر :

فَلَمَّا نَسَرْنَا وَجِلَّهُ كُلَّ مَا نَبْلُغُهُ بِسِ تَرَهُ زَكَاةً

(١) النرج : واحد من نرج العنقة ، وهي التي حتر بها ، كل نرج من ميزان ، وقيل : من سجد ، والحدود درجة الخلف ، وهو حد منه منه صاع منه ، وكل من سجد .

لغة العرب : ٢٤٣/١

(٢) فلان ياء مشددة ، معقول بالشد ، وكل ما أنكر من إتياء مقدس ، وشبه الله ، ويجوز به وبه .

لسان العرب : ٢٤٣/٢

(٣) البت تعدي من ربه ، الطر دبره ٨٨ الكافي ١/٩٠٦ انفسه ١ تبد

والشيد الحول ابراهيم ، بلال ، شيبة وشهد اليه رعدة وحذره ، وانه اشهد التوحيد ذكر ابراهيم ، وادعاه ، انفعه
 المهم . يقال : صحت الحديث او صحت ، ووجه الرجل صافيه ، في فليقابل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا
 بالآخرة في قبلي . رقت في الشقين الذين انقصوا عن احد ، وفي بشيرون في معنى بشيرون ، وانقصوا انقصوا لانهم
 ورسوله ، ثم جاهدوا في سبيل الله ، وقيل : رقت في الثامون المتخلفين ، وفي شرون في معنى يبيعون ، ويخونون الاحبة
 على الاحبة . ويستعملون ما امر الله تعالى ما جاهد من تخلف من شدة المؤمنين ، وفي ومن يغفل في سبيل الله فيقتل أو
 يغلب فسوف يؤتيه الله أجراً عظيماً في ثم بعد من قتال في سبيل الله بالآمر العظيم ، سواء استشهد أو غلب ، واكتفى في
 المحلطين بدعائه ، أي عذبه المفلون في الحبل أم يغفل ، وعابه الناس بقتل أن سلكه ويغفل . فأشرفه المحلطين ما سئله به
 من ذلك الاستشهاد في سبيل الله ، وبإيجابه بقتل أعداء الله ، وادون ذلك بغير ما ينبغي ، وهو : ذلك أن يعزو فلا يعيب
 ولا يصاب ، وإجمال الجهاد في سبيل الله يشمل هذه الآحوال . والأجر العظيم فرامعه . وبني يظهر أنه يريد ثواب من
 الله تعالى ، مثل أجورهم أعداء غيرهم برأى ، فإن الله لا يعجزها بالاجل . وكان الذي فيه : بلغة يقترن بوجه
 تعالى في أن الله تعالى من المؤمنين تصدقهم ومواهب بأن ضم حبة في التوبة (١٠١) . وقد انجسهم في قتيالهم في تكون
 لهم دمار ، وروايت مرة بكسر هاء على الأصل ، وقيل بفتحهم في قتلهم في سبيل الله ، وقيل بحذف من دمار في قتلهم في
 على ساء الفعل للمعنى ، وأدغم ما يجب في انتفاء أو غيره . وكسائي وحطبه وخلاه خلاف عنه ، وأدغم وما سائي
 لسمه . وقيل انجسهم في توبته في سبيل الله . وقيل الأعرش بطلحة بن مصرف في بزيه في سبيل الله ، وفي لكم لا تفلتوا في
 سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أنجنا من هذه القرية الظالم أهلها واجعل لنا من
 ليلتك ولياً وحمل لنا من ليلتك نصيراً في هذا الاستعانة به تحت وعرض عن جهاد في سبيل الله ، وحمل تخليص
 المستضعفين ، وانظر أن قوله في لا تقاتلوا في أي موضع حلف ، وخبر وأن يكون التصبر . وما لكم في أن لا تقاتلوا أهلها
 حذف حرف اعر ، وجعله أن ابراهيم المعنى . وفي المستضعفين في هو معطوف عن اسم الله . أي : وفي سبيل
 المستضعفين ، وقيل ثمة والواجب : هو معطوف عن سبيل الله . أي : في سبيل الله ، وفي خلاص المستضعفين ، وقيل
 ابر شهاب في في سبيل المستضعفين في مدد وام عطف . إنما أن يخرج عن إصرار حرف العطف ، وإما على التأني من
 في سبيل الله ، أي : في سبيل الله سبيل المستضعفين ، لأنه سبيل الله تعالى ، الآخر أن يحضر في أن يكون
 والمستضعفين مصوناً عن الاختصاص بيني واختص من سبيل الله خلاص المستضعفين لأن سبيل الله عام في كل خير ،
 وخلاص المستضعفين من المسلمين من أيدي الكفار من أعظم الخير ، وأجده أهمي دلاله ، ولا حاشية إلى تكلف صفة
 عن الاختصاص ، وهو حرف الظاهر ، ومعنى المستضعفين من قال بكسر الهمزة ، تحت إبدال قرين ، ولناهم ،
 إذ كانوا لا يستطيعون حروماً ، ولا يقدرون على الأذى فانه ، من المستضعفين عبد الله بن عباس وأمه ، وقد دعا
 يمين الله بغيره : بالتحذير للمستضعفين من المؤمنين . ويسمى بهم الوليد بن الوليد ، وسامه في هشام ، وعيش من أن
 ربيعة ، وقوله في من الرجال والنساء والولدان في تيسر للمستضعفين ، والظاهر أن الجنان أفراداً الصبيان ، وهم مع
 وغير . قيل ، وقد يكون مع ولد ، كقول الأوراني ، ووجه من الولدان استعلاء ، بمرط عنهم من ضمهم وهم غير
 مكملين ، وإنما ذلك لأنهم ، ولأنهم كانوا يشكون بأنهم في الذل ، طناً لوجه الله تعالى ، ولتحببهم من قبي
 الكفار ، وهم العرب بل الأجانب ، حيث لم يكن هم ذوب ، كما هو قوله يوسف . وكذا هي التبعة في خروج نصيبه في

الاستغناء ، وقيل المراد بقوله ﴿ من الرحمن والثناء ﴾ الأجر ، وسيلدس أحد ، لأنه يحذر على العبد وليله ، وعلى الأمة وليلة ، وعلى تذكر على الموت . إدراج الموت في جمع تذكر و ﴿ الذين يقولون ربنا أخرت ﴾ ليس هم من لغوة والثناء من الظلم إلا بالمدح ، واستشهد بالله تعالى ، والفرية هامة جامع . وتكلموا في حريات الظلم وهو مذكور على الفرية وهو مؤنس . وهذا من واضح البحر ، وقال الرغزني^(١) : مؤنس قيل الفعلة ، أو جمع قليل نصائب ، وأحاب عن ذلك وهذا المبرر^(٢) ، فيحتاج إلى التكاليف ، ولم تعرض ما يجوز في الفرية في تراكيب القرآن لهذا ذلك ، وأخرجنا به عن مريفة لفسر ، ووصف أمته بالظلم إلا لأشراكهم ، وما لما حصص منهم ، من شدة الوطء عن مؤنس وإذلاله ، قال ابن عطية : الآية تنوّل المؤمنين والأحرار . وهو امر الشريعة إلى يوم القيامة انهم ، ولا يدعو به أحاب كثر أمهم في الخروج ، فهاجر مصعب إلى المدينة ، وجر مصعب إلى الحبشة ، ومقر مصعب إلى النجف ، والجمهور على أن الله تعالى استجاب دعائهم ، فنجس هم من لئله حيرت وناصر ، وهو محمد - ص ، فتلاهم حسن شوقي ، ونصرهم أقوى النصر ، وقد خرج من مكة وفي عنقه عصابة بن أسيد ، وعصره أحد وعشرون سنة ، فرأى من الزلافة والعصر كما سألتها ، قال ابن عباس : كان يصعب الضيف من ثوبي ، حتى كونا أعز بامن لليلة . في الذين آمنوا بآلنا في سبيل الله والذين كفروا بآلنا في سبيل الطاغوت فآلنا أولياء الشيطان إن كيد الشيطان كان ضعيفا ، ما أمر تعالى المؤمنين أولاً بالبحر إلى الأجداد ، ثم تأييدهم في سبيل الله ، ثم تأتيا على طين الحث والمضيق به في وما لكم لا تتقاتلون ؟ أحم في هذه الآية بالتنظيم ، أن المؤمنين هو الذي يقتل في سبيل الله ، وأن تكافؤهم لدى بآلنا في سبيل الطاغوت ، ليمن المؤمنين هم في ما بينهم وبين الكفار ، وبغيرهم بذلك ، ويشجعهم ويخرجهم ، وأن من قال في سبيل الله هو الذي يغيب ، لأن الله هو ولله وصعد ، ومن قال في سبيل الشيطان فهو المحدث المحدث ، والخاصة هنا الشيطان ، لعله في مقاتل أولاء الشيطان في هذا عذوف التدبير - فآلنا أولياء الشيطان ، فإنكم تغلبون لغوكم بالله ، ثم علق هذا المصنف ، وهو عليكم يدهم بأن كيد الشيطان ضعيف ، فلا تقوم نصر الله ، وتأيدته ، وتشتت بين عزم يرجع إلى إيمان الله ، وما وعد من الجهاد ، وعزم يرجع إلى عزم وأما كتابه ، وحملت كتاب في قوله في كان ضعيفا في إشعار بأن هذا الوصف سائر لكيد الشيطان ، وأنه بآلنا ضعفا ، وعلى هي عزم صا ، أي : صا ضعفا بالإسلام ، وقول من عزم صا إنما ليس بشيء ، وقال الحسن : أحدهم أنهم سظهرون عليهم ، فماتت كان ضعيفا ، في البري الذين ليس لهم كفوا أيدكم وألهموا الصلاة ونوا الزكاة فلم يكتب عليهم لغات إذا غريب منهم يخشون الله من كعنية الله أو أشد خشية في سراج الثاني^(٣) في صد عن ابن عباس أن عند طرخس بن عوف وأصحابنا أنه أنرا رسول الله - ص ، تنكح ، فقالوا : يا سيدي الله كذا في عز ورحم مشركون فلما أصابها كونه ، ففان إلى أمومتهم فلا تقاطروا لهم ، فلما حرك الله تعالى إلى الأبدية أمره بالقتال ، فكفوا فآلنا الله هذه الآية^(٤) ، ونحو هذا روي عن عاتدة والسدي ومقاتل ، وروي عن ابن عباس أنها : رأت رخصة أحول قوة ، كانوا في البحر لتقدم ، قال أسومليان الدمشقي : كانه يومئذ قصة القدس فآلنا في أبعث لى ملك في ، وقال مجاهد : رأت في اليهود^(٥) ، وقال الحسن : في

(١) انظر لكشاف ٣: ١٦٩

(٢) أسرحه عتي ٣: ١٦٩ والبهني ١: ١٠٠ وأسرحه أسرح ٦٦٩ ، ٦٧ ، ٣٠٧ ، وأحره ، الخوى ٤٤٩/٨ وأسرحه أسرح البروز الخوى ١٢٣ ، ١٢٤ ، المعروفي ٨٣ وأحره راجع ٣: ١٢٣ والذر ١٢٢/٢ ولوي ١٢٢/١٠٠ ومعنى تفدير ٤٨٨/١

(٣) انظر تفسير ابن عباس من ١٤ والرحم ٨٣/٢ والذر ١٢٢/٢ وأبر كتي ٥١٥/١-٥١٦/٢ والمصط ٧٩ خ وروى ١٢٢/١٠٠ ومعنى التفدير ٤٨٨/١ والمعري ٤٤٩/٨ ، ٥٠٠ : وأبشأ لبرول لمعني ١٢٣ ، ١٢٤ ، والمصط ٨٣ : لبرول كتاب الجهاد ١٢٢/٢ ، ١٢٣ ، في كتاب التفدير ٣٠٧/٢ والمصط ١٢٢/٢

(٤) انظر القرطبي ١: ١٢٢/٢

مشبهين لأهل خشية الله في أو أشد خشية في معنى . أو أشد خشية من أهل خشية الله ، وأشد معطوف على الجاء ، فإن قلت : لم عدلت عن الظاهر ؟ وهو كونه صفة للمصدر ، ولم تقدره بنشوء خشية الله ، بمعنى مثل ما يحشى الله ، قلت : أي ذلك قوله في أو أشد خشية في لانه وما عطف عليه في حكم واحد ، ولم قلت : بنشوء الناس أشد خشية لم يكن إلا حالاً عن ضمير الغريق ، ولم ينتصب منصوب المصدر ، لأنك لا تقول : غلبي فلان أشد خشية ، فنصب خشية ، وأنت تريد المصدر ، إنما تقول أشد خشية ، فخرجها ، وإذا حسنها لم يكن في أشد خشية في إلا عبارة عن انفعال حالاً منه ، اللهم إلا أن تجعل الخشية خاشية على حد فوضع ، جد جده ، فتزعم أن معناه : ينشؤون فلان خشية مثل خشية أشد خشية من خشية الله ، ويجوز على هذا أن يكون عمل في أشد في عروراً ، عطفاً على خشية الله ، يريد : محضه الله أو خشية أشد خشية منها انتهى كلامه ، وقد يصح نصب في خشية في ولا يكون تمييزاً ، فليزم من ذلك ما أنكره فخر عسري^(١) ، بل يكون في خشية في معطوفاً على عمل الكاف ، و في أشد في منصوبة على الحال . لانه كان تمت بكراً ، وعدم عنها ، فانتصب على الحال ، والتقدير : ينشؤون الناس مثل خشية الله ، أو خشية أشد منها ، وقد ذكرنا هذا التخرج في قوله تعالى في أو أشد ذكرًا في آخره [٢٠٠] وأوضحناه هناك ، وخشية الله مصدر مضاف إلى المفعول ، وانفعال محذوف ، أي : كخشيتهم الله ، وأو على باب من الشك في حق المحافظ ، وقيل للإيهام على المحافظ . وقيل للتخصيص ، وقيل بمعنى التوب ، وقيل . معنى ين ، ولقد نظرت هذه الأقوال في قوله في أو أشد خشية في الشفرة [٧٤] ولم أجد : إنها للتوسيع لكأن قولاً ، يعني أنها منهم من يحشى الناس كخشية الله ، ومنهم من يشاهد خشية تزيد على خشيتهم الله ، وقالوا ربنا لم كتبت علينا القتال لولا أخرتنا إلى أجل قريب في الظاهر أن الغائلين هذا هم المخفون ، لانه تعالى إذا أمر بشيء لا يسأل عن علته من هو حالس الإيمان ، وفدا جاء السابق منه في أن نصيبهم حصة يعطوا هذه من عند الله وبأن نصيبهم مئة يقولوا هذه من عندك في النساء [٧٨] وهذا لا يصح إلا من سابق ، وفي لولا في التخصيص معنى خلا ، وهي كثيرة في القرآن ، والأجل القريب هنا هو موتهم على فرضهم ، كذا قاله المفسرون ، وذكر في حرف ابن مسعود نولا أخرتنا إلى أجل قريب ، جنموت حيف أمنا ، ولا نقل ، فترى بذلك الأهداء ، ومن قال : إنه من قول المؤمنين ، فيكونون قد طمئوا التامير في كتب الفتاوى في وقت ظهور الإسلام وكثرته ، وهو بعيد لأن لفظ في ورد في صدر أمر الله ، وعدم استسلامهم له فوضع في وإن نصيبهم مئة يقولوا هذه من عندك في وقال الزغزري^(٢) . في لولا أخرتنا إلى أجل قريب في استزادة في هذا الكف ، واستمهال إلى وقت آخر ، كقوله في لولا أخرني إلى أجل قريب فمضت في المضافون [١٠] ، وقال الراجز : في رقلوا ربنا لم كتبت علينا القتال في يجوز أن يكون تفوهوا به ، ويجوز أن يكون اعترضوه ، وذكرنا في أنفسهم محكم تعالى ذلك عنهم ، تنبهاً عن أنهم لا يستصحبوا ذلك في استصحابهم عن أنهم غير متقين بأمر الله ، في كل متاع الدنيا قليل والأخرة خير لمن انقى في تقدم الكلام على كون متاع الدنيا خليلاً في قوله في متاع قليل في أن عمران [١٤٧] وإنما قل لأنه كان . ونصهم بالأخرة مؤبد ، فهو خير لمن اتقى الله ، واحتل أمره في ما أحب ، وفي ما كان شاقاً من قتال وغيره ، وقرأ حمزة بالكسائي ومن كثير في لا يظفون في بالياء ، وبالي السبعة بالياء على السقط ، وهو اشعلت أي : لا يظفون من أجور أعمالكم ومشاق الشكايك أنت شيء ، فلا ترجعوا عن الأجر . في أينما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة في أي : هذا التاجر الذي سألوه لا تأخذ فيه ، لأنه لا محس من موت ، سواء أكان يقتل أو يطير ، خلا فائدة في خيور الطمع وحس الحماة ، ويحتمل هذه السبعة أن يكون ذلك تحت معمول في كل في ويحتمل أن يكون إختياراً من الله مستأنفاً ، بأنه لا

(١) حر المصدر به

(٢) بحر المصدر به .

ينجسون الموت أحد ، والبروج هنا القصور في الأرض ، قال مجاهد وابن جريج والمفسرون ، أو القصور من حديد ، وهي عن ابن عباس ، أو قصور في سماء الدنيا مبنية فانه انشدي ، أو حصون والأكام وقلاع لانه ابن عباس ، أو البيوت التي تكون فوق الحصون تده بعضهم ، أو بروج السماء أي هي منازل لعمر قاله البروج أس والثوري ، وحكاة ابن القاسم عن مالك ، وقال : ألا ترى إلى قوة في السماء ذات البروج في البروج [١] في جعل فيها بروج في وقت جعلت في السماء بروج في المحرر [١٦] وقال زهير

فمن غلب أنساب العبية بلغها ونور راي أنساب انشبه بسلم

شعبة مطولة ، قاله أبو ذؤلمة ومعاوية وابن قتيبة والزجاج ، أو مطولة بالشد ، قاله أبو سعيد الدمشقي ، أو حصة قاله ابن عباس وفنده ، ومن قال فيها بروج في السماء فلا حاجة بعض ، شبهها بانيص بالشد ، ولما قال ، الذي هي قصور بعض في شبهه شبه ، وأخبر في في بدرتكم في على جوب الشرط ، في أنها في نزل على العموم ، وكأنه قيل في أي مكان تكونون من ، لكم الموت ، في لو في هنا معنى إن ، وجاءت لتضع نوههم لئلا من الموت ، بتقدير أن لو كانوا بروج مشية ، ولا عهد استقصاء العموم في في أنها في وقرأ طلحة بن سليمان في بدرتكم في برفع الكافين ، وجرده أبو الفتح عن حذف ماء الحرب ، أي : بدرتكم الموت وهي قرء ضعيفة ، قال أبو عبيد ، رينوز أن يقال حل عن ما يقع موقع في أنها تكونوا في وهو أينما كنتم ، كمن حل ، ولا داعب ، على ما يقع موقع ليسوا بصالحين ، وهو لسا بصالحين ، مرفوع كما رفع زهير ، يقول :

لا غائب من ولا حرم

وهو قول جوي سيبويه نهى ، ويعبر أنه حسن في بدرتكم في يقع لكون في أينما تكونوا في في معنى : أينما كنتم ، نوهه أنه مطلق به ، وذلك أنه متى كان من شرط ماضياً في اللفظ ، فإنه يحذف في المضارع بعده وجهان ، أحدهما : الحذف عن جواب ، والثاني : الرفع ، وفي توجه الرفع خلاف ، الأصح : أنه ليس بطوبى ، بل ذلك على التقديم والتأخير ، والطرب محذوف ، وإذا حذف جواب فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضي الماض ، فتخرج هذه الظاهرة على هذا بأنه كون فعل شرط مضارعاً ، وحذف على ، ولا داعب ، ونهس جيد ، لأن ، ولا داعب ، عطف على التوهم ، والحذف على التوهم لا ينقض ، وقال أبو عبيد أيضاً ، ويعبر أن يتصل لموله في ولا تعلمون فتلاً في أي : لا تعلمون شيئاً مما كتب من أجلتكم في أينما تكونوا في في ملاحم حرب ، أو غيرها ، ثم ابتداء بقوله في بدرتكم الموت ولو كنتم في بروج مشية في والوقف عن هذا الوجه في أينما تكونوا في انتهى كلامه ، وهذا فخرج ليس بمستقيم ، لا من حيث المعنى ، ولا من حيث الصاعقة الحوية ، أي من حيث المعنى فإنه لا يتناسب أن يكون متصلاً بقوله في ولا تعلمون فتلاً في لأن ظاهر انشاء العظم إنما هو في الآخرة ، لموله في في منافع الدنيا قليل والآخرة خير لمن أتى بها وأما من حيث الصاعقة تحوية ، فوه عن ظاهر كلامه بدل على أن في أينما تكونوا في متعلق بقوله في ولا تعلمون في ما فسر من قوله أي : لا تعلمون شيئاً مما كتب من أجلتكم ، أينما تكونوا في ملاحم الحرب أو غيرها ، وهذا لا يجوز ، لأن في أينما في اسم شرط ، فلهذا فيه إما هو فعل شرط بعده ، ولأن اسم شرط لا يتقدم عليه عامته ، فلا يمكن أن يعمل به في ولا تعلمون في ، بل إذا ساء جز : أصرت زبداً من ساء ، لا يجوز أن يكون المحذوف في أصرت ، فإن فانه يفسره جواب محذوف بدل عليه ما قبله ، وهو في ولا تعلمون في كذا بقدر في أصرت زبداً من ساء ، فالتقدير : أينما تكونوا فلا تعلمون فتلاً ، أي :

(١) خطه يونس وهو (٢١)

(*) خط الكشف (١٠٧)

فلا يقص شيء من أحوالكم ، وحده بذكره ما قلناه عليه ، قيل له : لا يصدق عوام إلا إذا كان في شرط صيغة الماضي . ومن شرط ما مضى : نقول العرب : أنت إذا فعلت ، ولا نقول : أنت فعلت إن فعل ، وأما عديم بين صيغة في مضية في كسر الهمزة ، وهذا ما جعلوا فيه خطأ ، كما قال فحيمة شمره ، وإنما الشاعر ما لم يزل ، وإن نصبه حصة يقولوا هذه من عندك ، وإن نصبه سبحة يقولوا هذه من عندك ، قال أبو عباس : الضمير للمضارع واليهود ، وقال الحسن : للنفوس . وقال السدي : يهود ، والعاصم أنه للمضارع ، لأن من هذا لا يهضم من مؤنس ، واليهود لا يهضم في طاعة الإسلام حتى ختم عليهم الفتن ، وروى عن أبي عباس : أن الحصة هي من الصلاة والسلام ، والصفة الأمراض والحول ، وعنه أيضاً : الحصة أخضت والرجاء ، والنية الخدب والفتل ، وعنه أيضاً : الحصة البراء ، والصفة البراء ، وقال الحسن : من زيد : الحصة النعمة والفح والعبية يوم بدر ، والنسبة الشلية والنسبة والنسبة يوم أحد ، وقيل : الحصة العين ، واسمها البقر ، والمعنى : أن هؤلاء المنافقين يدأبهم حصة سبوا إلى الله تعالى ، وأما ليست مانع الرسول ، ولا الإيمان به ، وإن نصبه سبحة أصاها إلى الرسول ، وقالوا : هي سبحة ، كما جاء في قوم موسى في وإن نصبه سبحة يطيرها موسى ومن معه في الأعراف [١٣١] وفي قوم صالح في قالوا : أقبريا ملك وتبين صمت في النمل [١٤٧] ، وروى حصة من النصيرين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - لما قدم المدينة قال : اليهود والمنافقون : ما زلت أعرف القصص في ثيابنا ومنزلة ما قدم علينا هذا الرجل وأصحابه ، في قل كل من عند الله في أمر الله به أن يجرهم ، أن كل من الحصة والسبحة إنما هو من عند الله ، لا سائر ولا يخرج سواه ، فليس الأمر غير ما عزم ، والله تعالى يرزقه هو مانع الصل ، وعنه إرادته تصير جميع الكائنات ، في في هؤلاء النجوم لا يكادون يعقون حديثاً في هذا استفهام معه استعجب من هذه المقالة ، وكذا بسبب ما هو من عند الله لعمر الله ، في هؤلاء ثاموا يعني هم أن يكونوا بحر معهم لأشياء ، ويتوقفون على ما يريدون أن يقولوا حتى يرضوه عن عمرهم ، والله تعالى في فله فيهم وتعتهم ، حتى على مقاربه الفقه ، ونفي القدرة المبلغ من نفي الفعل ، وهذا النوع من الاستفهام يتصل بكار ما استفهم عن عبته ، وأنه ينبغي أن يوجد مقابلة ، فإذا قيل : ما كنت قسراً فهو إنكار لنفيهم ، ومتضمن أن يرحم مدعاه ، وإذا قيل : ما كنت لا تعود ، فهو إنكار لترك الضام ، ومتضمن أن يوجد مقابلة ، قيل : في قوله في حذوياً في أبي : الضام لو تدبروه ليصرهم في الدين ، وأمرتهم البقي ، وقال من بحر : لا مخرج على ترك لفت فيها أعمهم به وأهم في كنهه ، ووقف أبو عمرو والكسائي على قوله في في ووقف الشافعي على قوله في قوله في ذلك في اتساع النسخة ، ولا ينبغي تعدد ذلك ، لأن توقف على في ما في به قطع عن خبر ، وعلى كلامه فيه قطع عن المعرور دون حرف الخبر ، وإنما يكون ذلك لفردوه الغلط للنفس .

﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ بِالْبَيِّنَاتِ وَهُوَ لَا يَأْتِيكَ شَيْئًا ﴾

﴿ ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك ﴾ الخطب عام ، كذا بل ما أصابت به إنسان ، وقيل للرسول - صلى الله عليه وسلم - والمؤمن غيره [١٩٠] ، وقال ابن جرير : هم غلبت للمؤمن ، كذا في إذا قرئت عليه ، قال : ولا كان لفظ التبريز مفرداً مع أن يجره يعط الواحد تارة ، بل لفظ الجمع تارة ، وعنه قوله

تَخْرُفُ أَهْلَابُ بَسْتَيْنِ فَحَسَنَتُهُمْ فَرَسَتُ أَهْلَابَ وَثَنَ عَمَلٍ ، في قوله

[١٩] أخرجه أبو عمرو بن العباس في تفسيره [١٩٠] ، ومع التبريز [١٩١]

[٢٠] لمجد لغات ، في السجدة ، في التبريز .

وجه يطلع صدره لم يزل شكاً . إذ رزت في قوم استعوا دويعة إلى عن وعصب يالوه وطفر يحسونه . يمكن كخذه إذا
 نالته ماله أو دته محوت أو دته مكرهه أصاب سبه إلى الرسون منظر أبه . وغنة هنا والنية كنه في ﴿ ولما هم
 بالحنك والحنك ﴾ [الأنعام ١٦٨] وفي ﴿ أنزلناهم الحقة فالتوا ، ثم عهدنا أن نصبهم مينة يعبروا عيسى ومن
 معه ﴾ [الأنعام ١٦٩] انتهى . وقد ضمن بعض الملاحدة ، فقال : هذا ناقص ، لأنه قال ﴿ قل قل من عندك ﴾
 وقال عقبه ﴿ ما أصابك من حسنة ﴾ الآية . وقال تراقيب . وهذا ظاهر القوي لأن الحقة والنية من الانقضاء المشتركة .
 كالحيون الذي يقع على الإنسان ونعرس والحجر ، ومن الأسيا ، للخلعة كالعين ، فهو أن دليلاً قال : الحيون الشكيب ،
 والحيون غير المتكتم . وارة بالآول الإنسان . وغالب القرس أو سحرهم يكن متفصلاً ، وكذلك إذا قال : تعين في
 امرجه ، والعين بين في الوجه . وارة بالآول الخالصة ، والمثانة غير تفرق أو الصحاب ، وكذلك الآية . تريد سمي في
 الآول غير ما قرئت في الثانية ، كما جاء انتهى . والذي اصططح عليه واجب بالمشتركة وبالخلعة يسر اصطلاح الناس
 اليوم ، لأن المشترك هو عدهم كنعين ، والخاصة هي الثانية ، وتراعي حمل الغير من فأسله المشتركة ، وهو
 موضوع للقدرة لشرك ، وحمل تعين من فأسله المعقوفة ، وهو في الاصطلاح اليوم من المشترك ، قال بعض أهل
 العلم والعريين ﴿ من عند الله ﴾ ﴿ من عند الله ﴾ أن من عند الله أهم . فقال هم كك يردها ويصططح ، وفيها يحصل
 وقد أمر به غيره عنه ، ولا يقال . هو من الله إلا هو فاذ يرده ، وأما . وبعد انقضاء غير . إن أدت فمن الله ،
 وإن أعطت فمن الشيطان انتهى . وعني بالنفس من المذكورة في قوله ﴿ إن النفس لأمنية بالسوء ﴾ يوسف [٥٣] ،
 وفرائد عائشة - رضي الله عنها - ﴿ فَمَنْ نَفْسٌ ﴾ يفتح النسم ورفع السين ، نفس استعظام معناه الإنكار ، أي : فَمَنْ
 نَفْسٌ مَن يَنْسِبُ إِلَيْهِ نَعْلُ الْعَمَلِ مَا لِلنَّفْسِ فِي الشَّيْءِ . فَمَنْ . وأرسلناك لحاس رسولاً ﴿ أنبأ نَحْنُ أَنْ تَدْرُجَ عَلَيْهِمْ
 يَرْسَدُ . فلا حجة لهم لقوله ﴿ و . كذا معنيين حتى نثبت رسولاً ﴾ [الأنعام ١٥] وللمناس علم عرب وعجمهم ،
 وانصعب ﴿ رسولاً ﴾ على الحال المؤقتة ، وجاز أن يكون مصبراً يعني إرسلاً ، وهو غصيف ، وكفى بانه شهيداً ﴿
 أي . معلماً عى به بصدر منك ومنهم ، أرشيداً على رسالتك ، ولا ينبغي لمن كان الله شاعده إلا أن يطاع ويضع . لأنه
 جاء بالحق والصدق ، وشهد الله له بذلك ، وقد تضمنت هذه الآيات من تبيان وتبيين . الاستعانة في ﴿ يفترون الخباء
 الدنيا بالآخرة ﴾ وفي ﴿ مسوف نؤتيه أجره عسى ﴾ لما يبال من معصية في الآخرة ، ﴿ في سبيل الله ﴾ ﴿ في سبيل
 الطغافوت ﴾ استعمل تظهير للاحتياج والمخالفة ، وفي ﴿ كفوا أيديكم ﴾ أطلق كف اليد ليدى هو عتص بالأحرام من
 الإمساك عن القتال ، والاستغفار لغيره ، الاستبصار والاحتياط في ﴿ وما لكم لا تفكرون ﴾ ، والاستعظام الذي معناه
 التمعب في ﴿ الأمر إلى الذين قبل لهم نهم ﴾ ، والشحون يعني التي يلوحها من دهرهم في الجهاد ، والافتقار في ﴿ مسوف
 نؤتيه ﴾ في فرقة اللون ، والتكرار في ﴿ بين الله ﴾ وفي ﴿ واجمل لن من ذلك ﴾ وفي ﴿ يقتلون ﴾ وفي ﴿ الشيطان ﴾
 وفي ﴿ وإن نصيبهم ﴾ وفي ﴿ ما أصابك ﴾ وفي اسم الله ، والعقب المعظمي ن الذين سمى ﴿ الذين كذبوا ﴾ ،
 والمعوي في سبيل الله في طاعة ، وفي سبيل الطاغوت في معصية ، والاحتصاص في ﴿ إن كيد الشيطان كان
 ضعيفاً ﴾ وفي ﴿ والآخرة خير من الأولى ﴾ ، والنجور يوسد الفعل إلى غير فاعله في ﴿ يترككم السيوف ﴾ وفي ﴿ إن
 نصيبهم ﴾ ، وفي ﴿ ما أصابك ﴾ ، والنسب في كخشية ، وإيضاً أفعل متصل حيث لا مشاركة في غير لمن
 اتقى ، وانحصر المقابر في ﴿ محشود ﴾ في كخشية ، وانحذف في مواضع .

﴿ مَن يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَن تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ وَمَن يَتَّبِعِ
 طَاعَةً فَإِن يَمُوتْ أَوْ يُنْقِضْ يَلِكْ بِمِثْلِ طَاعَتِهِ ۚ وَمَن يُغْلِبْ فِي الْكُفْرِ يَأْتِ بِكُفْرٍ ۖ فَيُجَنَّبُ عَنْهُ
 اللَّهُ وَمَن يَكُنْ فِي الْكُفْرِ يَتَلَدَّدْ ۗ فَنِعْمُ أَصْحَابُ الْأُحْقَادِ الَّذِينَ ظَلَمُوا بِأَنفُسِهِمْ ۖ فَمِثْلُ
 ظَنَنَّهُمْ وَلَهُمْ فِيهَا كَذِبٌ عَظِيمٌ ۖ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۖ

عَنْهُمْ وَتُوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿٩١﴾ أَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَوْجَدُ وَإِيْدِهِ أَخْبَدُ فَكَثِيرٌ ﴿٩٢﴾ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَبِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَفُتِنْتُمْ أَنْ تُفِيلَا ﴿٩٣﴾ فَقِيلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسُكَ وَاعْرِضْ بِالْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللَّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلًا ﴿٩٤﴾ مَن يُشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَّكُنْ لَهُ نصيبٌ مِّنْهَا وَمَن يُشْفَعْ شَفْعَةً سَيِّئَةً يَّكُنْ لَهُ كُفْلٌ مِّنْهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُّقِيمًا ﴿٩٥﴾ وَإِذْ أَخْبَرْتُمْ رَحِيمةً فَجِئُوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴿٩٦﴾

التبیین : قال الاصمعي : أو العباس : كل امرئ نفي بليق ، قيل : حديث ، وقال الزجاج : كل امرئ مكر فيه أو جص سیر فقد يت ، وقد اشاعر

تُؤْتِي الْمَرْءَ مِمَّا رَزَقَهُ وَتَكُنُ لَهُ كُفْلًا وَمَن يَكْفُلْهُ يَكْفُرْ
وقيل لا تخش احد ، تقول نكفني إذا كفر بك ، وقد تورزب بيت الله ، وقيل ما ورزور ، وقيل
لقد ، وقد قول شاعر .

لَا تَنْفَعُ الْفُلُ مِمَّا بِيَدِ اللَّهِ وَتَكُنُ الْفُلُ لِلْجَنَّةِ
أي قصيد ، وقيل التبیین ملحة صبي ، قال شاعرهم .

وَنُفِصَتْ قَوْلِي بِعَدِّ أَعْيَانِ لَكَ قَاتِلَتْ فَتَلَهُ غَدَاً كَفَرُوا

سبر ١٩ : قال الأعرابي : سبر : ما يورث إليه في محله ، ثم امتنع في كل ثعلب ، وتعبير الله الكثير ، سعي
ذلك لأنه يفي للأعقاب والأقدام ، قد الزجاج ويغره ، الإذاعة الظه ، التي ، رشاشه ، يقال : دمع يدح ، وكذا ،
ويتعدى ينف وبالد ، فيكون إذ ذاك دمع في سعي النفس الجرد ، قد هو الأسود
الاستبساط ٢٠ : الاستخراج ، والتخط ، ألا يخرج من الجبر أو ما يحفر ، والإسباط والإسباط إحرامه ، وقال
أذا فر به في السور حتى كاتت بملته ، نزل يومئذ مغشوب

(١) روت الأعرابي عبد الله بن وهب بن عبد الله بن وهب ، قال الزجاج : قد سبر ما لا يورث من الموت ، كل ما فكر به أو غلب به قبل ، قد سبر ،
يعني : ما أمر أو لم يعمل وأنت جليل معي واحد

نزل نزل ٢٩٤ - ٢٩١

(٢) التدبر في الأمر : أنظر إلى ما يورث إليه محله ، ونسب : الحكر في
السنن ١٢٤١/٢

(٣) يقال استشفه واستشفه على وجه واحد ، واستشفه : الاستشفاء ، ولا سبط : الاستخراج ، وسط فقهه : قد سبرج لطفه المضي باسحته
وهو .

الشاعر :

نَعَمْ صَدَقًا وَتَسْجُلُ الْقَبِيلُ أَلْ دِي إِذَا فُتِلَ قَوْلُكَ بَشَطُ أُنْثَاءٍ فِي الشَّرَى^(١)

وقال ابن الأعرابي : يقين للرحيل إذا كان بمبدأ العز والمنة ما يجد عدوه له نطقاً ، قال كعب :

فَرِيضٌ نَزْلُهُ لَا يَنْتَالُ خُدُوءُهُ لَهُ تَبَطُّ أَبِي الْهَوْنِ قَطُوبُ^(٢)

والنبط : الذين يستخرجون المياه والنباتات من الأرض ، وقال لغزاه : نبط مثل استبط ، وبط الله ببط بضم الباء وفتحها ، التحريض^(٣) ، الحث ، التحليل : الأحذ بأسراع العذاب ، وترويده عن المذنب وكان مأخوذاً من النكل^(٤) ، وهو التقييد ، النكل^(٥) : انصب ، والنصب في غير أكثر استعمالاً ، والنكل في الشر أكثر منه في الخير ، المنبت : انقطعت ، قال المزي عن عبد المطلب^(٦) :

وَذِي بَشَنٍ كَفَفْتُ النَّفْسَ مَعَهُ وَتَمَّانُ خَلَّ إِسَاءَتِهِ مُجِيتُ^(٧)

أي : مقلداً ، وقد السموأل :

لَبِثْتُ بِشْمَرِي وَالشَّعْرَتِ إِذَا مَا فَرُتَوْهَا مَشْهُورَةٌ وَدُعِبْتُ^(٨)

أبي الفصل لم غلب إذا خرو جَبَّتْ بِلَى عَنِ الْجَنْبِ مُجِبْتُ

وقال أبو عبيدة : نبت الحاضر ، وقال ابن فارس : انبت القدر ، وانبت الحافظ والشاهد ، وقال النحس : حوسنت من القرب ، والقوت مقدار ما يحفظ به الإنسان من التلف ، التبعة : قال عبد الله بن إدريس : هي التلك ، واتشد :

أَوُّهُ جَاءَ أَبَا فَيْسُوسَ حَقُّ أَوْ بَخَّ عَلَى غَيْبَتِهِ بِمُجْدِي^(٩)

(١) لم يجد لغزاه ، وذكره الحسين في الدر المنون .

(٢) قامت لكعب بن سعد القصي شعر الأصمعيات (١٠٣) القصي ٥٧١/٨ .

(٣) النحرص : التحضيض ، قال الجوهري : النحرص على مقاتل : نحت الإحدا عليه قال الله تعالى . . . (وناجني حرص المؤمين على النكال) قال فرحاح : تأنيده مَنَّهُمْ على النكال ، قال : وتكون النحرص في القاعة : أي تحت الإنسان حتى يعلم به أنه حارس إن لم يلق عنه ، قال : وأخوخر : الذي تارت المعلاك .

لسان العرب ٦٢/٨٣٩ .

(٤) بغيره : نكره به تنكلاً ، إذا جملة تكلاً وهذه اميرة ، وقال : نكلت حلالاً ، إذا عاقبه في حرم أخوته فطوبى لنكل حريمه من ارتكاب منه .

لسان شعراء ١/٣٥٦٤ .

(٥) النكل : الحط والصنعة من الأسر والإثم . ومع به بعضه ، ويقال له نكلان من الأسر .

لسان شعراء ١/٣٩٠٦ .

(٦) قريب من عبد المطلب بن هاشم ، أكبر أجداد النبي - ﷺ - لأمي أبيه - عائشة - في طفولته ، وكان بعد من شعراء قريش ، إلا أنه شعره قليل ، انظر غرر من الأبيات : ٢٨١٠ ضبط الأبيات ٧٢٣ ١٤٥٨م ١٢٧٢ .

(٧) انظر شواهد النكبات ١/٣٥٦٩ .

(٨) بغير ديوانه ١٣ عار الفراء ١/١٢٥٨ الأصمعيات .

(٩) ثبت لعمرو بن عبد مكرم ، انظر إصلاح النطق (٣٦٦) القزطي ١/٢٩٧ .

وقال الأهرري : التحية بمعنى المثلث بمعنى الغناء ، ثم صارت بمعنى السلامة انتهى ، ووزنها نفعلة ، وليس الإدغام في هذا اللون واحداً على مذهب الخاربي ، بل يجوز الإظهار ، كما قالوا . أعني بالإظهار وأعني بالإدغام في جمع عيسى ، وذهب الجمهور إلى أنه يجب الإدغام في تحية ، والكلام على المدعيين المذكورين في كتب النحر ، **﴿ من قطع الرسول فقد طاع الله ومن تولى فما أرسلنا عليهم حفيفاً ﴾** قاله **﴿ ٨٥ ﴾** من أسكن مقدس الله **﴿ ١٧٩ ﴾** فاعتصمت اليهود فقلوا : هذا محمد يأمر بعبادة الله ، وهو في هذا القول مدح للربوبية فنزلت . **﴿ ١٨٠ ﴾** رواه ، قال المغفوق : لقد قارب الشرك ، وفي رواية ، قالوا : ما يريد هذا الرجل إلا أن يُسجد رأساً ، كما اتفقوا . انتهى . عيسى ، وتعنى الطاعين لأنه لا يأمر إلا بما أمر الله به ، ولا ينهى إلا عن ما نهى الله عنه . تكون طاعته في ذلك . طاعة الله ، ومن تولى بقل أو أمر **﴿ فيا أرسلنا ﴾** في هذا التمام ، لا بد من حرجي عن الرسول لكنني : فما أرسله ، واحاطت بها الحاسب على الأنبياء ، لم تحفظ للأعقاب ، أو الحافظ من المعاصي ، والحافظ عن التزوي ، أو السلط من الحفظ أقوال ، وتتضمن هذه الآية الإعراف حسن بول ، والتترك وفقاً من الله ، وهي قبل نزول القرآن ، **﴿ ويوصلون طاعة ﴾** مرت في متناصين بالفاق ، أي : إذا أمرهم بشيء قالوا : طاعة **﴿ أي : أمرنا طاعة ، أو من طاعة ، قال أبو عبيد بن جراح ^(١) . ويجوز النصب بمعنى أضمت طاعة ، وهذا من قول المرتسم ممدماً وطاعة ، وسمي وطاعة بسموه قول سبيويه ، وسمي بعض العرب القوتون بهم بقل له كيف أصبحت . فقول مد الله رثاء عليه ، كان قد أمرني وشأن حمد الله ، وبني نصب حمد الله وشأن عليه كان على النفس ، والموقع بدل على ثبات الطاعة واستقرارها انتهى ، ولا حاجة لذكر ما لم يقرأ به ، ولا لتوجيهه ، ولا لتفسيره . عاصراً في كتابه الذي رخصه على ألا يحصل لا على التطويل ، **﴿ فإذا برزوا من عندك ببنت طاعة منهم غير الذي نقول ﴾** أي : إذا خرجوا من عندك ، وإذا وسر أي : طاعته منهم غير الذي نقول لك يا محمد من أظهر طاعة ، وهم في الباطن كانوا عاصون ، فمن هذا الضمير **﴿ في نقول ﴾** عائد على الطاعة ، وهو قول ابن عباس ، وصح . يعود على الرسول ، أي : غير الذي يقول وترسم به يا محمد ، وهو الخلاف والمصعبان المنفصل عليه بمرادهم ، ويزيد هذا التأكيد قراءة عند الله **﴿ حيث ميت منهم يا محمد ﴾** . وقراء بجسي من يهر **﴿ يقول ﴾** في رواية ، فيجوز أن يكون الضمير للرسول ، ويكون التثنية : إذا خرج من صميم احتضاب في من **﴿ عندك ﴾** إلى صميم تخفية ، ويجوز أن يعود على الطاعة لأنها في معنى القوم ، أو تخريف ، وحسن طاعته بالذات ، لأنه لا يكونوا ليجمعوا كلهم في دار واحدة ، أو لأنه إخبار عن علم الله أنه سفي عن كفره وبقائه ، وأنه هم حزنة وأنهم عمرو **﴿ بيت طاعة ﴾** وأظهر الباقون ، **﴿ في والله يكتب ما يبتون ﴾** أي : يكتبني في صحائف أعمالهم حسناً تكتبه المعلقة أيدوا رواه ، وقال الزجاج : يكتبني في كتابه ذلك ، أي : يره في القرآن ، ويعلم به ويطيع على سره ، وفيل . يكتب بعله صرنا لكناه عن العمل ، لأنه من أمرنا ، **﴿ فأعرض عنهم وتوكل على الله وكفى بالله وكليلاً ﴾** هذا مؤكد لقوله **﴿ ومن تولى فما أرسلنا عليهم حفيفاً ﴾** أي : لا تحدث نفسك بالانتقام منهم ، وليس المحي . فأعرض عن دعوتهم إلى الإيمان وعن وعظهم ، وكان الضحك : معنى **﴿ أعرض عنهم ﴾** لا تحب بأسرائهم . فيحاروك بالعداء بعد المتاملة في القول . ثم أمره بإعادة التوكل عليه ، فهو يتوكل لك ، صبه وهذا أيضاً قيل بول الفضل ، **﴿ أفلا يتدبرون القرآن ﴾** . فقرأ الجمهور **﴿ يتدبرون ﴾** بياء وثاقه مدحها على الأحسن ، وفراً بن محسن بدغام التاء في ناله ، وهذا استعمالهم معناه الإنكار ، أي : فلا تدبرون ما نزل عليكم من الرحي ، ولا يعرضون منه . غاية في تدبره . يظهر مرهاته ويستطيع نوره ، ولا يظهر ذلك من أعرض عنه ويتركه ، **﴿ ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيراً ﴾** العاشر أن في الضمير **﴿ في ﴾** فيه **﴿ عائد على القرآن ، وهذا في علم البيان الاحتجاج نظري ، وقوم بسموه المذهب الكلامي .****

(١) ذكره المنصفي في الجمع ١٢٢/٩

(٢) انظر كشك ١٣٩/١

وروجه هذا لدليل أنه ليس من متكلم كلاماً مؤيداً، لا يوجد في كلامه اختلاف كبير، إمّا في الوصف واللفظ، إمّا في المعنى يتناقض أصحابه، أو الوقوع عن خلاف المحرّ به، أو انتميه على ما لا يقسم، أو كونه يمكن معارضة، والتكرار العظم ليس فيه شيء من ذلك، لأنه كلام محيط بكل شيء، مناسب لدلالة معجزة فائقة نفوذ الشفاء، وتناقص صدق أخبار وصفا معاذ، فلا يندرج فيه إلا العام بما لا يعلمه أحد سواه. قال ابن عطية: «إن عرجيت لأحد شعبة وعن احتلاله فلا يجب أن يتهم نقره» وسأل من هو أعلم به، وما ذهب إليه بعض الزنادقة المعتندين من أن فيه أحكاماً مختلفة وألفاظاً غير متصلة فقد أبطل مقاتلهم عن الأسماء، وما جاء في القرآن من اختلاف في تسمية وشيئ، وفراغ، ونامع ومسوح، وبحكمه ومقتضاه، وعدم رخص، ومطاز ومليد، فليس هو المقصود في الآية، بل هذه من عديم القرآن الدالة على النسخ معناه وأحكامه معنية، وذهب الزجاج إلى أنه المصير في ﴿فيه﴾ عائد على ما يحرم به الله تعالى مما يتوهم ويسود، والفتي: إنك تحرمهم به عن حد ما يقع، وذلك دليل على أنه من عذابه، عيب من العيوب، وفي ذكر نكير نقرت: هل من حال من الرخصة إن عزم لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول - ﷺ - ﴿وإذا جاءهم أمر من الأمن أو الخوف أذاعوا به﴾ في روى مسلم من حديث ابن عباس، عن عمر: «إن رسول الله - ﷺ - أخذ من سائمة، فدخل عمر المحمد فسمع الناس يقولون: قلل رسول الله - ﷺ - سائمة، فدخل على النبي - ﷺ - حذائه، فأنزل سائمة + قال: لا، صرح فتدلى: «إن رسول الله - ﷺ - لم يطلق سائمة»^(١)، فثبت، وكان هو الذي استطاع الأمر، وروى أبو صالح عن ابن عباس، أن الرسول كان إذا بعث سرية من العرب ففعلت أو غلبت تخدعوا بذلك، وأتوه رؤى بصرها حتى يكون هو لمحدثه، فزك^(٢)، وتسمي في حناجره، على شافعي قاله ابن عباس والمفسر، أو على سائمة من جعفة المؤمنين قاله الحسن والزجاج، ولا يذكر الزمخشري^(٣) غيره، أو عليها نضرة ابن عطية، أو عن اليهود قاله بعضهم، والأمر من الأمن أو الخوف هو السرية بالظفر والتمنية، أو الغلبة والبيكة، فيدرون بأشدته قبل أن يخرج لرسول بذلك، أو ما كان يزل من الوحي بالوحي، لظفر أو تخفيف من جهة الكفر، كان يمر النبي - عليه السلام - ذلك إليهم، فيشبهونه، وكان في ذلك مضرة على المسلمين، أو ما يحرم عليه النبي من لوداعة والأمان لقوم، والخوف، الحذر بأن، قوماً يجمعون النبي - ﷺ - فيختلف اصطلاحون فيه، فله الزجاج والمادني، وأبو سليمان الدمشقي، وابن ابن عطية، النبي أن الماطين كانوا يمشون بين سباع ما يسوه النبي - ﷺ - في حراماته، وإذا طرأت غم شعبة آمن للمسلمين، أو فتح عليهم سفروهم، وصعدوا شأب انتهى، والنضمي في ﴿به﴾ حذائه على الأمر، قبل، ويعود أن يعود على الأمن أو الخوف، وورد التصدير لأن ﴿أو﴾ مقتضى أحداه، ﴿ولو رده إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعنه من يستطاعه منهم﴾ أي، ولو رده الأمر الذي ملغهم إلى الرسول وأولي الأمر وهو الخلفاء الأربعة ومن يجري حل معهم قاله ابن عباس^(٤)، أو أبو بكر وعمر خاصة فإنه عكروا^(٥)، أو أمر، السراية^(٦) قاله الشافعي ومقاتل وابن زيد، أو جند، من الصلابة ذلك الحسن وقنانه وابن جريح، ونهني، أو أسكو عن الخوض بين ملغهم، ومنقصوا الأمر من الرسول وأولي الأمر نعتهم حقيقة ذلك الأمر الراد من له

(١) أخرجه مسلم ٢/١٠٥ في فضائل بني النضير ١١٥/٣٠١ (٢٧٩)

(٢) أخرجه تيسير القاري ١/٦٨، ٥٦٨، ٥٧١، وغيره ٢٧٩، والترمذي ١٨١٢، صحيح الترمذي ٢٩٩/٢، ٢٩٢، والبيهقي ١٠١/١، والبيهقي ١٦٣/١، والبيهقي ٨٠

(٣) انظر الكتاب ٢/٩٩

(٤) انظر النووي ٢/٦٦٦، وتوسيط ٨٠ ط

(٥) انظر التيسير ١/٦٨

(٦) انظر الرصد ١/١١١

بحث ونظر وعبرة ، وأحبرهم بحقيقة تلك ، وإن لأمر ليس جديراً على أول حبر بطرا ، فإن الذي يحترق في هم ناس من
صفحة لمسلم الدين لم يكن فيه خيرة بالأصول والاسبيغان للأمر ، كانوا إذا بهم عجز عن سرائر رسول الله - ﷺ -
من أس وسلامة ، أو خوف وحيل ، أو دعا به ، وكانت يدهم مفسدة ، ولو ردوا ذلك الأمر إلى رسول الله وإلى أولي
الأمر منهم ، وهم كبار الصحابة البصائر بالأمر ، أو الذين كانوا يؤثرون بهم لعلمه ، لعلم ندم ما أخبروا به الذين
يستقبلونه ، أي : الذين يستخرجون نديهم ، يغلطهم وتجاذبهم ، ومبرمهم بأمر الحرب وبكثرتها ، وقيل : كانوا
يقفون عن رسول الله - ﷺ - وأول الأمر عن أمن ووثوق بالظهور على بعض الأعداء ، أو على خوف واستشعر ،
فيديعونه ، فيشر ، فيبلغ للأعداء ، فتعود إدهم مفسدة ، ولو ردوه إلى رسول الله - ﷺ - وإلى أولي الأمر ، موضوعه
إلهم ، وكانوا كأن لم يسمعوا ، لعلمه الذين يستقبلون نديهم ، كيف يدبرونه ، وما يأتون ويديرون فيه ، ومن : كانوا
يسمعون من المواد المأخوذة شيئاً من الخبر عن السرايا مصوناً غير مضمون الصحة ، فيديعونه ، فتعود ذلك ، وبالأعلى
الؤمنين ، ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر ، وقالوا : نسكت حتى نسمعهم ، وعلم هل هو يدع أو لا يدع ،
لعلمه الذين يستقبلونه بمس لهم صحتهم ، ومن هو ما يذيع هؤلاء النديون ، وهم الذين يستقبلونه من رسول وأولي
الأمر ، أي : يتفوت منهم ، ويستخرجون علمه من جهنهم انتهى كلامه ، وهذه كلها تأويلات حسنة ، وأما ما حل
سنى الكلام هذا التكرار لأحبر ، وهو لم يلقى : إذا طرأ أمر ما من المسلمين أو خوف : فيسمى أن لا يشذ ، وأن يرد إلى
الرسول وأولي الأمر ، فيأمرهم بحربهم عن حقيقة الأمر ، فوله من سلفهم ، ويستخرج ذلك من صهيته ، لأن ما أخبر به
الرسول وأولو الأمر ، إذ هم يحيدون عنه ، حق لا شك به ، وقال أبو بكر بن مزي : في هذه الآية دلالة على وجوب الفتوى
بالفلاس واعتقاد رأي في أحكام الأحداث ، لأنه امر مرة الحوادث إلى الرسول في حياته ، إذ كانوا حاضرين ، وإلى العلماء
بعد وفاته والخبرة عن خبره ، وأما ما لا يخرج إلى منبأه ، فثبت بذلك أن من الأحكام ما هو مروج في
النص ، قد كثر ، فهو إلى علم الاستدلال والامتطاء ، وطول الرأي في هذه المسألة اعتراضاً وانفصالاً ، واستمر
من الآية أحكاماً ، قال : وقد سعى خلاف قول الثاني بالإجماع ، لأنه لو كان حق شيء من الأحكام منصوباً عليه يعرفه
لأمر لوال موضع الاستنط ، وسقط اورد إلى أولي الأمر ، من كان الواجب الرد إلى الإمام لدى معرف صحة ذلك من
ماطه من جهة النص ، وقد الشيخ حال ندين أبو عبد الله محمد بن سليمان بن النقيب وهو جامع كتاب التحرير
والشعر لأنه إذا أئمة التفسير ما نصه في ذلك الكتاب : وقد لاح في هذه الآية أن في الكلام جديراً وتأخيراً ، وإن
هذا الكلام متعلق بالذي قبله ، مردود إليه ، ويكون التفسير : أفلا يتدبرون القرآن ، ويريدونه علوماً أنه من كلام
الله ، والمشكل عليهم من مشابهة له ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منه لعلمه الذين يستقبلونه منهم ، يعني : لعلم
معنى ذلك التشابه الذين مستنطونه منهم من أهل لعلم بالكتاب إلا قليلاً ، وهي ما استأثر الله به من علم كذبه وعكوف
خطابه ، ثم قال : وقد جاءه أمر من الأس أو خوف أو داع به ، والذي حسس غم ذلك بديهة الشيطان ، ثم انصب إلى
المؤمنين ، فقال : ولولا فضل الله عليكم في الآية ، وقد أشار إلى شيء من هذا في طلب النكاح في حياته معروف ، بقوت
القلوب ، وقال : إن قوله في الآية : فصل بقره في لعلمه الذين يستقبلونه منهم ، وعمل هذا يكون الاستنط
استخراجاً من معنى اللفظ التشابه منوع من النظر والاجتهاد والفكر انتهى كلامه ، وهو كما ترى تركيب وعظم به تركيب
انفراد وصحة ، وكثير ما يذكر هذا الوجه في لغزات تقديم وتأخير ، وأغرب من ذلك أنه يجعله من أنواع منه بيان ،
وأصعب وحداق المحيرين بمحسونه من باب صائر الأندلس ، وشأنه من قولين ، وفرأ أبو الصيالك لعلمه في يكون
للام ، قال ابن عطية ، وذلك مثل : شجر بهم في انتهى ، وليس فته ، لأن تسكين علم قياس مطرد في له تسم ،

وحده^(١١) ، ومناسبة هذه الآية هي أنه لما ذكر في الآيات قبلها توبيخهم عن القتال ، واستطرد من ذلك إلى أن الموت به دارة كل أحد ، ولو اختصم بعضهم ، فلا وثاق في الحرب من القتال ، رُئِيع ذلك بما أتبع من سوء خطاب شاطين الرسول - عليه السلام - وتوبيخهم معه من إظهار القذاعة بالقتل ، وعلاها بالنس ، وتكثيهم في عدم تعلمهم ما جاء به الرسول من القرآن الذي فيه كتب عليهم القتال ، عاد إلى أمر القتال ، وهكذا عمدة كلام العرب ، تكون في شيء ، ثم تستطرد من ذلك إلى شيء آخر ، به مناسبة وتعليل ، ثم تعود إلى ذلك الأول ، وإفاء هنا عاطفة حملة كلام على جهة كلام له ، ومن زعم أن وجه إعطاف بالفاء هو أن يكون متصلاً بقتله ، وما لك لا تخافون ؟ نسباً [٧٥] : لو فؤاد في مسود يزيته أحرأ عطف في [٦٦] وهو محمول على المعنى على تقدير شرط ، أي : إن أردت إهزيم قتل ، أو معطوفة على قوله ﴿ فتصنوا أراءه - التيهان ﴾ فقد أجد ، وظاهر الأمر أنه حذرت لمسي بـ ﴿ معه ، ويؤكد في لا تكلف إلا نفسك ﴾ وجه الترغيب في^(١٢) على تقدير شرط ، ق : أي إن أفردك وزكيا وسدك لا تكلف إلا نفسك وحدها ، إن تقدمها للجهاد فإن الله هو ناصر لا الهود ، فإن شاء نصرك وسدك ، كما نصرنا وحولك الأثرف نصر ، وسببه إليه الإحراج قال : أمره بالجهاد إن فائز وحده ، لأنه غصي له النصر ، وقال أبي سفيان : لم نجد قط في حين أن عطا عرض على النبي فون الأمة مرة ، فاعني - والله أعلم - أنه غضب لنبي - في اللفظ ، وهو من ، يقال لكل واحد في خاصة نفسه ، أي : أبت يا محمد وكل واحد من أهلك تقول له ﴿ فتقاتل في سبيل الله ﴾ ولقد ينمي لكل مؤمن أن يستمر في مجاهد ولو وحده ، ومن ذلك قول النبي - عليه - : لا قاتلهم حتى نفره سألني ، وقول أبي بكر وقت الرداء : ولو حالفتي بيني لجاهدتها بشمال ، ومعنى في لا تكلف إلا نفسك ، أي لا تكلف في القتال إلا نفسك ، يقال ولو وحده ، وقيل : المعنى لا طائفك وبرصك ، والنصر بعد ما من أمة ، يقال : سقطت نفسه ، أي قوته ، وفرا الجمهور في لا تكلف في حياً ميباً للمفعول ، قالوا : والحيلة في موسم حال ، ويحور أن يكون إسناداً من الله لنبيه ، لا حادثاً شرع له فيها أنه لا يكلف امرؤ غيره من المؤمنين ، إن يكلف أمر نفسه فقد ، وقرئ : لا تكلف في بالون ونكر اللام ، وبمعنى وجهي الإحزاب الحالك ولاستشاف ، وفرا عبد الله من عمر في لا تكلف في الله ربح اللام ، والجزم على جواز الأمر ، وأمره تعالى بحق المؤمنين على القتال وتحريكهم إلى الشهادة ، ﴿ عسى الله أن يكف بأس الذين كفروا ﴾ فإن بكفرة وخبره عسى من الله وبجنة ، ومن البشر موقوفة من حجة ، ولان كفروا هم كفار فرس ، وقد كف الله تعالى بأسهم ، وسد لأبي سفيان رك القتال ، وقال هذا عام مجدد ، وما كان معهم إلا التسويق ، ولا يلقون إلا في عام تحصب فوجع بهم ، وقيل : كف بأس يكون عند نزول عيسى بن مريم - عليه السلام - وقيل : ذلك يوم الحمبية ، وقيل : هي قبض خربت عليهم الحربة ، والجمهور على ما تقدم من أن ذلك كان عند غزورهم إلى بدر بصري ، ويظهر في هذا أنه لا ينبغي كف بأس الذين كفروا به ذكرها ، والتعريض شيء يحتاج إلى دليل ، في والله ليلد بأساً وأشد تكبلاً في هذه غزوة تقرب المؤمنين ، وإن بأس الله أشد من بأس الكفار ، وقد روي كف بأسهم ، ثم ذكر ما أعد لهم من الذكالك ، وإن الله تعالى هو أشد عقوبة ، وذكر قوته وفراهم عليهم ، وما يؤون إليه أسهم من التعذيب ، فقال حسن وأبنا : وأشد تكبلاً أي عقوبة^(١٣) فاضحة ، والأظهر أن الفعل التفضيل هنا على ماها ، وقيل هو من باب : الفصل أصل من الحل ، لأن بأسهم مناسبة إلى ماها تعالى ليس بشيء ، في من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها ومن يلحق شفاعة سيئة يكن له كفل منها في قال قوم ، من يكن شعباً لوزن اصحابات يا محمد في المهاد ، فيحفظهم في جهك عموهم ، يكن له نصيب من المهاد ، أو من

(١١) انظر طبري ١٥٧/١

(١٢) انظر تكشاف ٥٢٩/١ .

(١٣) انظر شعبي ١٥٧/١ والغني ٥٨٥/١ وقد ١٦٧٢/٢ الوسط ٥١ ج .

يشفع رزق الإسلام بالمعونة للمصلحين فلذلك حسنة ، وله نصيب منها ، وحملهم على هذا التأويل ما تقدم من ذكر القتال والأمر به ، وقد قرأه الطبري ، وقد صحح واحد والخمس واس زينة وغيرهم : هي في حوائج الناس ، حين يشفع لنفع قلة نصيب ، ومن يشفع لغيره كعمل ، وقال الرحطري^(١) : الشفاعة الحسنة هي التي روعي فيها جزئ مسلم ، يدفع عنه بها شر ، أو جلب إليه خير ، واندمي ما وجه الله ، ولم يؤخذ عليها رشوة وكانت في أمر جائز . لا في حد من حدود الله ، ولا حق من الحقوق ، والبيئة ما كان بخلاف ذلك انتهى ، وهذا يسطر ما قاله الحسن^(٢) ، ثم : الشفاعة الحسنة هي في سر ونخاعة ، والبيئة في المباسي^(٣) ، وقيل : الشفاعة الحسنة هي الدعوة لمسلم ، لأنها في معنى الشفاعة إلى الله تعالى ، وعن النبي - ﷺ - من دعا لأخيه بطهر الشيب استجيب له ، وقال به المثلث . ولك مثل ذلك لنصيب^(٤) ، وقد عود على المسلم بعد ذلك ، وقال ابن السائب ومقاتل : الشفاعة الحسنة هي التصالح بين الأئتين ، والبيئة الإمداد بينهما بالصهي بالنهم . وقيل : الشفاعة حسنة أن يشفع إلى الكافر حتى يوضح له من الحق نعمه سلم ، والبيئة أن يشفع إلى المسلم عسى يرتد أو ينافق ، والظاهر أن في من في الشيب ، أي : نصيب من الخير يسير ، وكفى من شر سمير . وتقدم في المفردات أن الكفل النصيب ، وقال ابن السائب تغلب الكفل المش ، وقد أحسن وقادة : هو الفوز والائتم ، وما في النصيب ، حكاه معه الكفل في الشفاعة السنية ، لأن أكثر ما يستعمل في الشر ، وإن كان قد استعمل في الخير ، لقوله في يؤتكم كفلين من رحمته في قالوا وهو ستمار من كفل البعير ، وهو كساء يدار على سنامه ليركب عليه . وسمى كفلاً لأنه لم يحم الظهر ، بل نصيب منه ، في وكان الله على كل شيء مفيداً في أبي . مقتدر^(٥) قاله السني وابن زيد والتكائي ، وقال ابن عباس ومجاهد : حقيقاً وشهداً ، وقال عبد الله بن كثير : واصباً في بلاموز ، وقيل : المحبط ، وقيل : الخيب ، وقيل : المجاري ، وقيل : الواضب للشيء . نذام عنه ، قال ابن كثير . وهو قول ابن عباس أيضاً ، وهذه أقول متفارية ، لاستحرام بعضها معنى بعض ، وقد الطبري في قوله :

إِنْ عَلَى الْجَنَابِ مَفِيَّةٌ

إله من عبر هذه المعاني المتقدمة ، وأنه بمعنى موقوف ، وهذا بصحة أن يكون بناء اسم الماسل بمعنى بناء اسم المفعول ، وقد غيره : منعت مقدر . وإذا حبيتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها في الطاهر أن النجبة هنا السلام . وأن المسلم عليه خير بين أن يرد أحسن منها ، أو أن يرد ما يعني مثلها في أو في ما لتفسير ، وقال ابن عباس والحسن ومجاهد وابن زيد : بأحسن منها إذا كان مسلم ، أو ردوها إذا كان مسلم عليك كفر . فأردوا وإن كان مجزئاً^(٦) ، فكيف في أو في ما للتصريح ، والذي يظهر له الكافر لا يرد ما مثل تحيته ، لأن الشروع في الرد عنهم أن يقال لهم . وعليكم ، ولا يردوا ، هل ذلك فيكون قوله في وإذا حبيتم في معناه وإذا حاكم المسلمون ، وفي هذا ذهب عطاء ، وعن الحسن : ويجوز أن يقال للكافر : وعليك السلام ، ولا يقل . ورحمة الله ، فإنها استغفار ، وعن الشعبي : أنه قال لنصراني مسلم

(١) انظر المكنش ٥١٣/١

(٢) انظر تفسير مجاهد ص ١٦٧ والطبري ٥٩١/٨ ، ١٥٢ ، وابن كثير ٤٣١/١ والدر ١٨٧/٩ ومفح لغز ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، والنوي ٥٥٧/٦ والوسيط ٨٠ ح .

(٣) انظر نصب خاوند ص ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، انظر ٣٣١/٦ والدر ١٥٦/٩ ومفح القدير ١٩٤/٦ ، ٢٩٤ ، والنوي ٤١٧/٦ والوسيط ٨٠ ح .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الذكر رقم (٨٧) وسيفي في السنن الكبرى ٢٥٢/٢

(٥) انظر السوي ٤١٨/١ وضع القدير ١٩٣/١ .

(٦) انظر الرحمن للمصنفين

عليه وعليك السلام ورحمة الله ، منيل له : فقال : أليس في رحمة الله بعيش ، وكان من قال يد أخذ معلوم في وإذا حينئذ في ذلك مخالف بعض السيوي من قوله : فقولوا : وعليكم ، وكيفية رد الأحسن ، أنه إذا قال : سلام عليكم ، فيقول : عليك السلام ورحمة الله ، فإذا قال : سلام عليك ورحمة الله ، قال : عليك السلام ورحمة الله وبركاته ، فإذا قال : السلام عليك ، رد عليه مثله ، وروى عن عمرو بن عبس وغيرهما أن غلبة السلام إلى البركة وفي الآية دليل على أن الرد واجب . لأصل الأمر ، ولا يدل على وجوب ابتداءه ، بل هي سنة مؤكدة ، هذا مدعى أكثر العلماء ، وبالمجهر على أن لا مدعى أن الكسب بالسلام . وثمة قوم رأوا ذلك ، وقد طول ترغصه في : وفيه مذكر خروج كثير في الإسلام ، وموجعها جسم القف ، ونصب معاهد إلى تخصيص هذه السجدة بالجهاد ، فقال : إذا حينئذ في سفرهم شعبة لإسلام ، فلا تقولوا لمن أنفي إليكم سلاماً مستمراً ، فإن أحكام الإسلام تجري عليهم ، وروى ابن وهب وابن القاسم عن مالك : أن هذه الآية في تثبيت العاطس ، والرد عن المشت ، وضعف ابن عطية وغيره من أصحاب مالك هذا القول ، قال ابن عطية : لأنه ليس في الكلام على ذلك دلالة ، أما أن الرد على المشت مما يهدس بالقبض في معنى رد التحية ، وهذا هو معنى مالك إذا صح ذلك معنى ، ونصب قوم إلى أن ابتداء بالتحية هنا افتداه بالقبض ، وقد : من من جعل شيئاً من ذلك أن بعض مثله أو أحسن منه ، قال ابن حزم : يدعى : يجوز مدعى : يجوز أن يحمل هذه الآية على لغة إذا كانت شواهد ، وقد ضمن بعض الناس تأليفه هنا بعرض من أحكام القتال والسلام وتثبيت العاطس والهدايا ، وموجعها جسم القف ، وذكروا أيضاً في ما يدخل في التحية مطلقاً للسلام والملقاء والمصافحة ، ومن الرسول - ﷺ - أمر بها ، وفعلها مع السلام والمصافحة ، وأقر من سما إبراهيم - عليه السلام - والطفة . وعن الحسن في قوله تعالى : رحمه يهبهم في الفتح [٢٩] ، قال : كان الرجل يلقى أخاه ، فما عارفه حتى يلزمه ويقبله ، وعن علي : قتل الولد رحمه ، وقيل المرأة شهيدة ، وقيل الولد رحمه ، وقيل الأخ دين . وقيل الإمام العدل طاعة ، وقيل العالم إجلال الله تعالى ، قال القشيري : في الآية تعليم لهم حسن العشرة وأداب الصلوة ، وأد من حلت فصلاً عن ذلك في دستك فرغاً ، فإن زوت عن قتل ، إلا فلا مقهر عن مثله . في إذا كان على كل شيء حسياً في أي : حاسباً من حساس ، أو حاسباً من الإحساب وهو الكفاية ، بما فعل للمباعدة ، وإما معنى مقبل ، وتضمنت هذه الآيات من إتيان والديع : نوعاً ، الإلفاظ في قول : فما أرسلناك ، ولشكرتني في من يطع في في فصد طاع في وفي في بيت في ، في بيتون في وفي سنة في مواسم ، وفي في أشد في وفي من يشق شعاعه في ، والتحسيس الثبات في في يطع في في أعان في وفي في بيت في في بيتون في وفي في حينئذ في (صحبوا) ، والغايي في وتوكل في في ويلاً في وفي في من يشق شعاعه في وفي في وإذا حينئذ شعبة في ، والاستعظام المراء به الإنكار في في أقل بتدروا في ، والعلاق في في من فأس أو الخوف في وفي في شعاعه حنة في في في شعاعه سبة في ، والتوبيخ في غير الذي تقول ، والاحتجاج التحري ويسمى المذهب الكلامي في في ولو كان من عدة عبرة في ، وعطفت العين وورد به الغيري في فقاتل في ، والاستمارة في في سبيل الله في وفي في أن يكف بأس في ، وأفضل في عبر المعاصلة في في أشد في ، وإضافي كل على بعض في في بأس الذين كفروا في وانلفظ مطلق والمراء بدر الصغرى ، وحذف في عدة موضع تغضبها .

﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُجَمِّعُكُمْ إِلَى يَوْمِ الْفَيْصَةِ لِأَرْبَبٍ فِيهِ وَمَنْ أَعْدَدَ مِنْ لَدُنْهِ يَذَرُهَا كَذِبًا ﴾
﴿ فَمَا كُفِّي السَّافِقِينَ فَنُصِّبْهُنَّ وَاللَّهُ أَرْكَسُهُنَّ بِمَا كَسَبْنَ أَتَرِيدُونَ أَنْ نَهْدُوهُنَّ مِنْ أَصْلَابِ قَوْمٍ وَمَنْ

يُضِلُّ اللَّهُ فُلْنَ يَحْمَدُ لَهُ سُبْحَانَ اللَّهِ (٨٧) وَذُو الْوَلَوِ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً فَلَا تَسْجُدُوا لَهُمْ
أَوْلِيَاءَ حَتَّى يَهْجُرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُواهُمْ وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَلَا تَسْجُدُوا
لَهُمْ وَلَا تَكُنْ لَهُمْ وَابِعِينَ (٨٨) إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثَّةٌ أَوْ جَاءَتْكُمْ حَصْرَتْ
صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْبَلُوكُمْ قَوْمَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَاطَهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَدْ قَتَلْتُمُوكُمْ إِنْ
قَلَّمْتُمْ يَقْبَلُوكُمْ وَالْقَوَالِ إِلَيْكُمْ أَلَسْتُمْ فَاجِلٌ لِلَّهِ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُبْحَانَ اللَّهِ (٨٩) سَجِدُونَ لِمَنْ يَرِيدُونَ
أَنْ يَأْتِيَكُمُ وَيَأْمُرَ قَوْمَهُمْ كُلَّ مَا رُدُّوا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا فَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ لَوْ كَرِهُوا لَقَاتِلُوا فَلَمْ
يَقْتُلُوا أُولَئِكَ بِهَدْمٍ فُخِّدُوا وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْبَلُهُمْ وَأُولَئِكَ جَعَلْنَا لَكُمْ عَلَيْهِمْ سُلْطَانًا
مُبِينًا (٩٠) وَمَا كَانَ يَشْعُرُ مِنْ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاؤُهُ مَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ
مُؤْمِنَةٍ وَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ عَدُوِّكُمْ وَهُوَ
مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مَبِثَّةٌ فِدْيَةٌ
مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ . وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَابِعَيْنِ
تُوبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (٩١) وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
فَجَزَاءُ مَا جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٩٢)

الإركاس : الرد والرجوع . فليس : من انصرف على أوجه . والركس (١) : الرجيع . رجع قوله . ٨٨ : في توبة . وهذا
ركس ٢ . وقال أبيه بن أبي الصلت :

فَلَرَكْسًا بِمِثْلِ خَيْمِ النَّارِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا غَضًا وَفَالُوا الْإِثْمَ وَالزُّورَ (٢)

وحكى الكسائي والنصر بن شعيب : ركس وأركس بمعنى واحد . أي . وحملهم ، ويقال : ركس مشدداً بمعنى
لركس ، ولوركس هو أي . الرجوع ، وبني . لركس أوقفه قال :

بَلْأَرْكُسُكَ أَرْكُسْنِي فِي الْخَفَا وَأَرْكُسْنِي بِحُرُوبِ الْآخِثَةِ (٣)

(١) لركس : قلب الشيء على رأسه . لم يرد أوله على آخره . ركس : رُكْسٌ وركساً ، فهو يركس ويركس . وأركس : لركس فها . وبني
الفرزدق : واهل أركسهم عاكسياً هذه القوافي . يقولون يركسك بكسر . قال : وأركسهم خلفاً . ويقال : رُكْسٌ أي . وأركسهم خلفاً .

ودعه

(٢) انظر ديوانه ٣٦ تفسير مطبوع ٧/٩ .

(٣) ثم يند لركس . وذكره . سيبويه في القاموس .

وقيل : أصلهم ، وفيل الشاعر :

وَأَرْكَسْنِي غَرْبًا بَرِيءٌ أَنفِي وَضَيْرُنِي ضَلَالًا لِّلْبَلَاءِ^(١)

وقيل : بكسبه قاله الزجاج قال :

أَرْكَسُوا فِي بَنِي مُطْلِبٍ كَنُودٍ أَسْلَبَ يَشْفُوهُ بَنِي^(٢)

نذبة : ما حرم في القتل من المال ، وكان لما في المخالفة أحكام ومقاصير ، وغا في الشرع أحكام ومقاصير ، ... ذكر شيء منها ، وأصلها مصدر خلق عن ثمال المذكور ، وتقول منه : ونى يدي ويداودية ، كما تقول : ونى يتي وشأونية ، ومثاله من صحيح الكلام زمة وعدة ، التمدد والتمدد الفصد إلى الشيء ، في أنه لا يله إلا هو ليجتمعكم إلى يوم القيامة لا رب فيه في قول مقاتل : نزلت بمن شاء في البعث ، فكسب الله لبعثه ، وما شئها لما فلها ظاهرة ، وهي أنه تعالى لما ذكر أن الله كان على كل شيء حسيباً تلاءم بالإعلام بوحداية الله تعالى ، والحشر والبعث من تصور الحساب ، وبجمل أن يكون في لا يله إلا هو في خبر عن الله ، وبجمل أن يكون جملة اعتراضه ، والحشر لجملة انقضاء عليها ، وحذف هنا القسم للعلم به ، وإلى إما على بابها ، ومنه ما من العافية ، ويكون الجمع في القبور ، أو يضم معنى في ليجتمعكم في معنى : ليحشرنكم ، بمعنى يولى ، قيل : أو تكون إلى معنى في ، كما أولوه في قرب الثانية :

فَلَا تُشْرِكُنِي بِالْعِزِّ غَدَّتْ إِلَى السَّامِ مَطْلِبُ بِمِ الْعَارُ أُجِرَتْ

أي : في الناس ، وقيل : إلى معنى مع ، وتقدمه واقبام بمعنى واحد ، كالطالبة والطلاب ، قيل : ودخلت هذا للعبارة شدة ما يقع فيه من الهول ، ومنه بذلك إما اتبعهم من الطيور ، أو قبايعهم للحساب ، قيل ثمان في يوم يعوم الناس الرب التالي في الملقين : ١٠] ولا كان الحشر حدثاً بالعقل وأعباً بالمسمع أكمل بالقسم قبله ، وبالجملة معه من قوله لا رب فيه في واحتمل الغيبة في في في أن يعود إلى اليوم ، وهو الظاهر ، وأن يعود هل المفضل : مفهوم من قوله تعالى في ليجتمعكم في وتقدم تفسير في لا رب فيه في أول السورة ، في ومن أصناف من أنه حديثاً في هذا استفهام معناه التخييل ، التخييل : لا أحد أصدق من الله حديثاً ، وهو الحديث بالحشر ، أو بالوعد قولاً ، والأظهر هنا الخبر ، لأن فيه عطية : وذلك أن دعوى الكذب في حديث البشر إما علته الخوف ، أو لرحمة ، أو سوء تسجية ، وهذه متعبة في حق الله تعالى ، والصديق في حقيقته أن يكون ما يجري على لسبب الخبر موافقاً لما في قلبه ، وأمر المحرعة في وجوده انتهى ، وقال الغائبدي : أي : إنكم مذبذبون حديث بعضكم من بعض ، مع احتمال صدقه وتكذبه ، فإن تصلوها - حديث من يستحيل عليه الكذب في كل ما أسرركم به من طريق الأولى ، وهو الخبر في ١٢ ما إشعاعاً بذهبه ، فقال لا يجوز عليه الكذب ، وبذلك أن الكذب مستقل بصفات من الإقدام عليه ، وهو قبحه الذي هو كونه كذباً ، وإساراً من الشيء بخلاف ما هو عليه ، ومن كذب لم يكذب إلا لأنه محتاج إلى أن يكذب ، بغير مفعلة أو بدفع معرة ، أو هو على عنه إلا أنه يحمل بناء ، أو هو حافل بفضحه ، أو هو سفيه لا يفرق بين الصديق وتكذب في أخباره ، ولا يباي بأبيها نطق ، وبذلك أن الكذب كمثل حل حكمة من الصديق ، ومن بعض السفيه أنه حارب على الكذب ، فقال : لو غرقت هراكل به ما علمته ، وغرق لكذاب : هل صدقت قط ؟ فقال : لولا أبي صادق في نفي لا قلنها ، فكان الحكيم الغني الذي لا يجوز عليه المخالفة ، أعلم بكل مضمون مردها عنه ، كما هو مرده عن سائر الفاضل انتهى ، وكلامه تكثير لا بليق بكلامه ، فانه محصور في التفسير ،

(١) لم ينفذ لغائه ، وذكره شمس في الدرر المحرور .

(٢) قلت لعبد الله بن رواحة : طر تفسير غريب في ٣٩٧٢٥ .

(٣) نظر المكتوف ٥٤٨١١

أَصْلُ اللَّهِ فِي عَذَا اسْتِعْهَامِ انْكَارٍ ، أَي : مَنْ أَرَادَ اللَّهُ ضَلَالَهُ لَا يَرِيدُ أَحَدَ هَدَايَتِهِ ، لِثَلَاثَةِ إِيرَادِهِ تَخَالُفَ إِيرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَمِنْ نَفْيِ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالضَّلَالِ لَا يُمْكِنُ إِرْشَادُهُ ، وَمِنْ أَصْلِ اللَّهِ التَّذَرُّعُ فِيهِ الْمُرْسُوعُونَ وَغَيْرُهُمْ مِنَ أَصْلِهِ اللَّهُ ، فَكَانَ قِيلَ : أَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَهْدُوا هَؤُلَاءِ الْمَافِقِينَ - وَمِنْ أَصْلِهِ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ مَجْزَمِهِ ، وَإِسْتِزْجَاهِهِ فِي عَمُومٍ فِي مَنْ فِي بَعْدِ قَوْلِهِ فِي وَاللَّهِ أُرْسِمَهُ فِي هُوَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكُّيدِ ، إِذَا ذَكَرُوا أَوَّلًا عَلَى سَبِيلِ الْخَصَرِصِ ، وَثَبَاتٍ ، عَلَى سَبِيلِ اسْتِزْجَاهِهِ فِي الْعَمُومِ ، وَقَالَ الزُّحْمَرِيُّ (١) : أَلَمْ يَرِيدُوا أَنْ يَهْدُوا مَنْ حَمَلَهُ الْمُهْتَبِينَ مِنْ أَصْلِهِ اللَّهُ ، مِنْ جَمَلِهِ مِنَ الضَّلَالَةِ ، وَحُكْمِهِ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، أَوْ حَذَلَهُ حَتَّى حَمَلَهُ انْتَهَى ، وَهُوَ عَلَى طَرِيقَةِ الْأَعْزَالَةِ ، مِنْ أَنَّهُ لَا يَسْبَبُ الْإِضْلالَ إِلَى اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ احْتِقَاقِهِ ، فِي وَمَنْ يَضِلُّ اللَّهُ قَلْبُ تَجِدْ لَهُ سَبِيلًا فِي أَي : فَلَنْ تَجِدَ هَدَايَتَهُ سَبِيلًا ، وَالْمَعْنَى : خَلَقَ الْهَدَايَةَ فِي قَلْبِهِ ، وَهَذَا هُوَ الْمَعْنَى ، وَاتِّخَاذُهُ بِمَعْنَى الْإِرْشَادِ وَالْيُسْبُوحِ هِيَ تَرْسُلُ ، وَتُجْرَجُ مِنْ حُطَامِهِمْ إِلَى خُطَابِهِمُ الرُّسُولَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكُّيدِ فِي حَقِّ لِحُتْلَاغِهِمْ ، لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ يَكُنْ لَهُ ذَلِكَ خَالِصًا لَا يَكُونُ ذَلِكَ لَهُمْ ، وَقِيلَ : مَنْ يَجْزِمُهُ تَثْرَابَ رَابِجَةٍ لَا يَجِدُ لَهُ أَحَدًا طَرِيقًا إِلَيْهَا ، وَقِيلَ : مَنْ يَهْلِكُهُ اللَّهُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ طَرِيقٌ إِلَى نَعَامِهِ مِنْ أَهْلِكَ ، وَقِيلَ : وَمَنْ يَهْلِكُهُ اللَّهُ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ مَخْرَجًا وَاسِعًا ، فِي وَذُوقُوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا تَكْفُرُوا فَتَكُونُونَ سِوَاهُ فِي مَنْ أَثْبَتَ أَنَّ لَوْ فِي تَكُونُ مَصْدُوقَةً فَتَكُونُ : وَذُوقُوا كَفْرَكُمْ كَمَا تَكْفُرُوا ، وَمَنْ جَعَلَ لَوْ فِي حَرْفًا نَا كَانَتْ مَبْعُوعَةً لَوْ قَوْعٍ غَيْرِهِ جَعَلَ مَعْمُولًا فِي وَذُوقُوا فِي مَحْدُوفًا ، وَحَرْفٌ فِي لَوْ فِي مَحْدُوفًا ، وَتَنْفِيدٌ وَقَدْ كَفَرْتُمْ لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا تَكْفُرُوا فَتَكُونُونَ سِوَاهُ لَمْ يَرَوْا بِذَلِكَ - وَسَبَبُ وَذَمِّهِ ذَلِكَ إِذَا حَسَدًا لَمْ يَطْعَمْ مِنْ عِلْرِ الْإِسْلَامِ ، كَمَا قَالَ فِي بَعْضِهَا فِي حَسَدًا مِنْ هُنْدٍ أَمْسَهُمْ فِي الْبُغْزَةِ [١٠٩] وَإِلَّا يَبْتَازُوا لَمْ يَكُنْ يَكُونُوا عَدَا أَصْنَامَ ، لِكُوسِهِمْ بِرُؤُوسِ الْمُؤْمِنِينَ عَنْ غَيْرِ نَبِيٍّ ، وَهَذَا كَشَفَ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى خُبْرَ مَعْتَقِدِهِمْ ، وَتَحْذِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُمْ وَفِي تَكْفُرُونَ فِي مَعْظُوفٍ عَلَى قَوْلِهِ فِي تَكْفُرُونَ فِي ، قَالَ الزُّحْمَرِيُّ (٢) : وَذُوقُوا نَصَبَ عَنْ حَوَابِ الثَّنِي خَازٍ ، وَلِلْمَعْنَى : وَذُوقُوا كَفْرَكُمْ وَتَكُونُكُمْ مِنْهُمْ شَرْعًا وَحَدًّا ، مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ الضَّلَالِ وَتَشَاعٍ دِينَ الْأَيَّامِ انْتَهَى ، وَكَوْنُ التَّحْيِ لَفْظُ الْفَعْلِ ، وَتَكُونُ لَهُ جَوَابٌ فِيهِ بَطَرٌ ، وَإِنَّمَا الْمَقُولُ أَنَّ الْفَعْلَ يَنْصَبُ فِي جَوَابِ تَنْتَعِي إِذَا كَانَ بِالْحَرْفِ نَحْوُ : لَبِثَ وَلَوْ ، وَإِلَّا إِذَا أَشْرَفَتْ مَعْنَى التَّحْيِ ، لَمَّا إِذَا كَانَ بِالْفَعْلِ فَيَتَحْتَاجُ إِلَى سِيَاقٍ مِنَ الْعَرَبِ ، بَلْ لَوْ جَاءَ تَحَقُّقٌ فِيهِ الْجَوَابِيَّةُ ، لِأَنَّ وَذُوقُوا الَّذِي نَدَلَ عَلَى التَّحْيِ إِذَا تَمَلَّقَهَا الْفَصْلَانِ الدَّوَاتِ ، لَمَّا أَنْصَبَ فَعْلُ بَعْدَ الْعَدَمِ لَمْ يَنْبَغِ أَنْ يَكُونَ قَاءَ حَوَابٍ ، لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ عَضَفِ الْمَصْدَرِ الْمَقْدَرِ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَنْقُوطِ بِهِ ، وَتَكُونُ مِنْ بَابِ :

لَمَعَرُ غَسْبَادَةٍ وَنَقَرُ غَسْبِي

فِي فَلَا تَتَحَلَّفُوا مِنْهُمْ لِقَوْلِهِ حَتَّى يَهَابُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمْ يَصْ عَلَى كَفْرِهِمْ ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ أَنَّ تَكُونُ مِنْهُمْ بَابُ عَدَاوَتِهِمْ لاختلاف الآثِمِينَ ، نَفَى تَعَالَى أَنْ يَرَالِ مِنْهُمْ أَحَدٌ ، وَإِنْ آمَنُوا حَتَّى يَهَابُوا بِأَهْجَةِ الصَّحِيحَةِ ، لِأَجْلِ الْإِيمَانِ ، لَا لِأَجْلِ حِفْظِ الدِّينِ ، وَإِنَّمَا عَسَا بِأَهْجَةِ فَفَقَطَ : لِأَنَّهُ تَنْفَسُ الْإِيمَانِ ، وَبِ هَذِهِ الْآيَةِ فَكَيْسَ عَلَى وَجُوبِ الْمَجْرَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، إِلَى الْمَدِينَةِ ، وَلَمْ يَزَلْ حَكْمُهَا كَذَلِكَ إِلَى أَنْ قُتِلَتْ مَكَّةَ ، فَخَسَّ طَرَفُهُ - بِحَسْبِ - لَا هَجْرَةَ عَدَا الْعَمَلِ ، وَلَكِنْ جِهْلًا وَبُغْزًا ، وَإِذَا اسْتَفْتَرَسَ فَاتَّفَقُوا (٣) ، وَخَالَفَ الْحَسَنَ الشَّعْبِيَّ فَقَالَ بِرَبْعِيَّةٍ ، وَأَنَّ حَكْمَهَا لَمْ يَسْخَ ، وَهَذَا فِي فَتْحِهِمُ الْإِيمَانِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ فِي دَارِ الْفِرْكَ ، وَإِجْمَاعُ أَهْلِ الْمَدَائِعِ عَلَى خِلَافِهِ ، قَالَ الْفَاضِلُ أَبُو حَلٍ وَغَيْرُهُ : مَنْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى الْهَجْرَةِ وَلَا يَفْعَلُ عَلَى إِظْهَارِ دِينِهِ مِمَّنْ تَجِدُ عَلَيْهِ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي آتَمَ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسْمُهُ تَهَابُوا مِنْهَا فِي التَّوْبَةِ [٩٧]

(١) طهر المصنف

(٢) طهر المصنف

(٣) أخرجه الطبري ٣/٦ في البقرة بعد فصل الجهاد ٢٦٨٢ (٢) وصلى ٩٨٦/٢ في الحج باب تحريم مكة (١٥/١٣٥٣)

ومن كان غداراً على إظهار دينه ستمعت له ، ومن لا يفتر عن إظهار دينه ولا عمل الحركة كالنهيح لعاني الزمن^(١) ، لا يشعب له ، ﴿ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعُدُّوهُمْ وَتَقْلُوبُهُمْ حِجَّتُ لِقَاءِ رَبِّكُمُ الْمَوْتُ وَلَكُمْ صُورَةُ الْإِنْسَانِ عَلَى غُلَّتِهِ أَمَّا نَسَبُهُمْ فَحُكْمُ الْكَلْبِ ، يَنْتَوِي حَيْثُ وَجَدُوا فِي سَلِّ وَحَرَمٍ ، وَصَارُوهُمْ عَابَةً قَلْبِي ، وَلَوْ ضَلُّوا أَكْبَمَ ، بِلَايَةِ وَالْحَسْرَةِ فَلَا تَقْبَلُوا مِنْهُمْ ، ﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْتِكُمْ وَيَنْتَهِي عَنْ جُزُوعِكُمْ حَصْرَتِ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقَاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ هذا استثناء من قوله ﴿ فَعُدُّوهُمْ وَتَقْلُوبُهُمْ ﴾ ، ولوصف هذا القبيلة إلى يوم . وقيل : معناه ينسبون قاله أبو عبيدة .

وَأَشَدُّ الْأَعْيُنِ :

فَمَا أَصْلُكَ فَتَنْتُ لِكُرْسِيِّ وَلَا نَزَلَ وَبَشَّرُ شَيْئَهَا وَالْأَسُوفُ وَبِأَسْمِ^(٢)

وقال النحاس : هذا غلط عظيم ، لأنه ذهب إلى أنه تعالى حذر أن يدنس أحد يده وبشر المسلمين بسب ، والمشركون قد كذب يده وبين المسلمين السابقين أصحاب ، يعني : وقد فعل الرسول ومن معه من انصب إليهم بالسب الحقيقي فضلاً عن الاتساع ، قال النحاس : ولشد من هذا الجهل قول من قال : إنه قد تم سج . لأن أهل التحويل مجسمون على أن التامع له مرة ، وإنما تركب بعد التبع ، وبعد أن انقضت الخروب ، ورواه عن ذلك قطري ، وقال الفرطني : من حص أهل العلم معنى يسترون على الأعداء ، أن يثبت إلى أهل الأعداء على معنى انصب ، الذي هو الغفوة انتهى ، قال حكرمة : إلى قوم هم قوم هلال بن عويمر الأسدي ، وادع الرسول على أنه لا يعبه ولا يعين عليه ، ومن لجأ إليهم لله مثل ما هلال ، وروي عن ابن عباس : أنهم بنو بكر بن زيد منه ، وظهر على أنهم خزاعة وذو خزاعة ، وقال مقاتل : خزاعة بنو مدلس ، وقال ابن عطية : كان هذا الحكم في أول الإسلام قبل أن يستحكم أمر الطاعة من الناس ، وكان رسول الله ﷺ قد هاجم من العرب قبائل ، كرهض هلال بن عويمر الأسدي ، وسراقة بن مالك بن جشم ، وخزيمة بن عامر بن عبد مناف ، ففقت هذه الآية أنه من وصل من المشركين الذين لا عهد بهم وبين النبي ﷺ ، إلى هؤلاء أهل العهد ، ودخل في عداوتهم ، وفعل فعلهم من المؤدعة فلا ميل عليه ، قال حكرمة والسدي وابن زيد : ثم لما تقوى الإسلام وكثر ناصروه نسخت منه الآية ولما بعدها ما في سورة براءة انتهى ، وقيل هم خزاعة وخزيمة بن عبد مناف ، والنسب في حصرت صدورهم في هم من مدلس انصبوا لغريش وبه ، وعن ابن عباس أنهم قوم من الكفار ، اعتزوا المسلمين يوم فتح مكة ، فلم يكونوا مع الكافرين ، ولا مع المسلمين ، ثم سبغ ذلك بأية القتال ، وأصل الاستثناء أن يكون منسباً ، وظاهر الآية : وهذه الأقوال التي أقدمت أنه لا شيء مقصود ، والمعنى : إلا الكفار الذين يصلون إلى قوم معاندين ، أو يصلون إلى قوم جازوكم غير مقتدين ولا مقاتلي يومهم إن كان في جازوكم في حفظ على موضع صفة قوم ، وكذا المظنون حوز الزعتر^(٣) ، ومن عطية : إلا أنها اختاروا العطس على النكسة ، قال ابن عطية بعد أن ذكر العطس على النكسة ، قال : ويحتمل أن يكون على قومه في بيعة يريهم ميثاق في والمعنى في المعقوف عنيف انتهى ، واختلافه من المستحق إما أن يكون صنفين ، وصلاً إلى معاهد وجباً كذا في معنى ، أو صفاً واحداً يختلف ما يختلف من وصل إليه من معاهد أو كلف ، قال ابن عطية : وهذا أيضاً حكمه كان قبل أن يستحكم أمر الإسلام ، فكان المشرك إذا جاء

(١) الزَّيْمَنُ : الزَّيْمَانَةُ ، وَالزَّيْمَانَةُ : أَتَقَى الْحَيَاةَ وَرَجُلٌ زَمَرٌ ، بِمِثْلِ بَنِي الزَّمَانَةِ وَالزَّمَانَةُ : حَاةٌ

قَالَ الْعَرَبُ ١٨٦٧/٢٣

(٢) فَلَيْسَ مِنَ الْعَدِيلِ الْمَرْدِيَّةِ ١٨٠٦

(٣) الْمَرْدِيَّةُ ١٨٧٦/١

إلى دار الإسلام مسالماً كلوها لقتال غزوه مع المسلمين . ولقتال المسلمين مع قومه لا سبيل عليه ، وهذه سبغت أيضاً عما في مروءة انتهى ، وقال الزعرشري : الوسخ المطف على الصلة نقوله ﴿ وإن اعتزلوكم فلم يقتلواكم ﴾ الآية بعد قوله ﴿ في محذوهم واقتلهم ﴾ فيقرر أن قتلهم عن القتال أشد سبي استحقاقهم ، لتضي الترضي هم ، وترك الإيقاع بهم دون قلت : كل واحد من الانصاليين له تأثير في صحة الاستاء ، واستحقاق ترك الترضي ، الاتصال بالمعادين ، والاتصاف بالكاثين ، فهلا جوزت أن يكون المطف على صفة قوم ، ويكون قوله ﴿ وإن اعتزلوكم ﴾ في تفريراً لحكم التصالح بالكاثين ، واختلافهم فيهم ، وجريم على سبهم قلت : هو جائز ، ولكن الأول أظهر وأحرى على أسلوب الكلام انتهى ، وإما كان أظهر وأجرب على أسلوب الكلام ، لأن الشيء يحدث عنه محكوم له ، بخلاف حكم المشتق منه ، وإذا عطف على الصلة كان محدثاً عنه ، وإذا عطف على الصفة لم يكن محدثاً عنه ، إنما يكون المذكور تقييداً في قوم ﴿ الذين عطفوا على الصلة المحدث من حيثها ، وعلى دار الأبرار أن تكون النسبة استغنية في المعنى ، وبين أن تكون تقييداً كان منها على الأنساق الأولى ، للاستقلال بالحاصل بها ، دون التضييدية ، وهذا من جهة الصناعة النحوية ، وأما من حيث ما يتربى على كل واحد من العطفين من المعنى ، فإنه يكون تركهم القتال سبباً لترك الترضي هم ، وهو سبب قريب ، وذلك على العطف على الصلة ، ووصولهم إلى من يترك القتال سبب لترك الترضي هم ، وهو سبب بعيد ، وذلك على العطف على الصفة ، وسراعة السبب القريب أولى من مروءة البعيد . وعلى أن الاستاء متصل من مفعول في محذوهم واقتلهم في والمعنى : أنه تعالى أوجب قتل الكافر إلا إذا كان معاهداً ، أو دخل في حكم المعاهد ، أو تأثر بالقتال ، فإنه لا يجوز قتلهم ، وقول الجمهور أن المشتري قتل ، وقال أبو مسلم : إنه تعالى لا أوجب الهجرة على كل من أسلم استثنى من له عذر ، فقال : إلا الذين يصلون ، وهم قوم من المؤمنين ، قصدوا الرسول بالهجرة وانصروا ، إلا أنهم كان في طريقتهم من الكفار لم يبدوا طريقاً إليه حياً من أولئك الكفار ، فصارت إلى قوم بين المسلمين وبينهم عهد ، وأخاموا عندهم إلى أن يحكمهم الخلاص . واستثنى بعد ذلك من صار إلى الرسول وإلى الصلابة ، لأنه يخلف نقد فيه ، ولا يقاتل الكفار أبداً ، لأنهم أقارب ، أو لأنه بقي أرواحه ونولاده بينهم ، فيحلف لو قاتلهم أن يقتلوا لولاده وأصحابه ، فهذان الفريقان من المسلمين لا يخل تضامهم . وإن كان لم توجد منهم الهجرة ولا مقاتلة الكفار انتهى ، واختاره المراقب ، وعلى قول أبي مسلم يكون استثناء عطفها ، لأن المؤمنين لم يدخلوا تحت قوله ﴿ فما لكم في المنافقين فئتين ﴾ . وقال المازريدي : إلا الذين يصلون ، أي إن طلق المنافقون عن لا مشاق بينكم وبينهم فاقبلوهم حتى يتوبوا ويهاجروا ، وإن لحقوا بأهل الميثاق فلا نقابلوهم ﴿ أو جاؤوكم حصرت صدورهم ﴾ هذا صفة لمن سبق ذكرهم ، فيكون الاستثناء عن الذين يصلون إلى أهل العهد إذا كان وصفهم أن تضيق صدورهم عن مقاتلة المؤمنين والكفار جميعاً ، إما لغرض طاعتهم ، وإما لوفاء العهد ، وإما لكونهم في مهلة النظر ليسبوا الحق من المائل ، وعلى هذا وصف الله جميع المعاهدين الذين عزموا على الوفاء بالعهد ، أنهم إذا قبلوا العهد والثمة لما تعلم عليهم قتال المسلمين وأبى نعرهم معاونو المسلمين على قوتهم - فلم سلموا حقيقة ولكن سلموا أقوال العهد انتهى ، وقال الفضل : بعد ذكر من دخل في عهد من كان داخل في عهدكم فهو أيضاً داخل في العهد ، قال : وقد يدخل في الآية أن ينفذ قوم حضرت الرسول - عليه السلام - فبغير عنيهم ذلك المطلوب ، فاجلوا إلى قوم بينهم وبين الرسول عهد إلى أن يبدوا السبيل إليه انتهى ، وفي مصحف أبي وقرأته ﴿ في ميثاق حازوكم ﴾ في غير أو ، قال الزعرشري (٩٣) : وجهه أن يكون ﴿ حازوكم ﴾ جائزاً في يصلون ﴿ أو بدلاً أو امتثالاً ، أو صفة بعد صفة لقوم انتهى ، وفي وجوه مختلفة ، وفي بعضها ضعف ، وهو البياض والبدل ، لأن البياض لا يكون في الأعمال ، ولأن البدل لا

يثبتن ككونه ليس إياه، ولا بعضاً ولا شيئاً، ومعنى ﴿حَصَرَتْ﴾ ضاقت، وأصل الحصر في المكان، ثم توسع به حتى صار في الخلق، قال :

وَلَقَدْ تَنَكَّبْتَنِي السُّرُشَاءُ فَهَضَبُوا خَجراً بِيَرِّكَ يَا أُمِّتِمْ ضَبِيحاً^(٩)

وقيل : معناه كرهت ، والمعنى كرهوا فتناكم مع قومهم معكم ، وقيل : معناه أنهم لا يقاتلونكم ولا يقاتلون قومهم معكم ، فيكونون لا عليكم ولا لكم ، وقرأ الجمهور ﴿حَصَرَتْ﴾ ، وقرأ الخس وقناة ومقرب ﴿حَصَر﴾ ، على وزن نفع ، وكذا شمال المهدوي عن عاصم في رواية حفص ، وسكني عن الحسن : أنه قرأ ﴿حَصَرَات﴾ ، وفسر :- ﴿حَصَرَات﴾ في وقرى ، ﴿حَصَرَة﴾ في الرفع على أنه خبر مقدم ، أي : حصورهم حصرة ، وهي حلة اسمية في موضع الحال ، فلما قرأه الجمهور ، فجمهور النحويين على أن الفعل في موضع الحال^(١٠) ، من شرط دخول قد على الماضي إذا وقع حالاً وهم أنها مفعلة ، ومن لم يرد ذلك لم ينجح إلى تقديرها ، فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد ، وبزهد كونه في موضع الحال قراءة من قرأ ذلك اسماً منصوباً ، وعن المدة لوزان ، أجددها : أن ثم محذوفاً من الحال ، وهذا يتعلق صفة أي : «وَجَاؤَكُمْ قَرَمًا حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ» ، والآخر : أنه دعاء عليهم ، فلا موضع له من الإعراب ، ورد العارضي على المبرد في أنه دعاء عليهم ، بأنه أمرنا أن نقول : اللهم أرفع بين الكفر المدونة ، فيكون في قوله ﴿أَوْ يَأْتَانُوا قَوْمَهُمْ﴾ ، ضم ما اقتضاه دعاء المسلمين عليهم ، قال ابن عطية : ويخرج قول المبرد على أن الدعاء ، منهم بل لا يقاتلوا المسلمين تعجيز لهم ، والدعاء عليهم بأن لا يقاتلوا قومهم تخعير لهم ، أي : هم أقل وأحقر ، ويستغني عنهم كما تقول : لا أردت هذا المعنى ، لا جعل الله عاجلاً علي ولا معي ، بمعنى استغني عنه واستغنى عنه ، وقال غير ابن عطية : لو تكون معزلاً لئوس على أن قوله ﴿قَوْمَهُمْ﴾ قد بصر به عن من ليسوا منهم ، بل عن معذبيهم ، وأجاز أبو العلاء أن يكون ﴿حَصَرَتْ﴾ في موضع جر صفة له ﴿قَوْم﴾ ، و﴿أَوْ جَاؤَكُمْ﴾ مفعول ، معترض ، قال : يدل عليه قراءة من أسقط ﴿أَوْ﴾ وهو أنها ، وأجاز أيضاً أن يكون ﴿حَصَرَتْ﴾ بدلاً من ﴿جَاؤَكُمْ﴾ ، فقال : بدلاً الشيف ، لأن الشيء مشتمل على الخمر وغيره ، وقال الزجاج : ﴿حَصَرَتْ صُدُورَهُمْ﴾ خبر بعد خبر ، قال ابن عطية : يفرق بين تقدير الحال وبين خبر مستأنف في قولك : جاء زيد ركب الفرس أنك إن أردت الحال بفرسك : ركب الفرس ففرت قد ، وإن أردت خبراً بعد خبر لم يحسن إلى تقديرها ، وقال الجرجاني : تقديره إن جاوزكم حصرت فحذف إن ، وما ادعاه من الإيضاح لا يوافق عليه ، «أن يقاتلوكم» تقديره : عن أن يقاتلوكم ، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَسَلَّطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ فَلَقَاتِلْكُمْ﴾ هذا تقرير للمؤمنين على مقدار رحمة تعالى عليهم ، أي : لو شاء لقواهم وجراهم عليكم ، فإذا قد أبغى عليكم المدة وانقرها ، وهذا إذا كان لمستنون كفاراً ، فأما على قول من

(٩) البيت بطريق ، انظر ديوانه ٤٧٨ في السجدة (حصر)

(١٠) ليعلم المتكلمون بهذه الآية : «وَجَاؤَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ» ، على حراز ولحق الفصل المعنى حالاً ، واستعملهم تلك الآية مردود من لمرعة كونه .

الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم ، المحرور في أول الآية ، وهو قوله : «نَسْأَلُكَ إِلَّا الْبَاقِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ» ، ولحقه الثاني : أن تكون صفة لقوم مقدور ، ويكون التقدير فيه : «أَوْ جَاؤَكُمْ لَوْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ» ، والمعنى إذا وقع صفة لموصوف محذوف ، حال أي يقع حالاً بالإيجاز

والوجه الثالث : أنه يكون ضميراً بعد خبر أنه قال : «وَجَاؤَكُمْ تَمَّ بَعْدَ خَلْفٍ» : حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ، وتوجه الرابع : أنه يكون معمولاً من الدعاء لا عن الحال كانه قال : «صَبَّحَ اللَّهُ صُدُورَهُمْ كَيْ يَفْزِلَ» ، صابى ولحق ربح الله وزنه ولحسن إن خبر الله له ، وسبق نطع قد بده وما تشبه ذلك ، فالحظ في ذلك كنه بطل المعنى ، ودعاه الدعاء ، وهذا كله في كلامهم هذا ، وبما يتصل به من حذف الموصوف في ذلك عند قوله : «تَعَالَى» ، ﴿وَرَى أَعْيُنُهُمْ فِتْنَةَ الْخَلْقِ﴾ عن وجهه خبر الدماء والأحرار .

قال : إنهم مؤمنون ، فلعني أنه تعالى أظهر نعمة على المسلمين وأنه تعالى لم يلهمهم ذلكوا في حلة المسلطون عليكم ، قال الزمخشري ١١ : فإن قلت . كيف يجوز لنا بسلط الله الكفرة على المؤمنين ما كان مكانهم إلا لعقد الله الرعب في قلوبهم . ولو شاء فصلحة يراها من ابتلاء وسوء لم يقدفه ، فكانوا مسلطون مقتلهم غير كافين ، فذلك معنى تسلط انتهى ، وهذا على طريقة الاعتزالية ، وهذا الذي قاله الزمخشري ١٢ قاله أبو هاشم قبه . قال : أخبر تعالى عن قدرته على ما يشاء أن يفعل ، وتسلط الله المشركين على المؤمنين ليس يفرع منه ، وإنما هو إزالة عرق المسلمين من قلوبهم ، وتقوية أسلح الجراء عليهم ، وبمعرض بتسلطهم عليهم لأمر ثلاثة : أحدها . ناديا لهم وعقوبة لما أخرجوا من الذنوب ، الثاني . ابتلاء نصيرهم واستبصار لقوة إيمانهم وإسلامهم . كما قال ﴿ وتبليوكم ﴾ في سورة [١٦٥] . الثالث : لرفع درجاتهم وتكثير حسنتهم ، أو للجمع ، وهو أقرب للعصا انتهى ، وأما غيرهما من المعتزلة ، فقال الجاني : قد بينا أن القوم الذين استنوا المؤمنين لا كفرون ، وعلى هذا معنى الآية ، ولو شاء الله لتسلط عليهم عليكم ، وتقوية قلوبهم لبدعوا على أنفسهم إذ أنصتهم على مغائلتهم على سبيل الظلم ، وقال الكمي : إنه تعالى أخبر أنه لو شاء قتل ، وهذا لا يفيد إلا أنه قادر على الظلم ، وهذا مذهبنا إلا أنا نقول : إنه تعالى لا يفعل الظلم ، وليس في الآية دلالة على أنه شاء ذلك وأراد أنهم كلامه ، وقال أهل السنة : في هذه الآية دليل على أنه تعالى لا ينجح منه تسلط الكفار على المؤمنين وتقويته ضمه ، وفرأ بجمعهم ﴿ ما فتيلوكم ﴾ بأنه ، الله ، وفرأ بجمعهم وهاتمة ﴿ فافتلوكم ﴾ على وزن ضربوكم ، وفرأ الحسن والسخنري ﴿ ففتلوكم ﴾ بالشديد ، واللام في ﴿ فافتلوكم ﴾ لام جرب توء ، لأن الموقوف على الجواب جواب ، كما لو قلت . لو قام زيد لقدم عمرو بفتح بكر ، وذلك ابن عطية : واللام في ﴿ فافتلوكم ﴾ جواب لو ، وفي ﴿ فافتلوكم ﴾ في لام المجداء والازدواج ، لأنها مبتدئة الأولى ، لو لم تكن الأولى كتبت تقول : فافتلوكم انتهى ، وتضمنت هذه اللام لحالهم والأمر وجب عليه عربة لم يردك إلا في عشرة هذا الرجل ، وعادة مكي قبله ، ﴿ فإن اعتلوكم فلم يفتلوكم وألقوا إليكم أنتم فما جعل الله لكم عليهم سبيلا ﴾ إذا كان المستنزل كمالا فلا اعتزال حقيقة لا نبيا إلا في حالة المراجعة في المغرب ، فإنه يقول : إذا اعتلوكم بانصرامهم عن قومهم ليدبر يفتلوكم فلا تفتلوكم ، وقيل : أراد بالاعتزال هنا المهادنة ، وسببت الاعتزال لها سبب الاعتزال عن القتال ، وتسلم بها الاعتقاد ، قاله الحسن ، أو الصبح فانه الرجوع ومفاس ، أو الإسلام قاله الحسن أيضا ، وأما على من قال : إن المشركين مؤمنون ، فلعني : أنهم إذ قد اعتلوكم وأظهروا الإسلام فانكروهم ، فعل هذا نكون في الذين أسلموا ولم يستعكم إيمانهم ، والمعنى سبيلا إلى قتلهم ومقتلتهم ، وقرأ الجسدي السلم بكون اللام ، وقرأ الحسن بكسر السين وسكون اللام ، ﴿ مستجدون آخرين يرمون أن بأسوكم ويأسوكم قومهم كلها زدوا إلى ذلقتهم أركسوا فيها ﴾ لا ذكر صفه المحقق في التاركة ، المعتبر في إلقاء العلم ، أنه على طائفة أخرى محادفة . يرمون الإقامة في مواضعهم مع أهلهم ، يقولون لهم : نحن معكم وعلى دينكم ، ويقولون للمسلمين كذلك إذا وجدوا ، ناع . كانت أسد وضمان هذه المصفة فزالت فهم قاله مقاتل ، وفيه : نزلت في مصير من مسعود الأشجعي ، كتبه بغير النسي - ﴿ حذ المشركين الأعمار قاله السدي ، وقيل : في قوم يجنون من مكة إلى النسي - بلاد ربيعة ، ويظهرون الإسلام ، ثم يرجعون إلى قريش يكتفون ، ففصحهم الله تعالى - وأعلم أنهم ليسوا على صفة من تقدم قاله مجاهد ، وقيل : إنهم من أهل بلمة قاله قتادة ، وقيل : إنهم من المنافقين قاله الحسن ، والظاهر من قوله ﴿ مستجدون آخرين ﴾ أنهم قوم غير المسلمين في قوله ﴿ إلا الذين يصلون ﴾ ويذهب قوم إلى أنها بمنزلة الآية الأولى ، وتقوم الذين نزلت معهم هم الذين نزلت معهم الأولى ، وجاءت مؤكدة لعمى الأولى ، مفرقة لها ، والمعنى في ﴿ مستجدون ﴾ ليست للاستعجال ، قاله : إمامي دالة

حل أسيرهم زعم على ذلك الفعل في الزمن المستغن ، فكتبه ﴿ سيعرك السعفة ﴾ الله : ١٤٢ ﴿ وما نزلت إلا بعد فوله ﴾ وما ولاهم عن قبلتهم ﴿ البقرة : ١٤٢ ﴾ فدعيت سيرة إشعرا بالاستمرار انتهى ، ولا تحجب في فوجهم إلى أسير يست للاحتفال ، وإنما تسير بالاستمرار ، بل سيرة للاحتفال ، نكر ليس في الله لفعل ، نكر في أسيرته أن يأسروكم أي : بأسرواكم ، ويأسروا أي : فوجهم ، والمنة هنا المنحة في إظهار الكثرة ، ومعنى ﴿ أوأسوا بها ﴾ رجوعاً أتبع رجوعاً وأشتم ، وكنوا غيراً أيها من كل عدو ، معك . ' بهم كنوا يرجعون إلى فوجهم . فيقال لأحدكم : من ربي المخصصة . ربي المخرقة . ربي المغرب وسحب . جفوط ، وفرايب وثابت والأعشى ﴿ دنوا ﴾ بكسر الواو ما أنصه نقل الكسرة إلى الواو ، وقرأ عبد الله ﴿ ركبوا ﴾ بضم الواو من غير ألف محمداً ، وقاد امرؤي . عه شد الكاف ، ﴿ فكل لم يعزلوه وبلغوا إليكم السلم وكفوا أيديهم فأنصروهم وافتلوهم حيث تغفونهم ﴾ أمر تعالى بقتل هؤلاء أي أن يكون غيرهم ، على تقدير إلغاء الاعتزال ، وإلغاء السلم ، وكف أيدي ، ومفهوم الشرط يدل على أنه إذا وجهوا الاعتزال وإلغاء السلم وكف أيدي لم يؤخذوا ولم يقتلوا ، قال ابن عطية ، وهذه الآية معصية من هؤلاء المخادعين إذ لم يرجعوا عن حالهم إلى حال الآخرين فغفروا لتفويضهم ، وإنما مصادحه الكلام في أن سابق في الصيغة الشائعة قبل ، هذه سبق لإيجاب الاعتزال ، وإيجاب إلغاء السلم ، ونفي لفظة ، إذ كانوا يحصون في ذلك معصية له ، وسابق في هذه الصيغة لتأخره سابق في الاعتزال ، ونفي إلغاء السلم ، إذ كانوا مطعون فيه بخادعين ، وأحكم سواء في السابقين ، لأن الأخير لم يعمل عليهم سبباً لو لم يعزلوا لكان حكمهم حكم هؤلاء الذين جعلناهم السلفاء ليس ، وكذلك هؤلاء الذين عليهم السلطان ، إذا لم يعزلوا لم يعتزلوا لكان حكمهم حكم الذين لا سبيل عليهم ، ولكنهم بهذه العدة تحب العمل بكذا بعتلوا أي : كرامة ، وهو حسن ، ولما كان أمر العزة الأروى أحف رب تعالى أسماء جعل السبيل عليهم على تقدير مسين ، وجبة الاعتزال وإلغاء السلم ، وما كان أمر هذه العزة المحادة أشد ريباً لديهم وقتلهم هو وجبة ثلاثة أشياء ، نفي الاعتزال ، يعني إلغاء السلم ، ونفي كف الأيدي ، كل ذلك على سبيل التوكيد في جفهم والتشديد ، ﴿ ولولاكم جعلنا لكم عليهم سلطاناً مبيناً ﴾ أي : على أحدكم ومنهم حجة واضحة ، وذلك الظهور عدلهم ومكتسب حاكم لي الكفر والتعذر ، بصرهم بأهل الإحرام ، أو حجة ظاهرة حيث أدرككم في قتلهم ، قال حكيمه : حينما وقع السلطان في كتاب الله ذلماً له الحجة ، ﴿ وما كان يؤمن أن يقتل مؤمناً بالخط ﴾ روي أن عيش بن أبي رجعة ، وثمان أمياً أي جهل لأنه أسلم وهاجر خوفاً من قومه إلى المدينة ، وذلك قبل هجرة رسول الله ﷺ ، فأنفست أنه لا تاكل ولا تصرف ولا بأوصاف حتى يرجع ، فخرج أم جهل ومعه أخوات من زيد بن أبي أسبه ، فأتته وهو في الطم ، ففتك منه أبو جهل في الرداء والصلب . وقص : أليس محمد يهلك عن عمة الرعم ، تصرف وير أمك ، وأنت على ذلك حتى نزل . وذهب معها ، فلما أبعدها عن المدينة كنفه وحلته في واحد مائة حليلة ، فقال فلجارت : هذا أخي فص أنت يا حارث ، له علي إن وجدت حلياً أن أفتلك ، فلما به على أمه ، فحلفت لا تحلي كتابه فوريه ففعل ، ثم هاجر بها ، ذلك ، وأسلم الحارث وهاجر ، فلقبه عيش يظهر نأوى بشر بإسلامه ، لأنني عليه قدومه ، إذ أسير بإسلامه ، فلي رسول الله ﷺ .

(١) الألف : حسن سي معماره وغير هو من بيت مربع شطخ

لسان العرب ٩٢١

(٢) الرز : والرؤ : حتى انقضى الدرع ، والرؤ : حلقه الدرع ، ودرج : كثر ، ونمخ : أرو

لسان العرب ١٨٢٤/٣

(٣) فتار : مقدم ظهر ومؤخر ، وقيل عرق : قل تيه أهله ، قلت : الحارث ، أي الفوج وأهل مطهر .

لسان العرب ٢٢٢٩/٥

منقطعاً ، إذ لا يجوز أن يكون متصلاً ، لأنه يصير المعنى إلا حفظاً له قتله ، وإن كان غيراً يريد به التحريم ، فيكون مستأنفاً ، إذ جبر انتهى إلا حفظاً بأن غرقه كاهراً بقلبه ، وكلف الحبيب له كان مؤمنة ، فيكون قد ألبح الإقدام على فعل الكفرية ، وإن كان فيه من استنم إذا لم يعلم بهم ، فيكون لاستثناء من أجل إضافة ، وقد عطف أهل العلم المعنى ، وما كان مؤمن أن يقتل مؤمناً عمداً ولا خطأ ، فيكون إذاً بمعنى « لا » ، تذكر اشتراط هذا القول ، وإن كان عندنا لا يجوز إلا إذا تقدم استثناء آخر ، ويكون الثاني عطف استثناء على استثناء ، كقوله في قول الشاعر

فبما تشد يدك دارة غير واحد دارة الحليفة إلا دار ميواس

يروي أبو عبيدة عن يونس أنه سأل رؤيته من استباح عن هذه الآية ، فقال : ليس له أن يقتل عمداً ولا خطأ ، ولكنه أفاء ولا مقدم البراءة ، وهو كقوله الشاعر

نمض لي مفاضة أقمه لعمز أهببت إلا العصفدان

والذي يظهر أنه قوله : « لا خطأ » استثناء منقطع ، وهو قول الجمهور ، منهم من أن من عطف ، والمعنى : لكن المؤمن قد يقتل المؤمن خطأ ، واعتل عند مالك عدم خطأ ، فيقتل بالخطأ والعمد وحسب الخطأ بما لا يقتل غالباً ، وعند الشافعي منه وشبهه عمد ، ولا خصاص في شيء لعدم « لا خطأ » ، وعند أبي حنيفة عمد وخطأ وشبهه عمد ، وما ليس بخطأ ولا عمد ولا شبه عمد ، ولحفظ ضربان : أن يصدر ربي مشترك أو طاهر فيصيب مسلماً ، أو يخطئه مشتركاً فيكون شبه سباً لمثل الشرك ، أو في حريمه وشبه العمد ما يحد بما لا يقتل عتلاً من حجر أو سباً ، وما ليس بخطأ ولا عمد ولا شبه عمد فقل لأمي والثام ، وقول الجمهور : « خطأ » على وزن تاء ، وقول الجسر والأعشى على وزن سين ، ثمود ، وقول كزهري على وزن عطف مفعولاً ، فيكونه حلف فمزة يثابته لعماد ، أو إيفاء لعم ، أو حذف المفعول جدهما في حذف لام دم ، وقال ابن عطية : رجوه خطأ كثيرة ، ومنهذه عجم النصد ، « ومن كثر مؤمناً خطأً تنحريم رغبة مؤمنة ودية مسيئة إلى أهله إلا أن يصدقوا » في التنحيم الاعتقاد ، والعنق التكريم ، لأن الكثرة في الأحرار ، كثر في المؤمنين في العيد ، وما عتق العيزر ، وعند الحليل لكرامها ، وحر الوجه أكرم موضع منه ، وثمة ضربان من نسبة ، عما عبر عنها فارس في فخرهم فلان يملك كذا رأساً من الوقف ، والطاهر أن كل ردة انقضت ما يتحكم لها بالإيمان متعلم تحت قوله : « ردة مؤمنة » في النظام عموم الدين ، فيسرح فيها من وثنيين مسلمين ، ومن أحد أمره مسلم صغيراً كان أو كبيراً ، ومن منه مسلم من دار طرب قبل الشروع ، وقال إبراهيم : لا يجري إلا النافع ، وقال ابن عباس ردة بن وشمس ، ونجني وفداه وغيره لا يبيز ، ولا التي صامت وعفت الإحسان لا يجرى ، في ذلك الصغيرة ، وقال أبو حنيفة والأمامي ومالك ، والشافعي وأبو يوسف ومحمد بن زيد وروى يبيز في كفارة الفلح لمسي إذا كان أحد أبيه مسلماً ، وقال عطية : يجري الصبح الملوذ بين المسلمين ، وقال مالك : من صل وصام أحب إليّ ، ولا خلاف أن قوله : « ومن قتل مؤمناً » ينظم الصبح والتكبير ، وكذلك ينبغي أن يكون في « تنحيم ردة مؤمنة » ، وإن استعطف ، راجع لمن انقطع على أن الشافعي انقضت الكفر كقطع التيسر والرحيل ، والأعشى لا يجري فيها حفص ، فإن كان سبياً يمكن معه العسنة والصحف كالمخرج ونحوه ، ففيه قولان ، وقال أبو بكر الرازي : لا خلاف بين العامة أنه لا يجري في استكراهة أممي ، لا مقصود ولا منظره انتهى أو أوسن ولا أشلهما ، واحتلوا في الأعرح ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : يجري معطوف إحدى الجديين أو الرحيلين ، وقال مالك والشافعي ، والآنثرون لا يبيز ، عند اقترانه المحتون بعض ، ولا عند ذلك الذي نحن وبغير ، ولا ثمن في حين ، وبخزنا عند الشافعي ، ولا أخرى المقدم عبد مالك والأرواعي وأصحاب الرأي ، ويبيز في قول الشافعي وأبي ثور ، واختاره ابن السكيت ، وقال مالك : لا يصح من أممي مقصود ، واحتلوا في سب وجوب الكفارة في قتل خطأ ،

فصل : تمحيصاً وصحراً للذهب الغائب ، حيث ترك الاحتياط وتجمع حتى هلك عن يديه امرؤ يحضن الغنم ، وقيل : لما تخرج نساء مؤمنة عن جنة الأحياء ، ثم إن يدخل بعضاً منها في حلة الأحرار ، لأن إظهارها من قيد الرقي حياتها ، من قبل أن الرقي يمنع من تصرف الأحرار ، والظاهر أن وصوب النحر برودة على العنق ، لأنه مستقر في الكفاح والسهو ، أن من فعل شيئاً يلزم فيه أمر من الغرامات ، مثل الكفارات ، ينبغي ذلك على وجهه ، فقد اشترى من مال إقناش ، وأما الآية قبل المائدة فيها في قول طائفة ، عسى لأوراعي والخس من ضائع ، وما جاوز الثلث في قول الجمهور إلى صيغة ومالك ، والشامي والبيهقي من شعبة وغيرهم ، وأما شئت من حال خفي ، ولم يبح عليهم إلا من سبب الحاشية ، وهي خلاف قياس الأصول في الحرامات والممنوعات ، ونذية كانت مستقرة في إظهاره ، قد انشعب .

الْأَمْوَالُ الَّتِي لَكُمْ أَكْثَرُ أُبْهِينَ

وإن تفرص الآية تجد ما يعطى في الآية ، ولا من شيء يكون ، فذهب أبو حنيفة إلى أنها من الإبل مائة على ما يأتي تفصيلها ، والذنانير والدرهم ألف دينار أو عشرة آلاف درهم ، وقال أبو يوسف ومحمد : ومن شعر والشمه والحلل ، وبه ذلك مخالفة من ثمانية ، وهو قول لمنهجه السبعة المدين ، من الجبل مناشفة ، ومن شاة أفع شاة ، ومن الخمال ما شاة حلة ، وذلك فعل عمر ، وحمله على كل عمل ضيف من ذلك ما ذكر ، وقال مالك : أهل الذهب أهل الشام ومصر ، وأهل الثوري أهل العراق ، وأهل الإبل أهل البصرة ، فلا يقبل من أهل الإبل إلا الإبل ، ولا من أهل الذهب إلا الذهب ، ولا من أهل الثوري إلا الثوري ، وقالت طائفة منهم حابس والشامي : هي مائة من الإبل لا غير ، ذهب الشافعي والدرهم والدينار يدل عبارة خدمت ، به قول آخر : أنه بمائة عشر ألف درهم أو ألف دينار ، قال أبو بكر الرزي : أجمع فيها الأنصار أبو حنيفة وإنشائي ومالك أنه في الخطأ خمس ، وحافظ في الأساب ، فقلت أصحابنا جميعاً : عشرون بنتي خماس ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون حقة ، وعشرون جذعة ، وهو مذهب ابن مسعود ، وبه قال أحمد ، وقال مالك : عشرون حقة ، وعشرون جذعاً ، وعشرون بنت لبون ، وعشرون من لبون ، وعشرون بنت خماس ، وحكي هذا عن عمر بن عبد العزيز وسليمان بن يسار والزهري وربيعة والبيهقي . وقال الشافعي : الآية تسائر منقطة ثلاثاً ، ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون حقة في بطون أولادها ، ونعمه أخشاب كقول مالك ، وروي عن عطاء : أن في الخطأ أربع ، وخمس وعشرون حقة ، وخمس وعشرون بنت لبون ، وخمس وعشرون بنت لبون ، مثل أسنان الذكور ، وقال عمر وزيد بن ثابت : في الخطأ ثلاثون بنت لبون .

(١) الخماس : الخمس من لبون . وفي المحكم التي أولادها في غيرها ، واحداً مائة على غير قياس . ولا واحد لما مر لفظها ، وبه قيل للتفصيل إذ استكمل البنة ودخل في الثانية ابن خماس

(٢) من لبون : زاد ثلاثة ذكراً في العام الثاني ، وصار ثلاثاً الأبدعي وعمره : يقال تولد ثلاثة إذا استكمل سنه ، وعنه في السنة من لبون ، والأشبه لبون والحجرات : بنت لبون المذكور والأشبه ، أن كنهه وصحت غيره فصار له نسب

الشام : العرب ٣٩٩/٥

(٣) الحق والجففة في حديث حذاف ابن أبي عبيد : أجمع استكمل السنة ٣٩٩/٥ ودخل في الرابعة فهو حينئذ بنت ، والأشبه

الشام : العرب ٣٩٣/٢

(٤) الخلف : مائة يختلف في أسنن الإبل والحسن وعمر والشمه ، وسنن لبون خمس هو : عمره في تفسيراً شتتاً حاجة السن إلى معرفة في أصحهم وصحتهم وغيرها . فلما عبر إلى تخلف لا يشترك أربعة أعوام ودخل في السنة الخامسة ، وهو قبل ذلك حتى والذكر قد بلغ والأشبه خدماً

الشام : العرب ٣٩٦/١

وثلاثون جذعة ، وعشرون ابن ليون ، وعشرون بنت خصاص ، وروى عنها مكان الجلاء الحفلات ، والظلم لا يفرق بين المقتل خطأ في الحرم ، وفيه في الحلق وفي شهر غير حرام ، وسئل الأرواح عن القتل في الشهر الحرام ، أو في الحرم هل تغلق فيه الدية ؟ فقال : بلغنا أنه إذا قتل في الشهر الحرام ، أو في الحرم زهد هل القاتل الثلث ، ويؤخذ في شبه العهد في أسنك الإبل ، وأما عن العقلة فقلل هم المصليات الأربعة ، الأب والجدة والعم ، والأبن وابن الأبن وإن سفل ، وهو حول مالك ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : هم أهل ديوانه دون أقربائه ، فإن لم يكن القاتل من أهل الديوان فرحمت حل حاقلة ، الأقرب فلا قرب ، ويضم إليهم أقرب القاتل إليهم في السب ، وقال الشافعي فيما روى عنه المزني في خصمه : القتل على ذوي الأتساب دون أهل الديوان ، والحل على الأقرب والأقرب من بي أبيه ، ثم جفته ثم من جد أبيه ، وكما المدة التي تزحف فيها الدية فقد انعقد الإجماع ، ووردت في الأحاديث الصباح ، أما ثلاث في ثلاث سنين ، وفي التوبة والمائدة أسكاهم كثيرة ، تعرض لها بعض المفسرين وهي مذكورة في كتب المفسر ، ومعنى في مسلة إلى أهله في أي : مؤداة مذكورة إلى أهل القتل ، أي : أولياته الذين يرثونه ، يقتسبونها كاليراث ، لا فرق بينها وبين ميراث الزكاة في كل شيء ، يقضي منها الدين ، وتنفذ الوصية ، وإذا لم يكن ورثت فهي لبيت المال ، وقال شريك : لا يقضي من الدية دين ، ولا تنفذ منها وصية ، وذلك ابن مسعود : يرث كل وارث مما غير القاتل ، ومعنى قوله في إلا أن يصدقوا في أي : إلا أن يعفروا عن الدية ، فلا دية ، وجاء بلفظ التصديق تنسأ على فضيلة العفو ، وحطأ عليه ، وأنه جاز بحري الصدقة ، واستطاع الثواب الأجل به دون طلب العرش المعجل ، وهذا حكم من قتل في طر الإسلام خطأ ، وفي قوله في إلا أن يصدقوا في دليل على حواز البرائة من الدين بلفظ الصدقة ، ودليل على أنه لا يشترط القبول في الإبراء ، خلافاً للفرق ، فإنه قال : لا يبرأ الغريم من الدين إلا أن يقبل البرائة ، ولما ظاهراً أن الجاهلية إذا استكرهوا في قتل رجل خطأ أنه ليس عليهم كلهم إلا تكافؤ واحدة ، لعدم قوله في ومن قتل في وترتيب في تحرير ربة في واجبة دية على ذلك ، ومن قالت حاقلة هكذا قال أبو ثور ، وحكي عن الأرواحي ذلك ، وقال الحسن وعكرمة والنخعي والحديث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور وأصحاب الرأي : على كل واحد منهم الكفارة ، وهذا الاستثناء قيل : منقطع ، وقيل : إنه متصل ، قال الرازي في قوله : من تمتل في أن يصدقوا في وما عمله قلت : تمتل به في عليه في لو في مسلة في كان قيل : وعجب عليه الدية ، لو سلمها إلا حين يصدق عليه ، وعملها العيب على الظرف بتفسير حذف الرمان ، كقولهم : جلس ما دام زيد جالساً ، ويجوز أن يكون حالاً من أهله ، يعني إلا متصدقين انتهى كلامه ، وكلا التفسيرين خطأ إما جمل أن وما بعدها ظرفاً فلا يجوز ، نص التحويلات على ذلك وأنه ما انفردت به ما الصدقية ، وصعبوا أن تقول : أجيئتكم لن يصيب القديك ، يريد رقت صياح الديك (٢١) ، وأما أن يمسك منها مصير ، فيكون في موضع المثل فتصروا أجيئاً على أن ذلك لا يجوز ، قال سيوطي : في قول العرب أنت الرجل أن تبارك ، أو أن تخاصم في معنى أنت الرجل نزلاً وخصوصاً ، إن انتصاب هذا انتصاب المفعول من أجيئ ، لأن المستقبل لا يكون حالاً ، فعمل هذا المثل في قرينه يكون كونه

(٢١) انظر الكتاب ٥٥٠/١ .

(٢٢) قد ينوب عن الظرف مصلو إذا كان الظرف مضافاً إليه فحذف ، ولا يد من كونه مضافاً لوقت أو مقدار وهو كثير في ظرف الزمان نحو :

جئتكم صباحاً العصر ، لم يردم الحاج ، وانتظركم سبب لغة ، قليل في مكان نحو : جلست قريب زيد أي مكان قريبه ، وقد جعل المصدر

ظرفاً دون نفس مضاف ففهم ، سمياً لك ذائب ، أي في من

وقد يكون التائب اسم فخر نحو : لا أكلمه فقلطون .

والأصل : مدة خيبة فقلطون .

ولا ينوب في ذلك المصدر الأول ، وهو كما والفعل إذا قدر به في ، خلافاً للرازي

انظر مع الخوامص ١٦٠/٣ .

استثناء مقطوعاً هو انصواب ﴿ وَفَرَأَ الْجَاهِلِيَّ ﴾ بضم الجيم : واصله : تصدقوا ، فأدغمت التاء في الصاد ، وفرا أحسن وأبهر
عبد الرحمن وعبد ليلوث عن أبي عمرو ﴿ تصدقوا ﴾ بفتح الصاد على المحاطة للمصر ، وقوى ﴿ تصدقوا ﴾ بالتاء ولجفت
الصاد ، وأصحه : تصدقوا ، فحذفت إحدى التامين على الخلاف ، في أيها هي المدحوفة ، وفي حرف أن وعبد الله
﴿ تصدقوا ﴾ بالياء والتاء ، ﴿ فَمَنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَخَرِّبْ رَقَبَةَ مَوْئِلَةٍ ﴾ قال ابن جليس وتلكه والتعجب
والسدي وحكمة وغيرهم : اعني : إن كان هذا القتل خطأ رجلاً مؤمناً قد أمر وبقي في قومه وبعده كفره عدو لكم فلا ذية
فيه ، وإنما كفارته تخريب رقة ، والسب عندهم في مروءاته أن جيوش المسلمين كانت تمرب بقتال الكفرة ، فربما قتل من آمن ولم
يهاجر ، أو من هاجر ثم رجع إلى قومه ، فيقتل في حروب الحروب هل أنه من الكفار ، فنزلت الآية ، وسقطت الذية عند
هؤلاء ، لأن أولئك القتل كفر ، فلا يعطون ما يتفقون به ، ولأن حرمة إذا آمن ولم يهاجر فلله ، فلا ذية ، وإذا قتل مؤمناً
في بلاد المسلمين وقومه حرب فدية الأدية بين المسلم والكفرة ، وفدت مرقه : لوجه في سقوط الذية أن أولياءه ، كفار ، سواء
أكان القتل خطأ ، بين أظهر المسلمين وبين قومه ، ولم يهاجر وأهلبهم ثم رجع إلى قومه ، وكفاره ليس إلا التحريم ، لأنه
إن قتل بين أظهر قومه فهو مسقط على نفسه ، أو بين أظهر المسلمين فأهله لا يحسبون الذية ولا المسلمون ، لأنه ليسوا
أهله فلا يجب على المهاجرين ، هذا قول مالك والأوزاعي والثوري وثاني رأي أبي ثور ، وقال إبراهيم : يؤمن القتل خطأ
إن كان قومه المشركون ، ليس بينهم وبين باقي عهد ، عمل قائمه تخريب رقة ، أو كذا مؤذي دية اقترانت المعاهدتين . قال
بعض المصنفين : اختفت فدية الأعداء في من أسلم في دار الحرب ، وقتل قبل أن يهاجر ، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف في
المشهور عنه : إن قتله مسلم مستأن فكفارة خطأ ، أو كذا مستأن على القاتل ذية ، وكفارة الخطأ ، أو أسيرين فعل
القاتل كفارة الخطأ في قول أبي حنيفة ، وقال محمد وأبو يوسف : الذية في العهد والخطأ ، وقال مالك : على قاتل من أسلم
في دار الحرب ولم يخرج ذية ، وكفارة إن كان خطأ ، والآية إنما كتبت في صلح النبي ﷺ - أهل مكة - لأنه من لم يهاجر
لم يهرث ، لأنهم كانوا يقاتلون بالهجرة ، وقال الحسن بن صالح : إذا قدم بدو الحرب وهو قاتل عن الخروج حكم عليه
بما يحكم من أهل الحرب في نفسه وماله ، وإذا لحق بدو الحرب ولم يرتد عن الإسلام فهو مرتد بتركه دار الإسلام ، وقال
الشافعي : إذا قتل مسلماً في دار الحرب في الغارة ، وهو لا يعلم مسلماً فلا عمل فيه ولا فدية ، وعليه الكفارة ، وسواء أكان
المسلم أميراً أو مستضعفاً ، أو رجلاً أسلم هرباً ، وإن علمه مسلماً فقتله فدية الفرد انتهى ما عمله هذا المصنف ، والذي
يظهر من مدلول هذه أصح - لأنه لغة تعالى بين أحكام المؤمن حجارة عليهم ، وإن كان أهله حريير عاتلهم فقط ، ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ
قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَذِيَّةٌ مَسْلُومَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مَوْئِلَةٍ ﴾ قال الحسن بن جار من روى إبراهيم وغيرهم . وإن كان
القتول خطأ مؤمناً من قوم معاهدين لكم ، فمهدم بوجوب أخت ذية صاحبهم ، وكفارة التحريم والد ، الذية لهم ،
وقال الشعبي : ميراثه للمسلمين ، وفرا الحسن ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَهُوَ مُؤْمِنٌ ﴾ وبهذا قال مالك ،
وقال ابن عباس والشعبي وإبراهيم أيضاً وأبو هريرة : لقول من أهل العهد خطأ كان مؤمناً فكفارة أكثر من عهد قومه فيه ذية
كذبة المسلب والتحرير ، واختلف على هذا في ذية المعاهد ، فقال أبو حنيفة وغيره : ذية كذبة المسلم ، وروى ذلك عن أبي
بكر وعمر ، وقال مالك : وأصحابه نصف ذية مسلم ، وقال الشافعي وأبو ثور : ثلث ذية المسلم ، والذي يظهر من دلالة
من أضيفت إليها في الذمة الأولى ، يكون من قوم عدا ، وقد في خمسة الخاتمة يكون من قوم معاهدين ، والمحق في
النسب لا في الدين ، لأنه مؤمن وهم كفار ، فإذا تقيدت هاتان الجهتان دل ذلك على تقييد الأولى بأن يكون من المؤمنين في
النسب ، وهي ومن قتل مؤمناً خطأ فإنه قال : وأهله مؤمنون لا حرييون ولا معاهدون ، ولا يمكن حله على إحصائي ،
لتعارض التعاند الذي به وبين الأبي بن سعد ، وقد أبو بكر طرازي : فراه ﴿ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ ﴾ استئناف

الكلام لم يقدم له ذكر في الخطاب ، لأنه لا يجوز ، أعط هذا رجلاً وإن كان رجلاً فاعطه . ههنا كلام حاسد لا يتكلم به حكيم . ثبت أن هذا المؤمن المخطوف على الأثر غير داخل في الخطاب ، ثم قال : ظهر الآية بعبارة في قوله لا يتكلم به ، يعني أن يكون القيد المذكور في الآية ههنا . وأن غير حائز بصيرة الإيمان ، إلا بدلالة ، ويدل عليه أنه لما أراد مؤثماً من أهل دار الحرب ذكر الإيمان ، فقال : وهو مؤثم لأنه لو اطلق لا تقتصر الإطلاق أن يكون كافراً أو قوم غفول لكم انتهى كلامه . أم قوله : امتثالاً في تقدم له ذكر في الخطاب علبس بصحيح ، بل قل أنه ذكر في الخطاب ، في قوله : وما كان يؤمن أن يقتل مؤثماً إلا غفلاً ومن من مؤثماً غفلاً ، ولكنه ليس مستأنفاً ، إنما هو من دار التخصيم كمن ذكرناه ، سألوا بالأشرف ، وهو المؤمن وأحد مؤثمون ليسوا بحريين ولا مدحشين ، وأما قوله : لأنه لا يجوز أعط هذا رجلاً ، أي كعب رجلاً فاعطه ، هذا ليس نظير الآية بوجه ، وإنما التفسير في كان غفلاً على القول خطأ المؤمن إنما كان من قوم عدو لكم ، وهذا قوله : وهو مؤثم في قول سبيل التوكيد ، لا سبيل للتفديد ، إذ المفيد معهود بحقه في الاستثناء ، وفي جملة الشرط وقوله : ويدل عليه أن آخره لا يدل عليه ذكر أنه الحاق مؤثمة ، وبالدلالة تأكيده أن لا يتقدم له التخصيم يعود على مطابق المفتون لا بمقتضى الإيمان . وبوجه : لأنه لو اطلق لا تقتصر الإطلاق أن يكون كافراً من قوم عدو ليس كذلك ، بل لو لم يأت قوله : وهو مؤثم في لكان التفسير الذي في ذلك مائلاً على أنفتون خطأ ، لأنه لا يتم ذكر تغيبه ، فلا يعود التخصيم على عزم من . وبوجه ذكر ، ويركضونه عن ما يجري عليه ذكر ، في حين لم يجه نصيب شهرين متتابعين في بني قريظة لم يسكنها ولا وجدوا ، فوصل به إلى مكانها ، فعليه صيام شهرين متتابعين ، وظاهر الآية يقتضي أنه لا يجب عز ذلك ، بل لو وجب تأنيبه لعظمها على النصارى ، وإلى هذا ذهب الشافعي وسروقي ، وذهب الجمهور إلى وجوب التأنيب ، وثبت أمر عطف . وما قاله الشافعي وسروقي وهم لا تأنيبه بما هي في العاقلة ، وبسبب هل فاقن انتهى ، وليس بوجه ، بل هو ظاهر الآية ، كما ذكرناه ، ومعنى التذليل لا يتخلله فسر ، فإن عزمي حبس في ذلك لم بعد فاعطه وأخرج ، وليس له أن يسافر فيعطى ، وانرضى كالطير عند امر السبي وسبي من يسافر وأحسن وأحسن وعطاه وأخذاه وفقاهه وحضر من وجده ، والله بن حبيب والحمي والحكم^(٩٦) بين غيبة وعطاه الخراساني والخميس من من^(٩٧) الآية حجة وأصبحه يستأنف إذا حضر شهرين ، وللتأنيبي الخولا ، وقيل من شهرته : بمعنى ذلك اليوم وحده ، بل كان على غالب ، كصوم رمضان ، في توبة من الله في التوبة عن الفصد ، أي : رجوعاً عنه إلى التسهيل والتخفيف ، حيث يفلكم من الرقة إلى الصوم ، أو بونه من الله . أي : قبولاً منه ، وهو من تاب الله عليه إذا قبل توبته ، ودعا تعالى قائل أعطاه إلى التوبة ، لأنه لم يتحرر ، وكان من حقه أن يتعطل . في وكان الله علياً حكماً في أي . هذا غير ذلك خطأ ، حتى عباد رب ما رتب عن هذه الحماية على ما اقتضت حكمته تعالى ، في ومن يقتل مؤثماً متعمداً فيجزؤه منهم حالداً فيها وفصفت الله عليه ولعبه وأعد له عذاباً عظيماً في عزت في نفس من سبابة ، حين قتل أحدهم من حسابه رسول من الأنصار ، فأخذته رسول الله ﷺ ، فذبحه ، ثم ساقه مع رجل من قومه بعد ذلك في امر ما ، فقتله فغير ، ورجع إلى مكة مرثداً ، وحمل بئس .

فَنَلَيْتُ بِهِ فَهْرًا وَجِئْتُكَ عَفْوَ
سَرَاةً بِسِي السُّبْحِ رُسَادَ صَارِجٍ
حَلَّتْ بِهِ سَرِيٌّ وَأَنْزَلْتُكَ لِنَارِئِي
وَقَسَّيْتُ إِلَيْهِ الْأُنْثَانِ أَرْزَ رَاجِعٍ

(٩٦) أحكم من حبه ٩٦-٩٧. مؤثراً أول من نال التكم في أحد الأوتار على العجل . ففقت من طهارة أصحاب إبراهيم صرحته
والشاع ، قال أبو محمد . صرحته على عمارة فوسلة . من حبه . صرحته على عمارة ٩٦-٩٧

(٩٧) أصح من صاحب من صاحب من . أم من جاز . وف من من شهر صبر الشمر ونجم العاد ، ونشدت إليه . التبري لمؤثمة الكوفي ،
العدو . أعد الأعلام شري صرحته سبع وسين ومائة خلاصة ٩٦-٩٧

فقال - **فَقُلْ** : - «لأقومه في حل ولا حرم وأمر بضله يوم فتح مكة وهو متعلق بالكعبة» وهذا السبب يخص عموم قوله ﴿ومن يقتل﴾ فيكون حصاً بالكافر ، أو يكون على ما قال ابن عباس ، قال معنى ﴿منعداً﴾ أي . مستحلاً ، عهد بوزن أيضاً إلى الكفر ، ربما إذا كانت عمدة ، فيكون ذلك على تقدير شرط ، كسائر التوعيدات على سائر المعاصي ، وركعى . صحراؤه إن جازاه ، أي : هو ذلك ومستغف له عظم دبه ، هذا مذهب أهل السنة ، ويكون الخلود عذبة في حق المؤمن المعصي عن المكث الطويل ، لا المئزر بالتأبد ، إذ لا يكون كذلك إلا في حق الكفار ، وهذه المئزلة إلى عموم هذه الآية . وأما محصنة بمصومها لقوله ﴿ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء﴾ واعتصم على ما روي عن ربه من ثابت أنه قتل : ونزلت التوبة بعد الغيبة يريد : عزت ﴿ومن يقتل مؤمناً﴾ بعد ﴿ويغفر ما دون ذلك﴾ فكانه قيل : ويغفر ما دون ذلك إلا من قتل عمداً ، وقد نازعوا في دلالة ﴿من﴾ في الشرطية على العموم ، وقيل : هو لفظ يقع كثيراً للحصوص ، كقوله ﴿ومن لم يحكم بما أنزل الله فلنؤذنه﴾ هم الكافرون ، وليس من حكم من يؤسب بغير ما أنزل الله بكافر ، وقال الشافعي (١) :

وَمَنْ لَا يَلْزُقُ عَنْ خَوْفِهِ بِسَلَابِهِ يَسْتُذِمُّ وَسْراً لَا يَسْخَرُ لِمَنْ يَسْخَرُ

وإذا سلم العموم فقد دخله التخصيص بالأصناف من المئزلة وأهل السنة ، ممن شهد عليه بالقتل عمداً ، أو أقر بأنه قتل عمداً أو بالسلطان ، أو الأولياء ، فأنهى عنه الحدوف ، فهذا الصريح في الآية . والموعد خبر صائر إليه إجماعاً ، للحديث الصحيح ، من حديث جابر أنه من عوقب في الدنيا فهو كفارة له ، وهذا يخص للعموم ، وإذا دخله التخصيص ، فيكون مختصاً بالكافر ، وشهد به حسب النزول ، كما قدمناه ، ولم تنص الآية لتوبة القاتل ، وتكتم بها المفسرون هنا ، فالثابت حجة : لا تقبل ثوبته ، روي ذلك عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وكان ابن عباس يقول : انشأ القاتل سهبان ، من هات عليهما حداً ، وكان يقول : هذه الآية مدنية نسخت اني في المرفأ ، لأنها مكبة ، وكان ابن سهاب إذا سأل من يفهم منه أنه قتل ذال له : توبتك مقبولة ، ومن لم يقتل ذال : لا توبة للقاتل ، وروي عن ابن عباس في تفسيره عبد بن حميد نحو من كلام ابن سهاب ، ومن سها : لأن أهل العلم إذا مثلوا قالوا : لا توبة له ، قال الزهري (٢) : بذلك محمول منهم على الاقتداء بسنة الله في التغليظ والتشديد ، وبأنه فكل ذنب محو بشئ به ، وبأنه يكفر لشرك ذليلاً ، وفي الحديث «من قاتل على قتل مسلم مؤمن شطر كلمة ، جاء يوم القيامة مكتوب بين يديه أنيس من رحمة الله» (٣) ، والمعجب من قوم يقرؤون هذه الآية ، ويردون ما فيها ، ويسمعون هذه الأحاديث القطعية ، ويقول ابن عباس مع التوبة ، ثم لا تدعهم أشعبتهم وطاعتهم المعرفة ، وإنما هم عوام ، وما ينبغي إليهم مناكم ، أن يطعموا في العفو عن قاتل مؤمن بغير توبة ، ﴿أفلا يتدبرون القرآن﴾ ثم على قنوب لقوله ﴿بمحمد﴾ [٢٥] ثم ذكر الله تعالى التوبة في قتل المشرك لا على أن يقع من نوع تعريض مما يجب من الاحتياط والحفظ به حسب لأصناف ، وأي حسم ونكر لا حيلة لمن نادى ، فإن قلت : هل فيها دليل على طرد من لم ينسب من أهل الكفر ، قلت : ما أبين الدليل فيها ، وهو تناول قوله ﴿ومن يقتل﴾ أي : قاتل كان من مسلم ، أو كافر ثابت ، أو غير ثابت إلا أن الثالث أخرجه الدليل ، فمن أصرح المسلم عبر الثالث فثبت دليل مثله ينهي كلامه ، وهو على طريقته الاعتزالية ، والتعرض لمخالفة بالنسب والتشنيع ، وأما قوله : ما أبين الدليل فيها - فليس بين ، لأن المعنى هل فيها دليل على خلوص من لم ينسب من الكفار ،

(١) ثبت لرحمة رب العالمين من مملكته

(٢) انظر الكشاف ١/١٠١ .

(٣) أخرجه ابن ماجة رقم (٢٦٢٠) والبيهقي ٢٢٢/٨ وأقرجه الترمذي في المستدرج ٢٨٧/١ وابن ماجة في (٢) ٢٧١٥/٧ .

لَسْتَ مُؤْمِنًا تَتَّبِعُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ أَلَذِّهَا فَإِذَا دَعَا اللَّهُ مَعَابِدَهُ كَثِيرَةً كَذَلِكَ
 كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ أَتَى اللَّهَ عَلَىٰ عَيْشِكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنْ لَكُم مِّنْ عَمَلٍ
 خَيْرٍ ۖ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَدًا أُولَى الْأَمْرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ
 وَأَنْفُسِهِمْ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْخَسُوفَ وَفَضَّلَ اللَّهُ
 الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٩٤﴾ دَرَجَتَيْنِ مِّنْهُ وَمَغْفِرَةً وَرَحْمَةً رَّكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٥﴾ إِنَّ
 الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ لَمْ يَكُنْ طَالِبِينَ أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فَاوْا بِنَا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ
 أَرْضَ اللَّهِ لَا مِيعَةَ فَلَمَّا جُورَافِيهَا قَالُوا فَتِلْكَ أَمْثَلُ مَا نَحْمِلُ مِنْ حِمْلٍ وَمَا تَزِدُّهُمْ عُقُوبًا ﴿٩٦﴾ إِلَّا الْمُسْتَضْعَفُونَ مِنْ
 الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ﴿٩٧﴾ قَالُوا لَيْسَ اللَّهُ بِعَدُولٍ إِنَّكُمْ لَأَبْغَضُ النَّاسِ
 وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا عَظِيمًا ﴿٩٨﴾ وَمَنْ يَهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَمُوتْ أَوْ يَمُوتْ فِي الْأَرْضِ مَرْمًا كَبِيرًا وَمَنْ يَخْرُجْ
 مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٩﴾

الغتم : مفعل من غتم ، يصلح للزمان والمكان والصادر ، ويطلق على الغلبة نسبة للمعمول بالمصلح ، أي : المزعوم ،
 ومود يصبه وجعل من ماله المعطى في نحره ، والمرامع : الأماكن المواقعة ، وهي أن يرشم كل واحد من الفريقين حصوله
 في منعة منه أضع صاحبها بأن يغلب من مراده يقدر : راعيت فلا تأ إذا فارقته ، وهو يكره مفارقتك لذلك تلعبه بذلك ،
 والمرغم البدن والموان ، وأصله لصون الأضخ بالرغم ، وهو التراب ، في أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا
 ولا تقولوا نحن ألقى إليكم السلام لست مؤمنة فتبتون عرض الحياة الدنيا فقتل الله معاتم كثيرة ﴿٩٦﴾ روى البخاري ومسلم ، أن
 رجلاً من مسلم ، مر على نمر من الصحابة ومعه غنم ، فسلم عليهم فقالوا : ما سلم ، إلا ليعود ، فقتلوه وأخذوا غنمه ،
 وأتوا بها لرسول الله - ﷺ ﴿٩٧﴾ فزلت ، وقيل : بعث سرية فيها المقداد ، ففرض القوم ، وبقي رجل له مال كثير لم
 يهجر ، فشهد فقتله المقداد ، فأخبر الرسول - عليه السلام - بذلك ، فقال : ولفظت رجلاً فلا إله إلا الله ، فكيف لك
 بلا إله إلا الله غداً ؟ ﴿٩٨﴾ ، وقيل : لقي الصحابة المشركين ، فمزموهم ، فشد رجل منهم على دجل ، فلما غضب الناس
 قال : إني مسلم ، فظله وأخذ منه ، فرفع ذلك إلى رسول الله - ﷺ - فقال : دخلته وقد زعم أنه مسلم ، فقال : قلنا
 مشركاً قال : حلا شفتت من فيه وفي لغة أخرها ، أن القتل مات فلفظته الأرض مرتين ، أو ثلاثاً طرح في بعض

(٩١) نزلهم : السعة والخير ، وميل : للذهب والمهزب في الأرض ، وإلى أرواس : في قوله - تعالى - : ﴿ في يدي في الأرض مزارعي ﴾
 معني مزارعاً مهزراً .

سنة العرب ١٦٨٤/٣ .

(٩٢) أخرجه البخاري ١٠٧/٨ في تفسيره (١٧) (١٦٩١) ومسلم ٣٣١٠/٤ في تفسيره (١٦) (١٦٩٢) (٣٠٦٥) .

(٩٣) أخرجه البخاري في الآيات باب قوله الله - تعالى - : ﴿ ومن أهدانا ﴾ (٦٨٧٤) .

السلام: (٩٤) وقيل هي البسرية التي قتل فيها أسامة بن زيد: (مرداس بن نيك من أهل مكة، وهي مشهورة)، وقيل: بعث الرسول -عليه السلام- أبا حمزة الأسلمي، وأبا نضلة وعلم من جنته في مرة إلى أسلم، فلما بموا إلى عمر من الأضفة الأسلمي مبعوث بتحية الإسلام، فغضب عليه وسلمه، فلما فهموا ذلك، «أقبلت بهما قال: أمتت» فزلت، وحسبة هذه الآية لما فيها ظاهرة، وهي: «تعالى لما ذكر حزام من قتل مؤمن متعمداً، وأنه جهنم، وذكر غضب الله عليه وأمره، وإعداد العذاب العظيم له، أمر المؤمنين بالثبوت واليقين، وأنه لا يقدم الإنسان على عمل من أظهر لإيمان، وأنه لا يسمعون دماً حراماً بتأويل ضعيف، وتكرر ذلك آخر الآية تأكيداً أن لا يقدم عند الله والإيمان، حتى ينصح له ما يقدم عنه، ولما كان حزام ذلك موثقاً بالأسفار والغزوات، فإن في إذا ضربته في الأرض» ولا فالتت والتبين لازم في قتل من تظاهر بالإسلام في السفر وفي الحضر، وعندما تعبر لعرب في قوله: «لا يستطيعون حرباً في الأرض»، «وفرا حرمة والكسائي» «مثنوا» «بثالثه الملائكة» «والباقون» «في تفسير» «وكلهم» فعمل معنى يستعمل التي للطلب، أي: اطلبوا أثبت الأمر، ودينه ولا تقدسوا من غير رتبة وإصباح، وقال قوم: «نبتوا المذبح وأشد من» «مثنوا» لأن ثبتت قد لا يبين، وقال الفرغ: «لأنه لم يكن يكون إلا بعد ثبتت، وقد يكون مثبت ولا يبين، وقد قيل في الآية: عليه السلام - والتبين من الله - والمحلة من الشيطان» «وإذا أريد: هم مغفلون، قال ابن عسبة: «والمصلحة ما خالفه أبو عبيد، لأن ثبت لا يقتضي أن الشيء مان، بل يقتضي محاولة للحيث، ثم أن ثبت يقتضي عارقة لشئين فما سواه، وقال أبو علي الفارسي: «ثبتت هو خلاف الإقدام، ولما كان ثباتي، وثبتت أشد اختصاصاً بما الموضع، ومما ليس ذلك منه» «وأشد تأكيداً» أي: «شد وقدمهم عن ما وسعوا» «أن لا يقدموا عليه، وإعلام الناس تثبت في أمره، وقد جاء ذلك التبين من الله، والمحلة من الشيطان، ومغاطة المحلة بالتبين دلالة على تفراب المقطع، والأكثرون على أن القتل هو عظم، «فالتقوت حاصر لما ذكرنا، وكذا هو في سب ابن إسحاق، ومعه: ابن داود، وفي الاستيعاب، وقيل: «الفتنوت مرداس، وقاتله أسامة، وفي: «فأثناء حالب بن عسالة الشبي، وقيل: «الفتنوت أبو الدرداء، وقيل: أبو قتادة، وقرا عاصم وأبو عمرو وابن كثير والكسائي وحفص في السلام» «بأنه، قال الزجاج: يجوز أن يكون بمعنى استسلم، ويجوز أن يكون بمعنى الاستسلام، وقرا بلع وابن عامر وحمزة وابن كثير من بعض حروفه، وسنة عن الفضل بن عاصم يفتح السين واللام من غير ألف، وهو من الاستسلام، وقرا ابن زيد عن عاصم مكر السين ومكان اللام، وهو الانتقاء والعادة، قال ابن عطية: «يتصل أن يراد بالسلام الانحياز والترك، قال الأعشى: يقال فلان سلام إذا كان لا يخطئ أحد»، قال أبو عبد الله الرازي: أي: لا تفعلوا من أعتزلكم ولم يخالكم: ليست مؤثراً، وأصله من سلامة، لأن المعتزل عن الناس حالب للسلامة، وقرا الجوهري يفتح السين ويسكون اللام، وقرا أبو جعفر «مات» «يفتح الميم، أي: لا يموتك في نفسك، وهي قرابة عليّ وابن عباس وعكرمة، وأبي ثعلبة ويحيى بن

(١) مطهر الحنفي ٤٦٦/١ وهو ١٩٩٧/٢ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م - ١٤٢٢ هـ - ١٤٢٣ هـ - ١٤٢٤ هـ - ١٤٢٥ هـ - ١٤٢٦ هـ - ١٤٢٧ هـ - ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ - ١٤٣٠ هـ - ١٤٣١ هـ - ١٤٣٢ هـ - ١٤٣٣ هـ - ١٤٣٤ هـ - ١٤٣٥ هـ - ١٤٣٦ هـ - ١٤٣٧ هـ - ١٤٣٨ هـ - ١٤٣٩ هـ - ١٤٤٠ هـ - ١٤٤١ هـ - ١٤٤٢ هـ - ١٤٤٣ هـ - ١٤٤٤ هـ - ١٤٤٥ هـ - ١٤٤٦ هـ - ١٤٤٧ هـ - ١٤٤٨ هـ - ١٤٤٩ هـ - ١٤٥٠ هـ - ١٤٥١ هـ - ١٤٥٢ هـ - ١٤٥٣ هـ - ١٤٥٤ هـ - ١٤٥٥ هـ - ١٤٥٦ هـ - ١٤٥٧ هـ - ١٤٥٨ هـ - ١٤٥٩ هـ - ١٤٦٠ هـ - ١٤٦١ هـ - ١٤٦٢ هـ - ١٤٦٣ هـ - ١٤٦٤ هـ - ١٤٦٥ هـ - ١٤٦٦ هـ - ١٤٦٧ هـ - ١٤٦٨ هـ - ١٤٦٩ هـ - ١٤٧٠ هـ - ١٤٧١ هـ - ١٤٧٢ هـ - ١٤٧٣ هـ - ١٤٧٤ هـ - ١٤٧٥ هـ - ١٤٧٦ هـ - ١٤٧٧ هـ - ١٤٧٨ هـ - ١٤٧٩ هـ - ١٤٨٠ هـ - ١٤٨١ هـ - ١٤٨٢ هـ - ١٤٨٣ هـ - ١٤٨٤ هـ - ١٤٨٥ هـ - ١٤٨٦ هـ - ١٤٨٧ هـ - ١٤٨٨ هـ - ١٤٨٩ هـ - ١٤٩٠ هـ - ١٤٩١ هـ - ١٤٩٢ هـ - ١٤٩٣ هـ - ١٤٩٤ هـ - ١٤٩٥ هـ - ١٤٩٦ هـ - ١٤٩٧ هـ - ١٤٩٨ هـ - ١٤٩٩ هـ - ١٥٠٠ هـ - ١٥٠١ هـ - ١٥٠٢ هـ - ١٥٠٣ هـ - ١٥٠٤ هـ - ١٥٠٥ هـ - ١٥٠٦ هـ - ١٥٠٧ هـ - ١٥٠٨ هـ - ١٥٠٩ هـ - ١٥١٠ هـ - ١٥١١ هـ - ١٥١٢ هـ - ١٥١٣ هـ - ١٥١٤ هـ - ١٥١٥ هـ - ١٥١٦ هـ - ١٥١٧ هـ - ١٥١٨ هـ - ١٥١٩ هـ - ١٥٢٠ هـ - ١٥٢١ هـ - ١٥٢٢ هـ - ١٥٢٣ هـ - ١٥٢٤ هـ - ١٥٢٥ هـ - ١٥٢٦ هـ - ١٥٢٧ هـ - ١٥٢٨ هـ - ١٥٢٩ هـ - ١٥٣٠ هـ - ١٥٣١ هـ - ١٥٣٢ هـ - ١٥٣٣ هـ - ١٥٣٤ هـ - ١٥٣٥ هـ - ١٥٣٦ هـ - ١٥٣٧ هـ - ١٥٣٨ هـ - ١٥٣٩ هـ - ١٥٤٠ هـ - ١٥٤١ هـ - ١٥٤٢ هـ - ١٥٤٣ هـ - ١٥٤٤ هـ - ١٥٤٥ هـ - ١٥٤٦ هـ - ١٥٤٧ هـ - ١٥٤٨ هـ - ١٥٤٩ هـ - ١٥٥٠ هـ - ١٥٥١ هـ - ١٥٥٢ هـ - ١٥٥٣ هـ - ١٥٥٤ هـ - ١٥٥٥ هـ - ١٥٥٦ هـ - ١٥٥٧ هـ - ١٥٥٨ هـ - ١٥٥٩ هـ - ١٥٦٠ هـ - ١٥٦١ هـ - ١٥٦٢ هـ - ١٥٦٣ هـ - ١٥٦٤ هـ - ١٥٦٥ هـ - ١٥٦٦ هـ - ١٥٦٧ هـ - ١٥٦٨ هـ - ١٥٦٩ هـ - ١٥٧٠ هـ - ١٥٧١ هـ - ١٥٧٢ هـ - ١٥٧٣ هـ - ١٥٧٤ هـ - ١٥٧٥ هـ - ١٥٧٦ هـ - ١٥٧٧ هـ - ١٥٧٨ هـ - ١٥٧٩ هـ - ١٥٨٠ هـ - ١٥٨١ هـ - ١٥٨٢ هـ - ١٥٨٣ هـ - ١٥٨٤ هـ - ١٥٨٥ هـ - ١٥٨٦ هـ - ١٥٨٧ هـ - ١٥٨٨ هـ - ١٥٨٩ هـ - ١٥٩٠ هـ - ١٥٩١ هـ - ١٥٩٢ هـ - ١٥٩٣ هـ - ١٥٩٤ هـ - ١٥٩٥ هـ - ١٥٩٦ هـ - ١٥٩٧ هـ - ١٥٩٨ هـ - ١٥٩٩ هـ - ١٦٠٠ هـ - ١٦٠١ هـ - ١٦٠٢ هـ - ١٦٠٣ هـ - ١٦٠٤ هـ - ١٦٠٥ هـ - ١٦٠٦ هـ - ١٦٠٧ هـ - ١٦٠٨ هـ - ١٦٠٩ هـ - ١٦١٠ هـ - ١٦١١ هـ - ١٦١٢ هـ - ١٦١٣ هـ - ١٦١٤ هـ - ١٦١٥ هـ - ١٦١٦ هـ - ١٦١٧ هـ - ١٦١٨ هـ - ١٦١٩ هـ - ١٦٢٠ هـ - ١٦٢١ هـ - ١٦٢٢ هـ - ١٦٢٣ هـ - ١٦٢٤ هـ - ١٦٢٥ هـ - ١٦٢٦ هـ - ١٦٢٧ هـ - ١٦٢٨ هـ - ١٦٢٩ هـ - ١٦٣٠ هـ - ١٦٣١ هـ - ١٦٣٢ هـ - ١٦٣٣ هـ - ١٦٣٤ هـ - ١٦٣٥ هـ - ١٦٣٦ هـ - ١٦٣٧ هـ - ١٦٣٨ هـ - ١٦٣٩ هـ - ١٦٤٠ هـ - ١٦٤١ هـ - ١٦٤٢ هـ - ١٦٤٣ هـ - ١٦٤٤ هـ - ١٦٤٥ هـ - ١٦٤٦ هـ - ١٦٤٧ هـ - ١٦٤٨ هـ - ١٦٤٩ هـ - ١٦٥٠ هـ - ١٦٥١ هـ - ١٦٥٢ هـ - ١٦٥٣ هـ - ١٦٥٤ هـ - ١٦٥٥ هـ - ١٦٥٦ هـ - ١٦٥٧ هـ - ١٦٥٨ هـ - ١٦٥٩ هـ - ١٦٦٠ هـ - ١٦٦١ هـ - ١٦٦٢ هـ - ١٦٦٣ هـ - ١٦٦٤ هـ - ١٦٦٥ هـ - ١٦٦٦ هـ - ١٦٦٧ هـ - ١٦٦٨ هـ - ١٦٦٩ هـ - ١٦٧٠ هـ - ١٦٧١ هـ - ١٦٧٢ هـ - ١٦٧٣ هـ - ١٦٧٤ هـ - ١٦٧٥ هـ - ١٦٧٦ هـ - ١٦٧٧ هـ - ١٦٧٨ هـ - ١٦٧٩ هـ - ١٦٨٠ هـ - ١٦٨١ هـ - ١٦٨٢ هـ - ١٦٨٣ هـ - ١٦٨٤ هـ - ١٦٨٥ هـ - ١٦٨٦ هـ - ١٦٨٧ هـ - ١٦٨٨ هـ - ١٦٨٩ هـ - ١٦٩٠ هـ - ١٦٩١ هـ - ١٦٩٢ هـ - ١٦٩٣ هـ - ١٦٩٤ هـ - ١٦٩٥ هـ - ١٦٩٦ هـ - ١٦٩٧ هـ - ١٦٩٨ هـ - ١٦٩٩ هـ - ١٧٠٠ هـ - ١٧٠١ هـ - ١٧٠٢ هـ - ١٧٠٣ هـ - ١٧٠٤ هـ - ١٧٠٥ هـ - ١٧٠٦ هـ - ١٧٠٧ هـ - ١٧٠٨ هـ - ١٧٠٩ هـ - ١٧١٠ هـ - ١٧١١ هـ - ١٧١٢ هـ - ١٧١٣ هـ - ١٧١٤ هـ - ١٧١٥ هـ - ١٧١٦ هـ - ١٧١٧ هـ - ١٧١٨ هـ - ١٧١٩ هـ - ١٧٢٠ هـ - ١٧٢١ هـ - ١٧٢٢ هـ - ١٧٢٣ هـ - ١٧٢٤ هـ - ١٧٢٥ هـ - ١٧٢٦ هـ - ١٧٢٧ هـ - ١٧٢٨ هـ - ١٧٢٩ هـ - ١٧٣٠ هـ - ١٧٣١ هـ - ١٧٣٢ هـ - ١٧٣٣ هـ - ١٧٣٤ هـ - ١٧٣٥ هـ - ١٧٣٦ هـ - ١٧٣٧ هـ - ١٧٣٨ هـ - ١٧٣٩ هـ - ١٧٤٠ هـ - ١٧٤١ هـ - ١٧٤٢ هـ - ١٧٤٣ هـ - ١٧٤٤ هـ - ١٧٤٥ هـ - ١٧٤٦ هـ - ١٧٤٧ هـ - ١٧٤٨ هـ - ١٧٤٩ هـ - ١٧٥٠ هـ - ١٧٥١ هـ - ١٧٥٢ هـ - ١٧٥٣ هـ - ١٧٥٤ هـ - ١٧٥٥ هـ - ١٧٥٦ هـ - ١٧٥٧ هـ - ١٧٥٨ هـ - ١٧٥٩ هـ - ١٧٦٠ هـ - ١٧٦١ هـ - ١٧٦٢ هـ - ١٧٦٣ هـ - ١٧٦٤ هـ - ١٧٦٥ هـ - ١٧٦٦ هـ - ١٧٦٧ هـ - ١٧٦٨ هـ - ١٧٦٩ هـ - ١٧٧٠ هـ - ١٧٧١ هـ - ١٧٧٢ هـ - ١٧٧٣ هـ - ١٧٧٤ هـ - ١٧٧٥ هـ - ١٧٧٦ هـ - ١٧٧٧ هـ - ١٧٧٨ هـ - ١٧٧٩ هـ - ١٧٨٠ هـ - ١٧٨١ هـ - ١٧٨٢ هـ - ١٧٨٣ هـ - ١٧٨٤ هـ - ١٧٨٥ هـ - ١٧٨٦ هـ - ١٧٨٧ هـ - ١٧٨٨ هـ - ١٧٨٩ هـ - ١٧٩٠ هـ - ١٧٩١ هـ - ١٧٩٢ هـ - ١٧٩٣ هـ - ١٧٩٤ هـ - ١٧٩٥ هـ - ١٧٩٦ هـ - ١٧٩٧ هـ - ١٧٩٨ هـ - ١٧٩٩ هـ - ١٨٠٠ هـ - ١٨٠١ هـ - ١٨٠٢ هـ - ١٨٠٣ هـ - ١٨٠٤ هـ - ١٨٠٥ هـ - ١٨٠٦ هـ - ١٨٠٧ هـ - ١٨٠٨ هـ - ١٨٠٩ هـ - ١٨١٠ هـ - ١٨١١ هـ - ١٨١٢ هـ - ١٨١٣ هـ - ١٨١٤ هـ - ١٨١٥ هـ - ١٨١٦ هـ - ١٨١٧ هـ - ١٨١٨ هـ - ١٨١٩ هـ - ١٨٢٠ هـ - ١٨٢١ هـ - ١٨٢٢ هـ - ١٨٢٣ هـ - ١٨٢٤ هـ - ١٨٢٥ هـ - ١٨٢٦ هـ - ١٨٢٧ هـ - ١٨٢٨ هـ - ١٨٢٩ هـ - ١٨٣٠ هـ - ١٨٣١ هـ - ١٨٣٢ هـ - ١٨٣٣ هـ - ١٨٣٤ هـ - ١٨٣٥ هـ - ١٨٣٦ هـ - ١٨٣٧ هـ - ١٨٣٨ هـ - ١٨٣٩ هـ - ١٨٤٠ هـ - ١٨٤١ هـ - ١٨٤٢ هـ - ١٨٤٣ هـ - ١٨٤٤ هـ - ١٨٤٥ هـ - ١٨٤٦ هـ - ١٨٤٧ هـ - ١٨٤٨ هـ - ١٨٤٩ هـ - ١٨٥٠ هـ - ١٨٥١ هـ - ١٨٥٢ هـ - ١٨٥٣ هـ - ١٨٥٤ هـ - ١٨٥٥ هـ - ١٨٥٦ هـ - ١٨٥٧ هـ - ١٨٥٨ هـ - ١٨٥٩ هـ - ١٨٦٠ هـ - ١٨٦١ هـ - ١٨٦٢ هـ - ١٨٦٣ هـ - ١٨٦٤ هـ - ١٨٦٥ هـ - ١٨٦٦ هـ - ١٨٦٧ هـ - ١٨٦٨ هـ - ١٨٦٩ هـ - ١٨٧٠ هـ - ١٨٧١ هـ - ١٨٧٢ هـ - ١٨٧٣ هـ - ١٨٧٤ هـ - ١٨٧٥ هـ - ١٨٧٦ هـ - ١٨٧٧ هـ - ١٨٧٨ هـ - ١٨٧٩ هـ - ١٨٨٠ هـ - ١٨٨١ هـ - ١٨٨٢ هـ - ١٨٨٣ هـ - ١٨٨٤ هـ - ١٨٨٥ هـ - ١٨٨٦ هـ - ١٨٨٧ هـ - ١٨٨٨ هـ - ١٨٨٩ هـ - ١٨٩٠ هـ - ١٨٩١ هـ - ١٨٩٢ هـ - ١٨٩٣ هـ - ١٨٩٤ هـ - ١٨٩٥ هـ - ١٨٩٦ هـ - ١٨٩٧ هـ - ١٨٩٨ هـ - ١٨٩٩ هـ - ١٩٠٠ هـ - ١٩٠١ هـ - ١٩٠٢ هـ - ١٩٠٣ هـ - ١٩٠٤ هـ - ١٩٠٥ هـ - ١٩٠٦ هـ - ١٩٠٧ هـ - ١٩٠٨ هـ - ١٩٠٩ هـ - ١٩١٠ هـ - ١٩١١ هـ - ١٩١٢ هـ - ١٩١٣ هـ - ١٩١٤ هـ - ١٩١٥ هـ - ١٩١٦ هـ - ١٩١٧ هـ - ١٩١٨ هـ - ١٩١٩ هـ - ١٩٢٠ هـ - ١٩٢١ هـ - ١٩٢٢ هـ - ١٩٢٣ هـ - ١٩٢٤ هـ - ١٩٢٥ هـ - ١٩٢٦ هـ - ١٩٢٧ هـ - ١٩٢٨ هـ - ١٩٢٩ هـ - ١٩٣٠ هـ - ١٩٣١ هـ - ١٩٣٢ هـ - ١٩٣٣ هـ - ١٩٣٤ هـ - ١٩٣٥ هـ - ١٩٣٦ هـ - ١٩٣٧ هـ - ١٩٣٨ هـ - ١٩٣٩ هـ - ١٩٤٠ هـ - ١٩٤١ هـ - ١٩٤٢ هـ - ١٩٤٣ هـ - ١٩٤٤ هـ - ١٩٤٥ هـ - ١٩٤٦ هـ - ١٩٤٧ هـ - ١٩٤٨ هـ - ١٩٤٩ هـ - ١٩٥٠ هـ - ١٩٥١ هـ - ١٩٥٢ هـ - ١٩٥٣ هـ - ١٩٥٤ هـ - ١٩٥٥ هـ - ١٩٥٦ هـ - ١٩٥٧ هـ - ١٩٥٨ هـ - ١٩٥٩ هـ - ١٩٦٠ هـ - ١٩٦١ هـ - ١٩٦٢ هـ - ١٩٦٣ هـ - ١٩٦٤ هـ - ١٩٦٥ هـ - ١٩٦٦ هـ - ١٩٦٧ هـ - ١٩٦٨ هـ - ١٩٦٩ هـ - ١٩٧٠ هـ - ١٩٧١ هـ - ١٩٧٢ هـ - ١٩٧٣ هـ - ١٩٧٤ هـ - ١٩٧٥ هـ - ١٩٧٦ هـ - ١٩٧٧ هـ - ١٩٧٨ هـ - ١٩٧٩ هـ - ١٩٨٠ هـ - ١٩٨١ هـ - ١٩٨٢ هـ - ١٩٨٣ هـ - ١٩٨٤ هـ - ١٩٨٥ هـ - ١٩٨٦ هـ - ١٩٨٧ هـ - ١٩٨٨ هـ - ١٩٨٩ هـ - ١٩٩٠ هـ - ١٩٩١ هـ - ١٩٩٢ هـ - ١٩٩٣ هـ - ١٩٩٤ هـ - ١٩٩٥ هـ - ١٩٩٦ هـ - ١٩٩٧ هـ - ١٩٩٨ هـ - ١٩٩٩ هـ - ٢٠٠٠ هـ - ٢٠٠١ هـ - ٢٠٠٢ هـ - ٢٠٠٣ هـ - ٢٠٠٤ هـ - ٢٠٠٥ هـ - ٢٠٠٦ هـ - ٢٠٠٧ هـ - ٢٠٠٨ هـ - ٢٠٠٩ هـ - ٢٠١٠ هـ - ٢٠١١ هـ - ٢٠١٢ هـ - ٢٠١٣ هـ - ٢٠١٤ هـ - ٢٠١٥ هـ - ٢٠١٦ هـ - ٢٠١٧ هـ - ٢٠١٨ هـ - ٢٠١٩ هـ - ٢٠٢٠ هـ - ٢٠٢١ هـ - ٢٠٢٢ هـ - ٢٠٢٣ هـ - ٢٠٢٤ هـ - ٢٠٢٥ هـ - ٢٠٢٦ هـ - ٢٠٢٧ هـ - ٢٠٢٨ هـ - ٢٠٢٩ هـ - ٢٠٣٠ هـ - ٢٠٣١ هـ - ٢٠٣٢ هـ - ٢٠٣٣ هـ - ٢٠٣٤ هـ - ٢٠٣٥ هـ - ٢٠٣٦ هـ - ٢٠٣٧ هـ - ٢٠٣٨ هـ - ٢٠٣٩ هـ - ٢٠٤٠ هـ - ٢٠٤١ هـ - ٢٠٤٢ هـ - ٢٠٤٣ هـ - ٢٠٤٤ هـ - ٢٠٤٥ هـ - ٢٠٤٦ هـ - ٢٠٤٧ هـ - ٢٠٤٨ هـ - ٢٠٤٩ هـ - ٢٠٥٠ هـ - ٢٠٥١ هـ - ٢٠٥٢ هـ - ٢٠٥٣ هـ - ٢٠٥٤ هـ - ٢٠٥٥ هـ - ٢٠٥٦ هـ - ٢٠٥٧ هـ - ٢٠٥٨ هـ - ٢٠٥٩ هـ - ٢٠٦٠ هـ - ٢٠٦١ هـ - ٢٠٦٢ هـ - ٢٠٦٣ هـ - ٢٠٦٤ هـ - ٢٠٦٥ هـ - ٢٠٦٦ هـ - ٢٠٦٧ هـ - ٢٠٦٨ هـ - ٢٠٦٩ هـ - ٢٠٧٠ هـ - ٢٠٧١ هـ - ٢٠٧٢ هـ - ٢٠٧٣ هـ - ٢٠٧٤ هـ - ٢٠٧٥ هـ - ٢٠٧٦ هـ - ٢٠٧٧ هـ - ٢٠٧٨ هـ - ٢٠٧٩ هـ - ٢٠٨٠ هـ - ٢٠٨١ هـ - ٢٠٨٢ هـ - ٢٠٨٣ هـ - ٢٠٨٤ هـ - ٢٠٨٥ هـ - ٢٠٨٦ هـ - ٢٠٨٧ هـ - ٢٠٨٨ هـ - ٢٠٨٩ هـ - ٢٠٩٠ هـ - ٢٠٩١ هـ - ٢٠٩٢ هـ - ٢٠٩٣ هـ - ٢٠٩٤ هـ - ٢٠٩٥ هـ - ٢٠٩٦ هـ - ٢٠٩٧ هـ - ٢٠٩٨ هـ - ٢٠٩٩ هـ - ٢١٠٠ هـ - ٢١٠١ هـ - ٢١٠٢ هـ - ٢١٠٣ هـ - ٢١٠٤ هـ - ٢١٠٥ هـ - ٢١٠٦ هـ - ٢١٠٧ هـ - ٢١٠٨ هـ - ٢١٠٩ هـ - ٢١١٠ هـ - ٢١١١ هـ - ٢١١٢ هـ - ٢١١٣ هـ - ٢١١٤ هـ - ٢١١٥ هـ - ٢١١٦ هـ - ٢١١٧ هـ - ٢١١٨ هـ - ٢١١٩ هـ - ٢١٢٠ هـ - ٢١٢١ هـ - ٢١٢٢ هـ - ٢١٢٣ هـ - ٢١٢٤ هـ - ٢١٢٥ هـ - ٢١٢٦ هـ - ٢١٢٧ هـ - ٢١٢٨ هـ - ٢١٢٩ هـ - ٢١٣٠ هـ - ٢١٣١ هـ - ٢١٣٢ هـ - ٢١٣٣ هـ - ٢١٣٤ هـ - ٢١٣٥ هـ - ٢١٣٦ هـ - ٢١٣٧ هـ - ٢١٣٨ هـ - ٢١٣٩ هـ - ٢١٤٠ هـ - ٢١٤١ هـ - ٢١٤٢ هـ - ٢١٤٣ هـ - ٢١٤٤ هـ - ٢١٤٥ هـ - ٢١٤٦ هـ - ٢١٤٧ هـ - ٢١٤٨ هـ - ٢١٤٩ هـ - ٢١٥٠ هـ - ٢١٥١ هـ - ٢١٥٢ هـ - ٢١٥٣ هـ - ٢١٥٤ هـ - ٢١٥٥ هـ - ٢١٥٦ هـ - ٢١٥٧ هـ - ٢١٥٨ هـ - ٢١٥٩ هـ - ٢١٦٠ هـ - ٢١٦١ هـ - ٢١٦٢ هـ - ٢١٦٣ هـ - ٢١٦٤ هـ - ٢١٦٥ هـ - ٢١٦٦ هـ - ٢١٦٧ هـ - ٢١٦٨ هـ - ٢١٦٩ هـ - ٢١٧٠ هـ - ٢١٧١ هـ - ٢١٧٢ هـ - ٢١٧٣ هـ - ٢١٧٤ هـ - ٢١٧٥ هـ - ٢١٧٦ هـ - ٢١٧٧ هـ - ٢١٧٨ هـ - ٢١٧٩ هـ - ٢١٨٠ هـ - ٢١٨١ هـ - ٢١٨٢ هـ - ٢١٨٣ هـ - ٢١٨٤ هـ - ٢١٨٥ هـ - ٢١٨٦ هـ - ٢١٨٧ هـ - ٢١٨٨ هـ - ٢١٨٩ هـ - ٢١٩٠ هـ - ٢١٩١ هـ - ٢١٩٢ هـ - ٢١٩٣ هـ - ٢١٩٤ هـ - ٢١٩٥ هـ - ٢١٩٦ هـ - ٢١٩٧ هـ - ٢١٩٨ هـ - ٢١٩٩ هـ - ٢٢٠٠ هـ - ٢٢٠١ هـ - ٢٢٠٢ هـ - ٢٢٠٣ هـ - ٢٢٠٤ هـ - ٢٢٠٥ هـ - ٢٢٠٦ هـ - ٢٢٠٧ هـ - ٢٢٠٨ هـ - ٢٢٠٩ هـ - ٢٢١٠ هـ - ٢٢١١ هـ - ٢٢١٢ هـ - ٢٢١٣ هـ - ٢٢١٤ هـ - ٢٢١٥ هـ - ٢٢١٦ هـ - ٢٢١٧ هـ - ٢٢١٨ هـ - ٢٢١٩ هـ - ٢٢٢٠ هـ - ٢٢٢١ هـ - ٢٢٢٢ هـ - ٢٢٢٣ هـ - ٢٢٢٤ هـ - ٢٢٢٥ هـ - ٢٢٢٦ هـ - ٢٢٢٧ هـ - ٢٢٢٨ هـ - ٢٢٢٩ هـ - ٢٢٣٠ هـ - ٢٢٣١ هـ - ٢٢٣٢ هـ - ٢٢٣٣ هـ - ٢٢٣٤ هـ - ٢٢٣٥ هـ - ٢٢٣٦ هـ - ٢٢٣٧ هـ - ٢٢٣٨ هـ - ٢٢٣٩ هـ - ٢٢٤٠ هـ - ٢٢٤١ هـ - ٢٢٤٢ هـ - ٢٢٤٣ هـ - ٢٢٤٤ هـ - ٢٢٤٥ هـ - ٢٢٤٦ هـ - ٢٢٤٧ هـ - ٢٢٤٨ هـ - ٢٢٤٩ هـ - ٢٢٥٠ هـ - ٢٢٥١ هـ - ٢٢٥٢ هـ - ٢٢٥٣ هـ - ٢٢٥٤ هـ - ٢٢٥٥ هـ - ٢٢٥٦ هـ - ٢٢٥٧ هـ - ٢٢٥٨ هـ - ٢٢٥٩ هـ - ٢٢٦٠ هـ - ٢٢٦١ هـ - ٢٢٦٢ هـ - ٢٢٦٣ هـ - ٢٢٦٤ هـ - ٢٢٦٥ هـ - ٢٢٦٦ هـ - ٢٢٦٧ هـ - ٢٢٦٨ هـ - ٢٢٦٩ هـ - ٢٢٧٠ هـ - ٢٢٧١ هـ - ٢٢٧٢ هـ - ٢٢٧٣ هـ - ٢٢٧٤ هـ - ٢٢٧٥ هـ - ٢٢٧٦ هـ - ٢٢٧٧ هـ - ٢٢٧٨ هـ - ٢٢٧٩ هـ - ٢٢٨٠ هـ - ٢٢٨١ هـ - ٢٢٨٢ هـ - ٢٢٨٣ هـ - ٢٢٨٤ هـ - ٢٢٨٥ هـ - ٢٢٨٦ هـ - ٢٢٨٧ هـ - ٢٢٨٨ هـ - ٢٢٨٩ هـ - ٢٢٩٠ هـ - ٢٢٩١ هـ - ٢٢٩٢ هـ - ٢٢٩٣ هـ - ٢٢٩٤ هـ - ٢٢٩٥ هـ - ٢٢٩٦ هـ - ٢٢٩٧ هـ - ٢٢٩٨ هـ - ٢٢٩٩ هـ - ٢٣٠٠ هـ - ٢٣٠١ هـ - ٢٣٠٢ هـ - ٢٣٠٣ هـ - ٢٣٠٤ هـ - ٢٣٠٥ هـ - ٢٣٠٦ هـ - ٢٣٠٧ هـ - ٢٣٠٨ هـ - ٢٣٠٩ هـ - ٢٣١٠ هـ - ٢٣١١ هـ - ٢٣١٢ هـ - ٢٣١٣ هـ - ٢٣١٤ هـ - ٢٣١٥ هـ - ٢٣١٦ هـ - ٢٣١٧ هـ - ٢٣١٨ هـ - ٢٣١٩ هـ - ٢٣٢٠ هـ - ٢٣٢١ هـ - ٢٣٢٢ هـ - ٢٣٢٣ هـ - ٢٣٢٤ هـ - ٢٣٢٥ هـ - ٢٣٢٦ هـ - ٢٣٢٧ هـ - ٢٣٢٨ هـ - ٢٣٢٩ هـ - ٢٣٣٠ هـ - ٢٣٣١ هـ - ٢٣٣٢ هـ - ٢٣٣٣ هـ - ٢٣٣٤ هـ - ٢٣٣٥ هـ - ٢٣٣٦ هـ - ٢٣٣٧ هـ - ٢٣٣٨ هـ - ٢٣٣٩ هـ - ٢٣٤٠ هـ - ٢٣٤١ هـ - ٢٣٤٢ هـ - ٢٣٤٣ هـ - ٢٣٤٤ هـ - ٢٣٤٥ هـ - ٢٣٤٦ هـ - ٢٣٤٧ هـ - ٢٣٤٨ هـ - ٢٣٤٩ هـ - ٢٣٥٠ هـ - ٢٣٥١ هـ - ٢٣٥٢ هـ - ٢٣٥٣ هـ - ٢٣٥٤ هـ - ٢٣٥٥ هـ - ٢٣٥٦ هـ - ٢٣٥٧ هـ - ٢٣٥٨ هـ - ٢٣٥٩ هـ - ٢٣٦٠ هـ - ٢٣

يعمر ، ومعنى قراءة الجمهور : وليس لإيمانك حقيقة ، تلك أسلمت عموماً من الغفل . قد أوتى الرزاق : حكمة تعالى بصحة إسلام من أظهر الإسلام ، وأمر بإجرائه على أحكام المسلمين ، وإن كان في القرب على خلافه ، وهذا لما يفتح به على توبة المرتد عن الإسلام فهو مسلم انتهى . وذكر من هنا مرة كانت مع المفسر من عبادة ، ومن هو وثناع على الخلاف يئد في سبب النزول ، والمعنى : فليكون الفتيحة التي هي سهام مريع لزواله ، (١) تتبرع في موضع يجب على الخلف من ضمير في ولا تقولوا ، وفي ذلك إشعار بأنه الداهي إلى ترك التثبت أو التبرع هو حاكمكم عرضاً لثباتها في عند الله مقام كثيرة في عند هذا بما يسي الله تعالى هم من الضمان ، على وجهها من حل دون ارتكاب عظمي سببه وغير ثبت ، قاله الجمهور ، وقال مقاتل : أراد ما أعده تعالى لهم في الآخرة من حرمل الثواب ، والمهم الدائم الذي هو أصل المقام ، في كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فبينوا في قال ابن جرير . معناه : كنتم مستهينين من قومكم بإسلامكم ، خائفين منهم على أنفسكم . فمن الله عليكم بإعزاز دينكم ، فهم الآن كدلت ، كل منهم خالف في قومه ، فزبر أن يصل إليكم ، فلم يصلح إذا وصل أن تقتلوه حتى تنسبوا أمره ، قد أوتى الله الرزاق : وهذا فيه إشكال ، لأن إسماعه الإيمان ما كان عاماً فيهم انتهى (٢) ، ولا إشكال فيه ، لأن المسلمين كانوا أول الإسلام بمحور دين ، فالنسبة وقع تلك الحال الأولى ، وعن نظير تسليم أن إسماعه الإجماع ما كان عاماً ، فيه لا إشكال أبداً ، لأنه ينسب إلى الجملة ما وجد من بعضهم ، وقال ابن زيد : كذلك كنتم كفرة ، فمن الله عليكم ، بأن أسلمتم فلا تتكروا أن يكون هو كافراً ثم يسلم عليه حين فتيكم ، فيجب أن يثبت في أمره ، وقال الأكرن : المعنى أنكم قبل الهجرة حين كنتم فيه بين الكفار تأمنون بكسة لا إله إلا الله ، فاقبلوا منهم ذلك ، وقال أبو عبد الله الرزاق : فيه إشكال ، لأن لهم أن يقولوا : ما كان يثبت على إيمانهم ، لما أئمة استبأروا هؤلاء أظهروا الإيمان تحت طلال السيف انتهى (٣) ، ولا إشكال في ذلك ، لأن لا يلزم أن يكون النسبة من كل الوجوه ، إذ كان بكون المشبه هو المشبه به ، ودلت بحال ، ولا من معظم الوصوه ، والنسبة هنا وقع في معنى الوجوه ، وهو أن الدعوة في الإسلام هو كل كلمة الشهادة ، وعد حسن الزمخري (٤) هذا القول ، وطوله جداً ، فقال : أول ما دخلتم في الإسلام ، سمعت من أفواهكم كلمة شهادة ، فصنعت دماءكم وأموالكم من غير انتظار الأخلاق على موافقة قلوبكم لأستكم ، فمن الله عليكم بالامتقاة والأشهاد بالإيمان والتقدم ، وأن صرتم أعلاماً لله ، فليكنم أن تعقلوا ، فداخلين في الإسلام ، كما فعل بكم ، وأن تعبروا بظاهر الإسلام في الكفة ، ولا تقولوا إن ليل هذا لانتفاء الذل ، لا اعتناق هيئة تجعلوه مطعاً إلى امتسحة دمه ودمه ، وقد حرمها الله تعالى انتهى ، قال أسود الله الرزقي : والأمر عتي كذا يقال ، إن من ينفلح من قين كل دين ، ففي لوب الأمر يحدث له من سبب ضعيف ، ثم لا يزال ذلك ائيل يتأكد ونضوى إلى أن يكمل ويستحكم ، يرتصل لا انفصال ، فكانه قيل هم . كنتم في أول الإسلام إنما حدث فيكم من ضيف بسبب مبرعة إلى الإسلام ، ثم من الله عليكم بتوبة ذلك المزل ، وتأكيد آخره من الكفر . فكذلك هؤلاء لما حدث فيهم ميل ضعيف إلى الإسلام بسبب هذا الخوف ، فقبلوا منهم هذا الإيمان ، فإن الله يؤكده هؤلاء الإيمان في قلوبهم ، وفيهم تلك الرغبة في صدورهم انتهى كلامه . وليس كل من آمن من الصحابة كان منه أولاً في الإسلام جلاً ضعيفاً ، ثم بقوى بل من الصحابة من استبصر بكونه وهذه دعاه الرسول ، أو رأى الرسول - ﷺ - كذا يكر وأبي فروعاً من سلام ، وأمثالهم ممن كان مستصراً منظر ، قال ابن عطية . ويحتمل أن يكون المعنى إشارة بذلك إلى لغفل قيل نسبت ، أي : عن هذه الحان في جاهدتكم لا تشنن حتى جاء لإسلام ، ومن الله عليكم انتهى ، والظاهر أن

(١) قطر لسير الرزاق ٥١/١

(٢) نظر المصنف فيه

(٣) امل الكتاب ٥٥٣/١

ثم الرعدة في البهيمه ، في ردة ثالثة ، الثاني : أنه قد نقرر أن غير النكرة في أصل الموضوع ، وإن أضيفت إلى معرفه ، هذا هو المشهور ، وهذه هي سيويه : إن كان ذلك قد تعرف في بعض الموضوع ، يجعلها لها صفة يجرحها عن أصل وضعها ، إما باعتقاد التعريف فيها ، وإما باعتقاد أن الفاعدين لما لم يكونوا ناماً معينين ، كانت الألف واللام فيه جنسية فأجرى مجرى النكرة حتى وصف بالنكرة وهذا كله ضعيف وأما فراهة التصيب فهي على الاستثناء من الفاعدين ، وقيل : استثناء من المؤمنين ، والأول أظهر ، لأنه المحدث عنه ، وقيل : انتصب على نفي من الفاعدين ، وإد فراهة الخبر ، فعلى النصه للمؤمنين ، كتخريج من خرج في غير المعضوب عنهم في الفاعلة [٧] عن الصفة من في الذين أئمتت عليهم في الأحزاب [٢٤] وفي من المؤمنين في موضع الخبر ، من قوله في الفاعلون في أي : كائنين من المؤمنين ، وإختلفوا هل يكونوا أم لا ، سواء المجاهد من أم لا ، فإن عذرنا مفهوم الصفة ، أو قلنا بالأرجح من أن الاستثناء من النبي إثبات لمرت المسألة . وقد من عطية ، وهذا مردود ، لأن أولي الفرض لا يسمون المجاهدين ، وانهم إن خرجوا من التوبيع والمدة التي لمرت الفاعدين من غير عذر ، وكذا قال ابن جرير . الاستثناء لرفع العقاب ، لا ليل التوب . المنذور يستوي في الأمر مع الذي خرج إلى الجهاد ، إذ كان يستوي لو كان قدراً للخرج ، فإن استثنى المنذور من الفاعدين ، والاستثناء من أشبه إثبات ، فثبت الاستواء بين المجاهد والفاعل المنذور انتهى ، وإن نفي الاستواء فيها علم أنه متصف بضرورة ، لإدراكه ما بين الفاعد بغير عذر والمجاهد من الصفات العظيم ، فإن الفاعد من انحطاط منزله ، فخير للجهد ويرعب فيه ، ومثله في بل هل يستوي لدى المنذور والذين لا يعلمون في تزمر [٩] أريد به الحريك من حيث الخامل ، وأنه ليضم إلى التعليل ، ويرتضي عن خصيص الجهد إلى شرف معمم ، قال بعض العلماء : كان نزول هذه الآية في الوقت الذي كان الجهاد طوعاً ، وإلا لم يكن لقوله في لا يستوي في معنى لأن من ترك الفرض لا يقال : إنه لا يستوي هو والذين به ، بل يلحق الرعية بالثابت ، ويرعب لأن في التوب ، وقد المانريسي : من التولي بمر فاعل الجهاد وتاركه ، لا يدل على أن اخذ ما كان فرضاً في ذلك الوقت . ألا ترى أن قوله تعالى في آمنن كان مؤثراً كمن كان فاعلاً لا يستوي في نفي المساواة بين المؤمنين والفاصل ، والإيمان فرض ، وقال تعالى في أم حسب الذين اجتروا السبت في الآية ، وقال في هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون في العلم في كثير من الأشياء فرض وبما حار نفي الاستواء هو فاعل التصوع وتاركه فلا يجوز بين فاعل الفرض وتاركه طريق الأول . وإنما لم يلحق الزائم تاركه ، لأنه فرض كذا انتهى ، والظاهر أن نفي هذا الاستواء ليس بخصوص فاعل عن جهاد مخصوص ، ولا مجاهد جهاداً مخصوصاً ، بل ذلك عام ، وعن ابن عباس لا يستوي الفاعدون عن يدو وإخراجون إليها^(١) ، وعن مقاتل : إلى توب^(٢) ، وقال ابن عباس ونحوه : في أولي الضر في هم أهل الأعذار ، إذ قد أصرت بهم حتى سعتهم الجهاد ، وفي الحديث : لقد حلفنا بالخلفه أنوالاً ، ما سترنم سير ولا مضنهم أدناً إلا كانوا معكم حسبهم العذر ، وحده ما تقدم الأموال على الأنس . وفي قوله في إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم في تقديم الأنس على الأموال ، تنبئ انقراض ، لأن الجهاد يتبع ، فظهر دفعها تنبيهاً على أن الصابئة فيها تشد ، فلا يرضى عن إلا في آخر الراتب ، ولشدي قدت له نفس ، تنبيهاً على أن الرعدة فيها تشد ، وإما يرضب أولاً في الأنس الثاني ، في فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على الفاعدين درجة في تظاهر الفضل عليهم هم الفاعدون غير أولي الضر ، لأنهم هم الذين نعى تنسوية بهم ، فذكر ما امتازوا به عليهم ، وهو تنصليهم عليهم بدرجة ، فونه الجملة بيان للجملة الأولى ، جواب سؤال مقدر ، كذا قللاً ذ . ما قم لا يستوي ، فقبل : فقبل الله المجاهدين ، والفصل عليهم هذا مرة ، هم الفصل عنهم آخر درجات ، وما بعدها ، وهم في الفاعلون غير

(١) انظر النووي ١١٨٢١

(٢) آخر المصدر نفسه

أولى الضرر في وتكرر التعضيل باعتبار منطلقها ، فتنصيص الأول بالدرجة ، هو ما يؤيد به الدنيا من النجاسة ، والتعصيل الثاني هو ما يتوهم في الآخرة ، فبه بإفراد الأول - وضع الثاني على أن نواب الدنيا في حب نواب الآخرة - يسر ، وقيل : المجاهدون يفسون ربهم في الدنيا عائنة إلى أسرارهم ، كشاوي : فالتأني بالنسبة إلى أحد سلب من قتلوه ، وتسوي يصيب كل واحد من الفرائد ، ونصيب كل واحد من الرجال ، وهم في الآخرة يتفاوتون بحسب إيمانهم ، فلهم درجات يحسب استحقاقهم ، فمنهم من يكون له العفراء ، ومنهم من يكون له الرحمة فقط ، فكان الرحمة لدى الشارح ، والمغفرة موفى الرحمة ، ثم بعد الدرجات على الطبقات ، وعلى هذا أنه بقوله في هم ترحمت عند الله في مساوئ الآخرة تنفارت ، وصل : للدرجة المدح والتعظيم ، والدرجات منازل الجنة ، وقيل : الفضل عليهم أولاً غير التعصيل عليهم تانياً ، فالأول هم القاعدون بغير ، وثاني هم مقاتلون بغير هنر ، ولذلك تختلف المقصود به ، ففي الأول درجة ، وفي الثاني درجات ، وإلى هذا ذهب ابن جريج ، وهو من لا يستري عنه أرسر الضرر والمجاهدون ، وقيل : باختلاف الجهادان ، فاستلزم ما فصل به ، وذلك أن الجهاد جهادان ، حنبر وكبير ، فالصغير مجاهدة الكفار ، والكبير مجاهدة النفس ، وعلى ذلك دل قوله عليه السلام : رجعا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر ، ، وإنما كان مجاهدة النفس أعظم ، لأن من جاهد عنه فقد جاهد الدنيا ، ومن علم الدنيا هانت عليه مجاهدة أحد ، فخصي مجاهدة النفس بالدرجات عظيمها لها ، وقد ناقض الرهشري^{١١} في تفسير القاعدتين ، فقال في فصل الله المجاهدين في حلة موحدة لم يغي من استواء القاعدتين والمجاهدين ، كانه قيل : ما هم لا يسترون ، فأجيب بذلك ، والتمس على القاعدتين غير أولى الضرر ، لتكون الجملة بيانا للحملة الأولى المخصصة هذا الوصف ، ثم قال فإن قلت : قد ذكر الله تعالى بعضين درجة ، وبعضين درجات ، من هم قلت : أما المفضلون درجة واحدة فهم الذين فضلوا على القاعدتين الأصراء ، ولما المفضلون درجات ، فالذين فضلوا على القاعدتين الذين لزم لهم في تخلف كثرة بغيرهم ، لأن الغرض فرض كفاية انتهى كلامه ، فقال أولاً : المعنى على القاعدتين غير أولى الضرر ، وقال : في هذا الجواب على القاعدتين الأصراء ، وهذا تناقض ، والظاهر أن قوله في درجات في لا يراد به عدد مخصوص ، بل ذلك على حسب اختلاف المجاهدين ، فقال ابن زيد : هي الصبح المذكورة في برائه ، في قوله في ذلك بأنهم لا يصيبهم سلطان في الشدة [١٢٠] ، وقال ابن عطية : درجات جهاد لو حصرت لكنت أكثر من هذه انتهى ، وقد ابن عبيد بن حمير : الدرجات في الجنة سبعون درجة ، كل درجتين حفر ، لجواد المفسر صبر^{١٢} سنة ، وإلى نحوه ذهب مقاتل ورجحه الخطري ، وفي الحديث الصحيح قال في الجنة مائة درجة ، أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيله ، وير : الدرجة والدرجة كما بين سبيل^{١٣} والأرض ، ، وذهب بعض العلماء إلى أن قوله في وفضل الله المجاهدين على القاعدتين أمراً عظيماً درجات منه في هو على سبيل التوكيد ، لأن مذكور درجة عتاف لقلول درجات في المعنى ، بل هما سواء في المعنى ، قال تعالى في والذين هم في سبيل الله في لا يراد بها شيء واحد - بل ابتداء ، وكرر الفصل للتأكيد والترجيح في أمر الجهاد ، وإلى هذا ذهب الكاظمي ، قال : وفي الآية دلالة على أن الجهاد فرض كفاية ، حيث يسقط معيار بعض ، وإن كان خطاب قوله في وقائتوا في سبيل الله في بعم انتهى في وكلاً وعد الله الحسنى في أي : وكلاً من انما عدي والمجاهدين ، وقيل : وكلاً من القاعدتين عبر لوني الضرر وثوني الضرر والمجاهدين ، والحسنى هنا : حلة بانفاق ، وقال عبد الخبار : هذا الوعيد لا يليق بأمر الأسراء ، وما ذكر ما للمجاهدين من الخط عابراً ، جاز أن يتوهم أنه كما خصص بهذه الجم ، فكانت يخص بالثواب ، حين أن للقاعدتين ما للمجاهدين من الزهد مع ذلك ، ثم بين أن لهم فضل

(١) امر لكتف ٥٥٤/١

(٢) النظر لغوي ١٦٨/١

(٣) الحنري ١٦٨ في جهاد ٢٦٨٧ ومسلم ١٢٩٨/٣ في الإمارة ١٦٨/١

درجات ، لأنه لو لم يذكر ذلك لأدرك أن حالها في الوعد بالحسن سواء انتهى ، وانتصب كلاً عن أنه مفعول أول الوعد ، والثاني هو الحسن ، وقرئ ﴿ وكل ﴾ بالرفع على الابتداء^(١) ، وحذف لعد أي : وكلمه وعد الله ، ﴿ وفعل الله المتعادين ﴾ أي المتعادين أجراً مطلقاً درجات منه ومغفرة ورحمة وكان الله حقوراً رحيماً ﴿ قيل ﴾ : الدرجات باعتبار التدرج الربيعة بعد إدخال الجنة ، والمغفرة باعتبار متر الذنب ، والرحمة باعتبار دخول الجنة ، والظاهر أن هذا الفصل الخاص لتسجدهم بنفسه وإيمانه ، ومن غره بأحدهما ليس كذلك ، ومن المعلوم أن من جاهد ومن آمن ماله في الجهاد ليس قسم حامد بنفسه من عند غيره ، وفي انتصاب ﴿ درجة ﴾ ر ﴿ درجات ﴾ وجوه ، أحدها أنها انتصاب انتصاب المصدر ، لرفع ﴿ درجة ﴾ مفعول مرة في التفضيل ، كأنه قيل : فضلهم تفضيلاً ، كما تقول : صرت موطئاً ، ووفوع درجات موفوع تفضيلاً ، كما تقول : صرت أسوأها تعني : صرت ، والثاني أنها انتصاب انتصاب الحال ، أي : ذوي درجة ، وذوي درجات ، والثالث على تقدير حرف الجر ، أي : بدرجة ودرجات ، والرابع أنها انتصاب عن معنى الطرف ، إذ فيها موقعه ، أي : في درجه وفي درجات ، وقيل : انتصاب درجات على البدل من ﴿ أسراً ﴾ في قوله ﴿ ومغفرة ورحمة ﴾ معطوفان عن درجات ، وقيل : انتصاباً بأصله فمعهم ، أي : عفر ذنبهم مغفرة ، ورحمهم رحمة ، وأما انتصاب ﴿ أجراً عظيماً ﴾ فعلى : على المصدر ، لأن معنى فصل معنى أجراً ، فهو مصدر من فعي ، لا من اللفظ ، وقيل : على إسقاط حرف الجر ، أي : بأجر ، وقيل : منسوب ﴿ فضلهم ﴾ انتصبه معنى عظامهم ، قال الرازي^(٢) : وصف ﴿ أجراً عظيماً ﴾ على أنه حال من الشكره أي هي ﴿ درجات ﴾ مفعلة عليها أي ، وهذا لا يظهر ، لأنه لو تأخر لم يجز أن يكون معاً لعدم التعليل ، لأن ﴿ أجراً عظيماً ﴾ مفرد ، ولا يكون متعالة ﴿ درجات ﴾ ، لأنها جمع ، وقال ابن عطية : وصف درجات ، إما على البدل من الأجر وإما بإصدار فعل ، عن أن يكون تأكيداً للأجر ، كما تقول : لك علي ألف درهم عرفاً ، كأنك قلت : أخرجها عرفاً فهي ، وهذا جوهري ، ﴿ إن الذين توفاهم الملائكة قتلى أنفسهم قتلوا فيم كتب قتلوا كذا مستضعفين في الأرض ﴾ روى البحري عن ابن عباس أن مائة من المسلمين ، كانوا مع القرنيين يكتفون سوادهم على عهد رسول الله - ﷺ - يأتي السهم يومه ، يعصب أحدهم ، أو يضرب فيقتل^(٣) فنزلت^(٤) ، وقيل : قوم من أهل مكة أسموهم فلما هاجر الرسول ، أطلقوا مع قومهم ، وقتل منهم جماعة ، فلما كان يوم بدر خرج منهم قوم مع الكفار ، فقتلوا بدر فثرت^(٥) ، قد حكرمة نزلت في خمسة قتلوا يوم بدر ، قيس بن النائلة من المعيرة ، والحارث بن زغبة بن الأسود بن مسعود ، وقيس بن ثعلبة بن الضيرة ، وأبو الصامي بن منبه بن الحجاج ، وعلي بن أمية بن خلف ، وقال الثعالب : في أناس أسماهم أسموهم حربياً إلى بدر ، فلما رآه فئة المسلمين قتلوا ، عر هؤلاء بينهم ، ومما به هذه الآية لم فعلها هي ، أنه تعالى لم يذكر ثواب من أعدم على الجهاد ، لأنه مطلق من وعد عن الجهاد ، وسكن في بلاد الكفر ، قال ابن عباس ومقاتل : الثوب مما قبض الأرواح ، وقد حسن ، تحريض النار ، والملائكة هنا قيل : ملك الموت ، وهو من باب إطلاق الجمع على الواحد تفضيلاً ، وتضمن أشتات ، لغزوه تعدي ﴿ قل ينظروا ملك الموت ﴾ هذا قول الجمهور ،

(١) هي لفظة أي علم ، ونصوا على شديداً ، قال ابن أبي لمربع : يجوز أن يقرأ من ١٠٧م أي حذف التفسير - ومنه فراءة ابن عامر انظر التناث ٤/٢

(٢) انظر التناث ٥/١١٠

(٣) أخرجه البخاري ١١١/٨ في التفسير ١٦ : حيث (١ : ١٦٩) .

(٤) أخرجه البخاري ١١٩/١١ وصححه النووي ٢٨ : ٢١١/٨ - ٢١٢ ، أخرجه الترمذي ١٤٨٥/٥ ، والبيهقي ١٠٢/٢٩ ، ١٠٣ ، والظاهر في الكثر ١١/٢٧٢ ، وابن كثير ١٠٢/١ ، والقرطبي ١٠٢/١ ، وأما ابن كثير في التناث ١٣١ : ١٣٣ ، والبيهقي ٨٨ - ٩٩ ، وثوابه ٨٩ .

(٥) أخرجه لمراجع نسخة

وقيل : المراد ملكات امهات واعوانه ، وهم ستة ، ثلاثة لأرواح المؤمنين ، وثلاثة لأرواح الكافرين ، ويشهد هذا قوله رسلاً وهم لا يرحطون في الأنعام [٦٦] وظلمهم أنفسهم بترك اعجازهم وميادهم مع ، ومعه حين رجدوا للقتل ، أو يرجعهم إلى الكفر ، أو شكهم ، أو إغارة المشركين ، أنوال أربعة : و في ترجمته في فاص نقراة من فرا في مؤلفهم في ولم يلحق ثاء التانيث للفصل ، ويكون تانيث الملائكة مجزأ ، أو مصارع واصلة ، تنوفاً ، وفرا إبراهيم في فاصم في جسم ثناء مصارع وفست ، واللفظ : أن الله يولي الملائكة أنفسهم بيوتها ، أي : يحكم من اسميتها ، فيستوف ، والضمير في في ثاء في الملائكة ، والحملة خبر في إن في وترابط مسير عدول ، حل عنه لمن ينقذ : قالوا هم فيم كنتم ، بعد الاستبصار من التوزيع والتفريع ، واللفظ : في أي شيء كنتم من أمر دينكم ، وقيل : من أحوال الدب ، وجوابه للملائكة اعتذار عن تخلفهم عن اعجازهم ، ودامهم بذل الكفر ، وهو اعتذار غير صحيح ، قال الراغبري (١) : فإن قلت : كيف صح وقوع قوله في كنا مستضعفين في الأرض في جواباً عن قولهم في فيم كنتم ؟ وكان حق الجواب أن يقولوا : كما في كذا ، ولم يكن في شيء قلت : معنى في فيم كنتم في التوزيع بأنهم لم يكونوا في شيء من الدين ، حيث قدروا على المحرة ولم يهاجروا ، فقالوا : كنا مستضعفين عتاراً بما وبخرا به ، واعتلاً بالاستضعاف ، وأنهم لم ينكسوا من احمرار حتى يكونوا في شيء انتهى كلامه ، والذي يظهر أن قولهم في كنا مستضعفين في الأرض في جواب قوله في فيم كنتم في على المعنى لا على اللفظ ، لأن معنى في فيم كنتم في أي حال حاله من المجرة كنتم في ثاء كما مستضعفين في أي : في حالة استضعاف ، في في أرض في بحث لا تغل عن المجرة ، وهو جواب كذب ، والأرض هنا أرض مكة ، في قالوا لم يكن أرض الله واسعة فتهاجروا بها في هذا تنكيث من الملائكة له ، ورداً ما اعتلوا به ، أي : نسلم مستضعفين ، بل كانت لكم القدرة على خروج إلى بعض الأنظار ، مهاجروا حتى تلحقوا بأنهار حارين ، كما فعل ثمود هاجروا إلى الحبشة ، ثم طلقوا بعد المزمين بالمدينة ، ومن في مهاجروا فيها في أي : في قطر من أقطارها ، بحيث تسمى على دينكم ، وقيل : أرض الله ، أي : المدينة ، واسعة تمتعكم من العلو ، فخرجوا إليها ، ومن هؤلاء الذين نزلهم الملائكة مسلمين ، خرجوا مع المشركين في قتال فقتلوا ، أو مفاقوا ، أو مشركون ثلاثة أقوال ، الثالث غلبه الحسن ، قال ابن عطية : قال الملائكة له بعد توبوا وأجمع ، يدل على أنهم مسلمون ، وأولئك كفاراً لم يقل لهم شيء من ذلك ، وإنما لم يدركوا في الصحابة لشدة ما أقروا ، ولعدم تسمية أحد منهم بالإيمان ، واعتقاله منه انتهى ملحظ ، وقد السدي يوم نزلت هذه الآية كن من سلم ولم يهاجر كفراً حتى يهاجر إلا من لا يستطيع حيلة ، ولا يهتدي سبيلاً انتهى ، قال ابن عطية : والذي يقتضي الأسلوب أن من ارتد من أولئك كفر ، وماؤا سهمهم عن جهة الحيد ، ومن كان مؤمناً ، هبت بمكة ، ولم يهاجر ، أو أخرج كرهاً ، فمثل هضم ماؤا جهنم دون خلوه ، ولا حيلة للمؤمن في هذه الآية على التكفير ببله أبي ، وفي آية دليل على أن من لا ينكس من إقامة دينه في سد كما يجب وجبت عليه المحرة ، وروى في حديث ومن قرأ بنيه من أرض إلى أرض وإن كان شيراً من الأرض استرجب له الجنة ، وكان رفيق أبي إبراهيم ، فيه عديد . قال : في ذارئك ماؤا هم جهنم وسامت مصير في اغفاء للمعطف ، عطف حله عن حيلة ، وقيل : فذلك خبر إد ، ودخلت ثاء في خبر إن تشبهاً لاسمها باسم الشرط ، وقلوا في فيم كنتم في حال من الملائكة ، أو صفات (صالي أنفسهم في أي : صالين أنفسهم ، فذلك هم الملائكة فيم كنتم ، وقيل : حين إن عذوف ، فغيره ملكوا ، ثم سر الملأ بقوله في ذاراك فيم كنتم في إلا المستضعفين من الرجال ونساء والوليدان لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلاً في من الرجال في جماعة ، كعباش من أي زمعة ، وسلمة من سلم ، والوليد من الوليد ، ومن في الساء في جماعة ، كأم

(١) انظر اكتشاف الزمزم

(٢) انظر البيهقي ٤٦٩/١ وفتح غاري ٥٠٤/١

العصاة أمثلة من الحارث ثم عبد الله بن عباس . ومن الوليد بن عبد الله بن عباس وغيره . فإن أريد بالوليدان الصديق والأخوة
 بالمعروف . فلا إشكال في ذكورهم في المتن . وإن أريد بالوليدان الأخوة فإنهم لا يكونون إلا عاصرين . فلا يبرجه بينهم
 وعبد . بخلاف الرجال والنساء . قد يكونون عاصرين . وقد يكونون عبيد عاصرين . وإنما ذكرنا مع الرجل والنساء .
 وإن كانوا لا يبرجه عليهم نعمة . باعتبار أن عهدهم هو عهدهم لأنهم "رجال والنساء" لأن من ألوى أصابع العهر
 وعصم الحكة كثر الرجال والنساء مشغولين بأطفالهم . مشغوفين بهم . فمحزونون عن حكمة سب خوف حبس أطفالهم
 ولولدهم . وذكر الوليدان في المتن نسبة عن أعظم عرق المحر للرجال والنساء . لأن طرق العهر لا تنحصر . فيه
 بذكر عجن الوليدان عن قوة عجن الأماء والأهمل بسببهم . قال الزحشرى . يجوز أن يراد المرء مقول منه الذي غفل ما
 بفعل الرجل والنساء . فيلحقوا بهم في التكليف انتهى . ونسب جيد . لأن المرء لا يلحق بالذكاة أصلاً ولا يعيد عبه
 ما لم يكلف . وقيل . يحتمل أن يراد بالتصميم أمرى الملحق الذين هم في أدنى الشرائع لا يستطيعون حيلة . بل
 المروء ولا يهدون إلى الهدى منهم . وهذا الاستثناء قال الرجرج . هو من قوله "وأما جهنم جهنم" قال غيره : كأن
 قيل : فأرسلنا في جهنم إلا المتصممين . فقل : هل استثناء متصل . الذي يقتضيه الظاهر استثناء متبوع . لأن قوله "إن
 الذين نوداهم الملائكة إلى حره" يعود الصبر في "وأما" إليهم وقد على أفراد المعبرين . وما كثر . وأما عصاة
 ما يتخلف عن الهجرة . وهم قاترون . فتم يخرج فيهم المتصممين المستوفين . لأنه عاصرون . فهو منقطع في لا
 يستطيعون حيلة ولا يهدون سبيلاً في الهبة بعد عام لأنواع أسباب التطهر . والسبيل لها طريق المدينة فانه معاهد
 والسبيل وغيرها . قال ابن عثيمين . رتبوا له عام في جميع السبل . بمعنى التخلص من دار الكفر نهى . وقيل لا
 معروفون طريقاً إلى الخروج . وهذه الجملة قيل : متأنفة . وقيل : في موضع الحال . وقال الزحشرى : "صفا
 للمتصممين" أو الرجال والنساء والوليدان . قال . وإنما ما ذلك . والحمل ثمرات . لأن الموصوف وإن كان به حرف
 التعريف ملتبس شيء به . كقوله :

وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى انْقِصَابِ بَعْشَى^١

انتهى كلامه . وهو قريح ذهب إلى مثله بعض المحققين في قوله تعالى في الآية أنه الذين سمعوا من الله وهو صميم
 للعادة المشهورة بأن النكرة لا سميت إلا بالكرة . ونحوه لا سميت إلا بالمرأة . والذي يظهر أنها جملة مفعولة بقوله
 "المتصممين" لأنها في معنى إلا الذين استصحبوا . وجاء بياناً وتفسيراً لذلك . لأن الاستصباح يكون موجوباً . من
 جهة الاستصباح لا منع في التخلف عن الهجرة . وهي عدم استقامة الخيلة وعدم اهتداء السبيل . والثاني : متدرج تحت
 الأول . أنه يلزم من انتفاء القدرة على الهبة التي يحصل من نفاذ اهتداء السبيل . وروي : أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمع
 إلى مسلمي مكة بعد ليلة . فقال حبيب بن صبرة النبي . ويقال : حجاج بانبعث أو ضمرة من عند أبيه . فملحون
 فإن لم يسمع من المتصممين . ولأن لأهلي العربي . والله لا أبيت الليلة بركة . فحملوه على سريره متوجهاً إلى المدينة .
 وكان شيئاً كثيراً من التمسك^٢ . في فلو كانت حسي الله أن يغفر عنهم في عسى في كلمة (طباع) ونحوه . وأن بها ورك
 كانت من الله واجبة دلالة على أن نوكه أحمره أمر صحت لا صحة فيه . حتى إنه لشطر البين الأصغر من حقه أن يقول :
 عسى الله أن يغفر عني . وقيل : معنى ذلك إنه يغفر عنه في التنصلي . كأنه وعدده عمران بن وهيب . كما قال - بكاه - :
 الله قد اطلع على أهل بدر . فقال : اعلموا ما نسئتم ضد عفرت لكم . في وكان الله غفواً غفوراً^٣ في تأكيد في قريح عموم عن

(١) الخط المكشوف ٢٢٢/١

(٢) تقدم

(٣) انظر عصر الزماني ١٦١/١ وفتح القدير ٢٠١

إِنْ تُذَارِبُوا ثُمَّ يَنْتَهِيْكُمْ فَمَا عَلَيْكُمْ عَذَابٌ قَلِيلٌ^(١)

معنى : ثم انتم بالخير معيكم ، وهذا أرجح من أن يحمل على :
إم بآلتك والآباء تسمى

انتهى ، وخرج على وجه آخر ، وهو أن رفع الكاف منقوطة من الهاء ، كأنه أراد أن يفت عليها ، ثم نقل حركة الهاء إلى الكاف كقوله :

مَنْ عَصَى نَبِيًّا لَمْ تُصِبْهُ

يريد : لم تضربه ، فنقل حركة الهاء إلى الباء المجزومة ، وقرأ حص من آل الحرس وسبح واخرج ﴿ ثم يدرته ﴾ بنصب الكاف ، وذلك على وصله أن تنقوطة الألفي :

وَأَرَى إِلَيْهَا الْمُتَعَبِرَ مُخِضًا

فلا ير حني : هذا ليس بالمهل . وإعانه الشعر ، لا الفرق ، وأشد ترويضه :

سَأَلْتُكَ نَفْسِي لِمَنِ نَجِيمٌ وَأَلْقَى بِالْجَمْرِ فَأَتْرَفُ

والألف أنوي من هذا لتقدم الشرط قبل المفعول انتهى ، وتقول : أخرى ثم يجري الواو والفاء ، فكما جازى صب العمل بضمها أن بعدهما بين شرط وجوبه ، كذلك جازى ثم آخرها بجزمها . وهذه منتهى الكوثير . واستدرك هذه القراءة ، وقال الشاعر في الفاء :

وَمَنْ لَا يُضْمَرُ رَحْمَةً مُّطِيبَةً فَيَنْتَهِيْ فِي مَشْرِى الْفَجْرِ يَرْؤُنِيْ^(٢)

وقال آخر في الفوار :

وَمَنْ يَنْفَرَتْ مِنْهُ وَيَخْضَعُ نُذُورُهُ لَا يَفْشَى طَلَبُهَا أَنْفَمٌ وَلَا خُضْعُهَا^(٣)

وقالوا : كل هجرة لغرض ديني ، من طلب علم ، أو جمع ثروة ، أو غرر إلى بلد يرداه به طاعة ، أو فاعة وزهد في الدنيا ، أو ابتغاء رزق طيب ، فهي هجرة إلى الله ورسوله . وإن أوردك الموت فأحر ، ونفع عن الله تعالى . قيل . وفي الآية دليل على أن المعتزلي إذا خرج إلى الفرو ومات قبل الفداء فله سهمه . وإن لم يخسر الحرب ، وفي ذلك عن أهل المدينة ومن يبارك ، وقالوا : إذا خرج لأمر لم يجرى النسيئة ، ولا تلت هذه الآية هل ذلك . لأن النسيئة لا تستحق إلا عند الجلاء ، قالهم متعلق بالجلاء ، وهذا ما قبل أن يلزم ولا وجه في قوله ﴿ فقد وقع آخره على الله ﴾ على ذلك ، لأنه لا خلاف في أنه لم يمت في دار الإسلام وقد خرج إلى الجزاء وما دخل في دار الحرب أنه لا يسهم له . ونذر رفع أجره على الله كما وقع أجر الذي خرج مهاجراً لم يمت قبل بلوغه دار الهجرة . ﴿ وكان أنه غفوراً رحيماً ﴾ أي ﴿ غفوراً ﴾ ما سلب من ذنوبه ﴿ رحيماً ﴾ جوف رحمة صبه . وسكانه هل محترمه وبه . وتضمنت هذه الآيات أنواعاً من التلذذ والتبذير ، وما الاستعارة ، في قوله ﴿ إذا غربت في سبيل الله ﴾ استعار الغروب لسعي في قتل الأعداء ، والسبيل لدينه . وفي ﴿ لا يسئلني ﴾ عبرة وهو حقيقة في المكان عن التشاوي في المراتب والتفضيلة ، وفي درجة حقيقتها في المكان ، فعبارة عن المعنى الذي التفتي التفضيل . وفي ﴿ يدره ﴾ استعار الإدراك الذي هو صفة من جهة الحسب الموت ، وفي ﴿ فقد وقع ﴾

(١) آخر نبيك في التلذذ (عمر) .

(٢) البيت لوهير عمر ديوان ١٥٠٠ مكتب ١٦٧/١ انقضا ١١/٢

(٣) لم يمت له فناء ، سطر امسي ٥١٥ ، سطر ٥١ ، الأندلس ٢٤١/٢ البصر ١٥١/٢

السمراتين ، وأجمعوا على قصر في سفر الحج والعمرة والجهاد ، وما صدعها من حله دحيم وإحاة نصر ، والجمهور على أنه لا يجوز في سفر المنصية ، كقبايع وقاطع الطريق ، وما في مدعها ، والقاهر أنه لا يقصر ، لا حتى يصيب بالسفر بالتغل ، ولا اعتبار بمسافة معينة ولا ردى ، وروى عن الخليل بن أبي ربيعة ، أنه أراد سفره ، ففعل بهم ركعتين في منزله ، ولأحمد بن يونس وغير واحد من أصحاب ابن مسعود ، وبه قال عطاء وسليمان بن موسى ، والجمهور على أنه لا يقصر حتى يخرج من بيوت القرية ، وروى عن مجاهد ، أنه قال : لا يقصر المسافر يومه الأول حتى الليل ، والقاهر من قوله : ففعل عليكم جناح ، أن القصر جناح ، وقال مالك : في السجود : سنة ، وقال أحمد بن أبي سليمان وأبو حنيفة ومحمد بن مسعود وإسحاق القاضي : فرض ، وروى عن عمر بن عبد العزيز : والقاهر أن قوله : أن تقصروا ، مطلق في قصر ، ويتحتاج إلى مقدار ما يقصر منها ، فحدث جمعة إلى أنه يقصر من أربع إلى سبع ، وقال قوم : من ركعتين في السفر إلى ركعة ، وركعتان في السفر تمام ، في إن حتمت أن يفتنكم الذين كفروا ، في ظهروا أن يباحه القصر منوطا بالموت المذكور ، وإلى ذلك ذهب جماعة ، ومن ذهب إلى أن القصر هو من ركعتي سفر إلى ركعة شرط الخوف ، وقال : تعلي كل حائفة ركعة لا تزيد عليها ، ويكون للإمام ركعتان ، ودلت طائفة : لا يرد بالقصر الصلاة هنا ، يقصر من ركعتيها ، وإنما المبدأ القصر من هياتها ، ترك الركوع وسجدة في الإمام ، وترك القيام إلى الركوع ، وروى عن ذلك عن ابن عباس وعاوس ، وذهب آخرون إلى أن الآية بيحة القصر من عبادة الصلاة وهياتها عند المسابقة ، واشتدلت العرب ، فأبىح لمن حله حاله أن يعلي بقاء رأسه ، ويصل ركعة رابعة حيث توجه إلى ركعتين ، وروى عن هذا الطبري بقوله : فإذ طمأننت فاقبلوا الصلاة ، أي : بعدد ما هياتها الكائنة ، واخذت الصحيح بيت على أن هذا الشرط لا مفهوم له ، فلا فرق بين خوف والأمن ، وحديث يعلى في ذلك مشهور صحيح ، والجنة ما هي التمر من عما بكره من فساد وغيره ، ولجنة المحل من : بلغة تقيه وربعة وفيس أمن رابع ، وقال أبو زيد : قصر من ميلاته قصداً يقصر من عبدها ، وقال الأزهري : قصر وأقصر ، وقرا ابن عباس : أن تقصروا ، رعباً ، وبه قرأ القاضي عن رجاله ، وقرا الأزهري : تقصروا ، متدداً ، ومن للتبعض ، وعن : زائدة ، وفي : الشرط ليس مطلقاً يقصر الصلاة ، بل تم الكلام عند قوله : أن تقصروا من الصلاة ، ثم انشأ حكم الخوف ، ويؤيده على قول أن تجزأ قالوا : إنا مشرب في الأرض ، مكة ، بحلي ، منزلة ، وإذا صرتم في الأرض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ، ثم انقطع الكلام ، فلما كان بعد ذلك بسنة في غزاة بني أسد ، حين صلبت الظهر ، ذل بعض العدو ، فلا شدتهم عليهم ، وقد مكثتم من ظهورهم ، فقالوا : إن هم بعدوا صلاة هي أحب إليهم من أن ياهبوا ولولا ذلك فزنت في أن خصم في إلى قوله : في غداة مهيباً ، صلاة الخوف ، ورجح هذا ما أنه إذا علق الشرط تأمله كان جواز القصر مع الأمن مستغداً من السنة ، ويظهر منه سحر الكتاب بالسن ، وعلى تقدير الاستشاف لا يلزم ، ومنى متعاه النظر ، ويتم المعنى من غير تحذور السحر كان أولى تنهى ، وليس هذا يصحح إيمانه عدم اعتبار مفهوم الشرط ، وهو كالم في كلام العرب ، وبه قول الشاعر

عزيرس : هل الخليلين حوّلني إلى حب الجاهل وصوامله

وفي قراءة أن وعد الله : أن تقصروا من الصلاة أن يفسدكم في إسقاط في إن حتمت ، وهو مفعول من اجتهت من حيث انتهى ، أي : عاعة أن يفسدكم ، وأصل العنة الاعتذار بالشدائد ، في إن المكابرين كانوا لكم عدواً مبيناً ، وعدو وصف يوصف به الواحد والجمع ، قال : هم العدو ، ومعنى في مبأ في أي : مظهراً للعدوة بحيث إن عدوته ليست بسورة ولا غير فيها ، من قدر من أدية فعلها ، في وإذا كنت فيهم فاعلمت لهم الصلاة فلتنص طائفة منهم معك وأخذوا أصحتهم لأنه مجدوا عليكم وتوا من ورائكم ولدت طائفة أخرى ، يصلوا فقبضوا منك ونفذوا حذرهم وأصحتهم في استدلل بظاهر المصنف للبر برك ، من لا يرى صلاة الخوف بعد الرسول ، حيث شرط كبره معهم ، وكونه هو المصنف

الكعبة المقدسة : صلى بإحدى الطائفتين ركعة والأخرى مواجعة العدو ، ثم انصرفوا وقاموا في مقام أصحابهم مقابل على العدو ، وبعد أولئك فصل بهم ركعة ، ثم سلم ، ثم قضي سجدة ركعة ، وهؤلاء ركعة في حين واحد .

الكعبة السادسة : يصلي طائفة ركعة ، ثم يصرفون تجاه العدو ، ويأتي الأخرى فيصل بهم ركعة ، ثم سلم ونفروا التي معه تصلي ، وقد فرغوا من أدائها تجاه العدو وقصفت الأخرى .

الكعبة السابعة : صلى بكل طائفة ركعة ، ولم يقصر أحد من الطائفتين شيئاً ولابد على ركعة واحدة .

الكعبة الثامنة : صلى بكل طائفة ركعتين ركعتين ، فكانت له أربع ، ولكن رجل ركعتين .

الكعبة التاسعة : يصلي بإحدى الطائفتين ركعة إن كانت الصلاة ركعتين ، ولأخرى يزيده العدو ، ثم تقف منه يزيده العدو ، وتأتي الأولى فتزني الركعة بعير فزادة ، ونتم صلاتها ، ثم نحرس وتأتي الأخرى فتزني الركعة فزادة ونتم صلاتها . وكذا في المغرب إلا أنه يصلي بالأولى ركعتين ، والثانية ركعة .

الكعبة العاشرة : قامت معه طائفة وأخرى مقابل العدو وظهورهم إلى القبلة ، فكثرت الطائفتان معه ، ثم ركب وركب معه الذين معه وسجدوا كملت ، ثم فاء قصارت التي معه إلى إزاء العدو وأقبلت التي كانت بإزاء العدو ، فركعوا وسجدوا وهو قائم كما هو ، ثم قاموا فركب ركعة أخرى وركعوا معه وسجدوا معه . ثم أقبلت التي بإزاء العدو فركعوا وسجدوا وهو قائم لم يسلم وسلم الطائفتان معه جميعاً ، وهذه كانت في غزوة تبوك .

الكعبة الحادية عشرة : صلى بطائفة ركعتين ، ثم سلم ، ثم ساحت الطائفة الأخرى فصل بهم ركعتين ، وسلم . وهذه كانت بطن محل ، واختلاف هذه الكيفيات يرد على محمد قوله : إنه ما صلى الرسول إلا مرتين ، مرة بذات الرفاع من أرض منى وسلم مرة بمكة والمشركون يصحان بهم وبين الفتنة ، وذكر ابن عباس أنه كان في غزوة ذي نود صلاة الحرة ، وقال أبو بكر بن العربي - روي عنه رحمه الله - أنه صلى صلاة الحرة أربعاً وعشرين مرة ، يعني كفة . وقال امرئ القيس : لا نعلم أنه روي في صلاة الحرة إلا حديث ثابت صحيح ، فعلى من حديث صليته أجمعاً ، وقد قال الطبري ، وجمع في الأحاديث الحرة والأسلحة ، فإنه جعل أخذها بمنزلة أخذها بالأسلحة ، كما جاء في نبؤ النار والإيمان في الخبر [٩] جعل الإيمان مستقراً لتمكيد في ، وفي الدين كفروا ولو تغفلون عن أسلحتكم وأنتمكم فيميلون عليكم حيناً واحدة في تقدم الكلام في الركعة بعد الركعة في قوله في يده أحدهم لو يعمر في أي . يشدون عليكم شدة واحدة ، وحرى في وأمنتمكم في وهو شاذ ، إذ هو جمع الجمع ، كما قالوا : أشبعت وأصبحت في أشبعت وأعطت جمع شفاً ومعها ، وفي هذا الإخبار نسبة أحمد بن محمد بن العلاء ، وأورد المسألة لأنها أبعد في الإيصار ، في ولا جناح عليكم إن كان بكم أذى من مطر أو كنتم مرضى أن تضعوا أسلحتكم وعدوه حضوركم في قال ابن عباس : سرت بسبب عبد الرحمن بن عوف ، قال مريضاً موضع سلاحه ، معناه بعض الناس رحمهم الله ، وما كانت هناك أخطأت ما يمشي حمل السلاح بهما ، وخصص في ذلك للمريض ، لأن حله السلاح مما يكره ، ويزيد في مرضه ، وخصص في ذلك لأن قال بطر ، لأن المطر مما يخلق العدو ويضعه من جهة الحركة للقتال ، وقال : إن بادوا من مطر فلا تخ القنادر من ثراه ما خلق المصلي عالياً ، إن كانا متضاربين في الساقة ، وعرف إما أخرجه سببت ، أو تضعف سبة ، أو غير ذلك مما بعد رخصاً ، وتكرير الأمر بأحد المحرم في الصلاة ، وإن حانين أخطأتين بما يدل على تأكيد التأهب والأخذ من العدو ، فإن الجيش كبيراً ما يهاب من الغريزة في الجدر ، وقد الضحك : في قوله في وضدوا حدركم في أي : تقلدوا سيوفهم ، فإن ذلك حذر العراء ، في إن الله أهدى للكافرين عذاباً

مبيناً في قال الربيعي^(١): الأمر باحذر من بعد يوم نوح غنة والخبر، معني عنهم ذلك (أيام باحذرهم أن الله بين عبده وخالقه ويصبرهم على، لتقوى قلوبهم وليعلموا أن الأمر باحذر ليس لذلك، وإنما هو تحذير من أن، كما قال ولا تغفروا ما كنتم تعملون إلى التوبة).

﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا أطَعْتُمْ فَاقْبِسُوا الْقَبِيلَةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾

﴿فإذا قضيت الصلاة فادكروا الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم فإذا أصأنتم فاقبِسوا الصلاة﴾ النظام أن معني ﴿اقبِسُوا الصَّلَاةَ﴾ أي، صغرتم فيها، والصلاة هنا صلاة الخوف، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وإنه صغر بن عباس، والذكر المأثور به هنا هو تغير بالمدح أثر صلاة الخوف على جأ ما أورد به عند قصاص الماشك، وذكره، الأمر بذكر الله من القهقيل والكبير والتسبح والتهليل والتكبير والتسبح والتهليل في جميع الأحوال، فإن ما هم به من ارتفاع معارضة العدو حقيل تذكر والاعتناء إلى الله، أي، فإذا أصأنتم فاقبِسوا الصلاة، أي، أصغروا، وذهب قوم إلى أن معني ﴿اقبِسُوا الصَّلَاةَ﴾ تسبب بالصلاة وشعرهم بها، ومعني الأمر بالذكر، أي، صغروا قياماً في حال المسابقة والاعتناء، وقعوداً حالئ على ترك من أين، ومن حركته مشحون بالخروج، فهي هتت لأحوال عمل حسب تقصبلها، أي، عباداً، طاعتاً، في حين ضيق الحرب وإزهاها، وأتت في فاقبِسوا الصلاة في أي، فاقبِسوا ما صيرت في تلك الأعرال التي هي أحوال النفس والأرجاع، وهذا الوجه عد الربيعي^(٢)، وهو خلاف الظاهر، ذلك؛ وهذا ظاهر عن مذهب الضاعين في إجماع الصلاة على العارفات في حال المشقة وحسن والاصطلاح في الحركة إذا حصر وقتها، فذكر أصأنتم فعليه التقصص، وأما عند أي حيلة فهو معدود في تركها إلى أن يضمن، وفيه قول: ﴿فإذا قضيت الصلاة فادكروا﴾ في أنه أمر بالصلاة حالة الأمن بعد الخوف، نيافاً للأصحاء، وقعوداً للمعاجزين عن القيام، وعن جنوبيك المعاجزين عن القعود برامة أو خروجة أو مرض لا يصح الصعود منها، ﴿فإذا طمأننت﴾ أي، أمنت من الخوف، فلك فنادة ونسبي في تاقبِسوا الصلاة في أي، صلوا لا كصلاة حوت، بل كصلاة الأبر في السر، وفيه في فادكروا أصأنتم في أي، فإذا رجعت من سفركم إلى أخصر، فاقبِسوها ثمة أربعاً، في أن الصلاة كانت على المؤمنين كتاب موقوتاً في أي، واحدة في أوقات معينة، فإله امن مسعود وابن عباس وعده، والذي وثقته وروى بن أسلم وابن قتيبة، ولم يقل موقوتة، لأن الكتاب مصدر فهو مذكور، وروى عن ابن عباس: أن النبي فرضاً مفروضاً، فيها لعظان معني واحد، والظاهر الأول، أي، فرضاً مسمى في أوقات، وقال أبو عبد الله الترمذي^(٣): أحمل هنا فلك الأوقات، وهو، أي، لوقات حسنة، وتوقيتها بأوقات حسنة في نهاية الحصر على رأي المعصوم، لأن الإخوان لما عرف حبس، مرتبة اختوت، ومرته التوقوف، ومرته الكهولة، وفيها نقصان سنين، ومرية التيمومة، وإضافة أنه نفى كونه بعد مونة مدة، ثم نفى، وهذه الزايت أحداث للتشمس بحس ظلوها، وعروها، فأرجح أنه عدا كل مرة من أحوالها خمس صلاة انتهى ما لحقت من كلامه، وصول هو كثيراً أي شيء لا باب عليه القرآن، ولا فائدة له، أعرض، وذكر ذلك في

(١) سطر ٢٢٥، ٢٦٠-٢٦١

(٢) انظر التمام بعد

(٣) انظر تفسير ابن كثير ٥٥٠/٦٦ ومفسر ٦٦٠/٢٢ وراجع ١٧٨/١٩ واللب ٢٣٣/٢٢ والزمري ١٧٨/١١

(٤) انظر تفسير الميزاني ٢٣٠/٦٦، ٢٣١

وَقَدْ أَرْسَلْنَاكَ نُوحًا نَحْنُ وَمُصَافٍ
عَلَيْهِمْ لَمَّا بَلَغَ الْإِنْسَانُ قَدْرَهُ

فأمرته ، وروى وجهه صبراً إلى المنزل ، وقالت : ما كنت تأتيني بخير أهديتني شعراً حسناً ، فنزل على أخصر بن علال وسره لظروء ، ثم نقب بين أليمرق منه ، سخط الحياظ عليه فأت ، وقيل : أتبع فوما من عرب ، فسرهم .

﴿ وَاسْتَغْفِرُكَ رَبِّكَ اللَّهُ كَانَ عَقُورًا رَحِيمًا ﴾ ﴿

أي : استغفر لأمثك المذنبين لمخاضهم من أجل ، قال الشيخ الحصري رحمه الله واستغفر لله في محاممتهم مع عقاب اليهودي ، وقال الطبري والرحاجي في وضعهم أنه في أي من ذلك في خصامك لأحد المخاضين ، قال ابن عطية : وهذا ليس بـ لاء - عليه السلام - إن شاء الله على الظاهر ، وهو يعتقد روايتهم انتهى - وفيل - هو أمر بالاستغفار على سبيل التصحيح من غير ديب ، أو قد نوبة ، كما يقول الرجل : استغفر لله ، وفيل : لخطاب صيغة تاني - فيل - والمفرد في ليرى - وفيل - المحي : واستغفر الله محاممت به فعل التوبة .

وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنفُسُهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّاتًا أَتِيْعًا ﴿٥٧﴾
يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ
وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴿٥٨﴾

﴿ ولا يجادل من الذين يخشون أنفسهم ﴾ هذا علم يتدوَج فيه أصحاب السارية ، وينشرونه ترويضهم ، واختراناً لأفئدة من يعبدون عليهما من العفريين في الأعرسة والسديب ، كسبا حياء نسبة طلوعهم لأفئدتهم ، وإثباتي عن النبي لا يقتضي أن يكون النبي ملائكةً لمشيهم . وروى العوفي عن أبي عبد الله : أنه أرسل رسولاً - بكثرة - يخاطبهم عن طاعة ، وإنهم يمدون خطيباً ، وروى صفوان عن أبي عبد الله : أنه هم بذلك ولم يفعله ، ﴿ إن الله لا يحب من كان غولاً أثمياً ﴾ أي بصوفة المذبذبة في الحياة والإثم ، لمخرج منه من دفع عنه ثمرة ومن عذرت منه التوبة على سبيل التوبة وعدم التعبد ، وفي حديثي المثلثة دليل على إغراء طاعة في إثمها وإثباتها ، وفيه إذا عذرت من رجل سباً فاعلم أن ما أخوات ، وعن عمر : أنه أمر بقطع يد سارق ، معاتمة أمه نكهي ، وقالت : هذه أوثق سرقه سرفها ، وأعطته ، فقال : كذبت إن الله لا يزداد عبده في أول مرة ، وتعدت صفة تخانة على صفة إثمها ، لأنها سبب الإثم حال ، قائم ، وكساحي الفواصل ، ﴿ يستخفون من الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى من القول ﴾ الصميري ﴿ يستخفون ﴾ الصاعرة أنه يعبد على ﴿ الناس يستخفون ﴾ وفي ذلك توبيخ عظيم وتقرير ، حيث يرتكبون المعصية مستترين بها عن الناس إن اطلعوا عليها ، ودخل معهم في ذلك من فعل مثل فعلهم ، وقيل

١٦١ انظر: الشيخ، *الغدير*، ١: ١٦٢.

(۹) اہل فتنہ اور

الضمر يعود على الصف المتركب للمعاصي ، ويدرج هؤلاء فيهم ، وهم أهل الخيانة المذكورة ، والتشابهون هم ، وقبل يعود على من في من في معاصر الفضي ، وتكون الجملة معنا ، وهو معهم ، أي : عدا بهم مطع عليهم ، لا يخص به تعال شيء من أضرارهم ، وهي جملة حالية ، قال الزمخشري ١٢١ : وكفى بده الآية مدحاً على الناس ما هم عليه من قلة الخيلاء والخشية من ربهم ، مع علمهم بأكلوا مؤمنين أساء في حضرة لا سيرة ولا غفلة ولا فسه ، وليس إلا الكشف الصريح والالتصاح انتهى ، وهذا كقول الشاعر

بنا للخصاخ لمن ينصني ويسرعني إذ
أنا بحاليع أبتدئ بنصبيبة
قد أعمرنا بالبيتي جناناً - الراسل
كلا أمتي كذب ساقها الأمل

أي : إن النصيبة كلا أمتي كذب ساقها الأمل - الاستهزاء : الاستار ، وفاز من عاصر الاستهزاء ، انتهى فاستحق في إذ بيتون ما لا يرعى من القول في الذي رموا به انري ، وبداقوا به عن الناس ، والمعامل في إذ في معهم في تقدم الكلام في التيت ، في وكان الله بما يعملون محيطاً في كتابة عن المائدة في المعنى ، ولما كانت قصه علمه جمع بين عمل وفعل جاء في وهو معهم إذ بيتون ما لا يرعى من القول وكان الله بما يعملون محيطاً في منه على أنه غاية ماواظهم وأعمالهم ، ونضمن ذلك الوعيد الشديد والتفريع المانع ، إذ كان فعالاً محيطاً بجميع الأقوال والأعمال ، فكان ينبغي أن تسر القبايح عند بعدم ارتكابها .

﴿ هَٰذَا نَسَمُّهُنَّ لَآءَ جَدِّكُمْ عَنْهُنَّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجِدْ لُ اللَّهِ عَنْهُنَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ
أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَصِيلاً ﴾

نقدم الكلام صل في هاتم هؤلاء ، وعمل الجملة هذه امرأة وإضراباً في سورة الاحزاب ، والخطاب للذين يتصحبون لأهل البيت والمعاصي ، ويدرج في هذا العموم أهل المازلة ، والأظهرون يكون ذلك خطاباً للمتصحبين في قصة طعيمة ، ويدرج فيه من عمل علمهم ، ويفرغ ذلك أن هؤلاء في إشارة إلى حاصرين - وفرا عبد الله في عنه في في الموصفين أي : عن ضمة ، وفي قوله في من يجد الله عنهم في واحد محض أي : إن الله يعلم حقيقة الأمر ، فلا يمكن أن يلبس عليه بحدان ولا غيره ، ومعنى هذا الاستفهام انتهى ، أي : لا أحد يجد الله عنهم يوم القيامة إذا حل بهم عذابه ، والوكيل الحافظ المعلمي ، والذي يكل الإنسان إليه أموره ، وهذا الاستفهام معناه المعنى أيضاً ، كأنه قال : لا أحد يكون وكلاً عنهم ، فبداهة فهم ويعلمهم ، وهذا انما جعلت انتفى في الأولى منها المسألة ، وهي المدافعة بالفعل والعمرة بالهوى .

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءاً أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُوراً رَحِيماً ﴾

انظر أهمها غير أن عمل السوء الفحيح انتهى بسوء به ، في فعل ضمة تشابه اليهودي ، وظلم نفس ما يخص به ، تختلف للكذب ، وقبل في من يعمل سوء ، من ذنب دون الشك في أو بظلم عنه في المثلث انتهى ، وقيل : السوء أضاف الضمير ، وظلم نفس الدب الكبير ، وقال أبو عبد الله الرازي ١٢١ : وحسن ما يهدي إلى العلم باسم السوء ، لأن

ذلك يكون في الأكثر ، لا يكون ضرراً حاصراً ، لأن الإنسان لا يوصل مصرو إلى مصه ، وقيل : السوء هنا السركة ، وقيل : الشرك ، وقيل : كل ما ياتى به ، وقيل : ظلم النفس هنا رمي المرء بالهتمة ، وقيل : ما دون الشرك من المعصية ، وقيل ابن عبد . هما معنى واحد تكرر باختلاف لفظ متلفه ، والظاهر تعليق الغفران والرحمة للمعاصي على مجرد الاستغفار ، والله كافي . وهذا مفيد بثبوت الله عند أهل السنة ، وشرط بعضهم مع الاستغفار التوبة ، ونخص بعضهم ذلك بأن تكون المعصية لما بين المدح وبين ربه ، دون ما بين وبين العيب ، وقيل : الاستغفار التوبة . وفي نسخة : في يمد الله غفراً وحياً في مبالغة في تعزته ، كأن المعصية والرحمة معدان لطالبيها ، مهتات له متى طلبها وجدتها ، وهذه الآية فيها لعن عظيم . وروى كرم للحصاة إذ استغفروا الله ، وفيها تطيب توبة بني أيرق والدلائل عنهم وسندناهم لها ، وعن ابن مسعود : أنها من أروع الآيات

﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ۝١١٦﴾

الإثم جامع للسوء ، وظلم النفس السابق والمعنى أن وبال ذلك لاحق له لا يتعداه إلى غيره ، وهو إشارة إلى الحرمان فلا حظ له في الآخرة . وحتمها بصفة العلم ، لأنه يعلم جميع ما يكسب ، لا يعيب عنه شيء من ذلك ، ثم بعينه الحكمة ، لأن واضح الأشياء مواضعها ، فيجلى على ذلك الإثم بما تقتضيه حكمته ، فالتعسفان كشارة إلى علمه بذلك الإثم ، وإلى ما يستحق عليه قاعده . وفي لفظه على دلالة استعمال الإثم عليه واستيلائه وفهره له .

﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا شَعِيرٌ وَمِنْ يَوْمِهِ رَبُّنَا فَذَقْ أَثْمَلَ إِثْمًا مُثْمِنًا ۝١١٧﴾

قيل : والشعير قطعة من ليف ، حين مرق قد سدح وبعده في دلو اليهودي^(١) ، وروى الفضل بن ابن عيسى : أنها نزلت في عبد الله بن أبي بن سلول ، إذ رمى عائشة بالإثم ، وظاهر المظن أو المغيرة ، قتل : الخطيئة ما كان من غير عمد ، والإثم ما كان من عمد . والصغيرة والكبيرة ، أو القصر على فعل وتعدى إلى غيره ، وقيل : الخطيئة سرقة الدرع ، والإثم بمية الكلدانية ، وقال ابن السكيت : الخطيئة بين السارق لكانته ، والإثم سرقة الدرع ورمي اليهودي به ، وقال الطبري : الخطيئة تكون عن عمد وغير عمد ، والإثم لا يكون إلا من عمد . وقيل : هما المظان بمعنى واحد ، قرأ مبالغة ، والضمير في ﴿ به ﴾ عائد عن الإثم ، والمنعوت أو يجوز أن يعود الضمير عن المنعوت عليه ، كقوله ﴿ انقضوا إني ﴾ الخمية [١١] وعمل المنعوت كهذا ، ونقدم الكلام في ذلك بأشبع من هذا ، وقيل : يعود على كسب المفهوم من ﴿ بكسب ﴾ وقيل : عن المكسب ، وقيل : يعود على أحد المذكورين اللذان عنده المظن بالو ، كأنه قيل : ثم يرم أحد المذكورين . وقيل : ثم محذوف تقديره : ومن يكسب خطيئة ثم يرم به رباً ، أو إثماً ثم يرم به رباً ، وهذه تخريج من لم ينسحق شيء من علم البحر ، ونرى به التهم بالذنب ولم يذنب ، ومعنى ﴿ فقد احتمل جهاتاً ﴾ أي : يرميه ليرى ، ولأنه يهت به بذلك ، و﴿ إثماً ﴾ أي : ظاهر الكسبة الخطيئة أو الإثم ، ولعني أنه يستحق عقاب الكسب وعقاب البهت ، وقدم البهت تقربه من قوله ﴿ ثم يرم به رباً ﴾ ولأنه ذنب أسخط من كسب الخطيئة ، أو الإثم ، ونظ ﴿ احتمل ﴾ أعلم من حس ، لأن احتل فيه للنسب كاحتمل ، ويحتمل أن يكون احتمل فيه كاجبره ، كما قال في ونجسنا انقلهم ﴿ فيكون كقدر واقتدر : لما كان ثور بوصف بالفعل جاء ذكر الحمل والإسبال ، وهو استعماله جمل المحني كاطرم

للمعصوم ، وللفظة ﴿ ومن ﴾ ثالث من العموم ، فلا ينبغي أن يخص بني أمية ، بل هم متدرجون فيها ، وغرر معاد من جبل ﴿ ومن يكسب ﴾ كسر الكاف وتثنية السين ، وأصله - يكسب ، وقرأ الزهري ﴿ عتية ﴾ بالضم.

﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ ظَهَرْتَ فَلْيَبْكُوا مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَضُرُّوكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾ ﴾

﴿ ولولا فضل الله عليك ورحمته لمحت طائفة منهم أن يضلوك وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء ﴾ الظاهر أن الضمير في ﴿ منهم ﴾ عائد على بني ظفر المجادلين والفايين عن بني أمية ، أي : لولا عصفه وإيمانه نيك بما كنتم لهموا بإصلاكم من أنفسه باغق - وتروحي طريق العدل مع علمهم بأن الحان هو صاحبهم ، فقد روي أن ناسا منهم كانوا يسلون صحيفة القصة ، هذا فيه بعض كلام الزمخشري ^(١) ، وهو قول ابن عباس من رواية السائب : أنها متعلقة بقصة طعنة وأصحابه ، حيث لبسوا حل الرسول أمر صاحبهم ، وروي الصحاح عن ابن عباس : أنها نزلت في وفد تغلب ، فدعوا على الرسول - ^(٢) قالوا : حقائق تدعيث من أن لا نحشر ولا نحتر ، روى أن تنعما بالعمري سنة ، علم بجهم نزلت ، وقال ابن عطية : وقد ألقه فيه على مقدار عصمتك ، وأنها يعصم من الله ورحمته - قوله تعالى ﴿ هبت ﴾ معناه لبعلمته منهم ، وشقلا حتى نلذذ ، وهذا يدل على أن الألفاظ عامة في غير أهل النازلة ، إلا لأهل العصب لبني أمية ، وقد وقع منهم وثقت ، والمسي : ولولا عصمة الله لك كان في الناس من يشغل بإصلاكم ، ويهينه هم خسه ، كما فعل هؤلاء ، لكن العصمة تعطل كد الجمع انتهى ، والظاهر القول الأول ، كما ذكرنا إلا أن الهم يحتاج إلى قيد ، أي : هبت طائفة منهم مما يؤثر عنك ، ولا بد من هذا القيد ، لأنهم هموا حقيقة ، أهم المجادلين عن بني أمية ، أو بعض الفضلاء عن الدين ، فإن الله بذلك ، أي : لهموا بإصلاكم عن شريعتك ودينك وعصمة الله إليك منعهم أن يحضروا ذلك بالحلم ﴿ وما يضلون إلا أنفسهم وما يضرونك من شيء ﴾ أي : وبما أقدموا عليه من التعلل على الإنس وإنهت وشهارة الزور ، إذا هو يخصهم ﴿ وما يضرونك من شيء ﴾ من تدل على العموم صا ، أي : لا يضرونك قليلا ولا كثيرا ، قال الفحل وهذا وعد بالعصمة في المستقبل ، ﴿ وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة ﴾ الكتاب هو القرآن ، والحكمة تقدم تفسيرها ، وأدعى أن من أنزل الله عليه الكتاب والحكمة وأهله لذلك ، وأمره بسلط ذلك هو معصوم من التورخ في الضلال والشبه ، ﴿ وعلمك ما لم تكن تعلم ﴾ قال ابن عباس ومقاتل : هو الشرع ، وقال أبو سليمان الدمشقي : أخبار الأولين والأخريين ، وذكر الماوردي : الكتاب والحكمة ، وذكر أيضا : مقدار نفسك الخاصة ، وفيه حفيات الأمور ، وصحائر الصدور التي لا يطلع عليها إلا بوحى ، وقال الفحل : بمنزل رجهر ، أحدهما أن يراء ما يتعلق بالدين ، كما قال تعالى ﴿ ما كنت تدري بالكتاب ولا الإيمان ﴾ وعن هذا التقدير وأطعك على أمر الكتاب والحكمة ، وهل حقائقهم مع أنك ما كنت عالما بشيء ، فكذلك يفعل بك في مسائل أيامك ، لا يفتر أحد من المتألفين على إصلاكم ولا عن أمر ذلك الثاني : ما لم تكن تعلم من أخبار القرون السابعة ، فكذلك بعلمك من حيل الماغيين وكيدهم ما لا يفتر على الاختراع منه انتهى ، وله بعض تنخيص ، والظاهر العموم ، فبمثل جميع ما ذكره ، فالعلم الأشياء التي لم تكن تعلمها لولا إعلامه إليك إياها ، ﴿ وكان فضل الله عليك عظيما ﴾ قيل : لثة بالإيمان ، وقال أبو سليمان : هو ما حصه له تعالى ، وقد كبر

عبد الله المرتضى : هذا من أعظم الدلائل على أن العلم أشرف العوائل والمقاب . وذلك أن الله تعالى ما أعطى الخلق من العلم إلا قليلاً ، وصحب الشخص من علوم الخلائق يكون قليلاً ، ثم إنه سمى ذلك القليل عظمياً ، وتضمنت هذه الآيات نوعاً من النصيحة والبيان والبهج ، منها الاستعارة في ﴿ وفيما هم يرمون في الأرض ﴾ وفي ﴿ فيمهلون ﴾ استعمار الميل للحرب ، والشكر في ﴿ حجاج ﴾ و ﴿ لا جناح ﴾ لاختلاف متعلقها . وفي ﴿ فلنلقم طامعة ﴾ و ﴿ لثأت طامعة ﴾ وفي اخذوا الأسفحة وفي الصلاة وفي ﴿ تذكرون ﴾ وفي اسم الله ، والتجنيس المخاير في ﴿ فيمهلون حيلة ﴾ وفي ﴿ كفروا ﴾ في ﴿ إن الكافرين ﴾ وفي ﴿ تحتلون ﴾ و ﴿ غرأنا ﴾ وفي ﴿ يستغفر ﴾ و ﴿ عورأ ﴾ ، وتجنيس الميثاق في ﴿ فأنتم ﴾ في ﴿ فلنلقم ﴾ وفي ﴿ لم يصلوا ﴾ في ﴿ فليصلوا ﴾ وفي ﴿ يستحون ﴾ في ﴿ ولا يستمعون ﴾ وفي ﴿ حائلتم ﴾ في ﴿ فمن يجادل ﴾ وفي ﴿ يكسب ﴾ و ﴿ يكسب ﴾ وفي ﴿ يضلون ﴾ وما يضلون ﴾ وفي ﴿ وعليت ﴾ و ﴿ تعلم ﴾ ، قيل : والعام يراد به الخاص في ﴿ فإذا نصيتم الصلاة ﴾ طاهره العموم ، وأجمعوا على أن المراد بها صلاة الخوف خاصة ، لأن السياق يدل على ذلك ، ولذلك كانت الآية للمعهد انتهى ، وإذا كانت آل للمعهد فليس من باب العلم المراد به الخاص ، لأن آل للمعصوم ، وأن للمعهد معاً قسماً ، فإذا استعمل لأحد القسمين جلس موضوعاً للأخر ، والإيهام في قوله ﴿ بما أراك الله ﴾ وفي ﴿ ما لم تكن تعلم ﴾ ، وحظت عين ويراد به غيره في ﴿ ولا تكن للفتنتين عصبياً ﴾ فإنه - عطف - محروس بالعصية أن يخاصم عن المطالبين ، والتتبع في قوله ﴿ وهو معهم ﴾ للتركيز عليهم والتفطيط لفتح فاعلهم ، لأن حياة الإنسان من بصره أكثر من حياته وحده ، وأصل المعية في الأجرام والله تعالى منزّه عن ذلك ، فهو مع عبده بالعلم والإحاطة ، وإطلاق وصف الأجرام على الثعالب في لغة احتمال بهتاناً ، والخلف في مواضع .

﴿ لَأَحْمِزَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ قَبُولِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِضْلَاجٍ بَيْنَكَ النَّاسُ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ اتَّبِعْنَا مَرْضَاتِ اللَّهِ قَسُوفَ نُزِيلُهَا بِأَعْيُنِنَا ۖ وَمَنِ اتَّبَعِيَ الرَّسُولُ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّنَا لَهُ الْهُدَىٰ وَرَمِيَ عَنِ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ تُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَفُصِّلْ بِهِ جَهَنَّمَ وَاسَاءَتْ مَصِيرًا ۝١٦٤﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ۚ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ۝١٦٥﴾ إِنْ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ إِلَّا إِنْشَاءً وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا سَيِّطَنًا مُّزِيدًا ۝١٦٦﴾ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا يُخْلِدُ لَكُمْ فِيكَافٍ تَصِيبًا مَّفْرُوضًا ۝١٦٧﴾ وَلَا ضَلَّتْهُمْ وَلَا مَنِيَتْهُمْ وَلَا أَمَرَتْهُمْ فَلْيَسْكُنْ مَاذَا كُنْتُمْ أَتَعْمِدُونَ وَلَا أَمَرْتُمْ وَلَقَدْ غَفَرْتُ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنِ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّن دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُّبِينًا ۝١٦٨﴾ يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ۝١٦٩﴾ أُولَٰئِكَ مَا وَهَنَتْ جَهَنَّمُ وَلَا يَخْشَوْنَ عَذَابَ اللَّهِ ذُرِّيًّا ۝١٧٠﴾ أَمِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَكَتُ جَهَنَّمُ جَذَبَتْ عَجْرَىٰ مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَلْقَ اللَّهِ فِيهَا الْبَدَأُ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ۝١٧١﴾ لَيْسَ بِأَمَانَةٍ لَّكُمْ وَلَا أَمَانٍ لِأَهْلِ الْكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزِيهِ وَلَا يَحْجِدْ لَهُم مِّن دُونِ اللَّهِ وَلَيْسَ لَهُمْ وَلَا لِقَوْمِهِمْ أَصْلٌ ۝١٧٢﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِن

أي : لا يحوي من أمر ، وقاله أبو عبيدة^(١) ، وإن كان النجوم المساحين ، قيل : ويجوز في من في الخضم من وجوه ، أن يكون كاساً لكثير ، أو ناساً للبحري ، كما تقول : لا حيرني حافة من القوم إلا زيد ، إن شئت أنتعت زبداً للبرقة ، وإن شئت أنتعت القوم ، ويجوز أن يكون من أمر بحرراً على الفل من كثير ، لأنه في جبر النبي ، أو على النصف ، وإذا كان مقطوعاً فالغدير : لكن من أمر معدة . فالغدير في سجود . ومعنى في أمر في حث وحضر ، والنصفه تشمل العرض والظفر ، والمعروف عام في كل بر ، واحتاره جماعة ، منهم أبو سليمان الدمشقي وأبو عطاء ، وسندوح تحته النصف والإصلاح ، لكنها جردت منه ، واحتصا بالذكر اهتماماً ، إذ هما غطيا الغدنة في مصالح العباد ، وعصب رأسهم كالقسم المعادل بالنصف في تحريمها ، حتى صار القسم قسماً ، قيل : المعروف العرض ، أي في ذلك عن أبي عبيد ومقاتل ، وقيل : إغاثة المهور ، فإن الرعشري^(٢) . ويجوز أن يراد بالنصفه نواجب ، والمعروف ما يتصدق به على سبل الطوع المنهر ، وفي الحديث الصحيح^(٣) : كل كلام أس آدم عليه لا له إلا من كان أمر يعرف ، أو من أمر منك ، أو ذكر الله تعالى ، وحديث شعبان الثوري : حدث الحديث أوما ، فقال أحدهم : ما أشبه هذا الحديث ، فقال له : ألم تسمع أن معروف صدقة^(٤) ، ومن من المعروف أن نلقى أحباك يومه طلق^(٥) ، وقال : عطية :

مَنْ يَفْضَلِ الْحَبْرَ لَا يَسْخَمُ حَوَازِيَهُ لَا يَدْهَبُ الْعَرَزُ إِلَّا بِسَرِّ الْقَلْبِ وَالنَّاسِ

وظاهر قوله في أو إصلاح بين الناس في أنه في كل شيء يقع فيه الاختلاف ونزاع ، وقيل : هو يخص الإصلاح بين طعمة واليهودي أنه ثورين ، قال أبو عبد الله الرازي^(٦) ما يخصه : ذكر ثلاثة أنواع ، لأن أصل الخبر بما أن يكون بدعي المصرة وإثبات الإشارة بقوله في أو إصلاح بين الناس في ، أو إيصال لمقعة ، إما حسيباً وهو إعطاء ، قال : وإليه الإشارة بقوله في صدقة في أو : وحائياً وهو تكبيل القوة لظفره بالظفر ، أو الغرة العلية بالأعداء الحصة ، ومجموعها حارة عن الأمر بالمعروف ، وإليه الإشارة بقوله في أو معروف في وقال الراغب : يقال لكل ما يستحسنه العقل ويعرف معروف ، ولكل ما يستصحه وينكره مكر ، ووجه ذلك أنه حال زكري المقيول معرفة الخبر والشر ، وإليه أشار بقوله في حسنة الله في الروم [٣٠] و في طه : الله في التوبة [١٣٨] وعلى ذلك ما أضفنا إليه النص لمعرفتها به انتهى . وهذه نزهة أهلية ، في أن العيش بحسن وفتح ، وقيل : هذه الثلاثة نقصت الأفعال الحصة ، وبدأ بأكثرها فعلاً ، وهو إيصال النفع إلى الغير ، وبه المعروف على التوافق التي هي من الإحسان والتفضل ، والإصلاح بين الناس على سبيلهم ، وما يؤدي إلى طمئنتهم انتهى ، وقال : عليه السلام - : إلا أحركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة - قيل : على ما يرضو الله ، قال : صلاح ذات البين^(٧) ، وحسن من أمر بين الأشياء ، وفي ضمن ذلك أن الفاعل أكثر استحقاقاً من الأمر ، وإذا كان الخبر في نحوى الأمر فلا يكون من يفعله بطريق الأولى ، في ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضاة الله

[١] انظر هامش القرآن لأبي عبيدة ١٢٥/١ وعراب شيبازي ١٢٥/١ والرازي ١٢٥/١ كلاماً عن أبي عبيدة ، وانراجع ١١٢/١ والأعشر ١٢٥/١ .

[٢] انظر لكشاف ١٢٥/١

[٣] أخرجه الترمذي رقم [٢٥١٢] وأبو السني [٢١] ونسخته في التلخيص ١٢٥/١ والمخطوط في التلخيص ٣٧٧/١

[٤] أبو عبد الله الجعفي من رواية حماد بن عديته [٤١٧/١] في الآيات . قال في معروف صدقة ٦٠٢/١ وصلى ١٢٥/١ في المراجعة [١٢٥/١] .

[٥] أخرجه مسلم من رواية أبي ذر [٢٠٢/١] في المراجعة [٢٥٢/١]

[٦] أخرجه ترمذي [٣٧٧/١]

[٧] أخرجه أحمد [٤٢٤/١] وأبو داود [٤٢٤/١] وأبو عبد الله [٤٢٤/١] وأبو عبد الله [٤٢٤/١] وأبو عبد الله [٤٢٤/١]

ضوء نوره اجراً عظيماً في ما ذكر ان الخبر في من امر ذكر ثواب من فعل ، ويجوز أن يريد ، ومن يأمر بذلك ، فيعبر بالفعل عن الأمر ، كما يعبر به عن سائر الأفعال ، وقرا أبو عمرو وحزق في يزيته بالياء ، والياقون بالنون على سبيل الاكتفاء ، لئلا يتسبب ما بعده من قوله في قوله ما نولى ونصله في فيكون إسناد الثواب والعقاب إلى صميم التكلم العظيم ، وهو مبلغ من إسناده إلى صميم العالبي ، ومن قرأ بالياء لخط الاسم الغالب في قوله في ابتداء مرضاة الله في وقوله في ابتداء مرضاة الله في دليل على أنه لا يجزي من الأفعال إلا ما كان فيه رضا الله تعالى وعطوفه لله ، دون رياء ولا سمعة ، في ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما نولى ونصله جهنم وساءت مصيراً في نزلت في طاعة بين أيرق ، لما فسخه الله بمراته ، ويراً اليهودي ارتد وذهب إلى مكة^(١) ، وتقدم ذلك موته وسببه ، وما قيل فيه : إنه ركب في سفينة مسرق منها مالاً فعلم به ، فالتقي في البحر ، وقيل : لما سرق الحجاج السلسبي استنحى الخليلج منه ، لأنه كان ضيقه ، فأطاعته ، فلقن بحيرة بني سليم ، فسد صحتها لم يمت على الشرك ، وقيل : نزلت في قوم طاعة ، فسدوا فأسلموا ، ثم ارتدوا ، وتقدم معنى المشاققة في قوله في لما نأمرهم في شقاق في في وس يشاقق في عام فينتج فيه طاعة وغيره من المشاقين في من بعد ما تبين له الهدى في أي : اتضح له الحق الذي هو سبب الهداية ، ولو لم يكن إلا إخبار الله تبه عليه السلام - بقصة طاعة ، وإطلاعه بقاء على ما بينه وزيرويه لكأن له في ذلك أعظم وانزع وأوصح بيان ، وكان ذنب من يعرف الحق ويترجم عنه أعظم من ذنب الجاهل ، لأن من لا يعرف الحق يستحق العقوبة لترك المعرفة ، لأن العمل لا يلزمه حتى يعرفه ، أو يعرفه من بعده ، والعالم يستحق العقوبة بترك استعمال ما يقتضيه معرفته ، فهو أعظم جرماً إذا أطلق على الحق وعمل بخلاف ما يقتضيه على سبيل العادة تعالى ، إذ جعل له نور يهدي به . و في سبيل المؤمنين في هو الدين الخفي الذي هم عليه ، وهذه الجملة المعطوفة هي حق سبيل التوكيد والتشجيع ، ولا فمن يشاقق الرسول هو متبع غير سبيل المؤمنين ضرورية ، ولكنه بدأ بالأعظم في الإثم وأتبع ملازمة تركه ، واستدل الشافعي بغيره بهذه الآية على أن الإجماع حجة ، وقد طول أهل أصول الفقه في تقرير الدلالة منها وما يرد على ذلك ، وذلك مدكور في كتب أصول الفقه ، وقال الزمخشري^(٢) : هو دليل على أن الإجماع حجة لا يجوز مخالفتها ، كما لا يجوز مخالفة الكتاب والسنة ، لأن الله تعالى جمع بين اتباع سبيل غير المؤمنين وبين مشاقة الرسول في الشرط ، وجعل جرماً الوعيد الشديد ، فكان اتباعهم واجباً كمواظاة الرسول انتهى كلامه ، وما ذكره ليس بظاهر الآية الرتيب على وصعب التبين ، لا يلزم منه أن يترتب على كل واحد منهما ، فالوعيد إنما يترتب في الآية على من اتصف بمشاقة الرسول واتباع سبيل غير المؤمنين ، ولذلك كان الفعل معطوفاً على الفعل ، ولم يعد معه اسم شرط ، فلو أعيد اسم الشرط ، وكان يكون في وس يشاقق الرسول من بعد ما نزل له الهدى في ومن يتبع غير سبيل المؤمنين لكان فيه ظهور ما على ما ذهبوا ، وهذا كله هل نسلم أن يكون قوله في ومن يتبع غير سبيل المؤمنين في منابراً لقوله في ومن يشاقق الرسول في وقد قلنا : إنه ليس بمتقار ، بل هو أمر لازم لمشاقة الرسول ، وذلك على سبيل المبالغة والتوكيد ، وتطهير الأمر وتبينه ، والآية بعد هذا كله هي وعيد التكاليف ، فلا دلالة فيها على جزئيات مروج مسائل الفقه ، واستدل بهذه الآية على وجوب عصمة الرسول - ~~بأن~~ - وهل أن كل مجتهد يستحق حجة الإثم ، ومعنى قوله في ما نولى في قال ابن عطية : وعبد بني يترك مع فاسد اختياره ، وقال الزمخشري^(٣) : يجعله مالياً و في ما نولى في من

(١) انظر فوسط ٨٨٠ والرجوع ١١٩/٢ ومن كثير ٥٢٩/١ والطبري ٦٨٥/٩ - ١٨٩ ، ٢٠٠/٩ ، والمسنود ٣٨٧/٢ وقريسي كتاب التفسير من سورة البقرة رقم ٥٠٣٧ حديث غريب ، وروى عن حماد بن عمار في فتاة مرسداً ، في لصة طاعة عن قتادة بن فضال .

(٢) ٤١١/٤ - ٣١٢ وقينوني ٢٨٠/١ .

(٣) انظر الكتاب ٢٦٥/١

(٤) السابق ٤١٥/١ - ٢١٦ .

الصلالة ، بأن نخذه ونحمل فيه وبين ما احتار انتهى ، وهذا على صرعه الأعرابي ، وفريه في وضعه في فتح الثمن من صلاه ، وفرياً من أن صلاته في يوله في عمله في داله ، جرياً على قوته في صوف يوبه في داله ، وفي هاء في يوله في عمله في الإنباع والإحتلاس والإسكان ، وفريه بـ في إن الله لا ينفر أن ينفر به ويفر ما يكون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد ضلّ ضلالاً بعيداً في تقدم مثل تفسير هذه الآية ، ونزلت في : في طمعة^(١) ، وفي نمر من فريش أسمعوا ، ثم أعلوا إلى مكة مرتدين ، وقيل في شيخ قال : لا أكثر لك بالله منذ عرفت إلا أنه كان يأن ذنباً ، وأنه ندم واستعصر ، لأن آخر ما تقدم في فقد أقرى (لما عظمياً) وأسر هذه في فقد صلب ضلالاً بعيداً في حتمت كل أية بما يناسبه ، فذلك كانت في أهل الكتاب ، وهم مقلدون من كتبهم على ما لا يشكون في صحته من أمر الرسول ﷺ ، ووجوب نباح شربته ونسبها لجميع أنشأت ، ومع ذلك فقد شكروا الله مع أن عدهم ما دلت عن نوحيد الله تعالى والإنسان في نزل ، فصار ذلك افتراء واختلاقاً ، مخالفاً في العصم والبراء على الله ، وهذه الآية هي في ناس مشركين جهوا بأهل كتب ولا علوم ، ومع ذلك فقد جاءهم بالهدى من الله ، وكان هم طريق الرشد ، فاشكروا بالله فصدوا بذلك ضلالاً يسعده ونوعه ، أو بعد عن الصواب ، ولذلك جاء بعده في إن يدعون من دونه إلا إيماناً في وجاءه عند ذلك في أنتم رائي الذين يركون أنفسهم في النساء [٢٩] وقوله في أظكم كيف يضرون على الله الكذب في ولم يختلف أحد من المفسرين في أن المراد بهم اليهود ، وإن كان اللفظ عاماً ، ولما كان اشترك في أعظم الكتاب كمن الضلال تستبي عنه بعداً عن الصواب ، لا عنه من المعاصي وإنما كان ضلالاً لكنه قريب من أن يرجع صليبه الحق ، لأنه رأس ما يرجع إليه ، وهو الإيمان بخلاف الشرك ، ولذلك قال تعالى في يدعون من دون الله لا بصر ، وما لا يدعه ذلك من الضلال تبعه في الحج [١٢] وناسب هنا ذكر الضلال ، لتقدم الهدى فيه ، في إن يدعون من دونه إلا إيماناً في المهي : ما يدعون من دون الله ويتحدوه وفقاً إلا مسلمات تسمية الإيمان ، وتنبأ بالله عما من العباد ، لأن من عبده شيئاً دعاه عند حزنه ومصابحه ، وقد راجعوا الأقسام ما نوحى إلهي ، ويسمونها أشرف لسانهم جميع نهي ، فربما جمع بين ، قال ابن جرير : وأحسن وقتاده : المراد اختص واختارة ، فهي مؤثبات لا تعطل ، جهم عنها كمن يفر عن المؤثبات من الأشياء ، فيحي قوله في إلا إيماناً في عبارة عن الجهاديات^(٢) ، وقال أبو مالك والسدي وابن زيد وغيرهم : كانت العرب تسمي أصنامهم بأسماء مؤنثة ، ككلمات والعري ومناة ونائلة ، ويرد هي هذا بأنها كانت تسمى أيضاً بأسماء مذكرة ، كعش وخب الخلع ، وكان الضحك وغيره ، المراد كانت العرب تقدمه من ثأث اللاتكة وعبدهم بها ، فضل له : هذا على إقامة الحقيقة من فاسد قولهم ، وقال الخس : لم يكن حي من أعباء العرب إلا ولهم صبيح عبده ، يسمونه أشرف من فلات ، وفي هذا تمييزهم بالتأنيث ، لضعف ونعاسه بالنسبة للذكور^(٣) ، وقال الزناب : أكثر ما حدثت العرب من الأصنام كانت أشياء مفعلة غير حاملة ، فيكتبهم^(٤) الله تعالى ، أنهم مع كونهم فاعلين من وجه يمينين ما ليس هو الاستعلاء من كل وجه ، وعلى هذا أنه إبراهيم - عليه السلام - بنونه في لم بعد ما لا يسع ولا يصر في يوم [٢٢] ، وفرأنا مورداً في إن تدعون في البناء على الخلف ، ورويت عن عاصم ، وفي مصحف عائشة - رضي الله عن - في إلا إيماناً في جمع وثن ، وهو نصب ، وقرأ بذلك أبو السراو والهدى ،

(١) ظهر نصيب قرأ في ٢٧/١١

(٢) أخر نصيب ابن عباس في ٥٠ والرحاج في ١٠١/٢ والقرآن في ٢٨٨/١ وفرب العرب في ١٣٥ والقرآن في ٢٠٦/٩ وأبو سبيد في ٩٤ ح

(٣) أخر نصيب الطبري في ٢٠٩/٩ وعرف البساري في ١٠٦/٤ ونصيب القراني في ٢٦١/١١ وقيل في ١٣٣/٦ ومنع نصيب في ١٠٨/٦ والوسط في ٩٤ ح واليه في ١٠٦/١

(٤) يقال : يذكرك بكذا ، ويكتبه : يحرمه بالقب والمعامر وما ، ويكتب : لا يفرغ والنسب

لسان العرب في ٢٢/٩

الهداية وأسبابها^{١١٦}، والثالث: ثبت نعم، وهو التوسيل، ولا ينحصر في نوع واحد، لأنه يهي كل إنسان مما يجاسب حاله، من طول، عمر، وبلوغ، وطول، وغير ذلك، وهي كلها أمام كواذب باطله، وقبل: الأمانى بأخبار الآتية^{١١٧}، وهي: هي اعتقاد أن لا جنة ولا نار ولا موت ولا حساب، وقال الزغشري^{١١٨} في ولأمنهم في الأمانى الباطلة، من طول لأعمر، وبلوغ الأمان، ورحمة الله تعالى للمسلمين بعد نوبة، وأخرج من النار بعد دخولها بالشفاعة، ونحو ذلك انتهى، وهذا على مزعه الإعتزلي، وولده تصدير كتاب الله عليه من عبث إضمار لفظ القرآن بما يفوقه ويحميه، والرامع: أمره بإيهم الشيء^{١١٩}، نبيك ادان الأنعام، وهو فعلهم بالبدائر، كانوا يشقون ادان المأفة إذا ولدت تحة أبطن وجده الخمس ذكراً، وحرروا على أنفسهم الانتفاع بها فله محرمه وفنائه والسدي، وقيل: فيه إشارة إلى كل ما جعله الله كاملاً فظفره، مجمل الإنسان ناصباً بسوء تدبيره، والخامس: أمره بإيهم الخلق، مع تغيير سفر الله تعالى^{١٢٠}، قال ابن عباس وإبراهيم ومحمد والحسن وقنادة وغيرهم: أراد تغيير عين الله^{١٢١}، ذهبوا في ذلك إلى الاحتجاج بقوله في طوره الله التي لمطر الناس عليها لا تبدل خلق الله في الروم: ٣٠ أي: لا يغير الله، والتبدل يقع سوفعه تغيير وإن كان التغيير لهم منه، ولفظ في لا تبدل خلق الله في الروم: ٣٠ غير وميله انتهى، وقالت عرقه، منهم الزجاج: هو جعل الكمال أله مهم ما خلق فلا اعتبار به، من الشمس واشتر والحجوة، وغير ذلك مما عنده، وقال ابن مسعود وأخسر: هو الرسم وما جرى مجراه، من التصحح للتحسين، فمن قلت الحديث في لحن الواضف والضميريات، والمشتصات، والمفترقات خلق الله، ولحن الراملة والمستوصلة انتهى، وقال ابن عباس أيضاً، وأنس وعكرمة وأبو صالح ومجاهد وقنادة أيضاً: هو الخصاص، وهو في بني آدم مخلوق، وعكره أنس حصا، النفس، وقد رخص جماعة فيه لفظة الرسم في الماكول، ورخص عمر بن عبد العزيز في حصا الحبل، وقيل للحسن: إن عكرمة قال: هو الخصاص قال: كذب عكرمة، هو دين الله تعالى، وقيل: التحدث، وقال الزغشري^{١٢٢}، هو قوله حين الخلق^{١٢٣}، وإعناؤه من الركوب انتهى: راسب هذا أنه ذكر أثر ذلك نبيك أنان الأنعام، حسب أن يكون التميز هذا، وقيل: تميز خلق الله هو إن كل ما يرجه الله تفضله، فاستعان به في رذيلة، فقد غير خلقه، وقد دخل في عمومته ما جعله الله تعالى للإنسان من شهوة الخلق ليكون سبباً للتأمل على وجه مخصوص، قد استعان به في السامح والدرأط، وذلك تميز خلق الله، وكذلك المحدث إذا تغي غيته وتغنى تشبها بالنساء، والعنف إذا تراجلت مشبهة بالفتان، وكل ما جعله الله مدمر هو، لوجرمه تعالى فعلوه، وهي ذلك في قل أراهم

[١١٦] انظر تفسير ابن عباس من ١٠٠ والماري ٩٩/٦: ٩٩/٦، ذكر كثير ٥٥٠/١ والزجاج ١١٩/٢، وجمادى من ١٧٤، والتوري من ٩٧، وغرب القرآن من ١٣٤ والطرق ٢٦٨/٩، ١١٩، وحشر ٣٩١/٩، والربيع ٩٤، غ.

[١١٧] حطرت الزامع الصائفة.

[١١٨] انظر الكشاف ٥٦٦/١.

[١١٩] الضلالة الخاطئة، وفي التبريل العزيز: ١، وتضكر ادان الأنعام، قال أبو الناس: يكون تفتقطن قل أمر مهور كان كراه، وام تعلم - يسيروا عمل الحاملة، أن أنماهم، وتتهم إياها.

قال العرب ٣٠٦/١.

[١٢٠] انظر تفسير ابن عباس من ٨٠، والمجاز ٥٩٩/١، وابن كثير ٤٥٦/١، والزجاج ١١٩/٢، وعنده من ١٧٤، والتوري من ٩٧، ومربب القرآن من ١٣٥، وقطري ٢٦٨/٩، ٢١٩، والدر ١٢٤/٩، والربيع ٨٤، ح.

[١٢١] انظر المراجع السبعة.

[١٢٢] انظر الكشاف ٥٦٦/١.

[١٢٣] الخلق من الإبل بحرب العرب المندود، قل عشرة البقر، والاداع ذلك فالأدا حرم، أي من طهره فذلك، ولا تصحح به بشي، ولا يغير من ما، ومروى أبوهرري الحنفي من الإبل الذي طار ملكه عددهم لسف العرب ١٠١٩/٢.

ما أمر الله لكم من رزق جعلكم منه حراماً وحلالاً ﴿٥٩﴾ وإل هذه الحيلة أنتم أنفسكم ، وهذا قائلوا : هو تغيير أحكام الله ، ومن : هو تغيير الإنسان للاستحائ أو النهي ، وفيل : غضب الشيب بالسواد ، وفيل : معاقبة الولاء بعض الجلاء بقطع الأذان ، ومن المناسخ ، وبسبب العيود وقطع الأتئين ، ومن فسّر بالتوسم أو الخطأ أو بمرذلك مما هو خاص في التنزيه فإنما ذلك على جهة التشبيل لا المحصر ، وفي حديثه عياض المناسخ ، وإن خلقت عبادي صفاء كلهم ، وإن الشياطين أهنهم وأحسنهم عن دينهم ، فحررت عليهم ما أحطت قم ، ولمرتهم أن لا يتركوا به عالم أنزل به سلطاناً ، وأمرتهم أن لا يغيروا خلقي ، ومفعول أمر الثاني عذرف ، أي : ولأمرهم بالتبنيك ، فسكن ، ولأمرهم بالتنزيه ، وحذف للدلالة ما بعده عليه ، وقرأ أبو عمرو ﴿ ولأمرهم ﴾ بغير ألف كذا فإنه ابن عطية ، وقرأ أبي ﴿ وأصلهم وأمنهم وأمرهم ﴾ انتهى ، فتكون بدلاً مقوله لا مقسماً عليها ، وجاء ثوبت جاء احمل المقسم عليها في حبه من الصياغة ، بدأ أولاً باستخلاص الشيطان تسيباً منهم واصططاعه إياهم ، ثم ثانياً بضمهم ، وهو عبارة عما يحصل في عقائدهم من الكفر ، ثم ثالثاً بنسبتهم الأمانى الكونوب والزيطاعات الفارغة ، ثم رابعاً بنبذك أذن الأعلام ، هو حكمكم في يذن الله به ، ثم خامساً بتغيير خلق الله ، وهو شامل للتبنيك وغيره من الأحكام التي شرعها لهم ، وإثماً بدأ بالأمر بالتبنيك ، وإن كان متدرجاً تحت عموم التغيير ، ليكون ذلك استدراجاً لا يكون بعده من التغيير العلم ، واستيصاحاً من إبليس طراعتهم في أول شيء يلقيه إليهم ، فيعلم بذلك قبولهم له ، فبدأ بخلو ذلك أمرهم بجميع التغييرات التي يريدها منهم ، كما يفعل الإنسان من يقصد عداوة ، يأمره أولاً بشيء سهل ، فإذا رأى قد قل ما القه إليه من ذلك أمره بجميع ما يريده ، وإقسام إبليس على هذه الأشياء ليصحبها يقتضي علم ذلك ، وأما متع إن لقوله تعالى ﴿ لا ملأ من جهنم مك وعمر تعك جميع أجهن من ص ﴾ [٨٢] أو لكونه علم ذلك من جهة الملائكة ، أو لكونه ما استدل آدم علم أن ذريت أصفبه ، ﴿ ومن يتخذ الشيطان ولياً من دون الله فقد حسر حسراً عظيماً ﴾ أي : من يؤثر حظ الشيطان على حظه من الله ، وكأنه لما قال إبليس ﴿ لا تأخذن من عبادك نسباً ﴾ فذكر أنه يصطلمهم لنفسه ، أخبر أنهم قلوب ذلك الالتخا وافعلوا ، فاعجزه ولماً من دون الله ، والولي هنا قال مقابلي : بمعنى الرب ، وقال أبو سليمان النحضي : من الموالاة ، ورث على هذا الالتخا الحسرة المين ، لأن من ترك حظه من الله لحظ الشيطان فقد حسرت صفته ، وقوله ﴿ من دون الله ﴾ قيد لازماً ، لأنه لا يمكن أن يتخذ الشيطان ولياً إلا إذا لم ينسب الله ولياً ، ولا يمكن أن يتخذ الشيطان ولياً وينسب الله ولياً ، لأنها طريقان متباينان لا يجمعان ، هدى وضلالة ، وهذا الجملة شرطية محذرة من اتباع الشيطان ، ﴿ بعدهم ومشيهم ﴾ لشيطان متقاربين ، والمعنى أن الذي أقسم عليه من أن ينسبهم وقع بإسجار الله تعالى عنه بذلك ، واكتفى من الإخبار عن دفع ذلك الجمل التي أقسم عليها إبليس بوضوحها وظهورها ، ولما كان الوعد بالنسب من أمور الباطن أخبر الله عنه بها ، والمعنى أنه يعدهم بالأمور الباطلة والخفاف ، كالكافيه ، وأنه لا ثواب ولا عقاب ، ﴿ وما بعدهم للشيطان إلا غرور ﴾ قرأ الأعشى ﴿ وما بعدهم ﴾ بسكون الدال ، غمغم للولي المحركات ، ونفلم تفسير الغرور ، ومعناه هنا الخدج التي تظلم مافعة ، ويكشف العيب أن صار ، واحتمل النصب أن يكون مفعولاً ثانياً ، أو مفعولاً من أجله ، أو محضراً على غير الصغر لتضمين بعدهم معنى يفرهم ، ويكون ثم رصف محذوف ، أي : إلا غروراً واضحاً ، أو محذوف ، أو محذوف محذوف ، أي : وعداً غروراً ، أي : ذا غرور ، ﴿ أولئك ماوأهم جهنم ولا يجدون عنها محبباً ﴾ آخر تعالى أو المكان الذي يأوون إليه ويستقرون فيه هو جهنم ، وأنهم لا يجدون عنها مراعاة برعور إليه و﴿ عنها ﴾ لا يجوز أن تعني محذوف ، لأنها لا تتعلق من ، ولا بـ ﴿ عيسى ﴾ وإن كان النهي عليه ، لأنه محصور ، محصور أن يكون ذلك نبيساً على إصهار أعني رجوزاً أن يكون حلالاً من عيسى ، فيعلق بمحيط ، أي : كأنها ولو أخر لكاه صفة ، ﴿ والذين آمنوا واصلوا الصالحات سندرخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ﴾ لا ذكر ماوى الكفار ذكر ماوى المؤمنين ، وأسند الفعل إلى من العظيمة اعتناء ، بأنه تعالى هو الذي يتولى إدخالهم الجنة ونشرها لهم ، وقرئ بـ ﴿ مبدلهم ﴾ بالياء ، ولا

إلّا هي المصيبات في الدنيا ، وقالت بئتل هذا التوابل عائشة - رضي الله عنها^(١) . وقال به أبي بن كعب^(٢) ، وسأله الربيع بن زياد عن معنى الآية ، وكانها قالتها فقال له : أي : ما كنت أظنك إلا ألقته بما أرى ، ما مصبت الرجل خديش أو غيره ؛ لا بذهب ، وما يصفو الله عنه أكثر ، ويخصص الحسن وابن زيد بالكفار ، ويجوزون على الصغائر والكبائر ، وقال الضمكاني : يعني : اليهود والنصارى والحنوس وكفار العرب ، ورأى هؤلاء أن الله تعالى وعده المؤمنين بتكثير أمثالات ، ويخصص السوء ابن عباس وابن جبير بالشرك ، وقيل : أسوء عن في الكبائر ، ﴿ ولا يجلدون لهم من دون الله ولياً ولا نصيباً ﴾ في روى ابن بكار عن ابن عمر ﴿ ولا يجلد ﴾ بالنرفع على القطع ، ﴿ ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنؤتيناك بدلهاون الجنة ﴾ في من في الأولى هي للتبويض ، لأن كل واحد لا يتمكن من عمل كل الصالحات ، وما يعمل منها ما هو تكليفه وفي وسعه ، وكل مكلف لا يلزمه زكاة ولا حج ولا جهاد ، وسقطت عنه الصلاة في بعض الأحوال على بعض المذاهب ، وحكى الطبري عن قوم أن ﴿ من في زائلة ﴾ أي : ومن يعمل الصالحات ، وزيادة ﴿ من في في الشرط ضعيف ، ولا سيما بعدما معرفة ، ومن الثانية لتبين الإمام في ﴿ ومن يعمل ﴾ وتقدم الكلام في ﴿ أو ﴾ في قوله ﴿ لا أصبح عمل منكم من ذكر أو أنثى ﴾ آل عمران [١٦٥] ﴿ وهو مؤمن ﴾ حلة حالية ، وفيد في عمل الإنسان ، لأنه لو عمل من الأعمال الصالحة ما عمل ، فلا ينعمه إلا إن كان مؤمناً ، قال الزخري^(٣) : وإذا أبطل الله الأماني وثبت أن الأمر كنهه محطود بفعل الصالح ، وأن من أضاع عمله فهو المالك لنحو الأمر ووضح ، ووجب نفع الأماني وحسم المطامع ، والإقبال على العمل الصالح ، ولكنه يصح لا تبع الأذان ، ولا تلقى إليه الأذنان انتهى ، والذي نكث عليه الآية أن الإيمان شرط في الاستعانة بالعمل ، لأن العمل شرط في صحة الإيمان ، ﴿ ولا يظلمون نصيراً ﴾ ظاهره أنه يعود إلى أقرب مذكور وهم المؤمنون ، ويكون حكم الكفار كذلك ، إذ ذكر أحد الفريقين يدل على الآخر أن كلاهما يجزي عمله ، لأن ظلم المسيء أنه يزداد في عقابه ، ومعلوم أنه تعالى لا يزد في عقاب المجرم ، فكان ذكره مستغنى عنه ، والمحسن له ثواب وتوابع للتوابع من فضل الله هي في حكم التوابع ، فجاء أن يتخص من الفعل ، فنفي الظلم دلالة على أنه لا يقع نقص في الفضل ، ويعتدل أن يعود الضمير في ﴿ ولا يظلمون ﴾ إلى الفريقين عامل السوء وعامل الصالحات ، وقرأ ﴿ يظلمون ﴾ مبيهاً للفعول هنا وفي مريم وأولى غار من كثير وأمرعرو وأوكر ، وقرأ كذلك ابن كثير وأبو بكر في ثانياً غافر ، وقرأ كذلك أبو عمرو في طاهر ، وقرأ الساقون منياً للفاعل ، ﴿ ومن أحسن ديناً ممن أسلم وجهه لله وهو محسن ﴾ تقدم الكلام على محوه في قولين ﴿ من أسلم وجهه لله وهو محسن ﴾ في واتبع ملة إبراهيم حنيفاً ﴿ تقدم الكلام على ﴿ ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ في قوله ﴿ قل بل ملة إبراهيم حنيفاً ﴾ وأما به ، قال ابن عباس : في التوحيد ، وقال أبو سليمان الدمشقي : في القيام لله بما فرضه ، وقيل : في جميع شريعته إلا ما نسخ منها ، ﴿ واتخذ الله إبراهيم خليلاً ﴾ في هذا مجاز عن اصطفايته واختصاصه بكرمة ، تشبه كرامة الخليل عند خليله ، وتقدم اشتقاق الخليل في المراتب ، والجهمود على أنها من الخلة ، وهي المودة التي ليس فيها خلل ، وقول محمد بن عيسى الهاشمي : إنه إنما سمي خليلاً ، لأنه خلل عما سوى خليله ، قال كان صر المحنى ، فيمكن وإن كان أراد الاشتقاق فلا يصح لاختلاف المادتين ، وعن رسول الله - ﷺ - قال يا جبريل بسم اتخذ الله إبراهيم خليلاً ؟ قال : لإطعامه الطعام ، والكرامة^(٤) التي أكرمها الله بها ذكرها في قصة مطولة عن ابن عباس ، مضموها بأن الله طلب له حرائر الرمل دقيماً حواري عجب وخير ، وأطعمهم الثمار

(١) انظر البغوي ١/ ١٨٣ .

(٢) انظر الصديقي ١/ ٢٦٠ .

(٣) انظر الكشاف ١/ ٦٨٨ .

(٤) انظر الطبري ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ ومن كتب ١/ ٥٥٩ - ٥٦٠ والذو ١/ ٢٣١ - ٢٣٢ وتبيل البرول للرازي من ١٢٦ والوسط ٨/ ٨٤ .

أنش في ، والتأكيد بالمصدر في ﴿ رَدَّ اللَّهُ حَقًّا ﴾ ، والاستعارة في ﴿ وَجْهَهُ شَهْ ﴾ عر به عن انفصل أواخوه ، وفي ﴿ عِبَادًا ﴾ عر به عن العلم بالشيء من جميع جهاته ، والمهدف في عدة مواضع .

﴿ وَتَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ قُلِ اللَّهُ يَفْتَحُ لَكُمْ فِيهِمْ وَمَا يُثَلِّ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي تَسْمِيَةِ
الْإِنْسَاءِ الَّتِي لَا تَوْفُو تَهْمًا مَا كَيْبَ نَهْنٍ وَرَغَبُونَ أَنْ تَكُونُوا هُنَّ وَالْمُسْتَضْعِفِينَ مِنْ أُولَ الَّذِينَ
وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَمْنَى بِالْقِسْطِ وَمَا تَقُولُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِهِ عَلِيمًا ﴿١٢٧﴾ وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ
مِنْ بَعْلِهَا ثَنُورًا أَوْ إِعْرَاصًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ
الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾ وَلَكِنْ تَسْتَطِيعُوا
أَنْ تَصْدُلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَدْرُوا مَا كَانَتْ مَعْلَقَةً وَإِنْ
تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٢٩﴾ وَإِنْ يَغْرُبَ تَائِبِينَ اللَّهُ كُفْلًا مِنْ مَعْفِيَةٍ
وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ﴿١٣٠﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا
الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ
وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا ﴿١٣١﴾ وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا ﴿١٣٢﴾ إِنْ بَسَأَ
يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِخَاصِرٍ ﴿١٣٣﴾ وَكَانَ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴿١٣٤﴾ مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ
الَّذِينَ قَبْلُ فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابٌ الدَّيَّارِ وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿١٣٥﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا
كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا
أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِمَا تَعْمَلُونَ الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلُودُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٦﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَمُوءًا امْشُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ
وَالْكِتَابِ الَّذِي أُنْزِلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٣٧﴾ إِنْ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ
يَكْفُرْ اللَّهُ لَيَعْلَمَنَّ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴿١٣٨﴾ يَسِّرُ الْمُنَافِقِينَ إِنَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴿١٣٩﴾ الَّذِينَ يَتَّخِذُونَ

* متبوعة في صدر البيت ، ثم بحال كل شيء منها بقوله في العجز على الذنب ، أو غير خضد لأن ذلك أحد القولين بين نقاطة والخطاطة ،
والآخر لعدد في النقطة والذنب ، وكلما كثر عددها كثرت أليام ، انظر لعل من (٦٩) .

غاله أربعين : والزواج . ويقال : حاد بخود خوداً ، وأحد بمعنى مثل حاد واحد ، وشئت هذه الكلمة ، فصحت عينه في النقال ، قال سليمان الحزبي الأصمري ، ﴿ ويستفوتك في إنشاء فل الله بفتيكم فيهن ﴾ سب أزوها : أن نوماً من الصحابة رضي الله عنهم . سألوها عن أمر النساء وأحكامهن في الموارث ، وعبر ذلك^{١٩٧} ، وأما سادستها فكذلك على تزييع لغز في كلامها ، أنها تكون في أمر . ثم خرج منه كل شيء ، ثم يعود إلى ما كانت فيه أولاً ، وهكذا كتاب الله ، بين فيه أحكامكم لتكنبه . ثم يعقب بالوعد والوعيد ، والقرع والفرع ، ثم يعقب ذلك بذكر المغنمين المعادين الذين لا يتحولون تلك لأحكامكم ، ثم يتأيد على كبرياء الله تعالى وجلاله ، ثم يعاد الذين ما نالوا تلك الأحكام السابقة ، وقد عرض هنا في هذه السورة ، أن يداء أحكامكم النساء والميراث وذكر النكاح ، ثم تأييداً كل شيء من ذلك في هذه الآية ، ثم أخيراً يذكر شيء من الموارث أيضاً ، ولما كانت النساء مبرحاً أمرهن عند العرب في ميراث وغيره ، وبذلك استأنى أكد الحديث فيهن مراراً ، ليرجعوا عن أحكام الميراثية ، والاستنفاد لطلب الإفتاء ، وإفتاء إفتاء وفيها معلوم ، وأثبتت هنا في رؤيتها عبرتها له ، ومعنى الإفتاء يظهر المشكل على الناس ، وأحد من المعنى . وهو الشاب الذي يولي ركاباً ، فليس . كأنه يركب ما أشكل ، يشد ويفر ، والاستنفاد ليس في دوات النساء ، وإنما هو عن شيء من أحكامهن ، ولم يثبت فهو محمل ، ومعنى ﴿ بفتيكم فيهن ﴾ بين لكم من ما سألتم عنه وحكمه ، ﴿ وما ينزل عليكم في الكتاب في يأمركم بشيء من الأمرين فليؤتوا به ﴾ لا تؤتوا من كتب من ولم يحرم أن تكونوا من المستضعفين من لولنا في ذكرنا في موضع ما من الإعراب الرفع والنصب والجر ، فالرفع ثلاثة أوجه ، أحدها : أن يكون معطوفاً على اسم الله ، أي : الله يفتيكم ، والآخر في الكتاب أي معنى ينظمي ، قال المصنف^{١٩٨} . معنى قوله ﴿ من حلف أن لا ينطقوا في الدين ﴾ وهو قوله : أعصوني زيد وكرمه انتهى ، والثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير المتكرر في ﴿ بفتيكم ﴾ وحسن الفصل بينهما بالضمير والخيار بالمرور ، الثالث : أن يكون ﴿ ما ينزل ﴾ متبوعاً في الكتاب في غيره على أنها حجة مبرجة ، والمراد بالكتاب نوح لمعظم تعظيماً للضمير عليهم ، وأن العدل والشفقة في حقوق الناس من عظام الأمور المرفوعة المرحلت عند الله التي يجب مراعاتها والحفاظ عليها ، وتدخل ظلم هذه تأمير الله ، وسجوه في تعظيم القرآن في أم الكتاب الدنيا أهل حكيم في الميراث [٤ : ١] . يدل في هذا الوجه الخبر بخلاف ، والتقدير : وما ينزل عليكم في الكتاب في يأمركم بشيء من الأمرين فليؤتوا به ، أو يفتيكم ، وحذف لذلك ما فيه عيب ، وعلى هذا التفسير يتعق في أن النكاح في قوله ﴿ ينزل عليكم ﴾ ويكون في موضع الحال من الضمير في ﴿ ينزل ﴾ ، و﴿ في ينزل ﴾ بدل من ﴿ في الكتاب ﴾ ، وقال أبو الطاهر في الثانية : انصرف ، تعلقت به الأولى ، لأن معناه يفتيكم ، فالأولى ظرف ، والثانية بمعنى ليا ، أي : بسبب الدين . كما تقول : جلت في يوم الجمعة في أمر زيد ، ويجوز أن تعلق الثانية بالكتاب ، أي : في كتب بحكم الدين . ويجوز أن تكون الثانية حاداً ، فتشترط بمحذوف . وأما نصب فعل التفسير ، وبين لكم ما ينزل ، لأن ﴿ بفتيكم ﴾ معاد بين ، لذلك فيها ، وأما الجرح من وجهين ، أحدهما : أن تكون أوامراً للضمير ، كأنه قال : وأقسم بفتيكم في الكتاب ، والثاني : معنى التعميم فإنه المصنف^{١٩٩} . ويشتر أن يكون معطوفاً على الضمير المحذوف في ﴿ فيهن ﴾ فإنه بعد من أبي موسى . وقال : أفتاكم الله فيما سألوا عنه ، وفي ما لم يسألوا عنه ، قال ابن عطية : ويصف هذا التأويل ما فيه من العيب عن الضمير المخصوص بغير إعادة حرف المخصوص ، قال المصنف^{٢٠٠} . ليس سديد أن يعطف عن المحذوف في ﴿ فيهن ﴾ لأجل أنه من

(١٩) سفر المصنف ١٩٥/١ ونوري ٢٠١/١

(٢٠) سفر المصنف ٢٠١/١

(٢١) سفر المصنف السابق

(٢٢) سفر المصنف

وذلك مقرر في علم النحو ، وذلك الزحري^(١) فإن قلت : لا ضمة في ﴿ بنامى انت ﴾ في ما هي ؟ قلت : مصدق يعنى من ، هي إضافة الفاعل إلى جنس ، كقولك غنم جديد ، ولوب عز ، وخاتم فضة ، ويجوز الفصل ، واتبع الجنس كما قبله ونصبه وحده من ، ولذا يظهر في ﴿ بنامى انت ﴾ في

محذوف جماد .

إنها إضافة على معنى اللام ، ومعنى اللام الاختصاص ، وفرا أموعذ غة الذي ﴿ في بنامى النساء ﴾ بياض وأخرجه ابن جني عن أن الحسن كباى ، فأبدل من أموعذ به ، كي قالوا : يا هذا بن بعصر ، وإنما هو أمعسر سمى بذلك لموه .

أَنَّكَ تَنْفُتُ غَيْرَ لَوْ كَرَّ النَّبِيُّ وَأَعْبَلَتْ الْأَعْمُرُ

وقالوا في عكس ذلك :

قطع الله أبه .

يزيدون به ، فأبدل من الباء حمزة ، وأبى جمع أبى ، على وزن فاعل ، وهو ما اختص به المعتل ، وأصله أبىم كبايد جمع سيد . فثبت اللام موضع الميم . فجاء أبىم فأبدل من الكسرة نعتة فثبت الباء ألغاً ، لتحرُّكها وفتح م قبلها ، وقت ابن جني - ولو قلنا قائل : كسر أبى عن إيمى عن وزن مكوى ، لم كسر إيمى على أبامى ، لكن وجهاً حسناً ، ومعنى ﴿ ما كتب من ﴾ قال ابن عباس ومجاهد وجماعة هو الميثاق ، وقد أحرز هو التصديق ، والمجاوب بفوته ﴿ لا تؤنوبن ﴾ أولياء الملك ، كانوا يأخذون صدقات النساء ، ولا يعفون شيئاً ، وقيل : أولياء ابنتهم كانوا يزوجون نيتهم الفلوق في حوزهم ، ولا يعدلون في صدقاتهم ، وفريء ﴿ ما كتب الله من ﴾ وقال أبو عبيدة ﴿ يؤرمون أن تكحوا ﴾ هذا اللفظ يشمل الرغبة والفرقة ، فالمعنى : في الرغبة في ما تكحون ، والممن ، أو حياض ، وانعرة يؤرمون عن أن تكحوا لقبهجهن ، فتمسكوهن بعة في أموالهن ، والأول قول عائشة رضي الله عنها - وجماعة انتهى ، وكان عمر بن الخطاب رضي الله عنه - يأخذ الناس بالدرجة القضي في هذا المعنى ، فكان إذا سأل الوبي عن وليته ، فقبل : هي عية حيلة ، قال له : أطلب لمن هو خير منك ، وأعود عنها بالنفع ، وإذا قيل : هي ديمة فقيرة ، قال له : أنت أول بها وأفضل عنها من حرك ﴿ والمتصممين ﴾ معطوف على ﴿ بنامى انت ﴾ والذي قل فيهم قوله تعالى ﴿ يرضيكم الله في أولادكم ﴾ النساء [١٦] وذلك لأن العرب كانت لا تورث العسة ولا العصى الصغير ، وكان الأكبر يرث مالها ، وقدوا بقولون : إغارت من بحمي الطوزة يريد العفيدة ويقال عن الحرير ، فقضى الله تعالى لكل واحد حقه ، ويجوز أن يكون عطفاً للإمارة ، كقوله ﴿ ولا تستموا الخيت بـخيت ﴾ النساء [٢٠] ، وقيل : المستصممين هنا العبيد والإماء ، ﴿ وأن تقوموا المنبامي بتلطف ﴾ هو في موضع جر ، عطفاً على ما قبله ، أي : وفي أن لغرموا والذي نل في هذا المعنى لم له تعالى ﴿ ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم ﴾ إلى عبد ذلك ما ذكر في مال البيت ، ونفس العدل ، وقال الزحري^(٢) : ويجوز أن يكون متصراً بمعنى ويلزم أن تقوموا ، وهو ضطف ولأمة في أن يظفروا لهم يستوموا هم حقوقهم ، ولا يأخذوا أحداً بينهم انتهى ، وفي رأي السلفين ، ويحصل أن يرفع ﴿ وإن تقوموا ﴾ بالابتداء ، وأخره بصرف أي : خير لكم انتهى ، وإذا أمكن حبه على مبرحاً ، بكونه قد عطف على ضرور كان أول من

(١) نظر المصنف

(٢) نظر المصنف

إخصار ما حسب كما ذهب إليه الرخسري^(١) ، ومن كونه مائة قد حذف حذره ، ﴿ وما تفعلوا من خير فإن الله كان به عليم ﴾ لا يفده ذكر النساء ويتضمن ألف ، وانفصافين من الولد ، واليهام بالفسط ، عجب ذلك بأنه تعالى يهتم به بعمل من الخير سبب من ذكر ، فجاء في عليه بالثوب الحريل ، وذهب على ذكر عمل خير ، لأنه هو الذي يحب فيه ، وإن كان تعالى يهتم بما يفعل من خير ومن شر ، ويجوزي عن ذلك قوله وعذابه ، ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراساً فلا جناح عليهما أن يَصْلِحاَ بينهما صلحاً ﴾ بزلت حسب ابن جنيك ورواه^(٢) ، قاله مجاهد ، وحسب واقع من حديث وإمرأته حرة بنت حمة من مملوكة ، وكانت قد أسكت ، فزوج عليها شاة ، وأثرها ، فلم تصبر سواها ، ففعلها ، ثم رابعها ، وقيل إقامي واحدة ، فومان نفري على الأثرين لا ملللك^(٣) ، همرته^(٤) ، قاله عبيدة وسليمان بن يسار ، وابن أبي عمير ، أو عبيد النبي - ع - ومودة بنت ربيعة ، حبيب مملوكة ، فقالت لا تفعلني وحسين مع نسائك ، ولا تقسم لي ، وعمل^(٥) ، مرث فله ابن حسن وجماعة ، وأما قوله هنا هل منه ، لكنه لا يحصل إلا ظهور أمارات من ذلك هي وقوع الطهر ، وفرض معنى حذف عذاب ، وقيل : غلب ولا سبي أن يخرج عن الظاهر ، إذا انصرف عنه يصح ، والنشوز أن يخلو عنها ، بل ينفذها نفسه ويأمره والمودة التي سماها ، أن يذهب حسب أو حرم ، ولا إعراس له ينفذها ومزاجها ، طهر في سبي ، أو مودة ، أو شين في سبي ، أو غنى ، أو ملل ، أو طهر عن أي شيء ، أو غير ذلك ، وغير أنه ، النشوز ، مرفوع خاضع بينهما في الصلح ، جميع أنواع من ذلك من الزوج له عن أن يفسد ، أو سبي ، أو على أن يثرها وهي أن يثر الصلح ، بالصلح ، أو هل يمر هي الأثر وهو ذلك ، بعد كانه صريح ، وربما وقع صلح على نوع الخوة ، ويظهر أمارات نشوز ولا إعراس ، وهو مع ابن جنيك ، ونحوها ، أي أنه لا بد أن أبلغ الصلح مع خوف ذلك فهو مع نوع أو لا ، إذ في الصلح هذه الألف والمودة ، ومن أنواع الصلح أن تب برمه لغيره من نسائه ، كما عرفت مرده ، وأن ترعى ما قسمه في مدة حرة مرة أو سنة لمرة أو بعض أو بعض ، وأما الذي تضمنه عن زوج هو نهر والعتة ، وتنقسم هو هل إسقاط ذلك ، أو شيء ، مع على أن لا يظنهما ، وذلك جازم ، وقوله للكافرين ﴿ يَصْلِحْ ﴾ من أصلح على وزن كرم ، وقيل أي السعة ﴿ يَصْلِحْ ﴾ يَصْلِحْ ، أصله يَصْلِحْ ، وأدعت التاء في تصد ، وقيل عبادة السلفي ﴿ يَصْلِحْ ﴾ من المصلحة ، وقيل الأصلح ﴿ أن يَصْلِحْ ﴾ وهي قراءة ابن مسعود ، جعل ما صيغاً ، وأما قوله صلح على وزن تفاعل ، فادغم التاء في الصلح ، واحتلت همزة الوصل ، والصلح ليس مصدر الشيء ، من هذه الألف التي قرئت ، لأن كان أصلاً لا يصلح به كالمطاء والكزامة مع تعقيد وأثرت ، فيجوز أن يكون انتصابه عن حفظ حرف الجر ، أي : يَصْلِحْ أي شيء يَصْلِحْ من حبه ، ويعود أن يكون مصدراً لحد الأعمال على حذف الزوائد ، ﴿ والصلح خير ﴾ ظاهره أن خير أفعال التفصيل ، وأن أفضل عليه هو من الشوز والإعراس ، وحذف لدلالة ما قبله عليه ، وقيل : من الخوف ، وقيل : من الخصومة ، وتكون الألف والملا في الصلح للمعنى ، وبني به صلحا السابق ، كقوله تعالى ﴿ كما أرسلنا في قبور رسلاً فصمى فرعون الرسول ﴾ في المزمع [١٥ ، ١٦] وقيل : الصلح عام ، وفي الصلح الخفي الذي تسكن إليه النفوس ، ويؤثر به الخلاف ، ويؤثر فيه صلح الزوجين ، ويكون قنن خبر من القرفة والاختلاف ، ولعل : خبر هذا خبر أفعال تفصيل ، وإن معناه خبر من الخور ، كما أن الخصومة خبر من الضرور ، ﴿ وأحضرت لأنفسكم شئح ﴾ هذا من باب

(١) جفر السند: ١٦٦

(٢) جفر السند: ١٦٦ كتاب الصلح ، وقال مكيه عن شرط الشاهد ٣٠٨٦١ ، ٣٠٨٦٢ ، ٣٠٨٦٣ ، ٣٠٨٦٤ ، ٣٠٨٦٥ ، ٣٠٨٦٦ ، ٣٠٨٦٧ ، ٣٠٨٦٨ ، ٣٠٨٦٩ ، ٣٠٨٧٠ ، ٣٠٨٧١ ، ٣٠٨٧٢ ، ٣٠٨٧٣ ، ٣٠٨٧٤ ، ٣٠٨٧٥ ، ٣٠٨٧٦ ، ٣٠٨٧٧ ، ٣٠٨٧٨ ، ٣٠٨٧٩ ، ٣٠٨٨٠ ، ٣٠٨٨١ ، ٣٠٨٨٢ ، ٣٠٨٨٣ ، ٣٠٨٨٤ ، ٣٠٨٨٥ ، ٣٠٨٨٦ ، ٣٠٨٨٧ ، ٣٠٨٨٨ ، ٣٠٨٨٩ ، ٣٠٨٩٠ ، ٣٠٨٩١ ، ٣٠٨٩٢ ، ٣٠٨٩٣ ، ٣٠٨٩٤ ، ٣٠٨٩٥ ، ٣٠٨٩٦ ، ٣٠٨٩٧ ، ٣٠٨٩٨ ، ٣٠٨٩٩ ، ٣٠٩٠٠ ، ٣٠٩٠١ ، ٣٠٩٠٢ ، ٣٠٩٠٣ ، ٣٠٩٠٤ ، ٣٠٩٠٥ ، ٣٠٩٠٦ ، ٣٠٩٠٧ ، ٣٠٩٠٨ ، ٣٠٩٠٩ ، ٣٠٩١٠ ، ٣٠٩١١ ، ٣٠٩١٢ ، ٣٠٩١٣ ، ٣٠٩١٤ ، ٣٠٩١٥ ، ٣٠٩١٦ ، ٣٠٩١٧ ، ٣٠٩١٨ ، ٣٠٩١٩ ، ٣٠٩٢٠ ، ٣٠٩٢١ ، ٣٠٩٢٢ ، ٣٠٩٢٣ ، ٣٠٩٢٤ ، ٣٠٩٢٥ ، ٣٠٩٢٦ ، ٣٠٩٢٧ ، ٣٠٩٢٨ ، ٣٠٩٢٩ ، ٣٠٩٣٠ ، ٣٠٩٣١ ، ٣٠٩٣٢ ، ٣٠٩٣٣ ، ٣٠٩٣٤ ، ٣٠٩٣٥ ، ٣٠٩٣٦ ، ٣٠٩٣٧ ، ٣٠٩٣٨ ، ٣٠٩٣٩ ، ٣٠٩٤٠ ، ٣٠٩٤١ ، ٣٠٩٤٢ ، ٣٠٩٤٣ ، ٣٠٩٤٤ ، ٣٠٩٤٥ ، ٣٠٩٤٦ ، ٣٠٩٤٧ ، ٣٠٩٤٨ ، ٣٠٩٤٩ ، ٣٠٩٥٠ ، ٣٠٩٥١ ، ٣٠٩٥٢ ، ٣٠٩٥٣ ، ٣٠٩٥٤ ، ٣٠٩٥٥ ، ٣٠٩٥٦ ، ٣٠٩٥٧ ، ٣٠٩٥٨ ، ٣٠٩٥٩ ، ٣٠٩٦٠ ، ٣٠٩٦١ ، ٣٠٩٦٢ ، ٣٠٩٦٣ ، ٣٠٩٦٤ ، ٣٠٩٦٥ ، ٣٠٩٦٦ ، ٣٠٩٦٧ ، ٣٠٩٦٨ ، ٣٠٩٦٩ ، ٣٠٩٧٠ ، ٣٠٩٧١ ، ٣٠٩٧٢ ، ٣٠٩٧٣ ، ٣٠٩٧٤ ، ٣٠٩٧٥ ، ٣٠٩٧٦ ، ٣٠٩٧٧ ، ٣٠٩٧٨ ، ٣٠٩٧٩ ، ٣٠٩٨٠ ، ٣٠٩٨١ ، ٣٠٩٨٢ ، ٣٠٩٨٣ ، ٣٠٩٨٤ ، ٣٠٩٨٥ ، ٣٠٩٨٦ ، ٣٠٩٨٧ ، ٣٠٩٨٨ ، ٣٠٩٨٩ ، ٣٠٩٩٠ ، ٣٠٩٩١ ، ٣٠٩٩٢ ، ٣٠٩٩٣ ، ٣٠٩٩٤ ، ٣٠٩٩٥ ، ٣٠٩٩٦ ، ٣٠٩٩٧ ، ٣٠٩٩٨ ، ٣٠٩٩٩ ، ٣١٠٠٠ ، ٣١٠٠١ ، ٣١٠٠٢ ، ٣١٠٠٣ ، ٣١٠٠٤ ، ٣١٠٠٥ ، ٣١٠٠٦ ، ٣١٠٠٧ ، ٣١٠٠٨ ، ٣١٠٠٩ ، ٣١٠١٠ ، ٣١٠١١ ، ٣١٠١٢ ، ٣١٠١٣ ، ٣١٠١٤ ، ٣١٠١٥ ، ٣١٠١٦ ، ٣١٠١٧ ، ٣١٠١٨ ، ٣١٠١٩ ، ٣١٠٢٠ ، ٣١٠٢١ ، ٣١٠٢٢ ، ٣١٠٢٣ ، ٣١٠٢٤ ، ٣١٠٢٥ ، ٣١٠٢٦ ، ٣١٠٢٧ ، ٣١٠٢٨ ، ٣١٠٢٩ ، ٣١٠٣٠ ، ٣١٠٣١ ، ٣١٠٣٢ ، ٣١٠٣٣ ، ٣١٠٣٤ ، ٣١٠٣٥ ، ٣١٠٣٦ ، ٣١٠٣٧ ، ٣١٠٣٨ ، ٣١٠٣٩ ، ٣١٠٤٠ ، ٣١٠٤١ ، ٣١٠٤٢ ، ٣١٠٤٣ ، ٣١٠٤٤ ، ٣١٠٤٥ ، ٣١٠٤٦ ، ٣١٠٤٧ ، ٣١٠٤٨ ، ٣١٠٤٩ ، ٣١٠٥٠ ، ٣١٠٥١ ، ٣١٠٥٢ ، ٣١٠٥٣ ، ٣١٠٥٤ ، ٣١٠٥٥ ، ٣١٠٥٦ ، ٣١٠٥٧ ، ٣١٠٥٨ ، ٣١٠٥٩ ، ٣١٠٦٠ ، ٣١٠٦١ ، ٣١٠٦٢ ، ٣١٠٦٣ ، ٣١٠٦٤ ، ٣١٠٦٥ ، ٣١٠٦٦ ، ٣١٠٦٧ ، ٣١٠٦٨ ، ٣١٠٦٩ ، ٣١٠٧٠ ، ٣١٠٧١ ، ٣١٠٧٢ ، ٣١٠٧٣ ، ٣١٠٧٤ ، ٣١٠٧٥ ، ٣١٠٧٦ ، ٣١٠٧٧ ، ٣١٠٧٨ ، ٣١٠٧٩ ، ٣١٠٨٠ ، ٣١٠٨١ ، ٣١٠٨٢ ، ٣١٠٨٣ ، ٣١٠٨٤ ، ٣١٠٨٥ ، ٣١٠٨٦ ، ٣١٠٨٧ ، ٣١٠٨٨ ، ٣١٠٨٩ ، ٣١٠٩٠ ، ٣١٠٩١ ، ٣١٠٩٢ ، ٣١٠٩٣ ، ٣١٠٩٤ ، ٣١٠٩٥ ، ٣١٠٩٦ ، ٣١٠٩٧ ، ٣١٠٩٨ ، ٣١٠٩٩ ، ٣١١٠٠ ، ٣١١٠١ ، ٣١١٠٢ ، ٣١١٠٣ ، ٣١١٠٤ ، ٣١١٠٥ ، ٣١١٠٦ ، ٣١١٠٧ ، ٣١١٠٨ ، ٣١١٠٩ ، ٣١١١٠ ، ٣١١١١ ، ٣١١١٢ ، ٣١١١٣ ، ٣١١١٤ ، ٣١١١٥ ، ٣١١١٦ ، ٣١١١٧ ، ٣١١١٨ ، ٣١١١٩ ، ٣١١٢٠ ، ٣١١٢١ ، ٣١١٢٢ ، ٣١١٢٣ ، ٣١١٢٤ ، ٣١١٢٥ ، ٣١١٢٦ ، ٣١١٢٧ ، ٣١١٢٨ ، ٣١١٢٩ ، ٣١١٣٠ ، ٣١١٣١ ، ٣١١٣٢ ، ٣١١٣٣ ، ٣١١٣٤ ، ٣١١٣٥ ، ٣١١٣٦ ، ٣١١٣٧ ، ٣١١٣٨ ، ٣١١٣٩ ، ٣١١٤٠ ، ٣١١٤١ ، ٣١١٤٢ ، ٣١١٤٣ ، ٣١١٤٤ ، ٣١١٤٥ ، ٣١١٤٦ ، ٣١١٤٧ ، ٣١١٤٨ ، ٣١١٤٩ ، ٣١١٥٠ ، ٣١١٥١ ، ٣١١٥٢ ، ٣١١٥٣ ، ٣١١٥٤ ، ٣١١٥٥ ، ٣١١٥٦ ، ٣١١٥٧ ، ٣١١٥٨ ، ٣١١٥٩ ، ٣١١٦٠ ، ٣١١٦١ ، ٣١١٦٢ ، ٣١١٦٣ ، ٣١١٦٤ ، ٣١١٦٥ ، ٣١١٦٦ ، ٣١١٦٧ ، ٣١١٦٨ ، ٣١١٦٩ ، ٣١١٧٠ ، ٣١١٧١ ، ٣١١٧٢ ، ٣١١٧٣ ، ٣١١٧٤ ، ٣١١٧٥ ، ٣١١٧٦ ، ٣١١٧٧ ، ٣١١٧٨ ، ٣١١٧٩ ، ٣١١٨٠ ، ٣١١٨١ ، ٣١١٨٢ ، ٣١١٨٣ ، ٣١١٨٤ ، ٣١١٨٥ ، ٣١١٨٦ ، ٣١١٨٧ ، ٣١١٨٨ ، ٣١١٨٩ ، ٣١١٩٠ ، ٣١١٩١ ، ٣١١٩٢ ، ٣١١٩٣ ، ٣١١٩٤ ، ٣١١٩٥ ، ٣١١٩٦ ، ٣١١٩٧ ، ٣١١٩٨ ، ٣١١٩٩ ، ٣١٢٠٠ ، ٣١٢٠١ ، ٣١٢٠٢ ، ٣١٢٠٣ ، ٣١٢٠٤ ، ٣١٢٠٥ ، ٣١٢٠٦ ، ٣١٢٠٧ ، ٣١٢٠٨ ، ٣١٢٠٩ ، ٣١٢١٠ ، ٣١٢١١ ، ٣١٢١٢ ، ٣١٢١٣ ، ٣١٢١٤ ، ٣١٢١٥ ، ٣١٢١٦ ، ٣١٢١٧ ، ٣١٢١٨ ، ٣١٢١٩ ، ٣١٢٢٠ ، ٣١٢٢١ ، ٣١٢٢٢ ، ٣١٢٢٣ ، ٣١٢٢٤ ، ٣١٢٢٥ ، ٣١٢٢٦ ، ٣١٢٢٧ ، ٣١٢٢٨ ، ٣١٢٢٩ ، ٣١٢٣٠ ، ٣١٢٣١ ، ٣١٢٣٢ ، ٣١٢٣٣ ، ٣١٢٣٤ ، ٣١٢٣٥ ، ٣١٢٣٦ ، ٣١٢٣٧ ، ٣١٢٣٨ ، ٣١٢٣٩ ، ٣١٢٤٠ ، ٣١٢٤١ ، ٣١٢٤٢ ، ٣١٢٤٣ ، ٣١٢٤٤ ، ٣١٢٤٥ ، ٣١٢٤٦ ، ٣١٢٤٧ ، ٣١٢٤٨ ، ٣١٢٤٩ ، ٣١٢٥٠ ، ٣١٢٥١ ، ٣١٢٥٢ ، ٣١٢٥٣ ، ٣١٢٥٤ ، ٣١٢٥٥ ، ٣١٢٥٦ ، ٣١٢٥٧ ، ٣١٢٥٨ ، ٣١٢٥٩ ، ٣١٢٦٠ ، ٣١٢٦١ ، ٣١٢٦٢ ، ٣١٢٦٣ ، ٣١٢٦٤ ، ٣١٢٦٥ ، ٣١٢٦٦ ، ٣١٢٦٧ ، ٣١٢٦٨ ، ٣١٢٦٩ ، ٣١٢٧٠ ، ٣١٢٧١ ، ٣١٢٧٢ ، ٣١٢٧٣ ، ٣١٢٧٤ ، ٣١٢٧٥ ، ٣١٢٧٦ ، ٣١٢٧٧ ، ٣١٢٧٨ ، ٣١٢٧٩ ، ٣١٢٨٠ ، ٣١٢٨١ ، ٣١٢٨٢ ، ٣١٢٨٣ ، ٣١٢٨٤ ، ٣١٢٨٥ ، ٣١٢٨٦ ، ٣١٢٨٧ ، ٣١٢٨٨ ، ٣١٢٨٩ ، ٣١٢٩٠ ، ٣١٢٩١ ، ٣١٢٩٢ ، ٣١٢٩٣ ، ٣١٢٩٤ ، ٣١٢٩٥ ، ٣١٢٩٦ ، ٣١٢٩٧ ، ٣١٢٩٨ ، ٣١٢٩٩ ، ٣١٣٠٠ ، ٣١٣٠١ ، ٣١٣٠٢ ، ٣١٣٠٣ ، ٣١٣٠٤ ، ٣١٣٠٥ ، ٣١٣٠٦ ، ٣١٣٠٧ ، ٣١٣٠٨ ، ٣١٣٠٩ ، ٣١٣١٠ ، ٣١٣١١ ، ٣١٣١٢ ، ٣١٣١٣ ، ٣١٣١٤ ، ٣١٣١٥ ، ٣١٣١٦ ، ٣١٣١٧ ، ٣١٣١٨ ، ٣١٣١٩ ، ٣١٣٢٠ ، ٣١٣٢١ ، ٣١٣٢٢ ، ٣١٣٢٣ ، ٣١٣٢٤ ، ٣١٣٢٥ ، ٣١٣٢٦ ، ٣١٣٢٧ ، ٣١٣٢٨ ، ٣١٣٢٩ ، ٣١٣٣٠ ، ٣١٣٣١ ، ٣١٣٣٢ ، ٣١٣٣٣ ، ٣١٣٣٤ ، ٣١٣٣٥ ، ٣١٣٣٦ ، ٣١٣٣٧ ، ٣١٣٣٨ ، ٣١٣٣٩ ، ٣١٣٤٠ ، ٣١٣٤١ ، ٣١٣٤٢ ، ٣١٣٤٣ ، ٣١٣٤٤ ، ٣١٣٤٥ ، ٣١٣٤٦ ، ٣١٣٤٧ ، ٣١٣٤٨ ، ٣١٣٤٩ ، ٣١٣٥٠ ، ٣١٣٥١ ، ٣١٣٥٢ ، ٣١٣٥٣ ، ٣١٣٥٤ ، ٣١٣٥٥ ، ٣١٣٥٦ ، ٣١٣٥٧ ، ٣١٣٥٨ ، ٣١٣٥٩ ، ٣١٣٦٠ ، ٣١٣٦١ ، ٣١٣٦٢ ، ٣١٣٦٣ ، ٣١٣٦٤ ، ٣١٣٦٥ ، ٣١٣٦٦ ، ٣١٣٦٧ ، ٣١٣٦٨ ، ٣١٣٦٩ ، ٣١٣٧٠ ، ٣١٣٧١ ، ٣١٣٧٢ ، ٣١٣٧٣ ، ٣١٣٧٤ ، ٣١٣٧٥ ، ٣١٣٧٦ ، ٣١٣٧٧ ، ٣١٣٧٨ ، ٣١٣٧٩ ، ٣١٣٨٠ ، ٣١٣٨١ ، ٣١٣٨٢ ، ٣١٣٨٣ ، ٣١٣٨٤ ، ٣١٣٨٥ ، ٣١٣٨٦ ، ٣١٣٨٧ ، ٣١٣٨٨ ، ٣١٣٨٩ ، ٣١٣٩٠ ، ٣١٣٩١ ، ٣١٣٩٢ ، ٣١٣٩٣ ، ٣١٣٩٤ ، ٣١٣٩٥ ، ٣١٣٩٦ ، ٣١٣٩٧ ، ٣١٣٩٨ ، ٣١٣٩٩ ، ٣١٤٠٠ ، ٣١٤٠١ ، ٣١٤٠٢ ، ٣١٤٠٣ ، ٣١٤٠٤ ، ٣١٤٠٥ ، ٣١٤٠٦ ، ٣١٤٠٧ ، ٣١٤٠٨ ، ٣١٤٠٩ ، ٣١٤١٠ ، ٣١٤١١ ، ٣١٤١٢ ، ٣١٤١٣ ، ٣١٤١٤ ، ٣١٤١٥ ، ٣١٤١٦ ، ٣١٤١٧ ، ٣١٤١٨ ، ٣١٤١٩ ، ٣١٤٢٠ ، ٣١٤٢١ ، ٣١٤٢٢ ، ٣١٤٢٣ ، ٣١٤٢٤ ، ٣١٤٢٥ ، ٣١٤٢٦ ، ٣١٤٢٧ ، ٣١٤٢٨ ، ٣١٤٢٩ ، ٣١٤٣٠ ، ٣١٤٣١ ، ٣١٤٣٢ ، ٣١٤٣٣ ، ٣١٤٣٤ ، ٣١٤٣٥ ، ٣١٤٣٦ ، ٣١٤٣٧ ، ٣١٤٣٨ ، ٣١٤٣٩ ، ٣١٤٤٠ ، ٣١٤٤١ ، ٣١٤٤٢ ، ٣١٤٤٣ ، ٣١٤٤٤ ، ٣١٤٤٥ ، ٣١٤٤٦ ، ٣١٤٤٧ ، ٣١٤٤٨ ، ٣١٤٤٩ ، ٣١٤٥٠ ، ٣١٤٥١ ، ٣١٤٥٢ ، ٣١٤٥٣ ، ٣١٤٥٤ ، ٣١٤٥٥ ، ٣١٤٥٦ ، ٣١٤٥٧ ، ٣١٤٥٨ ، ٣١٤٥٩ ، ٣١٤٦٠ ، ٣١٤٦١ ، ٣١٤٦٢ ، ٣١٤٦٣ ، ٣١٤٦٤ ، ٣١٤٦٥ ، ٣١٤٦٦ ، ٣١٤٦٧ ، ٣١٤٦٨ ، ٣١٤٦٩ ، ٣١٤٧٠ ، ٣١٤٧١ ، ٣١٤٧٢ ، ٣١٤٧٣ ، ٣١٤٧٤ ، ٣١٤٧٥ ، ٣١٤٧٦ ، ٣١٤٧٧ ، ٣١٤٧٨ ، ٣١٤٧٩ ، ٣١٤٨٠ ، ٣١٤٨١ ، ٣١٤٨٢ ، ٣١٤٨٣ ، ٣١٤٨٤ ، ٣١٤٨٥ ، ٣١٤٨٦ ، ٣١٤٨٧ ، ٣١٤٨٨ ، ٣١٤٨٩ ، ٣١٤٩٠ ، ٣١٤٩١ ، ٣١٤٩٢ ، ٣١٤٩٣ ، ٣١٤٩٤ ، ٣١٤٩٥ ، ٣١٤٩٦ ، ٣١٤٩٧ ، ٣١٤٩٨ ، ٣١٤٩٩ ، ٣١٥٠٠ ، ٣١٥٠١ ، ٣١٥٠٢ ، ٣١٥٠٣ ، ٣١٥٠٤ ، ٣١٥٠٥ ، ٣١٥٠٦ ، ٣١٥٠٧ ، ٣١٥٠٨ ، ٣١٥٠٩ ، ٣١٥١٠ ، ٣١٥١١ ، ٣١٥١٢ ، ٣١٥١٣ ، ٣١٥١٤ ، ٣١٥١٥ ، ٣١٥١٦ ، ٣١٥١٧ ، ٣١٥١٨ ، ٣١٥١٩ ، ٣١٥٢٠ ، ٣١٥٢١ ، ٣١٥٢٢ ، ٣١٥٢٣ ، ٣١٥٢٤ ، ٣١٥٢٥ ، ٣١٥٢٦ ، ٣١٥٢٧ ، ٣١٥٢٨ ، ٣١٥٢٩ ، ٣١٥٣٠ ، ٣١٥٣١ ، ٣١٥٣٢ ، ٣١٥٣٣ ، ٣١٥٣٤ ، ٣١٥٣٥ ، ٣١٥٣٦ ، ٣١٥٣٧ ، ٣١٥٣٨ ، ٣١٥٣٩ ، ٣١٥٤٠ ، ٣١٥٤١ ، ٣١٥٤٢ ، ٣١٥٤٣ ، ٣١٥٤٤ ، ٣١٥٤٥ ، ٣١٥٤٦ ، ٣١٥٤٧ ، ٣١٥٤٨ ، ٣١٥٤٩ ، ٣١٥٥٠ ، ٣١٥٥١ ، ٣١٥٥٢ ، ٣١٥٥٣ ، ٣١٥٥٤ ، ٣١٥٥٥ ، ٣١٥٥٦ ، ٣١٥٥٧ ، ٣١٥٥٨ ، ٣١٥٥٩ ، ٣١٥٦٠ ، ٣١٥٦١ ، ٣١٥٦٢ ، ٣١٥٦٣ ، ٣١٥٦٤ ، ٣١٥٦٥ ، ٣١٥٦٦ ، ٣١٥٦٧ ، ٣١٥٦٨ ، ٣١٥٦٩ ، ٣١٥٧٠ ، ٣١٥٧١ ، ٣١٥٧٢ ، ٣١٥٧٣ ، ٣١٥٧٤ ، ٣١٥٧٥ ، ٣١٥٧٦ ، ٣١٥٧٧ ، ٣١٥٧٨ ، ٣١٥٧٩ ، ٣١٥٨٠ ، ٣١٥٨١ ، ٣١٥٨٢ ، ٣١٥٨٣ ، ٣١٥٨٤ ، ٣١٥٨٥ ، ٣١٥٨٦ ، ٣١٥٨٧ ، ٣١٥٨٨ ، ٣١٥٨٩ ، ٣١٥٩٠ ، ٣١٥٩١ ، ٣١٥٩٢ ، ٣١٥٩٣ ، ٣١٥٩٤ ، ٣١٥٩٥ ، ٣١٥٩٦ ، ٣١٥٩٧ ، ٣١٥٩٨ ، ٣١٥٩٩ ، ٣١٦٠٠ ، ٣١٦٠١ ، ٣١٦٠٢ ، ٣١٦٠٣ ، ٣١٦٠٤ ، ٣١٦٠٥ ، ٣١٦٠٦ ، ٣١٦٠٧ ، ٣١٦٠٨ ، ٣١٦٠٩ ، ٣١٦١٠ ، ٣١٦١١ ، ٣١٦١٢ ، ٣١٦١٣ ، ٣١٦١٤ ، ٣١٦١٥ ، ٣١٦١٦ ، ٣١٦١٧ ، ٣١٦١٨ ، ٣١٦١٩ ، ٣١٦٢٠ ، ٣١٦٢١ ، ٣١٦٢٢ ، ٣١٦٢٣ ، ٣١٦٢٤ ، ٣١٦٢٥ ، ٣١٦٢٦ ، ٣١٦٢٧ ، ٣١٦٢٨ ، ٣١٦٢٩ ، ٣١٦٣٠ ، ٣١٦٣١ ، ٣١٦٣٢ ، ٣١٦٣٣ ، ٣١٦٣٤ ، ٣١٦٣٥ ، ٣١٦٣٦ ، ٣١٦٣٧ ، ٣١٦٣٨ ، ٣١٦٣٩ ، ٣١٦٤٠ ، ٣١٦٤١ ، ٣١٦٤٢ ، ٣١٦٤٣ ، ٣١٦٤٤ ، ٣١٦٤٥ ، ٣١٦٤٦ ، ٣١٦٤٧ ، ٣١٦٤٨ ، ٣١٦٤٩ ، ٣١٦٥٠ ، ٣١٦٥١ ، ٣١٦٥٢ ، ٣١٦٥٣ ، ٣١٦٥٤ ، ٣١٦٥٥ ، ٣١٦٥٦ ، ٣١٦٥٧ ، ٣١٦٥٨ ، ٣١٦٥٩ ، ٣١٦٦٠ ، ٣١٦٦١ ، ٣١٦٦٢ ، ٣١٦٦٣ ، ٣١٦٦٤ ، ٣١٦٦٥ ، ٣١٦٦٦ ، ٣١٦٦٧ ، ٣١٦٦٨ ، ٣١٦٦٩ ، ٣١٦٧٠ ، ٣١٦٧١ ، ٣١٦٧٢ ، ٣١٦٧٣ ، ٣١٦٧٤ ، ٣١٦٧٥ ، ٣١٦٧٦ ، ٣١٦٧٧ ، ٣١٦٧٨ ، ٣١٦٧٩ ، ٣١٦٨٠ ، ٣١٦٨١ ، ٣١٦٨٢ ، ٣١٦٨٣ ، ٣١٦٨٤ ، ٣١٦٨٥ ، ٣١٦٨٦ ، ٣١٦٨٧ ، ٣١٦٨٨ ، ٣١٦٨٩ ، ٣١٦٩٠ ، ٣١٦٩١ ، ٣١٦٩٢ ، ٣١٦٩٣ ، ٣١٦٩٤ ، ٣١٦٩٥ ، ٣١٦٩٦ ، ٣١٦٩٧ ، ٣١٦٩٨ ، ٣١٦٩٩ ، ٣١٧٠٠ ، ٣١٧٠١ ، ٣١٧٠٢ ، ٣١٧٠٣ ، ٣١٧٠٤ ، ٣١٧٠٥ ، ٣١٧٠٦ ، ٣١٧٠٧ ، ٣١٧٠٨ ، ٣١٧٠٩ ، ٣١٧١٠ ، ٣١٧١١ ، ٣١٧١٢ ، ٣١٧١٣ ، ٣١٧١٤ ، ٣١٧١٥ ، ٣١٧١٦ ، ٣١٧١٧ ، ٣١٧١٨ ، ٣١٧١٩ ، ٣١٧٢٠ ، ٣١٧٢١ ، ٣١٧٢٢ ، ٣١٧٢٣ ، ٣١٧٢٤ ، ٣١٧٢٥ ، ٣١٧٢٦ ، ٣١٧٢٧ ، ٣١٧٢٨ ، ٣١٧٢٩ ، ٣١٧٣٠ ، ٣١٧٣١ ، ٣١٧٣٢ ، ٣١٧٣٣ ، ٣١٧٣٤ ، ٣١٧٣٥ ، ٣١٧٣٦ ، ٣١٧٣٧ ، ٣١٧٣٨ ، ٣١٧٣٩ ، ٣١٧٤٠ ، ٣١٧٤١ ، ٣١٧٤٢ ، ٣١٧٤٣ ، ٣١٧٤٤ ، ٣١٧٤٥ ، ٣١٧٤٦ ، ٣١٧٤٧ ، ٣١٧٤٨ ، ٣١٧٤٩ ، ٣١٧٥٠ ، ٣١٧٥١ ، ٣١٧٥٢ ، ٣١٧٥٣ ، ٣١٧٥٤ ، ٣١٧٥٥ ، ٣١٧٥٦ ، ٣١٧٥٧ ، ٣١٧٥٨ ، ٣١٧٥٩ ، ٣١٧٦٠ ، ٣١٧٦١ ، ٣١٧٦٢ ، ٣١٧٦٣ ، ٣١٧٦٤ ، ٣١٧٦٥ ، ٣١٧٦٦ ، ٣١٧٦٧ ، ٣١٧٦٨ ، ٣١٧٦٩ ، ٣١٧٧٠ ، ٣١٧٧١ ، ٣١٧٧٢ ، ٣١٧٧٣ ، ٣١٧٧٤ ، ٣١٧٧٥ ، ٣١٧٧٦ ، ٣١٧٧٧ ، ٣١٧٧٨ ، ٣١٧٧٩ ، ٣١٧٨٠ ،

إنبالغة : حسن الشئ كأنه شيء معد في مكان ﴿ وأحضرت الأنضر ﴾ وسبقت إليه ، ولم يأت ، وأحضر الشئ الأنس ، فيكون صوباً إلى الأنس ، بل الأنفس ميفت إليه ، تكون الشئ محبواً عليه الإسماع وسركوا في طبيعته ، ونخص المسرون هذه اللفظة هنا ، فقال ابن عباس وابن جرير : هو شئ المرتبة بمصيبتها من زوجها وما له ، وقال الفهم وابن زيد : هو شئ كل واحد منها بجمعه ، وقال المتريدى : ويحتمل أن يراد بالشيء الخمر ، وهو أن يحرص كل على حقه ، بذلك هو صحيح يؤدك ، أي : حريص على بدائله ، ولا يقال في هذا يخفى ، فكانت الشئ والخمر واحد في المعنى : وإن كان في أصل الوضع الشئ للمصالح والخمر للطيب ، فأطلق على الخمر الشئ ، لأن كل واحد منها سبب لتكون الآخر ، ولأن البخل يحمل على الخمر ، والخمر يحمل على البخل انتهى ، وقال نوح بن عيسى : ﴿ في قوله ﴾ ولطمع غير هذه الجملة اعتراض ، وكذلك قوله ﴿ وأحضرت الأنفس الشئ ﴾ ومعنى إحضار الأنفس الشئ أن الشئ جعل حاضراً فما لا ينبغي عنها أبداً ، ولا تنفك عنه ، يعني أنها مطوعة عليه ، الخمر أن امرأة لا تكلم تسمع بأن يقسم لها أو يسكنها إذا رغب عنها وأسب غيرها انتهى قوله ﴿ والصالح خير ﴾ جملة اعتراضية ، وكذلك ﴿ وأحضرت الأنفس الشئ ﴾ هو باعتبار أن قوله ﴿ وإن يفرقا ﴾ معطوف على قوله ﴿ فلا جناح عليهما أن يتصالحا ﴾ وقوله : ومعنى إحضار الأنفس الشئ أن الشئ حسن حاضراً لا ينبغي عنها أبداً ، جعله من باب القلب ، وليس بجهد ، بل التركيب العراني يقتضي أن الأنفس جعلت حاضرة للشئ لا تعب عنه ، لأن ﴿ الأنفس ﴾ هو المفعول الذي لم يسم فاعله وهي التي كانت فاعلة قبل دخول حمزة المفعول ، إذ الأصل حضرت الأنفس الشئ ، على أنه يجوز عند الجمهور في هذا الجلب إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل ، على أن تنضم في ذلك ، وإن كان الأجود عددهم إقامة الأول ، محتمل أن تكون الأنفس هي المفعول الثاني ، والشئ هو المفعول الأول ، وفلم أتى مقام المتعامل ، والأولى حمل القرآن على الأصح المتفق عليه ، ومرا أنعموى ﴿ الشئ ﴾ يكسر الشين وهي لغة ، ﴿ وإن تمسوا ﴾ ونشؤوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ﴿ تدب نعال إلى الإحسان في العشرة على النساء ، وإن كره مراعاة الحق الصريحة ، وأمر بهن في حاله ، لاد الزوج قد تحسن الكرمه لمرورته على لحيته وخصومته ، لا سيما وقد ظهرت منه أمارات الكراهة من التشور والإعراض ، وقد وصى النبي ﷺ - حين - فإين عوفى عند الأرواح ، وقال المتريدى : ﴿ وإن تمسوا ﴾ في أن تعلمون أكثر من جهن ﴿ وتنشؤا ﴾ في أن لا تنقصوا من حقه شيئاً ، أو ﴿ إن تمسوا ﴾ في إبعاد حقهم والتسوية بينهم ﴿ ونشؤا ﴾ الجوز وأقبل ، ونقص من خفض على بعض ، ﴿ وإن تمسوا ﴾ في فناء ما أكرم الله به من مالهاتهم ﴿ وتنشؤا ﴾ ما يهكم عنه عن معصيته انتهى ، وسنم آخر هذه بقعة الخبير ، وهو علم ما يطلب إدراكه وينشؤ ، لأنه قد يكون بين الزوجين من خلاف الأمور ، ما لا يعلم عليه إلا الله تعالى ، ولا يظهر أن ذلك لكل أحد ، وكان عمران بن حطان الخزازي من أدم الناس وامراته من أجدهن ، فأجابته في وجهه نظرها ، ثم نابت الحمد لله ، فقال ما لك ؟ قالت : حدث الله هي أن وأياك من أهل الجنة ، قال : كيف ؟ قالت : لأنك وزنت مثلي ، فشكرت ورزقت مثلك فصبرت ، وقد وعد الله الجنة الشاكرين والصابرين ، ﴿ وإن نستطيعوا أن نعملوا بين النساء ولو حرصتم ﴾ قال ابن عطية : روي أنها مرت في شيء - وعيله قلبه إلى عذبة - رضي الله عنها - انتهى ، رب تعالى على انتفاء استطاعة العمل بين النساء والتسوية حتى لا يقع ميل البتة ولا زيادة ولا نقصان فيه يحب لمن - وفي ذلك عذر للرجال فيما يقع من التعلل في الميل الخلفي واتعهد والظفر وأنشئ والمعاينة ، فإن التسوية في ذلك عذر خارج عن سعة الاستطاعة ، وعطف انتفاء الاستطاعة في التسوية على تقدير وجود الخمر من الإنسان على ذلك ، وقيل : سنى ﴿ أن تشلوا ﴾ في الملة قاله عمر وابن جابر والحسن ، وقيل : في التسوية والنفس ، وقيل : في الجلب ، وعن النبي ﷺ : أنه كان يقسم بين

نساته ، فيعدل ويقول : هذه قسمي فيها أم لك فلا تزاخذاني فيها فملك^(١) ولا أم لك ، يعني المنة ، لأن عائشة رضي الله عنها - كانت أحب إليه ، وكان عمر يقول : اللهم قلبي ملا أم لك ، ولها ما سوى ذلك فارجو أن يعدل فيه ، ﴿ فلا يقلوا كل أم لك فظنوها كالمعلقة ﴾ هي نعال عن الجور على المرغوب منها بمنع قسستها من غير رضا منها ، واجتنب كل الميل داخل في الرشح ، ولذلك وقع النبي عه ، أي : إن وقع حكم التعريض في شيء من المساواة فلا تجوروا كل الجور ، والضمير في ﴿ فظنوها ﴾ عائذ على للميل عنها المفهوم من قوله ﴿ فلا يقلوا كل الميل ﴾ وقرأ أي ﴿ فظنوها كالمعلقة ﴾ ، وقرأ صد الله ﴿ فظنوها كأنها معلقة ﴾ وتقدم تفسير المعلقة في الكلام على المبررات ، وقال ابن عباس كالمحوسة بغير حق ، وقيل : معنى كالمعلقة كالبعيدة عن زوجها ، وقيل : أو عن حقها ذكره المازدي - ملحوظ من تعليل الشيء لبعده عن فراره ﴿ فظنوها ﴾ يحتمل أن يكون مجزوماً عطفاً على ﴿ يقلوا ﴾ ويحتمل أن يكون منصوباً بإضمار أن في جواب النبي ، و﴿ كالمعلقة ﴾ في موضع نصب على الحال ، فتشعر بالكاف محذوف ، وفي الحديث ومن كانت له نمرتان يميل مع إحداهما جلد يوم القيامة وأحد شبهة ماثل^(٢) والمعنى يميل مع إحداهما كل الميل لا مطلق الميل ، وقد فاضل عمر في معطاء بين لرواج رسول الله - ﷺ - فابت عائشة ، وفالت - إن رسول الله - ﷺ - كان يعدل بين في القسمة بماله وقسمه ، فسأوى عمر بنين ، وكان لعاذ امرأتان ، فإذا كان حد إحداهما لم يتراضا في بيت الأخرى - فباتتا في الطاهون ، فدلها في قرواح ، ﴿ وأن تصالحوا واتفقا فإنه كان خفورا رحيماً ﴾ قال الرعشي^(٣) ﴿ وأن تصلحوا ﴾ ما يعني من قبلكم ، وتداركوه بانوبة ﴿ واتفقا ﴾ مما يستقبل عمر الله لكم انهي ، وفي ذلك نزعة الاعتزال ، وقال ابن عطية - وأن تصلحوا ما أنشدتم بسوء العشرة ، وتزويجا ما يلزمكم من العدل فيها فلكوا ، وإن الله كان خفورا لما تمككونه ، متجاوزاً عنه ، وقال الطبري : خفورا لما سلف منكم ، من الميل كل الميل قبل نزول الآية انهي ، فعلى هذا هي عطفة محسنة لقوم بلغابهم ، واقعا المحذور في مدة النبي - ﷺ - ونصحت تلك بالإحسان ، وهذه بالإصلاح ، لأن الأولى في مندوب إليه ، إذ له أن لا يحس وإن يشع ويصالح بما يرضيه ، وهذه في لارم إذ ليس له إلا أن يصلح ، بل يلزمه العدل فيها بملك ، ﴿ وأن يتفرق بمن الله كلاً من سخطه ﴾ الضمير في ﴿ يتفرقا ﴾ عائذ على الزوجين المذكورين في قوله ﴿ وإن امرأة خافت من بعلها ﴾ والمعنى وإن شيع كل منهما لم يصلحها وتفرقا بطلاق خلفه بغير كلاً منها من صاحب بغيره ولطفه في المال والعشرة والسعة ووجوب المراء ، والسعة المعنى والمقدرة ، وهذه وعد بالخلى لكل واحد إذا تفرقا ، وهو معروف بمسيرة الله تعالى ، ونسبة الفعل إليها يدل على أن لكل منها مدخل في التفرق ، وهو التفرق بالأبدان وتراخي المدة بزوال الخصمة ، ولا يدل على أنه

(١) وهذا الحديث خرج من طريقين الأول من رواية أبي قتادة مرسلاً أخرجه الترمذي ١٤٦٣ في النكاح في حيز حديث (١٦١٠) وقال (وهذا - أي للإمران - أصح من حديث جده من سادة) وصحبت حديث سلفه من طريق عائشة مرفوعاً ، وقال ابن حجر في التلخيص المعبر ١٢٩/٣ كتاب النكاح (٤١) في التخييف في النكاح ، الحديث (١٤٦٦) ما فيه : (أعاده عائشة الترمذي ، وقدره في المازني ، وقد كبرورعه ، لا أعظم أحداث تابع حديث سلفه على وصله ، الثاني : من عائشة رضي الله عنها - مرفوعاً ، أخرجه أحمد في السنن ١٤١/٦ وأخرجه الدارمي في السنن ١٤١/٢ كتاب النكاح (٩) باب في القسم بين النساء (٩٩) الحديث (٢١٣٩) وأخرجه الترمذي في المعنى ١٤٦/٣ كتاب النكاح (٩) باب ما جاء في التسوية بين الفرقتين (٤٢) الحديث (١٦٤٠) وللنفقة ، وأخرجه النسائي في المعنى من السنن ١٣٧/٢ ، ٦٤ ، كتاب عشرة النساء (٣٦) باب ميل الرجل إلى بعض نساءه من ٢٦ وأخرجه ابن ماجه في السنن ١٣٣/١ ، كتاب النكاح (٩) باب القسم بين النساء (٤٧) الحديث (١٩٧١) وأخرجه ابن حبان - ذكره المعنى في مبرور العقائد من ١٣١٧ كتاب النكاح (١٧) باب ما جاء في القسم (٢٨) الحديث ١٣٠٥ ، وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٨٧/٢ كتاب النكاح ، باب التشديد في العدل وإن كان صحيح على شرط مسلم وأرواحه الذهبي .

(٢) أخرجه أحمد ٣١٧/٢ والدارمي ١٤٦/٢ وأبو داود ٦٠٠/١ (٩١٣٣) وقدمه ٤١٧/٣ (١٦٤٦) والنسائي ١٣٧/٢ واس ما فيه

(٣) ١٣٣/١ (١٩٦٩) .

(٤) انظر الكشاف ٤٧٣/١ .

تتفرق بالقول ، وهو طلاق ، لأنه مختص بالزوج ولا يصيب للمرأة في التفرق القولي فينبغي عليها ، خلافاً لما ذهب إلى أن التفرق هاتئنا هو متفرق وهو الطلاق ، وغراً زيد بن كليل في وإن انفارفا في مآلف المتاعلة ، أي : وإن انفارفا كل منهما صاحبه ، وهذه الآية تظهر قوة تعاني في غايبك بمعروف أو تسريح بإحسان في وفاء العرب : إن لم يكن رفاق طلاقاً ، فيه حائل عن أن علياً كان ينفار ، كما أن علياً أن يصطلحاً ، وذلك ذلك على الجواز قلوا : وفي قوله تعالى في يفي الله كلاماً من سمته في إشارة إلى النبي بالمال ، وذلك الخس بن علي رضي الله عنهما فيما رووا طلاق ذوقه ، فليل له في ذلك ، فقال : إني رأيت الله تعالى على النبي بأمرين هت في وانكحوا الأيالي في الآية وقال في وإن يفرقا بعض الله كلاماً من سمته في في وكان الله واسعاً حكيم في ناسب ذلك ذكر السمعة ، لأنه تقدم في من سمته في والناسع علم في النبي والقدرة والعلم وسائر الكمالات ، وناسب ذكر وصف المحكمة ، وهو وضع الشيء موقعه ما ينسب ، لأن السمعة ما لم تكن معها المحكمة كانت إلى هت أقرب منها للصالح ، قاله الرانبي ، وقال ابن عباس : يريد فيها حكم ووعظ ، وقال الكلبي : فيها حكم على الزوج من إيساها بمعروف ، أو تسريح بإحسان ، وقد الماتريدي : لو حيث ذهب إلى التفرقة عند اختلافها ، وعدم التسوية بينها ، في وفيه ما في السموات وما في الأرض في لما ذكر تعالى سمعة وزقه وسكنته ، ذكر أن له ملك ما في السموات وما في الأرض ، فلا يعترض عليه شيء أحد ولا التوسعة عليه ، لأن من له ذلك هو اعنى المطلق ، في ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وزيأكم أن اتقوا الله في في وصينا في أمرنا ، أو عهدنا إليهم وإلئكم في من قبلكم في بمنزل أن يتفرق في أوتوا في وهو الأقرب ، أريد في وصينا في ، والمعنى أن الوصية بالتقوى هي سنة الله مع الأمم الماضية ، فليست مخصوصين بهذه الوصية ، في وإياكم في عطف على الموصول ، وتقدم الموصول لأن وصية هي السلف على وصينا ، فهو تقدم ذكرهم ، ومثل هذا العطف ، اعنى : عطف المفسر المنصوب المنفصل على الظاهر نصيب جاء في القرآن وفي كلام العرب ، ولا يختص بالشعر ، وقد وهم في ذلك بعض أصحابنا وشيوخنا ، فزعم أنه لا يجوز إلا في الشعر ، لأنك تقرر على أن تأني به متصلاً ، فتقول : أتيتك وريداً ، ولا يجوز حذو ، وأيت زيدا وإياك إلا في الشعر ، وهذا وهم فاحش ، من من موجب انفصال الضمير كونه يكون معطوفاً ، يجوز : علم زيد وأنت ، وخرج بكرر وأنا لا خلاف في حوار ذلك ، فكذلك ضربت زيدا وإيلاً ، وفي الذين أوتوا الكتاب في هو علم في الكتب الإلهية ، ولا ضرورة تدعو إلى تخصيص في الذين أوتوا الكتاب في باليهود والنصارى ، كما ذهب إليه بعض المفسرين ، لأن وصية الله بالتقوى لم تزل منذ أوجد العالم ، فيست مخصوصة باليهود والنصارى ، في أن اتقوا في بمنزل أن تكون مصدرية ، أي : بأن اتقوا الله ، وأن تكون مفسرة التقدير ، أي : اتقوا الله ، لأن وصينا فيه معنى العوب ، في وأن تكفروا في ظاهره الخطاب لمن وقع له الخطب بقوله في وإياكم في وهم هذه الأمة ، وبمنزل أن يكون شاملاً للذين أوتوا الكتاب والمخالفين ، وغيب الخطاب على ما تقرر في لسان العرب ، كما تقول : كنت لريد ذلك لا تطرب عمراً ، وكما تقول : زيد وأنت تخرجان ، في لأن الله ما في السموات وما في الأرض في أي : أنتم من جلد من منكم تعالى ، وهو المنصرف فيكم ، إذ هو حالكمم والتمس عنكم بأصناف التمس ، وأنتم بمنزلة كون له فلا يلزم أن تكفروا من هو حالكمم ، وتختصون لكم ، بل حذو أن يطاع ولا يعصى ، وإد يعني عفانه ، ويرجي توبه ، وفي ما في سمته وأرضه من بوحده وبعبده ولا يعصيه ، في وكان الله غنياً في أي : عن خلقه وعن عبادتهم ، لا تنفعه طاعتهم ولا يضره كفرهم ، في حيناً في أي : مستحقاً لأن يحمده ، لكنة نبي وإن كثر كرمه أئتم في وفيه ما في السموات وما في الأرض وكفى بالله كفيلاً في التوكيد : القائم بالأمور المنفذ فيها ما يراه ، فمن له ملكات في السموات والأرض فهو كاف فيها بتصرف فيه ، لا يعتمد على غيره ، وأعاد قوله في وفيه ما في السموات وما في الأرض في ثلاث مرات بحسب تيسيق ، فقال ابن عسبة : الأول نبيه على موضع الرجاء يهدي لشرقيين ، والثاني : تنبيه على استغاثته عن أعداء ، والثالث

مقدمة كنوعه ، وقال الزمخشري^(١) : ويكرر قوله في الله ما في السموات وما في الأرض في غرض له هو موجب لغوا
ليقره ، بطبيعته ولا يعصوه ، لأن الخلق والخلق أصل الخبر عنه ، وقال الزمخشري : الأول لتفصيله عما مات ، والثاني أن
وصيه لرحمة له لاحقة ، وأهم إن تكرره لا يضره شيئاً ، والثالث : دلالة على كونه عبداً ، وقال أبو عبد الله القرطبي^(٢) :
الأول تفرير كونه واسع عوده ، والثاني : للتنبيه على طاعة الطغيان ، والثالث : لقدرته على الإقادة والإيلاء ، وبعرض
هذه تقرير كونه قادراً على مدثرات كثيرة ، فيحس أن يدي ذلك لنزول من كل واحد من مدثراته ، وهذه الإعادة أحسن
ولول من الاكتفاء بذكر الدليل مرة واحدة ، لأنه عند إعادة ذكر الدليل يصر في ذهن ما يوجب العلم بالمدلول ، وكان
العلم الحاصل بذلك المدلول أقوى وأجس ، فيظهر أن هذا التكرار في غاية الكثرة ، وقد ذكر في : أنها أولاً : على ملكه
وسمته ، وثبناً : على حاجتنا إليه وغناه ، وثالثاً : على حفظه لنا وعدمه بتدبيرنا ، في إن يشأ يذهبكم أيها الناس ويأت
ياخريين في طاعه ، أن الخطاب لمن تقدم له الخطأ أولاً ، وقال ابن عباس : الخطاب للمؤمنين والمؤمنات ، والمعنى
ويأت ياخريين منكم ، وفرب منه ما نقله الزمخشري^(٣) من أن خطاب من كان يهدي رسول الله ﷺ من ليدب ، وقال
أبو سبيح في تفسيره : الخطاب للمؤمنين ، وهو يهديهم ، كونه قد : إن يشأ يذهبكم أيها الناس من قبلكم ، إذ تكرروا
يرسله ، وثاني : للمؤمنين بتفاني عليه اسم الناس ، والمعنى : إن شاء يهلككم أي ابتلاككم وأنشأ نوماً آخرين يعصوه ،
وقال الضمري : الخطاب لمن شئتموا في طاعة من الذين وشاهم وخاصموا عنه في أمر دينه في الفرع والذوق ، وهذه
التأويل جيد ، وقد ظهر المصوب ، فيكون خطاب العالم الطاهر الذي يتوجه إليه الخطأ والهدى ، ويأت ياخريين في أي :
بليس غيركم فأنشأ به من نوع المذهب ، فيكون من جنس الخطاب المسمى بهم ، وروى أنها ما روت من
رسول الله ﷺ : يده عن طهر سلمان ، وقال : إنه يوم هذا ، يريد أن يفرس ، وأما قوله غشري وأمر عطية وغيرهما أن
يكون المراد : في آخرين في من نوع الخطأين ، مثل من غشري^(٤) ، ويأت ياخريين في مكانك ، أي تخلفاً آخرين هم
الإس ، قال ابن عطية : ويحتمل أن يكون وعداً لجميع بني آدم ، ويكون الآخرون من غير موافقهم ، كما أنه قد روي أنه
كان في الأرض ملائكة يسرون في جبل بني آدم ، وما حوزة لا يجوز ، لأن مدلول آخر في التمس هو مدلول غير
خاص بحسب ما تقدم ، فلو قلت : جاء ، بآخر معه ، أو مرت طاعة وأمر في معها ، أو اشتريت فرباً وأمر ،
وسابقت بين حمار وآخر ، في يكن آخر ولا أخرى مؤنة ولا تنبته ولا معه إلا من غش ما يكون ليله ، ولو قلت : اشتريت
ثوباً وأمر ، ومعنى به غير ثوب لم يخر ، فعلى هذا يجوز أنه أن يكون قوله في ياخريين في من غير جيس ما تقدم وهم الناس
ليس صحيح ، وهذا هو الفرق بين غير وبن آخر ، لأن غيراً تقع عن المدبر في جيس أو في صفة ، فتقول : اشتريت ثوباً
وغيره ، فيحتمل أن يكون ثوباً ، وعمل أن يكون غير ثوب وقيل من يعرف هذا الفرق ، في وكان أن على ذلك فغيراً في
أي : حل إلهابكم والإتيان ياخريين ، وأن تصبغة الملائكة في القدرة ، لأنه تعالى لا يمنع عليه شيء ، أراد ، وهذا مع
عندهم وتخريفه وبين لا فتاره ، في من كان يريد ثواب الدنيا فقط فغواب الدنيا والآخرة ، قال ابن عطية : أي من كان
لا رغبة له إلا في ثواب الدنيا ، ولا يعتقد أنه سواه فليس كذا هو ، بل عند الله ثواب النارين ، فمن قصد لأخرة أعطاه
من ثواب الدنيا وأعطاه قصده ، ومن قصد الدنيا فقط أعطاه من الدنيا ما قدر له ، وكان له في الآخرة العذاب ، وقال
عائز بن يحيى : يحتمل أن يكون المعنى من عبد الأصنام طلباً للحر لا يحصل له ذلك ، ولكن عند الله عز وجل والآخرة ، أو

(١) على التفسير ٥٩٣/١ .

(٢) نظم تفسير القرطبي ١١٦/١١٦ ، ٥٧ .

(٣) على التفسير ٥٩٣/١ .

(٤) على التفسير ٥٩٣/١ .

التقريب والشعاعه أي . ليس له ذلك ، ولكن أعدوا الله ، فعدت ثواب الدنيا والآخرة لا عند من تطلبون ، ويعمل أن يكون في أهل الدنياه الذين يراؤون بأعاقبهم الصاخة في الدنيا ، الثواب الدني لا غير ، ومن يحصل أن تكون موصولة ، ولطاهر أعاقبهم ط وجوابه الجملة المقرونة بفناء الخواب ، ولا بد في الجملة الواقعة جواباً لأسم الشرط غير المقرف من ضمير حانه حمل اسم الشرط حتى يمتثل الجزء بالشرط ، والتندير ، ثواب الدنيا والآخرة له إن أرادوه ، وهكذا قدره الزمخشري^(١) ، وغيره ، والذي يظهر أن جوابه الشرط محذوف ، لدلالة المعنى عليه ، والتعدير : من كان يريد ثواب الدنيا فلا يقتصر عليه ، وليطلب التوازين ، فعد الله ثواب الدنيا والآخرة ، وقال الرافض ، فعد الله ثواب الدنيا والآخرة ، ليكفي للإنسان حيث اقتصر على أحد السؤالين : مع كون السؤال ملاكاً للتوازين ، وحث على أن يطلب منه تعال ما هو أكمل وأفضل من مطلوبه ، نفس طلب جميعاً مع أنه يمكن أن يطلب شيئاً فهو دينه الهمة ، قيل : والآية وغير المتناقضين لا يريدون بأعقابهم غير العينية ، وقيل : هي حصص على الجهد ، في وكان الله سبحانه بصيراً في أي : سبحانه لأقوالهم في بصيراً في أعاقبهم ربانهم ، في يا أيها الذين آمنوا تكونوا قومًا من يثق بشهادته ولو على أنفسكم أو الوالدين والأقربين في قال الطبري^(٢) ، هي سبب نازلة من الرب ، وقيام من قام في أموره بغير القسط ، وقال السدي : ترتب في اختصار غني وقدير عند النبي - ﷺ - وسدسيتها لما قبلها - أنه تعالى لما ذكر النساء والنشوز والفساخة ، أعجب بقتلهم بأمره صفوى الله تعالى وفي الشهادة حقوق الله ، لولاه لما ذكر تعالى طالب الدي ، وأله عند ثواب الدنيا والآخرة ، من أن كمال المساعدة أن يكون قول الإنسان وعظه لله تعالى . أولاً لما ذكر في هذه السورة في وإن سقم أن لا تنسطوا في التماس في والإشهاد عند دفع أموال القصاص إليهم ، وأمر بذكر النفس والمال في سبل الله ، وذكر قصة ابن أبيرق واجتماع قومه على التكذب والشهادة بيمينه ، ونسب للفساخة ، أعقب ذلك بأن أمر عباده المؤمنين بالقيام بالعدل والشهادة لوجه الله سبحانه وتعالى ، وأن يهيئوا النفقة في قوامين في سبب لا يكون سهم جوراً ، والقسط العدل - ومعنى في شهادة الله في أي : لوجه الله ، لا يراعى في الشهادة إلا جهة الله تعالى ، والظاهر أن معنى قوله في شهادة الله في من الشهادة في المقوق ، ولذلك أتبعه بما بعده من قوله في ولو على أنفسكم في مؤكداً لفساد القسرون ، قال ابن عطية : ويشمل أن يكون قوله في شهادة الله في معناه بالرحمانية ويتعلق بقوله في ولو على أنفسكم في قوله في قوامين بالعدل والقسط الأول آية انتهى كلامه ، ويضعفه أنه عطاف للمؤمنين وهم شهداء به بحدسية ، إلا إن أريد استعرا لالشهادة ، ونفست هبة في قوامين بيمينه في على في شهادة الله في لأن القيام بالقسط أهم والشهادة أصح ، ولأن القيام بالقسط أصل ، وقول والشهادة قول فلفظ ، ومعنى في ولو على أنفسكم في أي : تشهدون على أنفسكم ، أي : تفرعون بالحق وتقررون القسط عليها ، والظاهر أنه أراد بقوله في ولو على أنفسكم في أنفس الشهادة لله تعالى ، وأبعد من جواز أن يكون المسمى في أنفسكم الأهل والأقارب ، وأن يكون في أو الزناديق في تفسيراً لأنفسكم ، ويضعفه النصف ، وأما في شهادة في على أنه جبر بعد خبر ، ومن ذهب إلى حمله حالاً من الضمير في في قوامين في كآب البذاء فقوله ضعيف ، لأن فيها تفيد انقياد بالقسط ، سواء كان مثل هذا أم لا - وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول لتضعيف ، قال ابن عباس : معناه كونوا قوامين بالعدل في الشهادة على من كان^(٣) ، وبجاء في لو في هنا لاستقصاء جميع ما يمكن فيه الشهادة ، لما كانت الشهادة من الإنسان على نفسه بعدد أن لا يفيها في حيل عليه لزمه من عبادته لغيره وسماعها ، به عن هذا الخلل ، وساد هذا الترتيب في الاستغناء في غاية من الحس والقصاحة ، فبدأ بقوله في ولو على أنفسكم في لأنه لا شيء أعز

(١) انظر النصير رحمه .

(٢) انظر طبري ١/٩٠٦ .

(٣) انظر تفسير ابن عباس من ٨٦ والقرني ٢/٤٢٩ والطبري ١/٨٩٦ والرميط ٨٥ غ .

على الإنسان من نفسه ، ثم ذكر لوالدين ، وهما أقرب إلى الإنسان ، وسبب نشأته وقد لم يبرهما وتعظيمهما والمحطة هما ، ثم ذكر الأقربى وهم مئة المحبة والمحب ، وإذا كان هؤلاء أمر في حقهم بالقسط والشهادة عنهم ، فالأحقب أخرى بذلك ، والآية تعرضت للشهادة عليهم لا لهم ، فلا دلالة فيها على الشهادة لهم ، كما ذهب إليه بعض المفسرين ، ولو شرعية بمعنى إن ، وقوله ﴿ على أنفسكم ﴾ متعلق بمحذوف ، لأن التقدير : وإن كنتم شهداء على أنفسكم ، تكونوا شهداء لله ، وهذا تقرير الكلام ، وحذف كان بعد لو كثير ، تقول : انتهي شر ولو حشفاً^(١) أي : وإن كان شر حشفاً فانتهي به ، وقيل ابن عطية ﴿ ولو على أنفسكم ﴾ متعلق بـ ﴿ شهداء ﴾ فإن معنى شهداء هذا الملقب به فلا يصح ذلك ، وإن عني الذي قلناه من فصيح ، وقال الزمخشري^(٢) ﴿ ولو على أنفسكم ﴾ ولو كانت الشهادة على أنفسكم أم آياتكم أو أقربكم فإن قلت : الشهادة على الوالدين والأقربى إن يقول : أشهد أن فلاناً على والقي كذا ، وعلى أقربى ، فما معنى الشهادة على نفسه ؟ قلت : هي الإقرار على نفسه ، لأنه في معنى الشهادة عليها إلزام الحق لها ، ويحوز أن يكون للمعنى : وإن كانت الشهادة وبالآ على أنفسكم ، أو على أباؤكم وأقربكم ، وذلك أن يشهد على من توقع ضرره من سلطان ظالم ، أو غيره انتهى كلامه وتقديره : ولو كانت الشهادة على أنفسكم ليس بجيد ، لأن المحذوف إما يكون من جنس الملقب به حل لئلا عليه ، فإذا قلت : كن محسناً إلى أساءة إنك تحذف كان واسمها والخير ، ويبقى متعلقه للدلالة ما قبله عليه ، ولا تقدره : ولو كان إسما لك لمن أساء ، فقلت : ليكن منك إسماً ولو لمن أساء ، فتنسب : ولو كان الإحسان لمن أساء للدلالة ما قبله عليه ، ولو قدرته : ولو كنت محسناً لمن أساء إليك لم يكن جيداً ، لأنك تحذف ما لا دلالة عليه لفظ مطابق ، وقوله الزمخشري^(٣) : ويجوز أن يكون للمعنى : وإن كانت الشهادة وبالآ على أنفسكم ، هذا لا يجوز لأن ما يتعلق به النظر كون مفيد ، ولا يجوز حذف الكون المقيد لوقلت : كان زيد فيك ، وأنت مفيد ، محباً إليك ما يجوز ، لأن عما مفيد ، ولما ذلك جائز في الكون المطلق ، وهو تقدير كائن أو مستقر ، ﴿ إن يكن حياً أو فقيراً فله أولى بها ﴾ أي : إن يكن المشهود عليه غنياً فلا نزع من الشهادة عليه لثنا ، أو فقيراً فلا نزعها ترحمها عليه وإشفاقاً ، فعلى هذه الجواب محذوف ، لأن المطلق هو باو ، ولا يشي الضمير إذا عطف بها ، بل يعود ، وتقدير الجواب : فليشهد عليه ، ولا يروعي المعنى لثنا ولا خوف منه ، ولا الضمير لمسكتة وقدره ، ويكون قوله ﴿ فله أولى بها ﴾ ليس هو الجواب ، بل لما جرى ذكر الضمير والفقر عاد الضمير على ما دل عليه ما قبله ، كأنه قيل : فله أولى بحيثي الضمير والفقر ، أي : بالأغنياء والفقراء ، وفي قراءة أن ﴿ فله أولى هم ﴾ ما يشهد بإثبات الجنس ، وذهب الأخفش وقوم إلى أن ﴿ أو ﴾ في معنى الواو ، فعمل قولهم بكون الجواب : فله أولى بها ، أي : حيث شرع الشهادة عليها ، وهو أبصر لمن منكم ، ولولا أن الشهادة عليها مصلحة لها لما شرعها ، وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر العطف بالواو والفاء وثم وسق ما منه ، نقول : زيد أو عمرو قام زيد لا عمرو قام ، وكذلك سقر ما عني من حروف العطف ، يعني غير الواو وسق والفاء وثم ، والذي يني بل ولكن وأم ، قال : لا نقول : فاما لأن الظاهر إنما هو أحدهما لا غير ، ولا يجوز فلما إلا في أو خاصة ، وذلك لشذوذاً بفأس عليه ، فلا أنه تعالى ﴿ إن يكن غنياً أو فقيراً فله أولى بها ﴾ فاعاد الضمير على الضمير والفقر لثمة في الذكر انتهى ، وهذا ليس بسليد ولا شذوذ في الآية ، ولا دليل فيها على جواز زيد أو عمرو فاما على سبيل الشذوذ ولا غيره ، ولأن قوله ﴿ فله أولى بها ﴾ ليس بجواب كما قرئناه ، والضمير ليس عندنا على المعنى والفقر الملقب بها في الآية ، وإنما يعود على ما دل عليه

(١) المحض من الشر : ما لم يجر ، وإنما سر عليه وفه ، ولا طعم له ولا حلا ولا حلا ولا حلا ولا حلا ، كثير المحض على النسبة - وقد استندت الصلة أي صلوة ما حشفاً الجوهري المحض كودة السر وفي النسخ أحشاه وسوء عليه ؟

لسان العرب ٨٨٧/٢ .

(٢) نظر انصاريه .

(٣) انظر الكتاب ٥٧٥/١ .

المسي من جيسي امي والخفي، وفر عبد الله في بن بكين غني أو فقير في علي بن كان ثامه، في فلا تبصروا الهوى أن تعدلوا في ما امر تعالى بالقيام بالعدل والشهادة بمرضاة الله، غبي عن شاع الهوى، وهو ما تميل إليه النفس بما لم يحبه الله تعالى. وفي إن تعدلوا في المسؤل عن الحق، أمر من العدل وهو القسط، فعل الأول يكون التقدير: براءة أن تجوروا، ورجعه أن تجوروا، وهي ثنائي يكون التقدير: فراعته أن تعدلوا بين الناس ونقسطوا، وعكس من عطية هذا التقدير، فقال: يحتمل أن يكون معناه: حماة أن تعدلوا، ويكون العدل بمعنى القسط، لأنه قال: انتهو خوف أن تجوروا، أوجه أن نفسوا، من جعلت العامل في تنصو في فيحتمل أن يكون لمسي: عبدة أن تجوروا انتهى كلامه، وهذا لاني عوده من التقدير يكون العامل في أن تعدلوا في عملاً مخدوماً من مسي السي، وكان الكلام قد تم عند قوله في فلا تبصروا الهوى في لم أخسر فعلاً وفردوا انتهوا خوف أن تجوروا، ورجعه أن نقسطوا، ولذلك قال: من جعلت العامل في شمر في والذي يدل عليه الطاهر أن العامل هو في تنصو في، ولا حاجة إلى إصهار جملة أسرى، فيكون معناه عاملاً في أن تعدلوا في وإذا كان العامل في تنصو في فيكون التقدير الأول هو الصحيح، وعن هذه التدبير فإن في تعدلوا في معمول من أجله، وجوز أبو الزيد، وغيره أن يكون التقدير: لم تعدلوا لعدول لا، أي: لا تنصو الهوى في ترك العدل، ومن: لمسي لا تنصوا الهوى لتعدلوا، أي: لتكفوا في اتعكموه عدولاً، تنبهاً أن شاع الهوى ويخري العدالة متناقضان لا يجتمعان، وذلك أمر عبد الله الرازي^(١): لمسي اتركوا متابعة الهوى حتى تصيروا موصوفين بصفة العدل، والعدل عبارة عن ترك متابعة الهوى، ومن ترك أحد الخصمين فقد حصل له الآخر، فالتقدير: لأجل أن تعدلوا في وإن ثلثوا لو تعرضوا في العالم أن الخطأ للمأمورين بالإمام بالنقض والشهادة ثم والتبصير عن اتباع الهوى، وقال ابن عباس: هو في إلتاكم عطف عن أحد الخصمين^(٢)، وقال مجاهد^(٣) نحوه، قال: في إلتاكم سلفه لأحد الخصمين ميلاً إليه، وذلك أن عاصر تبصراً، والضحاك وأسد بن زيد ومجاهد: هي في الشهادة بنوي الشهادة سنة فيحرمها ولا يقول المؤمن بها، أو يحرص عن أد: الحق فيها، ويقول معناه: يدافعوا الشهادة في العريم، وقال الرخشي^(٤) في وإن كنوا في التستكم عن شهادة الحق، أو حكومة العاش في أو تعرضوا في عن الشهادة بما عندكم وقنعوها، وقرأ جماعة في الشاة، ومن عاصر وحرمة في ورد ثلثوا في بسم اللام بواو واحدة، ولحن بعض النحويين قارىء هذه القراءة، قال: لا معنى لولاية هنا، وهذا لا يجوز لأنها قراءة متأخرة في السبع، ولها معنى صحيح والتجريح حسن، فغثول: حنفت في قوله في وذن نموا في، فقبل: هو من لولاية أي: وإن ولستم إلتامة الشهادة، أو تعرضتم عن إلتامها، ولولاية على الشيء هو الإلتام عليه، وقيل: هو من للى، وأصله ثلثوا، وأبدلت الواو الفصحى هروء، ثم نقلت حركتها إلى اللام وحذفت، قال الفراء والرحاج وأبو عبي والنخعي: ونقل عن النخعي أيضاً: أنه استغفلت الحركة عن الواو، فالتقت على اللام، وحذفت إحدى الواوين لأنفاً، إنكثير، في فإن الله كان بما تعملون خبيراً في هذا فيه وعبد لمن يرى من الشهادة، أو تعرض عنها، في يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالله ورسوله والكتاب الذي نزل من رسله والكتاب الذي نزل من قبل في مناسبتها لا قبلها: أنه تعالى لما أمر المؤمنين بتقاييم بالبصط والشهادة ثم، من أنه لا يتصرف بذلك إلا من كان واضح القدم في الإيمان بالأنبياء المذكورة في هذه الآية، فأمر به، وأظهر أنه خطاب للمؤمنين، بمعنى في آمنوا في دوموا على الإيمان، قال الحسن، وهو أرجح،

(١) نظر القرطبي ٥٩/١٤

(٢) نظر تفسر محمد من ١٧٨ والطبري ٣٠٨/٤ ومن كثير ٥٦٥/١ ولقد ٢٣٤/٢، والبيهقي ٦٦ ج

(٣) نظر المراسم كشافه

(٤) نظر كشاف ٥٧٢/١

لأن لفظ المؤمن متى أطلق لا يتناول إلا المسلم ، وقيل للمسلمين أي : يا أيها الذين آمنوا أو الإيمان بالشيء آمنوا بقلوبكم^(١) ، وقيل من آمن عيسى عليه السلام ، أي : يا من آمن بنبي من الأنبياء أمم محمد ﷺ ، وقيل : هم جميع الحق ، أي : يا أيها الذين آمنوا يوم اتخذ المثلث عين ، قال في التبت بربكم دنبا سل في الاعراف [١٧٣] ، وقيل اليهود خاصة^(٢) ، وقيل المشركون أمموا بالثلاث والتمزي ، والأصنام والأوثان ، وقيل : آمنوا على سبيل التفتيد ، آمنوا على سبيل الاستدلال ، وقيل : آمنوا في الماضي والحاضر ، آمنوا في المستقبل ، وبغيره في فاعلم أنه لا إله إلا الله في محمد [١٩] مع أنه كان علناً بذلك ، وروي : أن عبد الله بن سلام وسلاماً ابن أخته ، وسلطة ابن أخته وأمسداً وأمسداً مكيك ونخلة بن قيس وياقوت ابن الرسول - ١٤٦ - وقالوا : تؤمن بك ربكناك وموسى ونوراه وعمرير ، ونكفر بمساواة من الكتب والرسل ، طلال - عليه السلام - : بل آمنوا بالله ورسوله وكتابه القرآن ، وبكل كتاب كان قبله ، فقلوا : لا نفكر فنزلت : فآمنوا كلهم ، والكتاب الذي يراد على رسوله هو القرآن بلا خلاف ، والكتاب الذي يراد من قبل المراد به حسن الكتب الأنبياء ، ويدل عليه قول : نزل في كتبه في وإن كان الخطب لليهود والنصارى ، فكيف قيل لهم في والكتاب الذي يراد من قبل في وهم مؤمنون بالثورة والألجبل ؟ وأجيب عن ذلك أنهم كانوا مؤمنين من نصيب ، وما كانوا مؤمنين ، بكل ما يراد من الكتب ، فأمرنا أن يؤمنوا بجميع الكتب ، أو لأن إيمانهم ببعض لا يجمع ، لأن هويي الإلهام بالجميع واحد وهو المعجزة ، وقرأ التبريدان وابن كثير في نزل في في أنزل في بالشاء فلفعلون ربناهم بالبناء للفاعل ، قاله الزمخشري فإن قلت : لم قال في نزل على رسوله في في نزل من قل في قلت : لأن القرآن يراد سبحانه مفعلاً في عشرين سنة ، بخلاف الكتب فله انتهى ، وهذه لتفرقة بين في نزل في في أنزل في لا تنصح ، لأن النصيب في في نزل في ليس للتكثير والتعريف ، وإنما هو للتسمية ، وهو مرادف للنهضة ، وقد شيعنا الرد على الزمخشري^(٣) في دعواه ذلك أول سورة آل عمران ، في ومن يكفر بالله وملائكته وكتبه ورسوله واليوم الآخر فقد ضل ضلالاً بعيداً في جواب الشرط ليس مترتباً على الكفر بالمجسود ، بل النفس . ومن يكفر بشيء من ذلك ، وفري في وكتابه في على الأفراد ، والمراد جسد الكتب ، ولما كان حرم الإيمان خلق ثلاثة ، بالله والرسول والكتب ، لأن الإيمان بالكتب نقصن الإيمان بالملائكة واليوم الآخر ، ويوجب في ذلك ، لأن الملك مغيب عنا ، وكذلك اليوم الآخر لم يقع وهو منظر ، نقص عليها على سبيل التوكيد ، ولما يتوغلها متأثر من خلاف ما هما عليه ، فمن أكثر الملائكة أو الصفات فهو كافر ، وقدم الكتب على الرسل على الترتيب النوحوي ، لأن الملك يتزل بالكتب ، والرسل تنطق الكتب من الملك ، وقدم في الأمر بالإيمان لموصوف على الكتب ، لأن الرسول أول ما ياتوه المؤمن ، ثم يتفكر الكتب منه ، فحيث نهي الإيمان كان على الترتيب النوحوي ، وحيث أنت كد على الترتيب الملقائي ، وهو راجع للوجود في حق المؤمن ، في إن الذين آمنوا هم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا كفروا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم سبيلاً في لما أمر بالإنسان التي تقدم ذكرها ، وذكر أن من كفر بها أو بشيء مما به هو ضال ، أعقب قلت بفساد طريقة من كفر بعد الإيمان ، وأنه لا يغفر له على ما بين ، والظاهر أنها في المصدقين ، إذ هم المتأخرون بالدين ، فحيث لقوا المؤمنين فدوا أمناً وإذا قروا أصحابهم قالوا : إننا مستهزون ، ولذلك جاء بعده بشر المنافقين ، فهم مزودون بين إظهار الإيمان والكفر بالعبارة من بقولهم ، ومعنى في أرادوا كفراً في بأن تم على نفاقه حتى مات ،

(١) انظر تفسير ابن عباس ص ٨١ ومقد ٢٢٤/٢ وضع المصدر ٥٢٥/١ وغرائب البعادي ١٠٨/٢ وأسباب الشبهة النوحية ص ١٣٨ والروح ١٢٩/١ - ١٣٠ وابن كثير ١/١٠٦١ والوسيط ٨٦ ج

(٢) نظم المراجع السابعة

(٣) نظم المراجع السابعة

(٤) انظر كشاف ١/١٧٦

وقيل : ازبد كثرهم هو احتياجهم في استخراج أنواع المكرو والكبه في حرب المسلمين ، ولى هذا ذهب مجاهد وابن زيد ،
وقيل الحسب هي في الصائفة من أهل كتيب التي كانت في أممنا وجه البهر واكفروا أمرو في آل عمران ١٥٢ قضاوا
تشكك المسلمين ، وازبداد كثرهم هو أنه بلغوا في ذلك إلى حد الاستهزاء بالسجدة بالإسلام ، فمن فائدة وأمر العالمية
وطائفة ، ورحمة نظري هي في اليهود والنصارى امت اليهود عيسى والثورة ، ثم كفروا وأمت النصارى عيسى
والإنجس ، ثم كفروا ، ثم اردادوا كفراً تجدد ، ويجوز ضعف هذا القول من عطية ، قال : يدفعه لفظ الآية ، لأنها في
طائفة منهم ، كل واحد من هذه النصف من شذوذ بين الكفر والإيمان ثم يزاد ، وقال بعضهم : هي في اليهود آمنوا
بالثورة وعيسى ، ثم كفروا ، ثم آمنوا بالله ، ثم كفروا ، عيسى ، ثم اردادوا كفراً عنه فهدى محمد - صلى الله عليه وسلم -
من عباده - رضي الله عما - أن الآية في الرددين ، فإن يؤمن إذا ارد ، ثم آمن ثلث ثوبه إلى الثلاث ، ثم لا يقبل
ثوبه ويحكم عليه بالسار ، وقال اللعان ليس أفراديان هذا العدد ، بل المراد ترددهم ، كما قال في ما بين يدي الآيات
للساء [١٤٣] ويؤيد هذه قول في بشر لما نطق في ، وقد ترجم في : المعنى : الذين كفروا منهم الزنادة وعهد منهم
زيد الكفر والإيمان له ، يستند منه أن يشعروا باستحقاقه المعرفة ، ويسترجعون النصف من إيمان صحيح ليست
يرضاه ، قال أبو - لمالك الذين ها دنيا هم قلوب قد صرت بالكفر ، ويرت عن ردة ، وكان الإيمان أعون شيء
صدهم ، ولجوه حيث يملونهم فيه مرة بعد أخرى ، وليس المعنى : أنهم لو انقلبوا الإيمان بعد نكروا الردة وصحت
توبتهم لم نقبل منهم ولم يفر له ، لأن ذلك مضمون ، حيث هو بعد النعاقه والصرع الراجع ، ولكنه استعداده
واستغفار ، وإنه أمر لا يكذب يكون ، وهكذا نرى التفسير الذي يثبت ثم يرجع لا يكذب يرجع فيه الشك ، والاعتناء له
بموت على شر حاله ، وأقبح صورة انتهى كلامه ، وفي معنى لفظ من اللفظ لا عثر ، في في يكن أن يعلم هم في
الجهنم على تقدير عقوب ، أن : ثم اردادوا كفراً واصلوا على الكفر ، لأنه ممنوع من هذه ثمرة أنه لو لم
هو را ، ثم ناب عن الكفر ، آمن ووافق ثباتاً أنه معذور له ما جاء في كفره السابق ، وإن تردد فيه براراً ، وقيل : يصح
على فوه مسبب علم الله منهم أنهم يؤمنون من الكفر ، ولا يتوبوا عنه ، فيكون قوله في في يكن الله ليغفرهم في إخباراً عن
جودهم على الكفر ، وقيل : الكلام خرج على انقلب المعاد ، وهو أن كان كبر الألفاظ من الإسلام إلى الكفر ، لم يكن
للإيمان في قلبه وقع ولا عطف قدر ، وظاهر من حال هذا أنه تجرت على الكفر ، أي قوله في في يكن الله يغفرهم في
دلالة على أنه محرم عليهم ما شاء الضمان ، وهذا المعيل ، وأنهم نكروا عيسىم تلك في الدب وجه أحياء ، وهذه فائدة
المعنى : كلام المحسنة - فترق بين : لم يكن زيد يؤمن ، وجب لم يكن زيد ليؤمن ، فلا بد ليس به الاستعانة الغفام ، والثاني
فيه انتفاء الزنادة والظن فيلقام ، ويظهر من انتفاء إرادة الغفام نفس الغفام ، وقد عطف لنا الكلام على ذلك مشعباً في سورة
آل عمران ، وقال الرغشري : نهي للمعروف والهدية وهي للطلب عن سبيل خالفته التي توجبها الإسلام ، والمراد منها نهي
ما يقتضيهما وهو الإيمان الخالص الثالث انتهى ، وظاهر كلامه أنه يقول يقول الكافرين ، وهو أنهم يقولون إذا قلت : لم
يكن زيد ليؤمن ، أن حجة لم يكن هو قولك : ليؤمن ، ولأنه للتأكيد يزيد في النفي ، والمعنى هو الغفام ، وليس في أن في
مضمره ، بل الكلام هي الشامة ، والصرحون يقولون النصف بإخباراً عن ، وينسب من أن المضمره وتعمل بعدها
مصدر ، وذلك المصدر لا معج أن يكون خيراً لأنه معنى ، والمعج عنه جنة ، ولكن الخبر محذوف ، وأنتم نعوذ لتعدية
ذلك الخبر المصدر ، لأنه جنة وأصغر من أن يدها ، وصارت كلام كالمعص من أن المحذوف ، ولذلك لا يجوز حذفه -
هذه الكلام ولا الخصب بيها وبين أن ظاهرة ، ومعنى قوله : والمراد ببيها نهي ما يقتضيهما أي المعنى : لم تكونوا تؤمنوا ، وعمر
الله لهم ويهدم ، في بشر لما نطق بأن لهم على أيها في الحظرات لرسول - صلى الله عليه وسلم - ، معنى في شر في آخر ، وما ينفذ

﴿ بشر ﴾ عن سبيل التهلكة لهم ، نحو قوله ﴿ بشرهم معذاب اليم ﴾ ثوبه [٣٤] أي الغائم لهم مقام البشارة هو الإخبار بالعذاب كما قال :

نَحْمَةُ تَبَشِيرٍ خُشْبٍ رُجَبٍ

وقال ابن عطية : جاءت البشارة هنا معبراً بفتحها ، ولذلك حسن استعمالها في المكره ، ومنى جاءت مقطعة فإما عرضها في المحبوب ، وفي هذه الآية دليل على أن التي قبلها إنما هي في المنافقين ، وقال المازري في ﴿ بشر المنافقين ﴾ يدل على أن قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا آمنوا ﴾ في أهل الثفاق والمراد ، لأنه لم يسبق ذكر للمنافقين سوى هذه الآية ، ويحتمل أن يكون ابتداء من غير نظم ذكر المنافقين . ﴿ الذين يتخذون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ﴾ أي : اليهود والنصارى ومشركي العرب ﴿ أولياء ﴾ أصدقاء ومعتن بهم يرطوهم على الرسوم والمؤمنين ، ومن صفات المنافقين على أشدها صراً عن المؤمنين ، وهي موالاتهم الكفار وإطراحهم المؤمنين ، ومنه على صداد ذلك ليدعه من حتى أن يقع في حرج منه من المؤمنين غفلة لوجهة الرخصة ، و ﴿ الذين ﴾ تعني للمنافقين ، أو تعصب عن الدم ، أو رفع على غير المبدأ ، أي : هم الذين ﴿ أينفون منهم المرة ﴾ أي : العلة والشدة والمذمة مولاتهم ، وغول بعضهم لبعض . لا يتم أمر عبد ، وفي هذه الاستفهام تنبيه على أنهم لا يعرف لهم ، فكيف ينبغي منهم ؟ وهل نبت ، معصدهم وهو سلب المصرة بالكفار والاستكثار بهم ، ﴿ فإن المرة قد جميعاً ﴾ أي : لأولياته الذين كتب لهم العز والغلة على اليهود وغيرهم ، قال تعالى ﴿ كتب الله لأغلبي ألو ورسلي إن الله نوري عزيز ﴾ المجادلة [٢١] ، وقال ﴿ وهذه المرة ولرسوله والمؤمنين ﴾ فهاضين لا يعلون ﴿ المنافقون [٨] ، وقال تعالى ﴿ من كان يريد أجره فله أجره ﴾ طه [١٠] ، وانفاه في ﴿ فإن ثمره ﴾ دخلت لما في الكلام من معنى الشرط ، والمعنى : إن تمنوا المرة من هؤلاء ، فإن المرة ، وتنصب ﴿ جميعاً ﴾ على الحال ، ﴿ وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾ الخطاب لمن أظهر الإيمان من شخص وصنف . وقيل : للمنافقين الذين تقدم ذكرهم ، ويكون الضمناً ، وكانوا يخلصون إلى أخبار اليهود وهم يجوزون في القرآن ، يسمعون منهم فيما من ذلك ، وذكروا ما نزل عليهم بكرة ، من قوله ﴿ وإذا نزلت آيات الدين يخوضون في آياتنا فأفوضهم إليهم حتى يخوضوا في حديث غيره ﴾ الأنعام [٦٨] ، وقرأ الجمهور ﴿ وقد نزل ﴾ مثلاً مثلاً للمؤمنين . وقرأ عاصم ﴿ نزل ﴾ مثلاً مثلاً للفاعل ، وقرأ أبو حنيفة وحيد ﴿ نزل ﴾ ضمناً مثلاً للفاعل ، وقرأ النخعي ﴿ أنزل ﴾ بالمرأة مثلاً للمفعول ، وعلى أن ﴿ أن ﴾ رفع أو نصب على حسب المعمل ، نصب على فرائد عاصم ، ووقع على الفاعل على قراءة أبي حنيفة وحيد ، وعلى المفعول الذي لم يسم فاعله عن قراءة الباقين ، و ﴿ أن ﴾ هي المنخفضة من التثنية واسمها ضمير للثاني محذوف ، وتقليبه . ذلك أنه إذا سمعتم ، وما قدره أبو البقاء من قوله : أنكم إذا سمعتم ، ليس سجد ، لأنها إذا خفت ﴿ أن ﴾ لم تعمل في ضمير إلا إذا كان ضمير أمر وثان محذوف ، وأعمالها في غيره ضرورة نحو قوله :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي سَوِيٍّ الرَّحْمَةِ نَسِيْتِ فَلَوْلَاكَ لَمْ أَتُخَلِّ زَنْبٍ ضَيِّقِي^(١)

وغيره ﴿ أن ﴾ هي الجملة من إذا جواب ، وقال وقوع جملة الشرط غيراً لأن المخففة من التثنية فوق الظاهر :
فَتَلَمَّحْتُ أَنَّ مَنْ تَخَفَوْهُ فَيُفْهَ جُرَرْتُ لِلْبَاسِغَةِ زَنْبُخَ غَضَابِ^(٢)

(١) لم أعتد ، فأناله وادع شرح لقض ٧١٢/٨ ، المصح ١٢٣/١ ، القدر ٦٢-٦١ ، الإيضاح ٢٠٥ ، المعنى ٢١١/٢ ، الحرق ٤٤٢/٢ .

(٢) لم أعتد فأناله ذكره نسيم في الحد الصون والحاسة (الفتح) .

و ﴿ يكفر بها ﴾ في موضع نصب عن الخبر ، واصبح في ﴿ معهم ﴾ عائد على المنحرف الذي دل عليه قوله ﴿ يكفر بها ويستهرأ ﴾ أي فلا تغفلوا مع الكافرين المشتهرين ، و ﴿ حتى ﴾ غاية لترك التعمد معهم ، ومفهوم الغاية أنه إذا حاصروا في غير الكفر والاستهراء ارتفع نسبي ، فصار ضم أن تغفروا عنهم ، والضمير عائد على ما دل عليه الخش ، أي . في حديث غير حديثهم الذي هو كفر واستهراء ، وبمحمل أن يعود الضمير وإن كان عائداً على الكفر وعلى الاستهراء المعهودين من قوله ﴿ يكفر بها ويستهرأ بها ﴾ لأنها إجماع إلى معنى واحد ، ولأنه أجرى الضمير عبرى اسم الإشارة في كونه لمعد ، وإن كان المراد به الذين ، ﴿ إنكم إن أنتم مثلهم ﴾ حكم نحلي بأنهم إذا فعلوا معهم وهم يكفرون بآيات الله ويستعبدون بها وهم قاصرون على الإنكار مثلهم في الكفر : أنهم يكونون الذين بالكفر ، والحرصا بالكفر كفر ، والمطالب في أنكم على الخلاف السابق ، أهو للمنافقين ؟ أم للمؤمنين ؟ ولم يحكم تعالى عن المسلمين الذين كانوا يجالسون المنافقين من المشركين بمكة بأنهم مثل مشركي ، تعجب المسلمين بذلك عن الإنكار . بخلاف الآية في الإسلام كان الغالب فيها ، وأعلى ، فهم قادرين على الإنكار ، والسامع للذم شريك للمنافق ، وما أحسن ما قال الشاعر

وَسَمِعْتُ ضَرْبَ عَنِّ مُضَاعِفِ الْعِجَبِ كَضَرْبِ السَّيْفِ عَنِ السَّخْفِ بِه

قل امر صفة : وهذه المائلة ليست في جميع الصفات ، ولكنه إلزام شبه حكم الطاهر من المفارقة كنون المضاعف عن السر لا سؤال ونسأل عن قريبه فكل قمر يسببنا غفاري بنسفي^(١)

وروي عن عمر بن عبد العزيز : أنه أخذ قوماً بشرب الخمر ، فليل له عن أحد الحاضرين إنه صانه ، وحمل عليه الأب ، وأما ﴿ إنكم إذا مثلهم ﴾ ومن ذهب إلى أن معنى فؤاد ، ﴿ إنكم إذا مثلهم ﴾ إن خفيتم كخوصهم ووافقتهم على ذلك ، فأنتم كهم مثلهم ، فأنه تنوع دلالة الكلام ، إذا الخي ما قدمه ، من أنكم إذا فعلتم معهم مثلهم ، وإذا هن نوسطت بين الاسم والخبر ، وأورد مثل ، لأن المعنى أو عيبكم مثل عيبهم ، فالملح على المصدر فتوله ﴿ أنتم بشر من مثلهم المؤمنين ﴾ [١٧] وقد جمع في قوله ﴿ أنه لا يكونوا أمثالكم ﴾ بحمد [٣٨] وفي قوله ﴿ صور عين كأمثال هؤلاء المكثرون ﴾ الواقعة [٢٢] والأفراد والمعاينة في الشبهة أو الجميع جائزين ، وقرئ : فأنهم ﴿ مثلهم ﴾ بفتح اللام ، فخرجه الصربون على أنه مبني لإضافته إلى معنى ، كقوله ﴿ خلق مثل من أنكم تعفون ﴾ الفاريت [٢٣] على قراءة من فتح اللام ، والكوفيون يميزون في مثل أن ينصب محلاً وهو الطرف ، فيجوز عندهم : زيد مثلك بالصب ، أي . في مثل محالك ، فعنى فوهم . يكون اتصال ﴿ مثلهم ﴾ على المحل وهو الضرف ، ﴿ إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً ﴾ ما اغتبره في الدنيا أولاً مع بينهم في الآخرة ، النار ، وأمر مع من أحب ، وهذا والله منه تعالى فأنه به التحدير من مجالسهم وغفلتهم ، ﴿ الذين يترصون بكم قال كان لكم فتح من الله قالوا ألم يكن معكم وإن كان للكافرين نصيب قالوا في نستحوذ عليكم وننتعك من المؤمنين ﴾ لعل الذين يستعرون بكم ما يحدد من الأحوال من ظهر لكم أو بكم ﴿ فإن كان لكم فتح من الله قالوا ألم يكن معكم ﴾ بظاهر والمعنى . فأنهم لما حكم أنكم مؤمنون ، ﴿ وإن كان للكافرين ﴾ أي : اليهود ﴿ نصيب ﴾ أي . نيل من المؤمنين ﴿ قالوا إن نستحوذ عليكم ﴾ أي . ألم نغلبكم وننتعك من قتلهم وأمركم ، وأبقينا عليكم ﴾ ولعنكم من المؤمنين ﴿ بأن تبغضهم عنكم ، فاستهزأكم بحكم أسما نوالكم ، فلا يؤذيكم ، ولا نذك أحد يؤذيكم ، قيل المعنى أن الكفر واليهود عموماً بالحق في الإسلام ، فعدوهم المنافقون من ذلك ، وبالغوا في تعذيبهم ، فيضعف أمر الرسل ، فعدوا عليهم عند حصول نصيب لهم بأنهم قد أرشدوهم هذه المصالح ، فيكون التقدير وتعتك من اتباع المؤمنين والدخول في دينهم ، فاستهزأكم ، وفجر : المعنى إلى

نحرمكم بأمر محمد وأصحابه ، ونعلمكم على صراطهم ، وعن ابن عباس : المرسل من وراءكم و في الذين يترخصون في بدل من الدين يتجاوزون في أوصاف المتنافين ، أو نصب على الدم ، أو رفع على غير الاستئذان مخلوف ، وفسى نعالى ظفر المؤمنين فتحاً عظيماً ، وجعل منه نعالى فتاك في فتح من الله ، وظفر الكافرين نصيباً ، ولم ينسب إليه تعالى تحقيراً لهم ونحسب أنه مأثوم من المؤمنين ، لأن ظفر المؤمنين أمر عظيم نتج له أبواب السماء ، كما قال أبو نعيم في فتح المعصم معوية ملاه الروم

فَتَحَّ نَمْنَعُ أَتُوبُ الشَّاءَ لَهْ وَنَسْرُؤُ الْأَشْرُ فِي أَتُوبُ لَقْشِبِ

وأما ظفر الكافرين ، فهو حط دبيره بعينه ، وقرا إن أي عيلة في وسمكم في نعب العين بإصبعه بعد راء الجمع ، والمعنى : أن يجمع بين الاستحراف عليكم ومنعكم من المؤمنين ، وظهر قول الحنفية :
أَلَمْ تَكْ نَجَارِكُمْ وَيَكُونُ سَبِي وَنَسْتَكُمُ الْقُوَّةُ وَالْإِعْدَادُ

وقال ابن عطية في وسمكم في فتح العين عن الصرف انتهى ، يعني الصرف من التشريك لما معناه في إعراب الفعل الذي قبلها ، ونسب انصب على الصرف من اصطلاح الصيرين ، وقرا أي في ومنعكم من المؤمنين في وهذا مطوف على معنى التذمر ، لأن المعنى إما : استحوذنا عليكم ومنعناكم ، كقوله في الم شرح لك صدرك ووصعاً في اشرح (٢) [إد المعنى : أما شرحنا لك صدرك ووضعنا ، في قلله يحكم بكم يوم القيامة في كني : وبينهم ، ويتصعكم من جميعهم ، ويمنل أن لا عطف ، ومعنى في بكم في أي : بين الجميع منكم ومنهم ، وعلى الحظاظ ، وهذه سلبية للمؤمنين وأنس بما وعدهم به ، في ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في يعني : يوم القيامة قاله علي وابن عباس ، وروي عن سبيح الخضر ، قال : كنت عند علي ، فقال له رجل : يا أمير المؤمنين ، أوتيت قول الله تعالى في ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً في كيف ذلك ؟ وهم يقتلوا ويظهرون حيناً أحياناً ؟ فقال علي : معنى ذلك يوم القيامة ، يوم المحكم (٣) ، قال ابن عطية : وهذا قال جميع أهل التأويل ، قال ابن العربي : وهذا ضعيف لعدم فائدة آخر فيه ، وإن أوجه صدور الكلام معناه ، لقوله في فانه يحكم بكم يوم القيامة في وقيل : إنه تعالى لا يجوز للكفر مله الإسلام ، ولا يستبيح يهتبه ، كما حل في صحيح مسلم ، من حديث ثوبان ، قاله : فإني سألت ربي أن لا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم ، فيستبيح يهتبه (٤) ، ولو اجتمع عليهم من أقطارها حتى يكون بعضهم بينك بعضاً ويسمى بعضهم بعضاً ، وقيل : المعنى أن لا يتواصروا بالخطي ، ولا يتناحروا عن المكر ويتفادوا من التوبة ، فيكون تسلط العدو عليهم من قبلهم ، كما قال تعالى في وما أمميكم من معصية هي كسبت أيديكم في الشورى [٣٠] قال ابن العربي : وهذا بين جداً ، ويدل عليه قوله في حديث ثوبان ، هي يكون بعضهم بينك بعضاً ، وذلك أن حتى غاية ، فينفي ظاهر الكلام أنه لا يسلط عليهم عدوهم ، فيستبيحهم إلا إذا كان سبهم خلاف معصيه بعضاً ، ويسمى بعضهم بعضاً ، وقد وجد ذلك في هذه الأزمان نالفتن الواقعة بين المسلمين ، فطلعت شوكة الكفار ، واستولوا على بلاد المسلمين ، حتى لم يبق من الإسلام إلا أقله ، وقيل في سبيلاً في من جهة الشرع ، فإن وجد فحلاف الشرع ، وقيل في سبيلاً في حجة شرعية ولا عقلية

(١) ثبت لأبي نعيم في رواه من ٦٨

(٢) البيهقي للحفظ الطر بيوه ٩٨ والكتاب ١١٥/١ ، الفتح ١٣/٢ ، وقدر ١٠٢/٢ ، والحي ١٧/١

(٣) الطر نخص الثوري من ٩٨ وكر المير ٣٩٠/٢ والدر ٢٢=٢٢ ولس كثر ١٦٨/١ وفتح القدر ٢٢٨/١ والطر ٣٢٧/٩ والطر ٢٢٨/١

(٤) وألصق كلف التفسير - رفاة عنه صحيح الإسلا ٢٠٩/٢ وفربط ٨٢ غ

(٥) أخرجه مسلم ٢٢٨٥/٢ في نفس باب هلاك هذه الأمة ٢٨٩/١٩ ، وأسرجه البيهقي ٦٨١/٢

يستظهرون بما رأوا عليها رجعت ، وفيل في سبيل في أي : ظهوراً وقنه الكلبي ، ومحل من : يظهر الدائم الكلي ، فيؤزل مباء إلى أنهم لا يستطيعون بضعة الإسلام ، وإلا فقد ظهروا في مواطن كأحد ميل ، وقد تضمنت هذه الآيات من الفصاحة والبدع مونا التجسس المغاير في أن يصلحها منها صلحاً في وفي فلا يغير كل المس في وفي في صلح صلحاً في وفي في كسروا في في كسروا في ، والتجسس الممثل في في ريتنوسست وينبكم في وفي في صلحاً في والصلح في وفي في جناس في وجهاً في ، والفكراري في لفظ في لنت في ، في لفظ في يناس في واليناس في و رسول في و لفظ في الكتاب في وفي في متواتر كسروا في وفي في التافيق في والنسبة في كالمعلقة في ، واللفظ المحتمل للضدين في نرحسون أن تكجوهن في ولاستارة في في شوزا في وفي في وأحضرنا الأنسب انسج في وفي فلا يبلر في وفي في قوامين في وفي في وإن نلروا أو تعرضوا في وفي في أردادوا كسروا في ولا يهديم سبلاً في وفي في يلربصون في وفي في فتح من الله في وفي في لم نسنحو في وفي في سبيلاً في وهذه كلها الأحكام استعيرت للمعاني ، والطريق في في منها أر ضراً في وفي فلا تبعوا الهوى كن تعدلوا في وانباع الهوى جور ، وفي في الكافرين في في في في في في الاختصاص في في ياتملون شيراً في حسن العمل ، والالفاظ التي في وقد نزل عليكم في إذا كان الحجاب للمساكين ، والحذف في مواضع .

﴿ إِنَّا أَنْشَقْنَاهُ بَيْنَ يَدَيْكَ اللَّهُ وَهُوَ خَدَّبَهُمْ وَإِذَا كَانُوا إِلَى الْمَصَلَاةِ قَامُوا كُتًى يَرَاهُمْ نَارُ النَّاسِ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ^(١) مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لِأَيِّ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ فَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ^(٢) ﴿

الكل . الثاقل والشط والقنود من التي ، وقال . أكل الرجل لا جامع ففكره القنود ولم ينزل ، المذبذبة لا اضطرب بحيث لا يبقى على حد فله ابن عرفة ، والفرق بين الأمرين ، وقال النابغة :

أَلَا نَرَى أَنَّ اللَّهَ أَغْطَلَّ مَرَّةً نَرَى كُلَّ مَلَكٍ دُونَهُ يَغْشَى ^(٣)
وقال آخر :

خَبَّالٌ لَأُمِّ السَّبِيلِ دُونَهُ فَبِرّاً شَهْرٌ بِغُرْبِهِ الدُّنْبُ ^(٤)

مكرر ثانية ، قت ابن جني : أي : الخلق الذي لا يثبت ، قيل : وأصله الذب ، وهو ثلاثون الأصل ضعف ظيل ، ذب ، ثم أعدل من أحد المضعفين ، وهي الاء الثانية ذلاً ، فظل : دذب ، وهذا على أصل مكعبين ، وأما البصريون فهو عدهم راعي كدحرج ، في إن الشفق يحادون الله وهو عدهم في تقدم تفسير في يخادعون الله في أول البقرة ، ومعنى في وهو عدهم في أي : منزل الخداع بهم ، وعده عملة عن عقوبة سبأها باسم الدذب ، فعقوبتهم في التبعوا دهم وعرفهم ، وفي الآخرة عذاب سبهم قتله ابن عطية ، وقال المحسن والسدي في أن جرح وغيرهم من المعربين : هذا الخداع هو أنه تعالى يعطي هذه الأئمة يوم القيامة يوماً لكل إنسان مؤمن أو منافق ، فيخرج المنافقون ويخون منهم قد

(١) وأدركت على وجهي السكاكي أنه ينزل كل من التكلم والخطب والنية مطلقاً إلى الآخر وكان مسلمين هو عبارة عن الرجوع عن الغفلة إلى العمل ، أو إلى الكلام وحل المعنى انظر شرح الكافية (٧٨) وقال الخليل أيضاً وسيد قوم الأنصاري

(٢) ثبت للغة ديوانه ٧٨ والقرطبي ٦٥/١ في الدذب . يعطرب

(٣) ثبت للغة من حديث ابن عمر الحنف ٢٠١/١ . الهامزة ١٤١/١ سورة البقرة ٢٢٣/١

نجوا ، ولما جدوا إلى العراء طلع نور كل منار ، وبهس المؤمنون ، وذلت قلوب المنافقين ﴿ انظرونا نقبس من نوركم ﴾ الخديد [١٣] وذلك هو الخلق الذي يجري هل المنافقين (١٤١) وقال الزمخشري (١٤٢) ﴿ ومروخلدهم ﴾ وهو فاعل بهم ما يفعل الغالب في اخذاع ، حيث تركهم معصوبين الدفاع والأموال في الدنيا ، وأعد لهم الممرك الأسفل من النار ، الأعره ، ولم يخلصهم في السجل من نصبة واحسان بأس وسعة ورعب دأبهم ، والخلع من نخدة إذا علبه ، وكنت الخدع منه انتهى ، وبعضه مسترق من كلام الزحاج ، قال الزحاج : لما لم يقبلوا ما اظهروا كل خادعاً لم يبلث ، وقرأ مسلمة بن عبد الله النسوي ﴿ سادتهم ﴾ يأسكن البين على التثنية ، واستقال الخروج من كسر إلى ضم ، وهذه اللجنة معطولة على خبرائهم ، وقال أبو لبيد : هو في موضع اخلال ، ﴿ وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ﴾ أي متوانين لا نشاط لهم فيها ، لأنهم إنما يصلون تسراً وتكلفاً ، وينبغي للمؤمن أن يتحرز من هذه الخصلة التي ذم بها المنافقون ، وأن يقبل إلى صلاته نشاط و فراغ قلب وقهول في فعلها ، ولا ينشأ عن فعل المناق الذي يصلي على كره ، لا عن طيب نفس وورع ، وما زل في كل عصر مناقرون ، يتسبون بالإسلام ويحضرون الصلوات ، كالمخلصين الموجودين في عصرنا هذا ، وقد أشار بعض علمائنا إليهم في شعر قاله ، وضمن به بعض الآية ، فند في أبي الوليد من رشد الحفيد وأمنته من متلفعة الإسلام :

لَأَسْبِغَ الْمَلَابِغَةَ أَهْبِغَادَ يَرْوُونَ بِهِ عَنِ الشُّرْعِ أَنْجِلَالَا
أُبَاحُوا كُلَّ مُعْطَرٍ خَرَامَ وَزِدُوا لَأَنْفُسِهِمْ خِلَالَا
وَمَا أَتَمَّعُوا إِلَى الْإِسْلَامِ إِلَّا يَصُفُّونَ بِجَنَابِهِمْ أَنَّ لَا تُعْلَا
فَيَتَّبِعُونَ الْمَنَاجِزَ فِي نَسَابِ وَيَتَّبِعُونَ تَعْلِيلَا وَتَغْمُ كُنَافَا

ولما المشهور ﴿ كَسَالٌ ﴾ يقسم فكاف ، وهي لغة أهل الحجاز ، وقرأ الأعرج ﴿ كَسَالٌ ﴾ ضاع الكاف ، وهي لغة تميم وأسد ، وقرأ ابن السجيع ﴿ كَسَلٌ ﴾ على وزن فعلن وصف بما يوصف به المؤمن القوي على مراعاة الجماعة ، كفراة ﴿ وترى الناس منكبري ﴾ ﴿ يراؤون الناس ﴾ أي : يصلون بصلاتهم الفرية والسعة ، وأهم مدلمون ، وهي من باب المقابلة يرى المرابي الناس تحمله بأفعال الطاعة ، وهم يرونه استحسان ذلك لعمل ، وقد يكون من باب قاعل بمعنى فعل ، نحو تعة وتاعة ، وروى أبو زيد : رأت المرأة إذا أسكتها لفرى وجهها ، وقرئ : ﴿ يروون ﴾ في جملة مضمومة متباعدة بين المراء والواو ، وقال ابن عطية : وهي أقوى في المعنى من ﴿ يراؤون ﴾ لأن متاعا : يعملون الناس على أن يروههم ويظهروهم لهم بالصلاة ، وهم يظنون التمتع ، ونسب الزمخشري هذه الفرواة لابن أبي إسحاق ، إلا أنه قال : قرأ ﴿ يرواهم ﴾ في جملة متباعدة مثل يروهم ، أي : يجهرونهم ثمهم لهم ، ويرأوسهم كذلك ، ﴿ ولا يذكرون الله إلا قليلاً ﴾ في قس المحس . قل لأنه كان يعمل لغرض الله ، وقال قتادة ما معناه : إنما قل تكونه لم يقبله ، وما ربه الله فكثيره قليل ، وما قبله فقليله كثير ، وفعل غيره : قل بالنسبة إلى خوضهم في الباطل ، وقوله الزور والكفر . وقال الزمخشري (١٤٣) ﴿ إلا قليلاً ﴾ لأنهم لا يصلون قط خائين من حيون الناس إلا ما يظهرونه ، وما يجهرون به قليل ، لأنهم ما وجدوا مندوحة من تكلفه ما ليس في قلوبهم لم يتكفوه ، أو ﴿ لا يذكرون الله ﴾ بالنسبة والتهليل إلا ذكرًا قليلاً ، ويجهز أن يراء بالقلة الحمد انتهى ، ولا يجهز أن يراء به الحمد ، لأن الاستثناء بآياه ، وقد رددنا هذا القول عليه وعن ابن عطية في هذه السورة ،

(١٤١) انظر غريب النسايري ٣/١ وفوسط ٨٦ خ والدر ٢/٢٧٧ وضع المذهب ١/٥٣٠ .

(١٤٢) انظر المكنات ١/٥٧٩ .

(١٤٣) انظر المكنات ١/٥٧٩ .

وقيل : قل لأسم فصدر به الدنيا وهرتها ، وذلك فان ، ومناخ الدنيا قليل ، وقيل : في الكلام حذف تغديره : ولا يذكرون عقاب الله وثوابه إلا قليلاً ، لاستعراقهم في اندبا وغاية العناء على قلوبهم . والظاهر أن الذكر ها هو الانسان ، وأسم قل أن يذكروا الله بحالهم المخلص ، فإنه يختب على أحواله ذكر الله تعالى ، ﴿ مذهبين بين فلك ﴾ أي : مطلقين ، قل الزمخشري (١) : فذهب الشيطان والجرى بين الإيمان والكفر ، يتقدمون ببعض منحصرين ، كأنه يذهب عن كلا الجانبين ، أي : يذهب فلا يفر في جانب واحد ، كما يقال : ملان برمي به الوحوش ، إلا أن المذمة فيها تكبر ليس في الذب ، كان المعنى : كما مال إلى جانب دى عنه انتهى ، وذهب المذنية إلى الشيطان ، وأهل السنة يقولون : إن هذه الطهارة والأدبانية إنما حصلت بإيجاد الله ، وفي الحديث : مثل شاطئ مثل الشاة العاري بين الغنمين ، والإشارة بذلك إلى حاله الكفر والإيمان ، كما قال تعالى ﴿ عوان بين ذلك ﴾ البقرة (٦٨) أي : بين الكفر والفراش ، وقال ابن عطية : وأشار إليه وإن لم يقدم ذكر الظهور لفهم الكلام له ، كما ساء ﴿ حق توارث بالحقاب ﴾ ص (٢٦) و ﴿ كل من جاءها فان ﴾ الرحمن (٢٦) انتهى ، وليس كما ذكر ، بل تقدم ما نصح إليه الإشارة من المصدر من اللسن دل عليها ذكر الكافرين والمؤمنين ، فهو من باب

إفانهي السفيه جرى إليه

وقرأ ابن عباس وعمرو بن قاتل ﴿ مذهبين ﴾ يكرر اللفظ الثانية ، جعلاه اسم فاعل ، أي : مذهبين أنفسهم أو ذبهم ، أو بمعنى : مذهبين كما ساء مستعمل وتصلب بمعنى ، وقرأ ﴿ مذهبين ﴾ اسم فاعل من مذندب ، أي : اضطرب ، وكذا في مصحف عبد الله ، وقرأ الحسن ﴿ مذهبين ﴾ فتح أيم والذالين ، قال ابن عطية : وهي قراءة مروية انتهى ، والحسن البصري من أفصح الناس يحتاج بكلامه ، فلا ينبغي أن تردفرائه ، ولهاوجه في السربة ، وهو أنه أتبع حركة الميم بحركة الذال ، ولا كانوا قد أتبعوا حركة الميم بحركة عين الكلمة ، أي مثل متين ، ومنها حاجز ملان يشعوا بغير حاجز أو ، وكذلك أتبعوا حركة عين متعمل بحركة اللام في حالة الرفع ، متعلوا متحدر ، وهذا أولى لأن حركة الإعراب ليست ثابتة بخلاف حركة الذال ، وهذا كله توجيه لسوء ، وعلى تقدير صحة النقل عن الحسن أنه قرأ بعين الميم ، وقرأ أبو حنيفة ﴿ مذهبين ﴾ بالفاء غير معجمة ، كل المعنى أخذتهم تارة مدمة ، وتارة في دبة ، فليسوا يماصين هل دبة واحدة ، زائدة نظريفة ، وهي في حديث ابن عباس : « أتبعوا دبة فريش ، ولا تفسر قوا الجسافة » ويقال : دعني ودني ، أي : طرفتي وسحيتي ، قال الشاعر :

خلفا هذرايان فل تقبيل غيظه غل ذنبه مشر الخبيث أنزعيل (٢)

وانتصاب ﴿ مذهبين ﴾ على الحال من فاعل ﴿ يراؤون ﴾ أو عاملي ﴿ ولا يذكرون ﴾ ، وقال الزمخشري (٣) ﴿ مذهبين ﴾ إما حال من قوله ﴿ ولا يذكرون ﴾ في هو وار يراؤونهم ، أي : يراؤونهم غير ذاكرين مذهبين ، أو منصوب على التثنية ﴿ لا لا هؤلاء ولا لا هؤلاء ﴾ والمراد بأحد المترا بينهم المؤمنين ، وبالأخر الكافرون ، والمعنى : لا يعتقدون الإيمان ، فيبعدوا عن المؤمنين ، ولم يقيموا على إظهار الكفر ، فيبعدوا مع الكافرين ، ويتعلقون بمحذوف ، تغديره : ولا منسوين إلى هؤلاء ، وهو موضع الحال ، ﴿ ومن يعمل الله فتن تجله سبيلاً ﴾ أي : فلن يجدوا سبيلاً ، أو فلن يجد سبيلاً إلى هدايته

(١) طر أصدر نسخة ٥٨٠/١

(٢) ما أخذتله طر فشاء رحيل الخبيث فزوي . . . روى (المختص) جامع مبشر اللسان

(٣) طر الكشف ٥٨٠/١

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْكَافِرِينَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ما كان هذا اللفظ من أوسع .

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الْكُفْرَانَ أُولَئِكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ أُولَئِكَ أَنْ تَجْعَلُوا رِجْلَكُمْ عَلَى كَعْبَةٍ مُسَلَّطَةً مُبِينًا ۚ ﴾

المتأملون ، وتقدم إليهم بذلك مني هذا على المؤمنين عن هذا التوحف ، وكان التأنيدي في كيفية رصاع وحلف ومودة ، فقلنا أليس الله ؟ من تنول فقال : اليهوديون ، وقال فقال : هذا غير المؤمنين عن مولاة المتقين ، يقول : قد ثبت لكم أخلاق هؤلاء الدنيس ، فلا تتحدثوا باسم أولياء انتهى ^(١) ، فمن هذا هل الكفارون هذا اليهود ، أو المدفون ؟ قولان وقال ابن عطية : خطبه للمؤمنين : حال من يحكم الظاهر استغنى المظهرين الإيمان وفي الخطب ونحوهم ، وهو المراد قوله في أريدون أن في هذا التوفيق إنما هو شيء من عقل المؤذي إلى هذه خطب ، والمؤمنون المتخلصون ما أمروا بشيء من ذلك ، ويقول في هذا قوله تعالى في من دون المؤمنين في أي : والمؤمنون المتخلصون المتخلصون غيب عن هذه البلايا ، وهذا لا يقل للمؤمنين المتخلصين ، بل المعنى : يا أيها الذين أطهروا الإيمان والتزكوا فلو زعم انتهى ، فمن : وفي الآية دليل على أن الكافر لا يستحق على التمسير رؤية وجهه ، وإنما كانه محجوباً ، وألا لا يستحق نظري في أمر يتعلق به حسرة وولاية . كقولنا تعالى في لا تتخذوا طاعة من تريدكم في وقدره ، بمعنى تحريمه توكيله في الشر ، والسعي ، وفي دفع المال إليه مضاربة ، في أريدون أن يحموا به عليكم سلطاناً مبيناً في أي : حجة ظاهرة واضحة في الانكسار للكافرين ، أو التفتير على قول التفتير ، والمعنى أنه يأخذكم إن والشيء ككفر بالحق منه ، وله عليكم في ذلك الحق الواضحة ، إذ قد بين لكم أحوالهم ، وتأنيهم عن بولاعهم ، وقيل : استلهم هذا بقهر والصدور ، والتميز أنه بسلط عليكم بسبب عداوتهم الكفار أرباباً ، واستلهم قال القراء : أنت وذكر ، وبمعنى الضرب يقول : فثبت به عيث سلطاناً ، وقد أحدث دلائل السلطان ، والثابت عند المصنف ، أكثر منهم ، مني ذكر ذهب إلى أنهما والاحتجاج ، ومن أنت ذهب إلى أن الحق ، وإنما خبير التكليف في الصفه ، وإن كان الثابت أكثر ، لأنه وقع لوصف فصله ، وهذا هو المرجح للتذكير على الثابت ، وقال ابن عطية : والتذكير أشهر ، وهي لغة لغراء ، حيث وقع ، وهذا تخالف لما قاله القراء ، وإذا سمي به صاحب الأمر فهو على حذف مصدق ، والتقدير : ذو سلطان ، أي : هو أخصه من الناس ، إذ هو مدبرهم ، والتدبير أن مصالحهم وسفاههم ، وقام الخ عشرة ^(٢) : لا تشبهوا بالمتقين في التخاذل البهيم بخبرهم من أعداء الإسلام أولياء ، بهذا حجة منه ، معي : أن مولاة الكافرين ينة على المتقين وعن ضعفه من صرح أن قد آمن له حاله المؤمنين وحدث القادر والتاجر قول التاجر يرعى مثك بظلم الحرس وأنه يمكن عليك أن تغالض المؤمنين

﴿ وَإِنْ تَتَّبِعِينَ فِي الْأَرْضِ الْأَنفُسَ مِنَ النَّارِ وَلَنْ يَجْعَلَ لَهُمْ نُصِيرًا ۚ قَوْلُهُ إِلَّا الَّذِينَ تَنَادَوْا وَأَصْلَحُوا وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ سُبْحَٰنَ اللَّهِ عَنِ الْمُلْكِ الْمُنْتَسَبِ ۚ وَمَتَّعُوا يَوْمَ تَبْيَضُّ بُيُوتُ الْمُؤْمِنِينَ وَأُخْرَىٰ غَيْرُهَا ۚ ﴾

(١) المعجم تحت الضمير ٢٢١/٩ ومن قول (٢٠٠)

(٢) المعجم تحت الضمير ٢٢١/٩

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ لِكُلِّ مَسْجِدٍ وَلِكُلِّ مَأْكَلٍ وَكَثِيرٍ مِمَّا تُرِيدُونَ ﴾ (١) .
 ﴿ وَإِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجِلَكُمْ إِلَى الْمَسَاقِلِ وَلَا حَرَجَ لِمَنِ ارْتَضَى مِنْكُمْ لِبِئْسَ الْفِرْقَانِ ﴾ (٢) .
 ﴿ وَكُلُوا وَشَرِبُوا لَا تُفْسِدُوا آيَاتِنَا لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٣) .
 ﴿ وَاسْجُدْ وَاقْنُطْ حَقِيقَةً لِيُتَبَرِّكُوا بِهِ وَلِتُسَلِّمُوا لِمَا يُرْسَلُ فِي أَمْرِهِمْ لَعَلَّكُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٤) .
 ﴿ وَاسْجُدْ لِلرَّبِّ حَتَّى تَنسَى ﴾ (٥) .
 ﴿ وَارْكَعْ سَاجِدًا لِلرَّبِّ حَتَّى تَظْهَرَ أَعْيُنُكَ إِلَى مَنْ يَرَى إِنْ كُنْتَ مِنَ الْعَاذِلِينَ ﴾ (٦) .
 ﴿ وَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَاغْلِبْ لَهُمُ عَذَابُهُمْ كَذِبًا ﴾ (٧) .
 ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكُمْ نُوحٍ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٨) .
 ﴿ وَجَاءَكَ إِبْرَاهِيمُ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٩) .
 ﴿ وَجَاءَكَ إِسْمَاعِيلُ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٠) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١١) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٢) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٣) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٤) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٥) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٦) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٧) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٨) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (١٩) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٠) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢١) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٢) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٣) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٤) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٥) .
 ﴿ وَجَاءَكَ هَارُونَ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّهِ فَاغْلِبْتُمْ بِهِ الْكَافِرِينَ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَاذِلُ مِنَ الْمُجْرِمِينَ ﴾ (٢٦) .

(١) انظر تفسير الطبري ٣٣٩/٩ وضع الحارثي ٢١٤/٨ وابن كثير ٥٧٠/١ والقرطبي ٣٣٦/٢ والوسيط ٨٢ ج ١ .

(٢) انظر محاذي القرآن ١٤٢/١ وخبر ١٣٥/٢ واللسان مادة ذك (١) والوسيط ٨٧ ج ١ .

(٣) انظر الطبري ١٤٢/١ .

(٤) الداجية المطهرة ورواه أي دارية ، وكانت سائرته العذوبة .

لسان العرب ١٣٣٩/٢

التمس من التبت ، ولم يد الصمير عليهم ، فقال : وسوف يؤتوهم ، بل أخذني ذلك ألا من لم يمتحن ، وهم رفاقهم
فيشاركونهم فيه ويستعمونهم ، كتب في يؤت في الصحف بغير باد ، لا حذف ، في اللفظ ، لانقاء الساكن حدث في
الخط ، وهذا نظائر في القرآن ، وقب يعقوب عليها بالياء ، والله - السبعة بغير باد ابتداءً رسم المصحف ، وقد روي
البرقة ، نبيه عن حمزة والكسائي ونافع ، وقال أبو عمرو : ينبغي أن لا يوقف عليها ، لأنه إن وقف بغير باد حاله -
انتحوس ، وإن وقف بباد حاله لفظ المصحف ، والأجر المظلم : هو المخلود في الجنة

﴿ مَا يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ إِنْ شَكَرْتُمْ وَأَمْسَكْتُمْ وَكَانَ اللَّهُ شَاكِرًا عَلِيمًا ﴾ ﴿ لَا
يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾ ﴿

﴿ ما يفعل الله بعذابكم إن شكرتم وآمنتم ﴾ الخطاب فيل : للمؤمنين ، وقيل : للكافرين ، وهو أقوى مقتضيه
سياق الكلام ، وهذا استعظام منه والمجي ، أي : ما يذهبكم إن شكرتم وآمنتم ، وكلمة آمنة لا سمعة له في ذلك ، ولا حاجة ، لأن
العذاب إنما يكون لمن لم يعمد بغيره ، أو يدفع عنه من العذب ، والله تعالى مزمع من ذلك ، وإشاعة المني ، وأمره به حكيمته
تعالى ، من شكره وامن به لا يصب ، و﴿ ما ﴾ استغناء كما ذكرنا في موضع نصب بفعل القادر أي شيء يفعل الله
بعذابكم ، والله تلعب مستغناء أم ذلك قال ، أم جلب منفعة ، أم دفع مضرة ، فهو تعالى منزوع عن ذلك ، وأما قوله أن
تكون في ما في نافلة ، قال : وانفسي : ما عديكم ، ويترجم عن قوله أن تكون الباء زائدة ، وبحواب انشراط عذوه يدل
عليه ما قلناه ، أي : إن شكرتم وآمنتم ما فعل بعذابكم ، ذكر عن ابن عباس : أن الرواة بالشكر ها توحيد الله ، وقال
الزهري : " فإن قلت : لم أقدم الشكر على الإيمان قلت : لأن العاقل ينظر إلى ما عبه من النعمة العظيمة في خلعه
وشعره لمتنع ، فيشكر شكرًا مبهمًا ، فإذا انتهى به النظر إلى معرفة المؤمن به التعميم ، ثم شكر شكرًا معصلاً ،
فكان الشكر منفرداً على الإيمان ، وكان أصح التكليف ومدبره ، وقال ابن عطية : الشكر على الحقيقة لا يكون إلا منفرداً
بالإيمان ، لكنه ذكر الإيمان تأكيداً وتبسيطاً على حلال موقفه انتهى ، وأما من ذهب إلى أنه هل التقديم والتأخير ، أي : إن
آمنتم وشكرتم ، ﴿ وكان الله شاكراً علياً ﴾ ﴿ في شاكراً ﴾ أي : مثباً موقفاً بحركته ، رثى صيغة الشكر باسم لفعل بلا
مبذبة ، لئلا هل أنه يتقبل ، ولو أتى شيء من العمل ، ونسبه ﴿ علياً ﴾ بشكركم وإيمانكم ، فيجزيكم ، وفي قوله
﴿ علياً ﴾ تحدير وينب إلى الإخلاص لله تعالى ، وقيل : لشكر من الله إليه التعم على الشكر ، ﴿ لا يحب الله الجهر
بالسوء من القول إلا من ظلم ﴾ قال جاهد : تضيف رجل قوماً ، فأسأوا وأراء ، فاستكهم . فموت مؤمنة ، وقال
مقاتل : " قال رجل من أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - والرسول - عليه السلام - حاضر ، فسكت عنه أبو بكر مراراً ،
ثم رد عليه . فقال الرسول - عليه - فقال أبو بكر : يا رسول الله شمني ، فم تفل شيئاً ، حتى إذا رددت عليه صمت ،
فقال : إن منكأ كان يحجب عنك علي رددت عليه ذهب ، حاله شيطان مؤمنة ، وسلبه هذه لأجبه ما فعلها هي أنه تعالى لما

(١) الجزء الثاني : ٥٨١/١

(٢) الجزء الثاني : ٥٨١/١ والرواية : ١٧٩ والرواية : ١٧٩/٢ وصحبت القرآن من ٣٦ وقدر : ٢٣٧/٢ والرواية : ٢٤٠/١ - ٢٤١/٢ وأسباب الرد
للوحد ، من ١٣٨ والرواية : ١٦ والرواية : ١٧/٢ والرواية : ١٦/٢ والرواية : ١٦/٢ والرواية : ١٦/٢

أدال ما زاد لا نقص ، التقدير . لكن انقص حصل له ، فهذا لا يمكن أن ينقصه زاد عن نقص ، لأنك لو قلت : ما زاد إلا انقص لم يصح المعنى . والآية من هنا التمس . لأنك لو قلت : لا يحب الله أن يجهر بالسوء ، لا أعظم ، فبرخ أن يجهز لأن يعجز في الضلال لم يصح المعنى^١ ، وقال الرغشري^٢ : ويجوز أن يكون في من في مرفوعة ، كأنه قيل : لا يحب المجهز بالسوء ، لا أعظم على أنه من مرفول . ما حاسب زيد إلا عمرو ، بمعنى ما جاني إلا عمرو ، ومنه في لا يعلم من في السموات والأرض أحب إلا الله في تنهي ، وهذا الذي حوَّره الرغشري لا يجوز ، لأنه لا يمكن أن يكون الصاع يسكو لغواً رائداً ، ولا يمكن أن يكون لعالم مثلاً من الله ، ولا عمرو بدلاً من زيد ، لأن البدل في هذا الباب دافع في المعنى إلى كونه يدل بمعنى من كل ، إذ على سبيل الحقيقة ، نحو : ما قام يقوم إلا زيد ، ونحو على سبيل المجزؤ : نحو : ما في الدار أحد إلا عمرو ، وهذا لا يمكن فيه البدل المذكور . لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل الجواز ، لأن الله عزم ، وكذا زيد هو عزم ، فلا يمكن أن يتحد عليه عزم ، ويكون الصاع بدلاً من الله ، وعمرو بدلاً من زيد ، وإنما ما يجوز فيه البدل من اشتباه الضمير فإنه يتحد عليه قبله عزم . ولذلك صحح البدل منه على طريق الجواز . وقد لم يكن بعضاً من المشتق منه جعفة . وما قول الرغشري^٣ : على لغة من يقرئ : ما جاءهم زيد إلا عمرو ، فلا تعلم هذه اللغة إلا أن في كتاب سيبويه بعد آيات التيسار من الاستثناء منقطع آخرها قول الشاعر :

عجبت لا أنفي التيسار فكانها ولا تبكي إلا المشرمي التيسار^٤

ما نصه : وهذا يعني ، ما أتاني زيد إلا عمرو ، وما أتاه إخوانكم إلا إخوانه ، لأنهما عزم ليست الأسماء الأخيرة بها ولا منها انتهى كلام سيبويه ، ولم يصرح ولا لوح أن قوله : ما أتاني زيد إلا عمرو ، من كلام العرب ، وقيل : من شرح سيبويه ، فهذا يعني ، ما أتاني زيد إلا عمرو ، أي : يعني أن ثبت هذا من كلامهم ، لأن التيسار معروفة ليست بشرقي ، كما أن زيد ليس بعمرو ، وكذا أن دعوة زيد ليسوا إخوانكم انتهى ، وليس . ما أتاني زيد إلا عمرو نظيراً للبيت ، لأنه بتخيل هموم في البيت على سبيل الجواز ، كأنه قيل : لا يهي السلاج مكانها إلا اشري ، بخلاف ، ما أتاني زيد إلا عمرو ، فإنه لا يتخيل في ، ما أتاني زيد ، عموم البنية على أنه لو سمع هذا من كلام العرب وجب تأويله ، حتى يصح البدل ، فكان يصح . ما حاسب زيد ولا عمرو ، كأنه يدل على حذف المعلوم وجود هذا الاستثناء إما أن يكون على إلقاء هذا المعامل وزادته ، أو حتى يكون عمرو بدلاً من زيد ، فإنه لا يجوز لما ذكرناه . وما قول الرغشري^٥ : ومنه في قل لا يحب من في السموات والأرض الغيب إلا الله في وليس من يحب ما ذكر ، لأنه يجعل أن يكون في من في سمولة و في الغيب في بدلاً من في من في دن اشتباه ، أي : لا يعم غيب من في السموات والأرض إلا الله ، أي : لا يبرونه ويخفونه لا يعلمه إلا الله ، وإن سمعنا أن من مرفوعة ، ويجوز أن يكون في الله في بدلاً من في من في على سبيل الجواز ، في من في ، لأن من في السموات يتحد عليه عزم ، كأنه قيل : قل لا علم للمرجوعون للغيب إلا الله ، وعلى سبيل الجواز في النظرية ، بالعبارة التي الله تعالى ، وقد جاء هذا ذلك في القرآن وفي السنة ، كقوله تعالى في دعاءه في السموات وفي الأرض في وقوله تعالى في وهو يهدي في السبيل إنه وفي الأرض إلى في وفي الحديث : وأمين الله في السبيل^٦ . ومن

(١) انظر مع حواشي ٢١٨/٢ ما بعده ، انصرح على توضيح ٢١٦/١ الكتاب ٢١٩/١

(٢) انظر التيسار

(٣) انظر التيسار ٨٢/١

(٤) انظر التيسار ٨٢/١ ، وهو من كلامه ٢١٦/١ ، انصرفت ٦٥ ، ونحوه في كتابه ٢١٦/١

(٥) انظر كتابه ٢١٧/١

(٦) انظر سبويه في كتابه ٢١٧/١ ، والشافعي في كتابه ٢١٧/١ ، وهو من كلامه ٢١٨/١ ، وذلك في كتابه ٢١٧/١ ، وأما ٢١٩/٢

كلام العرب لا يروي وفي السجدة ستة ، يقول الله تعالى ، وإذا احتملت الآية هذه لوجه لا يبين حملها على ما ذكر ، وخص غير الذكر إما أمر حاله تخرج القلب ، وما اكشف بالظهر من مقدرة ، أو نكبه احش ، ﴿ وكان الله سميعاً عليماً ﴾ أي ﴿ سميعاً ﴾ ما يجره من السجدة ﴿ عليماً ﴾ مما يسره منه ، وبطل ﴿ سميعاً ﴾ كلام المفلوم ﴿ علياً ﴾ الظاهر ، وقيل ﴿ سميعاً ﴾ شكوى المفلوم ﴿ علياً ﴾ معنى الطعام ، أو ﴿ عسى ﴾ ما في قلب المفلوم ، فبين الله ، ولا يقل إلا الحق ، وهذه الجملة خبر ، ومعناه التهديد والتحذير .

﴿ إِنْ يُبْذَرُوا خَيْرًا أَوْ تُكْفَرُوا أَوْ تُعْقَبُوا أَسْوَءُ مِنْ شَرِّ مَا كَانُوا عَاقِبُونَ ﴾

تظاهر أن الخذف في قوله ﴿ تُعْقَبُوا ﴾ يعود على الخبر ، قال ابن عباس يريد من أعمال البركات تصيام الصدقة ، وقال بعضهم في ﴿ تُكْفَرُوا ﴾ عائد على نسوة ، والمضى ، أن تعالى لما أباح غير نسوة لمن كان مطلوباً قتل له ، وحسنه ﴿ إِنْ تَدْرَأْ خَيْرًا ﴾ بد من النسوة ، أو نعوا النسوة ، أو نعوا عن نسوة ، وتنعوا لهن ، وإن كان غير المعنى سائماً لهن ، وذكر إبداء الخبر وإسماء نسباً لذلك المعنى ، ثم عطفه عليها نسباً عن منزله ، واعتداده ، وإن كان مندرجاً في إبداءه ، خير وإسمائه ، فعمله قسم بالمعنى ، لا نسباً عنه به ، ولذلك أن سجنه وتعالى صفة المعنى ، والقدرة مسبوبة له تعالى بقدرتي يست ، ويتخلق شيء من صفاته تعالى ، والمضى أنه يعبر عن الجائز مع قدرته على الانتقام ، وكان بالصغار عن طريق المبالغة ، نسباً على أن العبد ينبغي أن يكفر به لنفو ، ومع كثرة القدرة على الانتقام ، وفي الحديث الصحيح ، من كظم عبداً وهو يندر على إبعاده فلا الله فله أدن وأبدأه ، وقال جيل والكارضين القبط والحسين هو شمس ، وقال الحسن : أمتي أمي تعالى يهجو عن الجائز مع قدرته على الانتقام ، فليكنكم بالنعوى ، وقال الخليلي : معناه ، أن المذنب على المعنى عن ضربك منك على عقوبتك عن حاجتك ، وقيل ﴿ عموماً ﴾ عن غير ﴿ فابراً ﴾ عن إيصاف الثوب إلى

﴿ إِنْ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ وَيَقُولُوا نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ أُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ﴿١٤٩﴾

﴿ إن الذين يكفرون بالله ورسوله قالوا الحسرة فمضاهوا حسرتهم من حرج ، أرسل في اليهود والصليبي ، أمنت اليهود بموسى والتوراة ، وكسرت موسى وعصاه عليها السلام ، وأمنت النصارى بموسى والإنجيل ، وكسرت محمد - ﷺ - والإنجيل ، وقيل : رزقت في اليهود خاصة - امتوا بموسى وعزير وانوراة ، وكفروا بموسى - الإنجيل وعبدوا لقوا ، ومناسبة هذه الآية له لما جاء عليه المفسرون من - الجلبية ، ومدموح الطريقة أخذ في الكلام على اليهود والنصارى ، جعل كفرهم ببعض الرسل كفرهم بجميع الرسل ، وكفرهم بآدم كفرهم بالله تعالى ، ﴿ ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله ﴾ أي : يفرقوا بين الإيمان بالله ورسوله ، يقولون : نؤمن بالله ولا نؤمن بملائكته وملائه من الأنبياء ،

(١) نشر بمصر ١٩٤٦ والوسط ٨٧ ح والبراري ٧٣/١١ .

(٢) نشر بمصر ١٩٤٦ والوسط ٨٧ ح والبراري ٧٣/١١ .

﴿ وَيَقُولُونَ نَحْنُ بِبَعْضِ الْكُفْرِ بَعْضٌ ﴾ يعني : من الإنبياء ، وقيل : هو نصراييل اليهود محمد ﷺ - أنه نبي ، ولكن ليس لدى بني إسرائيل ، ونحو هذا ما تقرّ به عليهم التي كانت تمسّها وردّها ، ﴿ وَيُريَهُمْ أَن تَبْدُلُوا بَيْنَ يَدَيْكُمُ الْكَيْدَ بِكَيْدٍ ﴾ أي طرقياً وسعياً بين الكفر والإيمان ، ولا واسطة بينهما ، ﴿ أَوَلَيْكُمُ الْكُفْرُ أَفْوَراً ﴾ أي : ألكم الكفر حقاً ؟ أكد بقوله ﴿ هُم بِمَلَا يُنْهَوْنَ أَن ذَلِكَ الْإِيمَانُ يَنْتَهُمُ ﴾ ، وأكد بقوله ﴿ حَقّاً ﴾ وهو تأكيد لضمون الجملة الحثية ، كما تقولون : هذا عدو لله حقاً ، أي : حق ذلك حقاً ، أو هو نعم مصدر بخلافه ، أي : كفر حقاً ، أي : ثابتاً بقيت لا تتغير فيه ، أو مصوب على إحمال على مذهب مسبوقة ، وقد تقدم لذلك نظائر ، وقد ضمن الواحد في هذا التوجيه ، وقال : الكفر لا يكون حقاً بوجه من الوجوه ، ولا يلزم ما قاله لا يرتد في حقاً ؟ الحق الذي هو معاني الباطل ، وإنما المعنى أنه كفر ثابت متيقن ، وإنما كان التوكيد في ذلك ، لأن داعي الإيمان مشترك بين الأنبياء ، وهو ظهور المعصية على أنبيائهم ، فكأنهم قرعوا في الإيمان بينهم دليل على كفرهم بالجميع ، إذ ليس إيمانهم معصية فاشقة عن النظر في الدليل ، وإنما هم على سبيل التشكي والتلاعب ، ﴿ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْ هَذَا صَبَإً مُعَذِّباً ﴾ هذا وعيد لهم بالإهانة في المذهب .

وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُقِرُّوا بِإِخْوَانِهِمْ أُولَٰئِكَ سَوْفَ يُؤْتِيهِمْ أَجْرُهُمْ
وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١٠١﴾ نَسْنَاكَ أَهْلَ الْكِتَابِ أَنْ تَنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا
مُوسَىٰ أَكْبَرُ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَأَيْتَ إِذَا أَخَذْنَا هَٰؤُلَاءِ الصَّعِيقَةَ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ أَخَذُوا الْعِجْلَ
مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ وَمَا تَسَاءَلُوا مِنْ سُلْطَانٍ أَتِينَا ﴿١٠٢﴾

[illegible]

(٩) انظر: نعيم بن حازم، ج ٨٤، ص ١٢٨؛ ابن ماجه، ١٢٨٢؛ ابن كثير، ٥٧٤؛ والخلفي، ٢٤٦/٩، و٢٣٨/٢؛ والوسطى، ج ١، ص ١٠٨؛ وابن النديم، ١٠٤/١؛ وأصاب البروق للرواسي، ص ١٢٩، المخطوط، ص ٩٦.

(٧) نهر المراسم لجانة

[5] انصحر لمراحمہ: ۱۳۸ھ

كتب من الأشرف وفخاض من عبوراء ، ومن استأذون هم الهبة وانصاري ، ومن أظهم فها هو على سبل النعب .
 ذلك الحين : ثم سأله يحيى بن خن ، لأعضاهم ، فإن بها أعضاء كنهه ، في فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا
 أرونا آية جهره في غدروا بل هذا كلاماً محدثاً ، فجعله الرضائي «أشرف طأهد» حواشه . وتفسيره إن تكبر ما سأله
 سئل ، فقد سأل موسى أكبر من ذلك ، وفرداه من عطية : فلا تلبس محمد بن مؤتم وتسلط عليهم . أي : فإنها عاتبة ،
 فقد سألوا موسى ، وأشد السؤال إليهم ، وإن كان في وقع من أرائهم من معاتهم ليعبر ، لأهم وصوت معبر منهم
 ومدحهم ، ومنايرون لهم في التعت ، وقراً خمس أكثر منه اثنتان من أسماء في قوله «أشرف» ، ومعنى «جهره»
 عياناً رؤيه متكشفة به ، والخبر من وصف الزوية ، واختف في السبل عن ابن عباس ، فروي عنه : أن «جهره» من
 صفة السؤال في فقد سألوا موسى أو حذراً من صبر «سألوا» أي : سأله بمأهر من ، وروى عنه : أن التفسير فقالوا
 جهره منه ، وبصريحاً أرونا ، فيكون من صفة القول ، في فاعدهم الصاعقة بظلمهم في أي : خنتهم ومزقتهم ما بين
 هم أن سألوه ، وقال الرضائي «أشرف» «ظلمهم بسبب الزوية» ، وقد علوا أمراً جازماً لاسمحوا طافين ، ولا أحضهم
 الصاعقة ، كما سأل إبراهيم عليه السلام : أن يرب يسأله الموت ، هم بسبب طأهد ، ولا يهتد مدعقة لئسهم وروما
 بالصواعق انتهى ، وهو على طريقة الأخرى ، في استحالة رؤيه في عدمه ، وأهل الية يعتقدون أنه لما سألوا محلاً
 فعلاً ، لكنه منع من جهة شراً ، إذ قد أخرت عاني عن الله أنبه أنه لا يرى في هذه الحياة الدنيا ، والزوية في الأخرة
 ثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله - بالوالت ، وهي حذوه عملاً ، ونظم الكلام في السورة عن الصاعقة ، وقراً «سألوه» و«سألوه»
 في «أشرف» «الظلم» «الظلم» في الصاعقة في ثم أخذوا العجل من بعد ما جاءتهم البينات . ثم تكرر في الإخبار ،
 لأن في نفس الأمر ، ثم قد كان من شرمهم أن تعاوا العجل ، أي : أيدهم ، والناس مدعو عن الناس أخذوا العجل ،
 والبيات إحارة الجرح وبصا ، وعرفي بمرعون بعد ذلك ، وقام المروي : أعلم به سندهم وإصرارهم ، فالتعن أنه لم
 بر ، عليهم لقد سألوا خالفوا أمر الله ، كما خالفوه من بعد إيجاب الله لهم من صحتهم ، وجعلوا العجل واتخذوه ذاتاً ،
 في معصوا في ذلك في أي : عن انقلاب العجل إلى ما في جميع ساندس من مخالفتهم ، ولأن الله صرح في قصة
 العجل بالثوية ، وهي فاعدهم به من العن ، لأنهم لم تقع المعصية من قبلهم . في «أشرف» موسى سلفاً لآبينا في
 أي : حجة ، وسلفاً واستبلاء فظهر عليهم ، حيز المرحم أن يقتلوا أنفسهم حتى يباب عبدهم ، فأطاعهم و«أشرف»
 بأفئتهم ، والسوية : منسأهم عليهم ، في أنه من منسأهم من

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْمِيزَانِ وَأَتَيْنَاهُم مِّنَ الْجِبَالِ مِن دُونِهَا سَآئِرًا ﴾
 ﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْمِيزَانِ وَأَتَيْنَاهُم مِّنَ الْجِبَالِ مِن دُونِهَا سَآئِرًا ﴾

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَلِ ذَرَّةٍ مِّنَ الْمِيزَانِ وَأَتَيْنَاهُم مِّنَ الْجِبَالِ مِن دُونِهَا سَآئِرًا ﴾
 الاسم ، وهو طور : ... ، وأسن هو الشروع عن من غير التيسر ، لأن رفح جبل مكان قيم ربي الله من جهة

١٤٤ طبري التفسير ١٤٤١

١٥١ التفسير : سورة النازعات ، أو قد روت من غير الله

النازعات : ١٤٤/١

١٥١ طبري التفسير ١٤٤١

ديار مصر ، وهم باهضون مع موسى - عليه السلام - وشهدت قصة رفع الطور في القبة ، ولباه في بيتناهم في السب ، وهو العهد الذي أخذ موسى عنهم عهد عهدهم بالشوراء أن يعملوا بآيهم ، فقصوا مشاقهم ، وبعدوا العجل ، صريح الله عليهم الطور ، وفي الكلام مخدوع تقديره : بعض مشاقهم في وقتهم لهم ادخلوا الجبل سجداً في تقدم تفسير هذه الجملة في البقرة في قولنا لهم لا تعبدوا في السبت في تقدم ذكره عند اعتناهم في قوله في وفد عظم الذين اعتدوا منكم في السبت في ، وقرأ أورش في لا تعبدوا في يفتح العين وتشديد الدال ، على أن الأصل : لا تعبدوا ، فكأن حركته على نعين ، وأدغمت شاء في الدال ، وقرأوا نالون باخفاء حركة العين وتشديد الدال ، والحق بالاسكان ، وأصحه بعضاً ، لا تعبدوا ، وقرأ أناب من السبعة في لا تعبدوا في يفتح العين وتشديد الدال ، على أن الأصل : لا تعبدوا ، وقرأ نال في السبت في وقرأ وأعشى والأعشى في لا تعبدوا في من اعتدى ، في وأخذنا منهم صلاتاً غليظاً في غل : هو الميثاق الأول ، في قوله في بيتناهم في ووصف بالغلظ للثبوت ، وهو الميثاق على لسان موسى وهارون أن يأخذوا القربة بقوة ، وادخلوا بجميع ما فيها ، وبرصوا إلى آياتهم ، وغل : هذا الميثاق غير الأول ، وهو الميثاق الثاني ، الذي أخذ على آياتهم بالعبادة محمد - ﷺ - والإيمان به ، وهو المذكور في قوله في وإذا أخذنا من بين يدي أن نتكلم من كتاب في دل عمران [٨١] .

﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِنْهُمْ يُكْفِّرُهُمْ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

﴿ فِيمَا نَقُصُّهُمْ مِنْهُمْ يُكْفِّرُهُمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴾

فيما نقضهم من كلامهم هذا إخبار عن آيات الله ونعوت في القصة بما أهدوا به ، معصوا الميثاق الذي رفع عنهم القربة ، وادخلوا بدل الإيمان الذي نفعهم الأمر بدخول السب سحراً المنصم التواضع الذي مؤثرة الإيمان كفرهم بآيات الله ، وبدل الطاعة واعتكاف مواضعه ، في أن لا بعدوا في السبت انتهك أعظم الحرم ، وهو نيل الأشياء ، وفابلا أهدا الميثاق الغليظ تباعدهم ، وقولهم في قلوبنا غلف في أي : في حب وغلف فهي لا تعبد ، واضرب الله تعالى عن قولهم ، وكذبهم - وأحمر تعالى أنه قد طبع عليها بسب كفرهم انتهى ، والميثاق المفروض أهو كتابهم صفة الرسول ؟ وتكذب فيما جاء به ؟ أو تركهم العمل بما في كتابهم مع أنهم قيوما بآياتهم العمل بها ؟ قولان ريات الله التي تكفروا بها ، أي التي أنزلت عليهم في كتابهم ؟ أو جميع كتب الله المزالة ؟ قولان ، يتقدم شرح في قولنا غلف في في البقرة [٨٨] في البقرة ، في بل طبع الله عليها بكفرهم في أدغم لام بل في طبع الكسائي وحرة ، وأهملوا بفتح السبعة ، وقال الزجاج : بل طبع الله عليها بكفرهم ، غير معناه الذم على أن فترسم عملة الطبع عليها ، التي لا نعيم أهدا ، ولا تطيع مرسلاً ، وقال الرعمشري : كذا روى في قولهم قلوبنا غلف في أي : بل الله خلق قلوبنا غلفاً ، أي : في أكنة لا يتوصل إليها شيء من الذكر والمروعة ، كما حكى الله عن المشركين في وقالوا : لو شاء الرحمن ما عبادهم في الخوف [٢٠] وتكذب المجرة أعزاهم الله ، عقيل لهم ، خذوا الله ومنها لا طاعت إلا لله بسبب كفرهم ، وصارت كالطبع عليها ، لأن الحلق غافلاً غير قاربه الذكر ولا متمكنة من قوله انتهى ، وهو على مذهبه الاعتزالي ، وأما أهل السنة فيقولون : بل الله طبع عليها حقيقة ، كما ضم نعال ، إلا لا حائل غيره ، والباء في في فيما نقضهم في تعلق بمخدوع ، فذكر الرعمشري : فطاب لهم ما عهده ، وقدره

ابن عطية : لعاده وأفظاهه ، وحتمت على لواقين منهم اخنوخ في جهنم . قال ابن عطية : وحذف جواب هذا الكلام بلج مقروك مع نحر السمع انتهى ، وتسمية ما ينعتق به المجرور بأنه جواب اصطلاح ؛ بجهنم في علم النحو ، ولا ندمه الآية . لأنه ليس بجواب ، وحوزوا أن يتعلق بقوله ﴿ حرما عليهم ﴾ على أن قوله ﴿ ينظلم من اندي هاد ﴾ بدل من موله ﴿ فيها فتنهم مبدئهم ﴾ وقوله الرجاح وأبو بكر والزخري وغيرهم . وهذا مع بعد ، لكثرة التوصل بين البيت والنداء ، ولأن المحذوف على السبب سبب ، فيلزم تأخر بعض أجزاء السبب الذي للتحرير في الوقت مع وقت التعرير ، فلا يمكن أن يكون جزء من أو سبباً لا تأخر عن بعد ، وبذلك أن قوله على مريم هناك عليها وقولهم إنا فتننا المسيح في متأخر الرمان عن تحرير العليين عنهم ، فالأولى أن يكون التقدير نعلنهم ، وقد جاء مصرحاً به في قوله ﴿ فيها فتنهم مبدئهم لعنهم وبعثك عليهم فاسه ﴾ المائدة ١٢٣ ﴿ فلا يؤمنون إلا قليلاً ﴾ ينضم تفسير هذه الجملة فأعلى عن إعادة .

﴿ وَيَكْفُرْهُمْ وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ يَهْتَنَّا عَظِيمًا ۝١٢٦﴾

الظاهر في قوله ﴿ يكفرهم وفوضهم ﴾ أنه محذوف على قوله ﴿ فيها نقصهم ﴾ وما بعده على أن الزخري^(١) الحارثي يكون قوله ﴿ يكفرهم وفوضهم ﴾ معطوفاً على ﴿ يكفرهم ﴾ ويكرر نسبة الكفر إليهم بحذف متعلقاته ، إذ كروا عيسى ، ثم بعثي ، ثم يحمده - عليه السلام - معطف بعض كفرهم على بعض ، قال الزخري : لو عطف مجموع المحذوف على مجموع المحذوف عليه ، كأنه قيل : من جمعهم بين نقص انشق والكفر مايات الله ، وقيلهم الأنبياء ﴿ وقولهم قلوبنا عطف ﴾ وجمعهم من كفرهم وبهتهم مريم ، واقتضاهم مثل عيسى - عليه السلام - عاقصهم ، أو ﴿ بل طبع الله عليها ﴾ وجمعهم بين كفرهم وقوله ﴿ كذا ۝١٢٦﴾ .

ولك الزخري^(٢) أيضاً : فون قلت : فلا زعمت أن المحذوف الذي تعقبت به الآية ما دل عليه قوله ﴿ بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾

قلت : ثم يصح هذا التقدير ، لأن قوله ﴿ بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾ رد وإكراه لقولهم ﴿ فربما عطف ﴾ فكأن متعلقاته انتهى ، وهو جواب حسن ، ويحتمل من وجه آخر ، وهو أن العطف - بيل ، يكون للإضراب عن الحكم الأول ، وإثباته الثاني على جهة إيضاح الأول ، لو الاعتصام عند في كتاب الله في الإضراب ، فلا يكون إلا ثلاثاً ، ويستفاد من الجملة الثانية ما لا يستفاد من الجملة الأولى ، وإثبات قوله الزخري^(٣) لا يسع فيه هذا الذي نرى أنه ، فإن قوله ﴿ فيها نقصهم مبدئهم وكفرهم بأبواب الله ﴾ وقوله ﴿ فلو أن عطف ﴾ بل طبع الله عليها بكفرهم ﴾ فاعادت خدمة الثانية ما أعادت الجملة الأولى ، وهو لا يجوز ، أو قلت : مراد منصرف ، بل مراد منصرف ، وقد اجتزأ ذلك أبو جعفر ، وهو أن يكون التقدير فيها نقصهم مبدئهم وكفرهم بأبواب الله ، وكذا طبع عن غلوهم ، وقيل : التقدير فيها نقصهم مبدئهم لا يؤمنون إلا قليلاً ، والمادة مضحية ، وما في قوله ﴿ فيها نقصهم ﴾ كناية في قوله ﴿ فيها رمة ﴾ أن عمره [٥٩] ونظم الكلام فيها ، والهيئات العظمى زمينهم مريم ، عليها السلام ، بالثبات مع رؤيتهم الآية في كلام عيسى - عليه السلام - في

(١) الطبري نسخة

(٢) الطبري نسخة

(٣) الطبري نسخة

الماء. ^(١٦) من هذا. ولا قتلوا الآية فكانوا في عهده جلوس على حكم الله في إكثار حمل من غير ذكر انتهى. وروى بالعظم. لا يم قاتله حتى بعد ظهور الآية. وروى المجزأة بكافة. وقد جاءت تسمية الرمي بذلك ^(١٧) بينما عطفاً ^(١٨) في قوله ^(١٩) في مسألتك هذا هناك عطف ^(٢٠) في النور [١٦]

﴿ وَفَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن سُبَّحْنَاهُ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَشَيْءٌ مُّبِينٌ مَا لَهُمْ بِهِمْ عِلْمٌ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا ٥٥ ﴾

﴿ وفويلهم إنا قتلنا المسيح عيسى ابن مريم رسول الله ^(٢١) الظاهر أن ^(٢٢) رسول الله ^(٢٣) ، من فهم نسوا ذلك على سبيل الاستهزاء ، كقولهم فرعون ^(٢٤) ، إن رسولكم الذي أرسل إليكم نحسب ^(٢٥) ونسوا ^(٢٦) ، تلك ألت اعلمهم التوبة ^(٢٧) ، ويصور أن يكون من كلام الله تعالى ، وضع الدكر الحس مكان ذكرهم الفصح ^(٢٨) في الحكاية عنه ، رما لبيد ^(٢٩) عليه السلام ، كما كان يذكره به ذكر السجود العشري ، ولم يذكر من عطية سوى الثاني ، قال ^(٣٠) هو إخبار من الله تعالى بصفة عيسى عليه السلام. وهي الرسالة ^(٣١) على حقه إظهار ذلك هؤلاء المفترين بالقتل ، وبهمهم الله وهم لم يقتلوا عيسى ، لأنهم صلبوا ذلك الشخص على أنه مسي . وعلى أن عيسى كذاب ليس برسول ، ولكن لهم ثواب من حيث اعتقدوا أنه قتلهم وقع في عسى ، فكأن قتلوه ، وليس يدفع بأسب عنهم اعتقادهم أنه غير رسول ، ^(٣٢) وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم ^(٣٣) هذا إخبار عن تعالى بأنه ما قتلوا عيسى ، وما صلبوه . واختلف الرواة في كيفية القتل والصلب ، ^(٣٤) وروى عن رسول الله ^(٣٥) - في ذلك شيء - فمروا على القبر ، ومنهم من قال إنه أمر عيسى عليه السلام - أنه طلته اليهود فاختفى هو والمطريون في بيت فنادوا عليه ، وصعدوا إليه ، وهم ثلاثة عشر ، ^(٣٦) وثلاثة عشر ، فرفعهم تلك الليلة ، ووجههم إلى الآفاق ، وبقي هو يدخل معه ، فرفع عيسى والصي شبهه عن الرجل مصائب ^(٣٧) ، وقيل : هو اليهودي الذي دس عليه ، وقيل : قال لأصحابه : أبكم باقي عنه شيء ، فقبل ويخلص هؤلاء ، وهو بقي في غيب ، فبدأ سرجه ^(٣٨) ، أنا ، باقي شبهه شبه عيسى ، وقيل : ألقى شبهه على الجميع ، فلما أخرجوا نفس واحد من العدة ، فدخلوا واحد من عليه الله فصفب ، وروي : أن القتل واقتادوا ^(٣٩) ، بحرف عليهم أمر عيسى ، ما رآوه من نقصان العدة واختلاط الأمر ، فصفب ذلك الشخص ، وأبعد الناس عن شبهة أياً ، حتى نهبوا ، ولم تمت له حصة ، وحملت دن الناس منه ، ومضى المطريون ينجسونه في الآفاق ^(٤٠) أمر عيسى صلب ، وقيل : لم يلق شبهه على أحد ، وإنما معنى ^(٤١) ولكن شبههم ^(٤٢) أي : شبه عليهم ذلك المصحف ، أي : أنهم بما نقص واحد من أعضائه ، وقيل : ما دس بصفب واحد ، وأبعد الناس عنه ، وقيل : هذا عيسى ، وهذا القبر هو الذي ينبغي أن يصعد في قوله ^(٤٣) ولكن شبههم ^(٤٤) أي : أن يلقى شبهه على شخص فهم يصح ذلك عن رسول الله ^(٤٥) - فيعتد عليه ، وقد اختلف بين أئمة على أنه اعتدلاً كثيراً ، وقيل اليهودي الذي دس عليه ، وقيل حصة قهرم الذي كد عصب عنه ، وقيل : واحد من اليهود ، وقيل : دخل قتلته ، وقيل : وكلته به اليهود ، وقيل : ألقى الله على أحوالهم ^(٤٦) ، وقيل : ألقى الله على الوجه دون البدن ، وهذا الوثوق بما يذهب النوف شيء من ذلك ، ولهذا قال بعضهم : إن جاز أن يقتل ، إن الله تعالى باقي شبه رسول على إيمان أسر ، فهذا يفتح شبه حصة عنه ، وقيل : سب

(١٦) الطبري تفسيره من مائة من ٥٥ و٥٦ من ٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠ و٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٤ و٦٥ و٦٦ و٦٧ و٦٨ و٦٩ و٧٠ و٧١ و٧٢ و٧٣ و٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ و٧٨ و٧٩ و٨٠ و٨١ و٨٢ و٨٣ و٨٤ و٨٥ و٨٦ و٨٧ و٨٨ و٨٩ و٩٠ و٩١ و٩٢ و٩٣ و٩٤ و٩٥ و٩٦ و٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٠ و١٠١ و١٠٢ و١٠٣ و١٠٤ و١٠٥ و١٠٦ و١٠٧ و١٠٨ و١٠٩ و١١٠ و١١١ و١١٢ و١١٣ و١١٤ و١١٥ و١١٦ و١١٧ و١١٨ و١١٩ و١٢٠ و١٢١ و١٢٢ و١٢٣ و١٢٤ و١٢٥ و١٢٦ و١٢٧ و١٢٨ و١٢٩ و١٣٠ و١٣١ و١٣٢ و١٣٣ و١٣٤ و١٣٥ و١٣٦ و١٣٧ و١٣٨ و١٣٩ و١٤٠ و١٤١ و١٤٢ و١٤٣ و١٤٤ و١٤٥ و١٤٦ و١٤٧ و١٤٨ و١٤٩ و١٥٠ و١٥١ و١٥٢ و١٥٣ و١٥٤ و١٥٥ و١٥٦ و١٥٧ و١٥٨ و١٥٩ و١٦٠ و١٦١ و١٦٢ و١٦٣ و١٦٤ و١٦٥ و١٦٦ و١٦٧ و١٦٨ و١٦٩ و١٧٠ و١٧١ و١٧٢ و١٧٣ و١٧٤ و١٧٥ و١٧٦ و١٧٧ و١٧٨ و١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ و١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ و١٩٠ و١٩١ و١٩٢ و١٩٣ و١٩٤ و١٩٥ و١٩٦ و١٩٧ و١٩٨ و١٩٩ و٢٠٠ و٢٠١ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٢٠٩ و٢١٠ و٢١١ و٢١٢ و٢١٣ و٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢١٧ و٢١٨ و٢١٩ و٢٢٠ و٢٢١ و٢٢٢ و٢٢٣ و٢٢٤ و٢٢٥ و٢٢٦ و٢٢٧ و٢٢٨ و٢٢٩ و٢٣٠ و٢٣١ و٢٣٢ و٢٣٣ و٢٣٤ و٢٣٥ و٢٣٦ و٢٣٧ و٢٣٨ و٢٣٩ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٢٤٣ و٢٤٤ و٢٤٥ و٢٤٦ و٢٤٧ و٢٤٨ و٢٤٩ و٢٥٠ و٢٥١ و٢٥٢ و٢٥٣ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٦ و٢٥٧ و٢٥٨ و٢٥٩ و٢٦٠ و٢٦١ و٢٦٢ و٢٦٣ و٢٦٤ و٢٦٥ و٢٦٦ و٢٦٧ و٢٦٨ و٢٦٩ و٢٧٠ و٢٧١ و٢٧٢ و٢٧٣ و٢٧٤ و٢٧٥ و٢٧٦ و٢٧٧ و٢٧٨ و٢٧٩ و٢٨٠ و٢٨١ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٤ و٢٨٥ و٢٨٦ و٢٨٧ و٢٨٨ و٢٨٩ و٢٩٠ و٢٩١ و٢٩٢ و٢٩٣ و٢٩٤ و٢٩٥ و٢٩٦ و٢٩٧ و٢٩٨ و٢٩٩ و٣٠٠ و٣٠١ و٣٠٢ و٣٠٣ و٣٠٤ و٣٠٥ و٣٠٦ و٣٠٧ و٣٠٨ و٣٠٩ و٣١٠ و٣١١ و٣١٢ و٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦ و٣١٧ و٣١٨ و٣١٩ و٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢ و٣٢٣ و٣٢٤ و٣٢٥ و٣٢٦ و٣٢٧ و٣٢٨ و٣٢٩ و٣٣٠ و٣٣١ و٣٣٢ و٣٣٣ و٣٣٤ و٣٣٥ و٣٣٦ و٣٣٧ و٣٣٨ و٣٣٩ و٣٤٠ و٣٤١ و٣٤٢ و٣٤٣ و٣٤٤ و٣٤٥ و٣٤٦ و٣٤٧ و٣٤٨ و٣٤٩ و٣٥٠ و٣٥١ و٣٥٢ و٣٥٣ و٣٥٤ و٣٥٥ و٣٥٦ و٣٥٧ و٣٥٨ و٣٥٩ و٣٦٠ و٣٦١ و٣٦٢ و٣٦٣ و٣٦٤ و٣٦٥ و٣٦٦ و٣٦٧ و٣٦٨ و٣٦٩ و٣٧٠ و٣٧١ و٣٧٢ و٣٧٣ و٣٧٤ و٣٧٥ و٣٧٦ و٣٧٧ و٣٧٨ و٣٧٩ و٣٨٠ و٣٨١ و٣٨٢ و٣٨٣ و٣٨٤ و٣٨٥ و٣٨٦ و٣٨٧ و٣٨٨ و٣٨٩ و٣٩٠ و٣٩١ و٣٩٢ و٣٩٣ و٣٩٤ و٣٩٥ و٣٩٦ و٣٩٧ و٣٩٨ و٣٩٩ و٤٠٠ و٤٠١ و٤٠٢ و٤٠٣ و٤٠٤ و٤٠٥ و٤٠٦ و٤٠٧ و٤٠٨ و٤٠٩ و٤١٠ و٤١١ و٤١٢ و٤١٣ و٤١٤ و٤١٥ و٤١٦ و٤١٧ و٤١٨ و٤١٩ و٤٢٠ و٤٢١ و٤٢٢ و٤٢٣ و٤٢٤ و٤٢٥ و٤٢٦ و٤٢٧ و٤٢٨ و٤٢٩ و٤٣٠ و٤٣١ و٤٣٢ و٤٣٣ و٤٣٤ و٤٣٥ و٤٣٦ و٤٣٧ و٤٣٨ و٤٣٩ و٤٤٠ و٤٤١ و٤٤٢ و٤٤٣ و٤٤٤ و٤٤٥ و٤٤٦ و٤٤٧ و٤٤٨ و٤٤٩ و٤٥٠ و٤٥١ و٤٥٢ و٤٥٣ و٤٥٤ و٤٥٥ و٤٥٦ و٤٥٧ و٤٥٨ و٤٥٩ و٤٦٠ و٤٦١ و٤٦٢ و٤٦٣ و٤٦٤ و٤٦٥ و٤٦٦ و٤٦٧ و٤٦٨ و٤٦٩ و٤٧٠ و٤٧١ و٤٧٢ و٤٧٣ و٤٧٤ و٤٧٥ و٤٧٦ و٤٧٧ و٤٧٨ و٤٧٩ و٤٨٠ و٤٨١ و٤٨٢ و٤٨٣ و٤٨٤ و٤٨٥ و٤٨٦ و٤٨٧ و٤٨٨ و٤٨٩ و٤٩٠ و٤٩١ و٤٩٢ و٤٩٣ و٤٩٤ و٤٩٥ و٤٩٦ و٤٩٧ و٤٩٨ و٤٩٩ و٥٠٠ و٥٠١ و٥٠٢ و٥٠٣ و٥٠٤ و٥٠٥ و٥٠٦ و٥٠٧ و٥٠٨ و٥٠٩ و٥١٠ و٥١١ و٥١٢ و٥١٣ و٥١٤ و٥١٥ و٥١٦ و٥١٧ و٥١٨ و٥١٩ و٥٢٠ و٥٢١ و٥٢٢ و٥٢٣ و٥٢٤ و٥٢٥ و٥٢٦ و٥٢٧ و٥٢٨ و٥٢٩ و٥٣٠ و٥٣١ و٥٣٢ و٥٣٣ و٥٣٤ و٥٣٥ و٥٣٦ و٥٣٧ و٥٣٨ و٥٣٩ و٥٤٠ و٥٤١ و٥٤٢ و٥٤٣ و٥٤٤ و٥٤٥ و٥٤٦ و٥٤٧ و٥٤٨ و٥٤٩ و٥٥٠ و٥٥١ و٥٥٢ و٥٥٣ و٥٥٤ و٥٥٥ و٥٥٦ و٥٥٧ و٥٥٨ و٥٥٩ و٥٦٠ و٥٦١ و٥٦٢ و٥٦٣ و٥٦٤ و٥٦٥ و٥٦٦ و٥٦٧ و٥٦٨ و٥٦٩ و٥٧٠ و٥٧١ و٥٧٢ و٥٧٣ و٥٧٤ و٥٧٥ و٥٧٦ و٥٧٧ و٥٧٨ و٥٧٩ و٥٨٠ و٥٨١ و٥٨٢ و٥٨٣ و٥٨٤ و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٨٧ و٥٨٨ و٥٨٩ و٥٩٠ و٥٩١ و٥٩٢ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٥ و٥٩٦ و٥٩٧ و٥٩٨ و٥٩٩ و٦٠٠ و٦٠١ و٦٠٢ و٦٠٣ و٦٠٤ و٦٠٥ و٦٠٦ و٦٠٧ و٦٠٨ و٦٠٩ و٦١٠ و٦١١ و٦١٢ و٦١٣ و٦١٤ و٦١٥ و٦١٦ و٦١٧ و٦١٨ و٦١٩ و٦٢٠ و٦٢١ و٦٢٢ و٦٢٣ و٦٢٤ و٦٢٥ و٦٢٦ و٦٢٧ و٦٢٨ و٦٢٩ و٦٣٠ و٦٣١ و٦٣٢ و٦٣٣ و٦٣٤ و٦٣٥ و٦٣٦ و٦٣٧ و٦٣٨ و٦٣٩ و٦٤٠ و٦٤١ و٦٤٢ و٦٤٣ و٦٤٤ و٦٤٥ و٦٤٦ و٦٤٧ و٦٤٨ و٦٤٩ و٦٥٠ و٦٥١ و٦٥٢ و٦٥٣ و٦٥٤ و٦٥٥ و٦٥٦ و٦٥٧ و٦٥٨ و٦٥٩ و٦٦٠ و٦٦١ و٦٦٢ و٦٦٣ و٦٦٤ و٦٦٥ و٦٦٦ و٦٦٧ و٦٦٨ و٦٦٩ و٦٧٠ و٦٧١ و٦٧٢ و٦٧٣ و٦٧٤ و٦٧٥ و٦٧٦ و٦٧٧ و٦٧٨ و٦٧٩ و٦٨٠ و٦٨١ و٦٨٢ و٦٨٣ و٦٨٤ و٦٨٥ و٦٨٦ و٦٨٧ و٦٨٨ و٦٨٩ و٦٩٠ و٦٩١ و٦٩٢ و٦٩٣ و٦٩٤ و٦٩٥ و٦٩٦ و٦٩٧ و٦٩٨ و٦٩٩ و٧٠٠ و٧٠١ و٧٠٢ و٧٠٣ و٧٠٤ و٧٠٥ و٧٠٦ و٧٠٧ و٧٠٨ و٧٠٩ و٧١٠ و٧١١ و٧١٢ و٧١٣ و٧١٤ و٧١٥ و٧١٦ و٧١٧ و٧١٨ و٧١٩ و٧٢٠ و٧٢١ و٧٢٢ و٧٢٣ و٧٢٤ و٧٢٥ و٧٢٦ و٧٢٧ و٧٢٨ و٧٢٩ و٧٣٠ و٧٣١ و٧٣٢ و٧٣٣ و٧٣٤ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٣٧ و٧٣٨ و٧٣٩ و٧٤٠ و٧٤١ و٧٤٢ و٧٤٣ و٧٤٤ و٧٤٥ و٧٤٦ و٧٤٧ و٧٤٨ و٧٤٩ و٧٥٠ و٧٥١ و٧٥٢ و٧٥٣ و٧٥٤ و٧٥٥ و٧٥٦ و٧٥٧ و٧٥٨ و٧٥٩ و٧٦٠ و٧٦١ و٧٦٢ و٧٦٣ و٧٦٤ و٧٦٥ و٧٦٦ و٧٦٧ و٧٦٨ و٧٦٩ و٧٧٠ و٧٧١ و٧٧٢ و٧٧٣ و٧٧٤ و٧٧٥ و٧٧٦ و٧٧٧ و٧٧٨ و٧٧٩ و٧٨٠ و٧٨١ و٧٨٢ و٧٨٣ و٧٨٤ و٧٨٥ و٧٨٦ و٧٨٧ و٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠ و٧٩١ و٧٩٢ و٧٩٣ و٧٩٤ و٧٩٥ و٧٩٦ و٧٩٧ و٧٩٨ و٧٩٩ و٨٠٠ و٨٠١ و٨٠٢ و٨٠٣ و٨٠٤ و٨٠٥ و٨٠٦ و٨٠٧ و٨٠٨ و٨٠٩ و٨١٠ و٨١١ و٨١٢ و٨١٣ و٨١٤ و٨١٥ و٨١٦ و٨١٧ و٨١٨ و٨١٩ و٨٢٠ و٨٢١ و٨٢٢ و٨٢٣ و٨٢٤ و٨٢٥ و٨٢٦ و٨٢٧ و٨٢٨ و٨٢٩ و٨٣٠ و٨٣١ و٨٣٢ و٨٣٣ و٨٣٤ و٨٣٥ و٨٣٦ و٨٣٧ و٨٣٨ و٨٣٩ و٨٤٠ و٨٤١ و٨٤٢ و٨٤٣ و٨٤٤ و٨٤٥ و٨٤٦ و٨٤٧ و٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٠ و٨٥١ و٨٥٢ و٨٥٣ و٨٥٤ و٨٥٥ و٨٥٦ و٨٥٧ و٨٥٨ و٨٥٩ و٨٦٠ و٨٦١ و٨٦٢ و٨٦٣ و٨٦٤ و٨٦٥ و٨٦٦ و٨٦٧ و٨٦٨ و٨٦٩ و٨٧٠ و٨٧١ و٨٧٢ و٨٧٣ و٨٧٤ و٨٧٥ و٨٧٦ و٨٧٧ و٨٧٨ و٨٧٩ و٨٨٠ و٨٨١ و٨٨٢ و٨٨٣ و٨٨٤ و٨٨٥ و٨٨٦ و٨٨٧ و٨٨٨ و٨٨٩ و٨٩٠ و٨٩١ و٨٩٢ و٨٩٣ و٨٩٤ و٨٩٥ و٨٩٦ و٨٩٧ و٨٩٨ و٨٩٩ و٩٠٠ و٩٠١ و٩٠٢ و٩٠٣ و٩٠٤ و٩٠٥ و٩٠٦ و٩٠٧ و٩٠٨ و٩٠٩ و٩١٠ و٩١١ و٩١٢ و٩١٣ و٩١٤ و٩١٥ و٩١٦ و٩١٧ و٩١٨ و٩١٩ و٩٢٠ و٩٢١ و٩٢٢ و٩٢٣ و٩٢٤ و٩٢٥ و٩٢٦ و٩٢٧ و٩٢٨ و٩٢٩ و٩٣٠ و٩٣١ و٩٣٢ و٩٣٣ و٩٣٤ و٩٣٥ و٩٣٦ و٩٣٧ و٩٣٨ و٩٣٩ و٩٤٠ و٩٤١ و٩٤٢ و٩٤٣ و٩٤٤ و٩٤٥ و٩٤٦ و٩٤٧ و٩٤٨ و٩٤٩ و٩٥٠ و٩٥١ و٩٥٢ و٩٥٣ و٩٥٤ و٩٥٥ و٩٥٦ و٩٥٧ و٩٥٨ و٩٥٩ و٩٦٠ و٩٦١ و٩٦٢ و٩٦٣ و٩٦٤ و٩٦٥ و٩٦٦ و٩٦٧ و٩٦٨ و٩٦٩ و٩٧٠ و٩٧١ و٩٧٢ و٩٧٣ و٩٧٤ و٩٧٥ و٩٧٦ و٩٧٧ و٩٧٨ و٩٧٩ و٩٨٠ و٩٨١ و٩٨٢ و٩٨٣ و٩٨٤ و٩٨٥ و٩٨٦ و٩٨٧ و٩٨٨ و٩٨٩ و٩٩٠ و٩٩١ و٩٩٢ و٩٩٣ و٩٩٤ و٩٩٥ و٩٩٦ و٩٩٧ و٩٩٨ و٩٩٩ و١٠٠٠ و١٠٠١ و١٠٠٢ و١٠٠٣ و١٠٠٤ و١٠٠٥ و١٠٠٦ و١٠٠٧ و١٠٠٨ و١٠٠٩ و١٠١٠ و١٠١١ و١٠١٢ و١٠١٣ و١٠١٤ و١٠١٥ و١٠١٦ و١٠١٧ و١٠١٨ و١٠١٩ و١٠٢٠ و١٠٢١ و١٠٢٢ و١٠٢٣ و١٠٢٤ و١٠٢٥ و١٠٢٦ و١٠٢٧ و١٠٢٨ و١٠٢٩ و١٠٣٠ و١٠٣١ و١٠٣٢ و١٠٣٣ و١٠٣٤ و١٠٣٥ و١٠٣٦ و١٠٣٧ و١٠٣٨ و١٠٣٩ و١٠٤٠ و١٠٤١ و١٠٤٢ و١٠٤٣ و١٠٤٤ و١٠٤٥ و١٠٤٦ و١٠٤٧ و١٠٤٨ و١٠٤٩ و١٠٥٠ و١٠٥١ و١٠٥٢ و١٠٥٣ و١٠٥٤ و١٠٥٥ و١٠٥٦ و١٠٥٧ و١٠٥٨ و١٠٥٩ و١٠٦٠ و١٠٦١ و١٠٦٢ و١٠٦٣ و١٠٦٤ و١٠٦٥ و١٠٦٦ و١٠٦٧ و١٠٦٨ و١٠٦٩ و١٠٧٠ و١٠٧١ و١٠٧٢ و١٠٧٣ و١٠٧٤ و١٠٧٥ و١٠٧٦ و١٠٧٧ و١٠٧٨ و١٠٧٩ و١٠٨٠ و١٠٨١ و١٠٨٢ و١٠٨٣ و١٠٨٤ و١٠٨٥ و١٠٨٦ و١٠٨٧ و١٠٨٨ و١٠٨٩ و١٠٩٠ و١٠٩١ و١٠٩٢ و١٠٩٣ و١٠٩٤ و١٠٩٥ و١٠٩٦ و١٠٩٧ و١٠٩٨ و١٠٩٩ و١١٠٠ و١١٠١ و١١٠٢ و١١٠٣ و١١٠٤ و١١٠٥ و١١٠٦ و١١٠٧ و١١٠٨ و١١٠٩ و١١١٠ و١١١١ و١١١٢ و١١١٣ و١١١٤ و١١١٥ و١١١٦ و١١١٧ و١١١٨ و١١١٩ و١١٢٠ و١١٢١ و١١٢٢ و١١٢٣ و١١٢٤ و١١٢٥ و١١٢٦ و١١٢٧ و١١٢٨ و١١٢٩ و١١٣٠ و١١٣١ و١١٣٢ و١١٣٣ و١١٣٤ و١١٣٥ و١١٣٦ و١١٣٧ و١١٣٨ و١١٣٩ و١١٤٠ و١١٤١ و١١٤٢ و١١٤٣ و١١٤٤ و١١٤٥ و١١٤٦ و١١٤٧ و١١٤٨ و١١٤٩ و١١٥٠ و١١٥١ و١١٥٢ و١١٥٣ و١١٥٤ و١١٥٥ و١١٥٦ و١١٥٧ و١١٥٨ و١١٥٩ و١١٦٠ و١١٦١ و١١٦٢ و١١٦٣ و١١٦٤ و١١٦٥ و١١٦٦ و١١٦٧ و١١٦٨ و١١٦٩ و١١٧٠ و١١٧١ و١١٧٢ و١١٧٣ و١١٧٤ و١١٧٥ و١١٧٦ و١١٧٧ و١١٧٨ و١١٧٩ و١١٨٠ و١١٨١ و١١٨٢ و١١٨٣ و١١٨٤ و١١٨٥ و١١٨٦ و١١٨٧ و١١٨٨ و١١٨٩ و١١٩٠ و١١٩١ و١١٩٢ و١١٩٣ و١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩ و١٢٠٠ و١٢٠١ و١٢٠٢ و١٢٠٣ و١٢٠٤ و١٢٠٥ و١٢٠٦ و١٢٠٧ و١٢٠٨ و١٢٠٩ و١٢١٠ و١٢١١ و١٢١٢ و١٢١٣ و١٢١٤ و١٢١٥ و١٢١٦ و١٢١٧ و١٢١٨ و١٢١٩ و١٢٢٠ و١٢٢١ و١٢٢٢ و١٢٢٣ و١٢٢٤ و١٢٢٥ و١٢٢٦ و١٢٢٧ و١٢٢٨ و١٢٢٩ و١٢٣٠ و١٢٣١ و١٢٣٢ و١٢٣٣ و١٢٣٤ و١٢٣٥ و١٢٣٦ و١٢٣٧ و١٢٣٨ و١٢٣٩ و١٢٤٠ و١٢٤١ و١٢٤٢ و١٢٤٣ و١٢٤٤ و١٢٤٥ و١٢٤٦ و١٢٤٧ و١٢٤٨ و١٢٤٩ و١٢٥٠ و١٢٥١ و١٢٥٢ و١٢٥٣ و١٢٥٤ و١٢٥٥ و١٢٥٦ و١٢٥٧ و١٢٥٨ و١٢٥٩ و١٢٦٠ و١٢٦١ و١٢٦٢ و١٢٦٣ و١٢٦٤ و١٢٦٥ و١٢٦٦ و١٢٦٧ و١٢٦٨ و١٢٦٩ و١٢٧٠ و١٢٧١ و١٢٧٢ و١٢٧٣ و١٢٧٤ و١٢٧٥ و١٢٧٦ و١٢٧٧ و١٢٧٨ و١٢٧٩ و١٢٨٠ و١٢٨١ و١٢٨٢ و١٢٨٣ و١٢٨٤ و١٢٨٥ و١٢٨٦ و١٢٨٧ و١٢٨٨ و١٢٨٩ و١٢٩٠ و١٢٩١ و١٢٩٢ و١٢٩٣ و١٢٩٤ و١٢٩٥ و١٢٩٦ و١٢٩٧ و١٢٩٨ و١٢٩٩ و١٣٠٠ و١٣٠١ و١٣٠٢ و١٣٠٣ و١٣٠٤ و١٣٠٥ و١٣٠٦ و١٣٠٧ و١٣٠٨ و١٣٠٩ و١٣١٠ و١٣١١ و١٣١٢ و١٣١٣ و١٣١٤ و١٣١٥ و١٣١٦ و١٣١٧ و١٣١٨ و١٣١٩ و١٣٢٠ و١٣٢١ و١٣٢٢ و١٣٢٣ و١٣٢٤ و١٣٢٥ و١٣٢٦ و١٣٢٧ و١٣٢٨ و١٣٢٩ و١٣٣٠ و١٣٣١ و١٣٣٢ و١٣٣٣ و١٣٣٤ و١٣٣٥ و١٣٣٦ و١٣٣٧ و١٣٣٨ و١٣٣٩ و١٣٤٠ و١٣٤١ و١٣٤٢ و١٣٤٣ و١٣٤٤ و١٣٤٥ و١٣٤٦ و١٣٤٧ و١٣٤٨ و١٣٤٩ و١٣٥٠ و١٣٥١ و١٣٥٢ و١٣٥٣ و١٣٥٤ و١٣٥٥ و١٣٥٦ و١٣٥٧ و١٣٥٨ و١٣٥٩ و١٣٦٠ و١٣٦١ و١٣٦٢ و١٣٦٣ و١٣٦٤ و١٣٦٥ و١٣٦٦ و١٣٦٧ و١٣٦٨ و١٣٦٩ و١٣٧٠ و١٣٧١ و١٣٧٢ و١٣٧٣ و١٣٧٤ و١٣٧٥ و١٣٧٦ و١٣٧٧ و١٣٧٨ و١٣٧٩ و١٣٨٠ و١٣٨١ و١٣٨٢ و١٣٨٣ و١٣٨٤ و١٣٨٥ و١٣٨٦ و١٣٨٧ و١٣٨٨ و١٣٨٩ و١٣٩٠ و١٣٩١ و١٣٩٢ و١٣٩٣ و١٣٩٤ و١٣٩٥ و١٣٩٦ و١٣٩٧ و١٣٩٨ و١٣٩٩ و١٤٠٠ و١٤٠١ و١٤٠٢ و١٤٠٣ و١٤٠٤ و١٤٠٥ و١٤٠٦ و١٤٠٧ و١٤٠٨ و١٤٠٩ و١٤١٠ و١٤١١ و١٤١٢ و١٤١٣ و١٤١٤ و١٤١٥ و١٤١٦ و١٤١٧ و١٤١٨ و١٤١٩ و١٤٢٠ و١٤٢١ و١٤٢٢ و١٤٢٣ و١٤٢٤ و١٤٢٥ و١٤٢٦ و١٤٢٧ و١٤٢٨ و١٤٢٩ و١٤٣٠ و١٤٣١ و١٤٣٢ و١٤٣٣ و١٤٣٤ و١٤٣٥ و١٤٣٦ و١٤٣٧ و١٤٣٨ و١٤٣٩ و١٤٤٠ و١٤٤١ و١٤٤٢ و١٤٤٣ و١٤٤٤ و١٤٤٥ و١٤٤٦ و١٤٤٧ و١٤٤٨ و١٤٤٩ و١٤٥٠ و١٤٥١ و١٤٥٢ و١٤٥٣ و١٤٥٤ و١٤٥٥ و١٤٥٦ و١٤٥٧ و١٤٥٨ و١٤٥٩ و١٤٦٠ و١٤٦١ و١٤٦٢ و١٤٦٣ و١٤٦٤ و١٤٦٥ و١٤٦٦ و١٤٦٧ و١٤٦٨ و١٤٦٩ و١٤٧٠ و١٤٧١ و١٤٧٢ و١٤٧٣ و١٤٧٤ و١٤٧٥ و١٤٧٦ و١٤٧٧ و١٤٧٨ و١٤٧٩ و١٤٨٠ و١٤٨١ و١٤٨٢ و١٤٨٣ و١٤٨٤ و١٤٨٥ و

اجتباع اليهود على قتله ، هو أب رفضاً منهم سيوه وسبوا لانه قد دعا عنهم ، اللهم انت ربي ، وبكلمتك خلقتني ، اللهم
 الآن من سبني وسب والدي ، فصيح الله من سبها قرعة واختازير ، فاجتمعت اليهود على قتله ، و﴿ فيه ﴾ مسند إلى
 الجار والمحرور ، كقولهم : خيل إليه ، ولكن وقع لهم التشبيه ، ويجوز أن يستدل إلى ضمير المقتول الدال عليه ﴿ إنا قتلنا ﴾
 أي : ولكن فيه لهم من قتلوه ولا يجوز أن يكون ضمير المسح ، لأن المسح شبه به لا شبه ، ﴿ وإن الذين اختلفوا فيه
 ففني شئت منه ما لهم به من علم إلا اتباع القرن ﴾ اختلف فيه اليهود ، فقال بعضهم : لم يقتل ولم يصلب ، الوجه وجه
 عيسى ، والجسد جسد غيره^(١) ، وقيل : أدخلوا عليه واحداً ليقتله ، فالتقى الشبه عليه فصلب ، وبقي من العدد
 واحد ، وكنتوا علموا عدد الحواريين ، فقالوا : إن كان المصلوب صاحبنا فأين عيسى ؟ وإن كان عيسى فأين صاحبنا ؟
 وقيل : قال المومنان قتلنا عيسى ، وقيل من عاين رفعه إلى السماء ما قتل ولا صلب^(٢) ، قال ابن عطية : والذين الذي صح
 فيه نقل الكافة عن سواها ، هو أن شخصاً صلب وحمل هو عيسى أم لا ؟ فليس هو من علم الحواري ، فلذلك لم يقع في
 ذلك نقل كافة ، والتفسير في ﴿ فيه ﴾ عائد على القتل ، معناه : في قتله . وهذا هو الظاهر الذي يهدي عليه ما كتب وما
 بعده ، وقيل : الضمير في ﴿ استأمنوا ﴾ عائد على اليهود أيضاً ، واختلفوا فيه قول بعضهم : إن إله ، وقول بعضهم :
 إنه ابن الله تعالى ، وقيل : استأمنوا فيه ، أن السطورية قالوا : وقع الصلب على ناسوته دون لاهوته ، وقيل : وقع
 القتل والصليب عليها ، وقيل : عائد على اليهود واختصاري فإن اليهود قالوا هو ابن رفا وقالت النصارى هو ابن الله ، وقبل
 اختلافهم من جهة أن النصارى قالوا : إن اليهود قتلوه ، وصليوه ، واليهود الذين عاينوا رفعه قالوا : وضع إلى السماء ،
 والجمهور على أن ﴿ إلا اتباع القرن ﴾ استثناء منقطع ، لأن اتباع القرن ليس من جنس العلم ، أي : ولكن اتباع القرن
 لهم ، وقال الزمخشري^(٣) : يعني : ولكنهم يتبعون القرن ، وهذا تفسير معني لا تفسير لغراب ، وقال ابن عطية : هو
 استثناء متصل ، إذ القرن والاعلم بضمهما ، أسما من معتقدات اليقين . وقد يقول الظن على طريق التجوز : علمي في هذا
 الأمر أنه كذا ، وهو يعني عنه انتهى ، وليس كما ذكر ، لأن الظن ليس من معتقدات اليقين ، لأنه ترجيح أحد الجانبين ،
 وما كان ترجيحاً فهو سبالي اليقين ، كما أن اليقين ينال ترجيح أحد الجانبين ، وعلى تقدير أن الظن والعلم بضمهما ما ذكر ،
 فلا يكون أيضاً استثناء متصلاً ، لأنه لم يستثن الظن من العلم ، فلهبت التلاوة ما فهمه من عدم إلا القرن ، وإنما التلاوة
 إلا اتباع القرن ، والاتباع للظن لا بعلمه ، والعلم حتى ما ذكر ، وقال الزمخشري : فإن قلت : لم وصفوا بالشك .
 والشك أن لا يرجح أحد الجانبين ، ثم وصروا بالظن ، والظن أن يرجح أحدهما ، فكيف يكونون شاكين طائفتين ؟
 قلت : أرهد أنهم شاكون ما فهم من علم قط ، ولكن لاحظت فهم أمارة فظنوا انتهى ، وهو جواب سؤاله ، ولكن يقال : لا
 يرد هذا السؤال ، لأن العرب تطلق الشك على ما لم يقع فيه القطع واليقين . فيدخل فيه كل ما يتردد فيه ، إما على السواء
 بلا ترجيح ، أو ترجيح أحد الطرفين ، وإذا كان كذلك اندفع السؤال ، ﴿ وما قتلوه يقيناً ﴾ قال ابن عباس والسبي
 وجماعة : الضمير في ﴿ قتلوه ﴾ عائد على الظن ، نقول : قتلنا هذا الأمر علمياً إذا قطعنا به ، وجزمنا بغيره الذي لا
 مجاله شيء ، فالعلمي : وما صح ظنهم عندهم ، وما تحققوا يقيناً ، ولا قطعوا الظن باليقين ، وقال الفراء وابن كتيبة :
 الضمير عائد على العلم ، أي : ما قتلوا العلم يقيناً ، يقال : قاتلت العلم والراي يقيناً ، وقيل علمياً ، لأن القتل للشيء
 يكون عن قهر واستعلاء ، فكانه قيل : ولم يكن علمهم بقتل المسيح علمياً أصح ، وإنما كان ظناً ، قال الزمخشري : وقيل
 يحكم ، لأنه إذا نفى عنهم العلم مياً كلياً سحرف الاستغراق ، ثم قيل : وما علموه علم يقين واحتاطة لم يكن إلا نيكياً

(١) انظر المحرر ١٩٦١/٢/٢٢١ و ٨٠-٨١ .

(٢) المرجع السابق

(٣) انظر الكشف ٥٨٧/١ .

انتهى ، والطاهر قول الجمهور : أن القصر يعود من عيسى ، يجعل الضمائر كلها في واحد ، فلا يختلف ، والمسيح صحيح بلخ ، واتصاف في بيتنا في كل أنه مصدر في موضع الحال من فاعل في خلقه في أي : متضمن أنه عيسى ، كما ادعى ، ذلك في قوله في إنا قلنا المسيح في السجدة [١٥٧] قوله السجدة ، أو نعت لمصدر محذوف ، أي : قلنا بقبأ حوزة ، وعشرى (١٦١) ، وقبأ الحس ، وما خلقوه حقاً انتهى ، فانهضابه على أنه مؤنث لمصنوع الجملة انتبه ، كقولك : وما خلقوه حقاً ، أي : من انتفاء مثله حقاً ، وما حكمي عن ابن الأثيري : أنه في الكلام قد بدى بواجباً ، وإن في قبأ في منصوب بـ في رعه الله إليه في والمسيح : بل رعه الله إليه بقبأ ، فلهذا لا يصح عنه ، وقد نص الجليل على أن ذلك خطأ ، لأنه لا يعمل ، بعد بل في ما قبلها .

﴿ بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ وَكَانَ إِذْ رَفَرٌ أَحْكِيماً ۝١٦٢﴾

في رعه الله إليه في هذا إبطال لما ادعوه من خلقه وصلبه ، وهو من أي السجدة الشابة ، على ما صحح عن الرسول - ﷺ - في حديث المراءج ، وهو هناك مفيد حتى ينزل الله إلى الأرض ، غسل أقدامه ، وجعلها على عدلاً في كل من جوداً ، وما معها أربعين سنة ، ثم يموت ، كما يموت البشر ، وفاء فناءه رجع الله عيسى إليه ، مكه الرشي ، والبستور ، وقطع منه الطعام والمشرب ، فصار مع الملائكة ، فهو معهم حول العرش ، فصار إنسان ملكياً سيوراً أرضياً ، واضمح في في إليه في عائد إلى الله تعالى عمر عده لتقدير . إلى سلك ، وقد جاء في روفك إلى في ، وفيه في أي في حيث لا حكمه فيه إلا أنه ، ولا يوجه الدعاء لا نحوه ، وهو راجع إلى الأول ، وقد أمر به الله الرزي . أهل الله تعالى عقيب ذكره ، أنه وصل إلى جبهى أنواع من السجدة ، أنه رعه الله إليه ، قال أن رعه الله إليه أعظم في إحصاء الثواب من الجنة ، ومن كل ما فيها من اللذات الجسمانية ، وهذه الآية تفتح عليك باب معرفة البصائد الروحانية انتهى ، وفيه نحو من كلام المتفلسف ، في وكان الله عزيزاً حكيماً في قال أبو عبد الله الرازي (١٦٢) فرد من إمزة في - القدرة ، ومن الحكمة كمال العلم ، فيه بهذا على أن رجع عيسى - عليه السلام - من الدنيا إلى السموات ، وإن كان كالتعذر على البشر ، لكن لا تعذر فيه بالسبب إلى قدره وحكمته أسهل ، وقد عيره - في عزيزاً في أي : قوياً بنفسه من اليهود ، حطاط عليهم بغرض الرومي ، فضل منه مظنة عظيمة في حكماً في حكم عالمهم بالفتنة والفتنة ، وفيه في عزيزاً في أي : لا يذهب ، لأن اليهود حاولت بعيسى - عليه السلام - أمراً ، وأراد الله خلافه في حكماً في أي : واضح الأشياء مواضعها ، فمن حكمت تخليصه من اليهود ، ورفع به إلى السماء لا يريد ونقصه حكمت تعالى ، وقد ذهب من فيه - أرحم الله تعالى إلى عيسى على رأس ثلاثين سنة ، لم رفعه وهو بين ثلاث وثلاثين سنة ، فكانت نبوته ثلاث سنين ، فقول : بعث الله حمزلاً - عليه السلام - فأدله حجة معها ورويته في سفنها ، فرقه الله تعالى إلى السماء من تلك الوردية .

﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمُؤْمِنٌ بِهِ قَبْلَ مَوْلَاهُ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكُونُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا ۝١٦٣﴾

في وإن من أهل الكتاب لا يؤمن به قبل مولاه في إنه في حاسافية ، والمجبر عنه محذوف ، قدمت حجة مقامه ، التقدير : وما أحد من أهل الكتاب ، كما حذف في قوله في وإن منكم لا وردها في والمسيح : وما من اليهود ، وقوله في وما إلا أنه مقام مخلوق في أي : وما أحد من هؤلاء مقام ، وما أحد منكم إلا ووردها ، قال الزجاج : وحذف أحد ، لأن

مطلوب في كل شيء يدخله الاستثناء نحو : ما قام إلا زيد معناه : ما قام أحد إلا زيد ، وقال الراغبري : ﴿ لا يؤمن به ﴾ حمله مسمية ، وإضافة صفة لوصف محذوف تقديره : وإن من أهل الكتاب أحد لا يؤمن به ، ونحوه ﴿ وما من إلا له مقام معلوم ﴾ [نصافذ : ١٦٨] [وإن حكم إلا ودها ﴿ تريم [٧١] والمعنى : وما من اليهود أحد لا يؤمن به انتهى ، وهو غلط فتش ، إذ رغم أن ﴿ لا يؤمن به ﴾ حمله مسبب بإعنه صفة توصف محذوف ، إلى غيره ، وصفة أحد المحذوف إنما هو الجار والمجرور ، وهو من أهل الكتاب ، والتقدير : كما ذكرناه : وإن أحد من أهل الكتاب ، وأما قوله ﴿ لا يؤمن به ﴾ فثبت صفة لموصوف ، ولا هي حمله فسمية ، كما زعم ، إنما هي حمله جوب القسم ، والقسم محذوف ، والقسم وجوه في موضع دفع خبر المبتدأ الذي هو أحد المحذوف ، إذ لا ينضم من أحد ونحوه يستد ، لأنه لا يبعد ، وإنما ينظم الإسناد بالجملة الفسمية ، وجوابه هناك هو محط التدللة ، وكذلك أيضاً المحذوف في الآية لا مقام ﴿ وإنك ﴾ إلا وأردها ، إذ لا ينظم مما قبل إلا تركب [استغني ، والمظاهر أن الضميرين ن ﴿ به ﴾ و ﴿ مائة ﴾ عائدان على عيسى ، وهو سبيل التكلام ، والمعنى : من أهل الكتاب ، انفس مكذوب في زمان مائة ، وهي : أنه سرك من الساء في آخر الزمان ، فلا يبقى أحد من أهل الكتاب إذا يؤمن به ، حتى تكون الله واحدة ، وهي صف الإسلام ، قد من حاضر وخس وانو مالتاً ، وقال ابن عباس أيضاً وعكرمة والضحاك والخس أيضاً ، ومحمد وغيرهم : ضمير ن ﴿ به ﴾ عيسى ، أي ﴿ مائة ﴾ لخصي ، وقالوا : وليس بموت يهودي حتى يؤمن عيسى ، ويعلم أنه نبي ، ولكن عند المعابة للموت ، فهو إيمان لا يفعه كمن لم يتبع فرعون إيمانه وقت المعابة ، رداً بما يشبه هذا القول للربحري (١١) ، قال : وأخبرني من اليهودي ربهدي أن أحد لا يؤمن قبل موته عيسى ، وأنه عند الله ورسوله ، يعني إذا عاين قبل أن يهتق روحه ، حين لا يفعه إيمانه لا تقطاع وقت التكليف ، ثم حكمي عن شهر بن حوشب والحجاج : حكيت فيها طرول ، حسن مالتير بها ، أن اليهودي إذا حضر الموت هرب ثلاثكة در ، ووجهه ، وقالوا : يا عدو الله ، أنك عيسى نبياً ، فكذبت به ، فقول : أنت أنه يس - وتقول للخصم أني - أنك عيسى نبياً فرجعت أنه الله ، أو ابن الله ، فقول : أنت أنه عبد الله ورسوله ، حيث لا يفعه إيمانه ، وعن ابن عباس : أنه سركه ذلك ، فقال له عكرمة : فإن أتته رجل فصر به عظه - قال لا تجرح نفسه حتى يترك بها شعبة ، قال : وإن خرجت فوق بيت ، أو أخرجني ، أو أكله سبع ، قال : يتكلم بما في الحوي ولا يخرج روحه حتى يؤمن به (١٢) ، ويدل عليه قراءة أبي ﴿ لا يؤمن به قبل موته ﴾ حصه تكون على معنى : وإن سبهم أحد إلا سيؤمنون به قبل موته ، لأن أحد يصلح للجميع فإن قلت : فما قلادة الإخبار بما عاينهم عيسى قبل موته لفت : فإذنه الوعيد . ولكن عظمهم بأهم لا ما لهم من الإيمان به عن قريب عند المعابة ، وإن ذلك لا نفعهم بحثاً لهم ونشيطاً من مباحة الإيمان به في أوس الانشاع به ، ويكون إلا ما الله به خيم ، وكذلك قوله ﴿ ويوم القيامة يكون عليهم شهيداً ﴾ يشهد على اليهود بأسم كيديهم ، دخل الصديق منهم يدعي من الله انتهى كلامه ، وقال أيضاً : ويجوز أن يراد أن لا يبقى أحد من جميع أهل الكتاب إلا يؤمن به ، على أن الله يجيبهم في قلوبهم في ذلك الزمان ، ويعلمهم ما أوله وما أول نه ، ويؤمنون به حين لا يفعهم إيمانهم ، وقال عكرمة : الضمير في ﴿ به ﴾ لشهد عليه لصلاته وإسلامه ، وفي ﴿ مائة ﴾ للكتاب ، قد : وليس يفرح يهودي إذا نصراني من أنبها ، حتى يؤمن بمحمد ولو عرف ، أو سلفه عليه

(١١) بحر الكشف ١٠٨٨/١

(١٢) بحر العمري ١٢٧/١ وقرآني ٨٧/١ ، ٨٩

(١٣) بحر الرض ١٦١/١ ، ١٦٢/١ ودرية الكفاية بالخبر عنه ١١٦٧

(١٤) بحر الكشف ١٠٨٨/١

(١٥) بحر الرطوب ١٦١/١ والله ٢٤٩/١ ورض كثير ١٧٧/١ والبحوي الزم ٨٠

حذار ، فيه يؤمن في ذلك الوقت ، وقيل : يعود في به ، عن الله ، وفي قوله : هل أحد يقدر ، قال ابن زيد : إذا نزل نبي عليه السلام ، لعن الشيطان لم يجز يهودي ولا نصراني إلا أمر بالله حين يرون قتل الدجاجة ، ونصير الأمم كلها واحدة على صفة الإسلام ، ويعزي هذا لقول بعض بني عباس وحسين ومناذ ، وقال بعض من عروء في وإن من أهل الكتاب في تضديد الدين وهي قراءه عسر التخرج في يوم القيمة يكون عليهم شهيداً في أي شهيد على أهل الكتب هل اليهود تنكذبهم به ، وعلمهم به ، وهى التعدي بينهم فيه إغما مع الله ، إن الله ، والنصير في يكون في لعن ، وقال عكرمة لحمد - رضي الله عنه - : وتضمنت هذه الآيات أمراً من تصدقة والبيع ، فيها التحريم لما في في يدعو ، وفي خادعهم ، وفي شكرهم ، وفي شاكراً ، وإيمان في ، وإذا قاموا في واستكروا في سم الله ، وفي هؤلاء ، وفي هؤلاء ، وفي يرون ، وفي يرون ، وفي الكافرين ، وفي الكافرين ، وفي أهل الكتاب ، وفي كتاباً ، وفي يثاقهم ، وفي ميثاق في ، واضيق في الكافرين ، وفي المؤسر في في يثاقوا في أو عنوه في وفي يؤمر ، وفي تكسر ، والاختصاص في في إلى الصلاة ، وفي في الذك الأسفل ، وفي ظهر باله ، والإتراء في مواضع ، لاستعارة في يدعو الله وهو خادعهم في ، الله سم خداع للمعاونة ، وفي سبلاً في وفي سلطاناً في قيام الحجة ، وفي الذك الأسفل في لخصائص طبقهم في التبر ، وعصوا في الالتجاء ، وفي أن يرموا في وفي لم يرموا في وهو حقيق في الأجسام استعد للعدا ، وفي سلطاناً في منه في للجنة ، وفي خلف في ، في ملجأ الله ، ويزيد الحرف لشي في في بعضهم في ، واستد الغل في غير فاعله في فاحذنب الصعقة في ، وجاءت البات في وإن الراضي به ، وفي في يفهم فأنه في في وفهم عن مريم جداً في في قوله إن أغنا السج في ، وحس الشوق في في في قبضهم ميثاقهم ، والمعاطيه ، عنه ، حيث سفت ياتوا التي تثل على الجميع فقط ، وبين هذه لأشب اعصار مشاعر ، فشاركوا الله وأوحاه فعل أولئك ورعاً هؤلاء ، وإطلاق اسم قن على مصر ، وفي كرههم بأن الله في وهو القرآن والإنجيل ، ويكروا شي من الكتب إلا بها ، وفي في توهم بنا قنلاً في وفي بقل ذلك إلا بعضهم ، وانصرف في في رسول الله في إن قلنا به من كلامه ، لتوجيه في في خلف في من احتك انصرح غلاف ، أو جمع الخلف ، وهو نصير عن غير مدكور ، وهو في يؤمر به قبل موته في عن من جعلها عبرة عيسى ، والقل من صيغة فاعل لل فعل في في شهيد في ، والحديث في موضع

﴿ فَيُظْلَمُونَ ذُنُوبَهُمْ خِلَافَ ظَنُّهِمْ أَفَجَلَّ مِنْ ظَنُّهِمْ تَعْلَمَ اللَّهُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخْتَرَهُمْ الزُّبُرَ ۖ وَأَوَدَّهُمْ حَمَلَهُمْ ۖ وَلَوْ أَنَّ الْإِنْسَانَ بِالنَّفْلِ أَفْهَمَ ۖ لَمَّا لَبِثَ فِي الْكُفْرِ يَوْمًا ۖ ثُمَّ تَرَدَّى بِآيَاتِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ لَكِنَّا نَسُوهُ ۚ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ إِنَّهُمْ فَاسِقُونَ ۚ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ ۚ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ ۚ وَالْمُعْذِرُونَ ۚ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ أُولَٰئِكَ سَتُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ۖ ﴿١٦١﴾ إِنَّا أَوْحَيْنَا

(١) ورمزها الجوى في علم التخرج - الآية كلام جميل ذي معان عظيمة ، وانظر فوائد الشوق من ١٧٢

(٢) وسين ١٦١ تسين ، وهو من تحاسن الكلام ، وهو في الكلام بالكلام من مثار أو لايت من الشعر متطابق ، صلاحيات لأحد ، متصلاً عاماً ، ولا متجه ، يكون مدحاً أو ذمماً ، إما حمداً ، أو ذمماً ، أو بغيره ، واستعمل بعضه بغيره

شرح الكافية (١٦١)

إِلَيْكَ كَمَا أُوحِيَ إِلَى تُوحٍ وَالْيَتِيمَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْكَ إِنْزَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ
وَأَلْمُتَّعْنَا بِطُوبَى وَعِيسَى وَإِيُوبَ وَيُوسُفَ وَهَارُونَ وَمُوسَى وَآدَمَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلِيمُ الْغُيُوبِ ﴿١٦٧﴾ وَرُسُلًا قَدْ
فَضَّلْنَاهُمْ عَلَيْكَ مِنْ قَبْلُ وَرُسُلًا لَمْ تَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَيْكَ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَخَصُّصًا ﴿١٦٨﴾
رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا
حَكِيمًا ﴿١٦٩﴾ لَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ أَنْزِلْ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ فَلْيُفَصِّلْ لَكُمْ مِنْهُ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدِّقُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا ضَلَالًا بَعِيدًا ﴿١٧١﴾ إِنَّ
الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُمْ وَلَا لِيَهُمْ بِهِمْ طَرِيقًا ﴿١٧٢﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ
خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا ﴿١٧٣﴾ يَأْتِيهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرُّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ
رَبِّكُمْ فَانْمُوتُوا خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١٧٤﴾
يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى
ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْفَتْهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَتَأْمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا
ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَمْ يَكُنْ فِي السَّمُوتِ
وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكُفُّوا بِاللَّهِ وَصَحْبًا ﴿١٧٥﴾ لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ وَلَا
الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ وَمَنْ يَسْتَنْكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرْهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴿١٧٦﴾

الظلمة (١) : تجاوز الحد ، ومنه خلا السر ، وغلوة السهم ، الاستكفاف : الأنفة والرفع من تكلف الدمع إذا تعجبه
بأصبعك من خدك ، ومنعت من الجري قال :

فَبَانُوا قُلُوبًا فَانْطَغَرَتْ مِنْهُمْ مِنْ الْعُلَى لَمْ يَنْجِفْ مِنْكَ نَسْلُغُ (٢)

وسئل أبو العباس عن الاستكفاف ، فقال : هو من التكف ، يقال : ما عليه في هذا الأمر تكف ولا تكف ،
والتكف لمن يعال له سوء ، واستكف دفع ذلك السوء ، في غلظ من الذين هادوا حرمت عليهم طيبات أحلت لهم
اللعن في غلظهم في عظيم لؤ في غلظهم في أي ظلم ، وحذف الصفة لفهم المعنى جاز ، كما قال :
لقد فحشت على لحم

(١) يقال : غلا في الدين والأمر يغلوا غلوا : تجاوز حد

لسان العرب ٣/٣٢٩ .

(٢) لم أجد لفظه طغر عند ابن الجوزي في زاد السير ١/٢٩٤ واللبان والتكف

أي: ضد شيعي، ويتعلق به ﴿حرماً﴾ وتقدم انتك على سبب نسبة على محض العلم وبغيره، والتحذير منه، والصحة هي ما ذكر في قوله ﴿وعلى الذين هادوا﴾ وحرب عليهم الألبان وبعض نظير واحوت، وأصلهم صفة لعليت، لما كانت عبته، وتوضح ذلك قراءة من عباس ﴿طيات كانت أحلت هم﴾ وبصدهم عن سبب الله كثيراً، أي: بأكثر كثيراً، يكون كثيراً بغيراً بالصدر، وإليه ذهب الطبري، قال: حدود بحدوده أمر محمد بن عيسى جعاً عظيماً من الناس، أو صدأ كثيراً، وقدره بعضهم: زماناً كثيراً، وأحدهم الزمان وقد مرأته ﴿ومعه حنة حانية نفيد تأكيد قبح فعلهم وسوء صبيغهم، إما من الله عنه يجب أن يبعد عنه، قانوا، والربا محرمة في جميع الشرائع، وأكلهم أموال الناس بالباطل﴾ أي: انزاعاً لشيء كانوا يأخذون من مملكتهم في تحريمه، الكتب، وفي هذه الآية فصلت أنواع العلم، ثم يجب عليهم العلم، قل: كانوا كلهم أخذوا دناً حرم عليهم بعض الغنياب، وأصل هذا نفس لطياب، بل ذكرت نكرة مبهمة، وفي لائحة فصل أنواع ما حرم، ولم يصل انتك، فقل: ذلك حرباً بهم ببعضهم ﴿لأنهم﴾ [١٤٦] وأعيدت الآية في ﴿وحدتهم﴾ بعد عن الحضور، غيبة بالفضل فأنس بمبدأ تصحيف عنه، بل في العمل فيه، ولم يبد في ﴿رحمته﴾ وأكلهم ﴿لأن الفصل وقع بعد المطالب عليه، ونظر هذه الحروف، ونزك هذه قوله﴾ في أنفسهم مثلاً في الآية، وبعده في أنواع العلم بما هو أهم، وهو أمر الناس، وهم قصد عن سبب الله، ثم أمر الدنيا وهو ما ينتشر في الأولى في بعض أدل، ثم ارتفع إلى الأسع في تلك المدينة، وهو أنه ما كان، أي: عاناً لا عوض فيه، وفي ذكر هذه الآية مثلاً على هذه الآية، حيث لم يخالطهم عدالة البهه بجرم عليهم في الدنيا لطياب، عدوية ضد مدبرهم، ﴿وأخذنا للكافرين منهم هذا مهناً﴾ لما ذكر عورة البهه وذكر ما أخذهم في الآخرة، ولما كان ذلك التحريم مثلاً ليهود سبب ظلم من ظلم سبه، واثرتهم فاههم وحير فاههم، كما قال تعالى ﴿وانقصة لا تعبير نفس ظنوا منكم خاصة﴾ [نمل: ٢٧] انتك الغدب الأليم، بما أخذ للكافرين منهم، وذلك لربك، وأخذناهم، ﴿تكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما تزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً﴾ مجز، ﴿لكن﴾ في هذا وجه الحسن، لأنها داخلية بين مقيمين وحزائهم، وهم الكافرون والغدب الأليم، والمؤمنون والأجر العظيم، وفي الراسخون في التابون المتصرون مستصرون منهم، كبد الله من سلام وأضرابه، وفي المؤمنين في بقي منهم أو المؤمنين من المهاجرين والناصر، والغافل أنه في من آمن واتبع في الراسخون في علم الاستدلال والخبر في يؤمنون لا غير، لأن الدخ لا يكون إلا بعد تمام الحجة، ومن جعل آخر في أولئك سنؤتيهم في قوله ضعيف، وانتصب في تحقيق في علم انتك، ورفع في المؤمنين في أي من إصر، وهم: علم سبب الفعل إلى ارتفاع، ولا يجوز أن يخصص علم الموضع قبله، لأن انتك إذا سقط في شيء، لم يبق ما بعده إلى إعراب ثبوت، وهذا لفظ لبيان فصل الصلاة والركعة، فكذلك انتك ما كان جسي في حق، وطراً من جبر وعمر من عهد والحدود وعيسى من عمر ومكث من ديار وعبدية عن الأعرش ويوس وعازر عن أبي حمزة، والمقيمين في بانرفع سداً على الأدب، وكذا هو في مصحف ابن مسعود، قاله الفراء، دوري، أنه كذلك في مصحف أبي، وتبين، بل هي فيه في المقيمين الصلاة في كسافة حشر، وذكر من عائشة وأمان من عائشة أن كتبها بالياء من خطا كتب انتك، ولا يصح عهد ذلك لاسم عربي انتك، فصح البعوت انتك في لسان العرب، وهو باب واسع ذكر عليه شواهد سبويه وغيره، وعن الخليل خرج مبرهه ذلك، وفي الزعزعي^١ ولا تلتفت إلى ما روي عن غيره من خط انتك، وربما التفت إليه من نظري انتك ولم يعرف طابعه، وروى ما في انتك عن الاختصاص من الانتك، ومعنى هذه أن لسان الأكرين الذين مثلهم في الثروة مثلهم في

الإنجيل كانوا أبعد حمة في الغيرة على الإسلام ، وحب المطاعين عنه ، من أن يتركوا في كتاب الله ثلثه سداها من بعدهم ، وعرفوا يوفوه من بلحق بهم انتهى ، ويعني مقوله : من لم ينظر في الكتب كتب سيويه - رحمه الله - فإن اسم الكتب عثم عليه ، ويظهر من يقدم على تفسير كتاب الله ، وأعراب ألفاظه بعبر أحكامه علم النحو - جزوا في عطف - ولحقين - وجوهاً - استندوا : أن يكون معطوفاً على ﴿ ما أنزل إليك ﴾ أي : يؤمنون بالكتب والمفصّل الصلاة ، واختلوا في هذا الوجه من المعنى بالمعنى الصلاة - فقل : الأنبياء ذكره الزمخشري^(١) يؤمن عطفه ، وقيل : الملائكة ، ذكره ابن عطية ، وقيل : المسلمون والصالحين - ونسب لقيمته ذكر بن عطية معناه ، وتوجه آتاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في ﴿ منهم ﴾ أي : تكن الراسخون في العلم منهم ومن المؤمنين ، ذكره بن عطية : على قوم لم يسلمهم ، الوجه الثالث : أن يكون معطوفاً على الكف في ﴿ أولئك ﴾ أي : ما أنزل إليك وإلى المؤمنين الصلاة ، وتوجه الرابع : أن يكون معطوفاً على كتاب ﴿ فقل ﴾ على حذف مصنف التفسير : وما أنزل من قبلك وقيل : المؤمنين الصلاة ، ملوحه الخامس : أن يكون معطوفاً على كاف ﴿ فقل ﴾ ويحيى الأسباب ذكره ابن عطية ، وقال ابن عطية : فوق بين الآية والبيت يعني بيت آخر من وكان اسمه قبل وهو :

الزَّالِمِ كُلِّ تُغَيِّرُكَ وَالْمُطْبِئُونَ مُعَادِ الْأَزْوَارِ^(٢)

بحرف المعطف الذي في الآية ، فإنه يمنع عند بعضهم تقدير الفعل ، وفي هذا نظر انتهى ، إذ منع ذلك أحد فهو محجوج بثبوت ذلك في كلام العرب مع حرف العطف ، ولا نغز في ذلك ، كما قال ابن عطية : قال الشاعر :

تَبَيَّنَ لِي إِلَى بَشَوَةِ عُنْطٍ وَتَبَيَّنَ نَسْرُ أَطْبِئِ بِقُلُوبِ تَسْأَلِ^(٣)

وتلك جودوا في قوله تعالى ﴿ والمؤمنون الزكاة ﴾ وجوهاً على عبر الوجه الذي ذكرناه من أنه ارتفع على خبر متدا محذوف على سبيل قطع الصلقات في الدعاء ، أحدها : أنه معطوف على ﴿ الراسخون ﴾ ، الثاني : على الضمير المستكن في ﴿ المؤمنون ﴾ ، الثالث : على الضمير في ﴿ يؤمنون ﴾ ، الرابع : أنه مبتدأ وما بعده الخبر ، وهو اسم لإشارة وما يليه ، ولما في المؤمنون بأنه معطوف على ﴿ والمؤمنون الزكاة ﴾ على الوجه الذي احتجنا به في رفع ﴿ والمؤمنون ﴾ وما ذكره أولاً ، ﴿ وأؤمنون ﴾ نفس الإيمان بما يجب أنه يؤمن به ، ثم أخبر عنهم وعن الراسخين أنهم يؤمنون بالقرآن والكتب المنزلة ، ثم رصعهم بمصنفات المدح من أمثال أشرف أوصاف الإيمان الفعلية البدنية ، وهي الصلاة ، وإعلاء وهي الزكاة ، ثم ارتقى في المدح إلى أشرف الأوصاف العقلية الاعتقادية ، وهي الإيمان بالوحدانية ، أنزل الكتب وشرع فيها الصلاة والزكاة واليوم الآخر ، وهو البعث والمعاد الذي يظهر فيه ثمره الإيمان ، وبهتال تكاليف الشرع من الصلاة والزكاة وغيرها ، ثم إنه لما استوفى ذلك أخبر تعالى أنه سيؤتيهم أسر عظيم ، وهو ما رتب تعالى على هذه الأوصاف التحليلة التي رصعهم بها ، وأشار إليهم بأولئك ليدل على مجموع تلك الأوصاف ، ومن أعرب ﴿ والمؤمنون بأنه ﴾ مبتدأ وخبر ما بعده ، فهو معرب عن إدراك الفصاحة ، والأجود : إعراب ﴿ أولئك ﴾ متداً ومن نصبه بإشارة فعل تفسيره ما بعده : أنه سيؤتي أولئك

(١) نسبه .

(٢) البيت للمبشر بن حنبل نظر الديوان ١٩ والكتاب ١٠٤٦١ ، المحجب ١٩٨٢٧ الإنصاف ٢٦٨ ، الزهر ١٤٥/١ ، إمامي الشعرى .

٢٤٤/١ وصف الماني ٤٦٦ ، هجر ١٥٠/٢

(٣) البيت لأمية بن أبي طالب المذني نظر ديوانه ١٨٩/٢ ديوانه فيه :

لَهُ نَسْرَةٌ فَصَلَّاتُ السُّجُودِ وَتَسْوِجُ مَرَاتِجِجِ صَبْلِ السَّنَنِ

ونظر للكتاب ١٩٩/١ ، ابن يعرب ١٨٩/٢ وصف الماني ٤٦٦ المغرب ٢٢٥/١ لطيفي ١٣٢/١ الخزانة ٤٢١/٢ السلف وضع

سؤبتهم ، فيعلمه من باب الاستعارة ، وليس قوله مرجح ، لأن ربه امرته أصبح ، وأكثر من . وبدأ حسنة ، ولأن معصوم ما بعد حرف الاستفهام غلظ في حوار تقديمه ، في محو سائر ما قبله ، وإذا كان كذلك فلا يجوز الاشتغال ، والأحد أحسن حل ما لا خلاف فيه ، وفرا حزمة في سؤبتهم ، بالهاء عوضاً عن ياءه ، والمؤمن بالله ، وفرا باقي السبعة على الانجذاب ، وبماتة ، واعتد ، في بنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبي من بعده ، قال ابن عباس : " ما نزولنا إلى مكبر الخبير وعدي من ربه قالوا : يا محمد ما تعلم أن ما أنزل على بشر شيئاً بعد موسى ، ولا آدم إليه . ولما محمد بن كعب القرظي : " ما رواه في سننك أهل الكتاب في السماء [١٥٣] : فثبت عنده ، وسمعت الخبير بأخبارهم أديته ، قالوا : ما أنزل الله من شيء ، ولا حل عيسى ، وحمدوا جميع ذلك ، فركل في وما بعد الله حتى قدره يا عالماً [السماء [٩١] ، وقال القرظي : " بنا أوحينا إليك ، جواب لأهل الكتاب عن سؤالهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليهم كتاباً من السماء ، واحتجاج عليهم بأن شأن في النوح إيه كسار لثياب الذين صنعوا الهوى ، وقدم سوحاً وحرره منهم في الذفر ، فإنه لا شيء أولئك أولئك ودعوتهم عاقبة ما خرج من كل إبداء في الأرض ، كما أن دعوية محمد - صلى الله عليه وسلم - عاقبة ما خرج من في الأرض ، و" أوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسماعيل ويعقوب والأنبياء وعيسى وآلهم ويونس وهود وسليمان في خص تعالى ما ذكره هؤلاء ، تترماً لنفسهم هم ، وبدأ إبراهيم ، وأنه الأب الثالث ، وقدم عيسى عن من سلف تحقيقاً لسننه ، ولفظاً لما ذكره يهود أنه ، ودفعاً لاعتقادهم ، ومغضباً له عليهم ، ونوباً لسانع دافره . وتقدم ذكر نسب نوح وإبراهيم وهود في نسب آية موسى ، وأما كبريت فذكر الخصم من أحد من اعلمني العاصم عبد الوهاب بن علي السجزي ، أنه ، قال : " يوب من أمم من نوح من نوح من النجاشي من . معاذ بن إبراهيم ، أنه من ولد لوط من هارون ، وما يوس فهو يوس من متى ، وفرا أتبع في رواه ابن عماره في يوب في كبر النون ، وهي لغة لبعض العرب ، وفرا التعمي وابن ذلك بعده ، وهي لغة لبعض قبيل ، وبعض العرب يميزا ويكسر ، وبعض أممهم ويصغر لونه ، ولغة حجاز ما قبل به جمهور ، من ترك الهمز وجد النون ، في وأتينا داود زبوراً في آبي : كتاباً ، وكل كتاب يسمى زبوراً ، وفرا عن أنكتاف أمم أوحاه الله إلى داود ، وهو موسي ، يعني معصوم كاحليل وأنكرت ، ولا بعدد وهو ما لا يخفى سورة ، ليس بعد حكم إلا غير ولا حلال ، إنما هي حكم ومراعاة ، وقد فرأت جنة مساهلاً الألفس . هي : وقدم معينه في الذكر على داود فتوفر عطفه بدجل قوله في فمهاها سبيها وكلاً آتينا حكماً وعبداً في الآية [٧٩] والذي يظهر أنه جمع بين عيسى وإبراهيم ويونس ، لأنه أصحاب سحابة وملائكة في الدنيا ، وجمع بين هارون وعيسى ، لأن هارون كان عملاً من إسرائيل ، معظماً مؤثراً ، وأما سليمان فكان معظماً عند الناس ، فذكر الله سبحانه في كتابه ، مجسمهم التحية ، واستغفيم ، وتأسر ذكر داود ، لتأريده بأكثر كذبه ، وبراهه في حجة مستغلة بالذكر ، ولكانه دافعه من الله دم شططي . حصص به نصيب من استغفيم المصوي ، وفرا حزمة في زبوراً في صدر لزي ، قال أبو العلاء . وبه وجه أحد من أمم - صدر كالنمود ، يسى به الكتاب المنزل على داود ، وأنشأ أنه جمع زبور على داود ، والله هو الواو ، وقال أبو علي : كما قالوا : طويلاً يهودي . وكروا وكروا . ويرشاش وورشاش ، في جميع محبت الزيادة . ويعني هذا لتوجه أنه أنكرت مثل التصغير . وقد أنكرت هذا المثل في نصيب الله عنه ، محو كبر وهرير ، والخلوت وسهرت ، وثالث وثبت ، والجمع مثله في نفوس ، وإن كان أقل منه في الاستعمال ، قال أبو علي : ويحتمل أن يكون جمع زبوراً وقع عن المروء ، كما قالوا : نحر الأعمى وسح

اليس ، وكما سمي انكوت كتاباً ﴿ ورسلاً ﴾ قد قصصهم عليك من قبل ، أي : ذكرنا أخبارهم لك ، ﴿ ورسلاً ﴾ تخصصهم عليك ﴿ وروي من حديث أبي ذر ﴾ ، أنه سئل عن المرسليين ، فقال له رسول الله - ﷺ - : « كان المرسلون ثلاثين وثلاثة عشر »^(١) ، قال المفطر : هذا أصح ما روي في ذلك ، حرجه الأخرى ، وأبو حاتم انبثق في سبيل صحيح له ، ويحدثني عن هذا أنه سألهم عن الأنبياء ، فقال : « ما ألف - نبي ، ولو خمسة وعشرون ألف - نبي ، وروي عن أنس أن رسول الله - ﷺ - بحث على أثر ثمانية آلاف من الأنبياء ، منهم أربعة آلاف من بني إسرائيل »^(٢) ، وروي عن كعب الأحبار - أنه قال : الأنبياء ألف ألف ومائة ألف ، وأربعة وعشرون ألفاً ، وقيل من عيسى - ما يذكر من عدد الأنبياء غير صحيح - والله أعلم بما هم انتهى ، وانتصاب ﴿ ورسلاً ﴾ على المصدر فعل - أي : قد قصصهم رسلاً عليك ، فهو من باب الاشتغال ، وانجبه من قوله ﴿ قد قصصهم ﴾ مفعلة لذلك الفعل المعروف ، ويدل على هذا قراءة أبي ﴿ ورسلاً ﴾ بالرفع في الموصفين على الابتداء ، وجاز الابتداء بالذكر هنا ، لأنه موضع عصيل كي أشبهوا :

قَصُورٌ بَشَرٌ وَرَسُولٌ مُرْسَلٌ

وقال امرؤ القيس :

بَشَرٌ وَرَسُولٌ عَلَيْنَا لِمُحْسَرٍ

ومن حجاج الحبب على الرفع تكون المعطف على جهة فعلية ، وهي ﴿ وأتينا داود رسلاً ﴾ النساء (١٦٣) ، وقال ابن عطية : الرفع على تقدير : وهم درس ، فمن قوله يكون ﴿ قد قصصهم ﴾ جهة في موضع الضمعة ، وجوزوا أيضاً نصب ﴿ ورسلاً ﴾ من وجهين ، أحدهما : أن يكون نصباً على الفاعل ، لأن المكي - إن المرسليين ، وأرسلنا رسلاً ، لأن الرد على اليهود إنما هو في إنكارهم إرسال إرميل وإلهاد أنوحى ، ﴿ وكلم الله موسى تكليماً ﴾ هذا إخبار بأن الله شرف موسى بكتابه ، ولأنه يفتخر دلالة على وقوع الفصل على سبيلته لا على مجاز ، هذا هو الغالب ، وقد جاء التأكيد بالضمير في الخبر إلا أنه قليل ، ومن ذلك قول هذست العياش من بشر الأنصاري

لَكُنِّي أَفْخَرُ مِنْ صَوْفٍ وَأَكْثَرُ حَلْفَةً وَفَعَلْتُ صَحِيحاً مِنْ سُدَامِ فَضْطَرْتُ^(٣)

وقيل طلب : لو التأكيد بالضمير بخلاف أن تقول : قد كنت لك دلائلاً ، بمعنى كنت إليه رفعة وسعت إليه رسولاً ، فلما قل ﴿ تكليماً ﴾ لم يكن إلا كلاماً مسبوغاً من غة تعالى ، ومالكة الكلام مما طرأ فيه الكلام ، واحتفت فيها علماء الإسلام ، وبهذا المسألة سمي علم أصول الفقه بعلم الكلام ، وهي مسألة يبحث عنها في أصول الدين ، ونحو إبراهيم بن وثاب ﴿ وكلم الله ﴾ بالنصب على أن موسى هو المكلّم ، ومن يدع التفسير أنه من التكلّم ، وأن معناه : وصرح الله موسى بأظهار الحق وبخالف الفتن ، وقد كتب : كلم الله موسى بالكتابة كلها ، فحتم موسى يقول : رب لا تفهم حتى كلمه بلسان موسى آخر الآلة ، ﴿ رسلاً مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل ﴾ أي : يشيرون بالجنة من أطاع ، ويشيرون بالنار من عصي ، وأراد تعالى أن يقطع بالمرسل احتجاج من يقول : لو سمعت إلى رسول لأست ، وفي الحديث : وليس أحد أحب إليه العذر من الله ، فمن أجل ذلك أنزل الكتب وأرسل الرسل ، وقال أنقرشري : فبن قلت : كيف يكون للناس على الله حجة قبل الرسل ، وهم محجوجون بما نصبه الله تعالى من الأدلة التي يطرئها موصل

(١) طبري ٤٨٦/١

(٢) طبري المصدر ص ٥٨٦/١

(٣) حرجي لا مري ، تفسير طبري المبرور ٩٦ الكتاب ٤٤/١ نسخة ١٤٢١ هـ ، ص ٥٢٤ .

(٤) تقدم

إلى المعرفة ، والرسول في أنفسهم لم يتوصلوا إلى المعرفة إلا بالنظر في تلك الأدلة ، ولا همضوا أنهم رسل الله إلا بالنظر فيها
للت : الرسول منبهيون عن العفة ، وياثون هل النظر ، كما ترى عليه العدل والتوحيد مع تليخ ما حوله من تصبيل أمور
الدين ، وبيان أحوال التكليف ، ونعلم الشرع . فكان إرساها لإزاحة الغمة وتبسيط الأوامر الحجة . لئلا يقولوا : لولا
أرسلت إلينا رسولاً ، فيرفطنا من سة الغمة ، وينها ما وحب الانتباه له انتهى ، وفوله ﴿ لئلا ﴾ هو كالتعليل خالتي
التبشير والإنذار ، والتبشير هو بالجنة ، والإنذار هو بالنار ، وليس الثواب والعقاب ساهما يرجعها العفل ، وإنما هو مجرد
هما ، وباء السمع نصارا واجباً وقوعها ، ولم يستند وجوبها إلا من البشارة والندارة ، فلو لم بشر الرسل بالجنة من احتل
التكاليف الشرعية ، ولم يندروا النار من لم يحتل ، وكانت تفع المخالفة للترتب عليها العقاب بما لا شعور للمكلف بها ، من
حيث إن الله لا يبعث إليه من يعلمه بأن ذلك محصية ، فكانت له الحجة ، إذ عوقب على شيء ، لم يتقدم إليه في التحذير من
صله ، وأن يترتب عليه العقاب ، وأما ما نصيب الله تعالى من الأدلة العقلية فهي موصولة إلى المعرفة والإيمان بالله على ما
يجب ، والفعل في الآية هو غير المعرفة والإيمان بالله ، فلا يرذ مؤال الزمخشري ^(١) ، وانتصب ﴿ رسلاً ﴾ على البدل . وهو
الذي عبر عنه الزمخشري ^(٢) بانتصابه على التكرير ، قال : والأوجه أن تنصب على المذبح ، ويجوز غيره أن يكون مفعولاً
بارسنا مقدرة ، وأن يكون حالاً موطء ، و ﴿ لئلا ﴾ متعطف ر ﴿ متلدين ﴾ على طريق الإعمال ، ويجوز أن يتعلق
بمقدور ، أي : أرسلناهم بذلك ، أي : بالبشارة والندارة ، لئلا يكون ، ﴿ وكلف الله هزيراً حكياً ﴾ أي : لا يخاليه
شيء ، ولا حجة لأحد عليه ، صادرة لقوله عن حكمه ، فذلك قطع الحجة بوصول الرسل ، وقيل ﴿ هزيراً ﴾ في عذاب
الكفار ﴿ حكياً ﴾ في الإعداء بعد تقدم الإنداء ، ﴿ لكن الله يشهد بما أنزل إليك ﴾ الاستدراك ولكن يقتضي تقدم جملة
مطلوقة ، لأن لكل لا ابتداء بها ، فالتظهير : ما وروى في سبب النزول : وهو أنه لما نزل ﴿ إما أرحنا إليك ﴾ قالوا : ما نشهد
لك بهذا ، نكن الله يشهد ، وشهادته تعالى بما أنزله إليه إثباته بإظهار المعجرات ، كما تبث الدعاوى بالبيات ، وقرأ
السلمي وأخرج الحكمي ﴿ لكن الله ﴾ بالتمليد ، ونصب الخلافة ، وقرأ الحسن ﴿ بما أنزل إليك ﴾ سبباً للمفعول
﴿ أنزله يعلمه ﴾ قرأ السلمي ﴿ نزل ﴾ مشدداً ، قال طرطال : أنزله ﴿ وفيه علمه ﴾ ، وقال أبو سليمان التميمي :
﴿ أنزله ﴾ من علمه ، وقال ابن جرير ﴿ أنزله ﴾ إليك يعلمه منه ، أنك عبرته من خلفه ، وفعل : أنزله إليك يعلمه أنك
أهل لأنزائه عليك لتبديك بحقه ، وعلمك بما فيه ، وحسن دعائك إليه وحكك عليه ، وقيل : بما يحتاج إليه العباد ،
وقيل : يعلمه أنك تبليبه إلى عباده من غير تبديل ولا زيادة ولا نقصان ، قال ابن عطية : هذه الآية من أقوى متعلقات أهل
السنه ، في إثبات علم الله تعالى خلاناً للمعزلة ، في أنهم يقولون : حالم بلا علم ، والمعنى عند أهل السنه : أنزله وهو
يعلم إنزله ونزوله ، وهذه المعزلة في هذه الآية أنه أنزله مقترناً بعلمه ، أي : فيه علمه من غير أوامر ونحو ذلك ،
قالعلم صارة من المعلومات التي في القرآن ، كما هو في قول الحنفر : ما نخص علمي وعلمك من علم الله إلا كما يقص هذا
المصنوع من هذا البحر ، وقال الزمخشري ^(٣) : أنزله متبأً بعلمه العلم من نذني لا بعلمه خبره ، وهو ثابته على نظم
وأسلوب معين عن كل مبلغ وصاحب بيان ، وموقعه مما قبله موقع الجملة المقصرة ، لأنه بيان للشهادة بصحته أن أنزله
بالتضم المعجز الثابت للمفسر ، ويحتمل أنه أنزله وهو عالم به وقرب عليه حافظ له من الشياطين برصد من الملائكة ،
﴿ والملائكة يشهدون ﴾ أي : بما أنزل الله إليك وشهادة الملائكة نبع لشهادة الله ، وقد علم بشهادة الله له إذ أظهر على يده
المعجزات ، وهنا على سبيل التنبه له عن تكذيب اليهود ، أي : إن كذبك اليهود وكذبوا ما جنت به من فلوحي ، فلا

(١) نظر المكشفت ٥٩١/١

(٢) انظر المصدر نفسه .

(٣) انظر المصدر نفسه ١٩٢/١ .

تبارك انت الله شهيد لك وسلاطنته فلا تخفت إلى تكذيبهم . ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾ أي : إن الله يشهد غيره ﴿ قال أي شيء أكثر شهادة على الله ﴾ [الأنعام : ١٩] ﴿ إن الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله قد ضلوا ضلالاً بعيداً ﴾ أي : ضلالاً لا يقرب رجوعهم عنه ولا يخلصهم منه ، لأنه يمتد في عتقه بحر ، ثم يتوصل بسائر الضلال إلى اكساف المال وإتلاف الأرواح ، وفيه : مذهب ضلال في أقصى عابثه ، وفر عجزه من حرور وصدوا حسب الضلال ، مثل وهي في اليهود ﴿ إن الذين كفروا وطمعوا لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً إلا طريق جهنم خالدين فيها أبد ﴾ أي : قبل هذه في الشركيين ، وقد تعذر الكلام على لام الجحيم وما بعدها ، وإن الإيمان جاء بالغ من الإيمان بالفعل الجحد عنها ، وهذا الحكم مقيد بالوفاء على الكفر ، وقال أبو سليمان الدمشقي : اعني لو يكن الله بعد عبيد نبي نفعناهم ، بل يفضحهم في الدنيا ويعاقبهم ، يسبق والخلا والسي . وفي الآية عشرة بشارت : وفي التمر عشرين . ﴿ كذبا وصموا ، وحسدوا ، حين الكفر والخاصي ، وكان منهم كافرين وبعضهم جاحلون أصحاح الكفر ، لأنه لا فرق بين المرتدين في أنه لا يعبر عن إلا ما سوية ولا لهديم طريقاً لا ينفذ بهم ، فيكون الطريق التوصل إلى جهنم ﴿ ولا لهديم ﴾ يوم القيامة لا ضربها انتهى ، وهو على طريقة الاعتزاز ، في أن صاحب الكيان لا يبدل له ما لم يصب منها ، وإن توبد بقوله ﴿ حريقاً ﴾ محضاً ، أي : عملاً صالحاً يند له نفع ، كقوله ﴿ ولا تغرب جهنم ﴾ استناداً ، ﴿ وكان ذلك على الله يسيراً ﴾ أي : انتفاء غفركم ، وهذا إيهام بظهورهم في شأهم ، لا صارت له منه ، وهذا تحذير لأمرهم ، وأنه تعالى لا يعبأ بهم ولا يباري ، ﴿ يا أيها الناس قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم فآمنوا خير لكم ﴾ هذا خطاب لجميع الناس ، وإن كانت سورة مدنية ، فالأمر به أمر عام . ولم كان خاصة تكليف ما كان شأنا خاصة بآدم في الخطاب ، والرسول هنا محمد ﷺ ، والحق هو شرعه ، وإن قدر بالقرآن ، والسجين . وشهادة التوحيد ، وروي عن عيسى : أنزلت في الشركيين ، ولي انتصدهم خيراً لكم ﴿ هذا وفي قوله ﴿ اتقوا خير لكم ﴾ الشك [١٧١] في تقديم العبد : لأن أوجه

مذهب الخليل ومسيح . وأما خيراً لكم . وهو من حيث فيه .

ومذهب النكاشي وأي حيلة : يكن خيراً لكم ، ويصير بين يديكم ، ويدعبر العزم ، إن شاء خيراً لكم ، وانها ميرأ لكم ، جعل خيراً بعد قصد عذبة ، بدل عليه العمل الذي فعله ، والتميز بين هذه الآية وذكر في علمه الشرح ، ﴿ وإن تكفروا وإن في ما في السموات والأرض في تقدم تعسير مثل هذا ، ﴿ وكان الله عليهما حكيماً ﴾ أي : عليهما ﴿ ما يكون منكم من كفروا ﴾ أي : ما يكون منكم من كفروا ، ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتلووا الكتاب إلا تلووا في دينكم ﴾ أي : أنزلت في نصارى حمران ، قاله مقاتل ، وقال الجمهور : في عامة النصارى ، لأنه يعطون المثلثات ، يقولون : الآب والابن وروح القدس ، إلى واحد ، وفيه : في اليهود والنصارى ، جاءهم من تحوّل الهدى ، والمعنى : في دينكم الذي أنتم مملوكون به ، ونسبت الإشارة إلى دينهم المفضل ، ولا أمر والمثلثات هذه دون صوم ، وإعطاء أمرو بذلك لتلوي غير الله على الإطلاق ، وعنت اليهودي خط المسيح . عليه السلام . عن عزله ، حيث جعلته مولوداً لغير الله ، وعنت النصارى فيه ، حيث جعلوه رباً ، والذي يفهم أنه قوله ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تتلووا الكتاب ﴾ خطاب للنصارى . لخطيئته حر الآية . وإن أجاب الله تعالى عن شبه اليهود الذين يبالغون في الغش على المسيح أحد في أمر نصارى الذين يفرطون في تعظيم المسيح ، حتى ادعوا به ما ادعوا ، ﴿ ولا تقولوا على قة إلا الحق ﴾ وهو يوجه عن الشريك وتوبه ، واحملوا والآخرة .

(١) انظر المصدر

(٢) طبرستان : ٢٩٨ ، ٣٠٠ و ٣١٩

﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلَّمْنَاهُ طِفْلاً إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحَ مِنْهُ ﴾ قرأ جعفر بن محمد ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ ﴾ من دون النكيت ، وتقدم شرح الكلمة في ﴿ كَلَّمْنَاهُ ﴾ منه اسم المسح ﴿ أَذْ عَمْرَأَ [١٤٤] ﴾ ومعنى ﴿ الْقَدَّ لِلَّهِ مَرْيَمَ ﴾ أوحدها الحادث في مريم ، وحصل فيها ، وهذه الجملة قيل : حل ، وقيل : صفة على تقدير تارة لانضمام ، أي : وكلمته منه ، ومعنى ﴿ وَرُوحَ مِنْهُ ﴾ أي : صادرة ، لأنه قورح ، وبعد من خبر جزم من ذي روح ، كالتلفظ المتصلة من الأب الحبي ، وإنما احتج احتراغاً من عند الله ورسوله ، وقال أبي من كتب : عيسى روح من أرواح الله تعالى الذي خلقها واستطفا بقوله ﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وَالْوَيْلُ ﴾ في الأعراف [١٧١] بعنه الله إلى مريم فدخل ، وقال الطبري وأبو روق ﴿ وَرُوحَ مِنْهُ ﴾ أي : نعمة منه ، إذ هي من جبريل مأمرة ، وأشد بيت في الرمة

فَعَلَّتْ نِعْمَةً فَحَسَنُهَا إِلَيْكَ وَنَحْمُهَا بِرُوحِكَ وَخَفَلَتْ كَيْفَ فَهِنَّةً فَتَرَا

يصف بقطر النور ، ومعنى روحاً لأنه حدث من نعمة جبريل ، وقيل ومعنى ﴿ وَرُوحَ مِنْهُ ﴾ أي : روحه ومنه ﴿ وَيُدْعُهُمْ بِرُوحِ مِنْهُ ﴾ في المائدة [٢٢] ، ومن : معي روحاً لأحياء الناس به ، كما يجوز بالأرواح ، ولهذا سمي المرقون روحاً ، وقيل : كلف بالروح من الرحي ، أي : ويزخر بالروح بالروح في مرعها ، أو إلى ذنوب عيسى ثكن ، ويكر ﴿ وَرُوحَ ﴾ لأن الله على تقدير صفة ، لا على إطلاق روح ، أي : وروح شربة تقيصة من قبله تعالى ، ﴿ فِي رُوحِ ﴾ من هذا الاستدلال ، وليس للتعبير ، كما فهمه بعض النصارى ، فقدمي أن عيسى جزء من الله تعالى ، مرد عليه علي بن الحسين بن واعد المروزي ، حين استدرك شعرائه بأن في القرآن ما يشهد لأخذه ، وهو قوله ﴿ وَرُوحَ مِنْهُ ﴾ في فاحشه ابن وإفد بعوله ﴿ وَسَجَّرَ لَكُمْ مَائِي السَّمَوَاتِ وَمَائِي الْأَرْضِ جِئَاكُمْ فِي الْغَابَةِ [١٤٣] ﴾ ، وقال : إن كان يجب هذا أن يكون عيسى جزءاً منه ، وجب أن يكون مائي السموات ودي الأرض جزءاً منه ، يأنفخ الصرارة وأسلم ، ومعنى من فائد ، إذا كان كتاب الطائر ، ﴿ فَمَاتُوا بِأَمْرِ وَرَسُولِهِ ﴾ في : الذين من جملتهم عيسى ، ومحمد - عليها السلام - ﴿ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً ﴾ خبر مبتدا محذوف ، أي : الالهة ثلاثة ، قال الزمخشري^(١) ، والذي يدل عليه القرآن الصريح منهم بأن الله والمسيح ومريم ثلاثة آفة ، وإن المسيح ولد الله من مريم ، إلا أني إلى قوله ﴿ أَلَسْتُ قَدْ تَنصَرْتُ لِمَنْ تَقُولُونَ وَأَمَّا الْيَهُودُ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ في المائدة [١٦٦] ، وقالت النصرى : المسيح ابن الله ، والمشهور لبعضهم عدم أهم يقولون في المسيح : لاهوته وناسوته من جهة الأب والام ، ويدل عليه قوله ﴿ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ﴾ فقلت له ولد لمريم ، انص جا نصل الأولاد بأهلهم ، وأن اتصاله بالله عز وجل من حيث إنه ورسوله ، وأنه موجود بكمرة واستداعه حسداً منها من غير أن ينهي أنه ينصل به اتصالاً بالأم ، وقوله ﴿ سَبَّحْنَاهُ أَنْ يَكُونَ ﴾ ولد ﴿ في المائدة [١٧١] ﴾ وحكاية الله أرض من حكاية غيره ، وهذا الذي رجحه الزمخشري^(٢) قول ابن عباس قاله ، يريد بالخطبة له تعالى وصاحبه وأنه ، وقال الزمخشري^(٣) أيضاً : إن صحبت الحكمة عنهم أهم يقولون : هو جوهر واحد ، ثلاثة أماسم^(٤) ، فأمم الأب ، وأقدم الابن ، وأتمم روح القدس ، وأهم يريدون بأفهم الأب الذات ، وأقدم الابن العلم ، وأتمم روح القدس الحكمة ، فظاهره الله ثلاثة انتهى ، وقال من عطية : يحتمل أن يكون القدس : الصوت ثلاثة ، أو الالهة ثلاثة ، أو الأقسام ثلاثة ، وكلها تشعب اختلاف عبارات البعاري ، فإنه ثلاثة ، بحسب ذلك التقدير انتهى ، وقال الزمخشري : تقديره أيضاً ثلاثة ، وقد الفراء وأبو

(١) لفظ الكتاب ٥٩٢/١ .

(٢) انظر المصدر نفسه .

(٣) انظر المصدر نفسه .

(٤) الأقسام الأمم ، واحدها أمم ، قال الخوري . واحدها روبة

عبد الله بن مسعود: ثلاثة كفيلة في سيفوليت ثلاثة في وقال ابو علي: التفسير: الله ثالث ثلاثة، حذف المبتدأ والمضاف انتهى، أراد ابو علي مرادفة قوله في عقد كسر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة في [٧٣] أي: تُعد آفة ثلاثة، والماضي يظهر ان الذي ذكره عروضا است في الآية حذافه، والذي است في آية مطرب الحصر دائما حرم سدانة الله تعالى، ونزبه ان يكون له ولد، وحوى التفسير: ولا تقولوا الله ثلاثة، ويترجح قول ابي علي عروضا الآية التي ذكرتها، وبقره تعالى في سبحانه ان يكون له ولد في والتصاري وان اختلفت فرقهم فهم محمضون على الثالث، في انتهوا بحراً لكم في تقدم الكلام في انصاف في حبراً في ١١، وقال الرازي في ١٢: في تقدير مدح سبويه في هذه الامثلة على الايمان يعني في قوله في فامنوا غيركم في الساء [١٧٠] وعلى الاعتقاد من الثالث يعني في قوله في انتهوا حبراً لكم في علم انه يحفظهم على امر، فقد في غيركم في اي اقتصدوا وانوا حراً لكم مما انتم معه من الكفر والتشتت، وهو الإياد والتوحيد انتهى، وهو تقدير سبويه في الآية في إثباته الله وحده في قال ابن عثية: اعاني هذه الآية حاضرة، فتصفي ذلك لعقلي في احسن المتكلم فيه، وليست مبهمة في إثنا في تصفي حصر، ولكنها تصلح للحصر والزيادة في الصفحة، وان في يكن حصر نحو: إثنا الشجاع عثرة، وعمر بذلك انتهى كلامه، وقد تقدم كلامنا مشعب في في إثنا في في قوله في إثنا نحن مصلحون في البقرة [١١] وكلام ابن عطية فيها عيا، اجمالا فتصفي موضعها الحصر صحيح، وان كان خلاف ما في قولنا كثر من الناس، في مباحثه ان يكون له ولد في معناه: سبويه له، ويحتمل ان يكون له ولد، كما نزع التصاري في امر، إذ قد قلوا سورة الحمان والمراد إلى سورة النحل، وفرا القس في ان يكون له ولد في كسر الغيرة وحسم اللون من يكون، عن ان في ان في نايه، اي: ما يكون له ولد، فيكون التبره من الثالث، والاحبار ينتفد الترتد، فالكلام محتاج، وفي قراءة الحجة حله واحدة، في له ما في السموات وما في الأرض في احسن للغة بجسيم من فهم، فيستغنى عنك عيسى وغيره، ومن كان ملكاً لا يكون حراً من اهلك، على ان الجزئية لا تصح إلا في الجسم، والله تعالى مبره عن الجسم والعرص، في وكفى باقة وكفى في أي: كافياً في تدبر عارفاته وحفظها، فلا حاجة إلى صراحة ولا ولولا محرم، وحيل: معناه كفى لأوليائه، وفيل: المعنى بكل الحل إلى الله هو هم، فهو المعنى عنهم، وهم اعفوا إليه، في لم يستخف المسيح ان يكون عبد الله ولا الملائكة المقربون في وروي ان رعد نجرانه قالوا لرسول الله - ﷺ - لم تعيب صاحبنا، قال: وما صاحبكم؟

١) قال القيس في الإيضاح ٧٧٩/٢: ذهب الحلين بسبويه إلى ان هذه مصروبة على مصر بنده، عليه الاول، ويدعى ابو عبدة والكسائي إلى ان هذه مصروبة على ابيهم يكن، وذهب القراء إلى ان حبراً مضافاً بالأم لا من جعلت الامر، صرح بعضهم عيه بأن انصافه به على انه حينئذ قد عرفت تفسيره، اسما حبراً لكم، وقال القراء: يرى الكسائي في الامر تصلح من (تدبر) يقول: ان الله اعلم بما في ذلك هذا انما هي من انفسنا ما في الله حسب انتهى، وقيل لا يكون مثل هذا في علم عبد الحنبل ومجبره، وأجاز الكسائي ملكه، ورسم أنه قد سمع: القيس سمع ذلك، ولأن السبويه حراً لي، ورسمه فتكسائي، ان السبويه خرج من الخلافة، فلا والعرب فوقه بعد الكلام الام، وان كان مغلطاً بحبره فهو حرم الله حرمة ولان لرواي في قوله نزعوا حبراً لكم

هو من تدبر يكن امور، واحراز من دسره صديقه فباساً بعد جعل الامر له فوهم انه نزعاً فاصداً فاعظم ذلك امرأ مبدفاً، وهذا يحرم فيه ابيهم القيس، ما بهاء بسلامة، وانها حبراً لكم، وما ذكره يله به، ابيهم القيس، وقد جعل القيس في معنى صبي، في ذلك، فحصل انه أمر قاصداً وانها حبراً لكم سواء في حرم ابيهم القيس، وحصل سبويه من هذا الفصل قول في الآية: بدل سبويه

قال قتادة قال تدبر وهو عيه، ولكنه لا تدبر فذكر لكثرة ذلك في كلامهم انتهى

لا مشاف ٧٧٩/٢ - ٢٨٠ - آخر الكتاب ٧٨٢/٢

(٩) اعلم الاكشاف ٩١/٢

قَالُوا : عَيْبَى ، مُتَّ ، وَأَيُّ شَيْءٍ الْفَوْنُ ، قَالُوا : تَقُولُونَ : إِنَّهُ عَمْدُ اللَّهِ ، وَبِسُورِهِ . قَالُوا : إِنْهُ أَسْرٌ مَعَارٍ أَنْ يَكُونَ عَمْدٌ . قَالُوا : بَلْ هُوَ آسَافٌ ، أَيُّ . لَا يَشْكُكُ عَيْبَى مِنْ ذَلِكَ ، فَلَا تَسْكُنُوا لَهُ مِنْهُ ، فَلَمْ يَنْصَبْ مَوْضِعَ اسْتِكْثَارٍ لَكُلِّ هُوَ كَوْنٌ . يَارَ يَشْكُكُ ، ذَاكَ الْمَارِ أَيْبَى بِهِ ، أَيُّ . لَمْ يَنْصَبْ وَيَرْتَفِعُ وَيَسْطَعُ ، وَفَرَعِي عَنْهُ لَمْ يَنْصَبْ . وَالْمَرْبُوبُ أَيُّ . الْكَرْبُوبُ الْقَدِيمُ هُمُ حَوْلُ الْفَرْبُ . لَمْ يَنْصَبْ ، وَمِنْكَاتِي ، يَأْسَرُ قَبْلُ . وَمَنْ فِي شَيْئِهِمْ ، قَالُوا الْفَرْبُوبُ ، وَقَالَ مِنْ عَمَارٍ : هُمُ حَمَلَةُ الْفَرْبُ ، وَقَالَ لَمْ يَنْصَبْ . مَنْ قَرَّبَ مِنْهُمُ مِنَ الشَّيْءِ الْمَنْصَبِ أَنْهَى^{١٣٠} . وَغَضَبُوا عَنْ عَيْبَى ، قَالُوا مِنْ الْكُفَرِ مِنْ بَعْدِ الْمَلَائِكَةِ ، وَنَ الْكَلَامِ حَذَفَ الْغَضَبُ . وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْقَرُونَ أَنْ يَكُونُوا عَيْبَاً لَهُ ، فَإِنْ صَغُرَ عَمْدٌ مَعْنَى مُمْكِنًا لَهُ أَنْ يَجْعَلَ إِلَى هَذَا الْمَقْدَرِ . وَيَكُونُ إِذَنْ فِي وَلَا الْمَلَائِكَةُ فِي مَنْ يَلْبَسُ عَطْفَ الْخُرَدَاتِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَحِظَ فِي عَمْدِ الْوَحْدَةِ ، وَإِنْ فَرَفَهُ فِي وَلَا الْمَلَائِكَةُ فِي يَكُونُ مَنْ يَلْبَسُ عَطْفَ خَامِلٍ ، لِاسْتِخْلَافِ الْخَمْرِ ، وَإِنْ لَحِظَ فِي قَوْلِهِ فِي وَلَا الْمَلَائِكَةُ فِي مَعْنَى : وَلَا كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، كَانَ مِنْ عَطْفِ الْمُرَدَّاتِ ، وَفَرَفَ تَقَبُّبَتْ بِهِ لَابَسَ مِنْ زَعِيمٍ أَنْ قَلَّائِكَ أَنْصَبَ مِنْ لَابَسَاءِ . قَالُوا مَعْنَى عَطْفٍ : وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْفَرْبُوبُ زِيَادَةً فِي الْحَاجَةِ ، وَتَقَرَّبَتْ مِنَ الْفَرْبُوبِ ، أَيُّ . وَلَا هَذَا ، أَلَيْسَ هُمُ فِي أَهْلِ دَرَجَاتٍ الْحَقِيقَةِ ، لَا يَكُونُونَ عَنْ ذَلِكَ ، فَكَيْفَ مِنْ سِرَّاهِمُ ، وَفِي هَذِهِ الْآيَةِ الْقَبْلِ الْوَصِيحُ هُنَّ تَعْصِيَةُ الْمَلَائِكَةِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ، وَفَرَفَ الْوَحْدَةِ مِنْ مَعْنَى : مَنْ لَيْسَ ذَا قُوَّةٍ مَعَالَى فِي وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْفَرْبُوبُ فِي عَمْدٍ أَنْ تَعْنَى : يَزِيدُ مِنْ قُوَّةٍ^{١٣١} . قَالُوا : مَنْ حَسَبَ أَنْ هَلُمَّ لِمَعْنَى لَا يَنْتَفِي بِخَرَدٍ ذَلِكَ ، وَفَرَفَ أَنْ الْكَلَامُ إِسْنَادُ لَزْدَ مَعْنَى وَغَطُّوهُمُ فِي ، مَعَ الْمَسْجُوعِ عَلَى مَرْبَةٍ الْوَحْدَةِ ، فَرَفَتْ أَنْ يَبَالُ هُمُ : . يَرْفَعُ عَيْبَى عَنْ الْوَحْدَةِ ، وَلَا مِنْ هُوَ أَوْعَى مِنْ دَرَجَةٍ . قَالُوا : قِيلَ : لَنْ يَشْكُكُ الْمَلَائِكَةُ الْفَرْبُوبُ مِنَ الْوَحْدَةِ ، تَكُنْفُ شَيْئًا ؟ وَفَرَفَ عَلَيْهِ دَلَالَةُ طَاهِرَةٍ بَيْنَهُ تَعْصِيَةُ الْفَرْبُوبِ ، لَكُونِهِمْ تَوْعِ الْمَلَائِكَةُ دَرَجَةٍ وَأَعْلَاهِمُ مَبْنِيَّةٌ ، وَمَعْنَى نَوْلِ الْفَرْبُوبِ :

وَمَا يَنْصَبُ مَعْنَى يَنْصَبُ حَسْمٌ وَلَا تَنْصَبُ دَرُ الْأَمْوَاجِ : يَنْصَبُ حَسْمٌ

لَا نَسْهَ ، مَعْنَى تَقْصِدُ بِالْحَرْدِيِّ الْأَمْوَاجِ ، مَا هُوَ فَرْبُ حَاتِمٍ فِي الْخُرَدِ ، وَمَنْ كَانَ لَهُ نَوَى لِقَائِهِ مَعَ هَذِهِ لَابَةِ قُوَّةٍ فِي وَفَرَفَ تَرْصِي عَمَلِ الْيَهُودِ وَلَا الْنَصَارَى فِي الْخُرَدِ^{١٣٢} . مَعْنَى بَعْدَ مَا فَرَفَ الْفَرْبُ ، أَنْهِيَ كَلَامَهُ ، وَانْتَعَصِلَ بَيْنَ لَابَسَاءِ ، وَالْمَلَائِكَةُ إِذَا يَكُونُ بِالسَّمْعِ ، إِذَا سَمِعَ لَا يَدْرِكُ مَعَهُ الْمَفْصِلَ بِالْعَقْلِ ، وَأَمَّا الْآيَةُ فَقَدْ بَيَّنَّتْ هَذِهِ شَيْءٌ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَدْرِكُ ذَلِكَ عَمْدٌ أَنْ تَنْصَبُ مِنْ الْوَحْدَةِ ، وَلَا أَنْ ذَلَّتْ مِنْ دَابِ الْفَرْبِ قَدْ قَالَتْ : . يَزِيدُ ، لِأَنَّ تَوْجِدَهُمْ وَلَا حَمَرُ . فَلَا دَلَالَةَ بِهِ عَلَى أَنْ عَمْدًا أَنْصَبَ مِنْ ذِيهِ ، إِذَا سَمِعَ ذَلِكَ فَبَيَّنَتْ الْآيَةُ مِنْ هَذِهِ الْقَبْلِ . لَا مِنْ مَعْنَى مَعْرَدًا جَمْعُ ، وَلَمْ يَدْرِكْ مَعْرَدًا مَعْرَدُ ، وَلَا جَمْعًا جَمْعُ ، فَقَدْ بَيَّنَّتْ الْجَمْعُ أَنْصَبَ مِنْ الْفَرْبِ ، وَلَا يَنْصَبُ مِنْ لَابَةِ تَعْصِيَةِ جَمْعٍ عَنْ الْجَمْعِ ، وَلَا مَعْرَدُ عَنْ مَعْرَدِ . وَإِنْ سَمِعَ أَنْ الْمَعْرَدُ فِي لَابَةِ رَفَعُ مِنَ الْمَعْرَدِ . عَمْدُ ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا كُنِيَ فِي كَرَاهِيهِمْ أَعْرَبَ وَمَعْرَدُ . مَنْ يَعْصِيهِ ثَلَاثُ وَفَرَفَهُ ، مَعْنَى إِيْهِمْ مَعْرَدُ الْفَرْبِ عَنْ الْمَعْرَدِ . وَيَشْتَرِكُ لَهُ الْكَلَامُ ، وَلَا يَدْرِكُ تَعْصِيَتِهِمْ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ فِي مَعْنَى الْأَمْرِ أَنْصَبَ وَأَعْظَمُ ثَوَابًا ، وَمَا يَزِيدُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا كُنِيَ فِي الْأَفْعَالِ ، قَوْلُهُ تَعْنَى : حِكْمَةٌ عَنْ أَسِيَّةَ الَّتِي دَاخَلَتْ حَسْبَ يَوْسُفَ فِي فَلَا رَايَةَ أَكْرَمَهُ وَفَعْلُهُ يَدْرِكُ وَقَدْ عَمِلَتْ بِهِ مَا هُوَ أَشْرَأُ مِنْ هَذَا إِلَّا مَالِكُ كَرِيمٍ فِي وَقَالَ السَّاعِرُ

(١٢٠) مظهر الخ : ١٢٠/١

(١٢١) مظهر الخ : ١٢٠/١

(١٢٢) مظهر الخ : ١٢٠/١

فَلَيْتَ بِإِسْرَءِيلَ وَلَكِنْ لَمَّا نَسُوا مَا وَعِدَ اللَّهُ أَنْتُمْ مِنْ صُورٍ

وَبِالرَّعْدِ شَرْحٍ ١٧٣ : فإن قلت : علام عطف ﴿وَلَا الْفَلَائِكَةَ﴾ بالمعربون ؟ قلت : إن أن يعطف على مسح ، أو على اسم ﴿يَكُونُ﴾ ، أو على التثنية ﴿عَدَا﴾ ، لا فيه من معنى الوصف ، لعلته على معنى العادة ، فكذلك مروت برجل عند أمره ، فالعطف على مسح هو العاهر ، لأنه غيره إلى ما فيه بعض الصراف عن العرس ، وهو أن المسح لا يافت أن يكون هو ولا من يعرفه موصوفين بالصودية ، أو أن يبعد الله هو ومن معه انتهى ، والاصراف عن العرس الذي أشار إليه : هو كون الاستكفاف يكون مخصصاً بالمسح ، والمعنى القديم الشراك الملائكة مع المسح ، في انتفاء الاستكفاف عن العبودية ، لأنه لا ينزيم من استكافه وحده أن يكون هو والفلائكة عداً ، لو أن يكون هو وهم بعد ربه استكافهم هم ، فذا يرضى شخص أن يصوب هو زيد عمراً ، ولا يرضى ذلك زيد ، ويظهر أيضاً مرجوحية الوجهين ، من جهة دخول لا ، إذ هو أريد العطف عن الضمير في ﴿يَكُونُ﴾ أو على التثنية في ﴿عَدَا﴾ لم تدخل لا ، بل كان يكون التركيب بشوئها ، تقول : ما يريد زيد أن يكون هو وأبيه الخليل ، وتقول : ما يريد زيد أن يصطاح هو وعمره ، فهذا هو محاسب من عطفت دخول لا ، فمن وجد من لسان العرب دخول لا في نحو من هذا فهو زائدة ، ﴿وَمَنْ يَسْتَكْفِ عَنْ عِبَادَةِ وَيَسْتَكْرِ قُبْحَهُمْ إِلَى جَمِيعٍ﴾ حل أولاً عن عهده من ﴿فَأَمَرَ الصَّغِيرَ﴾ ﴿يَسْتَكْفِ﴾ و﴿يَسْتَكْرِ﴾ ، ثم حل على المعنى في قوله ﴿يَسْتَكْرِهُمْ﴾ فالصغير عند على معنى ﴿من﴾ ، هذا هو الضمير ، وبجمل أن يكون الضمير عائداً عن الحق ، دلالة المعنى عده : لأن الحق ليس مختصاً بالاستكفاف ، ولأن التصلي بعد يدين عبه ، ويكون ربط الجملة الواقعة حراً بالاسم الشرط بالاسم ، الذي فيها ، ويحتمل أن يعود الصغير على معنى ﴿من﴾ ويكون قد حذف معطوف عبه ، لأنه من يده ، التصدير : مستكفهم ومن لم يستكف إلى جميعاً ، كفوه ﴿سَرَّيْنِ تَرْكِبُكُمْ الْحَرْ﴾ النحل [٨١] أي : والدية ، وعلى هذا الاعتبار يكون ما نص يائماً مطابقاً له ، وعلى الوجه الأول لا طابق ، والاعتبار بالحشر إليه وعيد ، إذ لمعني به : الجميع يوم القيامة ، حيث بدل المستكف استكف ، وفراً لحسن التلون بدل الياء ، في (صحتهم) ﴿وَمَا فِي يَدَيْهِمْ﴾ عن التخفيف .

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَلَا يُجْدُونَ لَهُمْ دُونَ اللَّهِ دُونَهُ وَلَا يَنْصُرُهُمْ رَبُّهُمْ﴾

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدُهُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾ أي : لا ينقص أحد شيئاً ولا كثيراً ، والزيادة يحتمل أن يكون في آل الجنة عشر إلى مائة ، والضعف الذي لسه ، حصوري قوله ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ لِمُشَاهِدَةٍ﴾ ، قال معاذ ابن عتبة : وجه الله تعالى - ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ اسْتَنكَفُوا وَاسْتَكْبَرُوا فَيُعَذِّبُهُمْ عَذَاباً أَلِيماً وَلَا يُجْدُونَ لَهُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا يَنْصُرُهُمْ رَبُّهُمْ﴾ عداً وعيد شديد الذين يذكون عبادة الله - ألفة نكراً ، وقال ابن عطف : وهذا الاستكفاف بما يكون من الخلق عن اتباع الأنبياء ، وما جرى عزمه ، كعمل من من أعطى ، وأما أن يصر ولي جهل ، وغيرهم بالرسول ، ولا الرضا ، حذام الشر عرف الله فمعالي أنه تجده بكفره نكير أعبه ، ولعلنا بما سبق إليه الاستكاف على الشر ، ومع تفاوت التنزيل في طوبى المستكف انتهى ، وعدم ذكر ثواب المؤمن ، لأن الإحسان إليه بما بهم الشك ، إذا كان

واجلة في حيلة التشكيل به ، فكانه ليل ، ومن يستكشف عن عبادته ويستكشف ، فسيهدى بالخبر إذا راى أنوار أنوار المؤمنين .
 ويتم نصيبه من عذاب الله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴿١٧٤﴾

الجمهور على الترتاب من محمد - عليه السلام - لأن هذه الترتاب ، وهو المحذرة ، وقال مجاهد : أنه قد هنا
 المحذرة ، وقيل : برهان الإسلام ، وأنوار الدين هو القرآن .

﴿ فَأَمَّا الْآيَاتِ الْمَوْتُ وَالْعَصْفُ مَوَاسِيءٌ فَاسْتَكْبَرُوا إِلَيْهِمْ فِي رَحْمَتِنَا وَقَضَىٰ وَيُذِيهِمْ آيَةُ
 صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴿١٧٥﴾

العاصم المفسري في قوله ﴿ عَصْفٌ مَوَاسِيءٌ ﴾ ، وقوله ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ ، فسماه
 [١٧٤] ويحتمل أن يعود على القرآن أو حجة قوله ﴿ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ ، ساء [١٧٥] وفي حديث
 القرآن قيل في الآية : من نكسأه عصم . والرحمة والعصم . الحة ، وقال الزمخشري في قوله ﴿ فِي رَحْمَتِنَا وَقَضَىٰ وَيُذِيهِمْ آيَةُ ﴾
 في ثوب ، ساء بالعصم انتهى . ونقط مستخرج من العطف المعقولة ، وقيل : الرحمة زيادة الرحمة ، ورفع درجته ، وقيل
 الرحمة ليعلم ، والعصم الصوب . والصغير في قوله ﴿ عَصْفٌ مَوَاسِيءٌ ﴾ ، وهو عصابة من الصوف ، وهي عصابة من الصوف ، وقيل
 ﴿ سَيُذِيهِمْ وَيَصْنَعُ ﴾ ، فم ويدخلهم في محنة [١٧٥] لأن عصابة الإبراهيم قد تقطعت ، وقصبت حين أسوأ الله واعتصموا ،
 وعلى هذا الصراط : طويل شبه ، وقال الزمخشري في قوله ﴿ وَيُذِيهِمْ آيَةُ ﴾ ، وهو الصبر عاك على الله تعالى ، وذلك
 عن صفة مضاعف ، وهذا هو الصبر ، لأنه المحدث عنه ، وفي قوله ﴿ فِي رَحْمَتِنَا وَقَضَىٰ وَيُذِيهِمْ آيَةُ ﴾ ، ساء عصابة عصابة ، قد أسوأ
 هي راصية إلى ما تقدم من اسم الله تعالى ، والمعنى : ويذيعهم إلى صراطه فيذو حجة ، صراطاً مستقيماً ﴿ نَصَبُ عَلَى
 الحال ، كانت الحال من هذا المصروف انتهى ، ويعني : دين الإسلام ، وقيل : الحجة عصابة على الرحمة والعصم ، وهو في
 معنى التوب ، وقيل : هي عصابة عن القرآن ، وجعل . معنى ﴿ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا ﴾ ، عملاً صالحاً .

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنِّي أَمَرْتُ الْأَهْلَكَ لَيْسَ لَكُمْ وَلَهُ وَأَحْتَفَاهُ يَصِفُ
 مَآرَكَ وَهُوَ بَرُّهَا إِن لَّمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَمَنْ كَانَتْ أُنثَىٰ فَلَهَا مَآرَكَ وَإِنْ كَانَتْ ذَكَرًا فَلَهَا مَآرَكَ
 رَجَا لَا وَنَسَاءً وَلَدٌ كَرِي مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَىٰ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ أَنْ تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَكْفِي شَيْءٌ
 عَلِيمٌ ﴿١٧٦﴾

(١) اطهر المرحوم ٢٧٦٦ ، لخارن ٢٢١٦ ، وأبو بكر ٢٢٢١

(٢) اطهر المرحوم نسخة

(٣) اطهر المرحوم ٢٧٦٦

[illegible]

١٦٤ نظر المسندون عليه

(٦٠) أضحى الخ. في ١٥/٩ في القم القصر (٩٧٩٦) : يوليو ١٩٢٣ في القم القصر : ١٠/١٠/١٩٢٣

(٢٥) انظر: مطهر في شرح كتاب الزكاة ٩٦: ٩٧، الكتاب ١/ ٢٣.

229. اسم الكتف ۱۲۹

نرى ذلك نقول : من خامت ، صوّت مراعاة للمعبر ، إذا ارتبت السّوال عن مؤنث ، ولا حرج ، فيؤنث فسمت لأجله ، والذي يظهر لي في تخريج الآية غير ما ذكر ، وذلك بسببه ، أمدها : أن العصري في كذا لا يعود عن أحسن ، إنما هو يعود على التواريخ ، ويكون له صفة محدودة ، وفي اثنين في بصفته هو : حبر ، ومغدير : من كنت التواريخ اثنين من الأصوات لهما اللذان يترك ، فيعيد إحداهما غير ما لا يفيد الاسم ، وحذف الهمزة فمهم الحبر ، والوجه الثاني ، أن يكون التضمير هنا أعلى الأحسن ، كما ذكرناه ، ويكون حرج كان محدوداً ، للدلالة على عليه ، وإن كان هذه قبلاً ، ويكون في اثنين في حالاً مؤكدة ، واستفد : من كانت أحسن له ، أي المعز ذلك ، ويدل على حذف الخبر الذي هو في له في ولد أحسن في مكانه قبل ، وإن كانت أحسن له ، ونظيره : أن تقول : إن كان تريد أن فيضكم كذا ، وإن كان آخران فيضكم كذا ، نريد ، وإن كان آخران له ، في وإن كانوا إجماعاً رجلاً ونساء فللمذكر مثل حظ الأنثيين في يعني : أنهم يجوزون الماز على ما تقرر في إثبات الأولاد ، من أن يذكر مثل حظ الأنثيين ، والتضمير في كانوا في إن عاد على الإخوة هذا أحد الخبرين بالفتيل ، المحوي عن الرجل ونساء ما لم يفد الاسم ، لأن الاسم ظاهر في الذكر ، وإن عاد على نوارث مظهرت أدلة حرج ما لا يفيد امتداداً ظهوراً وافتحاً ، وأراد غوته في حجة في الإجابة والأحوال ، وغلب حكم المذكر ، وغرا من أي علة في فن للمذكر مثل حظ الأنثيين في في بين الله لكم أن تضوا في أن تضوا في مقبول من أجل ، ومفعول في بين في حذف ، أي : بين لكم الخ ، فافهم العصري والمرد وغيره : كراهة أن تضوا ، وقيل الكوفي والعمر ، والتكاسي ، ونعيم الخراج في لا : أن تضوا في وحذف لا ومثله عندهم قول القاضي .

رَأَيْتُمْ مَا رَأَى الْقَبِيحَةُ بَشًا فَأَتَيْنَا فَنُصِيبُ أَنْ نَسْأَلَهُ

أي : أن لا يباها ، وحكى أبو عبيدة : قال : حدثنا الكسائي حديث رواد ابن عمر ، أنه لا يذعن أحدكم على ربه ، أن يوافق من الله إجابة ، فاستحسنت ، أي : لا يوافق ، وهذا الرجاء هو مثل قوله في إن الله يملك السموات والأرضين أن يزولا في أي : لأن لا يزولا ، ورجح أبو علي قول أبيه ، بأن قال : حذف الفصل أربع وأربع من حذف لا ، وقيل في أن تضوا في مفعول به ، أي : بين الله لكم الضلالة أن تضوا فيها ، في والله بكل شيء عليم في يعلم مصالح شعادي البهت والمعاد ، وجبا كقوله من الأحكام ، وقال أبو عبد الله الرازي : في هذه الصورة لطيفة عجيبة ، وهي أن أولها مشتمل على كمال تزيه الله تعالى وصفاً فخرته ، وآخرها مشتمل على بيان كمال العلم ، وهذا انضمام بين تثبت الربوبية والإلهية وإخلاق العزة ، وجهاً بعد أن يكون العبد مذللاً للتكليف ، رتقت هذه آيات أرواً من الفصاحة والبأس والبدع ، فمن ذلك الطياني في حرماً في ر في أحب في وفي في قاموا في وفي في تكفروا في ، والتكرار في في وما تشؤم في وفي في ولوحيا في وفي في ورسل في وفي في شهد في وفي في يشهد في وفي في تكبروا في وفي في مريم في وفي اسم في الله في والاندت في في عوف في في في فحشرهم في وقد بعد ما في فراء من قرأ دانون ، والتفتية في في كذا أرحم في ، والاستعارة في في الرسخون في وهي في الأجرام ، اسميات المشوت في العلم ، والتمكين فيه ، وفي سبيل في وفي في شهد في وفي في حزيناً في وفي في لا تعلموا في وانقلو حقت في انصاع ، وفي في دولا في استمع لإحسانه علم الله به ، وفي في فيوبهم أحبرهم في استعبر للمحاربة ، ونسحب أن في في في سنت دولا في في بعينكم في ، والتعصيل في في فاما الذين آمنوا في وأما الذين استنكفوا في ، والحذف في عدة مواضع

سُورَةُ الْمَائِدَةِ

بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُوبِ أُحْضِرْتُ لَكُمْ فِي هَذِهِ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا بَلَغَ عَلَيْكُمْ غَيْرُ مُجْلَى
الْقَيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ فِي اللَّهِ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ ^(١) بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الْمَشْهُرَ
الْحَرَامَ وَلَا الْقُدْسَ وَلَا الْغَنِيمَةَ وَلَا الَّذِينَ أَلْبَسَ الْحَرَمَ يَنْتَعُونَ فَعَلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرَضُوا وَإِذَا حُلْتُمْ
فَأَسْطَادُوا وَلَا يَجْعَلُ لَكُمْ شَنْتَ قَوْمٍ أَنْ صَدَّوْكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْبُدُوا وَتَعَاوَنُوا
عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَأَنْفُوا عَنْهُ إِنَّ اللَّهَ سَدِيدُ الْعِقَابِ ^(٢) حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَحُمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ بِنَعْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ
وَالنَّطِيلَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْلَقُوا سُبُلًا لَأَنْتُمْ ذَلِكُمْ
فَسَقَى الْيَوْمَ يَسَّى الذِّبْيُ كَفَرُوا مِنْ رَبِّكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكُنْتُ لَكُمْ رَبِّكُمْ
وَأَكُنْتُ عَلَيْكُمْ نَفْعِي وَرَضِيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ وَمَنْ فَعَلَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلِيَ عَذَابِي الَّذِي لَمْ يَأْتِ
قَالَ اللَّهُ عَفْوَ رَحِيمٌ ^(٣)

الهيئة ^(١) كل ذات أربع في البر والبحر ، فأنه الرعشي ^(٢) ، وقال ابن عباس : الهيئة في كلام العرب ما أنهم من
جهة عرض السطح ، ونفهم التقوى ، وما كان من فعل أو فعلية ، وبعبارة أخرى ، ما كان له صفة ، فإنه يجوز كسر
أول التبعاء لحركة عينه ، وهو لغة بني عبيد : نفوت ، وفي الهيئة وسعيد وصغير ونحوه ونحوه ، نصب : مصدر صد
بصيد ، وهما ، ويقطع من نفسه ، وقال داود بن علي الأصمعي : الصيد ما كان ممسكاً ، ولم يكن له صائد ، وكان
حلالاً لكاه ، وقاله صر الصيد الشرعي ، فقلنا : أي الذي : ما قلده من رجل ، أو امرأة مرفقة ، أو غاشق ، أو

(١) الهيئة : كل ذات أربع نفوت من ذات البر والبحر ، وأخرج قوله ، وأخرج قوله .

بني العرب ٣٧٦

(٢) نظر الكواكب ١/١٠٠

(٣) فقلنا : ما جعل من النفس بكاء ولا نساء والفرس والكلب والذئبة التي تهاوى وحدها ، فقلنا : امرأة مفارقة من

شأن العرب ٣٧٦

العبادة^(١) : قيل جمع نصاب ، وهي حجارة مصونة حول الكعبة ، كان أهل الخيامية يعصمونها ويذبحون عليها لأهلهم ، وما أبيض ، وتلطيخ بالدماء ، ويضع عليها التحد قطعاً قطعاً يأكل منها الناس ، وقيل : نصب مرد ، قال الأعشى :

وإن النصب استعرب لا تعربنه

الآلآم^(٢) : القذاع واحداً ، وزل بهم الزري ، وفنحها ، وهي السهم ، كان أخذهم إذا أراد سراً ، أو عزوا ، لم تفرار ، أو كدحا ، أو أمراً من معاشهم الأمور ، ضرب بالدماع ، وهي مكتوب على بعضها : من ربي ، ومن بعضهم : أمري زير ، وبعضها : غفل ، فإن خرج الأمر من طعنه ، وإن خرج اندهر است ، وإن خرج الفعل أحد الضرب ، الناس : قطع الزحاة ، يقال : بش يشتر ، ويشتر ، ويقال : أبر ، وهو مكتوب من بشر ، وبذلك نصب تخلف الحكم عن ما قام به أنه موجب به ، لأنني أهدم ما قبله بأهنا ، منكره وانفتح ما قبله ، فله يقولوا : أهدم كما قالوا : هاب ، المصنعة^(٣) : الصناعة التي تكسب فيها الطون ، أي : تصير ، ويخصص صموطن ، والخلمة من حنة في بناء ، ومع ذلك : خصانه ، وطن خصص ، ومنه أحسن الخدم ، ويسمع كثير في الجرح والعثر ، قال الأعشى :

نبتشون في أمشي ملاءة طوانة م . فهدركم غراني يمشي خالصا^(٤)

وقال آخر :

كُلُّوا في بعضر سبكم نعلوا . فإن زلنكم ره زح بصرا^(٥)

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ هذه السورة مائة^(٦) ، وأب مصروف رسول الله ﷺ من الحديثية . ومنها ما نزل في حجة الوداع ، ومنها ما نزل عام الفتح^(٧) ، وكل ما نزل بعد هجرة بانيه ، أو في سفر ، أو مكة ، عهد عتيق ، ودفروا غنم مثل هذه السورة . وأب تسمى المائة ، والعقود ، والمائة ، ومائة افتتاحها ما فيها ، هو أن تعاقب لما ذكر استعاضهم في الكلال ، وأوضاع فيها ، ذكر أنه يبر . لم كراهه الفضال ، حين في هذه السورة أحكاماً كثيرة ، هي تفصيل لذلك الجدل ، سرا . وقال : تضمنت هذه السورة ثلث عشرة مريضة ، ثم بينها في غيرها ، وسببها أولاً فترلاً . إنه

(١) أشد . والتشديد أي ما عدا من دور الجنان ، ولعبت أفعال ، وإل فترجح نكح عن واستعد بهت . ل . وعن أن يخور واحد أوجه أفعال . الجرحي . أشد . ما عدا فهدم دور الذي تعلق

نساء العرب ١٢٣: ١٦

(٢) لزلل وأزلل ، يصم تزي وأب الآلآم ، وهي السهم التي كان أهل الخيامية يعصمونها

نساء العرب ١٢٥: ٢٢

(٣) بعضر بالضم والفتح : خرج وهو خلاف السطر ، أي : طلع حرجاً . والمصنعة : الصناعة وهي مصدر ، مثل صنعت : صنعت . ومعها : خرج معاً ، ومعها

نساء العرب ١٢٦: ٢٢

(٤) المصنعة ١٤٥ : نفحص ١٢٦/١ ، عزاز لقراء ١٥٣: ١٤

(٥) ما وجدنا في هذه السورة من نوع الكتاب ١٤٥/١ ، الثالث ٨٧: ٢ . أمالي الشافعي ١٠٨: ١ ، ابن جرير ٩: ١٤٥/١

(٦) بعض العرب قرأوا ١٢٣: ١١ ، وهو ٢٥: ٢٢ ، والجزل ٢٤٢: ١ ، والفرضي ٣٠: ١ ، وهو ٣١: ٢ ، وهو ٣١: ٢ ، وهو ٣١: ٢

١٢٣: ١

(٧) هذه المراسع السبعة

نكاح ، أو عرس^(١) ، وقال ابن زيد أيضاً وعقدته من عبدة - لعقود خمس ، عقدة الإيمان ، وعقدة النكاح ، وعقدة العهد ، وعقدة البيع ، وعقدة الحلف ، وقيل : هي عقود الأمانات والبياعات ونحوها ، وقال ابن جرير : هي التي أخذها الله على أهل الكتاب أن يحملوا بها ، مما جاهدكم به الرسول ، وقال ابن شهاب : قرأت الكتاب الذي كتب الرسول ﷺ - لعمر بن حزم حين بعث إلى مجاهد ، وفي صدره : هذا بيان من الله ورسوله ﷺ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﷻ إلى قوله ﷻ إن الله سريع الحساب ﷻ^(٢) ، وقيل : للعقود هنا : انقراض^(٣) ، ﷻ أحلت لكم بيعة الأنعام ﷻ قيل : هذا تفصيل بعد إجمال ، وقيل : استئناف تشريع ، بين فيه نكاح تحريم النواصب والوصائل والبعائر والغوام ، وأما حلال غنم ، وبيعة الأنعام : من باب إضافة الشيء إلى جنسه ، فهو بمعنى : من ، لأن البيعة أهم ، فتضيفت إلى الجنس ، مبهمة الأنعام هي كلها فقه عامة والفضحك والسدي والربيع والحسن ، وهي النهاية الأرواح التي ذكرها الله تعالى ، وقت ابن قتيبة : هي الإبل والبقر والغنم والوحوش كلها ، وقال قوم : مبهمة لخصاك والفراخ ، بيعة الأنعام وحشها كالغنم ، وبقر الوحش وجره ، وكأهم أرواها ما يماثل الأنعام ، ويندبها من جس أنعام انتهائهم والأصهار وعدم الأنياب ، فأضيفت إلى الأنعام كلابية التنبه ، ونقدم الكلام في مدلول لفظ الأنعام ، وقال ابن عمر وابن عباس : بيعة الأنعام ، هي الأجرة التي تخرج عند ذبح أمهاتها ، فتؤكل دون ذكها ، وهذا فيه بعد ، وقيل : بيعة الأنعام هي التي ترعى من دولاب الأربع ، وكذا الخنفس من حيوان كالأسد وكل ذي ناب قد خرج عن حد الأنعام مصادره نظراً ، ﷻ إلا ما ينل منكم ﷻ في هذا الاستثناء من بيعة الأنعام ، والمعنى : إلا ما ينل عليكم نحره من مدونه ﷻ حرمت عليكم الميتة ﷻ ، وقال الفرطني : ومعنى ﷻ بني عليكم ﷻ بقرآني القرآن والسنة ، ومنه كن ذي ناب من السباع حرام ، وقال أبو عبد الله الرازي : ظاهر هذا الاستثناء عمل ، واستثناء الكلام المحمل من الكلام المصطلح ببعض ما يغني بعد الاستثناء مجعلاً ، إلا أن المترجم أجمعوا على أن المراد من هذا الاستثناء غير المذكور بعد هذه الآية ، وهو قوله ﷻ حرمت عليكم ﷻ إلى قوله ﷻ وما ذبح على نصب ﷻ ووجه هذا أنه قوله ﷻ أحلت لكم بيعة الأنعام ﷻ يقتضي إحصاء لحم على جميع الوجوه ، وبين تعالى أنها إن كانت ميتة ، أو مذبوحة على غير اسم الله ، أو متخلفة ، أو موقوفة ، أو مزدية ، أو عطيفة ، أو اقترعها البيع ، فهي محرمة انتهى كلامه ، وموضع ﷻ ما ﷻ نصب على الاستثناء ، ويتوزع الرفع على الصفة لبيحة ، قال ابن عطية : وأما بعض الكوفيين أن يكون في موضع رفع على الدال ، وعلى أن تكون إلا عاطفة^(٤) ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، إلا من نكره أو ما عجزوا من أسماء الأحناس ، مدح قولك : جاء الرجل لا يريد ، كذلك قلت : غيرريد انتهى ، وهذا الذي حكاه

(١) انظر ابن كثير ٣: ٢٠٢ والحازن ١: ٤٢٤/٦ والفرطني ٢٣٤/٦

(٢) وكتاب حماد بن حرم ، كتاب لفظة الأمة بالعقول ، قال أحمد كتب عمرو بن حرم في المبدعات صحيح نصب الآية ٣٤٢/٦ ، انظر الرسالة للشافعي ١٤٢ - ٤٤٢/٧ الشافعي ٦٦/٧ وأبو الشيخ ١٧٢/١ وقد انصاف ١٩٩/٥ وانظره داود بن أبي ٤٦٦/٩

(٣) انظر ابن كثير ٣: ٢٠٢ والحازن ١: ٤٢٤/٦ والفرطني ٢٣٤/٦

(٤) قال السيوطي : أتت القاموس والأصل أنه لا معنى للثاء ، وهو المعطوف مذكور ومخرج عنه ﷻ فلا يكون الناس عليكم حراماً إلا قدر حالها ﷻ فيقرة [١٥٠] ﷻ لا تحلف لذي الرسول إلا من قام في شئيل [١٠٠ - ٦١] أي ولا تدبر ظموا ولا من ظمهم ، وأما ما الجمهور على الاستثناء لفظه وكتب الأصمعي : وإن جني هامضاً ولعل وأمر الرعاة وحرموا عليه فوه :

سبحاً صحيحاً من شئيلك إلا ما دعه

ومخرج عليه امر مالك :

زني لأفهم ولا تجلساً بأفهم

وأجاب بخادمه لا في الأمر ، وبأنه معك ، ولما مدوا دهنه ، أي رواه أحد حال

انظر مجمع الموعود ٢٧١/٢

عن بعض الكافرين . من أنه في موضع . مع على الدن لا صح النة ، لأن الذي فيه موصوب ، كما لا يجوز . قام لغوم لا زيد ، على الدن ، كذلك لا يجوز . بدل . في لا ما يتل عليكم في وأن كنون في إلا في عطفه فهو شرط . وهو . إليه مصر الكافرين ، كما ذكر ابن عصبه . وقول . وفلك لا يجوز . عنه . مصربين ظاهره الإندفاع إلى وجهي المرفع ، الدن والعطف ، وفوه . إلا من ذكره . هذا استثناء منه لا يرد من أن . في هو . وكلا وجهي المرفع لا يصلح أن يكون استثناء منه ، لأن الجدل من التوجب لا يحرم أحد علفاه . لا مصربي ولا كنون . وأما العطف فلا يجوز . مصربي . لأنه لا يجوز . الجهر . فيصير كأن يكون معاً ، فإنه في مثل هذا التركيب . وشرطه به بعضهم ما ذكر من أنه يكون من محبوب بكونه ، أو ما خارجاً من أسمه الأحسن . ومن ابن عطية لم يخطئ عليه . ومنه والنعت . وهو يتوق بسبب في الحكم . وهو عطفه نتيجة من بعد إلا ما يليها في الإعراب على طريقة النمل حتى يسد ذلك ما يشاء من خبر ما قبل إلا ولا يكون مقارناً للثبوت من أساء الأختصار . لأن الدن . ولأن منة جون . منزهةا بالنكير والتعريف . في غير محي الصيد وأنتم حرم في غير جمهور غير في بالنصب . بالنظر جمهور من وما هل كلامه من التعريف والتعريف . غير أنه منصوب عن الحال . ومن بعضه الإجماع من ذلك . بالنظر في صحه . الحن . الذي لأعطف . هو صغير يعاقل في في أو هو . وقال الجمهور . الرخدي في أو من عطية وغيرهما . هو صغير المحروم في في أمكن لكم في . وقال بعضه . هو يعاقل المخذوب من في أمكن في الغنم مثله المعروف به . وهو الله تعالى . وقال بعضه . هو صغير المحروم في في عليكم في وقال الفرسي من الصبرين . أن قوله في إلا ما ينسب عليكم في هو استثناء من في سببه الأمام في وأن قراء في غير عن الدنيا في استثناء آخر منه . والاستثناء ان معاهما : من جهة الأعم . وفي نسبيته . في النفس . إلا ما يدل عليه إلا الدنيا وأسم غير ممنون . جلاله . فواء في أن أرمنا في قوم ممنون في على ما يلي به . وهو قول نسبيته عليه من الاستثناء . حال . ولو كان كذلك لوجب . إلا ما نص في الإسراع . لأنه مستثنى من المحطور . بل كان في إذا ما يتل عليكم في مستثنى من الإراحة . وهذا وجه . سقط . فواء . أمكن لكم جهة الأعم عن غلبت عليه وأسم مرم بلا يرد . عليكم مني أعيد . اسمي . وقال ابن عطية : وقد خطأ الناس في هذا الموضع في نصب في غير في وفروا غفريات وما يبرأت . وذلك كله غير مرضي . لأن الكلام على إفراة منسك . سببه بعد استثناء انتهى كلامه . وهو أيضاً من سقط على . سببه . هذا من الأختصار . منه الفصل بين دنى الحال والحال محتملة اعتراضية . بل من . مثله الحكم . وذلك لا يجوز . وفيه تغيد الإيقاع . المحذور منه . جلاله . فواء . فواء . وهم مأثورون براء . العلوق بغير قيد . وبعبارة التلخيص : أو فواء . المحذور في حال استثناء كونكم محلي الصيد وأسم حرم . وهم قد أعيدت هم جهة الأعم أمده . وإن أريد به الله . وبغير التوقف وحرمه . فيكون نعتي . وأجل كنهه هدي في حد الله . كونكم محلي الصيد وأسم حرم . وهذا التركيب على معنى . به . فواء . أن يبين منه من هذا . وهو يزيد الآية هذا المعنى . على أن يفتح تركيباً واحداً . وأما قول من جعله حالاً من الدين . وفواء . لأن الله يفتح جهة الأعم غير على نكس الصيد . اسم حرم . قال . في لغوي . أحلت لأن كذا . غير صحيحة لهذا الوجه . فهو دند . لأن معاً على أن التعاقل المحذوف في مثل هذا التركيب بصير نياً متب . ولا يجوز وقوع الحال منه . لو قلت . أنظر المظهر للنسب خيراً لأعدتهم . إلا وأصل . أنظر الله المظهر خيراً لأعدتهم . لم يصح . وحصرنا على مذهب الكافرين . ومن وافقهم من الصبرين . لأن صيغة الفعل التي للمعقول صيغة وصفت أصلاً . كما وضعت صيغة سبباً للتعامل . والنصب معية من صيغة نبت . التعاقل . ولا . بقاء . جلاله . أني بوجه الأمام إذا أراد بها ثمانية لأزواج حال منه . جلاله . الصيد . وهو حرم . وهو تعالى قد أحلها في هذه الحال في غيرها . وأما ما عطفه القرطبي عن الصبرين . فإن كان نعت صحيحاً فهو مرفوع عن ما سببه . إن شاء الله تعالى . يكون : إنه عرض الإنشغال في

لأنه من جعلهم في غير من نصب في حد من اليهود بيننا بعدد ، أو من المحدث من ، أو من الله من وجه الله تعالى ، ومن خلقهم ، ويعلم لي ذلك كونه كتب في محي في نالها ، وفردوه هم أنه الله تعالى من أجل ، وأنه صنف إلى نصب واحدة الله تعالى ، منحي إلى المحدث ، وأنه من حيث خبر من التوراة لزيادة ، وأنه من نصب وأسم حرم ، إلا في قول من جعله حد من المحدث المحدث ، فلا يقاربه غيره التوراة ، بين حلف التوراة ، وإن مزل لا تشكل ، وتنتج لعدم أن يكون فيه في عمل النفسية في من من قوم حلف التوراة ، ونصب : لئلا نصب ، وكانت هذا النص غير النصب ، من أجل : أن جعل بعدد ، لا تلبس ولا تلبس المحدث ، ووصف نصيب ، وأنه من حر وجوه ، أحدهما أن يكون معه رجل في المزل ، كما يقول : أهل أرض ، أي : دخل في غل ، وأحرم دخل في الحرم ، والرمز الثاني أن يكون بعدد صار حلي ، أي : حلالا سبحانه الله ، وذلك أن النصب من قسمين : حلال وحرام ، ولا ينصب نصيب في لغة العرب باخلال ، إلا ترى في قول بعضهم إنه ينصب لأرب حتى التعاقب ، لكنه يقتصر به شرعا ، وقد عرفت أن العرب ، وأما نصيب نصيب ، من لا يوصف بجل ولا حرمة ، حرم قوله :

لَيْسَ بِعَشْرٍ بِسُقُوطِ الرِّجَالِ إِذَا مَا كُنْتَ تَلَبَّثَ عَنْ أَقْرَبِهِ مَصْدَقًا

وقد امر

وَقَدْ دَخَلْتُ نَسَمِي سَعْيَاكَ تَنْبُو هَمَّ لِي عَسْرُ صَبِّ أَخْبَرْتَهُ حَالَتَهُ

وقد امر

وَسَيَّ نَصِبًا لَمْ يَكُنْ الرِّجَالُ وَالْقُلُوبُ مِنْهَا شَيْءٌ خَشِرَ

وعني : أصح عن الوجوه المذكورة في كتاب العرب ، من محي : أهل للبلوغ المتكافؤ ودخوله فيهم الحرم المزل ، وأخرج ، وأشهر ، وأبي ، وأبي ، بعد ، إذ يقع هذه المواضع ، وحتى بها ، ومن محي : أهل مني صار ذا كذا ، فوفد : غلبت الأرض ، وقبض ، وأبعد النعيم ، وأثبت الشدة ، وأجرها ، وأحرم بكلفة وأمره ، وأجل ، وأثبت اللاقة ، وأخذ البرغ ، وأحرم الرجل ، وأثبت المرافة ، وإذا نزع : أن نصيب يوصف بكونه تعالى بعينه أحد الوجوه المذكورة ، من كونه بلغ الخلق ، أو صار داخل ، انفتح كونه مشاء من استثناء ، ولا يمكن ذلك ، لفافض الحكم ، لأن الشئ من المحدث حرم ، والمشتق من الحرم محل ، بل إن كان شئ بقوله في بيعة الأنعام : ألا نهم أنفسها ، فيكون استثناء منقطعاً ، وإن كان المراتب بقاء ، ويقرب من حرم ، ويحرمها ، يكون استثناء منقطعاً أحد نصيري المحلل ، انتهى نصيب الذي يقع داخل في حد كونه حرمين ، وإن ملك ، من فائدة الاستثناء بعد موزع الخلق ، والنصيب الذي في الحرم لا يجل نصيب ، قلت : أقصد المحي في حرمه لا يجل للنصيب ولا نعيم الحرم ، وإنما نال نعيم الحرم النصيب الذي في المحل ، فله بأنه إذا كان نصيب الذي في محل نعيمه على الحرم ، وإن كان حلالاً لنعيم ، فآخرى أن يحرم عليه نصيب الذي في الحرم ، ومن هذا التفسير ، يكون قوله : إلا ما بلغ عليكم ، في كل مرة مرة واحدة من قوله : من قوله : حرمت عليكم أبنا الآية ، استثناء منقطع ، ولا ينصب الميتة بما ذكر منها باطلاً ، وهو المفضل والمزج ونحوها ،

(١) بيت العرب بعد قوله لا تحرم الفحل الآية ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ -

يصير : لكن ما يمل عليك ، أي : تخبره فهو حرم ، وإن كان المراد بـ في حصة الأنعام في الرخوش ، فيكون الاستثناء راجعاً إلى المجموع على التفصيل ، يرجع في إلا ما يمل عليك في إلى ثمانية الأزواج ، ويرجع في غير محلي الصيد إلى الرخوش ، إذ لا يمكن أن يكون الثاني استثناء من الاستثناء الأول ، وإذا لم يكن ذلك ، وأمكن رجوعه إلى الأول بوجه ما جاز - وقد نص النحويون على أنه إذا لم يمكن استثناء بعض المشتقات من بعض كانت كلها مشتقات من الاسم الأول^(١) ، نحو قولك : قام القوم إلا زيدا ، إلا همراً ، إلا نكراً ، فإن قلت : ما ذكرته من هذا التصريح الغريب ، وهو أن يكون المحل من صفة الصيد ، لا من صفة الناس ، ولا من صفة التفاعل المحذوف يعكس عليه كونه كتب في رسم المصحف بالياء ، فدل ذلك على أنه من صفات الناس ، إذ لو كان من صفة صيد لم يكتب بالياء ، ويكون الغراء وأصلحه وقوا عليه بالياء ياء ذلك ، قلت : لا يعكس هل هذا التصريح ، لأنهم كثيراً كثيراً رسم التصحيح هل ما يخالف الكسطن ، نحو : يا يدي بياض بعد الألف ، وكثيراً لو لشدك براود بعد الألف ، ريقصهم منه ألفاً ، وكتابهم في الصلحت في وسوء بإسقاط الألفين ، وهذا كثير في الرسم ، وأما وقفهم عليه بالياء فلا يجوز ، لأنه لا يوقف على المضاعف دون المضاعف إليه ، وإنما فصلوا بذلك الاختيار ، لو يقطع النفس فوضوا على الرسم ، كما وقفوا على في منقطع الزبانية^(٢) في العلق [١٨] من خير وإدغاماً للرسم ، على أنه يمكن توجيه كتابته بالياء ، والوقف عليه ياء ، بأنه جاء على لغة الأزدي ، إذ يقولون على يزيد يزيد ، بإدغام التنوين ياء ، فكذب في محلي في بالياء على الوقت على هذه الشقة ، وهذا

(١) إذا قرئت [إلا] منها حالاً :

الأول : أن يكون للتجديد تجمل كالم : فإذا ذكر ، ويكون ما بعد الثانية بدلاً مما بعد الأولى ، نحو قام القوم إلا حمداً إلا أنا كبر وهي كنية وشروط هذا التكرار : أن يكون الثاني يأتي من الأول كما أن أبا بكر يعني عن عمر عنه فإن لم يكن حتى هذا - عطفاً متوازياً لما بعد الأول ، نحو قام القوم إلا زيدا إلا حمداً ، ولد اجتماعاً في قوله

ما لك من شجف إلا غنله إلا زيبهه راء زينة

والرسم والرمل - ضربان من العذر - والآخر لا يخي عن قوله إلا وسيمه ، فمطع بقاؤه ولم يثنيا من قوله إلا سيمه ، ثم يعطف إلا وسيمه - الحرفان أن لا تكرر ضمير تأكيد فإن أمكن استثناء بعضها من بعض عنه مضاف : أحدهما - وعلمه المصروف والكسبي - أن الأخير يستثنى من الثاني قبله ، ولذا في قوله يستثنى من الثاني أنه يثنى إلى الأول ، نحو قوله في عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة ، فلا سبعة استثنى من ثمانية ، يعني وقته يستثنى من تسعة وهي من عشرة ، فليس الاستثناء دافعه والأكثر عذرته بالقرينة الشعر - الشعر أب كلهما فصدته إلى استثنى من الأول فإذا قلنا هل مادة إلا عشرة إلا اثنين فالتعريف ثمانية وثلاثون ، وعلى الأول للقرينة التثنية وسنعود لذلك إن الاستثناء الثاني مقطوع ، والقرينة عن هذا الشعر وتضمن أيها - وعليه فمرد والمحق عليه له حذفي ستة إلا عشرة سوى الاثنين في له حذفي ، وإن لم يكن استثناء بعضها من بعض - فهذا العمل مغرراً بطل برأيه منه أي أن متغصاً أو ضاعراً أو متوسطاً ، وبحسب ما سدد مع ما قبله إلا زيدا إلا حمداً إلا نكراً ، ولك أن ترفع بدل زيد حمداً أو نكراً لكن الأول أولى ، وإن لم يكن مغرراً فإن تعلقت لغت الجميع على الاستثناء ، نحو ما قبله إلا زيدا إلا حمداً إلا نكراً ، ورجع من شدة أنه يجوز في ذلك أربعة توجيهات نصيب على الاستثناء كما نص عليه الصنوبرون - ونصيب على الحذف - قال لأنه لو تأخرت جاز كونه صفات ، لأن لا يوصف بها ، فلو افقدت انصت على الحذف ، وجعل الأول بدلاً والثاني استثناء وحكمه - رده إلى لا غير متسكة في الرصف بها ، فلا تكون صفة إلا وهي تابعة في اللفظ ، ولا يجوز تقديرها أصلاً ، وإن تأخرت فلا حجة ما له مردوا - والمباني نصيب معوق القوم إلا زيدا إلا حمداً إلا نكراً ، وما جاء اسمه إلا زيدا حمداً إلا نكراً وجوز بعضهم في الإيجاب نصيب الجميع على الاستثناء كما قاله الصنوبرون ورجع الجميع على الصفة ورجع أحدهما على الصفة ونصيب البقي على الاستثناء ، كما قال من السبب فيما تقدم إن إلا حذفي التكرار - وجوز في البقي نصيب الجميع على الاستثناء ورجع الجميع على القلب ، أو انصت ، ورجع أحدهما على الرجوع - ونصيب البقي على الاستثناء ، وحكمه ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من فنون في غير النوجب ونجود من النوجب

مع ملحوظ

(٢) الزبانية : قال قاتمة الزبانية عند العرب الشرط ، وكله من فتلح ، وسمي ذلك بقصر اللامكة لدفعهم لعل قاتم إليها .

لسان العرب ١٨٩/٢

توجيه شاذ في رسمه ، ووجه الصحيح مما لا يفسد عليه أنه ، وفرا ير لبي علة في غير في الواقع ، واحسن ما يخرج عنه أن يكون صفة لقرلة في مئة الأحكام في بلا يازم من الوعد ، بعد أن يكون ما يصحها عملاً للموصوف في الجنسية ، ولا يصر القفل من العت وانحوت بالاستثناء ، وخرج أيضاً عن أفضة للتصريح في في بقل في ، قال سر عطية لأن في غير مثل الصيد في هو في المعنى كسرلة : غير مستحل إذا كان صدا انتهى ، ولا يحتاج إلى هذا لتكلف على تحريك في معي تصيد وأنس حرم في حمة حالية ، وفي حرم في مع حوله ، ويقال : الحرم لروح إذا دخل في الإحرام حتى أوجبه أو يجرها ، فهو محرم ، وحرام ، وأجرم الحرم دخل في الحرم ، وقال الشعر

فَنُفِّلَتْ لَهَا مِنِّي إِلَيْكَ فَبَنَيْ سَمَاءَ وَنَاسِي سَعْدَ ذَلِكَ نَسِي

أي : طلب ، ويحتمل الوجهين قوله في وأنه حرم في في الصيد يحرم على من كان في الحرم ، ومن من كان أحرم بأجر وبعده ، وهو قول المعتمد ، وقال الزمخشري في في وأنس حرم في حال عن في عمل الصيد في في في : احتلتا الكرم بعض الأسماء في حال اشتغالهم من الصيد ، وأنس عزمون ، كلا يخرجن عليكم نهى ، قد يافق هذا لق ، بأن لعدم ساحة مطلقاً ، لا لتفدية هذه الحال ، في إن الله يحكم ما يريد في ، فإن الله يحكم ما يريد في في في حكم في فيها حلن في يريد على الإطلاق ، وهذه الخطة جاءت بقوة هذه الأحكام بشرطة المخالفة لمعهود أحكام العرب ، من الأمر بالعدو ، وبغمل جميع الأعداء ولا يستند بها ، من محرمه مطلقاً في الحل وخرج إلا في صغار ، رأت الصيد في حالة الإحرام ونضمن ذلك حله نعم المحرم ، بهذه فنية الحكم ، ختمها بقرنة في إن الله يحكم ما يريد في في خرج الحكم والتكليف هو إرادته ، لا اعراضه عليه ، ولا منسب لحكمه ، لا ما ينوله لغزاه ، من مراعاة الصالح ، ولذلك قال الزمخشري في في إن الله يحكم ما يريد في من الأحكام ، ويعنه أن حكمه ومضدته ، وإن الله يحكم ما يريد في في في في هذه الآية من الأحكام ما صرح به ، هذه الآية في يلوح فصاحبي ، وكثرة مدنها ، عن قلة ألفاظه ، لكن في مصر بالكلام ، بل من هذه أن يصبر ، نه ذكر من عطية حاكمية في في مدنها عن التختي في صاحبها ، وفي مثل هذا أقول من صيد ، فقدت بها رسول الله ﷺ ، صريحاً لعدم كسبه منه ، في وصف كتاب الله تعالى .

عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ لَهُمْ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ
لَعَنَةُ عَشْرَةِ كَذِبٍ أَلْفٍ عَلَيْهِمْ

في بابها الذين آمنوا لا تحلوا لشعره أن في خرج صريح أحد في صفة في في حاشاً ، وسلف إحدى ، وفي رواية . ومنه تجارة ، وكان قبل قد قدم المدينة ، وبخله مع ثروته ، وتولى في إيمانه ، وفي الرسول عليه السلام .

(١) قال سيبويه : منه الصحيح ضم لآتياء المصنف ، ومنه الله عيب ، وهو في من في ، وفصل والآية المحدث .
ويذكر أنه ثم قال : بعد ذلك ما جاء في الآية من كسبه ، ولا يفسر عليه خارج ، بل إذا قلت ، لا كسبه ولا يحرمها في غير القرآن لا
تكراراً عن ألفاظ السلف ، وهذا قال في دسترة

عطف لا يحد ، خط المصنف وانعوض

قال أبو حنيفة : والله أن العرويين يكون ما سمع خاصة إذا لم يجد في صفة العرويين إيمانهم ما لم يظهروا ، لأنه يريدون به
عن عروء من يجرم بها الذين مشركا كان كوساكت ، فيكون العروء بوا ، ولا يجوز حذفها في الوصف ومن ذلك .

نظر مع المصنف ٢٤٢٠

(٢) نظر التكرار ١٠١١

(٣) نظر التكرار ١٠١١

لقد دخل سوحه كافر ، وخرج بعض غلار ، فمر سرح المدينة^(١) فاستأفه ، فلما قدم مكة عام الحديبية ، أود أهل أخرج أن يغربوا عليه ، واستأذنوا رسول فزلت^(٢) ، وقال النبي : اسمه العظيم بين هند الطائي ، أحد بني حبيبة ، وأراد الرسول أن يبعث إليه نساء من أصحابه فزلت^(٣) ، ولما ابن زيد : أنزلت مكة هم الفتح ، وحج للملوك ، واعتمروا . فقال المسلمون : يا رسول الله إن هؤلاء مشركون ، فلن ندعهم إلا ما نحر عليهم ، فنزل الخبر أن في ولا آمن البيت الحرام والشعائر . جمع شعيرة ، أو شعارة ، أي : قد أشعر الله أمها حده وطاعته ، فهي بمعنى معارف الله ، وتقدم نفسها في إن الصغار وأمره من شعائر الله في الآية^(٤) ، قال الحسن : دين الله كله ، يعني : شريعته التي حدها لعباده ، فهو عام في جميع نكاليه تعالى^(٥) . وقال ابن عباس : ما حرم عليكم في حال الإحرام ، وفي أياها هو عبادته : مناسك الحج ، وقال زيد بن أسلم : شعائر الحج ، وهي ست الصفا ، والمروة ، ومنى ، وإحرام ، والشعر الحرام ، وعرفة والركن^(٦) . وقال أيضاً للحرمات حس : الكلمة الحرام ، والبدن الحرام ، والشعر الحرام ، والمسجد الحرام حتى على . وقال ابن الكلبي : كان عامة العرب لا يعدون الصفا والمروة من الشعائر ، وكانت قريش لا تفب بعرفات ، مهوا عن ذلك^(٧) . وعلى : الأعلام القصيرة المنفرقة بين الحل والحريم . شيواك بنجار ورواها إلى مكة بغير إحرام ، وكان أبو عبيدة : هي فدياة تطعم في سنامها ونقد ، قال : ويذل عليه في والد بن عبد الله لكم من شعائر الله في اسم [٣٦] وصفت قوله بأنه قد عطف عليه وفدي والقتل ، وعلى : هي ما حرم الله مطلقاً سواء كان في الإحرام أو غيره ، وقال الزمخشري : هي ما أشعر ، أي : جعل شعاراً وعلماً لنفسك ، من مواضع الحج ، ومرامي القبحار ، والاضواف ، والأفاد التي هي علامات الحاج ، يعرف بها من الإحرام والطواف والسعي والحلق والتقصير ، في ولا الشعر الحرام في الطاهر أنه مبرور معهود ، فقال الزمخشري : هو شهر الحج ، ومن شكره وقادته : هو ذو القعدة . من حيث كان أول الأشهر الحرم^(٨) ، وقال العدي وعمر : رجب ، ويضاف إلى مصر ، لأنها كانت تحرم فيه القتال ، وتعظمه وتزيلي فيه السلاح ، والأسم من الرماح ، وكانت العرب محبة على معظم ذي القعدة : وفي الحجة ، ومختلفة في رسم ، فشدد تعالى أمره ، فهذا وجه التخصيص بذكره . وقيل : الشهر مفرد . محل ما الحسبة ، فالمراد به صوم الأشهر الحرم ، وهي ذو القعدة ، وذو الحجة ، والحرم ، ورجب ، وأسمي : لا تحلوا بقتال ولا غيره ولا جد ، فلا مقاتل . وكان جماعة بين عوف يفهم في سوق عكاظ كل يوم ، فيقول : ألا إني قد حلت كذا ، وحرمت كذا ، في ولا الهدي في قتال من عطية لا خلاف أن الهدي ما هدي من النعم إلى بيت الله ، وقصد به القرية ، فأمر نبي أن لا يستحل ولا يشتر عليه انتهى . والخلاف عن المصير فيه مبرور . قيل : هو اسم فاعل إلى بيت الله ، من مائة ، أو بقره ، أو شاة ، أو صدقة ، وغيرها من الذبائح والصدقات ، وقيل : هو ما قصد به وجه الله ، ومنه في الحديث : ثم كالمهدي دماحة ، ثم كالمهدي بضعة فسمى هذه هدبة ، وقيل الشعائر البدن من الأديم ، وأهدي القر والغنم والتمباب ، وكل ما أهدي . وقيل : الشعائر ما كان مشعر يرسالة القدم من سنامه ، أو بغيره من العلام ، والهدي : ما م يشعر انتهى به بالتقليد ، وقال من في الشعائر بالكسك : ذكر الحدي

(١) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٢) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٣) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٤) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٥) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٦) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٧) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

(٨) أخرجه الطبري ٣٨١/٦ ، وذكر ابن جرير في زاد المعاد ٢/٢٧٠ ، والسيوطي في الدرر ٢/٢٥٢

فاصطادوا في تضمن آخر قوله في أحلت لكم في تحريم الصيد حالة الإحرام ، وآخر قوله في لا تحنوا لشعار الله في الهي من إحلال أمي البيت ، فجاءت هذه الجملة راجعاً حكمها إلى الجملة الأولى ، وجاء ما بعدها من قوله في ولا يجرمكم في راحاً إلى الجملة الثانية ، وهذا من بليغ التفصاح ، فثبت هذه الجملة اعتراضاً بين قوله في ولا أمين لبيت الحرام في وقوله في ولا يجرمكم في ، بل هي مؤسسة حكماً ، لا مؤكدة مصاد ، فتكون اعتراضاً ، بل أنزلت حل الاصطيد في حال الإحرام ، ولا تقديم ولا تأخير هنا ، فتكون أصل التركيب : غير عني الصيد وأنتم حرم ، فإذا حللتم فاصطادوا ، وفي الآية الثانية ، تكون أصل التركيب : ولا أمين البيت الحرام يفتنون فضلاً من دينهم وفساداً ، ولا يجرمكم ، كما ذهب إليه بعضهم ، وجعل من ذلك قصة ذبح الشرة ، فقال : وجه النظر أن يقال في وفاة فطهم بنسأ في البقرة [٦٢] ، ثم يقال في وفاة قال موسى لقومه في البقرة [٦٧] وكثيراً ما ذكر هذا الوجه في تفسيرهم والتأخير في القرآن ، والمعجب منه أنه يجعله من علم البيان واليدبع ، وهذا لا يجوز عندنا إلا في ضرورة الشعر ، وهو من أجمع الفرائر ، فينبغي ، بل يجب أن ينزه القرآن عنه ، قال : والسبب في هذا أن الصحابة لما حملوا القرآن في برئوه على حكم نزوله ، وإما رتبوه على تفاوت المعاني وتفاوت الألفاظ ، وهذا الذي قاله ليس بصحيح ، بل الذي نعتقد أن رسول الله - ﷺ - هو الذي رتب له الصحابة ، وكذلك يقول في سورة ، وإن حالت في ذلك بعضهم ، والأمر بالاصطيداء هنا أمر بإباحة بالإجماع ، ولهذا صك الزمخشري ^(١) في وإذا حللتم في فلا جناح عليكم أن تصطادوا انتهى ، ولا كان الاصطيد مباحاً ، وإنما منع منه الإحرام ، وإذا زال المنع صل إلى أصله من الإباحة ، وتكسره هنا على صيغة الأمر ، إذ جاءت بعد الحظر ، وعليها إذا جاءت مجردة عن التقييد ، وعلى ما لحمل عليه . وهل مواقع استنفاها ، وذلك من علم أصول الفقه ، فيجبت عن ذلك فيه ، وقرئ في وفاة أعلمكم في ، بل هو كذلك انظر الزمخشري في ٦٠٢/١ في وهي لفظة يقال حل من إحرامه وأحل ، وقرأ أبو داود والجراح وبيع والخمس من حمران في فاصطادوا في يكره لفظاً ، قال الزمخشري . قيل . هو يريد من كسر الحفرة عند الانتهاء ، وقال ابن عطية : وهي قراءة مشككة ، ومن نوحى بها أن يكون رأي كسر ألف الوصل ، إذا بدأت صفت : اصطادوا بكسر الفاء مراعاة ، وتذكراً لأصل ألف الوصل انتهى . وليس عدي كسراً عاماً ، بل هو من باب الإضافة المنصبة ، فتوهم وجود كسرة حمزة الوصل ، كتباً أمراً الفاء في في فإذا الوجود في كسرة إذا في ولا يجرمكم شأن قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تصعدوا في قال ابن عباس وقتنه : ولا يجرمكم أي : لا يجرمكم ، يقال : جرسي كذا على بعضك ، فيكون في أن تمنعوا في أصله : علم أن تمنعوا ، وحذف منه الجلو . وقال قوم : مناعاً كس ، التي تنعدي إلى التنبؤ . فيكون في أن تمنعوا في في موضع المفعول الثاني ، أي . اعتادكم عليكم ، وتنعدي أيضاً إلى واحد ، تقول : أجرم بمعنى كسب المنفعة لاثنتين ، يقال في معناه جرم وأجرم . وقال أبو علي : كبرم أعرفه للكسب في الخطايا والسيئات ، وقرأ الحسن وإبراهيم وابن وثاب والوليد عن يعقوب في يجرمكم في تكون النون ، جعلوا نون التوكيد خفيفة . قال الزمخشري ^(٢) : والمنع : لا يكسبكم بعض قوم لأن صدوكم الاعتداء ، ولا يجعلكم عليه انتهى . وهذا نصير معنى لا تغربوا إعراب ، لأنه يمتنع أن يكون مفعول حل زكس في استعيان واحد ، لا اختلاف مفضلها . فيمنع أن يكون في أن منعوا في في محل مفعول به ، وعلى مفعول حل إسقاط حرف الجر ، وقرأ النحويان وابن كثير ومرة وجعص وانعاف في شأن في منع النون ، وقرأ ابن حجر وأبو بكر بسكونها ، ورويت عن مانع ، والأظهر في الفتح أن يكون مفعولاً ، وقد كثر عني القصور على غملان ، وجوزوا أن يكون وصفاً ، وفعلان في الأوصاف موزون ، وهو نوحهم : حار فطوان ، أي : عبر السير ، ونيس عذرا

(١) انظر للكشاف ٦٠٦/١

(٢) انظر الهندلساني .

كثير المعلوم ، وليس في الكثرة ، المصدر ، قالوا : عمل هذا يكثر العمل لا يجرى منكم بعض قوم ، وهو نوب . يخصص مبنًى اسم فاعل ، لأنه من شيء بمعنى النقص ، وهو مبتدأ ، وأتى مصداقاً للمعروف ، ولا لماعل جملته إذا كان مفعولاً ، وأنه يحمل أن يكون مصداقاً للمعروف ، وهو الآخر ، ويحمل أن يكون مصداقاً إلى الماعل ، أي : بعض قوم إياكم ، والأظهر في المكون أن يكون مصداقاً ، فقد حكى رجل شتان ، وامرأة شتانة ، ونحو هذا أنه من فعل متعد ، وحكي أيضاً : شتان شتان ، مثل عطشان وعطشى ، وبما أنه من فعل لازم ، وقد ينش من لفظ واحد لمعني : التلازم ، نحو : وفرد ، وحرره ، بمعنى فتح وفتح ، وجوز أن يكون مصدر ، وقد حكى في مصادر شيء ، وبمعني المصدر عن فعلان فتح الماء وصحون لغير دليل ، نحو : لبيته وبته نبدأ ، يقال الأسويح :

وَمَا الْمُسْحَى إِلَّا مَا نُحِثُّ وَنُشْهِبُ وَإِنْ لَمْ يَبِهِ ذُو الشَّيْءِ وَهُوَ ذَا

صلة الشان ، فحدث المفعلة ، وفي حركتها إلى الساكن قبلها ، ونوعه في فعلان أكثر من المصدر نحو : رحان ، وثرا أبو عمرو وإن كثير : أن صدوكم في كسر المفعلة ، هل أنه شرطية ، وبقره قراءة من مسعود : إن صدوكم في وأكرر بر جابر والنحاس وغيرهما قراءة كسر إن ، وهذا : إما أنه اشتركون المرسول والمؤمنون عدم الحديبية ، والآية نزلت عام الفتح سنة ثمان ، والحديبية سنة ست ، فالحال قبل نزول الآية ، والكسر يقتضي أن يكون بعد ، ولأن مكة كانت عام الفتح في أيدي المسلمين ، فحبقت بصدون عبادهم في أيديهم ؟ وهذا الإنكار منهم هذه القراءة صعب جداً ، فإنها قراءة متواترة ، إذ هي في السنة ، والمعنى معها صحيح ، والتقدير : إن وقع صدق استقبل ، مثل ذلك الصدق الذي كان من الحديبية ، وهذا الذي تفرع في المستقبل ، وليس نزول هذه الآية عام الفتح عاماً فيه ، بل ذكر الزيد أنها نزلت قبل أن يهتديهم ، فعل هذا القول يكون بشرط واضحاً ، يقرأ باقي السورة في أن في فتح آخره ، جعلوه تعليلاً للشان ، وهو قراءة واضحة ، أي : شأن قوم من أجل أن صدوكم عام الحديبية عن المسجد الحرام ، والاعتداء الاضطام منهم بالخلف المكره بهم ، وتعاقبوا على البر والتقوى في ما هي من الاعتداء أمر بالساعدة ولتصار على الخير ، إذ لا يلزم من الشيء عن الاعتداء التعاون على الخير ، لأن بينهما سفة ، وهو الخلو عن الاعتداء والتعاون ، وشرح الرمضاني^(١) البر والتقوى بالعفو والأغصاء ، قال : ويجوز أن يراد العمود لكن بر وتقوى ، فتناول العفو انتهى ، وقال قوم : ما معنى واحد بكرر لأختلاف اللفظ تأكيداً ، قال ابن عطية : وهذا تناسخ ، والتعريف في دلالة هذين اللفظين يتناول الواجب والمندوب إليه ، والتقوى رعاية الواجب ، فإن جعل أحدهما على الآخر فتحزأ انتهى ، وقال ابن عباس : المر ما استمرت به ، والتقوى ما هيئت عنه ، وقال سهل : البر الإيمان ، والتقوى المسبة ، يعني : نابع السنة ، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان في الإثم : المنعاصي ، والعدوان : التعدي في حدود الله ، قاله عطية ، وقيل : الإثم : التكفر ، والعصيان والعدوان : البدعة ، وقيل : الإثم الحكم اللاحق للمحارم ، وتعدون : قتل الناس قاله ابن عطية ، وقال الزخري^(٢) : الإثم والعدوان : الانعام والشكر ، قال : ويجوز أن يراد انصوم لكل إثم وعدوان ، في وقلوا الله إن الله شديد العقاب في أمر بالتقوى مطلقة ، وإن كان قد أمر بما في التعاون ، تأكيداً لأمرها ، ثم علل ذلك بأنه شديد العقاب ، فيجب أن يتقى ، وتنبه عقابه بكونه لا يعفد أحد ، ولا يستنزه ، فإن غالب الدنيا مفلس ، قاله بخاند :

(١) لبين لأحمد بن نصر بن موهب ٩٩ وهار غفران ١١٧/١ . وهو فيه مكره

ورأى لأحمد بن موهب إلا ما قلناه فينا انتهى

(٢) انظر التكملة ٦٠٢/١

(٣) انظر المصدر نفسه

رأت نباح الضلج مدحرجا، الخاضعة، يدأ تراه قوم من المؤمنين ذلك، وأخذ قل ذلك حمله، لأن سباب من هذيل.
 في حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به في تقدم مثل هذه الجملة في السورة، وقال هذا من عطية
 في لحم الخنزير في مقتضى لشحه بإجماع سنن، ونسب كذلك. فقد خالف عبد داود وغيره ونكلت على ذلك في السورة،
 وتأخرها به، وتقدم ذلك نسباً في الكلام، وبإسعاء، ولكون الجلالة وقعت هناك فصلاً أولاً كالقصر، وهنا جاءت
 معطوفات بعدها، فليست فصلاً ولا كالقصر. وما جاء كذلك يقتضي في كثير المواضع الله في والتنخلة والبقرة
 والبقرة والطبيعة وما أكل السبع في تقدم شرح هذه الألفاظ في المفردات، قال ابن عباس وقفاة. كان أهل الخاضعة
 بنعمون الشاة وجهها، فلما ماتت أكلتها^(١)، وقيل ابن عبد الله: ليس البقرة إلا في ملكه، وليس في صيد وليد، وقال
 مالك وغيره من الفقهاء. في الصيد ما حكمه حكم البقرة، وهو نص في قول النبي: «في المراض:» وإنا أصاب
 بعوضه فلا تأكل طاهراً وبيده، وقال ابن عباس وقفاة والسبي والضياع: الطبيعة الشاة تنضمها أخرى فيموتان، أو
 إنشاء نضمها البحر والغنم. وقد فهم الطبيعة الماطحة، لأن اثنين قد ينضمان فيموتان^(٢)، قال ابن عطية: كل
 ما مات حياً فهو نطيح، وقيل ابن عبد الله رابو ميسرة في لمطوحة في والمعى في قوله في وما أكل السبع في ما فترسه فأكل
 منه، ولا يمتنع على طاهره، لأن ما مرض أنه أكله السبع لا وحده، فيحرم أكله. ولذلك قال الربيعي^(٣). وما أكل
 السبع بعوض، وهذه كلها كان أهل التعليل يكتلوها، وقيل الحسن والقياض وطاعة بن سليمان وأبو حنيفة في السبع في
 سكون آتاه، ورويت عن أبي بكر عن عاصم في حبر المشهور، ورويت عن أبي عمرو، وقيل ابن عبد الله في وأكله
 السبع في، وقيل ابن عباس في وأكل السبع في وما معنى ماكول السبع، وذكر هذه المبررات هو تفصيل ما أهل في عموم
 قوله في إلا ما ينز عنكم، وهذا حبر المشهور ونسبته معلوم. في إلا ما ذكرتم في فأكل حلي وابن عباس والحسن
 وقفاة وإبراهيم وخادم وصيد من صيد والضحك من زهد والمشهور هو راجع إلى المذكورات، أي من قوله
 في والتنخلة في إلى في وما أكل السبع في فما أكل منها خرف بعصر، أو ضرب برجل، أو بجره دبة، وباجملة ما ثبتت
 فيه حياة فني وأكل. وقال بهذا مالك في قوله، والمشهور عنه وعن أصحابه الماسيين أن الذكاة في هذه المذكورات هي ما لم
 يفقد مغزليها، ويتحقق أنها لا تعيش، وحتى صارت إلى ذلك كانت في حكم الميتة، وحل هذين لتوليد الاستثناء
 متصل، لكنه خلاف في الحال التي يؤثر فيها الذكاة في المذكورات، فكان الربيعي^(٤) مال إلى مشهور قول مالك، فإنه
 قال: «إلا ما ذكرتم ذكاته وهو يضرب أصغرات الذبوح، ينشأ^(٥) ودججه^(٦)، وقيل. الاستثناء متصل عائده إلى
 أقرب مذكور، وهو في ما أكل نسبي في، ومحض في، والمعى إلا ما ذكرتم فيه حياة، ما أكل السبع، فدكيسوه،
 فإنه خلاف، وقيل هو استثناء مفرغ، والتقدير: لكن ما ذكرتم من غير هذه فكلوه، وقد هذا القائل رأى أن هذه
 الأصناف وجدت فيها مات بشيء منها، إما ما لحق، وإما ما لوقد، أو البردي، أو النطيح، أو أفراس السبع، ووجدت

(١) انظر القرطبي ٢٨٨/١-٢٩٠ والحلزون ٢٤٦/١-٢٤٧.

(٢) انظر المراسم صفحة

(٣) انظر المكنز ١٠١/١-١٠٢.

(٤) انظر الخصم المصنف

(٥) الطعنة اللحم، وكل ما سجد منه فحش، ونسب الآذنة بما تشعبت، فطعمه ساءت وروى فحش: قطع وشئت منه

كسر العرب ١٢١/١

(٦) الدجج: قرآن متفصل، الجوهري. الدجج والدجج: قرآن في فتنهم وهم مدحرج، وروى للمعجم الرواسي عنده متصلان من الركن إلى
 الشتر، والجمع لرباج

لسان العرب ١٢١/١-١٢٢.

إلى حد لا تعيش فيه سبب وصف من هذه الأسباب . عن مذهب من اعتر ذلك ، فذلك كان الاستثناء منقطعاً ، والقاهر أنه استثناء متصل ، وإعنا على هذه الخمسة ، وإن كان في حكم الآية ، ولم يكف بذكر الآية ، لأن العرب كانت تعتقد أن هذه الحيوانات عن المأكول ، كالدابة ، وأن الآية ما كانت موضع كون سبب يعرف من هذه الأسباب ، وطاهر قوله **﴿إلا ما ذكركم﴾** يقتضي أن ما لا يدرك لا يجوز أكله ، كالحجر إن حرج من بطن أمه المذبوحة ميتاً ، إذا كان استثناء منقطعاً ، فيخرج في عموم الآية . وهذا مذهب أبي حنيفة ، ودعب الجمهور إلى جوار أكله ، والحديث الذي استنبطوا منه الجواز حجة لا يبرهنه لا ضم ، وهو : ذكاة الحيين ذكاة أمه ، والمعنى على التشبيه ، أي : ذكاة الخبز مثل ذكاة أمه ، فكما أن ذكاتها الذبيح ، فكذلك ذكاته الذبيح . ولو كان كما رعموا المكان القريب : ذكاة أم الخبز ذكاة ، **﴿وما ذبح على النصب﴾** في قال مجاهد وفائدة وغيرهما . هي حجارة كان أهل الجاهلية يذبحون عليها^(١) ، قال ابن عباس : ويعلمون عنده^(٢) ، قال ابن جريج : وليست بأصنام ، الضم مصور ، وكانت العرب تذبح بكفة ، وينصبون بالدم ما أقبل من البيت ، ويشرعون النصب ، ويضربونه على الحجارة ، فلما جاء الإسلام ، قال السفسفون : نحن أئمتنا أن نعظم هذا البيت بهذه الأضالمة . ففكر ذلك الرسول **﴿ص﴾** فخرئت **﴿وما ذبح على النصب﴾** ويزن **﴿من ينال الله غشوهما ولا يعاذهما﴾** في الحج [٣٧] انتهى . وكانت للعرب في بلادها أنصب حجارة يعبدونها ، ويعلمون عليها أنصب مكة ، وعنها الحجر المسس بسعد ، قال ابن زيد : ما ذبح على النصب وما أهل به لغير الله شيء . واسد ، وقال ابن عباس : ما ذبح على النصب جزء ما أهل به لغير الله ، لكي غشي بالذكر مد سبه لشبه الأمر وشرف التوجه وتعظيم العرس له ، وقد يقال للضم أيضاً : نص ، لأنه ينصب انتهى ، وقرأ الجمهور **﴿النصب﴾** بصوتين ، وقرأ طلحة بن مصرف بضم الون ، وإسكان الصاد ، وقرأ عيسى بن عمر بصوتين ، وروى عنه الجمهور ، وقرأ الحسن بفتح الون ، وإسكان الصاد ، **﴿وأن تستقسموا بالأزلام﴾** في هذا معروف على ما قلناه . أي : وحرم عليكم الاستقسام بالأزلام ، وهو طلب معرفة القسم ، وهو النصب ، أو القسم وهو المصدر ، قال ابن جريج : معناه أن تعلموا على ما قسم لكم بالأزلام ، أو عالم قسم لكم انتهى^(٣) ، وقال مجاهد : هي كتاب فارس واروم التي كانوا يتقارون بها ، وروى عنه أيضاً : أنها سهام العرب وكتاب فارس ، وقال مكيان بروكيه : هي الشطرنج^(٤) ، وقيل : الأزلام حصي ، كانوا يفرود ما ، وهي التي أشار إليها الشاعر بقوله :

أفترقك ما تفرق الصواريب بها حصي ولا زجيرات الطير ما الله ضابغ^(٥)

وروي هذا عن ابن جبر^(٦) ، قالوا : وأزلام العرب ثلاثة أنواع ، أحدها : الثلاثة التي يتغذى كل إسان لنفسه ، في أعضائها : أفل ، وفي الآخر ، لا تفعل ، والثالث : فغل ، فيجعلها في خريطة ، فإذا أراد فعل شيء أدخل يده في الخريطة منسابة ، وتظهر بما خرج له من الأمر أو الناهي ، وإن خرج الفعل أعدد بالضرب ، والثاني : سبعة فداغ ، كانت عند هبلي في جوف الكعبة ، في أعضائها : العقل في أمر الدييات ، من يحمله منهم فيضرب بالسبعة ، فمن خرج عليه فخرج العقل لزمه العقل ، وفي آخر : نصح ، وفي آخر : لا ، فإذا أرادوا أمراً ضرب ، فيضرب ما يخرج ، وفي آخر : منكم ، وفي

(١) انظر القرطبي ٥٧/٦ والخوارزمي ٢٧/١ وابن كثير ١١/٢ . ١٦ .

(٢) انظر التراجع السابقة .

(٣) انظر التراجع السابقة .

(٤) انظر التراجع السابقة .

(٥) البيت من المفرد ٢٦/١٢٠ .

(٦) انظر التراجع السابقة .

آخر : من غير كرم ، وفي آخر : مدحهم ، وفي الآية الأولى إنسان فهو منهم أم من غيرهم ؟ صريحاً ، فاستوعبوا حرج ، وفي سائرها الأحكام الشرعية ، فإذا أراد أن يذهب والذهب أشبه صبروا بالصدقة ، ومنها ذلك الذهب ، حيث جرح عظماءه ، وهذه السعة أيضاً متخذة عند كل ما من إخوان العرب وحكمتهم ، حل ما كانت في الكعبة عند هبل ، وثالث : مدح الميسر ، وهي عشرة ، ويقدم شرح لسري في سورة عشرة ، * * * ذلكم فسق * * * الظاهر أن الإضافة إلى الاستفهام خاصة ، وزاد أبو صالح عن ابن عباس ، وقال أبو عمرو ^(١) : إشارة إلى الاستفهام ، من أنزل ما حرم عليهم ، لأن الله حرم عنهم نكاح وثيقة ، وكذا وكذا ، من قلت لم تكن استصدام المسهر وغيره بالأوامر ليعرف الحاد فسقاً ؟ قلت : لأنه ممنون في ظلم النبي ، أي استدل به بلام نعيوم ، وقال : * * * لا يحسن من ي المسنون * * * الأرض الغيب إلا الله * * * التعل [٦٠] واعتقد أن ثمة غريباً ، وإلى استنباطه ، وقوله : أموي ربي ، وثاني : من ، أخرجه عن ابن عباس ، وما يذهب أنه كرمه أو به الكهنة والنسبوت بهذه الشبهة ، وإن كان أراد يرب القسم ، فقد روي : آت كاساً يملأ بها عند أصنامهم ، وتروى نقابهم تنهى ، قال أبو عمرو ^(٢) : في صد الإشارة ، رواه عن ابن عباس علي بن أبي طلحة ، وهو يقول ابن حبيب ، قال الضري : ونبي ، قد عر هذه الأمور التي يتدافعها كهنة وأشجعون ، ما يتعلق بها من الكلام في الشبهات ، وقال غيره : الله في تحريم الاستفهام بالأوامر كبرها بذكرها ، وكذا إذا أراد أن يفسد هؤلاء أو ينجسهم أو يذمهم ، أو يحكم أن نسب ، فاعلم أن هبل ثمانية درهم ، وحزور ، عاتكة للصدقات مائة ، واجزور يسحر ويؤكل ، ويسمون صاحبهم ، ويملأون من ، بإيضا ، هذا فلا أراد به كذا وكذا ، فأخرج ابن عباس ، ويضرب صاحب الضلع ، بما حرج شمله ، فإن خرج لا أخرجه عنهم حتى يأتيه مرة أخرى ، فهو في كل مرة همز في ما خرجت به الضلع ، * * * اليوم ينس الذين كفروا من دينكم * * * الآيات والآيات فيه للعهد ، وهو يوم عرفة ^(٣) ، قد عاهدوا ابن ربه ، وهو يوم يوفى بعد العصر ، في حجة الوداع يوم الجمعة ، ويسمونه الله - ع - في لوقته ، على ناقه ، ريس في المؤلف مشترك ، وقول : اليوم الذي وحل فيه ترسبون - ع - مكة ، ثبات غفر من بعض من نفع ^(٤) ، وليس : سنة ثبات ، والذي مدونه بالأمان من لعل شهادته الإسلام ، هي ربيع السلاج ، وفي الغنق ما به ، وقد تزوج الحريد يوماً معنه ، وإنما عني : الآن نسوا ، كما يقول : أنا اليوم في كبريت النهر ، واتبع من غنق في الرجاج ، فقال : اليوم لم يرده يوم معنه ، وإنما أراد الزمان الحاضر ، وما يخص به ودلائبه من الأوهة الناصبة والفتنة ، كذلك كانت تأمل شأنا ، وأنت اليوم أشبه ، فلا يرده إلا في كل يوم ، ولا التوب يوفق ، وسجد : الآن ، في قوله

الآن لَأَنبُؤَنَّكَ مَسْرُورًا وَمُعْضِئًا مِّنْ تَحْتِي عَلَىٰ جِدْمٍ ^(٥)

و في الذين كفروا * * * مشركم العرب ، فإن ابن عباس والسدي وعطاء السمنون أن نوحوا إلى ذبيح ، وقال ابن عطية : ظهر أمر بني - ع - وأصحابه ، وظهر فيه يقتضي أن ينس الكفار عن الرجوع إلى دينهم ، قد كان دفع منذ زمان ، وإنما عاهدوا بني من الخصم ، أمر الإسلام وصدا محمد ، لأن هذا أمر كان يبرجه من غير من الكفار ، ألا تروى إلى قول أبي صعب : بن أمية ، في يوم هوازن ، حين أكتشف المنصور ، فخطب هزيمة ، ألا تروى السحر اليوم ، وقال

(١) سفر التثنية ١٠/١٠

(٢) بط نسخة عنه

(٣) ابن جرير ١٠/١٠١٦ للمطهر ١٠/١٠١٦

(٤) سفر التثنية ١٠/١٠١٦

(٥) ثبت لدى علماء آخر نسخة تختلف ١٠/١٠١٦

الزحرفي (١) : يسوا منه ، أي يصعب . وأن يرجعوا عتلتل عد الخناث ، بعدما حرمت عليهم ، وقيل : يتبعوا من
 دينكم أن يصبروا ، لأن الله رؤى بوعده . من إظهاره على الذين كذبوا به ، وفيه أن يرجعوا في دينهم من غير هرجاء . وبيت
 من أي عمرو ، فلا تخشعهم واخشون في قال ابن سيرين : لا تخشعهم ، أي لا يظفروا عليكم . وقال ابن السائب : لا
 تخشعهم ، أي لا يظفروا على دينكم ، وقيل : فلا تخشعوا عافيتهم . والظاهر أنه يبي عن حزنهم بدينهم ، وأنهم لا يتشكون
 إلا الله تعالى ، في اليوم اكملت لكم دينكم في يتحمل في اليوم في انفس التي قبلت في فواء في اليوم يملن في ، قال
 الجمهور : وإليه هو إظهاره واستجاب عطفه من الله وتخليه ونحوه ، قالوا : وقد وزن بعد ذلك ، فإن كثير ، كتابات
 الرب ، وأية الكلاله . وغير ذلك . وقد كمل في مصطوب الدين وأمر خضع إلى حشر وأنس معهه مطرك ، وحطت
 الزحرفي (٢) في هذا المعنى ، قد . كمنكم أمر عدوكم . ومعنى اليه لعيا نكم ، كما تقول : المنك اليوم كس لا
 الملك ، وكمل لنا ما نريد . إذا كانوا من سارعهم الملك . ووصلوا إلى أحوالهم ومنازلهم . أو : كملت لكم في ما
 نحتاجون إليه ، من تدبير الخلال ونحوه . والتخفيف على الشرائع ، وقوانين القياس . وأصول الاحتياط انتهى . وهذا
 القول الثاني . هو قول ابن عباس والسدي ، قالوا : إنكم موافقه وحفود . وقد سئل عن هذه الآية عيسى ولا تحرم .
 فعل هذا يكون المعنى : اكملت لكم دينكم ونحوه . وفيه فائدة من حشر . كما أنه أي يسمي المشركون من البيت ، ومن حج
 مشرك . وقد التفتي : كمن الدين هو غيره وظهوره . وقد لشدت ودرسه . لا تكمل الموافقه وانفس . لأنها قول
 لشد إلى أن تكمل . وقيل : إنكم الأمر من سبعة بعده ، كما سجد به ما تقدم . ومن لعدو : الدين ما كان انفساً إليه .
 بل كانت الشرائع تنزل في كل وقت كناية في ذلك الوقت . إلا أنه تعالى كان عالم في قول : يبعث . ما ما هو كائن في هذا
 اليوم ليس مكاناً في بعد ، وكان يسبح بعد الشوق . ويزيد مع العلم . وأنه في حرمات البيت ، فأنزل تربية جامعة ،
 وأحكم شدتها إلى يوم القيامة . وروى : أن هذه الآية ما زالت يوم الملح الأكبر ، وفرأها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في
 الخشب ، فقال : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : ما بك . فقال : أذكر أن كذا في زيادة دينه . فأنزل اكمل فإنه لا يكمل شيء
 إلا نقص . لأنه في الشيء . صدقت ، في وأتممت دينكم بمعنى : أي : في ظهور الإسلام . وقيل : الدين . وسعة
 الأعمال . وغير ذلك مما تعلقت هذه اللغة الحليقة ، إلى أصول حبه . ونحوه . وحسن العبارة في الزحرفي . قد . منج
 مكة ووجوهاً من ضاهرين ، وهدم آثار الجاهلية وسالكهم . وروى : الحج مشرك . وقد يطف بالبيت من قبل انتهى .
 فكلامه مجموع القولين المتقدمين ، قال ابن عباس وابن جرير : وسدد : لأنه النعمة . منع المشركون من الحج . وقال
 سبي : هو الإقهار عن العدو . وقد ابن زيد : ما فاداه إلى الإسلام . وقال لمرعشي في : كملت دينكم بمعنى في
 يأكل أمر الدين والشئ . كأنه قال : وأتممت دينكم بمعنى ذلك ، لأن لا شيء أتت من بعده الإسلام . في ووصيت
 لكم الإسلام ديناً بمعنى : حليته لكم من دين الأوثان . وأوتيتكم ما هو دينهم . فرموا وحده في ومن يتبع غير الإسلام
 ديناً فلن يسئل عنه . قال عمران [٨٦] : في فيه أنتم الله واحد في الآية ، [٩٢] قاله الزحرفي (٣) . وقد بين
 عطية : الرضا في هذا الموضع . يتحمل أن يكون بمعنى (إفادة) . ويتحمل أن يكون معه قال ، عبارة عن إظهار أنه زيادة .
 قال المصنف : انقصت الله دة من صفات الهدى وصعدت الأفعال ، والله تعالى قد رمي الإسلام . وإرادته ، وأن تكتب
 بربك الله وتوعدوا ولا يبرأوا ، في الإسلام في ما في الدين . أي فيه في إيت الدين عنه الله . الإسلام في ابن عمران [١٩]
 انتهى . فكلما يد . على أن الرضا في قال من صفات الهدى فيه صفة تعابير الإفادة . وفي . يعني أنه دينكم بمرعشي

١٩ : انظر بحثنا في ٢٠٤

٢٠ : انظر تفسيره

٢١ : انظر تفسيره

لكم دينا ، فإنه تعالى لم يزل راضيا بالإسلام لنا دينا ، فلا يكون الاستعصام لرضا بذلك اليوم عائدة ، إن حمل على ظاهره ، وقيل : وضيت عنكم إذا تعصمت في الدين الذي شرعته لكم ، وقيل : ورضيت إسلامكم الذي أنتم عليه اليوم دينا كاملا ، إلى آخر الآيات ، لا تنسج منه شيء ، ﴿ فمن اضطر في حاجة غير مجتنب الإثم فإن الله غفور رحيم ﴾ هذا متضمن لمذكر المحرمات ، ﴿ و ﴿ دلتم ففسق ﴾ أكدته بما بعده ، يعني : التحريم ، لأن محرم هذه الحديث من حلة الدين الكامل والاعم التامة ، والإسلام اضهرت بالرحمة دون غيره من الملوك ، وتقدم نفس مثل هذه الجملة ، وقولنا ابن محيصن ﴿ فمن اطرد ﴾ بإعدام الضمان في الشقاء ، وهو في متحالف ﴿ من متحالف ﴾ دون أحب ، قال ابن عسك : وهو أشنع في المعنى من ﴿ متحالف ﴾ ، وتفاعل إذا هو محالة الشيء ، والغرب منه ، إلا ترى أنك إذا قلت : غاب العصف ، فإن ذلك يقتضي تأوذا ومغاربة ميل ، وإذا قلت : غلب ، فقد ثبت الميل ، وكذلك : تصابو الرجل ، تصوبون ، متفائل وتغفل انتهى ، والإثم هنا قيل : أن أمار دون الشك ، وقيل : تعصيا للسر ، وقيل : الإثم هنا الحرم ، ومن ذلك قوله عز ما تخافون به لإثم ولا تعهدا ومن علمه ، أي : ما علمه خرام

يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَكُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الْغَنَائِمُ وَمَا عَشَرَتم مِمَّنْ لُجُوجِ مُكَلِّبِينَ تَعْلَمُونَ مِنْكُمْ أَنَّهُ قَاتِلُهُمْ إِذَا امْسَكَ عَنْكُمْ وَإِذْ كُنتُمْ فِي الْقُلُوبِ وَالْقَوَا اللَّهُ إِنَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١﴾ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الْغَنَائِمُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَصَعَاتُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصَيْنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِسْلَامِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٢﴾ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَنْ يَكُن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُنِظِمَ بِنِعْمَتِهِ عَلَيْكُمْ لِمَنْ كُنْتُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٣﴾

الحجج : ١) الخواص من سائر البهائم ، الطير ، كالكلب والفهد ، النمر والعقاب والصقر والبارق والسمك ، وسبب

(٢) بعد تحالف معكم ، متحالف إلى التيمم ، طهنت وفي التيمم ، وفرض تحضر بمرحاضة لإثم أي ضلالت متعذر ، وقوله لإثم أي مال

لسنة العرب ١/١٠٧٠

(٣) الخواص من الطير ، الأسماك والقلاص ، وذلك تحية ، لأنها تخرج لأهلها التي تحب لهم الوسادة حارة ، فبارق بجزءه ، والكلب الصلبي صرخة سال العرب ١/١٠٨٧

بذلك ، لأنا نخرج ما نصيد عالاً ، لو لأنا نكتسب ، بقدر : امرأة لا جارج لها ، أي : لا كسب ، ومنه ﴿ ويصلح ما جرحتم بالأيدي ﴾ الأفعال ٦٠ أي : ما كنسب ، ويصلح : جرح وإخراج بمعنى اكتسب ، اكتسب ١١ : بالتشديد معلم اكتسب ، ومضارعاً على الجهد ، وبذلك تصح صاحب كلاب ، وقال : جرح : رحن مكاب ، وهكذا ، وكتاب : صاحب كلاب ، العمل . في اللغة إصباح له ، أي : تحول مع إمرأته عليه ، كالبه وجرها ، قاله بعضهم . وقال آخرون : هو إمرؤ الماء على موضع ، ومن ذلك قول بعض العرب :

فَبِأَخْسَبِهَا إِذْ يُفْجَلُ الدَّقْعُ كُفَّاهَا

المؤمن ١١ : المعصر بين المعصم والمعصن ، وفصح لليم وكسر التاء أشهر ، الرجال : معروفة ، وجعنت على أفعل ، في القلة والمكأة ، والمكبة ١٢ : هو العظم النازل في راحة القدم ، حيث يجتمع شراك العمل ، إخراج : الضيق ، وإخراج : شاقة الضمير ، وإخراج العنق ، ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ﴾ مبب نزولاً فيه قاله : عكرمة ، وه : محمد بن كعب ، سؤال : عاصم عن عدي ١٣ ، وسعيد بن جبلة ، وه : عويمر بن ساعدة ، ماذا يجزى لنا من هذه الكلاب ؟ وكان إذ ذاك أمر الرسول بقتلها ، فقتلت حتى بلغت العوسم ، بقول حريز - عليه السلام - : إنا لا ندخل بيتاً فيه كلب ، وفي صحيح أبي عبد الله الحائض ، سنده إلى أبي رافع ، قال : نحرى رسول الله - ﷺ - يقتل الكلاب ، فقال الناس : يا رسول الله ، ما أحل لك من هذه الأمة التي كبرت بقتلها ؟ فأمر الله تعالى ﴿ يسألونك ماذا أحل لهم ﴾ الآية ١٤ ، وقال ابن حجر ١٥ : كبرت إلى عدي بن حاتم وريد الخبي ، قال : يا رسول الله إني نصيد بالكلاب والذئبة ، وإن كلاب آل دوح وأل أبي حورية شاذل يفر واحمر والظاء والنظ ، فمنه ما سرك ذكاته ، ومنه ما ينتل ، فلا تفرك ذكاته ، وقد حرم الله الميتة . فإذا جاز لنا منها ؟ صرف ، وعلى اعتبار المسب ، يكون أغواك أكثر مما وقع نسيان عنه ، لأنهم - أي : آل دوح - عاصم من الطعام ، فأجبر على سؤاله عنه ، وبني : عام إلى الطعام ، وبمسل أن يكون ﴿ مدا ﴾ كلها ألبهها ، والحنفة حرم ، ويقتل أن يكون ﴿ ما ﴾ استصفاً ما ، وإذ ذاك ﴿ حرم ﴾ أي : ما الذي أحل لهم ، والله أعلم بذلك صلة ، ولطاهر : المعنى : ماذا أحل قسم من لغتهم ، لأنه لا أدرك ما حرم من الميتة ، وما عطف عليه من الإباحة ، سألتوا عما أحل لهم ، ولما كان (يسألونك) في الفاعل فيه ضمير عائف ، قاله محمد بن عيسى القاتب ، ويحذف في الكلام . ماذا أحل لك ، كما تقول : أنتم زيد ليضربن ، وأضربن ، وصغير التكلم يقتضي حكاية ما قلنا ، كمن لا ضربن ، يقتضي حكاية الحيلة المنسمة

١١) الكلب الذي يقتل الكلاب أنه يصيد ويأكل ما يقتله أو يفتي في صيدها أن يقتل ما يقتله على صفة .
البدية بالاصطلاح الذي ورد مراراً به ، وأنكلاً بالكسر عصبه الملقب بقطار

— العرب ١١٥ : ٢٩١

١٢) الكلب : العظم لكل ذي أربع ، والكلب : كل مفصل العظم . وكذا الإسناد : ما أتت به ، يعني ومنه حدوده . وقيل هو العظم

المتحرك فوق يديه ، وقيل هو العظم النازل عند مفصل الساق وتقدم

حدود العرب ١١٥ : ٢٩٨

١٣) المرفق : الخوارجي المرفق والمرفق مرفق : مرفق : مرفق

— العرب ١١٥ : ٢٩٨

١٤) خالص عن عدي بن الحارث بن جندب : أن جندباً لفتاه الجملانيات في خلافة معاوية خلافة ١٨/٢

١٥) انظر إسناده ١٢٩١ ومرفقه ١٥٠ : ١٢٩١ ومرفقه ١٥٠ : ١٢٩١

١٦) انظر إسناده ١٢٩١ ومرفقه ١٥٠ : ١٢٩١ ومرفقه ١٥٠ : ١٢٩١

والخسيفه، ومجاهد، وسحس، والثوري، وإسحاق، وأجاز كل واحد كلامهم منك وأبو حنيفة، والشافعي، إن كان الصائد مسلماً، قالوا: وثبت مثل شفرته، والجمهور من جنود ما عدا النكاح، وقال مالك: لا يجوز فرق بين صيده وبيعه، وهذا الخوسي، والجمهور على منع أكله، عطاء، وابن جبير، وشحس، ومالك، وأبو حنيفة، والشافعي، ومن أوثق: أنه قبل أنهم أهل كتاب، وإنما صيدهم حلال، وفي ما علمهم في موضع ما في دفع كل أنه معصوم عن الطيبات، ويكون حذف مصدق، أي: وصية ما علمهم، وقدره بعضهم وتحذره منس، أو دفع عن الابتداء، وفي ما في شرطية، وأخبار في فكلوا بعدا أبعد، لأنه لا يضر فيه، وفرا ابن عباس، وابن خزيمة، في وما علمهم في سبب للمعقول، أي: من أمر بطوارح والصيد بها، وفرا في مكلفين في من أكله، وفيما وأفعال قد يشتركان، والظاهر دخول الكلف الأسد الجسيم في عموم الطوارح، وأنه يجوز أكل صيده، وبه قال الجمهور، ومذهب أحمد وجاعة من أهل الظاهر، أنه لا يجوز أكل صيده، لأنه مأثور قتله، وما أوجب الشارع حله فلا يجوز أكل صيده، وقال أحمد: لا أعلم أحداً يخص فيه، إذا كان سيئاً، وبه قال ابن راهويه، وكثره المصنف الحسن، وإفادته والحنبل، وقد تقدم ذكر أقصى غاية التعظيم في الكلف، أنه إذا أمر الصياد، وإذا زجره، وإذا قام شرطاً آخر: وهو أن لا يأكل مما ساد، فقامت العلة فلا يشترط فيها الأكل عند الجمهور، وقال ربيعة: ما أضاف منافعهم العلم، وقيل بن حبيب: لا يشترط فيها إلا شرط واحد، وهو أنه إذا أمرها فأطاعت، فإن أنجرحها إذا زجرها لا يأكل منها، وظاهر قوله في وما علمهم في حصول التعليل من غير اعتداد عدد، وكان أبو حنيفة لا يجد في ذلك عدداً، وقال أصحابنا: إذا عاد الكلف وأسلت ثلاث مرات فقد حصل له التعليم، وقال غيره: إذا فعل ذلك مرة واحدة فقد صار معتمداً، في تعلمهم بما علمهم، نه في أي: إن تعليمكم إياهم ليس من قبل أحدكم، إنما هو من العلم الذي جعلكم الله، وهو أن جعل لكم ربه وفكره، بحيث قلتم العلم: فكذلك الخواص يصير بعد ذلك ما وضعوه، بحيث يفطنوا للامرار، وفي قوله في وما علمكم الله في إتمام ودلالة على فصل العلم وشرفه، إذ ذكر ذلك في معرض الامتنان، والمعقول في علم في في نعمتهم في الثاني محذوف، تقديره: وما علمكم الله طلب الصيد لك، لا لأفهمهم تعلمهم ذلك، وفي ذلك دلالة على أن صيده ما لم يعلم حرم الله، لا الله تعالى إنما أباح ذلك بشرط التعليل، والتدبير على ذلك الخطاب في في علمكم في في قوله في فكلوا إنما أسكن حنيكم في وعبر المعلم، في يملك نفسه، وفي في وما علمكم الله في أي: من الأدب الذي أسكنكم به تعالى، وهو اتباع أوامره واحسان نواهي، فإذا أمر فالتزم، وإذا زجر فترجع، فقد تعلم من علم الله تعالى، وقال، ونحوه في في وما علمكم الله في من كلمه تنكيف، لأنه إفهام من الله تعالى، ومكتسب العقل، انتهى، واختتم من قوله في تعلمهم في حال ثبته، ويجوز أن تكون مستأخدة عن تقدير: أن لا تكون في ما في من مره في وما علمهم من الخواص في شرطية، لا أن كنت اعتراضاً من الشرع بجزائه، ويخطب الزمخاري^(١)، فقال: وهو مائدة جبيلة، وهي أن كل أخذ علماً أن لا يأخذه إلا من قبل أهله، علماً، والحرهم ذرية، وأغوصهم على لغائمه وحصاه، واحتاج إلى أن نصبر إليه أكله الإبل فكم من أحد من غير منقش، فقد صبح أبيه وعصم عن إلقاء التحذير أباه، في فكلوا إنما أسكن حنيكم في حذف أمر رابعة، في من في هنا للطمع، وأخفى: فكلوا من الله: فليكن، ومن ذهب إلى أن في من في إضافة لقوله فصيغ، وظاهره أنه إذا أسكنك على مره جاز الأكل، سواء أكل يخرج منه أو لم يأكل، وبه قال سعد بن أبي وقاص، ورواه الألباني، وأبو هريرة، وأبو هريرة، وهو قول مالك وجميع أصحابه، ونوحيث تصفة بعد أكله جاز أكلها، ومن حديثهم أن منه هي ذكاته، فلا يجوز ما ذكي، وقال أبو هريرة أيضاً، رر سبر وعطاء وقناة، وعكرمة، والشافعي

وأخذوا لحافاً وأبرزوا: لا يؤكل ما بقي من كل الكلب، ولا غيره، لأنه إما استحل على نفسه، ولم يستحل على غيره، ولأن في حديث عدي بن زيد: «إذا أكل فلا تأكل مثلهما أسك على نفسه». ومن غير ذلك: «إذا أكل الباري فلا تأكل» و«فرق قوم ما أكل من الكلب، فمعه من أكله». وبين ما أكل منه الشاي، فحصوله في الكلب، منه ابن عباس والشامي، والشافعي ومحمد بن أبي سبيح، وأبو جعفر محمد بن علي الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، لأن الكلب إذا عرت بشره، وأبرزى لا يضرب، والظاهر أن الخياح إذا شرب من الدم أكل الصيد، وكذا ذلك سميت الثوري، والظاهر أنه إذا اقتبس من صاحبه فصاد من غير إرسل أنه لا يجوز أكل ما صاد، وقال علي والأوزاعي: إن كلباً أخرج صاحبه للصيد جاز أكل ما صاد، ومن منع من أكله إذا صاد من غير إرسل صاحبه بريئة وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأبو ثور، والظاهر جواز أكل ما اقتبس الكلب منه، من غير جرح، لعدم مما أسك، وقال بعضهم: لا يجوز لأنت ميتاً في ذكركم ذكاته، وهذا فيه بعد، نصبر في حبه في إني ففقدته المفهوم، من قوله في فكلوا في أي: من أكل، وفي الحديث في صحيح مسلم: «سم الله، وكفى ما يهلك هذا»، ومن: «معد على ما أسكى في حل ممى»، وسواء عليه إذا أذركم ذكاته، وهذا فيه بعد، وثبت: «على ما علمت من اليهود» أي: سموا عليه عند إرسله بقوله: «إذا أرسلت كلبك، وذكر اسم الله، فكلوا» واستدلوا في التمسك عند الإرسال، أهمي عن الرحوب، أو عن الميت، والستحب أن يكون لفظها، بسم الله، والله أكبر، وقول من زعم أن في الكلام نفدي وأحمر، وأن الأصل: «لا تأكلوا اسم الله عليه، وكلوا ما أسكى عليكم». قول مرفوع عنه لصحة، في راتقوا إني إن الله سريع الحساب، ما تقدم ذكر ما حرم وأحل من الطعام أمر ستغفون، فإن القوي بما يستلزم الإنسان من إخراج، وأهل الأمر بالقوي بأنه تعالى سريع الحساب من خلاف ما أمر به من قوله: «فهم وعبد يوم القيامة»، وأن حلاله تعالى إليكم سريع إني، إذ يدوم إنيهم قريب، أو يراد بالحساب المجازة، فتوجد في بني مجازة سريعة، أو لكونه تعالى محيط بكل شيء، لا يحتاج في الحساب إلى محادثة عنه، بل بحسب الخلائق دفعة واحدة، في اليوم أحل لكم الطيبات، فائدة إعادة ذكر إحلالات الطيبات النسبة بأنهم أكلوا طيباً فيما يتعلق بأندبا، ومما يحلل الطيبات، كإني قوله في اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي، فائدة (٩) «على إتمام المحبة في كل ما يتعلق بالدين، ومن زعم أن في اليوم في واحد قال: كره ثلاث مرات، تأكيداً، والظاهر أنها ثلثات محله، وقد قيل في الثلاثة: إياها لمثل أن يرد بها بعد الوقت، لا وقت بعد، والظاهر أن الطيبات هنا هي الطيبات المذكورة، من في وطعام الذين أوتوا الكتاب، حل لكم في طعامهم ما هي الذبائح، كذا قال معظم أهل التفسير، قال: «لأن ما أكل من نوع لير وأخبر والغافكة، وما لا يحتاج فيه إلى ذكاة لا يخلط في حلها بالذبائح حال أحد، لأنها لا تحرم بوجه، سواء كان الماشيها كتابياً، أو مجوساً، لم غير ذلك، وأما لا يقتضي تخصيصها بأهل الذبائح، لأن ما قل هذا في بيان الصيد والذبائح، فحل هذه لأنه على الذبائح أولى، ذهب قوم إلى أن المراد بقوله في وجعهم في جميع طعامهم، ويحزى إلى قوم، وصم بعضهم السنة الرملة، حل طعامهم هنا من ما لا يحتاج فيه إلى الذكاة، كالحيز والغافكة، وبه قالت الإمامية، قال الشافعي المرتضى: تكح الذبائح حرام، وذبائحهم رضاعهم وطعام من يقطع ذكوره، وإذا حلها الطعام على ما قد الجمهور من الذبائح، فقد استلوا فيه هو حرام عليهم، أي: لما لم يحرم في ذكاته جمهور إلى أنه ذكاة الذي مؤثرة في كل الذبيحة، ما حرم عليهم منها، وما حل، يجوز لما أكله، وذهب قوم إلى أنه لا تعمل الذكاة فيما حرم عليهم، ولا يحل لك أكله، كمنعهم للحسن، وهذا هو الظاهر لقوله في وطعام الذين أوتوا الكتاب في هذا المحرم عنهم ليس من طعامهم، وهذا خلاف مروي في مذهب مالك، والظاهر حل طعامهم، سواء أؤلفه اسم الله، أم لم يسمه غيره، وبه قال طائفة والعلم من يستعبره والشامي وبريفة ومكحول والست، وذهب إلى أن أكلها في الذبائح، أو اسم الله على

لهيعة، وذكر عبد الله بن مالك: «وهو قال أبو المزداه وعلاء بن الصامت، وحيدة من الصحن، وقد قال أبو حنيفة وأبو يوسف وعبد وهر وذلك: «وكره النجس في شيء من أكل ما دبح وأكل به لعبد الله، وطهر قوله في إزلة الكتاب في أنه عتس من إسرائيل، ونصلي الذين نزل عليهم التوراة والإنجيل، دون من دخل في دينهم من نمرود، أو ابن آدم، فلا نحل ذواتهم لنا، شصارى بني نوح، وغيرهم، وقد سئل عن ذواتهم على وجهي فذهب عنه. وقال لم يمتسكوا من نصرة إلا مشرب الخمر، وذهب الجمهور إلى عمار والحسن وعقرفة ومن السب وشعبي وعطاء وابن شهاب والحكم وقدة وحماد وذلك وأبو حنيفة وأصحابه: أنه لا فرق بين بني إسرائيل والعنقري، ومن يؤذ. أو نصر من العرب، أو النجس في حل أكل ذبيحتهم. وتظاهر أن ذبيحة النجس لا نحل لنا. لأنهم يسو من الذين أكلوا الكتاب. وما روي عن مالك أنه قال: هم أهل كتاب. ويحت إليهم رسول، يعدل. وإذا نكح، لا يصح، وقد أحارجه أكل ذبيحتهم، مستدلين بقوله: «سواء به أكل الكتاب»، وقد أن السب إذا كان المسلم مريضاً، وأمر النجس أن يأكله، ويذبح فلا بأس، وقال أبو نير: وإن أكل من أكل في الصحة، فلا بأس، وتظاهر أن ذبيحة الكلب لا يجوز أكلها، لأنهم يصر من الذين أكلوا الكتاب، وسأله أبو حنيفة: «هل أكل ذبيحة الكلب»، وقال ساحل: هم صنفان، صنف يقرؤون التوراة ويصلون الصلوة، وصف لا يقرؤون كتاباً ويعبدون النجوم، هؤلاء يسوا من أهل الكتاب، في وضعناهم حل لهم في أي: «دلتكم بعد رجعة للمسلمين، لا لأهل الكتاب، لما كان الأمر بمضي أن ثبت شرعنا هذه الآية، ينبغي لنا أن نحبه منهم، فرخصت في ذلك رفعاً للشفقة، بحسب احتياجه، فلا عليها بأس أن نطعمهم، ولو كان حراماً عليهم طعام المؤمنين لما سأل للمؤمنين إطعامهم، وصار يعني أنه أكل أكل طعامهم، وأهل كتاب أن نطعمهم من طعامنا، ونحن: الحلال، وقوله في الآية: «هذا حل مني» في وأحصت من المؤنات في هذا معطوف على قوله في وطعم الذين أكلوا الكتاب في ويعني: وأحل لكم نكاح المحسنات من المؤمنات في وأحصت من الذين أوفوا الكتاب من قبلكم في والإيمان أن يكون غزيراً وسرواجاً»، وتضمن ما، وبالحرية وبالعفة، فقال عمر بن الخطاب: ومحمد، ومالك وسعد: «أحصرها بالحرية، فلا يجوز نكاح الأمة الكتابية، وقال جماعة: «سب محمد والشعي، وأبو مسرة و...» فإن الإحصان هنا العفة، فيحرم نكاح الأمة الكتابية، وصح بعض العلماء من نكاح غير المسلم بهذا المذهب، قال الحسن: «إذا نكح الرجل من أمته على صحته فأبداً رها، ومن محمد: «يحرر أسفاد من مؤنات من أهل الكتاب»، وقال الشعبي: «يحصن اليهودية والنصرانية أن لا يربي، وإن تعطل من بجاهة»، وقال عطاء: «رحم في التزويج بالكتابة، لأنه كان في المسلمين قلة، فما كان ففهم المكترة، فراك الحاجة إليهن، والرحمة في تزويجهن، ولا خلاف بين السلف ولفهم الأصحاب في إباحة نكاح الحرائر الكتابيات، واعتق على ذلك الصحابة إلا شياً روي عن أبي عمر: أنه سأل رجل عن ذلك، فقال: «أقرأ به التحليل، يقرأ هذه الآية: «وإنه التحريم يثبت إلى في ولا تنكحوا الشركات في وقد تقدم ذلك في سورة نظرية. في قوله في ولا تنكحوا الشركات حتى يؤمن في سورة [٢٢٦] [وتزوج غير من عدان-رحم الله عنه- بالثلاث الفرافة لكتابة عن سنة، وتزوج طهنة من عدان، له يهودية من الشام، وتزوج حبيبة يهودية فإن عدان: يكون ثم عتسوف، أي وأحصت الثلاث من كتابات، فأسلم، ويكون قد وصفهن بأهل من الذين أكلوا الكتاب، باعتبار ما في سبه، كما قال في وزن من أهل الكتاب من يؤمن بالله في النساء: ١٥٩]، وقال في من أهل الكتاب من أكل ذبيحة في آل عمران: ١١٣]

١) أخرجه ابن ماجه (٢٢/١)، ومن كثير (١/٢٢٠-٢٢١) وأبو داود (٢٢/١)

٢) أخرجه الشيخان (٢٢/١)

٣) أخرجه الشيخان (٢٢/١)

ثم قال: بعد يومين باق، واليوم الآخر، منت. إطلاق بعض أهل الكتاب بصرف إلى اليهود والنصارى، دون المسلمين، وهذا سائر الكفار، ولا يحسن على مسلم أنه من أهل الكتاب، كي لا يفتن عليه يهودي ولا نصراني، فلما الأيمان فاعتق، لأنهم نفساً بذكر الإيمان فيها، ولا يوجد مطلق في القرآن غير نبيي. وقال المفرد بهم اليهود والنصارى، وبهذا حاله في المحصنات من المؤمنين في فائتق ذلك سائر المؤمنين من كن شركاء أو كتابات، فوجب أن يحمل قوله في المحصنات من المؤمنين الكتاب من فلكم في كل الكتابيات الثلاث لم يضمن والآيات عابته، إذ قد اندرج في قوله في المحصنات من المؤمنين في أيضاً فمعلوم من قوله تعالى: في وضعا الذين أولوا الكتاب حتى نخص في أنه لم يرد به طعام المؤمنين الذين كانوا من أهل الكتاب، من الجاد اليهود والنصارى، فكذلك هذه الآية. وإن قيل: يتعلق في تحريم الكتابيات، غوثة ندى في ولا نسكم! بهضم الكافر في قيل: هذا في تحريمه إذا خرج من أصله مسلماً، أو الحريم أخرج امرأته مسلحة، أو نرى إلى قوله في وأماكن ما أعتقه وأبدلوا ما أنفقوا في المصنعة [١٠٤] وهو سلباً المعموم للكتاب مخصوصاً بغيره. والمحصنات من الدين أولوا الكتاب من فلكم، والظاهر حواجز تخالف الغربية الكتابية، لا اندراجها في عموم في والمحصنات من الدين أولوا الكتاب من فلكم في وحصل ابن عباس، العموم بالمذمبة، فأخذ نكاح الذميمة دون الغربية، ونال قوله تعالى في قاتلوا النفس لا يؤمنون في إلى قوله في وهم صاعرون في البوسة [١٠٥] ولم يفرق غيره من الصحابة من حربيات والذميات، وإنما يصري في نكاح، فمع نكاح سائر غير رابواهم وجماع من زيد، وأحازه ابن عباس، في إذا تبينوا أن جوارهم في أي: مبهومين. انتهى العلامة من هذا، أنه لا ينبغي أن يدخل روح يروحه إلا بعد أن يدل لها من شهر ما يستعملها، ومن هو أن يدخل دون ذلك، وأما أنه يحكم التزام في حكم من في وفي ظاهر قوله في إذا تبينوا أن جوارهم في دالة على أن ما، كتابات لمن مندرجت في قوله في والمحصنات في فيقوى أن رد في حرث، إذ الإماء لا يعطى أجورهم، وإنما يحفظ السيد، إلا أن غير فتحعل إعطاء السيد إعطاء من، وفيه دالة أيضاً على أن أقل الصداق لا يتقدم، إذ سمى نكراً، والأجد في الإشارات لا يتقدم، في محصنين غير مسانحين ولا متخلفي عدان في نظام نفس مقبولة في النساء، في ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله وهو في الآخرة من الخاسرين في سبب نزلها مما يروى أبو جراح عن ابن عباس، أنه يعني لما أوجس في نكاح الكتابات، قلوا بيني وبينكم، ولولا أن الله رضي دنيا، وهل عمن لم يبع بمؤمنين نزيهين، فزنتها، وفيه عقاب فيهما أحسن المسموعين من نكاح من أهل الكتاب، يقول: ابن عباس السامعي يهرم والذي يخرجهم من الكفر انهم [١٠٦]، بل ذكره عائشة وأبو بكر في القيام بها، أن ما مضى أو عدا، في تحاشها، ليحصل تأكيد الإصرار من تحميمها، وقد انفك: ما جعله لا جعله، لا جعله في الدنيا فضيلة متناهية بينهم، وأكل فائتهم من الفرق في لأخرة، قال من كفر حط عمله انهم، والكفر بالإيمان لا بصور، فقال ابن عباس وأما: أي: ومن يكفر بغيره، وحس هذا محذور أنه تعالى رب فزنته وحسنه. وقال الكسبي: ومن يكفر شهادة أن لا إله إلا الله، جعل كلمة تنزيهه إيماناً، بل قال قتادة: ومن أسأمر المسلمين قالوا: كيف تخرج نساءهم مع كونهم حل مع دنيا، فأنزل الله تعالى في ومن يكفر بغيره في أي: بالقرآن، والقرآن، فمضي العرب إيماناً بالحق على بيان كل ما لا بد منه في الإيمان، قال الزجرج: معه: من أهل ما عده الله، أو حرم ما أحل الله فهو كافر، وقال أبو سعيد الخدري عن جده: أنزل الله من شرائع الإسلام ويرفعه من الخلال والحكم وسببه الرخصي [١٠٧] في هذا الضمير فقال في من كسر الإيمان في أي: بشرع الإسلام، وما أحل الله وحرم، وقال ابن

[١٠٤] أهل النصارى ٥٨/٦٦ وأخيراً ٤٢٣/١

[١٠٥] أهل النصارى ٥٨/٦٦

[١٠٦] أهل النصارى ٥٨/٦٦

أخوزي . سمعت الحسن بن أبي بكر البجلي يروي يقول : إنما سارع الله الكسايات ، لأن بعض النساء قد يعجنه صبرهن ، فحفرن تكاديهن من أنبل إلى أسنن ، وقوله في ومن يكفر بالإيمان فقد حط عمله في ، وقراءه من السميع . في حط في صنع البناء في وهو في الأثر من اختارين في حوط عمله ، وحسنه في الأثر مشروط بالوفاء على شكره ، في يأبأ الذين آمنوا إذا قسم إلى الصلاة فاعملوا وجرهكم وأيديكم إلى المرق في . رأت في قصة عائشة . رضي الله عنها . حين قدمت العصب عند الدار ، وعنه وعية نيس ، وكان إليه سيم ، متفرأ عنهم ، وإشاحي ، به بلا سطراد ، إلى التيمم ، ودشني عروة المربع ، وهي عروة بني مصطف ، وفيه كان صوب الريح ، وتوفى عبد الله من أبي من سول . في شر وجهه إلى لديه في أنشأون [٢٨] وحديث (ص ٢٢) ، وقال طلحة من الغنوة ، وهو من الصحابة . إنها رأت رخصة للرسول لأنه كان لا يعمل سجدة على وضوء ، ولا يركب أحدا ولا يرسله على غير ذلك ، فأعقبته أنه إذا لم وضوء إلى غير سجد الغنم إلى الصلاة فقط ، دور سائر الأثر في ، ومنته هذه الآية فيها أنه لا انتمم بالأسرى بها ، فهو ذكر تحيلا وتحريفا في المطعم والكنع ، واستغنى ذلك ، ذكر الطعام أكد من الشك في ، وفيه عليه . وكان للوعاء من لذات الدنيا بسمية . وجهاتها للإنسان ، وهي معاملات دنيوية بين الناس ، بعضهم من بعض ، استطرد من إلى المعاملات الآخرة التي هي بين البدن وربه . سبحانه وتعالى . وما كان كسب الطاعات بعد الإيمان الصلاة ، والصلاة لا تكن إلا بالعبادة . بدأ بالعبادة ، وشراط الرخصة ، وذكر الدار عنه عند انظر الله ، في كانت محاربة الصلاة في الأغلب إنما هي بغير . جاءت المارة في إذا قسم في أي . إن أردتم القيام إلى فعل الصلاة ، وغير عن إرادة القيام ، إذ القيام منسحب عن الإزالة ، كما عروا عن تقديرة على الفعل ، فعل في موضع . الأعمى لا يصر ، أي : لا يقدر على الإصرار . وقوله في عيده وعدا غنيا إذا كانا غلب في الأنباء [١١٩] أي : فلهذا من إزعامة . وقوله في فود قرأت القرآن فاستند في المحل [٢٨] أي : إذا أردت قراءة القرآن ، لما كان الفعل متصفاً من غفوة والإرادة أقيم المسبب مقام السبب ، وقيل : معنى في قسم في الصلاة في تصديدها ، لأن من توجه إلى شيء وقام إليه كان قصداً له ، فغير عن قصد له بالقيام إليه ، وطاهر الآية بأن على أن الرخصة واجب على كل من قام إلى الصلاة ، مطهر كذا أو عدلاً ، وإلا به جماعة ، سيم دود ، وروى فعل ذلك عن علي بن حكيم ، وقد ابن ميمون . كان الخلفاء يؤمنون لكل صلاة ، وفيه الجمهور ، بل أنه لا بد في الآية من تحليف ، وتقديره : إذا قسم إلى الصلاة تحليف ، لأنه لا يجب الوضوء إلا على الحدث ، ويدل على هذا التحليف مقابله بقوله في وإن كنتم جنباً فاضربوا في وقائه قبي . إن كنتم محدثين لحدث الأصغر فاعملوا هذه الأجزاء وانصروا من العضوين ، وإن كنتم محدثين لحدث الأكبر فاعملوا بجمع الحسد ، وقال يوم . منهم السدي . ويريد من اسم : إذا قسم من المصباح . يعرض اليوم . وقالوا . في الكلام مقدم وتأخير . أي : إذا قسم إلى الصلاة من اليوم ، أو جاء أحدكم من الغائط . أو ألبس النساء . أي . اللباس العصري ، فاغسلوا رءوسكم . وهذا التذييل يبيّن على كتاب الله عليه ، وإنما ذكره ذلك . طلباً لأن فيه الإسهال بذكر . وقال قوم . لحطاب خاص ، وإن كان دفعه العموم ، وهو رخصة للرسول - ﷺ . أم بوصف عبد كل صلاة ، فشق عليه ذلك . فامر بالشوك ، فرفع عنه الرخصة إلا من حدث ، وقال قوم : الأمر بالوضوء لكل صلاة على سبيل البدل ، وكان كثير من الصحابة يفعل ، طلباً لبعض منهم ابن عمر . وقال قوم : الرخصة عبد كل صلاة ، كان فرضاً ونسخ . وقيل : فرضاً على رسول الله ، فنسخ عنه

عدم المنهج ، وفي : فرضاً على لأمة . فسيخ عنه وعنه . ولا يجوز أن يكون ﴿ فاعلموا ﴾ أمراً للمحدثين على الرجوع ، وللمعظمين على التمسك ، لأن تناول الكلام لمعين مختصين من باب الأهازج والتعبية ، فلهذا الزمخشري (١) ﴿ فاعلموا ﴾ وجهه ما دلت الشطر ، وحده طولاً متابت الشعر فوق الجبهة مع آخر الشعر ، ويظهر أن اللجة ليست داخلة في غسل الوجه ، لأنها ليست منه ، وكذلك الأذن ، عرساً من الأذن إلى الأذن ، ومن رأى أن الغسل هو إيصال الماء مع إمرار يدي على المسبب أوجب ذلك وهو مذهب مالك ، والجمهور لا يوجبونه ، ويظهر أن المنصضة والاستنشاق ليس مأثوراً سهياً في الآية ، في غسل الوجه ، ويرون ذلك سنة ، وقال مجاهد : الاستنشاق منظر الوضوء ، وقد عطا ، والزهري وقتله محمد بن جرير سليمان وليس له شيء ويستحق : من ترك المنصضة والاستنشاق في الوضوء أعاد الصلاة ، وقال أحمد : بعيد من ترك الاستنشاق ، ولا بعيد من ترك المنصضة ، والإجماع على أنه لا يلزم غسل فاحل العينين ، إلا ما روي عن ابن عمر : أنه كان يصنع الماء في عينه ﴿ وأبديكم إلى شرايين ﴾ البعد : في اللغة من شراف الأصابع إلى الكتف ، وقد غاب العسل إليها ، واحتفلوا في دخولها في الغسل ، فذهب الجمهور إلى وجوب دخولها ، وذهب رفرود إلى أنه لا يجب ، وقال الزمخشري (٢) : إلى تغلب معنى الساعية مطلقاً ، ودخلها في حكمه وحروجه المرسود مع الدليل ، ثم ذكر مثلاً من دخل وخرج ، أنه قال : وقوله ﴿ إلى شرايين ﴾ ﴿ إلى الكفين ﴾ لا دليل فيه على أحد الأمرين انتهى كلامه ، وذكر أصحابنا أنه إذا تم بقاء ما بعد إلى قرية دخول أو خروج كان في ذلك خلافاً ، منهم من ذهب إلى أنه داخل ، ومنهم من ذهب إلى أنه غير داخل ، وهو الصحيح ، وعنه أكثر المحققين ، وذلك أنه إذا اقرئت به قرية فإن الأكثر في كلامهم أن يكون غير داخل ، على ما روي عن العربية فيجب حده على الأكثر ، وأيضاً إذا قلت : استريت المكان إلى الشجرة ، مما ذهب إلى ﴿ هو داخل الموضع الذي سمي إليه المكان المشري ، فلا يمكن أن تكون الشجرة من المكان المشري ، لأن الشيء لا ينتهي ما مضى منه شيء ، إلا أن يضعز فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء ، ولا يمكن تصوّر أن يكون داخلًا إلا بمحاذٍ وجب أن يحمل على أنه غير داخل ، لأنه لا يحمل على المحاذ ما أمكن الخفية ، إلا أن يكون ثم قرية مرححة المحاذ عن الحقيقة ، فنزل الزمخشري : عند انتهاء قرية الدعوى أو الخروج ، لا دليل فيه على أحد الأمرين ، بخلاف لمن ذهب إليها ، إذ ذكروا أنه السورين على مذهبي ، "سدهم" الدعوى ، والأخر : الخروج ، وهو الذي صححوه ، وعلى ما ذكره الزمخشري يتوقف ، ويكون من الفصل حتى يصح ما يحمل عليه من سراج عن كلامه ، وعلى ما ذكره أصحابنا يكون من عسل ، فلا يتوقف على شيء من سراج في بيته ، وقال ابن عطية : محرم العبارة في هذا لمسي أن يقال : إذا كان ما عدل ليس ما قبلها ، فالحق أو المذكور بعدها ، فإذا كان ما بعدها من جملة ما قبلها ، فلا جزمه سطلي أن الحد آخر المذكور بعدها . وكذلك يترجح دخول الموضع في الغسل ، هاتوا بين محطتين عن مالك ، يرى اشتهب عنه شيء غير داخلين وروى غيره أنها داخلتان انتهى ، وهذا التقسيم ذكره عبد الملك الفيرواني (٣) ، فقال : إن لم يكن ما بعدها من جس ما قبلها دخل في الحكم ، والظاهر أن الوضوء شرط في صحة الصلاة من هذه الآية ، لأنه أمر بالوضوء للصلاة ، فالأولى به دوره نازك للمأمور ، ونترك المأمور بنسحق العلقاب ، وأيضاً فطد بين أنه متى عدم الوضوء نقل إلى شيء ، فعلى على اشتراطه عند افتراء عليه ، والظاهر أن أول فرد من الوضوء هو غسل الوجه ، وبه قال أبو حنيفة ، وقال الجمهور التي قوله ، وقال أحمد : إسعاداً تحب النصصة أو أول الوضوء ، فإن لم يكن بعداً على غسل الوضوء ، وقد حصصهم : غلب ذلك الكلام على الوضوء ، وأخذه من على أنه يستحب ، والظاهر أن الوجوه في هذه الفامير

(١) انظر الفتاوى ١/١٨١ .

(٢) انظر المصدر نفسه .

(٣) صاهقه بن جرير الفيرواني أكثر المصنف رحمه الله تعالى في الإنشاد انظر قبضة ٧٥/٢ .

هو هو مرة واحدة ، وانظروا وجوب تعميم الوجه بالعلم ، مدافع ، غسل ، أي موضع فيه ، وانظروا وجوب غسل
الباحن الذي يرى العذر والأثر . وفيه قال أبو حنيفة وعمره والشافعي ، وقال أبو يوسف وغيره لا يجب . والشافعي : أن
ما تحت الشحبة الخفيفة لا يجب غسله ، وفيه قال أبو حنيفة ، وقال الشافعي يجب ، وكان ما بيننا من الشعر تحت الدفر
لا يجب غسله ، وفيه قال أبو حنيفة ، وقال مالك والشافعي يجب . وفي الشافعي القولان ، وانظروا أن خوفه
في وأيديكم في لا تربيت في غسل اليدين . ولا في الرجلين . من تغديب الرمي على اليسرى يهبط من يمينه إلى اليسرى
وقال أحمد : هو واجب . وانظروا أن الشحبة في إني في نفسي أن يكون إنهاء الغسل إلى ما بعدها . ولا يجوز الابتداء من
اليمين حتى يبين الماء إلى النكح ، وفيه قال بعض الفقهاء . وقال الجمهور لا يجعل ذلك صفحة الوضوء ، والله أن يعيب
الله من أنفك ، بحيث يسيل من إلى الفم ، في واسموا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين في هذا أمر ينسخ بالشرع ،
وانظروا في مذنب ياء بجر هنا ، قتل : إياك لنفسك ، وفيه الرخصة . لأنه لا يصح أن يمسح بالبرص ، وإنما مسح خصه
بمسوحه بالمشح ، كلامه ملصق بالبرص ، وليس كما ذكره ليس مسح بخصه يعلم عليه أنه ملصق بالبرص
رأسه ، إنما ملصق بخصه . أنه ملصق بالبرص ، وإنما أن يمسح عليه أنه ملصق بالبرص حقيقة ، فلا ، إن بطرق
عليه ذلك من غسل لمحار ، ونسبة لمصر بخل ، وفيه : الماء لتبقيص ، وكما قلت تبقيص بكرة أكثر النجاسة ، حتى قال
بعضهم : وقال من لا حرة بالبرص ، الماء في مثل هذا للتمضي ، وليس شيء بغيره أهل الغنم ، وفيه : الماء وألده
مؤكدة مثلها في قوله في ومن يرتديه يولد في الملح [٦٥] وفيه في إنك تجزع الحقة في برص [٦٥] في ولا تلقوا
بأيديكم في البرص [١٩٥] في إلهاد وحده بأيديكم ، وقال أصحابنا : تقول العرب : هذه وهذه ، وقد الخطم
والخطم ، وهو رأسه وبرصه ، وهذه وهذه ، وعمره مبرصه . حيث حذره ويحذره ، ومسحت رأسه وبرصه ، في
معنى واحد ، وهذا نص في المسألة ، وعلى هذه المظهرات ظهر الاختلاف بين العلماء في مسح الرأس ، لأنهم عن أبي عمر
أنه مسح بالبرص فقط ، وعن غيره من الأئمة : أنه مسح بالبرص ، وعن أبي عمر والمسح بالبرص ، أي يواحي رأسك
مسحوت أجزائك ، ومن أحسن : إن لم يمسح المرأة إلا شعرة واحدة أجزائها ، وأما فقهاء الأمصار ، فالشهرسري مذهب
مالك وجوب التيميم ، والشهرسري مذهب الشافعي وجوب أدن ما يطلق عليه اسم مسح . ومشهور أن حنيفة
والشافعي : أن الأصل سبب التيميم ، ومن غريب ما نقل عن ابن عمر عن أبيه عن النبي ، أن قوله تعالى
في واسموا برؤوسكم في كعبك : مسحت بالبرص يدي ، فكأنه لا يدل هذا على تيميم جميع اليد بجزء من أجزاء
اليد ، فتلك الآية ، فتكون الرأس والرجل أثنى مسح تلك اليد ، ويكون الغرض به ذلك ليس مسح الرأس
والأرجل ، بل الغرض مسح تلك اليد بالرأس والرجل ، ويكون في اليد فرصان ، أحدهما غسل وجهه إلى المرفق ،
والآخر مسح باليد ، الرأس والرجل ، ومن ذهب إلى التيميم ، فلهذا أن يكون التيميم في قوله في قصة التيميم
في فاسموا برؤوسكم والبرص به في أن يقتصر على مسح بعض الوجه ، وبعض اليد ، ولا ياتى به غسل من جعل الماء
أداة ، بله أيضاً ذلك ، ولهم أن يكون مأثور في تيميم هو مسح لمصعد جزء من الوجه ، اليد ، وانظروا أن الأمر
بالغسل ونسخ يقع الاختلاف منه مرة واحدة ، وثابت لمصر من ، وقال أبو حنيفة ومالك : ليس سنة ، وفيه قال
الشافعي بثلاث مسح ، وردني عن أبي الحسن عليه السلام ، قال : لا يغسل الرأس ، ولا يغسل من
الأي : أنه فيها مسح آخره . وانظروا في الألفاظ المشابهة ، المنطوق إلى القفا ، ثم إلى الوجه ، ثلاثة أقوال ، اثنتان منها
في السنة الصريحة . الأول ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق في الغسل ، والثاني منها قول أحسن من
حي ، والثالث عن أبي عمر ، وانظروا أن رد الناس عن شعر الرأس ليس عروفي ، فتعق الشح بدون الرد . وقال
بعضهم هو فرض ، وانظروا أن المسح على العانة لا يجزئ ، لأنه ليس مسح للرأس ، وفيه الأوزاعي والشوري

وأحمد مجزئ . وإن انسح يجرى ، وتو ياصبح واحدة ، وقال أبو حيفة وأبو يوسف وعبد . لا يجزئ ما من ثلاث أصابع ، والمظاهر أنه لو غسل رأت لم يجزئ ، لأن غسل ليس هو المأمور به ، وهو قول أبي الألباس من أعضا من الشافعية ، ويقضيه مذهب الظاهرية ، وقال ابن العربي : لا تعلم خلافا في أن الغسل يجزئ من المسح ولا ما يري لنا الشافعي في الفهرس ، عن ابن القفاضي : أنه لا يجزئ ما وقرا من كثير وأبو عمرو وجمرة وأبو بكر ، وهي قراءة أس وعكرمة والشمي والباقر وقتادة وعلقمة ومصححكم في وأرجلكم في باحفض ، والمظاهر من هذه القراءة أن لا رجل في مسح مع الرأس ، وروي وجوب مسح الرجلين عن ابن عباس ، وأنس وعكرمة والشمي وأبي جعفر ليقرأ ، وهو ما ذهب إليه الإمامية من فتنس ، وقال جمهور الفقهاء : غرضها الغسل ، وقال داود : يجب الجمع بين المسح والغسل ، وهو قول الناصر للمع من أئمة الزيدية ، وقال الحسن البصري وابن جرير نظري ، يخرج بين المسح والغسل ، ومن أوجب الغسل نزل أن يخرج من حفص عن الجوز ، وهو تأويل ضعيف جداً ، ولم يرد إلا في الفت ، حيث لا يمس على خلاف فيه ، قد قرر في علم الكونية ، أو تناول هل أن الأرجل مجزئة عن عنقه ، ونحوه ، ونحوه ، أي : وأعلموا بأرجلكم الغسل . وحذف الغسل وحرف آخر ، وهذا تأويل في غاية النصف ، أو تأويل هل أن الأذن من بين أعضاء الثلاثة المتسولة طبق الإسراف التعميم المنهي عنه ، معطوف على الأربع المسرح لا لمسح ، ولكن فيه على وجوب الاقتصاد في صد الماء عليها ، وقيل : **﴿لِي تذكروا﴾** جمعي ، بالغاية ، إمالة لظن ظن يحسبها مسوحه ، لأن مسح لم يصر له غاية شيء ، هذا التأويل ، وهو كما ترى في غاية التفتيق ، وتعمية في الأحكام ، وروي عن أبي زيد : إن العرب تسمي الغسل ضعيف مسحاً ، ويقولون لمسحت لصلاة ، بمعنى : عسلت أعضائي ، وقرا شافع والكشي وأن عامر وحفص **﴿وأرجلكم﴾** بنجب ، وانظروا في تخريج هذه القراءة ، فقيل : هو معطوف على قوله **﴿وجوهكم وأبدانكم إلى المرافق﴾** **﴿وأرجلكم إلى الكعبين﴾** وفيه الفصل بين الشافعية بجملة ليست بآخرة من ، بل هي مشقة حكماً ، وقد أبو البقاء . هذا حذر لا خلاف ، وقال الأستاذ أبو الحسن بن منصور ، وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال : والمسح ما يكون ذلك باليد ، فنقل قوله هذا على أنه جزء كتابه عن هذا التخريج . وهذا يخرج من يرى أن فرض الرجل هو الغسل ، وإنما من يرى المسح ، فيحمله معطوفاً على موضع **﴿يرؤوسكم﴾** ونحوه فراء النصيب قراءة ، وفردا على المسح ، وقيل : **﴿وأرجلكم﴾** بالرفع ، وهو مبتدأ مبدوء الخبر ، أي : عملوها إلى الكعبين عن تأويل من يغسل ، أو مسحوها إلى الكعبين على تأويل من مسح ، وقد مر ذلك الكعب ، فإذن غطية قول الطهوي : قد حذوا لوضوء بإصابعهما غطيت ، ولا أعلم أحداً جعل هذا لوضوء إلى الكعبين في وجه القدم ، وقد غيره : فقلت الإيمانية ، وكل من ذهب إلى وجوب مسح الكعب : هو الذي في وجه القدم ، فيكون المسح مغيباً ، وقال ابن عطية : روى أشهب عن مالك : الكعبان هما العظامان المتصانسان بالساق ، المتصانسان بالقدم ، وليس الكعب ما ظاهر الذي في وجه القدم ، ويظهر ذلك من الآية في قوله في الآية **﴿لِي تذكروا﴾** في يدي كل يد مرفوعة ، ولو كان كذلك في فؤاد كل قليل . إن الكعبين ، فلما كان في كل رجل كعبين غصنا بالذكر انتهى ، ولا دليل في قوله : في الآية على أن موالاة أعمال البوص ، ثبتت بشرط في صحته فنقول الآية تنقسم في ثلاث : متوالياً وغير متوالياً ، وهو مشهور مذهب أبي حنيفة ومالك ، وروي عن مالك والشافعي في القديم : أنها شرط ، ومعنى أن الترتيب لالأفعال ليس شرط قطعها بل هو ، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة ، ومذهب الشافعي : أنه شرط ، واستنباه جميع هذه المسائل المذكورة في شفه . ولم تعرض الآية لمسح على الأذن ، فذهب إلى حقيقة وأصحابه والنوني والأوزاعي ومالك ، مما روى عنه أشهب وابن القاسم : مسحاً من الرأس فيمسحان ، وقال الزهري : هما من توجع فينسلان معه ، وقال الشافعي : من الوجه ، مما غصوا قائم بنفسه ليس من الوجه ولا من الرأس ، ويمسحان بهما جديد ، وقيل : ما أتبل منها من الوجه ، وما تمير من الرأس ، وعلى هذا الأقوال تبقى تركيبة المسح

له النفس ونسبة ذلك. ﴿وإن كنتم جياً فأطهروا﴾ ما ذكر معاني الطهارة الصغرى، فذكر الطهارة الكبرى، وتقدم مذلول اجنب في ﴿ولا تنسوا﴾ الآية ٢٣: وإظهار أن اجنب مأثور بالأغشاش، وقال جرير بن مسعود لا ينسب اجنب لينة، بل يدعى الصلابة حتى يمد الله، ويظهر على خلاف ذلك، وأنه ينسب، وقد رجعا إلى ما عليه الجمهور، وإظهار أن غسل والتمسح بالتراب، كما يكون بالماء، لقوله ﴿فمن تجدد ماء﴾ الآية [٢٣] أي للصورة والنفس ﴿فتصوموا صوماً طيباً﴾ يدل على أنه لا واسطة بين الماء والنجس، وهو قوله الجمهور، وذبح الأورع والأسم: أي أنه يجزى الوضوء والغسل جميع المذنبات العذرة، وإظهار أن احب لا يحب عبه غير التطهير من غير وضوء، ولا ترطيب في الأعضاء، لمسونة، ولا دثت، ولا مضغعة، ولا امتشاق، بل الواجب تعميم جسه بوصول الماء إليه، وقيل داود وأبو نوح: يجب تقديم الوضوء على الغسل، وقيل إسحاق: تحب البداية بأش أشد، وقال مالك: يجب بذلك، يروى عنه محمد بن مروان الطاهري: أنه يجزى الاغتسال في الماء ثوب ثلث، وقال موهبة وزفر وأبو يوسف ومحمد والبيهقي وأحمد: تحب المضغعة والامتشاق فيه، ورواه أحمد الرضوي، وقال النجاشي: إذا كان شمر معتزلاً جلتاً، تمتع من وصول الماء إلى جلده الرأس، لا يحب نفسه، وقيل الجمهور ﴿فأطهروا﴾ بتشديد الطاء وإلقاء الفتوحتين، وأصله: تطهروا، فأدغم التاء في تطاء، واستحلت همزة الوصل، وهري: ﴿فأطهروا﴾ بتشديد الطاء وإلقاء مكسورة، من تطهر رغبياً، أي: فأطهروا أنفسكم، وقصة فيه للمعنية. ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الماء فلاستم النساء فم تجددوا﴾ فتصوموا صوماً طيباً فالسبحو بوجوهكم وأيديكم منه في تقدم نصير هذه الجملة الشرطية وجواباً في النساء، إلا أن في هذه الجملة زيادة في منه في وهي مرادة في تلك التي في النساء، وفي لفظة ﴿منه﴾ دلالة على إيصال شيء من النجس إلى الوجه واليدين، فلا يجوز التيمم بما لا يملأ يديه، كالخمر والخمس والرجل العارية عن أن يعلق شيء من سجد، فيوصل إلى الوجه، وهذا مدح الشافعي، وذات أبو حنيفة ومالك إذا ضرب الأرض ولم يعلق يده شيء من العيار، وصحح بها أجزاء، وإظهار الأمر بالتيمم للوضوء، والأمر بالتيمم أنه لم يعمه غيره، أو وقف في مهز ربح، فسقط على وجهه ويديه، وأمر يده عليه، أو لم يدر، أو ضرب ثوباً ما يرفع منه عيار إلى وجهه ويديه، أن ذلك لا يجزى، وفي كل من المسائل الثلاث خلاف، ﴿فما يريد الله ليجعل عليكم من حرج﴾ أي: من تعصيق، بل وحسن لكم في تيمم الصعيد عند فقد الماء، والإرادة مسقة ذات، وحادث سقط المضارع من ماء للمحاث التي تظهر عينها، وإنما نهي مؤنفة من عب الخرج، ووجود التطهير، وإتمام النعمة، وتقدم الكلام على مثل الملا في ﴿ليجعل﴾ في قوله ﴿فما يريد الله ليجعل لكم﴾ الآية [٢٦] فإني عن إعادته، ومن رجع أن مفعول ﴿يريد﴾ محذوف، تملأه من الماء، جعل يديه في من في الواجب للنجس الذي في صدر الكلام، وإن لم يكن شيء واقعاً على جعل الخرج، ويجزى جرى هذه الجملة، ما جاء في الحديث «دين الله يسر» وبشأن ساقية مسحة وأجزاء لعل يدين بعموم، والمقصود به الذي ذكره قريب، وهو التيمم، ﴿ولكن يريد الله ليطهركم﴾ أي بالثواب إذا أفوركتم التطهر بالماء، وفي الحديث «التراب طهر المسنن»، ولو إلى غير ساجد «و»، وقال الجمهور أقصود هذا التطهير إزالة النجاسة الخبيثة الستة عن خروج الحدث، وقيل «أعني ليعفركم من لباس المحيطات بالوضوء والتيمم». كما جاء في مسند إذا نوحاً أكيد المسلم، أو المؤمن فغسل وجهه، خرج من وجهه كل حطية يمر

(٢٦) أسرجه أحمد في المسند ٢٦٦/٢ من ص ١٦٦/٢ والمخطوط ٢٠٩/٢

(٢٧) تصحيح أحمد في المسند ١٦٦/٢، ١٨١، وأبو داود ٣٣٩١٦٣٥١، والترمذي ٢١١٠/١ في الطهارة (٢٢٦) قال جرير صحيح مسند

١٦٦/١ في تطهروا وأما في مسند ١٦٦/١

إليه باسمه مع الآاء إلى آخر الحديث ءه، وفيل - انفى ليطهركم من التمرّد عن الطاعة ، وفرا ابر الملب
 ليطهركم ءه باسكان انطاء . وتحفيل الهاء . ءه ولتقم نعمته عليكم ءه أي : رستم برحمة إمامه عليهم برامته ،
 وفيل : الكلام مشفق بما دل عليه أول السورة من إباحة العيثات من الطعام والمناكح . ثم قال بعد قهية الوضوء ءه ولستم
 تمنعت عليكم ءه أي : النعمة المذكورة ثابتة وهي نعمة الدين ، وفيل تبين الشرع واحكامها ، فهكون مؤكدا لقوله
 ءه وانمعت عليكم نعمتي ءه الثالثة [٣] وقيل : يعفرا ذنوبهم ، وفي آخره تمام النعمة بدخول اجنة . رشحته من النار ،
 لعلمكم تشكرون ءه أي : تشكرونه على تبرديه ونظهركم ، راغام النعمة عليكم .

وَأَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيقَاتِ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامِ بِإِيمَانِكُمْ بِرِزْقِ اللَّهِ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا سَائِرَ النَّاسِ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً مَوْحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ عَالِمُ السُّرُورِ ﴿٧﴾

[illegible]

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ
عَلَىٰ أَنْ تَقْدِلُوا أَعِدُّوا لَهُمْ أَذَىٰ كَذِبٍ لِلتَّقْوَىٰ ۚ إِنَّهُ حَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ فِي شَهَادَةٍ بَالِغَةٍ وَلَا يَمُوجُ فِيكُمْ شَأْنُ تُحُومٍ عَلَى أَنْ لَا تُغْلِبُوا فِي نَفْسِكُمْ نَفْسِيرٌ مِثْلَ هَذِهِ الْجُمْلَةِ الْأُولَى فِي الشَّاءِ ، إِلَّا أَنْ جَاءَكَ مَعْنَى بَالِغَةٍ ، وَهِيَ أَغْبَرُ ، وَهَذَا مِنَ التَّوَسُّعِ فِي الْكَلَامِ ، وَالْغَزْفُ فِي التَّضَاعُفِ ، وَلَوْ أَنَّ قَوْلَهُ أَنْ يَكُونَ شَهَادَةً بَالِغَةً ، وَمِنْ كَلَامٍ قَائِلًا بِالنَّفْطِ أَنْ يَكُونَ قَائِلًا بِهِ ، إِلَّا أَنْ الشَّيْءَ فِي إِشَاءِ جَاءَتْ فِي مَعْرِضِ الْإِعْرَافِ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى الْإِنْدَانِ وَالْأَقْرَبِ ، فَشَدَّ فِيهَا بِالْفَتْحِ الَّذِي هُوَ

(٦) كسريه سبيله ٩١٥/٦ في الطولونه باب في رسم الخطه باسمه عاد الزميه ١٦٤٦/٣٧

(٢) نظر المذاهب (١٣٧: ١٣٨) وابن كثير (١٠٠/١) والقرطبي (١٠٨: ١٠٩).

١٥: مع المولى السابقة .

العدل ، والسواء من ظهر حياة نفس ولا والد ولا قرابة ، وهنا جاءت في معرض ترك العدوات والإحسان ، فلبس فيها بالفيهم قد تعالى أولاً ، لأنه أروع للمؤمنين ، ثم أروف بالشهادة بالعدل ، فالتى في معرض الحجة والمعادلة بدينه فيه بما هو أكمل ، وهو القسط ، وفي معرض العدوة والشان بدينه فيها بالفيهم قد ، عند كل معرض بما جرى به إليه . وأيضاً فقدم هناك حديث التفسير والإعراف ، وقوله في أول مستطيمه أن تعدلوا في النساء [١٦٩] وقوله في فلا جناح عليها أن يصلحها في النساء [١٦٨] فتاب ذكر تقديم القسط ، وهنا ذكر العدوة ، فاسبب أن يجارها ذكر القسط ، وتعبية في مجرمكم في بعل إلا أن يضمن معنى ما يتعدى بها ، وهو خلاف الأصل ، في اعدلوا هو أقرب للتصوي في أي . المعدل ، نهام أولاً أن تجعلهم الضمان على ترك العدل ، ثم امرهم تأنيلاً تأكيداً ، ثم استلطف فذكر ضم وجه الأمر بالعدل ، وهو قوله في هو أقرب للتصوي في أي : أحمل في مناسبتها ، أو أقرب لكونه لطفاً فيها ، وفي الآية : تنبيه على سواه حق المؤمنين في العدل ، إذ كان تعالى قد أمر بالعدل مع الكافرين ، في واتقوا الله إن الله غير بما تعملون في لا كان لفتان عمله القلب ، وهو الحامل على ترك العدل ، لمر بالتصوي ، وأتى بصيغة في غير في ومعناها علم ، ولكنها تخص بما لطف إدراكه ، فاسبب هذه الصفة أن يبين بها على الصفة القلبية .

وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ هُمْ مَقْرُونَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٧٠﴾

لما ذكر تعالى لوفرونها في ، ذكر وعد من اتبع لوامره واجتنب نواهيه ، وفي وعد في تعدى لآتين ، والثاني محذوف ، تقدير : الجنة ، وقد صرح بها في غير هذا الموضع ، واجملة من قوله في هم مقرون في مصرة لذلك المحذوف ، تفسير السبب للمعجب ، لأن الجنة مرتبة على شفعان ، وحصول الأجر ، وإذا كانت الجنة مقصرة ، فلا موضع لها من الإعراب ، والكلام قبلها تام ، وجعل الزمخشري قوله في هم مقرون وأجر عظيم في بياناً للوعد ، قال : كأنه قال : قدم لهم وعداً ، فقيل : أي شيء وعد ، فقال لهم : مقرون وأجر عظيم ، لو يكون على إرادة القول ، وعدمه ، وقال : لهم مقرون ، أو على إجراء في وعد في عرى قال ، لأنه ضرب من القول ، أو يعمل في وعد في واقفاً على الجملة التي هي مقرون ، كما وقع تركنا على قوله في سلام على ترج في العالين في انصافك [٧٩] كأنه قيل : وعدمه هذا القول ، وإذا وعدمه من لا يختلف المبدأ ، فقد وعدهم حضرة من المقرة والأجر العظيم ، وهذا القول يتفقونه عند الموت ، ويوم القيامة ، فيسرون ويسمعون إلى ، ويؤمن عليهم الكثرات والأحوال قبل الوصول إلى القرب انتهى ، وهي تقليد بحسنة ، والأول أوجهها .

وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ﴿١٧١﴾

لما ذكر ما لمن آمن ، ذكر ما لمن كفر ، وفي المؤمنين جاءت الجملة فعلية ، متضمنة الرعد بالمعاني التي هو دليل على النوع ، فأنفسهم مشفوق لما وعدوا به ، مشفوق إليه مبتدعة طول الحياة بهذا الوعد الصادق ، وفي الكافرين جاءت الجملة اسمية دالة على ثبوت هذا الحكم لهم ، وأنهم أصحاب النار ، فهم دائمون في عذاب ، إذ حتم لهم أنهم أصحاب الجحيم ، ولم يأت بصورة الوعيد ، فكان يكون الرجاء لهم في ذلك .

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ هُمْ قَوْمٌ لَا يَسْطُوتُوا إِلَيْكُمْ
أَيْدِيَهُمْ فَكَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١١﴾

روى أبو سعيد الخدري عن ابن عباس ^(١) : أن أنزلت من أجل كلام عيسى ، وقد ندم ذكره في قوله : { لا يجرمكم شئان قوم }
وبه قال مقاتل ، وقال الحسن : بعثت قريش رجلاً ليقتل أبا سوز ^(٢) . فأطاعه الله في ذلك ، وقال جاهد وقتادة : إنه
عليه السلام ذهب إلى يهود بني نضير ، بنصيب في دية ، فهاجموا عتله ^(٣) ، وقال جماعة من المشركين : أن بني قريظة معه
أبو بكر وعمر وعقل - رضي الله عنهم - يستخرجهم دية مسلمين . فأتاهما عمرو بن أبيه الضميري غطاءً حشواً مشركين ،
فقتلوا : معهما أبا القاسم ، عدس حتى غصمت وعرضت ، فأخذوه في سبيله ، وهما يقتل به ، وعبد عمرو بن
جندبش إلى رضى عليه طرده عليه . فأتى الله به ، ونزل جبريل - عليه السلام - فأخبره ، فخرج ^(٤) . وقيل :
نزل منزلاً في غزوة ذات الرقاع ، من محارب بن حصية بن قيس بن عيلان ، ونغرق الناس في المعاة ، يستطلون بها .
فما أن الرسول سلاحه شجرة . فجاء أعزني قتل سيف الرسول - ^(٥) . وأسعد عورت ، وقيل : دهن من الحارث . ثم
أقبل عليه ، فقال : من يبعك مني ، قال : الله ، قالوا للأنثى : فذل : الحارثي ، فذل : لا ، ثم نيف ومصر ، وفي
الحارثي : أن النبي - ^(٦) . دعا القاس ، فاحتجوا ، وهو جالس عند النبي - ^(٧) . لم حاقه : قيس : أسلم ، وقيل :
هرب برأيه ساق الصحرة حتى مات ، وروي : أن المشركين وكذا المسلمين قاموا إلى صلاة الظهر ، يعلون مدابحهم في
غزوة ذي ثمار ، فلما صلوا انما أن لا كانوا أكوا عليهم ، فقالوا : إن لهم صلاة بعدها هي أحب إليهم من إيمانهم
وأيمانهم ، وهي صلاة العصر ، وهو أن يؤفوا بهم إذا قاموا إليها ، فنزل جبريل - عليه السلام - صلاة الجوف ، وقد
طولوا بذكر أسباب أسر ، ومنهخص ما ذكره : أن قريشاً ، أو بني نضير ، أو عورتا ، هما الفس بالموسى ،
أو المشركين هو بالقتل بالأسلمين ، أو مات في معنى في اليوم نفس مدين كمراد من : { التوبة } [٢] قاله الزجاج ، أو
عليه لحدق حين هزم الله الأحزاب ، وكفى الله المؤمنين القتال ، والذي نقضه الآية : أن الله تعالى ذكر المؤمنين
بنعمه . إذ أراد قوم من الكفار لم يسلم الله ، بل أبهمهم - أن نالوا الأسلمين شر ، فسمعهم قد ، ثم أمرهم بالتقوى
والتوكل عليه ، ويقال : بسط إليه لده ، أي : شمله ، وبسط إليه يده : مدها ليطن به ، وقذا : نعل في رسلوا
إليكم أيديهم والسهم بالسوء في المتعة [٢] ويقال : فلان بسط ساع ، ومديد الباع بمعنى وكف الأيدي معها
وحبسها ، وجاء الأمر بالتقوى : أمر مواجعه مثلاً لقوله في الذكر [٢] وجاء الأمر بالتوكل أمر عائب ، لأجل العاصمة ،
والتماع بالعدة ، وإفادته معوم وصف الإيمان ، أي : لأجل نصيحه بالله ورسوله ، بزم بالتوكل كن مؤمن ، ولا ابتداء
الآية يؤمنين عن جهة الاختصاص - وحتمها مؤمنين على جهة التفريد

وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ
إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَعْتُمُ الصَّلَاةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ

(١) انظر القرطبي ١١٦/٦ ، وابن كثير ٣١/٢ ، والطبري ٢٣٨/٦

(٢) تنظر لمرجع السابقة

(٣) مع انزعاج السابقة

اللَّهُ قَرِيبًا حَسْبًا لِّلْكَافِرِينَ عَمَّكُمْ سَوَاءَ كُمْ وَلَا دُخْلَ لَكُمْ جَنَّتُ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا
 إِلَّا تَنْهَرُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ صَلَّى سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴿١٧١﴾ فِيمَا أَنْفُسُهُمْ
 يَمِيزُهُمْ لَعْنَتُهُمْ وَجَعَلْنَا أَفْوَاهَهُمْ قَنَاصَةً يَخْرُجُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِمْ وَتُسْمَوْنَ
 حَقًّا وَمِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا إِنَّهُمْ قَاعَفُ عَنْهُمْ وَأَصْفَحَ إِنْ
 اللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٧٢﴾ وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصْرِي أَخَذْنَا مِنْهُمُ قَسَمًا
 حَقًّا مِمَّا دُكِّرُوا بِهِ فَأَعْرَبْنَا إِلَهُهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِنْ يَوْمَ الْفَرَسَةِ وَسَوْفَ
 يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٧٣﴾ بَنَاهَا لِكِتَابٍ قَدْ جَاءَ كُمْ
 رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ
 كَثِيرًا قَدْ جَاءَ كُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٧٤﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ
 اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ النَّارِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ
 وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٧٥﴾ فَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ
 ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ
 وَأُمَّهُ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا يَخْلُقُ
 مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧٦﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبُّهُمْ قُلْ
 فَلِمَ يُعَذِّبُكُمْ بِذُنُوبِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ بَشَرٌ مِمَّنْ خَلَقَ يَعْذِيبُ مَنِ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنِ يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ
 السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿١٧٧﴾ بَنَاهَا لِكِتَابٍ قَدْ جَاءَ كُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ
 لَكُمْ عَلَى قُرْآنٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ وَقَدْ جَاءَكُمْ بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَاللَّهُ
 عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٧٨﴾ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَنْقُوبُوا أَفْعَلُوا أَنَا مَعَكُمْ وَلَا أَعْمَلُ
 فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مِلُوكًا وَأَنْتُمْ كُنْتُمْ كُفَّارًا يَوْمَ يُنْفَخُ الْأَشْجَارُ وَأَنْتُمْ فِيهَا
 يُخْرَجُونَ إِنْ فِيهَا قَوْمٌ مُجْرِمُونَ وَإِنْ لَنْ تَدَّخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا
 دَاخِلُونَ ﴿١٧٩﴾ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخْفَوْنَ أَلَعَمَّ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ

فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَاسْكُنْهُمُ عَلَيْهِمْ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنَّ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٢﴾ قَالُوا يَسُوْسِي يَا
لَنْ تَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقِيلَ إِنْ هُنَا فِتْنَةٌ مِنْ رَبِّي قَالَ رَبِّ
إِنِّي لَا أَتَمْلِكُ إِلَّا النَّفْسَ وَآخِي فَأَفْرَقَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّتَ الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴿١٣﴾ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ
عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَلِيهِمْ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴿١٤﴾

غـ: ١٢. حُلِّلَ وَالْحَافِظُ: فَتَحَ فِيهِ مَا كَانَ مَسْأَلًا وَالتَّقْدِيبُ: التَّصْنِيفُ، وَمِنْهُ: فَتَوَكَّلُوا فِي سَلَامَةٍ وَفِيهِ هُنَا الْفِتْنَةُ
بِغَيْبٍ، إِذَا صَارَ نَفْيًا، أَيْ: يَعْشَى عَنْ أَجْرَاهُمْ وَأَمْرُهُمْ، وَمِنْ الْفِتْنَةِ: الْغِيَابُ، وَفِي آيَةِ: أَرْبَعِينَ سَنَةً، وَالْف
الْحَرْبُ وَاجْتِلَاءُ الصَّفَةِ، وَيَجْمَعُ أَيْضًا عَلَى غَيْبٍ، عَنْ دُونَ ظَنَمٍ، وَهُوَ الْقَبْضُ، وَقَالَ الطَّاعَنُ:

مُسْتَبْدَلًا نَسَبُوا مَحَابِلَهُ نَسَبُ الْهَلَاءِ سَوَاعِجُ النَّقَبِ (١)

أي: الجُزْبُ، وَالْعَبْدُ: سِرَاجِيلٌ لَا رَحْلِي، وَالْمَدَامُ: الْفَضَائِلُ، الَّتِي تَصْهَرُ بِالنَّفْسِ، وَفِي آيَةِ: حَسَنَةُ الْفِتْنَةِ
وَالْظُّهْرُ، أَيْ: بِجَهْلَةٍ، وَالظُّهْرُ: أَنْ الْعَبْدَ، مِمَّنْ تَلْبِثُ بِهِ، كَعَبْدٍ، وَقَالَ أَبُو مُسْلِمٍ: كَعَبْدٍ، مَعْنَى: مَعْمُولٍ، بِهِيْ أَنْهُمْ
تَحْتَدُّوهُ عَلَى ظَنَمٍ مِنْهُمْ، وَقَالَ الْأَعْمَشُ: هُوَ الظُّهْرُ إِلَيْهِ، الْمُسَبَّدُ إِلَيْهِ الْأَمْرُ وَالْمَدِينُ، عَمْرًا (٢) أَرْجَلَ فَتَى بَوَسَ بِرَحِيْبٍ،
فَقِي عَلَيْهِ بَخْرٌ، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدٍ: شَطَطُهُ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: رَدَّهُ عَنْ الظُّنْمِ، وَبَنَى التَّجْزِيرَ، فَتَمَّ يَجْعُ مِنْ مَعَادَةِ النَّجْعِ،
لَاكُ الْفُطْمَى

أَلَا تَرَ أَنَّ رُبَّكَ يَبْغِيكَ مَضْجَعَهُ نَفْسَابِيعَ وَالْمُؤَقَّدَةُ: بِلُغَةِ الْعَزْزِ

أي: شَيْءٌ، وَقَدْ أَخْرَجِي مَعْنَى الْعَظِيمِ.

وَكُفِّرَ مِنْ مُجَابِدَةٍ هُمْ قَرَسَهُ وَمِنْ بَيْتٍ يُعْزَزُ فِي السُّدَى (٣)

وَعَلَّ مَدَّ الْغَوْلُ، يَكُونُ مِنْ مَدَّ الْخَيْطِ، وَبَعْلَهُ الرَّحْمَتِي (٤) مِنْ مَدَّ الْقَرْصِي، قَالَ: عَزَّرْتَهُ نَصْرَتُهُ،
وَمَعْنَاهُ: مَنْ أُنْدِي الْعَزَّ، وَمَعْنَى التَّجْزِيرِ: هُوَ التَّجْزِيلُ، دَاخِعٌ مِنْ مَعَادَةِ الْفَسَادِ، وَهُوَ بَوَسَ أَوْحَاجٍ، قَالَ: التَّجْزِيرُ
أَرْقُوعٌ، عَزَّرْتُ فَلَا أَفْضَلْتُ بِهِ مَا مَدَّعِي عَنْ الْفَيْحِ، مَثَلُ: نَكَلْتُ بِهِ، فَعَلَّ هَذَا يَكُونُ تَأْوِيلُ: عَزَّرْتُهُمْ فِي رَدِّدَتِهِمْ عَنْهُمْ
أَعْدَاءَهُمْ أَيْضًا، وَلَا يَصِحُّ إِلَّا أَنْ كَانَ الْأَمَلُ فِي عَزَّرْتُهُمْ، أَيْ: عَزَّرْتَهُمْ، طَلَعَ الشَّيْءُ: بَرَزَ وَظَهَرَ، وَاسْتَبَاعَ:
اِفْتَقَلَ بِهِ، وَهَرَبَ (٥) بِالشَّيْءِ غَرًّا، وَهُوَ الْمَسِيءُ، وَهُوَ الْعَرِي الَّذِي يُلْصِقُ بِهِ، وَآخَرِي فَلَا يَزِيدُ بِعَمْرٍو، وَاعْتَدَ بِهِ،

(١) السُّدَى: شَرْبَةُ مِنَ الْعَصِي إِطْرَ الْأَعْيُنِ ٢٩: ١١، تَسْبِيحُ طَبَرِي ٢٩: ١٧، الْفَسَادُ: الْفَسَادُ.

(٢) الْعَزَّ: الْعَزَّ، وَهُوَ قَرَأَ وَفَرَّقَ، الْفَتَا: وَفَرَّقَ بِهِ، ...

نَسَبُ الْعَرَبِ ٢٩: ١٧

(٣) إِجْدَادُ الْفَتَا: مَقَرُّ الْأَعْدَاءِ لِأَمْرِ الْأَخَارِي ٢٩: ١٧.

(٤) إِطْرَ الْفَتَا: ٢٩: ١٧.

(٥) يَجْعُ: آخَرِي يَجْعُ جَدَارَةً الْفَتَا: الْفَتَا، وَالْأَسْمُ الْفَرَا، وَالْإِجْدَادُ: الْإِسْرَافُ وَنَدَّ أَسْرَى الْكَلْبِ بِغَيْبِهِ، وَهُوَ تَلَا، بِرَبِّهِ،
وَأَعْرَبَتْ، فَكَلَبَ إِذَا أَرَادَتْ أَنْ تَلَا، ...

نَسَبُ الْعَرَبِ ٢٩: ١٧

هم ، ولما دنا من أرض كندك مئذ الفداء يهيمسون ، راوا أحراراً عطياً وقوة وشوكة ، فهدأوا ورجعوا ، وحدتوا قومهم ، وقد ناهى موسى أن يبدلهم ، لنكتلوا الميثاق إلا كائناً بن يوثنا من سبط يهودا ، ويوسف بن يود من سبط أفرايم من يوسف ، وكذا من النضام ، يذكر محمد بن حبيب في الحبر أسماء هؤلاء الفداء الذين حذرهم موسى في هذه القصص الميثاق لا ينقض حررها ولا شكها ، وذكرها غيره بحال في أكثرها ، فذكره ابن حبيب لا ينقض أصلاً ، وذكروا من علق هؤلاء الخبايا ، وعظم أحوالهم ، وكبر فوائدهم ، ما لا يثبت بوجه ، فقلوا : وعدد هؤلاء الفداء كان عدد النقباء الذين حذرهم رسول الله ﷺ من المسلمين رجلاً ، والرازي : نحن باسمه في العقب الثانية ، وسماههم النقباء .

﴿ ولقد آتينا إبراهيم مكثاً ﴾ أي : بالخير والاحاطة ، وفي هذه المسألة دلالة على عظم الاشتاء والصبر ، وتحليل ما شرط عليهم ، مما يأتي بعد ، وصبر الخشب هو لي إسرائيل سمياً ، ومن الربيع : هو حجاب للماء ، والأول هو تراجع لاحتساب الأحكام التي بعد هذه الحصة على جميع بني إسرائيل ، ﴿ لن نعظم الصلاة وتبني الزكاة وأتت من سبيل وعز قومهم والفرض لله فرضاً حسناً لا كفر به عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات تجري من تحتها الأنهار ﴾ اللام في ﴿ لن نعظم ﴾ هي المائدة ، تقسم ، والمائدة بما بعدها ، وبعد قوله الشرع أن يكون جواباً لتقسم ، يستعمل أن يكون القسم عندئذ ، ويستعمل أن يكون ﴿ لا تكفرون ﴾ هو به لقوله ﴿ وفقد أنشد الله ميثاق بني إسرائيل ﴾ ويكون قوله ﴿ وعيشا ﴾ والجملة التي بعده في موضع الحال ، أو يكونان مني اعتراض ، وهو شرط محذوف ، كما ذكرنا ، والركعة هنا معروضة من أمثال العشر : وهذا الجواب يعني ﴿ لا تكفرون ﴾ ما بعد جواب القسم ، والشرط حياً انتهى ، وليس كما ذكر ، لا يد ﴿ لا تكفرون ﴾ معهما ، بل هو جواب القسم فقط ، وجواب الشرط محذوف ، كما ذكرنا ، والركعة هنا معروضة من أمثال كل عهدهم ، ونفي : بمن أن يكون المعنى ، وأعطينهم من أنفسكم كل ما فيه رغبة بكم حبساً بدم إليه فانه من سبطه ، والأول هو الرابع ﴿ وأتت من سبيل ﴾ الإيمان بالرسول ، هو المصداق صحيح ما جاء به من نفي تعارض ، وقدم الصلاة والزكاة من الإيمان تشريعاً لها ، وقد علم وتبرر أنه لا يمنع من إقامته بالإيمان ، قد آمن عطية ، وقد أبعد الله شراري كل اليهود مقرون بمصداق الإيمان مع إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة ، وكانوا مكتسبين بعض الركن ، وذكر بعدها الإيمان بجميع الرسل ، لأنه لا تحصل نجات إلا بالإيمان بجميعهم انتهى ملخصاً ، وفرغ الخبر ﴿ يرسل ﴾ يستكون السب في جميع القرآن ﴿ وعز قومهم ﴾ وفرا عاصم المحذوف ﴿ وعز قومهم ﴾ شعبية الفرائ ، ولما في عيش ﴿ وتزود ﴾ في فتح التاء وسكون العين وضم الراء ، وعصده انغزو ﴿ وتفرضتم الله فرضاً حسناً ﴾ إيتاء الزكاة : هو في الواجب ، وبعد الفرض هو في المدد ، وبه على الصدقات المددونة يذكرها فيما ترتب على الجمع ، تشريعاً وتعطياً لموقعها من سبع لمعدي ، قال الفر : ركنه ، وإفراطاً ، فكان صوتاً ، أقيم الاسم هنا عظم المصدر ، كقوله تعالى : ﴿ ففضلها ربها بقبول حسن وأيتت بها تحاسناً ﴾ ابن عمر ان ٣٧ لم يخل ، بغيل ، ولا إيتاً انتهى ، وقد فر هذا الإفراط بالفق في سبيل الله ، والمصلحة من الأهل وبالزكاة ، وفيه بعد ، لأنه تكرار ، ووصفه حسن ، إنه لأنه لا يمنع من ، ولا أذى ، وإن لاه من طيب نفس ﴿ لا تكفرون عنكم سيئاتكم ولأدخلنكم جنات ﴾ رب على هذه الحصة أشبه رطة تكلم البيئات ، بذلك إشارة إلى إيتاء العقب ، وإدخال الجنات ، وذلك إشارة إلى إيتاء الثواب ، ﴿ لمن كفر بعد ذلك منكم فقد ضل سواء السبيل ﴾ أي : بعد ذلك الميثاق المتأود ، والشرط المؤكد ، فقد أخطأ الطريق المستقي ، وفي سواء السبيل : وسطه ، وقصده المؤدّي إلى العصد ، وهو الذي شرعه الله ، ولخص به كثر تعدية أحد الميثاق ، وإن كان له صلاحاً من الصريح المستقيم ، لأنه بعد الشرط المؤكد بالوعد العبادي الأمين المعين ففعلنا وأعلمنا ، إذ موجد أحد الميثاق الإضافي به ، لا سيما بعد هذا التوبيخ عظم تكفيرهم بعظم النعمة المكفونة ، ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم ﴾ تقدم الكلام على مثالي هذه الجملة ، ﴿ لعنهم ﴾ أي : حردهم وأبغضهم من الرحمة ، قد عفا والزحج ، أو عذبهم ، بالمسح فرده وضاربه ، كي لا

﴿ أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ لَعَنَّا أَصْحَابَ النَّارِ ﴾ [٢٦] أي : فسبحهم كما سبناهم فإله خسر وعائل ، أرحمناهم
 ماخذ التجربة قد آمن عباس ، وهان ثلاثة ، انقضوا الشلق ، شكذب الرجل الذين جؤوا بعد موسى ، ولهم الأسماء بغير
 حق ، ونصيح الصر تنقي ، ﴿ وجعلت قلوبهم قاسية ﴾ قرأ ابن عباس : جالبة حافة ، وقيل : لطف ، لا تلبس ، وقيل :
 منكزة لا تمل الوط ، وكل هذا متناوب ، وفسوة غلب عاصه ، وملائته حتى لا يفعل خير ، وهما الجمهور من السبعة
 ﴿ فآبئيه ﴾ اسم قاتل من قاتلهم ، وقرأ عبد الله وحمره ولكسروني ﴿ فآبئيه ﴾ بغير الف ، ويشدد الياء ، وهي صير
 للبالغه ، كضاعه وشهيد ، وقال قوم : هذه العراء ليست من معنى افسوة ، وزى هي كلقية من يداهم ، وهم التي
 ساطعها عش ونديس ، وكذلك لقلوب لم يصب الإيمان ، بل خالطها الكفر والفساد ، قال أبو زيد الطائي :

لَهُمْ صِدَاقٌ فِي حُبِّ السَّلَاحِ قَدْ : ضَاعَ الْقَبِيلُ فِي أَيْدِي الْخَبَائِثِ^(١)

وقال آخر :

فَمَا زُرَّاقٌ غَيْرَ نَحْنُ حِمَامَةٍ وَنَحْنُ مَيِّ وَفِيهَا نَفْيُ زُرَّاقٍ^(٢)

قال الفارسي : هذه اللفظة معروفة ، وليست بأصل في كلام العرب ، وقد ارجحني^(٣) ، وقرأ بداد ﴿ قَسِيَّة ﴾
 أي : رديئة مشوشة ، من قولهم : درهم قسي ، وهو من العسوه لأن الذهب والعصه الخالصين ، فيلحق به ، والمعشوش فيه
 بيس وصلابة ، والعامي والفاصح^(٤) ماخذ أسوة في ثلاثة من اليبس والصلابة : انتهى ، وقال حميد : معنى الدرهم
 الرائب قسيًا ، تشبده بالنفس الذي هو ، وهو يرجع إلى المعنى الأول ، والعامي والفاصح معي واحد ، انتهى ، وتقول
 اميرة غالية لثوب لعاصي ، لأن اليهود جسمه غريباً من قسوة ، والعامي جملة معرباً دجلاً في كلام العرب ، وليس
 من أخاطها ، وقرأ الجهم من خراخ ﴿ تَبِيَّة ﴾ بضم التاء وتشديد التاء ، قسي ، وفري ، بكرم القاء ، اتعافاً ، وقال
 الزمخشري^(٥) : خذلناهم ومعناهم الإلفظ ، حتى قست قلوبهم ، أو أكملت لهم ، ولم نخذلهم بالقوة حتى قست ،
 انتهى ، وهو على مذهبه لأعترالي ، وأما أهل السنة فيقولون : إن الله خلى القسوة في قلوبهم ، ﴿ يعرفون الكلام عن
 مواضعه ﴾ أي : يعرفون ما شئ عليهم من حكمها ، فأبى ، رحم الله أولادهم المذموم ، وهو نسوبه الوجه
 بانفهم ، قال معناه ابن عباس وغيره ، وقالوا : استعريف ما يؤهل ، لا بتعريف الألفاظ ، ولا قدرة لهم على تغييرها ، ولا
 يمكن ، إلا أنهم وصحوا أيديهم على أية الرجم ، وقال مقاتل : تحريفهم الكلام : هو تغييرهم صفة الترسن ، أو ألوانها ،
 وكتبوا مكانها صفة أخرى ، فغيروا المعنى والألفاظ ، والصحيح أن تحريف الكلام عن مواضعه هو التغير في نغمة
 وفلنسى ، ومن أطلع على التوراة علم ذلك حقيقة ، وقد تقدم الكلام على هذا المعنى ، وهذه عصية وما بعدها جاءت بإراء
 لقسوة قلوبهم ، ولا قسوة أشد من لا تراء عن الله تعالى ، وبغير وجه ، وقرأ أبو عبد الله رضي ربحي ﴿ الكلام ﴾
 بالالف ، وقرأ أبو رحمة ﴿ الكلام ﴾ بكسر الكاف وسكون الهمزة ، وقرأ الجمهور ﴿ الكشم ﴾ بفتح الكاف ، ﴿ ونسو خطاً
 بما ذكرناه ﴾ وهذا أيضاً من قسوة قلوبهم ، ونسو فعلهم بالفساد ، حيث ذكرنا بني قسوة ، ونسوه ، وهذا الخط هو

(١) انظر أدب في المغرب ٣٠١ وأصل المقال ٢٨/١ ، واسط ٢٨ : الكاف والراء

(٢) حيث نرد وانظر الشافعي [سحق]

(٣) انظر المختار ١١٤/١

(٤) قال : رَجَعَ قَاتِلٌ حَلَبَ عَدِيدٍ ، وَتَسَرَّحَ بَشَرٌ وَفُجِعَ الْفَتَى مَسَامَةً وَنُكُوحَةً إِنْ مَلَأَ .

لكن العرب ٣٦٣/٤ .

(٥) انظر المختار ١١٨/١ .

من الميثاق المأخوذ عليهم ، وقيل : لما غيروا ما عاهدوا من التوراة استمروا على ثلاثة ما عاهدوا ، حسبوا خطأ عما في التوراة قال عاهد ، وقيل : أسأهم بصب من الكتاب ، بسبب معاصيهم ، وعن ابن مسعود : قد بنى المرء بعض العلم بالمعصية وتلا هذه الآية ، وقال لشاعر :

شَكَرْتُ إِلَى وَكَيْعٍ سَوْءَ حَفَظٍ فَأَوْفَا بِي إِلَى نَسْرِكَ الْغَضَائِي^(١)

وقيل : تركوا نصيبهم مما أسروا ، من الإيمان بالرسول وبين نعمة ، في ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم في أي . هذه علامتهم ودينهم معك ، وهم على مكان أسلافهم من خيانة . أرسل وقتهم الأنبياء ، فهم لا يبرأون بخوفتك ، ويستكون صهودك ، ويظهرون عليك أهدائك ، ويسرون بافضل بك ، وأن يسوءك ، ويحتمل أن يكون الخائنة مصدرًا كالغانية ، ويصل على ذلك قراءة الأعمش في على خيانة في أو اسم فاعل وأما للمبالغة ، كقراءة : أي : خائن ، أو صفة لموت ، أي : غربة حادثة ، أو فقرة حادثة ، أو نفس خائنة ، ولما ظهر في الاستثناء أنه من الأشخاص في هذه الجملة ، والمشتون بعد الله من سلام وأصحابه فانه آمن عيسى ، وفي ابن عطية : ويحتمل أن يكون في الأفعال ، أي : إلا فعلًا قليلًا منهم ، فلا تطلع فيه على خيانة ، وقيل : الاستثناء من قوله في وعدنا فنؤم قاسية في والمراد به المزمون ، فإن الفقرة زالت عن فلوهم ، وهذا فيه بعد ، في فاصع عنهم واصتبع إن الله يحب المحسنين في ضاهره الأمر بالمعروف والصبح عنهم جميعهم ، وذلك بحث على حسن التخلق معهم ، ومكارم الأخلاق^(٢) ، وقال ابن جرير : يجوز أن يعبر عنهم في غدة مغلوبة ، ما لم تصبوا حرباً ، ولم يمتنعوا من أدله جزية ، وقيل : الصبر عائد على من آمن منهم ، فلا نأخذهم بما سلف منهم ، فيكون هذا على المشتب ، وقيل : هذا الأمر مسبوخ بأية السب ، وقيل : بقوله في قاتلوا الذين لا يؤمنون بعه في التوبة [٦٩] ، وقيل بقوله في وما تخافون من قوم خيانة في الأنفال [٥٨] وفر قوله في يجب المحسنين بالعافين عن الناس ، وبأنهم أحسنوا عملهم بالإيمان ، وبالمشتب ، وهم الذين ما غنضوا العهد ، والذين آمنوا بالنبي . عليه السلام . لأنه المأمور في الآية بالصبح وانعموا ، ومن الذين قاتلوا إنا نصارى أخذنا ميثاقهم في إظهار أنه في من في تمتع بوله في أخذنا في ، وفي الضمير في في ميثاقهم في عائد على الموصول ، وأن الجملة معطوفة على قوله في ولقد أخذ الله ميثاق بني إسرائيل في والمعنى : أنه تعالى أخذ من النصارى ميثاق أنفسهم ، وهو الإيمان بالله والرسول ، وبالمشتب خبر ، وقيل : انضمير في في مناهم في عائد على بني إسرائيل ، ويكون مصلوفاً شبيهاً ، أي : وأخذنا من النصارى ميثاقاً ، مثل ميثاق بني إسرائيل ، وعمل في ومن الذين في معطوف على قوله في منهم في من قوله في ولا تزال تطلع على خائنة منهم في أي : من اليهود ، في ومن الذين قاتلوا إنا عدوى في ويكون قوله في أخذنا مناهم في مستأنفاً ، وهذا فيه بعد ، للفصل ، ولتهيئة العامل للمصل في شيء ، ونظفه به دون ضرره ، وما كان فائدة . أشهد على النصارى الميثاق ، كما أخذ على أهل التوراة أن يؤسوا محمد ﷺ ، وتركوا ما أسروا به ، ودعوا به . أخذ الميثاق عنهم بالعمل بالثورة ، ويكتب قد الثورة رأيتهم ورسله . وفي قوله في قاتلوا إنا نصارى في توبخ لهم ، وأمر عما ادعوه من اسم ناصروا دين الله وأهليته . إذ جعل ذلك منهم عير دعوى ، لا حصة ، وحيث جاء في النصارى في من غير نسبة إلى أنه قال عن أنفسهم ذلك ، فمما هو من باب العلم ، في يسلط به المثنى الأول الذي قصدوه من النصير ، كما صار لليهود علم لم يلحق فيه معنى قوله في أعداء إليث في ، وقال الرضوي^(٣) : فإن قلت : فهلا قيل : ومن النصارى قلت : لأنهم لما سموا بذلك أنفسهم ادعاه نصرة الله ، وهم الذين قاتلوا المعبي . نصي أصحاب الله ، ثم انصطروا بعد ، إلى تسليوية ، ومعقوية ، وممكنية

(١) البيت من الوهم الشافعي نظم ديوانه ٦٩

(٢) انظر حراف تيسلوري ٩٦/٦ والرازي ٩٨٨/٦ . (٣) انظر الكشف ١/١٦٨

انهم ، وقد تقدم في آرائل القراء ، أنه قيل : سموا نصارى لأهم من قرى بالشام ، نسبي ماضية ، وقوله ، وهذ الذين قالوا لعيسى نحن أصدقاؤه ، القائل بذلك هم الخوارج . وهم عند المخشري^(١) الكفار ، وقد أوضح ذلك علي رحمه في شرح هذه السورة . وعند غيره هم مؤمنون ، ولم يلقواهم إنما اختلف من جاء بعدهم ، عن يدعي شيعتهم ، ﴿ جنوا حظاً ما ذكروا به ﴾ قال أبو عبد الله تروني : في مكسب الإنجيل أن يسيروا محمد ﷺ . والحظ هو الإيمان به ، وتذكر الحظ يدل على أن الثراء - حظ واحد - وهو الإيمان بالرسول ، وحسن هذا التواحد بالذكر ، مع أنهم تركوا أكثر ما أمرهم الله به . لأن هذا هو العظيم والمهم ، ﴿ فأمرت بينهم الدعوة وليعصاه إلى يوم القيامة ﴾ الضمير في ﴿ بيده ﴾ يعود من النصاري ، فإنه بربيع . وقد اترجاع : النصاري منهم ، والسطورية ، واليهودية ، والذكورية ، كل فرقة منهم تسمى الأخرى . وقيل : الضمير عائد على اليهود والنصارى ، أي : بين اليهود والنصارى ، قاله طاهر رفاة والمحدث ، فإنهم أعداء بلعن بعضهم بعضاً ، ويكثر بعضهم بعضاً ، ﴿ وسوف ينتهم الله بما كانوا يستعملون ﴾ هذا تعريب ، وبعد شدت عقاب الأخرى ، إذ موجب ما صنعوا إنما هو الخلود في النار ، ﴿ يا أهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم كثيراً مما كنتم تخفون من الكتاب ، ويعفي عن كثير ﴾ قد عدا من كتب الفطر - أول ما رل من هذه السورة - ثلاث الآيات ، في شأن اليهود والنصارى ، ثم قرب سائر السورة بعبارة في حجة التوابع ، ﴿ يا أهل الكتاب ﴾ يعنى اليهود والنصارى ، فعلى الخطاب لليهود خاصة ، وبزياد ما روى عند خذاه عن عكرمة ، قال : ابن اليهود^(٢) الرسول ﷺ - ياليتهم عن أرجم ، فاعصموا في رب ، فقال : أليكم أعظم ، فأنشروا إلى من صيرنا ، فقال : أت أعدائهم ، قال : مثل عيا شئت ، قال : أت أعدائهم ، قال : إسم يقويون ذلك ، قال : فاشتدك أنه الذي شرب المورة حل موسى ، والذي رفع الطور ، فشدته فانوشى التي أخذت عليهم ، حتى أهداه إكليل . فقال : إن سادته حسان ، فكثر فيه فضل ، فاختصر ما جعلنا مثله منه ، وجعلنا الرزوس ، وجعلنا الرزوس على يد يرب ، أسبب قال : لأجل قال : فأنزل الله يا أهل الكتاب قد جاءكم رسول ، وفي الخطاب لليهود والنصارى الذين آمنوا بمحمد رسول الله ﷺ - والرجم ونحوه ، وأكثر موازب الإحفاء إلى نزلت لليهود ، لأهم كانوا يحذرون الرسول في مهاجره ، والمعنى قوله ﴿ رسول ﴾ محمد ﷺ - وأضيف إلى الله تعالى إضافة تشريف ، وفي هذه الآية دلالة على صحة بيانه ، لأن إعلانه بما يخفون من كذبهم ، وهو أقبي لا يقرأ ولا يكتب ولا يصح القراءة ، دلالة على أنه إنما يباه الله تعالى . وقوله ﴿ من الكتاب ﴾ يعنى التوراة ، ويومر عن كثير ، أي : مما يخفون لا يبه ، إذا لم تدح إليه مصنفه ذببه ، ولا مضحكك بذلك ، إهداء عليكم ، وقال الحلي ﴿ ويومر عن كثير ﴾ هو ما جاء به الرسول من كذب ما كان يباه عليهم وتغلب ما كان حرم عليهم ، وقيل : لا يؤخذكم بها ، وهذا التوروك ليري لا يبين ، هو في معنى التواضع ، ونحوه ، كما لا يتعين في لغة الإسلام ، مصححهم ، وتكديهم : والظاهر أن فاعل ﴿ يبين ﴾ هو ﴿ يعفو ﴾ عند علي ﴿ رسولنا ﴾ ويجوز أن يعود على الله تعالى ، ﴿ قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين ﴾ قيل : هو القرآن . ساء نورا أنكشف ظلمات شرك وبنسك ، ثم لأنه ظاهر إحصاء ، وقيل : النور تسري ، وقيل : الإسلام ، وقيل : النور مبين ، والكتاب سيرة . التوراة ، ولما أسودا حتى اقتبح لآسوا كحظ ﷺ - إذ هي أمة بذلك ، مبشرة . ﴿ يهدي به الله من اتبع رضوانه سبل السلام ﴾ أي : رضا الله ، ﴿ سبل سلام ﴾ طرق النجاة ، والسلام من عذاب الله ، وانصحب في ﴿ به ﴾ ظاهره أنه يعود على كتاب الله ، ويجعل أن يكون عائد على الرسول ، قيل : ويجتنب أن يعود على الإسلام^(٣) ، وقيل ﴿ سبل السلام ﴾ قيل : من الإسلام ، وقال نحس

(١) انظر المصدر cited .

(٢) سنن أبي داود ١٦٦/٢٦ في الخلود ٦٥١٦ ، وص ١٢٦/٢ في الخلود ١٦٦/٢٦ .

(٣) انظر خصص من عاصم ٩٠ ، وص ٢٨٦/٢ ، والطوسي ١٦٦/٢ ، والوسطى ٩٢ ح

والذي : السلام هو الله تعالى ، وسيله ديه الذي شرعه ، وقيل : طريق الجنة ، وفرأ عبيد بن عمير والزهرى وسلام وحيد ومسلم من جندب في الله في بسم الله حيث وضع ، وفرأ الحسن وابن شهاب (س) في ساكنة الماء ، في يخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه في أي : من ظلمات الكفر إلى نور الإيمان^(١٢) ، أي : تمكنه وتسويحه ، وقيل : ظلمات الجهل ، وسور العلم . في ويهديهم إلى صراط مستقيم في هود بن الله وتوجيهه ، وقيل : طريق الجنة ، وقيل : طريق الحق ، وروي عن الحسن ، والطاهر ، أن هذه الجملة كلها مقاربة المعنى ، وتكرار للتأكيد ، والفعل فيها مستند إليه تعالى . في فقد كفر الذين ظفروا إن الله هو المسيح ابن مريم في ظاهره اسم ظفروا بأن الله هو المسيح حقيقة ، وحقيقة ما حكمه تعالى عنهم يتأني أن يكون الله هو المسيح ، لأنهم قالوا : ابن مريم . ومن كان ابن امرأة مولوداً منها استحساناً لم يكن هو الله تعالى ، واحتلف المفسرون في تأويل هذه الآية . فذهب قوم إلى أنهم كلهم قائلون هذا القول ، وهم على ثلاث فرق كما تقدم ، وأهم أجمعوا ، وإن احتلقت مقاديرهم . من أن مبيدوم جوهر واحد ، أقاتهم ثلاثة ، الأب والأب والأم والروح . أي : الحية ، ويسمونها روح القدس ، وإن الامن لم يزل مولوداً من الأب ، ولم يزل الأب ولداً للابن ، ولم يزل الروح محتلة بين الأب والابن ، وأجمعوا على أن المسيح لا هووت وناسوت . أي : بنة وإنسان في هذا القول : المسيح إلى واحد . فقد قالوا : الله هو المسيح ، وذهب قوم إلى أن القائلين هذا القول عرفة عبر معينة ، بقولهم : إن الكلمة اتحدت بعيسى ، سواء خلدت ذلك أم صفة ، وذهب قوم إلى أن يعقوبة من النصاري هي القائلة بهذه المقالة ، ذكره السفي في معالم التنزيل ، قال بعض المفسرين : وكان طوائفهم ثلاثة ، البعوثية ، والملكانية ، والبسوطية يتكبرون هذه المقالة ، والذي يقولون به أن عيسى ابن الله تعالى ، وأنه إلى ، وإذا اعتقدوا به أنه نزل من ذلك فوخم بأنه الله انتهى ، وقد رأيت من نصاري بلاد الأندلس من كان ينسب إلى العلم فيهم ، وذكر لي أن عيسى عليه هو الله تعالى ، ونصاري الأندلس ملكية ، قلت له : كذا ، نقول ذلك ، ومن المنع عليه أن عيسى كان يأكل ويشرب ، فتعجب من قلبي . قلت : إذا كنت أنت بعض مخلوقات الله فلا تأكل على أن تأكل وتشرب ، فكيف لا يكون الله قادر على ذلك ، لمستغلت من ذلك على فرط غايته وسعته . سمعت الله تعالى ، وذهب ، ابن عباس إلى أنهم أهل نجران ، وزعم طائفة منهم أنه إلى الأرض ، وأنه إلى السماء ، ومن بعض اعتقادات النصاري استنبأ من نستر الإسلام صاهراً ، وانتمى إلى الصوفية ، حلول الله تعالى في الصور مجسدة ، ومن ذهب من ملاحذته إلى القول بالاتحاد والنوعدة ، كالخلاص^(١٣) والفردى ، واس أعني^(١٤) ، وابن العربي^(١٥) فليق كان بدعته ، وابن الفارسي^(١٦) ، وأتبع هؤلاء كلهم سبعين^(١٧) وإنشترى لبعده ، وابن مطهر . انقسم بجمرة ، وانصغار

[١٢] انظر تفصلي ابن عباس في ٩٠ والطبري ١٠٤/٦ .

[١٣] الخبر من تصور الخلاص أمر عجيب ، ويظهر عنه اعتقاد بعضي بسببه وعدده حوله قال ابن حنبل : بائنت امرأة مدية ثم حرأ ولده وأخرجه حية . ولا صارت هذا أكلت في دجلة وسبب الرأس على جسم بعدد بئنت منه ٢٩٩ حة . انظر امهرست ١٩٠٦ .

روسلان الحداد ٢٩٦ فتدنية واليه ١٣٢/١١ في بلاد الميراث ٣١٤/٢ مران الاتحاد ٢٥٦/٦

[١٤] محمد بن علي بن مزل مرأ الأندلس تأمر في إني لغاة متلفاً من الفدات إلى الرانية توفي سنة ٦٢٥ الأعلام ٢٨٢/٦

[١٥] محمد بن علي بن محمد بن عري ثوبكر اخائي السامي الأندلسي المعروف بعيسى بن عري اقلقت بانشي الأكر بلف وصورته القائلين بوحدة الروح نوب سنة ٦٨ قوائم القوائم ٢١١/٦ ميراث الاتحاد ١١٨/٤ بلاد الميراث ٣١١/٥ . مع الغيب ١٠٢/١

التدريث ١٩٠/٥ .

[١٦] عمر بن علي بن مزل من علي المحمدي الأحمق . النصري الفد والدارودة . شراد . الفد من القاصي ، بلف بسلطان العاتق . قال الدهبي . كان سيد شعراء عصره وشيخ (الاتحادية) توفي سنة ١٣٢ حة الأعلام ٦٠٥ الميراث ٢٦٦/٢ بلاد الميراث ٣١٧/١

[١٧] هذه الحس بن إبراهيم بن محمد بن نصر بن سبيل الإسيال الترمي غرقولي فلف الدبر أبو محمد ، من هذه الملائكة ومن القائلين بوحدة الوجود ، فقد اتهمه اشهر من ابن سبعين أنه قال : لقد نهر ابن تبة ونسأ بقوله لا اله عيسى . معه مكة ذلك ١٠٢ مجري حة مبات

القتول معروفه ، وابن لساج ، وأبو الحسن المقيم كك بلورفه ، ومن رواه أن يرمى بهذا الذهب الملعون العنيف المتطاعن ، وله في ذلك شواهد كثيرة ، وابن عريش قال في أسود الأضلع المقيم كان يذمهم ، وعد الواحد من قرح القيم كان بعيد مصر ، ولأنه المعجم الذي كان أول الشيعة محتفاه سعيد السعداء بالعامر ، من ديار مصر ، وأبو يعقوب من بشر تليد السدي القديم ، كان بخارة زويلة ، وإناسروت أس ، هؤلاء نصحاء لدين الله ، يعل الله ذلك ، وشغف على صمعا السمع ، ولحقروا ، فهم شر من البلاغة الذين يكفرون الله تعالى ورسله ، ويقولون مقدم العام ، ويتكبرون البحث ، وقد أجمع جهله من دهمي للتصوف متعظيم هؤلاء ، وأقدهم أنهم صفوة الله وأوليائه ، والرد عن التصاري والحواليه ، فخالق بالبرحة ، هو من علم أصول الفس ، وقال ابن عطية : القاسون بأن الله هو الصبح فرقة من انصاري ، وكل مرتبه هل اختلاف 'مولهم يعمل للمصح حقا من الأوجه ، وقال الرمحري^(١) : قيل كثن في انصاري من يقول ذلك ، وتلي ما صرحوا به ، ولكن منهم يؤدي إليه ، حيث اعتدوا أنه يخلق ، وبهمي ويبت ، ويذر العالم ، في قل نحن يملك من الله شيئا إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأنه من في الأرض جميعاً في هذه رد عليهم ، والعداء في نفس في الملعون على جلة عذرة ، تضمنت كلهم في معانهم ، انصاف ، قل كذا وأقل ليس كما قالوا : نفس يملك ، والمحق : من يجمع من قدرة الله وإرادته شيئا ، أي لا أقدم جمع ما أراد الله شيئا ، إن أراد أن يهلك من 'معه إغنا من الصبح وأنه ، وفي ذلك دليل على أنه ولله عديل من عباده الله ، لا يخفرون على ربح اعتلائه عنهم ، من ندم فيها إرادة الله تعالى ، ومن ندم فيه لا يكون إغنا . وعطف عليها في دوس في الأرض جميعاً في عطف تمام على الخاص ، ليكون له ذكر مرتين ، مرة بالنص عليها : مرة بالامدراج في العام ، وذلك على سبيل التوكيد والتأني في إلقاء مفاد الإثبات فيها ، ولعلهم أي من حس في الأرض ، لا تخلو بيها في البشرية ، وفي ذلك إشارة إلى كون الحوادث بها ، وإله سبحانه وتعالى منز أن تخل به أخوات ، وأن يكون محلا لها ، وفي هذا رد على الكرامية ، في وقد ملك السموات والأرض وما بينهما في والمصح وأنه من جقة ما في الأرض ، بها مفهوم أن الله تعالى ، مستوكان له . وهذه الجملة مؤكدة لتزله في إن أراد أن يهلك المسيح ابن مريم وأنه في دلالة على أنه إذا أراد فعل ، لأن من له ذلك الملك فعل في يملكه ما يشاء ، في يخلق ما يشاء في أي : إن خلقه ليس مقصوراً على نوع واحد ، من ما تعلقت مشيئته بإيجاد الموجد ، وانعبره ، هذا موجد شيئا ، لا من ذكر ولا أنثى ، كنندم . عليه السلام ، وأوائل لأندس لموتة بعضها من بعض ، وقد يخلق من ذكر وأنثى ، وقد يحسن من أنثى لا من ذكر معها ، كالمصح ، فهي قوله في يخلق ما يشاء في إشارة إلى أن المسيح وأنه مخلوقان ، ويغير : معنى في يخلق ما يشاء في خلق الطير على يد عيسى معجزة ، وكعباءة المؤمن ، وإبراهيم الأكمة والأبرص ، وغير ذلك ، فيجب أن نسب إليه ، ولا نسب إلى أنسحر تحري على يده ، وتضمن الرد عليه أن من كان مخلوقاً مفهوراً بالملك عاجزاً عن دفع ما يرد الله به ، لا يكون إغنا ، في واقع على كل شيء . قدبر في تقدم تفسير هذه الجملة ، وكثيراً ما يذكر القدرة غيب الاختراع ، وذكر الأشياء الغريبة ، في وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه في ظاهر اللفظ أن جميع اليهود والنصارى قلة من جميعهم ذلك ، وليس كذلك ، بل في الكلام لف وإعجز ، والمعنى : وقالت كل فرقة من اليهود والنصارى عن بعضها خاصة : نحن أبناء الله وأحباؤه ، بدل على ذلك في وقالت اليهود ليست للنصارى على شيء . وقالت النصارى ليست لليهود على شيء ، في البقرة [١١٣] والنبوة هنا بنية الحزن والرافة ، وما ذكرنا من أنه أوحى إلى إسرائيل أن 'لأنك تكزي ، فضنوا بذلك ، وقالوا : نحن أبناء الله وأحباؤه ، لا يصح ، ولو صح ما روي ، كان معه بكراً في الشريعة القديمة ، ونحو ذلك ، وسجل الزمخشري قوله في أبناء الله في على صاف مشاه ، وأقيم هذا مدانه ،

- روضة ١٦٩ هـ ، انظر جلاء الدين ٥٦ قرات البوبت (٢١٢/١) مع طب ٢١٦/١ لسفر ابن ٣٩٢/٢

(١) انظر الكتاب ١٦٧/١

أَيُّ حُرِّ اتِّبَاعِ اللَّهِ ، أَسَى غَدٍ ، مُزِيرٍ ، وَاسْبِغْ ، كَمَا عَلِ الْأَشْخَاعُ إِلَى حَبِيبِ عَبْدِ اللَّهِ مِنَ الزُّمَرِ الْحَبِيبُونَ ، وَكَأَنَّكَ
تَقُولُ رَهْطٌ مَسْلُومَةٌ حُرِّ اتِّبَاعِ اللَّهِ ، وَهِيَ أَوْرَاءُ نَفْسِكَ وَرَضَتْ بِحُضْنِ مَلُوكِكَ وَتَسْتَوْدِعُهُ فِي حَبِيبٍ ، لَعَلَّ نَفْسِي
مَفْعُولٌ ، أَيُّ : مَحْبُوبُهُ ، أَجْرِي عَمْرِي وَبِعِيٍّ مِنْ أَنْصَاعَتِ الَّذِي هُوَ اسْمُ لَعَالٍ ، حَبِيبٌ : لَيْسَ بِالْأَبَاءِ ، وَلِذَلِكَ هَذَا الْمَقَالُ
بِحَبِيبِ الْيَهُودِ ، الَّذِينَ كَانُوا مُحَضَّرِي الرِّسْوَةِ ، فَكَيْتُ إِلَى أَجْمَعٍ ، لَأَنْ مَا رَفَعَ مِنْ مَعْضٍ قَدْ يَسْبِي إِلَى حَبِيبٍ ، أَيْ
الْحَسَنِ ، يَعْنِي فِي الْعَرَبِ مَعَهُ ، أَيُّ : نَحْنُ اقْرَبُ إِلَى اللَّهِ مِنْكَ لَهُ ، بِمَحْبُوبٍ بِذَلِكَ عَنِ الشَّيْبِ ، قَالُوا مِنْ عَدَسٍ ، هُمُ
طَائِفَةٌ مِنَ الْيَهُودِ ، حُرْفُهُمُ الرِّسْوَةُ بِذَلِكَ ، فَقَالُوا : أَعْمُوهُ بَالَهُ ، وَنَحْنُ يَا أَبَا اللَّهِ وَأَنْتَ يَا أَرْبَابَ اللَّهِ ، وَرَبِّي يَا أَعْلَى بِي
هَبَانِي ، أَيْ يَهْدِي الْمَدِينَةَ ، كَتَبَ مِنَ الْأَشْرَفِ وَصِيْرُهُ ، مِنْ نَصَرَتِي نَحْرَتَانِ السُّبْدُ وَالصَّافِي ، نَحْصَرُ أَصْحَابَ
الْمَحْرُوبِ ٢٥٥ - فَعَبَرَهُمْ أَصْحَابُهُ بِالْكَفْرِ ، وَغَضَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، نَفَثَ الْيَهُودُ : نَفَثَ غَضَبَهُ عَلَيْهِ ، كَمَا يَنْفُثُ الرَّجُلُ
عَلَى وَلَدِهِ ، حَبِيبُ اللَّهِ وَأَحِبُّوهُ ، هَذَا قَوْلُ يَهُودٍ ، وَأَمَّا النَّصَارَى فَاتَّهَمُوا عُمَرَاءَ عَسَى قَالَهُ هُمْ : أَتَاهُوا إِلَى رَبِّ
وَلَيْكُم ، فِي قُلُوبِهِمْ يَعْذِرُكُمْ بِمَا نُوِيَكُمْ فِي أَيُّ : أَنْ كُنْتُمْ كَمَا وَعَدْتُمْ ، فَلَمْ يَعْذِرْكُمْ بِمَوْعِدِكُمْ ، وَكَأَنَّهُمْ وَدَّ مَالَهُمَا
لِلنَّاسِ ٢٥٦ - عَمْرِي مَا مَطْلُي ، حَبِيبُ لَدُنْكَ لَدُنَّ ، فَصَبِّحْ فِيهَا أَرْبَعِينَ يَوْمًا ، ثُمَّ تَخْلُقُونَهَا فِيهَا ، وَلَعَلِّي لَوْ كُنْتُ مَتْرُكِيكُمْ
مَنْهُ يَوْمَ مَثَرَةِ الْبَشَرِ مَا عَدَّ بِكُمْ ، وَأَنْتُمْ قَدْ أَقْرَبْتُمْ أَنْ يَعْذِرَكُمْ ، وَهَذَا عَلَى أَنَّ تَعَذُّبَ هَوَايَ الْأَشْرَفِ ، وَهَبْلُ أَنْ يَرُدَّهُ
بِحَبَابٍ فِي الْقَنَاءِ ، وَبِحَبَابِهِمْ عَلَى تَعَذُّبِهِمْ فِي السُّبْتِ ، وَيَنْفُثُ لَصَبِهِمْ عَلَى عَدَدَةِ الْعَجَلِ ، وَبِشَيْءٍ هُوَ مَتَابِعُهُمْ عَنْ قُلُوبِ
الْجِبَارِيِّينَ ، وَبِمَتَابِعِهِمْ مِنْ أَذْنِ مَعَهُ ، مَا يَصْبِغُ مَكُونًا عَلَى مَا نَدَبَهُ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِ ، قَتَلَهُ بِهِمْ ، وَبِالْأَلْفِ مَكَلًا
بِشَيْءٍ صَحِيحٍ ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَلِإِقْرَابِهِمْ إِلَى ذَلِكَ السُّبْبِ ، وَأَمَّا الْآخِرُ فَهُوَ قَوْلُ ذَلِكَ فِيهَا مَعْنَى ، لَا يُمْكِنُ إِذْكَارُ شَيْءٍ مَعَهُ ،
وَالْأَوَّلُ مَعَهُ بِمَا رَفَعَ ، وَحُجْرٌ لِمُعَاوَرَتِي ١٢١ لِمُعَذِّبِينَ الشَّيْبُونَ وَالْآخِرُونَ فِي كَلَامِهِ ، وَتَشْرُفُ بِاسْمِ الْأَلْفِ شَيْءٍ مِنْ
مَدْعَاهِ الْأَعْرَابِ ، وَحُجْرٌ التَّرَكُّبُ الْفَرَقَانِ عَنِ عَدَدِهِ ، لَنْدَبُ : إِنَّ صَبْحَ أَيْدِيهِ أَبَاءُ اللَّهِ وَأَحْلَاوُهُ ، هُمُ نَفْسُونَ وَتَعَذُّبُونَ
بِأَنْبِيَاكُمْ ، تَسْتَحِبُّونَ وَتَسْتَحِبُّونَ الْإِسْلَامَ فِي أَمَامِ مَعَاوَدَاتٍ عَلَى رَحْمَتِكُمْ ، وَبِوَكَيْتِهِ أَنْتُمْ اللَّهُ أَكْتُمُ مِنْ حَسَنِ الْأَبِ غَيْرَ فَاعْلَمُوا
لِلْقَبَائِلِ ، وَلَا تَسْتَحِبُّونَ لِعَدَابِهِ ، وَبِوَكَيْتِهِ أَجَابَةً مَعَهُ ، وَأَمَّا عَابِكُمْ أَيْدِيهِ ، وَيُظْهِرُ مِنْ قَوْلِهِ : وَلَوْ كُنْتُمْ أَحِبَّاءَهُ
لَا تَعْصِيهِمْ ، أَنْ يَكُونُوا فِي أَحْلَاوِهِ فِي حَبِيبٍ كَمَا عَابَ ، لَأَنْ تَسْتَحِبُّونَ لَمْ يَكُنْ مِنْ يَحِبُّهُ ، بِخِلَافِ مَحْبُوبٍ ، فَبِهِ كَثِيرًا
مَا يَعْصِيهِ مَعَهُ ، وَقَدْ الْعَشِيرَةُ : السُّبَّةُ تَنْقُضِي الْمَجْدَ ، وَتُخْلِي مَرَّةً عَنِ ، وَتُجْزِيهِ الْيَمِّ مِنَ الشَّعَائِلِ تَنْقُضِي الْأَخْلَاطَ
وَالْمُؤَسَّسَةَ ، وَالْحَزَنُ مُقَدِّسٌ مِنْ ذَلِكَ ، وَالْمَحْلُوفُ لَا يَصْبَحُ أَنْ يَكُونَ مَعْصِيًا لِلْمَقْدَبِ ، وَتَقْدِيمُ لَا يَحْضُرُ لَهُ ، لَأَنَّ الْأَحْلَافَةَ
حَقٌّ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَدَدٌ لَمْ يَجْرَأْ ، يَكُونُ لَهُ يَدٌ ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ يَدٌ لَمْ يَجْزِ عَنِ الْوَحْدَةِ الَّتِي تَعْتَدِيهِ ، أَنْ يَجْهَرُ وَجْهَهُ
عَبَةً ، فِي بَلِّ تَنْتَمِ بِشَرِّ عَنِ حَقِّهِ فِي أَصْرِهِ مِنْ لَاسْتِدْلَالٍ مِنْ سَبِّهِ إِنْ كَانَ لَمْ يَسْتَدْلِلْ خَرَّ ، مِنْ ثَبُوتِ كَوْنِهِ بِشَرِّ أَمْرٍ
مَعْصِيٍّ مِنْ خَلْقٍ ، هُمُ مَسَارُونَ لَغَيْرِهِمْ فِي بَشَرِيَّةٍ وَبِأَخْدِيَّتِهِ ، وَهِيَ جَعْلَانِ الْجَوَّةِ ، فَإِنَّ تَقْدِيمَ لَا يَلِدُ شَرًّا ، وَتَقْدِيرُ لَا
تُخْلَقُ مِنْهُ ، وَتَسْتَحِبُّونَ بِطَرِيقِ الْوَحْدَةِ لَيْزُهُ ، وَتَسْتَحِبُّونَ تَعَذُّبِهِمْ أَنْ يَكُونُوا أَحْدًا اللَّهُ ، وَبِطَرِيقِ الْوَحْدَةِ الْمَذْنُ دَعْوَاهُ ،
فِي يَغْفِرُ لَهُ شَاءَ فِي أَيُّ : يَهْدِيهِ الْإِسْلَامُ فَعَبَرُهُ ، فِي يَعْبُدُ مِنْ يَدِهِ فِي أَيُّ : يُوْرِدُهُ إِلَى مَكْرَمَةٍ ، وَبِعَدَدِهِ ، أَوْ يَغْفِرُ لَهُ
شَاءَ ، وَهِيَ هُكُلُ الصَّافَةِ ، وَبِعَدَدٍ مِنْ يَدِهِ ، وَهِيَ الْعَصَا قَالَهُ الرِّبْعِيُّ ١٢١ ، وَهِيَ شَيْءٌ مِنْ دَسَّةِ الْأَعْرَابِ ، لِأَنَّ مِنْ
أَحْبَابِهِ عَدَدًا لَا يَعْصِيهِ اللَّهُ تَعَالَى ، مِنْ دَفْعِهِ ، وَقِيلَ : الْعَصَى : أَيْ إِسْرَافُ الْأَحْلَافَةِ حَتَّى يَرْجُبَ ، أَيْ يَغْفِرَ ، أَوْ يَغْتَمِرَ
أَنْ يَعْصِيَهُ وَلَدَتْ عَقْدَ قَوْلِهِ ، فِي وَجْهِهِ مَلِكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي قَلْبِهِ التَّعَرُّفُ أَنْتَ ، يَعْنِي مَا يَسَاءُ لَا مَعْصِيَّةَ

(١) انظر سورة المائدة: ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢

الحكمة ، في ولاية المصير في أي الرجوع باختر واحدة ، في بأهل الكتاب قد جاءكم رسولنا بين لكم على فترة من
الرسول أن يقولوا ما حدثنا من بشر ولا نذير في أهل الكتاب هم يهود والنصارى ، والرسول هو محمد - ﷺ - وقيل ،
الخطيب بأهل الكتاب هنا ، هم اليهود سامية ، ورجحة عاروي في حبيب النور ، وأن معاذ من جبل وسعد بن عباد
وعنه من وجه ، قالوا يا معشر اليهود ، انقرا الله ، موته يكتم تعليل أنه رسول الله ، وفي بين لكم في أي ،
بوضح لكم ، ويظهر ، ويختل أن يكون مفعول في بين في حذف اختصاراً ، ويكون هو المذكور في الآية قبل هذا ، أي ،
بين لكم ما كتبت لحبوب ، أو يكون عن عليه معنى الكلام ، أي ، شرايع ديني ، أو حذف الاختصار ، لأنه يذكر التعيين
سبباً إلى الداعل ، دون أن يفصّل حلقه بفعل ، والعلى ، يكون منه السبب والإصحاح ، وفي بين لكم في هنا ، وفي
الآية قبل ، في موضع نصب عن الحدث ، وفي غير هذا في متعلق في جاءكم في أي موضع نصب على الحال ، والعلى ،
على فترة وانقطاع من إرسال الرسل ، والفترة التي كانت بين رسول الله - ﷺ - وعيسى - عليه السلام - قاله خالف : حسنة
من يستون ، وقال الصحاح : أربعة من وضع وثلاثون سنة ، وقيل ، أربعة وثلاثون سنة ، وذكر محمد بن سعد في
كتب الصفات له عن ابن عباس ، أنه كان بين ميلاد عيسى والنبي ، عليهما الصلاة والسلام - حسنة من وضع وستون
سنة ، سب في أربعة ثلاثة ثمانية ، وهو قوله تعالى في (و أرسلنا إليهم اثنين فكذبوهما فعززا ثالث في س ١٤) وهو
شمعون ، وكان من التوريين ، وقال الكلبي عن قول ابن عباس : إلا أنه قال : بينها أربعة أشهر ، وأخذ من العرب من
بي عسى ، وهو جلد من سدر الذي قال فيه النبي - ﷺ - : صبيه نومه ، وروي عن الكلبي أيضاً : حسنة
وأربعون ، وقال وجه : حسنة من وعشرون ، وقيل ، حسنة من ، وقال مقاتل : حسنة من ، وروي هذا عن قتادة
و الضحاك ، وذكر ابن عطية أن هذا روي في التفسير ، فإن كانا كما ذكر وجب أن لا يدخل سنة نوح ، وهذه التواريخ
نقلها المصنف من كتب التبريز وغيرهم ، هي لا يتعزى اليق ، وذكر من معد في الطائفة عن ابن عباس ، وأن عثري
عن الكلبي ، قال : كان بين موسى وعيسى ألف سنة وسبعة من ، وألف من ربي ابن عباس : من بي إسرائيل دون من
أرسل من بعدهم ، وفي بين سبع فترة ، وأغنى : فاستأن عليهم نوح الرسل ، على حين انقضاء الأمر الوحي ، وهم
أخرج ما يكونون إليهم ، ليسوا أعظم نعمه من الله ، ومنع باب إلى الرحمة ، ويؤمنهم الخلة ، فلا يقدرا على أن يرسلا
إليهم من يسهب من عائلهم ، وفي أن يقولوا في مفعول من اخذ ، فذكر العبريون : كراهة ، أو حذر أن يقولوا ،
وقدره القراء : لا يقولوا ، وبجر يوم القيمة على سبب الاحتجاج ، في لقد جاءكم بشر ونذير في قيل وفي الكلام
حذف ، أي : لا تعتدوا في فقد جاءكم بشر في أي ، في أطاع بالثوب ، في ونذر في لن عصى بالعصا ، وفي هذا على
اليهود ، حيث قالوا : ما أتونا الله من كتاب بعد موسى ، ولا أرسل بعده ، في واقع على كل شيء في نذير في هذا على ،
فقال : على كل شيء من الهداية والنصائح ، وقيل : من الهداية والصفا ، والآخر التعميم ، يبرح فيه ما ذكرنا ، في وإذا
قال موسى لقومه يا قوم اذكروا نعم الله عليكم وحمل إليكم أنبياء وجعلكم عائلات وأقارب ما يؤت أحد من العالمين في
خاصة هذه الآية لا قبلها ، أنه تعالى بين مراد أسلاف اليهود على موسى ، وعصيتهم إياه مع تكذيب إياهم نعم الله ،
وتعداؤهم هو الأعظم منها ، وإن هؤلاء الذين هم محضرة لرسول ، هم جازون منك تجري أسلافهم مع موسى ، بنعمة
الله يراد بها الجسي ، والمغني ، وأذكر غير ما عطف على حجة إلهامه يجب كتبهم ، ليتصفوا بترك ، ويستمع في ذلك ذكر
نعم الله عليهم ، وتسميهم تلك النعم بالكرم ، وفيه الضعة وعاد عنهم من جملة ثلاثاً ، الأولى : حمل في أنبياء في
يهم ، وذلك أعظم الشرف ، إذ هم اليوم لا ير الله وبين خلقه ، ويتبنون من الله شراعه ، في ، لم يبعث في أمه ما
جاء في بي إسرائيل من أنبياء ، وفرد ابن الصائب ومقابل الأسب ، هذا هم النسخ الذي اختارهم موسى لمبات ربه ،
وكتوا من سائر قومه ، وقيل ، هم الذين أرسلوا من جد في بي إسرائيل ، كموسى فخر التوروني ، وغيره ، وفي هذا

القول يكون في جعله لا يرتد به حقيقة القاضي بالفساد ، إذ يعصيه كان قد ظهر عنه غضب موسى إياهم ، ويعصيه لم يخلص ، بل أسر أنه سيكون فيهم التنبية . جعلهم ملوكاً طاهره الأعدان عليهم ، بأن جعلهم ملوكاً ، إذ جعل منهم ملوكاً ، إذ كانت شرب في الدنيا ، واستيلاء ، وذكرهم بأن منهم قادة الأحرار وفاة الدنيا . وقال السدي وغيره : وجعلكم أحراراً فلكم ولا تملكون ، إذ كنتم هذه النقط ، فأفادكم منه ، فسمى اسماءكم ملكاً ، وقال قوم : جعلهم ملوكاً يبرأ إلى السلاوي عليهم ، ونفخهم أحمرهم ، وكوّن ثيابهم لا تمل ولا تسحق . وتقولون قلنا ملوكاً ، فهم ملوك لرفع هذه الكيف عنهم ، وقال قتادة : سموا ملوكاً ، لأن أول من اتخذ الخدام ، واقتوا الأرفاء ، وقال ابن عطية وقتادة : وإنما قال في جعلكم ملوكاً في آياتكم تحدث ، أن أول من جعله آخر من بني آدم ، قال ابن عطية : وهذا ضعيف ، لأن النقط كانوا يستخدمون بني إسرائيل ، وظاهر أمر بني آدم أن يعصيه بسحر بعضه ناسواً وكثروا انتهى . وهذه الأقوال الثلاثة عامة في جميع بني إسرائيل ، وظاهر قوله في جعلكم ملوكاً في ، وقال عبد الله بن عمر والحسن وبهاده وهاشم : من كان له مسكن وأمرأة وخدام فهو ملك ، وقيل : من له مسكن ، ولا يدخل عليه فيه إلا يدين فهو ملك ، ونسب : من له روحه وخدام ، وروى هذا عن ابن عباس ، وقال عكرمة : من ملك عندهم خادماً ويتأدعي عدله ملكاً ، وقيل : من له منزل واسع فيه ماء حار ، وقيل : من له مال لا يحتاج به إلى تكلف الأهل ، ويجعل الشاق ، وقيل : ملوك لفنائهم ، وهذا حديث في الحديث انتفاضة كثير لا بعد ، وقيل : لأنهم ملكاً أنفسهم ، وظاهرها من الكفر ، وانتفاضة قريش ، وقيل : ملكوا شهوات أنفسهم ، ذكر هذه الأقوال الثلاثة التبريزي في تفسيره ، الثالثة : إسناده إمامهم ما لم يثبت أحد من الثماني ، فسر ابن عباس : فيما روي عنه مجاهد بن السلولي والخمر والعيام ، وروى عنه عطاء الله والروحة والخدام ، وقيل : كثرة الآباء ، وقال ابن جرير : ما روي أحد من النعم في زمان قوم موسى ما أوتوا خصوصاً عشق أبحرهم ، وإبراهيم بن السلولي ، وإبراهيم بن أبي العدة ، من المحرر ومد العمام فوطئ ، ولم يجمع النسوة والملك لغوم ، كما جمعوا هو . وكانوا في تلك الآيات هم تعطاه الله وشعبه وأنصاره انتهى ، وأن المرأة كثرة الآباء ، أو خصوصاً محبة آيات موسى ، تلفظ في الثماني في مقيد بالزمان الذي كان فيه بني إسرائيل ، لأن أمة محمد قد أوتيت من آيات محمد ﷺ أكثر من ذلك ، قد قتل رسول الله ﷺ - بحجة - بعبادة قبل موته ، وتلفعه المحاربة والمجاهد ، وأقبلت إليه الشجرة ، وحل به الخراج ، وسع ماء من بين أصابعه ، وضع كثير من الناس من قليل الظمان مركته ، وأبشروا له الصبر ، وعاد العود مبهماً ، وعاد الخمر المعترض في الخندق وملاً مهيباً ، إلى غير ذلك من أنبائه العظيم ، ومعجزة الكبرى ، وهذه المقالة من موسى لمي إسرائيل ، وتذكيرهم بنعم الله ، هي نوحته لنموسهم ، وتقدم إليهم بما يقين من أمر قتال الجبارين ، ليقوى جاشهم ، وليعلموا أن من أنعم الله عليه هذه النعم المنظمة ، لا يبدله الله ، بل يمنه على عبده ، ويرفع من شأنه ، ويجعل له السلطنة والقهر عليه ، والخطاب في قوله في وأنكم في طاهره أنه لمي إسرائيل ، ثم شرعاه ، وأنه من كلام موسى لهم ، به قال الجمهور ، وقال أبو مالك وابن جرير : هو خطاب لأمة محمد ﷺ - انتهى الكلام عند قوله في وجعلكم ملوكاً في ثم التفت إلى هذه الأمة ، ما ذكر موسى قومه بعد الله ، ذكر الله أمة محمد ﷺ - بهذه النعمة الطاهرة ، حسراً للجهل ، وأنه أنعمهم ما لم يثبت أحد من العالمين ، وعن هذا المراد في الثماني في المعصوم ، فإن الله فصل أمة محمد ﷺ - عن سائر الأمم . وأنهم ما لم يثبت أحد من العالمين ، واسع غنيهم من النعم ما لم يسئها على أحد من الأمم ، وهذا معنى قول ابن جرير ، وهو احتياله ، وقال ابن عطية : وهذا ضعيف ، وإنما ضعف منه ، لأن الكلام في نسق واحد ، من خطاب موسى لقومه ، وهو مقطوع على ما قبله ، ولا يلزم

(١) انظر السدي ٦١/١ والحدادي ١١٩/٦ والطبري ١٩٠/١٦ ومن غيرهم ٢٧٧/١٢ وروايت البيهقي ١١٢/١٦ وفتح القصر ٢٧٢/٢ وإبراهيم

ما ناله . لأن القرآن جاء على قانون كلام العرب ، من الالتفات ، والمخرج من خطابه إلى خطاب ، لا سيما إذا كان ظهر الخطب لا يشارب من حروف أولاً ، في الآية من وجه إلهي ثانياً ، فيعزى بذلك توجيه خطاب إلى الله ، إذ على التمسك على ما فيه ، وبما أني أعرض في الآية في ضم الميم . وكذا حيث وقع في القرآن ، وروى ذلك من امر كثير . وهذا الضم هو عن معنى الالتفات ، كقراءة من قرأ في ربك حكماً بالغ في ضم ، وهي إحدى التلغات المحسنة المتأخرة في القرآن ما كانت آتت التلظام ، في قوم ادخلوا لأرض المقدسة التي كتب الله لكم في التلزام المظهر . وهي أروع ما له السبق وأبسط ، ورواه عنكم من امر عيسى . وقيل : موضع بيت المقدس . وقيل : بلما ، قال من قينة أمراء آل مملكة موسى ، قال : اللهم إني أختار ، عاشر الخيرة ، ثم قال : رب يارب بيت المقدس ، وقال : امر الجودي . أمراً عن أبي مصعب الملقب ، قال : إني أبيت المقدس ، قال الفردوسي .

وَلَسْتُمْ بِأَعْيُنِكُمْ بَصَرُكُمْ أَفْئِدَتُكُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِكُونَ ١٧ وَبَيْنَكُمْ وَأَبْنَاءُ تَحْسِبُكُمْ

وقيل : الذين رواه محمد بن أبي عيسى ، وحسنه شرح ، وقيل : منطلق ومنشأ ومنع الأذن ، قال قتادة : هي الآية ١٧ . وقال الكلبي : محمد بن إبراهيم ، عبد الله بن جليل ، فقال له حينئذ : امر ، في قوله بصركم فهو مقدس ، وهو ميراث لأبيك . وقيل : أبني التلزام وعرض مصر . قال الفرزدق : لا تختلف أبنائي من أبنائك وعرض مصر . قال : وقال الفرزدق : أجمع فعل التناول والتبني والعمية بالأخبار لها ما بين الترات وعرض مصر ، قال الفرزدق : تظهر من التلزام أن تستحق هي قاعدة التلزامين اسم ، والتلزام : تظهر . قيل : من الألفاظ ١٧ . وقيل : من التلزام ، حدثت متناً وأمر ، لا يلبس . بعبية محاربين عليها لا يبرحها عن أن تكون مقدسة ، وقيل : بعدة التلزام . ظهرت من الفصح والحق ، وعبر ذلك فله محمد . وقيل : سبب مقاسه ، لأن الله كان الذي يقدس فيه من التلزام . وقد قيل : منطلق القدس ، لأنه يؤمن به ، ويظهر ، ويعني : كنهه لكم ، صحتها وسماها ، أو حفظ في اللوح ، جالسه مسكن وفار . وقال ابن أبي عمير : وعما كنتم ، وقال أسيد : أفرستم بدوينا . وفي ذلك سبط هم ، وبغية ، في كبرهم بأن قد كتب فيهم ، والظاهر استعارة كتب في التلزام ، كقوله في كتب عليكم الصلاة في سورة البقرة ١٧٨ . في كتب عليكم القتال في سورة البقرة ٢١٦ . وما إن كان الله ، أي خط في القرآن ، ونفس ، فلا يحتاج طاهر هذا اللفظ ظهر قوله في سورة البقرة في الآية ٢٦ . في طاهر ، السعد عام ، في الرد الخصم ، فله قال مكتوبة لبعضهم ، وحرم على بعضهم ، أو ذلك ما رواه محمد بن أبي عمير ، قال : في يثقلوا ، فم يبع التلزام ، أو التحريم عليه ما رواه عنه ، فله نصحت حين ما كنت ، وأما إن كان شيئاً في ، يعني : أفرستم بدوينا ، فلا بد من التحريم ، حرم عليهم ، وما رواه الفرزدق : وما إن كان الله ، وما إن كان الله ، وقيل : إن عيسى وهازله ما بين التلزام ، وما رواه الفرزدق : وما إن كان الله ، وما إن كان الله ، وقال ابن أبي عمير : كنت هنا ، ثم حرمها عليهم بعضيهم ، في لا تؤثروا على أفرستم متقبلوا حاسرين في ، لا تكونوا على أفرستم ، من عوم المائدة ، جازعاً ، وقيل : حديثه ليعاد بحال العاقبة ، يعوا أفرستم بالكاء . وقيل : بيت من مصر ، وقيل : حاسرين بحال عدواً وأبنا يتصرف ، أي مصر ، ويحتمل أن يراد : لا تؤثروا على أفرستم في بكم ، فلهذا التلزام ، والتلزام حاسرين ،

١٧ : الفرزدق : ٢٢٢ .

١٨ : الفرزدق : ٢٢٢ . ١٩ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢٠ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢١ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢٢ : الفرزدق : ٢٢٢ .

٢٣ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢٤ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢٥ : الفرزدق : ٢٢٢ . ٢٦ : الفرزدق : ٢٢٢ .

(٢٧) : الفرزدق : ٢٢٢ .

لأن كان الارتداد حقيقاً ، وهو الرجوع إلى المكافئ الذي خرج منه ، فعصاه ، يصيرون إلى الأبد بعد العر ، والخلاص من أيدي فقط ، وإن كان الارتداد مجازاً ، وهو ارتدادهم عن دينهم ، ومعناه ، يصيرون جبر اللس وتواتر الآخرة ، وحقيق بالهجر من خالف ما رآه الله عليه من الهدى ، وما آلف أمره ، في خلق ما موسى إن فيها قوماً جبارين في أي : قال النفا ، ثمين سيرهم موسى لكشف حال الجبارة ، أو قال رؤسهم الذين علمهم أن عظماء على الأسرار ، وأن ينفذوا في الأمور ، وهذا القول فيه بعد ، لصانعهم من الفتش ، أي : إن هناك من لا يعيق قنهم ، قبل : هم من يندبا عاه ، وقيل : من الروم ، من ولد عيسى بن إسحاق ، وفراً من السبع في قنوايا موسى فيها قوم جبارون في : وإن لم ندهلها حتى يخرجوا منها في هذا نصريح بالاستدراج التام من أن يفتلوا الحارة ، ولذلك كان انصبي في في في : وهم في حتى يخرجوا منها في فتل غمرا ، أو بسبب بحرهم الله ، في جرجون ، في فتل يخرجوا منها فتا داخلون في وهذا توجه منهم لأنفسهم بخروج الجبارين منها ، إذ عبقوا دحوقهم على شرع يمكن وقوعه ، وكان أكثر التفسيرين : غرثكوا فيه وعدده الله به ، ولكن كان كبرهم عن الفناء من حور الطيبة ، والحس الذي ركب الله بهم ، ولا يملك ذلك إلا من عصمه الله ، وهل تعالى في فلما كتب عليهم الفتن نولوا لا قليلاً منهم في سفره [٢٤٦] وقيل : قالوا ذلك على سبيل الاستعداد أن يقع خروج الجبارين منها ، كقوله تعالى في ولا يدخلون الجنة حتى بلغ الجبل في سم الحياط في الأعراف [١٠] في فتل وحلان من الذين يخافون أنهم أنه عليها ادخلوا عليهم الباب في الأنهم عند التفسيرين أن الجبارين هما يوشع بن نون بن أفراتيم بن يوسف ، وهو من اخذ موسى ، وكذب من يوشع ، خسر موسى على اخذ مريم بنت عمران^(١) ، ويقال فيه : كلاب ، وصال : كالب ، وهما اللذان وقيا من انصاف الذين منهم موسى في كشف أسرار الجبارة ، فكما ما اعتد عليه من حال الجبارة ، إلا عن موسى ، وأخفى ذلك بغير البقاء في أسماهم ، فكان هم ذلك إلى الحور والجس ، بحيث استعوا عن الفتش ، وقيل : الرجال كانوا من الجبارين ، أحد موسى والبيعة ، أكرم الله عليها بالإيمان^(٢) ، فإن كذب الرجال هذا يوشع وكالب ، فمن قوله في يمشون في أي : يخافون الله ، ويكون ذلك مع موسى أقوام يخافون الله ، فلا يفلون بالصدق لصحة إيمانهم ووطئ حاشهم ، وهذا منهم ، أو يخافون العدو ، لكن انهم قد عليها بالإيمان والصلوات ، أو يخافون من إسرائيل فيكون الضمير في في يمشون في عائداً على بني إسرائيل ، والتصغير الرابطة للصلة بالموصول محذوفاً ، تقديره : من الذين يخافونهم ، أي : يخافون من إسرائيل ، ويدل على هذا التلويح قراءة ابن عباس وابن جبر وعاقد في يمشون في يمش الباء ، وتحمل هذه القراءة أن يكون الرجال يوشع وكذب ، ومن في يمشون في أي : يمشون ، ويوقرون ، ويسمع كلامهم كقراءهم وفضلهم ، ويتحمل أن يكون من أخاف : أي : يخافون أيام الله ونواحيه ورجعه ووعده ، فيكون ذلك مدحاً لهم ، كقوله في أولئك الذين امنتم الله فتؤمنم للتقوى في الهجرات [٣] والجلطة من في أنهم الله عليها في صفة لغوه في رجلا في وصفاً أولاً بالجلطة والفرحور ، ثم ثانياً بالجلطة ، وهذا على الترتيب الأكثر في تفصيص المحرور ، والفرق على الجلطة بهذا وصفت بها ، وجوز أن تكون الجلطة حالاً على إضمار قد ، وأن تكون اعتراضاً ، فلا يكون لها موضع من الإعراب ، وفي قراءة عبد الله في أنهم الله عليها ويحكم ادخلوا عليهم الباب في الباب في باب مدينة الجبارين ، والمعنى : اقدروا على الجهاد ، وكافحوا حتى تدهلوا عليهم ، وبهذا ، وهذا يدل على أن موسى كان قد أنزل عليه من رب من الدين ، في فإذا دخلتموه فأنكم غالبون في فالأ ذلك ثقة بوجد الله ، في قوله في التي كتب في لكم في ، وقيل : رجال نصر الله مسلم ، وهلب ذلك على طعنهم ، وما غزي قوم في عفر ديارهم إلا ذلوا ، وإذا لم يكونوا سامعني باب مدينتهم حتى دخل وهو الله ، علان لا يجهلهم ، وواله الباء أولى ، وعلى قول : الرجال كانوا من الجبارين ، فعلى : إنها فلا هم ،

(١) انظر تفسير ابن عباس من ٩١ ومعه من ٦٨٩ وطبري ١١١/٩ وابن كثير ٣٨٦/٢ ، والقر ١٧٠/٢ وفتح القدير ٢٩/٢

(٢) انظر تفسير ابن عباس من ٩١ ومعه من ٦٨٩ وطبري ١١١/٩ وابن كثير ٣٨٦/٢ ، والقر ١٧٠/٢ وفتح القدير ٢٩/٢ .

إن العاقبة أجسام لا غلب فيها ، فلا تخافوهم ، وارجعوا إليهم ، فإنكم غالبوهم ، تسجيدهم عن فسادهم ، ﴿ وعلى الله فوكلوا إن كنتم مؤمنين ﴾ لما رأيت بني إسرائيل قد عصوا الرسول في الإقدام على الجهاد مع وعد الله لهم السابق ، ﴿ سترا في إيمانهم فأمرهم بالتوكل على الله ، إذ هو المنجى والمفرج عند الشدائد ، وعنت ذلك بشرط الإيمان الذي استجاب في حصونه لبني إسرائيل ، ﴾ ﴿ قالوا يا موسى إننا لن ندخلها أبداً ما داموا فيها ﴾ لما كرر عليهم أمر القتال كروا الانتهاج على سبيل التوكيد للمؤمنين ، وقدر ، أولاً نهي الدخول بالمعنى الاستغفار ، وحقيقته التأنيد ، ولم يطلق على محمد بن القسطلون ، فكانهم نهر الدخول قول الأبد ، ثم رجعوا إلى تعين ذلك بدعوة الحارثين فيها ، فأبدلوا زماناً مقدراً من زمان هو طاهر في العموم في الزمان المستقل ، فهو بدل بعض من كل ، ﴿ فاذهب أنت وريك فقائلا ﴾ فهاهم الذاهب الانتفال ، وهذا بدل عن أنهم كانوا عشية ، وكذلك قال الحسن : هو كفر منهم بالله تعالى ، فمن الرعشي (١) ، والظاهر أنهم قالوا ذلك استهانة بالله ورسوله ، وقلة ميلاذ بها ، واستهزاء ، وفصدوا دهايبها حقيقة ، لمجهنهم وجفانهم وفسود قلوبهم فلي عدوا بها المحل ، وسألوا عما رؤيت الله جهره ، والتأويل عليه مقولة ذهبيها بقعودهم ، ويحكي أن موسى وعازرين خيراً لوجهها فقدمهم فشدوا ما ورد عنهما ، فسموا سرجهما ، ولأمر ما فزع الله اليهود والمشركين ، وقدمهم عليهم في قوله تعالى ﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا ﴾ [المائدة: ٨٢] وقيل : يمتنع أن لا يتصدوا الذهاب حقيقة ، ولكن كما تقول : كلمته ذهوب يجيب ، يريد معنى الألفة والتفهد للمعروف ، كأنهم قالوا : أريد إيمانهم ، والمراد تأثر عطا هو الله تعالى ، وذكر النقاش عن بعض المفسرين : أن المراد تأثر هازبون ، لأنه كان أسن من موسى ، وكان معطفاً في بني إسرائيل بحسب نسخة حلفه ورجح صدره ، فكانهم قالوا : اذهب قتل ومكر ، وهو تأويل بعيد يخلص بني إسرائيل من الكفر ﴿ وريك ﴾ معطوف على الضمير المستكن في ﴿ اذهب ﴾ يؤكد التضمير انفصل ، وقد تقدم الكلام على ذلك ، في قوله ﴿ اسكن نسمة ووزحك الجنة ﴾ [الأعراف: ١٩] وردنا قول من ذهب إلى أنه مرفوع على فعل أمر معطوف ، يكن وصفه الظاهر ، فيكون من عطف "فعل التندير" : فاذهب وليذهب ريك ، وذهب بعض الناس إلى أن الوار وار الخاف ، ﴿ وريك ﴾ مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أو تكون أخته داه ، والتقدير فيها ، وريك يمينك ، وهذا التأويل قاصد بقوله ﴿ فقائلا ﴾ ﴿ إنا ههنا قاعدون ﴾ هذا دليل على أنهم خارت ضائعهم ، فلم يقدروا على اليهود معة للقتال ولا على الرجوع من حيث كانوا ، بل أقاموا حيث كانت الحذوة بين موسى ودينهم ، و ﴿ ها ﴾ من قوله ﴿ حاضيا ﴾ للتنبه ، وهذا ظرف مكان للقريب ، والتأويل فيه ﴿ فاعلمون ﴾ ويجوز في مثل هذه التركيب أن يكون الخبر الظرف بما بعده حال ، فينصب ، وأن يكون الخبر الاسم والظرف معمول له ، وهو أنصح - ﴿ قل رب إني لا أملك إلا نفسي وأمي ﴾ لما عصوا أمر الله ، وتقدموا عن موسى ، وسمع منهم ما سمع من كلمة الكفر وصورة الأدب مع الله ، ولم يكن معه من يتولى إلا هازبون ، قال ذلك ، وهذا من الكلام انطوي صاحبه على الإلصاق إلى الله واستكوى إليه ووجه انقلب التي تشعب الرحة وتستزل الثمرة وسحوه قول يعقوب ﴿ إنا أنشكم بشي وعرب بل الله ﴾ يوسف [٨٦] رعن علي : أنه كان يدعو الناس على من الكوفة إلى قتال السفليين فما استجاب إلا رجلا ، فتفقد المصعداء ودعا قوما ، وقال : ابن ثمان ما أريد ، والظاهر أن ﴿ وأمي ﴾ معطوف على ﴿ نفسي ﴾ ويحتمل أن يكون ﴿ وأمي ﴾ مرفوعاً بالابتداء ، والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ، أي : وأمي لا يملك إلا نفسه ، فيكون قد عطف جملة غير مؤكدة على جملة مؤكدة ، أو منصوباً عطفاً على اسمي إذ أي : وإن أحي لا يملك إلا نفسه ، ويحذف محذوف ، ويكون قد عطف الاسم والخبر على الخبر - سحر : إن زيدا قائم وعمرأ شخص ، أي : وإن عمرأ شخص - وأخبار ابن علقمة والرعشي أن يكون ﴿ وأمي ﴾ مرفوعاً عطفاً على الضمير المستكن في ﴿ أملك ﴾ وأجاز ذلك للعصيان بها يتعمول المنصور ، ويلزم من ذلك

أن موسى وهارون عليها السلام لا يملكان إلا عسر موسى فقط ، وليس للمنى على ذلك ، بل الظاهر أن موسى يثبث أمر نفسه وأمر أخيه فقط ، وحوز أيضاً أن يكون محروراً مضافاً على بناء اغتلكم في موسى وهو ضعيف على رأى اليهوديين ، وكأنه في هذا الخبر لم يبق مالحظير الدين قالا : ادخلوا عليهم النار ، ولم يطمش إلى ثباتها ما عاين من أحوال قومهم والمواسم مع طول الصحة ، فلم يدخر إلا الذي المعصية أي لا شبهة في ثبته ، فمن أن قال ذلك على سبيل التصريح عدداً سمع منهم تعالياً في رافقه ، أو أراد فزأه في وثني في عي يوافقي في الدين ، لا هارون حصه ، وقراً الحسن في إلا نفسي وأخني في منع الباء فيها ، في عافرونا وبيد القوم الفاسقين في طهره أنه دعا بك يفرق الله بينا وبينهم بأن ينفذ وجوههم ولا يشاهد صورهم إذا كانوا دعس له محالين أمر الله تعالى ، وإليك ما على النصف الرحمة للفرقة بينهم وبين الفسق ، فليقطع لا يريد صحة العاصي ولا يؤثرها فلا يصبه بالصحة ما يصبه ، في وقتها ولا يصير الدين ظمياً عليكم خاصة في الأفعال ٢٥ | إني لك وفيها العاصون ، وقال الله دعاهم بكم بكماء معهم في شبه ، بل فرق بين وجههم ، لأن الله كان عدماً خص به المصطفون العاصون ، وقال ابن عباس والضحاك وغيرهما : المعنى فافصل بينا حكمكم بين هذا الاختلاف ولم يلم الفسق ، وقيل : التمر : فافرق بينا وبينهم في الأجرة حتى تكون منزلة الصنيع مفارقة لقرنة العصي المنسوبة ، وقال الزمخشري^(١) : فافعل بين وجههم بأن تحكم لنا بين سننهم وعقوبهم عما يستحقون ، وهو في معنى الدعاء عليهم ، وذلك رضى له قوله في باب عربة عنهم في على وجه التثنية ، وهو عديد من صبر يوسف بن داود في عافرو في بكسر الهمزة وقال الزجاج :

يَا رَبِّ لِمَ عَفَرْتُ لِبَنِي إِسْرَءِيلَ

وقرأ ابن السمعع في صرة في والفاسقون : هذا قال ابن عباس : العاصون ، وقال ابن زيد : الكافرون وقال أبو عبيد : الكافرون في قال فإياهم حرمة عليهم أربعين سنة يثيرون في الأرض في أي : قال الله تعالى : فأصم في في قول في وصبر في وإيا في إلى الأرض المقدسة في حرمة عليهم في أي : عزم دعوها وغلبتهم إياها ، وتقدم الكلام على انتظام قوله في كتب الله لكم في مع قوله في عزم عليه في وذلك هذا على أنهم بعد الأعراب لا تكون حرمة عليهم ، فروي : موسى وهارون - عليها السلام - كانا معهم في التيه حقبة لمجد وروحاً وملاً لها لا عروة ، كما كانت النار لإبراهيم وقلائك العذاب ، فروي : أن موسى سار بعد الأربعين من بني إسرائيل ، وكان يوشع وكاتب عن عقده ، ففتح أريحا ، وفتح عروج بر عش ، وذكروا من وصعب حوج وكعبة فلي موسى له ما لا يصح ، وأقام موسى فيها ما شاء الله ، ثم قبض ، وقيل : مات هارون في التيه ، قال ابن عطية : ولم يختلف في هذا ، وروي : أن موسى مات في التيه بعد هارون شئبة أعوام ، وقيل : ستة أشهر ونصف ، وقيل : ستة وثلاثين يوماً ، وسار بهم إلى أريحا ، وقيل : أخبرهم وصار الشام كله لبني إسرائيل ، وفي تلك الحرة وفيت له الشمس ساعة حتى ستمر هزم الخيلين ، وفيت أنه ذكر وقوف الشمس ليوشع أبو نعام في شعره قال :

فَرَدَّتْ حَيْثُ الشَّمْسُ وَالْقَبْلُ رَاضِئٌ
فَتَمَسَّ سَدَّتْ مِنْ جَانِبِ الْحَدَرِ تَخْلَعُ
نَفْسًا سَرَّحَهَا حَشَمُ الدَّيْخَةِ وَالْمَطَرُ
يُسْهِجُهَا نُؤْبُ الشَّيْءِ الْقَبِيحِ تَجْعَلُ

(١) طر مصدر الشئ ١٢٢/١

(٢) في نسخة أخرى : عسر عار القرآن ١٦٦-١٦٧ ونصير الطوسي ١٨٨/١

فَإِذَا لَمْ يَأْتِ الْكَافِرِينَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُصْرَعُونَ ﴿٢٧﴾

والظاهر أن العامل في قوله ﴿أَرْمَعُونَ﴾ ﴿أَرْمَعُونَ﴾ معكون التحريم معبداً لهذه الآية ، ويكون ﴿بَيَّهُونَ﴾ مستأنفاً ، أو حالاً من التصعير في عليهم ﴿وَيُجْرُونَ﴾ أن يكون العامل في بَيَّهُونَ في أي : يَبْهَوْنَ هذه الأمة في الأرض ، ويكون التحريم على هذا غير موقت لهذه الأمة ، بل يكون إيجاباً مائلاً لا يدخلونها وأهم مع ذلك بَيَّهُونَ في الأرض أرمعين ستة يموت بها من مات ، وروي : أنه من كان جذور عشرين سنة لم يعض إلى الطرح من فانيه ، وأن من كان درو لعشرين عاشوا ، وأنه لم يعض المكلفون العصابة ، أشار إلى ذلك الفرجاني . ولذلك ذهب إلى أن العامل في ﴿أَرْمَعُونَ﴾ في حرمة في ، وقال ابن عطية : بمنزل أن يكون العامل في ﴿أَرْمَعُونَ﴾ معصراً يدل عليه في بَيَّهُونَ في المنعز انتهى . ولا نرى ما العامل له على قوله : إن العامل منقسم كذا ذكر . بل الذي حور الناس في ذلك أن يكون العامل فيه في بَيَّهُونَ في نفسه لا مضمير يفسره قوله في بَيَّهُونَ في الأرض يعني ناهوا فيها على ما حكى طوقاً ثلاثون ميلاً ، في حرمة سنة فرائض ، وهو ما بين مصر والشام ، وقال ابن عباس : تسعة فرائض ، فاعلم مقتل : هذا حرماً وطولاً ثلاثون فرسخاً ، وقيل : ستة فرائض في طرف النبي عشر فرسخاً ، وقيل : تسعة فرائض ، وتفاوتت أقوال المفسرين على أن هذا المنعز على سبيل خرق العادة ، فإنه عجيب من قدرة الله تعالى ، حيث جعل على جماعة من العقلاء أن يسيروا فرائض يسيرة ، ولا يبتدون للحرج منها ، وروي أنهم كانوا يرحلون بالتبديل ويسيروا عليهم أجمع ، حتى إذا أصعبوا رجعوا وحلتهم في الموضع القبيح ابتدؤا منه ، ويسيروا بهار جادين حتى إذا أمسوا إذا هم بحيث ارتحلوا عنه ، فيكون مبرهه ، تحيقاً ، قال جاهد وغيره : كانوا يسيرون النهار أحياناً والليل أحياناً ، فيسبون حيث أصبحوا ، ويصعبون حيث يكون ، وذلك في مقدار ستة فرائض ، وكانوا في سبابة لا قرار لهم انتهى . وذكر أنهم كانوا سبعة ألف مقاتلين ، وذكروا أن حكمة النبي : هو أنهم لما قتلوا في إباحة ما يقتلون في عوقبوا بقتلهم ، فصاروا في صورة القمامة وهم سائرون ، كلما سلوا يوماً أمسوا في المكان الذي أصبحوا فيه ، وذكروا أن حكمة كون المدة التي دعوا فيها أربعين سنة هي كونهم عدواً للنفس أربعين يوماً ، جعل غلب كل يوم سنة في النبي ، وقال ابن عطية : ويحتمل أن يكون تبهيم ما تفرق الكلمة فجاء اشتقاق الرأي ، وأنه تعالى دماهم بالاختلاف ، وعلموا أنها حرمت عليهم أربعين سنة ، تفرقت منازلهم في ذلك الفحص ، وأقاموا يتفكرون من موضع إلى موضع على غير نظام واجتماع ، حتى كملت هذه المدة وأذن الله تعالى بخروجهم ومدايته تمكنهم على حرف البشر ، والآخر الذي ذكره جاهد : إنما هو خرق عادة وعجيب من قدره الله تعالى ، فلا تأمن على القوم القاسين في الظاهر أن الخطاب من الله تعالى موسى - عليه السلام - قال ابن عباس : يندم موسى على دعائه على قومه ، وحزن عليهم انتهى . فهذه صلاة لومى عليه السلام ، عن أن يجرى على ما أصاب قومه ، وعلم كونه لا يخرج بأهله قوم يلعنون موت أحقته بما ناهى من العباد ، وقيل : الخطاب لمحمد ﷺ والمراد بتفلسفين معاصروه ، أي : هذه معان أسلافهم ، فلا تحزن أنت بسبب الله فم الحيلة ملك ورتقم عليك ، فإنما سجية حيث ضرورة عدهم .

﴿وَأَقْلَعُوا عَنْهُمْ نَبَأَ آدَمَ بِالْحَقِّ إِذْ قَرَّبَا قُرْبَانًا فَتُقْبِلَ مِنْ أَسَدِهِمَا وَلَمْ يُقْبَلْ مِنْ
الْآخَرِ قَالَ لَأَقْتُلَنَّكَ قَالَ إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ ﴿٢٨﴾ لَئِنْ بَسَطْتَ إِلَيَّ يَدَكَ لِتَقْتُلَنِي مَا أَنَا
بِبَاسِطِ يَدِي إِلَيْكَ لَأَقْتُلَنَّكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ نَمُنَ وَإِلَيْكَ

(١) انظر الآية في تخرج ما يرد أن عدم (١٧٨) مع اختلاف يسير في بعض النسخ .

فَتَكُونُ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿٢٧﴾ فَطَوَّعَتْ لَهُ نَفْسُهُ قَتْلَ أَخِيهِ فَقَتَلَهُ
 فَأَصْبَحَ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٨﴾ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِثُ سَوْءَهُ
 أَخِيهِ قَالَ يُوتَلَقَانِي عَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُورِثُ سَوْءَهُ إِنِّي فَاصَّبَحْتُ مِنْ
 السَّادِمِينَ ﴿٢٩﴾ مِنْ أَخِي ذَلِكَ كُنْتُ عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ بَلِ أَنَّهُمْ مِنْ تَوَكَّلْ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ
 فَسَادِي الْأَرْضِ فَكَانَ أَخَاهُ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمِنْ أَحِبَّاءِهِ فَكَانَتْ أَهْلًا النَّاسِ
 جَمِيعًا وَتَفَدَّ حَتَاةٌ لَهُمْ رُسُلًا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ
 لَكُسْرُ أُولَئِكَ إِنَّمَا حَرَصُوا عَلَى الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ
 يُقْتَلُوا أَوْ يَمُوتُوا أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ جَنْبِ أَوْ يُسْقَوْا مِنَ الْأَرْضِ
 ذَلِكَ تَهْمُ حَرْبِي فِي الدُّنْيَا وَتَهْمُ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٠﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِن
 قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣١﴾ بَنَاتُهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا
 اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَهَ الْوَسِيلَةَ وَجْهَهُ وَأَنْفُسَهُمْ لَعْنَةُ تَقْلُحُونَ ﴿٣٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا
 لَوَآتَتْ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَيَنْتَهِرُكُمْ يَفْقَهُوْنَ وَيَوْمَ عَذَابٍ يَنْفَعُهُمْ مَا يَقْبَلُ
 مِنْهُمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٣﴾ يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّاسِ وَمَا لَهُمْ بِخَرْجِهِمْ مِنْهَا وَلَهُمْ
 عَذَابٌ مُقِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا حَزَّاءً لِمَا كَسَبَتْ فَوَكَّلَا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ
 عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٥﴾

انظر - طائر معروف - . ولجميع في اللغة على امرأة . وفي الحديث رجل غريب . وعريب اسم حسن . وأسماء لأحب من دا
 وقعت على صاحبها من غير أن تكون مقبولة من أبي . وإن وجد بها ما يمكن استغفانه حمل على أنه مشتق لأن ذلك قليل
 جداً . بل الأكثر أن تكون غير مستغف . نعم نراد . وحبر وما . يمكن عراب أن يكون مأخوذاً من الاعتراب . فإن العرب
 تشاء به . ويرحم أنه دار على القري . وقيل حر . انحد .
 وأمر العرب : فاعلم به الصواب

وقال الشافعي :

عُزَّاتُ الْأَعْرَابِ مِنَ السُّبُورِ وَيَسْتَلِ سَبِيلَ مَنْ جَبَّيْتُ نَعْدَتَهُ ﴿٣٦﴾

التي بحث في الأرض : نفس التراب والقرية . ومنه سميت براءة بحوث . ول : قتل : لا تنكح كتابات من الشفرة .
السوء : العورة . ليعز سدم الإطافة . ومانعه على من يتبع لعين : وهي الخلف الغاشية وحكي الكمدني : عجل
مكر البعير . النعم : التيسير . يقال : ع . فدم يدم . الضرب : معروف وهو إصانة صبه بجف أو حائط . كما يغزل :
عانه أي : أصابه . وكذا : أصابه كنبه . الخلال : المحالفة ويقال : عرس به شكاف من خلاف . ما كان في يده :
نفاه : طرده . نعى : رثا . لا يتعدى نعي قال ابن عباس .

فَأَصْحَبُ جِزْءَكُمْ فَيُضِلُّ وَأُتَاهَا

أي : متعباً . نوسيلة : الكوسمة ما يتقرب منه . يقال : وسله ووسل إليه . واستعيرت الوسيلة ما يتقرب إلى الله
تعالى من فعل تطاعت . وقال لبيد

رَأَى السَّائِلَ لَا يَفْزُونَ مِمَّا هُوَ أَكْرَهُهُمُ لَا تَكُلْ ذِي أُبٍّ فِي السُّلَى وَأَبْسَلْ

وأنشد الحريري :

إِذَا غَضِبَ الْوِائِلُ شَدَّتْ لِيْضِلُّ وَغَدَا الضُّعْفُ نَيْلُنَا وَتَوَسَّلْ

السرقة : اسم فاعل من سرق يسرق مفعلاً . السرقة والسرقة الاسم . كذا : قال بعضهم . يريدوا قتلوا سرقه مفعلاً .
قال ابن عرفة : السارق عند العرب : من جاء مستترا إلى حرز . فأخذ منه ما ليس له . في وأتل عليهم نيا أبي آدم يالخر إذا
قربا قرباناً فقبل من أحدهما ولم يقبل من الآخر في مسلمة هذه الآية ما لها : هو أنه تعالى لما ذكر نوحاً بني إسرائيل
وعصيانهم أمر الله تعالى في النبوض قتال الجادين . ذكر قصة ابني آدم وعصيان ناول أمر الله . ونهم فاقعو في العصيان
أول عاص لله تعالى . وأنهم متها في عور الطبيعة وطلع النفوس والجبن وانزع إلى غاية . محبت ناولا فنبهم الذي
ظهرت على يديه حوارق عظيمة . وقد أخبرهم أن الله كتب لهم الأرض المقدسة في لعب فنت ورك فنتا إياها
فأبعدون في انتهي فقبل إلى طرف يقص منهم من الحسنة وانتزولو النفس وعدم المثالة . بأن أقدم على أعظم الأمور
وأكثر النعاصي بعد الشرك . وهو قتل النفس التي حرم الله قتلها . يبحث كان أول من سر القتل . وكان عليه وزره ووزر
من عمل به إلى يوم القيامة . فتنشبت انتصتات من حيث الجس على القتل والإقدام عليه ومن حيث المعصية بها . وأيضاً
فنتقدم قوله أوائل الآيات في إذ هم قوم لم يخطوا إليكم أيديهم في المثالة [١١] وسعد في قدجا لكم رسولا يبر لكم كثيراً
ما كنتم تحفون من الكتاب في المثالة [١٥] وقوله في حين بناء الله وأحاراه في المثالة [١٨] ثم قصة عذابة الحارين .
وليس أن عدم النبي بني إسرائيل محمداً - - - - - إنا سببه الحسد . هذا مع عظمهم بعدده . وقصة بني آدم نظرت على
مجموع هذه الآيات من بسط اليد ومن الإغتر بالقلب . ومن عدم الانضاع بالقرب ودعواه مع المعصية : ومن الخلل ومن
الحسد ومعنى في رائل . سبهم : أي : اقرا وأسر . ولضغيري في عليهم في ظاهره أنه يعود على بني إسرائيل . إذ هم
المحدث عنهم أولاً والطام عنهم المحص بيب همهم بسط أيديهم إلى الرمول والتمنن . فأعلموا بما هو في غمض كتبهم
الأول التي لا تمنع الرسول . ب : لا من جهة الوحي بقوم تلجة بذلك عليهم . إذ ذلك من دلائل النبوة . وأبداً هو
الحسد . وإنما أقدم في قوله الجمهور عدم رأس عباس ومجاهد وفائدة وعبرها : هما خايل ومايل . وهما ابنة لصادبه . وقت
الحسن . لم يكونا ولديه لصله . وإذ هه أحوال من بني إسرائيل . قال : لأن القران إنما ذكر مشروعه في بني إسرائيل .
ولم يكن قبل ودهم الحسن في ذلك . وفي : عليه كيف يجهل تحفون في بني إسرائيل حتى يغتدي فيه بالخراب . وأيضاً فقد

[illegible]

(۳) اطر مختلف

١٤) آخر المسودات:

١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م

كلام الله تعالى للرسول . اهتماً بين كلام الخائف والمؤمن ، والصبر عاتد في قوله تعالى : **عَلَّيْكُمْ نَجَسٌ بَظَاهِرٌ** ، في حين بسطت إلى ذلك لتقضي ما أتت بإسقاط يدي إليكم لأفعلكم في قول ابن عباس : **النعس** : ما زال بمصر ليعسى ، وقال عكرمة : المعنى ما كنت لأفعلك بالمثل ، وقال محمد بن الحسن : لم يكن الدعع من النعس في تلك الوقت جائزاً ، وقال عبد الله بن عمرو بن عيسى والجمهور : كان هابيل الله نعمة من قابل ، ولكنه نزع من الفضل ، وهذا يدل على أن الخائف ليس بكافر ، وإنما هو عاص ، إذ لو كان كافراً لما نزع هابيل من قبله . وإنما استسلم له كما استسلم عتبان ابن حمان . وقيل : إنما ترك الدعع من نفسه ، لأنه جهز له بحبة انقصا عمره ، جبي عليها أو ، ولما جاز أبه ، وكما جرى لعتبان ، إذ بشره الرسول بالجنة على ما يرى نصيبه . ورواه في اليوم الذي قبل فيه في اليوم . وهو يقول : **إِنَّكَ تَقَطَّرُ بِالْخِلَّةِ هَذَا** ، فترك الدعع عن نفسه حتى قتل ، وقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - **الذي عسى وجهك** ، وذكر عبد الله بن الفضل ، ولا تكن صدقة الله الخائف ، وقيل : إن هابيل لاحظ له أنمازات على العن من قابل على قوله ، ولكنك ينحرف ذلك ، فذكر له هذا الكلام قبل الإقدام على القتل ، أورد عنه ، وتبعاً لهذا العمل ، ولهذا يروى : أن قابل صبر حتى نام هابيل ، فعصرب رأسه بحجر كبير فضله ، وهذا ابن جرير : ليس في الآية دليل على أن المقتول علم عزم الخائف على قتله ، ثم ترك الدعع عن نفسه ، قال الزمخشري : **فإن قلت** : **لما أشرط بالمثل** ، فبلغ اسم المقتول ، وهو قوله في حين بسطت في ما أتت بإسقاط في قلت : ليعبد الله لا عمن ما يناسب به هذا توجهه الشيع . ولذلك أكد بالياء المؤكدة للسفي انتهى ، ولورد أبو عبد الله الرازي هذا السؤال والحجاب وبسبب الزمخشري وهو كلام فيه انتقاد ، وذلك أن قوله : **ما أتت بإسقاط في** ليس جراً ، بل هو جواب القسم المحدث قبل السلام في قوله في العودة بالقسم . والوطئة للمعجب لا للشرط ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ولو كان جواباً للشرط لكان بلفظه ، فإنه إذا كان جواب الشرط متبعاً لما فلا بد من النفاذ ، كقوله في **وإن نزل عليهم أنما نيات ما كان محتجهم إلا أن قالوا** في المعجزة (٢٥) [ولو كان أيضاً جواباً للشرط للمزمع من ذلك خرم القاعدة المحذوفة . من أنه إذا تقدم القسم على الشرط ، فالجواب للقلب لا للشرط ، وقد حالف الزمخشري كلامه هذا ما ذكره في المفسر ، في قوله في **وإن أنيت الدين** أوتوا الكتاب بكل أية ما تبعوا فتناك في التوبة (٢٥)] ، فقال في ما نعيم في جواب القسم المحذوف . سد عند جرب الشرط ، وتكلمنا معه هناك فبسط ، في بني أخاف الله رب العالمين في هذا ذكر لعله الاحتجاج في سبط به إلى المقتل ، وفيه شبه على أن القتل لا يحاط الله . في بني أريد أن يتوب إليهم وإسقاط فتكون من أصحاب النار في ذهب قوم إلى أن الإرادة لها محمل لا يحاط إشاراً شمولاً ، وإنما هي تحيير في شرب ، كما يقول العرب في الشرع : **إن قلنتي** ، وسبق بذلك فذكر ، فاعتباري أن يكون مطلوباً ينتصر له في في الآخرة ، وذهب قوم إلى أن الإرادة ما حقيقه ، لا عاز ، لا بقل . كيف جاز أن يريد شفاؤه أخيه وتبعه باليد ؟ لأن جازاً الظاهر حسن أن أراد ، وإذا جاز أن يريد الله تعالى جازاً أن يريد العبد ، لأنه لا يريد إلا ما هو حسن قتاله الزمخشري (٢٦) ، وفيه نسبة الاعتزاز ، وقال ابن عباس : **إنما وقعت الإرادة بعدد بسطه بعد العقل** ، وهو مستطع . فصار

(٢٦) ذكره الخطاط في التضييق ٨٤/٤

(٢٧) انظر لكشاف ٦٦٤/١

(٢٨) تدخل الله إلى ما يجمع تقدير غروب شمساً كان حلة اسية أو ميل امر أو دعه أو معرواً بحرف تنوين كـ بحرف نهي شيراً لا دم لو سد أو كان معاً حاداً جواً . إن نذاً فعددتك معاً . في قال أبو حنيفة : **وهذه الآية** هي **بأن الله** الكثرة في الإيجاب في بحر قولك : **فقوم زيد فقوم عمرو** ، وكما يرتبط به عند تنصين وسط ما عند التبدل . ولا يجوز غيرها من حروف العطف لأنه مفعلة الربط النسبي . ووجه هذا ليربط بالمتشابه

انظر معجم النواع ٦٠/٢ شرح ابن عطية ٢٧٤/٢ انظر معجم النواع ٢٥٠/٢

(٢٩) انظر لكشاف ٦٦٤/١

مخاطبون معروف الشريعة ، ولا يفوت هذا الاستدلال ، لأنه يمكن من المقام في النار مدة بالصحة ، في ذلك حصره للفقهاء في أي : وكيونتك من أصحاب النار جوازك ، لأنك هذا في قتل ، وبه يمول في الصالحين في عير السب لموجب القتل ، وأنه قتل بطلن لاحق ، والظاهر أنه من كلام هانبل ، فيه على العلة ليدفع ، وقيل : مومن كلام الله تعالى ، لا سكاية كلام هانبل ، بل إخبار منه تعالى للمسلم . **كلمة** : في فطوحت له نفسه قتل أخيه فقتله في قوله ابن عباس : بعته على نفسه ، وقال أيضاً : هر ويجاهد شجعت . وقال قتادة : زبت له^١ ، وقال الأخفش : رجعت ، وقال الثوري : من الطوع ، والعرب تقول : طاع له كذا أي : أتاه خبواً ، وقال ابن قتيبة : تابعته وانفذت له ، وقيل الزهري^٢ : وسعته له وسره ، من طاع له الزرع إذا انسح ، وهذه أفرت متفارة في المعنى ، وهو فعل من الطوع ، وهو الإيذاء ، كأن تقتل كان متمسكاً عليه متمسكاً ، وأصله : طاع له قتل أخيه ، أي : أنقذه له وسهل ، ثم عدي بالتضعيف ، فصار التامعيل منعزلاً ، والمعنى : أن القتل في نفسه مستصعب عظيم على الشفوس ، يرقنه هذه النفس المخرج الأمانة بالنسوة ، طاعة صفاة حتى أوفقه صاحب هذه النفس ، وفرأ الحسن يزيد بن علي والخراج والحسن بن عمار وأبو رافع في مطارعة في يكون فاعل فيه لأشراك ، نحو : صارت زبداً ، كان القتل بدعوه سبب الحسد إصباة قابيل ، أو كان النفس تأي ملك ، ويصعب عليها ، وكل منهما يريد أن يضبطه الآخر إلى أن تقام الأمور ، وطاوحت النفس القتل غوافقة ، وقال الزهري^٣ : فيه وجهان ، أن يكون لما جاء من فاعل نفعي قتل ، وأن يراد أن قتل أسبه كأنه دعاه إلى الأقدام عليه ، فطاوحت ولم تنجح ، وفي له في لريضة الربط ، كمرولك . حفظك لريد ماله انتهى ، فاعلة الوجه الثاني : فهو مرافق لا ذكر له ، وأما الترجمة الأولى ، فقد ذكر سيويه : ضاعفت وصعفت ، مثل ناضت ونجمت ، وقال : فحافظوا به على مثال عاقته ، وقال : وقد يحيى ، فاعطت ، لا يريد به غسل الثوب . ولكنهم تراعبوا بعمل ، كراسوه على أبعثت ، وذكر أمثلة منها : عاده الله ، وهذا المعنى ، وهو أن فاعل بمعنى فعل أغفله بعض المصنفين من أصحابنا في الحصر ، كإب عصفور وابن مالك ، وماهيك به حياءاً بطلاة ، فلم يذكر أن فاعل يحيى بمعنى فعل ، ولا فعل بمعنى فاعل ، وقوله ، وفي له في لريضة الربط . يعني في قوله في فطوحت له نفسه في يحيى : أنه لم جاء فطوحت نفسه قتل أسبه لكأن كلاماً تاماً حارياً عن كلام العرب ، وإنما جري به على سبيل ريشة الربط للكلام ، إذ الربط يحصل بدونه ، ثم أنك لو قلت : سقطت مائل زيد ، كان كلاماً تاماً في فقتله في أخير تعالى أنه قتله ، وتكلم المفسرون في أشياء من كعبته ، ومكان قتله ومهله حين قتل ، ولم في ذلك اختلاف ، ولم يصرح الآية نفي من ذلك ، في فاصبح من الخاسرين في أصبح : بمعنى صار ، وقال ابن عطية : أقيم بعض الرمان مقام كله ، وخص الصباغ بذلك ، لأنه يذه النيار والامعات إلى الأمور ومعة الشاطئ ، ومنه قول الراسع :

أَصْبَغْتُ لَا أَصْبُلُ الصَّلَاحَ وَلَا

وقول سعد : لو أصبحت بوسع غزوتي على الإسلام إلى غير ذلك ، من استعمال العرب ما ذكرناه انتهى ، وهذا الذي ذكره من تعميل كون في أصبح في عبارة عن جميع أوقاته وأقيم بعض الزمان مقام كله ، يكون الصباغ خص بذلك ، لأنه يذه النيار ليس بجيد ، ألا ترى أنهم جعلوا أصبح وظل وأسي ويات بمعنى صار ، وليس منها شيء يذه النهار ، فكما جرت هذه مجرى صار كذلك في أصبح في لا للغة التي ذكرها ابن عطية ، قال ابن عباس : خسر في الدنيا بإسقاطه والديه وبفاته ميراثه ، وفي الآخرة بإسقاط ربه وهجرته إلى النار ، وقال الزجاج في من الخاسرين في أصبحت ، وقال

(٢٧) الطبري ٢٧/٢٧

(٢٨) انظر الكشاف ١/٢٧٦

(٢٩) سطر المنذر

الغضبي لم يزل في من الحاسرين في أنفسهم بإهلاكهم إياها ، وقال مجاهد : تخبرناه أن علف إحدى رحلي القائل لسائقه إلى فخذها من يومئذ إلى يوم النقيصة ، ووجهه إلى الشمس حيث ما دارت ، عليه في الضيف خطبة من ماز ، وعليه في «شفا» خطبة من تلح ، قال القرطبي : ولعل هذا يكون علفت على القول بأنه عاصر لا قفر ، فيكون حسره في الدنيا ، ومن في من الحاسرين في بسوء وجهه ، وقهره بسحلانه ما حرم من فعل أخيه ، وفي الآخر عدل البار ، وثبت في الحديث : ما قلت نفس قلنا لا كان غي ابن آدم الأول كفل مني ، وذلك لأنه أول من سن القتل ، وروي عن عبد الله بن عمر : أنه قال : إننا لندرس آدم القتل بعاص أهل النار تسعة صحيفة في العذاب ، عليه شعر عذيب ، في بيعت الله غريباً يبحث في الأرض ليريه كيف يوارى سوء أخيه في روي : أنه أول نيل قتل على وجه الأرض ، وبما فاته تركه ما نعره لا يذري ما يصنع به ، فعدف الصباغ ، فحمله في جرب على ظهره من حنى أرواح ، وعسب غني الصباغ ، فبعت الله عرابين فقتلا ، فقل أحدهما لأخر ، فحضره بمقدوره ورحله ، ثم اللقاء في الحفرة ، فقال في يا ربي أصحرت في ، وقيل : حله مائة سنة ، وقيل : علب في كان يوم إعداء قتل أخيه ، فلم يدر ما يصنع ، وقيل : بعث الله غريباً إلى حرب عتب ، فحمل يبحث في الأرض ويلقي الذباب على فخر أب ، وقيل : بعث الله غريباً وأعداء ، فبعث سعد ويصلي الذباب على غني ، وروي : أنه أول ميت مات هل وجه الأرض ، وكذلك جهل من الحوراء ، ونظاهم أنه عراب بعث الله يبحث في الأرض ليرى قاتل كيف يوارى سوء هابل ، فاستعد قاتل سعد في الأمر أن بعث هو في الأرض فيستر فيه أخاه ، وفرد بالسوء هـ ، قيس : العورة ، وحصلت بالتركع أن لمرد مودة جميع الجسد ، للاهتمام بها ، ولأن سداها أودت ، ولعل : صحيح بيته^(١) ، قيل : فإن الميت كله عورة ، ولذلك كفى بالإنكفاد ، قتل ابن عتبة ، ويتعلم أن يراد بالسوء : هذه المبالاة التي نسو لهاظر مجموعها ، وأضيفت إلى نقول من حيث نزلت به المبالاة ، فلا يحس جهة الغنى منه ، من الغنى لاستمر للقتل ، وهو الذي أن بالسوء انتهى ، والسوء^(٢) : انصبحة ليحبها قال الشاعر :

يا القوس للسهوة السواد^(٣)

أي : للفسحة العظيمة ، قالوا : ويتعلم إن جمع أنه قتل عرب شهيداً ، أو كان ميتاً لم يكن نضير في في أخيه سائداً هل أنشرب . أي : ليرى قاتل كيف يوارى الشر بسوء أخيه ، وهو القرب لب ، فبنعم من الأداة تهب يوارى فيليل سوء هابل ، وهذا فيه جد ، لأن القرب لا نظهر له سوء ، والظاهر أن الإزادة هنا جعله يرى أي ينصر ، وعش في ليريه في من المفعول الثاني ، بالجملة التي فيها الاستفهام في موصح المفعول الثاني ، و في كيف في معمولة ل في يوارى في ذلك في يريه في متعلق في بحث في ويجوز أن يتعلق بغو في فعت في ونصير نقال في في ليريه في الظاهر أنه عائد على الله تعالى ، لأن الإزادة حذيفة هي من الله ، إذ ليس القرب مع الإزادة وإرادتها ، ويجوز أن يعود على المدحوب ، أي : حية القرب ، أي : ليعلمه ، لأنه لما كان سب جميعه ، فكانه فعد تعينه على سبل الجار ، وظهر أن الحكمة في أن كان هذا المصوت غريباً دون غيره من الحيوان ومن تطوي : كونه يشاهد به في انفراد ، والاعتزاز ، وذلك مناسب لهذه الغصة ، وقيل في بحث في جملة محدودة دل عليها معنى تعديده : فحل مواراة في فعت في في قال يا

(١) العجة : مودة حجة الميت ، وقيل : جنة الميت إذا نلت

لسان العرب ٧/١٧٩ .

(٢) السواد : سوء ، والفاصلة ، والسهوة : فرج الميت ، سواد فرج (رجل) وفراء ، فلعل في ذلك من سوادها : من : وهو الذي عمل وأمر شئ

لسان العرب ٣/١١٢٩ .

(٣) مصر بيت لأبي سعد صفر (م) بيت حرمه منهم وقت : انظر قولنا المكتبة ١٠٨١٤ لسان : ص ١٠٠ .

ويلقى أعجمت أن أكون مثل هذا الغراب فأوراري سورة أعجمي في استعصار إمرائه وعنف في جهله ما يصح شأجه حتى يعلم ، وهو ذو عقل المركب به الفكر والزوية والتدبر من طائر لا يعقل ، ومعنى هذا الاستعصار ، الإنكار على نفسه والتعجب ، أي : لا أعجم عن كوني مثل هذا الغراب ، وفي ذلك حياء لنفسه ، واستعصاره ، يقول في مثل هذا الغراب في وأصل النداء أن يكون لمن يعقل ، ثم قد بنى ما لا يعقل على سبيل المجاز ، كقولهم : يا حجا ، ويا حمرا ، والمراد بذلك التعجب ، كأنه قال : انظروا لهذا لصعب ، وهذه الخبيرة ، فالتعجب فيها أنه أقله ، وتأويله هذا أو انت فاحسري ، وقرأ الجمهور في يا ويلنا في يأتك بعد الله ، وهي بدل من ياء التكلم ، وأصله في يا ويلني في بالياء ، وهي قراءة حس ، وأعد حرة والكسائي وأبو عمر وألف ويلني ، وقرأ الجمهور في أعجمت في متع الجيم ، وقرأ ابن مسعود والحسن وياض وطلحة وسليمان بكسر هاء ، وهي لغة شائعة ، وإنما مشهور بكسر في قولهم : عجمت المرأة ، إذا كثرت عجيزتها ، وقرأ الجمهور في فأوراري في بنفس أنه ، فعن على قوله في أن أكون في كأنه قال : أتعجب أن أوراري سورة أعجمي ، وفي الزمخشري^(١) في فأوراري في بالخطيب من جواب الاستعصار انتهى ، وهذا خطأ عاشق ، لأن النداء الوافق جواباً للاستعصار يقع من الجملة الاستعصائية ، وأجوب شرط وحراء ، وهذا يقول : أنزورني ما كرمك ، والمعنى : إن نزلني أكرمك ، وقيل ندى في فعل لا من شغف فبشغف أو سا في الأعراب [٥٣] أي : إن يكن لك شغف بشعوا ، ووقلت هنا : إن أعجم أن أكون مثل هذا الغراب أور سورة أعجمي ، فيصبح لأن المؤنثة لا تربط على عجزه عن كونه مثل الغراب ، وقرأ طلحة بن مصرف والقيصر بن غروران في فأوراري في بكون الياء ، فالأولى أن يكون على القطع ، أي : فانا أوراري سورة أعجمي ، فيكون في فأوراري في مرموعاً ، وقال الزمخشري^(٢) : وقرئ بالكون على فانا أوراري ، نوعي التكسير في موضع النصب للتعجب انتهى ، يعني : أنه حذب الحركة ، وهي التفتحة تحقيقاً مستقلاً على حرف العلة ، وقال ابن عطية : هي كنه لول الحركات انتهى ، ولا ينبغي أن يخرج على نصب ، لأن نصب مثل هذا هو بظهور الفصح ، ولا تستقل الفصح ، وحذف تحقيراً ، كما أشار إليه الزمخشري ، ولا ذلك لغة كما زعم ابن عطية ، ولا يصح التحليل لسؤال الحركات ، لأنه لم ينال به الحركة ، وهذا عند المحررين انتهى ، النصب سعاف الفصح لا يجوز إلا في الضرورة ، فلا تحمّل لغزاة عليها ، إذا وجد حملها على وجه صحيح ، وقد وجد وهو الاستئناف ، أي : فانا أوراري ، وقرأ الزهري في سورة أعجمي في يحدف غمزة وبقل حركته إلى نول ، ولا يجوز قلب التواو لشد حركتها وافتتاح ما قبلها ، لأن الحركة عارضة ، فهي في سمول ، وحمل ، وقرأ أبو حمزة في سورة في بقل - أغمزة ولو وأدغم الواو فيه ، كما قالوا في شيء ، شيء ، روي عنه ، قال الشاعر :

فَإِنْ يَأْتُوا مَبَّةً خَدَرًا بِسَبِّ فَرِحْنَا مِنْ مِثْلِ مَا عَلِمُوا مِنْ ضَالِحِ دَفْنِهِ^(٣)

في فاصبح من الضاديين في قيل هذه حلة محدودة لتقديره : فأوراري سورة أعجمي ، والظاهر أن ندبه كان على قتل أخيه ، لما لحقه من عصبان وإسقاط شويه وتشويه أنه من أصحاب الشر ، وهذا يدل على أنه كان عاصياً لا كافراً ، قيل : ولم يندبه ، لأن كون الدم لويه حاض بهذه الأمة ، ومن في من التلاعب في حين حبه ، وقيل في من السامعين في حوب الغضبة ، وقال الزمخشري : في من التلاعب في على حبه لما تمت فيه من حله وتغيره في أمره ، ونبيس له من عجزه ، وتلمذته للغراب ، واسوداد لونه ، وسخط لونه ولم يندبه ندم الشائدين انتهى ، وقد اختلف العلماء في قبيل ، أكان كافراً أم عاصياً ؟

(١) انظر اكتشاف ١٦/ ١٢٢

(٢) انظر الصمد ص ٥٤

(٣) البيت خدم من أم حجاب ، انظر الفتاوى ١/ ١٧٦ والمجلد ٢٧٧ والسطح ٢٦٢ .

وفي الحديث : إن الله ضرب لكم أمي آدم مثلاً . فدنوا من جبرها ودعوا شرفها^(١) . وحكى المفسرون : مخاطب عما حري بخلق هاتين ، من وحكى الأرض سبعة أيام . وشرب الأرض نعمة . وإسداء الشجر ، ونعيم الأسمعة . ومخوفة الملوكة . ومراة الله . وعذاب الأرض . وجرع قابيل بأخيه أظلميا إلى عهد من أرضي ليعن . وعذابه الشار واليهات أولاده في قناد آلات التهم وشرب الخمر والربا والفساد حتى أمرهم الله بأنطوفوا والله أعلم بصحة ذلك . قال المرحشي^(٢) : وروي أن آدم مكث بعد خلقه مائة سنة لا يفصحك . وأنه رثا شعر . وهو كذب بحت . وما الشعر إلا مسحوق مشحون . وقد صح أن لآسيا . معصوم من الشعر . وروي يسوع بن مهران . عن ابن عباس : أنه قال : من قال : إن آدم قال شعراً فهو كذاب . ورمى آدم على ما يلقى بالسنة . لأنه بعداً والآسيا . عليه السلام . كلهم في النبي عن شعر سواء . قال الله تعالى : وما عشاء الشعر وما يعي له^(٣) ولكنه كلام يوح عليه . وهو أول شهيد كان على وجه الأرض . ونصف حرمه هاء شأ من الكلام شبه الرثبة فتسخت القروب وحفظت الآلاء هاء وصل إلى العرب^(٤) . ابن جعفل وهو أول من حفظ العربية . فاطمة فقال :

نفسه رثب ألبلاء وصل عليها
فوحه الأرض فتمر مبيع

وذكر بعد هذا البيت ستة أبيات . وأن يبيس أوجه في البرن والقافية بخمسة أبيات . وهو المرحشي في الشعر : إنه ملحدون بشيء به إلى بيت . وهو الثاني :

تمر كل ذي لبٍ وطعم
فقل بفاضة أوجه مبيع

برويه : شانة المرحه انبيع على الإقواء^(١) . وروي سبب مشقة من غير نوب . ووقع لوجه المبيع . ونهر يلحس . قد حرجوه عن حلف الشوب من بشاعة . وعنه على السير . وحذف النوب لانتفاء الألف وإلزام لده حد في كلامهم . فري . أحد الله الصيد^(٢) وروي . ولا ذاهر أنه . حذف النوب . من أجل ذلك كتبنا هل بين إمرأين أنه من قتل نفساً يغير نفس أو فسد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أصابها فكأنما أصاب الناس جميعاً^(٣) الجمهور على أن^(٤) من أجل ذلك^(٥) متعلق بقوله في كتاب^(٦) وقال قوم . بقوله في من التدمير^(٧) في أي . به من أجل ما وقع . وقال : أجل الأمر نبلاً وأجلاً هذا . حناه وحده قال زهير

وأفضل حسنة فسانح فأنه . . . ثم لم
فقد استرسلوا في فحاشي أنا جنة^(٨)

أي . جانب وسب هذا البيت ابن عطية إلى جواب . وهو في ديوان زهير . والمعنى . بسبب ذلك . وإذا قلت . فعلت ذلك من أهلك أردت أنك جيت ذلك وأوجبت . ومعنى : ومعنى من حرك واحد . أي . من يجررك .

(١) السجدة العبدى في حيدر ١٦٩/١ وذكره ابن كثير ٢/٢٢٢ ولسيوطي في شرحه ١٢٥/٢

(٢) الخط التكميل ١٢٥/١

(٣) يجر من تعاطى من عدا أحد منك الحرب في دلهتهم الأولى . يرصد أنه من خصائهم وحكمهم ولعمريهم . هو أول بيت نيس فلهما وسبه العرب العاربة .

(٤) قاله عمرو بن العلاء . الإماء أن تحب حركات الروي . فبعضه يبيع ربه . وهو أول من حرر كبر عبد . الإماء في عهد الشعر حين أنزل من نصوصه . يعني حرره وجعل البيت . وهو مشتق من فاء الجح . فانه يخلص من فاء .

نصار حرب ٣٧٨/٥

(٥) فربط . عامر بن لؤي ١٢٥/١ إصلاح المثل ٩ نواهد اكتشاف ٢٨١/٢ مفرس ١٢٥/٢

و في ذلك إشارة إلى إلقاء أي من حق تلك الفئدة كتبها على بني إسرائيل في وصي في الإبداء العلية ، أي : إنداء الكتب ، ونشأ من أصل إفتل ، ويدخل على في أصل في اللام لا حول من ، ويجوز حذف حرف الجر ، ويصل الفعل بـ في بشرته في القبول ، ويقال : فعلت ذلك من إحتك ، وإحتك : ونجح إقتض أو تكسر ، وقرا من الضمائر بكسر ها ، وحذفها ، ونقل حركتها إلى النون فيد ، كي فإروا برش معهما ومعه ، وفي إحداهما حركة إل سود رمعي في كتبت في أي : كتب بأمرني في كتب عنه عليهم نفسهم فرض ذلك ، ورمعي بنو إسرائيل المذكور ، وإن كان فيهم أم سرح عليهم فنس النص ، كان النصاحي بهم ، لأهم على ما روي ، أول لغة نزل الوحي عليهم في قبل النص ، وغلط الأمر عليهم بحسب طلبهم وسفاهتهم القداء ، يظهر منهم في أن كتب عليهم هذا وهم مع ذلك لا يربحون ولا يفقدون ، بل هموا بغر النبي - ﷺ - حلاً ، ومعنى في غير نص في أي : من قتل نعر ، يستحق قتل ، وقد حرم في غير الزمن إلا بإحدى مرجحت فله ، ولونه في إنداء هو معقوف عن نص في أي : وبغير جد ، والفساد ، قبل إنداء الله ، وقبل قطع طريق قطع لأشجار وقتل المولود إلا ضروره ، وحق الزرع وما يجري بحرقه ، وهو إنداء المشر إليه بعد هذه الآية ، وقيل امر عطية : من يخصص إشتبه إلى غيره شيء من هذه الأقوال ، والذين قرأه ، رد التشبه بين قتل النسر والمثل لذلك لا يقدح من جميع إختلافه ، يمكن تشبه في فصل من ثلاث جهات ، إحداهم : إقتض منه واحد ، والثاني : لوحد ، فقد وعد الله قاتل النفس المخلوق في النار ، وتلك غاية العذاب ، فإن ثمرته يخرج من النار بعد ذلك سبب التوحيد ، فكذلك قتل الخبيث إذا لم يفتق ذلك ، وإثباته : إتهك الحرمه ، فإن ساء إحداه في ذلك وجميع الناس سواء ، واستهلك في وحدة منحوط بعين منهك الجميع ، ومن ذلك : إبدال عاداد على شجرين أن لا يطعيا من لم يربها تنبأ ، فطعم آدمها واحدة من شجرة شجرة ومنعهم إلا من شجرة شجرة ، فقد استوفى في الحق انتهى ، وقد عره . قبل إشتباه في الإثم ، والمخفى ، أن عده إثم من قتل إنسان جسد ، فإنه الجسد والروح ، وفي : إشتباه في إنداء ومعناه أنه يصل النار مثل الجسد ، كما لو قتل النفس طاله بجاهد وعماه ، وهذا به نظر ، لأن العذاب جسد ، وينش محب إحرامه ، وقيل : إشتباه من حيث التفصيص ، فإنه من يرد ويقدم ، وقيل : إشتباه من جهة الإنكار من فعل ، وقيل : إشتباه أنه ينبغي لجميع الناس أن يمسوا إلى إفتنوا حي يقيده مع ، كما في قتل كوكب مع حبة ذرة إقصي أو يصل ، وهذا الأمر كن مختصاً ببني إسرائيل عليه كما عطف عنهم فقتل بعضهم فانه بعض العباد ، وقال يوم : هذا عم بهم وآب غيرهم ، قاتل سليمان بن علي قتل للنفس : يا أماس عبد هي لنا ، كذا كانت لبني إسرائيل ، قال أي والذي لا إله غيره ، ما كان دمه ، بنو إسرائيل آثمه على الله من دماء ، وقيل : في قوله في ومن تعبها في أي : استغفروا من إنداء ، قال عبد الله والحسن وبخاءد : أي من فرق ، أو حرق ، أو هلك ، وقيل : من عطف ، أو إساءة عادداً كذا معه عائد على الناس جميعاً ، وقيل : من ترك قتل النفس إجماعاً ، فكأنه إجماع الناس بكفه إثمهم ، وقيل : من ربح من قتل النفس ربح مع ، ومن من أفعال على إستهلاك النفس ، أنه فاب في وإكتم في التفصيص حبة في ، قال الحسن : وأعظم إيجابها أن يبيها من غيرها ، وذلك في أن كان ساء فأحياه وحملناه سورة في الأحكام [١٢١] انتهى ، وإلجابها بحرق ، لأن لإجابه حشفة حرقه تعالى ، وإشياء أخرى : ومن استغفروا وبخلها ، وبخل هذا لاجتماع نوب محاج إبراهيم في أماني في الفترة [١٧٨] مسمى الترتيب إيجاب ، في ولقد جاءهم رسلاً بالبينات ثم إن كثيراً منهم بعد ذلك في الأرض نمرقون في إنداء تعالى أن الإسرار وفقد فيهم هذا مع حق ، أم سبل بالبينات من الله ، وكان مقتضى هي رسل الله بالخروج لوأصمته أن لا يقع مسم يسراف ، وهو بخورة في حله ، فعلموا هذا المقتضى ، وفحص في في بعد في والمخلوق في في الأرض في سر في ، في ولم يجمع إلام الإبداء من العسل في ذلك ، إن كان منقذاً ، لأن دعوها على الخير ليس بحق التأصل ، والإنارة ذلك إلى حق ، الرميل بالبينات ، والمثل بالأوخر ، أي : عادت فاحسوا أسرفوا ، وضهر

الإصراف أنه لا يتعبد . وفيل لم يفرغ . أي : فالتون يغير جن . كقوله ﴿ فلا سرف ﴾ في لقن في الإسراء (٢٣) .
 وقيل : هو ظلمهم الكثرة في الحبس ، حتى يقتل الواحد عدة من قتلهم ، ﴿ إننا حزاه الذين يجاربون الله ورسوله
 ويسمون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ﴾ في قن أنس من
 مالك ، وحريز بن عبد الله وعبد الله بن عمر وابن حبر وعروة : نزلت في عكل وغربة ، وحديثهم مشهور . وقد ابن
 هبيل فيأووه بحكمة عنه : نزلت في البكرين ، وبه قال الحسن وعطاء^(١) . وقال ابن عباس في رواية والنضجاء^(٢) : نزلت
 في قوم من أهل الكتاب ، كان بينهم وبين الرسول عهد . ففضوه وأفسدوا في الأديان^(٣) ، وقيل : نزلت في قوم أبي مرز
 هلال بن عامر ، قتلوا قوماً مروا بهم من بني كندة ، يريدون الإسلام . وأخذوا أموالهم ، وكان بين الرسول - ﷺ - وبين
 أبي مرز مودة ، أن لا يعدن عنه ولا يبيع من أمه مسلماً ، ففعل ذلك قومه ، ولم يكن حاصراً^(٤) ، وأخيهوا على أن هذه
 الآية ليست بأسخنة ولا مسوخة ، وقيل : نسخت ما فعل النبي - ﷺ - بالعمريين من الملة ، وذهب الحكم على هذه
 الحدود ، وصاسبة هذه الآية لما قلها ظاهرة ، لما ذكر في الآية فيها تعظيم الأثم في قتل النفس بغير نفس ، ولا فساد في
 الأرض^(٥) . أي بيان الفساد في الأرض الذي يوجب القتل ، ما هو ؟ فإن بعض ما يكون فساداً في الأرض لا يوجب القتل ،
 ولا خلاف بين أهل العلم أن حكم هذه الآية نزلت في المعريين من أهل الإسلام . ومذهب مالك وجماعة : أن المعارب
 هو من حل السلاح على النفس في مصر ، أو بيرة ، فكانهم عن أنفسهم وأموالهم حرون فأنه ولا يحل ولا عدة . ومذهب
 أبو حنيفة وجماعة : أن المعاربين هم قطاع الطريق خارج المصر ، وثماني القصر ، ليلزمه حدة ما اجتري من قتل أو سرق أو
 غصب ، ونحو ذلك ، وأدى الخرافة لخافة الطريق ، ثم أئيد المذموم للإحافة ، ثم الجميع بين الإحافة وأحد المال
 والقتل . وعلماء الله تعالى غير محكمة ، فيحصل على حذف مصاف : أي : يجاربون أولياء الله ورسوله ، وإلا لزم أن يكون
 محاربة الله ورسوله حراماً بين تخفيفه والحل ، فإذا جعل ذلك عن حذف مصاف ، أو حلاً على قدر مشترك الدفع ذلك ،
 وقول ابن عباس : المعاربة هنا المشترك ، وقول عروة : الارتداد غير صحيح عند الجمهور ، وقد أورد ما يقتل قولها في
 قوله ﴿ يجاربون الله ورسوله ﴾ فيلظ شديد لأمر المعاربة والسعي في الأرض فساداً . يحصل أن يكون المعنى بالمعريين ، أو
 بضيقون فساداً إلى المحاربة . وانتصب ﴿ فساداً ﴾ على أنه مفعول له ، أو مصدر في مرفوع الحال ، أو مصدر من معنى
 ﴿ يكون في الأرض ﴾ معناه : يفسدون لما كان السعي للفساد جعل فساداً أي : إفساداً ، وظهر في قوله : العضويات
 الأربع أن الإسماء عبرية ينقح ما شاء منها بالمعارب في أي رتبة كان المعارب من المرتبة التي قتلها ، وبه قال السخى
 والحسن في رواية وابن السكيت وجماعة وعطاء ، وهو مذهب مالك وجماعة ، وقال مالك : استحسن أن يأخذ في نفي لما
 يقتل بأيسر المقرب ، ولا سيما إن يذكر ذا شروء معروف ، وإنما إن قتل فلا بد من قتله ، وقال ابن عباس وأبو هريرة وقتادة
 والحسن أيضاً ، وجماعة لكل رتبة من المراتبة رتبة من المظلم ، فمن قتل قتل ، ومن أئيد المال رتبة يقتل ما أقطع من
 خلاف . ومن أخاف فقط فالنهي . ومن جمعتها قتل وصعب ، ونفالتون هذا الترتيب احتلفوا ، فقال أبو حنيفة وعبد
 الشامي وجماعة وروى عن مالك . بصدد حياً ويطلق حتى يموت ، وقال جماعة : يقتل ثم يهبط نكلاً لغيره ، وهو
 قول الشافعي ، ونفيل إما ضرباً بالسيف لاسن ، وقيل : ضرباً بالسيف ، أو طعناً بالرمح أو الحجر ، ولا يشترط في قتله
 مكائفة لمن قتل ، وقال الشافعي : تعتبره المكافاة في القصاص ، ومدة الصب بـ أو ثلاثة أيام ، أو حتى يسيل صديده ،
 أو مقدار ما يسيب صلبه . ولما أقطع فالله . نسى من توسيع ، والرجل الشيك من القصل ، وروى عن علي أنه من

(١) غر الخزي ٢/٢٢٢ .

(٢) انظر المصدر السابق .

(٣) انظر المصدر نفسه .

الأصابع ، ويقي الكف ، ومن تصف القدم ويقي المقب . وهذا خلاف الظاهر ، لأن الأصابع لا تسمى يداً ، ونصف الرجل لا يسمى رجلاً ، وقال مالك : قليل المال وكثيره سواء ، فيقطع المطلوب إذا أخذته ، وقال أصحاب الرأي والمالكي : لا يقطع إلا من أخذ ما يقطع فيه السرقة ، وإنما اتفقي ، فقال السدي : هو أن يطالب يبدأ بالخيال والرجل حتى يؤخذ ، فيقدم عليه حد الله ، ويخرج من دار الإسلام ، وروي عن ابن عباس وأبي نعيم : أن يطالب ، وروي ذلك عن الثوري ومالك ، إلا أن مالكاً قال : لا يضرعه سله إلى دخول دار الشرك ، وقال ابن جبير وقناة والربيع بن أنس والزهري والصحاح : اتفقي من دار الإسلام إلى دار الشرك ، وقال عمر بن عبد العزيز رجاءة : ينفي من بلد إلى غيره ، كما هو قاصد بيد ، وقال أبو الزناد : كان لمنفي قديماً إلى دحلك وامص ، وما من أنفى اليس ، وقال الزهري^(١) : دحلك في أنفى حمزة ، وامص من بلاد الحنابلة ، وقال أبو حنيفة : ألقي السجن ، وذلك إخراجاً من الأرض ، قال الشاعر ، قال ذلك ، وهو سجون :

نَحْرُنَا مِنَ الدُّنْيَا وَنَحْنُ مِنْ أَهْلِهَا فَتَنَّا مِنَ الْأَسْرَةِ فِيهَا وَلَا الْأُخْيَا
إِنَّا خَدَايَا الْجَبَلِ نُسُأُ بِخَدَايَا نَحْنُ وَأَقْلَبْنَا حَاةَ خَدَايَا مِنْ أَسْلُبَا
وَنُحِبُّهَا الرُّوْبَا يَجْلُ حُبُّنَا إِذَا نَحْنُ أُمْنِئْنَا الْخَدِيبُ غِي السَّرْفَا

والظاهر أن نفي من الأرض هو إخراجها من الأرض التي حارب فيها ، إن كانت الألف واللام للمعهد ، فينفي من ذلك العمل وإن كانت لمنس . فلا يزال يطالب ويجمع ، وهو هارب فرج إلى أن يلحق متبرع الإسلام ، ويخرج منه مالاً : أنه إذا كان غروب الجانب غرب رجع حيث غرب ، والتشديد في أن يقتل أو يهمل أو تقصع في قراءة الجهور ، وهو التكتير بالنسبة إلى الذين يوقع بهم الفعل ، والتخفيف في ثلاثها قراءة الحسن وبجاءه وابن عيص ، في ذلك لهم عزي في الدنيا في أي : ذلك الجزء من القطيع والعلل والصلب والضي ، والخزي ها الحيوان والذل والانتضاع ، والخزي الحياء ، عره عن الانتضاع ، لما كان سياله انتصح فاستحيا ، في وهم في الأخرى حداد عظيم في ظاهره أن مصيبة الخراب مخالفة للمصاعبي غيرها ، إذ جمع فيها بين العقاب في الدنيا والعقاب في الآخرة ، تغليظاً للذنب الخراب ، وهو مخالف لظاهر قوله - في الحديث عبادة - مص أصاب من ذلك شيئاً معروف به في الدنيا ، فهو كقولهم : ويشمل أنه يكون ذلك حل حسب التوزيع ، فيكون الخزي في الدنيا إن هرب ، والعقاب في الآخرة إن سلم في الدنيا من العقاب ، فتعجز مصيبة الخراب بحري سائر المصاعبي ، وهذا التوحيد كثير ، مفيد بالمشية ، وله تعالى أن يفر هذا الذنب ، ولكن في التوحيد خوف على الموعود عليه فلاز التوحيد ، في إلا الذين تابوا من قبل أن تقربوا عليهم فاصلوا أن الله يفرحهم رحيم في ظاهره أنه سئله من المساكين ، عقاب قاطع الطريق ، فلما تابوا قبل القدرة على أخذهم سقط عنهم ما نوجب على الحرابة ، وهذا عمل ملي ، رضي الله عنه - سحرته بين يمين الممران ، فإنه كان حارماً ، ثم تاب قبل القدرة عليه ، فكتب له سقوط الأموال والدم عنه كتباً مستوراً ، وقالوا : لا تظر كلامهم فيه إلا كما يظفر في سائر المسلمين ، فإن طوبى بدم نظر فيه ، وأفيد منه يطلب الولي ، وإن طوبى بملك ، فذهب مالك والشافعي وأصحاب الرأي : يؤخذ ما وجد عنه من مال غيره ، ويطلب بنفسه ما استهلك ، وقال قوم من الصحابة والتابعين : لا يطالب بما استهلك ، ويؤخذ ما وجد عنه بعينه ، ربحي المطبوع من هروء ، أنه لا تقبل ثوبة المماراة ، ولكن لو فر إلى العدو ، ثم جلد ما تاباً لم أر عليه عقوبة ، قال الطبري : ولا أدري من أراد أن يرد له لا ؟ وقال الأوزاعي نحوه إلا أنه قال : إذا طعن بدين الحرب عارذ عن الإسلام ، أو بقي عليه ، ثم جاءه تاباً من قبل أن تقدر عليه قبضت توبه ، في بالمها الذين آمنوا اتقوا الله وابتغوا إليه الوسيلة

وجاهدوا في سبيله لعلكم تفلحون في مناسفة هذه الآية لما فيها . انه تعالى لما ذكر جرد من حارب الله ورسوله ، وسعى في الأرض عسادا من العقرات الأربع . والعذاب العظيم الذي لحق من في الأحرار . أمر المؤمنين بقوى الله وابتناء الغرابت إليه ، فإن ذلك هو المنجي من الفخارة والعذاب المبدى للمحترمين ، ولما كانت الآية نزلت في الغريين والكلبيين أو في أهل الكتاب اليهود ، أو في المشركين على اختلاف في سب التورث ، وكل هؤلاء سعى في الأرض جسادا ، سعى على أجهاد . وإن كان منزهة عن ابتداء الوسيلة ، لأن به صلاح الأرض ، وبه قوام الدين وحفظ الشريعة ، فهو مغاير لأمر الشعارية ، إذ الجهاد مخارة مأذون فيها ، والجهاد يدفع المحاربين ، وأيضا فقه نبيه على أنه يجب أن تكون القوة والشأس الذي لمصالحات مقصودا عن الجهاد في سبيل الله تعالى ، وأن لا يصح تلك شجدة التي وهبها الله لتلصحا في معصية الله تعالى . وهل الوسيلة القربة التي ينبغي أن يبطئ بها ، أو استعاضة ، أو الطاعة ، أو الخلة ، أو حصل درجاتها التبرؤ للعدسين ، وذكر رجاء الفلاح عن تقدير حصول ما أمر به قبل من التوفى وابتناء الوسيلة والجهاد في سبيله . والفلاح اسم من مع الجلاص عن المكروه والقوى بالرجو ، في إن الذين كفروا لو أن لهم ما في الأرض جميعا ومثله معه ليفتادوه من عذاب يوم القيامة ما تقبل منهم . ما كثره المؤمنين إلى معانيد الخير ومناجى السجادة ، وذكر فوزهم في الآخرة ، وما أئوا إليه من الفلاح شرح حال الكفر ومثله كفروا . وما أعد لهم من العذاب . وأخذه من في أو في رسوا إلى موضع سار في إن في ومعنى في ما في الأرض في من صنوف الأموال التي يفتدى بها ، وفي مثله في معطوفة عن اسم في إن في ولا في كمن تتعلق به تعلق به حر إن ، وهو لهم ، والمميز . توار ما في الأرض ومثله معه مستفهم على سبيل قلت ، لاجلهم مدة لهم ما نقل ، وهذا على سبيل التمثيل ولزوم العذاب لهم ، وأنه لا سبيل إلى نجاتهم منه ، وفي الحديث : مقلن المكاف : أرايت لو كان لكل من الأرض دهما أكلت تغدي به . فيقول . نعم . فيقال له . قد كنت أيسر من ذلك . ووجد الضمير في في له . وإن كان قد تقدم ثبوت معطوف عليه ومعطوف ، وهو في ما في الأرض في في مثله معه في إما لفرض تلازمه فأجر يا محري التوسد . كما قالوا . رب يوم وقيلة صر في ، وإما لإجاء الضمير محري اسم الأشربة . كأنه ضال : ليفتادوا بذلك . قال الرغشري^(١) : وخروا في تكون التواب في في ومثله في بمعنى مع . فيوجه المخرج إليه لأن قلت : فيم يتصمم المفعول معه ؟ قلت : ما تسنده لو من الفعل ، لأن لو ثبت أن لهم ما في الأرض انهي . وإما بوجه الضمير . لأن حكيم ما قبل المفعول منه في آخر الجملة . ووجه الضمير متأخر حكمه متفهما . يقول . المدة والحقبة استوى . كما تقول : المدة استوى واختصة . وقد أحاد^(٢) الأحض في ذلك أن يحضي حكم المعطوف . فتقول . المدة مع الخلة استوى . ومع ذلك من

(١) طر المصنف نفسه ٢٦ / ٢٧

(٢) في صاحب المفعول معه كقول :

أحضرهم الأصح : أنه ما تقدم من حال أو تسند نحو . جاء اليد وقيليلة . واستوى المدة والحقبة . وأصح استواء المدة والحقبة . وأما مفعول واحد لها . وأنت وأنتا وريدا حتى فعل . وسار في جعل الضمير في اللازم عند الأكثرين . معنو نوحيت والحد لا كلف . وسار لو لم تكن شارة ومصلحة الرضا . وفي قول . لا يكون إلا مع غير المسمى فلا يلبس بالمعول به . فلا يقال : سار حتى وريدا . على أنه مفعول معه . وعلى قول مع كذا النص . خلاف حال قول : لا . لأنه ليس دما معي حدة . تدعى . تلو . والجمهور نعم . لأنه أصبح اسما شقة بأنه تان على معنى سوى شريك . وقد كان الشاعر يكو . وإما ما لا ينبغي . وما حكوا . سم وبي أبيك . وبهذه شبهة أنه لا يصح جعل الضمير كصرف منسبة واسم الإشارة . وطرف والمجاز والتمثيل . وأما قوله . وسار حتى هناك . فإنه هذا رادى مطلقا . القول التبرؤ إلى ما قبله فهو قوله إجماعا لا اختصاصا . فاصحلت عابدين . لا سم تعميم به . ووجه ما في ذلك كذا لا تصل الضمير معناه وأمرها . وأنه لا طرعا لا لا يصل الحرف بها إلا وهو ضمت بالضمين الثالث كذا ناسف ناسف بعد التو . وعاء الربيع على هذا . ما صحت رايك . والمفسر ولاست . وما يراكم . حقة ناسف لإحدى معناه على أنه مفعول لا لا مفعول معه . فراجع إلى معناه الخلاف . وبهذه عين لما للجمهور ورد أن الخلاف على من أفعال ونسب الحب بانها في الموضع . وأنه لو كان الخلاف دما لعل . ما قام بذلك صرا . وبه لا صرا .

كيسان ، وقول الرخصي : تكون الزاوي في مثله في معنى مع نيس بني . لأنه يصير التعديل : مع مثله مع ، أي مع من مافي الأرض مع مافي الأهر ، فإن جعلت الصبر في مع في عائد هل في مثله في أي مع مثله مع ذلك الفعل ، فيكون المعنى : مع مثلي . فالضمير عر هذا المعنى منك العلة هي ، وذا الكلام منتقم من يكون التركيب إذا أراد ذلك المعنى مع مثلي . وقول الرخصي :^(١) فإن قلت هل آخر السؤال ، وهذا السؤال لا يرد لأننا قد بسا فساد أن تكون الزاوي مع . وعلى تقدير ورود . فهذا شبه من على أن الزاوي إذا جاءت بعد لو كانت في موضع رفع على الماعلي ، تكون التفسير على هذا : لو كانت كينونة ما في الأرض مع مثله لم يجتدوا به ، فيكون الصبر عائداً عن في ما في فقط ، وهذا الذي ذكره هو نخرج منه على مذهب الثريد ، في أن في أن في بعد في لو في في موضع رفع على الماعلي ، وهو مذهب مرحوج ، ومذهب سيويه : أن في أن في بعد في لو في في موضع رفع على الابتداء ، والمرغري^(٢) يظهر من كلامه في هذا الكتاب وفي تصانيفه أنه وقف على مذهب سيويه في هذه المسألة ، وعلى التصريح على مذهب الرد ، لا يصح أن يكون في مثله في مفعولاً به ، ويكون العامل فيه ما فكر من الفعل ، وهو ثبوت بوساطة الواو ، لأنهم من وحد لفظ في مع في وعلى تقدير سقوطها لا يصح ، لأن ثبت ليست راضية لما للعلة عليها الضمير ، ولما هي رافعة مصدر أسبكت أن وما بعدها ، وهو كون ، إذ التفسير : لو ثبت كون ما في الأرض جميعاً ثم مثله مع لفتدوا به ، والضمير عائداً عن في ما في دور الكون ، فلا يقع للعلة غير الناصب للمفعول به ، رد لو كان إله لازم من ذلك وجود اثبوت مصاحباً لثبوت ، والمعنى : على كينونة ما في الأرض مصاحباً لثبوت ، لا على ثبوت ذلك مصاحباً لثبوت ، وهذا فيه مبرص ، وببانه أنت إذا قلت : يعصي قيام زيد وعمر ، أو جعلت عمراً مفعولاً به ، وأعمال به ، بحيثي ، لزم من ذلك أن عمراً لم يقم ، وأنه أعجبك القيام وعمر ، وإن جعلت العامل فيه القيام كان عمراً قائماً ، وكذا الإعجاب قد تعلق بالقيام مصاحب لقيام عمرو ، فإن قلت : فلا كان في مثله مع في مفعولاً به ، والعامل فيه هو العامل في في هم في إن المعنى عليه قلت : لا يصح ذلك ، لما ذكرناه من رجوعه في الجسة ، وعلى تقدير سقوطها لا يصح ، لأنهم تصور على أن قولك : هذا لك وأبوك متوجع في الاختيار ، وقيل سيويه . وأما ، هذا لك وأبوك ففصح ، لأنه لم يذكر مفعولاً ولا حرفاً به مما فعل حتى يصير كله قد تكلم بالفعل ، فأفصح سيويه بأن اسم الإشارة وحرف الجهر المنصص معنى الاستقرار لا يعملان في التعمود مع ، ولو كان أحدهما يجوز أن ينصب المفعول مع الخبر من أن ينصب الفعل لاسم الإشارة أو حرف الجر ، وقد أجاز بعض التعمود أن يعمل في المفعول مع الطرف وحرف الجر ، نعل هذا المذهب يجوز لو كانت الجملة تخلي من قوله في مع في أنه يكون في مثله في مفعولاً به ، على أن العامل فيه هو العامل في في هم في وقول الجمهور في ما تقبل في مبنياً مفعولاً به ، وقرا يزيد بن طليب في ما تقبل في مبنياً للفعل ، أي ما تقبل الله منهم ، وفي الكلام جملة محذوفة التفسير : وسئلوه واحفظوا به ما تقبل منهم ، إذ لا يترتب انتفاء التقبل على كينونة ما في الأرض ومثله مع ، إنما يترتب على بطلان ذلك ، أو الافتداء به ، في ولم غلب الهم في هذا الوجهين هر لم وإن على التكفر ، ونبيه أية آل عمران ، وما تم وهم كفار ، فتر قبل الآية ، وهذه الجملة يجوز أن تكون مفعولاً على غير في إن الذين كفروا في ويجوز أن تكون عطفاً على في إن الذين

١- يقوله أحد من الثوري . قال أبو حنيفة : وهذا القول لبعض الكوفيين وأكثرهم والأشبه على أن هو مبنية فاسد ما نحن بصدده . انصف الطرد . لأن أصل جده الرد والعلاقة مع الطائفة ، علم جدهت وكانت تنسب على الطرف ، ثم انتهت الروايات بمذهب انصب ما بعدها على انصب مع التي وقفت الواو موقفة ، لا يصح انصف الحروف كما يرفع ما بعد إلا القوافي موقفة غير مبنية مع . حرلو كان فيها الله إلا الله ففسدنا ، وأسفل غير الله

مع عوامع ٢٢٠/١ .

(١) انظر انصف ٦٣٠/١ .

(٢) انظر الصبر شبه ٤٦٤/١ .

وما كان حكمنا لا تدخل فيه في حربه عبد سيبيو ، وقد أخبر ذلك جماعة من الصحابة ، أي : أن يكون في الشارق والسارقة في مبدأ ، والآخر حلة الأمر لغيره ، ومثلهما يجري المشهور المذكور . لأن الآية قد غلبت المعنى
الذي مر في باقي السور ، ولا كان مذهب سيبيو به لا يجوز ذلك لأنه على نصيب الخبر ، يصح زيادة ما فرض حكمه
حكم الشارق والسارقة ، حلة صانعها أن يكون مستغلة . ولكن المقصود هو في قوله في مذهبنا ، يعني : ما ذهبنا إليه
للمصلحة الناشئة ، مما لا يجوز موصلة الحكم للمهر في الجمعة الأولى (وقد عيسى بن حماد قال في حلة في الشارق
والمسارقة في النصب عن الأشعث ، قال سيبيو : الوصية في كلام العرب النصب ، كما نقول : زيداً وأخيه . ولكن
أبت العامة إلا الرفع ، يعني عامة العرب وأجمعهم ، ولا كان معظم الفقهاء على الوقف بأنه سيبيو عن وجه يصح ، وهو أنه
جملة مبدأ ، والآخر محذوف ، لأنه لو عمله استدراكه في النصب في المثال ثم جاء على غير الوصية في كلام العرب ، وبذلك
قد تدخل فيه في خبر ، وهو لا يجوز عمداً ، وقد تجانس أبو عبد الله عبد بن عمر ، المدعي بالخبر الرافعي أن محض
الرفي على سيبيو ، وقال حه ما لا يقبله ، نظراً الذي ذهب به سيبيو ليس بشيء ، وبذلك غلبت مذهبهم
أنه ضمن في القراءة المتغيرة بالمتواتر عن الرسول ، وعن أعلاء الأمة ، وذلك داخل فمضماً ، قلت : هذا نظير عن سيبيو ،
وقلة فهمه ولا يخلص سيبيو على قراءة الرفع ، من وجهه الترجيح المذكور ، وأهمهم أن السألة ليست من باب الاستعجال
الذي على حوزة الآية ، وبذلك يكون جبهة الأمر ، وهو : أن يربط الاسم ، وذلك كانت به لكان النصب أوجه ، كما كان
أي : زيداً وأخيه ، على ما مر في كلام العرب ، يكون جمهور الفقهاء على أن الرفع ، دليل على أنه لا يعمل الرفع به
عن الاستدراك المقدم عنه قبل ذلك ، لأنه لا يجوز ذلك لأحد الفقهاء ، فقوله : أنت العامة ولا الرفع ، فتوبة لتخرجه ،
ويؤيد للنصب على الاستعمال مع وجود تقدم ، لأن النصب على الاستعمال المرجح على الاستدراك في مثل هذا التركيب لا يجوز
إلا إذا جاز أن يكون متداخلاً معه ، فافهم الشيء يصير العامل في الاستعمال ، وهذا لا يجوز ذلك لأحد الفقهاء العامة على
آخر ، فذلك يضمن أن لا يجوز النصب ، فمعنى كلام سيبيو : يعني الرفع على ما ذكر ، وتجب يكون هذا في الرفع ،
وقد قال سيبيو : وقد بحثت في ذلك ، فإذا كان مبني على مبدأ مضمين ، أو مضمين ، فأما في المظهر
فقولك : هذا زيد وأخيه ، وإن شئت لم تغير هذا ، ويعمل عمله إذا كان مظهر . وذلك قولك : أهلاً وأهله فأنظر
إليه ، فكذلك قلت : هذا أهلاً ، ثم جئت بالآخر . ومن ذلك قول الشاعر

وهائلة خيال ما شئتكم فنتألمه وأكبره الحبس حلة كما ذهب

هكذا جميع من العرب من شئتكم ، وإذا كان سيبيو يقول : وقد بحثت في ذلك ، فإذا كان مبني على مبدأ مضمين ، أو مضمين ، فأما في المظهر
فقولك : هذا زيد وأخيه ، وإن شئت لم تغير هذا ، ويعمل عمله إذا كان مظهر . وذلك قولك : أهلاً وأهله فأنظر
إليه ، فكذلك قلت : هذا أهلاً ، ثم جئت بالآخر . ومن ذلك قول الشاعر

فساء بالفعل بعد أن عمل فيه الضمير ، وكذلك في السارق والسارفة في كانه غل . وما عرض عليكم السارق والسارفة ، أو السارق والسارفة ، فيها عرض عليكم ، وإنما جاءت هذه الأسماء بعد قصص وأحداث انتهى ، سببوه إنما اختار هذا التخريج ، لأنه أقل كلفة من التصب ، مع وجود الفاء ، وليست الفاء للدخول في غير القيد ، لأن سببوه لا يجوز ذلك في الالوصول ، فلذلك جاء من باب ، زيد فاضربه ، فكأن المعنار في هذا الرفع ، وكذلك في الآيتين ، ونقول الزرعي : لوحب أن يكون في القراء من قرأ في واللذان يأتيانها منكم فآذوهما في النساء [١٦] بالنصب إلى آخر كلامه ، لم يقل سببوه : إن النصب في مثل هذا التركيب لول ، فيلزم أن يكون في القراء من ينصب ، واللذان يأتيانها في حل سببوه هذا الآية محل قوله في والسارق والسارفة في لأنه تقدم قبل ذلك ما يدل على المحذوف ، وهو قوله في واللذان يأتيانها في الفاحشة من سنانكم في النساء [١٦] فخرج سببوه الآية على الإحصار ، وقال سببوه : وقد يجري هذا في زيد وعمر وعلى هذا الحد إذا كنت تجرب ناشيء ، أو نوحى ، ثم نقول . زيد أي ريد عين أرمي ، فأحسن إليه وأكرمه ، ويجوز في في واللذان يأتيانها منكم في النساء [١٦] أن يرتفع على الابتداء ، والجملة التي فيها الفاء خبر ، لأنه موصول مستوف شروط الوصول الذي يجوز دخول الفاء في خبره ، لشيء باسم الشرط ، بخلاف قوله في والسارق والسارفة في لأنه لا يجوز عند سببوه دخول الفاء في خبره ، لأنه لا يجري مجرى اسم الشرط ، فلا يشبهه في دخول الفاء ، قال الفخر الرزوي : الثالث . يعني من وجوه صلاقول سببوه أنها إنما قلنا : في السارق والسارفة في مبتدأ ، وخبره هو الذي يفسره ، وهو قولنا فهايتل عليكم ، وفي شيء يتعلق به الفاء في قوله في فافطروا أبليس في قلت : تقدم لنا حكمة المهي ، فهايتل ، وما رطلت ، وقد تقدم سببوه : وما عرض عليكم السارق والسارفة ، والمعنى : حكم السارق والسارفة ، لأنها آية جاءت بعد ذكر حزم المحذوفين وأحكامهم ، فاسب تنذير سببوه ، وهي بالفاء رابطة الجملة الثانية بالآول ، والثانية جاءت موضحة للحكم المجهوم بها قبل ذلك ، قال الفخر الرزوي : فإن قال بعض سببوه : الفاء تتعلق بالفعل الذي دل عليه ، قوله في والسارق والسارفة في معني أنه إذا أن بالسارفة فافطروا بعد فنقول : إذا احتجبت في آخر الأمر أن نقول في السارق والسارفة في لنديره : من سرق فادكر هذا أولاً ، حتى لا ينجح إلى الإحصار الذي ذكرته ، قلت . هذا لا يقوله سببوه ، وقد بينا حكم الفاء وفائدتها ، قال الفخر الرزوي : الرابع . يعني من وجوه صلاقول سببوه ، إذا احتجبت الفقرة بالنصب لم تدل على أن السرقة على كسب أو لوجوب القطع ، وإذا احتجبت الفقرة بالرفع فأدلت الآية هذا المعنى ، ثم إن هذا المعنى متأكد بقوله في حزم بما كسب في المائدة [٢٨] قلت أن الفقرة بالرفع لول ، قلت : هذا أصيب من هذا الرجل ، يزعم أن النصب لا يشعر بالعلية الموجبة للقطع ، ويعيدها الرفع ، وهل هذا إلا من التعليل بالوضع المترتب عليه الحكم ، فلا فرق في ذلك بين الرفع والنصب ، لو قلت : السارق ليقطع ، أو القطع السارق لم يكن بينهما فرق من حيث التعليل ، وكذلك الزاوي ليجلد ، أو ليجلد الزاوي ، ثم قوله : إن هذا المعنى متأكد بقوله في جرد بما كسب في والنصب أيضاً يحس أن يؤكد عقل هذا ، لو قلت : افطع اللص جرد بما كسب صح ، وقال الفخر الرزوي . الخامس . يعني من وجوه صلاقول سببوه ، أن سببوه قال : وهم يقدمون الأهم فالأهم ، والذي هم بيباه أي ، فالقراءة بالرفع تنفي ذكر كونه سارفاً على ذكر وجوب القطع ، وهذا يقتضي أن يكون أكثر العناية بمصروفة إلى شرح ما يتعلق بحال السارق من حيث إنه سارق ، وأما القراءة بالنصب ، لأنها تنفي أن تكون العناية ببيان القطع أهم من العناية بكونه سارقاً ، ومعلوم أنه ليس كذلك ، فإن المقصود في هذه الآية بيان تصحيح السرقة ، والمبالغة في الزجر عنها ، ثبت أن القراءة بالرفع هي المكينة قطعاً قلت : الذي ذكر فيه سببوه أهم كانوا يقدمون الذي بيباه أهم نعم ، وهم بيباه أعني هو ما اختلفت فيه نسمة الإستاذ كالمفاضل والقمول ، قال سببوه : فإن حدثت القمول وأسرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، يعني . في صرب عند الله زهداً ، قال : وذلك ضرب زهداً عند الله ، لأنك إما أردت به مؤخرأ ما أردت به مقدماً ، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول

منه . وإن كان من خواص اللفظ ، فمن ثم كان حيا لفظ أن يكون فيه معدة ، وهو عربي جيد كثير . فأنشد بقدمون الذي
 نأبى هم أعد ، وهو ببناء أعني ، وإن كانا جمعاً يربط بينهما اسمي ، والرباعي حرف فلام مسبوبة ، وأخذه حيث لا
 ينصير اختلاف منه ، وهو أشد الأثر عبر ، فيه نفس فيه لآسدة العفة . بحداف المعاني والمعول ، لأن المعطلة قد
 يكون له عرب من غير من صحت منه تعريب ، لفظ المعاني ، أو في غير من حي به التعريب فيقدم المقبول ، فإن حدة
 تعريب تعدد ، انظر إليه . وأما الآية فهي من باب ما نصدقه لا نكتبه ، وبما هي الخكم على السابق بقطع به ، وما
 ذكره الزمخشري لا يضر على كلام مسبوبة بوجه ، ولعل من هذا الوجه ، وتعريفه على . فأنشد على . فأنشد على . فأنشد
 على التعريب . وذلك فيه طريقة عربية بعيدة من مفصيح آخر أشعر . ومن مقصدهم ، وهو كذا في اللفظ . فأنشد على بعض
 أبواب العربية ، وقد صحت شجعت أنا صغر من التبريد بذكر هذا التصحيح ، ويحول إلى أنه ليس جارياً على مفصيح
 القوم ، وإن ما صدقته في ذلك من المحصن في المعلوم ، ومن علم عليه من ظهر فيها يتكلم به من غير ذلك القس ، أو قريباً
 به من هذا القس ، بل وقد علم هذا الكتاب من غير ما كان الأستاذ لم يحضر بهم من هذا الكتاب ، وبذلك
 علم من غير الذين في كونه صنف في علم وأحسن من أهله ، وكان مرجعهم يقول . لكن علم من ينهي إليه ، فذا رأيت
 متكلماً في من أنا ، ومرجه غيره ، فأنشد أن ذلك إن أن يكون من أخيه وأخيه دعه ، وإن أن يكون من فقه محصية ،
 وقصده في ذلك المصنف ، فأنشد بسنخ إلى حواء فأنشده ، وقال الزمخشري : بعد أن ذكر مذهب سيرة في إعراب
 في السابق والسابقة في ما نصدقه . ووجه آخر ، وهو أن يربط بالابتداء والخبر في ما نطعمو أيها ، في دخول الماء لتصلها
 معنى الشرط ، لأن المعنى : والذي سرق والذي سرفت بقطع أيديهم ، والأسماء اسمون تخص معنى الشرط . وفراً
 مبين من مذهب التصحيح ، ومصلها سيرة على فروع العدة لأجل الأمر ، لأن زيداً وسيراً أحسن من زيد فخره أيهم ،
 وقد أوجه الذي أنشده ، وإن كان ذهب إليه بعضهم لا يجوز بسبب سيرة ، لأن الموضوعات ومن جملة نصيح لأداء الشرط
 ولا بد منه منقطع من طرف أو محور ، بل الموضوعات ما أن ، وبذلك أن لا مداح لأداء الشرط . وقد أخرج اسمون
 بصلته ، حتى صار الأمر في اللفظ ، بخلاف انصرف و تجوز ، فإن العامل فيها عمله لا نصيح لأداء الشرط ، وأما
 قوله في فروع تسمى أن سيرة مصلها على فروع العامة فليس صحيح ، بل الثاني ذكر سيرة في نفسه أنها بغيرها ،
 أعدهم . زيداً أصريه ، والثاني . زيد فخره ، والتذكير الأول عند فروع العامة ، ثم يجوز في اللفظ بالاشتداد ،
 والتذكير الثاني مع أن ينفع الاشتداد . وتكون العدة لأمرية خبرية لأجل الأداء ، وأما قوله على الاشتغال ، أو غير
 الإعراب ، وذكر أنه يستلزم رفعه على أن يكون حملان ، ويكفي زيد خبراً عن المفعول ، أي : هذا زيد فخره ، ثم ذكر
 الآية . فخرجها عن حذف الخبر ، وقد كلفه أن هذا التذكير هو لا يكون إلا على جهتين ، الأولى اشتدالياً ، ثم وثراً في
 ماض بالصحب ، وبمخرجها على فروع العامة ، إن قال : وهي في العربية هي ما ذكرت ، بل من المفعول ، أي : فخرها على
 الاشتغال في الإعراب ، وهو قوي لا صحت ، وقد مع سيرة رفعه عن الاشتداد ، والمفعول الأمرية خبر لأجل الأداء ، وقد
 ذكرنا التبريج برفع على أنه متأخر حذف خبره ، أو خبر حذف متأخر ، وبه هذه عن الاشتداد ، بل أنوع يلزم فيه
 حذف خبر واحد ، والسبب يلزم به حذف خبر واحد وإضمار خبري ، ورأى في الأداء عن مصلها ، وأما قوله في السابق في
 أنه لا يشترط حرف لمصدر ، وبه قال دارقوت الخوارزمي ، ونجد أنه هو إلى أن شرط انقطع إعرابه من الإعراب ، ولو جمع
 التذكير في البيت وبمخرجها لا ينفع ، وقد أخذ من بلفظ ، وأما قوله في كل من يسمى سيرة في محرم في السابق
 والشرط في لكن الإجماع متعدد على أن الالف لا سرق من ماض أنه لا ينفع ، وأجمهوا على أنه لا ينفع الأمر ، وقد
 علم من ليس الحسن ، وإن كان يوجب ما فيها فلا ينفع . وإن كان من الاشتغال قطع ، ولا ينفع ذو المخارم عدداً

الأصابع ، وفي الرجل من نصف القدم . وهو مفرد الشراك ، وروى مثله عن عطية ، وفي نسخة ، وقال أبو صالح السمان (١) : رأيت الذي قطعته عليّ مقطوعاً من أطراف الأصابع ، فقلت له : من فعلتك ؟ قال : جبر النسي ، وظهر أن للترتيب عن السرعة هو قطع البدن فقط ، فإن كان المائل قائماً بعينه أعده صاحبه . وإن كان السارق استهلكه فلا ضمان عليه . وروى قال مكحول وعطاء وشعبي وابن مزيين والسعدي في قول أبي حنيفة وأصحابه ، وقال الحسن والثوري والنخعي في قول حماد وعنه ابن أبي شيبة والشافعي وأحمد وإسحاق . يضمن ويهرم . وقال مالك : إن كان مرسباً صبي ، أو مرسباً فلا شيء عليه ، في جزاء بما كتبنا لكلاً من الله في قال الكسائي . انتصب في جزاء في على اغتال ، وقال فطرب . على المصدر ، أي : حذرهم حرام . وقال الجمهور : هو على المفعول من أجله ، وفي ما في حمله . في جزاء في وفي ما في موصولة ، أي : بالتي كسبه ، ويحتمل أن تكون مضافية أي : جزاء مكسبه ، وانتصب لكلاً على المصدر ، أو على أنه مفعول من أجله ، والعذاب النكال ، والنكال القيد . نفذم الكلام فيه ، في قوله في مذكورها بكلاً في وقت الزعزعي . جزاء وكلاً مفعول فيه انتهى . ونوع في ذلك الزجاء ، قال الزجاء : هو مفعول من أجله ، يعني : جزاء . قال : وكذلك في كلاً من الله في انتهى ، وهذا ليس بعيداً إلا لأنه كان حراماً هو النكال ، فيكون ذلك على طريق البدل ، وأما إذا كانا متباينين ، فلا يجوز أن يكونا مفعولين لها إلا بواسطة حرف العطف ، في وفيه هزبر حكيم في قيل : المعنى في عزير في في شرع الزجاء في حكيم في في إيجاب القطع ، وقيل في عزير في في انتقام من السارق ، وغيره من أهل المعصية في حكيم في في فرائضه وسنوده ، روى . أن بعض الأعراب سمع قارئاً يقرأ في والسرق وشابهه في بل أحرجه ، وسمعتها مفره في والله عفود رحيم في فقال : ما هذا كلام فصيح ، فقلت له : ليس ثلاثاً كذلك ، وإنما هي في وفيه عزير حكيم في فقال : يع بغير عر : فحكيم ، فقطع .

فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿٣٩﴾

أي : فمن تاب من بعد ظلمه بالسرقة ، وظلمه مضاف إلى الفاعل ، أي : من بعد أن ظلم من أحد مائة أو سرقه ، قيل : لم يضاف إلى المفعول ، أي : من بعد أن ظلم نفسه ، وفي جواب هذا الوجه مقرر ، إذ يصير التفسير من بعد أن ظلمه ، ولو صرح بهذا لم يجر ، لأن فيه تعدي الفعل الزايع الضمير الضمير إلى الضمير المتصل بالنصب ، وذلك لا يجوز (لا يلب ظن ، وقد عذمت ، ومعنى في توب عليه في أي : يتوب عنه ، وبمثل توبته ، وهاهنا الآية أنه بمجرد التوبة لا يتقبل إلا إن غم إلى ذلك الإصلاح ، وهو المتصل من التبعات بوجه إن أمكن ، وإلا بالاستعلاء معها ، وأما هنا في سبيل الله إذ جهل صاحبها ، والغفران والرحمة كتبه عن سقوط العقوبة عنه في الأخيرة ، قرأ الجمهور : عمل أن الله لا يسقط بالتوبة ، وقال عطية وجماعة : يسقط بالتوبة قبل الغفارة عن السارق ، وهو أحد قولي الشعبي ، وقال محمد بن التوبة والإصلاح هي أن ينام عليه أحد .

أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَكْتُمُونَ الْأَرْضُ يَغْشَى مِنْ شَيْءٍ وَتَعْفُرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٤٠﴾

(١) دكان الذي أبو صالح السمان . فلا أحد : نقله أحمد ، تروى عنه إحدى وثلاثين ، الخلاصة ٣١٦/١
(٢) تنسب كلاماً من ذلك ، أي : رواه وشعلل : شبه الفهم من صفة أودب . وينسب إليه من الجحفة : جرح ونفراً .

اللَّهُ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوُا اللَّهَ وَلَا تَشْرَوْا بِمَا بَيْعْتُمْ تَسَاءَلِيلاً
وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٨﴾ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسَ
بِالنَّفْسِ وَالْعَمَى بِالْعَمَى وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذَنِ وَالْيَدَ بِالْيَدِ
وَالْجُرُوحَ قِصَاصًا فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَغَارَةِ لُبٍّ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ
فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٩﴾ وَقَبِيلًا عَلَى الَّذِينَ يَمُرُّ بِهُمْ يَضِرُّونَ بِيَدِهِمْ مِنَ التَّوْرَةِ
وَأَنْبَأَهُمْ بِالْأَعْمَالِ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى
وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٥٠﴾ وَلَيَحْكُمَنَّ لَهُمْ الشَّرِيفُ الْأَعْمَى الَّذِي كُنَّا نُمَسِّكُ بِأُذُنَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيِّمًا
عَلَيْهِمْ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ هُمُ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا بَيْنَكُمْ
بَيِّنَةً وَمِنْهَا حَاجٌ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَجِبُوا
لِلْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّهِ مَرَّجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنْفِثَكُمْ بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَحْتَلِفُونَ ﴿٥١﴾

الْبَيِّنَاتُ : البينات تكون الحجة وضبطها : الحرام ، وسعي مدافعة ، لا سبوت ، اي : يدعيها يقال : سبوت
الله ، اي : اهلكه ، ويقال : احسنه - وقرئ : بها اي قوله : فاحكم بدينهم (٦١ : اي : يصادمكم
ويهلككم ، ومع قول العروقي .

وقضى انسانا ثانيا سرعان لم يذبح من المال إلا تسحت أو تسحت

ومصدر الثلاثي تسحت بمعنى : وسعت ، يقال : تسحت بالمكان الخدم ، وقال الفراء : تسحت السحت كل بالجرح ، ويقال
فلان تسحت المعنة ، إذا كان لا يلقى ثمة إلا اختفاً ، وهو جمع بمعنى الملاذ ، الحرام ، يفتح الحاء وكسر الدال ،
وجمع الأجرار ، وكان أبو عبيد ينكر ذلك ، ويقول : هو يفتح الحاء ، وقال الجوهري : هو بالكسر ، واختار أبو عبيد التفتح ،

(٥١) السُّلْبُ وَالْمُشْكُ : كل حرام في الشرع ، يقال : هو من المشك من المكاتب بوزنه ، يفرغ عنه تعارض المذكر - تنص الغنم واخر
واخرير ، والفتح أحداث وإلا وقع الزلل بها في آخر البيت الرجل ، والمُشْكُ : الحرام الذي لا يخل بكمته ، لأنه يسلط الهوى -
اي : يفسدها

لسان العرب ١٢/٢٤٩

(٥٢) القبيح للفرقة : بطر دواء ٥٥١ واحسنه ٥٨٠/١ - احسنه ٩٩١ شرح لسان العرب ١٢/٢٤٩ ، الإصبات ١٨٨ واخرها

٣٤٧/٢

وَأَخْرَجَ وَالْخَيْرَ الْعَمَى : فلان كان لم يسلم ، معناه يكون من أهل الكفر ، وكذلك الخمر والخمران : سبوت ونهيه

لسان العرب ٩/٢٤٨

وتسمى هذه السورة سورة الأبحار ، ويقال كتب لأحمر ، وأحمر بالكسر الذي يكتب به ، ويسب إليه أحمرى البحار ، ويقال : كتب الحبر ، لكن الحبر الذي يكتب به ، يسمى حبراً ، أحسنه لخطه وتيسره لياه ، ويقال : سحر سراً لتأثيره في التوقيع الذي يكون به من الحذر وهو الأثر ، العين : حصة لوزنية ، وهي مائلة ، وتفتح في القلة عن أحمر ، وأحمر ، وفي أكثره على ميون ، وقال القشيري :

رَفَعْتُني أَعَدُّهُ عَلَيَّ مُعَاوَنَةً بِأَمْرِ كَاتِبَيْهِ الْخِزَانَةِ لِمُعَانَتِهِ

ويقال للجناسوس ، ذو المئينين ، وانعجب لفظ مشترك بين معاني كثيرة ، ذكرهم للمعويون ، الأندلس : معروف ، والخمسة : أناف وأناف وأبوف ، في المئينين (١) : الشاهد الرئيس على الشيء ، الحافظ له ، وهو اسم فاعل من هبم ، فأنوا : ولم يبق من هذا الوزن إلا حصة العاطف ، هبم ، وسبطر دبهر ، وجبهر ، وسطر ، ذكر هذا القاموس الزجاجي في شرحه خطة أدبي لتكاتب ، ومعناه : سلم من الخبز إلى أبيه ، ومن ثم إلى من هبم ساً أصغر ، وهبم بعض المئينين إلى أن مهبطاً اسم فاعل من أس غيرة من أخوف ، قال : فأمده : مامن ، قلت الهزة الثانية به ، كرهة اجتماع الخيزير ، فصدر مؤنر ، ثم شئت فسمه الأولى هاء ، كما قالوا : أحران في أرض ، وهيك في إياك ، وهذا تكلف لا حاجة إليه ، وقد ثبت على هذا الوزن في العاطف ، فيكون هذا منها ، وأيضاً فاقصرة في مؤن اسم فاعل من أس ، قد سقطت كرامته حنبلح لمعريين ، فلا بدعي أنه أقرت وأبدت منها ، وأما ما ذهب إليه من خفية من أنه تسمير مؤن ، وأبدلت حرفه هاء ، فقد كتب إنه أبو نعلاس المرد ، عذره من هذا القول : وأعلم أن أسماء الله تعالى لا تصغر ، المشرقة (٢) : الله والطريقة ، شرع شرع شرع ، أي : سر ، والشارع ، الطريق الأعظم ، وشرع شارع ذو كبر به قد شرع في طريق نائف ، ابتاع والشمع : العزيرين الواضح ، وخرج الأمر استباح ، وبهجت التطريق استه ، وأوضحه ، وبهجت الطريق : سلكته ، في آيات الرسول لا يخرقك الذين يسلمون في الحكم من الذين قالوا إنما بأمرهم ولا يؤمن للوهم في ذوي من أبي هريرة وأبي عاصم وجماعة : إن سبب نزلها في يهودياً يهودية ، قيل : بالذمة ، وقيل : بعينها من أرضهم ، مما لبوا لرسول ﷺ ، ولعمري أن يكون غير الرجم حدهما ، وكان في المودة : حصه ، فأنكره وأدرك أن يكون في التوراة ، وما نصحه إذا أسفروها ، وحكم الرسول فيها : نرحم ونعده (٣) ، وقال قتادة : السبب أن بين الضير كانوا إذا عزوا بين فرقة ، فإن فتن فرطياً بصيراً قتل به ، أو بصيري قرطياً أعصى الذمة (٤) ، وقيل : كدت دية القرطلي على نصف دية التضيري ، فلما جاء الرسول المدينة طلعت قرينة الاسماء ، لأسما ما عم ، وطلعت احكام ومة إلى الرسول ﷺ - قتلت يوم الضير - إن حكمه من علمه فحذوه ، وإلا فاحذروا ، وقال السدي : نزلت في رجل من الأنصار ، وهذا بعيد من صفات الآية ، وذكرنا أن هذه الرجة هو نزلها من عبد المندر ، أشارت إلى قرينة يوم حصرهم

(١) أنهيته وأقنيتهم اسم من أسماء الله تعالى - في الكتب القديمة - وفي فضيلته في قول بعضهم : معناه شاهد بحي وشاهد عليه ، واليه ليس الشاهد وهو من أس غيرة من الحبوب ، والمحمد : آمن فهو مؤنر من حذر من قد - فصار الثانية به كرامة احتياضها فصار مؤنر ، ثم حُبِرَت الأولى به ، كما قالوا : حرفه ، وكوفي لسان العرب ٤٧٠/١ .

(٢) التسمية والشرع : ساس نفس الناس ، والمر به كصوم والعبادة والمع والركعة وما أشبه ذلك ، ومعنى تعالى : لكل حكمك منكم شرعاً وسماحاً في قيل في نفسه : المشرقة الشيء ، وطلعت تطريق وقيل : المشرقة والمذبح جهة العزيرين ساء العرب ٢٢٨/١ .

(٣) انظر البصري ٣٦/٢

(٤) انظر النجاشي ٣٨/٣

علام ينزل من الحكم ، فأشار إلى خلقه ، معني أنه اندمج ، وقال انشعب : نزلت في قوم من اليهود ، فخل واحد عنهم آخر ، فكلفوا واحداً من المسلمين أن يسأل الرسول ، قالوا : فإن أتى بالذب قبلنا ، وإن أتى بالقتل لم نقتل ، وهذا نحو من قول قتادة في التفسير وقريظة (٢١) . ومناسبة هذه الآية لما قبلها ، أنه تعالى لما بين أحكام أخراية والسرقة ، وكان في ذكر التجاريين أنهم يحاربون الله ورسوله ، ويسمون في الأرض فساداً ، أمره تعالى أن لا يحزن ولا يهتبط بأمر المنافقين وأمر اليهود ، من نعتهم وتربصهم به وبين معه الدوائر ، ونصيبهم له حاشا المكروه ، وما يحدثهم من الفساد في الأرض ، ونصب المحاربة لله والرسوله ، وغير ذلك من الرذائل الصادرة عنهم ، وما يؤتى تعالى أنه ﴿ يا أيها الرسول ﴾ هاوي ﴿ يا أيها الرسول بلغ في المائدة [٦٧] و ﴿ يا أيها النبي ﴾ الأحزاب [١] في مواضع شريفة ونعظيم وتعظيم لغدوره ، وتنادي غيره من الأنبياء باسمه . فقال ﴿ يا أيهم اسكن ﴾ البقرة [٣٥] و ﴿ يا أيهم اعبط ﴾ ﴿ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ﴾ هود [٤٨] ﴿ يا موسى إن اصطفتك ﴾ الأعراف [١٤٤] ﴿ يا موسى إن منيوك ﴾ المائدة [٤٩] ﴿ يا يحيى خذ الكتاب ﴾ مريم [١٢] . وقال محمد وعبد الله بن كثير . ﴿ من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم يؤمن قلوبهم ﴾ هم اليهود المنافقون ، و ﴿ ساعون للكذب ﴾ هم ظهروه ، والمعنى على هذا : لا أنهم بمسألة المشافير في الكفر ، واليهود يظهرون ما يلوخ لهم من آثار الكفر ، وهو كذبهم للإسلام وأمنه ، فإن الله ناصرهم عليهم . ويقال : أسرع فيه السب ، وأسرع فيه الفساد ، إذا وقع فيه سريعاً ، وسارعهم في الكفر : وقومهم وشافهم فيه ، أسرع شيء إذا وحدوا فرصة لم يخطئوها ، وتكون من الأولى والثانية على هذا سببها وتقسيمها للذين يسارعون في الكفر ، ويكون ﴿ ساعون ﴾ غير مبتدأ محذوف ، أي : هم ساعون ، والصبر عائد على المنافقين ، وعلى اليهود ، وبذل على هذا المعنى قراءة الضحّاك ﴿ سارعين ﴾ واتصاعبه على الدم نمر قوله :

أَفَارِغْ غُرُوبٌ لَا أُشَارُؤُ غَيْرَهَا وَخَوْفٌ تُرَوِّدُ تَشْتَعِي مِنْ شُحَابِغٍ (٢١)

ويجوز أن يكون ﴿ ومن الذين عادوا ﴾ استضافاً ، و ﴿ ساعون ﴾ مبتدأ ، وهم اليهود ، و ﴿ أفواههم ﴾ متعلق بـ ﴿ قالوا ﴾ لا - ﴿ أمنا ﴾ والمعنى : أنهم في مجاوز قلوبهم أفواههم ، إما يحفظوا بآلاتهم خاصة دون اعتقاد ، وقال ابن عطية . ويحتمل أن يكون المعنى : لا يجزئك الساعون في الكفر من اليهود ، وروصفهم بأنهم قالوا : آمنا بأفواههم ولم يؤمن قلوبهم ، وإلزاماً منهم ذلك من حيث هم فيه نورايم وبدلوا فحككها ، فهم يقولون أفواههم . نحن مؤمنون بالنسواء ويحوس ، وقلوبهم غير مؤمنة ، من حيث بدلوا ووجدوا ما فيها ، من نبوة محمد - ﷺ - وغير ذلك ، مما ينكرونه ، ويؤيد هذا التاويل قوله تعالى بعد هذا ﴿ وما أولئك بالمؤمنين ﴾ ويحيى . على هذا التاويل قوله ﴿ من الذين قالوا ﴾ كأنه قال : ومنهم ، ولكن صرح بذكر اليهود من حيث الطائفة السابعة غير الطائفة التي نكذبت الفروة على علم منها انتهى ، وهو احتياط بعيد متكلف ، و ﴿ ساعون ﴾ من صفات النافقة ، ولا يراد به حقيقة السراج إلا إن كان في للكذب في سمولاً من أخته ، ويكون المعنى : اسم ساعون منك أمراك من كسل أن يكذبوا عليك ، ويغفون حديثك ، ويؤمنون مع الكلمة أمضاعها كذباً ، وين كان للكذب مفعولاً به ، لغزوه ﴿ ساعون ﴾ ، وعدي باللام على سبيل التورية للعامل ، بمعنى المساج ها قلوبهم ما يفتريه أحبارهم ، ويختلفونه من الكذب على الله ، وغرب كتابه من قومه . الملك بسم كلام فلا ، ومنه : سمع الله من عبده ، وتقدم ذكر الخلاف في قراءة ﴿ يجزئك ﴾ ثلاثياً وروبعياً ، وفرأ السنسي ﴿ بشرعون ﴾ بغير ألف ، مر لمرع ، وفرأ الحسن رجس بن عمر ﴿ للكذب ﴾ بكسر الكاف وسكون الدال ، وفرأ زيد بن علي ﴿ الكذب ﴾ بضم

(٢١) انظر البصري ٣٦٧ - ٣٨ .

(٢٢) لم أجد له نظراً . انظر المعجمي ٢١٠٦ .

الكاف والذي جمع كدوب ، نحو صبور وصبر ، أي : سهاون لكذب الكذاب ، في سهاون يقوم آخرين لم يأتوك في
 فيحتمل أن يكون المعنى : سهاون لكذب قوم آخرين لم يأتوك ، أي : كذبهم ، والذين لم يأتوا يومئذ ذلك ، وقيل : يهود
 خيبر ، وقيل : أهل الرقيم ، وقيل : أهل المصم في الغل وندة ، ويحتمل أن يكون المعنى : سهاون لأجل قوم
 آخرين ، أي : هم عيونهم وعواسبهم بمؤمنك ، وسفلون لقوم آخرين ، وهذا الوصف يمكن أن يتصف به
 المنافقون ويهود نديفة ، وقيل : السهاون من قريظة ، والقوم الآخرون يهود خيبر ، وقيل : لسبب من عيبه ، هل سري
 ذكر الحاسوس في كتاب الله ؟ فقال : نعم ، وثلا هذه الآية في سهاون لقوم آخرين لم يأتوك في حصة لقوم آخرين ، ومعنى
 في لم يأتوك في : لم يصبوا إلى مجلسك ، وتحافوا عليك لما مرط منب من شدة العداوة والحصاة ، فعل هذا لظاهر : أن
 المعنى : هم فائزون من أساس كذبه واقتراهم ، ومن أولئك المقربين في العداوة ، الذين لا يقدرون أن يظروا إليك ،
 في يتركون الكلام من بعد مواضعه في فري ، في الكلام في يكسر الكاف وسكون اللام ، أي : يزيلونه ويحيطونه عن مواضعه
 التي وضعها الله به ، ذات ابن عباس والجمهور : هي حذو الله في العداوة ، وذلك أنهم غفروا الرجيم ، أي : وصعوا
 الجلد مكان الرجيم ، وقال الخضر : يغيرون ما يسمعون من الرسول - عليه السلام - بالكذب عليه ، وقيل : إحقاق صفة
 الرسول ، وقيل : بإسقاط القود بعد استحقاقه ، وقيل : سبوا النابيل ، المال الطعري ، المعنى : يغيرون حكم الكلام ،
 محذوف للعلم به انتهى ، ويحتمل أن يكون قد وضعوا لليهود لفظ ، ويحتمل أن يكون وصفاً لهم وللصافين ، قبياً عرفونه
 من الأقوال عند كذبه ، لأن ما سبوا كذبه يكون من أنباء فينت وعقلت ، وهذا هو الكذب الذي يقرب بقوله ، ومعنى
 في من بعد مواضعه في قال الرجاء ، من بعد أن وضعه الله مواضعه ، فدخل حلاله وحرّم حرامه : في يقولون إن لوقيتهم
 هذا فخذوه في الإشارة ، في هذا في نص : إلى التخصيص والجلد في الزنا ، وهل : إلى فيوت النذية في أمر القتل ، وقيل : عل
 إبقاء عزة أصير على قريظة ، وهذا بحسب الاختلاف المتقدم في سبب النزول ، وقال الزمخشري^(١) : إن أوتيت هذا
 المحذوف - لأن عن مواضعه ، فخذوه واعلموا أنه حق ، واعلموا به انتهى ، وهو راجع لوجه ما ذكرناه ، والظاهر
 المحذوف هو الرسول ، أي : إن أنكم الرسول هذا ، في وإن لم تؤتوه فاحذروا في أي : وإن أنكم هم هذا بخلافه
 فاحذروا ، وإنكم من قبوله ، وهو الساطل والنصلا ، وقيل : فاحذروا أن تعصوه بقوله العديدا ، وقيل : أن تعلموه على
 ما في التوراة ، يأخذكم بإسما به ، وقيل : فاحذروا أن تسأله بعداه ، والظاهر الأول ، لأنه مقابل لقوله في فخذوه في
 عالمي : وإن لم تؤتوه وأنكم قبوه ، فاحذروا قبوه ، في ومن يرد الله فتته فتن يملك له من الله شيئاً في قال الحسن وقتادة .
 في عنته في أي : عذابه بالآل ، ومن في يوم هم على ما يفتنون في العدايات (١٣) في : يعصيون ، وقال الرجاء .
 فضبحته ، وقيل : احتشده لما يظهر به أمره ، وقيل : إهلاكه ، وقال ابن عباس ومجاهد : كفره وإصلاحه ، بقا : عنته عن
 دينه صرفه عنه ، وأصله : من يقدّر على دفع ما يريد لله ، وقال الزمخشري^(٢) : في ومن يرد الله فتته في تركه مفتوناً
 ونحو لانه ، فمن تشبه به من لطف الله ، ونويفه شيئاً انتهى ، وهذا عن طريقة الاعتزال ، وهذه الجملة جاءت تسلياً
 للرسول ، وتخصيصة عن من تقل سزته على مسارعهم في الكفر - وقطعاً لرجائه من فلاسهم ، في أولئك الذين لم يرد الله أن
 يظهر قلوبهم في أي : سبق لهم في عزم الله ذلك ، وأن يكونوا مدسسين بالكفر ، وفي هذا وما قبله رد على الفدرية
 والمعتزلة ، وقال الزمخشري^(٣) : في أولئك الذين لم يرد الله في أن يمنهم من أخطاه ما يظهر من قلوبهم ، لاسم لاسم من
 أهلها ، لعلهم أنها لا تفع ولا تنفع فيها في إله الذين لا يؤمنون بأيات الله لا يهديهم الله في كيف يفتي الله يوماً كفره؟

(١) الخط المكتوب ١٣٢/١

(٢) الخط المصدر السابق ١٣٤/١

(٣) الخط المصدر نفسه

بعد إيمانهم ﴿ أن عمرك [٢١] انتهى . وهو على مذهبه لأعترني . ﴿ لهم في الدنيا خزي ﴾ أي ذل وضيق .
 فتعزى المذاهب . بذلك حذرهم وجوئهم من القتل ، إن أطيع على كفرهم المشركون ، وحزى اليهود : نكسهم وصرف
 الحزبة عليهم ، وكسبه في أفعال الأرض ، تحت دمه غيرهم في بيته ، وقال مقاتل : حري قرينة قتلهم وسبيهم ،
 وجري بي النصر باحلالهم . ﴿ لهم في الآخرة عذاب عظيم ﴾ وصف بالعظيم ، لزيادة ولا نقصان له ، أو إثبات أنه
 أومر . ﴿ سيعانون بذلك ﴾ أي يكون للمسحت ﴿ ذل الحس . يسعون الكلام من يكذب بعده في دعواه ، فيأثمهم
 برسوة ، فأعزى بها ، وقال آخر سايلان : هم اليهود ، ويسعون بكلام ، وهو فوق بعضهم بعض . محمد كاذب ليس
 نبي ، وليس في التوراة البرجم . وهم يعلمون كذبهم . وفيه : النكبة من شهادة الزور انتهى ، وهذا الوصف إذا كان
 قوله أولاً ﴿ سيعانون لذلك ﴾ وصفاً لى إسرائيل ، يتقدم أن السعد . قال الحرابي : « حنف في المراد به ذن ، فمن
 ابن مسعود . أنه الرشوة في الحكم ، ومهر الشئ وحلوان الكافي ، ومنع الكتب ، ونردنا ، والحشر ، واختزير ،
 زلفه ، والدم ، ومحب الصعل ، وآخرة السادة والغبية ، والساحر . وآخر مصور الفتيان ، وهدية المتخلف ، ذلوا .
 ويسى سبحانه الملك الحرام ، لأنه يسهل الصفات ، نورنة قال : لوالدين ، والمروءة ، وعى ابن مسعود وسروى ، أن
 الذل المأخوذ على الشفاعة سبحت ، وعن الحسن : أن ما أكل الرجل من مال من له عليه دين سبحت ، وقبل لعذاته .
 كما يرى أنه ما أخذ على الحكم يمتون . الرشا ، قال : ذلت كبر ، ذل حال ﴿ لم ير يحكم ثا نزل الله فاولئك هم
 الكافرون ﴾ المائدة [٢٤] وقال أبو حنيفة : إن زنى الحاكم يمتون ، وفي الحديث : « كل حكم نسب من سبحت قالوا
 أولى به » ، وقال علي بن وهب : كتب الحاكم سبحت ، يعني أنه يذهب المروءة ، وما ذكر في معنى سبحت ، معروفاً
 أمثلة الثابت الذي لا يمتل كس ، ومن أعظم انسحت الرشوة في الحكم ، وهي المقار إليها في الآية ، كان اليهود يأخذون
 الرش من الأحكام وتخلل الحر . . ومن الحسن : كان الحاكم في بني إسرائيل إذا أخذهم برسوة جعلها في كفه ، فأراه
 إياها ، ويحكم بحاجته ، فيسحب منه ، ولا ينظر إل حصصه ، فيأكل الرشوة ، ويسمع النكبات . وقرأ النجاشي وابن كثير
 ﴿ السبحت في حصصه » وقرأ باقي السبعة بإسكان الحاء ، وزيد بن علي وحارثة بن مضعب عن : « دفع بفتح السين ،
 وإسكان الخاء . وقرى المفتحة . وقرأ عيسى بن عمر بكسر السين ، وإسكان الحاء ، فالحكم والكسر والمفتحة اسم
 المصنوع كالدهن والزعي ونسج . والمفتح والسكون مصدر : يذهب الفحول ، كالصيد بمن الفهد . أو سبحت الخاء
 طلباً للشفعة . ﴿ فإن حذرك فاحكم بينهم أو أقرهم عنهم ﴾ أي : وإن جازوك للحكم بينهم ، فأت عجزهم عن أن تحكم أو
 تعرض ، والظاهر بقاء هذا الحكم من التحير حكماً للسنن ، وعن عطاء ، ونسج ، والشافعي ومالك والأصم وأبي مسلم
 وأبي ثور : أنهم إذا انصرفوا إلى حكم المسلمين فإن شاوروا حكماً ، وإن شاوروا أقرهم ، فاب ابن عباس ومجاهد وعكرمة
 والحسن وعطاء ، آخر لى وهو بن عبد العزيز ونزهري : التحير مصوبح . بقوله ﴿ وإن حكم بينهم ما أنزل الله ﴾
 المائدة [٢٤] هذا حذروا وليس الإمام أن يردهم إلى أحكامهم ، وأنهم : عند عجزهم ﴿ وإن حكم بينهم ما أنزل الله ﴾
 إذا احتوت الحكم بينهم دون الإقرار عنهم . وعن أبي حنيفة : إن احتكموا إلى حلو على حكم الإسلام ، وأقيم الخط
 على الزاني مسلمة ، والشارقي من مسلمة ، وأما أهل الحجاز فلا يرون فائدة الحدود عنهم ، يذهبون إلى أنهم قد صوبوا
 من شرهم ، وهو أعظم من الحدود ، ويقولون : إن وجه اليهوديين كان قبل بروت الجفزة ، وقال ابن عطية : لأنه
 مجمعة على أن حاكم المسلمين يملك من أهل الذمة في المظالم ، ويستسلم عليهم في غيره ، ومن ذلك حشر المنيع المأد .

(٢١) التوراة معروفة بغير الحذف ، فزجي عرب وليس عربى ، وعن أبو حنيفة : وفي الحديث : من لعب بالرشوة عذابه محسب يده في حكم
 التحيز وروى : التوراة اسم أعجمي معرب وشبهه نحو قار .

وغضب الحق ، فلما سوازن الأحكام التي لا تعظم فيها وإنها هي دعاء ومغشلة ، فهي التي تغير فيها الأحكام انتهى . وبه بعض تلخيص ، وقاهر الآية يدل على جبي الشداعين إلى الأحكام ورفضها بحكمه كاف في الإقدام على تخليكم بينها . وقال ابن القاسم : لا بد مع ذلك من رضا الأسانفة والرهاء ، فإن رضي الأسانفة دون المحصنين ، أو المحصنين دون الأسانفة ، فليس له أن يحكم ، وقال ابن عباس ومجاهد والخس والرهمي وغيرهم في ذلك جازوك في يعني ، أهل مازنة الرانيين ، ثم الآية فتناول سائر السرائل ، وقال قوم : في قتل اليهود من غريظة والنصر ، وقال قوم : التخيير مخصص بالمعادين لأزمة علم ، ومذهب الشافعي أنه يجب على حاكم المسلمين أن يحكم بين أهل الذمة إذا تخاضوا إليه ، لأن في إفضاء حكم الإسلام عليهم معصاة لهم ، فمما المذهبون الذين ضم مع المسلمين عهد إلى منه قلب سواحب عنه أن يحكم بينهم ، بل ينخير في ذلك ، وهو المنخير الذي في الآية ، وهو مخصوص بالمعاضدين ، وروي عن الشافعي مثل قول عطاء والنخعي ، في وإن تعرض عنهم ظن بصر ولا شيئاً في أي . أنت امن من صر بهم ، معصوم عليهم على كل حال ، وكانوا يحكمون فيه لطلب الأيسر والأهون عليهم ، والجلد مكان الرجم ، فإذا عرض عنهم رأى الحكومة بهم شئ عليهم ، ونكروا إغرامه عنهم ، وكفوا خلفاً بأن يعادوه ويفرود ، فأنت الله منهم ، وأعيدهم أنهم ليسوا نفوس على طبع من ضرره ، في وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط في أي . إن أردت الحكم في بالقسط في بفسد ، كبح حكم بين المسلمين ، والقسط هو التخيير في قوله في وإن احكم بينهم بما أنزل الله في وهو - ع - لا يحكم إلا بالقسط ، فهو أمر معتاد الخبر ، أي : فذلك لا يقع إلا بالعدل ، لأن معصوم من اتباع الخوى ، في إن الله يحب المفسطين في وأنت سيدهم ، فصحت ليلا أعظم من عتبه إياهم ، وفي حث على نوعي القسط والشدو ، حيث ذكر الله أنه يجب من نصفه ، في وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله في هذا لم يجب من تخليصهم إياه مع أنه لا يؤمنون به ، ولا مكنه ، وفي كتابه الذي يدعون الإيمان به حكم الله تعالى نص على ، فلبسوا قاصدين حكم الله حقيقة ، وإنما قصدوا بذلك أن يكون عند - ع - حصصاً فيما تخاضوا إليه فيه ، ابتغاء لأخوانهم ، وأهتاتاً في شهرائهم ، ومن عدل عن حكم الله في كتابه الذي يدعي أنه مؤمن به إلى تخليص من لا يؤمن به ، ولا كتابه فهو لا يحكم إلا رغبة فيها يفصده من مخالفة كتابه ، وإذا خالفوا كتابه لكونه ليس على وجه شهرائهم ، فلأن مخالفتك إذا لم نوافهم قولاً وأخرى ، والواو في وعندهم في للعدل في وعندهم التوراة في مبتدا وخبر ، وقرنه في فيها حكم الله في حال من التوراة ، وارتفع حكم عمل القاعليه بالبحار والجرور ، أي : كانت فيها حكم الله ، ويجوز أن يكون فيها في موضع دفع خبراً عن التوراة ، كقولك : وعندهم التوراة فاعطف بحكم الله ، أو لا عمل له ، وتكون حلة مبنية ، لأن عندهم ما يعيهم عن التحكيم ، كما تقول عندك زيد ينصحك ويشير عليك بالهوا ، فما صنعت غيره ، وهذا الإعرابان للترجيح في ^{١٦} ، في ثم يتولون من بعد ذلك في أي : من بعد تخليصك الموافق لما في كتابهم ، لأن التعجب من التحكيم ، إذا كان بعد صدوره بهم ، ثم تولوا عنه ولم يرحسوا به ، وقال ابن عطية : من بعد ذلك ، أي : من بعد حكم الله في التوراة ، وما أشبهه من الأمور التي خالفوا فيها أمر الله انتهى ، وهذه الجملة مسانئة ، أي : ثم هم يتولون بعد ، وهي إنخير من الله توليهم على خلافهم في أنهم إذا وضح ضم الحق أغرضوا عنه وتولوا ، قال الزمخشري ^{١٧} : كان قلت . علام عطف في ثم يتولون في قلت . على يحكمونك تنهى ويكون إذا ذلك داخل في الاستعظام الذي يراد به التعجب أي تم كيف يتولون بعد ذلك ، فيكون لتعجب من تخليصهم إياه ، ثم من توليهم عنه ، أي : كيف رضوا به ، ثم سقطوه ، في وما أولئك بالخوتين في ظاهره معي الإيمان عنهم ، أي : من حكم الرسول وخالف كتابه وأعرض عما حكم له ، إذ وافي كتابه مبرك كافر ، وقيل . هم يتولوا عنهم ، أهم لا يؤمنون

(١٦) انظر كتابه ١٣٥/٦ .

(١٧) انظر المصدر السابق ١٣٦/١ .

أولاً ، فهو حذر من السفيل لا المصير ، وقيل : بني الإيمان بالنوراء ، ويعني عيب ، وقيل : هو حليل غنوه ، وكعب
 يحكمونه أي : أحبب لحكمهم إياك ، وينسوا عقوسك لك ، ولا سمعنك في صحة حكمتك ، وذلك يدل على أنهم
 إنما قصدهم تحصيل مبالغ الدنيا ، وأغراضهم الفسدة ، دون النفع الخلق ، في إنا أنزلنا انبؤا فيها هدى ونور ، قال ابن
 مسعود وابن عباس وأخسر : رزق لى الخاضعين حكم الله ، وهي حمة في كل من بعد حكم الله ، وقال البراء بن
 عازب : رزق في ما أيا الرسول في إلى في أولئك هم الكافرون في في اليهود خاصة ، وذكر فامة رجب اليهوديين . وقيل
 طليقة في ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون في نزلت في بني إسرائيل ؟ قال : نعم . وقال الحسن وأبو حمزة
 وأبو جعفر : هي في اليهود ، وقت الحسن : هي علينا واحدة ، وقال قتادة : ذكر لنا أن رسول الله - ﷺ - كان يقول لما
 نزلت هذه الآية : نحن يحكم على اليهود ، وعلى من سواهم من أهل الأدب : « في الآية ترغيب لليهود ، بأن يكونوا
 كمتقدمهم من مسلمي تحريمهم ، وتنبه التفكير لمحبوب الرجيم . وقال جرعة : اهتدى والنور سواد ، وكرر للتأكيد ،
 وقال قوم ليسا سرا فاعتدى بحسن على بيان الأحكام والنور والبيان فلنوحده بالسوء والفساد ، قال الزمخشري : « في
 للعبد والخلق وسور بين ما استهم من لأحكامهم ، وقال ابن عطية : اهتدى الإرشاد لضعف الطرائق ، والسوء ما
 يستفاد به من أمرها وإدراجها ، وذلك : المعنى : منها بيان أمر الرسول ، وما جاز يستعمل فيه ، في يحكم بها التبيين
 الذين أسلموا للذين هادوا في ظهر قوله في النبوة في التجمع ، قالوا : وهم من ندد موسى إلى عيسى ، وقيل عكرمة .
 محمد ومن قبله من الأنبياء ، وقيل : النبوة التي هدى عن دين إبراهيم ، وقال : حسن السدي : هو محمد - ﷺ - وذلك
 حين حكم على اليهود بالرحم ، وذكره بلفظ الجمع ، كقوله في أو يمسكون الناس في النبوة [٢١] و في الذين أسلموا في
 رحمت مدح الأنبياء ، كقصة التي جرى على الله تعالى ، وأريد بإحسانها التبرع من اليهود والنصارى ، حيث قالت
 اليهود : إن الأنبياء كانوا يهود ، والنصارى قالت : كانوا نصارى ، غير أنهم كانوا مسلمين ، كما كان إبراهيم - عليه
 السلام - كذلك جاء في هو ستم أسلمين من قبل في الخلق [٢٢] وبه هذا الوصف أن اليهود والنصارى بعداء من هذا
 الوصف الذي هو الإسلام ، وأنه كان دين الأنبياء كلهم قد نبأ وحديث ، ولظاهر أن في الدين هادوا في متعلق بقوله في يحكم
 بها اليهود في ، وقيل : في أنزلنا في ، وقيل : التقدير : هدى ونور للذين هادوا ، يحكم بها اليهود ، وفي قوله في للذين
 هادوا في نية على أنهم ليسوا مسلمين ، بل هم بعداء من ذلك ، والسلام في في للذين هادوا في إذا علفت يحكمكم
 فلاختصاص ، يشمل من تخلف له ، ومن يحكمكم عبيد ، وقيل : أنه عبادي ، أي : للذين هادوا وعبيدهم ، وقيل : السلام
 بمعنى حل ، أي : حل الدين هادوا ، في والمراتبون والأخبار في مما يعني واحد ، وهم العلماء قاله الأكثرون ، ومنهم من
 فنية والزجاج ، وقال محمد : الربانيون الفقهاء العلماء ، وهم فوق الأحبار ، وقال السدي : الربانيون : العلماء ،
 والأحبار : الفقهاء ، وقال ابن زيد : الربانيون : القولا ، والأحبار : العلماء ، وقيل : الربانيون : علماء النصارى ،
 والأحبار : علماء اليهود ، وقد تقدم شرح الرملي ، وقال الزمخشري : « في والمراتبون والأخبار في ازدهاد والعلماء من وقد
 ملأون ، الذين التزموا طريفة النبيين ، وجانبوا دين اليهود ، وقال السدي : المراد هنا بالربانيين والأحبار الذين يحكمون
 بالثورة : أما صريحا ، كان أحدهما ويايا ، والأخر حبرا ، وكانا قد أعطيا النبي عهدا أن لا يسلطن على شيء من أمر
 الثورة إلا أصداء به ، فسلطها على أمر الرحيم ، فاستبد به على وسعه ، فنزلت آية مشيرة إليهما : قال ابن عطية : وفي هذا
 نظر ، والرواية الصحيحة : أن أما صريحا وبغيره بجمود أمر الرجيم ، وخصمهم فيه عبد الله بن سلام ، وإنما اللفظ في
 كل حذر مستقيم فيما مضى من الزمان ، لما في مدة محمد - ﷺ - فلو وجد لأستقم ، فلم يسم حبرا ولا ربانيا انتهى ، في بما

(٢١) امر لمعد نصه

(٢٢) فقر الصلوة نصه ١٣٧/١

استحفظوا من كتاب الله في الباء في ﴿بِأَمْرٍ﴾ للسبب ، وتعلق بقوله ﴿بِحُكْمٍ﴾ واستعمل ما للطلب ، والمعنى . سبب ما استحفظوا ، والصحيح في ﴿استحفظوا﴾ عائد على النبيين والمرسلين والأحبار ، أي : سبب ما طلب الله منهم حفظهم لكتاب الله ، وهو التوراة ، وكلفهم حفظها ، وأخذ عهده عليهم في العمل بما والقول بها ، وقد أخذ الله على العلم ، حفظ الكتاب من وجهين ، أحدهما : حفظه في صدورهم ودرسه بالسنتهم ، والثاني : حفظه بالعمل بأحكامه وإتباع شرائعه ، وهؤلاء قسموا ما استحفظوا ، حتى تعدت التوراة ، وفي بناء العمل للمؤمنين ، وتكون الفعل للطلب ما يدل على أنه تعالى لم يتكفل بحفظ التوراة ، بل طلب منهم حفظها ، وكلفهم بذلك ، وعبروا وبدلوا وخالفوا أحكام الله ، بخلاف كتابنا ، فإن الله تعالى قد تكفل بحفظه ، فلا يمكن أن يقع فيه تبدل ولا تغير ، قال تعالى ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر [٩] . وقيل : الصحيح في ﴿استحفظوا﴾ عائد على المرسلين والأحبار فقط ، والذين استحفظهم التوراة هم الأكثرياء ، ﴿وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ﴾ الظاهر أن الصحيح عائد على كتاب الله أي : كانوا عليه رقباء ، فلا يدل ، والمعنى : يحكم بأحكام التوراة النبيون بين موسى وهيسى ، وكان يهيا ألف نبي في المئين هادوا في يمدونهم عن أحكام التوراة ، لا يتركونهم أن يعدلوا عنها ، كما فعل رسول الله - ﷺ - من جعلهم على حكم الرجم ، ويأثمهم أنوفهم وإثامهم عليهم ما اشتبهوا من الحلال ، وقيل : الهاء تعود على الحكم ، أي : وكانوا شهداء على الحكم ، وقيل : عائد على الرسول ، أي : وكانوا شهداء على أنه نبي مرسل ، ﴿فَلَا تَحْشَوْا الْإِنْسَانَ وَانْشُرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هذا نبي للحكام عن خشيتهم غير الله في حكماتهم ، وإذعابهم فيها وإضالها على خلاف ما أمروا به من العدل بيشية سلطان ظالم ، أو خوفاً لئنة أحد من الغرمة والأصدفاء ، ولا نستعطا بآيات الله ثمنًا قليلاً ، وهو الرشوة واشفاء الهلع ورضا الناس . كما حارف أحبار اليهود كتاب الله ، وعبروا أحكامه ، ورضة في الدنيا طلباً للرياسة ، فهلكوا ، وهذا نبي عن جمع المكاتب القبيحة بأعلم والنجيل للدنيا بالدين ، وروى أبو صالح عن ابن عباس - كُنْ مِمَّنْ ﴿لَا تَحْشَوْا النَّاسَ﴾ في إظهار صفة محمد - ﷺ - والعمل بالرجم والحبشون في ﴿في كتابك ذلك﴾ ، ولما كان الإعدام على تغيير أحكام الله شبه شيان ، الخوف والفرقة . وكان الخوف أقوى تأثيراً من الرغبة قدم النبي عن الخوف على النبي عن الرغبة والطمع ، والظاهر أن هذا الخطاب لليهود على سبيل الحكاية ، والعلل لعلاء بني إسرائيل ، وقال مقاتل : الخطاب لليهود لادبته ، فيل لهم : لا تحشوا يهود غير أن يفرهم بالرجم ، واشعوني في كتابه انتهم ، وهذا وإن كان خطاباً لعلاء بني إسرائيل ، فإنه يمتثلون علماء هذه الأمة ، وقال ابن جرير : موحطاب لهذه الأمة ، أي : لا تحشوا الناس ، كما خشيت اليهود الناس ، فلم يقولوا الحق في ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكفارون في ظاهر هذا العموم ، فيشمل هذه الأمة وغيرهم ، عن كان قبلهم ، وإن كان الظاهر أنه في سياق خطاب اليهود ، ولأن أنها عامة في اليهود وغيرهم^(١) ذهب ابن مسعود وإسراهم وعطاء وجماعة ، ولكن كفر دون كفر ، وطعن دون ظلم ، وفسق دون فسق ، يعني : أن كفر المسلم ليس مثل كفر الكافر ، وكذلك ظلمه وصفه لا يفرجه ذلك عن الأمة قاله ابن عباس وطاوس ، وقال أبو عجلز : هي مخصوصة باليهود والنصارى وأهل الشرك ، ووجه تسميتها^(٢) . وبه قال أبو صالح ، قال : ليس في الإسلام منها شيء ، وروى في هذا حديث عن البراء عن رسول الله - ﷺ - أنها الثلاثة في المكابريس ، وقال عكرمة والضحك : هي في أهل الكتاب^(٣) ، وقال عبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود ، وذكر أبو عبيدة هذه الأقوال ، فقال : إن شرأ من الناس يتكلمون الآية على ما لم يشر

(١) انظر المعري ١/٢ - ٤٥

(٢) انظر المصدر نفسه

(٣) انظر المصدر نفسه

عبد، وما أنزل هذه الآيات إلا في حين من السوء، فربعه من نصيب، وذكر ملكه الغلب عليهم، وبال الحس: نزلت في اليهود وهي عليا وإسبى. وقيل للديعة، أنزلت هذه الآية في بني إسرائيل؟ فقال: نعم الإجابة لكم به إسرائيل، أن كانت لكم كل حيوة، وهم كل مرة، نستذكر طرفهم قد الشراك، ومن لم يمس عاصي واحتار من حرير، إلى انكاف من وظلالين والفسيفس أهل الكتاب، وعنه: نعم انهم أنتم ما كان من خلق قديم، وما كان من مفرأ فهو لأهل الكتاب، من جحد حكم الله كبر، ومن لم يحكم به وهو يعرف طاقا فاسق، وعن الشعبي: تكفرون في أهل الإسلام، والشرك في اليهود، وعلماء من أن النصارى، وكأنه خصص كل عام منها بمائة، إذ قيل: لأولى، في من يجوزوا حكمكم بينهم في الثالثة [٢٢] في وإن حكمت فحكمكم في الثالثة [٢٣] وكيف يتكلمونكم في الثالثة [٢٤] في وبحكمكم يا نبيون في الثالثة [٢٥] وقيل الثانية في وكنا عليهم فيها في الثالثة [٢٦] وقيل الثالثة في وقصبا على أنفهم يسيئ من مريم مصداقا لما بين يديه في الثالثة [٢٧]، وقيل الرابعة في ومن لم يحكم بما أنزل الله في مسنونة، في فلو كان هم الكفرون والظلم والفسق، وصعب لهم بالعز في كفرهم، حين طلبوا أنبات الله سلاسلهم والاسنانة، وترددوا بال حكموا غيرهم السبي، ومال لشئ من حذات حكم الله ونكره عابدا، ونحوه وهو يعلم فهو من الكفر من حقا، ويعمل هذا من الجحد، وهو لكفر ضا الإبن: في قد ابن عيسى: راح تحت الملوحة من الله الآ، من أن كل من عصى الله تعالى فهو كفر، ومالوا: هي نعم إلى من حكمكم غير ما أمر الله فهو كفر، ومن أنبى فقد حكمكم غير ما أمر الله، فوجد أن يكون كافرا، وأجيبوا بأنها نزلت في اليهود، فتكون مخصصة بهم، وصفه بأن العدة بمعنى اللفظ لا بخصوص السب، ومهم من قال: فتنه. ومن لم يحكم بما أنزل الله من هؤلاء الأسس سئل ذكرهم قل: وهذا ضعيف، لأن في من في شرط، وهي عالم وزمارة ما قدره بإدلة النص، وهو من يتنتر، وقيل: الملة كفر للجنة: وضعف باب الكفر إذا أطلق، انصرف إلى الكفر في الدين، وقد ابن الأثير: فعل مفعلا يصاحي أعمال الكفار، وضعف بأنه عدول عن الظاهر، وقال عبد العزيز بن يحيى الكنانى: ما نزل فيه صوم، فالحي: من أن ضد حكم الله في كل ما أنزل الله، والعاصي لم يأت ضد حكم الله إلا في الفلاس، وهو العير، أما في الاعتقاد والإقرار فهو موافق، وضعف بأنه لو كان كذلك لم يتناول هذا التوهم اليهود سبب تهملهم حكم الله في أرجم، وأجمع المتسرون عن أن هذا التوهم يتناول اليهود سبب مخالفتهم حكم الله في واقعة الرجم، هذا من سقوة هذا، وقال مكرمة: إن يتناول من أنكم مقبله ووجهه منسبه، فمما عرف أنه حكم الله، وأنزلت له أنه حكم الله إلا أنه أن بما يصاد، فهو حكم بما أنزل الله، لكنه نازك له، فلا يلزم دخوله تحت هذه الآية، وكنا عليهم فيها أن اتس بالنفس والعين بالعين والألف بالالف والألف بالألف والنسب بالنسب والمخروج حقيقى في تمامة هذه الآية لا قلها، أنه تحمل من في التوراة أن حكم الرب، فخصم الرجم، وغيره لليهود، وبين هاتين في التوراة أن اتس بالنفس، ونبيه لليهود أيضا، ففضلوا بين القصد على بني فريضة، وحصلوا إيجاب القود على بني فريضة، دون بني الخبير، ومعنى في وكنا في فرضنا، وقيل قلنا، وكنا بمعنى القول، ويجوز أن يراد انكابة حقيقة، وهي المكتابة في الألواح، لأن التوراة مكتوبة في الألواح وانصهر في فيها في عائد على التوراة، وفي في عليهم في على في الدين هديا، في وفرا ماع وحمة وغاصم نصب والعين وما مدعا من المعاصي على التشريك في صل في أن في النصب، وخبر في أن هو المحرور، وخبر في الخروج في في قصاص في وفرا أو على العامل في المجرور: مأجوب في بالعس في إلى غير المحرورين. وقدره الرهشري^(١) أن: مأخوذة في بالنفس في مفتولة ما إذا

(١) انظر الكتاب ١/ ٦٣٧.

(٢) انظر المصدر السابق ١/ ٦٣٨.

فقطها بعير حق ، وكذلك العين مفقودة بالعين ، والألف مجنوع بالالف ، والألف مأخوذة مقطوعة بالألف ، والس مقشورة مانس ، وينبغي أن يحمل ، فون الزمخشري^(١) : مقنونة ومفقودة ومقدوع ومقطوعة عن أنه تعبير المني ، لا تعبير الإعراب ، لأن المجرور إذا وقع غيراً لا بد أن يكون العامل فيه كترناً مطلقاً ، لا كترناً مفيداً ، والماء هنا بناء المقابلة والمأخوذة ، ففقد ما يقرى من الكون المطلق ، وهو مأخوذ ، فإذا قلت : نعت نساء شاة درهم ، فأنشئ : مأخوذة بدرهم ، وكذلك في الحر بالحر والسد بالعبد في المرة [١٧٨] التفسير : الحر مأخوذ بالحر ، والعبد مأخوذ بنعته ، وكذلك هذا الثيب بهذا الدرهم ، معناه : مأخوذ بهذا الدرهم . وقال الخولي في النفس في يتعلق بعمل محذوف نغديره يجب لو يستقر ، وكذا في العين بالعين في وما بعدها فقدر تكون المطلق . والتعني : يستقر فأنشأ بفعل النسي ، وقراً الكسائي برفع ، والعين وما بعدها ، وأجاز أبو علي في توجيه الرفع وجوهاً ، الأول : أن الواو عاطفة جملة على جملة ، كما نعتف مفرداً على مفرد . فيكون : والعين بالعين جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية ، وهي في وكتبتا في فلا تكون تلك الجملة مفروجة تحت في كتباً في من حيث النقط ، ولا من حيث التشريك في معنى الكتب ، بل ذلك استئناف لإيجاب وإبداء تشريع ، الثاني : أن نواو عاطفة جملة على المني في قوله في أن النفس بالنفس في أي . غل ضم النفس بالنفس ، وهذا العطف هو من العطف على التوهم ، إذ يروم في قوله في أن النفس بالنفس في أنه النفس بالنفس ، والجمل مندرجة تحت الكتب من حيث المني ، لا من حيث اللفظ ، الثالث : أن تكون الواو عاطفة مفردة على معرفة ، وهو أن يكون في والعين في معطوفاً على الضمير المستكن في الجار والمحرور ، أي : بالنفس هي والعين ، وكذلك ما بعدها ، ونكون المحرورات على هذا احتمالاً مبنيّاً للمعنى ، لأن المرفوع على هذا فاعل إذ عطف على فاعل ، وبهذا الوجهين الأخيرين ضعيفان ، لأن الأول منها هو المعطوف على التوهم وهو لا يقاس ، إلا بقوله منه ما سمع ، والثاني منها : فيه العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير فصل بينه وبين حرف العطف ، ولا بين حرف العطف والمعطوف بلا . وذلك لا يجوز عند المصريين إلا في الضرورة ، وفيه لزوم هذه الأحوال ، والأصل في الحال أن لا تكون لأربعة ، وقال الزمخشري^(٢) : الرفع للمعطف على عمل في أن التصرف في لأن المعنى . وكتبتا عليهم النفس بالنفس ، إما لإعراف في كتبنا في بحري فلنا ، وإما أن معنى الجملة التي هي فوك في النفس بالنفس في ما يقع عليه الكتب ، كما يقع عليه القراءة ، نقول : كتبت : الحمد لله ، وقرأت سورة في ثلثها في وكذلك حال الزجاج : لو قرأ في أن النفس في لكان صحيحاً انتهى ، وهذا القدي غاله الزمخشري^(٣) هو الوجه الثاني من توجيه أبي علي ، إلا أنه خرج عن المصطلح فيه ، وهو أن مثل هذا لا يسمى عطفاً على المحل ، لأن المعطف على المحل هو المعطف على الموضع ، وهذا ليس من المعطف على الموضع . لأن المعطف على الموضع هو محصور ، وليس هذا منه ، وإنما هو عطف على التوهم^(٤) ، ألا نرى أن لا يقول : إن قوله في أن النفس بالنفس في في

(١) انظر التفسير نفسه ٦٣٨/١ .

(٢) انظر المصدر نفسه ٦٣٨/١ .

(٣) انظر المصدر نفسه ٦٣٨/١ .

(٤) التوهم نوع من أنواع التسمي ، يقع للمتكلم المخرج بالكلام في إعرابه على غير وجهه الذي يقتضيه الكلام ، نوعاً لوجبه على متوهم . والمعطف على التوهم شرطه صحة دخول العامل التوهم ، بشرط صحة كونه دعوياً .

ورفع المعطف على التوهم أن يخرج ويرجع بحذاء سببه إسم أحدهم وأصوب ، وإن كان ريداً فاعين ، على توهم أنه ذرعه والعب ، قال الزمخشري في قوله . نأشأ . في وهو يتوهم من يذهب في على معنى التوهم . والحمد لله قال أحليل وسبويه في فون ، فيأصوب لأن في وأبداً في في قوله في في من في هو مأخوذ على معنى تشبيه مدعوين لقاء دعوى الشرط ، وإن من الوجودية بالشرطية ، وإذا وقع فذلك في الفراء عن عطف بالمعطف على المني لا فتوهم أنه قال المشهور

جميع الموضع ١٥٢/٢

الأعلى ثلث الدية ، وفي الأسفل ثلثها ، واختلف فيما قطع أنفًا : هل يجري فيها القصاص أم لا ؟ فقال أبو حنيفة : إذا قطع من أصله فلا قصاص فيه ، وإنما فيه الدية ، وروى عن أبي يوسف أنه في ذلك القصاص إذا استوعب ، واختلف في كسر الأنف ، فمالك يرى تقديف النخلة منه ، والاختلاف في الخطأ ، وروى عن نافع : لا دية فيه حتى يستأصله ، وروى عن علي : أنه حسب القصاص في كسره ، وقال الشافعي : إنه حر كسره عليه حكومة ، وما نفع من المازن^{١٦٦} بحسبه ، وروى ذلك عن عمر بن عبد العزيز والشعبي ، وبه قال الشافعي ، وفي المازن إذا قطع ولم يستأصل الأنف الدية كاملة ، قتله مالك والشافعي وأبو حنيفة وأصحابه ، والمازن ما لأن من الأنف والأذنية ، والروثة طرف المازن ، ولو أعنده الشم أو عصه فالجمهور على أن فيه حكومة عدل ، وفي الأدنى مالاخذ في يقتضي وجوب مقصاص إذا استوعب ، فإن قطع بعضها ففيه المقصاص إذا هرب فدره ، وقال الشافعي : في الأدنى الدية ، وفي إحداهما نصفها ، وقال مالك : في الأدنى حكومة ، وإنما الدية في السمع ، ويغسل مضمضه كما يتقاس في البحر ، وفي إحداهما نصف الدية ، ولو لم يكن يسمع إلا بما في السن بالنسب في يقتضي أنه الخلع فصاص ، وهذا لا خلاف فيه ، ولو كسر بعضها والأسنان كلها سواء ، لما يلها رأينا وأحراسها ورباعيتها ، في كل واحد خمس من الإبل ، من عمر فضل ، وبه قال حريز وطائفة وقادة وأزهري والثوري وزبيدة والأوراعي وعطاء البني ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والشافعي وأحمد وإسحق ، وروى عن علي بن عباس ومعاوية ، وروى ابن المسيب عن عمر أنه نفي فيها أقل من ثلث بحسب خرافة ، وذلك حسون ديناراً ، كل مريضة عشر دينار ، وفي الأضراس بعير بعير ، قال ابن المسيب : لم أصيب الفم كله في قضاء عمر فصقت الدية ، أو في قضاء معاوية زانت ، ولو قتت أنا جعلتها في الأضراس بعيرين بعيرين ، قال عمر : الأضراس عشر شوك ، والأضراس اثنا عشر ، أربع ثنابا ، وأربع رباعيات ، وأربع آباب ، واختلف إذا هو في الأضراس : لا في الأسن ، لمعي قضاء عمر الدية ثمنون ، وفي قضاء معاوية مائة وستون ، وعلى قول ابن المسيب مائة ، وهي الدية كاملة من الإبل ، ولأن عطاة : في الثنتين والرباعيتين والنايير خمس خمس ، وفيها نفي مبران بمبران ، أعلى الفم وأصله سواء ، ولو قلعت من صهي لم يثمر فيث ، فقال أبو حنيفة ومالك والشافعي : لا شيء على الفاعل إلا أن مالكاً والشافعي قالوا : إذا بقت ناقصة للعلول من التي نظارها ، أخذت من ثمنها بقدر نقصها ، وقالت طائفة : فيها حكومة ، وروى ذلك عن الشعبي وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، ولو قلعت سن كبير ، فأخذ ديتها ، ثم نبت ، فقال مالك : لا يرد ما أخذ ، وفن أبو حنيفة وأصحابه برد ، والغرلان عن الشافعي ، ولو قلعت من فرداً ، فردها صاحبها ، فالتحت فلا يجب قلعها عند أبي حنيفة ، وبه فن عطاة الحراسني وعطاة أسن : باع ، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق : يجزى على الفاعل ، به قال ابن المسيب ، ومعاذ كل صلاة صلاها بها ، وكذا لو قلعت كفة فردها في حرارة الدم ، فالتحت ، وروى هذا القول عن عطاة أبو بكر بن العربي ، قال : وهو غلط ، ولو قلع سائر الدية ، فنزلت الجمهور ، فيها حكومة ، فإن كسر بعضها أعطي بحسب ما نقص منها ، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد ، قال الأدهمي : وما ملكت فيه خلافاً ، وقال زيد بن ثابت : في السن الزائدة ثلث السن ، ونوحي على سن فاسدوت ، ثم عطفها روي ذلك من زيد بن أبي المسيب ، وبه قال الزهري والحسن وابن سيرين وشريح والشافعي وعبد الملك بن مروان وأبو حنيفة ومالك والثوري ، وروى عن عمر بن الخطاب : فيها ثلث ديتها ، وبه قال أحمد وإسحاق ، وقال الشعبي والشافعي وأبو ثور : فيها حكومة ، فإن ضربت بعد ذلك ففيها عطفها ، وبه قال الليث وعبد العزيز بن أبي سلمة ، وبه أسود وبعضها كان باخساب قاله الثوري في الجروح قصاص في أي : ذات قصاص ،

١٦٦ المازن : الأنف ، وفيل : طرفة ، وقيل : حرم ثلث ما لا من الأنف ، وقيل : وما لا من الأنف متحصراً من العضم ويعمل من الفصا

واضطر في الخروج في عام يترده فيه الخصوم ، وهو ما يمكن فيه التضييق ، وإدراك المصلحة ، ولا يخلف عهد عن التمسك ، فإن سمع ، فالمؤمنون ، وأما الجرح ، وهو ذلك ، فلا تضيق منه ، وسلياً في الجرح تضيق في بعضي أن يكون الجرح علة ، وإن لم يكن نشأه على خصم ، وإدراكه في التضيق من الرجال ، ومنه ، وبين العهد والخروج ، ومع ما عدا الشيء هو من الجراحات ، التي أنشأ الله بقوله في الخروج تضيق في لكنه تضيق أولاً ، لأنه ، وأجل تجربتها ، ليتولد ما مضى عليه وما لم يمس ، فيحصل الحضور معي ، وإن لم يحصل لفظ ، ومن حلة الخروج اضطراراً في يمكن فيه التضيق ، فلا خلاف في وجوبها فيه ، وما لا فلا تضيق فيه كالمهمة ، وقت أو عهد ، فليس أي شيء من اضطرار تضيق ، لا في المؤسسة خاصة ، لأنه ليس شيء مما له مدد شهر ، إنه سواها ، وأما غيرها من الشئ فله مدد الله انتهى ، وقال عليه ، في الحارضة التضيق بقدرها ، فلا يفسد مناسرة ، وأفاد ابن الزبير من المأمومة ، وذكر الناس عليه ، قال عطاء ، ما علمنا أحداً قد سب قبله ، وأما الخروج في اللحم ، فقال : فقد ذكر بعض أهل العلم ، أن التضيق فيها يمكن ، بأن تضيق مثل ، ويوضع مقدار ذلك الجرح ، في نفس تضيق به فهو كفارة له في التضيق ، صاحب الجرح ومستوى التضيق التامل للشيء ، والأعضاء ، واللحم ، التي فيها التضيق ، وهو صعب يعود عن التضيق ، أي : بالتضيق كفارة للتضيق ، والملي أن من تضيق بخرجه بخرجه عنه ، قدمه عدا الله من مسعود وعبد الله من عمر ، وعبد الله بن عمرو وجابر وأبو العزدة ، وقد ذكروا في التضيق ، وذكر أبو العزدة ، أنه سمع النبي - ﷺ - يقول : من من سبب تضيق من حده ، إلا رفعه الله بذلك درجة وسطه عنه حبته ، وذكر مكي حديثاً من طريق الشعبي أنه يحط عنه من ذنبه ما عمره عنه من الذنب ، وعن عبد الله بن عمر ، قدمه عدا الله من تضيق ، وفيه : الضيق في أنه في عائد عن الحاق ، وإن لم يقدّم له ذكر ، لكنه بهم من سبب الكلام ، ويضيق عليه الملي ، والملي : بذلك وهو التضيق كفارة للجاني ، نستقط عنه ما نومه من التضيق ، وفي أن التضيق كفارة ، كذلك العموم كفارة ، وأما تضيق على الله تعالى ، قاله ابن عباس والسبي ويخضع وإبراهيم والشعي وزييد من سلمة ومسلم ، وفيه : التضيق هو الجاني ، والضيق في أنه في يعود عليه ، والملي : إذا جنى حذ ، فحفل وأعي أمر ، تضيق هو أن عرف بذلك ، ويمكن من نفسه ، فذلك لعمل كفته الله ، وقال مجاهد ، إذا ضارب رجل رجلاً ، ولم يعلم المضرب من أضربه ، فاعتذر له القبط فهو كفارة ، وأضارب عروة عند الركن إنساناً ، بهم يستعود ، فلم يدر المضرب من أضربه ، فقال : عروة ، أما أضرب ، وأنا عروة من الزبير ، وإن كنت بضربك ما أضرب ما أضرب ، بل ما أضرب تضيق أن يكون تضيق في نفس من اعتدق ، ويحتمل أن يكون من التضيق ، وفراً في فهو كفارة له في تضيق ، كفارة له ، أي : الكفارة التي يستعطفه له لا بنفسها ، وهو تعظيم لما من لقوله في فخره على الله في الشورى [٤٠] وترجم في العفو ، وتآذن قوم الآية على معنى ، والجرح تضيق ، فمن اضطر دية الجرح ، وتضيق به فهو كفارة له في تضيق ، وفي مصنف أبي في من تضيق به فإنه كفارة له في ومن سبب بمحكم بما ترون الله ناولك هم المظالم في ما مضى فيما تقدم ذكر الكافرين ، لأنه جاء عليه قوله في إن أمركم أن تروا فيها هدى وبور في المائدة [٤٤] ، من ذلك إشارة إلى أنه لا يحكم حبسها ، من يذهب رأساً ، وذلك جاء في ولا تشترطوا بأشياء شتى ليلاً في المائدة [٢٤] وهذا خبر ، فذهب ذكر الكافرين ، وقد جاء عديت الأشياء مخصوصة من أمر الفتل والجرح ، فذهب ذكر العظم لما في التضيق ، وعدم الشريعة ، وإشارة إلى ما كانا نمرود من عدم التضيق ، وفي قوله ، في وقفاً في آثارهم ، يعني ابن مريم

(١) الشقة واحدة تدفع الرأس ، والشقة المخرج يكون في طوله ووراءه من يكون من حرم من عدم ، ومعها شقاع شقة شقة وشقة شقة ، وهو مشروح وشيخ
لقد العرب : ٢١٩٧

مصدقاً لما بين يديه من التوراة في حادثة هذه الآية لا قبلها . أنه لما ذكر تعالى أن التوراة بتكليمها من الجبروت ذكر أنه فاعلم
 بحسب . نسبها على أنه من هذه الآباء . ونسبها باسمه وتسميتها له عز بدعيه اليهودية . وأنه من حلة مصدق التوراة .
 ومعنى فينا في آية به بفعل آثارهم . أي : ينسبها . والتفسير في في آثارهم في يعود على النبيين . من قوله في يتكلم بها
 النبيون في . وليس : على الذين كتب عليهم هذه الأحكام . و في على آثارهم في متعلق في قينا في و . يعني في متعلق
 به أيضاً . وهذا على سبيل التخصيص . أي : لم حقت على آثارهم بحسب ابن عريم قافياً لهم . وليس التخصيص في
 في قينا في تشعبيه . إذ لو كان تشعبيه ما جاء مع الآية العديدة . ولا تعدي فعل . وذلك لأن قفا بمعنى لواسد . قال تعالى
 في ولا تغرب ما لسكك به عظيم في الإسرائيل [٣٦] وتقول : فغا فلان الأثر إذا انتفع . فهو كالم التخصيص للتعدي لتعدي
 إلى الذين منصوبين . وكان يكون التركيب : ثم قينا على آثارهم بحسب ابن عريم . وكان يكون في حسي في هو المفعول
 الأول في آثارهم المفعول الثاني . لكنه ضمن معنى عام . وعندي بأنه . وتعني إلى في آثارهم في . في على في . وقيل
 الزمخشرى^(١) : نصبت مثل عقته إذا انتفعت . ثم يقال . فبينة بعلان وعقته به . فتعدي إلى الذي بريادة الله . قال قلت .
 فأين المفعول الأول في الآية ؟ قلت . هو محذوف . والمطرف الثاني هو على آثارهم ككسب اسمه . لأنه إذا ضمن به على أثره
 فقد فهم به إياه انتهى . وقيل أنه يحتاج إلى ما قبل . وذلك أنه جعل نصبت التخصيص تحسب لغونه . فيكون فعل بمعنى فعل .
 محم . فتدفعه ونقد الله . وهو أحد المعاني التي جاءت لها فعل لم عنه بأنه . ولعمدة التعدي فمفعول لله لثان قل أن
 يوجد حتى زعم بعضهم أنه لا يوجد . ولا يجوز . فلا يقال في فهم زيد اللحم . أطمعت زيداً باللحم . والتصحیح أنه
 جاء على فلة لقول دفع زيد عمراً . ثم تعدي ما به . فتقول دعيت زيداً بعمره أي . جعلت زيدا يدفع عمراً . وكذلك :
 هلك الحجر الحجر . ثم تقول : صككت الحجر بالحجر . أي . جعلته يصكه . وأما قوله : المفعول الأول محذوف
 الطرف كالفعل منه فلا يشع . لأن المفعول هو مفعول به صريح . ولا بسند الخبر منه . وكلامه منهم التخصيص .
 وإن لم يصرح به . ألا ترى إلى قوله : لأنه إذا فهم به أثره فقد فهم به إياه . وقيل الزمخشرى^(٢) : فقد فهم به إياه فعل
 الضمير . ووجه أن يكون متصلاً وليس من موضع نصيب . لو قلت . زيد صارت سوط إياه لا بحر إلا في ضرورة شعر .
 فاصلاحه زيد صرته سوط . والتخصيص في مصدق في على الحال من في عيسى في ومعنى في ثابت بدنه في . لم تعده من
 التوراة . لأنها جاءت قبله . كما أن الرسول برى بين الساعة . وتقدم الكلام في هذا . وتصديقه إياها هو بكنهه مغراً لها
 ككتاب منزل من الله حقا واجب العمل به قبل وروده النسخ . بد شر به مذابة لعمص ما فيها . في وأتيد الإنجيل فيه هدى
 ونور في هذه الجملة معطوفة على قوله في وقينا في وفيه تعظيم عيسى . عليه السلام . بأن الله أتد كتاباً وتقدمت قراءة الحس
 في الإنجيل في منح الحسرة . وما ذكره في اشتغافه إن كان عربياً . وقوله في فيه هدى ونور . في موضع الحال . وارتدع
 في هدى في على القاطلة بالخار والحرور . إذ قد اعتد بأن وقع حالاً في حال . أي . كذا فيه هدى . ولذلك عطف
 عليه في بمصدقاً ما بين يديه من التوراة في والتفسير في في بدنه في عاكس في الإنجيل . والمعنى : إن عيسى وكتابه الذي أتت
 عليه هما بمصدقاً ما تقدمها من التوراة فظاه عن تصديقه الكتاب الآخر الحق والنبي الموصول المتر على ذلك الكتاب .
 ومعنى كونه فيه هدى : أنه يستعمل على دلائل التوحيد . ونزبه الله عن البلد والصناعة والمال والصد . وحمل الإرشاد
 لزمها إلى الله تعالى . وإلى إحياء أحكام التوراة . والتور . هو ما فيه ما يستصاه به . إذ فيه بيان أحكام التريعة
 وتفاصيلها . قال ابن عطية في مصدقاً في حال مؤكدة معطوفة على موضع أخيه التي هي في فيه هدى في وإنما جند في
 موضع الحال انتهى . وإنما قال . إن في مصدقاً في حال مؤكدة من حيث المعنى لأنه يلزم من كون الإنجيل كتاباً رافياً أن

(١) انظر التكملة ١/ ٦٢٩ .

(٢) انظر المصدر نفسه ١/ ٦٣٩ .

واللعن : وأنبأه الإنجيل لينصن اهدى ونور وانصديق ، ﴿ وليحكم أهل الإنجيل ما أنزل الله فيه ﴾ انتهى . فمطع
 ﴿ وليحكم ﴾ على نوحهم عنه ، وذلك لأن : (تضمن اهدى ، والرهطري^(١) عنه معطوفاً على ﴿ هدى وموعظة ﴾ على
 نوحهم النطق باللام فيها ، كأنه قال : وللهدى والرهطه وقلصكم ، أي : حمله مغروراً عما فعله ، وقدر العمل مؤسراً ،
 أي : ويحكم أهل الإنجيل ما أنزل الله فيه نبياءه ، وقول الزعشري^(٢) : «أقرب إلى الصواب» ، لأن أهدى الأول والثور
 والتصدق لم يأت بها على سبيل اجتهاد ، إنما هي بقوله ﴿ فيه هدى ونور ﴾ على معنى : كأنه به ملك ومصدقاً ، وهذا
 معنى الحال ، والحال لا يكون علّة ، فنزل آية عيسى لينصن كيت وكيت وليحكم بعده ، ﴿ ومن لم يحكم بما أنزل الله
 فأولئك هم المفلحون ﴾ ناسب هذا ذكر النفس ، لأنه خرج عن أمر الله فعزل ، إذ تقدم قوله ﴿ وليحكم ﴾ وقد أمر ، كما
 نزل على ﴿ اسجدوا لآدم سجداً وإلا نبئس كان من آخر نفس عن أمر الله ﴾ أي : خرج عن طاعة الله تعالى ، فقد
 اتضح مناسبة حتم الخصلة الأولى بتكاريه . والثانية بالطلبين ، والثالثة بالمتقين ، وقال ابن عطية : وتكرير هذه
 الصفات لم لم يحكم في أنزل الله ، هو على جهة التوكيد ، وأصوب ما يقال فيها : أنها نعم كل مؤمن وكافر ، فيجب كل
 ذلك في التكافؤ على أم وجهه ، وفي المؤمن على معنى كسر لعصية وطمعها وفطرها ، وقيل الفلاح : هي لم يصرف واحد كما
 نفوذ من أطاع الله وهدى أمره ، ومن اتعاه فهو قوام ، ومن أطاع فهو متقي ، وحمل الأول في الأحكام والثاني والثالث في
 المقر التارك ، وحمل الأخير : الأول والثاني في اليهود ، والثالث في النصارى . وعن قول ابن عصب بعم كل كافر ومؤمن
 يكون إطلاق التكاريه والخطب والعسفير عليهم للاشتراك في قدر مشترك ، ﴿ وأنزلنا إليك الكتاب مصدقاً لما بين
 يدي من الكتاب ومبيناً عليه ﴾ لا ذكر أهل أنه أنزل التوراة فيه هدى ونور ، ولم يذكر من أنزلها عليه لاشتراك كلهم في
 أنزلت على موسى ، فترك ذكره لشمعته بذلك ، ثم ذكر عيسى ، وأنه أنزل الإنجيل ، وذكره لفراده من جملة الأنبياء ،
 في اليهود نكر سؤنه ، وردا لكونه أكثر كتبه نصراً تعالى عليه وعن كتبه ، ثم ذكر أنزل القرآن على رسول الله ﷺ ،
 فذكر الكتاب ومن أنزله مقرباً لنبيته وكتابه ، لأن العاطفين بتكرير نبيته وأنبياءه ، وجاء هذا ذكر أنزل الله بكاف
 الخطب ، لأنه نص على المقصود ، وتكثيراً ما جاء ذلك بلفظ الخطب ، لأنه لا يلبس التثنية ، ﴿ بالحق ﴾ ما نسب لمخلق
 ومصاحباً له لا يفارقه ، فإمكان منحصراً حقائق الأمور ، فكانه قوله ، ويعتدل أن يعتز به ﴿ أنزلنا ﴾ أي : أنزلناه بأن
 حق ذلك لأنه وجب على الله ، لكنه حتى في نفسه ، والآلف واللام في ﴿ أنكتب ﴾ للمعهد ، وهو القرآن بلا خلاف ،
 وانتصب ﴿ مصداقاً ﴾ على الحال ﴿ في يدي ﴾ أي : لا تقدمه ﴿ من الكتاب ﴾ : الآلف واللام به للجنس ، لأنه على به
 جنس الكتب المتروكة ، ويخص أنه نكول للمعهد ، لأنه لم يرد به ما يقع عليه اسم الكتاب على الإطلاق ، وإنما أريد نوع
 معلوم عنه ، وهو ما أنزل من السماء سوى القرآن ، والقرآن نبيهاً أنه في الأول محتاج إلى تقدير الصفة ، وأما حذفت
 والتقدير : من الكتاب الأكمل ، وفي الثاني لا يحتاج إلى هذا التقدير ، لأن المعهد في الاسم يخصص الاسم به جميع الصفات
 التي للاسم ، فلا يحتاج إلى تقدم حذف ﴿ ومبيناً عليه ﴾ أي : أياً عليه ، قال ابن عباس في رواية الشبي ، وابن
 جبر ، وعكرمة ، وعطاء ، والحضك ، والحس ، وقيل ابن جريح : القرآن أمين على ما قلده من الكتب ، فما أحسن أهل
 الكتاب عن كتابهم ، فإن كان في العهد فصدقوا وإلا فكذبوا ، وذلك من عباس في رواية أبي صالح ، شعراً^(٣) ، وما قال
 الحسب أخصاً ، وفائدة والسفي ومقاتل ، وقال ابن زيد ، مصداقاً هل ما أحسن من الكتب^(٤) ، وهذا قريب من القول

(١) نظر لنجد ، نسخة ١٣٩١ .

(٢) نظر النصارى ، نسخة ١٣٩١ .

(٣) نظر البصري ٢٧٢ ، ١٣ .

(٤) نظر السند عنه .

الاول ، وقال الخليل الميمس هو الميمس المضاف ، وبه قوله :

لَنْ أَكْتُمِبَ تَهْمِيْنَ بِسَبِيْنَا وَأَنْخَرُ خَعْفُهُ دُوْرًا بِلَا

بحكاه الزجاج ، وبه عسر اليماني^(١) ، قال ﴿ وميمساً ﴾ رغبياً على سائر الكتب ، لانه شاهد فاعضه وابتاع انتهى ، وقال الشاعر

مَنْبُكٌ عَلَى غَرَسِ السَّمَاءِ تَهْمِيْنَ لَمْ يَزَلْ رَأْسُؤُنِيْهِ وَنُحْبَذُ

عمر باحافظ ، وهما في صفات قد ، واد في القرآن معناه : انه حافظ للدين ولاحكم^(٢) ، وفي الصالح أيضاً معناه قسماً^(٣) ، وقال عكرمة أيضاً معناه لا ، وقد اس عطية وند ذكر اقلآ انه شاهد ، وأنه مؤنس ، وأنه مصنف ، وأنه امرز ، وأنه رغب ، قال : ولعلته الميمس اخضر من هذه الالمام ، لان الميمس على الشيء ، هو لميمس بكسر الشاهد عن مخالفه ، خريف خامله ، فلا يد على به ما ليس به ، والقرآن معناه الله ميمساً هو الكتب ، يشهد بما فيها من الحقائق ، ودل ما نسته نخرصون إليها ، مبصيح الخفش وسفل التمرير ، وضراً جهاد ، وس مجبص ﴿ ومهيمساً ﴾ بفتح الميم الثانية ، معناه سم معقول ﴿ أي ﴾ مؤنس عليه أي حفظ من التبدل والتغيير ، والفاعل المحدود ، هو الله ، أو الحافظ في كل بلد الموحدة من حرف أو حركة أو مكون تشبهه ، وأبكر ذلك ، رؤى ، فهي فرائد اسم القاصص العجمي في ﴿ عليه ﴾ عائد على الكتاب ، ثم ، وفي فريدة اسم المفعول عائد على الكتاب الاول ، وفي كلا الخليلين مخرج من القذف الاول ، لانه معطوف على ﴿ مصنفاً ﴾ ، والمعلوف على أمثال حال - وروى ابن أبي عمير عن محمد فرائده مالتح ، وقال : معناه محمد مؤنس على الغراب ، فن الطبري : فم هذا يكون ﴿ مهيمساً ﴾ عداً من لكاف في اليك ، ونحو في هذا القول لو ورد لوأوني ﴿ ومهيمساً ﴾ لأنها عطف على ﴿ مصنفاً ﴾ ، ﴿ ومهيمساً ﴾ حال من الكتاب ، لا حال من التكتاب ، رد في ذاتي حالاً منها لكاف التركيب : لما بين يديك تكاف الماضى ، وثوبه على أنه من اللغات من احتجاب إلى الغيب بعد عن علم القرآن ، ونفايره : به ما ذكرا معناه مهيمساً عليه ، ونكر تعلق قوله : ليرد وس فيه : انه اصله مؤنس ، ﴿ فمحكم بينهم بما أنزل الله ﴾ ظاهره انه أمر ان يحكم بما أنزل الله ، وعدم قوله : فم : إنها ناسخة لقوله ﴿ فمأمرض جهنم ﴾ وهو المجهول ، إن احقر ، أن يحكم بينهم بما أنزل الله - وهذا على قول من جعل الضمير في ﴿ بينهم ﴾ عائداً عن اليهود ، يكون على قول الجمهور : أمر تذب ، وإن كان الضمير لضعف الحكماء عموماً ، فاعطيت الذموم ولا نسح . ﴿ ولا تتبع أهواءهم ﴾ أي : لا توافقهم في أهوائهم الفاسدة من الميز في التخصيص بين الشرع والوضوح ، وغير ذلك من أهوائهم التي هي راحة لغير الدين وشرع ، ﴿ فمأمرض جهنم ﴾ الحق في الحق هو القرآن ، ومهمون ﴿ فمهم ﴾ معنى شعرب ، أو تعديف - فذلك عدي من أي لا يعرف أو يخرج عما حاك متناً أهوائهم ، أو سب أهوائهم ، وقال انه شعاب ﴿ فمأمرض جهنم ﴾ في موضع الحال ، أي عدلاً عما جادت ، رة بعض ﴿ نسح ﴾ معنى ما نعدى عن ، وهذا اسم محبة ، لأن من حرف ناقص لا يصلح ان يكون عدلاً من جهة ، كما لا يصلح ان يكون عدلاً ، وإذا كان ناقصاً فإنه شدي يكون عدلاً لا يكون عدلاً ، و تكون النقذ لا يجوز حذفه ، ﴿ فمأمرض جهنم ﴾ شرعه ومهيمياً ﴿ الفاهر ان الضمير ﴾ كل المحدود هو ثم ، أي : لكن تم ، والحظ في ﴿ مكيم ﴾ للناس

(١) عسر اليماني ١٤٠٠

(٢) للاحكم ١٤٠٠

(٣) قسماً ١٤٠٠

أي : أيها الناس اليهود شرعة ومساخ ، ولنصارى كذلك فانه علي رعدة واليهود ، ويحيون في لأحكام ، وأما لشدة فراحه طبع العالم ، نوحب وإيداع المراسم وكثرتها ، وما نعتسه من المأثور واحراء الأسرني ، وقد ذكرنا في جماعة من الأنبياء شرائعهم مختلفة ، ثم قال : أولئك الذين هدانا الله بعد ما هم الفقه في الأسفار (٩٠) والمحررين المستغفلات ، وقال من عند ، ويعملون بكون المراد الأنبياء ، لا سيما وقد تقدم ذكرهم وذكر ما أمر عليهم ، ونجس الآية مع هذا إلا أن قيل تنبأ محمد ﷺ : أي : فانه حفظ شرعك وسماحك ، لئلا تسلك اليهود وغيرهم في شيء من شئهم ، فيكون الله يوهب لخصائمه لئلا يكثر شيء أي : لئلا يكثر منكم أيها الأنبياء ، وشرعة راشع لظن لئلا واحد ، أي : فربما ، وكرر للتوكيد كما قال الشاعر .

فجسد أنس من ذنوبنا سبئي وآلينا

وقال من علمي وأحسن وغيرهما . سبلاً وسه . وقال عاصم . شرعة والمباح دين محمد ﷺ - فيكون المعنى . لكن سلككم أي الناس جعلنا هذا الدين أخلص وأبهر ، وأمرنا بذلك أي أمرناكم باتباع دين محمد ، وإنه نوسع للأديان كلها ، وقد الميرة . الشرعة إنشاء الطريق ، والمباح نظريو المسير ، وفي ابن الأثيري : الشرعة الطريق الذي كان راضياً وغير صحيح ، والمباح لا يكون إلا واضحاً ، وقيل : شرعة الدين ، والمباح الدليل ، وقيل : الشرعة النبي ، والمباح الكتاب ، فإن ابن عطية : وقد باع غاه مالف من البيع ، ويحتمل أن يرد بـ شرعة الأحكام ، وبالمباح المعتقد ، أي : هو واحد في جميعكم . وفي هذا احتمال عند انتهى ، قيل : وفي هذا دليل على أن غير متبعين بشرائع من قبلنا ، وقرأ التميمي وابن وثاب في شرعة في بفتح التين ، ونظراً أن في جعسا في معنى صيرنا ، ومعلوم أن هو في لكل وفي في سلككم في متعلق بمحذوف خبره . أعني منكم ، قال أبو السعد . ولا يجوز أن يكون في سلككم في صفة لكل ، لأن ذلك يوجب لعزل من الصفة والموصوف بالأخصي الذي لا تنصيص فيه للكلام ، ويوجب أيضاً أن يخص بين جعلنا وير . معمول وهو شرعة انتهى ، فيكون في التركيب كقولك : من كل صرحت نفسي رجلاً ، وهو لا يجوز ، في ولو شاء الله لحلقكم أمة واحدة في أي : ولو شاء الله أن يجعلكم أمة واحدة لم يجعلكموها ، أي : جماعة متحدة على شرعة واحدة في الضلال ، وقيل : حماكم أمة واحدة على الحق ، في ولكن ليلوكم في قتالكم في أي : ولكن أيضاً ذلك لستركم فيما اتاكم من الكتب ، وهذا أمر غريب (١١٠) من شرائع المختلفة ، هل تعملون بها ، متبعين بعدد من أي ما معتنع في اتاكم من الكتب واحتلت على حسب الأحرار والأوقات ، معترفون بأن الله تعالى لم ينص باحتلالها إلا ما أغضبه الحكمة ، ثم تتعون لشبه ونحو طون في العمل انتهى ، وفي ابن جرير وغيره . ولكنه لم يشأ لأه قرء . حياهم وتلاهم في تأم من الكتب والشرائع ، وليس لهم إلا أن يجهدوا في امتثال الأمر ، في فاستبقوا الصالحات في أي : اتبعوا لأمرنا الصالحة ، فانه مقاتل ، وهي التي عاقبتها أحسن الأشياء ، وقال نمر بن عبداس بن العيص : أخبار الإيدين بالرسول . في إلى أنه مرجعكم جميعاً في هو استبدال في معنى التعليل لأمره تعالى استباق أخباره ، كأنه يقول : يصير شرعاً هدياً لطيرت وناظره إليها في وقت ترجوع إلى الله تعالى وبخبراته ، في قبضتكم بما كنتم فيه تفتخرون في أي : فبخبركم بأخباركم ، وهي شدة عن المجازاة بالشر ، والمغفلة ، وهو يحذر ريقاع ، قال ابن جرير . قد بين ذلك في الآية بما لا اله والمحقق ، وغداً ييسه بالحكمة انتهى ، وهذا التذييل يظهر العمل من الحق والعدل : ولستين واليقصر في العمل ، وأما ما حدث عن رصمها الأصل من غدتها إلى واحد نصها ، وإلى أمر يعرف آخر ، وم يذهب ما مع . أعلم يعذب إلى ثلاثة

وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَسْمِعُ هَوَاءَهُمْ وَآخَرُهُمْ إِنِّي بِغِيَابِكُمْ بَرٌّ كَمِثْلِ مَا أَنَّزَلُ
لِلَّهِ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنِّي بِمَا يُصِفُهُمْ بَعْضُ دُورِهِمْ وَإِنِّي لَكثيرٌ مِنَ النَّاسِ فَتَقِيسُونَهُ

﴿وَأَن أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ بما أنزل الله ﴿قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ﴾ قال بعض اليهود بعض منهم بن حنانياً، وشاس بن قيس، وكعب بن أسيد، إذ هبوا إلى محمد لعلنا ننته عن دينه، فكموه فقالوا يا محمد قد عرفنا أن أخبار يهود وأخبارهم، وإن نبينا لا نسمع كل اليهود ويستأويين قري حصاره، فنحاسبهم اليك، ونقص لك عليهم، ونؤس بك، فإن ذلك الرسول - ﷺ - فزيت^١، ويقال مثقال. قال جماعة من بني النضير: هل لك أن تحكم لنا على أصحابنا في فرقة في أمر أسد منكم، كما كان عليه من قبل، وبإيعاك فزيت^٢، لأن القاضي أويحيى: ونسبت هذه الآية نكر وألفندم، وأما سرك في شيئين مخلصين: أحدهما: شيان أوجب، والآخر: إنسرية انتهى. وهذه الآية تلخصه عند قوم بتفسيره الذي في قوله ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَرَضَ عَنْهُمْ﴾ وتقدم ذكر ذلك، وأجازوا في ﴿وَأَن أَحْكَمَ﴾ أن يكون في موضع نصب عطفاً على تكذيب: أي: وأحكم - وفي موضع جر عطفاً على ﴿يَا لَيْلَى﴾ وفي موضع رفع على أنه مبتدأ عطف خبر منجراً، وتفسير: وحكمتم بما أنزل الله أمرنا وقولنا، أو مقدماً والتقدير: ومن الواجب حكمكم بما أنزل الله، وقيل: أن تفسيره، وأبعد ذلك من أجل الزيادة، ولا يصح ذلك أن يدر قبل فعل الأمر فعلاً مفعولاً فيه معنى تقول: أي: وأمرنا أن نحكم، لأنه يلزم من ذلك حذف الحقة المسرة بأن وما بعدها، وذلك لا يحفظ من كلام العرب، وفري به بعض الملون من ﴿وَأَن أَحْكَمَ﴾ تبعاً لحركة التكاف، ويكرها عن أصل اللغة، كذا كثر، والتفسير في ﴿يُصِفُهُمْ﴾ حائث عمل اليهود، وقيل: على جميع التحاكيم، ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَعَرَضَ عَنْهُمْ﴾ فقدم شرب هذه الجملة، ﴿وَأَحْكَمَهُمْ﴾ أن يشتك من بعض، أنزل الله إليك في أي: يستأويك، وحده عن ذلك وإن كان مأثوماً منتهم إزاء لفظهم، وما في من بعض في الذي سألوهم أمراً سري، سألوهم أن يضي له في على خبرهم، قال من، ويوضح في أن يشتك في نصب على البش، ويكون معناه من أجله، في فإن تولوا فاعلموا بما يريد الله أن يصيهم ببعض فتوهم في أي: فإن تولوا عن أحكام ما أنزل الله، وأرادوا غيره، ومعنى في أن يصيهم ببعض دورهم أن بعدهم بعض أشدهم، وأجمع بعضاً لها، ويحيى به وقد أعلم النبوي عن حكمه قد وأراده خلاصه، فوضح في بعض فتوهم في موضع ذلك، وأراد أنهم دور فتوهم جهة كثيرة لا تعدد وهذا السب مع عظمه وهذا الإجم في تعطيل النبوي وفوق أسرارهم في كتابه، ونظيره قول لبيد:

وَيَسْتَرْجِطُ نَحْصَ الشُّعْرَسِ جَمْعُهَا

أراد نفسه، وقصد تنجيم شأنها بعد الإجم، كأنه قال - نفساً كثيرة، أو نفساً أي نفس، وهذا الوعد بالصلبة قد أجزه له تعالى بقصة بني قينقاع وقصة فرقة والنصم وإجلاء عمرو بن عبد الله حير وودك وغيرهم، قال ابن عطية وخصص أصحابهم ببعض المتنوب. لأن هذا الوعد إلى هرو في الدنيا، وفوهم فيها نوعان: نوع بمصهم كشرط الطمر وزناهم ورشاهم، ونوع يعمى إلى الصبي والمؤمنين كتب لأهم للكفار وأقربهم في الدين، فهذا النوع هو الذي نوعهم الله به في الدنيا، وإنما يهذبون بكل المتنوب في الآخرة، وقال ابن عطية أيضاً في ذلك يقولون في لغة محدوف من الكلام على طلب الظاهر، تقديره: لا تسع واحد فإن حكمك مع ذلك واستقاموا منهم ذلك، وقد تولوا فاعلم، ونحو أن يدر هذا

(١) طر القوي ١٢/٢ .

(٢) طر المصدر نفسه

المعدود اعداء لقوله ﴿ فَنَسْفَقُ ﴾ انتهى ، ولا يحتاج إلى تقدير هذا ، ﴿ وإن كثيراً من الناس فيلسفون ﴾ أي : متردبون سالعون في الخروج عن طاعة الله ، وقال ابن عباس : لم يرد بالعق ها الكفر ، وقد مقاتل : انصاعي ، وقال ابن زيد : الكذب ، وظاهر ﴿ الناس ﴾ المقصود ، وإن كان لسبب في اليهود ، وجاء بلفظ الميم ليه من سواهم ، ويحتمل أن يكون ﴿ الناس ﴾ للمعنى ، وهم اليهود الذين تقدم ذكرهم

أَفَحُكُّمَ أَخِيهِمْ يَقُولُونَ مَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمَ الْقَوْمِ يَوْمَئِذٍ

﴿ فحُكِّمَ الجاهلية يقولون ﴾ هذا استهتانهم معاد لاكتبار على اليهود ، حيث هم أهل كتاب وتحييل وتحريم من الله تعالى ، ومع ذلك يحسون من حكم الله ، ويختارون عليه حكم الجاهلية ، وهو مجرد آخرى من مراعاة الأشرف شديد ، وبجميع المناسبات عندهم في الدب على المصنوع ، وفي هذا استهزاء عظيم ، حيث تركوا الحكم الأمي بحكم موسى وإسرائيل ، وقال أحسن هو عدم أي كل من يتنفي غير حكم الله والحكم حكما ، حكم يعلم به حكم الله ، وحكم بهل فهو حكم الشيطان ، ومثل عن الرجل يفضل بعض الداء عن بعض ، فقرأ هذه الآية ، وقال الجمهور ﴿ أَمْحُكُم ﴾ بنصب الميم ، وهو مفعول ﴿ يقولون ﴾ وهم الصليبي وابن وثاب والرواح والأعرج ﴿ أَمْحُكُمَ اخاهية ﴾ برفع الميم عن الابتداء ، والظاهر أن آخر هو قوله ﴿ يقولون ﴾ وبعض حذف الصمير قليلاً في هذه قراءة كقول الجلسه فاصه ، وقال ابن عاصم : هذا خطأ ، قال ابن حي : وليس كذلك وحده أقوى منه ، وقد جاء في الشعر انتهى - وفي هذه المسألة خلاف بين الحويين ، وبعضهم يغير حذف هذا الصمير في الكلام ، وبعضهم يفعله بالشعر ، وبعضهم يفعل ، وهذه المذهب ولأنها مذكورة في سلم التجر ، وقال الرغزلي^(١) : وأسفاط الرأع عن كرسفانله عن الصلة في ﴿ أهذا الذي بعث الله رسلاً ﴾ [نفران] ٤١ [وعن انصافه في : الناس رعاين ، رجل أعت ، ورأس أكرمت ، وفرأ حال في : مرتت جهه نصرت وبدا انتهى ، وفي كان حقل الإسقاط في مائل الإسقاط في اغواز المجلس ليس كما ذكر عند البصريين ، بل حذفه من الصلة شروط الحذف أصبح ، وحذفه من الصفة قليل ، وحذفه من الخبر خصوصاً شعر أو في نادر ، وإن كان شبهه به من حيث مطلق الإسقاط فهو صحيح - وقال ابن عتيق : وإنما تنجى الفراءة عن أن يكون التقدير : أمحكم اخاهية حكم تنفون ، فلا تحفل بمرن أخيراً ، بل تجعل حصة خبر حذف ، وظاهر ﴿ من فحين يرفقون ﴾ تقديره : فوه يرفقون انتهى ، وهو نوحه بحكم ، وقرأ قتادة والأعشى ﴿ أمحكم ﴾ فتح الحاء والكاف والميم ، وهو حسن لا يراد به واحد ، لأنه من : أمحكم اخاهية ، وهو إشارة إلى الحكماء الذين كانوا يأخسون الجنون ، وهي دشا لكهان ، ويحكمون غم حسبه وسحب شهوات ، أرادوا بمعهم أن يكون حاسب لسين حكمك كقولك الحكماء ، وقرأ الجمهور ﴿ يقولون ﴾ ، والله عن نزل العيبة المتقدمة ، وقرأ ابن عمر بالله على الخطاب ، وفيه مراحتهم بالإنكار وسرعة والرحر ، وأبى ذلك في نخبة - فهذه حكمته الانتفاة والمخاطب لليهود قريظة والصمير ، ﴿ ومن أحسن من الله حكم القوم يقولون ﴾ أي : لا أحد أحسن من الله حكماً ، ونظام ﴿ وإن احكم بينهم من أنزل الله ﴾ [ثالثة] ٤٩ [فحاشك هذه الآية مشبه هذا النقي ، والشمي : أن حكم الله هو العادة في أحسن وفي العدل ، وهم استهتام معناه المفرس ، وبعضهم شابه من الشكر عليهم ، ولعل في ﴿ لقوه يقولون ﴾ للسان ، فتعلق بمحدود أي : في هت لاء ، وسفا لك ، أي : هذا الخطاب ، وهذا الاستهزاء ﴿ لقوم يوقسون ﴾ قاله الرغزلي^(٢) ، وقال ابن عتيق : وحسن دخول اللام في ﴿ لقوم ﴾ من حيث المعنى : بين ذلك وظاهر ﴿ لقوم

يؤمنون ﴿٥١﴾ ، وقيل : اللام بمعنى عدد . أي : عند نوم يؤفون وهذا ضعيف وقيل : تنطق بقوله ﴿ حكماً ﴾ أي : أن احكم الله للمؤمن على الكافر . ومعلق ﴿ يؤفون ﴾ عدوه تقديره : يؤفون بالقرآن فإنه ابن علس . وقيل : يؤفون بأنه تعالى غاله مقال ، وقال الزجاج : ﴿ يؤفون ﴾ يشنون عهد الله تعالى في حكمه ، ونقصوا بالذكر لسرعة إتمامهم حكم الله ، وأما هم الذين يعرفون أن لا عدل منه ولا تحسن حكماً .

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ءُزْلَى ءَ بَعْضُهُمْ ءُزْلَى ءُ بَعْضٌ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ يَتَوَلَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾
 ﴿٥٢﴾ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥٣﴾ نَدَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْكَرُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْنُ
 أَنْ تَصِيَّبَنَا دَآئِرَةٌ فَقَسَى اللَّهُ أَلْ يَأْتِي وَالْفَتْحُ أَوْ تَمُرْ مِنْ عِنْدِهِ فَيُصْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ
 كَذِبِينَ ﴿٥٤﴾ وَيَقُولُ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَهَؤُلَاءِ الَّذِينَ ءَأَسَمُوا بِاللهِ جَهَدِ أَيْحِيهِمْ إِنَّهُمْ لَكُفَّارٌ لَئِنْ كَانَتْ
 أَشْجَلُهُمْ فَاصْبِرُوا خَيْرِينَ ﴿٥٥﴾ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَن رَّزَقَ مِنْكُمْ مِنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ
 وَيُحِبُّوهُمْ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ ذَٰلِكَ
 فَضْلُ اللهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٦﴾ إِنَّمَا رِزْقُكُمْ اللهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ
 وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ مُؤْمِنُونَ ﴿٥٧﴾ وَمَنْ يَتَوَلَّ اللهُ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حَرْبَ اللهِ هُمُ الْغَالِبُونَ ﴿٥٨﴾ يَأْتِيهَا
 الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الَّذِينَ اتَّخَذُوا ذِيئَكُمْ هُزُوًا وَلِعِبَانِ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَلْكَتِبُ مِنْ قَبْلِكُمْ وَالْكَفَّارُ أَزْلَى ءَ
 وَأَتَقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ ﴿٥٩﴾ وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوًا وَلِعِبَانِ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ
 لَا يَعْقِلُونَ ﴿٦٠﴾ قُلْ يَٰ أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَقُومُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ ءَامَنَّا بِأَلِهِهِ وَمَا أَتَىٰ مِنَ الْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ وَأَنْ
 أَكْثَرُكُمْ يُسْرِفُونَ ﴿٦١﴾ قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِنْ ذَلِكَ مَثُوبَةً عِنْدَ اللهِ مَنْ لَعَنَ اللهُ وَغَضِبَ عَلَيْهِ وَجَعَلَ مِنْهُمْ
 الْفِرْدَوْسَ وَالْخَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ أُولَٰئِكَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضَلُّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿٦٢﴾ وَإِذَا جَاءَهُمْ قَالُوا
 ءَامَنَّا وَقَدْ خَلَوْنَا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِدْعِ اللهِ أَظْلَمَ مَا كَانُوا يَكْفُرُونَ ﴿٦٣﴾ وَرَوَى كَثِيرٌ مِنْهُمْ يُسْرِفُونَ فِي
 الْإِيمَانِ وَالْعُدْوَانِ وَأَحْلَاهُمْ الشُّحْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿٦٤﴾ لَوْلَا بَشَنَّهُمْ الرَّبِّيُّنَا وَالْإِحْبَارُ
 عَنْ قَوْلِهِمُ الْإِيمَانِ وَأَتَجَهَّمُ الشُّحْتُ لَيْسَ مَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿٦٥﴾ وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَعْلُومَةٌ عَلَتْ
 أَيْدِيَهُمْ وَأَلْعَنُوا مَا قَالُوا بَلْ يَدُ مَبْسُوطَةٌ بَيْنَهُنَّ كَيْفَ تَشَاءُ وَلَنْ يَذُرَّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ مَا أَتَىٰ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ
 طَائِفَتَا رُكُوفٍ وَالْقَيْنَايَتِ يَتَّبِعُهُمُ الْعُدْوَةُ وَالْبَغْضَاءُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْفَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ طَفَفَاَهَا اللهُ
 وَيَتَحَوَّنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُتَحَبِّينَ ﴿٦٦﴾ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا

لَعَنَّا قُرْبَانَهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَآ ذَخْلَتْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴿٥٩﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ
وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمُ أُمَةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ
سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٦٠﴾ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَّمْ تَفْعَلْ مَا بَلَغْتَ رَسُولُكَ
وَاللَّهُ يَقْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦١﴾ قُلْ يَأْهَلِ الْكِتَابِ لَسْتُ عَلَى
شَيْءٍ بِخَطِيئَتِكُمْ أَوْ الْتَوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَئِيذٌ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ مَا أُنزِلَ
إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٦٢﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا
وَالصَّابِقُونَ وَالصَّابِقُونَ مِنْ ءَآمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلُوا صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ
يَحْزَنُونَ ﴿٦٣﴾ لَقَدْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ رَسُولًا قَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ
بِمَا لَا تَهْوَىٰ أُنْفُسُهُمْ فَرِيقًا كَذَّبُوا وَفَرِيقًا يَقْتُلُونَ ﴿٦٤﴾ وَحَسِبُوا أَنَّا لَنَكُونُ أَقْدَرُ
وَصَحَبُوا ثَمَّ نَابِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَحَبُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بِمَا يَفْعَلُونَ قَدِيرٌ ﴿٦٥﴾
لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ بَنِي إِسْرَءِيلَ اعْبُدُوا
اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّكُمْ مِّنْ عِندِ اللَّهِ حَرَمٌ عَلَيْهِ أَنْ يَتَّخِذَ مَوْلًىٰ وَمَنْ يَتَّخِذْ مَوْلًىٰ
فَإِنَّ اللَّهَ لَهُ عِلْمٌ ﴿٦٦﴾ لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ نَابِ اللَّهِ تَالُوتَ لَنَكُونَنَّ لَهُمْ إِمَامًا وَجَدَ
وَلَمْ يَجِدْهُمْ عُمَا يُفْتَوُونَ لَمَسَنَّ الَّذِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابَ أَلِيمٍ ﴿٦٧﴾ أَفَلَا يَتُوبُونَ
إِلَى اللَّهِ وَيَسْتَعْفِفُونَ وَاللَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٦٨﴾ مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ
قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ أَرْسُلٌ وَأَمْدُ صِدْقُهُ كَمَا أَنَّا كُنَّا نَقُصُّ عَلَيْكُمْ أَنَّا أَنْظَرْنَا كَيْفَ
يُنِيبُ لَهُمُ الْآيَاتُ ثُمَّ أَنْظَرْنَا لَهُمْ يَوْمَ كُونُوا

لنذارهم (١) . واحسدوا لغيره . وهي حروف الدعاء بدونه وبما ذل . وقال الشاعر

ويُنسبُ أن النّسرات نذيرُ

(١) يقال : احسدت عليه الخ . أي نزلت به العداوة . والنذار : التحذير والنبوءة . يقال : عليه نذرة الشر .

المعجب معروف وهو مصدر مفعي غير فاعل ، دفعه لم يذهب ، الألفاظ : الإجماع حتى لا يبقى أثر ، الألفاظ
 يفتح الميم مصدر أنك بأهك ، أي : قلبه يصره ، ومنه : اجتهد لنا فكننا : لا نحذف [٥٦ : ٥٧] يرفك عنه من أمك :
 تدرأه : آية ٩ ، قال عروة من آية (١) .

إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْيَهُودِ مَا نُفِرْكَ عَنْ آخِرِينَ مِنْهُمْ

وقال أبو زيد : المأفوك المأفون ، وهو المضموع المعقل ، وقال أبو جعفر : رجل مأفوك لا يصب حراً ، وانتكث
 اللذة بأهلها انكثت ، والمأفوكان : مدائن قوم لوط - عليه السلام - فيها نكثت عذلي والمؤفك أصلاً : حريج التي
 تختلف مهلة ، في يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض في حال توهري وغيره
 صب مزوجة قصة عبد الله بن أبيه ، واستمأى بعله - يهود ، وتبرأ عذاف من الصلح من حللهم بيد إصعاف بدر ،
 وعبادة في قصة فيها طول هذا مستقصه ، وقال عكرمة : سبها امرأ لانة بن عبد الله ، وأبشره بل قريبه أنه الذبح
 حين استمعه عن زبابة في فروهم عن حكمة سعد بن معاذ ، وقال أنس بن مالك : لا تأخذوا من قومهم ، وقال عروة :
 وقال بعضهم لبعض : تأخذ من اليهود عهداً يصادون إن أنت ما فاصصة من فريش أو سائر العرب ، وقال أنس بن مالك :
 لمحن بالنصارى عزوت ، وقال : من علم أن النصارى ، أظهروا الإيمان وضاعوا لليهود والنصارى ، من نكث المؤمنين
 عن صوالاة اليهود والنصارى ، يصرون به ويستعرون به ويعاشرهم معاشر المؤمنين ، وفراهم أبو رزين حبس
 في أرباباً في مكان : أولياء : في بعضهم أولياء بعض في جملة مطرفة من أنبي مشيرة على الولاية ، وهو احتيهم في
 الكفر والملافة على المؤمنين ، والظاهر أن التفسير في بعضهم : يهود على اليهود والنصارى ، وقيل : المص على أن تم
 محذوفاً ، والتفسير : بعض اليهود أولياء بعض ، وبعض النصارى أولياء بعض ، لأن اليهود ليسوا أولياء النصارى ، ولا
 النصارى أولياء اليهود ، ويكره أن يؤول : جميعهم في التفسير على سبيل الترجيح ، ودل ما بينهم من المداغة عن التفصيل ،
 وأن بعض اليهود لا يتولى إلا جنسه ، وبعض النصارى كذلك ، قال الحوفي : هي جاء من تشاؤهم في موضع التمسك
 - أولياء : والظاهر أن جملة مستأنة لا موضع لها من الإعراب ، في ومن يتولهم منكم فإنه منهم في ذلك ابن عباس في قوله
 منهم في حكم الكفر أي : من يتولهم في الدين ، وقال غيره : ومن يتولهم في الدنيا فإنه منهم في الآخرة ، وقيل : ومن
 يتولهم منكم في العهد فإنه منهم في مخالفة الأمر ، وهذا تشبيه عظيم في الإنذار من أهل الكفر وتزكوا بالآية ، وإنذار
 عما آت من أبي ومن انصف بعت ، ولا يدخل في نوالاة اليهود والنصارى من غير مصادفة ، ومن تولاهم فبأنه دون
 معتقده ، ولا إسلاط : فإن فهو منهم أي التمسك والملافة ، ومن تولاهم في أنفسهم فهو منهم في الكفر ، وقد هتد هذا من
 حبس وعبره على جور أكل ذبائح يهودي العرب ، وقال : من دخل في دين قوم فهو منهم ، وسئل ابن مسعود عن رجل
 سب نازة نصراني أسلمها كسبه ، فإلهاء الآية ، وفي الحديث : لا تباركوا إبراهيم ، وقال عبيد الله بن موسى في كتابه
 النصارى : لا تكذبهم إذ أنهم لله ، ولا تسلمهم إذ هم لله ، ولا تدعهم إذ إصعاف الله تعالى ، وقد نه أبو
 موسى : لا تقوم للصرة إلا به ، فقال عمر : مات النصارى والسلام ، في إن الله لا يهدي القوم الظالمين في ظاهره التعميم ،
 والمص على الخصم ، أي : من سب في علم الله أنه لا يهدي ، قال ابن عطية : أبو برد التخصيص مادة الظلم والظلم

(١) عروة من يحبس : بفتح أوبه من ذلك من الحوادث لم يبق ، شجر من أهل الغيبة ، مولى جوحه ١٣٠ هـ سبط ١٣١ هـ الأعلام

يفعل ، فإن الظلم لا يرى فيه ، والعالم من حيث هو ظالم ليس يحدد في علمه ، وقال أبو العالية : الظلم من أين أن يقول لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وقال ابن إسحاق : أراد المنافقين ، وقيل : الظالم هو نبي ربيع الولاية في غير موضعها ، وقال الزمخشري^(١) قريباً من هذا ، قال : يعني الذين ظلموا أنفسهم بولاية الكفر ، بمعهم الله الطاعة ويعلمهم مضافاً لهم انتهى ، وهو على طريقة الاعتراض ، في فخرى الذين في قلوبهم مرض يسارعون فيهم يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة في خطاب الرسول ﷺ - وفي الذين في قلوبهم مرض في هذا الله من أين ومن تبعه من المنافقين ، أو من مؤمني الخرج متباعدة جملة وعصية ، وهذا الصنف به حصه من مرض القنب قال ابن عطية ، ومعنى في يسارعون فيهم في أي في موالاهم ، ويسرعون فيها ، ونظم الكلام في المرض في أول البقرة ، وقرأ إبراهيم بن وثاب في قير في بلاد من تحت ، والمعامل غدير يهود على الله أو الرأي ، قال ابن عطية : ولعلهم أن يكون في الذين في عامل يرى ، والمعنى : أن يسارعوا محذوف في أن في يجراء انتهى ، وهذا ضريح لأل حلف في أن في من نحر هذا لا يقاس ، ومما عناه والأعشى في يسرعون في غير الله من أسرع ، وفي فخرى في إن كانت من رؤيه الله في أن في - فاعرف في حلالاً ، أو من رؤية القلب ، نعم موضع المفعول ثانياً في يقولون نخشى أن تصيبنا دائرة في هذا محذوف من قول عبد الله بن أبي ، وقوله معه منافقون كثرون ، قال ابن عباس : معناه معني أن لا نسلم لهم خدمة ، مدبر الأمر غفنا ، ومن : الدائرة من حديد وفحل ، ولا يبروت^(٢) إلا بقرصها ، وقيل : دائرة تخرج إلى يهود في معونتهم ، في فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده في هذا إشارة للرسول والمؤمنين بوعده تعالى بالفتح والنصرة ، قال قتادة : غي به الغضاء في هذه الموازل والفتاح : القاضي^(٣) ، وقال السدي : يعني به فتح مكة^(٤) ، قال ابن عطية : وظاهر الفتح في هذه الآية ظهور رسول الله - ﷺ - وعلم كلمته ، فيسعي عن اليهود ، وقيل : فتح بلاد الخمر ، وقيل : فتح فرى اليهود ، يريدون قريظة والخضير وفداً ، وما يجري مجراها ، وفي : الفتح المرح ، فله من فنية ، وفي : في قوله تعالى في أو أمر من عنده في هو إحصاء بني النضير وأخذ أموالهم ، لم يجر لناس فيه فعل ، بل طرح الله في قلوبهم الرعب ، فاعطوا ما بهم من خير أن يوجهاً عليهم بحال ولا كتاب ، وقتل قريظة وسبي غراريم فله ابن السائب ومقاتل ، وقيل : إحصاءه حتى يسطروا الجزية ، وفي : المحصد وأرجاء فيه ابن فنية ، وقال الزمخشري : إظهار أمر المنافقين وبهم البدائل ، وفي ابن عطية : ويظهر أن هذا التعميم إنما هو لأن الفتح الموعود به هو ما يرب على سعي النبي وأصحابه ، وسب جدهم وعلمهم ، فوجد الله تعالى إنما يفتح يقتضي ذلك الأعمال ، وإما أمر من عنده يهلك أعداء الشرع ، هو أيضاً فتح لا يقع للشرعية تستب انتهى ، في فيصحو على ما أسر وأل أنفسهم ناديين في أي يصبرون مدعين على ما حشنتهم أنفسهم ، أن أمر النبي لا يتم ولا تكون الدولة لهم إذا الله يفتح ، لو أمر من عنده ، وقيل : موالاهم ، وقرأ ابن الزبير في فنيصيح الناس في

(١) انظر الكشاف ١١٢/١

(٢) القوة : الغم من قتل الإنسان من عنده القوة : جلب الطعام ، وفي التوبة جلب الطعام حجة - ومعهم يتأخرون أنفسهم ويكرهون مبرهه مبراً ، وقد ما حبال وأعله يبرهم مبراً وأمر عليه

لنساء المصروف ٢٣٠/٦

(٣) انظر البقر ٢١/٢

(٤) انظر المصنف عنه

(٥) انظر المصنف عنه

(٦) الزحف : سوحه السير ، وسب الأمير والموسى بفتح الجاء ووجهاً : أخرج

لنساء العرب ١٦٢٣/٦

جعل في الدافق مكان النسيم ، قال ابن عبيد ، وجيء فصيح بالذكر ، لأن الإنسان في قلبه معبر ، فعد النسيم يرى أخفاة التي انقضت فكره انتهى . وعدم تسمية من هذا الكلام ، ودينه أن أصبح نبي لمع من غير عذر كبيرة في فصيح ، ومن أحاديث وأبو العلاء عن أن قوله في يصبح في معطوف على قوله في أن في وهو الضاهر ، ويجوز ذلك مع الفاء ، لأن فيها معنى التمسك ، فصار بغير الذي يظهر فيعطف به الفاء ، فلم تكن المعطوف مع الفاء لم يصح ، لأنه شأن يكون معطوفاً على ما ليس بحرف في عجز في ، وهو عجز عن التعلق ، والمطوية على الحرف حيز ، فيصح أن يكون فيه واسطى كان مما يحتاج إلى إرباط ، وإرباطها ، فلا يجوز المعطوف ، لكن الفاء معطوفة من حيز سائر حروف المعطوف فيصير الواحد منها تسمى محذوف من قوله في ذاته ، أو صفة نحو ، عرفت برجل يكني بضمك صبر ، أو خبر نحو : زيد يقوم يقف بشر ، وهو أن لا يكون معطوفاً على أن قال ، وذلك مصدب بعضهم أن هذا الفاء في جواب نهي ، إذ هي في تحية وترح في حيز النحر ، وهذا مع غير ، في يقول الذي أصغر هؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم لئلا يمسك في قال المفسرون : لا معنى في نفس تائب متانفون عن ارتكبه ، وحسن التماس قول تعريه المؤس إذا رآه جافاً في معناه اليهود ، غير أن زعم ملك طال ، والله ما أنشأوا بعثك ، وإن كنت لوربعة لم يلق أمة من خلقنا مثلاً في عيسى ، فمعها يقولون : أزعجنا حصود في نفسه ، فلما رأى الناس ما قد ظهر من المنظر ، ذكرا في هؤلاء في أي المنظر في الذين أقسم بالله عهد أيمانهم لئلا يمسك في عجز ، يقول بعضهم لبعض تعجبوا من حاله ، إذ اضطر بالإيمان للنفس ، أنهم يمسك ، وأنها تعجبكم عن شهيد ، فلم حل اليهود ما حل ظهر من الشافين ما قدرا أسدريه ، من موالات اليهود ، والتمسك على مؤمن ، رجعت أن يقول المؤمنون ذلك لليهود ، ويكون الخلف في قوله في إيمان فكم في لليهود ، لأن الشافين هموا اليهود المتفردة واصفوة ، كما قال تعالى حكاه عبه في وإن توفيتهم نجس بكم في فقاموا تلك لليهود ، خبر وهم على موالات الشافين ، وأما أول من عجبهم من الله شيئا ، ويحفظون فأن الله منهم من خلاص الإيم وموالات لليهود ، وفرا الألسان واقع بحرف و ، فإنه جواب تال ما يقول المؤمنون حينئذ عيسى في يقول الذين أصغر في وقد هي ، وهذا مع أهل مكة والمدينة ، وفرا الأقوال بالواو ، يصح التلام أبو عمرو ، ورفعها الكوهن ، وروى من من عجز عن أن عجز والرفع والتعجب ، وفرا : وهي في معصية الكوفة وأهل المشرق ، وأبو عطفة جملة من جملة ، حد في وجه التلام ، ومع حذف الواو انصاع معوض في العامة الثانية ، ذكر من الحليفة الشافين ، إذ في دين يسأعون في في فخر محسن في في يصحوا في هم الذين قبل منهم في هؤلاء المنس القصور في وفرا يكني في الانصاع بالنفس ، وفرا بذلك العطف بالواو ، وتذكر أن هذا القول هو صادر من المؤمنين عند وفاة النجاشي فقام ، قيل : ويتصل أنه يكون في وقت في الذين في فلولهم مبررين في يقولون نهتني أن نعصيا دابة في وعدنا ظهر مؤتمري في أمر في فيقتل ، وسؤال عبد الله بن أبي جهل ، وقول الرسول بإيمان له ، وظهر عبه أنه حلية ليوثر هي خوفه على نفسه ومن من من المؤمنين ، وهذا مع كل مؤمن أنه كاذب في ذلك ، فكان فعله ذلك مغفلا أن يقول الرسول ذلك ، وأما وفرا في يقول في معصية ، فوجهه على أن هذا القول م يكن إلا عند الفصح ، وأنه محذوف على المعنى ، فهو معطوف على أن قال في ، يذمعي في عيسى الله أن يار في معني في عيسى أن قال الله ، وهذا الذي يسبب المحذوفات المعطوف على التوهم ، يكون الكلام في قلب يورث في قلب آخر ، إذ لا يصح أن يعطى مسيح اسم الله ولا شيء به ، وأما ذلك أو الشفاء على تعذيب صبر محذوف ، أي ، ويقول المؤمنون آمين ، أي : آمين ، فلهذا التصحيح يصح به الربط ، أو هو معطوف على أن يار في عجز ، يكون في أن يار في بدلاً من اسم الله لا حيزاً ، يكون في عجز في يذات لا تلف ، كانت فمت : عسى أن يار ، فيقول : أو معطوف نحو في يصحوا في على أن يكون فيه في معبر في مسجون بأسير في أن في حواشيس ، إذ فيها معنى نهي ، وقد ذكرنا أن في هذا الوجه نظراً ، وهو على تحريف عيسى في النجاشي عجز يبت في التمني أو لا تحز في وذكرها البراء ابن عطاء عن أبي بعل ، ونسبه

الصالحين ، حفظهم إليه يسرده حَقًّا كالسورة من ثمرات وهو مع ذلك لا يدلهم فرائض الوصوه ، ولا عنه مصلًا عن غيرها من تكاليف الإسلام ، وتعجب أن كلًّا من هؤلاء الرؤوس يحدث كلامًا جديدًا يعلمه أصحابه ، حتى يصبرهم شعارًا ، ويبرك ما صحح عن الرسول - ﷺ - من الأدعية المثيرة للمناكير بها ، وفي كتاب الله تعالى على غلظة^(١) كلامهم وعلميته وعدم مصانته ، وقلة محصونه ، وهم مستبكون به ، كأنه جندهم ، ويحي من الله ، ولما ترى أطوع من العوام هؤلاء - يسبون فم الخوارج والرط ، ويرصدون لهم الأرفاق ، وهم أخف الناس في العصب والعلمية ، وأحجم هذه المصنوعات

زَانِدُهُمْ لَأَقْلَبُ إِلَيْكُمْ أَفَرَأَيْتُمْ

في آفة على المؤمنين أفرأى على الكافرين في جميع دليل ، لا جمع فلول الذي هو نقض الضعيف ، لأن ذلولًا لا يجمع على أكلة ، بل ذلل ، وعدي أكلة بعل ، وإن كان الأهل باللام ، فإنه صسته معي أخو والعطف ، كنه فذل . عاطفين على المؤمنين على وجه التقابل والتواضع ، ليل : أركأته على حذف مصاص ، التقدير : على فضلهم على المؤمنين ، والمثني . أنهم يذلون ويحسون لمن فضلوا عليه ، مع شرهم وجعلو مكانهم ، وهو نظير قوله في ابتداء على التكفير رهام بينهم في رجاست هذه الصفات بالاسم الذي فيه المبالغة ، لأن آفة جمع دليل ، وأعره مع عريز ، وهذا صفتا سالفة ، وجاءت التبعة قبل هذا بالفعل في قوله في مجهم ويعينه في لأن الاسم يدل على الثبوت ، هنا كانت صفة مبالغة ، وكانت لا تشجع ، بل هي كاتمة بزة جاد الوصف بالاسم ، ولما كانت قبر تنجده لأنها عبارة عن أفعال الطاعة وثوار الترتب عليها ، جاء الوصف بالفعل الذي يفضي التبعيد ، ولما كان الوصف الذي يتلخص بالمؤمن أركد ، وفروصه الذي قدم على الوصف المتعلق بالكافر ، ولشرف المؤمن أبعدا ، ولما كان الوصف الذي بين المؤمنين وربه أشرف من الوصف الذي بين المؤمنين ، والمؤمن قدم قوله في مجهم ويعينه في على قوله في آفة على المؤمنين في وفي هذه الآية دليل على إطلاق قول من ذهب إلى أن الوصف إذا كان بالاسم والفعل لا ينظم الوصف بالفعل على الوصف بالاسم إلا في ضرورة الشعر ، صرح قوله

وَقَرَّبَ يُخْفِي أَفَرَأَيْتُمْ أَفَرَأَيْتُمْ قَانِجِمْ^(٢)

إدعاء ما ادعى أنه يكون في الضرورة في هذه الآية ، فقلد في مجهم ويعينه في وهو فعل عن قوله في آفة في وهو اسم وكذلك قوله تعالى في وهذا كتاب أنزلناه مبارك في وفروء شادًا في آفة في وهو اسم ، وكذا في آفة في نصبا على أخال من الشكر إذا قرئت من المعرفة بوصفها ، ولما عبد الله في عطاء على الكافرين في مكان في آفة في في مجاهدون في سبيل الله في أي : في نصرة ربه ، وظاهر هذه الجملة أنها صفة ، ويجوز أن تكون تشاب لتعبر ، وسوروا القلة أن تكون في موضع نصب حالًا من الضمير في في آفة في في ولا تخافون لومة لائم في أي : هم صلاب في دينه ، لا يبالون بمن لائم فيه ، فعنى شرعوا في أمر معروف أو نهي عن مكر مضوم ، لا يمنهم اعتراض مغرض ، ولا يقول فائق هذان الوصفان ، أهمي : الجهاد والصلاة في الدين ، هما بنية الأوصاف السابقة ، لأن من أحب الله لا يجنى إلا إياه ، ومن كان عزيزا على الكافر حاد في إحاطته واستقصائه ، ونسب تقديم الجهاد على اتقاء الحيف من اللاتمسير ، لمحاورته في آفة على

(١) قُلْتُ: الرُّؤْسُ: من رؤسهم... وكلامُ قُلْتُ: لا طلاقة عليه. قال من الرُّؤسِ للأعرابِ وإني إن كلامكم لَعُتْ وهذا صلاحك لرؤسك. رُفْتُ: خُذُورًا

شاهد العرب ٢٧١٣/٢

(٢) حيث للتلغفة ، انظر ديوانه ٦٠ تلخيص ٢٢٢/١ مدر ١٩٥ انقراة ٩/٢

الكافرين في أول الحروب - أعظم من الجهاد - فكانت تربية من الأذن إلى الأعلى ، ويتصل أن تكون الواو في ولا يملكون في أول الحال - أي : يجاهدون وجاهم في الحاشية عبر جد اختلافين ، فبينم كانوا أولي الجاهل ، فإذا جرحوا في جيش المؤمنين خفي أولئك هم اليهود ، ولجأوا وحملوا حتى لا يحفظهم لوه من جهنم ، وأما المؤمنين فكانوا يجاهدون بحجة الله ، لا بما يؤمنون لوجه لائم ، وثمرة للفرع الواحد ، وهي نكرة في سبيل الذي انتم ، أي : لا يقاتلون شيئاً قط من النعم ، في ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء في يظهر أن ذلك إشارة إلى ما تقدم من الأوصاف - التي نغل بها المؤمنين - ذكر أن ذلك هو فضل من الله ، يؤتيه من يشاء ، ليس ذلك سائفة عن إعطاء إياه ، بل ذلك على سبيل الإحسان منه تعالى لمن أراد الإحسان إليه ، وقيل : ذلك إشارة إلى حب الله لهم وحبيب له ، وقيل : إشارة إلى قوله في آية على المؤمنين في وجه لبي اعطاف وترك الخوف على المؤمنين ، قد الرغشري : في يؤتيه من يشاء في عن يعلم أنه له نفعاً مني ، وفيه دسبة الاجتنال ، وفي يؤتيه استغفار ، أو خير بعد حس ، أو حال ، في والله واسع صميم في أي : واسع الإحسان والإنصاف عنهم عن مضمع ذلك فيه ، في إيمانكم الله ورسوله في ناهم عن اتخذ اليهود والخصاري أولياء ، بين هتاس هو وليهم ، وهو الله ورسوله ، وصبر أولي ما يتأخر ، والتدري لأمر ، والمحب فلاتة أفتوا ، والمحب : لا يولي لكم إلا الله ، وقول : وليكم بالآمر ، ولم يغل : أولياءكم ، وإن كان المقية متبعدة ، لأن ولياً اسم جبري ، لأن الأتولية حقيقة هي لله تعالى على سبيل التاصل ، ثم علم في مسكه من دكم على سبيل التسع ، ولو جاء جمعاً لم يتبين هذا المعنى من الأصالة والبيعة ، وقرا عبد الله في مولاكم الله في يظهر قوله في مؤمنين أموا في عموم من أم من مضي منه ، ومن غير قاتن الحسن ، استل الباع عن بولت فيه هذه الآية : أهو من ؟ طفل علي ؟ من المؤمنين ، وقيل : الذين أموا هو علي ، ورواه أبو صالح عن ابن عباس ، وبه قال طائفة ، ويكره من إطلاق الجمع على الفرد محله ، وهل أن سلام وأصحابه ، وقيل : بلغة لا تداء من حلفاته اليهود ، وقيل : أمر بكر - رضي الله عنه - فله عكره في والمؤمنين أموا الذين يقسمون الصلاة ويعتزون الزكاة وهم الكهون في عهد أوصاف سر جا الزمن لخاصة الإيمان من المنافق ، لأن المنافق لا بدوم حل الصلاة ولا على الزكاة ، قال تعالى في وإذا فموا إلى الصلاة فأما كسبل في البساة [١٤٢] وقال تعالى في أشجاء على أخير في لأحزاب [١٩] ، ولما كانت أصحابه وقت نزول هذه الآية من مضي صلاة ومزول رتاه ، وأل كل الحالتين كان متصفين بخصوع لله تعالى والتسليم له بولت الآية بهذه الأوصاف الجلية ، والركو ها ظاهره الخضوع لا الهة التي في الصلاة ، وقيل : المراد أصبه ، بحسب التدبر ، لأنها من أعظم أركان الصلاة ، فعربا عن جميع الصلاة إلا أنه يلزم في هذا القول تكريم الصلاة ، لقوله في يعمرون الصلاة في ويمكن أن يكون التكرار على سبيل التوكيد ، اشرف الصلاة وعظمها في التكليف الإسلامي ، وقيل : المراد بالصلاة هنا الترخص ، والتكويك القدس ، يقال : فلان يركع بنا نغفل الصلاة ، وروي أن علياً رضي الله عنه : نصت في محاضره وهو راكع في الصلاة ، والظاهر من أوله في وهم راكعون في أنها حصة اسمية معطوفة على الجمل فيها ، متطرفة في تلك الصلاة ، وفي الزو ، لمحق ، في : يؤتون شراكة وهم خاصصون لا يستعملون على من يعطونهم إياها ، أي : يتقربوا متصدقون وهم مسلمون بالصلاة ، وقال الرغشري : في قول قلت : الذين يقيمون ما عله في قلت : الزرع على الشل من في الذين أموا في أو على هم الذين يقيمون منهم ، ولا لغوي ما الذي معه من الصفة ، إذ هو المتدبر إلى الله ، لأن شل منه في نية الطرح ، وهو لا يصح هه طرح الذين أموا ، لأنه هو لوصف امتزج عليه صفة ما بعد من الأوصاف ، في ومن يؤل الله ورسوله والمؤمنين أموا فإن حزب الله هم الغالبون في يتبين أن يكون جواب في من في محذوفاً ، بدلاً ما بعده عليه ، أي : ينك من حزب الله ويعلي ، ويتصل أن يكون

الحرب في حق حرب الله في ويكون في من في وضع الظاهر موضع التفسير ، أي : ما هم هم العاقلون . وفائدة وضع الظاهر هنا موضع التفسير الإضافة إلى الله تعالى ، فيشعر بذلك ، وصار بذلك معلوماً . وأصل الحرب لغوياً يتجمعون لأمر حربي ، وقد أقره العشري^(١) ، ويحصل أنه يريد حرب الله ورسوله والمؤمنين . ويكون المعنى : ومن يلومهم فقد حارب الله ، واعتصم بما لا يثبت انتهى ، وهو فخر في التركيب ، قال ابن عطية^(٢) : أي : فيه عيب كل من تأول ، وحارب احبته عامة في حرب الله . فلهذا احتجوا . لأن هذا الشك هو من حرب الله ، وحرب الله عيب ، فهذا الذي نزل في رسول الله ، وفي من في يوافيها الحق لا عذر ، وفي من في ما يحصل أنه يكون فضلاً ، ويحصل أنه يكون حسداً ، في يأبى الذين آمنوا لا نتخذوا الذين تقدموا فيكم هداة ولعلنا من الذين أنونا الكتاب من فيكم والكفار أولئك في حال من عاصي . فلهذا راعاه من يريد وسيد من الحزب قد أصعب الإسلام ، ثم باع ، وكذا وجد من المسلمين يوافيها من قبلت^(٣) ، ولا هي تعالي المؤمنين عن اتخاذ الكفار والجحاري أولياء ، ثم عن اتخاذ الكفار أولياء يبدأ كذا أو يصدرى أولياءها ، ويكرر ذكر اليهود والمصارى قوله في من الذين أنونا الكتاب من فيكم في وإذا كانوا مدرجين في عموم الكفار على سبيل النص هل بعض أفراد الله ، منهم في الذكر في الآية قبل ، ولأنه أوّل في الاستهزاء ، وأبعد ابتداء للإسلام ، إذ يريدون أن على شريعة إيمانية ، ولقد كانت المشركين في عيه المكفرة . والمؤمنون من اليهود والمصارى في عيه إيمانية ، وجعل . فزيد بالكفار المشركين خاصة ، ويدل عليه قوله ، عبد الله في ومن الذين أشركوا في ، قال ابن عطية . وقرئت الآية بين كفار بين المؤمنين أو ثروا الكتاب ، من حيث العيب في اسم الكفار مع كل مشركين والله أشركا عياناً أو ثروا ، لأنه بعد تناهي الكفار . وقد قال في جاهد الكفار والمنافقين في الآية [٧٣] ففرق بينهم إيمانية الكفار ، وأصبح تسمى ، وكانوا عدة لأنهم هم كفار من كل جهة ، وهذا الفرق يلحق بهم في حد الكفار ، ولما فهم في ذلك ، ففعل الكتاب يؤسوس بالله وبعض الآباء ، والتدقيق يؤسوس بالمتهم انتهى ، وقد أقره العشري^(٤) . وفعل استهزئ بفتح الكفار على المشركين خاصة انتهى ، ومعنى الآية : من من اتخذ دينكم هزواً بعد أن يتعجب أن يتخذوناً ، بل بعدوا ببعض ويستب ، واستهزؤهم قيل : بظهر لإسلام : اتخذ الكفر . وقيل : به وهو المفضل : استهزؤهم وبفتح : وهو : عيبه الخ وفعل : صيد بعض : لعين يصفونهم ويحسبونها عليهم ، وقد ابن عباس : فصحكرا من المسلمين وقت سجودهم الخ ، وقد ذكر القول في الفراءة في في هزواً في قرأه السجود في في كفاً في حقاً . وقرأ في في كفاً في برودة من . وقرأ السجود ، وهي رواية الحسين الطوسي عن أبي عمرو ، وأقره الخ والسجود واضح ، في وقالوا الله إن كنتم مؤمنين في تأبى المؤمنين عن اتخاذهم أولياء أمرهم يعزى لله ، فرب من اجتمعت على اعتزال المؤمنين واعتبات المؤمنين ، أي : اتعوا الله في مودة كفاً ، ثم به على لرحمة الجمل عطف التقوى ، وهو الإيمان ، أي : من كان مؤمناً جعلاً بأن مودة أعداء الذين ، في وإذا قلتم إلى الصلاة اعتدوها هزواً ولعلنا في قال الكلبي كانوا إذا جوي بالصلاة تم أنفسهم إليها ، فتعوا اليهود ، فعدوا لأعداء ، صلوا لأعداء ، فكعدوا لأعداء ، على طريق الاستهزاء والصحاح فثبت^(٥) ، وقال السدي : كان نصيرني بالمدينة بقول : إذا سمع المؤذن يقول : أشهد أن محمداً رسول الله ، أحرقت الكتاب ، فطارت شرارة في يه ، فاحترق هو وأهله فتركت ، وقيل : حسد اليهود الرسول حين

(١) نعم لمصر ٦٤٩/٦

(٢) امر سبوي ٤٨٦/٩

(٣) امر خلف ٦١٠/١

(٤) امر سبوي ٤٩٦/٩

(٥) امر لمصر ٦٤٩

سمعوا الأذان ، وقالوا : لم يحدث شيء لم يكن لأسماء ، فمن أين لك الصياح عتيق بعور ، ما أيقنهم من صوت ؟ فأنزل الله هذه الآية ، وأنزل في ريس أسير قدلاً من دعايل الله في صصت [٣٤] انتهى ، والمعنى : إذا ندى بصوتكم إلى الخلافة ، لأن القصص لا يذكرون ، ولقد قدم اسم الذين أخذوا الذين هزوا وأولعوا بالدرج في ذلك جميع ما انطوى عليه المتن ، فجرد من ذلك أنهم أركان الدين ويعبر عليه بحجبه منه ، وهو الصلابة التي هي صفة بين العبد وربّه ، فله على أن من استهزأ بالصلابة ينبغي أن لا يمتدح ولياً ؛ وطرد ، فهذه الآية جاءت كالترجعة للآية فيها ، وفات بعض العلماء في هذه الآية وليس من ثبوت الأذان بعض الكتاب ، لا بالتمام وحده انتهى ، ولا تليق في ذلك على مشرعيه ، لأنه ملك في إرادنا ندينهم في ولم يقل : فاتنا عن سبل الأمر ، ولما هذه حجة شرعية دلت على سق المشرعيه ، لا على إضائه بالشرط ، والصاهر أن القسم في في قدوها في عائد على الصلابة ، ويحتمل أن يعرّد على إصدار لقيومه من في يدينهم في أي : اتخذوا المذلة ، والمهزأ والنجرة ، والمذهب ، الواحد في غير ضيق ، في ذلك بأنهم قوم لا يعقلون في أي : ذلك الفعل منهم ، بقى العمل عليهم لما يستعملونه في ندين ، وأخار دين الله عز وجل ، عمل من لا على له ، في قلب يا أهل الكتاب هل يقومون معي إلا أن أنا بقاء وما أنزل إلي وما أنزل من قبل وأنا أكثرهم فاستقروا في قال بر عاصي أن يذ من يهود ، فسألوا : سأل الله - عيسى يؤمن به من الرسل ، صد : إيمان سألوه وما أسرن إليت إلى قوله في وعسى أن مستنمون في فأنزل حين سمعوا ذكر عيسى ، علم أهل دين الله حطائي الدين والآخرة منكم ، ولا ديناً منكم منكم ، فترلت^١ المعنى : هل تدينون علينا ، أو تكفرون وتعدون دناً ، أو تفيضه ما لا يذكرك ولا يعب ، وهو الإتيان بالكتاب المراءى كلها ، وهذه عبارة نطقة وحيرة ، نه السامع عن أنه ما علم عليه إلا ما لا ينبغي ولا يعا عبياً ، وهم قول الشاعر :

زلا عجباً - عيسى لم يشر أن شيرهم في سهر فلور من فراج ألك - لا -

واختص به رسول ، وهو معنى ما السابق ، وفرا الجمهور في تقفون في يكثر لغاهه لاصي بهم منعها . وهي التي ذكرها نعت في تضيح ، ونظم بالكسر المقم بالفتح له مؤلفها لخصني بغيره ، وفرا بها من حيرة ونحس وإن لم يعل أنه المرهيب ، ومن في تقفون في يستقلون ، وتكفرون ، وتكفرون ، وتكفرون ، وكهها متفرقة في ولا أن أما في استاء فرح له دعايل ، وهو الجسد في أنزل في سبأ لمعايل ، وتحت في اللعطين ، ولزأها من هوك مسين لتفادى ، وفرا منه بر مبره في وإن أكثرهم فاستقروا في تكسر الحفرة ، وهو واضح المعنى . أنه بعد أن يقول لهم فدين احضروا ، وتصدت الإخبار بغير كثره وفردهم ، وفرا الجمهور منع هره أن يخرج ذلك من أما في موضع يقع . وفي موضع نصب ، وفي موضع جر ، فدرج على الإتيان ، بقدر الرمح في الخبر متعها دعايل ، أي . ولست أكثرهم ثابت معلوم عندكم ، وأنكم تاملوا أنا هل الحق ، وتكم على الجاهل إلا أن حب الزمانه ورثا يتكلم من الاعتراف . ولا ينبغي أن يقدم خبر إلا مقدمات ، أي . ومعلوم من أكثرهم ، لأن الأصح أن لا يدأ بها مقدمات إلا بعد أما فقط . والنصب من وجوه ، أحدها : أن تكون مفعولاً عن في أو أما في أي : ما تقفون ما إلا بإيمان فحق أكثرهم ، جدر في النفس في بغيره ، وهذا قول أكثر متأولين ، ولا ينح معناه ، لأنهم لا يعفرون فحق أكثرهم ، فكتب بغيره ؛ لكنه لحال هل أن لست في ما تقفون معاً إلا في حد مجموع ، من أيا مزمون ، وأكثرهم مستوفون ، وإن كذا لا يسمون أن أكثرهم فاستقروا ، كمن تقفون : ما تقفون من إلا أن صاكت وأنت كذب ، وما كرهت سي إلا أن عبي إلى نفسي وأنت سمعهم ، وإن كذا لا يعترف أنه قلوب ، ولا أنه معصي ، وكأنه قيل : ما تقفون ما إلا مخالفتكم . حيث دعوهم إلى

١) انظر الترمذي ٢: ٢٨٧

الإسلام وأُقيم حارسون - ولوجه الثاني - أن يكون معطوفاً على ﴿إن أنبأ﴾ إلا أنه على خلاف مضاف تصديره : واعتقادنا بكم أن أكثركم فاسقون ، وهذا معنى واضح ، ويكون ذلك داخلًا في ﴿ما تظنون﴾ حقيقة ، الثالث : أن تكون الواو ولمع ، فتكون في موضع نصب معطوفاً منه ، التصدير - ونسب أكثرهم ، أي - تصبون ذلك مع فسر أكثركم ، والمعلق : لا يحسن أن تنفخوا مع رجوة فسق أكثركم كما تقول : شيء إلي مع أي أحسن إليك ، الرابع : أن يكون في موضع نصب مفعول بفعل مقتر ، يدل عليه ﴿حل نفسن﴾ تصديره - ولا تظنون ، أن أكثركم فاسقون ، والمحرر على أنه معطوف على قوله ﴿بما أنزل إلينا وما أنزل من قبل﴾ وما أن أكثركم فسقون ، وأجر على أنه معطوف على عنه خبره ، التندير . ما تظنون ما إلا الإيمان لحلة إيمانكم وفستكم . ويدل عليه فسر حسن : بفسقكم تقصم ذلك علينا ، وهذه سبعة وجوه في موضع ، لم وصلها ، ويظهر وجه ثامن ، ولعله يكون الأرجح ، وذلك أن مضمناً أصلها أن تصدق بي ، تقول : تقصم على الرجل ، أقسم ، ثم تبي منها الفعل تصدق إذ ذلك غير ، وتصم عن الإمانة بالمكروه ، قال تعالى ﴿ومن عاد بينهم الله منه رقة عربر ذو انتقام﴾ الثالثة [٩٥] وسبعة التصيين فيها من غاب على شخص فله هو كاره له لا محالة ، ويصيب عليه بالفكروه ، وإن قدر فحادث ما فعل يعني الفعل ، للوجه وقد رآه ، ولعلك علمت بمن دون التي أصلها أن يعدي بها ، فصار المعنى وما تظنون من ، أو ما تصبونها بما كره إلا أن أنبأ ، أي - لأن أنبأ ، فيكون ﴿إن أنبأ﴾ معطوفاً من أجله ، ويكون ﴿وإن أكثركم فاسقون﴾ معطوفاً على هذه العلة ، وهذا وإن أعظم سبب تعديته بين دول هي ، وحسن أكثركم بالفسق ، لأن بهم من عدو إلى الإسلام . أولان مضافه وجه المألوف في الخروج عن الطاعة هم الذين يلوون ما يقولون ، ويعملون ما يفعلون تقريباً إلى المالك ، وهؤلاء للجاء والرياسة ، فغير فائق في دينهم لا عدول ، وقد يكون تكافؤ عدلاً في دينه ، ومعنونه أن كلهم لم يكونوا عدواً في دينهم ، ولذلك حكم على أكثرهم بالمفسق ، في قل هل أتيكم بشر من ذلك مثوبة عند الله من لعنه الله وغضب عليه وجعل منهم القردة والخنازير وعبد الطاغوت ﴿يعطى بالكتاب﴾ يعطى بالكتاب ، ويخص الخطب لأهل الكتاب الذين أمر أن يتاديهم أو يتطاعهم بخوله تعالى ﴿بما أهل الكتاب من تنفرون منا﴾ هذا هو الظاهر ، قال ابن عطية : ويحسن أن يكون صريح الخطب للمؤمنين ، أي : قل يا محمد للمؤمنين . هل أنتم بشر من ذلك هؤلاء الفاسقين في وقت الرسوخ إلى الله ، أو يك أسلافهم الذين لعنه الله وغضب عليهم ، وتكون الإشارة بذلك إلى حاضرتهم ، فعل هذا الإيميل يكون قوله ﴿بشر﴾ فعل ففضل باقية على أصل وضعها ، من كونه ذلك على الاشتراك في الوصف ، وزيادة الفعل على المفعول عليه في الوصف ، فيكون صلا . لو أنك الأسلاف ولهم أكثر من صلا هؤلاء الفاسقين ، وإن كان الضمير خطأ لأهل الكتاب . فيكون ﴿بشر﴾ على ما به من التفصير على معتقد أهل الكتاب ، إذ قالوا : ما تعلم دينا بشر من دينكم ، وفي حقيقة لا صلا عند المؤمنين ولا شركة لهم في ذلك مع أهل الكتاب ، وذلك كما ذكرنا إشارة إلى دين المؤمنين ، أو سلك أهل الكتاب فيحتاج إلى حذف مضاف ، إما قبله وإما بعده ، فيقدر قبله : بشر من أصعب هذه الحال ، ويقدر بعده : ذلك من لعنه الله ولكون لعنه الله^{١١} أن اسم الإشارة يكون على كل حال من تأنيث وبنية ، وجمع كما يكون للواحد المذكور ، فيحتمل أن يكون ذلك من هذه اللغة ، يصح إشارة إلى الأشخاص ، كما قد : بشر من أولئك ، فلا يحتاج إلى تقدير مضاف ، لا قل اسم الإشارة ولا بعده ، إذ يصير ﴿من لعنه الله﴾ في نصب أشخاص بأشخاص ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضاً إشارة إلى أشخاص ، وأخره على معنى الجنس ، كأنه قال : قل هل أتيكم بشر من جنس الكتابي ، أو من جنس الجنس ، على اختلاف التصديرات اللذين سبقا ، ويكون أيضاً ﴿من لعنه الله﴾ في نصب شخص بشخص ، وهذا المعنى ومن يلب ﴿بشر﴾ من أنبأ ،

وابن سيرة والأعرج وسبيح وابن عمر بن مثنى في كمعونة ، والجهمور من نأ ، و في مثنى في كمعونة ، وتقدم توجبه انفرادتين ، في في المثنى من عند الله في النقرة [١٠٣] وانتصب في مثنى في هنا على التمييز ، وجاء التركيب الأكثر الأوضح من تقديم الفضل عليه على التمييز : كقوله في ومن أسلف من الله حديثاً في النساء [٨٧] بتقديم التمييز على الفضل أيضاً صحيح ، كقوله في ومن أحسن قولاً من دعا على الله في وهذه المثنى هي في أخسر يوم القيامة ، وإن لوحظ أصل ابراهيم ، عالمي : مرجوحاً ، ولا يبدل في ذلك على معنى الإحسان ، وإن لوحظ كثرة الاستعمال في الخبر والإحسان ، فوضعت المثنى هنا موضع العقوبة على طريقة يومهم في :

تَجِبَةُ يَتَّبِعُهُمْ خُزْرٌ وَجَمِيعٌ

في خبرهم بعد ذلك ألم في الاشتقاق [٢٤] و في من في في موضع رفع كأنه قيل : من هو ؟ فقيل : هو من تبعه الله ، أو في موضع جر على البدل ، من قوله في بشر في ويؤمروا أن يكون في موضع نصب على موضع في بشر في أي : لتبشركم من الله الله ، ويحتمل من لغة الله أن يراد به أسلاف أهل الكتاب ، كما تقدم ، أو الأسلاف والأخلاف ، فيخرج هؤلاء المخاضرون فيهم ، واندي تنصبه لفصحته أن يكون من وضع الطاهر موضع الضمير ، تنبيهاً على الوصف الذي حصل به كونه شرّاً مثنى ، وهي اللغة والغضب وجعل القردة والخنازير منهم وعبد الطاغوت . وكأنه قيل : قل هل أتيتكم بشر من ذلك مثنى عبد الله أنتم ، أي : هو أنتم ، يرشد على هذا المعنى قوله بعد في وإذا جاءوكم قاتلوهم أي في القالة [٦٦] فيكون الضمير واحداً ، وقرأ أي وعبد الله في من نصب الله عليهم وجعلهم قردة وخنازير في وحمل هنا : بمعنى صير - وقال الفارسي : بمعنى غلب ، لأن عبده في وعبد الطاغوت في وهو معتزلي لا يرى أن الله يصير أحداً عبداً طاغوت ، وتقدم الكلام في مسخهم قردة في البقرة وأما الذين مسخوا خنازير ، قيل : شيخ أصحاب الفسق ، أو مسخ شياهم قردة فإنه بن عيسى - وقيل : أصحاب عائلة عيسى ، وذكرت أيضاً قصة طويلة في مسخ بني إسرائيل خنازير لمنحصرها : أن امرأة منهم مؤمنة قتلت مملكت مصبتها ومن معه ، وكانوا قد كفروا بمن احتج إليها عن دته إلى الجهاد ثلاث مرات ، وأتباعها يقتلون ، وتمثلت هي ، فبعد الثالثة سببت واستمرت في دينها ، فمسخ الله أهل المدينة خنازير في ليتهم ، تنبيهاً على دينها ، فلما رأتهم قالت : فلوهم علمت أن الله أعز دينه وأمره - فكان المسخ خنازير على يدي هذه المرأة ، وتقدم تفسير الصاغرة ، وقرأ جمهور السبعة في وعبد الطاغوت في ، وقرأ أي في وعبدوا لطاغوت في ، وقرأ الحسن في رواية في وعبد الطاغوت في يستكان لياه ، وخرج ابن عطية على أنه أرهد : وعبداً مذبذباً ، فحذف التثنية كما حذف في قوله في ولا تأكلوا مما لا حلال في النساء [١٤٦] ولا وجه لهذا التخرج ، لأن عبداً لا يمكن أن ينصب للطاغوت ، إذ ليس بصدر ولا اسم فاعل ، والتخريج الصحيح أن يكون تخفيفاً من في عبد في يتضحها كقولهم في سلف : سلف ، وقرأ ابن مسعود في روايته في وعبد في بضم الباء نحو شرف الرجل ، أي : صار له عبد ، كاخلف والأمر المعتاد لله ابن عطية ، وقال الزمخشري^(١) أي : صار معبوداً من دون الله ، كقولك : أمر إذا صار أميراً انتهى ، وقرأ النحوي وابن الفصيح والأعشى في رواية درون في وعبد الطاغوت في مبنياً لمفعول ، كضرب زيد ، وقرأ عبد الله في رواية في ونهبت الطاغوت في مبنياً للمفعول ، كضربت المرأة ، فهذه قرأتان مألوفتان ، وإعرابها واضح ، وانما هو أن هذا المفعول معطوف على صلة من وصلت بالتمتع وغضب وجعل وعبد ، والمبنى للمفعول ضعفه الطبري ، وهو يوجب على حذف الراط ، أي : وعبد الطاغوت فيهم ، لم يبينهم ، ويحتمل أن يكون في وعبد في ليس داخلين في الصلاة ، لكنه على تقدير من ، وقد فُرِجها مظهره عبد الله ، قرأ في ومن عبد في ولما عطفاً على القردة والخنازير ، ولما عطفاً على من في في قوله في من كسبه الله في ، وقرأ أبو

واند الأعرابي في وثائق الطاعون في جمع عائد كصراة زيد ، وفرا من عباس في رواية ربيعة وعنه واس وثاب في رقد الطاعون في جمع عبد كرهى ورهن ، وقال غلب ، جمع عائد ، كشارب وشرف ، يرقن الرعشري^{١١١} ، تابعاً للأعشى : جمع عبد ، فيكون بذلك جمع جمع وأنت را .

أَنَّ الْعَدَّ إِلَى اسْمِهِ كَقَوْلِهِ مَبْنِي قَوْمٍ غَلَبَهُ^{١١٢}

وقرا الأعشى وغيره في ونجد الطاعون في جمع عائد ككهارب وحرب ، وقرا بعض النحويين في وعائد الطاعون في جمع عائد كعائمه وقيام ، أو جمع عبد أنتد بعبويه :

أَنْتَدِي بِمَنْ مَعَهُ بِأَسْنِ عَجَلٍ لَمَّا بَدَأَ يَبْأَسُونَ الْعَدَّ^{١١٣}

وسمي عرب الخيرة من العراق ، لثخولهم في فاعة كسرى : عادوا ، وقرا ابن عباس في رواية في وفيد الطاعون في جمع عبد ، نحو كلب وثلب ، وقرا عبيد بن جح في وأعد الطاعون في جمع عبد ، فغلب وأغلب ، وقرا ابن عباس في أبي حنبل في ونجد الطاعون في يربه . وعنده جمع عائد ، كعائمه وفجرة ، وحذف الياء للإضافة ، أو اسم جمع كخادم وحدم ، وغالب وعيب ، وقرى في وعده الطاعون في مثله ، نحو داهر وفجرة ، فهذا تارة فزادت بالجمع المنصوب عصا على في نغرة والخنازير في ، مضطراً لنجد الطاعون ، وقرى في وعابدى في ، وقرا ابن عباس في رواية في وعادوا في ، وقرا عيون العقيل في وعادوا في نوقا أبو عمر عن علي أنها عائد ، وهذا من سلامة أضبع إلى الطاعون ، فالتاء عطفاً على الفقرة والخنازير ، ويأثروا عطفاً على من لعنه الله ، أو على يضارهم ، ويحتمل فزادت عرب أن يكون في عائد في معرأ اسم جنس ، وقرا أبو عبيدة في وعاد في على وزن ضارب مضاداً إلى لفظ الشيطان بدل الضاعية ، وقرا الحسن في وثيد الطاعون في على وزن كلب ، وقرا عبد الله في رواية في وثيد في على وزن سلم ، وهو ناء مائغة ، وقرا ابن وثاب والأعشى وحزرة في وعبد في على وزن يفض ونجس ، فهذا أربع فزادت بالتفرد ، المراد به الحسن اضبط إلى الطاعون ، وفي الفراء الأخيرة منها اختلاف بين العلماء ، قال نصير النحوي صاحب الكسائي ، وهو وهم عن قرأ به ، وليست له العلم ، حتى نعلم أنه جائز ، وقال الفراء إن بكسر لعمدة مثل صدر وشغل فهو وجه ، وإلا فلا يجوز في القراءة ، وقال أبو عبيد : إنما معنى المدد مدد من الأعداء ، يريدون مدد الطاعون ، وإن وجد هذا يصح عن أحد من فصحاء العرب أن المدد يلقن فيه عد ، وإنما هو عبد وأعد بالالف ، وقال أبو علي : ليس في تيبة المصروع مثله ، ولكنه واحد يرا به التثنية . وهو بناء يرا به المائغة ، فكأن هذا قد ذهب في عبادة الطاعون ، وقال الرعشري^{١١٤} : وسنة العلو في العبودية ، كفر لهم رجل حذر وقطر نلماخ في اختار والعطنة ، قال الشاعر :

أَسَى لِنَفْسِي إِنْ أَكْثَمَ لَعَةً وَإِنْ أَكْثَمَ عَيْبَةً^{١١٥}

وقال ابن عتبة : جب لفظ مائغة ، كبقت وندس ، فهو لفظ معرود يرا به الحسن ، وبني بناء المائعات ، لأن عنه أبي

(١١٠) انظر المصدر نفسه ٦٥٢/١

(١١١) لم أعده لقلته ، انظر اللسان ٤٠٤ وبنو أمية الكشاف ٣٧١/٢

(١١٢) لم أعده لقلته ، انظر الكشاف ١٢٣/١ و لحيص ٩١٥/١ وأما في الشعر ١٦١/١

(١١٣) انظر الكشاف ٦٠٣/١ .

(١١٤) البيت لأوس من صحر ، انظر ديوان ٣٩ وقال أبو حوا

الأصل صفة ، وإن كان يستعمل استعمال الأسماء ، وذلك لا يخرجه عن حكمه الصفة ، وذلك لما فتحه ابن عباس من جهة
عائلة ، وأشد

أمر النبي

الجهت . وقال ذكره الطبري وغيره بحسب أثناء النبي ، وعد ابن عاتق في أسماء الجمع قبلا . قال : ومنها
فعل كجوسم وعد ، وفرا من غنم جبارون عنه مكرمة في رعد الطغوت في جمع غنم . كضارب وضرب . وحسب
انطاعوت أراد عبدا متوليا فحذف النون لانهما المتكلمين . كما قال في ولا ذكر الله إلا قبله في هذه إحدى وعشرون
قراءة ، بقراءة يريد يكون توبن وعشرين قراءة ، فإن لم يخش في القول قلت : كيف صار أن يجعل الله سبحانه عداد
الطغوت ؟ قلت : فيه وجهان ، أحدهما أنه حذوه عن عدونا ، والثاني أنه حكم عليهم بذلك وبصحة به ،
كقوله في وحملوا الملائكة الذين هم عبد الرحمن إيانا في الإعراف ١٩ | انتهى ، وهذا على طريق المعركة ، ويقدم نصير
الطغوت ، وقد أحسن في الطواعيت ، وروى أنه لما رأت كان لشعوب يعزبون اليهود ، يقولون ما روعة العردة
والخزير ، فيكسبون وأحسبهم ، في أولئك شر مكانا في الإشارة إلى التوسيع بالمنة ، وما بعدها ، والمنصب في مكانا في
غير التعبير ، لأن كان ذلك في الأسوة أن أراد بالمكان حقيقته ، إذ هو بهيم ، وإن كان في الدنيا ، فيكون كناية واستعارة
للمكانة في قوله في أولئك شر مكانا في تدخوله في باب الكتابة ، فقدمه ، فلان طويل الجاء ، وهي إشارة إلى النبي ، وذكر
لوازمه وجامعه قبل المصير ، وهو مكان المؤمر ولا شر في مكانهم ، وذلك ارجح في شر مكانا في على قديكم ورسولكم ،
وقال الشعبي أحسن من قبل في شر مكانا في الآخرة من مكانكم في الدنيا ، لما يخلصكم من الشر ، وقال ابن عباس :
مكانهم سفر ولا مكان أشد شر منه ، وإنما يظهر أن المصير هو غيرهم من الكفر ، لأن اليهود جاءتهم البينات والرسول
والحجرات ما لم يحي ، غيرهم كذبا ، فكانوا أشد ناسا عن اتباع الحق يصعدون الرسل ، ولولا لهم في العصيان ، وكفروا
بأمر من الكفر والرسول تنالهم لعنة بعد التوبة ، فأمر بغيرهم بهم بأمر شر من الكفر ، في وأضل عن سواء السبيل في
أي : عن وسط تسليط لنفسه ، أي . هم جازون لا يشتدون إلى مستقيم الطريق ، في وإذا جازوكم قالوا أما وقد
دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به في ضيق نية في جازوكم في اليهود والمعاصير من الرسول وخاصة بأما فقيس فيه ،
قاله ابن عباس وثقة السدي ، وهو على حذف مضاف ، إذ ظاهر المصير أنه عائد على من قبله ، التقدير ، وإذا جازوكم
أهتكم أو ساوهم ، ويقدم من قوله أن يكون في من لعمري أنه في آخر عبارة عن الفعلين في قوله في قبل بأهل
الكتاب في وأنه ما رجع لظاهر موضع المصير ، فكانه قيل أنتم ، فلا يحتاج هذا إلى حذف مضاف ، كان حراة من
اليهود بأهلون عن رسول الله - صفة ، يظهر من له الإتيان دافعا ، فأمر الله تعالى بشيء ، وأمر بخرجه في دخلوا
يتعلقوا بشيء مما صدر ، من تدبير ومصلحة ، فعل هذا الخطاب في جازوكم في الرسول ، وقيل المصير من الذين
كذبوا بحضرة الرسول ، وهاتين الحالتين حالان ، وفي الكفر وفي في حالات أهدأ ، أي : منسحب ، ولذلك
دخلت قد تقرأها من زمان الحال ، وليس آخر : وهو أن أمارت الذمات كانت لأئمة عليهم ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم -
متوقفا لإظهار ما كنتم ، فدخل حرف التوقيع ، وحذف من هتني الحال انشاعا في الكلام ، وقال ابن عتيق : وقوله
في وهم في تحليص من أهوال العبرة أن يدخل قوم بالكفر وهم قد خرجوا به ، فأمر بالاعتناء بآية نعت في وهم قد خرجوا
به في أي : هم بأجانبهم انتهى ، والمعاني في الخليل في أمنا في أي : قالوا ذلك وحده حاش ، وقيل معنى في هم في
للتأكيد في إضافة الكفر إليهم ، وهو أن يكون من الرسول ما يوجب كفرهم من سوء معاملته مع ، ما كان يطلب بهم

ويعاملهم بأسس معاملة ، فاللعن أي لعنهم هم الذين خرجوا بالكفر باختيار أنفسهم ، لا أنك أنت الذي ثبت لبقاتهم في الكفر ، والذي يقول : إذا لمجلة الاسمى الواقعة حالاً المصنفين بضمير في الحال ، المحرم عنها فعل أو اسم يتصل بضمير في الحال أكد من الجملة الفعلية ، من جهة أنه يتكرر فيها المسد إليه ، مهيض نظير : قام زيد ، ولما كانوا حين جازوا الرسول أو المؤمين ، قاتلوا أمما ، مطبوعين بالكفر ، كان ينبغي ضم أن لا يخرجوا بالكفر ، لأن رؤيته - ع - كافية في الإيمان ، ألا ترى إلى قول بعضهم حين رأى الرسول : علمت أن وجهه ليس بوجه كذاب ، مع ما يظهر لهم من خوارق الآيات وباهر الدلالات ، فكان المناسب أنهم وإن كانوا دخلوا بالكفر أن لا يخرجوا به ، بل يخرجوا بالرسول مؤمناً خائراً وباطناً ، فأكد وصفهم بالكفر ، بأن كثر المسد إليه تنبيهاً على تحفظهم بالكفر وتغليب عليه ، وإن رؤية الرسول في محمدهم ، ولم يثار لها ، وكذلك إن كان ضمير الخطاب في ﴿ وإذا جازوكم قالوا آمنا ﴾ كان ينبغي لهم أن يؤمنوا ظاهراً وباطناً ، لما يرون من اختلاف المؤمنين ، ونصدهم للرسول ، والاعتصام على الله تعالى ، والرجعة في الأخرى ، والرجوع في الدنيا ، وهذه حال من ضل عن موافقة ، وكان ينبغي إذ شاهدوهم أن ينمواهم على دينهم ، وأن يكون إيمانهم بالقول موافقاً لاعتقاد قلوبهم ، وفي الآية دليل على جواز عي ، حاله الذي حال واحد ، إن كانت التواري في وهم في دار حال ، لا وأو عطف ، خلافاً لمن منع ذلك إلا في الفعل التفضيل ، والظاهر أن الدخول واخروج حقيقة ، وقيل : هما استعارة ، وانتهى ، فقلوا إلى الكفر ، أي : دخلوا في أحوالهم مضمرين الكفر ، وخرجوا به إلى أحوال آخر مضمرين له ، وهذا هو التقلب ، والحقيقة في الدخول انفصال المبدأ من خارج مكانه إلى داخله ، وفي الخروج انفصال المبدأ من داخله إلى خارجه ، ﴿ والله أعلم بما كانوا يكتمون ﴾ أي : من كفرهم وغفانهم ، قيل : من صفة محمد - ع - ، ونعم ، وفي هذا ميل إلى إفساء ما كانوا يكتمونه من الكفر بالمسلمين والتكيد والمداوة ، ﴿ وتري كثيراً منهم يسارعون في الإيمان والمعدون وأكلهم السحت ليس ما كانوا يعملون ﴾ يعملون في تحمل في ترى في أن تكون بصرية ، فيكون في يسارعون في صفة ، وأن تكون حسية ، فيكون مفعولاً ثانياً ، والمداوة شروع بسرعة ، والإثم : المكذب ، والمعدون : الظلم ، يدل قوله في من يؤمن الإيمان في المائدة [٦٣] على ذلك ، وليس حقيقة الإيمان الكاذب ، إذ الإيمان هو التعلق بصاحب النصبة ، أو الإيمان ما يختص بهم ، والمعدون ما ينمى بهم إلى عيرهم ، أو الإيمان : الكفر ، والمعدون : الاعتداء ، أو الإيمان : ما كنتموه من الإيمان ، والمعدون : ما ينمى فيها ، وقيل : المعدون نعتهم خلوة الله ، أقوال خمسة ، والجمهور على أن السحت هو الفرشا ، وقيل : هو الربا ، وقيل : هو الرشا ، وسائر مكسبهم الحبيث ، وعرض الرزبة بالكسر مهم ، لأن بعضهم كان لا يتعامل ذلك المصنوع أو بعضه ، وأكثر استعمال المداوة في الخير ، فكأن هذه الناصبي عنهم من قبيل المضاعفات ، فذلك يسارعون فيها ، والإثم تناول كل محبة يرب عليها المذهب ، مجر من ذلك المعدون وأكل السحت ، وخص بالذكر تعظيماً لقائمين المعصية ، وما ظلم عيرهم والمضم الحبيب الذي يشاعنه عدم قبول الأهل الصالحة ، وقرا أبو حيرة في الجدوان في كسر صفة العين ، وتقدم الكلام في ﴿ ما ﴾ بعد ﴿ شئ ﴾ في قوله في شئنا أشروا به في البقرة [٩٠] في لولا يتابعهم البريانيون والأخبار عن قولهم الإيمان وأكلهم السحت ليس ما كانوا يعملون في ﴿ لولا ﴾ تخفيف ، يتضمن توبيخ العلماء والعباد على مكنتهم من النبي عن طاعته الله تعالى والأمر بالمعروف ، وقال : العلماء ما في القرآن آية أشد توبيخاً منها للعلماء ، وقال الضحاك : ما في القرآن أعرف منها ، ونحوه ابن عباس - ع - ، والإثم : هنا ظاهر الكفر ، أو يرايه سائر أفرادهم التي يرب عليها الإيمان ، وقرا الخراج وأبو داود في الربون في مكذب في الربوبون في ابن عباس في منس ما كانوا يعملون في غير لأم قسم ، والظاهر أن الضمير في كانوا في تلك حل الربوبين والأخبار ، إذ هم المعدون عنهم ، والمؤمنون بعدم النبي ، قال القرطبي ^١ : كل عامل لا يسمى صانعاً ، ولا كل عمل يسمى صناعة

حتى يشكر فيه ، ويتوب ويطلب إليه ، وكان النبي في ذلك أذ لم يجمع العصية معه ، فلهذا أوصى نفسه بها ، وأخبره عن نكاحها ، وأنه الذي يذنب ولا يشهد معه في فعل غيره ، فلا يوطئ إلا بكافراً كان أشد خلافاً من لوطه ، وظهر بدلت الغرض من عدم مشاطة الدنس ، وبين تارك النبي منه ، حيث جعل ذلك سبباً لوجوب عصاة ، وقد يقال : إنه غير في ذلك نفس الفصاحة ، وبذلك تكرار التوبة ، وفي الحديث : من سر رجل ينجس يوماً ، جعل ما بعده من طهارتهم فلا يأخذون على يديه ، لا أثبت أن معصية الله منه عقاب ، لأنه وأوصى إلى بوضع بلاك أربعين ألفاً من حجار قومه ، وسبق الله من شرابهم ، فصل : من استعاض بالآخبار ، ففعل إثمهم لم يعصوا تعصبي ، ووتكلمهم وشربهم ، وهو ملك من ديار أوحى الله في تلامذته من سبب قومه ١٩ ، فذلك التلمذة : إن فيها عداوة العدا ، فقال : ليس من صحبته فاد له يعصوا إثمهم ، أي : لم يحضر عصباً ، ولكن يحسن العفة إلى عدا ، ثم : وأقطع في التوبة ، إنما أثبت التوبة مهاسر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وهبط وجبه ، وأثرت العدا ، فقال : الله ، لا الرزق مكاناً أنت رزقه ، وما يابك وجهك فعم في ذات الله فقط يوماً ، أو كلاماً جذا عدا ، أو جذا من عدا ، وأما رجلاً هذا وعلم أن عدا فحاجهم معروف فيه ، ومرف في عصباً من بدات العدا في ذلك ، غير رجل واحد ، وهو أستاذ أبو جعفر من أرباب ، فإنه له دعوات في ذلك مع منك بلاك ورؤسائه ، حدث فيها إثم ، نصي معصية حرم بهت ثوابه ، وضرت عذاره ، وفي بعضها : أنما من طوت قومه ، وفي بعضها : حل يسير قومه ، وقالت اليهودية الله معلولة في ذلك في حصاص : قاله من حصاص ، وهو مقاتل ٢٠ ، فيه وفي من صور به وعزير من أبي عازر ، هو : قالت ، رتب ذلك إلى اليهود ، لأن هؤلاء علماءهم ، وهم ناسهم في ذلك ، وأبداً في الخارجة حقيق ، وفي عذرهم عذر ، عداها التوبة ، نقول : العرب ، كم بقي عدا فلا ، والقوة والملك والمفارقة في قول أبو العباس : أنه في آل جبر ٧٢ - قال الشاعر :

كنت على أوتابك لتكلمك فم يذ

أي : قد نذره ، والتأيد والصبر يد الله مع القضي حتى يقضي ، ولغاسه حتى يقضي ، وتأتي صفة في مما عشت بدنياً : أنما في ٧١ - في : مما عملنا في أيعفو الذي يذ عفاة الشك في المرة [٢٣٧] أي الذي له عفاة الكفا ، وظاهر قول اليهود أنه قد بدأ ، فإن كانوا راوياً ، خارجة فيهم ما سبب مدعهم ، إذ هو التعميم ، وهو : أنما بهم بعض الرأس والمجبة ، فاعذ عن قضي ، وجميعاً أنه فراس من خلق الصلوات الأرض يوم الجمعة ، واستغفر على طهره ، أصبوا عذري رعله على الآخرين للإسرافة ، وبذ الله جعل ذلك بشره في ولم يبي حلفهم في لأحاف [٢٣] في وما من لغوس في [٢٨] وظاهر صدق الآية يذ على أنهم أرادوا خلق اليد وسطه الحار عن النحل ، وهو : ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل بسط ، الإسرا ، [٢٩] ولا تبسط يدك بتكلم بهذا الكلام إذ ثبت يد ولا غل ولا بسط ، ولا فرق عدا من هذا الكلام وبين دفع عدا عنه ، كذا كلامان معاً ، عن حقيقه واحدة ، حتى أنه يستعذ في ملك لا يعطي عطا فله ، ولا يذنه ، لا يشتره من غير سعي في بذل سطها وقصها ، وذلك حيث في لتعصم :

[٢٦] أمرت بطريق في التوبة ٢٧٠: ٢٧١

[٢٧] قال : حسب عدا من عدا لوجه ، فلهذا عدا عدا ، وفي ظاهره : فلهذا عدا ، أي : نعم ، وأصله في العدا ، عام في العدا ،

نفس : عدا ٢٧١: ٢٧٢

[٢٨] بطريق العدا ٢٧٢: ٢٧٣

[٢٩] بطريق العدا ٢٧٣: ٢٧٤

نَفْسُوْهُ بِسَطٍ مَّكْنُفٍ حَتَّىٰ تَرَاهُ مُشَاهِدًا ۖ لِّمَنَافِعِهِۦ لَمَنَعَ نَبَأَهُ ۚ

كفى بذلك من المبالغ في الكرم ، وسبب مقالة اليهود ذلك على ما قال ابن عباس ، هو أن الله كان بسط لهم الرزق ، فلما عصوا أمر الرسول وكفروا به ، كتب عنهم ما كان بسط لهم ، فقلوا ذلك ، وقالوا ذلك ، وقال قتادة : لما سطرهم منهم قلوا ذلك وهو حمل ، وعلى الاستعداد به في الديار ، وهذه الأسباب مائة لسبب الآية ، وقال قتادة أيضاً : لما كان اليهودي مختصراً لمجرب على تحريم بيت المقدس ، قالت اليهود : لو كان صحيحاً لمعنا منه ، فله منبولة ، وقال الحسن : منبولة عن عذابي ، يعني في معنى من آله الله وأحاراه في المائدة [١٨] وهذا القولان يدعمهما قوله في بل يده بسبب طلاق ينفق كيف يشاء في المائدة [١٤] وعلى الكثير قالوا عصب ، وقالوا ذلك عاباً واستهزاء وبهتان فانتهى ، والظاهر أن قرطم في يد الله مغنولة في حجر أبيه من ذهب إلى أنه استغنى ، أي الله مغنولة حيث فخر المعينة عليا ، وإلى أنها مبركة عن العطاء ، ذهب ابن عباس وقتادة والفرأه وابن قتبة والزجاج ، أو عن عذابي إلا لمحة القسم بقدر عبادتهم للحمل ، قاله الحسن ، أو إلى برد عليا ملكنا ، قال الطبري في غلبت أيديهم في حجر ، وإيهام بالغ في بهم في جهنم لا هذه ذاك الحسي ، أو حرمهم في الدنيا جعلهم الله أبداً فوه قوله الزجاج ، وقال مقاتل : أسكت عن الخبر ، وقيل : هو دعاء عليهم بالحسن والتكدي ، ومن ثم كانوا أحسن خلق الله وتكدهم ، قال الرضائي : ويجوز أن يكون دعاء عليهم بمل الأبدى حقيق ، بخلول في الدنيا أسرى ، وفي الأسرة مستبدين بأهل جهنم ، والصفى من حيث اللفظ ، وملاحظة أصل الجاز ، كما تقول : مني سب الله داه ، لأن سب أهله القطع ، فإن قلت : كيف حذر أن يدعو الله عليهم بما هو منج ، وهو الجحيم والكف : لم أره الدعاء بالخلول الذي تلصقه قلوبهم ، فربهمون بخلاف إلى خلهم ، وتكدي إلى تكدهم ، وما هو مسبب عن التحمل والتكدي ، من لصق شعارهم بسوا الأحداث التي تحزيم وتفرق أعراضهم انتهى كلامه ، وأخرجه جاز على طريقة الاعتزال ، والذي يظهر أن لوف في يد الله مغنولة في استعانة عن إصلاك الأحسان الصائم من المقهور على إصلاك ، ولذلك حازوا بلفظ في مغنولة في ولا ينفق إلا المقهور ، فعاد قوله في غلبت أيديهم في دعاء عليهم بمل الأبدى ، منهم في قل بلد مع كل أمه مقهورون معلومون ، لا يصحح أحد منهم أن يستحل ، ولا أن يستعز ، فهي استعانة عن ذمهم وقهرهم ، وأن أيديهم لا تسبط إلى دفع من يزل بهم ، وذلك مقابلة مما نصبت فزهم في يد الله مغنولة في نصبت هذه المقابلة مدعاهم ، فقد قالوا في إن عذابهم ونحو آله في آل عمران [١٨١] في غلبت أيديهم ولعنوا ما قلوا في يحمل أن يكون غيراً ، وأن يكون دعاء ، في ما قالوا في يحمل أن يكون يراد به مغالهم هذه ، ويحمل أن يكون عاداً في نسوة إلى الله ما لا يحور سب الله ، عند ج هذه المقابلة في عموم ما قالوا ، وقولاً أبو السبيل يسكون العين ، كما قالوا في عصر مبرور ، وقال الشاعر

نُوْ حَصْرٌ مِنْهُ أَتَانُ وَيُسْتُ أَنْفَعُ

وبحسن هذه القراءة أنها كسرة ياء صميم ، حسن التثنية ، في بل يده بسبب طلاق ينفق كيف يشاء في معتقد أهل الحق أن الله تعالى ليس مجسم ، ولا جارية له ، ولا يشبه بشي من خلقه ، ولا كيف ، ولا يتصور ، ولا تحل الخواص ، وكل هذا مقرر في علم أصول الدين ، والجسور عن أن هذا استعانة عن حرمه ، وإيهام الساب ، وأصناف ذلك إلى الدين حاراً على طريقة العرب ، في قرطم : فلان ينفق مكنافاً بديه ، ومنه قوله .

(١) البيت لا يرفع ، مطبوعه ٢٩/٢ وقد ظم

(٢) آخر الكتاب ١٠٦/١

بِذَلِكَ يُفَصِّلُ الْكُفْرَ لِمَنْ يَشَاءُ اللَّهُ ۚ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجُحُومَ ۚ وَكَفَىٰ إِيَّاكَ مِنْ أَنْتِلَافِ الْكُفْرِ ۚ

ويؤيد أن اليفيد هنا بمعنى الإنعام ، فربما الإعطاء ، ومن غير في قتال العرب عرف بغير أن يسطر اليد وقضيا
استعارة للعمود والخل ، وقد استعملت العرب ذلك حيث لا يكون فاعل الشعر

جاء الميمى سطر تيسرين سوايل شكرت سدا لسلامة ومهارة

وقد لبث :

ومنه ربيع قد وزنت وقرة قد أضحت به الشمس زهده

وقال : سطر الماس كفه في مهدي ، والياس عني لا عين ، وقد جعل له كفا ، قال المحمدي (١) : ومن لم يطر
في عم الجاني عني من فطر محبة الصدقات ، لم ياول أمثال هذه الآية ، وقد تخلص من به الضاع إذا عث به ، ثم
قال فلان كنت : لم تبت أنيد في بل به ، مسرطان في وهي مفردة في بد الله معلنة في قلت : ليكون ردحهم وانكرو
اللعن وأول عن زلات ، غنة السخنة ، وهي السحل عه ، وذلك أن غابة ما بيد الله تسحق من له من نعمه ، وأن يعطيه يديه
حيما ، هي الحار على ذلك انتهى ، وكلامه في غاية الحسن ، وقيل : عن ابن عباس في بناء بعده ، في قيل هما
محاذ ، عن ربيعة الدين ربيعة للذبا ، أو ربيعة سلامة الأعصاب والغرس ، ربيعة الزدة في الكفاية ، أو الظاهرة والاطلة ،
أو بعده نظر ربيعة السات ، وما ورد مما يوجه التحسين كنه ، وقوله في لما خلف بيدي في عما عمت أيديهم في ويؤيد
أخذ صوته أيديهم في وفي تصنع حل عربي في وفي محرمي ما عمت في في حالك لا وجه في محرمها ، لمحرمها لامة أي محرم
عن نوبن اللغة ومحار الاستعارة ، ومع ذلك من أمثال الكلام ، وقال قديم : صمو القاصي أموكرا من العبد هده كنه
صمات ، اتدة على الذات ، فانه غة تعاني من غير تشبه ولا تعبد ، وذلك هو ، سم الشمس وابن أخيه ، والشري

نفس ما شعر كذا نص ، ولا غير نصيرها ، ولا يسن النظر فيها ، وهذا القولان حديث من لا ينحى الطري لسان
العرب ، وهذه أسئلة جملتها في علم أصول الدين ، ومرا عبد الله في يظن في يذل به بسطة معلقة بالعرف ، وفي
مصحف عبد الله سطر يذل في يده بسط بالعرف في ، وهو عن فعل ، كما يقول : نافذة صرح ، ومثلية صحيح
في يفرز كيف يتد في هذا تأكيد لوصف بالصدق ، وأنه لا يفتن إلا على ما تنصبه مشيئة ، ولا موضع لقوله في يفتن في
من الإعراب ، يد هي حمة مستأنة ، وقال الجوهري : يجوز أن يكون حم بعد حر ، ويجوز أن يكون حالا من نصير في
في مسرطان في مني ، ويحتاج في هذين الإعرابين إلى أن يكون النصير العائد على المناد أو على فاعل الخال محذوف ،
التقدير : يفتن بها ، قال الجوهري في كيف في مؤن على حال ، وهي محبة - في بناء في انتهى ، ولا يفتن هنا كنه سوا لا
عن حال - بل هي في معنى الشرط ، كما نقول : كيف تكون أكره ، ومعقول في يفتن في محذوف ، وهو كيف
محذوف ، بدل عليه يفتن المتقدم ، كما يدل في قولك : أنه إن قام زيد على جواب الشرط ، والتقدير : يفتن كيف شاء أن
يفتن يفتن كنه محمول : كيف شاء أن أصرت أصرك ، ولا يجوز أن يعمل في في كيف في في لأن اسم الشرط لا
يعمل فيه ما فعله ، إلا أن كان حار فقد يعمل في بعض أسس الشرط ، ونظر ذلك قوله في قد سده في السها كيف يفتن في

(١) السند لأبي ، الحديث ١٥١٠ ، تفسير الجوهري ١٥١/١

(٢) غير مثبت في الكتاب ٦٦١/١

(٣) المبرور تيد ٩٦٥

(٤) المبرور الكتاب ٦٤٥/١

المائدة [١٤] في أوليذين كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً في علق بكثير ، لأن منهم من آمن ومن لا يؤمن إلا طغياناً ، وهذا إعلام للرسول بفرط عتوه ، إذ كانوا يبغضونهم أن ينادوا بالإيمان سبب ما أخبرهم به الله تعالى على لسان رسوله ، من الأسرار التي يكتمونها ، ولا يعرفها غيرهم ، لكن رتبوا على ذلك غير منصفاء ، وزادهم ذلك طغياناً وكفراً ، وذلك لفرط عداوتهم وحسدكم ، وقال المراجع : كلما نزل عليك شيء كفروا به ، وقال مقاتل : ولوليد بن يني المنصور ما أنزل إليك من ربك من أمر الرجم والدعاء ، وقيل : المراد بالكثير علماء اليهود ، وقيل : إقامتهم على الكفر ، زيادة منهم في الكفر ، في أوليتنا بينهم للعداوة والبغضاء إلى يوم القيامة في ، قيل : القسبري في بينهم في عائلته على اليهود والنصارى ، لأنه جرى ذكرهم في قوله في لا تسخذوا لليهود والنصارى أولها في المائدة [١٤] ولشمول قوله في يا أهل الكتاب في المائدة [١٥] للمغربيين ، وهذا قول الحسن ومجاهد ، وقيل : هو عائد على اليهود ، إذ هم حيرة وقدرية وموحدة ومشبهة ، وكذلك فرى النصارى كالكفاية واليعقوبية والنسطورية ، والذي يظهر أن المعنى : لا يزالون متباعضين متعادين ، فلا يمكن اجتماع كلمتهم على خطاك ، ولا يقدرود على حركك ، ولا يصلون إليك ولا إلى أبنائك ، لأن المتعادين لا تولد بينهم فيجب اجتماع على حركك ، وفي ذلك إسيار بالمنيب ، وهو أنه لم يجمع حرب المسلمين جنباً يهود ونصارى ، مع كان الإسلام إلى هذا الوقت ، وأشار إلى هذا المعنى العشري^(١) بقوله : فكلمهم أبداً تخاصم ، وقثوبهم شيء لا يقع اتفاق بينهم ولا تعاضد انتهى ، والعداوة انحصر من البغضاء ، لأن كل عدو مبغض ، وقد يقتصر من ليس عدواً ، وفيه من عطية . وكأن العداوة شيء يشهد يكون عنه عمل وحرب ، والبغضاء لا تتجاوز النفوس انتهى كلامه ، في كلما أوقفوا نارا للحرب أطفأها الله في قال قوم . هو على حقيقة ، وليس استعلاء ، وهو أن العرب كانت تتواحد للقتال ، وعداوتهم إبقاء نار على جبل أو روة ، فيشعلون ، والجيش يسري ليلاً ، فيوقد من مريم ليل النار ، فيكون إنذار ، أو هل علة لتامع الروم على جزيرة الأندلس ، يكون قريباً من دنارهم ، رتبة للمسلمين ، مستشف في جبل في غلبه ، فإذا خرج الكفار لحرب فليسلمين أوقف ناراً ، فإذا رآها رتبة آخره لهدد للمسلمين في قريب من ذلك الجبل ، أوقف ناراً وهكذا إلى أن يصل الخبر للمسلمين في أقرب زمان ، ويعرف ذلك من أي جهة هو من الكفار ، فيعد المسلمون للقتالهم ، وقيل : إذا تراءى الخصمان ، وتنازل العسكران أوقفوا بالليل ناراً ، مخافة البيوت ، فعلا أصل نار الحرب ، وقيل : كانوا إذا تحالفوا على الجهد في حروبهم أوقفوا ناراً ، وشعلوا ، حتى كون النار حقيقة يكون معنى إطفائها أنه ألقى الله الرعب في قلوبهم ، فضاخوا أن يخشوا منازلهم ، فيصعقون ، فلما تصاعدوا عنهم أطفأوها ، وأخلف تعالى الإطفاء إليه إضافة النسب إلى سبه الأملي ، وقال الجهموري : هو استنارة ، وإطفاء النار : حيلة من إظهار الحق والكيده والكر بالموافقين ، والأغتيال والقتال ، وإطفائها صرف الله عنهم ذلك ، وتفرق أولادهم وحل عزهمهم ، وتفرق كلمتهم وإطفاء الرعب في قلوبهم ، فهم لا يريدون محاربة أحد إلا غلبوا وقهروا ، ولم يتم لهم نصر من الله تعالى على أحد ، وقد اتعهم الإسلام وهم في ملك المحوس ، وقيل : خالفوا اليهود ، فبعث الله عليهم بختصر ، ثم أقعدوا فسلط الله عليهم بطريق الروم ، ثم أقعدوا فسلط الله عليهم المحوس ، ثم أقعدوا فسلط الله عليهم المسلمين ، وقال قوم : هذا مثل صرب لا يجتهدون في المحاربة ، والتهب شواطئ فلولهم ، وقلبان صدورهم ، ومنه : « الآن حيي شوطيس » للجد في الحرب ، وقلان سمر حرب يبيجها ببساتنه ، وحرب الإطفاء مثلاً لإزغام أولادهم وغذالهم في كل موطن ، قال حماد : من تبشير للرسول بأنهم كلما حاربوه نصر عليهم ، وإشارة إلى حاضريه من اليهود ، وقال السدي والربيع وغيرهما : من إخبار عن أسلافهم منذ عصور عد الله ملكهم ، فلا ترفع لهم راية إلى يوم القيامة ، ولا يقاتلون جميعاً إلا في قرى حصنة ، وقال قتادة : لا تلقى اليهود بلادة إلا وجدتهم من أذل الناس ، في ويسحقون في الأرض خساء في يحمل أن يريد بالسمي نقل

الافدام . أي . لا يكتفون في إظهار الفساد إلا بسفل أقدانهم بعضهم لبعض . فيكون أبلغ في الاحتجاج . والمطاع أمر يراه به العمل والفعل . أي . يجتهدون في كيد أهل الإسلام . ويحذرون لرسول من كتبهم . وفي الأرض في يجوز أن يرد بها الخس . أو أرض من حجاز . فتكون آلة فيه للجهاد . قال ابن عباس ومقاتل : قتالهم بالمعاصي . وقال الزجاج : بذمهم الإسلام ويحذرون الرسول من كتبهم . وفي . بسفلة التواء واستعلاء المحارم . وفي . بالكفر . وفي . بالتكلم . وكل هذه الأفعال مقلدة . وفي . والله لا يحب المفسدين . ظاهر انفساد الموم . فيندرج هؤلاء فيهم . وفي . آل للعهد . وهو هؤلاء . واتقاء المحبة كتابا عن كونه لا يمدود عنهم بخصلة وإحسانه . هؤلاء يبييهم . وإذا لم ينهم فهو معتقبهم . إذ لا واسطة بين العقاب والثناء . وفي . ولو أن أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا بهم سيئاتهم ولأدخلناهم جنتنا لتبينهم . قيل : التراء أسلافهم . ودخل فيها المنحدرون بالمعنى . والغرض لإحبار من أولئك الذين أطعوا الله نيرانهم . وأذهب بمحاصيهم . والذي يظهر أنهم معاصرو الرسول - ﷺ - وفي ذلك ترغيب لهم في التحول في الإسلام . وذكر شيئين . هما الإيمان والتقوى . ورتب عليهم شيئين قابل الإيمان بتكفير السيئات . إذ الإسلام يجب ما قبله . ورتب حل التقوى وهي المثالب الأمار وحشاش المعاصي . دخول جنة النعيم . وإضافة الجنة إلى النعيم نسبها على ما كانوا يستنبطونه من العذاب . لم لم يؤمنوا ويبنوا . وفي . واتقوا . أي . الكفر محمد - ﷺ - ومعنى . عليه السلام . وفي . المعاصي التي لدنوا بسببها . وقبل . الشرك . قال الزمخشري ^(١) : ولو أنهم آمنوا بمحمد - ﷺ - وما جاء به . وفروا بإيمانهم بالتقوى التي هي الشريعة في الفوز بالإيمان . لكفرنا عنهم تلك السيئات . فمن نأخذهم بها . ولأدخلناهم مع السفلى الجنة . وفيه إغلام عظيم بمعاصي اليهود والنصارى . وكثرت سيئاتهم . ودلالة على سعة رحمة الله تعالى . ومنه باب التوبة على كل عاص . وإن عطلت معاصيه . وبلغت مبالغ بسفلة اليهود والنصارى . وأن الإيمان لا ينفي ولا يسعد إلا منفعلاً بالتقوى . كما قال الخس : هذا العود فأين الإطبات انتهى كلامه . وفيه من الاعتراك . وفروا بإيمانهم بالتقوى التي هي الشريعة في الفوز بالإيمان . وقوله : وإن الإيمان لا ينفي ولا يسعد إلا منفعلاً بالتقوى . وفي . ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكفوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم . في هذا استدعاء لإيمانهم . وتبينهم على اتباع ما في كتبهم . وترغيبهم في عاجل الدنيا . وسط الرزق عليهم فيها . إذ أكثرها في التوراة من الموعود به على الطاعات هو الإحسان إليهم في الدنيا . ولما رغبهم في الآفة قيل في موعود الآخرة . من تكفير السيئات وإدخالهم الجنة . وعلمهم في هذه الآفة . في موعود الدنيا . ليجمع غم بين خبري الدنيا والآخرة . وكان تقديم موعود الآخرة أهم . لأنه هو الدائم الباقي . والذي به الجنة البرمكية . والتعميم الذي لا يقضي . ومعنى إفاضة التوراة والإنجيل هو إظهار ما اضطرب عليه من الأحكام . وتنشيط بالرسول والأمر بتأديته . كقوله : أقاموا السور . أي . حرقوها وأظهروها . وذلك تنبيه بالثبات من الناس . إذ هي أظهر هيئاته . وفي قوله . وفي الإنجيل . دليل على دخول النصارى في لفظ أهل الكتاب . وظاهر قوله . وما أنزل إليهم من ربهم . في العموم في الكتب الإلهية . مثل كتاب أشعيا . وكتاب حزقيل . وكتاب دانيال . وما أنزل من البشارة بعثت أرسول . وقيل . ما أنزل إليهم من ربهم هو القرآن . وظاهر قوله . في لأكفوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم . أنه استمارة عن سرخ التعم عليهم . وتوسعة الرزق عليهم . كما يقال : قد عمه الرزق من غرقه إلى قدمه . ولا موق ولا تحت تحككه الطيري والرجاج . وقال ابن عباس ومجاهد وقناة والسفي : لا أعطهم الساء معطها وبركتها والأرض سائيا . كما قال تعالى . في لغتنا عليهم سرركات من السماء والأرض . في الاعراف (٩١) وذكر المغنسل . في من فوقهم . في من رزق الجنة . في من تحت أرجلهم . في من رزق الدنيا . إذ هو من نبات الأرض . وفي . في من فوقهم . في كثرة

التوبة والتضار في الإيجال ، وقيل : أمر بنبيح أمر ريت بنت جحش وكنها ^(١) ، وقيل : بنبيح العهد باخت عليه ، وأن لا يتركه لأجل أحد ، وقيل : أمر بنبيح معائب افتهم ، إذ كان قد سكنت عند نزول قوله ﴿ ولا سبوا الذين يدعون من دون الله في الآية من عبها ، وكل واحد من هذا التلخيص الخاص ، قيل : إنها نزلت بسببه ^(٢) ، والذي يظهر أنه تعالى أنه من مكر اليهود والتضار ، وأمره بنبيح ما أنزل إليه في أمرهم ، وغيره من غير مائة واحد ، لأن الكلام قيل هذه الآية بعدها هو معهود ، بعد أن تكون هذه الآية تحية عما فيها وعما بعدها ، ﴿ وإن لم تفعل لها بلغت رساله في أي ، وإن لم تفعل بنبيح ما أنزل إليك ، وظاهر هذا الجواب لا تناقض الترمذ ، إذ صدر النص : وإن لم تفعل لم تفعل ، وإجاب لا بد أن يقار شرط حتى يثبت عليه ، فقال المرحضري : به وجهان ، أحدهما : أنه لا يرتب أمر الله في نبيح الترساة وكنها كلها ، كأنه لم يمت رسولاً كان أمراً شامعاً ، ومن : إن لم تفعل منها كفى شيء ، وإن كلمة واحدة ، فأتت كسر ركب الأمر الخبيث الذي هو كتمان كلها ، كما حفظ قبل اليقين بقوله ﴿ فكأنما قتل الناس جميعاً ﴾ [٣٦] والثاني : أنه إذا كان لم تفعل ذلك ما يوجد كتمان الوحي كنه من التعبد فوسم السب يصح المسب ، ويعضد قوله عليه السلام : « فأوحى له إني لم تلعب رسالتي لأحدك » ^(٣) ، وقال ابن عطية : أي إن تركت شيئاً ، مكنتك قد تركت الكثر ، وصار ما بلغت غير معقولة ، فمعنى ﴿ وإن لم تفعل ﴾ وإن لم تتوف ، ونحو هذا قول الشاعر :

سُيِّئْتُ فَعَمَّ تَحَمُّلٌ وَقَدْ تَحَمُّطُ نَابِلٌ : سَبَّ : إِنِّي لَا دُمْ غَسِيْتُ وَلَا خَشِئْتُ ^(٤)

أي : إن لم تطع ما حدث فلا يزال تنكأ ، البيت ، وقال أبو عبد الله الرزقي : أجاب : الجمهور بأن لم تفعل واحد منها كنت أميناً ليام شيئاً ، وهذا ضعيف ، لأن من أتى بالقبض وترك القبض ، فإن قيل : إنه ترك الكل كان كافياً ، ولو قس : إن مقدار الحرم في ترك البعض مثل الحرم في ترك الكل ، فهذا هو الحد المنع ، فصط هذا الجواب انتهى ، وما صفت به جواب الجمهور لا يصف به ، لأنه قال : فإن قيل : إنه ترك لكل كان كافياً ، ولم يصرح بذلك ، إنما قال : إن بعضها ليس أولى بدلالة من بعض ، فإذا لم يؤد بعضها ، مكنتك أغفلت أودها جميعاً ، أي أن من لم يجرم ببعضها كان كمن لا يؤم كلها ، لأن كل منها بما يدل به غيرها ، وكما لذلك في حكم شيء واحد ، والثاني : أنه لا يكون مدله غير سليم مؤسسه غير مؤس ، فصار ذلك التلخيص للمعص غير معنده ، لأنه ما ذكر من أن مقدار الحرم في ترك البعض مثل الجرم في ترك الكل عمال شنيع ، فلا استحالة فيه ، وقد تعالى أن مرتب على تشديد الجسر العذاب العظيم ، وأنه تعالى أن يفوق العذاب العظيم ، ويؤاخذ بالذات الصغير ﴿ لا يسأل عنكم عما فعلتم بهم بآل الله ﴾ وقد ظهر ذلك في توكيد العمومات في الأحكام الشرعية ، وبأن على من أحل شيئاً بالاحتقار والتساقط قطع اليد مع ردة ما أحله أو قبضته ، ورتب من أحد شيئاً بالظهور والمصلحة والعصاة ردة ذلك الشيء أو فسخه إن فقد دون قطع شيء ، قال أبو عبد الله الرزقي : والأصح عصم أي بطلان ، إن هذا خرج على ما هو عليه .

أما قوله التجمع وشعري شعري ، ومعناه : أن شعري منع في الكفر والفساد والمادة بحيث منع قبل فيه إنه شعري

(١) آخر النص : سب .

(٢) آخر النص : سب .

(٣) أخرجه أبو جهم في نسخة ٣١٤ : وقال : حرب به التمهيد - وأخرجه محمد الحيدري ٣٩٧ : ١ والدر المنثور ١٩٦ : ٢ ، وأسناد الرواد طبع في (١٠١) والقرطبي ١٠١ : ٢ وشيخنا في المص ١٠١ : ٢ ، والكنز ١٠١ : ٢ .

١٠١ : ٢

(٤) لم تجد له مثله ، وذكره السمعاني في القاموس .

فقد انتهى مدحه إلى لعنة التي لا يمكن أن يراد عليها ، وهذا الكلام بعيد التدبقة النافذة من هذا الوجه ، فكذلك ما هنا ، قال : فإن لم تبلغ رسالته في بلغت رسالته ، يعني أنه لا يمكن أن يهبط - انشعب - بترك التهديد العظيم من أنه ترك التعظيم ، فكذلك ذلك تنبهاً على التهديد والوعيد ، وفرأ نفع وإن عمر وأوسكو ﴿ رسالته ﴾ عن الجمع ، وفرأ ما في الشبهة على المنوسيد ، ﴿ والله بمصمتك من الناس ﴾ أي : لا تبال في التلغيف ، فإن الله بمصمتك ، فليس هم نصليط على فلتك ، لا مؤامرة ولا ماخيل ، ولا مايتقلا عيك بأخذ وأسر ، قال محمد بن كعب : زلت سب الأعرابي الذي شرط سبه ، التبر ، ٣٥٥ - ليفتله انتهى ، وهو عورث من الحارث ، وفلك في عروة ذات الرقاع^(١) ، ويروي المفسرون : أن أبا طالب كان يربس رجالاً من بني هاشم يجرسونه ، حتى نزل قوله ﴿ والله بمصمتك من الناس ﴾ فقال : إن الله قد عصمتي من الحزن والأسى ، فلما أخرج من بني محروسي ، وقيل ابن جريح ، فكان يهاب قريباً ، فلما نزلت استغنى ، وقال : من شاء فليخفني من ابن أو ثلاثاً ، ويروي أبو أمامة حديث زكاته من ولد هاشم ، سقراً أخذت الناس وأخذهم تصارع ، هو والرسول ، مصرعه الرسول ٣٥٥ - ثلاثاً ، ودعا إلى الإسلام ، فسأله أبوه ، فذمها أشعره ، فأقبلت إليه وقد اشفت نصيب ، ثم سأله ردها إلى موهبها ذات الثابت ، وعذبت ، فالتبسه أبو بكر وعمر ، هذا عليه ابن جريح إلى ربي إصم حيث زكاته ، فدار نصيب واجتماعه ، وذكر اسمها علماً ففك من زكاته ، فأخذها حادته معه وضجعت ، وفرأ ﴿ والله بمصمتك من الناس ﴾ وهذا رمي ليطه بدل على أن ذلك حرب عكة ، أو في ذات الرقاع ، والصحيح أنها نزلت ماذهب ، والرسول بها مقبض شهراً ، وحرمة سعد وحديصة ، فبأن حتى عطا^(٢) فزلت ، فأخرج إليها رأسه من قبلة الحرم ، وقال : عسر هذا أيتها الناس ، فقد عصمتي الله لا أبالي من مصري ومن جندي ، وأصل هذا الحديث في صحيح مسلم ، وبأشجع جيبه وكسر ماخيه يوم أحد ، عقيل : الآية رقت بعد أحد ، فأما إن كانت قبله فلم تضمن العصمة هذا الابتلاء ، ويحتمل من أدى تكفراً بالقوله ، بل تضمنت العصمة من القتل والأسر ، وما مثل هذه ، فيها الاستلاء الذي يرفع الدرجات ، واحتمال كل الأذى دون النفس في ذات الله ، وإزالة الآليات أشد ، وما أعظم تكلفهم ، وأن نلفظ ﴿ بمصمتك ﴾ لأن المصنوع يدل على الهداية والاستمرار ، والناس عنهم يراد به الكفر ، يدل عليه ما بعده ، بمصمتك هذه أحسنه الإخبار كمنيت ، ووجد على ما أخبر به ، فلم يصل إليه أحد ، وقتل ولا أسر مع قصد لأعداء له ، مغالبة واعتزال ، وجه قليل على صحة نسوئه ، إذ لا يمكن أن يكون إجماره فذلك ، إلا من عند الله تعالى ، وكذا جميع ما أخبر به ، ﴿ إن الله لا يهدي الضوم الكافرين ﴾ أي : إنما عليك البلاغ لا الهداية ، ومن قصبت عليه بالكفر والموافاة عليه ، لا ينبغي أبداً فيكون خاصاً ، قال ابن عقبة : وأما على العموم هل أن لا هداية في الكفر ، ولا يهدي الله الكافر في سبيل كفره ، وقال الرمضاني^(٣) : وبعد أنه لا يمكنه بما يريدون إزاله ، بل من المهلاك انتهى ، وهو قول بمصمتك لا يعينهم على ما لو أن عزمهم منك ، وقيل المعنى لا يهديهم إلى الجنة ، ويظهر من الهداية إذا أطلقت ما قدمنا به أولاً ، ﴿ تن يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا الشهادة والإنجيل وما أتول إليكم من ريبكم ﴾ قال واقع من سلام من منكم ومالك من العيب وواقع من حرمينة - يا محمد ، أكنت تزعم أنك على منه إبراهيم ؟ وأنت تؤمن بالقرآن وبسورة موسى ؟ وإن ذلك حق ؟ قال : بل ، ولحكمكم أحدثتم وغيرتم وكمتم ، فقالوا : إنا نأخذ بما في أعيننا ، فإنه الحق ، ولا تصدقك ولا تتبعك نزلت ، ونقدم الكلام على إضاعة الشهادة - الإنجيل وما أنزل ، فأعني عن إعادته ، ونعني أن يكونوا على شيء جمع ما حب عليه عندما صرنا

(١) نظر طبري ٢١/٣

(٢) قال : خطي يومه بخط مطبوعاً ، من : مصطفي النائم والحدوي : مخرقة

لسان العرب ٢٧١/٥

(٣) نظر لكتاب ٦٠١/١

لجسده ويطفاه ، حمداً من أجله . أولاً قد فيه صفة خدوفاً أي . على شيء يخفيه ، فينوجه السر إلى الصفة دون الموصوف . في وليزيد كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طيباتاً وكثيراً في يقدم بحمد هذه الحقبة في فلا نأسي هل لغوم الكافرين في أي لا تحزن عليهم ، وقدم الطاهر مثله نفسه . نسباً على حجة النجاة لعدم التذلل ، أو هو حاتم ليدبر حوت به . وقيل : في قوله في حين غلبوا التوراة في جميع في الضمير ، والمقصود التفضيل ، أي حتى غلب أهل التوراة خوراء ، ويلمح أهل الإنجيل الإنجيل ، ولا يفتح إلى ذلك إن أريد ما في الكثير من سره . فإن الشرائع فيه ساووه . في إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابغون والتبعلري من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون في تمام في العبارة نفس مثل هذه الآية ، وقراء عيون وأن رء الله ومن جبر والجعددي في والصلوات في . قال المحمدي . وبقرأ من كثير ، وقراء المحسن والمهرج في والصلوات في بكر الله . وحده لئلا وهو من تخفيف الحزم ، كثرة في كثر في . وقراء لفرد الله في والصلوات في بالرفع . وعليه مصاحف الامتياز والجمهور في توجيه هذه القراءة وحده . أما هذا . فذهب سيرة لمجس ، ونحوه لصرف أنه مبروح بالآلة . وهو مروي به شاحير . وظهره إن زياداً وعمره عام ، التفسير : إن زيادة قائم وعمره قائم ، فحذف خبر عمره ، لعلنا حذر إن عليه . والبناء بعينه . وعمره وانحدر ، ويكون عمره قائم بعده هذا بقدر معطوف على المحلة . من إن زيادة قائم ، وكلاماً لا موصوف له من الإعراب ، الوجه الثاني : أنه معطوف على موصوف امرئ ، لأنه قبل دخول إن كنت في موضع رفع . وهذا مذهب الكسائي والقرطبي . أما الكسائي ، فإنه لما رفع المعصوف على الموصوف ، سواء كان الاسم في معنى في الإعراب ، أو في ظاهره ، وأما لفرد فإنه تجاوز ذلك بقدر هذه الإعراب ، وأما إن هـ حتى في الإعراب ، الوجه الثالث : أنه مبروح معطوف على الضمير المرفوع ، في في هادو في وروري هـ عن الكسائي . ورد بأن المعطوف عليه يقتضي أن الضمير يعود ، وليس الأمر كذلك ، الوجه الرابع : أن تكون في في معنى بعد حرف جواب . وهذا مرفوع بلائذ . فيكون في والصلوات في معطوفاً على ما تقدم من المرفوع . وهذا ضعيف ، لأن ثوب إن تعني بهم في خلاف بين السجويين ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من شأن الحرف ، فتحتاج إلى شيء يظنها . يكون تصديقاً ، ولا شيء ابتدائية أو الكلام من غير أن تكون جواباً للكلام سابق . وقد أنزل الزعفراني في تفسيره مبروح ونسبه ، وذلك المذكور في علم النحو ، وأورد أسئلة وجوابات في الآية إعراباً تقدم نظيرها في نظره . وقرأ عبد الله في باب تدبى اسما والاسم هادوا والصلوات في في فقد أعدت ميتة جي إسرائيل وأرسلنا إليهم رسلاً في هـ يجوز ما صدر من أسلافهم من نفس الميتة الذي أخذ نحل غصين . وهذا قوله من آخر القاموس العظيم . من تكذيب الأنبياء ، وقتل بعضهم . والتدبى هم حصص الرسول . وهذا اختلاف أركنك ، فغير مدح من بقدره باب ليرسل من ولدى والصلوات . وهذا شذوذاً من أسلافهم . في كما حادهم رسول بما لا يخفى أنفسهم هرباً كذبوا وهرباً يفتنون في تقدم تدبى على هادوا لقوله . وقد الرعشري : هذا لأن قتلت . أرى جواب الشرط . فإن قوله في هرباً كذبوا وهرباً يفتنون في ثابت في اجواب ، لأن الرسول الواحد لا يكون فريلين . ولأنه لا ينسب أن تقول . إن أكرمت أخى أعانت أكرمت قلب . هو محذوف بدل عليه قوله في هرباً كذبوا وهرباً يفتنون في كذا قيل . كذا حادهم رسول منهم دابو . وقوله في هرباً كذبوا في جواب مستأنف سؤال فائل : كيف فعلوا رسالهم ؟ انتهى قوله . فإن قلت : أين جواب استمر ؟ فمضى قوله في كذا حادهم رسول في شرطاً . وليس شرط ، من كل منصوب على الطرح . لإحدى إلى المستند . استند من ما المنصوبية الظرفية والقائمة بها هو ما يأتي بعدها المذكورة . وصحتها في العمل ، كقوله في ما في مصيد . جنودهم سلاهم في المائدة [٢٠] في كذا أنتم أيها في وأجعت لعرب على أنه لا يجرز بكلاماً . وعلى تسليم نسبة شرطاً . فذكر أن نوله في فهد كذبوا في يسر من الجبر .

نوحين . أحدهما : قوله : لأن الرسول الواحد لا يكون فريقين ، وليس كذلك ، لأن الرسول في هذا التركيب لا يراوهُ الواحد ، بل المراد به الجنس ، وأي جمع قطع ، وإذا كان المراد به الجنس انضم إلى الفريقين ، فريق كذب ، وفريق قيل فقل ، والفريق الثاني قوله : ولأنه لا يحسن أن تقول إن أكرمت أمي أحك أكرمت ، يعني أنه لا يجوز تقديم منصوب فعل للفعل عطف ، وليس كما ذكر ، بل مذهب الصريين والتكسبي أن ذلك جائز حسن ، ولم يعمد إلا الفراء وحده ، وهذا كله على تقدير تسليم أن كفا شرط ، ولا فلا يلزم أن يقتدر بهذا ، بل يجوز تقديم منصوب الفعل العامل في كفا عليه منقول : ١. كلما حشني أحك أكرمت ، وعدم تخصيص النحويين على ذلك ، لأنهم جروهم ، وما يجب تقديم المفعول به على العامل ، وما يجب تأخيره عنه ، فبما : وما سوى ذلك يجوز فيه التقديم على العامل والتأخير عنه ، ولا يستلزم فيه الصورة ، ولا ذكرها فيها خلافاً ، فعلى هذا التقدير فإنه يكون العامل في كفا عليه كذا في قوله : كذا في كفا عليه ، ولا يكون محذوفاً ، قال الخواري إن عطية : كذا في ظرف والمعامل فيه كذا في كفا ، وقال أبو البقاء في كفا في جواب كذا انتهى ، وجاء بعضه في يقولون في حكاية الحال فاصبه ، استنطاعاً لمثل واستحضاراً لثقل الحال الشبيهة للمتعب بها ، قاله الرخاشري ، ويعمن بحيث أيضاً كونه رأس آية ، والمعنى : أنهم يكذبون قريباً فقط ، وخطوهم قريباً ولا يخطوهم إلا مع التكذيب ، فاكثف بذكر الفعل عن ذكر التكذيب ، أي : انحصر ناس على تكذيب فريق ، وراى ناس على التكذيب القتل ، في وصيوا أن لا تكون فئة ففعلوا وصيوا ثم تاب الله عليهم في قال ابن الأثيري : نزلت في قوم كانوا على الكفر قبل البعثة ، فلما بعث الرسول كذبوا بآياتهم وصيوا في ففعلوا وصيوا في لمجانة الحق في ثم تاب الله عليهم في أي : عرصهم للثبوت بدين الرسول ، في وإن لم ينوبوا في ثم عصوا وصموا كثير منهم في أنهم لم يجمعوا كلهم على خلافه انتهى ، والصبر في وصيوا في عطف على من نزل وصيوا وصيوا بعبه اعتراضهم بعبه الله حين كذبوا الرسول ، وقتلوا ، أو وقع كبرهم أثناء الله وأخذه ، في انصمهم ، وأهم لأنهم أناروا مقدار الزمان الذي عدوا فيه العمل ، وإعداد الله لهم بفعل الأعداء وسعة الأرض ، أو وقوع كون أحدهم لا بدسنتها إلا من كان هوداً أو نصارى في أنفسهم ، واستمداهم امتنع الشيخ على شريعة موسى ، فكل من جاءهم من رسول كذبوه وقتلوه ، خمسة أقوال ، والفتنة هما : الابتلاء والاختبار ، فقبل . في التنبأ بالخط والبراء ، وهو الطائفتان ، أو تقتل ، أو العداوة ، أو ضيق الحال ، أو القتل والصعاب والدم ، أو آتية وفناء الخياليين ، أو مجموع ما ذكره أقوال ثمانية ، وقيل في الآية بالانفصال عن رؤوس الأشهاد ، أو هويوم القامة وشدة ، أو العداء بالبار والحمود ، ثلاثة أقوال ، وقيل : الفتنة ما ينافي في الذب وفي الآخرة ، وسرت أن وصلتها عند مفعول حسب على مذهب صبيو ، وقرأ الخواريان وعاصم ، ومن غير مصب نون في فكون في بأن شاذة للمضارع . وهو عن الأصل ، إذ حسب من الأفعال التي في أصل الوضع كغير انصم ، وقرأ الخواريان وحده ربيع اللون ، وأن هي المنخفضة من التثنية ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، والجملة المنجية في موضع الخبر ، نزل المديان في صدوره منزة العظم ، وقد استعملت حسب في الثبنيين قلباً ، قال الشاعر :

خبيثت الشقي والحمود غير بحارو راساً إذا ما الشرة أصبح فاعبلا

١. في تكون في هنا ثامة ، في ثم عصوا وصموا كثير منهم في قالت جماعة : لو أنهم هذه ردهم إلى بيت المقدس بعد الإخراج الأول ، وجاءهم وصمهم ، قبل : لو أنهم في شهرتهم فلم يصموا الحق ، ولم يسمعوا داعي الله ، وقالت جماعة : تبينهم بعث حبي - عليه السلام - وقالت جماعة : بعث محمد - في - وقيل : الأول في زمان ذكره ويحيى وعيسى - عليهم الصلاة والسلام - ولتوفيت كثير منهم للإيمان ، والثاني : في زمان رسول الله - في - آمن جماعة به ، وأقام

الكثير منهم عن كفرهم ، وفيل : الأول عبادة العجل ، ثم التوبة عنه ، ثم الثاني بظلم الرزية ، وهي محال غير معقول في صفات الله ، قاله الرغزسري ، حرجاً على منعه الاعتزالي في إنكار لزومية الله تعالى . وقال الفاعل : في سورة بني إسرائيل ما يجوز أن يكون تفسيراً لهذه الآية ، وقيل : الأول بعد موسى ، ثم تاب عليهم سبب عيسى ، والثاني : بالكفر بالرمول . والذي يظهر أن المعنى : حسب بني إسرائيل حيث هم أمام الزمن والإنبياء ، أن لا يتنابوا بدا عصوا الله ، فعصوا الله تعالى ، وكفى عن العصيان المعنى والنصم ، ثم تاب الله عليهم بد حلت بهم العنة رجوعهم عن انفسه إلى طاعة الله تعالى ، وبدى بالعمى لأنه أول ما يعرض للمعرض عن الشرائع ، أن لا يبصر من أمته ما من عند الله ، ثم لو أبصره بسميح كلامه ، وعرض لهم النصم عن كلامه ، ولما كانوا قبل ذلك على طريق إقداره ، ثم عرض لهم الضلال ، بسبب الفعل الهيم ، وأسند ضم ، ولم يأت ، فأصمهم الله وأصمهم ، كما جاء في قوله في الركن الذي ضلح الله على قلوبهم فأصمهم وأعمى أبصارهم في عهد [٧٣] وهذا حين لم تميز له هداه ، وأسند الفعل الشريع إلى الله تعالى ، في قوله ثم تاب الله عليهم في نيات ، ثم تابوا إظهاراً للاعتناء بهم ، وتلقاه تعالى بهم ، وفي العطف بالصد دليل على اسم يفتب فحسبنا عصيانهم وصلاتهم ، وفي العطف ضم دليل على اسم تقدموا في الضلال زماناً إلى أن تاب الله عليهم ، وفرا التشنعي واس وائب بضم ثعين والصاد تحفيف الهيم ، من في شمو في حوت مجرى زخم الرجل ، وأركبه ، وحسن وأمه ولا بدق ركه الله ولا حه الله ، كما لا يقال عينه ولا صمته ، وهي أفعال جاءت مية للمتمول الذي لم يسم دافعه ، وهي متعذبة ثلاثية ، فإذا ثبت للفاعل صاوت قصاره ، فإذا أردت مدعها للخاص متعذبة أدست حمرة النقل ، وهي نوع عرب في الأفعال ، وقال الرغزسري : وتموا وضمير بالخبط على تقدير صامهم ففهمهم ، أي : ما هم مانعي والنصم ، كما يقال : زكته إذا صرته بالتيك ، وزكته إذا صرته مركبته انتهى ، وارتفاع في كثر في على الندك من المنصر ، وخوذاً أن يرتفع على سفاعل ، والياء علامة لمجمع ، لا صميم على لغة : أكتوب الرغبة ، ولا ينهي ذلك لفظة هذه اللغة ، وقيل : خبر مبتدا أعترف بتقديره هم ، أي : العمى والنصم كثير منهم . وقيل : مبتداً ، والجملة قبله في موضع الخبر ، وضبط بأن لفعل قد وقع موقعه ، فلا يتوحي به الناحير ، والوجه هو الإعراب الأول ، وفرا أن أله علة في كثر منهم في الصب في والله بصير بما يعملون في عدا به نهدي شديد ، وناسب ضم الآية هذه الجملة المشتعلة على صير إاد فقدم قبله في فعصر ، في لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح ابن مريم في تقدم شرح هذه الجملة ، وقلوا ذلك . هم العقوبة ، زعموا أن الله تعالى تحل في شخص عيسى - عليه السلام - في وقال المسيح يا بني إسرائيل عبدوا الله رب وريكم في رة الله تعالى مقالهم بقول من يدعون إقبته ، وهو عيسى أنه لا فرق بينه وبينهم ، في أنهم كانوا مرميون ، وأمرهم بإحلال عبادة ، وأنه من الرصف الموحب للعبادة ، وهو الرودة ، ولذا ذلك رة عليهم في صاودعواهم ، وهو أن الذي يعطونه ويرمونه عما أسس له برذ عليهم مقالهم ، وهذا الذي ذكره تعالى عنه هو مذكور في إيجابهم ، يقرؤهم ولا يعملون ، وهو قول المسيح : ما معتر بني الممودة ، وفي رواية : ما معتر الشعوب قيوماً إلى أن أروايتكم وأنفي وأنكمم وغلصني وغلصكم ، في إنه من شرك بالله ضد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار في الضمير أنه من كلام المسيح ، فهو داخل تحت القول . وفي أعظم روع حه عن عادته ، إذ أخبر أنه من عبد غير الله سمه الله دار من أفرده بالعبادة ، وحمل مأواه النار في إن الله لا يعفر أن يفرق به في السماء [١٦٦] ، وقيل : هو من كلام الله تعالى ، مستأنف أصح بذلك على سبيل التوحيد والتهديد ، وفي تحذيت الصحيح ، من حديث حبان بن مالك ، عن رسول الله - ﷺ - : إن الله حرم النار على من قال لا إله إلا الله بهتني بذلك رجه الله ، وما للفقائل من أنصار في طاهره أنه من كلام عيسى ، أحمرهم أنه من تجاوز ووضع الشئ . غير موقعه ، فلا ناصر له ، ولا مساعد فيا أفرى ونقول ، وفي ذلك روع ضم

عما انتقمه في حقهم من عبدي ، أنه إله ، وأنه عليم ، إذ حضنوا ما هم مستحقون في عقل وإجبا وقوعه ، أولا باهرنه ولا
 محس من عذاب الله في الآخرة ، ويحتمل أن يكون من كلامه تعالى ، أخبر أنهم ظلموا وعدلوا عن الحق في أمر محس
 وتقوله هذه ، ولا باهر لهم على ذلك ، فقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة في هؤلاء هم المكيه من النصارى ،
 الفقلون بالتثليث ، وظاهر قوله في ثالث ثلاثة في أحد آية ثلاثة ، في المفسرون : أرادوا بذلك أن الله تعالى وعيسى وأمه
 الهة ثلاثة ، ويؤكد في آية فثلاث للباس الخضر والبري ، والبري من دون الله في آية [١٦٦] في ما اتخذ صاحبه ولا ولد في
 آية [٣١] في أن يكون له ولد يوم نكح له صاحبه في آية [١٦٦] في ما اتخذ الله من ولدوه ، كان معه من إله في المؤمنون
 [٩٠] ، وحكي التكلسون عن النصارى ، أنهم يقولون : هو هو واحد ، ثلاثة أقانيم ، أب وابن وزوج قدس ، وهذه
 الثلاثة إله واحد ، كما أن أسس ثلاثون المفسرون والشعاع وخزانة ، وعصا ثلاث الذات ، وبالناس الكهنة ، والروح
 الحية ، وأنشأ الملائكة والكلمة والحياة ، وهذا لأن كلامه التي هي كلام الله اتخذت بعد عيسى ، اختلاط الماء
 باخضر ، أو اختلاط النبي بالماء ، ورعوا أن الأب إله ، والابن إله ، والروح إله ، ولكن الله واحد ، وهذا معلوم
 لتطابق بداية العقل أن الثلاثة لا تكون واحداً ، وأن الواحد لا يكون ثلاثة ، ولا يجوز في القرية في في ثالث ثلاثة في
 ولا إضافة ، لألم لا يكون . ثالث الثلاثة : وأحد الصديق الذي يل اسم الفعل الواقع له في مقطع أحد من مجرى
 ثعلب ، ورفوه عليه ، معلوم كسم الفاض مع لعدد المختلف ، نحو رابع ثلاثة ، وليس منه ، إذ تعول . ريعت
 الثلاثة ، أي : صيرتهم بثلاثة ، في وما من إله إلا إله واحد في معناه ، لا يكون إله في التوحيد إلا منصفاً بتوحيديه ،
 وأكد ذلك زيادة عن الاستغنية ، وحصر بآية في صفة الوحدانية . وفي إله في رفع على السداس في إله في عن
 الموضع ، وأحد الكسائي تبعه على اللفظ ، لأنه يميز زيادة في من في الواجب ، والتفسير : وما إله في الوجود إلا إله
 واحد ، أي : موصوف بالوحدانية ، لا تأتي له ، وهذا الله تعالى ، في وإن في بشهوا بها يقولون ليسن الله في كفرهم
 عذاب لهم في أي : عما يفترون ويعتقون في عيسى ، من أنه هو الله ، وأنه ثالث ثلاثة ، نوعهم بإصانة لعذاب الأليم
 لهم ، في الدنيا مالمس وتغفل ، وفي الآخرة مخلوق في النار ، فهدم الوحد من الاستدلال سبب الحدوث ، ابتغاء في
 البحر ، أي : هذه الملقاة في عام الفساد ، بحيث لا تحفظ تفعل في لسانه ، فلدلت نوعاً أولاً عليها بالعباد ، ثم
 اتبع لوعيد بالاستدلال سبب الحدوث على بطلانها ، وفي ليسن في لازم فيه جبر قسم محذوف قبل آية الشرط ،
 وأكثر ما يجي بعد التركيب ، وقد صحت في إن في الأيام الموزنة بالقسم محدود ، كفره في شره به تنافون ولدين في
 فلوهم مرض والمرجفون في المدينة لعربك سبب في الأحزاب [٦٠] . بظن هذه الآية في وإن في تغفر لنا وترحمنا لنكونن من
 القاسرين في الأعراف [٦٣] ومثل في وإن أطمعتموه إنكم لمشركون في الأنعام [١٦٦] بمعنى مجي في إن في بغير
 في ياء دليل على أنه فعل في إن في قسم محذوف ، إذ لولا به الغيب لعل : إنكم مشركون الذين كفروا ، أي : الذين
 شتوا على هذا الاعتقاد ، وآفة الظاهر مقام لصم ، إذ كان الربط يحصل بقوله في ليسنهم في لتكرار الشهادة عليهم
 بالكفر في قوله في لعنهم في وإلا إعلام بأنهم كانوا عاكين من الكفر ، إذ جعل الفعل في صلة الناس ، وهي تقتضي نوعاً
 معلومة للسامع ، مقروءاً من جود واستغرافهم ، ومن في فيهم في شمس في كذا منهم . والربط حاصل
 بالتفسير ، فكانه قيل : قاتلهم ، وليسوا قاتلهم بقو على الكفر ، بل قد نال كثير منهم من العنصرية ، ومن أثبت أن
 في من في تكون لياتل الحس ، أحل ذلك حد ، وعطره بعونه في ما احتسوا الرجس من الأوثان في الحج [٣٠] في أفلا يتوبون
 لله ويستغفرونه في هذا اللفظ بهم ، واستدعاء إلى التمسك من تلك لدة الشدة بعد أن كرر عليهم الشهادة بالكفر ،
 والعداء في أعلا للعداء ، حذرت بين الاستغناء ولا الذمة ، والتعجب . مالا وعبر طريقة المرحبسي ^(١) ، تكون قد عطف

فعلاً على نفس ، كان انتقد : اختون عن الكفر . فلا سيوف ، وعلى على انتعجب من اعتقادهم ، وعدم
استغفارهم . وهم تجردت اس بنات ، لأن لهم من أنعم الكفر ، وتفتح في سوء الاعتقاد . فتعجب من قسوم لا يتوبون
من هذا الطرح العظيم . وقال الفر : هو استنهم معاملة الأمر ، كنون في مهل أنتم منهمون في المائدة [٩١] ، قد [١٠٠]
كانا معي الأمر : لأن المظهر من النصفة طلب التوبة ، والبحث عليها ، فصعاب : توبوا إلى الله واستغفروا من ذنوبكم
التي كنتم تعملون . وقد أنس عطية : زفر جن وعلاهم بتحصيص إياهم على التوبة ، وطلب المغفرة انتهى ، وما
ذكره من الحث والمخاض على التوبة من حيث المعنى ، لا من حيث مداول اللفظ ، لأن في أملا في غير مدلول إلا أني
لنحضر والمحت ، في واحة غفور رحيم . فانه تعالى على هذين المرحومين الذين بين يحصل قبول التوبة ، والمصراة للعبودية ،
وافهم : كيف لا توجد التوبة من هذا المذهب ، وحلت المغفرة ، و سؤر من ذلك نصف ما لعمران الله وفروحه الواصفة
لخولا ، وغيرهم ، في ما المسيح ابن مريم إلا رسول قد خلت من قبله الرسل في غار عن لصاري فوهم لأن فوهم المسيح
في عبدوا الله ربهم وورثكم في المائدة [٧٢] أو ثلث بولوه في وما من يله إلا أنه واحد في المائدة [٧٣] اثنت له الرسالة
مصورة أحمر ، أي : ما المسيح ابن مريم شي بما مدحه النصراني ، من كونه يله ، وكون أحد الهة ثلاثة ، بل هو رسول
من حسن فرسل الأنبياء خير ، وتقدم ، جاء بأيات من عبد الله ، كما حازوا ، فإن أحياء الموتى وأبرأ الأتمة والأمر على
بد ، فذا أحياء المعصاة وجعلها حية تحمي ، ولعل البحر يطمس على يد موسى . وإن حثفه من غير ذكر فقد خفي دم من
غير ذكر وأنس ، وفي قوله في إلا رسول في رد عن اليهود ، حيث ادعوا كذبه في دعوى الرسالة ، وحيث ادعوا أنه ليس
فرشه ، وفر حطان في من ملة يسا في بالتفكير في وأمه صديقة في هذا الشاب من ابنه نافعة ، والأخير من اللاتي
المحرد ، إدياء هذا التركيب منه سكبت وسكر وشرب ، وطليح ، من سكنت وسكر وشرب وطليح . ولا يعمل ما كان مبيا
من اللاتي المنعدي ، كي يعمل فعول وفعل وفعل ، فلا يقال : زيد شرب ماء ، كما تقول : صرنا ردا ، وانفق
الإحبر عجا بكثرة الصنف ، فال ابن عطية . ويحتمل أن يكون من التصديق ، ربه سمي أبو بكر الصديق ، ولم يذكر
الرحماني هـ أنه من التصديق . وهذا لقول خلاف الظاهر من هذا الية ، قال الزمخشري : في وأمه صديقة في أي .
وما أمه إلا كعصر لئلا تصدقت للأنبياء الموثات بهم ، فما منزلتها إلا مرة بشرين ، أحدهم : سي ، والأمر :
صحابي ، فمن أين اثنت عليكم أمهم ، حتى وصفتموها بما لم يوصف به سائر الأنبياء ، وسحابتهم مع أنه لا غير إلا
نفوت يبعها ويضعهم روحه من الفجوة انتهى ، وفيه تحوير لفظ الفرق ما ليس فيه ، من ذلك أن قوله في وأمه صديقة في ليس
جه إلا الإخبار عنها بصفة كثره الصديق ، ورجله هو من رب الخصر ، قال : وما أمه إلا كعصر النساء المصنفات إلى
آشرو ، وهكذا عانته يجعل اللفظ الفران د لا نزل عليه ، فال أحسن : صدقت حرفي . عليه سلام . فأنشد : كما
حكى نحل منها في وصدقت بكلت زها ركنيه في التحريم [١٢] . وقيل : صدقت بأيات رها يد تحير به وتدها ،
وقيل : سميت بذلك نالنها في صدق عاها مع الله . وصدقتها إياها بما رسمها اليهود ، قبل . وصفها بصديقة لا
بذلك عن أنها نية ، إذ هي رنة لا مستخدم السوء ، فذا على في قولك مع هذين اسم الله عليهم من السنين والصديقين في
النت ، [٦٩] ومن ذلك أبو بكر الصديق . رضي الله عنه . ولا يلزم من تكليم الملائكة مشرا بوجه . فقد كانت الملائكة قرماً
ليسا بأنياء ، الحديث الثلاثة الأقرع والأعمى والأمر ، وكذلك مريم ، في كذا بأكلاز الطعام في هذا نية عن صفة
الحدوث ، وتبعها عما اعتقده لبعضي فيها من الإلهية . لأن من احتاج إلى الطعام وما ينبع من الغواضي في بكر لا يسمي
مركباً من عظم ولحم وعروق وأعصاب وأحلاط ، وهو تلك ، وهو عما يدل على مصروع مؤلف مادير ، كغيره من
الأجسام ، ولا حاجة تدعو إلى نوعهم في كذا بأكلاز الطعام في كناية عن خروجه ، وإن كان قد فاته جمعة من
المفسرين ، وإنما ذلك نبيه على سبيل الحدوث ، والحاجة إلى المعدي لظفر إليه فيروى في فاته منزلة عن الإله ، قال

نعان ﴿ وهو ناع ، ولا یسمع ﴾ [الأنعام : ١٢٤] : إن كان یلزم من الإخراج إلى أكثر الطعام حریمه ، فیس مضموناً من اللفظ ، مستنداً إلى ذاته ، وهما : جملة منافع البحر من السمیع وأمه منه ، فی ذکرها عن سائر الخفوات ، وأما متذکره الناس فی شئ ، ولا موضوع هذه الجملة من الإجابات ، ﴿ فأنظر کلمة ینس لم الأمان ﴾ فی : الأنعام من الأمان الظاهرة علی غلط من اعتصمه ، وهذا هو لیس : ﴿ ینس ﴾ ، وینس من ذلك الأمر لأنه فی حلال وحرمان ، وعدده عن غیبه ، ما سبوا علیه ، ﴿ ثم انظر أن یؤکون ﴾ فی : الأمر ، لأنهم لا یخافون ، انفسهم ، لأن ذلک الأمر یصرف فی کونه معانی لیسیم لهم الأمان ، وبها یستدل لا یقع معنی لیس ، و (الأمر) انقل هو منتظر فی شریک یصرف عن منفع الحق وأمنه ، أرق فی کونه یمنون من یلزم علی اقتضائه ، وهذا أمر المنجس ، ودخلت کلمة من ما ینس المنجس ، وغالب یقتضی الصبح من توضیح الأمان وینسها ، ثم یقر فی حال من یستل ، فیری إخراجهم عن الأمان أصعب من توضیحها ، لأن یلزم من یسبها منه هم ، وأن یجوز لها فکرم لکوا علیاً بعد .

قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ شَيْئًا وَلَا نفعًا ﴿ ١٢٥ ﴾ وَلَا تَقْعَبُوا اللَّهَ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ ١٢٦ ﴾

﴿ قُلْ أَتَعْبُدُونَ من دون الله ، لا یملک لکم شئاً ، ولا نفعاً ﴾ ﴿ ١٢٥ ﴾ : من تعبد بغير الحق ، وعقل انفسه الإجابة عن غیبی وذن ، لا یعودهم ، ثم استند ما هم لیس ، وهذا انفسهم انفسهم یسجد من وجه آخر ، وهو حشره وذن ، ثم یستند علی دفعه من ، وحلت منع ، وإن من شئ لا یبدل عن عنه حشری أن لا بدفع حکم ، والاعتماد اللغوی ، ساهم عن عدة غیبی وعبره ، وذلک ما یستند من دون الله معنیهم فی تعبد هذه القدرة ، والغنی : ما لا یملک لکم یصلح جم ولا یضع ، فیل : وعبره من نیبها علی أول انفسه ، إذ مرأت علیه أمان ، حنة الحق لا یصرف بالحقل صفا ، وفی هذه صفت ، فکیف یكون إجاباً ، أن رأها صفة کما قال سبیه ، ود منه معنی مع کل شیء ، أو یزید ما عد من دون الله ، من یعمل وما لا یعمل ، وذلک ما یستند لیس العقلی ، إن اکثر ما عد من دون الله ما لا یعمل ، کالأصم والأبلا ، وأزید لیس ، أي : اتوب الغنی لا یملک لکم نصر ولا عفا ، فذلک ﴿ فیکفوا من سب لکم من السب ﴾ [النساء : ٣٤] ، أي : سبوا انفسهم ، وذلک ما یستند الله فصر من القوة ، واعتقاد حاد انهم غیله ﴿ فوالله هو السميع العليم ﴾ أي : السميع ﴿ فوالله انهم ﴾ مع ﴿ معذرة انهم ﴾ ، وما یزید علیه بکنه ، وذلک إجابته عن یزید انفسهم تعدد وعیا عن ما یزید ، وحفظه ، وضمت الایة لإظهار عیبه وامن ذمه من من یستند بالحج عن ذمه ، فوالله مع ، وحل : ومن مرأت علیه عد لا یسمع منها ولا یعلم ، وذلک من الإملای ، السميع للأصوات ، لیس بلیات

قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ فَتَنَّاكُمُ فِي

مِنْ قَبْلُ وَأَفْضَلُوا كَثِيرًا وَتَمَكَّنُوا عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ ﴿ ١٢٧ ﴾

﴿ قُلْ : أهل الکتاب لا تغلوا فی دینکم غیراً الحق ، فذلک الکتاب حدیث من من یسجد مع ، یسجد من حدیثهم ، یا ایها المؤمنون آی علی البصود والنجس الضاری ، جمع یزید فی غیر عن عدوی سب ، والاعتماد فی غیر الحق ، وهو العلم بالحق ، وذلک ما یستند من سبهم ، من أفراد السب من غیر من حدیثه من سبیه ، وذلک فی العشری ، المؤمنون الذين علوا ، علوا من ، وهو من یستند من حدیثه ، وبعض من سبهم ، وهو یزید فی حدیثه ،

قال جيسي : اللهم عذرك من كبري بدعي لكي من ثلاثة عذبات ، عذبة أحدًا من العباد ، والعصية في لعبت أصحبه التبت . فأصبحوا حيارى . وكانوا حصة آلاء رحل . وأخبرهم امرأة ولا شيء . وقال الأصبم وغيره : بشر نارد وعيسى محمد - **ع** - ولعنا من كذبه . وقيل : دعوا على من عصاهما بإعتاده . وروي : أن داود قال اللهم ليسوا باللعبة مثل الإزداء . ومثل سلطة الخصبين **١** . اللهم اجعلهم أمة عتلاً لحققت . وانفاخر من الآية الإخبار عن أسلاف اليهود والنصارى . أنهم منجذبون . وببدا الفعل ليعملوا بجهل أن يكون له تعاذل هو اللاعن لهم على لسان داود وعيسى . ويحتمل أن يكونوا من ثلاثة أصناف . إما كانوا يتجحدوا بأسلافهم . وإسم أولاد الأسياء أصبحوا أو الكهنة منهم منجذبون عن لسان أبيهم . وباللعبة هم العدو من رحمة الله . ولا تدل الآية على القرآن انصبا جميع . وأما صريح أن ينادى على مفسياً المؤمنين آخرين الإفراد على لفظ انشبة . ومثل لفظ الطبع . فكذلك سمع على لسان مفسياً . ويرى أن على لسان داود وعيسى . ولا عن أسند داود وعيسى . فلو كان المفسى غير مذكور أحد قط الجميع على لفظ انشبة . وعلى الإفراد وهو قوله **﴿ فقد صنعت فتونكم ﴾** التحريم **﴿ ٤ ﴾** ونفرت مذهبها الجارحة . ولا اللغة . أي : السخط بانهم هو داود وعيسى . **﴿ ذلك يا عصرا ﴾** أي : ذلك النضر كان بسبب عصبية . وذكر هذا على سبيل التذكير . ولا يقدمهم بسبب النعمة بإسنادها إلى من تعلق به معرض الدليل على العلية . وهو الذين كفروا . كما نقول : رحمة الله على من آمن . **﴿ كما أنزلنا ﴾** كذلك الذين سبوا الكفر . ولكن أنه يذكره ليدل . **﴿ قوله ﴾** ذلك في عصوا **﴿ بقوله ﴾** **﴿ ٦٦ ﴾** **﴿ وكانوا يعبدون ﴾** يحتمل أن يكون منصوباً على **﴿ عصوا ﴾** فيقتدر بالمصدر . أي . ويكرههم بعد أن يتحيزوا إلى الهدى في الحسبان والمكر . ويذهبون إلى قصي عيانته . ويحتمل أن يكون استنباط إخبار من الله . بأنه كان شأبه وأمرهم الاعتدال . وبقولي هذا جاء بعده كالتفريج . وهو قوله

كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُكْرَمِ فَعَاوَةَ لَيْسَ فَاكَةً أَنْ يَفْعَلُوا **﴿ ٧٩ ﴾**

﴿ كانوا لا يتناهون عن مكرهم فاعلوه ﴾ صاحبه الله . أي بمعنى الإنسان . أي لا ينهي بعضهم بعضاً . وذلك أنهم بدعوا من فعل منكر واتصافه به . وعدم جبي عنه . والعصية إذا فعلت وفدت عن أحد مني أن يستكرها . **﴿ من آخر مكرهم بتي ﴾** من هذه القادورات فليست . **﴿ فذلك فعلت جهلاً وتواشوا ﴾** أي عده . لا مكر كان ذلكاً مخمضاً عن فعلها . وبما كثيراً لإشغالها وكذا ما . قال . رحمنري **﴿ قوله ﴾** . كيف وقع ترك الشاهي عن المكر تفسيراً للمعصية **﴿ ذات ﴾** من قبل أن لا تعاذل أمر الشاهي . فكان الإجماع به معصية . وهو اعتداله . لأن في الشاهي حساً نقصد . وفي حديث عبد الله بن مسعود . قال : **﴿ فعد رسول الله ﷺ ﴾** **﴿ إن أول ما دخل شخص على بي وأمرته ﴾** . كان الرجل يأتي الرسول . فيقول : يا هذا أتو الله ربك من نصيح . فله لا يجز لك . ثم يلقاه من الخد وهم على حدة . فلا يفتنه ذلك . أو يقول الله ونسريه وقبعده . فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض . ثم قرأ **﴿ من الذين كفروا ﴾** من بني إسرائيل **﴿ الآية ﴾** **﴿ قوله ﴾** **﴿ فاعلوه ﴾** . ثم قال : **﴿ والله لما برهن بالأمرة ﴾** . وانتهوا عن المكر وتناهدوا على يد الظالم . وتناطروا على الخلق ظفراً . أو أصبحوا الله يقاتل . معكم على بعض . والمناكرتم نكر لغتهم .

﴿ ٧٩ ﴾ **﴿ افقر وقبح ﴾** الكشح . وجعل سقط الإبر . واضمح من راحته وسقط وجعته في الصداع . **﴿ افقر ﴾** انهم وسقط ذرا من الخب

لسان العرب ٩ : ٩٢٨

﴿ ٧٩ ﴾ **﴿ افقر ﴾** **﴿ ٧٩ ﴾**

أخرجه الزبني ، ومعنى قاطبونه : أذهبوه ، وقيل : أذهبوا عن الاعتقاد ، يقال : أذهب عن الأمر وشأنه ، عهذ كلف عنه ، كما تقول : أذهبوا وخبروا ، ومعنى كانوا لا يتعمقون عن فكر ، وبما هو المتكبر أنه غير معين ، وبما يصح إطلاقه عن أي فكر فعبء ، وقيل : عبء المتكبر يومئذ . وقيل : أخذ الرشاشي الحكيم ، وقيل : كل الرباويين الشيوع ، ولا يصح المعاني عما قبل ، فزما أن يكون المعنى : أو واقعه ، كما ترى ، لأن أحداث النفس ، وألانه سوى وتيا فكر ، بل ما أن يكون من حذف مصنف ، أي : معاداة فكر أو مثل فكر ، (ليس ما كانوا يفعلون) بدل صدر عنهم من فعل المتكبر ، وإنما ناهيهم عنه ، وقال الترمذي : ^{١١} معجب من سوء فعلهم مؤذاة المذات ، فاسم ، يا حزن عن السوء في إغراضه عن ما شئنا من الفكر ، وقلة عديتهم به ، كأنه ليس من له (إصلاح في شيء) ، مع ما يظنون من كتابه ، وما فيه من البهتان في هذا باب انتهى . وقال حذف فعل العالم آسن من شروط انما أن يكون شيئاً من العصبية ، بل ينهي العصبية عنهم بعضاً ، وقال مصر لأسماء : ^{١٢} فصر على الغير ينصاطلون الكؤوس أن آسن : بضمهم بعضاً ، واستدل بهذه الآية ، وأمر قوله لا يساهون ، وفي معناه : يعني استركهم في الفعل ، وبمعنى على ترك الشيء ، وفي الحديث : لا يترك العبد ما أمروا من الفدا ما استروا محاصي له فإذا أغلوا علم بكرها استحقاقه ، الله تعالى ،

نَكَّرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيَبْلُوَكُمْ مَا فِي قُلُوبِكُمْ لَسَافُ الْمُنَافِقُونَ أُولَئِكَ يُقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا يُرْسِلُ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ فَإِذَا دُعِيَ لِلْحُرَّةِ أَعْرَضَ وَجُنَاحُ الْوَدَّاعَةِ عَلَيْهِمْ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ سَاءَ الْمُقَرَّبُونَ

﴿ نرى كثيراً منهم يتوعدنا الدين كبروا ﴾ المقام هو المسموع في آية ﴿ من يضرنا ﴾ لقوله تعالى : ﴿ نرى كثيراً منهم ﴾ ومن كتاب حصص الرسول - صلى الله عليه وسلم - يتناولون تكفاره وعدة الأتقان - و - زيادة هـ - من الأشراف أصحابه الذين استعملوا المشركين على الرسول ، وعمل حد يكون في نرى ﴿ صريه ﴾ ، وبمجلس أن تكون من رؤساء القاب ، فحينئذ نرى براد أسلافه ، أي : نرى الآن إذا أحببناك ، وبقل ﴿ كثيراً منهم ﴾ من قبله من الكتاب . قالوا سواد مشركين ، وقيل : هو كلام مضطرب من ذكر من إسرائيل ، هي : القبول ، نودا تهدي ، ووي ذلك عن ابن سلس وباعه ، ﴿ نفس ما قدمت لهم أنفسهم أن سخط الله عليهم ﴾ تقدم الكلام على إعراب ما قبل الأخيرة : أي قوله ﴿ أن سخط الله ﴾ أنه هو المحصور بالهم ، وعنه يرجع ، كأنه قيل : لئن زادوا إلى الأخيرة سخط الله عليهم ، ومعنى : سخط سخط الله عليهم انتهى ، ولا يصح هذا الإعراب إلا على ما ذهب لغواه والمعجمي ، في أن ما موصولة ، أو ما قبل مدح من جعل في نفس ﴿ شعيراً ، وجعل ، تمييزاً عما تيسر ، وقدمت صفة المسمى ، وأما عن مدح مبرور فلا ينبغي ذلك ، لأن ما قبله اسم ضم معرفة معنى انتهى ، والمجلس بعده صفة للمختص من المحذوف ، وانقضى نفس الشيء لمجيء قدمت له أنفسهم ، فيكون على حد في أن سخط الله في في موضع رفع بدل من ما سبق ، ولا يصح هذا ، سواء كانت موصولة أم نامة ، لأن الدال على محل المبدل به ، و ﴿ أن سخط ﴾ لا يجوز أن يكون مفعولاً كنفس ، لأن ما قبل ضم وليس لا يكون له بالفعل ، وقيل ﴿ أن سخط ﴾ في موضع نصب بدل من الضمير المنعوض ، في ﴿ قدمت ﴾ أي : قدمت ، كما يقول : لنبي صرحت وبدأ أعفوك ، يريد صريه يبدأ ، وبقل على سخط الملام ، أي : لأن سخط في أول التعبد ، هم خاللون ، فذكر ما قبله إلى الأخيرة زادوا وهم في بضع الاسم ، ذكر ما صاروا إليه وهو العذاب ، وأما خاللون به ، وأنه نداء سخط الله ، لأن النسخة ثمة المعصية .

وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِئَةِ وَمَا أَرْزَلْنَا إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنَّ كَثِيرًا
مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ ﴿٨٧﴾

﴿ ولو كانوا يؤمنون بالله واليومئتي وما أنزل إليهم ما اتخذوهم أولياء ﴾ إن كان المراد بقوله ﴿ ترى كثيراً منهم ﴾ متلافهم ، فليس دافع ريبى ، أو معاصري الرسول ، على هو محمد - ﷺ - ﴿ الذين كفروا ﴾ عمدة الأولاد ، والمعنى : لو كانوا يؤمنون إيماناً خالصاً غير تعلل ، به مواءمة الكفار دليل على الهدى ، والظاهر في تفسير ﴿ كانوا ﴾ ضمير لماعل ي ﴿ ما اتخذوهم ﴾ أنه يعود هل ﴿ كثيراً منهم ﴾ وفي تفسير منعول أنه يعود هل ﴿ الذين كفروا ﴾ ، وقال الغضنفر وجهاً آخر ، وهو أن يكون للمعنى : لو كان هؤلاء يقولون من المشركين يؤمنون بالله وبمحمد - ﷺ - ما اتخذهم هؤلاء اليهود أولياء ، والوجه الأول أولى ، لأن الحديث إنما هو عن قوله ﴿ كثيراً منهم ﴾ عموم الضمائر على معنى واحد أولى من اختلافها ، وجاء جواب الوصف بـ بغير لام . وهو الأصح ودعوى اللام عليه قلب تعوقوله .

لَوْ أَنَّ بِالْقَلَمِ نَفْطًى مَا نَبَيْتُ بِهِ لَنَافَعُكَ مِنْ انْتِفَا بِنَفْعُوتِ

﴿ ولكن كثيراً منهم فاسقون ﴾ حصص الكثير بالفسق ، إذ فيهم قليل قد آمن ، والضمير عنهم أولاً هو الكثير ، والقسم بعده له ، وليس المعنى : ولكن كثيراً من ذلك الكثير ، ولكنه لما طال أعيد بلفظه ، وكذا من وضع الظاهر ليعطى موضع التفسير ، إذ كان السبيل يكون : ما اتخذوهم أولياء . ولكنهم فاسقون ، فوضع الظاهر موضع هذا التفسير

ثم الجزء الثالث يليه الجزء الرابع وأوله قوله تعالى .

﴿ نَجِدُ أَشَدَّ مُنَاسٍ . . ﴾

فهرس الجزء الثالث من البحر المحيط

١٠٦	الآيات : ١٥٠ - ١٠٨	تتمة تفسير سورة آل عمران	
١٢٩	الآيات : ٢٩ - ٣٨	الآيات : ٩٣ - ١٠٦	٣
١٥٩	الآية : ٣٩	الآيات : ١٠٦ - ١١٢	١٨
١٦٠	الآيات : ٤٠ - ٤٣	الآيات : ١١٣ - ١١٩	٣٤
٢٧١	الآية : ٤٤	الآيات : ١١٩ - ١٢٧	٤٧
٢٧١	الآية : ٤٥	الآيات : ١٢٨ - ١٢٩	٥٦
٢٧٣	الآية : ٤٦	الآية : ١٣٠	٥٧
٢٧٦	الآيات : ٤٧ - ٥٦	الآيات : ١٣١ - ١٣٢	٥٨
٢٨٦	الآية : ٥٧	الآيات : ١٣٣ - ١٤٦	٥٩
٢٨٧	الآيات : ٥٨ - ٦٣	الآيات : ١٤٣ - ١٥٩	٧٠
٢٩٤	الآيات : ٦٤ - ٧٢	الآيات : ١٥٣ - ١٦٣	٨٦
٣٠٣	الآية : ٧٣	الآية : ١٦٤	١٠٨
٣٠٦	الآيات : ٧٤ - ٧٨	الآية : ١٦٥	١١٠
٣١٢	الآية : ٧٩	الآيات : ١٦٦ - ١٦٧	١١٣
٣١٤	الآيات : ٨٠ - ٨٦	الآية : ١٦٨	١١٦
٣١٣	الآيات : ٨٧ - ٩٣	الآية : ١٦٩	١١٧
٣٢١	الآيات : ٩٤ - ١٠٠	الآية : ١٧٠	١١٩
٣٥٢	الآيات : ١٠١ - ١٠٩	الآيات : ١٧١ - ١٨٠	١٢٠
٣٥٦	الآية : ١١٣	الآيات : ١٨١ - ١٨٥	١٣٤
٣٥٧	الآيات : ١١٤ - ١٢٠	الآيات : ١٨٦ - ١٩٠	١٤١
٣٥٩	الآيات : ١٢١ - ١٢٨		
٣٦٠	الآيات : ١٢٩ - ١٣٠	تفسير سورة النساء	
٣٦١	الآيات : ١٣١ - ١٣٦	الآيات : ١ - ١١	١٥٨
٣٦٢	الآية : ١٣٣	الآية : ١٢	١٨٨
٣٦٣	الآيات : ١٣٤ - ١٣٦	الآية : ١٣	١٩٦
٣٧٤	الآيات : ١٣٧ - ١٤١	الآيات : ١٤ - ١٥	٢٠٠

٤٢٢	الآيات : ١٤٣ - ١٤٢	٣٩٣	الآيات : ١ - ١٠
٤٤٤	الآيات : ١٤٤ - ١٤٣	٣٩٥	الآيات : ١١ - ١٠
٤٤٥	الآيات : ١٤٧ - ١٤٨	٣٩٧	الآيات : ١٢ - ١١
٤٥٦	الآيات : ١٤٩ - ١٤٨	٤٠٠	الآيات : ١٣ - ١٢
٤٥٧	الآيات : ١٥٣ - ١٥٢	٤٠١	الآيات : ١٤ - ١٣
٤٧٣	الآيات : ١٥٤ - ١٥٣	٤٠٢	الآيات : ١٥ - ١٤
٤٩٥	الآيات : ١٥٥ - ١٥٤	٤٠٣	الآيات : ١٦ - ١٥
٤٩٦	الآيات : ١٥٦ - ١٥٥	٤٠٤	الآيات : ١٧ - ١٦
٥١٥	الآيات : ١٥٧ - ١٥٦	٤٠٥	الآيات : ١٨ - ١٧
٥١٦	الآيات : ١٥٩ - ١٥٨	٤٠٦	الآيات : ١٩ - ١٨
٥١٧	الآيات : ١٦٠ - ١٥٩	٤٠٧	الآيات : ٢٠ - ١٩
٥٤٦	الآيات : ١٦٣ - ١٦٢	٤٠٨	الآيات : ٢١ - ٢٠
٥٤٧	الآيات : ١٦٤ - ١٦٣	٤٠٩	الآيات : ٢٢ - ٢١
٥٤٨	الآيات : ١٦٥ - ١٦٤	٤١٠	الآيات : ٢٣ - ٢٢
٥٤٩	الآيات : ١٦٦ - ١٦٥	٤١١	الآيات : ٢٤ - ٢٣
٥٥٠	الآيات : ١٦٧ - ١٦٦	٤١٢	الآيات : ٢٥ - ٢٤

مفسر سورة المائدة